

لِإِمَامِ دَارِالْهِ جُرَةِ الْإِمَامِ مَالِكُ بِنَ أَسْ الْأَصْبَحِيِّ الْمِامِ دَارِالْهِ جُرِقِ الْإِمَامِ مَالِكُ بِنَ أَسْ الْأَصْبَحِيِّ اللهِ عَلَيْهِ مَا اللهِ فَي سَتَنَة (١٧٩هـ)

رِوَالِةِ الْإِمَامِ سَيَحِنُون بُن سَعِيدالنَّنُوجِيِّ الْمَامِ سَيَحِنُون بُن سَعِيدالنَّنُوجِيِّ الْمَامِعَ بَدالرَّحُنُ بُن القَاسِم الْعُتَاقِيِّ عَن الْإِمَامِعَ بَدالرَّحُنُ بُن القَاسِم الْعُتَاقِيِّ اللهُ في سَنَة (١٩١ه)

تَجْفِينُ وَتَحْزِجِ عِسَامِرُالُبِجِتَّزِارُ عِبَ التَّدَالِمِنشَاوِيِّ

الجزءالثاني

وَارُالْمَوْسِ ثَبِي الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُع







اسم الكتساب: المدونة الكبرى

اسم المؤلسف: الإمام مالك بن أنس

اسم المحقق : عامر الجزار وعبد الله المنشاوي

القط_ع: ۱۷×۲۶سم

عدد الصفحات: ٣٢٦٤ صفحة

عدد المجسلدات: ٦ مجلدات

سنة الطبيع: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥مر



طبيع . نشيير . توزييع

كِتاب الحَج الثانِب فِيمَنْ عَبث بنَرُهِ فَأَثَرَكَ اطَاءَ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا عَبث بذكرِهِ فَأَنزَلَ أَيفْسِدُ ذَلِكَ حَجَه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَان رَاكِبا فَهَرَّته دابته فَترَكَ ذَلِكَ اسْتِلْذَاذَا مِنه لَه حَتى أَنزَلَ ، فَقَدْ أَفْسَد حَجَّه ، أَوْ تذكَّر فَأَدَامَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ تَلْذَذَا مِنه بذلِكَ وَهو مُحْرِمٌ حَتى أَنزَلَ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : قَدْ أَفْسَد حَجَّه وَعَلَيهِ الْحَجُّ قَابِلا . قُلْت : فَإِن كَانت امْرَأَة فَفَعَلَت مَا تَفْعَلُ شِرَارُ النسَاءُ فِي إِحْرَامِهَا مَن الْعَبثِ بنفْسِها حَتى أَنزَلَت ، أَترَاها قَدْ أَفْسَدت حَجَّها فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ فِي رَأْيي . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِن هو أَفْسَدت حَجَّه ، وَإِن نظر فَأَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَجُّ قَابِلا وَقَدْ أَفْسَد حَجَّه ، وَإِن نظر فَأَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَجُ قَابِلا وَقَدْ أَفْسَد حَجَّه ، وَإِن نظر فَأَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَجُ قَابِلا وَقَدْ أَفْسَد حَجَّه ، وَإِن نظر فَأَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَجُ قَابِلا وَقَدْ أَفْسَد حَجَّه ، وَإِن نظر فَأَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَجُ قَابِلا وَقَدْ أَفْسَد حَجَّه ، وَإِن نظر فَأَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَجُ قَابِلا وَقَدْ أَفْسَد حَجَّه ، وَإِن نظر فَأَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَرَاقِيق فَأَهْرَاقه وَلَمْ يتبعُ النظر تلذذا بذلِكَ فَحَجُه تامٌ وَعَلَيهِ الدمُ ، قَالَ : وَإِن أَدامَ النظرَ وَاشْتَهَى بقَلْبِهِ حَتى أَنزَلَ فَعَلَيهِ الْحَجَّ قَابِلا وَعَمْ وَالْهُ فِقَهُ وَلَمْ وَالْمَ وَالْمُ فَعَلَيهِ الْمَ عَرَاقُ وَلَمْ وَالْمَ وَلَا عَالَدُهُ مِنه فِي ذلِكَ مِنها فَعَلَيهِ بذلِكَ الدمُ وَحَجُه تامٌ .

رَسْم فِيمَنْ أَخْصِرَ بِعَدُو فِي بَعْضِ الْمُنَاهِلِ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا جَحِّ أُحْصِرَ بِعْدُو فِي بِعْضِ الْمَناهِلِ، هَلْ يَبْت حَرَامًا حَتَى يَدْهَب يَوْمُ النَحْرِ أَوْ يَيْأَسُ مِن أَن يَبلُغُ مَكَةً فِي أَيَامِ الْحَج، هَلْ يَبْت حَرَامًا حَتَى يَيْأَسَ، فَإِذَا أُحْصِرَ بِعْدُ وَغَالَب لَمْ يَعَجَلْ برُجُوعٍ حَتَى يَيْأَسَ، فَإِذَا مُعْ يَجِلُ وَعَلَى وَحَلَّ وَرَجَعَ وَلَمْ يَنتظِرْ، فَإِن كَان مَعَه هَدْيٌ نَحَرَه وَحَلَّ قَوْلُ وَرَجَعَ وَلَمْ يَنتظِرْ، فَإِن كَان مَعَه هَدْيٌ نَحَرَه وَحَلَق وَحَلَّ وَرَجَعَ اللّهِ بِيلَادِهِ وَكَذَلِكَ فِي الْعُمْرَةِ أَيْضًا. قُلْت: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: هَذَا قَوْلُه. إلى بلادِهِ وَكَذَلِكَ فِي الْعُمْرَةِ أَيْضًا. قُلْت: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: هَذَا قَوْلُه. قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَن حُصِرَ بِعْدُ وَنَحَرَ إِن كَان مَعَه هَدْيٌ وَحَلَق وَقَصَرَ وَرَجَعَ لا قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَن حُصِرَ بِعْدُ وَنَحَرَ إِن كَان مَعَه هَدْيٌ وَحَلَق وَقَصرَ وَرَجَعَ لا قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَن حُصِرَ بِعْدُ وَنَحَرَ إِن كَان مَعَه هَدْيٌ وَحَلَق وَقَصرَ وَرَجَعَ لا قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ وَيَمْن حُصِرَ بَعْدُ وَنِحْرَ أَن كَان مَعَه هَدْيٌ وَحَلَق وَقَصرَ وَرَجَعَ لا قَيْلَ عَلَى بلادِهِ ، قُلْت : فَإِن أَن مَكَانه حَيث حُصِرَ حَيثُمَا كَان مِن الْبلادِ وَيَنْ مَكَانه حَيث حُصِرَ حَيثُمَا كَان مِن الْبلادِ وَيَنْ هَذِي اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا شَيَءَ عَلَيْهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَمَن الْحِلاقَ حَتَى يَرْجَعَ إِلَى بلادِهِ ؟ قَالَ : يُخْلِقُ وَلا شَيَءَ عَلَيْهِ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَمَن

حُصِرَ فَيَئِسَ مَن أَن يصِلَ إِلَى الْبيتِ بفِتنةٍ نزَلَت أَوْ لِعَدُو ۗ غلَب عَلَى الْبلادِ ، وَحَالَ بينه وَبين الذَهَابِ إِلَى مَكَّةَ خافَ عَلَى نفْسِهِ فَهوَ مَحْصُورٌ ، وَإِن كَان عَدُوًّا يرْجُو أَن ينكَشِفَ قَرِيبا رَأَيت أَن يتلوَّمَ ، فَإِن انكَشَفَ ذلِكَ وَإِلا صنعَ مَا يصْنعُ الْمَحْصُورُ وَرَجَعَ إِلَى بلادِهِ .

مَا جَاءَ فِي الأَفْرِع

قُلْت: كَيفَ يصْنعُ الأَقْرَعُ الَّذِي لَيسَ عَلَى رَأْسِهِ شَعْرٌ إِذَا أَرَاد الْحِلاقَ فِي حَجًّ أَوْ عُمْرَةٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عِرُّ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ ، قُلْت : فَإِن حَلَقَ الرَّجُلُ رَأْسَه عِند الْحِلاق بالنورة (١١ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُه عَن مَالِكٍ وَأَرَى ذَلِكَ مُجْزئًا عَنه . وَأُسَه عِند الْحِلاق بالنورة (١١ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُه عَن مَالِكٍ وَأَرَى ذَلِكَ مُجْزئًا عَنه . قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه أَن يغسِلَ الرَّجُلُ رَأْسَه بِالْخِطْمِي إِذَا حَلَّ لَه الْحِلاقُ قَبلَ أَن يغسِلَ الرَّجُلُ رَأْسَه بِالْخِطْمِي إِذَا حَلَّ لَه الْحِلاقُ قَبلَ أَن يغسِلَ قَبلَ أَن يغسِلَ وَكَان يقُولُ هُ وَكَان يقُولُ هُ وَ الشَّأَن أَن يغسِلَ رَأْسَه بِالْخِطْمِي قَبلَ الْحِلاقِ . قَالَ مَالِكٌ : وَسَمِعْت ذَلِكَ مِن بعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنه لا بأْسَ بهِ .

قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِم وَالصائِم الْحَلالِ أَن يغطِسَا فِي الْمَاءِ وَيغيبا رُوُوسَهمَا فِي الْمَاءِ ؟ قَالَ : نعَمْ كَان مَالِكٌ يكْرَه ذلِكَ لَهمَا . قُلْت : فَهَلْ كَان يرَى عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا غيب رَأْسَه فِي الْمَاءِ عَلَيهِمَا شَيئًا إِن فَعَلا ذلِكَ ؟ قَالَ : كَان يرَى عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا غيب رَأْسَه فِي الْمَاءِ أَن يطْعِمَ شَيئًا وَهو رَأْيي . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الصائِم : إِن لَمْ يدْخُلْ حَلْقَه شَيءٌ فَلا شَيءَ عَلَيهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : أَكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يغسِلَ ثُوبِه إلا أَن تصيبه فَلا شَيءَ عَلَيهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : أَكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يغسِلَ الدَواب . قَالَ جَنابة فَيغسِلُه بالْحُرْضِ (كَان خَشْية أَن يقتلَ الدواب . قَالَ مَالِكٌ : وَلا أَرَى لِلْمُحْرِمِ أَن يغسِلَ الْوب غيرِهِ خَشْية أَن يقتلَ الدواب . قَالَ مَالِكٌ : وَلا يُحْلِلُ ، قُلْت : فَإِن فَعَلَ هَلْ عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكُ لِذلِكَ مَالِكٌ لِذلِكَ اللهَ الْمُحْرِمُ أَن يغسِلَ الْوب غيرِهِ خَشْية أَن يقتلَ الدواب . قَالَ مَالِكٌ لِذلِكَ شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَفْتلِي ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَمَّا أَنا فَأَرَى أَن يتصدق شَيءً أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَفْتلِي فِي الثياب وَالرَّأْسِ.

⁽١) النُّورة : مواد تستخدم لإزالة الشعر .

⁽٢) الحُرْض :الأشنان، وقد بينا أنه نبات به عطر يستخدم للنظافة في البدن أو الثوب، كما في القاموس .

رَسْم فِي نَقْلِيم اَظَافِر اَمُحرِم

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي مُحْرِمِ قَلَّمَ أَظْفَارَ حَلال ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : لا بأس بذلِك ، قُلْت : فَإِن قَلَّمَ أَظْفَارَ حَرَامٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعٌ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن الْمُحْرِمَ الَّذِي قُلِّمَت أَظْفَارُه لا ينبغِي لَه أَن يقلِّمَ أَظْفَارَه وَهوَ مُحْرِمٌ ، فَإِن كَان الَّذِي قُلِّمَت أَظْفَارُه الْفِدْيةُ لأنه أَمَرَه بذلِك فَعَلَى الَّذِي قُلِّمَت أَظْفَارُه الْفِدْيةُ لأنه أَمَرَه بذلِك فَعَلَى الَّذِي قُلِّمَت أَظْفَارُه الْفِدْيةُ لأنه أَمَرَه بذلِك حَلالٌ أَوْ حَرَامٌ أَكْرَهه أَوْ وَهوَ نائِمٌ ، فَأَرَى عَلَى الَّذِي فَعَلَ ذَلِك بهِ الْفِدْيةَ عَنه ، وَقَدْ بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ ذَلِك فِي النائِم .

في الْمُخْرِمِ الْحَجَّامِ يَخْلِقُ حرامًا أَوْ حَجَّامًا مُخْرِمًا حَجَمَ حَلَالًا

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن حَجَّامًا مُحْرِمًا حَجَمَ حَلالا فَحَلَقَ مَوْضِعَ الْمَحَاجِمِ أَيكُونَ عَلَى هَذَا الْحَجَّامِ شَيءُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ لِمَا حَلَقَ مِن مَوْضِعِ مَحَاجِمِ هَذَا الْحَلال ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : إِن حَلَقَ الشَّعْرَ مِن مَوْضِعِ يسْتيقِن أَنه لَمْ يَقْتلْ مِن الدواب شَيئًا فَلا شيءَ عَلَيهِ ، قُلْت : فَإِن كَان هَذَا الْحَجَّامُ وَهُو مُحْرِمٌ حَلَقَ مُحْرِمًا ؟ قَالَ : لا ينبغي لِهذَا الْمُحْرِمِ أَن يُحْلِقَ مَوْضِعَ الْمَحَاجِم مِن الْمُحْرِمِ ، فَإِن أَضطُر الْمُحْرِمُ إِلَى الْحِجَامَةِ فَحَلَقَ فَعَلَيهِ الْفِدْيةُ. قُلْت : وَلا يكْرَه لِهذَا الْحَجَّامِ أَن يَعْجُمَ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمِ أَلْ يَعْدَلُ مِن الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمِ أَلْ يَعْدَلُ مِن الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمِ أَن يُلِقَ مَوْضِعَ الْمَحَاجِمِ إِذَا أَيقَن أَنه لا يقتلُ مِن الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمِ الْمُحْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُحْرِمُ الْمُعْرِمُ الْمُحْرِمُ ا

قُلْت : فَإِن كَان هَذَا الْحَجَّامُ مُحْرِمًا فَدعَاه مُحْرِمٌ إِلَى أَن يسَوِّي شَعْرَه أَوْ يُحْلِقَ الشَّعْرَ مِن قَفَاه وَيعْطِيه عَلَى ذَلِكَ جُعْلا (١) ، وَالْحَجَّامُ يعْلَمُ أَنه لا يقْتلُ شَيئًا مِن الشَّعْرَ مِن قَفَاه ، أَيكْرَه لِلْحَجَّامِ أَن يفْعَلَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نعَمْ لأن الْمُحْرِمَ الَّذِي سَأَلُ الْحَجَّامَ ذَلِكَ لا ينبغِي لَه أَن يفْعَلَ ذَلِكَ فَأَكْرَه لِلْحَجَّامِ أَن يعِينه الْمُحْرِمَ الَّذِي سَأَلُ الْحَجَّامَ ذَلِكَ لا ينبغِي لَه أَن يفْعَلَ ذَلِكَ فَأَكْرَه لِلْحَجَّامِ أَن يعِينه

⁽١) الجعل : الرشوة ، كما في القاموس .

عَلَى ذَلِكَ ، قُلْت : فَإِن فَعَلَ ؟ قَالَ : لا أَرَى عَلَى الْحَجَّامِ شَيئًا وَأَرَى عَلَى الآخرِ الْفِدْيةَ ، قُلْت : أَتَحْفَظُه عَن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، وَلَكِنه رَأْيِي .

رَسْم فِيمَنْ أَكْرَ الْحِلَاقَ

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَخرَ الرَّجُلُ الْحِلاقَ حَتى يرْجعَ مِن مِنى وَلَمْ يُلِقْ أَيامَ التشريقِ ، أَيكُون عَلَيهِ لِذلِكَ الدمُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ وَكَيفَ بَمَن حَلَقَ فِي الْحِلِّ وَلَمْ يَعْلِقُ فِي الْحِلِّ وَلَمْ يَعْلِقُ فِي الْحِلاقَ حَتى رَجَعَ إِلَى بلادِهِ ؟ قَالَ : أَمَّا الَّذِي أَخرَ حَتى رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَأَمَّا الَّذِي تَرَكَ الْحِلاقَ حَتى يرْجعَ إِلَى مَكَّةَ فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَأَمَّا الَّذِي تَرَكَ الْحِلاقَ حَتى يرْجعَ إِلَى بلادِهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلا فَعَلَيهِ الْهَدْي وَيقَصِّرُ أَوْ يَعْلِقُ ، وَأَمَّا الَّذِي حَلَقَ فِي الْحِلِّ فِي أَيامٍ مِنى فَلا أَرَى عَلَيهِ شَيئًا .

فِيمَنْ أَخْصِرَ بِعْدُو وَلَيسَ مَعَه هَدْيُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن أُحْصِرَ بِعْدُ وَلَيسَ مَعَه هَدْيٌ أَيْلِقُ وَيُحِلُّ مَكَانه وَلا يكُون عَلَيهِ هَدْيٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُحْصِرَ بَمَرَض يكُون مَعَه الْهَدْي هَدْيٌ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ يؤخِّرُه حَتى إذا صحَّ سَاقَ هَدْيه مَعَه؟ قَالَ : يُبسُه حَتى ينطَلِقَ بهِ مَعَه إلا أَن يصِيبه مِن ذلِكَ مَرَضٌ يتطَاوَلُ عَلَيهِ وَيَخافُ عَلَى الْهَدْي ، فَلْيبَعَث بهَدْيهِ وَينتظِرْ هو جَتى إذا صحَّ مضى ،

قَالَ مَالِكٌ : وَلا يَحِلُ هوَ دُونِ الْبِيتِ ، وَعَلَيهِ إِذَا حَلَّ إِن كَانَ قَدْ فَاتِهِ الْحَجُّ هَدْيُ آخِرُ ، وَلا يُجْزِئُهِ الْهَدْيِ الَّذِي بِعَث بِهِ عَنِ الْهَدْيِ الَّذِي وَجَبِ عَلَيهِ مِن فَوَاتِ الْحَجُ فَلا يُجْزِئُهِ أَيضا ذلِكَ الْهَدْيِ مِن الْحَج ، قَالَ مَالِكٌ: وَإِن لَمْ يبعَث بهديهِ وَفَاتِهِ الْحَجُ فَلا يُجْزِئُه أَيضا ذلِكَ الْهَدْيِ مِن فَوَاتِ حَجهِ ، قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّا يكُونَ هَدْي فَوَاتِ الْحَج مَعَ حَجَّةِ الْقَضاءِ .قَالَ : فَوَاتِ حَجهِ ، قَالَ مَالِكٌ : لَوْ أَن امْرَأَةً دخلَت بعُمْرَةٍ وَمَعَهَا هَدْيٌ فَجَاضِت بعُدما دخلَت مَكَّة وَقَالَ لِي مَالِكٌ : لَوْ أَن امْرَأَةً دخلَت بعُمْرَةٍ وَمَعَهَا هَدْيٌ فَجَاضِت بعُدما دخلَت مَكَّة قَبلَ أَن تطوف بالْبيتِ أَوْقَفَت هَدْيهَا مَعَهَا حَتى تطهر ، وَلا ينبغِي لَهَا أَن تنحَر هَلَي هَلُ أَن تطوف بالْبيتِ وَسَعَت بين الصفا هَدْيهَا وَهِي حَرَامٌ ، وَلَكِن تَحْسُهُ حَتى إذا طَهرَت طَافَت بالْبيتِ وَسَعَت بين الصفا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ خَرَت هَدْيهَا وَقَصرت مِن شَعْرِهَا ثُمَّ قَدْ حَلَّت ، قَالَ مَالِكٌ : فَإِن كَانت مِمَّ تريدُ الْحَجَ وَخَافَت الْفُوات وَلا تَسْتَطِيعُ الطَّوافَ لِحَيضِتِهَا ، أَهَلَّت بالْحَج مِن الْحَج وَخَافَت الْفُوات وَلا تَسْتَطِيعُ الطَّوافَ لِحَيضِتِهَا ، أَهَلَّت بالْحَج مِن شَعْرِهَا تَلْ لَالْوَافَ لِحَيضِتِهَا ، أَهَلَّت بالْحَج

وَسَاقَت هَدْيِهَا مَعَهَا إِلَى عَرَفَاتٍ فَأَوْقَفَته وَلا تنحَرُه إلا بمنِي ، وَأَجْزَأَ عَنهَا هَـدْيهَا مِن قِرَانِهَا وَسَبيلُهَا سَبيلُ مَن قَرَن .

فِي الطّيبِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ وَمَا يَنْبَغِي لَلِمُحْرِمِ إذا حَلَّ أَنْ يَاٰخُدُ مَنْ شَعْرِ جَسِرِهِ وَأَظْفَارِهِ

قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه أَن يتطَيب الرَّجُلُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبةِ قَبلَ أَن يَفِيض ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَيهِ الْفِلْيةَ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَيهِ لِمَا جَاءَ فِيهِ ، قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يوجب عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا حَلَّ مِن إِحْرَامِهِ عَلَيهِ لِمَا جَاءَ فِيهِ ، قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يوجب عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا حَلَّ مِن إِحْرَامِهِ أَن يأْخُذ مِن لِحْيتِهِ وَشَارِبِهِ وَأَظْفَارِهِ ؟ قَالَ: لَمْ يكُن يوجبه ، وَلَكِن كَان يستجب لَه إِذَا حَلَق أَن يقلّمَ وَأَن يأْخُذ مِن شَارِبِهِ وَلِحْيتِهِ ، وَذَكَرَ مَالِكٌ أَن ابن عُمَر كَان يفْعَلُه (۱).

في مُخرم أكَّذ مَن شَاربهِ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَرَامًا أَخذ مِن شَارِبِهِ مَا يجب عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ مَالِكٌ: مَن نتف شَعْرَةً أَوْ شَعَرَاتٍ يسِيرَةً فَأَرَى عَلَيهِ أَن يطْعِمَ شَيئًا مِن طَعَامٍ ناسِيًا كَان أَوْ جَاهِلا ،وَإِن نتف مِن شَعْرِهِ مَا أَمَاطَ بهِ عَنه الأذى فَعَلَيهِ الْفِدْيةُ . قَالَ مَالِكٌ: وَمَن قَص أَظْفَارَه ناسِيًا أَوْ جَاهِلا فَلْيفْتدِ . قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان إِنمَا قَلَّمَ ظُفْرًا وَاحِدًا ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلَكِن إِن كَان أَمَاطَ بهِ عَنه الأذى فَلْيفْتدِ ، وَإِن كَان لَمْ عَطْ بهِ عَنه أَذى فَلْيطْعِمْ شَيئًا مِن طَعَامٍ .

قُلْت: فَهَلْ حَد لَكُمْ مَالِكٌ فِيمَا دُون إمَاطَةِ الأذى كَمْ ذَلِكَ الطَّعَامُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْه يحُدُّ أَقَلَ مِن حَفْنةٍ فِي شَيءٍ مِن الأشْياءِ ، قَالَ : لأن مَالِكًا قَالَ لَنا : فِي قَمْلَةٍ حَفْنةٌ مِن طَعَامٍ ، وَفِي ثلاثِ قَمَلاتٍ حَفْنةٌ مِن طَعَامٍ أَيضًا ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْحَفْنةُ يدٌ وَاحِدةٌ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لَوْ أَن مُحْرِمًا مَا جَعَلَ فِي أُذنيهِ قُطْنةً لِشَيءٍ وَجَده فِيهِمَا ،

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الحج (٣١٨/١) برقم (١٨٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

رَأَيت أَن يفْتدِي كَان فِي الْقُطْنةِ طِيب أَوْ لَمْ يكُن . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَسَأَلْنا مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يتوَضأُ وَهوَ مُحْرِمٌ فَيمِرُ يديهِ عَلَى وَجْهِهِ أَوْ يخلّلُ لِحْيته فِي الْوُضُوءِ أَوْ يندخِلُ يده فِي أَنفِهِ لِشَيءٍ ينزِعُه مِن أَنفِهِ ، أَوْ يمْسَحُ رَأْسَه أَوْ يرْكَب دابةً فَيحْلِقُ سَاقَيهِ الإكافُ أَوْ السَّرْجُ (١) ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: لَيسَ عَلَيهِ فِي ذلِكَ شَيءٌ ، قَالَ : وَهذا خفِيفٌ وَلا بد لِلناس مِن هذا .

قُلْت : أَرَأَيت قَوْلَ مَالِكٍ فِي الْقَارِنِ إِذَا حَلَقَ رَأْسَه مِن أَذَى أَهُوَ فِي الْفِدْيةِ وَالْمُفْرِدُ بِالْحَج فِي الْفِدْيةِ. وَالْمُفْرِدُ بِالْحَج فِي الْفِدْيةِ.

رَسْم فِي الْكَفَّارِةِ بِالصِّيَامِ وَفِي جِزاءِ الصَّيدِ

قُلْت : أَرَأَيت الطَّعَامَ فِي الأذى وَالصِّيامَ أَيكُون بغيرِ مَكَّةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ حَيث شَاءَ مِن الْبلْدان . قُلْت : أَرَأَيت جَزَاءَ الصيدِ أَيكُون بغيرِ مَكَّة ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَن ترَكَ شَيئًا مِن نسُكِهِ يجب بهِ عَلَيهِ الدمُ ، وَجَزَاءُ الصيدِ أَيضا ، فَإِن ذَلِكَ لا ينحَرُ وَلا يذبحُ إلا بَمَكَّة أَوْ بمنى ، وَإِن وُقِفَ بهِ بعَرَفَة نَحَرَ بمنى ، فَإِن لَمْ يوقَفْ بعَرَفَة سِيقَ مِن الْحِلِّ وَنَحَر بَمَكَة ، قُلْت لَه: وَإِن كَان قَدْ وُقِفَ بهِ بعَرَفَة وَلَمْ ينحَرْه بعَرَفَة وَلَمْ ينحَرْه بعنى أَيامَ النحْرِ نحَرَه بَكَة وَلا يخْرِجُه إلَى الْحِلِّ ثانِية ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : وَهَذَا

قُلْت: أَرَأَيت إِن أَرَاد أَن يُحْكُم عَلَيهِ بِالطَّعَامِ فِي جَزَاءِ الصيدِ أَوْ بِالصِّيامِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : يُحْكُمُ عَلَيهِ فِي جَزَاءِ الصيدِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصابِ فِيهِ الصيد ، قَالَ: فَقِيلَ لَه : فَإِن حُكِمَ عَلَيهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصابِ فِيهِ الصيد بِالطَّعَامِ فَأَرَاد أَن يَطْعِمَ فِي غير ذلِكَ الْمَكَان ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى ذلِكَ ، وَقَالَ : يَحْكُمُ عَلَيهِ بِالطَّعَامِ فَعَلُ ذلِكَ ، يريدُ بقَوْلِهِ : إِن هَذا لَيسَ يُجْزِئِه إِذا فَعَلَ هَذَا ، وَأَمَّا الصِّيامُ فِي جَزَاءِ الصيدِ فَحَيْمَا شَاءَ مِن الْبلادِ وَالنسُكُ كَذلِكَ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: فَالطَّعَامُ فِي الْفِدْيةِ مِن الأذى فِي قَوْلِ مَالِكِ ، أَيكُون حَيث شَاءَ مِن الْبلادِ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُالَ ابن الْقَاسِمِ: شَاءَ مِن الْبلادِ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُالَ ابن الْقَاسِمِ:

⁽١) الإكاف: ما يوضع على ظهر الدابة . والسرج : رحل الدابة وما تضبط به .

كتاب الحج الثاني

لأن الطُّعَامَ كَفَّارَةٌ بَمنزِلَةِ كَفَّارَةِ الْيمينِ .

فِيمَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ

قُلْت لَه : أَرَأَيت إِن رَمَى الْحَاجُّ جَمْرَةَ الْعَقَبةِ فَبداً يقَلِّمُ أَظافِرَه وَأَخذ مِن لِحْيتِهِ وَشَارِبِهِ وَاسْتَحَد (١) وَأَطْلَى بالنورَةِ قَبلَ أَن يُحلِقَ رَأْسَه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ لا بأْسَ بذلِكَ . قَالَ : أَرَأَيت إِن قَلَّمَ أَظْفَارَ يلِهِ الْيوْمَ وَهوَ حَرَامٌ ، ثمَّ قَلَّمَ ظُفْرَ يلِهِ الاخرى بذلِك فَالَ : قَالَ : عَلَيهِ فِدْيتان مِن الْغلِ ، أَيكُون عَلَيهِ فِدْيةٌ وَاحِدةٌ فِي قَوْل مَالِكٍ أَوْ فِدْيتان ؟ قَالَ : عَلَيهِ فِدْيتان فِي قَوْل مَالِكٍ أَوْ فِدْيتان ؟ قَالَ : عَلَيهِ فِدْيتان فِي قَوْل مَالِكٍ أَوْ فِدْيتان ؟ قَالَ : عَلَيهِ فِدْيتان فِي قَوْل مَالِكٍ أَوْ فِدْيتان ؟ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ لَبسَ الثيابِ وَتطَيب وَحَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ وَقَلْمَ أَظْفَارَه فِي فَوْر وَاحِدٍ : لَمْ يكُن عَلَيهِ إلا فِدْيةٌ وَاحِدةٌ لِذَلِكَ كُلِّهِ ، فَإِن فَعَلَ شَيءٍ فَعَل مَن ذلِك كَفَّارَةٌ كَفَّارَةٌ .

رَسْم فِيمَنْ مَرضَ فَنَعَالَجُ

قَالَ: فَقَالَ لِمَالِكِ رَجُلٌ مَن أَهْلِ الْمَدِينةِ: يا أَبِا عَبدِ اللَّهِ إِنَا نَزَلْنا بِالْجُحْفَةِ وَمَعِي أُخْتِي فَأَصابتهَا حُمَّى فَوُصِفَ لِي دَوَاءٌ فِيهِ طِيب فَعَالَجْتهَا بهِ ، ثمَّ وُصِفَ لِي دَوَاءٌ فِيهِ طِيب فَعَالَجْتهَا بهِ ، ثمَّ عَالَجْتهَا بشيءٍ آخرَ فِيهِ طِيب وَذلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ ذلِكَ قَرِيبًا بعْضُه مِن بعْضٍ وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَلا أَرَى عَلَيهَا إلا فِدْيةً وَاحِدةً لِذلِكَ كُلّهِ. قَالَ: وَقَدْ يتعَالَجُ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ ؛ فَلا أَرَى عَلَيهَا إلا فِدْيةً وَاحِدةً لِذلِكَ كُلّهِ. قَالَ: وَقَدْ يتعَالَجُ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ ؛ يوصفُ لَه الأَلْوَانَ مِن الأَدْوِيةِ فِي كُلّهَا الطّيب فَيقَدِّمُهَا كُلّهَا ثَمَّ يتعَالَجُ بِهَا كُلّهَا ، فَإِنَى عَلَيهِ فِذْيةٌ وَاحِدةً لِذلِكَ كُلّهِ ، قَالَ عَن يتعَالَجَ بَجَمِيعِهَا كُلّهَا ، فَإِنَى عَلَيهِ فِذْيةٌ وَاحِدةً لِذلِكَ كُلّهِ ، قَالَ عَن يتعَالَجَ بَجَمِيعِهَا كُلّهَا ، فَإِنَى عَلَيهِ فِذْيةٌ وَاحِدةً لِذلِكَ كُلّهِ ، قَالَ عَن يتعَالَجَ بَجَمِيعِهَا كُلّهَا ، فَإِنِي عَلَيهِ فِذْيةٌ وَاحِدةً لِذلِكَ كُلّهِ .

قُلْتَ : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الظُّفْرِ إِذَا انكَسَرَ ؟ قَالَ : يقَلَّمُه وَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قُلْت: فَإِن أَصابِت أَصابِعَه الْقُرُوحُ فَاحْتاجَ إِلَى أَن يداوِي تِلْكَ الْقُرُوحَ وَهو لا يقْدرُ عَلَى أَن يداوِي تِلْكَ الْقُرُوحَ وَهو لا يقلّم أَظْفَارَه ؟ قَالَ: أَرَى عَلَيهِ فِي هَذا الْفِدْيةَ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ : وَالْكَفَّارَةُ فِي الأَظْفَارِ فِدْيةٌ كَالْكَفَّارَةِ فِي إِمَاطَةِ الشَّعْرِ مِن الأَظْفَارِ فِدْيةٌ كَالْكَفَّارَةِ فِي إِمَاطَةِ الشَّعْرِ مِن الأَخْفَادِ فَدْيةٌ كَالْكَفَّارَةِ فِي إِمَاطَةِ الشَّعْرِ مِن الأَخْفَادِ فَدْيةٌ كَالْكَفَّارَةِ فِي إِمَاطَةِ الشَّعْرِ مِن الأَخْفَادِ فَدْيةً كَالْكَفَّارَةِ فِي إِمَاطَةِ الشَّعْرِ مِن الأَذى .

⁽۱) استحد : حلق عانته .

فِيمَنْ قَنْلُ صَيِدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مُخْرِمًا أَوْ حَالِلا

قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي مُحْرِمِ أَمَرَ غلامَه أَن يرْسِلَ صيدًا كَان مَعَه فَأَخده الْغلامُ فَظن أَن مَوْلاه قَالَ لَه : اذَجْه ، فَذَجَه الْغلامُ ، فقَالَ مَالِكٌ : عَلَى سَيدِهِ الْجَزَاءُ . قُطن أَن مَوْلاه قَالَ لَه : اذَجْه ، فَلَاهُ مَحْرِمًا الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: لَمْ قُلْت : فَهَلْ يَكُون عَلَى الْعَبدِ أَيضا إِن كَان مُحْرِمًا الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى عَلَى الْعَبدِ الْجَزَاءَ ، وَلا يضعُ ذَلِكَ عَنه خَطَأَه ، قُلْت : وَلَوْ أَطَاعَه بذبجِهِ لَرَأَيت أَيضا عَلَيهمَا الْجَزَاءُ جَمِيعًا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: كُنت عِند مَالِكِ سَنةَ خُس وَسِتِّين وَمِائةٍ ، فَأَتِي بِنفَرِ أَتهِمُوا فِي دَم فِيمَا بِين الأَبوَاءِ (٢) وَالْجُحْفَةِ وَهِمْ مُحْرِمُونَ فَرُدُوا إِلَى الْمَدِينةِ فَحُبسُوا ، فَأَتى أَهْلُوهِمْ إِلَى مَالِكِ يَسْأَلُونه عَن أَمْرِهِمْ وَيَخبرُونه أَنهمْ قَدْ حُصِرُوا عَن الْبيتِ وَأَنهمْ قَدْ مُصِرُوا عَن الْبيتِ وَأَنهمْ قَدْ مُنعُوا وَأَن ذَلِكَ يَشْتَدُ عَلَيهِمْ ، فَقَالَ مَالِكٌ : لا يُحِلُهم إلا الْبيت وَلا يزالُون مُحْرِمِين فِي حَبسِهِمْ حَتى يُخْرُجُوا فَيَقْتلُوا أَوْ يَحِلُوا فَيَأْتُوا الْبيت فَيحِلُوا بالْبيتِ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن قَرَن الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَأَصاب صيدًا وَهـوَ مُحْرِمٌ قَارِنٌ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ .

⁽١) قال المواق : قال ابن شاس : الناسي كالعامد في الجزاء لا في الإثم . انظر التاج والإكليل ، شرح مواهب الجليل (٣/ ١٩١) .

⁽٢) الأبواء : موضع قريب من المدينة .

رَسْم فِيمَنْ أَصَابَ الصَّيْد كَيْفَ يُقَوَّمُ وَمَنْ طَرَدَ صَيْرًا

قُلْت لَه: مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيمَا أَصابِ الْمُحْرِمُ مِن الصيدِ كَيفَ يُحُكُمُ عَلَيهِ ؟ قَالَ: سَأَلْنا مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يصِيبِ الصيد وَهوَ مُحْرِمٌ فَيرِيدُ أَن يُحْكُمَ عَلَيهِ بِالطَّعَامِ أَيقَوَّمُ الصيدُ درَاهِمَ أَمْ طَعَامًا ؟ قَالَ: الصوابِ مِن ذلِكَ أَن يقوَّمَ طَعَامًا وَلا يقوَّمَ درَاهِمَ وَلَوْ قُوِّمَ الصيدُ درَاهِمَ ثَمَّ اشْترَى بها طَعَامًا لَرَجَوْت أَن يكون وَاسِعًا ، وَلَكِن وَلَوْ قُوِّمَ الصيدُ درَاهِمَ ثَمَّ اشْترَى بها طَعَامًا لَرَجَوْت أَن يكون وَاسِعًا ، وَلَكِن الطَّعَامُ الصوابِ مِن ذلِكَ أَن يحْكُمَ عَلَيهِ بِالطَّعَامِ ، فَإِن زَاد ذلِكَ عَلَى شَهْرَينِ أَوْ ثلاثةٍ. قُلْت مِن الأَمْدادِ فَيصُومُ مَكَان كُلِّ مُدِّ يَوْمًا ، وَإِن زَاد ذلِكَ عَلَى شَهْرَينِ أَوْ ثلاثةٍ. قُلْت مِن الأَمْدادِ فِي الطَّعَامِ كَسُرُ الْمُدِّ ؟قَالَ: مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي كَسُرِ الْمُدِّ شَيئًا وَلَكِن أَحَب إِلَيَّ أَن يصُومَ لَه يوْمًا ، وَقَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَمْ يَقُلْ لَنا مَالِكٌ إِنه نظر وَلَكِ الطَّعَامُ الْمُدَّ عَلَى النعَم طَعَامًا ، وَلَكِن أَحَب إِلَيَّ أَن يصُومَ لَه يوْمًا ، وَقَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَمْ يقُلْ لَنا مَالِكٌ إِنه نظر إِلَى جَزَاءِ الصيدِ مِن النعَم فَيقَوَّمُ هَذا الْجَزَاءُ مِن النعَم طَعَامًا ، وَلَكِنه قَالَ مَا لَكُ مَا الْمَعْم طَعَامًا ، وَلَكِنه قَالَ مَا الْكَ عَلَى الْمَعْمِ طَعَامًا ، وَلَكِنه قَالَ مَا الْمَالِكُ .

قُلْت : وَكَيفَ يقَوَّمُ هَذَا الصيدُ طَعَامًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ، أَحَيُّ أَمْ مَذَبُوحٌ أَمْ مَيتٌ ؟ قَالَ : بَلْ يقَوَّمُ حَيًّا عِند مَالِكٍ عَلَى حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيهَا حِينَ أَصَابِه ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَلا ينظُرُ إلَى فَرَاهِيتِهِ وَلا إلَى جَمَالِهِ ، وَلَكِن إلَى مَا يسَاوِي مِن الطَّعَامِ بغيرِ فَرَاهِيةٍ وَلا جَمَالٍ ، وَشُبهَ ذلِكَ بفَرَاهِيةِ الْبازِي لا ينظرُ إلَى قِيمَةٍ مَا يباعُ بهِ أَنْ لَوْ صَيد لِفَرَاهِيتِهِ (١) . وَشُبهَ ذلِكَ بفرَاهِيةِ الْبازِي لا ينظرُ إلَى قِيمَةٍ مَا يباعُ بهِ أَنْ لَوْ صَيد لِفَرَاهِيتِهِ (١) .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَالَ مَالِكٌ: إِن الْفَارِه مِن الصيدِ وَالْبِزَاةِ وَغِيرِ الْفَارِه إِذَا أَصَابِهِ الْحَرَامُ فِي الْحُكْم سَوَاءٌ، قُلْت: فَكَيف يُحْكُمُ عَلَيهِ إِن أَرَاد أَن يُحْكُم عَلَيهِ بِالنظِيرِ مِن النعَم ؟ قَالَ: فَقُلْنا لِمَالِكٍ: أَيُحُكُمُ بِالنظِيرِ فِي الْجَزَاءِ مِن النعَم بَمَا قَدْ مَضى مِن النعَم ؟ قَالَ: فَقُلْنا لِمَالِكٍ: أَيْحُكُمُ بِالنظِيرِ فِي الْجَزَاءِ مِن النعَم بَمَا قَدْ مَضى وَجَاءَت بِهِ الآثارُ، أَمْ يَسْتَأْنِفُ الْحُكْمَ فِيهِ ؟ قَالَ: بِلْ يَسْتَأْنِفُ الْحُكْمَ فِيهِ ، قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: فَإِنَمَا فِيهِ الاجْتِهَادُ عِند مَالِكِ إِذَا حَكَمَ عَلَيهِ فِي الْجَزَاءِ ، قَالَ: نعَمْ ، قَالَ الْجَزَاءِ ، قَالَ: نعَمْ ، قَالَ مَالِكٌ وَلا أَرَى أَن يُخْرُجَ مِمَّا جَاءَ فِيهِ الاجْتِهَادُ عَن آثارِ مَن مَضى قَالَ: وَقَالَ وَقَالَ وَالْبِقَرِ إِلا بَمَا يُحُورُ فِي الضحَايا مَالِكٌ : لا يحْكُمُ فِي جَزَاءِ الصيدِ مِن الْغنم وَالإبل وَالْبقَرِ إِلَا بَمَا يَجُوزُ فِي الضحَايا

⁽١) الفاره: المليح الفتي الشديد، كما في القاموس.

وَالْهَدايا مِن الثِنِي فَصاعِدًا ، إلا مِن الضأن فَإِنه يَجُوزُ الْجَذَعُ وَمَا أَصابه الْمُحْرِمُ مِمَّا لَمْ يَبِلُغ أَن يَكُونَ مِمَّا يَجُوزُ فِي الضحَايا وَالْهَدْي مِن الإبل وَالْبَقَر وَالْغَنم فَعَلَيهِ فِيهِ الطَّعَامُ وَالصِّيامُ . قَالَ مَالِكٌ : وَلا يَحْكُمُ بالْجَفْرَةِ (١) وَلا بالْعَناقِ (٢) وَلا يَحْكُمُ بدُونِ الْمُسِن . قُلْت : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن طَرَد صيدًا فَأَخْرَجَه مِن الْحَرَم أَيكُون عَلَيهِ الْجَزَاءُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ السَّاعَة عَنه فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى عَلَيهِ الْجَزَاءَ.

رَسْم فِيمَنْ رَمَى صَبِيًا

قُلْت: مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيمَن رَمَى صيدًا مَن الْحِلِّ، وَالصيدُ فِي الْحَرَمِ وَالصيدُ فِي قَتلَ ، وَكَذلِكَ لَوْ أَن رَجُلا فِي الْحَرَمِ وَالصيدُ فِي قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ جَزَاءُ مَا قَتلَ ، وَكَذلِكَ لَوْ أَن رَجُلا فِي الْحَرَمِ وَالصيدُ فِي الْحِلِّ فَرَمَاه فَقَتلَه ؟ قَالَ : نعَمْ عَلَيهِ أَيضا جَزَاؤُه . قُلْت : فَإِن رَمَى صيدًا فِي الْحِلِّ وَهوَ فِي الْحِلِّ فَأَصابته فِي وَهوَ فِي الْحِلِّ فَأَصابه فِي الْحَرَمِ هَرَب الصيدُ إلَى الْحَرَمِ فَاتبعته الرَّمْيةُ فَأَصابته فِي الْحَرَمِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : مَن أَرْسَلَ كَلْبه عَلَى صيدٍ فِي الْحِلِّ وَهوَ فِي الْحِلِّ أَيضا إذا كَان ذلِكَ قُرْب الْحَرَمِ فَطَلَبه الْكَلْب حَتى أَدْخلَه الْحَرَمَ فَأَصابه فِي الْحَرَمِ ، فَعَلَى صيدٍ فَي الْحَرَمِ وَطَلَبه الْكَلْب حَتى أَدْخلَه الْحَرَمَ فَأَصابه فِي الْحَرَمِ ، فَعَلَى صيدٍ قَرْب الْحَرَمِ ، الْكَلْب حَتى أَدْخلَه الْحَرَمَ وَأَصابه فِي الْحَرَمِ ، فَعَلَى صيدٍ قَرْب الْحَرَمِ ، الْكَلْب الَّذِي أَرْسَلَه الْجَزَاءُ ؛ لأنه غرَّرَ فَأَرْسَلَ كَلْبه عَلَى صيدٍ قُرْب الْحَرَمِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: فَأَرَى الرَّمْيةَ عَنزِلَةِ الْكَلْبِ الَّذِي أَرْسَلَه قُرْبِ الْحَرَمِ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ فِي مَسْأَلَتِك فِي الرَّمْيةِ بِعَينِهَا شَيئًا مِن مَالِكٍ ، وَلَكِن ذلِكَ عِندِي مِثلَ الَّذِي يرْسِلُ كَلْبه قُرْبِ الْحَرَمِ. قُلْت: فَقَوْلُ مَالِكٍ فِي الَّذِي يرْسِلُ بازَه (٣) قُرْب الْحَرَمِ مِثلَ قَوْلِهِ فِي الَّذِي يرْسِلُ بازَه قُرْبِ الْحَرَمِ ؟ قَالَ: نعَمْ. قُلْت: فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ إِن أَرْسَلَ كَلْبه وَلَيسَ بقريب مِن الْحَرَمِ فَطَلَبه الْكَلْب حَتى أَدْخلَه الْحَرَم مَالِكٍ إِن أَرْسَلَ كَلْبه ؟ لأنه لَمْ يغرِّرْ بالإرسال، فَقَتلَه ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لا شَيءَ عَلَى الَّذِي أَرْسَلَ كَلْبه ؟ لأنه لَمْ يغرِّرْ بالإرسال، قَالَ عَلْ اللهِ يَقُولِهِ ؟ قَالَ: نعَمْ. قَوْلِهِ ؟ قَالَ: نعَمْ. قَالَ عَلْمَ اللهِ يَعْرُرْ بالإرسال، قَالَ عَلْمَ اللهِ يَوْكُلُ ذلِكَ الصِيدُ، قُلْت: وَكَذلِكَ الْبازِي فِي قَوْلِهِ ؟ قَالَ: نعَمْ.

⁽١) الجفرة : من أولاد الشاء ما بلغ أربعة أشهر ، كما في القاموس .

⁽٢) العناق : الأنثى من أولاد المعزّ . كما في القاموس .

⁽٣) الباز : نوع من الصقور .

قُلْت: فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ إِن أَرْسَلَ كَلْبه أَوْ بازَه قُرْبِ الْحَرَمِ وَالصِيدُ وَهـوَ جَمِيعًا فِي الْحِلِّ، فَأَخذ الْكَلْبِ الصيد فِي الْحِلِّ؟ قَالَ: لا شَيءَ عَلَيهِ عِند مَالِكٍ لأنه قَدْ سَلِمَ مِمَّا كَان غَرَّرَ بهِ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن أَرْسَلَ كَلْبه عَلَى صيدٍ فِي الْحِلِّ قُرْب الْحَرَمِ وَهِ وَ فِي الْحِلِّ، أَيضا فَطَلَبه الْكَلْب حَتى أَدْخلَه الْحَرَمَ ثَمَّ أَخْرَجَه مِن الْحَرَمِ أَيضا فَأَخذه فِي الْحِلِّ، أَيضا فَطَلَبه الْكَلْب عَدما أَخْرَجَه إلَى الْحَلِّ أَيُكُون عَلَى صاحِبهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي مَسْأَلَتِك هَذِهِ الْحِلِّ أَيُكُلُه فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي مَسْأَلَتِك هَذِه شَيئًا ، وَلَكِن أَرَى أَن لا يَأْكُلُه وَأَن يكُون عَلَيهِ فِي الْجَزَاءِ ؛ لأنه لَمَّ دخلَ الْحَرَم وَالْكَلْب فِي طَلَبهِ مِن فَوْدِهِ ذلِكَ حَتى أَخْرَجَه إلَى الْحِلِّ ، فَكَأَنه أَرْسَلَه فِي الْحَرَم ؛ لأنه لَمْ الْحَرَم بُورُوهِ ذلِكَ حَتى أَخْرَجَه إلَى الْحِلِّ ، فَكَأَنه أَرْسَلَه فِي الْحَرَم ؛ لأنه إلْه إلْكَ عَتى أَخْرَجَه إلَى الْحِلِ ، فَكَأَنه أَرْسَلَ كَلْبه أَوْ بازَه فِي الْحَرَم ، وَالْحَرَم مُعْرِّرًا . قُلْت: أَرَأَيت إِن أَرْسَلَ كَلْبه أَوْ بازَه فِي الْحَرَم ، وَالْحَرَم مُعْرَدًا . قُلْت: أَرَأَيت إِن أَرْسَلَ كَلْبه أَوْ بازَه فِي الْحِلِ ، وَهَل مَالِكٍ مِن مَالِكٍ فِي قُول مَالِكٍ ، وَهَلْ يكُون عَلَى مِن الْحَرَم طَالِبا لَه فَقَتَلَه فِي الْحِلِ ، أَيؤُكُلُ أَمْ لا فِي قُول مَالِكٍ ، وَهَلْ يكُون عَلَى ما حَلِه الْجَزَاء أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا وَلا أَرَى أَن يؤكَلَ ، وَلا مالِي عَلَى الَّذِي أَرْسَلَ الْكَلْب أَوْ الْبازِي الْجَزَاء ؛ لأنه لَمْ يَعْرِرْ فِي قُرْب الْحَرَم .

في مُخْرِم ذبة صيرًا أو أرسَلَ كُلْبِهِ أوْ بارَهِ عَلَى صير

قُلْت: أَرْأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا ذبحَ صيدًا أَوْ أَرْسَلَ كَلْبه عَلَى صيدٍ فَقَتلَه أَوْ بازَه فَقتلَه أَيْكُلُه حَلالٌ وَلا حَرَامٌ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : لا يأكلُه حَلالٌ وَلا حَرَامٌ ؟ لأنه مَيتٌ لَيسَ بذكِيٍّ ، قَالَ: وَهوَ مِثلُ ذبيحَتِهِ ، قُلْت: فَمَا ذبحَ لِلْمُحْرِمِ مِن الصيدِ وَإِن ذبحَه رَجُلٌ حَلالٌ ، إلا أَنه إنما ذبحَه مِن أَجْلِ هَذَا الْمُحْرِمِ ؛ أَمَرَه الْمُحْرِمُ بذلِكَ أَوْ لَمْ رَجُلٌ حَلالٌ ، إلا أَنه إنما ذبحَ لِلْمُحْرِمِ مَن الصيدِ فَلا يأكلُه حَلالٌ وَلا حَرَامٌ ، يأمُره ؟ قَالَ مَالِكٌ : مَا ذبحَ لِلْمُحْرِمِ مَن الصيدِ فَلا يأكلُه حَلالٌ وَلا حَرَامٌ ، وَإِن كَان الَّذِي ذبحَه حَلالا أَوْ حَرَامًا فَهوَ سَوَاءٌ لا يأكلُه حَلالٌ وَلا حَرَامٌ ؛ لأنه إنما جَاءَ ذبحُه لِهَذَا الْمُحْرِمِ وَمِن أَجْلِهِ ، قَالَ مَالِكٌ : وَسَوَاءٌ إِن كَان أَمَرَه هَذَا الْمُحْرِمِ فَلا يؤكلُه .

قَالَ ابن الْقَاسِم: وَكَان مَالِكٌ لا يَأْخُذ بَحَدِيثِ عُثمَان بن عَفَّان حِين قَالَ

لأصْحَابِهِ: كُلُوا ، وَأَبِى أَن يَأْكُلَ ، وَقَالَ عُثمَان لأَصْحَابِهِ: إِنَمَا صِيد مِن أَجْلِي (''. قُلْت: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي مُحْرِم ذبحَ صيدًا فَأَدى جَزَاءَه ثمَّ أَكَلَ مَن لَحْمِهِ ، أَيكُون عَلَيهِ جَزَاءٌ آخرُ ، أَمْ قِيمَةُ مَا أَكُلَ مِن لَحْمِهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا قِيمَةَ عَلَيهِ وَلا جَزَاءٌ فِي لَحْمِهِ ، وَإِنِمَا لَحْمُه جِيفَةُ غيرِ ذكِيٍّ ، فَإِنمَا أَكَلَ مِنه لَحْمَ مَيتةٍ وَمَا لا يجِلُ .

فِيمَا أَصَابَ الْمُخْرِمَ مِن بيض الطِّيرِ الْوَخْشِي وَالصَيِّرِ

قُلْت: أَرَأَيت مَا أَصاب الْمُحْرِمَ مِن بيض الطَّيرِ الْوَحْشِي مَا عَلَيهِ لِذَلِكَ فِي قَوْلَ مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا كَسَرَ بيض الطَّيرِ الْوَحْشِي ، أَوْ الْحَلالُ فِي الْحَرَامِ إِذَا كَسَرَه عُشْرُ ثَمَنِ أُمِّهِ كَجَنِينِ الْحُرَّةِ مِن دِيةٍ أُمَّهِ ، قُلْت: وَسَوَاءٌ فِي فَوْلِ مَالِكُ إِن كَان فِيهِ فَرْخٌ أَوْ لَمْ يكُن فِيهِ فَرْخٌ ؟ قَالَ : نعَمْ مَا لَمْ يَسْتَهِلَّ الْفَرْخُ مِن بعْدِ الْكَسْرِ صارِحًا ، فَإِن اسْتَهَلَّ الْفَرْخُ مِن بعْدِ الْكَسْرِ صارِحًا فَعَلَيهِ الْجَزَاءُ كَبِرِ ذَلِكَ الطَّيرِ ، وَأَنا أَرَى ذَلِكَ ، قَالَ : وَإِنَمَا شَبَّهُ مَالِكٌ الْبيض بَجَنِينَ الْحُرَةِ ، فَلَوْ أَن رَجُلا ضَرَب بطْن الْمَوْأَةِ فَأَلْقَت جَنِينا مَيثًا لَمْ يكُن عَلَيهِ إلا عُشْرُ وَيةٍ أُمَّهِ إِذَا حَرَجَ مَيثًا ، فَإِن حَرَجَ حَيًّا فَاسْتَهَلَّ صارِحًا فَالدِّيةُ كَامِلَةً ، فَعَلَى الْجَنِينِ الْقَاسِمِ: وَيكُون فِي الْجَنِينِ الْقَاسِمِ: وَيكُون فِي الْجَنِينِ وَسَامَةٌ فِي كُلِّ مَا يرَد مِنه عَلَيك ، قُلْت اللّذِي الْقَاسِمِ: وَيكُون فِي الْجَنِينِ وَسَامَةٌ أَنَّ اللّذِي عَلَى الْجَنِينِ الْقَاسِمِ: وَيكُون فِي الْجَنِينِ وَسَامَةٌ فِيهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْت : فَإِن لَم يكُون فِي الْجَنِينِ وَسَامَةٌ فَي عُولُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعْمْ ، قُلْت : فَإِن لَم يشتهلً وَسَامَةٌ فَي عُولُ اللّذِي عَلَى الْجَنِينِ الْمَالَةِ فَأَلْقَت عَلْ الْمَوالُو فَأَلْقَت عَلْمَ الْمُولِ عَشْرُ وَيةِ أُمَّهِ وَالْمَالِكُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ ؟ قَالَ : مَن ضرب بطْن امْرَأَةٍ فَأَلْقَت عَلْمَ عَلَى عَلْ الْمَوْتُ وَلَى اللّذَى اللّذَي عَلْ عَلْهُ عُنْهُ وَلِهُ الْمَالِكُ ؟ فَالَ عَلْهُ عَلْمَ عَلْهُ عَلْمَ الْمَرَاةِ فَأَلْقَت عَلْمَ عَلْهُ إِنْهُ إِلَا أَن يَسْتَهِلً صَارِحًا فَفِيهِ مَا فِي كِبَارِهِ .

في مُخْرِم ضِرَبَ بطن عَنز مِن الظباءِ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا ضرَب بطْن عَنزٍ مِن الظِّباءِ فَٱلْقَت جَنِينا مَيًّا

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣١٢/٥) من حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة .

⁽٢) القسامة : حلف خمسين يمينا على إثبات الدم ، وسيأتي بعد .

وَسَلِمَت الأمُّ ؟ قَالَ: عَلَيهِ فِي جَنِينِهَا عُشْرُ قِيمَة أُمِّهِ ، قَالَ: وَلَـمْ أَسْمَعْ فِي جَنِين الْعَنز مِن الظِّباءِ مِن مَالِكِ شَيئًا ، وَلَكِنه فِي رَأْيي مِثلُ جَنِين الْحُرَّةِ . قُلْت: فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ لَوْ ضرَب رَجُلٌ بطن امْرَأَةٍ فَأَلْقَت جَنينهَا مَيتًا ثمَّ مَاتت بعده؟ قَالَ:قَالَ مَالِكٌ: إِن عَلَيهِ عُشْرَ دِيةِ أُمِّهِ لِلْجَنِينِ وَدِيةً كَامِلَةً لِلْمَرْأَةِ ، قُلْت: وَكَذلِكَ الْعَنزُ مِن الظِّباءِ إِن ضرَبهَا فَأَلْقَت جَنِينهَا ثمَّ مَاتت بعْدمَا طَرَحَت جَنِينهَا ؟ قَالَ: نَعَمْ ، هَكَذَا أَرَى أَن يَكُونَ عَلَيهِ فِي جَنِينِ الْعَنزِ عُشْرُ ثَمَنِ أُمِّهِ وَيَكُونَ أَيضا عَلَيهِ فِي الْعَنز الْجَزَاءُ كَامِلا . قُلْت : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْحُرَّةِ يضرب الرَّجُلُ بطْنهَا فَتطْرَحُ جَنِينَهَا حَيًّا فَيسْتَهِلُّ صَارِخًا ثُمَّ يُمُوتَ وَتَمُوتَ ٱلأُمُّ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ إن كَانَ ضرَبهَا خطأً دِيةٌ لِلْمَرْأَةِ ، وَدِيةٌ لِلْجَنِين كَامِلَةً ، تَحْمِلُ الْعَاقِلَةَ ذلِكَ وَفِي الْجَنِين قَسَامَةٌ ، قُلْت : وَكَذلِكَ إِن ضرَب بطْن هَـذِهِ الْعَنـز فَأَلْقَـت جَنِينهَا حَيًّا فَاسْتَهَلَّ صارِخًا ثمَّ مَات وَمَاتت أُمُّه ، إنه ينبغِي أَن يكُون عَلَيهِ جَزَاءُ الأمِّ وَجَزَاءُ الْجَنِينَ كَامِلا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْت: وَيحْكَمُ فِي هَذا الْجَنِينِ فِي قَوْل: إذا اسْتَهَلَّ صارخًا كَمَا يُحْكَمُ فِي كِبار الظِّباءِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : يُحْكَمُ فِي صِغار كُلِّ شَيءٍ أَصابه الْمُحْرِمُ مِن الصَيدِ وَالطَّيرِ الْوَحْشِي مِثلَ مَا يَحْكُمُ فِي كِبارِهِ ، وَشَبهَهمْ بالأَحْرَارِ ،صِغارُ الأحْرَارِ وَكِبارُهمْ فِي الدِّيةِ سَوَاءٌ ، قَالَ: فَكَذلِكَ الصّيدُ . قُلْت: فَهَلْ ذكرَ لَكُمْ مَالِكٌ فِي جرَاحَاتِ الصيدِ أَنه يحْكُمُ فِيهَا إذا هِي سَلِمَت نفْسُهَا مِن بعْدِ الْجرَاحَاتِ، كَمَا يُحْكُمُ فِي جِرَاحَاتِ الأَحْرَارِ أَوْ مِثلِ جِرَاحَاتِ الْعَبيدِ مَا نقَص مِن أَثْمَانِهَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَمَا أَرَى فِيهَا شَيئًا ، إذا اسْتيقَن أَنهَا سَلِمَت ، قُلْت : فَمَا ترَى أَنت فِي جرَاحَاتِ هَذا الصيدِ إذا هو سَلِمَ ؟ قَالَ : لا أَرَى عَلَيهِ شَيئًا إذا هوَ سَلِمَ مِن ذلِكَ الْجُرْحِ .

قُلْت : أَرَأَيت إذا ضرَب الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ فُسْطَاطًا فَتَعَلَّقَ بِأَطْنَابِهِ صِيدٌ فَعَطِب، أَيكُون عَلَى الَّذِي ضرَب الْفُسْطَاطَ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُه مِن مَالِكٍ ، وَلَكِن لا شَيءَ عَلَيهِ ؛ لأنه لَمْ يصْنعْ بِالصيدِ شَيئًا إنمَا الصيدُ هو الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ بنفْسِهِ ، قَالَ : وَإِنمَا قُلْته ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ يَخْفِرُ الْبِشْرَ فِي فَعَلَ ذَلِكَ بنفْسِهِ ، قَالَ : وَإِنمَا قُلْته ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُل مِحْفِرُ الْبِشْرَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ لَه أَن يَحْفِرَ فِيهِ فَيقَعُ فِيهِ إنسَانٌ فَيهْلِك : إنه لا دِيةَ لَه عَلَى الَّذِي

حَفَرَ الْبِئْرَ فِي مَوْضِعِ يَجُوزُ لَه أَن يَحْفِرَ ، وَكَذلِكَ هَذا إِنَمَا ضِرَب فُسْطَاطَه فِي مَوْضِعِ لا يُمْنعُ مِن أَجْل الصَّيدِ .

قُلْت: وَكَذَلِكَ مَن حَفَرَ بِثُرًا لِلْمَاءِ وَهُو مُحْرِمٌ فَعَطِب بِهِ صِيدٌ ؟ قَالَ : كَذَلِكَ أَيضا لا شَيءَ عَلَيهِ فِي رَأْيي . قُلْت: وَكَذَلِكَ أَيضا إِن رَآنِي الصِيدُ وَأَنا مُحْرِمٌ فَفَرَعَ مِن غَيرِ أَن أَفْعَلَ بِهِ شَيئًا فَلا جَزَاءَ عَلَي ؟ قَالَ : أَرَى عَلَيك مِني فَأُحْصِرَ فَانكَسَرَ مِن غيرِ أَن أَفْعَلَ بِهِ شَيئًا فَلا جَزَاءَ عَلَي ؟ قَالَ : أَرَى عَلَيك الْجَزَاءَ إِذَا كَان إِنمَا كَان عَطَبه ذَلِكَ أَنه نَفَرَ مِن رُؤْيتِك . قُلْت : أَرَأيت إذا فَزعَ الْجَزَاءَ فِي الْجَزَاءُ فِي الْجَزَاءُ فِي الْجَزَاءُ فِي الْجَزَاءُ فِي الْجَزَاءُ فِي الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ .

في مُخْرِمُ نَصَبَ شَرَكًا لِلنَّبُ أَوْ لِلسَّبِكَ

قُلْت : أَرَأَيت إِن نصب مُحْرِمٌ شَرَكًا (١) لِلذَّئْبِ أَوْ لِلسَّبِعِ خَافَه عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَنمِهِ أَوْ عَلَى عَلَى عَنمِهِ أَوْ عَلَى عَنمَ اللَّهِ فَعَلَ مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن أَرَى أَن يضمَن ؛ لأنه فَعَلَ شَيئًا لِيصِيد بهِ فَعَطِب بهِ الصيدُ ، قُلْت لَه : وَإِنمَا فَعَلَه لِلسِّباعِ لا لِلصيدِ فَكيفَ شَيئًا لِيصِيد بهِ فَعَطِب بهِ الصيدُ ، قُلْت لَه : وَإِنمَا فَعَلَه لِلسِّباعِ لا لِلصيدِ فَكيفَ يكُون عَلَيهِ الْجَزَاءُ وَقَدْ كَان جَائِزًا لَه أَن يَفْعَلَه لِلسَّبِعِ وَلِلدَّئُب ؟ قَالَ : لأن مَالِكًا قَالَ : لَوْ أَن رَجُلا حَفَرَ فِي مَنزِلِهِ بِثُرًّا لِلسَّارِقِ أَوْ عَمِلَ فِي دارِهِ شَيئًا لِيتلِفَ بهِ قَالَ : لَوْ أَن رَجُلا حَفَرَ فِي مَنزِلِهِ بِثُرًّا لِلسَّارِقِ أَوْ عَمِلَ فِي دارِهِ شَيئًا لِيتلِفَ بهِ السَّارِق أَن رَجُلا حَفَر فِي مَنزِلِهِ بثُرًّا لِلسَّارِق رَأَيتُه ضَامِنا لِلدِّيةِ ، قُلْت : وَهَلْ يرَى السَّارِق أَن يَضْمَن دِيةَ السَّارِق إِن وَقَعَ فِيهِ فَمَات ؟قَالَ مَالِكٌ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ يضمَنه . مَالِكٌ أَن يضمَن دِيةَ السَّارِق إِن وَقَعَ فِيهِ فَمَات ؟قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ يضمَنه .

فِيمَنْ أَخْرَمَ وَفِي يِدهِ صَيدُ أُوفِي بِينِهِ

قُلْت : مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيمَن أَحْرَمَ وَفِي بيتِهِ صيدٌ ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ وَلا يرْسِلُه ، قُلْت : فَإِن أَحْرَمَ وَفِي يديهِ صيدٌ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يرْسِلُه . قُلْت : فَإِن أَحْرَمَ وَالصيدُ مَعَه فِي قَفَص ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يرْسِلُه . قُلْت : وَكَذَلِكَ إِن أَحْرَمَ وَالصيدُ مَعَه فِي قَفَص ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يرْسِلُه . قُلْت : وَكَذَلِكَ إِن أَحْرَمَ وَهُو يَقُودُ صيدًا ؟ قَالَ : نعَم يرْسِلُه إذا كَان يقُودُه .

⁽١) الشرك : حبال تنصب للصيد .

قُلْت: فَالَّذِي فِي بيتِهِ الصيدُ لِمَ قَالَ مَالِكٌ : لا يرْسِلُه إذا أَحْرَمَ ؟ قَالَ: لأن ذلِكَ أَسِيرُه وَقَدْ كَان مِلْكَه قَبلَ أَن يحْرِمَ فَأَحْرَمَ وَلَيسَ هوَ فِي يلدِهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إنمَا يجب عَلَيهِ أَن يرْسِلَ مِن الصيدِ إذا هو أَحْرَمَ مَا كَانَ فِي يديهِ حِين يحْرِمُ فَأَرَى مَا فِي قَفَصِهِ أَوْ مَا يَقُودُه بَمَنزِلَةِ هَذا . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: إذا أَحْرَمَ أَرْسَلَ كُلُّ صيدٍ كَان مَعَه ، فَالَّذِي فِي قَفَصِهِ وَالَّذِي فِي يدِهِ فِي غيرِ قَفَصِ وَالَّذِي يَقُودُه سَـوَاءٌ عِنـدنا ، قُلْت: فَكُلُّ صيدٍ صاده الْمُحْرِمُ فَعَلَيهِ أَن يرْسِلَه ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: نعَمْ عَلَيهِ أَن يرْسِلَه ، قُلْت: فَإِن لَمْ يرْسِلْه حَتى أَخذه حَلالٌ أَوْ حَرَامٌ مِن يدِهِ فَأَرْسَلاه أَيضَمَنان لَه شَيئًا أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: لا يضمَنان لَه شَيئًا فِي رَأْبِي ؛ لأنهمَا إنمَا فَعَلا فِي الصيدِ مَا كَان يؤْمَرُ هَذا الَّذِي صاده أَن يفْعَلَه وَيحْكَمُ عَلَيهِ بَإِرْسَالِهِ . قُلْت: فَلَوْ أَنْ الصيد كَان قَدْ مَلَكَه وَهُوَ حَلالٌ ثُمَّ أَحْرَمَ وَهُوَ فِي يديهِ فَأَتَـاهُ حَلالٌ أَوْ حَرَامٌ فَأَرْسَلَه مَن يدِهِ أَيضمنه لَه أَمْ لا ؟ قَالَ: أَرَى أَن لا يضمنا لَه شَيئًا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ: وَلُو أَنَّ رَجُلا أَخِذ صِيدًا فَأَفْلَت مِنه الصِيدُ فَأَخِذه غيرُه مِن الناس ، قَالَ:قَالَ مَالِكٌ: إِن كَان ذلِكَ بِحِدْثان ذلِكَ رَأَيت أَن يرُد عَلَى سَيدِهِ الأوَّل ، وَإِنْ كَان قَدْ ذهَب وَلَحِقَ بِالْوَحْشِ وَاسْتُوْحَشَ فَهُوَ لِمَن صاده ، وَلَمْ يرَ مَالِكٌ أَن مِلْكَه ثابتٌ عَلَيهِ إذا فَات وَلَحِقَ بِالْوَحْش ، فَهَذا الْمُحْرِمُ حِين أَحْرَمَ ينبغِي لَـه أَن يرْسِلَ وَلا يجُـوزُ لَـه أَخْذه إذا أَرْسَلَه حَتى يجِلَّ مِن إحْرَامِهِ ، فَهوَ إذا أَلْزَمْته أَن يرْسِلَه وَلَمْ أُجزْ لَه أَن يأْخُذه بعْدمًا يرْسِلُه حَتى يجِلَّ مِن إحْرَامِهِ ، فَقَدْ زَالَ مِلْكُه عَنه حِين أَحْرَمَ فَلا شَيءَ عَلَى مَن أَرْسَلَه مِن يدِهِ بعْد إحْرَامِهِ ؛ لأن مِلْكَه زَالَ عَن الصيدِ بإحْرَامِهِ ، أَوْ لا ترَى أَنه لَوْ حَبسَه مَعَه حَتى يجِلُّ مِن إحْرَامِهِ وَجَب عَلَيهِ أَن يرْسِلَه أَيضًا ،وَإِن كَان قَدْ حَلَّ ، أَوْ لا ترَى أَن مِلْكَه قَدْ زَالَ عَنه ! أَوْ لا ترَى أَنه لَوْ بعَث بهِ إِلَى بيتِهِ بعْد أَن أَحْرَمَ وَهوَ فِي يدِهِ ثمَّ حَلَّ مِن إحْرَامِهِ لَمْ يجُزْ لَه أَن يحْبسَه بعْدمَا حَلَّ وَكَان عَلَيهِ أَن يرْسِلَه! فَهَذا الدلِيلُ عَلَى أَن مِلْكَه قَدْ زَالَ عَنه ، وَقَدْ اخْتلَفَ الناسُ فِي هَـذا أَن يرْسِلَه أَوْ لا يرْسِلُه ، فَقَالَ بعْضُ الناس: يرْسِلُه وَإِن حَلَّ مِن إحْرَامِهِ لأنه كَأَنه صاده وَهُوَ حَرَامٌ، وَقَالَ بعْضُ الناس: لا يرْسِلُهُ وَلْيحْبسْهُ ؛ لأنه قَدْ حَـلَّ مِـن إحْرَامِـهِ وَلا شَيءَ عَلَيهِ ، قَالَ: وَالَّذِي آخُذ بهِ أَن يرْسِلَه . وَكَذلِكَ الْمُحْرِمُ الَّذِي صاد الصيد

وَهوَ حَرَامٌ لَمْ يجب لَه فِيهِ الْمِلْكُ ، فَلَيسَ عَلَى مَن أَرْسَلَ هَذا الصيد مِن يدي هَذي هَذين ضمَانٌ لَهمَا.

قُلْت لابن الْقَاسِم: أَرَأَيت إن صاد مُحْرِمٌ صيدًا فَأَتاه حَلالٌ أَوْ حَرَامٌ لِيرْسِلاه مَن يديهِ فَتنازَعَاهُ فَقَتلاهُ بينهما مَا عَلَيهما فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَيهما فِي رَأْيي إِن كَانَا حَرَامَينِ الْجَزَاءُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمًا ، وَإِن كَانَ الَّذِي نَازَعَه حَلَّالا فَعَلَى الْمُحْرِمِ الْجَزَاءُ وَلا قِيمَةَ لِهَذا الْمُحْرِمِ عَلَى الْحَلالِ ؛ لأن هَـذا الْمُحْرِمَ لَـمْ يُلِكُ هَذا الصِّيد ، قُلْت: وَكَذلِكَ إِن أَحْرَمَ وَهوَ فِي يـدِهِ قَـدْ كَـان صـاده وَهـوَ حَـلالٌ ؟ قَالَ : نعَمْ هوَ مِثلُ الأوَّل ، وَلا ينبغِي أَن يضمَن لَه شَيئًا لأنه زَالَ مِلْكُه عَن الصيدِ الَّذِي هوَ فِي يدِهِ حِين أَحْرَمَ ، قُلْت : فَهَلْ يضمَنان هَـذا الْجَـزَاءَ لِهَـذا الْمُحْرم إذا نازَعَاه فِي الصيدِ الَّذِي هو فِي يدِهِ حَتى قَتلاه ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ مِن مَالِكٍ فِي هَلَا شَيئًا ، وَلَكِن لا أَرَى أَن يضمنا لَه الْجَزَاءَ ؛ لأنهما إنما أَرَادا أَن يرْسِلا الصيد مِن يدِهِ فَنازَعَهمَا فَمَنعَهمَا مَا لَمْ يكُن ينبغِي لَه أَن يُنعَهمَا فَمَات الصيدُ مِن ذلِكَ ، فَلا يضمَنان لَه شَيئًا لأن الْقَتلَ جَاءَ مِن قِبلِهِ . قُلْت : فَلَوْ أَن بازَ الرَّجُل أَفْلَت مِنه فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَخْذِهِ بِحَضرَةِ ذَلِكَ حَتى فَات بنفْسِهِ وَلَحِقَ بِالْوَحْشِ ، أَكَان مَالِكٌ يقُولُ : هُوَ لِمَن أَخذه ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : فَهَلْ تَحْفَظُ عَنه فِي النحْلِ شَيئًا إِن هِي هَرَبت مِن رَجُل فَفَاتت مِن فَوْرِهَا ذلِكَ وَلَحِقَت بِالْجِبال ، أَتكُون لِمَن أَخذَهَا ؟ قَالَ : لَـمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ۚ، وَلَكِن إن كَان أَصْلُ النّحْلِ عِنــد أَهْــل الْمَعْرِفَـةِ وَحْشِــيةٌ فَهِي بَمَنزِلَةِ مَا وَصفْت لَك مِن الْوَحْشِ فِي رَأْبِي . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ: فِي النحْـلِ يُخْرُجُ مِن جَبِحِ (١) هَذا إِلَى جَبِحِ هَذا ، وَمِن جَبِحِ هَذا إِلَى جَبِحِ هَذا ، قَالَ : إِن عَلِمَ ذَلِكَ وَاسْتَطَاعُوا أَن يرُدُّوهَا إِلَى أَصْحَابِهَا رَدُّوهَا ، وَإِلا فَهِي لِمَن ثبتت فِي أَجْباحِهِ، قَالَ مَالِكٌ: وَكَذلِكَ حَمَامُ الأبرجَةِ .

رَسْم فِي الْحَكَمَين فِي جَرَاءِ الصِيرِ

قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَن الْحَكَمَينِ إذا حَكَمَا فِي جَزَاءِ الصيدِ فَاخْتَلَفَا ، أَيؤْخذ

⁽١) الجبح: خلية العسل، كما في القاموس.

بأَرْفَقِهِمَا أَمْ يبتدِئُ الْحُكْمَ بينهما ؟ قَالَ : يبتدِئُ الْحُكْمَ فِيهِ غيرُهمَا حَتى يُجْتمِعَا عَلَى أَمْرِ وَاحِدٍ ، كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، قُلْت : فَهَلْ يكُون الْحَكَمَان فِي جَزَاءِ الصيدِ غيرِ فَقِيهًين إذا كَانا عَدْلَين فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يكُونان إلا فَقِيهِين عَدْلَين ، قُلْت : أَرَأَيت إن حَكَمَا فَأَخْطا حُكْمُ اخطاً فِيما فِيهِ بدنة بشاةٍ أَوْ فِيما فِيهِ بقَرَة بشَاةٍ أَوْ فِيما فِيهِ بَقَرَة بشَاةٍ عَن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : فَإِن حَكَمَ حَكَمَان فِي جَزَاءِ عِن النعَم فَفَعَلا ، ثمَّ بدا لَه أَن ينصرِف إلَى الطَّعَام أَوْ الصيّام بعْدما حَكَمَا عَليهِ عَيرُهمَا أَوْ همَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ عَلَيهِ عَيرُهمَا أَوْ همَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ عَلَيهِ بالنظِير مِن النعَم وَأَن يُحْكُم عَلَيهِ غيرُهمَا أَوْ همَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ عَلَيهِ النظير مِن النعَم وَأَن يُحُكُم عَلَيهِ غيرُهمَا أَوْ همَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي قَيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي أَرَى لَه ذَلِكَ أَن يرْجِعَ إلَى أَي ذلِكَ شَاءَ ، قُلْت : فَهَلْ يكُون فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ مَن اعْتَرَض مِن المُكْمَانِ فِي جَزَاءِ الصيدِ دُون الإمَام فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ مَن اعْتَرَض مِن المُعْرَفَة مِن ذوي الْعَلْل وَالْعِلْم بالْحُكُم فِي ذَلِكَ الِـذِي أَصَابَ الصيد ، فَحَكَمَا عَلَيهِ فَذَلِكَ مَا عَلَيهِ وَلَوْكَ الْعَلْلُ وَالْعِلْم بالْحُكُم فِي ذَلِكَ اللهَ وَلِكَ اللهِ وَالْعَلْ وَالْعَلْم بالْحُكُم فِي ذَلِكَ اللهِ وَالْمَامِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ مَن اعْتَرَض أَصَابَ الصيد ، فَحَكَمَا عَلَيهِ فَذَلِكَ مَا عَلَيهِ وَلَوْكَ الْعَلْ وَالْعَلْم بالْحُكُم فِي ذَلِكَ اللهَ وَلَكَ اللهَ عَلْمُ الْعَلْ عَلَى اللهُ وَلَكَ مَالِكُ وَلَهُ الْعَلْكَ وَلِكَ الْعَلْلُ وَالْعَلْمُ وَلَا مَالِهُ وَلِكَ الْعَلْمُ وَلَا عَلَيْ وَلَكَ الْمَامِ فَي ذَلِكَ الْمَامِ فَي ذَلِكَ الْمَامِ فَي فَلْ الْمَامِ فَي فَلْكَ الْمِلْكُ الْعَلْلُ وَالْمَامِ فَي فَلْهُ ا

فِي الْمُحْرِمَ نِقَنْكُ سِباعَ الْوَحْشِ مِن غيرِ أَنْ نُوْدَيَهُ وَمَا جَوُزُلَهُ أَنْ يَقْنُكَ مِنْهَا

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الْمُحْرِمَ إِذَا قَتَلَ سِباعَ الْـوَحْشِ مِن غيرِ أَن تبتدِئه ؟ قَالَ مَالِكٌ: لا شَيءَ عَلَيهِ فِي ذَلِكَ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: لا شَيءَ عَلَيهِ فِي ذَلِكَ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: لا شَيءَ عَلَيهِ وَذَلِكَ فِي السِّباعِ وَالنمُورِ الَّتِي تعْدُو وَتفْترِسُ ، فَأَمَّا صِغارُ أَوْلادِهَا الَّتِي لا عَدُو وَلا تفْترسُ فَلا ينبغِي لِلْمُحْرِمِ قَتلُهَا ، وَقَالَ مَالِكٌ: لا بأس أَن يقْتلَ الْمُحْرِمُ تعْدُو وَلا تفْترسُ فَلا ينبغِي لِلْمُحْرِمِ قَتلُهَا ، وَقَالَ مَالِكٌ : لا بأس أَن يقْتلَ الْمُحْرِمُ السِّباعَ يبتدئها وَإِن لَمْ تبتدئه . قُلْت : فَهَلْ يكْرَه مَالِكٌ لِلْمُحْرِمِ قَتلَ الْهِرِ (١) السِّباعَ يبتدئها وَإِن لَمْ تبتدئه . قُلْت : فَهَلْ يكْرَه مَالِكٌ لِلْمُحْرِمِ قَتلَ الْهِرِ (١) الْهِرِ الْوَحْشِي وَالثَعْلَب ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : فَإِن قَتلَ الثَعْلَب وَالْهِرَ الضَبعَ كَان عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِن قَتلَ الثَعْلَب وَالْهِرَ الضَبعَ كَان عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِن قَتلَ الثَعْلَب وَالْهِرَ أَيْ وَلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْلِ مَالِكُ إِنْ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكُ إِنْ قَالَ الْعُلْكَ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكُ إِنْ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكُ إِنْ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْمُجْرَاءُ فِي قَوْل مَالِكُ إِنْ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : نعَمْ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكُ أَنْ عَلْ الْ الْعُلْمُ الْمُعْلَامِ الْمُعْلِيةِ الْمُعْلِلُ اللْمُعْمَالَ الْتَعْلُ الْمُعْلَلِكُ الْمُعْلَامِ الْمُعْلِقُ الْمَالِهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُ الْمُؤْلِقُولُ مَالِكُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُ

⁽١) الهو: القط.

الثعْلَب وَالْهِرِّ ، قُلْت : فَإِن ابتداَنِي الثعْلَب وَالْهِرُّ وَالضبعَ وَأَنَا مُحْرِمٌ فَقَتَلْتَهَا ، أَعَلَي فِي قَوْلِ مَالِكٍ لِذلِكَ شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيك ، وَهَذا رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت سِباعَ الطَّيرِ مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيهَا لِلْمُحْرِمِ ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ يكْرَه قَتلَ سباعِ الطَّيرِ كُلِّهَا وَغيرِ سِباعِهَا لِلْمُحْرِمِ ، قُلْت : فَإِن قَتلَ مُحْرِمٌ سِباعَ الطَّيرِ ، قُلْت نَعَمْ . قُلْت : فَإِن قَتلَ مُحْرِمٌ سِباعُ الطَّيرِ أَكَان مَالِكٌ يرَى عَلَيهِ فِيهَا الْجَزَاءَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : فَإِن عَدت عَلَيهِ سِباعُ الطَّيرِ فَخافَهَا عَلَى نَفْسِهِ فَدَفَعَهَا عَن نَفْسِهِ فَقَتلَهَا ، أَيكُون عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ فَخافَهَا عَلَى نَفْسِهِ فَقَتلَهَا ، وَكَذلِكَ لَوْ أَن رَجُلا عَدا عَلَى رَجُلٍ فَأَرَاد قَتلَه فَدفَعَه عَن نَفْسِهِ فَقَتلَه ، لَمْ يكُن عَلَيهِ شَيءٌ ، فَكَذلِكَ سِباعُ الطَّيرِ .

قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه أَكْلَ كُلِّ ذِي مِخْلَب مَن الطَّيرِ؟ قَالَ: لَمْ يكُن مَالِكٌ يكْرَه أَكْلَ شَيءٍ مِن الطَّيرِ سِباعِها وَغيرِ سِباعِها ، قُلْت: وَالْغرَاب لَمْ يكُن مَالِكٌ يرَى بهِ بأسًا؟ قَالَ: نعَمْ لا بأسَ بهِ عِنده ، قُلْت: وَكَذلِكَ الْهدْهدُ عِنده وَالْخطَّافُ (١) ؟ قَالَ: جَمِيعُ الطَّيرِ لا بأسَ بأكْلِها عِند مَالِكٍ . قُلْت: فَهَلْ كَان وَالْخطَّافُ (١) ؟ قَالَ: جَمِيعُ الطَّيرِ لا بأس بأكْلِها عِند مَالِكٍ . قُلْت: فَهَلْ كَان يوسِّعُ فِي أَكْلِ الْحَياتِ وَالْعَقَارِب؟ قَالَ: لَمْ يكُن يرَى بأكْلِ الْحَياتِ بأسًا ، قَالَ: وَلا يَوْكَلُ مِنهَا إلا الذّي ، قَالَ: وَلا أَحْفَظُ فِي الْعَقْرَب مِن قَوْلِهِ شَيئًا ، وَلَكِن وَلا يؤْكَلُ مِنهَا إلا الذّي ، قَالَ: وَلا أَحْفَظُ فِي الْعَقْرَب مِن قَوْلِهِ شَيئًا ، وَلَكِن أَرَى أَنه لا بأسَ بهِ . قُلْت لَه : وَهَلْ يكْرَه مَالِكٌ أَكُلَ سِباعِ الْوَحْش ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت : أَفَكَان مَالِكٌ يرَى الْهرَّ مِن السِباعِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أُحِب أَن يؤكَلَ قُلْ الْهُرُّ الْوَحْشِي وَلا الأَهْلِي وَلا الثَّعْلَب .

قُلْت : فَهَلْ تَحْفَظُ عَن مَالِكِ أَنه كَرهَ أَكُلَ شَيءٍ سِوَى سِباعِ الْوَحْشِ ، مِن الدوَاب وَالْخيلِ وَالْبغالِ وَالْحَمِيرِ ، وَمَا حَرَّمَ اللَّه فِي التنزيلِ مِن الْمَيتةِ وَالدم وَلَحْمِ الْخِنزِيرِ ؟ قَالَ : كَان ينهَى عَمَّا ذكرْت ، فَمِنه مَا كَان يكْرَهه ، وَمِنه مَا كَان يكرَهه . قَالَ : وَكَان مَالِكٌ لا يرى بأسًا بأكْلِ الْقُنفُذِ (٢) وَالْيرْبوعِ (٣) وَالضب

⁽١) يقال: خاطف ظله: طائر إذا رأى ظله في الماء أقبل إليه ليخطفه ، كما في القاموس.

⁽٢) القنفذ: حيوان ذو شوك على جلده يبرزه حال الخطر.

⁽٣) البربوع : حيوان كالفأر الصغير .

كتاب الحج الثاني كتاب الحج الثاني

وَالظرِب وَالأَرْنب وَمَا أَشْبهَ ذلِكَ ، قَالَ : وَلا بِأْسَ بِأَكْلِ الْوَبرةِ (() عِند مَالِكِ . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت الضب وَالْيرْبوعَ وَالأَرْنب وَمَا أَشْبهَ هَذِهِ الْأَشْياءَ، إذا أَصابهَا الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ الْجَزَاءُ يُحْكُمُ فِيهَا قِيمَتهَا طَعَامًا ، فَإِن شَاءَ اللّهِ الْجَزَاءُ يُحْكُمُ فِيهَا قِيمَتهَا طَعَامًا ، فَإِن شَاءَ اللّهِ اللّهِ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الل

رَسْم فِيمَنْ أَصَابَ حَمَامَ الْحَرَم

قُلْت: فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي حَمَامِ الْحَرَمِ يصِيدُه الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَزَلُ الْمُمْعُ أَن فِي حَمَامٍ مَكَّةَ شَاةٌ شَاةٌ ، قَالَ مَالِكٌ: وَحَمَامُ الْحَرَمِ بَمَنزِلَةِ حَمَامٍ مَكَّةَ فِيهَا شَاةٌ شَاةٌ . قُلْت: فَمَا عَلَى مَن أَصاب بيضةٌ مِن حَمَامٍ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَوْ غيرَ مُحْرِمٍ فِي الْحَرَمِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : عُشْرُ دِيةٍ أُمِّهِ ، وَفِي أُمِّهِ شَاةٌ . قُلْت: فَمَا عَلَى مَن أَصاب بيضةٌ رَيةٍ أُمِّهِ ، وَفِي أُمِّهِ شَاةٌ . قُلْت: فَمَا مُحْرِمِ فِي الْحَرَمِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : عُشْرُهُ دِيةٍ أُمِّهِ ، وَفِي أُمِّهِ شَاةٌ . قُلْت: فَمَا عَلَى عَيرِ حَمَامٍ مَكَّةَ إِذَا أَصابه الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ : حُكُومَةٌ (`` ، وَلا يشبه حَمَامَ مَكَّةً وَلا حَمَامَ الْحَرَمِ . قَالَ : وَكَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يذبحَ الْحَمَامَ إِذَا حَمَامَ مَكَّةً وَلا حَمَامَ الْحَرَمِ . قَالَ : وَكَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يذبحَ الْحَمَامَ إِذَا مَا الْحَمَامِ عِنده طَيرٌ يطِيرُ . قَالَ : فَقِيلَ أَحْرَمَ ، الْوَحْشِي وَغيرَ الْوَحْشِي ؟ لأن أَصْلَ الْحَمَامِ عِنده طَيرٌ يطِيرُ . قَالَ : لا فَقِيلَ لِمَالِكٍ : إن حَمَامًا عِندنا يقَالُ لَهَا : الرُّومِيةُ لا تطِيرُ إِنَا التَحْذَ لِلْفِرَاخِ ؟ قَالَ : لا يعْجبنِي لأَنهَا تطِيرُ ، وَلا يعْجبنِي أَن يذبحَ الْمُحْرِمُ شَيئًا مِمَّا يطيرُ .

قَالَ : فَقُلْنَا لِمَالِكِ : أَفَيذبحُ الْمُحْرِمُ الأُورَّ وَالدجَاجَ ؟ قَالَ : لا بِأْسَ بِذلِكَ ، قُمَا فَرْقُ بِينه وَبِينِ الْحَمَامِ ؟ قَالَ : قَالَ قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ :أليسَ الأُورُ طَيرًا يطِيرُ ، فَمَا فَرْقُ بِينه وَبِينِ الْحَمَامِ ؟ قَالَ : فَقُلْت مَالِكٌ : لَيسَ أَصْلُه مِمَّا يطِيرُ . قَالَ : فَقُلْت مَالِكٌ : لَيسَ أَصْلُه مِمَّا يطِيرُ . قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكِ : فَمَا أُدْخِلَ مَكَّةَ مِنِ الْحَمَامِ الأنسِي وَالْوَحْشِي ، أَترَى لِلْحَلل أَن يذبحه لِمَالِكِ : فَمَا أُدْخِلَ مَكَّةَ مِن الْحَمَامِ الأنسِي وَالْوَحْشِي ، أَترَى لِلْحَلل أَن يذبحه فِيهَا ؟ قَالَ : نعَمْ لا بأسَ بذلِكَ ، وَقَدْ يذبحُ الْحَلالُ فِي الْحَرَمِ الصيد إذا دخل بِهِ مِن الْحِلِّ ، فَكَذلِكَ الْحَمَامُ فِي ذلِكَ ، وَذلِكَ أَن شَأْنِ أَهْلِ مَكَّةً يطُولُ وَهمْ مُحِلُون مِن الْحِلِّ ، فَكَذلِكَ الْحَمَامُ فِي ذلِكَ ، وَذلِكَ أَن شَأْنِ أَهْلِ مَكَّةً يطُولُ وَهمْ مُحِلُون

⁽١) الوبرة : حيوان كالأرنب ، كما في القاموس .

⁽٢) الحكومة : ما يقدَّر فيما ليس فيه دية معلومة . وقال ابن الأثير : هي الجراحات التي ليس فيها ديـة مقدرة . انظر النهاية في غريب الحديث (١/ ٤٢١ ، ٤٢١) .

فِي دِيارِهِمْ فَلا بأسَ أَن يذبحُوا الصيد، وَأَمَّا الْمُحْرِمُ فَإِنِمَا شَأْنه الأيامُ الْقَلائِلُ وَلَيسَ شَأْنهمَا وَاحِدًا.

قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْجَرَادِ يَقَعُ فِي الْحَرَمِ ؟ قَالَ: لا يصِيدُه حَلالٌ وَلا حَرَامٌ، وَقَالَ مَالِكٌ : وَلا أَرَى أَيضًا أَن يصاد الْجَرَادُ فِي حَرَمِ الْمَدِينةِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ : كَان مَالِكٌ لا يرَى مَا قُتِلَ مِن الصيدِ فِي حَرَمِ الْمَدِينةِ أَن فِيهِ جَزَاءً ، قَالَ : وَلا جَزَاءً فِيهِ وَلَكِن ينهَى عَن ذلِكَ ، وَقَالَ : لا يجِلُّ ذلِكَ لَه لِنهْ ي رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ الْحَرَمِ مِن الْحِلِّ بأَسًا ، إلا عَطَاءَ بن أَبِي رَباحٍ ، قَالَ : ثمَّ تركَ ذلِكَ وَقَالَ: لا به الْحَرَم مِن الْحِلِّ بأَسًا ، إلا عَطَاءَ بن أَبِي رَباحٍ ، قَالَ : ثمَّ تركَ ذلِكَ وَقَالَ: لا بأسَ بهِ (١٠) قُلْت : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي دُبسِي (١٠) الْحَرَم ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ مِن مَالِكٍ فِي ذلِكَ شَيئًا ، إلا أَن مَالِكًا قَالَ: فِي حَمَامِ مَكَّةَ شَاةً ، وَإِن كَان الدُّبسِي وَالْقُمْرِي (١٠) مِن الْحَمَامِ عِند الناسِ فَفِيهِ مَا فِي حَمَامٍ مَكَّةَ وَحَمَامِ الْحَرَمِ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْيمَامُ (٥) مِثلُ الْحَمَامِ وَلَمْ أَسْمَعُ وَالْمَالُ فِي قِيهِ شَاةً . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْيمَامُ (٥) مِثلُ الْحَمَامِ وَلَمْ أَسْمَعُ وَالَمَا الشَّاةُ فِي حَمَامِ الْحَرَمِ شَاةٌ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْيمَامُ (٥) مِثلُ الْحَمَامِ وَلَمْ أَلْ ابن الْقَاسِمِ : وَالْيمَامُ (٥) مِثلُ الْحَمَامِ وَلَمْ أَسْمَعُ وَمَامِ الْحَرَمِ شَاةٌ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْيمَامُ (٥) مِثلُ الْحَمَامِ وَلَمْ أَلْكَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْيمَامُ (٥) مِثلُ الْحَرَمِ شَاةٌ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْيمَامُ (٥) مِثلُ الْحَمَامِ وَلَمْ مَلُكُ : وَإِنْمَا الشَّاةُ فِي حَمَامِ مَكَّةً وَحَمَامِ الْحَرَمِ مُ قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ مَا لا يبلُك قَلْ مَالِكٌ : وَكُلُّ مَا لا يبلُك أَلْ عَلِك يُعُومِ فَيهِ مِمَّا يصِيبِهِ الْمُحْرِمُ بُشَاةٍ فَفِيهِ حُكُومَةٌ صِيامٌ أَوْ طَعَامٌ .

فِيمَنْ خَلَفَ بَهَدِي ثُوْبِ أَوْ شَي، بِعَيْنِهِ

قُلْت : أَرَأَيت مَن قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أُهْدِي هَذَا الثوْب ، أَي شَيءٍ عَلَيهِ فِي قَـوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: يبيعُه وَيشْترِي بِثْمَنِهِ هَدْيًا فَيهْدِيهِ ، قُلْت: مِن أَيـن يشـْتريهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: مِن الْحِلِّ فَيسُوقُه إِلَى الْحَرَمِ ، فَإِن كَان فِي ثَمَنِهِ مَا يبلُغ بدنةً

⁽١) رواه البخاري في فضائل المدينة (١٨٦٧، ١٨٦٩، ١٨٧٠) .

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٣٣، ٣٣٢).

⁽٣) الدبسي : طائر أدكن يقرقر ، كما في القاموس . وقال ابن الأثير : الدبسي : طائر صغير قيل: هـو ذكر اليمام ، وقيل: هو منسوب إلى طير دبس . انظر النهاية في غريب الحديث (٢/ ٩٩).

⁽٤) القمري : طائر حسن الصوت .

⁽٥) اليمام: الحمام الوحشي ، كما في القاموس.

فَبدنةٌ وَإِلا فَبقَرةٌ وَإِلا فَشَاةٌ ، وَلا يشْتري إلا مَا يَجُوزُ فِي الْهَدْي ؛ النبي مِن الإبل وَالْبَقر وَالْمَعْز ، وَالْجَذعَ مِن الضأن . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: فَمَا قَوْلُ مَالِكِ فِي هَذا الثوْبِ إِذَا كَانَ لا يبلُغ أَن يكُونَ فِي ثَمَنِهِ هَدْيٌ ؟ قَالَ: بلَغنِي عَن مَالِكِ وَلَمْ أَسْمَعُه الثوْب إِذَا كَانَ لا يبلُغ أَن يكُونَ فِي ثَمَنِهِ هَدْيٌ ؟ قَالَ: بلَغنِي عَن مَالِكٍ وَلَمْ أَسْمَعُه مِنه أَنه قَالَ: يبعَث بثمنِهِ فَيدْفعُ إلَى خُزّانِ مَكَّةَ فَينفِقُونِه عَلَى الْكَعْبة ، قَالَ ابن القَاسِمِ: وَأَحَب إلَي أَن يتصدقَ بثمنِهِ وَيتصدقَ بهِ حَيث شَاءَ . ألا ترَى أَن ابن عُمَر كَان يكْسُو جلالَ بدنِهِ الْكَعْبة ، فَلَمَّا كُسِيت الْكَعْبةُ هَذِهِ الْكِسْوةَ تصدقَ بها . قُلْت: وَلَا لَمْ يبيعُوه وَبعثوا بالثوْب نفسِه ؟ قَالَ: يباعُ الثوْب وَالْحِمَارُ وَالْعَبدُ وَالْفَرَسُ وَيشْترَى بثمنِهِ هَدْيٌ ، أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ: يباعُ الثوْب وَالْحِمَارُ وَالْعَبدُ وَالْفَرَسُ وَكُلُّ مَا جُعِلَ مِن الْعُرُوضِ هَكَذَا . قَالَ: وقَالَ مَالِكٌ: إذا قَالَ: ثوبي هَذا هَدْيٌ وَكُلُّ مَا جُعِلَ مِن الْعُرُوضِ هَكَذَا . قَالَ: وقَالَ مَالِكٌ: إذا قَالَ: ثوبي هَذا هَدْيٌ وَكُلُّ مَا جُعِلَ مِن الْعُرُوضِ هَكَذَا . قَالَ: وقَالَ مَالِكٌ: إذا قَالَ: ثوبي هَذا الله خُزَان فَيهُ وَاشْرَى مِن ثَمَنِهِ شَيءٌ ، بعَث بالْفَضل إلى خُزَان فِيهِ هَدْيٌ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَحَب إلَى أَن يكُون فِيهِ هَدْيٌ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَحَب إلَى أَن يكون فِيهِ هَدْيٌ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَحَب إلَي أَن يكون فِيهِ هَدْيٌ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَحَب إلَي أَن

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَمَن قَالَ لِرَجُلٍ حَرِّ : أَنَا أُهْدِيكَ إِلَى بِيتِ اللَّهِ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا ، فَحَنِث فَعَلَيهِ أَن يهْدِي هَدْيًا ، وَإِن قَالَ : لا بلْ لَه هِي هَدْيٌ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث ، أَهْدَاهَا كُلَّهَا إِن كَانت مَالَه كُلَّه . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِن قَالَ لِشَيءٍ وَكَذَا فَحَنِث ، أَهْدَاهَا كُلَّهَا إِن كَانت مَالَه كُلَّه . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِن قَالَ لِشَيءٍ يُمْلِكُ مِن عَبدٍ أَوْ دَار أَوْ دَابةٍ أَوْ ثُوب أَوْ عَرَض مِن الْعُرُوضِ هِوَ يهْدِيهِ ، فَإِنه يبيعُه وَيشْتري بثمَنِهِ هَدْيًا فَيهْدِيهِ . قَالَ : وَإِن قَالَ لِمَا لا يمْلِكُ مِن عَبدِ غيرهِ أَوْ مَالَ غيرِهِ أَوْ مَالَ غيرِهِ أَوْ دَار غيرهِ : هو يهْدِيهِ ، فَالا شَيءَ عَلَيهِ وَلا هَدْي عَلَيهِ فِيهِ . قَالَ ابنِ الْقَاسِم : وَأَخْبرَنِي مَن أَثِقُ بِهِ عَن ابنِ شِهَاب أَنه كَان يقُولُ فِي هَذِهِ الْأَشْياءِ مِثلَ قَوْلِ مَالِكٍ سَوَاءً (١) .

رَسْم في صَيْدِ الْمُخْرِم مَا في الْبَخْر

قَالَ مَالِكٌ : وَلا بأْسَ بصيدِ الْبحْرِ كُلِّهِ لِلْمُحْرِمِ ، وَصيدِ الأَنهَارِ وَالْغدُرِ (٢) وَالْبَرُكِ (٣)، فَإِن أَصاب مِن طَيرِ الْمَاءِ شَيئًا فَعَلَيهِ الْجَزَاءُ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ : يؤْكُلُ

⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٧٤ - ٣٧٦) بنحوه .

 ⁽٢) الغدر : القطعة من الماء يغادرها السيل ، كما في القاموس .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/ ٢٨٦) رقم (٨٢) .

كُلُّ مَا فِي الْبحْرِ الطَّافِي وَغيرُ الطَّافِي مِن صيدِ الْبحْرِ كُلِّهِ وَيصِيدُه الْمُحْرِمُ .قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ : تَرْسُ (١) الْمَاءِ مِن صيدِ الْبحْرِ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ : تَرْسُ (١) الْمَاءِ مِن صيدِ الْبحْرِ . وَسُئِلَ مَالِكٌ عَن تَرْسِ الْمَاءِ إِذَا مَات وَلَمْ يذبحْ أَيوْكُلُ ؟ فَقَالَ: إني لأرَاه عَظِيمًا أَن يترَكَ تَرْسُ الْمَاءِ فَلا يؤكُلُ إلا بزكاةٍ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِي جُرَّةٍ فِيهَا صيدٌ وَمَا أَشْبهَه وَجَد فِيهَا ضفَادِعَ مَيتةً ، فَقَالَ: لا بأس بذلك لأنها مِن صيدِ الْمَاءِ هُلْت : فَمَا يقُولُ مَالِكٌ فِي تَرْسِ الْمَاءِ هَذِهِ السُّلَحْفَاةُ الَّتِي فِي الْبرَارِي ؟ قَالَ: مَا سَلُمُ عَنهَا ، وَمَا أَشُكُ أَنهَا إِذَا كَانت فِي الْبرَارِي أَنهَا لَيسَت مِن صيدِ الْبحْرِ وَأَنهَا مِن صيدِ الْبحْرِ وَأَنهَا مِن صيدِ الْبحْرِ وَأَنهَا مِن صيدِ الْبحْرِ وَأَنهَا مِن صيدِ الْبحْرِ أَنهَا لِيسَت مِن صيدِ الْبحْرِ وَأَنهَا مِن صيدِ الْبحْرِ وَأَنهَا مِن صيدِ الْبحْرِ وَأَنهَا مِن صيدِ الْبرِّ ، فَإِذَا ذَكِيت أُكِلَت ، وَلا يَحِلُ إلا بذَكَاةٍ ، وَلا يصِيدُهَا الْمُحْرِمُ .

قُلْت: أَرَأَيت الْمُحْرِمَ إِذَا صَاد طَيرًا فَنتَفَه، ثمَّ حَبسَه حَتى نَسَلَ فَطَارَ ؟ قَالَ: بَلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ: إِذَا نَسَلَ (٢) فَطَارَ فَلا جَزَاءَ عَلَيهِ. قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا أَصَابِ صَيدًا خَطَأً أَوْ عَمْدًا وَكَان أَوَّلَ مَا أَصَابِ الصَيد وقَدْ أَصَابِه قَبلَ مُحْرِمًا أَصَابِ الصَيد وقَدْ أَصَابِه قَبلَ ذَلِكَ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: يُحْكُمُ عَلَيهِ فِي هَذَا كُلّهِ. قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: لَيسَ عَلَى ذَلِكَ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ عَلَى مَن قَطَع شَجَرَ الْحَرَم جَزَاءٌ يُحْكَمُ فِيهِ ، إلا أَن مَالِكًا يكْرَه لَه ذلِكَ وَيأْمُرُه مَن قَطَع شَجَرَ الْحَرَم جَزَاءٌ يُحْكَم فِيهِ ، إلا أَن مَالِكًا يكْرَه لَه ذلِكَ وَيأْمُرُه بَالاَسْتِغْفَارِ. قُلْت لَه : أَرَأَيت مَن وَجَب عَلَيهِ الْجَزَاءُ فَذَبَه بغيرِ مَكَّة ؟ قَالَ: قَالَ بَالاَسْتِغْفَارِ . قُلْت لَه : أَرَأَيت مَن وَجَب عَلَيهِ الْجَزَاءُ فَذَبَه بغيرِ مَكَّة ؟ قَالَ: قَالَ اللَّاسِتِغْفَارِ . قُلْت لَه : أَرَأَيت مَن وَجَب عَلَيهِ الْجَزَاءُ فَذَبَه بغيرِ مَكَّة ؟ قَالَ: قَالَ الْمُسَاكِين وَذَلِكَ يبلُغ سُبعَ عَددِ قِيمَةِ الصَيدِ مِن الأَمْدادِ لَوْ أَطْعَمَ الأَمْداد ؟ قَالَ : الْمُسَاكِين وَذَلِكَ يبلُغ سُبعَ عَددِ قِيمَةِ الصَيدِ مِن الأَمْدادِ لَوْ أَطْعَمَ الأَمْداد ؟ قَالَ : لا يُخِرِبُه فِي رَأْيي.

قُلْت لَه : أَرَأَيت إِن وَجَب عَلَيهِ جَزَاءُ صِيدٍ فَقُومً عَلَيهِ طَعَامًا فَأَعْطَى الْمَسَاكِين ثَمَن الطَّعَامِ درَاهِمَ أَوْ عَرَضا ؟ قَالَ : لا يَجْزِئِه فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت مَا كَان مَن هَدْي وَاجب مَن نذر أَوْ جَزَاءِ صيدٍ أَوْ هَدْي تَمَتع أَوْ فَسَادِ حَجٍّ أَوْ مَا أَشْبة ذلِك ، هُدْي وَاجب مَن نذر أَوْ جَزَاءِ صيدٍ أَوْ هَدْي تَمَتع أَوْ فَسَادِ حَجٍّ أَوْ مَا أَشْبة ذلِك ، سُرِقً مَن صاحِبهِ بعْدما قلَّده بمنى أَوْ فِي الْحَرَمِ أَوْ قَبلَ أَن يدْخِلَه الْحَرَمَ ؟ قَالَ : قُل مَالِكٌ : كُلُّ هَدْي وَاجب ضَلَّ مِن صاحِبهِ أَوْ مَات قَبلَ أَن ينحَرَه ، فَلا يَجْزِئِه وَعَلَيهِ الْبدلُ قَالَ : وَكُلُّ هَدْي تَطَوَّع مَات أَوْ ضَلَّ أَوْ سُرِقَ فَلا بدلَ عَلَى صاحِبهِ .

⁽١) ترسة البحر: حيوان من فصيلة السلاحف يتغذى بالأعشاب البحرية ، كما في الوسيط.

⁽٢) نسَلَ الصوف: سَقَطَ ، كما في القاموس.

قُلْت : أَرَأَيت إِن ذَبِحَ هَدْيًا وَاجِبا عَلَيهِ فَسُرِقَ مِنه بعْدَمَا ذَبَهَ أَيْجُزِئُه فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ قَالَ : نَعَمْ يُجْزِئُه فِي رَأْيي . قَالَ مَالِكٌ : يؤْكَلُ مِن الْهَدْي كُلِّهِ إِلا ثلاثًا ، جَزَاءَ الصيدِ وَالْفِدْيةَ وَكُلَّ هَدْي نَذَرَه لِلْمَسَاكِينِ ، وَيأْكُلُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِن الْهَدْي . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَان أَكُلَ مَن هَدْي جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ فَعَلَيهِ الْبدلُ ، وَإِن كَان الَّذِي أَكُلَ مَن هَدْي جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ فَعَلَيهِ الْبدلُ ، وَإِن كَان الَّذِي أَكُلَ مَن هَدْي جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ فَعَلَيهِ الْبدلُ ، وَإِن كَان الَّذِي أَكُلَ مَن هَدْي بدلُه .

قُلْت : فَإِن أَطْعَمَ مِن جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ يهودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَيْزُكُه ذَلِكَ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : لا يُطْعِمُ مِن جَزَاءِ الصيدِ وَلا مِن الْفِدْيةِ يهودِيًّا وَلا مَجُوسِيًّا ، قُلْت : فَإِن أَطْعَمَ هَوُّلاءِ الْيهود أَوْ النصارَى أَيكُون عَلَيهِ وَلا نَصْرَانِيًّا وَلا مَجُوسِيًّا ، قُلْت : فَإِن أَطْعَمَ هَوُلاءِ الْيهود أَوْ النصارَى أَيكُون عَلَيهِ الْبدلُ ؟ قَالَ : أَرَى أَن عَلَيهِ الْبدلُ ، لان رَجُلا لَوْ كَانت عَلَيهِ كَفَّارَةٌ فَأَطْعَمَ الْمُسَاكِين فَأَطْعَمَ فِيهِ يهودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا لَمْ يَعْزِهِ ذَلِكَ . قُلْت : فَنذرَ الْمَسَاكِين عِند مَالِكٍ بَعَنزِلَةِ جَزَاءِ الْمَسَاكِين عِند مَالِكٍ بَعَنزِلَةِ جَزَاءِ الصيدِ وَلا بَعْزِلَةِ الْفِدْيةِ فِي تَرْكِ الأَكْلِ مِنه ، إلا أَن مَالِكًا كَان يسْتَجِب أَن يترَكَ الطَّيدِ وَلا بَعْزَلَةِ الْفِدْيةِ فِي تَرْكِ الأَكْلِ مِنه ، إلا أَن مَالِكًا كَان يسْتَجِب أَن يترَكَ الْكُلُ مِنه ، قُلْت لَه : فَإِن كَان قَدْ أَكَلَ مِنه أَيكُون عَلَيهِ الْبدلُ في قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِ ، وَأَرَى أَن يطُعِمَ الْمَسَاكِين قَدْرَ مَا أَكَلَ وَلا يكُون عَلَيهِ قَلْ الْبدلُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَطْعَمَ الْاغْنِياءَ مِن جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ أَيكُون عَلَيهِ عَلَى الْبدلُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَطْعَمَ الْاغْنِياءَ مِن جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ أَيكُون عَلَيهِ الْبدلُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَطْعَمَ الْعَنِياءَ مِن جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ أَيكُون عَلَيهِ الْبدلُ . قُلْت : أَرَأَيت الصِيامَ فِي كَفَّارَةِ الصيدِ أَمُتَابعٌ فِي قَوْل مَالِكُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكَ : قَالَ مَالِكَ : عُزْبُهُ إِن لَمْ يَتَابعُ ، وَإِن تابعَ فَذَلِكَ أَحَب إِلَى .

رَسْم فِي الرَّجْكَ يِطَا بِيعِيرهِ عَلَى ذُبَابٍ أَوْ ذَرِّ (١) أَوْ غَلَ أَوْ يَطْرَحْ عَنْ بَعِيره القُرادَ (١) أَوْ غَيَر ذلكَ

قَالَ : وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ المُحْرِمِ يَطَأُ بَبَعِيرِهِ عَلَى ذَبَابَ أَوْ ذَرٍّ أَوْ نَمْلِ

⁽١) الذر: صغار النمل ، كما في القاموس ، وقال ابن الأثير: الذر: النمل الأحمر الصغير، واحدتها ذرة ، وسئل ثعلب عنها فقال: إن مائة نملة وزن حبة . انظر النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٥٧) . (٢) القرد: دويبة جمعها قردان ، كما في القاموس .

فَيقْتلُهِمْ ، أَرَى أَن يتصدقَ بشَيءٍ مِن طَعَامٍ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: إِن طَرَحَ الْحَلَمَةَ ('' أَوْ الْقُرَاد أَوْ الْحَمْنان (۲۰) أَوْ الْبرْغوث عَن نَفْسِهِ لَمْ يكُن عَلَيهِ شَيءٌ ، قَالَ : وَإِن طَرَحَ الْحَمْنان وَالْحَلَمَ وَالْقُرَاد عَن بعِيرِهِ فَعَلَيهِ أَن يطْعِمَ . قَالَ مَالِكٌ : إِن طَرَحَ الْعَلَقَةَ (۳) عَن بعِيرِهِ أَوْ دابتِهِ أَوْ دابةِ غيرِهِ أَوْ عَن نَفْسِهِ فَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْبيض بيض النعَامِ إذا أَخذه الْمُحْرِمُ فَشَوَاه ، أَيصْلُحُ أَكْلُه لِحَلال أَوْ لِحَرَامٍ فِي رَأْيي ، قَالَ : أَوْ لِحَرَامٍ فِي رَأْيي ، قَالَ : وَكَذَلِكَ لَوْ لِحَرَامٍ فِي رَأْيي ، قَالَ : وَكَذَلِكَ لُوْ كَسَرَه فَأَخْرَجَ جَزَاءَه لَمْ يصْلُحْ لأَحَدٍ أَن يَأْكُلُه بعْد ذَلِكَ فِي رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُحْرِمَ إِذَا أَصاب الصيد عَلَى وَجْهِ الإحْلالِ وَالرَّفْضِ لإحْرَامِهِ فَانفَلَت وَترَكَ إِحْرَامَه ، فَأَصاب الصيد وَالنسَاءَ وَالطِّيب وَنحْوَ هَذَا فِي مَوَاضِع مُخْتلِفَةٍ ؟ قَالَ : أَمَّا مَا أَصاب مِن الصيدِ فَيحْكَمُ عَلَيهِ جَزَاءٌ بعْد جَزَاءٍ لِكُلِّ صيدٍ ، وَأَمَّا اللّباسُ وَالطّيب كُلُّه فَعَلَيهِ لِكُلِّ شَيءٍ لَبسَه وَتطَيب كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ ، وَأَمَّا جَمَاعُ النسَاءِ فَإِنمَا عَلَيهِ فِي ذلِكَ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ وَإِن فَعَلَه مِرَارًا .

قُلْت : أَرَأَيت مَن أَصاب الصيد بعْدمَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبةِ فِي الْحِلِّ، أَيكُون عَلَيهِ الْجَزَاءُ عِند مَالِكٍ ، قُلْت : فَإِن عَلَيهِ الْجَزَاءُ عِند مَالِكٍ ، قُلْت : فَإِن عَلَيهِ الْجَزَاءُ عِند مَالِكٍ ، قُلْت : فَإِن كَان قَدْ طَافَ طَوَافَ الإفاضة إلا أَنه لَمْ يأْخُد مِن شَعْرِهِ فَأَصاب الصيد فِي الْحِلِّ ، مَاذا عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : الْمُعْتمِرُ إذا مَاذا عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : الْمُعْتمِرُ إذا مَانب الصيد فِي الْحِلِّ فِيمَا بين الطَّوافِ بالْبيتِ وَالسَّعْي بين الصفا وَالْمَرْوَةِ فَإِن أَصاب المِيد فِي الْحِلِّ فِيمَا بين الطَّوافِ بالْبيتِ وَالسَّعْي بين الصفا وَالْمَرْوَةِ قَبلَ أَن يَعْلِقَ رَأْسَه فِي عَلَيهِ الْجَزَاءَ * نَا فَإِن أَصابه بعْد سَعْيهِ بين الصفا وَالْمَرْوَةِ قَبلَ أَن يَعْلِقَ رَأْسَه فِي عَلَيهِ الْجَزَاءَ عَلَيهِ . قُلْت لَه : أَفَيتصدقُ مِن جَزَاءِ الصيدِ عَلَى أَب أَوْ أَحْ أَوْ وَلَـدٍ الْحِلِّ فَلا جَزَاءَ عَلَيهِ . قُلْت لَه : أَفَيتصدقُ مِن جَزَاءِ الصيدِ عَلَى أَب أَوْ أَوْ مَكُون عَلَى الْحِلُ أَوْ وَلَدٍ وَلَهُ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَهِ وَلَدٍ وَلَا قَالَ : لا يتصدقُ عَلَى عَلَى الْحِلْقِ الْحَلْدِ وَلَدَ وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَا وَلَا وَلَا عَلَى الْحَلْقِ وَلَدُ وَلَا وَالْمَا وَلَا وَلَا وَلَا وَالْمَا وَلَا وَلَا وَالْمَا وَالْمَا وَلَا وَالْمَا وَالْمَا وَالْمَا وَلَا وَلَا وَالْمَا وَلَا وَالْمَا وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا وَالْمَا وَلَا وَلَا وَالْمَا وَلَا وَلَا وَالْمَا وَلَا وَالْمَا وَالْمَا وَالَا وَلَا وَالْمَا وَلَوْ وَلَا وَالْمَا وَالْمَا وَالْمَا وَالْمَا و

⁽١) الحلمة : القراد الكبير، كما في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤٣٤) .

⁽٢) الحمنان: صغير القراد، كما في القاموس.

 ⁽٣) العلقة : دويبة حمراء تكون في الماء تعلق بالبدن وتمس الدم ، وهي من أدوية الحلق والأورام الدموية لامتصاصها الدم الغالب على الإنسان . انظر النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٩٠) .

⁽٤) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/ ٢٨٨) رقم (٨٧) .

مِمَّن ذكرْت مِن جَزَاءِ الصيدِ شَيئًا ، قَالَ : لأنه لا ينبغي لَه أَن يعْطِي هَـؤُلاءِ مِن رَكَاةِ مَالِهِ عِند مَالِكٍ ، فَكَذلِكَ جَزَاءُ الصيدِ أَيضا عِندِي . قُلْت : أَفَيتصدقُ مِن جَزَاءُ الصيدِ أَيضا عِندِي . قُلْت : أَفَيتصدقُ مِن جَزَاءِ الصيدِ أَوْ مِن الْهَدْي الْوَاجِب أَوْ التطَوْعِ عَلَى فُقَرَاءِ أَهْلِ الذَّهِ ؟ قَالَ : لا يتصدقُ بشيءٍ مِن الْهَدْي عَلَى فُقرَاءِ أَهْلِ الذَّهَةِ عِند مَالِكٍ .

في َنَفُويم الطِّعَامَ فِي جَرَاءِ الصِيرِ

قُلْت : أَي الطَّعَام يِقَوَّمَ فِي جَزَاءِ الصيدِ إِن أَرَاد أَن يَقَوِّمُوه عَلَيهِ ، أَجِنطَةٌ أَمْ عَرْ ؟ قَالَ : جِنطَةٌ عِند مَالِكِ ، قُلْت : فَإِن قَوَّمُوه شَعِيرًا أَيْزِئِه فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : إِذَا كَان ذَلِكَ طَعَامَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَجْزَأَه ، قُلْت : وَكَمْ يَتصدَقُ عَلَى مَلْكِينِ فِي قَوْل مَالِكٍ مِن الشَّعِيرِ أَمُدًّا أَمْ مُدَّينِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مُدًّا مُدًّا مُدًّا مُثلًا الْجِنطَةِ ، قُلْت : فَإِن قَوْمُوه عَلَيهِ عَرًا أَيْزِئُه ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي مِن الشَّعِيرِ أَمُدًّا أَعْزِئُه ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي مَثْلَ الْجَنِئُه ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِي خَلَى كُلِّ مَا الْعَرْبُ وَكَاةِ الْفِطْرِ . قُلْت : فَهَلْ يقومُ عَلَيهِ حِمِّصٌ أَوْ عَلَي كُلُّ مَلْكَ الْبَلْدَةِ أَجْزَأَه وَيتصدقُ عَلَى كُلِّ مَسْكِين بُكَدِّ مُدَّ وَهوَ عِندِي مِثلُ زَكَاةِ الْفِطْرِ . قُلْت : فَهَلْ يقومُ عَلَيهِ حِمِّصٌ أَوْ عَدسٌ أَوْ شَيءٌ مِن الْقَطَانِي إِن كَان ذَلِكَ طَعَامُ الْقَوْمِ الَّذِين أَصابوا الصيد بينهمْ ؟ عَدسٌ أَوْ شَيءٌ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى أَن يَجْزِئُ فِيهِ مَا يَجْزِئُ فِيهِ كَفَّارَةِ الْايَعَان اللهِ اللهِ عَنْ عَنْ وَي كَفَّارَةِ الْايَعَان أَن يؤَدِي كَفَّارَةِ الْايمِينِ ، قُلْت : وَلَا يَجْزِئُ فِي تَقُويم الصيدِ مَا لا يَجْزِئُ أَن يؤَدِي كَفَّارَةِ الْايمَان . وَلا يَجْزِئُ فِي كَفَّارَةِ الْايمَان . اللهُ عَن مَلْكُ فِي كَفَّارَةِ الْايمَان . .

قُلْت: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الطَّعَامِ فِي جَزَاءِ الصيدِ وَفِدْيةِ الأَذَى ، أَيطْعِمُ بالْمُدِّ الْهِشَامِي أَوْ بُدِّ النبي عليه السلام ؟ قَالَ: بُحدٌ النبي عليه السلام ، وَلَيسَ يطْعِمُ الْهِشَامِي إلا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ وَحْده . قُلْت: أَرَأَيت إِن حَكَمَ عَلَيهِ فِي جَزَاءِ الصيدِ بالْهِشَامِي إلا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ وَحْده . قُلْت: أَرَأَيت إِن حَكَمَ عَلَيهِ فِي جَزَاءِ الصيدِ باللهِ شَامِي إلا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ وَحْده . قُلْت: الْعَشَرَةَ تَمَامَ الثلاثِين ، أَيجْزِئُه أَن يصُومَ باللهُ عَشَرَةَ أَيامٍ مَكَان ذلِكَ الْيوْم ؟ قَالَ: لا إنمَا هوَ طَعَامٌ كُلُه أَوْ صِيامٌ كُلُه فِي رَأْيي ، عَشَرَةَ أَيام مَكَان ذلِكَ الْيوْم ؟ قَالَ: لا إنمَا هوَ طَعَامٌ كُلُه أَوْ صِيامٌ كُلُه فِي رَأْيي ، كَمَا قَالَ اللهُ تبارَكَ وَتَعَالَى (۱) وَهوَ مِثلُ الظّهَارِ ؛ لأنه لا يجْزِئُه أَن يصُومَ فِي الظهَارِ كَمَا قَالَ اللّهُ تبارَكَ وَتَعَالَى (۱)

⁽١) كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ امَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِشْلُ مَا قَسَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ دَوَا عَدْلِ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ دَلِكَ صِيَامًا لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ دُو انْتِقَامٍ﴾ [المائدة : ٩٥] .

شَهْرًا وَيُطْعِمُ ثلاثِين مِسْكَينا ، إنمَا هوَ الصِّيامُ أَوْ الطَّعَامُ (١).

قُلْت لَه : فَهَلْ لَه أَن يذبح جَزَاءً إذا لَمْ يَجِدْ عَامَ الْمَسَاكِين ؟ قَالَ : نَعَمْ يُجْزِلُه إذا أَنفَذ بقِيمته عَلَى الْمَسَاكِين . قُلْت : أَرَأَيت جَزَاءَ الصيدِ وَمَا كَان مِن الْهَدْي عَن اَنفَد بقِيمته عَلَى الْمَسَاكِين . قُلْت : أَرَأَيت جَزَاءَ الصيدِ وَمَا كَان مِن الْهَدْي عَن جَمَاعٍ وَهَدْي مَا نقص مِن حَجهِ أَيشْعِرُه وَيقلّدُه ؟ قَالَ : نعَمْ إلا الْغنمَ ، قَالَ : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَلا ينحَرُه إذا كَان فِي الْحَج إذا أَذْخلَه فِي الْحَج عِند مَالِكٍ إلا يومَ النحْر بمنى ، قَالَ : فَإِن لَمْ ينحَرْه يوم النحر بمنى نحَره بمَكَّة بعد ذلك وَيسُوقُه إلَى الْحِلِّ إِن كَان اشْتَرَاه فِي الْحَرَم ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإذا أَدْخلَه مِن الْحِلِّ مَعَه إلَى الْحِلِّ إِن كَان اشْتَرَاه فِي الْحَرَم ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإذا أَدْخلَه مِن الْحِلِّ مَعَه إلَى الْحِلِّ الْحَرَه بَكَّة وَغَرَه بَكَّة وَغَرَه بَكَّة وَغَرَه بَكَّة وَعُرَه بَكَّة وَغَرَه بَكَة وَعُرَه بَكَّة وَعُرَه بَكَّة وَعُرَه بَكَة أَدْ خلَه مِن الْحِلُ الْهَدْي مِن شَيءٍ نقصه مِن عُمْرَتِه فَو جَب غَرَه بَكَة إذا حَلَّ مِن عُمْرَتِه إذا كَان ذلِكَ الْهَدْي مِن شَيءٍ نقصه مِن عُمْرَتِه فَو بَن لَمْ يُغَلْ لَمْ ينحَرْه إلا بَي قَطائِها أَوْ بعن عَن إلا مَا كَان مِن هَدْي الْجَمَاعِ فِي الْعُمْرَةِ فَإِن لَمْ يُغَلْ لَمْ ينحَرْه إلا فِي قَضائِها أَوْ بعد قَضائِها بَكَة .

قُلْت: أَرَأَيت مِن فَاته أَن يصُومَ ثلاثة أَيامٍ فِي الْحَج وَهوَ مُتمَتِّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَج وَمَضت أَيامُ النحْر، أَيُجْرِبُه أَن يهْرِيقَ دمًّا مَوْضِعَ الدم الَّذِي لَزِمَه أَمْ لا يُجْزِئِه فِي قَوْلِ مَالِكٍ إلا الصِّيامُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَجْزِئُه أَن يهْرِيق دمًّا ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ إِن كَان لَمْ يصُمْ حَتى قَدرَ عَلَى الدم فَإِنه لا يَجْزِئُه الصِّيامُ ، وَإِن كَان ذَلِكَ بعْد الْحَج وَإِن كَان فِي بلادِهِ ، قُلْت: فَهَلْ يبلُغ شَيءٌ مِن هَدْي جَزَاءِ الصيدِ فِي قَوْل مَالِكٍ دمَّين ؟ قَالَ : لا ، ليسَ شَيءٌ مِن الصيدِ إلا وَلَه نظِيرٌ مِن الْغنم ، قُلْت: فَهَلْ يبلُغ شَيءٌ مِن المَعْرِي مِن الْغنم ، قُلْت: فَهَلْ يبلُغ شَيءٌ مِن المَعْرِي مِن النغم مِن الإبل ؟ فَقَالَ : أَحْكُمْ عَلَيَّ مِن النغم مَا يبلُغ أَن يكُون مِثلَ الْبعِيرِ أَوْ مِثلَ قِيمَةِ الْبعِيرِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا مَا يبلُغ أَن يكُون مِثلَ الْبعِيرِ أَوْ مِثلَ قِيمَةِ الْبعِيرِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا مَا يَكُون مِثلَ الْبعِيرِ أَوْ مِثلَ قِيمَةِ الْبعِيرِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا مَا يبلُغ أَن يكُون مِثلَ الْبعِيرِ أَوْ مِثلَ قِيمَةِ الْبعِيرِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا مَالِكُ فِي هَذَا أَن يكُون مِثلَ آرَى أَن يحُكُمْ عَلَيهِ إلا بنظِيرٍ مَا أَصاب مِن الصيدِ إِن كَان مِن مَالِكُ فِي هَذَا مَالَ : وَلا أَرَى أَن يُحُمَّ عَلَيهِ إلا بنظِيرٍ مَا أَصاب مِن الصيدِ إِن كَان مِن مَا يَد الْعَارِ أَن يكُون مِن الْفِيرِ إِنْ كَان مِن الْعَيْرِ مِن المَدِي إِن كَان مِن المَالِكُ فِي هَذَا مَا يَا يُعْلِي إِنْ كَان مِن المِن مِن الصيدِ إِن كَان مِن المِن المِن المَالِثِ عَلَيْهِ إِنْ كَان مِن المِن المَالِكُ فِي هَذَا الْعَنْ الْمَالِكُ فِي هَذَا الْعَنْ الْعَنْ عَلَى الْعَنْ الْعَلَى الْعَنْ عَلَى الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَلْ الْعِيرِ أَنْ عَلْ الْعَنْ الْعَنْ عَلَى الْعَلَى الْعَنْ الْعَنْ الْعَلْ عَلَى الْعَنْ الْعَلَى الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَلْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَلْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَلْعِ الْعَلْ الْعَلْ الْعَالَ الْعَنْ الْعَلْ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْ

 ⁽١) لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا دَلِكُمْ ثُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَوَعَلُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا دَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَدَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الجادلة:٣، ٤].

الإبل فَمِن الإبل ، وَإِن كَان مِن الْغنمِ فَمِن الْغنمِ ، وَإِن كَان مِن الْبَقَرِ فَمِن الْبَقَرِ ، وَإِن كَان مِن الْبَقَرِ فَمِن الْبَقَرِ وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥] فَإِنَى النَّعَمِ النَّعَم فِي نحُولِهِ وَعَظْمِهِ .

فَيَمَنْ أُخْصِرَ مَرَضٍ وَمَعَه هَدْي

قُلْت: أَرَأَيت مِن أُحْصِرَ بَرَضٍ وَمَعَه هَدْي أَينحَرُه قَبلَ يوْم النحْرِ أَمْ يَوْخُرُه إِلَى يوْم النحْرِ، وَهَلْ لَه أَن يبعَث بهِ وَيقِيمَ هـوَ حَرَامًا ؟ قَالَ : وَإِن كَان لا يَخافُ عَلَى لِطُول مَرَضِهِ بعَث بهِ فَنحِرَ بَكَّةَ وَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ ، قَالَ : وَإِن كَان لا يَخافُ عَلَى لِطُول مَرَضِهِ بعَث بهِ فَنحِرَ بَكَّةَ وَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ ، قَالَ : وَهَذا رَأْيِي . قُلْت : أَرَأَيت الْهَدْي وَكَان أَمْرًا قَرِيبا حَبسَه حَتى يسُوقَه مَعَه ، قَالَ : وَهذا رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت مَن فَاته الْحَجُ ، مَتى ينحَرُ هَدْي فَوَاتِ الْحَج فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : فِي الْقَضاءِ مِن قَابل (١) ، قُلْت : فَإِن بعَث بهِ قَبلَ أَن يقْضِي حَجَّه أَيْزِئِه ؟ فَقَالَ : سَأَلْت مَالِكً عَن هَذا ، فَقَالَ : لا يقَدِّمُ هَدْيه وَلا ينحَرُه إلا فِي حَجٌ قَابلٍ ، قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : فَإِن خَافَ الْمَوْت فَلا ينحَرُه إلا فِي حَجٌ قَابلٍ ، قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : فَإِن خَافَ الْمَوْت فَلا ينحَرُه إلا فِي حَجٌ قَابلٍ . قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : فَإِن خَافَ الْمَوْت فَلا ينحَرُه إلا فِي حَجٌ قَابلٍ . قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : فَإِن خَافَ الْمَوْت فَلا ينحَرُه إلا فِي حَجٌ قَابلٍ ، قَالَ : فَقُلْت لِمَالِك إِن خَافَ الْمَوْت فَلا ينحَرُه إلا فِي حَجٌ قَابلٍ . قُلْت : فَإِن خَافَ الْمَوْت فَلا ينحَرُه إلا فِي عُمْرَتِهِ هَلْ يُخِرُفُه ؟ قَالَ : فَإِن خَافَ الْمَوْت فَلْ الْهُ هُولِي عُمْرَتِهِ هِلْ يُؤْهُ إلى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَوْت عَنه بعْد الْمَوْتِ . وَلَوْ كَان ذَلِكَ لا يُجْزِقُه إلا بعْد الْقَضَاءِ مَا أُهْدِي عَنه بعْد الْمَوْت . .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَدْ بلَغنِي أَن مَالِكًا قَدْ كَان خفَّفَه ثمَّ اسْتثقَلَه بعْدُ ، وَأَنا لا أُحِب أَن يفْعَلَ إلا بعْدُ ، فَإِن فَعَلَ وَحَجَّ أَجْزَأَ عَنه . قُلْت: أَرَأَيت الْمُحْصرَ بَرَضٍ أُحِب أَن يفْعَلَ إلا بعْدُ ، فَإِن فَعَلَ وَحَجَّ أَجْزَأَ عَنه . قُلْت: أَرَأَيت الْمُحْصرَ بَرَضٍ إِذا أَصابه أَذى فَحَلَقَ رَأْسَه فَأَرَاد أَن يفتدِي ، أَينحَرُ هَدْي الأذى اللَّذِي أَمَاطَ عَنه بَوْضِعِهِ حَيث هو ، أَمْ يؤخِّرُ ذلِكَ حَتى يأْتِي مَكَّة فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ:قَالَ مَالِك : ينحَرُه حَيث أَحَب .

فِيمَنْ جَامَعَ اهْلَهُ وَقَدْ اَفْرَدَ الْكَثَّةُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَفْرَد رَجُلٌ الْحَجَّ فَجَامَعَ فِي حَجهِ فَأَرَاد أَن يَقْضِي ، أَلَه أَن

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/ ٢٩٣) رقم (١٠٣) .

يضيف الْعُمْرَةَ إِلَى حَجَّتِهِ الَّتِي هِي قَضَاءٌ لِحَجَّتِهِ الَّتِي جَامَعَ فِيهَا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: لا ، فِي رَأْيي ، قُلْت: فَإِن أَضَافَ إِلَيهَا عُمْرَةً أَتَجْزِئُه حَجَّته مِن حَجَّتِهِ الَّتِي أَفْسَد أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكِ حِين أَضَافَ إلَيهَا الْعُمْرَةَ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِي هَذَا شَيئًا ، وَلا أَرَى أَن يَجْزِئه إِلا أَن يفْرِد الْحَجَّ كَمَا أَفْسَده ، قَالَ: لأن الْقَارِن لَيسَ هَذَا شَيئًا ، وَلا أَرَى أَن يَجْزِئه إِلا أَن يفْرِد الْحَجَّ كَمَا أَفْسَده ، قَالَ: وقَالَ مَالِكٌ : يقَلّهُ حَجُّه تَامًّا كَتَمَامِ الْمُفْرِدِ إِلا بَمَا أَضَافَ إلَيهِ مِن الْهَدْي . قَالَ: وقَالَ مَالِكٌ : يقلّهُ وَجُحُّهُ تَامُا وَيَسْعِرُ ، قَالَ: وَالإَشْعِرُ ، قَالَ : وَالْإِشْعِرُ ، قَالَ : وَالْإِشْعَارُ فِي الْجَانِب الأَيسَرِ ، وَالْإِشْعَارُ فِي الْجَانِب الأَيسَرِ مِن أَسْنِمَةٌ فَلا تَشْعَرُ ، وَالْإِشْعَارُ فِي الْجَانِب الأَيسَرِ مِن أَسْنِمَةً فَلا تَشْعَرُ ، وَالْإِشْعَارُ فِي الْجَانِب الأَيسَرِ مِن أَسْنِمَةً فَلا تَشْعَرُ ، وَالْإِشْعَارُ فِي الْجَانِب الأَيسَرِ مِن أَسْنِمَةً فَلا تَشْعَرُ ، وَالْإِشْعَارُ فِي الْجَانِب الأَيسَرِ مِن أَسْنِمَةً مَلْ .

قَالَ: وَسَأَلْت مَالِكًا عَن الَّذِي يَجْهَلُ أَن يَقَلَّد بدنته أَوْ يَشْعِرُهَا مِن حَيث سَاقَهَا حَتى نَحَرَهَا وَقَدْ أَوْقَفَهَا ، قَالَ: تَجْزِئُه ، قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكُرَه أَن يقلله بالأوْتارِ؟ قَالَ: مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَى لأَحَدٍ أَن يفْعَلَه . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: بَلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ: تشْعَرُ فِي أَسْنِمَتِهَا عَرْضا ، قَالَ: وَسَمِعْت أَنا مَالِكًا يقُولُ: تشْعَرُ فِي أَسْنِمَتِهَا عَرْضا ، قَالَ: وَسَمِعْت أَنا مَالِكًا يقُولُ: وَلَمْ أَسْمَعْ مِنه عَرْضا .

رَسْم فِي قَطْعَ شَجَرِ الْكَرَم والرَّعْي فِيهِ

قَالَ مَالِكٌ: لا يقْطَعُ أَحَدٌ مِن شَجَرِ الْحَرَمِ شَيئًا ، فَإِن قَطَعَ فَلَيسَ عَلَيهِ كَفَّارَةٌ إلا الاسْتِغْفَارُ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيءٍ أَنبته الناسُ فِي الْحَرَمِ مِن الشَّجَرِ مِثلُ النَّحْلِ وَالرُّمَّانِ وَمَا أَشْبهَهمَا ، فَلا بأسَ بقَطْعِ ذلِكَ كُلِّهِ ، وَكَذلِكَ الْبقْلُ كُلُه ، مِثلُ النَّحْلِ وَالرُّمَّانِ وَمَا أَشْبهَ ذلِكَ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ : وَلا بأسَ بالسَّنا(٢) الْكُرَّاثِ وَالْحُسِّ وَالسَّلْقِ وَمَا أَشْبهَ ذلِكَ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ : وَلا بأسَ بالسَّنا(٢) وَالإِذْخِرِ (٢) أَن يقْلَعَ فِي الْحَرَمِ . قَالَ مَالِكُ: وَلا بأسَ بالرَّعْي فِي حَرَمٍ مَكَّةً وَحَرَمِ وَالإِذْخِرِ (٢)

⁽١) سنام كل شيء أعلاه ، ويجمع السنام على أسنمة . انظر النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٠٩) .

 ⁽۲) السنى: بالقصر: نبات معروف من الأدوية له حمل ، إذا يبس وحركته الريح سمعت لـه زجـلا ،
 الواحدة سناة . انظر النهاية في غريب الحديث (۲/ ٤١٤ ، ٤١٥).

⁽٣) الإذخر : بكسر الهمزة : حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت . انظر النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٣) .

الْمَدِينةِ فِي الْحَشِيشِ ، وَالشَّجَرِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : أَكْرَه لِلْحَلالِ وَالْحَرَامِ أَن يُعْتلا الدواب ، وَالْحَرَامُ فِي الْحِلِّ مِثلُ ذلِكَ ، فَإِن سَلِمَا يُعْتشَا فِي الْحَرَمِ مَخافَة أَن يَقْتلا الدواب ، وَالْحَرَامُ فِي الْحِلِّ مِثلُ ذلِكَ ، فَإِن سَلِمَا مِن قَتلِ الدواب إذا أُحْتشًا فَلا شَيءَ عَلَيهِمَا ، وَأَنا أَكْرَه ذلِكَ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَرَّ النهي فِي بعض مَغازيهِ وَرَجُلٌ يرْعَى غنمًا لَه فِي حَرَمِ الْمَدِينةِ وَهُ وَ يَخْبطُ شَجَرَةً ، فَبعَث إلَيهِ فَارِسَينِ ينهَيانِهِ عَن الْخبطِ (١٠ . قَالَ : وَقَالَ النبي عليه السلام : «هَشُوا وَارْعَوْا »(٢) .

قَالَ: فَقُلْنا لِمَالِكِ: مَا الْهَشُّ؟ قَالَ: يضعُ الْمِحْجَن (٣) فِي الْعَصْنِ فَيحَرِّكُه حَتى يسْقُطَ وَرَقُه وَلا يَخْبِطُ وَلا يعْضِدُ، وَمَعْنى الْعَضدِ الْكَسْرُ، قُلْت: فَهَلْ يقْطَعُ الشَّجَرَ الْيَابِسَ فِي الْحَرَمِ ؟ قَالَ: لا يقْطَعُ فِي الْحَرَمِ مِن الشَّجَرِ شَيَّ يبسَ أَوْ لَمْ يبس ، قُلْت: هو قَوْلُه .

قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: بِلَغِنِي أَن عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ لَمَّا وُلِّي وَحَجَّ وَدَخَلَ مَكَّةَ أَخْرَ الْمَقَامَ إِلَى مَوْضِعِهِ الَّذِي هُو فِيهِ الْيوْمَ، وَقَدْ كَان مُلْصَقًا بِالْبِيتِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﴿ وَعَهْدِ أَبِي بِكْرِ وَقَبَلَ ذَلِكَ ، وَكَانُوا قَدَمُوهُ فِي الْجَاهِلِيةِ مَخَافَةَ أَن يَدْهَبِ بِهِ اللَّهِ ﴾ وَعَهْدِ أَبِي بِكْرٍ وَقَبَلَ ذَلِكَ ، وَكَانُوا قَدمُوهُ فِي الْجَاهِلِيةِ مَخَافَةَ أَن يَدْهَبِ بِهِ السَّيلُ ، فَلَمَّا وُلِّي عُمَرُ أَخْرَجَ أُخْيُوطَةً (٤) كَانت فِي خِزَانَةِ الْكَعْبَةِ قَدْ كَانُوا قَاسُوا السَّيلُ ، فَلَمَّا وُلِّي عُمَرُ أَخْرَجَ أُخْيُوطَةً (٤) كَانت فِي خِزَانَةِ الْكَعْبَةِ قَدْ كَانُوا قَاسُوا بِهَا مَا بِين مَوْضِعِهِ وَبِينِ الْبِيتِ إِذْ قَدَمُوهُ مَخَافَةَ السَّيلِ ، فَقَاسَه عُمَرُ فَأَخْرَهُ إِلَى كَانُ فِي الْجَاهِلِيةِ وَعَلَى عَهْدِ إِبرَاهِيمَ .قَالَ : مَوْضِعِهِ الْيوْمَ فَهَذَا مَوْضِعُهُ الَّذِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيةِ وَعَلَى عَهْدِ إِبرَاهِيمَ .قَالَ : وَسَارَ عُمَرُ فِي أَعْلامِ الْحَرَمِ وَاتبِعَ رُعَاةً قُدَمَاءَ كَانُوا مَشْيخةً بَكَةً كَانُوا يَرْعُونَ فِي وَسَارَ عُمَرُ فِي آعُلامِ الْحَرَمِ وَاتبِعَ رُعَاةً قُدَمَاءَ كَانُوا مَشْيخةً بَكَةً كَانُوا يَرْعُونَ فِي الْجَاهِلِيةِ حَتَى تَبْعَ أَنْصَابِ الْحَرَمِ فَحَدَدَه ، فَهُو الَّذِي حَدَد أَنصَابِ الْحَرَمِ وَنصِبه .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَبلَغنِي أَن اللَّهَ تبارَكَ وَتعَـالَى لَمَّـا أَن أَرَاد أَن يُـرِي إبـرَاهِيمَ مَوْضِعَ الْمَناسِكِ أَوْحَى إِلَى الْجبالِ أَن تنحَنِي لَـه فَنِيخـت لَـه حَتـى أَرَاه مَوَاضِعَ

⁽١) الخبط ، محركة : ورق يُنفض بالمخابط ويجفف ويطحن ويخلط بدقيق أو غيره ، كما في القاموس .

⁽٢) رواه أبو داود في المناسك (٢٠٣٩) بنحوه من حديث جابر ، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائـد (٣/ ٣٠٣) للطبراني في الأوسط وقال: رواه أبو داود باختصار وإسناده حسن .

⁽٣) المحجن : عصا معقفة الرأس كالصولجان . انظر النهاية في غريب الحديث (١/٣٤٧) .

⁽٤) الخيط: السلك ، كما في القاموس.

٣٤ المدونة الكبرى

الْمَناسِكِ ، فَهوَ قَوْلُ إِبرَاهِيمَ فِي كِتابِ اللَّهِ تبارَكَ وَتعَالَى : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [البقرة: ١٢٨] . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَن قَتلَ بازيًا مُعَلَّمًا وَهوَ مُحْرِمٌ كَان عَلَيهِ جَزَاؤُه غيرَ مُعَلَّمًا وَهوَ مُحْرِمٌ كَان عَلَيهِ جَزَاؤُه غيرَ مُعَلَّم ، قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَيهِ قِيمَته مُعَلَّمًا لِصاحِبهِ .

رَسْم فِي الْمَزَاةِ نَرِيدُ الْحَجُ وَلَيسَ لَهَا وَلِيٌّ ؟

قُلْت : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمَرْأَةِ تربِدُ الْحَجَّ وَلَيسَ لَهَا وَلِيٌّ ؟ قَالَ : تخْرُجُ مَعَ مَن تثِقُ بهِ مِن الرِّجَالِ وَالنسَاءِ (١) .

رَسْم فِيمَنْ بُعِثَ مَعَهُ الهَدِيُ هَلْ جُوزُ لَهُ أَنْ بَاكُلَ مِنْهُ؟

قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَن بعِث مَعَه بهَدْي فَلْيَأْكُلْ مِنه الَّذِي بعِث بهِ مَعَه ، إلا أَن يكُون هَدْيًا نذرَه صاحِبه لِلْمَسَاكِينِ أَوْ جَزَّاءُ الصيدِ أَوْ فَدِيةُ الأَذى فَلا يأْكُلُ هَـذا الْمَبعُوث مَعَه شيئًا مِنه . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت إِن كَان الْمَبعُوث مَعَه مِسْكَينا ؟ قَالَ: لا أَرَى بأُسًا أَن يأْكُلَ مِنه إِن كَان مِسْكِينا . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَيجُوزُ فِي جَزَاءِ الصيدِ ذوات الْعُوارِ ؟ قَالَ: لا ، قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت: فَالْفِدْيةُ أَيجُوزُ فِيهَا ذَوَاتِ الْعُوَارِ ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : أَفَيجُوزُ فِيهَا الْجَذَعُ مِن الإبل وَالْبَقَرِ وَالْمَعْزِ ؟ قَالَ : لا يجُوزُ فِي الْفِدْيةِ إلا مَا يجُوزُ فِي الضحايا وَالْهَدْي ، قُلْت : فَجُلُودُ الْهَدْايَا فِي الْحَج وَالْهَدْي ، قُلْت : فَجُلُودُ الْهَدْايَا فِي الْحَج وَالْعُمْرَةِ وَفِي الْأَضَاحِيّ كُلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ ؟ قَالَ: نعَمْ جُلُودُهَا بَمَنزِلَةِ لَحْمِهَا يصْنعُ

⁽۱) عن أبي هريرة الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها » رواه البخاري في تقصير الصلاة (١٠٨٨) ، ومسلم في الحج (١٣٣٩) وقال الدسوقي في حاشيته : لا يشترط في الحجرم البلوغ بل يكفي التمييز ووجود الكفاية ، وقال: والحاصل أن السفر إذا كان فرضا جاز لها أن تسافر مع الحجرم والزوج والرفقة ، وأما إن كان مندوبا جاز لها السفر مع الزوج والرفقة ، وأما إن كان مندوبا مامونة في نفسها ؛ أي: وإلا منع سفرها مع الرفقة . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير مامونة في نفسها ؛ أي: وإلا منع سفرها مع الرفقة . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

كتاب الحج الثاني ________ ٣٥

بِجُلُودِهَا مَا يَصْنَعُ بِلَحْمِهَا ، قُلْت: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نَعَمْ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكُ : لا يَعْطَى الْجَزَّارُ عَلَى جَزْرِهِ الْهَدْي وَالضحَايا وَالنسُكَ مَن لُحُومِهَا وَلا مَن جُلُودِهَا شَيئًا مِنهَا ، قُلْت لابن الْقَاسِم: وَكَذَا خَطْمُهَا وَجِلالُهَا عِندك ؟ قَالَ: نَعَمْ .

رَسْم فِيمَنْ أَخْصِرَ بِعْدِمَا طَأَفْ وَسَعَى

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَدِمَ مَكَّةً مُفْرِدًا بِالْحَج وَطَافَ بِالْبِيتِ وَسَعَى ثُمَّ حَرَجَ إِلَى الطَّافِفِ فِي حَاجَةٍ لَه قَبلَ أَيَامِ الْمَوْسِمِ ثُمَّ أُحْصِرَ ، أَيُزْئِه طَوَافُه الأُوَّلُ عَن إِخْصَارِهِ ؟ قَالَ : لا يُجْزِئِه ذَلِكَ الطَّوافُ ، قَالَ : وَهو قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ مَالِكٌ : وَحَارِهِ ؟ قَالَ اللَّهُ وَلِكَ الطَّوافُ ، قَالَ : وَهو قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ لَوْ أَنه لَمَّا دَحَلَ مَكَّةً طَافَ وَسَعَى بِينِ الصَفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أُحْصِرَ بَكَةً ، فَلَمْ يَشْهَدُ الْمَوْسِمَ مَعَ الناسِ لَمْ يُجْزِهِ طَوَافُه الأُوَّلُ مِن إِحْصَارِهِ ، وَعَلَيهِ أَن يطُوفَ طَوَافًا آخرَ بعْدَمَا فَاته الْحَجُ لِيحِلَّ بِهِ أَيسْعَى طَوَافًا آخرَ بعْدَمَا فَاته الْحَجُ لِيحِلَّ بِهِ أَيسْعَى بِينِ الصَفَا وَالْمَرُوةِ ، قَالَ : فَكَذَلِكَ قَالَ : نَعَمْ عَلَيهِ أَن يسْعَى بِينِ الصَفَا وَالْمَرُوةِ ، قَالَ : وَلَيسَ لأَحَدِ مِمَّن وَهُ وَوْ ثُولُ مَالِكٍ . قَالَ : وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِيمَن أُحْصِرَ بَرَضِ فَفَاتِه الْحَجُ لِيحِلً بَوْ مَالُكُ وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَن أُحْصِرَ بَرَضِ فَفَاتِه الْحَجْ لِيمِلُ الْحَدِمِ مَى الصَفَا وَالْمَرُوةِ ، قَالَ : وَلَيسَ لأَحَدٍ مِمَّن مَكَةً فَطَافَ بِالْبِيتِ : فَعَلَيهِ أَن يسْعَى بِينِ الصَفَا وَالْمَرُوةِ ، قَالَ : وَلَيسَ لأَحَدٍ مِمَّن أَحُصِرَ بَوْرَضِ أَن يُحِلً إلا بعْد السَّعْي بِينِ الصَفَا وَالْمَرُوةِ ، قَالَ : وَلَيسَ لأَحَدٍ مِمَّن أَحُصِرَ بَمَرَضِ أَن يُحِلَّ إلا بعْد السَّعْي بِينِ الصَفَا وَالْمَرُوةِ ثُمَّ يُحْلَقَ .

رَسْم فِيمَنْ أَخْرِ الحِلَاقَ أَوْ أُخْصِرَ بِعْدِمَا وَقَفَ بِعَرَفَةً

قُلْت: أَرَأَيت مَن أَخرَ الْحِلاقَ فِي الْحَج أَوْ الْعُمْرَةِ حَتى خرَجَ مِن الْحَرَمِ إِلَى الْحِلِّ، فَمَضت أَيامُ التشْرِيقِ أَيكُون عَلَيهِ لِلذلِكَ دم ّ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: مَن أَخرَ الْحِلاقَ مِن الْحَاجِ حَتى رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ حَلَقَ بَكَةً وَلا شَيءَ عَلَيهِ ، فَالِكٌ: مَن أَخرَ الْحِلاقَ مِن الْحَاجِ حَتى رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ حَلَقَ بَكَةً وَعَلَيهِ الْهَدْي وَهُو قَالَ: وَإِن نسِي حَتى يرْجعَ إِلَى بلادِهِ ، فَإِن مَالِكًا قَالَ : يُلِقُ وَعَلَيهِ الْهَدْي وَهُو وَالْنِي فَيمَن أُحْصِرَ بعندما وَقَف بعَرَفَة ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: مَن رَأْيي . قُلْت: فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن أُحْصِرَ بعندما وَقَف بعَرَفَة ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: مَن وَقَفَ بعَرَفَة فَقَد تُمَّ حَجُّه وَعَلَيهِ أَن يطُوف وَقَفَ بعَرَفَة فَقَد تمَّ حَجُّه وَعَلَيهِ أَن يطُوف بالْبيتِ طَوَافَ الإفاضة ، وَلا يُحِلُّ مِن إحْرَامِهِ حَتى يطُوف طَوَاف الإفاضة وَلِي الْمُودِ الْمُؤْدِلِفَةِ وَلِترْكِ الْمُؤْدِلِفَة وَلِترْكِ الْمُزْدِلِفَة وَلِترْكِ الْمُبيتِ لَيَالِي مِنى بمنى بمنى هَدْي لِكُلِّ مَا رَمْي الْجَمَارِ وَلِترْكِ الْمُزْدِلِفَة وَلِترْكِ الْمَبيتِ لَيَالِي مِنى بمنى بمنى هَدْي لِكُلِّ مَا رَمْي الْجَمَارِ وَلِترْكِ الْمُزْدِلِفَة وَلِترْكِ الْمُبيتِ لَيَالِي مِنى بمنى بمنى هَالِي هَدْي هَا تَرَكَ مِن رَمْي الْجَمَارِ وَلِترْكِ الْمُزْدِلِفَة وَلِترْكِ الْمُبيتِ لَيَالِي مِنى بمنى بمنى هَدْي

رَسْم فِيمَنْ جَامَعَ أَهْلَهُ فِي الدَّجُّ

قُلْت: أَرَأَيت إذا حَجَّ رَجُلِّ وَامْرَأَته فَجَامَعَهَا مَتى يفْرَقَان فِي قَوْل مَالِكْ فِي قَضاءِ حَجهِمَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا حَجَّا قَابلا افْرَقَا مِن حَيث يُحْرِمَان وَلا يُعْمَعَان حَتَى يُجِلا (١) ، قُلْت : أَرَأَيت إن جَامَعَ امْرَأَته يوْمَ النحْر بمنى قَبلَ أَن يرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبةِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: قَدْ أَفْسَد حَجَّه . قُلْت : أَرَأَيت إن تَرَكَ رَمْي جَمْرَةِ الْعَقَبةِ يوْمَ النحْر حَتى زَالَت الشَّمْسُ ، أَوْ كَان قَرِيبا مَن مَغِيب الشَّمْسِ وَهوَ تاركِ لَا مَي جَمْرَةِ الْعَقَبةِ فَجَامَعَ امْرَأَته فِي يوْمِهِ هَذا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : مَن وَطِئ يوْمَ النحْر فَقَدْ أَفْسَد حَجَّه إذا كَان وَطْؤُه قَبلَ رَمْي الْجَمْرَةِ وَعَلَيهِ حَجٌ قَابلٌ ، وَلَمْ يقُلُ لِي مَالِكٌ : قَبلَ الزَّوَال وَلا بعْده ، وَذلِكَ كُلُه عِندِي سَوَاءٌ ؛ لأن الرَّمْي لَه إلَى يقُلْ لِي مَالِكٌ : مَن وَطِئ بعْد يوم النحْر فِي أَيام التشْريق وَلَمْ يكن رَمَى الْجَمْرَة وَقَالَ : قَالَ : قَالَ : قَبلَ الرَّمْي لَه إلَى اللَّيل . وقَالَ مَالِكٌ : مَن وَطِئ بعْد يوم النحْر فِي أَيام التشْريق وَلَمْ يكن رَمَى الْجَمْرَة ، قَالَ : فَحَجُه مُجْزِئٌ عَنه وَيعْتُورُ وَيهْدِي .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: إلا أَن يكُون أَفَاض قَبلَ أَن يطأَ ، فَإِن كَان أَفَاض قَبلَ أَن يرْمِي فِي يوْم النحْر وَغيرهِ ثمَّ وَطِئ بعْد الإفاضة وَقَبلَ الرَّمْي ، فَإِنِمَا عَلَيهِ الْهَدْي وَحَجُه تامٌّ وَلاَ عُمْرَةَ عَلَيهِ.

قُلْت: أَرَأَيت مَن قُرَن الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَطَافَ بالْبيتِ أَوَّلَ مَا دخلَ مَكَّة وَسَعَى بين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، ثمَّ جَامَعَ أَيكُون عَلَيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ قَابِلا أَمْ الْحَجُّ وَلْعُمْرَةُ وَقُلْ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت: قَالَ: لا بلْ يكُون عَلْيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ، قُلْت: وَهوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت: وَلَمَ لا تكُون عُمْرَته قَدْ تَمَّت حِين طَافَ بالْبيتِ وَسَعَى بين الصفا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ: لأن ذلك الطَّوَاف وَذلِك السَّعْي لَمْ يكُن لِلْعُمْرَةِ وَحْدَهَا ، وَإِنَمَا كَان لِلْحَج وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا فَذلِكَ لا يجْزِئُه مِن الْعُمْرَةِ ، أَلا ترَى أَنه لَوْ لَمْ يَجَامِعْ ثمَّ مَضى عَلَى الْقِرَان وَجَعِيعًا فَذلِكَ لا يجْزِئُه مِن الْعُمْرَةِ ، أَلا ترَى أَنه لَوْ لَمْ يَجَامِعْ ثمَّ مَضى عَلَى الْقِرَان وَالْمَرْوَةِ لِحَجَّتِهِ صَحِيحًا لَمْ يكُن عَلَيهِ إذا رَجَعَ مِن عَرَفَاتٍ أَن يسْعَى بين الصفا وَالْمَرْوَةِ لِحَجَّتِهِ وَأَجْزَأَه السَّعْي الأوَّلُ بين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، فَبَهَذا يسْتدلُّ عَلَى أَن السَّعْي بين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، فَبَهَذا يسْتدلُّ عَلَى أَن السَّعْي بين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، فَبَهَذا يسْتدلُّ عَلَى أَن السَّعْي بين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، فَبَهَذا يسْتدلُّ عَلَى أَن السَّعْي بين الصفا

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/٣٠٧) رقم (١٥٢) .

وَالْمَرْوَةِ فِي أَوَّل مُخُولِهِ إِذَا كَان قَارِنِا إِنَمَا هُوَ لِلْحَجِ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا لَيسَ لِلْعُمْرَةِ وَحُدهَا .

قُلْت : أَرَأَيت مَن تَمَتعَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهِرِ الْحَجِ ثُمَّ حَلَّ مِن عُمْرَتِهِ فَأَحْرَمَ بِالْحَجّ ثُمَّ حَامَعَ فِي حَجَّتِهِ ، أَيسْقُطُ عَنه دمُ الْمُتعَةِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يسْقُطُ عَنه دمُ الْمُتعَةِ عَندِي وَعَلَيهِ الْهَدْي . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا طَافَ طَوافَ الإفاضة ونسِي عِندِي وَعَلَيهِ الْهَدْي . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا طَافَ طَوافَ الإفاضة ونسِي رَكْعتين حتى جَامَعَ امْرَأَته، أَوْ طَافَ سِتة أَشْوَاطٍ أَوْ خُسنة أَشْوَاطٍ فَفَطِن أَنه قَدْ أَتَمَّ الطَّوَافَ ، فَصلَّى رَكْعَتين ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ ذَكَر أَنه إنما طَافَ أَرْبَعَةً أَوْ خُسنةً ، أَوْ ذَكَرَ فِي الْوَجْهِ الآخرِ أَنه قَدْ أَتَمَّ الطَّوَافَ وَلَمْ يصلِّ الرَّكْعَتين ؟ قَالَ : هَذا يُضِي فَيطُوفُ الْبِيتِ سَبِعًا وَيصلِّي الرَّكْعَتين ، ثمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ فَيعْتمِرُ وَعَلَيهِ هَدْيٌ ، قُلْت : بالْبيتِ سَبِعًا وَيصلِّي الرَّكْعَتين ، ثمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ فَيعْتمِرُ وَعَلَيهِ هَدْيٌ ، قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت رَجُلا أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فَجَامَعَ فِيهَا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِ بِعُـدَمَا جَـامَعَ فِي عُمْرَتِهِ أَيكُون قَارِنِا ، وَلا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا يُحُون قَارِنِا ، وَلا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا يرْدِفُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ الْفَاسِدةِ .

رَسْم فِي الْمُحَرِم يَرْهِنْ أَوْ يَشُمُّ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا دَهَن رَأْسَه بَالزَّيتِ غيرِ الْمُطَيب أَيكُون عَلَيهِ الدَمُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : عَلَيهِ الْفِدْيةُ مِثلُ فِدْيةِ الأَذى . قُلْت : أَرَأَيت إِن دَهَن رَأْسَه بِالزَّنْبَقِ(١) وَبِالْبانِ(٢) أَوْ بِالْبنفْسَجِ أَوْ شَيرَجِ الْجُلْجُلانِ(٣) أَوْ بِزَيتِ الْفُجْلِ وَمَا أَشْبة ذَلِك ، أَهوَ عِند مَالِك بَمَنزِلَةٍ وَاحِدةٍ فِي الْكَفَّارَةِ الْمُطَيب وَغيرُ الْمُطَيب مِنه إِذَا مَن بهِ ؟ قَالَ : نعَمْ ذَلِك كُلُّه عِنده فِي الْكَفَّارَةِ سَوَاءٌ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَن دهَن شُقُوقًا فِي يديهِ أَوْ رِجْلَيهِ بزَيتٍ أَوْ بشَحْمٍ أَوْ

⁽١) الزنبق : دهن الياسمين ، وورده ، كما في القاموس .

⁽٧) البان : شجر لحبّ ثمره دهن طيب ، وحبه نافع للبرش والنمش والكلف والحصف والبهق والجرب وتقشر الجلد ، كما في القاموس .

⁽٣) الشيرج: الزيت. والجلجلان: بالضم ثمر الكزبرة وحب السمسم وحبة القلب، كما في القاموس.

وَدكٍ (١) فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن دَهَن ذلِكَ بطِيبِ كَانت عَلَيهِ الْفِدْيةُ . قُلْت لَه : هَـا ، يَجُوِّزُ مَالِكٌ لِلْمُحْرِم بِأَن يأتدِمَ بِدُهْنِ الْجُلْجُلانِ فِي طَعَامِهِ ، قَالَ : نعَمْ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ: هُوَ مِثْلُ السَّمْنِ عِندِي ، قُلْت: وَكَذلِكَ زَيت الْفُجْل ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت لَه: أَرَأَيت إِن أَرَاد أَن يأْتدِمُ بِبعْضِ الأَدْهَانِ الْمُطَيبةِ مِثلِ الْبنفْسَجُ وَالزَّنْبَـقِ أَكَـان مَالِـكٌ يكْرَه لَه ذلِكَ ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ يكْرَه أَن يسْتَسْعِطَ (١) الْمُحْرِمُ بِالزَّنْبَق وَالْبِنفْسَج وَمَا أَشْبِهَه ، فَإِذَا كُرِهَ لَه أَن يَسْتَسْعِطَ بِهِ فَهُوَ يَكْرُه لَـه أَن يَأْكُلُـه . قُلْت لَـه : وَكَـان مَالِكٌ لا يرَى بأسًا لِلْمُحْرِم أَن يستسْعِطَ بالسَّمْن وَالزَّيتِ ؟ قَالَ : نعَمْ لَمْ يكُن يرَى بذلِكَ بأسًا ؛ لأنه لا بأس أَن يأكله . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَسَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُل الْمُحْرِم يجْعَلُ فِي شَرَابِهِ الْكَافُورَ (٣)، أَيشْرَبِه الْمُحْرِمُ ؟ فَكَرِهَه وَقَالَ: لا خيرَ فِيهِ، قُلْت لَه: أَكَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِم شَمَّ الطِّيبِ وَإِن لَمْ يَسَّه بيدِهِ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت: فَإِن شَمَّه تَعَمَّد ذَلِكَ وَلَمْ يَمسَّه بيدِهِ أَكَان مَالِكٌ يرَى عَلَيهِ الْفِدْيةَ فِي ذَلِكَ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى عَلَيهِ فِيهِ بأْسًا . قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يُمرَّ فِي مَوَاضِعِ الْعَطَّارِينِ ؟ قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنه فَكَرِهَـه ، وَرَأَى مَالِـكٌ أَن يقامَ الْعَطَّارُون مِن بين الصفا وَالْمَرْوَةِ أَيامَ الْحَج، قَالَ: وَكَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يتجرَ بالطِّيبِ ، يريدُ بذلِكَ إذا كَان قَريبا مِنه يشُمُّه أَوْ يَمسُّه ، قُلْت لَه : فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِم شَمَّ الْياسَمِينِ وَالْوَرْدِ وَالْخيلِي وَالْبنفْسَجِ وَمَا أَشْبهَ هَذا ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِم شَمَّ الرَّياحِين ، وَهَذا كُلُّه مِن الرَّياحِين وَيَقُولُ: مَن فَعَلَه فَلا فِدْيةَ عَلَيهِ فِيهِ .

قَالَ : وَكَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَن يَتَوَضَأَ بِالرَّيِحَانَ أَوْ يَشُمَّهُ ، وَيَقُولُ : إِن شَـمَّه ، رَأَيته خِفِيفًا وَلا شَيءَ عَلَيهِ ، فَإِن تَوَضَأَ بِهِ فَلا فِدْيةً عَلَيهِ . قَالَ : وَكَـانَ لا يـرَى

⁽١) الودك : الدسم ، كما في القاموس .

⁽٢) يقال: أسعط الدواء: أدخله في أنفه فاستسعط ، كما في القاموس.

⁽٣) الكافور: نبت طيب يكون من شجر بجبال بحر الهند والصين ، يظل خلقا كـثيرا ، وتألف النمـورة، وخشبه أبيض هش ويوجد في أجوافه الكافور، كما في القاموس .

بأَسًا أَن يَتُوضاً بِالْحُرْضِ (١) . قَالَ : وَكَانَ مَالِكٌ يَكْرَه الدَّقَة الَّتِي فِيهَا الزَّعْفَرَان ، قُلْت : فَإِن أَكَلَهَا أَيفْتَدِي فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت لَه : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يُحْرِمَ فِي ثُوْب يَجِدُ فِيهِ رِيحَ الْمِسْكِ أَوْ الطّيب ؟ قَالَ : سَأَلْنا مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يكُون فِي تابوتِهِ الْمِسْكُ فَتكُون فِيهِ مِلْحَفَته فَيخْرِجُهَا لِيحْرِمَ فِيهَا وَقَدْ عَلِقَ بَهَا رِيحُ الْمِسْكِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يحْرِمُ فِيهَا حَتى يغسِلَهَا أَوْ ينشُرَهَا حَتى يذهب ريحُهَا . قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يبدّلَ يغسِلَهَا أَوْ ينشُرَهَا حَتى يذهب ريحُها . قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يبدّلَ يَعْبَ اللهُ يَعْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَن يبدّلَ فَي يَعْبَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الْمُحْرِمَ يَسُّ الطِّيب لا يشُمُّه ، أَيكُون عَلَيهِ الْفِدْيةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت: وَسَوَاءٌ إِن كَان هَذَا الطِّيب يلْصِقُ بيدِهِ أَوْ لا يلْصِقُ بيدِهِ أَوْ لا يلْصِقُ بيدِهِ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا إِلا أَن مَالِكًا قَالَ لَنَا: إِذَا مَسَّ الطِّيب فَعَلَيهِ الْفِدْيةُ . قَالَ: وَقَالَ مالك: فِي الَّذِين يَسُّهِمْ خُلُوقُ (٣) الْكَعْبةِ قَالَ: أَرْجُو أَن يكُون ذَلِكَ خَفِيفًا وَلا يكُون عَلَيهِمْ شَيءٌ ؛ لأَنهمْ إذَا دخلُوا الْبيت لَمْ يكَادُوا أَن يكُون ذَلِكَ خَفِيفًا وَلا يكُون عَلَيهِمْ شَيءٌ ؛ لأَنهمْ إذا دخلُوا الْبيت لَمْ يكَادُوا أَن يسْلَمُوا مِن ذَلِكَ خَفِيفًا وَلا يكُون عَلَيهِمْ شَيءٌ ؛ لأَنهمْ إذا دخلُوا الْبيت لَمْ يكَادُوا أَن يسْلَمُوا مِن ذَلِكَ . قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكُره أَن تخلَّقَ الْكَعْبةُ فِي أَيامِ الْحَجِ ؟ يَسْلَمُوا مِن ذَلِكَ . قُلْت: أَرَأَيت إِن تعَمَّد قَالَ: مَا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ؛ وَأَرَى أَن لا تخلَّقَ . قُلْت: أَرَأَيت إِن تعَمَّد الْمُحْرِمُ شَمَّ الطِّيب وَلَمْ يَسَهُ أَتكُون عَلَيهِ الْفِدْيةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعُ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى فِيهِ شَيئًا (٤).

⁽١) الحرض : بضمة وضمتين : الأشنان ، والشنان : الماء البارد ، كما في القاموس.

⁽٢) الورس: نبات كالسمسم ليس إلا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة ، نافع للكلف طلاء ، وللبهق شربا ، كما في القاموس.

⁽٣) الخلوق : ضرب من الطيب ، كما في القاموس . وقال ابن الأثير : الخلوق : طيب مركب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة . انظر النهاية في غريب الحديث (٢/ ٧١) .

⁽٤) قال الحطاب: إن الخلوق فيه من الطيب المؤنث لإيجابه الفدية في كثيره إذا لم ينزعه وتراخى . وقال سند : هذا في مجرد الخلوق وأما إن كان مسكا أو نحوه من الطيب فإنه يغسل قليله وكثيره . =

رَسْم فِي الْمُحْرِم يِكُنْحِكُ أَوْ يَسْاَوَى أَوْ يَخْنَضِبُ(١)

قُلْت: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمُحْرِمِ يكْتحِلُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا بأسَ أَن يكْتحِلَ الْمُحْرِمُ مِن حَرِّ يجدُه فِي عَينيهِ ، قُلْت : بالإثمد وَغير الإثمد مِن الأكْحَال الصبر وَالْمُرِّ وَغير ذلِكَ ؟ قَالَ : نعَمْ لا بأس لِلرَّجُل عِند مَالِكٍ إذا كَان مِن ضرُورَةٍ يجدُهَا إلا أَن يكُون فِيهِ طِيب ، فَإِن كَان فِيهِ طِيبِ افْتدى ، قُلْت : فَإِن اكْتحَلَ الرَّجُلُ مِن غيرِ حَرِّ يجِدُه فِي عَينيهِ وَهوَ مُحْرِمٌ لِزينةٍ ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ يكْرَه لَه أَن يكْتحِلَ لِزِينَةٍ ، قُلْتَ لَه : فَإِن فَعَلَ وَاكْتَحَلَ لِزِينَةٍ ؟ قَالَ : أَرَى أَن تَكُون عَلَيهِ الْفِدْيةُ ، قُلْتَ : فَالْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تكتحِلُ الْمَرْأَةُ لِزِينةٍ ، قُلْت : أَفَتكْتحِلُ بالإثمد فِي قَوْل مَالِكٍ لِغير زينةٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : الإثمد هو زينةٌ فَال تَكْتَحِلُ الْمُحْرِمَةُ بِهِ ، قُلْتَ : فَإِن اُضَطِّرَّت إِلَى الإثمد مِن وَجَع تجدُه فِي عَينِهَا فَاكْتحَلَّت ، أَيكُون عَلَيهَا فِي قَوْل مَالِكِ الْفِدْيةُ ؟ قَالَ: لا فَدِيةَ عَلَيهاً ، كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ ؛ لأن الإثمِد لَيسَ بطِيب وَلأنهَا إنمَا اكْتحَلَت بهِ لِضرُورَةٍ وَلَمْ تكْتحِلْ به لِزينةٍ ، قُلْت : فَإِن اكْتحَلَت بالإثمد لِزينةٍ أَيكُون عَلَيهَا الْفِدْيةُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: فَمَا بالُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا إذا اكْتحَلا بالإثمد مِن ضرُورَةٍ لَمْ يجْعَلْ عَلَيهمَا مَالِكٌ الْفِدْيةَ ، وَإِذَا اكْتَحَلا لِزِينةٍ جَعَلَ عَلَيهمَا الْفِدْيةَ؟ قَالَ: أَلا ترَى أَن الْمُحْرِمَ لَوْ دَهَن يديهِ أَوْ رَجْلَيهِ بالزَّيتِ فِي قَوْل مَالِكٍ لِلزِّينةِ كَانت عَلَيهِ الْفِدْيةُ ، وَإِن دَهَن شُقُوقًا فِي يديهِ أَوْ رِجْلَيهِ بالزَّيتِ لَـمْ يكُـن عَلَيهِ الْفِدْيةُ ، فَالضرُورَةُ عِند مَالِكٍ مُخالِفَةً لِغيرِ الضرُورَةِ فِي هَذا ، وَإِن كَانِ الإثمد لَيسَ بطِيب فَهُوَ مِثلُ الزَّيتِ عِند مَالِكٍ ؛ لأن الزَّيت لَيسَ بطِيب.

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَصاب الْمُحْرِمَ الرَّمَدُ فَداوَاه بدوَاءٍ فِيهِ طِيب مِرَارًا أَتكُون عَلَيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مَرَّةٍ ؟ قَالَ : بِلْ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ لِجَمِيعٍ مَا

⁼ وقال: أما إذا خرج الخلوق بمسك أو كافور أو شيء من الطيب فهذا يتوقاه المحرم ولا يباشره ، فإن أصابه من غير قصده عفي عنه إن أزاله بقربه لما فيه من الحرج ، وإن قصد مسه لم يعف عنـه لعـدم الحرج . انظر مواهب الجليل (٣/ ١٧٥، ١٧٦)

⁽١) خضبه يخضبه : لوَّنه ، كما في القاموس .

داوَى بهِ رَمَده ذلِكَ ، قَالَ : فَإِن انقَطَعَ رَمَدُه ذلِكَ ثُمَّ رَمِد بعْد ذلِكَ فَداوَاه فَعَلَيهِ فِدْيةٌ أُخْرَى ؛ لأن هَذا وَجْهٌ غيرُ الأوَّلِ وَأَمْرٌ مُبتداً ، وَكَذلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ . قُلْت : وَكَذلِكَ الْقُرْحَةُ تَكُون فِي الْجَسَدِ فَيداويها بدواءٍ فِيهِ طِيب مِرَارًا ؟ قَالَ : نعَمْ فِي وَكَذلِكَ الْقُرْحَةُ تَكُون فِي الْجَسَدِ فَيداويها بدواءٍ فِيهِ طِيب مِرَارًا ؟ قَالَ : نعَمْ فِي قُول مَالِكٍ ، إذا أَرَاد أَن يداويها حَتى تَبرَأَ فَلَيسَ عَلَيهِ إلا فِدْيةٌ وَاحِدةٌ ، قُلْت : فَإِن ظَهَرَت بهِ قُرْحَةٌ أُخْرَى فِي جَسَدِهِ فَداوَاها بذلِكَ الدواءِ الَّذِي فِيهِ الطِّيب ؟ قَالَ : عَلَيهِ كَفَّارَةٌ مُسْتَقْبلَةٌ لِهَذِهِ الْقُرْحَةِ الْحَادِثَةِ ؛ لأن هَذا دوَاءٌ تداوَى بهِ مُبتداً فِيهِ طِيب، قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن شَرِب الْمُحْرِمُ دَوَاءً فِيهِ طِيب أَتكُون عَلَيهِ الْفِدْيةُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِك ؟ قَالَ : وَذَلِكَ أَني سَأَلْته عَن مَالِك ؟ قَالَ : عَلَيهِ الْفِدْيةُ فِي قَوْلِهِ ، قَالَ : وَهَذَا رَأْيِي ، قَالَ : وَذَلِكَ أَني سَأَلْته عَن الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ يَشْرَب الشَّرَابِ فِيهِ الْكَافُورُ فَكَرِهَه ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَهُوَ عِندِي بَعْزَلَةِ الزَّعْفَرَانَ يَأْكُله بِالْمِلْحِ وَمَا أَشْبِهَه ، فَقَدْ كَرِهَه وَجَعَلَ مَالِكٌ عَلَيهِ الْفِدْيةَ وَهُو رَأْيي ، قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت مَن رَبطَ الْجَبائِرَ عَلَى كَسْرٍ أَصابه وَهُو مُحْرِمٌ ؟ رَأْيي ، قُلْت : قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ أَلْفِدْية . قُلْت : أَرَأَيت كُلَّ مَا تَدَاوَى بِهِ الْقَارِن مِمَّا احْتاجَ إِلَي مَن الطّيب ، أَتَكُون عَلَيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ أَمْ كَفَّارَتان فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ الْمَالِك : لا يَكُون عَلَى الْقَارِن فِيهِ شَيءٌ فِيهِ الأَشْياءُ مِمَّا تَطَيب بِهِ أَوْ نَقَص مِن مَالِك : لا يَكُون عَلَى الْقَارِن فِيهِ شَيءٌ فِيهِ الأَشْياءُ مِمَّا تطَيب بِهِ أَوْ نَقَص مِن مَالِك : لا يكُون عَلَى الْقَارِن فِيهِ شَيءٌ فِيهِ الأَشْياءُ مِمَّا تطَيب بِهِ أَوْ نَقَص مِن مَالِك : لا يكُون عَلَى الْقَارِن فِيهِ شَيءٌ فِيهِ الأَشْياءُ مِمَّا تطَيب بِهِ أَوْ نَقَص مِن عَلَيهِ كَفَّارَة وَلا تَكُون عَلَيهِ كَفَّارَتان.

قُلْت: فَمَا قَوْلُ مَالِكِ فِيمَن غسَلَ رَأْسَه وَلِحْيته بِالْخِطْمِي (۱) أَتكُون عَلَيهِ الْفِدْية ؟ قَالَ: قَالَ: وَكَذَلِكَ إِن خضب رَأْسَه أَوْ لِحْيته بِالْحِناءِ أَوْ الْوَشْمَةِ (۲) ؟ قَالَ: نَعَمْ ، قُلْت: وَكَذَلِكَ إِن كَانت امْرَأَةٌ فَخضبت يديهَا أَوْ رِجْلَيهَا أَوْ رَأْسَهَا ؟ قَالَ: نَعَمْ عَلَيهَا عِند مَالِكِ الْفِدْية ، قُلْت: وَإِن طَرَّفَت أَصابِعَهَا بِالْحِناءِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: عَمْ عَلَيهَا الْفِدْية ، قُلْت: فَلُو أَن رَجُلا خضب إصْبِعًا مِن أَصابِعِهِ بِالْحِناءِ لِجُرْحِ أَصابِهِ أَتكُون عَلَيهِ الْفِدْية فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: إِن كَانت رُقْعَة كَبِيرَة فَعَلَيهِ الْفِدْية ، وَإِن أَلْتَ وَإِن كَانت رُقْعَة كَبِيرَة فَعَلَيهِ الْفِدْية ، وَإِن

⁽۱) الخِطمي، ويفتح: نبات محلـل منضـج ملـين نـافع لعسـر البـول والحصـا والنسـا وقرحـة الأمعـاء والارتعاش ونضج الجراحات وتسكين الوجع، ومع الخل للبهتى ووجع الأسنان، كما في القاموس. (۲) الوسمة: ورق النيل، أو نبات يخضب بورقه وفيه قوة محللة، كما في القاموس.

كَانت صغِيرَةً فَلا شَيءَ عَلَيهِ عِند مَالِكٍ ، قُلْت: أَكَان مَالِكٌ يرَى الْحِناءَ طِيبا ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : فَإِن دَاوَى جَرَاحَاتِهِ بِدَوَاءٍ فِيهِ طِيب بِرُقْعَةٍ صَغِيرَةٍ أَتَكُونَ عَلَيهِ الْفِدْيةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : فَمَا فَرْقُ مَا بِينِ الْجِناءِ وَالطِّيب ؟ إذا كَانِ الْجِناءُ أَغَا هُوَ شَيّ قَلِيلُ الرُّقْعَةِ وَخُوهَا فَلا فِدْيةَ فِيهِ وَلا طَعَامَ وَلا شَيّ ، وَقَدْ جَعَلَ مَالِكٌ الْجِناءَ طِيبا ، فَإِذا كَانِ الْدَوَاءُ فِيهِ طِيب فَعَلَيهِ الْفِدْيةُ ، وَإِن كَانَ ذَلِكَ قَلِيلا ؟ مَالِكٌ الْجِناءَ طِيبا ، فَإِذا كَانِ الدواءُ فِيهِ طِيب فَعَلَيهِ الْفِدْيةُ ، وَإِن كَانَ ذَلِكَ قَلِيلا ؟ قَالَ: لأنِ الْجِناءَ إِنَمَا هُو طِيب مِثْلُ الرَّيَانِ وَلَيسَ بَمَنزِلَةِ الْمُؤَنِّ مِنِ الطِّيبِ إِنَمَا هُو مَن الطِّيبِ إِنَا تُغْتَضِب بِهِ لِلزِّينةِ فَلِذَلِكَ لا يكُون بَمَنزِلَةِ الْمُؤَنِثِ مِنَ الطِّيبِ إِنَا تُغْتَضِب بِهِ لِلزِّينةِ فَلِذَلِكَ لا يكُون بَمَنزِلَةِ الْمُؤَنثِ مِن الطِّيب . وَلَقَدْ قَالَ مَالِكُ فِي الْمُحْرِمِ يشمُ الرَّيَانِ : أَكْرَه ذَلِكَ كُلَّه وَلا أَرَى فِيهِ فِدْيةً إِن فَعَلَ .

قُلْت: وَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمَوْاَةِ الْمُحْرِمَةِ الْقُفَّازَينِ (١) ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : فَإِن فَعِلَت أَيكُون عَلَيهَا الْفِدْيةُ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : وَكَذلِكَ الْبرْقُعُ لِلْمُحْرِمِ أَن يصب عَلَى رَأْسِهِ لِلْمَرْاَةِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ عَند مَالِكٍ ، قُلْت : وَإِن لِلْمَرْاَةِ ؟ قَالَ : لا بأس بدلِك لِلْمُحْرِمِ عِند مَالِكِ ، قُلْت : وَإِن صَبّ عَلَى رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ مِن الْمَاءِ مِن غير حَرِّ يجدُه ؟ قَالَ : لا بأس به أيضا عِند مَالِكٍ . قُلْت : وَكَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ دُحُولَ الْحَمَّامِ ؟ قَالَ : نعَمْ لأن الْحَمَّامِ مَالِكٍ . قُلْت : وَكَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يغيب رَأْسَه فِي الْمَاءِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : لِمَ فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يغيب رَأْسَه فِي الْمَاءِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : لِمَ فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يغيب رَأْسَه فِي الْمَاءِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : لِمَ كَرَه لَه مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يغيب رَأْسَه فِي الْمَاءِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : لِمَ كَرَه لَه مَالِكٌ أَن يغيب رَأْسَه فِي الْمَاءِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : أَكْرَه لَه ذَلِكَ لِقَتلِ اللهَاهِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : أَكْرَه لَه ذَلِكَ لَقَتلِ اللهَاءِ ؟ قَالَ مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يدْخِلَ مَنكِيهِ فِي كُمَّهِ وَلا يزُرَّه عَلَيهِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : الْقَبَاءِ فَي كُمَّهِ وَلا يزُرَّه عَلَيهِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : الْقَبَاءِ فَي كُمَّهِ وَلا يزُرَّه عَلَيهِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت :

⁽۱) القفازين: شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ، تلبسهما المرأة للبرد وضرب من الحلي لليدين والرجلين ، كما في القاموس . وقال ابن حجر : القفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي: ما تلبسه المرأة في يديها فيغطي أصابعها وكفيها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه ، وهو للبد كالخف للرجل . انظر فتح الباري (٢٤/٤) عند شرح الحديث (١٨٣٨) .

⁽٢) القباء من الثياب: جمعها أُقبية ، كما في القاموس ، قلت : هو العباءة ونحوها .

أَفَكَانَ يَكْرَهُ لَهُ أَن يَطْرَحَ قَمِيصِهُ عَلَى ظَهْرِهِ يَتَرَدَى بِهِ مِن غَيْرِ أَن يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : وَلِمَ كَرِهَ لَه أَن يَدْخِلَ مَنكِبِيهِ فِي قَبائِهِ إِذَا لَمْ يَـدْخِلْ يَدِيـهِ وَلَـمْ يَـزُرَّه ؟ قَالَ : لأن ذلِكَ الدُّخُولَ فِي الْقَبَاءِ لِباسٌ لَه فَلِذلِكَ كَرِهَه .

رَسْم فِي صُنُوفِ النِيَابَ لَلْمُحرم وَغَيْرهِ

قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يوسِّعُ فِي الْحَرِّ (') لِلْحَلالِ أَن يلْبسَه ؟ قَالَ: كَان مَالِكٌ يكْرَه الْحَزَّ لِلرِّجَالِ لِمَوْضِعِ الْحَرِيرِ . قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يحْرِمَ فِي الْعَصبِ عَصبِ الْيمَنِ ، أَوْ فِي شَيءٍ مِن أَلْوَان الثيابِ غيرَ الزَّعْفَرَان وَالْورْسِ ؟ فَيلَ: لَمْ يكُن مَالِكٌ يكْرَه شَيئًا مَا خلا الْورْسَ وَالزَّعْفَرَان وَالْمُعَصْفَرَ الْمُفَدَّمَ الَّذِي ينتفَضُ . قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلصِّبيانِ الذكورِ لُبسَ الْحَزِّ كَمَا يكْرَهه ؟ ينتفضُ . قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلصِّبيانِ الذكورِ لُبسَ الْحَزِّ كَمَا يكْرَهه ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنه فِي الْحَزِّ شَيئًا ، وَلَكِن قَالَ لَنا مَالِكٌ : أَكْرَه لُبسَ الْحَرِيرِ وَالذَهَبِ لِلصَّبيانِ الذكورِ ، كَمَا أَكْرَهه لِلرِّجَالِ ، وَأَرْجُو أَن يكُون الْحَزُّ لِلصَّبيانِ خِفِيفًا .

قُلْت : أَرَأَيت هَذِهِ الثياب الْهَرَوية (٢) أَيْحُرِمُ فِيهَا الرِّجَالُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا ، وَأَنا أَرَى إِن كَانت إِنَا صبغهَا بِالزَّعْفَرَانِ فَلا تصْلُحُ ، وَإِن كَان بغير الزَّعْفَرَانِ فَلا بأسَ بها ؛ لأن الْمُمَشَّقَ قَدْ وُسِّعَ فِيهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا احْتَاجَ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ إِلَى لُبسِ الثيابِ فَلَبسَ خُفَّينِ وَقَلَنسُوةً وَقَمِيصا وَسَرَاوِيلَ وَمَا أَشْبهَ هَذَا مَن الثيابِ ؟ قَالَ : إِن كَانت حَاجَته إِلَى هَذِهِ الثيابِ جَمِيعًا فِي فَوْر وَاحِدٍ ثمَّ لَبسَهَا وَاحِدًا بعْد وَاحِدٍ وَكَانت حَاجَته إلَيها قَبلَ أَن يلْبسَهَا احْتَاجَ إلَى وَالْقَلْسُووَ لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسُووَ لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسُوةِ لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسَوَة لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسُونَ لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسَوَة لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسَوَة لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسَوَة لِضرُورَةٍ وَمَا أَشْبهَ هَذَا لِضرُورَةٍ وَالْقَلْسَةَا فِي فَوْرٍ وَاحِدٍ فَإِنْمَا عَلَيهِ فِي هَذِهِ الثيابِ كُلّهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدةً .

⁽١) الخز: من الثياب ، كما في القاموس . وقال ابن الأثير : الخز المعروف ثياب تنسج من صوف وإبريسم وهي مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون ، فيكون النهي عنها لأجل التشبه بالعجم . وإن أريد بالخز النوع الآخر وهو المعروف الآن فهو حرام ؛ لأن جميعه معمول من الإبريسم . انظر النهاية في غريب الحديث (٢٨/٢) . قلت : والإبريسم . بفتح السين وضمها : الحرير أو معرب مفرح مسخن للبدن معتدل مقو للبصر إذا اكتحل به ، كما في القاموس .

⁽٢) يقال : هرى ثوبه تهرية : اتخذه ُهرويا أو صغره .

قَالَ : فَإِن كَانت حَاجَته إِلَى الْخُفَينِ فَلَبسَ الْخُفَينِ ، ثمَّ احْتاجَ بعْد ذلِكَ إِلَى الْقَمِيصِ فَلَبسَ الْقَمِيصِ فَلَبسَ الْقَمِيصِ الْقَمِيصِ وَلَكُ الْن حَاجَته إِلَى الْقَمِيصِ إِلَا كَانت بعْدَمَا وَجَبت عَلَيهِ الْكَفَّارَةُ فِي الْخُفَينِ ، وَعَلَى هَذَا فَقِسْ جَمِيعَ الْقَمِيصِ إِلَا كَانت بعْدَمَا وَجَبت عَلَيهِ الْكَفَّارَةُ فِي الْخُفَينِ ، وَعَلَى هَذَا فَقِسْ جَمِيعَ الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ: نعَمْ لا أَمْرِ اللّباسِ . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكٍ هَلْ يَتَوَشَّحُ الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ: نعَمْ لا بأسَ بذلِكَ ، قَلْت: أَرَأَيت إِن عَقَد الْمُحْرِمُ عَلَى عُقِهِ ثَوْبه الَّذِي يتوَشَّحُ بهِ، أَتكُون بأسَ بذلِكَ ، قَلْت: أَرَأَيت إِن عَقَد الْمُحْرِمُ عَلَى عُقِهِ ثَوْبه الَّذِي يتوَشَّحُ بهِ، أَتكُون عَلَيهِ الْفِدْيةُ فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِن ذَكَرَ ذلِكَ مَكَانه فَحَلَّه ، أَوْ صاحَ عَلَيهِ الْفِدْيةُ فَي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِن ذَكَرَ ذلِكَ مَكانه فَحَلَّه ، أَوْ صاحَ فَهَلْ خَمَّةً فَلا شَيءَ عَلَيهِ الْفِدْيةُ . قُلْت : فَهَلْ كَان مَالِكُ يكُرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يَخِلُلُ عَلَيهِ كِسَاءَه ؟ فَقَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَن يرَى عَلَيهِ الْفِدْية ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : هوَ عِندِي مِشْلُ الْعَقْدِ يعْقِدُ إِزَارَه أَوْ يلْبسُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : الْمُعْرِمِ أَن يَخِلُلُ عَلَيهِ كِسَاءَه ؟ فَقَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَن يرَى عَلَيهِ الْفِدْية ؟ قَالَ ابنَ الْقَاسِمِ : هوَ عِندِي مِشْلُ الْعَقْدِ يعْقِدُ إِزَارَه أَوْ يلْبسُ كَانَه فَلْ اللّهِ الْفَدْية . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا غَطَى وَجْهَه أَوْ عَلَى مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن مُحْرِمًا غَطَى وَجْهَه أَوْ مَاكِ وَلْهُ مَالِكُ فِيهِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِن نزَعَه مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن مُرَكَة مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن مَاكُونُ مَالِكُ فِيهِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِن نزَعَه مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن مَلْكَ انتَهُ عَلَيه مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيه ، وَإِن مَاكُو فَلَا مَالِكُ قَالَ مَالِكُ قَالَ مَالِكُ وَلِكَ مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيه ، وَإِن

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا عَطَّت وَجْهَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، إِلا أَن مَالِكًا كَان يوسِّعُ لِلْمَرْأَةِ أَن تَسْدُلَ رِدَاءَهَا مِن فَوْق رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا إِذَا أَرَادَت سِترًا ، فَإِن كَانَت لا تريدُ سِترًا فَلا تَسْدُلُ . قَالَ مَالِكٌ: وَمَا جَرَّ النائِمُ عَلَى وَجْهِهِ وَهِ وَ مُحْرِمٌ مِن لا تريدُ سِترًا فَلا تَسْدُلُ . قَالَ مَالِكٌ: وَمَا جَرَّ النائِمُ عَلَى وَجْهِهِ وَهِ وَ مُحْرِمٌ مِن لِحَافِهِ فَاسْتَنبهَ فَنزَعَه فَلا فِدْيةً عَلَيهِ فِيهِ ، وَلَمْ أَرَه يشْبه عِنده الْمُسْتيقِظ وَإِن طَالَ لِحَافِهِ فَاسْتَنبهَ فَنزَعَه فَلا فِدْيةً عَلَيهِ فِيهِ ، وَلَمْ أَرَه يشْبه عِنده الْمُسْتيقِظ وَإِن طَالَ ذَلِكَ عَلَيهِ وَهُو نَائِمٌ . قُلْت: فَهَلْ كَان يأْمُرُهَا مَالِكٌ إِذَا أَسْدلَت رِدَاءَهَا أَن تَجَافِيه عَن وَجْهِهَا ؟ قَالَ:مَا عَلِمْت أَنه كَان يأْمُرُهَا بِذلِكَ ، قُلْت: وَإِن أَصاب وَجْهَهَا الرِّدَاءُ ؟ قَالَ: مَا عَلِمْت أَن مَالِكًا ينهَى عَن أَن يصِيب الرِّدَاءُ وَجْهَهَا إِذَا أَسْدلَته .

قُلْت : فَهَلْ كَان يكْرَه لِلْمُحْرِمَةِ أَن تَرْفَعَ خِمَارَهَا مِن أَسْفَلَ إِلَى رَأْسِهَا عَلَى وَجُهِهَا؟ قَالَ : لَان وَجُههِهَا؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذا شَيئًا وَلا يشْبه هَذا السَّدْلَ ، قَالَ : لأن هَذا لا يشب إذا رَفَعَته حَتى تعْقِده ، قَالَ : فَعَلَيهَا إِن فَعَلَت الْفِدْيةُ . قُلْت : أَرَأَيت

إن غطَّى وَجْهَه الْمُحْرِمُ مِن عُذر أَوْ مَن غير عُذر فَنزَعَه مَكَانه أَهوَ عِند مَالِكِ سَوَاءٌ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : مَن غطَّى رَأْسَه ناسِيًا أَوْ جَاهِلا فَنزَعَه مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيهِ، قَالَ: وَإِن تركه حَتى ينتفِعَ به فَعَلَيهِ الْفِدْيةُ ، قُلْت : وَفِدْيتهمَا إذا وَجَبت عَلَيهِمَا عِند مَالِكٍ سَوَاءٌ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْره لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ لَبسَ الْحَرير وَالْحَرِّ وَالْعَصب ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا بأسَ به لِلْمُحْرِمَةِ .

قَالَ: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكُرَه أَن أَعْصِب عَلَى الْجرَاحِ خِرْقَةً وَأَنا مُحْرِمٌ ؟ قَالَ: لَمْ يكُن يكْرَهْه إذا كَانت به جرَاحٌ ، وكَان يرَى عَلَيهِ إذا فَعَلَ ذلِكَ الْفِدْية . قُلْت: أَرَأَيت الْمُحْرِمَ إذا عَصِب رَأْسَه مِن صُداعٍ أَوْ حَرِّ أَوْ جُرْحٍ أَوْ خُرَّاجٍ ، أَوْ عَصِب عَلَى شَيءٍ مِن جَسَدِهِ مِن جُرْحٍ أَوْ خُرَّاجٍ ، أَكَان عَلَيهِ الْفِدْيةُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: عَمْ ، قُلْت: وَالْجَسَدُ وَالرَّأْسُ عِند مَالِكٍ سَوَاءٌ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إن نعَمْ ، قُلْت: وَالْجَسَدُ وَالرَّأْسُ عِند مَالِكٍ سَوَاءٌ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إن عَصب عَلَى بعْضِ جَسَدِهِ مِن غيرِ عِلَّةٍ ؟ قَالَ: عَلَيهِ الْفِدْيةُ أَيضا عِند مَالِكٍ ، قَالَ وَيفْتِدِي بَا شَاءَ ، إن شَاءَ بطَعامٍ وَإِن شَاءَ بصِيامٍ وَإِن شَاءَ بنسُكٍ ، قُلْت: وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ .

قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يكُره لِلْمُحْرِمَةِ وَغيرِ الْمُحْرِمَةِ لِبسَ الْقَبَاءِ ؟ قَالَ: نعَمْ ، كَان يكْره لِبسَ الْقَبَاءِ لِلْجَوَارِي ، وَأَفْتَانِي بَذلِكَ وَقَالَ: إنه يصِفُهن ويصِفُهُ أَعْجَازَهن . قُلْت : فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْره لِلنسَاءِ الْحَرَائِرِ أَشَدُّ كَرَاهَةً عِنده . قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكُ فِي الإماء ، فَإِذا كَرِهَه لِلإمَاءِ فَهو لِلْحَرَائِرِ أَشَدُّ كَرَاهَةً عِنده . قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْره لِلْمُحْرِمَةِ لِبسَ السَّرَاويلِ وَغيرِ الْمُحْرِمَةِ ؟ قَالَ لَمْ يكُن يرى بلِبسِ مَالِكٌ يكْره لِلْمُحْرِمَةِ لَبسَ السَّرَاويلِ وَغيرِ الْمُحْرِمَةِ ؟ قَالَ لَمْ يكُن يرى بلِبسِ السَّرَاويلِ وَغيرِ الْمُحْرِمَةِ عِندِي أَحْرَى. قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْره لِلْمُحْرِمَةِ أَن تَحْرِمَ فِي الْحُلِي أَوْ تلبسُه بعدما تحْرم ؟ كَان مَالِكٌ يكْرة لِلْمُحْرِمَةِ أَن تحْرم ؟ الْمُحْرِمَةِ لِبسَ الْحُلِي . قُلْت لَه: أَرَأَيت الْمَوْرَة تغطّي فَلْ نَالْمُ لَوْ تَلْبسُه بعدما تحْرم فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: ذلِكَ لِلرَّجُلِ الْمُحْرِم فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: ذلِكَ لِلرَّجُلِ الْمُحْرِم فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: ذلِكَ لِلرَّجُل الْمُحْرِم فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: ذلِكَ لِلرَّجُل الْمُحْرِم فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: ذلِكَ لِلرَّجُل الْمُحْرِم فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: ذلِكَ لِلرَّجُل الْمُحْرِم فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: نقِع وَقَال المَوْرَة فِي ذلِكَ وَدُقَن الرَّجُل مِن رَأَي فَي رَأَي ، قُلْت: أَرَأَيت الْمُحْرِمَة تَتَرْقَعُ وَجَافِيهِ عَن وَجُهِهَا هَلْ يَعُمْ مَالِك ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت : وَيرَى فِيهِ الْكَفَّارَة إِن فَعَلَت ؟ قَالَ: نعَمْ ، قَالَ : نعَمْ ،

الْكَفَّارَةُ فِي فِرْيةِ الْأَدْي

فِي لِسِ الْمُخْرِمِ الْجَوْرِينِ وَالْعَلَيْنِ وَالْخَقَّيْنِ وَحَمْلِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَنَعْطِيةِ رَأْسِهِ وَهُوَ نَائِمٌ

قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ لُبسَ الْجَوْرَبِين ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُحْرِمَ إِذَا لَمْ يَجِدُ النَّعْلَينِ وَوَجَد الْخَفَّينِ فَقَطَعَهما مِن أَسْفَلِ الْكَعْبِينِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَيهِ ، قُلْت : فَإِن كَان يَجِدُ النَّعْلَينِ وَاحْتَاجَ إِلَى لُبسِ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَيهِ ، قُلْت : فَإِن كَان يَجِدُ النَّعْلَينِ وَاحْتَاجَ إِلَى لُبسِ الْخَفَّينِ لِضَرُورَةٍ بِقَدَمَيهِ وَقَطَعَهما مِن أَسْفَلَ الْكَعْبِينِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ: يلْبسُهما وَيفْتَدِي، قُلْت : لِمَ جَعَلَ عَلَيهِ فِي هَذَا إِذَا كَان بِقَدَمَيهِ ضَرُورَةُ الْفِدْيةِ ، وَتَرَكَ أَن يَجْعَلَ عَلَيهِ الْفِدْية ؟ قَالَ : لأن هَذَا كَان إِنْمَا يلْبسُ الْخَفَّينِ لِيُعْلَيهِ الْفِدْية ؟ قَالَ : لأن هَذَا كَان إِنْمَا يلْبسُ الْخَفَّينِ

⁽١) رواه مالــك في الموطــأ في الحــج (١/ ٣٣٢ ، ٣٣٣) رقــم (٢٣٧، ٢٣٨) والبخــاري في المحصــر (١٨١٤، ١٨١٥) ، ومسلم في الحج (١٢٠١) من حديث كعب بن عجرة ﴿

لِضرُورَةٍ فَإِنَمَا هَذَا يَشْبه الدواء ، وَالَّذِي لا يجدُ النعْلَيْنِ لَيسَ بُمُتداو وَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ الأَثرُ ، قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَه لِلْمُحْرِمِ أَن يَعْمِلَ عَلَى رَأْسِهِ الأطباق وَالْغِلالَ وَالْغِرَائِرَ (() وَالأَخْرِجَةَ (() وَمَا أَشْبه هَذَا ؟ قَالَ : سَأَلْنا مَالِكًا عَن الْمُحْرِمِ وَالْغِلالَ وَالْغِرَائِرَ (() وَالأَخْرِجَة (() وَمَا أَشْبه هَذَا ؟ قَالَ : الله بأس بذلِك، عُمِلُ عَلَى رَأْسِهِ خَرْجَه فِيهِ زَادُه مِثلَ هَذِهِ الرَّجَّالَةِ أَوْ جَرَابه ؟ قَالَ : لا بأس بذلِك، وَأَمَّا أَن يُعْمِلَ لِغِيرِ مَنفَعَةٍ لِلناسِ يتطَوَّعُ لَهمْ بهِ أَوْ يَوَاجُرُ نَفْسَه يَعْمِلُ عَلَى رَأْسِهِ فَلا خيرَ فِيهِ وَإِن فَعَلَى فَعَلَيهِ الْفِدْيةُ وَإِنْمَا رَحْص لَه لِحَاجَتِهِ إِلَيهِ ، كَمَا رَحْص لَه فِي خَمْلِ مِنطَقَةِ غيرِهِ . قُلْت : خَمْلِ مِنطَقَةِ غيرِهِ . قُلْت : حَمْلِ مِنطَقَةِ غيرِهِ . قُلْت اللهُ فَي حَمْلِ مِنطَقَةِ غيرِهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان هَذَا الْمُحْرِمُ يَشْتَرِي الْبَوَّ (() بَكَمَّ قَيَحْمِلُه عَلَى رَأْسِهِ أَوْ يبيعُ الْبوَ أَوْ يبيعُ الْبَوْ أَوْ يبيعُ الْبُولُ فَي هَذَا شَيئًا ، وَمَا أُحِب لِهَا أَن يفْعَلَ الْفَيْفِ لَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى رَأُسِهِ أَوْ يبيعُ الْبورُون فَلا عَنهمْ ، فَهَوُلاءِ يتجرُون فَلا ينغطُوا بهِ رُؤُوسَهمْ فِي إحْرَامِهمْ ، فَهَوُلاءِ يتجرُون فَلا ينبغِي لَهمْ أَن يتجرُوا بَمَا يغطُوا بهِ رُؤُوسَهمْ فِي إحْرَامِهمْ .

قُلْت : أَرَأَيت مُحْرِمًا مَا غَطَّاه رَجُلٌ وَهُو نَائِمٌ فَغَطَّى وَجْهَه وَرَأْسَه فَاسْتَنبة وَهُ وَ مُغطًى كَذلِك مَ فَكَشَفَ عَن وَجْهِهِ ، كَيفَ يصْنعُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : الْكَفَّارَةُ مُغطًى كَذلِك مَ فَكَسَف عَن وَجْهِهِ ، كَيفَ يصْنعُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : الْكَفَّارَةُ عَلَى الَّذِي غَطَّاه ، وَلَيسَ عَلَى هَذَا النائِم شَيِّ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان هَذَا الْمُحْرِمُ نَائِمًا فَتَقلَّب عَلَى جَرَادٍ أَوْ دُب (0) فَقَتلَه ، أَوْ عَلَى صيدٍ أَوْ عَلَى فَرْخ حَمَامٍ أَوْ غيرِ نَائِمًا فَتَقلَّب عَلَى جَرَادٍ أَوْ دُب (1) فَقَتلَه ، أَوْ عَلَى صيدٍ أَوْ عَلَى فَرْخ حَمَامٍ أَوْ غيرِ ذَلِكَ مِن الصيدِ فَقَتلَه ، أَتكُون عَلَيهِ الْكَفَّارَةُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ عَليهِ الْكَفَّارَةُ عَند مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت مُحْرِمًا طُيب وَهُو نَائِمٌ مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ عَليهِ قَلْ : أَرَى الْكَفَّارَةُ عَلَى مَن طَيه ، وَيغسِلُ هَذَا الْمُحْرِمُ عَنه الطِّيب وَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت: أَرَى الْكَفَّارَةَ عَلَى مَن طَيه وَهُ نَائِمٌ ؟ قَالَ : أَرَى الْكَفَّارَةَ عَلَى مَن حَلَقه وَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت: أَرَأَيت مُحْرِمًا حُلِق رَأْسُه وَهُو نَائِمٌ ؟ قَالَ : أَرَى الْكَفَّارَةَ عَلَى مَن حَلَقه وَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت: أَرَأَيت الصي الصي الصي الصيد وَلَبسَ شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت: أَرَأَيت الصيد وَلَبسَ

⁽١) قال الرازي في مختار الصحاح : الغرائو : التبن ، وأظنه معربًا .

⁽٢) الخرج: وعاء ، كما في القاموس.

⁽٣) البنر : الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها ، كما في القاموس .

⁽٤) السقط: الردىء من كل شيء ، كما في القاموس.

⁽٥) لعلها: الدبي : وهو أصغر الجراد والنمل ، كما في القاموس .

الْقَمِيص وَأَصاب الطِّيب ، عَلَى مَن الْفِدْيةُ وَالْجَزَاءُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَى الْأَبِ فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان لِلصِي مَالٌ ، أَعَلَى الْأَبِ أَن يُحْرِجَ جَزَاءَ الْأَبِ فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان لِلصِي مَالٌ ، أَعَلَى الْأَبِ أَن يُحْرِجَ جَزَاءَ ذَلِكَ الصيدِ وَتِلْكَ الْفِدْيةِ مِن مَالِ الصيي أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ، أَمْ ذَلِكَ عَلَى الْأَب؟ قَالَ : بِلْ عَلَى الْأَب؟ لأنه هَوَ الَّذِي حَجَّ بِهِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا لا يعْقِلُ .

فِي الَّذِي يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى بِيتِ اللَّهِ فَيخْنث

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يقُولُ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى بِيتِ اللَّهِ إِن كَلَّمْت فُلانا فَكَلَّمَه ، مَا عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَلَّمَه وَجَب عَلَيهِ أَن عُشِي إِلَى مَكَّة ، قُلْت: وَجُعْلُهَا فِي قَوْل مَالِكٍ إِن شَاءَ حَجَّةً وَإِن شَاءَ عُمْرَةً ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : فَإِن جَعَلَهَا عُمْرَةً فَحَتى مَتى عُشِي ؟ قَالَ : حَتى يسْعَى بِينِ الصِفَا وَالْمَرْوَةِ ، قُلْت : فَإِن جَعَلَهَا عُمْرَةً فَحَتى مَتى عُشِي ؟ قَالَ : حَتى يسْعَى بِينِ الصِفَا وَالْمَرْوَةِ ، قُلْت : فَإِن رَكِب قَبلَ أَن يُحْلِقَ بعْدَمَا سَعَى فِي عُمْرَتِهِ هَذِهِ الَّتِي حَلَفَ فِيهَا أَيكُون عَلَيهِ شَيْء فِي عُمْرَتِهِ هَذِهِ النِّتِي حَلَفَ فِيهَا أَيكُون عَلَيهِ شَيْء فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا وَإِنَمَا عَلَيهِ الْمَشْي حَتى يفُرُغ مِنِ السَّعْي بِينِ الصِفَا وَالْمَرْوَةِ عِند مَالِكٍ ، قُلْت : فَإِن جَعَلَهَا حَجَّةً فَإِلَى أَي مَوْضِعٍ عُشِي فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا وَإِنَمَا عَلَيهِ الْمَشْي حَتى يفُرُغ مِنِ السَّعْي بِينِ الصِفَا وَالْمَرْوَةِ عِند مَالِكٍ ، قُلْت : فَإِن جَعَلَهَا حَجَّةً فَإِلَى أَي مَوْضِعٍ عُشِي فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا وَإِنَمَا عَلَيهِ الْمَشْي حَتى يفُوغ مِن السَّعْي بِينِ الصِفَا مَالِكٍ ؟ قَالَ : حَتى يَقْضِي طَوَافَ الإفاضة ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ .

قُلْت : فَإِذَا قَضَى طَوَافَ الإفاضة أَيرْكَب رَاجِعًا إِلَى مِنى فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعُمْ ، قُلْت : أَرَأَيت إِن جَعَلَ الْمَشْي الَّذِي وَجَب عَلَيهِ فِي حَجهِ فَمَشَى حَتى لَمْ يبقَ عَلَيهِ إِلا طَوَافُ الإفاضة ، فَأَخرَ طَوَافَ الإفاضة حَتى رَجَعَ مِن مِنى أَيرْكَب فِي يبقَ عَلَيهِ إلا طَوَافُ الإفاضة ، فَأَخرَ طَوَافَ الإفاضة حَتى رَجَعَ مِن مِنى أَيرْكَب فِي رَمْي الْجمَارِ وَفِي حَوَائِجهِ مِن مِنى فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يرْكَب فِي رَمْي الْجمَارِ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ : لا بأسَ أَن يرْكَب فِي حَوَائِجهِ ، قَالَ ابن الْقَاسِم : وَأَنا لا أَرَى بهِ بأَسًا ، وَإِنِمَا ذَلِكَ بَمَنزِلَةِ أَن لَوْ مَشَى فِيمَا قَدْ وَجَب عَلَيهِ مِن حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَأَتى الْمَدِينةَ فَرَكِب فِي حَوَائِجهِ أَوْ رَجَعَ مِن الطَّرِيقِ فِي حَاجَةٍ لَه ذَكَرَهَا فِيمَا قَدْ فَتَى الْمَدِينةَ فَرَكِب فِي حَوَائِجهِ أَوْ رَجَعَ مِن الطَّرِيقِ فِي حَاجَةٍ لَه ذَكَرَهَا فِيمَا قَدْ مَشَى ، فَلا بأسَ أَن يرْكَب فِيهِ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ الَّذِي أُحِب وَآخذ بهِ .

قُلْت لَه : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِ إِذَا هُوَ خَرَجَ مَاشِيًا فِي مَشْيِ وَجَبِ عَلَيهِ ، أَلَه أَن يرْكَب فِي الْمَناهِلِ فِي حَوَائِجِهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : لا يَرْكَب فِي الْمَناهِلِ فِي الْمَناهِلِ مِن مَشْيهِ . قُلْت لَه : مَا قَوْلُ مَالِكٍ إِن أَرَى بذلِكَ بأُسًا لَيسَ حَوَائِجُه فِي الْمَناهِلِ مِن مَشْيهِ . قُلْت لَه : مَا قَوْلُ مَالِكٍ إِن

طَلَب حَاجَةً نسِيهَا أَوْ سَقَطَ بعْضُ مَتَاعِهِ أَيرْجعُ فِيهَا رَاكِبا ؟ قَالَ : لا بأسَ بهِ ، قُلْت : وَهَلْ يرْكَب إذا قَضى طَوَافَ الإفاضة فِي رَمْي الْجمَارِ بمنِي ؟ قَالَ : نعَمْ وَفِي رُمْي الْجمَارِ بمنِي ؟ قَالَ : نعَمْ وَفِي رُجُوعِهِ مِن مَكَّةَ إلَى مِنى إذا قضى طَوَافَ الإفاضة .

قُلْت : أَرَأَيت إِن هُوَ رَكِب فِي الإفاضة وَحْدَهَا وَقَدْ مَشَى حَجَّه كُلَّه أَيجب عَلَيهِ الْمَوْدَةُ ثَانِيةً حَتَى يُشِي مَا رَكِب ؟ قَالَ : لِذَلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ دُمٌ ، أَمْ يَجِب عَلَيهِ الْعَوْدَةُ ثَانِيةً حَتَى يُشِي مَا رَكِب ؟ قَالَ : لأَن مَالِكًا قَالَ لَنا : لَوْ أَن رَجُلا مَرِضِ أَرَى أَن يَجْزِئِه وَيكُون عَلَيهِ الْهَدْي ، قَالَ : لأَن مَالِكًا قَالَ لَنا : لَوْ أَن رَجُلا مَرِض فِي مَشْيهِ فَرَكِب الأَمْيالَ أَوْ الْبريد أَوْ الْيوْمَ ، مَا رَأَيت عَلَيهِ الرُّجُوعُ ثانِيةً لِمَشْيهِ فِي مَشْي عَلَيهِ هَدْيًا وَيُجْزِئ عَنه . وَقَالَ مَالِكٌ : لَوْ أَن رَجُلا دَحلَ مَكَّةَ حَاجًا فِي مَشْي عَلَيهِ ، فَلَمًّا فَرَغ مِن سَعْيهِ بين الصفا وَالْمَرْوَةِ خَرَجَ إلَى عَرَفَاتٍ رَاكِبا حَتَى رَاكِبا وَشَهِد الْمَناسِكَ وَأَفَاض رَاكِبا ؟ قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَن يَجُجَّ الثانِيةَ رَاكِبا حَتَى إِذَا دَحَلَ مَكَّةً وَطَافَ وَسَعَى خَرَجَ مَاشِيًا حَتَى يَفِيض ، فَيكُون قَدْ رَكِب مَا مَشَى وَمَشَى مَا رَكِب ، وَلَمْ يَرَه مِثلَ الَّذِي رَكِب فِي الطَّرِيقِ الأَمْيالَ مِن مَرَضٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن مَشَى هَذَا الَّذِي حَلَفَ بِالْمَشْي فَحَنِث فَعَجَزَ عَن الْمَشْي كَيفَ يَصْنعُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : يَرْكَب إِذَا عَجَزَ ، فَإِذَا اسْترَاحَ نِزَلَ فَمَشَى ، فَإِذَا عَجَزَ وَيَعْفَظُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي مَشَى فِيهَا عَن الْمَشْي رَكِب أَيضا حَتى إِذَا اسْترَاحَ نِزَلَ ، وَيَعْفَظُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي مَشَى فِيهَا وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي رَكِب فِيهَا ، فَإِذَا كَانَ قَابِلا خَرَجَ أَيضا فَمَشَى مَا رَكِب ، وَرَكِب مَا وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي رَكِب فِيهَا ، فَإِذَا كَانَ قَابِلا خَرَجَ أَيضا فَمَشَى مَا رَكِب مِن الطَّرِيقِ مَاشِيًا مَشَى وَأَهْرَاقَ لِمَا رَكِب مِن الطَّرِيقِ مَاشِيًا أَيكُونَ عَلَيهِ الدُمُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ الدُمُ لأَنه فَرَقَ مَشَى وَرَكِب مِن الطَّرِيقِ مَاشِيًا مَشْية ، قُلْت : فَإِن هو لَمْ يَتِمَّ الْمَشْي فِي الْمَرَّةِ الثَانِيةِ وَلْيهْرِقْ دَمَّا وَلا شَيءَ عَلَيهِ ، مَا رَكِب مَا رَكِب مَاشِيًا ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ أَن يعُود بعْد الْمَرَّةِ الثَانِيةِ وَلْيهْرِقْ دَمَّا وَلا شَيءَ عَلَيهِ ، قُلْت : فَإِن كَان هو حِين مَضى فِي الْمَرَّةِ الأُولِى إِلَى مَكَّة مَشَى وَرَكِب فَعَلِم أَن يعُود الثَالِثَة فِي قَوْل عَلَيهِ أَن يعُود الثَالِثَة فِي قَالَ : لِيسَ عَلَيهِ أَن يعُود بعْد الْمَرَّةِ الأُولِى إِلَى مَكَّة مَشَى وَرَكِب فَعَلِم أَن يتم مَن يَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَكِب فِيها فِي الْمَرَّةِ الأُولِى فَلَى مَالِكٌ : إِذَا عَلِمَ أَنه لا يَعْدُرُ أَن غُشِي الْمُواضِعَ الَّتِي رَكِب فِيهَا فِي الْمَرَّةِ الأُولِى فَلَيسَ عَلَيهِ أَن يعُود وَيُعْرِيقُ وَيُؤْمُ الذَهَابِ الأُولُ إِن كَانت حَجَّةً فَحَجَّةً ، وَإِن كَانت عُمْرَةً فَعُمْرَةً ، وَيهرِيقُ

لِمَا رَكِب دمًا وَلَيسَ عَلَيهِ أَن يعُود. قُلْت: فَإِن كَان حِين حَلَفَ بِالْمَشْي فَحَنِث يعْلَمُ أَنه لا يقْدِرُ عَلَى أَن عُشِي الطَّرِيقَ كُلَّه إلَى مَكَّةَ فِي ترْدادِهِ إلَى مَكَّةَ ، أَيرْكَب فِي أَوَّل مَرَّةٍ وَيهْدِي وَلا يكُون عَلَيهِ شَيءٌ غيرَ ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : عُشِي مَا أَطَاقَ وَلَوْ شَيئًا ثمَّ يرْكَب وَيهْدِي ، بَمَنزِلَةِ الشَّيخِ الْكَبيرِ وَالْمَرْأَةِ الضَعِيفَةِ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلَى بيتِ اللَّهِ فَحَنِث فَمَشَى فِي حَتى فَفَاته الْحَجُ ، قَالَ مَالِكٌ : يَجْزِئُه الْمَشْي الَّذِي مَشَى وَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً ، وَيُشِي حَتى يطُوفَ بِالْبيتِ وَيسْعَى بين الصَفَا وَالْمَرْوَةِ وَعَلَيهِ قَضاءُ الْحَج قَابِلا رَاكِبا ، وَالْهَدْي يطُوفَ بِالْبيتِ وَيسْعَى بين الصَفَا وَالْمَرْوَةِ وَعَلَيهِ قَضاءُ الْحَج وَلا شَيءَ عَلَيهِ غيرَ ذلِكَ . قُلْت : أَرَأيت إِن حَنِث فَلَزِمَه الْمَشْي لِفُوَاتِ الْحَج وَلا شَيءَ عَلَيهِ غيرَ ذلِكَ . قُلْت : أَرَأيت إِن حَنِث فَلَزِمَه الْمَشْي فَخْرَجَ فَمَشَى فَعَجَزَ ثمَّ رَكِب وَجَعَلَهَا عُمْرَةً ، ثمَّ خرَجَ قَابِلا لِيمْشِي مَا رَكِب وَجَعَلَهَا عُمْرَةً ، ثمَّ خرَج قَابِلا لِيمْشِي مَا رَكِب وَجَعَلَهَا إلا وَلِيرْكُب مَا مَشَى فَأَرَاد أَن يَجْعَلَهَا قَابِلا حَجَّةً أَلَه ذلِكَ أَمْ لَيسَ لَه أَن يَجْعَلَهَا إلا عُمْرَةً وَلا يبالِي ، وَإِن حَالَفَ عُمْرَةً وَلا يبالِي ، وَإِن خَالَفَ عُمْرَةً وَلا يبالِي ، وَإِن خَالَفَ عُمْرَةً وَلا يبالِي ، وَإِن خَالَفَ عُمْرَةً ، وَإِن كَان الأُولُ لَن ذَرَ الْمَشْي الأُولُ فِي حَجٍ فَلَيسَ لَه أَن يَجْعَلَ الْمَشْي الثَانِي فِي الْمَثْي الثَانِي فِي عُمْرَةٍ ، وَإِن كَان الأُولُ نَذَرَ الْمَشْي اللَّولُ . قُلْت لَه : وَلَيسَ لَه أَن يَجْعَلَ الْمَشْي الثَانِي فِي الْحَج ، قَالَ: وَهَذَا الَّذِي قَالَ لِي مَالِكٌ . قُلْت لَه : وَلَيسَ لَه أَن يُجْعَلَ الْمَشْي الثَانِي وَلَا الْأُولُ فِي فَرِيضَةٍ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن هُو مَشَى حِين حَنِث فَعَجَزَ عَن الْمَشْي فَرَكِب ثُمَّ رَجَعَ مِن قَابلٍ لِيقْضِي مَا رَكِب فِيهِ مَاشِيًا فَقَوِي عَلَى أَن يُشِي الطَّرِيقَ كُلَّه ، أَيجب عَلَيهِ أَن يُشِي الطَّرِيقَ كُلَّه ، وَلَكِن عَلَيهِ أَن يُشِي مَا رَكِب وَيرْكَب مَا مَشَى ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ أَن يُشِي يَالطَّرِيقَ كُلَّه ، وَلَكِن عَلَيهِ أَن يُشِي مَا رَكِب وَيرْكَب مَا مَشَى ، قَالَ: وَهَذا قَوْلُ الطَّرِيقَ كُلَّه ، وَلَكِن عَلَيهِ أَن يُشِي مَا رَكِب وَيرْكَب مَا مَشَى ، قَالَ: وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ بِالْمَشْي فَحَنِث وَهِ وَ شَيخٌ كَبيرٌ قَدْ يئِسَ مِن الْمَشْي؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يُشِي مَا أَطَاقَ وَلَوْ نِصْفَ مِيلِ ثُمَّ يرْكَب وَيهْ دِي ، وَلا شَيءَ عَلَيهِ بعْد ذلِكَ قُلْت: فَإِن كَان مَرِيضا هَذا الْحَالِفُ فَحَنِث كَيفَ يَصْنعُ فِي

قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : أَرَى إِن كَان مَرِيضا قَدْ يئِسَ مِنَ الْبرْءِ فَسَبيلُه سَبيلَ الشَّيخِ الْكَبيرِ ، وَإِن كَان مَرض مَرَضا يطْمَعُ بِالْبرْءِ مِنه وَهوَ مِمَّن لَوْ صحَّ كَان يجب عَلَيهِ الْمَشْي لَيسَ بشَيخٍ كَبير وَلا امْرَأَةٍ ضعِيفَةٍ فَلْينتظِرْ حَتى إذا برَأَ أَوْ صحَّ مَشَى ، إلا أَن يكُون يعْلَمُ أَنه وَإِن براً وَصحَّ لَمْ يقْدِرْ عَلَى أَن يُمْشِي أَصْلا الطَّرِيقَ كُلَّه ، فَلْيمْش مَا أَطَاقَ ثمَّ يرْكَب وَيهْدِي وَلا شَيءَ عَلَيهِ فِي رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت إذا عَجَزَ عَن الْمَشْي فَرَكِب كَيْفَ يُحْصِي مَا رَكِب فِي قَوْل مَالِكٍ ، أَمْ يُخْصَطُ الْمَوَاضِعَ الْيُصِي عَدد الأيامِ أَمْ يُحْصِي ذلِكَ فِي سَاعَاتِ النهَارِ وَاللَّيلِ ، أَمْ يُحْفَظُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَكِب فِيهَا مِن الأَرْضِ وَلا يلْتَفِت إلَى النَّي رَكِب فِيهَا مِن الأَرْضِ وَلا يلْتَفِت إلَى إِنَّا يَمْ مَا رَكِب فِيهَا مِن الأَرْضِ وَلا يلْتَفِت إلَى إِنَّا يَمْ اللّه الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَكِب فِيهَا مِن الأَرْضِ وَلا يلْتَفِت إلَى الْأَيامِ وَاللّيالِي ، فَإِن عَاد ثانِيةً مَشَى تِلْكَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَكِب فِيهَا . قُلْت : وَلا يُجْزِئُ عِند مَالِكِ أَن يُشْنِي يوْمًا وَيرْكَب يوْمًا ، أَوْ يُشْنِي أَيامًا وَيرْكَب أَيامًا ، فَإِذا عَاد ثانِيةً قَضَى عَدد تِلْكَ الأَيامِ الَّتِي رَكِب فِيهَا ؟ قَالَ : لا يُجْزِئُه عِند مَالِكٍ ؟ لأَن هَذا اللّهُ وَضِع الْوَاحِدِ الْمَرَّتِين جَمِيعًا وَيرْكَب فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْمَرَّتِين جَمِيعًا وَيرْكَب فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْمَرَّتِين جَمِيعًا وَيرْكَب فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْاَيَامِ ، وَإِنْمَا هُو عَلَى عَددِ الْمَواضِعِ مِن الأَرْضِ ، قُلْت : وَالرِّجَالُ وَالنسَاءُ فِي الْمَشْي الْوَاحِدِ الْمَاشِي سَوَاءٌ ؟ قَالَ : نعَمْ.

قُلْت : أَرَيت إِن قَالَ : عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى بِيتِ اللَّهِ حَافِيًا رَاجِلا ، أَعَلَيهِ أَن يُشِي وَكَيفَ إِن انتعَلَ ؟ قَالَ : ينتعِلُ وَإِن أَهْدى فَحَسَنٌ وَإِن لَمْ يهْدِ فَلا شَيءَ عَلَيهِ وَهُ وَخَفِيفٌ . قُلْت : هَلْ يُجُوزُ لِهَذَا الَّذِي حَلَفَ بِالْمَشْي فَحَنِث فَمَشَى وَجَعَلَهَا عُمْرَةً نَعْمُ يُحجَّ مِن مَكَّةَ وَتَجْزِئِه مِن أَن يُحجَّ حَجَّةَ الإسلام مِن مَكَّةَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ يُحجُّ مِن مَكَّةَ وَتَجْزِئِه مِن حَجَّةِ الإسلام ، قُلْت : وَيكُون مُتمَتِّعًا إِن كَان اعْتَمَرَ فِي أَشُهْرِ الْحَج ، قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَرَن الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ يريدُ بِالْعُمْرَةِ عَنِ الْمَشْيِ اللَّذِي وَجَب عَلَيهِ وَبالْحَج حَجَّةَ الْفَريضةِ ، أَيْزِئِه ذَلِكَ عَنهمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئُه ذلِك عَنهمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئُه ذلِك عَنهما فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئُه ذلِك عَنهما فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئُه ذلِك عَنهما فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئُ ذلِك عَنهما فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئُه ذلِك عَنهما فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئُ ذلِك عَنهي مِن حَجَّةِ الإسلام ، قُلْت : وَيكُون عَلَيهِ دَمُ الْقِرَانِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يُحْرَبُ قَالَ ؟ قَالَ : كَا عَنْهُ عَلْهُ وَلَا مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يُحْزِئُهُ ذلِك عَنهما فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يُحْرَبُهُ ذلِك عَنهي مِن حَجَّةِ الإسلام ، قُلْت : وَيكُون عَلَيهِ دَمُ الْقِرَانِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ ؟ قَالَ : كُولُك عَنهي مِن حَجَّةِ الإسلام ، قُلْت : وَيكُون عَلَيهِ دَمُ الْقِرَانِ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ ؟ كُولُولُ مَالِك ؟ قَالَ : لا يَعْمُولُ وَالْحَالَ الْعُهُرَانِ عَلَيه وَالْمُولُولُ عَلَيْهِ مِنْ حَجَّةٍ الإسلام ، قُلْت : وَيكُون عَلَيهِ دَمُ الْقِرَانِ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ ؟ اللهُ عَلْك ؟ قَالَ كَالْمُولُولُ عَلْكَ الْمُعْلَقِي الْمُنْ الْمُعْلَقُ عَلْمُ الْمُعْلِكُ عَلَى الْمُعْلِقُ عَلْهُ الْمُلْكِ الْمُعْرِقُ عَلْ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُولِقُ الْمُعْلِقُ الْمُلْكِ عَلْمُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَا اللْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَا الْ

نعَمْ ، قُلْت : وَلِمَ لا يُجْزِئُه مِن حَجَّةِ الإسلام فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : لأن عَمَلَ الْعُمْرَةِ وَالْحَج فِي هَذا وَاحِدٌ وَلا يُجْزِئُه مِن فَريضةٍ وَمِن شَيءٍ أَوْجَبه عَلَى نفْسِهِ . قَالَ: وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَن رَجُلٍ كَانَ عَلَيهِ مَشْيٌ فَمَشَى فِي حَجهِ وَهوَ صرُورَةٌ يريد لُ بذلك وَفَاءَ نذر يمينهِ وَأَداءَ الْفَريضةِ عَنه ، قَالَ لَنا مَالِكٌ : لا تَجْزِئُه مِن الْفَريضةِ، وَهِي لِلنذرِ الَّذِي وَجَب عَليهِ مِن الْمَشْي ، وَعَليهِ حَجَّةُ الْفَريضةِ قَابلا وَقَالَهَا غيرَ مَرَّةٍ .

فِي الشَّرَكَةِ فِي الْهَدْي وَالصِّحَايا

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: هَلْ يَشْتَرِكُ فِي جَزَاءِ الصيدِ إِذَا وَجَب عَلَيهِ فِي جَزَاءِ الصيدِ شَاةٌ فَشَارَكَ بَسُبعِ بِعِيرٍ أَوْ شَارَكَ فِي سُبعِ بِعِيرٍ فِي فِدْيةٍ وَجَبت عَلَيهِ ، أَوْ شَارَكَ فِي شَاءٌ فَشَارَكَ بَعِيرٍ أَوْ شَارَكَ فِي الْبَدْنِ تَطَوُّعًا أَوْ فَرِيضةً ؟ قَالَ:قَالَ مَالِكٌ : هَدْي التَطَوُّعِ أَوْ فَي شَيءٍ مِن الْهَدْي وَلا الْبَدْنِ وَلا النسُكِ فِي الْفِدْيةِ ، وَلا فِي شَيءٍ مِن الْهَدْي وَلا الْبَدْنِ وَلا النسُكِ فِي الْفِدْيةِ ، وَلا فِي شَيءٍ مِن الْهَدْي هَوَ وَأَهْلَ بِيتِهِ ، وَكَان ذلِكَ هَذِهِ الأَشْياءِ كُلِّهَا . قُلْت : فَلَوْ أَن رَجُلا لَزِمَهِ الْهَدْي هوَ وَأَهْلَ بِيتِهِ ، وَكَان ذلِكَ النّبِي لَزِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهِمْ شَاةٌ شَاةٌ فَأَرَاد أَن يَشْتَرِي بِعِيرًا فَيشْرِكُهِمْ جَمِيعَهِمْ فِي الْفَدْي كُولُ وَاحِدٍ مِنهِمْ شَاةٌ شَاةٌ فَأَرَاد أَن يَشْتَرِي بِعِيرًا فَيشْرِكُهِمْ جَمِيعَهِمْ فِي الْفَدْي وَالْبَدْنِ وَالنسُكِ عِند مَالِكٍ سَوَاءٌ ؟ قَالَ : نعَمْ كُلُهمْ سَوَاءٌ لا يَشْتَرِكُ فِي النسُكِ وَلا فِي الْهَدْي عِنده وَإِن كَانُوا أَهْلَ بِيتٍ وَاحِدٍ .

قُلْت : وَالْهَدْي التطَوَّعُ لا يَشْتَرَكُ فِيهِ أَيضا عِند مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : فَإِن كَان الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْهَدْي التطَوَّعَ فَيرِيدُ أَن يَشْتَرِكَ أَهْلَ بِيتِهِ فِي ذَلِكَ لَمْ يجزْه فِي قَوْل مَالِكٍ أَن يَشْتَرِكَ فِي شَيءٍ مِن الْهَدْي لا قَوْل مَالِكٍ أَن يَشْتَرِكَ فِي شَيءٍ مِن الْهَدْي لا فِي تَطُوّعِهِ ، وَلا فِي وَاجبهِ وَلا فِي هَدْي نَدر وَلا فِي هَدْي نَسُكِ وَلا جَزَاءِ الصيدِ. فَي تَطُوّعِهِ ، وَلا فِي وَاجبهِ وَلا فِي هَدْي نَدر وَلا فِي هَدْي نَسُكِ وَلا جَزَاءِ الصيدِ. قُلْت : فَالضَحَايا هَلْ يَشْتَرَكُ فِيهَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَشْتَرَكُ فِيهَا إِلا أَن يَشْتَرِيهَا رَجُلٌ فَينَجَهَا عَن نَفْسِهِ وَعَن أَهْل بِيتِهِ ، فَأَمَّا سِوَى هَوُلاءِ مِن الْاجْنبيين فَلا يَشْتَرِكُون . قُلْت : فَإِن كَانُوا أَهْلَ بِيتٍ أَكْثَرَ مِن سَبِعَةِ أَنفُس أَيْزِئُ الْجُنبِين فَلا يَشْتَرَكُون . قُلْت : فَإِن كَانُوا أَهْلَ بِيتٍ أَكْثَرَ مِن سَبِعَةِ أَنفُس أَيْزِئُ الْجُنبِين فَلا يَشْتَرَكُون . قُلْت : فَإِن كَانُوا أَهْلَ بِيتٍ أَكْثَرَ مِن سَبِعَةِ أَنفُس أَيْزِئُ وَالْبَقِرَةُ وَالشَّاةُ فِي الصَحَايا عَن خَمِيعِهِمْ شَاةٌ أَوْ بِعِيرٌ أَوْ بِقَرَةٌ ؟ قَالَ : يَبْرِئُ الْبِعِيرُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ فِي الصَحَايا عَن نَفْسِهِ وَعَن فَلْ الْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ فِي الصَحَايا عَن نَفْسِهِ عَنْ جَمِيعِهِمْ شَاةٌ أَوْ بِعِيرٌ أَوْ بِقَرَةٌ ؟ قَالَ : يُغْرِئُ الْبِعِيرُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ فِي الصَحَايا عَن فَيْ اللَّهُ فَي الْمُعْرَاقُ وَالشَّاةُ وَي الصَّافَةُ فِي الْكَافِوا أَنْهُ الْمِيرُونُ وَالْمَالَ وَالْمَالُولُ وَالْمُؤْلِيْ وَالسَّاهُ وَي السَّالَةُ فِي الصَّالِ الْعَلْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُولُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلُولُ وَلَالْتَا وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلِي الْمُؤْمُ وَلَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلُولُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْم

إذا ضحَّى بهَا عَن نفْسِهِ وَعَن أَهْلِ بِيتِهِ ، وَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن سَبِعَةِ أَنفُسٍ .

قُلْت : فَلَوْ أَن رَجُلا اشْتَرَاهَا فَأَرَاد أَن يذبحَهَا عَن نفْسِهِ وَعَن ناسٍ أَجْنبيين مَعَه وَلا يأخذ مِنهم الثمَن وَلَكِن يتطَوَّعُ بذلِك ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا ينبغي ذلِك وَإِنمَا ذلِك لاهُل الْبيتِ الْوَاحِدِ. قَالَ : وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَن قَوْمٍ كَانوا رُفَقَاء فِي الْغزْو فِي بيتٍ لاهْل الْبيتِ الْوَاحِدِ. قَالَ : وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَن قَوْمٍ كَانوا رُفَقَاء فِي الْغزْو فِي بيتٍ وَاحِدٍ ، فَحَضرَ الأضحى وَكَانوا قَدْ تخارَجُوا نفقتهم فكانت نفقتهم واحدة ، وَاحِد ، فَطَن الأَصْدَى وَكَانوا عَدْ تَخارَجُوا نفقتهم ؟ فقال : لا يجْزئهم ذلك ، فأرادُوا أَن يشترُوا مِن تِلْكَ النفقة كَبشًا عَلَى جَمِيعِهم ؟ فقال : لا يجْزئهم ذلك ، وَإِنمَا هَوُلاءِ عِندِي شُركاء أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهم مِن الدرَاهِم قَدْرَ نصِيبهِ فِي الْكَبش فَلا يجُوزُ ذلِك .

فِي الاسْنِشَاءِ فِي الْحَلِفِ بِالْمَشِي إِلَى بِيتِ اللَّهِ وَغِيرِ ذَلِكَ

قُلْت : أَرَأَيت مَن قَالَ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى بِيتِ اللَّهِ إِلا أَن يبدُو لِي ، أَوْ إِلا أَن يبدُو لِي ، أَوْ إِلا أَن خيرًا مِن ذلِك ، مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَيهِ الْمَشْي ، وَلَيسَ اسْتِثناؤُه فِي هَذا بشَيءٍ فِي رَأْيي ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : لا اسْتِثناءَ فِي الْمَشْي إلَى بيتِ اللَّهِ إِن شَاءَ فُلانٌ ؟ قَالَ : هَذا لا قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلا أَن يشَاءَ فُلانٌ ، قَالَ : وَلَيسَ هَذا باسْتِثناءٍ وَإِنجَا هَذا مِثلُ يكُون عَلَيهِ مَشْيٌ إِلا أَن يشَاءَ فُلانٌ ، قَالَ : وَلَيسَ هَذا باسْتِثناءٍ وَإِنجَا هَذا مِثلُ الطَّلاق ، أَن يقُولَ الرَّجُلُ : امْرَأَتِي طَالِقٌ إِن شَاءَ فُلانٌ ، أَوْ غلامِي حُرِّ إِن شَاءَ فُلانٌ ، فَلا يكُون عَليهِ شَيءٌ حَتى يشَاءَ فُلانٌ ، وَلا اسْتِثناءَ فِي طَلاق وَلا عَتاق وَلا فُلانٌ ، فَلا يكُون عَليهِ شَيءٌ حَتى يشَاءَ فُلانٌ ، وَلا اسْتِثناءَ فِي طَلاق وَلا عَتاق وَلا مَسْءً وَلا عَتاق وَلا مَسْعي وَلا صدقةٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إلَى بيتِ اللَّهِ ، ينوِي مَسْجدًا مَثْلُ عَلَى الْمَشْي إلَى بيتِ اللَّهِ وَلَيسَت ، لَه نِيةٌ . مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَي الْمَشْي إلَى بيتِ اللَّهِ وَلَيسَت ، لَه نِيةٌ . مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَي الْمَشْي إلَى الْمَشْي إلَى بيتِ اللَّهِ وَلَيسَت ، لَه نِيةٌ . قُلْت : أَرَأَيت إن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إلَى الْمَشْي إلَى مَكَّةً إذا لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ . قُلْت : أَرَأَيت إن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إلَى الصَفَا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى أَنا أَن يلْزَمَه الْمَشْي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى المَسْجِدِ الْحَرَامِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ الْمَشْي إِلَى بيتِ اللهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى الْحَرَمِ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ

شَيئًا وَلا أَرَى عَلَيهِ شَيئًا . قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى مِنى أَوْ إِلَى عَرَفَاتٍ أَوْ إِلَى ذِي طُوًى ؟ قَالَ: أَرَى أَن مَن قَالَ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى ذِي طُوًى أَوْ عَرَفَاتٍ أَوْ غير ذلِكَ مِن مَوَاضِع مَكَّةَ أَن لا يكُون عَلَيهِ شَيءٌ ، وَلا يكُون الْمَشْي إلا عَلَى مَن قَالَ: إلَى مَكَّةَ أَوْ إِلَى بيتِ اللَّهِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ الْكَعْبةِ ، وَلا يكُون غَمَا عَدا أَن يقُولَ: الْكَعْبة أَوْ إلَى الْبيتِ أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ مَكَّة أَوْ الْحِجْرِ أَوْ الرُكْنِ أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ مَكَّة أَوْ الْحِجْرِ فَدْ اللهِ عَلَى مَن قَالَ: عَلَيهِ ، قُلْت: فَإِن سَمَّى بعض مَا سَمَّيت لَك مِن هَذِهِ الْاشْياءَ ، لَزِمَه الْمَشْي .

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: إِن كَلَّمْتك فَعَلَي السَّيرُ إِلَى مَكَّةَ أَوْ عَلَيَّ الدَّهَابِ إِلَى مَكَّةَ ، أَوْ عَلَيَّ الانطِلاقُ إِلَى مَكَّةَ ، أَوْ عَلَيَّ أَن آتِي مَكَّةَ أَوْ عَلَيَّ الرُّكُوبِ إِلَى مَكَّةَ ؟ قَالَ : أَرَى أَنه لا شَيءَ عَلَيهِ إِلا أَن يكُون أَرَاد أَن يأْتِيهَا حَاجًا أَوْ مُعْتمِرًا فَيأْتِيهَا وَاكِنا ، إِلا أَن يكُون نوى أَن يأْتِيهَا مَاشِيًا ، وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ أَصْلا . قَالَ سَحْنولُ: رَاكِبا ، إِلا أَن يكُون نوى أَن يأْتِيهَا مَاشِيًا ، وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ أَصْلا . قَالَ سَحْنولُ: رَجَعَ عَنهَا ، وَقَالَ : وَقَلْ كَان ابن شِهَابِ رَجَعَ عَنهَا ، وَقَالَ : ذلِكَ عَلَيهِ وَهِي فِي كُتب صحيحةٍ ، قَالَ : وَقَدْ كَان ابن شِهَابِ لا يرَى بأُسًا أَن يدُخلَ مَكَّة بغير حَجٍ ولا عُمْرَةٍ (١) ، وَيدَكُرُ أَن رَسُولَ اللَّهِ عَلَى لا يرَى بأُسًا أَن يدُخلَ مَكَّةَ بغير حَجٍ ولا عُمْرَةٍ (١) ، وَيدَكُرُ أَن رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الْمَشْي ، وَلَمْ يقُلْ : وَلَا عُمْرَةٍ (١) ، وَيدَكُو أَن رَسُولَ اللَّهِ عَلَى السَّعِلَ المَشْي ، وَلَمْ يقُلْ : إِلَى بيتِ اللَّهِ ؟ قَالَ : إِن كَان نوَى مَكَّةً مَشَى ، وَإِن لَمْ يكُن نوى فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَلَمْ يقُلْ : وَإِن قَالَ : عَلَيَّ الْمَشْي إلَى بيتِ اللَّهِ ، وَنوَى مَسْجَدًا مَن الْمَسَاجِدِ كَان ذلِكَ لَ فَلْ اللهِ عَلَي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت قَوْلَه : عَلَيَّ حَجَّةٌ ، أَوْ لِلَهِ عَلَيْ عَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . وَنوَى مَسُجَدًا ؟ قَالَ : نعَمْ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ: مَن قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَن آتِي الْمَدِينةَ أَوْ بِيت الْمَقْدِسِ أَوْ الْمَشْي إلَى الْمَدِينةِ أَوْ بِيت الْمَقْدِسِ أَوْ الْمَشْي إلا أَن يكُون نوَى بِقَوْلِهِ ذلِكَ أَن يصلي فِي مَسْجِدِ الْمَدِينةِ أَوْ مَسْجِدِ بِيتِ الْمَقْدِسِ ، فَإِن كَانت تِلْكَ نِيته وَجَب عَلَيهِ الذَهَاب إلَى بيتِ الْمَقْدِسِ أَوْ إلَى الْمَدِينةِ رَاكِبا وَلا يجب عَلَيهِ الْمَشْي ، وَإِن

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/ ٣٣٧) رقم (٢٤٨) .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/ ٣٣٧) رقم (٢٤٧) واللفظ عنده ، والبخاري في جزاء الصيد (٢) رواه مالك ، ومسلم في الحج (١٣٥٧/ ٤٥٠) بمعناه .

فِي حَمْلُ الْمُحْرِمِ نَفَقَنْهُ فِي الْمِنْطَقَةِ (١) أَوْ نَفَقَةً غيرهِ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكِ فِي الْمِنطَقَةِ لِلْمُحْرِمِ الَّتِي فِيهَا نَفَقَته ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: لا بأسَ لِلْمُحْرِمِ بالْمِنطَقَةِ الَّتِي يَكُونَ فِيهَا نَفَقَته ، قُلْت : وَيرْبطُهَا فِي وَسَطِهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: يَرْبطُهَا مِن تَعْت إِزَارِهِ وَلا يرْبطُهَا مِن فَوْق إِزَارِهِ ، قُلْت: فَإِن رَبطَهَا مِن فَوْق إِزَارِهِ ، قُلْت: فَإِن رَبطَهَا مِن فَوْق الإِزار افْتدى ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الْفِدْيةِ شَيئًا ، وَلَكِني أَرَى أَن تَكُونَ عَلَيهِ الْفِدْية بُونَة إِلانه قَدْ احْتَزَمَ مِن فَوْق إِزَارِهِ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ يكُرَه إِذَا احْتَزَمَ الْمُحْرِمُ فَوْق إِزَارِهِ بَعَبلِ أَوْ خيطٍ فَعَلَيهِ الْفِدْية . قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يكُرَه أَن يدْخِلَ السَّيورَ فِي الثقْب ، وَلا بِأُس أَن يدُرُ السَّيورَ فِي الثقْب ، وَلا بِأُس الْمُحْرِمُ الْمِنطَقَة الَّتِي فِيهَا نَفَقَته عَلَى وَسَطِهِ وَيدْخِلُ السَّيورَ فِي الثقْب ، وَلا بِأُس الْمُحْرِمُ الْمِنطَقَة الَّتِي فِيهَا نَفَقَته عَلَى وَسَطِهِ وَيدْخِلُ السَّيورَ فِي الثقْب ، وَلا بِأُس الْمُحْرِمُ الْمِنطَقَة الَّتِي فِيهَا نَفَقَته عَلَى وَسَطِهِ وَيدْخِلُ السَّيورَ فِي الثقْب ، وَلا بَاسُ الْمُحْرِمُ الْمِنطَقَة الَّتِي فِيهَا نَفَقَته عَلَى وَسَطِهِ وَيدْخِلُ السَّيورَ فِي الثقْب ، وَلا يَكُون عَلَيهِ الْفِدْية فِي وَسَطِهِ ، قُلْت : فَإِن جَعَلَهَا فِي عَضُدِهِ الْفِدْيةِ شَيئًا إلا الْكَرَاهِية لِلذِي ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرْجُو أَن يكُون خَلْهَا فِي عَضُدِهِ الْفِدْية شَيئًا إلا الْكَرَاهِية لِذَلِكَ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرْجُو أَن يكُون خَلْهِا وَلا عَلْهُ وَلَا عَلَوْن عَلَيهِ الْفِدْية مَنه فِي الْفِدْية شَيئًا إلا الْكَرَاهِية لِذَلِكَ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرْجُو أَن يكُون خَفِيفًا وَلا عَلَيهُ وَلَ عَلَيهِ الْفِدْية مُنه فِي عَلْهُ وَلَ عَلَى الْمُودَة عَلْهُ الْهُ وَلَهُ أَن يكُون خَفِيفًا وَلا عَلَى الْمُؤَيّة وَلْمُ أَن يكُون خَفِيفًا وَلا عَلَيه وَلَى عَلْهُ وَلَا عَلَى الْمُؤْدِة أَنْ الْمُؤَلِّة وَلَا عَلَى الْمُؤْدِة وَلَا عَلَى الْمِؤْدِة أَنْ الْمُؤْدِة أَنْ اللّهُ الْمُؤْدِة أَنْ الْمُؤَلِّة وَلَا الْمُؤَلِّة وَلَا عَلْهُ الْمُؤْدِة وَلَا عَلَى الْمَؤْدِة ا

⁽١) الناطقة : ما ينتطق به ، وهي شقة تلبسها المرأة وتشـد وسـطها فترسـل الأعلـى علـى الأسـفل إلى الأرض ، والأسفل ينجر على الأرض ، كما في القاموس .

قَالَ: وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمُحْرِمِ يُحْمِلُ نَفَقَةَ غيرِهِ فِي مِنطَقَتِهِ وَيشُدُهَا عَلَى بطْنِهِ ؟ قَالَ: لا خيرَ فِي ذلِكَ، وَإِنَمَا وَسِعَ لَه أَن يُحْمِلُ نَفَقَةَ غيرِهِ وَيشُدُهَا فِي وَسَطِهِ، وَسَطْهِ لِمَوْضِعِ الضرُورَةِ، وَلا يَجُوزُ لَه أَن يرْبطَ نَفَقَةَ غيرِهِ وَيشُدُهَا فِي وَسَطِهِ، قُلْت:فَإِن فَعَلَ أَتَكُون عَلَيهِ الْفِدْيةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الْفِدْيةِ فِي هَذَا ؛ لأَنه إنما أُرْحِ صِ الْفِدْيةِ فِي هَذَا ؛ لأَنه إنما أُرْحِ صَلَهُ الْفِدْيةِ فِي هَذَا ؛ لأَنه إنما أُرْحِ صَلَه الْفِدْية فِي هَذَا ؛ لأَنه إنما أُرْحِ صَلَه فَقَةَ فِي أَن يُحْرِمًا كَانت مَعَه نَفَقَةٌ فِي اللهِ فِي وَسَطِهِ وَشَده عَلَيهِ فَاسْتُوْدَعَه رَجُلَّ نَفَقَته فَجَعَلَهَا مَع نَفَقَتِه فِي هِمْيانِ وَشَد الْهِمْيانِ عَلَى وَسَطِهِ ، أَنه لا يرَى عَلَيهِ شَيئًا ؛ لأَن أَصْلَ مَا شَد الْهِمْيان عَلَى وَسَطِهِ لا لِغيرِهِ .

فِيمَنْ قَالَ : إِنْ كُلُمْتَ فُلِانَا فَانَا مُخْرِمُ بَحَجَّةٍ اَوْ بِعُمْرَةَ ، فَحَنِثَ مَنَى جُرِمُ ؟

قُلْت : أَرَّأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ: إِن كَلَّمْت فُلانا فَأَنا مُحْرِمٌ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ؟ قَالَ مَالِكٌ : أَمَّا الْحَجَّةُ فَإِن حَنِث قَبلَ أَشْهرِ الْحَج لَمْ تلْزَمْه حَتى تأْتِي أَشْهرُ الْحَج فَيكُون نوى أَوْ قَالَ فِي يمينِهِ: أَنا مُحْرِمٌ فَيكُومُ بِهَا إِذَا دَحَلَت أَشْهرُ الْحَج ، إِلاَ أَن يكُون نوى أَوْ قَالَ فِي يمينِهِ: أَنا مُحْرِمٌ فَيكُومُ بِهَا إِذَا دَحَلَت أَشْهرُ الْحَج عِن حَنِث وَإِن كَان فِي غيرِ أَشْهرِ الْحَج .قَالَ:وقَالَ عَن عَلَي فَيها حِين حَنِث ، إِلاَ أَن لاَ يجد مَن يُخْرُجُ مَعَه وَيَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَلا يجدُ مَن يصْحَبه فَلا أَرَى عَلَيهِ شَيئًا حَتى يجد أُسًا وصحابة فِي طَرِيقِهِ ، فَإِذَا وَجَدهمْ فَعَلَيهِ أَن يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، قُلْت : فَمِن أَين عُرمُ أَمِن الْمِيقَاتِ أَمْ مِن مَوْضِعِهِ اللّذِي حَنِث فِيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : مِن أَسُل وصحابةً ولا يؤخّرُه إلَى الْمِيقَاتِ عِند مَالِكٍ ، وَلَوْ كَان لَه أَن يؤخّرُ الْمَى الْمِيقَاتِ فِي عَرْمُ الْمُعْرَةِ . وَلَقَدْ قَالَ لِي مَالِكٌ : يحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ إِذَا وَجَدهمْ وَيشْأُون بَوى وَلَوْ كَان لَه أَن يؤخّرُ الْمَى الْمِيقَاتِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا وَجَدهمْ وَيشَانُون بِهِ ، فَإِن لَمْ يَوْخَرُ إِلَى الْمِيقَاتِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا وَجَدَه وَيشَانُون بِهِ ، فَإِن لَمْ يجد أَخرَه حَتَى يجد ، فَهَ ذَا الْحَج لَكَان لَه أَن يؤخّرُه إلَى الْمِيقَاتِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا كَان لَمْ يَتِه وَلِ الْعُمْرَةِ مِن حَيث عَرْ مَرةٍ مِن حَيث عَلَى أَلِكَ فِي الْعُمْرَةِ غِيرَ مَرةٍ مِن حَيث عَلَى الْمُ يَتِهِ . وَلَوْ عَلَى نِيتِهِ .

⁽١) الهميان : المنطقة والتكة للسراويل ، جمعها هماين ، انظر النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٧٦) .

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ : حِين أُكَلِّمُ فُلانا فَأَنا مُحْرِمٌ يوْمَ أُكَلِّمُه ، فَكَلَّمَه ؟ فَقَالَ: أَرَى أَن يكُون مُحْرِمًا يوْمَ يكَلِّمُه . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُل يُحْلِفُ بِالْمَشْي إِلَى بِيتِ اللَّهِ فَيحْنـث قَالَ مَالِكٌ : يُمْشِي مِـن حَيـث حَلَـفَ إِلا أَن يكُون لَه نِيةٌ فَيمْشِي مِن حَيث نوَى قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت إِن قَالَ : يـوْمُ أَفْعَـلُ كَذَا وَكَذَا فَأَنَا مُحْرِمٌ بِحَجَّةٍ ، أَهُوَ فِي قَوْل مَالِكٍ مِثْلُ الَّذِي قَالَ : يوْمَ أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَأَنَا مُحْرِمٌ بِحَجَّةٍ ؟ قَالَ : نعَمْ هوَ سَوَاءٌ فِي قَوْلِهِ ، قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأيت إِن قَالَ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَأَنَا أَحُجُّ إِلَى بِيتِ اللَّهِ ؟ قَالَ : قَالَ : أَرَى قَوْلَه: إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا فَأَنا أَحُجُّ إِلَى بيتِ اللَّهِ ، أَنه إذا حَنِث فَقَدْ وَجَب عَلَيهِ الْحَجُّ ، وَهُوَ بَمَنزِلَةِ قَوْلِهِ : فَعَلَىَّ حَجَّةٌ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا ، قُلْت : وَهَذَا مِثْلُ الَّذِي يقُولُ: إِن فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا فَأَنَا أَمْشِي إِلَى بيتِ اللَّهِ أَنه إذا حَنِث فَقَدْ وَجَبُّ عَلَيهِ الْحَجُّ، وَهُوَ بَمَنزِلَةِ قَوْلِهِ: فَعَلَيَّ حَجَّةٌ ، وَهَذا مِثلُ الرَّجُل يقُولُ : إن فَعَلْت كَذا وَكَذا فَأَنا أَمْشِي إِلَى مَكَّةَ أَوْ فَعَلِّيَّ الْمَشْي إِلَى مَكَّةَ فَهِمَا سَوَاءٌ ، وَكَذلِكَ قَوْلُه : فَأَنا أَحُجُّ أَوْ فَعَلَيَّ الْحَجُّ هِ وَمِثلُ قَوْلِهِ: فَأَنا أَمْشِي أَوْ عَلَىَّ الْمَشْي ، قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَن قَالَ: عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى بيتِ اللَّهِ إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا ، وأنا أَمْشِي إِلَى بيتِ اللَّهِ إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا فَحَنِث ، أَن عَلَيهِ الْمَشْي ، وَهمَا سَوَاءٌ ، قَالَ : وَرَأَيت أَن قَوْلُه: أَنا أَحُجُّ لَه أَوْ فَعَلَيَّ الْحَجُّ عَلَى هَذا ، قُلْت : وَكَذلِكَ قَوْلُه: أَنا أُهْدِي هَذِهِ الشَّاةَ إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا فَحَنِث أَيكُون عَلَيهِ أَن يهْ دِيهَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ عَلَيهِ أَن يهْدِيهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ إذا حَنِث ، إلا أَن يكُون بَمُوْضِع بعِيدٍ فَيبيعُهَا ثمَّ يشْترِي بثمَنِهَا بمَكَّةَ شَاةً وَيخْرجُهَا إِلَى الْحِلِّ ، ثمَّ يسُوقُهَا إِلَى الْحَرَمُ عِند مَالِكٍ إذا حَنِث.

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: أَنَا أَحُجُّ بِفُلانَ إِلَى بِيتِ اللَّهِ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: أَنَا أَحْمِلُ فُلانَا إِلَى بِيتِ اللَّهِ ، فَإِني أَرَى أَن ينوِي ، فَإِن كَان إِنمَا أَرَاد تعَب نفْسِهِ وَحَمْلَه عَلَى عُنقِهِ بِيتِ اللَّهِ ، فَإِني أَرَى أَن ينوِي ، فَإِن كَان إِنمَا أَرَاد تعَب نفْسِهِ وَحَمْلَه عَلَى عُنقِهِ فَأَرَى أَن يحُجُ مَاشِيًا وَيهْدِي وَلا شَيءَ عَلَيهِ فِي الرَّجُلِ وَلا بَحَجهِ ، وَإِن لَمْ ينو ذلِكَ فَلْرَى أَن يحُجُ وَالِا شَيءَ عَلَيهِ فِي الرَّجُلِ وَلا بَحَجهِ ، وَإِن لَمْ ينو ذلِكَ فَلْ هُذي عَلَيهِ ، فَإِن أَبى الرَّجُلُ أَن يحُجَّ فَلا

شَيءَ عَلَيهِ فِي الرَّجُلِ وَلْيحُجَّ هو رَاكِبا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَوْلُهُ: أَنَا أَحُجُّ بفُلانَ إلَى بيتِ اللَّهِ لا يريدُ إلَى بيتِ اللَّهِ مَ عِندِي أَوْجَب مِن الَّذِي يقُولُ: أَنَا أَحْمِلُ فُلانَا إلَى بيتِ اللَّهِ لا يريدُ اللَّهِ عَلَى عُنقِهِ ؟ لأن إحْجَاجَه الرَّجُلَ إلَى بيتِ اللَّهِ مِن طَاعَةِ اللَّهِ فَأَرَى ذلِكَ عَلَيهِ ، إلا أَن يأبى الرَّجُلُ فَلا يكُونَ عَلَيهِ فِي الرَّجُلِ شَيءٌ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : قَالَ مَلا مَلْقَسَم : قَالَ ابن الْقَاسِم : قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يقُولُ : أَنَا أَحْمِلُ هَذَا الْعَمُود إلَى بيتِ اللَّهِ أَوْ هَذِهِ الطِّنْفَسَة (١) أَوْ مَا أَشْبَهُ مِن هَذِهِ الأَشْياءِ أَنهُ يَحَجُّ مَاشِيًا ، وَيهْدِي لِمَوْضِعِ مَا جَعَلَ عَلَى نفْسِهِ مِن حُمْلانِ تِلْكَ الأَشْياءِ وَطَلَب مَشَقَّة نفْسِهِ ، وَلْيضِعْ الْمَشَقَّةَ عَن نفْسِهِ وَلا يحْمِلُ تِلْكَ الأَشْياءَ وَطَلَب مَشَقَّة نفْسِهِ ، وَلْيضِعْ الْمَشَقَّةَ عَن نفْسِهِ وَلا يحْمِلُ تِلْكَ الأَشْياءَ وَطَلَب مَشَقَّة نفْسِهِ ، وَلْيضِعْ الْمَشَقَّة عَن نفْسِهِ وَلا يحْمِلُ تِلْكَ الأَشْياءَ وَطَلَب مَشَقَّة نفْسِهِ ، وَلْيضِعْ الْمَشَقَّة عَن نفْسِهِ وَلا يحْمِلُ تِلْكَ الأَشْياءَ وَطَلَب مَشَقَّة نفْسِهِ ، وَلْيضِعْ الْمَشَقَّة عَن نفْسِهِ وَلا يحْمِلُ تِلْكَ الْأَشْياءَ وَطَلَب مَشَقَّة نفْسِهِ ، وَلْيضِعْ الْمَشَقَّة عَن نفْسِهِ وَلا يحْمِلُ تِلْكَ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: لَوْ أَن رَجُلا قَالَ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَعَلَيَّ أَن أُهْدِي دُورِي أَوْ رَقِيقِي أَوْ أَرْضِي أَوْ دَوَابِي أَوْ خَنْمِي أَوْ بَقْرِي أَوْ إِبلِي أَوْ دَرَاهِمِي أَوْ دَنَانِيرِي أَوْ يَبْعِي أَوْ شَعِيرِي ، فَحَنِث كَيفَ يصْنعُ فِي ثِيابِي أَوْ عُرُوضِي لِعُرُوضِ عِنده ، أَوْ قَمْحِي أَوْ شَعِيرِي ، فَحَنِث كَيفَ يصْنعُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ وَهَلْ هَذَا كُلُّه عِنده سَوَاءٌ إِذَا حَلَفَ بِهِ أَمْ لا ؟ قَالَ : هَذَا كُلُه عِند مَالِكٍ سَوَاءٌ إِذَا حَلَفَ فَحَنِث أَخْرَجَ ثَمَن ذَلِكَ كُلّهِ فَبعَث بِهِ فَاشْتَرَى لَه بِهِ هَدايا ، مَالِكٍ سَوَاءٌ إِذَا حَلَفَ فَحَنِث أَخْرَجَ ثَمَن ذَلِكَ كُلّهِ فَبعَث بِهِ فَاشْتَرَى لَه بِهِ هَدايا ، إلا الدرَاهِمَ وَالدنانِيرَ فَإِنهَا بَمَنِلَةِ الثَمَن يبعَث بذلِكَ لِيشْترَى بِهَا بدُنْ كُمَا وَصَفْت الله وَعَلْ : وقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَإِن عَلَيَّ أَن أُهْدِي لَك . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَإِن عَلَيَّ أَن أُهْدِي مَالِي فَحَنِث ، فَعَلَي قَالَ الهُدِي جَمِيعَ مَالِي ، أَجْزَأُه مِن ذَلِكَ الثُلُث فِي قَوْل مَالِكِ؟ قَالَ : عَلَيَّ أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي ، أَجْزَأَه مِن ذَلِكَ الثُلُث فِي قَوْل مَالِكِ؟ قَالَ : عَلَيَّ أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي ، أَجْزَأَه مِن ذَلِكَ الثُلُث فِي قَوْل مَالِكِ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : إِن فَعَلْت كَذَا كَذَا وَكَذَا فَعَلَيَّ لِلَّهِ أَن أُهْدِي بعِيرِي وَشَاتِي وَعَبدِي وَلَيسَ لَه مَالٌ سِوَاهمْ فَحَنِث ، وَجَب عَلَيهِ أَن يهْدِيهمْ ثلاثتهمْ بعِيرَه وَشَاته وَعَبده يبيعُهمْ وَيهْدِي ثمَنهمْ ، وَإِن كَانوا جَمِيعَ مَالِهِ فَلْيهْدِهِمْ. قُلْت: فَإِن لَمْ يكُن لَه إلا عَبدٌ وَاحِدٌ وَلا مَالَ لَه سِوَاه ، فَقَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أُهْدِي عَبدِي هَذَا إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: يَجْزُئُه أَن يهْدِي ثُلْته ، عَبدِي هَذَا إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: يَجْزُئُه أَن يهْدِي ثُلْته ،

⁽١) الطُّنفَسةَ : بكسر الطاء وفتح الفاء وبالعكس . واحدة الطنافس للبسط والثياب والحصير ، كما في القاموس .

قُلْت :وَكَذا ثَمَنه فِي هَدْي وَإِن لَمْ يكُن لَه مَالٌ سِوَاه ، قُلْت : فَإِن لَمْ يكُن لَـه مَـالٌ سِوَى هَذا الْعَبدِ، فَقَالَ:إِنَّ فَعَلْت كَذا وَكَذا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي فَحَنِث؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : يُجْزِئُه أَن يهْدِي ثلُّته . قُلْت: وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَى َّأَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي أَجْزَأُه مِن ذلِكَ الثلُث ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِذَا سَمَّى فَقَالَ: لِلَّهِ عَلَى َّ أَن أُهْدِي شَاتِى وَبعِيري وَبقَرَتِى فَعَدد مَالَه ، حَتى سَمَّى جَمِيعَ مَالِهِ ، فَعَلَيهِ إِذَا سَمَّى أَن يهْدِي جَمِيعَ مَا سَمَّى وَإِن أَتى ذلِكَ عَلَى جَمِيع مَالِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْت : فَإِن لَمْ يَسَمِّ ، وَلَكِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي فَحَنِث فَإِنَمَا عَلِيهِ أَن يهْدِي ثلُّث مَالِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : مَا فَرْقُ مَا بينهمَا عِند مَالِكِ إذا سَمَّى فَأَتى عَلَى جَمِيع مَالِهِ أَهْدى جَمِيعَه ، وَإِذا لَمْ يسَمِّ وَقَالَ: جَمِيعُ مَالِي أَجْزَأَه الثلُث ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنَا ذَلِكَ مِثْلُ الرَّجُلِ يَقُولُ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَنكِحُهَا فَهِي طَالِقٌ فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن سَمَّى قَبيلَةً أَوْ امْرَأَةً بِعَينِهَا لَمْ يَصْلُح لَه أَن ينكِحَهَا ، وَكَذلِكَ هَذا إذا سَمَّى لَزمَه وَكَان أَوْكَد فِي التسْمِيةِ . قُلْت : فَلَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أُهْدِي بعِيرِي هَذا وَهوَ بإِفْرِيقِيةَ أَيبيعُه وَيبعَث ثمنه لِيشْترَى بهِ هَـدْيٌ مِـن الْمَدِينةِ أَوْ مِن مَكَّةَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الإبل يبعَث بهَا إذا جَعَلَهَا الرَّجُلُ هَدْيًا يَقَلَّدُهَا وَيَشْعِرُهَا ، وَلَمْ يَقُلْ لَنَا مَالِكٌ بِلَدٌ مِنِ الْبِلْدانِ بِعُد وَلا قَرُب، وَلَكِنه قَالَ : إذا قَالَ: بعِيرِي أَوْ إبلِي هَذِهِ هَدْيٌ . أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا وَبعَث بهَا . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ لازِمًا مِن كُلِّ بلَدٍ ، إلا مِن بلَدٍ يخافُ بعْدهَا وَطُولَ السَّفَرِ أَوْ التلَفَ فِي ذلِكَ ، فَإِذا كَان هَكَذا رَجَوْت أَن يجْزِئه أَن يبيعَهَا وَيبعَث بأَثْمَانِهَا فَيشْترَى لَه بهَا هَدْيٌ مِن الْمَدِينةِ أَوْ مِن مَكَّةَ أَوْ مِن حَيث أَحَب.

قُلْت : فَإِن لَمْ يُلِفْ عَلَى إِبلِ بِأَعْيانِهَا ، وَلَكِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أُهْدِي بدنةً إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث ؟ قَالَ : يُجْزِئُه عِند مَالِكٍ أَن يبعَث بالثمَن فَيشْتري الْبدنة مِن الْمَدِينةِ أَوْ مِن مَكَّةَ فَتوقَفُ بِعَرَفَةَ ثُمَّ تنحَرُ بمنى ، فَإِن لَمْ توقَفْ بِعَرَفَةَ أُخْرِجَت مِن الْمَدِينةِ أَوْ مِن مَكَّة فَتوقَفُ بِعَرَفَة ثُمَّ تنحَرُ بمنى ، فَإِن لَمْ توقَفْ بِعَرَفَة أُخْرِجَت إِلَى الْحِلِّ إِن كَانت أُشْتريت بَكَدَّة وَنجِرَت بَكَدَّة إِذَا رُدَّت مِن الْحِلِّ إِلَى الْحَرَم ، وَلَى الْحِلِّ إِن كَانت أُشْتريت بَكَدَّة وَنجِرَت بَكَدَّة إِذَا رُدَّت مِن الْحِلِّ إِلَى الْحَرَم ، قَالَ اللهِ عَلَيَّ أَن لا يُلِكُ ثَمَنهَا ؟ قُلْت : فَلَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن لا يُلِكُ ثَمَنهَا ؟ قُلْت : فَلَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن الْمُ مِيْرِي هَذِهِ فَحَنِث وَهُو بَمِصْرَ أَوْ بإِفْرِيقِية ، مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ :

الْبقَرُ لا يبلُغ مِن هَذا الْمَوْضِعِ فَعَلَيهِ أَن يبيعَ بقَرَته هَـنهِ وَيبعَـث بـالثمَن يشْترَى بشعرَى بشعرَى بشعرَى بشعرَى لَـه مِـن الْمَدِينةِ أَوْ مِن بشعرَى لَـه مِـن الْمَدِينةِ أَوْ مِن مَكَّةَ أَوْ مِن حَيث أَحَب مِن الْبلْدانِ إِذا كَان هذا الْهَـدْي الَّـنهِي يشْترَى يبلُغ مِـن حَيث يشترَى يبلُغ مِـن حَيث يشترَى .

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أُهْدِي بِقَرِي هَذِهِ وَهُوَ بِإِفْرِيقِيةَ فَباعَهَا وَبِعَث بِثَمَنِهَا ، أَيُزْنُه أَن يَشْتَرِي بِثُمَنِهَا بِعِيرًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: يُجْزُنُه أَن يَشْتَرِي بِهَا إبلا فَيهْدِيهَا ؛ لأني لَمَّا أَجَزْت الْبيعَ لِبِعْدِ الْبلَدِ صارَت الْبقَرُ كَأَنهَا دنانِيرُ أَوْ درَاهِمُ ، فَلا أَرَى بأْسًا أَن يَشْتَرِي بِالثَمَنِ بِعِيرًا ، وَإِن قَصرَ عَنِ الْبعِيرِ فَلا بِأْسَ بِأَن يَشْتَرِي غَنمًا ، قَالَ : وَلا أُحِب أَن يَشْتَرِي غَنمًا إلا أَن يقَصِّرَ النَّمَن عَن الْبعِيرِ وَالْبقَرِ .

قُلْت : فَلَوْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَىَّ أَن أُهْدِي غنمِي هَذِهِ أَوْ بِقَرِي هَـنَّهِ فَحَنِث ، وَذلِك فِي مَوْضِع يبلُغ الْبقَرُ وَالْغنمُ مِنه ، وَجَب عَلَيهِ أَن يبيعَهَا بأَعْيانِهَا هَـدْيًا وَلا يبيعُهَا وَيشْتري مَكَانهَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا حَلَفَ بصدقَةِ مَالِهِ فَحَنِث ، أَوْ قَالَ: مَالِي فِي سَبيلِ اللَّهِ فَحَنِث أَجْزَأُه مِن ذلِكَ الثلُّث ، قَالَ : وَإِن كَان سَمَّى شَيئًا بِعَينِهِ وَإِن كَان ذلِكَ الشَّيءُ جَمِيعَ مَالِهِ ، فَقَالَ: إِن فَعَلْت كَذا وَكَـذا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَن أَتصدقَ عَلَى الْمَسَاكِينِ بِعَبدِي هَذا وَلَيسَ لَه غيرُه ، أَوْ قَالَ: فَهـ وَ فِي سَبيلِ اللَّهِ ، وَلَيسَ لَه غيرُه ، فَعَلَيهِ أَن يتصدقَ بهِ إِن كَان حَلَفَ بالصدقَةِ ، وَإِن كَان قَالَ: هُوَ فِي سَبيلِ اللَّهِ فَلْيجْعَلْهُ فِي سَبيلِ اللَّهِ ، قُلْت : أَيبِعَث بِهِ فِي سَبيلِ اللَّهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَوْ يبيعُه وَيبعَث بثمَنِهِ ؟ قَالَ : بلْ يبيعُه فَيدْفَعُ ثَمَنه إلَى مَن يغزُو فِي سَبيلِ اللَّهِ مِن مَوْضِعِهِ إِن وَجَد ، فَإِن لَمْ يجد فَلْيبعَث بِثُمَنِهِ ، قُلْت : فَإِن حَنِث وَيمينه بتصدُّقِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَيبيعُه فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَيتصدقُ بِثُمَنِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِن كَان فَرَسًا أَوْ سِلاحًا أَوْ سُرُوجًا أَوْ أَداةً مِن أَداةِ الْحَرْب ؟ فَقَالَ : إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا فَهَذِهِ الأَشْياءُ فِي سَبيلِ اللَّهِ يسَمِّيهَا بأَعْيانِهَا ، أيبيعُهَا أمْ يُعْلَهَا فِي سَبيلِ اللَّهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : بلْ يَجْعَلُهَا فِي سَبيلِ اللَّهِ بأَعْيانِهَا إن وَجَد مَن يقْبلُهَا إذا كَان سِلاحًا أَوْ دوَابِ أَوْ أَداةَ الْحَرْبِ ، إلا أَن يكُون بمَوْضِع لا

يبلُغ ذلِكَ الْمَوْضِعَ الَّذِي فِيهِ الْجهَادُ وَلا يجدُ مَن يقْبلُه مِنه وَلا مَن يبلِغه لَه ، فَلا بأس بأن يبيعَ ذلِكَ وَيبعَث بثمَنهِ فَيجْعَلُ ثمَنه فِي سَبيلِ اللَّهِ ، قُلْت : أَفَيجْعَلُ ثمَنه فِي سَبيلِ اللَّهِ ، قُلْت : أَفَيجْعَلُ ثمَنه فِي مِثلِهِ أَوْ يعْطِيه درَاهِمَ فِي سَبيلِ اللَّهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِي مِثلِهِ مِن الأداةِ وَالْكُرَاعِ (۱) . قُلْت : مَا فَرَّقَ بين هَذا فَيهِ شَيئًا ، وَأَرَاه أَن يُجْعَلَ فِي مِثلِهِ مِن الأداةِ وَالْكُرَاعِ (۱) . قُلْت : مَا فَرَق بين هَذا وَبين الْبقرِ ، إذا جَعَلَهَا هَدْيًا جَازَ لَه أَن يبيعَهَا وَيشْتري بأَثمَانِهَا الإبل إذا لَمْ يبلُغ ؟ قَالَ : لأن الْبقرَ وَالإبل إنما هِي كُلُهَا لِلأكْلِ ، وَهَذِهِ إذا كَانت كُرَاعًا أَوْ سِلاحًا فَإِنَى هِي قُوَّةٌ عَلَى أَهْلِ الْحَرْب لَيسَ لِلأكْلِ فَينبغِي أَن يَجْعَل ثمَنه فِي مِثلِهِ .

قُلْت: فَإِن كَان حَلَفَ بصدقَةِ هَذِهِ الْخيلِ وَهَذا السِّلاحِ وَهَذِهِ الأَداةِ ، باعَه وَتصدق بهِ فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت: وَكَذَلِكَ إِن كَانت يمينه أَن يهديه باعَه وَأَهْدى ثمنه فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت: فَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ فَقَالَ: إِن بَاعَه وَأَهْدى ثمنه فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت: فَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ فَقَالَ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَمَالِي فِي سَبيلِ اللَّهِ ، فَإِنَى اسَبيلُ اللَّهِ عِند مَالِكٍ فِي مَوَاضِع الْجهَادِ وَالرِّباطِ ، قَالَ مَالِكٌ : سُبلُ اللَّهِ كَثِيرَةٌ وَهَذَا لا يكُون إلا فِي الْجهَادِ ، الْجهَادِ ، قَالَ مَالِكٌ : فَلِي السَّوَاحِلِ وَالثغورِ ، قَالَ : فَقِيلَ لِمَالِكٍ : أَفَيعُطِي فِي جُدة ؟ قَالَ : فَقِيلَ لِمَالِكٍ : أَفَيعُطِي فِي جُدة ؟ قَالَ: لا ، وَلَمْ يرَ جُدةً مِثلَ سَوَاحِلِ الرُّومُ وَالشَّامِ وَمِصْرَ ، قَالَ : فَقِيلَ لَه : إِنه قَدْ كَان خُوفٍ ؟ فَقَالَ : إِنمَا كَان ذلِكَ مَرَّةً وَلَمْ يرَ جُدةً مِن السَّوَاحِلِ الرَّومُ وَالشَّامِ وَمِصْرَ ، قَالَ : فَقِيلَ لَه : إِنه قَدْ كَان خُوفٍ ؟ فَقَالَ : إِنمَا كَان ذلِكَ مَرَّةً وَلَمْ يرَ جُدةً مِن السَّوَاحِلِ الرَّي هِي مَرَابِطُ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا حَلَفَ بِالصِدقَةِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَبِالْهَدْي ، فَهَذِهِ الثلاثةُ الأيَان سَوَاءٌ ، إِن كَان لَمْ يَسَمِّ شَيئًا مِن مَالِهِ بِعَينِهِ صِدقَةً أَوْ هَـدْيًا أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْزَأَه مِن ذَلِكَ الثلُث ، وَإِن كَان سَمَّى وَأَتى فِي التسْمِيةِ عَلَى جَمِيعِ مَالِهِ وَجَب عَلَيهِ أَن يبعث بَجَمِيعِ مَالِهِ إِن كَان فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ فِي الْهَـدْي ، وَإِن كَان فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ فِي الْهَـدْي ، وَإِن كَان فِي صَدقةٍ تصدق بَجَمِيعِ مَالِهِ . قُلْت : فَلَوْ قَالَ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَأَنَا أُهْدِي عَبِدي هَذَا أَوْ أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي فَحَنِث ، مَا عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَى أَن يهْدِي عَبِده الَّذِي سَمَّى وَثلُث مَا بقِي مِن مَالِهِ ، قُلْت: وَكَذَلِكَ هَـذَا فِي الصَدقةِ يهْدِي عَبِده الَّذِي سَمَّى وَثلُث مَا بقِي مِن مَالِهِ ، قُلْت: وَكَذَلِكَ هَـذَا فِي الصَدقةِ يهْدِي عَبِده الَّذِي سَمَّى وَثلُث مَا بقِي مِن مَالِهِ ، قُلْت: وَكَذَلِكَ هَـذا فِي الصَدقةِ

⁽١) الكراع : اسم لجميع الخيل ، كما في القاموس ، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ١٦٥) .

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : نعَمْ . وَقَالَ مَالِكٌ : مَن قَالَ: لِلَّهِ عَلَىَّ أَن أُهْدِي بدنةً فَعَلَيهِ أَن يشْتري بعِيرًا فَينحَرَه ، فَإِن لَمْ يجدْ بعِيرًا فَبقَرَةٌ فَإِن لَمْ يجدْ بقَرَةً فَسَبعٌ مِن الْغنم . قُلْت : أَرَأَيت إن كَان يجدُ الْإبل فَاشْترَى بقَرَةً فَنحْرَهَا وَقَدْ كَانت وَجَبت عَلَيهِ بدنـةٌ أَيْ رُأُهُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فَإِن لَمْ يجد الإبل اشْترَى الْبقَرَ ، قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : وَالْبِقَرُ أَقْرَبِ شَيءٍ مِن الْبِدْنُ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِنَا ذَلِكَ عِندِي إِن لَمْ يجِدْ بدنةً أَي : إذا قَصرَت النَّفْقَةُ فَلَمْ تبلُغَ نفَقَته بدنةً وُسِّعَ لَه أَنَ يهْدِي مِن الْبقَر، وَإِن لَمْ يبلُغ نفَقَته الْبقَرَ اشْترَى الْغنمَ ، قَالَ : وَلا يَجْزئه فِي قَوْل مَالِكٍ أَن يشْتري الْبُقَرَ إِذَا كَانَ عَلَيهِ بِدِنةٌ ، إِلا أَن لا يبلُغ نفَقَته بدنةً لأنه ؛ قَالَ : فَإِن لَمْ يجد فَهوَ إِن بِلَغت نفَقَته فَهوَ يجِدُ . قَالَ ابن الْقَاسِم ۚ : وَكَذلِكَ قَالَ سَعِيدُ بـن الْمُسَـيب وَخارجَـةُ بن زَيدٍ وَقَطِيعٌ مِن الْعُلَمَاءِ ، وَمِنهمْ أَيْضا سَالِمُ بن عَبدِ اللَّهِ قَالُوا : فَإِن لَمْ يجدْ بدنةً فَبقَرَةٌ ، قُلْت : فَإِن لَمْ يجد الْغنمَ أَيْجْزئه الصِّيامُ ؟ قَالَ : لا أَعْرِفُ الصِّيامَ فِيمَا نذرَ عَن نفْسِهِ إلا أَن يجِب أَن يصُومَ فَإِن أَيسَرَ يوْمًا مَا كَان عَلَيهِ مَا نذرَ عَلَى نفْسِهِ ، فَإِن أَحَبِ الصِّيامَ فَعَشَرَةُ أَيام. قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْنا مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ ينذِرُ عِتقَ رَقَبةٍ إِن فَعَـلَ اللَّه بهِ كَذا وَكَذا ، أَترَى أَن يصُومَ إن لَمْ يجدْ رَقَبةً ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : مَا الصِّيامُ عِندِي يَجْزُئُه إلا أَن يشاء أَن يصُوم ، فَإِن أَيسَرَ يوْمًا مَا أَعْتَقَ فَهَذا عِندِي مِثلُه . قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْنَا مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ يقُولُ: مَالِي فِي رِتَاجِ (١) الْكَعْبَةِ ؟ قَالَ :قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى عَلَيهِ فِي هَذا شَيئًا لا كَفَّارَةَ يمين وَلا يخْرِجُ فِيهِ شَيئًا مِن مَالِهِ ، قَالَ مَالِكٌ: وَالرِّتاجُ عِندِي هُوَ الْبابِ فَأَنا أَرَاه خُفِيفًا وَلا أَرَى فِيهِ شَيئًا ، قَالَ : وقَالَه لَنا غيرَ مَرَّةٍ. قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن قَالَ: مَالِي فِي الْكَعْبةِ أَوْ فِي كِسْوَةِ الْكَعْبةِ أَوْ فِي طِيب الْكَعْبةِ أَوْ فِي حَطِيم (٢) الْكَعْبةِ ، أَوْ أَنا أَضْرِب بهِ حَطِيمَ الْكَعْبةِ أَوْ أَنا أَضرِب بهِ الْكَعْبةَ أَوْ أَنا أَضرب بهِ أَسْتارَ الْكَعْبةِ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي هَذا شَيئًا. وَأَنا أَرَى أَنه إذا قَالَ: مَالِي فِي كِسْوَةِ الْكَعْبةِ أَوْ فِي طِيبِ الْكَعْبةِ أَن يهْدِي ثلث مَالِهِ فَيدْفَعُ إِلَى الْحَجَبةِ ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ: مَالِي فِي حَطِيم الْكَعْبةِ أَوْ فِي الْكَعْبةِ أَوْ فِي رتاج

⁽١) الرتاج : الباب المغلق وعليه باب صغير واسم مكة ، كما في القاموس .

⁽٢) الحطيم : حجر الكعبة أو جداره أو ما بين الركن وزمزم والمقام ، وزاد بعضهم الحجر ، أو من المقام إلى الباب ألى المقام ، كما في القاموس .

الْكَعْبةِ فَلا يَكُونَ عَلَيهِ شَيءٌ ؛ لأن الْكَعْبةَ لا تنقَضُ فَتبنى بَالِ هَذا وَلا ينقَضُ الْبابِ فَيجْعَلُ مَالُ هَذا فِيهِ . قَالَ: وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ: رِتاجُ الْكَعْبةِ هو الْباب ، الْباب فَيجْعَلُ مَالُ هَذا فِيهِ . قَالَ: وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ: رِتاجُ الْكَعْبةِ هو الْباب ، قَالَ: وَكَذلِكَ إِذَا قَالَ: مَالِي فِي حَطِيمِ الْكَعْبةِ لَمْ يكُن عَلَيهِ شَيءٌ ، وَذلِكَ أَن الْحَطِيمَ لا يبنى فَتجْعَلُ نفقة هذا فِي بنيانِهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَبلَغنِي أَن الْحَطِيمَ الْحَطِيمَ لا يبنى فَتجْعَلُ نفقة هذا فِي بنيانِهِ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَبلَغنِي أَن الْحَطِيمَ فِي فِيمَا بين الْباب إلَى الْمَقَامِ ، قَالَ: وَأَخْبرَنِي بهِ بعْضُ الْحَجّةِ أَوْ الْعُمْرَةُ وَلا يجب عَليهِ فِي أَضرب بَالِي حَطِيمَ الْكَعْبةِ ، فَهذا يجب عَليهِ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ وَلا يجب عَليهِ فِي أَضرب بَالِي حَطِيمَ الْكَعْبةِ ، فَهذا يجب عَليهِ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ وَلا يجب عَليهِ فِي مَالِهِ شَيءٌ ، وَكَذلِكَ لَوْ أَن رَجُلا قَالَ: أَنا أَضرب بكذا وَكَذا الرُّكُن الأَسْود فَإنه عَلَيهِ الْهَ يُود حُمْلان ذلِكَ الشَّيء عَلَى عُنقِهِ ، قَالَ ابن الْقَاسِم : فَكَذلِكَ هَذِهِ الْأَشْياءُ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَا يبعَث بهِ إلَى الْبيتِ مِن الْهَدايا مَن الثياب وَالدرَاهِم وَالدنانِيرِ وَالْعُرُوضِ، أَتَدْفَعُ إلَى الْحَجَبةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: بلَغنِي عَن مَالِكٍ فِيمَن قَالَ لِشَيءٍ مِن مَالِهِ: هو هَدْيٌ ، قَالَ: يبيعُه وَيشْترِي بثمَنِهِ هَدْيًا ، فَإِن فَضلَ شَيءٌ لا يكُون فِي مِثلِهِ هَدْيٌ وَلا شَاةٌ ، رَأَيت أَن يدْفَعَ إلَى خزّان الْكَعْبةِ فَإِن فَضلَ شَيءٌ لا يكُون فِي مِثلِهِ هَدْيٌ وَلا شَاةٌ ، رَأَيت أَن يدْفَعَ إلَى خزّان الْكَعْبة يَعْعَلُونه فِيمَا يُعْتاجُ إلَيهِ مِن شَأْنِ الْكَعْبةِ . وَلَقَدْ سَمِعْت مَالِكًا ، وَذَكَرَ أَنهمْ أَرَادُوا أَن يشْتركُوا مَعَ الْحَجَبةِ فِي الْخِزَانةِ ، فَأَعْظمَ ذلِكَ وَقَالَ: بلَغنِي أَن النبي عَلَيْهِ هوَ اللّذِي مَن بني عَبدِ الدارِ فَكَأَنه رَأَى هَذِهِ وَلايةً مِن النبي عَلَيْ فَأَعْظمَ أَن يشركَ مَعَهمْ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أَنحَرُ بدنةً ، أَين ينحَرُها ؟ قَالَ: بَكَّةَ. قُلْت: وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ هَدْيٌ ؟ قَالَ: ينحَرُه أَيضًا بَكَّة ، قُلْت: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نِعَمْ . قُلْت: فَإِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَن أَنحَر جَزُورًا أَين ينحَرُه ، أَوْ قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: ينحَرُه ؟ قَالَ: ينحَرُه فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي هوَ فِيهِ ، قَالَ لِي مَالِكٌ: لِلَّهِ عَلَيَّ جَزُورٌ أَين ينحَرُه ؟ قَالَ: ينحَرُه فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي هوَ فِيهِ ، قَالَ لِي مَالِكٌ: وَلَوْ نوَى مَوْضِعِهِ الَّذِي هوَ فِيهِ ، قَالَ لِي مَالِكٌ: بغيرِه وَلَوْ نوَى مَوْضِعًا فَلا ينحَرُه إلا بَمَوْضِعِهِ ذلِكَ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ: كَان الْجَزُورُ بعَينِهِ أَمْ بغيرِ عَينِهِ ذلِكَ سَوَاءٌ .

⁽١) رواه ابن سعد في الطبقات (١٣٦/٢) ١٣٧).

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: مَا كَان مَالِكٌ يكْرَه الْقَطْعَ مِن الآذانِ فِي الضحَايا وَالْهَدْي ؟ قَالَ: كَان يوسِّعُ فِيهَا إذا كَان الَّذِي بأُذنِهَا قَطْعًا قَلِيلا مِثلَ السِّمَةِ (') تكُونُ فِي الأذن، قُلْت: وَكَذلِكَ الشَّقُ فِي الأذن ؟ قَالَ: نعَمْ كَان يوسِّعُ إذا كَان فِي الأذن الشَّيءُ الْقَلْيلُ مِثلَ السِّمَةِ وَخُوهَا ، قُلْت: فَإِن كَان الْقَطْعُ مِن الأذن شَيئًا كَثِيرًا ؟ قَالَ: لَمْ يكُن يجِزْهَا إذا كَانت مَقَّطُوعَة الأذن أَوْ قَدْ ذَهَب مِن الأذن الشَّيءُ الْكَثِيرُ ، قَالَ: يكُن يجِزْهَا إذا كَانت مَقَّطُوعَة الأذن أَوْ قَدْ ذَهَب مِن الأذن الشَّيءُ الْكَثِيرُ ، قَالَ: وَإِنْ كَان يوسِّعُ فِيمَا ذَكَرْت لَك مِن السِّمَةِ أَوْ مَا هوَ مِثلُ السُّمْعَةِ .

قُلْت : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْخصِي أَيهْ دى ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْت : وَكَذَلِكَ الضَحَايا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْت : وَكَذَلِكَ الضَحَايا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الَّذِي قَدْ ذَهَب بعْضُ عَينِهِ أَيجُوزُ فِي الضَحَايا وَالْهَدْي وَالْبدْن وَالنسُكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : بلَغنِي عَنه أَنه وَسَّعَ فِي الْكَوْكَ : بلَغنِي عَنه أَنه وَسَّعَ فِي الْكَوْكَ : بلَغنِي عَنه أَنه وَسَّعَ فِي الْكَوْكَ : الْكَوْكَ : بَلَغنِي عَنه أَنه وَسَّعَ فِي الْكَوْكَ : أَرَأَيت

⁽١) السم: الثقب ، كما في القاموس.

⁽٢) الكوكب: بياض في العين ، كما في القاموس.

الْمَرِيضِ أَيجُوزُ فِي الْهَدْي وَالضحَايا أَمْ لا ؟ قَالَ : الْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ : « الْعَرْجَاءُ الْبِين عَرَجُهَا وَالْمَرِيضةُ الْبِين مَرَضُها وَلا الْبِين عَرَجُهَا وَالْمَرِيضةُ الْبِين مَرَضُها وَلا الْبِين عَرَجُها، وَبِهَذا الْحَدِيثِ يَاْخِذ مَالِكٌ فِي الْعَرْجَاءِ وَالْمَرِيضةِ (۱) .

قُلْت : أَرَأَيت مَن سَاقَ هَدْيًا تَطُوعًا فَعَطِب فِي الطَّرِيقُ أَوْ ضَلَّ ، أَعَلَيهِ الْبِدَلُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : فَإِن أَصابه بعْدمَا ذَهَبَت أَيامُ النحْر أَينحَرُهَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : فَإِن كَانت أُضحِيةً ضلَّت مِنه فَأَصابها قَبلَ يوْم النحْر أَوْ فِي أَيام النحْر أَينحَرُهَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ إلا أَن يكُون ضحَّى فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن أَصابها يوْم النحْر إذا كَان قَدْ ضحَّى ببدلِها وَهذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : فَلَا أَصابها بعْدمَا ذَهَبَت أَيامُ النحْر أَيذَبُها ؟ قَالَ : لا وَلَكِن يصنعُ بهَا مَا شَاءَ ، قُلْت : فَمَا فَرْقُ مَا بينها وَبين الْهَدْي فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لأَن الْهَدْي يشْعَرُ وَيقَلَدُ وَهُ وَيقَلْدُ وَهُ وَالْمَذَلِة . وَيقَلَّدُ فَلا يكُون لَه أَن يصْرفَه إلَى غير ذلِكَ ، وَالضحَايا لا تَشْعَرُ وَلا تقلَّدُ وَهُ وَ إِن الْهَدْي وَالْبدُن لَيسَت بهذهِ الْمَنزِلَةِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن سَاقَ هَدْيًا وَاجبا مِن جَزَاءِ الصيدِ أَوْ غيرِ ذلِكَ مِمَّا وَجَب عَلَيهِ فَضلَّ فِي الطَّرِيقِ فَأَبدلَه فَنحَرَ الْبدلَ يوْمَ النحْرِ ثمَّ أَصابِ الْهَدْي الَّذِي ضلَّ مِنه بعْد أَيامِ النحْرِ ، أَينحَرُه أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ينحَرُه أَيضا ، قُلْت : وَلِمَ ينحَرُه فِي قَوْل مَالِكٍ وَقَدْ أَخْرَجَ بدلَه ؟ قَالَ : لأنه قَدْ كَان أَوْجَبه فَلَيسَ لَه أَن يرُده فِي مَالِهِ .

قُلْت : فَإِن اشْترَى هَدْيًا تطَوَّعًا فَلَمَّا قَلَّده وَأَشْعَرَه أَصاب بهِ عَوَرًا أَوْ عَمًى كَيف يصْنعُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : يُمْضِي بهِ هَدْيًا وَيرْجعُ عَلَى صاحبهِ بَمَا بين الصِّحَةِ وَالداء فَيجْعَلُه فِي هَدْي آخر إِن بلَغ مَا رَجَعَ بهِ عَلَى الْبائِع أَن يشْتري بهِ هَدْيًا ، قُلْت : فَإِن لَمْ يبلُغ مَا رَجَعَ بهِ عَلَى الْبائِع أَن يشْتري بهِ هَدْيًا ؟ قَالَ : قَالَ هَدْيًا ، قُلْت : فَإِن لَمْ يبلُغ مَا رَجَعَ بهِ عَلَى الْبائِع أَن يشْتري بهِ هَدْيًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : يتصدق به . قُلْت : أَرَأَيت هَذَا الْهَدْي اللّهِ يَ قَلّده وَأَشْعَرَه وَهو أَعْمَى مَن أَمْر وَجَب عَلَيه وَهو مِمَّا لا يجُوزُ فِي الْهَدْي ، لِمَ أَوْجَبه مَالِك وَأَمَرَه أَن يسُوقَه ؟ أَمْر وَجَب عَلَيه وَهو مِمَّا لا يجُوزُ فِي الْهَدْي ، لِمَ أَوْجَبه مَالِك وَأَمْرَه أَن يسُوقَه ؟ قَوْلُ مَالِك عِندِي : لَوْ أَن رَجُلا اشْترَى عَبدًا وَبهِ عيب فَأَعْتقَه عَن أَمْر وَجَب عَلَيهِ وَهو أَعْمَى مِمَّا لا يجُوزُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبةِ ، ثمَّ ظَهَرَ عَلَى الْعَيب الَّذِي بهِ عَلَيهِ وَهو أَعْمَى مِمَّا لا يجُوزُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبةِ ، ثمَّ ظَهَرَ عَلَى الْعَيب الَّذِي بهِ عَلَيه وَهو أَعْمَى مِمَّا لا يجُوزُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبةِ ، ثمَّ ظَهَرَ عَلَى الْعَيب الَّذِي بهِ عَلَيه وَهو أَعْمَى مِمَّا لا يجُوزُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبةِ ، ثمَّ ظَهَرَ عَلَى الْعَيب الَّذِي بهِ عَلَيه وَهو أَعْمَى مِمَّا لا يجُوزُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبةِ ، ثمَّ ظَهَرَ عَلَى الْعَيب النَّذِي به فَلَي وَهُ وَلَا مَالِك الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَيب اللّهُ اللهُ عَلْمَا لا يَعْتَلْ الْقَابِ الْوَاجِبة ، ثمَّ ظَهْرَ عَلَى الْعَيب اللّهُ الْعَمْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَلْهِ وَهو الْعَرْ عَلَى الْعَلْ الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَالِ الْعَلْمَ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَلْمَ الْعَالِ الْعُولِ الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلْمُ الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَالِ الْعُولُ الْعَلْ الْعَلْوَالِي الْعَالِي الْعَرْ عَلَى الْعَرْ عَلَى الْعَلْمُ الْعَالِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلِي

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الضحايا (٢/ ٣٨٤) رقم (١) من حديث البراء ﷺ .

فَإِنه يرْجِعُ عَلَى بائِعِهِ بَمَا بِينِ الصِّحَّةِ وَالدَاءِ فَيَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى رَقَبَةٍ أُخْرَى ، وَلا تَجْزِئُهُ الرَّقَبَةُ الأولى الَّتِي كَانَ بِهَا الْعَيبِ عَنِ الأَمْرِ الْوَاجِبِ الَّذِي كَانَ عَلَيهِ ، وَلَيسَ لَـه أَن يَرَى الرَّقَبَةُ الأولى رَقِيقًا بعْد عِتقِهَا وَإِن لَمْ تَجْزِهِ عَنِ الَّذِي أَعْتَقَهَا عَنه .

قَالَ مَالِكُ : وَإِن كَان الْعَيب مِمَّا تَجُوزُ بِهِ الرَّقَبةُ ، جَعَلَ مَا يَسْتُرْجعُ لِذلِكَ الْعَيب فِي رَقَبةٍ أَوْ فِي قُطَاعَةِ مُكَاتب يَتِمُّ بِهِ عِتقه ، وَإِن كَانت تطَوُّعًا صنعَ بِهِ مَا شَاءَ ، فَالْبدنةُ إِذَا أَصاب بِهَا عَيبا لَمْ يَسْتَطِعْ أَن يَرُدهَا تَطَوُّعًا كَانت أَوْ وَاجبةً ، وَهِي إِن كَانت وَاجبةً فَعَلَيهِ بدلُهَا وَيَسْتَعِين بَمَا يَرْجعُ بِهِ عَلَى الْبائِعِ فِي ثَمَن بدنتِهِ الْوَاجبةِ عَلَيهِ ، قُلْت : وَإِن كَانت بدنته هَذِهِ الَّتِي أَصاب بِهَا الْعَيبُ تَطُوُّعًا لَمْ يَكُن عَلَيهِ بدلُهَا وَيسْتِعِين بَائِعِهِ لِعَيبها الَّذِي أَصاب بِهَا الْعَيبُ تَطُوُّعًا لَمْ يَكُن عَلَيهِ بدلُهَا وَجدةً بَعْ عَلَى الْمَسَاكِينِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن جَنى عَلَى هَذَا الْهَدْي رَجُلٌ فَفَقاً عَينه أَوْ أَصابه بِشَيءٍ يكُون لَه أَرْشٌ (١) فَأَخذه صاحِبه مَا يصْنعُ بِهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَى ذَلِكَ بَمَزلَةِ اللّذِي رَجَعَ بِعَيب أَصابه فِي الْهَدْي بِعْدمَا قَلَّده . قُلْت: وَالضحَايا لَوْ أَن رَجُلا جَنى عَلَيهَا فَأَخذهَا صاحِبهَا لِجنايتِهَا أَرْشًا كَيفَ يصْنعُ بِهَا إِن أَصاب بِهَا عَيبا حِين اشْترَاهَا أَصاب بِهَا عَمْياءَ أَوْ عَوْرَاءَ كَيفَ يصْنعُ ؟ قَالَ: الضحَايا فِي قَوْلِ مَالِكٍ لَيسَت بَمَزلَةِ الْهَدْي ، الضحَايا إِذَا أَصاب بِهَا عَيبا رَدهَا وَأَخذ ثَمَنهَا فَاشْترَى بِهِ بِدلَهَا ، قُلْت: وَكَذلِكَ إِن جَنى عَلَى هَذِهِ الضحَايا جَان أَخذ صاحِبها مِنه عَقْلَ مَا جَنى ، وَأَبدلَ هَذِهِ الضحِيةَ وَاشْترَى غيرَهَا وَلا يذبحُ هَذِهِ الَّتِي دَخلَهَا بالْعَيب .

تم كتاب الحج الثاني بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب الحج الثالث

* * *

⁽١) الأرش: الدية والخدش ، كما في القاموس.

كتاب الحج الثالث

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت كُلُّ هَدْي قَلَّده رَجُلٌ مِن جَزَاءِ صيدٍ أَوْ نذر أَوْ هَدْي الْقِرَان أَوْ غيرِ ذلِكَ مَن الْهَدْي الْوَاجِبُ أَوْ التطَوَّعِ، إذا قَلَّده وَأَشْعَرَه وَهوَ صحيح يُحُوزُ فِي الْهَدْي ثمَّ عَطِبَ بَعْد ذلِكَ أَوْ عَمِي أَوْ أَصابَه عَيبٌ، فَحَمَلَه صاحِبه أَوْ يَجُوزُ فِي الْهَدْي ثمَّ عَطِبَ بَعْد ذلِكَ أَوْ عَمِي أَوْ أَصابَه عَيبٌ، فَحَمَلَه صاحِبه أَوْ يَجِي أَوْقَفَه بِعَرَفَة فَنَحَرَه بِمَنى ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عِيْرِيه ، قُلْت : فَلَوْ سَاقَه إلَى مِنى وَقَدْ فَاتِه الْوُقُوفُ بِعَرَفَة أَعْزِئِه أَن ينحرَه بِنِي أَوْ حَتى يرُده إلَى الْحِلِّ ثانية فَيدْخِلُه الْحَرَمَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : إِنْ كَان قَدْ أَذْخلَه مِن الْحِلِّ فَلاَ يَوْرِجُه إلَى الْحِلِّ ثانية الْحُولِ ثَانية ، وَلَكِن يسُوقُه إلَى مَكَّة فَينحَرُه بَكَدَّة . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : كُلُّ هَدْي فاته الْوُقُوفُ بِهَذَا لَمْ مَلَّة لَيسَ لَه مَحِلٌّ دُون ذلِكَ وَلَيسَ مِنى لَه بَحِلً أَن يدْخِلَ اللهِ فَالَ اللهِ عَرْجُه اللهِ عَرْجُه أَلُكُ : وَقَالَ مَالِكٌ : كُلُّ هَدْي فاته الْوُقُوفُ بِهَذَا لَمْ يَبُوهُ لِكُ مَحِلٌ دُون ذلِكَ وَلَيسَ مِنى لَه بَعِرلً أَن يدْخلَ مَكَة لَيسَ لَه مَحِلٌ دُون ذلِكَ وَلَيسَ مِنى لَه مَحِلٌ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْ اللهُ اللهُ

قُلْت : أَرَأَيت الْبَقَرَةَ أَوْ الناقَةَ أَوْ الشَّاةَ إِذَا نَتَجَتْ وَهِي هَـدْيٌ ، كَيفَ يَصْنعُ بُولَدِهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : يُعْمِلُ وَلَدَهَا مَعَهَا إِلَى مَكَّةً ، قُلْت : أَعْلَيهَا أَمْ عَلَى غيرِهَا عِند مَالِكٍ ، وَإِن لَـمْ يكُن لَه عَرْمَلٌ يُعْمِلُه عَلَى غيرِهَا عِند مَالِكٍ ، وَإِن لَـمْ يكُن لَـه مَحْمَلٌ يُعْمِلُه عَلَى أُمِّهِ ، قُلْت : فَإِن لَمْ يكُن فِي أُمِّهِ مَا يَحْمِلُه عَلَيهَا كَيفَ مَحْمَلٌ غيرَ أُمِّهِ حَمَلَه عَلَى أُمِّهِ ، قُلْت : فَإِن لَمْ يكُن فِي أُمِّهِ مَا يحْمِلُه عَلَيهَا كَيفَ مَحْمَلٌ عَيرَ أُمِّهِ حَمَلَه ؟ قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : أَرَى أَن يَتكَلَّفَ حَمْلَه . قُلْت : فَهَلْ يشْرَب مِن لَبَن الْهَدْي شَيءٌ مَن لَبَن الْهَدْي شَيءٌ مَن لَبَن الْهَدْي شَيءٌ مَن الْأَشْياءِ وَلا مَا فَضلَ عَن وَلَدِهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن شَرِبَ مِن لَبَنهَا مَا عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ شَيئًا ، وَلا يكُون عَلَيهِ فِيهِ شَيءٌ ؟ لأنه قَدْ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ فِيهِ مِن مَالِكٍ شَيئًا ، وَلا يكُون عَلَيهِ فِيهِ شَيءٌ ؟ لأنه قَدْ جَاءَ عَن بَعْض مَن مَضى فِيهِ رُخْصةٌ إذا كَان ذلِكَ بَعْد رَي فَصِيلِهَا .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ : أَرَأَيت إِن بعِث بهَدْي تطوّعًا ، وَأَمَرْت الَّذِي بُعِثَ بهِ مَعَه

إن هو عَطِبَ أَن يخلِّي بَين الناسِ وَبَينه ، فَعَطِبَ فَتصدق بهِ أَيضمَنه أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي لا أَرَى عَلَى هَذا ضمَانا وَأَرَاهُ قَدْ أَجْزَأَ صَاحِبَه ؟ لأن صَاحِبَه لَمْ يتصدق بهِ وَإِنْ اهَذا كَأَنه رَجُلٌ عَطِبَ هَدْيه تَطوّعًا فَحْلَّى بَين الناسِ وَبَينه ، فَأَتى رَجُلٌ أَجْنِيٌ فَقَسَمَه بَين الناسِ وَجَعَلَ يتصدق بهِ عَلَى الْمَسَاكِين ، فَلا يكُون عَلَى صَاحِبهِ الَّذِي حَلَّى بَين الناسِ وَبَينه شَيءٌ ، وَلا بَهِ عَلَى الَّذِي تصدق بهِ شَيئًا وَلا ضمَان عَلَيهِ ؛ لأن الآخر قَدْ حَلَّى بَين الناسِ وَبَينه وَبَينه الناسِ وَبَينه .

قُلْت : أَرَأَيت إِن احتاجَ إِلَى ظَهْرِ هَدْيهِ كَيفَ يصْنعُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : إِذَا احتاجَ إِلَى ظَهْرِ الْهَدْي رَكِبَه ، قُلْت : فَإِن رَكِبَه أَينزِلُ إِذَا استرَاح أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : لا أَرَى عَلَيهِ النزُولَ ؛ لأن رَسُولَ اللَّهِ عَلَى قَالَ : « ارْكَبْهَا مَلَكِ » فِي الثانيةِ أَوْ فِي الثالِثةِ (١) ، وَإِنمَا اسْتحْسَن الناسُ أَن لا يرْكَبْهَا حَتى يُتاجَ الْيَهَا فَإِن احتاجَ إِلَيهَا رَكِبَهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِذَا أَطْعَمَ الأغنياءَ مِن جَزَاءِ الصيدِ أَوْ الْفِدْيةِ أَيكُون عَلَيهِ الْبُدلُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَى أَن يكُون عَلَيهِ الْبُدلُ اللهِ الْغنياءَ وَهو يعْرِفُهمْ لَمْ يعْزِهِ ، فَكَذلِكَ هَذا ، الله اللهِ عَلَيهِ الرَّكِي أَرَى فَلْ مَالِكٍ ، وَلَكِني أَرَى فَلْ المَسَاكِين وَالْفُقَرَاءِ مِن جَزَاءِ الصيدِ وَالْجَزَاءِ وَالْجَزَاءِ الصيدِ وَمَا يشْبهه .

قُلْت : أرأيت إن كُنا رُفَقاء وقَدْ سُقْنا كُلُنا الْهَدْي ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنا قَدْ سَاقَ هَدْيه وَقَلَّده ، فَلَمَّا كَان النحْرُ وَقَعَ الْخطَأُ بَيننا فَنحَرَ هَدْيي صاحِبي ، وَنحَرْت هَدْيه ، أَيجْزِئ عَنا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ يجْزِئ عِندِي فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ لأن الْهَدْي إذا أُشْعِرَ وَقُلِّد فَمَن نحَرَه بَعْد أَن يبْلُغ مَحِلَّه فَهوَ مُجْزِئٌ عَن صاحِبة . قُلْت : فَإِن كَانت ضحايا فَأَخْطَؤوا ، فَنحَر هَذا أُضحِيةً هَذا وَنحَر هَذا أُضحِية هَذا أَيجْزئ عَنهمْ ذلِك

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/ ٣٠٤) رقم (١٣٩) ، والبخاري فِي الحج (١٦٨٩) ، ومسلم في الحج (١٦٨٩) من حديث أبي هريرة ،

فِي قَوْلِ مَالِكِ أَمْ لاَ ؟ قَالَ: لا يَجْزِئ ذلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكِ ، قُلْت : فَمَا فَرْقُ مَا بَين الضحايا وَالْهَدْي فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لأن الْهَدْي إذا أُشْعِرَ وَقُلّد لَمْ يرْجع لصاحبهِ فِي حَالِ ، وَالضحَايا لِصاحبها أَن يبْدِلَهَا بخيرِ مِنهَا فَهَذا فَرْقُ مَا بَينهمَا .

كَيفَ ينكرُ الْهَدِي ؟

قُلْت : كَيفَ ينحَرُ الْهَدْي فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ نَا مَالِكٌ : قِيامًا ، قُلْت : أَمْ مَصْفُوفَةٌ (٢) يَديهَا ؟ قَالَ نَا مَالِكٌ : الشَّأْن أَن ينحَرَ قِيامًا وَلا أَمَعْقُولَةٌ (أَ أَمْ مَصْفُوفَةٌ (٢) يديهَا ؟ قَالَ لَنا مَالِكٌ : الشَّأْن أَن ينحَرَ قِيامًا وَلا أَوَى بَأْسًا أَن تنحَرَ أَقُومُ عَلَى حِفْظِ ذَلِكَ السَّاعَةَ فِي الْمَعْقُولَةِ إِن امْتنعَتْ ، وَلا أَرَى بَأْسًا أَن تنحَرَ مَعْقُولَةً إِن امْتنعَتْ ، قُلْت : قَلْت : أَفْتنحَرُ الإبل فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : فَالْبَقَرُ فِي قَوْل مَالِكٍ كَيفَ يصْنعُ بِهَا أَتنحَرُ أَمْ تذبَحُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تذبَحُ ، قُلْت : وَكَذَلِكَ الإبل إذا نحَرَهَا قُلْت : وَكَذَلِكَ الإبل إذا نحَرَهَا لا يأمُرُ بذبْحِهَا بَعْد نحْرِهَا ؟ قَالَ : نعَمْ لا يأمُرُ بذبْحِهَا بَعْد نحْرِهَا .

إذا ذبَهُ الضحِيةَ أَوْ الْهَذِي غِيرُ صاحِبِهِ أَوْ يهودِيٌّ أَوْ نَصْرَانيٌّ

قُلْت : فَهَلْ يكْرَه مَالِكٌ لِلرَّجُلِ أَن ينحَرَ هَدْيه غيرُه ؟ قَالَ : نعَمْ كَرَاهِيةً شَدِيدةً ، وَكَان يقُولُ : لا ينحَرُ هَدْيه إلا هَوَ بنفْسِهِ ، وَذكر أَن النبي اللهِ فَعَلَ ذلِكَ هو وَكَان يقُولُ : لا ينحَرُ هَدْيه إلا هو بنفْسِهِ ، وَذكر أَن النبي اللهِ فَعَلَ ذلِكَ هو بنفْسِهِ (٣) ، قُلْت : فَالِن ذبَحَ غيرِي بنفْسِهِ أَوْ أُضحِيتِي أَجْزَأَني ذلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ إلا أَنه كَان يكْرَهه (١) ؟ قَالَ : نعَمْ . هَدْيي أَوْ أُضحِيتِي أَجْزَأَني ذلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ إلا أَنه كَان يكْرَهه (١) ؟ قَالَ : نعَمْ .

⁽١) يقال: عقل البعير ؛ أي: شد وظيفه إلى ذراعه ، واعتقل الشاة: وضع رجليها بين ساقه وفخذه فحلبها ، وعقل الرّجل: ثناها فوضعها على الورك ، كما في القاموس .

⁽٢) يقال : ناقة صفوف : تصف أقداحا من لبنها لكثرته أو تصف يديها عنـد الحلـب ، وصفت الإبـل قوائمها فهي صافة وصواف، وفي التنزيل : ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ ﴾ [الحج : ٣٦] ؛ أي: مصفوفة ، كما في القاموس .

⁽٣) رواه البخاري في الأضاحي (٥٥٥٨) ، ومسلم في الأضاحي (١٩٦٦) من حديث أنـس بـن مالـك ﷺ ، ورواه مسلم في الأضاحي (١٩٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها .

⁽٤) قال أبو البركات : وصح لربها وكره بلا ضرورة إنابة غيره إن أسلم النائب وكان مصليا ، بل لـو لم يصل لكن يستحب إعادة ما ذبحه فإن كان كافرا لم تجزه أو نـوى النائب ذبحهـا عـن نفسـه . انظـر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٩٣/٢) .

قُلْت : فَهَلْ كَان يكْرَه مَالِكٌ أَن يذبَحَ النسُكَ وَالضحَايا وَالْهَدْي نصْرَانيٌّ أَوْ يهودِيٌّ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : فَإِن ذبَحَهَا نصْرَانيٌّ أَوْ يهودِيٌّ أَجْزَأَتْ فِي قَوْل مَالِكٍ يهودِيٌّ أَجْزَأَتْ فِي قَوْل مَالِكٍ وَقَدْ أَسَاءَ فِيمَا صنعَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يجْزِئه ، وَعَلَيهِ أَن يبْدِلَهَا وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ : مَالِكٌ فَالَ فَالِكٌ فَالَ مَالِكٌ .

قُلْت : فَإِن ذَبَحَ يَقُولُ: باسْمِ اللَّهِ وَاللَّه أَكْبَرُ اللَّهِمَّ تَقَبَّلْ مَن فُلان ابْن فُلان ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ فَحَسَن وَإِن لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَسَمَّى اللَّهَ أَجْزَأَه ذَلِكَ. قَالَ الْقَاسِمِ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن نَحَرَ هَذْيه بمنى قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النحْرِ فُلْت لابن الْقَاسِمِ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن نَحَرَ هَذيه بمنى قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النحْرِ مِن جَزَاءِ صيدٍ أَوْ مُتْعَةٍ أَوْ نَدر أَوْ غير ذَلِكَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا حَلَّ الرَّمْي فَلَقَدْ حَلَّ الذَبْحُ وَلَكِن لا يَنحَرُ حَتَى يَرْمِي . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَمَن رَمَى قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ نَحَر هَدْيه فَقَدْ أَجْزَأَه ، وَمَن رَمَى قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ نَحَر لَمْ يَعْدِ ذَلِكَ وَعَلَيهِ الإِعَادة .

قُلْت : فَمَن سِوَى أَهْلِ مِنى هَلْ يَجْزِئِهِمْ أَن ينحَرُوا قَبْلَ صلاةِ الْعِيدِ وَخْرِ الإمام . قُلْت : وَأَهْلُ فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ قَالَ : لا يَجْزِئِهِمْ إلا بَعْد صلاةِ الْعِيدِ وَخْرِ الإمام . قُلْت : وَأَهْلُ الْبَوَادِي كَيْفَ يَصْنعُون فِي قَوْلِ مَالِكٍ الَّذِين لَيسَ عِندهمْ إَمَامٌ وَلا يَصلُون صلاةَ الْبَوَادِي كَيْفَ يَصْنعُون فِي قَوْلِ مَالِكٍ الَّذِين لَيسَ عِندهمْ فَينحَرُون بَعْده . قُلْت : الْعِيدِ جَمَاعَةً ؟ قَالَ : يتحرَّون أَقْرَب أَئِمَةِ الْقُرى إلَيهِمْ فَينحَرُون بَعْده . قُلْت : أَرَأَيت أَهْلَ مَكَّة مَن لَمْ يَشْهَدُ الْمَوْسِمَ مِنهُ مَتى يذبَحُ أُضحِيته فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ أَرَأَيت أَهْلَ الآفاق فِي ضحاياهمْ إذا لَمْ يَشْهَدُوا الْمَوْسِمَ . قَالَ : وَقَالَ فَالِكَ : كُلُّ شَيءٍ فِي الْحَج إِنمَا هوَ هَدْيٌ وَمَا لَيسَ فِي الْحَج إِنمَا هوَ أَضاحِي .

وقال ابن عرفة: لو نواها المأمور عن نفسه فسمع القرينان تجزي عن ربها ، وصوّبه ابن رشد .
 وقال اللخمي: لو أمر ربها رجلا يذبحها له فذبحها عن نفسه لأجزأت عن صاحبها . انظر مواهب الجليل والتاج والإكليل (٣/ ٢٨٤) .

⁽١) قال الحطاب : في قول مالك: وكره مالك للرجل أن ينحر هديه أو يذبح أضحيته ، وإن نحر له غيره أو ذبح أجزأه إلا أن يكون غير مسلم فلا يجزئه .

قال أشهب: يجزئه إذا كان ذميًا ، قال في الطراز: لأن ذلك قربة لا تصح من الـذمي فـلا يستناب فيها، قال: وموضع المنع أن يلي الذمي الذبح ، أما السلخ وتقطيع اللحم فلا بأس به عند الجميع . انظر مواهب الجليل (٢٠٦/٣) .

قُلْت : فَلَوْ أَن رَجُلا اشترى بمنى يوْمَ النحْرِ شَاةً أَوْ بَقَرَةً أَوْ بَعِيرًا أَوْ لَمْ يوقِفُه بعَرَفَةَ وَلَمْ يَخْرِجُه إِلَى الْحِلِّ فَيدْخِلُه الْحَرَمَ وَينوِي بهِ الْهَدْي ، وَإِنِمَا أَرَاد بَمَا اشترى أَن يخْرِجُه إِلَى الْحِلِّ فَيدْخِلُه الْحَرَمَ وَينوِي بهِ الْهَدْي ، وَإِنِمَا أَرَاد بَمَا اشترى أَن يضحِّي أَيجُوزُ لَه أَن يذبَحَه قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، أَوْ يؤخِّره وَتكون أُضحِيةً تذبَحُ إِذَا ذَبَحَ الناسُ ضحاياهمْ فِي الآفاق فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ كَيفَ يصْنعُ ؟ قَالَ : يذبَحُهَا ضحْوة وَلَيسَتْ بضحِيةٍ ؛ لأَن أَهْلَ مِنى لَيسَ عَلَيهم مُ أَضاحِي فِي رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت مَن أَوْقَفَ هَدْيه مِن جَزَاءِ صيدٍ أَوْ مُتْعَةٍ أَوْ غيرِ ذلِكَ ، أَوْقَفَه بِعَرَفَة ثَمَّ قَدِمَ بِهِ مَكَّةً فَنحَرَه بَكَةً جَاهِلا وَترك مِنى متعمدًا ، أَيْزِئه ذلِكَ فِي قَوْل مَالِك وَيكُون قَدْ أَسَاءَ أَمْ لا يُجْزِئه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك فِي الْهَدْي الْوَاجِب إِذَا أَوْقَفَه بِعَرَفَة وَيكُون قَدْ أَسَاءَ أَمْ لا يجْزِئه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك فِي الْهَدْي الْوَاجِب إِذَا أَوْقَفَه بِعَرَفَة فَلَمْ يحده إلا بَعْد أيام مِنى ، قَالَ : لا أَرَى أَن يُخْزِئ عَنه ، وَأَرَى عَلَيهِ أَن ينحَر هَذَا وَعَلَيهِ الْهَدْي الَّذِي كَان عَلَيهِ كَمَا هو . قَالَ : يعْزِئ عَنه ، وَأَرَى عَلَيهِ أَن ينحَر هَذَا وَعَلَيهِ الْهَدْي الَّذِي كَان عَلَيهِ كَمَا هو . قَالَ : وَقَدْ أَخْبَرَنِي بَعْضُ مَن أَثِقُ بِهِ عَن مَالِكٍ أَنه كَان يقُولُ قَبْلَ الَّذِي سَمِعْت مِنه : إِنه أَصاب الْهَدْي الَّذِي ضَلَّ مِنه أَيامَ مِنى بَعْدَمَا أَوْقَفَه بِعَرَفَة ، أَصابَه بَعْد أَيام مِنى أَنه أَصاب اللهُدْي اللّذِي سَمِعْت مِنه ، قَالَ ابْن الْقَاسِمِ: وَقَوْلُه الأَوَّلُ اللّذِي لَمْ أَسْمَعْه مِنه أَحب ينحَرُه بَكَةً وَيَجْزِئ عَنه ، قَالَ ابْن الْقَاسِمِ: وَقَوْلُه الأَوَّلُ الَّذِي لَمْ أَسْمَعْه مِنه أَحَب إِلَي مِن قَوْلِهِ الّذِي سَمِعْت مِنه ، وَأَرَى فِي مَسْأَلَتِك أَن يَجْزِئ عَنه إِذَا نَحْرَه بَكَةً وَالْ الْذِي سَمِعْت مِنه ، وَأَرَى فِي مَسْأَلَتِك أَن يَجْزِئ عَنه إذا نَحْرَه بَكَةً .

قُلْت : هَلْ عَكَّةَ أَوْ بِعَرَفَاتٍ فِي أَيامِ التشريقِ جُمُعَةٌ أَمْ هَلْ يصلُون صلاةَ الْعِيدِ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَدْرِي مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذا ، إلا أَن مَالِكًا قَالَ لَنا فِي أَهْلِ مَكَّة : إذا وَافَقَ يوْمُ الترُويةِ يوْمَ الْجُمُعَةِ أَنه يجب عَلَيهِمْ الْجُمُعَة ، وَيجب عَلَى أَهْلِ مَكَّة صلاة الْعِيدِ ، وَيجب عَلَى مَن أَقَامَ بِهَا مِن الْحَاجِ مِمَّن قَدْ أَقَامَ قَبْلَ عَلَى أَهْلِ مَكَّة صلاة أَلْعِيدِ ، وَيجب عَلَى مَن أَقَامَ بِهَا مِن الْحَاجِ مِمَّن قَدْ أَقَامَ قَبْلَ يوم الترويةِ أَرْبَعَة أَيامٍ أَجْمَعَ عَلَى مَقَامِهَا أَنه يصلّي الْجُمُعَة إذا زَالَتْ الشَّمْسُ وَهو بِهَا إذا أَذْرَكَتُه الصلاة قَبْلَ أَن يُخْرُجَ إلَى مِنى .

مَن لا جَبُ عَلَيهم الْجُمُعَةُ

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لا جُمُعَةَ بمنى يوْمَ الترْويةِ وَلا يوْمَ النحْرِ وَلا أَيــامَ التشريقِ وَلا يصلُون صلاةَ الْعِيدِ ، قَالَ : وَلا جُمُعَةَ بعَرَفَةَ يوْمَ عَرَفَةَ .

مَا نُحِرَ قَبْلَ الْفَجْرِ

قُلْت : أَرَأَيت مَا كَانَ مِن هَدْي سَاقَه رَجُلٌ فَنحَرَه لَيلَةَ النحْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، أَعْ لِمُ عَدْنِه أَوْ لِجَزَاء صيدٍ أَوْ اَعْزِئِه أَوْ لِجَزَاء صيدٍ أَوْ لِقِرَان ، هَلْ يَجْزِئِه أَوْ لِجَزَاء صيدٍ أَوْ مِن نَدْر أَيجْزِئِه ذَلِكَ مِن الَّذِي كَانَ وَجَبَ عَلَيهِ إِذَا نَحَرَه قَبْلَ طُلُوعِ مِن فَدْيةٍ أَوْ مِن نَدْر أَيجْزِئِه ذَلِكَ مِن الَّذِي كَانَ وَجَبَ عَلَيهِ إِذَا نَحَرَه قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ وَهَلْ هَدْي الْمُتْعَةِ فِي هَذَا وَهَدْي الْقِرَان كَغيرهِمَا مِن الْهَدَايا أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْهَدَايا كُلُّهَا إِذَا نَحَرَهَا صَاحَبِهَا قَبْلَ انْفِجَارِ الصَّبْحِ يَوْمَ النَحْرِ لَمْ تَجْزِهِ ، وَإِن كَانَ قَدْ سَاقَهَا فِي حَجِهِ فَلا تَجْزِئِه ، وَإِن هَو اللهُ اللهِ عَلَى الْفَجْرِ ، وَالسُّنَةُ أَن لا ينحَرَ قَلْل أَن يرْمِي أَجْزَأَه .

قُلْت: أَرَأَيت الْهَدايا هَلْ تذبَحُ إِلَى أَيامِ النحْرِ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِك؟ فَلَل: قَالَ مَالِكٌ: لا تذبَحُ الضحايا وَالْهَدايا إلا فِي أَيامِ النحْرِ نهارًا وَلا تذبَحُ لَيلا. قَالَ ابْن الْقَاسِم: وَتَأُوّلُ مَالِكٌ هَذِهِ الآية : ﴿ وَيَدْكُووا السّمَ اللّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ اللّهِ الآية : ﴿ وَيَدْكُرُوا السّمَ اللّهِ فِي أَيّامِ مَعْلُومَاتِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ اللّهِ الآية : مَن ذَبَحَ الضحِية بَاللّيل فِي لَيالِي أَيامِ الذَبْحِ أَعَاد بضحِيةٍ أُخْرَى . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَلَّد هَدْيه فَضلَّ مِنه وَقَدْ قَلَّده وَأَشْعَرَه بَصَوِيةً أَخْرَى . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَلَّد هَدْيه فَضلَّ مِنه وَقَدْ قَلَّده وَأَشْعَرَه فَأَصابَه رَبه اللّذِي قَلْده يومُ النحْرِ أَوْ بَعْد فَأَصابَه رَبه اللّذِي قَلْده يومُ النحْرِ أَوْ بَعْد فَالَ ، أَيْزِئه ذَلِكَ التوقِيفُ أَمْ لا إَقْلَ التَجَّالُ : إِنه لا يَجْزِئ عَمَّن اشْتَرَاه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِيمَا يوقِفُ التجَّالُ : إِنه لا يَجْزِئ عَمَّن اشْتَرَاه ؟ قَالَ : قَالَ وَقَلْ اللّهُ فَلَك : مَا أَوْقَفَ التجَّالُ فَلَيسَ مِثلَ هَذَا ؟ لأَن هَذَا لا يَرْجعُ فِي مَالِكِ فِي وَلَيْ مَالُكٌ فِيمَا يوقِفُ التجَّالُ ! لِكُ هَذَا لا يَرْجعُ فِي مَالِهِ إِن أَصابَه ، فَلِكَ نَعْمَ اللّهُ وَمَا أَوْقَفَ التجَّالُ فَلَا عَدْ الْ يَرْجعُ فِي مَالِهِ أَوْقَفَ التجَّالُ فَلَا عَمَّ يوجبه هَدُيًّا وَهَذَا قَدْ وَجَبَ هَدُيًا ، فَهَذَا وَلَكَ يَعْمَ اللّهُ وَمُو مَلَا عَذَا لَا يَرْجعُ مُ اللّهُ وَمُولَ اللّهُ وَيُولُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَمُولَ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَوْ اللّهُ فَلُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الل

كتاب الحج الثالث____________

الذمَّةِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يطْعِمُ مَسَاكِين أَهْلِ الذَّهَةِ ، قُلْت : فَإِن أَطْعَمَ مَسَاكِين أَهْلِ الذَّمَّةِ ، قُلْت : فَإِن أَطْعَمَ مَسَاكِين أَهْلِ الذَّمَّةِ مِنهَا مَا عَلَيهِ ؟ قَالَ : أَرَى إِن أَطْعَمَ مِن جَزَاءِ صيدٍ أَوْ فِدْيةٍ فَعَلَيهِ الْبَدلُ فِي رَأْيي ، وَإِن كَان أَطْعَمَ مِن هَدْي غيرِ هذين فَهوَ خفيفٌ عِندِي ، وَلا أَرى عَلَيهِ فِي ذَلِكَ الْقَضَاءَ ، وَلا أَحْفَظُه عَن مَّالِكٍ وَقَدْ أَسَاءَ فِيمَا صنغَ .

عُيُوبُ الَهْدِي

قُلْت : أَرَأَيت الْمَكْسُورَ الْقَرْن هَلْ يَجُوزُ فِي الْهَدْي وَالضحايا عِند مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكِ : الْمَكْسُورَةُ الْقَرْن جَائِزَةٌ إذا كَان قَدْ بَرَا ، وَإذا كَان الْقَرْن يدْمِي فَلا يَصْلُحُ . قُلْت : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ هَلْ يَجُوزُ الْمَجْرُوحُ وَالدَبَرُ (() فِي الْهَدْي ؟ قَالَ : يَصْلُحُ . قُلْت : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ هَلْ يَجُوزُ الْمَجْرُوحُ وَالدَبَرُ قَالَ الْهَدْي ؟ قَالَ الْن قَالَ مَالِكٌ : لا يُحْزِئ الدَبَرُ مِن الإبل فِي الْهَدْي وَذلِكَ فِي الدَبَرَةِ الْكَبِيرَةِ ، قَالَ الْن الْقَاسِمِ : فَأَرَى الْمَجْرُوحَ بَيلْكَ الْمَنزلَةِ إذا كَان جُرْحًا كَبِيرًا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لَوْ الْقَاسِمِ : فَأَرَى الْمَجْرُوحَ بِيلْكَ الْمَنزلَةِ إذا كَان جُرْحًا كَبِيرًا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لَوْ الْقَاسِمِ : فَأَرَى الْمَجْرُوحَ بِيلْكَ الْمَنزلَةِ إذا كَان جُرْحًا كَبِيرًا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لَوْ مَعَ اللهُ فَلَاءِ ضحايا هَوُلاءِ مَتَ اللهُ وَعَلَيْهِ مُن الضحايا وَعَلَيْهِ مُ أَن يشتروا ضحايا فَيضحُوا عَن أَنفُسِهِ مُ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إذا لَمْ يكُن مَعَ الرَّجُل هَدْيٌ فَأَرَاد أَن يهْدِي فِيمَا يستقبل فَلَه أَن قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إذا لَمْ يكُن مَعَ الرَّجُل هَدْيٌ فَأَرَاد أَن يهْدِي فِيمَا يستقبل فَلَه أَن يَعْرَمُ وَيؤَخِرَ الْهَدْي ، وَإذا كَان مَعَه الْهَدْي فَليسَ لَه أَن يقلّده وَيشْعِرَه وَيؤَخِر الإحرام ، وَإِنِمَا يحْرِمُ عِندمَا يقلّدُه وَيشْعِرُه وَيشْعِرُه بَعْد التَقْلِيدِ وَالإشعار ، وَكذلِك قَالَ لِي مَالِكٌ . مَالِكٌ .

مَنْ لا يَجِدُ نَعْلَيْنَ وَيَجِدُ دَرَاهِمَ

قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ لا يجدُ نعْلَينِ وَيجدُ درَاهِمَ أَهوَ مِمَّنِ لا يجدُ نعْلَينِ حَتى يجُوزَ لَه لِبْسُ الْخفَّينِ وَيقْطَعُهمَا مِن أَسْفَلِ الْكَعْبَينِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قَـالَ : فَقُلْنا

⁽١) الدبرة : بالتحريك : قرحة الدابة ، كما في القاموس .

⁽٢) قال المواق عن قول مالك: إن ذبحت أضحية صاحبك وذبح هو أضحيتك غلطا فلم تجز واحدا منكما ، ويضمن كل واحد لصاحبه القيمة.

قال ابن رشد : فإذا غرَم القيمة ولم يأخذها مذبوحة فالأصح قـول أشـهب ومحمـد بـن المـواز: إنهـا تجزي أضحية لذابحها ، وروى عيسى عن ابن القاسم أنهـا لا تجـزي عنـه . انظـر مواهـب الجليـل والتاج والإكليل (٣/ ٢٨٥) .

لَه : أرأيت إن وَجَد نعْلَين فَسَامُ (۱) صاحِبهما بهما ثمنا كَثِيرًا ؟ قَالَ : أَمَّا مَا يشْبه ثمن النعَال أَوْ فَوْقَ ذلِكَ قَلِيلا فَإنِي أَرَى ذلِكَ عَلَيهِ أَن يشتري ، وَأَمَّا مَا يتفَاحَسُ مِن الثمَن فِي ذلِكَ مِثلَ أَن يسَامَ بالنعْلَين الثمن الْكَثِيرُ فَإنِي لا أَرَى ذلِكَ عَلَيهِ أَن يشتري ، وَأَرْجُو أَن يكُون فِي سَعَةٍ .

فِيمَنْ تَسِي رَكْعَنِي الطَّوَافِ

قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَن رَجُلِ دَحَلَ مَكَّةً حَاجًا أَوْ مُعْتَمِرًا فَطَافَ بِالْبَيتِ وَنسِي رَكْعَتِي الطَّوَافِ، وَسَعَى بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ وَقَضى جَمِيعَ حَجهِ أَوْ عُمْرَتِهِ، فَلْكَرَ ذَلِكَ بَكَّةً أَوْ قَرِيبًا مِنهَا بَعْد ذَلِكَ فِي بَلَدِهِ أَوْ بَعْدَمَا حَرَجَ مِن مَكَّةً ؟ قَالَ: إن ذكرَ ذلِكَ بَكَّةً أَوْ قَرِيبًا مِنهَا بَعْد خُرُوجهِ رَأَيت أَنَ يرْجعَ فَيطُوفَ وَيرْكَعَ رَكْعَتِي الطَّوَافِ وَيسْعَى بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ، قَالَ: فَإذا فَرَغ مِن سَعْيهِ بَعْد رَجْعَتِهِ فَإِن كَان فِي عُمْرَةٍ لَمْ يكن عَلَيهِ شَيءٌ إلا أَن يكُونَ قَدْ لَبسَ النِّيابَ وَتطيبَ، وَإِن كَان فِي حَجٍ وَكَانت الركعتان شيءٌ إلا أَن يكُونَ قَدْ لَبسَ النِّيابَ وَتطيبَ، وَإِن كَان فِي حَجٍ وَكَانت الركعتان وَكَان قَرِيبًا رَجَعَ فَطَافَ وَرَكَعَ ركعتين وَسَعَى وَأَهْدى ، وَإِن كانتا فِي الطَّوَافِ الْآخِوافِ وَكَان قَرِيبًا رَجَعَ فَطَاف وَرَكَعَ ركعتين وَسَعَى وَأَهْدى ، وَإِن كانتا فِي الطَّوَافِ الآخِو الْآخِو وَكَان قَريبًا رَجَعَ فَطَافَ وَرَكَعَ ركعتين وَسَعَى وَأَهْدى ، وَإِن كانتا فِي الطَّوافِ عَلْ السَّعْي بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ عَلْ اللَّحِور وَكَان قَرِيبًا رَجَعَ فَطَاف وَرَكَعَ ركعتين وَسَعَى وَأَهْدى ، وَإِن كانتا فِي الطَّوَافِ عَلْ اللَّو الْكَان قَدْ بَلَغ بَلَده وَتباعد رَكَعَ الركعتين وَلا يَبَالِي مِن أَي الطَّوَافَين كانتا عَلَيهِ ، فَإِن كَان قَدْ بَلَغ بَلَده وَتباعد رَكَعَ الركعتين وَلا يَبَالِي مِن أَي الطَّوَافَين كانتا وَاهْدى وَأَجِزَأَتا عَنه ركعتاه .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت إذا دخلَ مُرَاهِقًا فَلَمْ يطُفْ بالْبَيتِ حَتى خرَجَ إلَى عَرَفَةَ ، فَلَمَّا زَارَ الْبَيب لِطَوَافِ الإفاضة طَافَ طَوافَ الإفاضة وَنسِي الركعتين رَكْعَتِي الطَّوَافِ وَسَعَى بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، ثمَّ فَرَغ مِن أَمْرِ الْحَج ثمَّ ذكر بَعْدمَا خرَجَ وَهو قريبٌ مِن مَكَّة أَوْ بَكَّة ؟ قَالَ : يرْجعُ فَيطُوفُ وَيصلي الركعتين ويسْعَى بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، قُلْت : وَيكُون عَلَيهِ الدمُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : لا ؛ لأن هاتين الركعتين إنما تركهما مِن طَوَافٍ هو بَعْد الْوُقُوفِ بِعَرَفَة ، وَذلِكَ الأوَّلُ إنما تركهما مِن طَوَافٍ هو بَعْد الْوُقُوفِ بِعَرَفَة ، وَذلِكَ الأوَّلُ إنما تركهما مِن طَوَافٍ هو بَعْد الْوُقُوفِ بِعَرَفَة ، وَذلِكَ الأوَّلُ إنما تركهما مِن طَوَافٍ هو بَعْد الْوُقُوفِ بِعَرَفَة ، وَذلِك مَالِك فِيهِ دمًا،

⁽١) المساومة : الحجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها . انظر النهايـة في غريـب الحـديث (٢) ٢٥٠) .

وَهَذَا رَجُلٌ مُرَاهِقٌ فَلا دَمَ عَلَيهِ لِلطَّوَافِ الأَوَّلِ ، لأنه دخلَ مُرَاهِقًا فَلا دَمَ عَلَيهِ لِمَا أَخرَ مِن الركعتين بَعْد الطَّوَافِ الَّذِي بَعْد الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ؛ لأنه قَدْ قَضاه .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت إذا لَمْ يذكُرُ هاتين الركعتين مِن الطَّوَافِ الأُوَّلِ الَّذِي قَبْلَ الْوُقُوفِ، أَوْ مِن الطَّوَافِ طَوَافَ الإفاضة ، دخلَ مُرَاهِقًا وَلَمْ يكُن طَافَ قَبْلَ ذلكَ بالنبيتِ فَذكرَ ذلِكَ بَعْدمَا بَلَغ بلاده أَوْ تباعد مِن مَكَّة ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : غُلْفي وَيرْكَعُ الركعتين حَيثِ ذكرَهمَا ، وَلْيهْرِقْ لِذلِكَ دمًا وَمَحِلُّ هَذا الدم مَكَّة . عُضي وَيرْكَعُ الركعتين حَيثِ ذكرَهمَا ، وَلْيهْرِقْ لِذلِكَ دمًا وَمَحِلُّ هذا الدم مَكَّة . قُلْت لابن الْقَاسِمِ : أَرَأَيت إذا وَقَفْت هَدْيًا بعَرَفَة فَضلَّ مِني فَوجَده رَجُلٌ فَنحَره بمنى لأنه يرَاه هَدْيًا ، أَيْزِئ عَني فِي قُول مَالِكٍ إذا أَصبْته وَقَدْ نحَرَه ؟ قَالَ : بَلَغني عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ : يَجْزِئه إذا نحرَه الَّذِي نَحَرَه مِن أَجْلِ أَنه رَآه هَدْيًا ، قَالَ : وَأَنا أَرَى ذلكَ وَلَمْ أَسْمَعْه مِن مَالِكٍ .

بَابُ فِي الْوَصِيةِ بِالْكَهُ

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن مات وَهوَ صرُورَةٌ فَلَمْ يوصِ أَن يَحَجَّ عَنه ، أَيحُجُ عَنه أَحَدٌ يتطوع بذلِكَ عَنه ، وَلَدٌ أَوْ وَالِدٌ أَوْ زَوْجَةٌ أَوْ أَجْنِيٌّ مِنَ الناسِ؟ عَنه ، أَي عَنه أَوْ يتصدق عَنه أَوْ يعْتِقُ عَنه . قَالَ مَالِكٌ : يتطوع عَنه بغيرِ هذا يهْدِي عَنه أَوْ يتصدق عَنه أَوْ يعْتِقُ عَنه . قُلْت لابن الْقَاسِمِ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي رَجُلٍ أَوْصى عِند مَوْتِهِ بأَن يحَجَّ عَنه أَصرُورَةٌ قُلْت لابن الْقَاسِمِ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي رَجُلٍ أَوْصى عِند مَوْتِهِ بأَن يحَجَّ عَنه أَصرُورَةٌ أَحَبُ إلَي مَن قَدْ حَجَّ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا أَوْصى بذلِك أَنفِذ ذلِك وَيحُجُ عَنه مَن قَدْ حَجَّ أَحَبُ إلَيَّ ، قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : وَأُحِبُ لَه إذا أَوْصى أَوْصى أَن ينفُذ مَا أَوْصى بهِ ، وَلا يسْتأَجرُ لَه إلا مَن قَدْ حَجَّ وَكَذَلِكَ سَمِعْت أَنا

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في الأقضية (٢/ ٥٧١) رقم (٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٨/٦) من حديث يحيي المازني عن أبيه ووصله ابن ماجه في الأحكام (٢٣٤١)، وأحمد (٣١٣/١) من حديث ابن عباس الله ورواه ابن ماجه في الأحكام (٢٣٤٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٨/٦) والدارقطني (٣٠٦٠) من حديث أبي سعيد الخدري الله والحديث بطرقه صحيح وقد صححه الألباني في سنن ابن ماجه ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

مِنه ، قَالَ آبْن الْقَاسِمِ : فَإِن جَهِلُوا فَاسْتَأْجَرُوا مَن لَمْ يُحُجَّ أَجْزَأَ عَنه . قُلْت : أرأيت إن أوْصى هَذا الْمَيت فَقَالَ: يُحَجُّ عَنِي فُلان بثلُثِي ، وَفُلان ذلِكَ وَارِثٌ أَوْ غيرُ وَارِثٍ كَيفَ يكُون هَذا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان وَارِثًا دَفَعَ إلَيهِ وَارَثٍ كَيفَ يكُون هَذا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان وَارِثٍ دَفَعَ الثلُث إلَيهِ وَنَفَقَتِهِ وَرَدَّ مَا بَقِي عَلَى الْوَرَثةِ ، وَإِن كَان غيرَ وَارِثٍ دَفَعَ الثلُث إلَيهِ فَحَجَّ بهِ عَن الْمَيتِ ، فَإِن فَصْلَ مِن الْمَال عَن الْحَج شَيِ قَهو لَه يصْنعُ بهِ مَا شَاء ، فَصَل مِن الْمَال عَن الْحَج شَي قَهو لَه يصْنعُ بهِ مَا شَاء ، قُلْت : لِمَ جَعَلَ مَالِكٌ لِهَذَا الرَّجُل مَا فَصْلَ عَن الْحَج ؟ قَالَ : سَأَلْنا مَالِكًا عَن الرَّجُل فَيفْضُلُ عَن حَجهِ مِن النفَقَة فَضِلٌ لِمَن الْمَال عَن الْحَج أَعْ فَصْل بَعْن النفَقَة فَضِل لِمَن الْمَال عَن الْحَج أَعْ فَضَل ، وَإِن كَان أَعْطَى عَلَى الْبَلاغِ اللهُ عَلَى الْبَلاغِ وَمَا الْبَلاغِ ؟ فَقَالَ : إِذَا اللهُ عَلَى الْبَلاغِ أَن يُحَجَّ عَن فُلان فَهَذِهِ إِجَارَةٌ لَه مَا وَالله عَلَى الْبَلاغِ مَا فَصَل ، وَإِذَا قِيلَ لَه : هَذِهِ دَنائيرُ تُحُجُ بِهَا عَن فُلان عَلَى أَن عَلَينا مَا نقَص عَلَى الْبَلاغِ فَقَالَ الْبُلاغِ فَيقالُ لَه : هَذِهِ دَنائيرُ تُحُجُ بِهَا عَن فُلان عَلَى أَن عَلَينا مَا نقَص عَلَى الْبُلاغِ فَهوَ الْبَلاغِ ، وَإِن أَخذُوا عَلَى أَنهمْ ضَمِنوا الْحَجَ فَقَدْ ضَمِنوا الْحَجُ . وَإِن أَخذُوا عَلَى أَنهمْ ضَمِنوا الْحَجَ فَقَدْ ضَمِنوا الْحَج . وَإِن أَخذُوا عَلَى أَنهمْ ضَمِنوا الْحَجَ فَقَدْ ضَمِنوا الْحَج .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: مَا قُوْلُ مَالِكٍ فِي رَجُلٍ دُفِعَ إِلَيهِ مَالَّ لِيحُجَّ بِهِ عَن مَيتٍ مِن بَعْضِ الآفاق فاعتمر عَن نفْسِهِ وَحَجَّ عَن الْمَيتِ مَن مَكَّة ؟ قَالَ: أَرَى أَن ذلِكَ مُجْزِيِّ عَنه إلا أَن يكُون أُشْرِطَ عَلَى الَّذِي يحُجُّ عَن الْمَيتِ أَن يحُجَّ فِي أُفُقٍ مِن الْمَاقِق أَوْ مِن الْمَوَاقِيتِ فَأَرَى ذلِكَ عَلَيهِ ضَامِنا وَيرْجعُ ثانيةً فَيحُجُّ عَن الْمَيتِ. قَالَ الآفاق أَوْ مِن الْمَوَاقِيتِ فَأَرَى ذلِكَ عَلَيهِ ضَامِنا وَيرْجعُ ثانيةً فَيحُجُّ عَن الْمَيتِ. قَالَ سَحْنون: ثمَّ رَجَعَ ابْن الْقَاسِمِ عَنهَا فَقَالَ: عَلَيهِ أَن يحُجَّ عَنه ثانية وَهو صَامِن، فَلْت : فَإِن قَرَن وَقَدْ أَخِذ مَالا لِيحُجَّ بِهِ عَن الْمَيتِ فاعتمر عَن نفْسِهِ وَحَجَّ عَن الْمَيتِ الْمَيتِ فاعتمر عَن نفْسِهِ وَحَجَّ عَن الْمَيتِ وَاعْتَمْ فِي رَجُلٍ حَجَّ عَن الْمَيتِ وَاعْتَمْ عَن نفْسِهِ : فَعَلَيهِ الْهَدْي . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ حَجَّ رَجُلٍ حَجَّ عَن الْمَيتِ وَاعْتَمْ عَن نفْسِهِ : فَعَلَيهِ الْهَدْي . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ حَجَّ رَجُلٌ حَبَّ عَن الْمَيتِ فَا عَن مَي مَالِكِ فِيهِ وَي مَالِكٍ فِيهِ وَمَ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ عَلَيهِ أَوْ ترك مَن الْمَناسِكِ شَيئًا ، يجب عَلَيهِ فِيهِ دمْ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ عَلَيهِ أَوْ ترك مَن الْمَناسِكِ شَيئًا ، يجب عَلَيهِ فِيهِ دمْ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ مَن أَزَى أَرَى أَرَى أَن عُزِئَ الْحَجَّةُ عَن الْمَيتِ إِذَا كَان هَذَا الْحَاجُ عَن الْمَيتِ لَوْ

المدونة الكرى كَانتْ الْحَجَّةُ عَن نفْسِهِ أَجْزَأْته ، فَكَذلِكَ إذا حَجَّ عَن الْمَيتِ ، وَكَذلِكَ قَـالَ مَالِـكٌ فِيمَن حَجَّ عَن نفْسِهِ فَأُغمِى عَلَيهِ : إن ذلِكَ مُجْزئٌ عَنه . قُلْت : أَرَأَيت إذا دفَعُوا وَصِيةً هَذا الْمَيتِ إِلَى عَبْدٍ لِيحُجَّ عَن هَذا الْمَيتِ أَيْجْزئ عَن هَذا الْمَيتِ ؟ قَالَ : لا وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن الْعَبْد لا حَجَّ لَه ، فَمِن ثمَّ رَأَيت أَن لا يُحُجّ عَن هَذَا الْمَيتِ وَكَذلِكَ الصِّبيان .

قُلْت : فَالْمَرْأَةُ تَحُجُّ عَن الرَّجُل وَالرَّجُلُ عَن الْمَرْأَةِ ؟ قَالَ : لا بَأْسَ بذلِكَ ، قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : فَالْمُكَاتِب وَالمعتق بَعْضُه وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُدبَّرُ عِندك فِي هَذا بَمَنزلَةِ الْعَبْدِ لا يحُجُّون عَن مَيتٍ أَوْصى ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت: فَمَن يضمَن هَذِهِ النفَقَةَ الَّتِي حَجَّ بهَا هَذا الْعَبْدُ عَنِ الْمَيتِ ؟ قَالَ: الَّذِي دفَعَ إلَيهمْ الْمَالَ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ هَلَكَ رَجُلٌ فَأَوْصِي أَن يَحَجَّ عَنه فَأَنفَذ الْوَصِي ذلِكَ ثمَّ أَتى رَجُلٌ فَاستحق رَقَبَةَ الْمَيتِ ، هَلْ يضمن الْوَصِي أَوْ الْحَاجُ عَن الْمَيتِ الْمَالَ، وَكَيفَ بَمَا قَدْ بيعَ مِن مَال الْمَيتِ فَأَصابَه قَائِمًا بِعَينهِ ؟ قَالَ : أَرَى إِن كَان الْمَيت حُرًّا عِند الناس يوْمَ بيعَ مَالُه فَلا يضمَن لَه الْوَصِي شَيئًا وَلا الَّذِي حَجَّ عَن الْمَيتِ، وَيَأْخِذُ مَا أَذْرَكَ مِن مَالِ الْمَيتِ وَمَا أَصابَ مِمَّا قَـدْ بَـاعُوا مِـن مَـالِ الْمَيتِ قَائِمًـا بِعَينهِ، فَلَيسَ لَه أَن يأْخذه إلا بالثمَن وَيرْجِعَ هُوَ عَلَى مَن بَاعَ تِلْكَ الأشْياءَ فَيقْبض مِنه ثمَن مَا بَاعَ مِن مَالِ عَبْدِهِ ، قَالَ : لأن مَالِكًا قَالَ لِي فِي رَجُل شُهِد عَلَيهِ : إنه مات فَبَاعُوا رَقِيقُه وَمتاعه وَتزوجت امْرَأَته، ثمَّ أَتي الرَّجُـلُ بَعْـدٌ ذلِـكَ ، قَـالَ : إن كَانُوا شَهَدُوا بِزُور رُدتْ إِلَيهِ امْرَأَته وَأَخذ رَقِيقُه حَيث وَجَدهمْ أَوْ الـثمَن الَّـذِي بــهِ بيعُوا إن أَحَبُّ ذلِكُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَانُوا شُبُهَ عَلَيهِمْ وَكَانُوا عُدُولًا رُدتْ إِلَيهِ امْرَأَتُه وَمَا وُجد مِن مَتاعِهِ أَوْ رَقِيقِهِ لَمْ يتغيرْ عَن حَالِهِ وَقَدْ بيعَ أَخذه بَعْد أَن يدْفَعَ الثمَن إلَى مَن ابْتاعَه، وَلَيسَ لَه أَن يَأْخَذَ ذَلِكَ حَتَى يَدْفَعَ الثَّمَن إِلَى مَـن ابتاعـه ، وَمَـا تَحَـوَّلَ عَـن حَالِـهِ فَفَات أَوْ كَانتْ جَارِيةً وُطِئَتْ فَحَمَلَتْ مِن سَيدِهَا أَوْ أَعتقَتْ فَلَيسَ لَه إلا التْمَن، وَإِنْمَا لَه الثمَن عَلَى مَن بَاعَ الْجَارِيةَ ، فَأَرَى أَن يفْعَلَ فِي الْعَبْدِ مِثلَ ذلِكَ . قَالَ ابْن الْقَاسِمِ: وَأَنا أَرَى التدْبيرَ وَالْعِتْقَ وَالْكِتابَةَ فَوْتًا فِيمَا قَالَ لِي مَالِكٌ ، وَالصغيرُ إذا كَبرَ أَيضا فَوْتًا فِيمَا قَالَ لِي مَالِكٌ ، لأن مَالِكًا قَالَ : إذا لَمْ تتغير عَن حَالِهَا فَهَذِهِ قَدْ تغيرَتْ عَن حَالِهَا فَهَذِهِ قَدْ تغيرَتْ عَن حَالِهَا ، وَالَّذِي أَرَاد مَالِكٌ تغييرَ بَدنهَا .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: فَكَيْفَ تَبَين شُهود الزُّورِ هاَهنا مِن غيرِ شُهودِ الزُّورِ وَكَيْفَ نَعْرِفُهمْ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: إذا أتوا بأَمْرِ يشبه أَن يكُون إنمَا شَهدُوا بحَقِّ ، مِثلَ مَا لَوْ حَضرُوا مَعْرَكَةً فَصُرِعَ فَنظرُوا إلَيهِ فِي الْقَتْلَى ، ثمَّ جَاءَ بَعْد ذلِكَ أَوْ طُعِن فَنظرُوا إلَيهِ فِي الْقَتْلَى ، ثمَّ جَاءَ بَعْد ذلِكَ أَوْ صُعِقَ بهِ فَظنوا أَنه قَدْ مات فَخرَجُوا عَلَى إلَيهِ فِي الْقَتْلَى ، ثمَّ جيءَ بَعْدهمْ أَوْ أَشْهدهمْ قَوْمٌ عَلَى مَوْتِهِ فَشَهدُوا بنللِكَ عِند الْقَاضِي ذلِكَ ، ثمَّ جيءَ بَعْدهمْ أَوْ أَشْهدهمْ قَوْمٌ عَلَى مَوْتِهِ فَشَهدُوا بنللِكَ عِند الْقَاضِي فَهُو لاءِ يعْلَمُ أَنهمْ لَمْ يتعَمَّدُوا الزُّورَ فَهَذا وَمَا أَشْبَهَه ، وَأَمَّا الزُّورُ فِي قَوْلِ مَالِكَ فَهُو إذا لَمْ يأتوا بأَمْرٍ يشبه وَعُرِف كَذِبهمْ . قَالَ:وَقَالَ مَالِكٌ: إذا شَهدُوا بزُور رُد إلَيهِ فَهوَ إذا لَمْ يأتوا بأَمْرٍ يشبه وَعُرِف كَذِبهمْ . قَالَ:وَقَالَ مَالِكٌ: إذا شَهدُوا بزُور رُد إلَيهِ جَمِيعَ مَالِهِ حَيث وَجَده ، قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : وَأَنا أَرَى إذا كَانوا شُهود زُور أَنه يرَدُ عَيمَ مَالِهِ حَيث وَجَده ، قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : وَأَنا أَرَى إذا كَانوا شُهود زُور أَنه يرَدُ إلَيهِ مَا أَعْتِقَ مِن رَقِيقِهِ وَمَا دُبرَ وَمَا كُوتِبَ وَمَا كَبرَ وَأُمُّ الْولَدِ وَقِيمَةُ وَلَدِهَا أَيضا.

قَالَ مَالِكٌ : وَيَأْخِذُ المُشتري وَلَدَهَا بِالْقِيمَةِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الَّذِي يَبَاعُ عَلَيهِ بِشَهَادةِ زُورِ : إنه يأْخِذُهَا وَيأْخِذُ قِيمَةَ وَلَـدِهَا أَيضا إذا شَهدُوا عَلَى سَيدِهَا بَزُورِ أَنه مات عَنَّهَا فَبَاعُوهَا فِي السُّوق ، وَقَدْ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الْجَارِيةِ الْمَسْرُوقَةِ: بَرُورِ أَنه مات عَنَّهَا فَبَاعُوهَا فِي السُّوق ، وَقَدْ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الْجَارِيةِ الْمَسْرُوقَةِ: إنْ صَاحِبَهَا يأْخِذُهَا وَيأْخِذُ قِيمَةَ وَلَدِهَا ، وَهوَ أَحَب قَوْلِهِ إِلَيّ . قَالَ ابْنِ الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ : وَإِنِمَا يأْخِذُ قِيمَةَ وَلَدِهَا يوْمَ يُحْكُمُ فِيهِمْ ، وَمَن مات مِنهمْ فَلا قِيمَةَ لَه . قَالَ مَالِكٌ : وَإِنِمَا يَاخِذُ قِيمَةَ وَلَدِهَا يوْمَ يُحْكُمُ فِيهِمْ ، وَمَن مات مِنهمْ فَلا قِيمَةَ لَه . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت مَن حَجَّ عَن مَيتٍ وَإِنِمَا أَخِذُ الْمَالَ عَلَى الْبَلاغِ وَلَمْ قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت مَن حَجَّ عَن مَيتٍ وَإِنِمَا أَخِذُ الْمَالَ عَلَى الْبَلاغِ وَلَمْ فَلْ اللهِ اللهِ وَلَكِنَ أَرَى أَن تكونَ هَذِهِ الْفِدْيةُ فِي مَالِ الْمَيتِ . لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن أَرَى أَن تكون هَذِهِ الْفِدْيةُ فِي مَالِ الْمَيتِ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أرأيت إن هوَ أُغمِي عَلَيهِ أَيامَ مِنى فَرُمِي عَنه الْجمَارُ فِي أَيامَ مِنى فَرُمِي عَنه الْجمَارُ فِي أَيامِ مِنى ، عَلَى مَن يكُون هَذا الْهَدْي ، أَفِي مَال الْمَيتِ أَمْ فِي مَال هَذا الَّذِي حَجَّ عَن الْمَيتِ فَهوَ فِي مَال الْمَيتِ عَن الْمَيتِ ؟ قَالَ : كُلُّ شَيءٍ لَمْ يتعمده هَذا الْحَاجُ عَن الْمَيتِ فَهوَ فِي مَال الْمَيتِ مِثلُ الْفِدْيةِ وَمَا ذكرْت مِن الإغمَاءِ وَمَا يشبه ذلِكَ ، قَالَ : وَكُلُّ شَيءٍ يتعَمَّدُه فَه وَ

فِي مَالِهِ إذا كَان إنمَا أَخذ الْمَالَ عَلَى الْبَلاغِ ،وَإِن كَان أَجيرًا فَكُلُّ شَيءٍ أَصابَه فَهـوَ فِي مَالِهِ مِن خطَأٍ أَوْ عَمْدٍ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرأيت إِن أَخذ هَذَا الرَّجُلُ مَالاً لِيحُجَّ بِهِ عَن الْمَيتِ عَلَى الْبَلاغِ رَد الْبَلاغِ أَوْ عَلَى الإجارة فَصده عَدُوِّ عَن الْبَيتِ ؟ قَالَ: إِن كَان أَخذه عَلَى الْبَلاغِ رَد الْمَالَ ، وَكَان مَا فَضُلَ عَن نفَقَتِهِ ذاهِبًا وَرَاجعًا ، وَإِن كَان أَخذه عَلَى الإجارة رَد الْمَالَ ، وَكَان لَه مِن إِجَارَتِهِ بِحِسَابِ ذلِكَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي صُد عَنه ، قُلْتَ: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ لَه مِن إِجَارَتِهِ بِحِسَابِ ذلِكَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي صُد عَنه ، قُلْتُ: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ نَالِكٌ فِي رَجُلِ السَّتَوْجِرَ لِيحُجَّ عَن مَيتٍ فَمات قَبْلَ أَن قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ السَّتَوْجِرَ لِيحُجَّ عَن مَيتٍ فَمات قَبْلَ أَن يَالُغ ، فَسُئِلَ عَنه ، فَقَالَ : أَرَى أَن يَاسَبُ فَيكُون لَه مِن الإجارة بقَدْرِ ذلِكَ مِن الطَّرِيق ، وَيرُدُّ مَا فَضلَ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ : أَرَأَيت إِن دَفَعَ إِلَى رَجُلِ مَالا لِيحُجُّ بِهِ عَن مَيتِ فَأُحْصِرَ كَرَضٍ وَقَدْ كَان أَخِذ الْمَالَ عَلَى الْبَلاغِ أَوْ عَلَى الإجارة ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : أَمَّا إِذَا أَخذه عَلَى الْبَلاغِ فَلا شَيءَ عَلَيهِ وَلَه نَفَقَته فِي مَال الْمَيتِ مَا أَقَامَ مَرِيضا لا يَقْدِرُ عَلَى الذَهَابِ ، وَإِن أَقَامَ إِلَى حَجِّ قَابلٍ أَجْزَأَ ذَلِكَ غَن الْمَيتِ ، فَإِن لَمْ يَقُمْ إِلَى عَجِّ قَابلٍ وَقَوِي عَلَى الذَهَابِ إِلَى الْبَيتِ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَه نَفَقته . قُلْت لابن الْقَاسِمِ : وَجَجًّ عَن الْمَيتِ إِن سَقَطَتْ مِنه النَفَقَة كَيفَ يَصْنعُ ؟ قَالَ : لا أَرْأَيت هَذَا الَّذِي حَجَّ عَن الْمَيتِ إِن سَقَطَتْ مِنه النَفَقَة كَيفَ يَصْنعُ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ مِن مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعَينهَا شَيئًا ، وَلَكِن أَرَى إِن كَان إِنَا أَخذ ذَلِكَ عَلَى الْبَلاغِ فَإِنه حَيث سَقَطَتْ نفقته وَهُو متطوع فِي الذَهَاب ، وَلا شَيَع عَلَى الْبَلاغِ فَإِنه حَيث سَقَطَتْ نفقته وَهو متطوع فِي الذَهَاب ، وَلا شَيءَ عَلَيهِمْ مَا أَنفَق فِي الذَهاب ، وَلا شَيءَ عَليهِمْ فِي ذَهَابِهِ إِلا أَن يكُون أَحْرَمَ ثُمَّ سَقَطَتْ مِنه النفَقَةُ فَلْيمُض وَلْينفِقْ فِي ذَهَابِهِ وَرَجْعَتِهِ ، وَيكُون ذَلِكَ عَلَى الَّذِي دَفَعَ إِلَيهِ الْمَالَ لِيحُجَّ بِهِ عَن الْمَيتِ ؛ وَيكُون ذَلِكَ عَلَى الَّذِي دَفَعَ إلَيهِ الْمَالَ لِيحُجَّ بِهِ عَن الْمَيتِ ؛ فِي ذَهَابِهِ وَرَجْعَتِهِ ، وَيكُون ذَلِكَ عَلَى الَّذِي دَفَعَ إلَيهِ الْمَالَ لِيحُجَّ بِهِ عَن الْمَيتِ ؛ فِي ذَهَابِهِ وَرَجْعَتِهِ ، وَيكُون ذَلِكَ عَلَى الْذِي دَفَعَ إلَيهِ الْمَالَ لِيحُجَّ بِهِ عَن الْمَيتِ ؛ وَهِ ذَهَابِهُ وَرَجْعَتِهِ ، وَيكُون ذَلِكَ عَلَى الْإِجارة فَسَقطَ فَهو ضَامِن لِلْحَج ، أَحْرَمَ أَوْ لَمْ وَالَ نَهِ عَلَى الْإِجارة فَسَقطَ فَهو ضَامِن لِلْحَج ، أَحْرَمَ أَوْ لَمْ وَالْمَا فَلَ عَلَى الْهَا عَلَى الْمَالَ عَلَى الْبَلَاعِ فَإِعَا هُو لَلْكَ وَالْمَالُ عَلَى الْمَارَة عَلَى الْمَاتِهِ فَو ضَامِن لِلْحَج ، أَحْرَمَ أَوْ لَمْ

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا مات فَقَالَ: حُجُّوا عَـني بهَــذِهِ الأرْبَعِـين

دِينارًا ، فَدَفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ عَلَى الْبَلاغِ فَفَضَلَتْ مِنهَا عِشْرُون ؟ قَالَ : أَرَى أَن يُرد إِلَى الْوَرَثةِ مَا فَضلَ عَنه ، وَإِنَا ذَلِكَ مِثلُ مَا لَوْ قَالَ رَجُلِّ: اشتروا غلامَ فُلان بمائة دِينار فَأَعْتِقُوه عَنِي فَاشْتَرَوْه بَثْمَانِين دِينارًا ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يردُ مَا بَقِي إِلَى الْوَرَثَةِ، فَعَلَى هَذَا رَأَيت أَمْرَ الْحَج ، وَإِن كَان قَالَ: أَعْطُوا فُلانا أَرْبَعِين دِينارًا يحُجُ الْوَرَثَةِ، فَعَلَى هَذَا رَأَيت أَمْرَ الْحَج ، وَإِن كَان قَالَ: أَعْطُوا فُلانا أَرْبَعِين دِينارًا يحُجُ الْوَرَثَةِ ، فَاستأجروه بثلاثِين دِينارًا فَحَجَّ وَفَضلَت عَشَرَةٌ ؟ قَالَ : أَرَى أَيضا أَن تردُ اللهَ عَين فَاستأجروه بثلاثِين دِينارًا فَحَجَّ وَفَضلَت عَشَرَةٌ ؟ قَالَ : أَرَى أَيضا أَن تردُ اللهُ عَين الْوَرَثَةِ فَيشْتَرِيهِ الْوَرَثَةُ اللهُ عَن رَجُل فَلان بمائةِ دِينار فيعتق عَنه فَتشْترِيه الْوَرَثَةُ فَرَائِض اللّهِ ، فَرَأَيت أَنا الْحَجَّ إِذَا قَالَ: ادْفَعُوهَا إِلَى رَجُل بَعَينهِ عَلَى هَذَا ، وَسَعْت مَالِكً وَقَدْ سُئِلَ عَن رَجُل دَعُعَ إِلَيهِ رَجُلٌ أَرْبَعَة عَشَرَ دِينارًا يتكَارَى بهَا فِي وَسَمِعْت مَالِكًا وَقَدْ سُئِلَ عَن رَجُل دَعْعَ إِلَيهِ رَجُلٌ أَرْبَعَة عَشَرَ دِينارًا يتكَارَى بها فِي الْمَدِينةِ مَن عُجُ عَن مَيتٍ لَه ، فَتَكَارَى بعَشَرَةٍ كَيفَ يصْنعُ بالأَرْبَعَة ؟ قَالَ : يرُدُها إِلَى مَن دَفَعَهَا إِلَيهِ ، وَلَمْ يرَهَا لِلَّذِي حَجَّ عَن الْمَيتِ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: هَلْ كَان مَالِكٌ يوسِّعُ أَن يعْتهِرَ أَحَدٌ عَن أَحَدٍ إذا كَان يوسِّعُ أَن يعْتهِرَ أَحُدٌ عَن أَحَدٍ إذا كَان يوسِّعُ فِي الْحَجِ ؟ قَالَ : نعَمْ وَلَمْ أَسْمَعْه مِنه ، وَهوَ رَأْيي إذا أَوْصى بـذلِكَ . قُلْت لابن الْقَاسِمِ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن حَجَّ عَن مَيتٍ ، أَيقُولُ: لَبَيكَ عَن فُلان أَمْ النيةُ تَجْزِئِه ؟ قَالَ: قَالَ: النيةُ تَجْزِئِه . قُلْت لابن الْقَاسِمِ : أَرَأَيت مَن أَصابَ صيدًا فِي حَجهِ ، فقَالَ : احْكُمُوا عَلَي بَجْزَائِهِ ، فَحُكِمَ عَلَيهِ بَجَزَائِهِ ، فَأَرَاد أَن يؤَخِّرَ الْجَزَاءَ إلَى حَجِّ قَابِلٍ أَوْ الْحَكُمُوا عَلَي بَجْزَائِهِ ، فَحُكِمَ عَلَيهِ بَجْزَائِهِ ، فَأَرَاد أَن يؤَخِّرَ الْجَزَاءَ إلَى حَجِّ قَابِلٍ أَوْ إلَى بَعْدِ ذلِكَ حَتى يجِلَّ أَوْ حَتى يَجْعَلَ ذلِكَ فِي عُمْرَةٍ ، هَلْ يَجُوزُ لَه ذلِكَ فِي قَولُ إلَى بَعْدِ ذلِكَ حَتى يجِلَّ أَوْ حَتى يَجْعَلَ ذلِكَ فِي عُمْرَةٍ ، هَلْ يَجُوزُ لَه ذلِكَ فِي قَولُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ يَجُوزُ لَه أَن يهْدِي هَدْيه هَذا مَتى شَاءَ ، إن شَاءَ أَهْداه وَهوَ حَرَامٌ ، وَلَكِن إن قَلَّده وَهوَ فِي الْحَج لَمْ ينحَرْه إلا بمنِي ، وَإِن شَاءَ أَهْداه وَهوَ حَرَامٌ ، وَلَكِن إن قَلَّده وَهوَ فِي الْحَج لَمْ ينحَرْه إلا بمنِي ، وَإِن شَاءَ أَهْداه وَهوَ حَرَامٌ ، وَلَكِن إن قَلَّده وَهوَ فِي الْحَج لَمْ ينحَرْه إلا بمنِي ، وَإِن قَلَده وَهوَ فِي الْحَج لَمْ ينحَرْه إلا بمنِي ، وَإِن

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن أَوْصى فَقَالَ: خُجُّوا عَني حَجَّةَ الإسلام، وَأَوْصى بَعِنْقِ نسَمَةٍ بعَينها، وَأَوْصى أَن يشتروا عَبْدًا بعَينهِ فيعتق عَنه وَأَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ فبتله (۱)، وَدبَّرَ عَبْدًا وَأَوْصى بعِنْقِ عَبْدٍ لَه آخرَ وَأَوْصى بكِتابَةِ عَبْدٍ لَه في مَرَضِهِ فبتله (۱)، وَدبَّرَ عَبْدًا وَأَوْصى بعِنْقِ عَبْدٍ لَه آخرَ وَأَوْصى بكِتابَةِ عَبْدٍ لَه

⁽١) بتله : قطعه ، كما في القاموس .

آخرَ وَأَوْصَى بِزَكَاةٍ بَقِيتْ عَلَيهِ مِن مَالِهِ وَأَقَرَّ بِدُيونِ الناسِ فِي مَرَضِهِ ؟ قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : قَالَ مَالِكٌ : الدُّيونِ مَبْدأَةً كَانتْ لِمَن يجُوزُ لَه إقْرَارُه لَه أَوْلِمَن لا يجُوزُ لَه إقْرَارُه ، ثمَّ الزَّكَاةُ ثمَّ الْعِثْقُ بَثلا وَالْمُدبَّرُ جَمِيعًا مَعًا لا يبْدأ أَحَدُهمَا قَبْلَ صاحِبهِ ، قَالَ مَالِكٌ : ثمَّ النسَمَةُ بعَينهَا وَالَّذِي أَوْصَى أَن تشْترَي لَه بعَينها جَمِيعُها لا يبْدأ أَحَدُهمَا قَبْلَ صاحِبهِ ، قَالَ : ثمَّ الْمُكَاتب ثمَّ الْحَجُ ، قُلْت : فَإِن كَانتْ الدُّيونِ لِمَن أَحَدُهمَا قَبْلَ صاحِبهِ ، قَالَ : ثمَّ الْمُكَاتب ثمَّ الْحَجُ ، قُلْت : فَإِن كَانتْ الدُّيونِ لِمَن يُجُوزُ لَه إقْرَارُه رَجَعَتْ مِيرَاثًا ، إلا أَنه يَبْدأ بهَا قَبْلَ الْوَصَايا ثمَّ الْوَصَايا فِي ثلُثِ مَا بَقِي بَعْدهَا .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ: أَحِجُوا فُلانا حَجَّةً فِي وَصِيتِهِ وَلَمْ يَقُلْ: عَنِي ، أَيعْطَى مِن الثلُثِ شَيئًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : يعْطَى مِن الثلُثِ قَدْرَ مَا يَعُجُ بِهِ إِن حَجَّ ، فَإِن أَبِى أَن يُحُجَّ فَلا شَيءَ لَه وَلا يكُون لَه أَن يأْخذ الْمَالَ ثمَّ يقْعُد يَحُجُ بِهِ إِن حَجَّ ، فَإِن أَبِى أَن يحُجَّ أَخِذ مِنه وَلَمْ يَتْرَكُ لَه إِلا أَن يَحُجَّ . قُلْت لابن وَلا يحُجُ أَخِذ مِنه وَلَمْ يَتْرَكُ لَه إِلا أَن يحُجَّ . قُلْت لابن الْقَاسِمِ : هَلْ تَحُجُ الْمَوْأَةُ عَن الرَّجُلِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ كَان يجيزُه مَالِكٌ وَلَمْ يكُن يرَى لَه بذلِك بَأْسًا . قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بأَن وَلَمْ يكُن يرَى لَه بذلِك بَأْسًا . قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بأَن يُشَي عَنه وَأَن يهْدِي هَذيين فَإِن لَمْ يجِدْ فَهَدْيٌ وَاحِدٌ . وَلَمْ يَكُن يرَى لَه بذلِك بَأْسًا . قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بأَن يُشَى عَنه ، قَالَ : لا أَرَى أَن يمْشِي عَنه وَأَن يهْدِي هَذيين فَإِن لَمْ يجد فَهَدْيٌ وَاحِدٌ . قَالَ: وَلَقَدْ سَأَلْنا مَالِكًا عَن امْرَأَةٍ أَوْصِتْ بأَن يعُجَّ عَنهَا إِن حَمَلَ ذلِكَ تُلْتُهَا ، فَإِن لَمْ يَعْقَ عَنها رَقَبَةً إِن وَجَدُوهَا بذلِك الشَمَن فَحَمَلَ الثلُث أَن يعْتِقَ عَنها رَقَبَةً وَلا يحُجُ عَنها .

قُلْت: وَهَلْ يَجُوزُ أَن يَدْفَعُوا إِلَى عَبْدٍ أَوْ صِيِّ بَأَن يَجُجَّا عَن الْمَيت فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى أَن يَجُوزَ ، وَأَرَى إِن دَفَعُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدٍ أَوْ صِيِّ ضَمِنوا ذَلِكَ فِي رَأْيي إِلا أَن يكُون عَبْدًا ظنوا أَنه حُرِّ وَلَمْ ذَلِكَ إِلَى عَبْدٍ أَوْ صَيِّ ضَمِنوا ذَلِكَ فِي رَأْيي إِلا أَن يكُون عَبْدًا ظنوا أَنه حُرِّ وَلَمْ يعْرِفُوه . قُلْت: أَرأيت إِن أَوْصِى أَن يُحُجَّ عَنه هَذَا الْعَبْدُ بعَينهِ أَوْ هَذَا الصِي بعَينه ؟ يعْرِفُوه . قُلْت: أَرأيت إِن أَوْصِى أَن يحُجَّ عَنه هَذَا الْعَبْدُ بعَينهِ أَوْ هَذَا الصِي بعَينه ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي ذَلِكَ شَيئًا ، وَلَكِن أَرَى أَنه يدْفَعُ ذَلِكَ إِلَيهِمَا فَيحُجَّان عَن الرَّجُلِ إِذَا أَذِن السَّيدُ لِلْعَبْدِ أَوْ أَذِن الْوَالِدُ لِلْوَلَدِ ، وَلا تَدُدُّ وَصِيته مِيرَاثًا ؛ لأَن عَجَّ برٌّ ، وَإِن حَجَّ عَنه صِيٍّ أَوْ عَبْدٌ ؛ لأَن حَجَّةَ الصِي وَالْعَبْدِ تَطَوَّعٌ فَالْمَيت لَوْ لَمْ يَرُد وَصِيته إِلَى الْوَرَثَةِ، فَكَذَلِكَ هَذَا. يَكُن صَرُورَةً فَأَوْصَى بَحَجِهِ تَطُوعًا أَنْفِذَتْ وَلَمْ تَرَد وَصِيته إِلَى الْوَرَثَةِ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

قُلْت : أَرَأَيت الصبي إذا لَمْ يكُن لَه أَبٌ وَأَذِن لَه الْوَلِي أَن يُحُجَّ عَن الْمَيتِ أَيُوزُ لَه إذنه ؟ قَالَ : لا أَرَى بذلِكَ بَأْسًا إلا أَن يُخافَ عَلَيهِ فِي ذلِكَ ضيعَةً أَوْ مَشَقَّةً مِن السَّفَرِ فَلا أَرَى أَن يجُوزَ ذلِكَ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي ذلِكَ شَيئًا ، وَإِنَمَا قُلْته مِن السَّفَرِ فَلا أَرَى أَن يجُوزَ ذلِكَ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي ذلِكَ شَيئًا ، وَإِنَمَا قُلْته لأن الْوَلِي إِن أَذِن لَه أَن يتجرَ وَأَمَرَه بذلِكَ جَازَ ذلِكَ ، ولَوْ خرجَ فِي تِجَارَةٍ مِن مَوْضِعِ إِذِن الْوَلِي لَمْ يكُن بذلِكَ بَأْسٌ ، قَالَ : فَإِذا كَان ذلِكَ جَائِزًا فَجَائِزً لَه أَن يحُج عَن الْمَيتِ إِذا أَوْصَى إلَيهِ الْمَيت بذلِكَ إذا أَذِن لَه الْوَلِي وَكَان فَوَيًّا عَلَى الذَهَاب ، وَكَان ذلِكَ نظرًا لَه وَلَمْ يكُن عَلَيهِ فِي ذلِكَ ضررٌ .

قُلْت : أرأيت إن لَمْ يأذن لَه الْوَلِي ؟ قَالَ : يوقفُ الْمَالُ حَتى يَبْلُغ الصبي ، فَإِن حَجَّ بِهِ الصبي وَإِلا رَجَعَ مِيرَاثا ، قُلْت : تَخْفَظُه عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : لا . قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : وَهَذَا اللَّذِي أَوْصَى أَن يُحجَّ عَنه هَذَا الصبي عَلِمْنا أَنه إِنمَا أَرَاد التَطَوُّعُ وَلَمْ وَلَا الْفَريضة ، قَالَ : وَلَوْ أَنه كَان صَرُورَةً وَقَصِد رَجُلا بِعَينهِ ، فَقَالَ : يُحجُّ عَني يرِدْ الْفَريضة ، قَالَ : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ : فَلَان أَن يُحجَّ عَنه ؟ قَالَ : يعظَى ذَلِكَ غيرَه ، قَالَ : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ : فَلَان أَن يُحجَّ عَنه رُحبً عَنه رَجُلٌ بِعَينهِ فَأَبَى ذَلِكَ الرَّجُلُ أَن يُحجَّ عَنه رُدت إلَى الْوَرثة . قَالَ : وَمَثَلُ ذَلِكَ مَثلُ رَجُلٍ قَصِد قَصْد مِسْكِين بِعَينهِ ، فَقَالَ : تصدقُوا عَلَيهِ بِمَائِة وَيَالًا وَرثة . فَقَالَ : وَمَثلُ ذَلِكَ مَثلُ رَجُلٍ قَصَد قَصْد مِسْكِين بِعَينهِ ، فَقَالَ : تصدقُوا عَلَيه بِمَائِة وَيَالًا مِن ثَلُقي فَمَات الْمِسْكِين قَبْلَ الْمُوصِي أَوْ أَبِي أَن يَقْبَلَ الْوَصِية ، فَإِن الْوَصِية وَاعِيهِ عِيرَاثًا لِلْوَرثة ، أَوْ قَالَ : اشتروا عَبْد فُلان فَأَعْتِقُوه عَني ، فِي غيرِ عِتْقٍ عَلَيهِ وَاجبٍ فَأَبِي أَهُلُه أَن يبيعُوه ، فَإِن الْوصِية ترجع مِيرَاثًا لِلْوَرثة .

قُلْت : أَرَأَيت امْرَأَةً أَهَلَّتْ بِالْحَج بغير إذن زَوْجَهَا وَهِي صرُورَةٌ ، ثمَّ إِن زَوْجَهَا حَبَّتُهَا الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيهَا مِن الَّتِي حَلَّلَهَا ثَمَّ أَذِن لَهَا مِن عَامِهَا فَحَجَّتْ ، أَتَجْزِئِهَا حَجَّتِهَا الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيهَا مِن الَّتِي حَلَّلَهَا زَوْجُهَا مِنهَا ، وَعَن حَجَّةِ الإسلام ؟ قَالَ: أَرْجُو ذلِكَ وَلا أَحْفَظُه عَن مَالِكِ. قُلْت : فَالْعَبْدُ وَالأَمَةُ يُحْرِمَان بغير إذن سَيدِهِمَا فَيحَلِّلُهمَا السَّيدُ ثمَّ يعْتقَان ، فَيحُجَّان عَن الَّذِي حَلَّلَهمَا السَّيدُ وَعَن حَجَّةِ الإسلام ، أَتَجْزِئِهمَا هَذِهِ الْحَجَّةُ مِنهمَا فَيحُجَّان عَن الَّذِي حَلَّلَهمَا السَّيدُ وَعَن حَجَّةِ الإسلام ، أَتَجْزِئِهمَا هَذِهِ الْحَجَّةُ مِنهمَا جَمِيعًا ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكُ ؟ قَالَ : هَذا رَأْيِي ؟ لأني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي عَبْدٍ نذرَ إِن أَعْتَقَ اللَّه رَقَبَته أَن عَلَيهِ الْمَشْي إِلَى بَيتِ اللَّه فِي حَجً ،

قَالَ : يُحجُّ حَجَّةَ الإسلام ثمَّ النذرُ بَعْدهَا فَهَذِا حِين أَحْرَمَ فَقَدْ نذرَهَا فَلا تَجْزِئِه حَجَّته حِين أُعْتِقَ عَنهمَا .

قُلْت : أَرَأَيت السَّيد يأذن لِعَبْدِهِ أَوْ لأَمَتِهِ ، أَوْ الزَّوْجَ لِزَوْجَتِهِ بِالإحرام فَأَرَاد أَن يَحِلَّهُمْ بَعْد ذلِك ، أَلَه ذلِك َ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : وَإِن خاصمُوه قَضى لَهُمْ عَلَيهِ أَن لا يَجِلَّهُمْ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرأيت إِن بَاعَ عَبْده أَوْ أَمَته وَهمَا مُحْرِمَان أَيُهُوزُ بَيعُه أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ فِي قَوْل مَالِكٍ يجُوزُ بَيعُه إِياهمَا ، وَيكُونان عَلَى إِحْرَامِهِمَا ، قُلْت : فَإِن لَمْ يعْلَمْ وَلَيسَ لِلَّذِي اشْتراهمَا أَن يَجِلَّهمَا ، وَيكُونان عَلَى إِحْرَامِهِمَا ، قُلْت : فَإِن لَمْ يعْلَمْ بإِحْرَامِهِمَا أَتراه عَيبًا يرُدُّهمَا بهِ إِن أَحَبَّ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيبًا ، وَأَرَاه عَيبًا يرُدُهمَا بهِ إِن لَمْ يكُن أَعْلَمَه بإحْرَامِهِمَا إِلا أَن يكُون ذلِك قَرِيبًا . قُلْت : وَأَرَاهِ عَيبًا يرُدُهمَا بهِ إِن لَمْ يكُن أَعْلَمَه بإحْرَامِهِمَا إلا أَن يكُون ذلِك قَرِيبًا . قُلْت : وَأَرَامِهِ ثُمَّ أَذِن لَه فِي اللّه مِن الْحَرَامِهِ ثَمَّ أَذِن لَه فِي اللّه مِن اللّه عَنْ اللّه مِن اللّه مِن اللّه عَلَى الْعَبْدِ الصِّيامُ أَوْ أَرَامِهُ عَن حَجَّتِهِ النِّي حَلَّلَه مِنهَا بعُدمَا مضى عَلَيهِ ذلِك ، أَتَجْزَتُه مِن الّتِي حَلَّلَه مِنهَا أَوْل مَالِك ؟ فَقَالَ : نِعَمْ ، فِي رَأْلِي ، قُلْت : وَيكُون عَلَى الْعَبْدِ الصِّيامُ أَوْ فِي قَوْل مَالِك ؟ فَقَالَ : إِن أَهْدى عَنه السَّيدُ مِن إَحْرَامِهِ ؟ قَالَ : إِن أَهْدى عَنه السَّيدُ أَوْ أَطْعَمَ عَنه أَجْزَأَه وَإِلا صَامَ هُو وَأَجْزَأَه .

قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : هَذَا رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَهِلُّ بَحَجَّةٍ فَتَفُوته ، أَيهِلُّ مِنهَا حِين فَاتَتْه بِالْعُمْرَةِ إِهْلالا مُسْتَقْبلا فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : يُضِي عَلَى إِهْلالِهِ الأَوَّل وَلا يَهِلُّ بِالْعُمْرَةِ إِهْلالا مُسْتَقْبلا وَلَكِن يَعْمَلُ فِيهَا عَمَلَ الْعُمْرَةِ وَهُو عَلَى إِهْلالِهِ الأَوَّل وَيقْطَعُ التلبية إذا دخلَ الْحَرَمَ ؛ لأن الْحَجَّ قَدْ فاته فَصارَ عَمَلُه فِيمَا بَقِي مِنهَا فِي قَوْل مَالِكٍ مِثلَ عَمَل الْعُمْرَةِ .

قُلْت: أَرَأَيت رَجُلا حَجَّ فَفاته الْحَجُّ فَجَامَعَ بَعْدَمَا فاته الْحَجُّ وَتطَيبَ وَأَصابَ الصيد مَا عَلَيهِ فِي قُول مَالِكِ؟ قَالَ: عَلَيهِ فِي كُلِّ شَيءٍ صنعَه مِن ذلِكَ مِثلُ مَا الصيد مَا عَلَيهِ فِي تَوْل مَالِكِ؟ قَالَ: عَلَيهِ فِي كُلِّ شَيءٍ صنعَه مِن ذلِكَ مِثلُ مَا عَلَى الصحِيحِ الْحَج ، إلا أَنه يهْرِيقُ دمًا دمَ الْفَوَاتِ فِي حَجَّةِ الْقَضاءِ وَمَا أَصابَ مِن الصيدِ وَتطَيبَ وَلَبسَ فِيهَا فَلْيهْرِقُه مَتى مَا شَاءَ ، وَالْهَدْي عَن جَمَاعِهِ قَبْلَ أَن يفُوته الْحَجُّ أَوْ بَعْد أَن فاته هَدْيٌ وَاحِدٌ وَلا عُمْرَةَ عَلَيهِ ، وَلَوْ كَان يكُون عَلَيهِ عُمْرَةً يفُوته الْحَجُ أَوْ بَعْد أَن فاته هَدْيٌ وَاحِدٌ وَلا عُمْرَةَ عَلَيهِ ، وَلَوْ كَان يكُون عَلَيهِ عُمْرَةً

إذا وَطِئَ بَعْد أَن فَاته الْحَجُّ لَكَان عَلَيهِ عُمْرَةٌ إذا وَطِئَ وَهُوَ فِي الْحَج ثُمَّ فَاتُهُ الْحَجُّ ؛ لأَن الَّذِي فَاته الْحَجُّ قَدْ صَارَ إلَى عُمْرَةٍ فَعَلَيهِ هَدْيان هَدْيٌ لِوَطْئِهِ وَهَدْيٌ لِمَا فَاته ، وَكَذَٰلِكَ قَالَ لِى مَالِكٌ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الرَّجُلَ يُحْرِمُ بِالْحَج فَيفُوته الْحَجُ ، أَلَه أَن يَبْت عَلَى إِحْرَامِهِ ذَلِكَ فِي قَوْلَ مَالِكٍ إِلَى قَابلٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : مَن أَحْرَمَ بِالْحَج فَفَاته الْحَجُ فَلَه أَن يَبْت عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابلٍ إِن أَحَبَّ ذَلِكَ ، قَالَ مَالِكٌ : وَأَحَب إِلَيَّ أَن يُمْضِي لِوَجْهِهِ فَيحِلُّ مِن إِحْرَامِهِ ذَلِكَ وَلا ينتظِرَ قَابلا ، قَالَ : وَإِنَا لَه أَن يَبْت عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابلِ مَا لَمْ يَدْخُلْ مَكَّة ، فَإِن دَخلَ مَكَّة فَلا أَرَى لَه أَن يَبْت عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابلِ مَا لَمْ يَدْخُلْ مَكَّة ، فَإِن دَخلَ مَكَّة فَلا أَرَى لَه أَن يَبْت عَلَى إِحْرَامِهِ وَلْيمْونَ وَلِيحِلَّ مِن عَلَى إِحْرَامِهِ وَلْيمْونَ وَلِيحِلَّ مِن الصَفَا وَالْمَرُووَ وَلِيحِلَّ مِن عَلَى إِحْرَامِهِ وَلْيمْونَ وَلِيحِلَّ مِن الصَفَا وَالْمَرُووَ وَلِيحِلَّ مِن الْحَامِ إِلَى النَّبِي فَلْيطُفْ بِهِ وَلْيسْعَ بَين الصَفَا وَالْمَرُووَ وَلِيحِلَّ مِن الْحَامِ إِلَى النَّبِي فَلْيطُفُ بِهِ وَلْيسْعَ بَين الصَفَا وَالْمَرُووَ وَلِيحِلَّ مِن إِحْرَامِهِ ، فَإِذا كَان قَابِلا فَلْيقْضِ الْحَجِّ الَّذِي فاته وَلْيهْرِقْ دمًا ، قُلْت لابن الْقَاسِمِ : إِحْرَامِهِ ، فَإِذا كَان قَابلا فَلْيقْضِ الْحَجِّ الَّذِي فاته وَلْيهْرِقْ دمًا ، قُلْت لابن الْقَاسِمِ : فَإِن ثَبْت عَلَى إِحْرَامِهِ بَعْدَمَا دَحَلَ مَكَةً حَتَى حَجَّ بِإِحْرَامِهِ ذَلِكَ قَابِلا ، يُجْزِئِه مَن خَجَّةِ الإسلام أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن أَهَلَّ بِحَجَّةٍ فَفَاتَتْه فَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتى إذا كَان مَن قَابِلٍ فِي أَشْهِرِ الْحَج حَلَّ مِنهَا ، ثمَّ حَجَّ مَن عَامِهِ أَيكُون مُتمَتِّعًا فِي قَوْل مَالِكٍ مَن قَابِلٍ فِي أَشْهِرِ الْحَج مَل مَالِكٍ فِي هَذا شَيئًا ، وَلَكِن لا أَرَى لأَحَدٍ فاته الْحَجُ أَمْ لا ؟ قَالَ: لا أَحْفظُ مِن مَالِكٍ فِي هَذا شَيئًا ، وَلَكِن لا أَرَى لأَحَدٍ فاته الْحَجُ أَمْ لا ؟ قَالَ: لا أَحْفظُ مِن مَالِكٍ فِي أَشْهِرِ الْحَج أَن يفْسَخ حَجَّته فِي عُمْرَةٍ فَإِن فَعَلَ فَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتى يدْخلَ فِي أَشْهِرِ الْحَج أَن يفْسَخ حَجَّته فِي عُمْرَةٍ فَإِن فَعَلَ رَأَيته مُتمَتِّعًا.

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الْمَرْأَةَ إِذَا أَحْرَمَتْ بِغِيرِ إِذِن زَوْجِهَا شَمَّ حَلَّلَهَا ، وَالْعَبْد إِذَا أَحْرَمَ بِغِيرِ إِذِن سَيدِهِ ثُمَّ حَلَّلَه فَأَعْتَقَه ، ثُمَّ حَجَّ الْعَبْدُ بَعْدَمَا أَعْتَقَه عَن وَالْعَبْد إِذَا أَخِرَ مَ بِغِيرِ إِذِن سَيدِهِ ثُمَّ حَلَّلَه فَأَعْتَقَه ، ثُمَّ حَجَّ الْعَبْدُ بَعْدَمَا أَعْتَقَه عَن التَّتِي حَلَّلَه سَيدُه وَعَن حَجَّةِ الإسلام وَعَن الْحَجَّةِ الَّتِي حَلَّلَهَا مِنهَا زَوْجُهَا ؟ قَالَ : تَجْزِئِهَا لَهَ وَهُ الْحَجَّةُ عَنهمَا جَمِيعًا ، قَالَ : لأن الْمَرْأَةَ حِين فَرَضت الْحَجَّ فَحَلَّلَهَا زَوْجُهَا الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِهَا مِن تِلْكَ ، وَهَذِهِ قَضَاءُ تِلْكَ الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِهَا مِن تِلْكَ ، وَهَذِهِ قَضَاءُ تِلْكَ الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِهَا مِن تِلْكَ ، وَهَذِهِ قَضَاءُ تِلْكَ الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِهَا مِن تِلْكَ ، وَهَذِهِ قَضَاءُ تِلْكَ الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِهَا مِن تِلْكَ ، وَهَذِهِ قَضَاءُ تِلْكَ الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِهَا مِن تِلْكَ ، وَهَذِهِ قَضَاءُ تِلْكَ الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِها مِن تِلْكَ ، وَهَذِهِ تَضَاءُ تِلْكَ الْفَرِيضةِ وَهِي تَجْزِئِها مِن تَلْكَ ، وَهَذِهِ تَضَاءُ تِلْكَ الْفَريضةِ الَّتِي عَلَيهَا ، قَالَ: وَإِن كَانت ْ حِين خَلَّلَهَا زَوْجُهَا إِنَا كَانَتْ عَلَيها مِن تَطَوَّع ،

فَهَذِهِ قَضاءٌ عَن ذلِكَ التطَوُّعِ الَّذِي حَلَّلَهَا زَوْجُهَا مِنه .

قَالَ: وَالْعَبْدُ لَيسَ مِثلَ هَذِهِ حِين أُعْتِقَ ؛ لأن الْعَبْد حِين حَلَّه سَيدُه إِنَا حَلَّه مِنهَا مِن تطَوَّع ، فَإِن أُعْتِق ثمَّ حَجَّ حَجَّة الإسلام ينوي بهِ عَن الْحَجَّةِ الَّتِي أَحَلَّه مِنهَا سَيدُه ، وَحَجَّة الْفَريضة فَلا تَجْزِئه حَجَّة وَاحِدة مِن تطوع وَوَاجبٍ وَتكون حَجَّة هَذَا الْعَبْدِ الَّتِي حَجَّهَا بَعْد عِثْقِهِ إِذَا نوى بها عَنهما جَمِيعًا عَن الَّتِي حَلَّلَه سَيدُه مِنهَا ، وَعَلَيهِ حَجَّة الْفَريضة مِثلَ مَا قَالَ مَالِك فِي الَّذِي يَحْلِفُ بِالْمَشْي إِلَى بَيتِ اللَّهِ فَيحْنث وَهو صرورة فَيمْشِي فِي حَجَّة الْفَريضة ينوي بندلِك ندرًا وحَجَّة الْفَريضة لَمْ تَجزْه مِن حَجَّة الْفَريضة وَأَجْزَأَتْه مِن نذره ، وَكَان عَلَيهِ حَجَّة الْفَريضة ، فَمَسْأَلَةُ الْعَبْدِ عِندِي مِثلُ هَذَا .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن مَكَيًّا قَرَن الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مِن مِيقَاتٍ مَن الْمَوَاقِيتِ ، أَيكُون عَلَيهِ دمُ الْقِرَان فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: لا يكُون عَلَيهِ دمُ الْقِرَان .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن أَتى وَقَدْ فاته الْحَجُّ فِي قَوْل مَالِكٍ متى يقْطَعُ التلْبية؟ قَالَ: إذا دخلَ الْحَرَمَ. قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن أَتَى وَقَدْ فاته الْحَجُ ، أَيرْمُلُ بالْبَيتِ وَيسْعَى فِي الْمَسِيلِ بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَكَذلِكَ مَن اعْتَمَرَ مِن الْجعْرَانةِ أَوْ التنعِيمِ ، فَإِذَا طَافَ بالْبَيتِ فَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَكَذلِكَ مَن اعْتَمَر مِن الْجعْرَانةِ أَوْ التنعِيمِ ، فَإِذَا طَافَ بالْبَيتِ فَأَحَب إلَي أَن يرْمُلُ وَإِذَا سَعَى بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ فَأَحَب إلَي أَن يرْمُلُ وَإِذَا سَعَى بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ فَأَحَب إلَي عَمْر مِن الْجعْرَانةِ أَوْ التنعِيمِ أَن لا يرْمُلُ وَأَن لا يسْعَى بَطْن الْمَسِيلِ بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : كَان التنعِيمِ أَن لا يرْمُل وَأَن لا يسْعَى بَطْن الْمَسِيلِ بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : كَان التنعِيمِ أَن لا يرْمُل وَأَن لا يسْعَى بَطْن الْمَسِيلِ بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : كَان يستحب لَهمَا أَن يرْمُلا وَأَن يسْعَيا وَيأْمُوهما بذلِكَ ، وَلَمْ أَرَه يوجب عَلَيهما الرَّملَ بالْبَيتِ كَمَا يوجب ذلِكَ عَلَى مَن حَجَّ أَوْ اعتمر مِن الْمَوَاقِيتِ ، وَأَمَّا السَّعْي بَين الصفا وَالْمَرْوَةِ فَكَان يوجبه عَلَى مَن اعتمر مِن التنعِيمِ وَغيرِ ذلِكَ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت طَوَافَ الصدرِ إِن تركه رَجُلٌ ، هَـلْ عَلَيهِ فِيهِ عِنـد مَالِكُ طَعَامٌ أَوْ دمٌ أَوْ شَيءٌ مِن الأشْياءِ ؟ قَالَ : لا ، إلا أَن مَالِكًا كَان يستحب لَـه

أَن لا يُخْرُجَ حَتى يطُوفَ طَوَافَ الْوَداعِ. قُلْت لابن الْقَاسِمِ: فَلُوْ أَنه طَافَ طَوَافَ الْوَداعِ ثُمَّ الْسَرَى وَبَاعَ بَعْدَمَا طَافَ أَيعُودُ فَيطُوفُ طَوَافَ الْوَداعِ أَمْ لا ؟ قَالَ: الْوَداعِ ثُمَّ اللَّهُ مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يطُوفُ طَوَافَ الْوَداعِ ثُمَّ يُخْرُجُ مَن الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِيشتري سَأَلَتُ مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يطُوفُ طَوَافَ الْوَداعِ ثُمَّ يُخْرُجُ مَن الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِيشتري بَعْض جَهَازِهِ أَوْ طَعَامِهِ ، يقِيمُ فِي ذلِكَ سَاعَةً يدُورُ فِيهَا ثَمَّ يَخْرُجُ وَلا يعُودُ إلَى الْبَيتِ ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ وَلا أَرَى عَلَيهِ فِي هَذا عَوْدةً إلَى الْبَيتِ .

قَالَ: فَقُلْت لَه: فَلُوْ أَن كَرِيهِمْ أَرَاد بِهِمْ الْخُرُوجَ فِي يَوْمُ فَبَرَزَ بِهِمْ إِلَى ذِي طُوًى فَطَافُوا طَوَافَ الْوَداعِ ، ثُمَّ أَقَامَ كَرِيهِمْ بِذِي طُوًى يَوْمَهُ وَلَيلَتَهُ وَبَات بِهَا ، طُوًى عَلَيهِمْ أَن يَرْجَعُوا فَيطُوفُوا طَوَافَ الْوَداعِ ؟ قَالَ: لا وَلْيَخْرُجُوا . قَالَ: فَالَت ترَى عَلَيهِمْ أَن يَرْجعُوا فَيطُوفُوا طَوَافَ الْوَداعِ ؟ قَالَ: لا وَلْيخْرُجُوا . قَالَ: فَقُلْت لِمَالِكِ : أَرَأَيت إِذَ هَمْ بِذِي طُوعى بَعْدَمَا خَرَجُوا أَيقْصُرُونِ الصلاةَ أَمْ يَتِمُّونِ فَقُلْت لِمَالِكٍ : أَرَأَيت إِذَ هَمْ بِذِي طُوعَى بَعْدَمَا خَرَجُوا أَيقْصُرُونِ الصلاةَ أَمْ يَتِمُّونَ وَهَمْ عَلَى رَحِيلٍ مِن ذِي طُوعَى إِلَى بِلادِهِمْ ؟ وَقَدْ رَحَلُوا مِن مَكَّةَ إِلَى ذِي طُوعَى وَهِمْ عَلَى رَحِيلٍ مِن ذِي طُوعَى إِلَى بِلادِهِمْ ؟ لأن ذا طُوعَى عِندِي مِن فَالَ : يَتِمُّونَ بِنِي طُوعًى حَتَى يَخْرُجُوا مِنهَا إِلَى بِلادِهِمْ ؟ لأن ذا طُوعَى عِندِي مِن مَكَّةً .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن أَقَامَ بَكَةً بَعْد طَوَافِ الْوَداعِ يوْمًا أَوْ بَعْض يوْمٍ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَنا أَرَى أَن يعُود فَيطُوفَ. قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت طَوَافَ الصدْر أَهوَ عَلَى النسَاءِ وَالصّبْيان وَالْعَبيدِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ هُوَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ. قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن خرَجَ مِن مَكَّةَ وَلَمْ يطُفْ طَوَافَ الْوَداعِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان ذلِكَ قريبًا رَجَعَ إِلَى مَكَّة فَطَافَ طَوافَ الْوَداعِ ، وَإِن كَان قَدْ تباعد يمْضِي وَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت لابن الْقَاسِمِ : فَهَلْ قَالَ اللهُ الْفَهْرَان إِن هو ترك طَوَافَ الْوَداعِ ؟ قَالَ : لَمْ يجدْ لَنا لَكُمْ مَالِكٌ : إِنه يعُودُ مِن مَرِّ الظهْرَان إِن هو ترك طَوَافَ الْوَداعِ ؟ قَالَ : لَمْ يجدْ لَنا لَكُمْ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ شَيئًا ، وَأَرَى إِن كَان لا يَغْشَى فَوَات أَصْحَابِهِ وَلا مَنعًا مِن كَرِيهِ أَن يقُوت هُ أَرَى أَن يعُود ، وَإِن خَافَ أَن لا يقِيمَ عَلَيهِ الْكِرَى أَوْ أَن يفُوت ه أَصْحَابِهِ فَلا مَنعًا مِن كَرِيهِ أَن فَرَى أَن يغُود ، وَإِن خَافَ أَن لا يقِيمَ عَلَيهِ الْكِرَى أَوْ أَن يفُوت ه أَصْحَابِه فَلَا شَيءَ عَلَيهِ وَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي امْرَأَةٍ طَافَتْ طَوَافَ الإفاضة ثمَّ حَاضتْ، أَخْرُجُ مِن قَبْلِ أَن تطُوفَ طَوَافَ الْوَداعِ ؟ قَالَ: نعَمْ، قُلْت: فَإِن كَانتْ لَـمْ تطُفْ

طَوَافَ الإفاضة ثمَّ حَاضِتْ أَتَخْرُجُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تَخْرُجُ حَتى تطُوفَ طَوَافَ الإفاضة . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : يَعْبسُ عَلَيهَا كَرِيهَا أَقْصَى مَا كَان يُسبِكُ النسَاءُ الدمَ ، ثمَّ تسْتظْهِرُ بثلاثٍ وَلا يحْبسُ عَلَيهَا كَرِيهَا أَكْثرَ مِن ذلِكَ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَفِي النفَسَاءِ أَيضًا يحْبسُ عَلَيهَا كَرِيهَا أَكْثرَ مَا يُسبِكُ النسَاءُ دمَ النفاسِ مِن غيرِ سَقَمٍ ، ثمَّ النفسَاءِ أَيضًا يحْبسُ عَلَيهَا كَرِيهَا أَكْثرَ مَا يُسبِكُ النسَاءُ دمَ النفاسِ مِن غيرِ سَقَمٍ ، ثمَّ النفسَاء عَليهَا بَعْد ذلِكَ إذا كَانتْ لَمْ تطُفْ طَوَافَ الإفاضة .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَيكُون عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا حَجُّوا طَوَافُ الْوَدَاعِ أَمْ لا ؟ قَالَ: وَسَأَلْنَا مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ لا أَحْفَظُه عَنِ مَالِكٍ وَلا أَرَى عَلَيهِمْ طَوَافَ الْوَدَاعِ. قَالَ: وَسَأَلْنَا مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ يَفْرُغ مِن حَجهِ فَيرِيدُ الْعُمْرَةَ مَنِ التنعِيمِ أَوْ مِنِ الْجَعْرَانَةِ ، أَعَلَيهِ أَن يطُوفَ طَوَافَ الْوَدَاعِ ؟ قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِن هو خرجَ الْوَدَاعِ ؟ قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِن هو خرجَ اللهَ مِيقَاتٍ مِن الْمَوَاقِيتِ مِثْلَ الْجُحْفَةِ وَغيرِهَا مِنِ الْمَوَاقِيتِ لِيعْتَمِرَ مِنهَا فَأَرَى الْمَواقِيتِ لِيعْتَمِرَ مِنهَا فَأَرَى عَلَيهِ إِذَا أَرَاد الْخُرُوجَ أَن يطُوفَ طَوَافَ الْوَدَاعِ . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: وَكُلُّ مَن دخلَ عَلَيهِ إذا أَرَاد الْخرُوجَ أَن يطُوفَ طَوَافَ الْوَدَاعِ . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: وَكُلُّ مَن دخلَ مَكَةً حَاجًا يريدُ أَن يسْتُوْطِنِهَا ، أَيكُون عَلَيهِ طَوَافُ الْوَدَاعِ ؟ قَالَ: لا ، وَهذا سَبيلُه مَكَّةَ حَاجًا يريدُ أَن يسْتُوْطِنِهَا ، أَيكُون عَلَيهِ طَوَافُ الْوَدَاعِ ؟ قَالَ: لا ، وَهذا سَبيلُه سَبيلُ أَهْلِ مَكَّةً .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن حَجَّ مِن أَهْلِ مَرِّ الظهْرَان أَيكُون عَلَيهِ طَوَافُ الْوَداعِ أَمْ لا إذا خرَجَ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قُالَ : أَرَى أَن عَلَيهِ طَوَافَ الْوَداعِ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِيمَن أَرَاد الْخرُوجَ مِن مَكَّةً إلَى سَفَر مِن الأسْفَارِ : إنه يطُوفُ طَوافَ مَالِكًا قَالَ فِيمَن أَرَاد الْخرُوجَ ، قَالَ : فَأَرَى هَذَا بَمَنزِلَةِ الْمَكِي إذا أَرَاد الْخرُوجَ ، قَالَ : فَأَرَى هَذَا بَمَنزِلَةِ فِي طَوَافِ الْوَداعِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَخْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَعْرَبُحُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَغْرُجُ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَهُو رَأْيي ، وَلَيسَ مَن يَعْرُبُحُ وَرَبِعٍ قَرِيبٍ ثُمَّ يعُودُ .

قُلْت : أَرَأَيت الْعُمْرَةَ هَلْ فِيهَا طَوَافُ الْوَداعِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ إذا أَقَامَ ثُمَّ أَرَاد الْخُرُوجَ طَافَ طَوَافَ الْوَداعِ ، قَالَ : وَقَدْ قَالَ مَالِكُ فِي الْمَكِي إذا أَرَاد الْخُرُوجَ إِلَى سَفَر مِن الْاسْفَارِ : إنه يَطُوفُ طَوَافَ الْوَداعِ ، فَهَذا مِثلُه ، فَإِن خرجَ الْخرُوجَ إِلَى سَفَر مِن الْاسْفَارِ : إنه يَطُوفُ طَوَافَ الْوَداعِ ، فَهَذا مِثلُه ، فَإِن خرجَ مَكَانه فَلا شَيءَ عَلَيهِ وَيَجْزِئِه طَوَافُه ذلِكَ عِند مَالِكِ . قُلْت : وَكَذلِكَ مَن فاته الْحَجُ فَكَانه فَلا شَيءَ عَلْمِهِ وَيَجْزِئِه طَوَافُ الْعَدْرِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، فَفَسَخه فِي عُمْرَةٍ أَوْ أَفْسَد حَجَّه فَكَذلِكَ أَيضا عَلَيهِمْ طَوَافُ الصَدْرِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، مِثلُ قَوْلِ مَالِكٍ فِي الْمَكِي إذا أَرَاد الْخرُوجَ إذا أَقَامَ هَذا أَيفْسِدُ حَجَّه بَكَةً ، لأن

عَمَلُه قَدْ صَارَ إِلَى عَمَلِ عُمْرَةٍ ، فَإِن خَرَجَ مَكَانِه فَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن تعَدى الْمِيقَات فَأَحْرَمَ بَعْدَمَا تعَدى الْمِيقَات ثَمَّ فَاته الْحَجُ ، أَيكُونَ عَلَيهِ لترك الْمِيقَاتِ فِي قَوْل مَالِكِ الدمُ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُه عَن مَالِكٍ ، وَلَكِن لا أَرَى عَلَيهِ الدمَ ، قُلْت : فَإِن تعَدى الْمِيقَات ثمَّ جَامَعَ فَفَسَد عَلَيهِ مَالِكٍ ، وَلَكِون عَلَيهِ الدمُ لِترْكِ الْمِيقَاتِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : مَا فَرْقُ مَا بَينهمَا ؟ حَجُه ، أَيكُونَ عَلَيهِ الدمُ لِترْكِ الْمِيقَاتِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : مَا فَرْقُ مَا بَينهمَا ؟ قَالَ : لان الَّذِي فاته الْحَجُ إِنَا أَسْقَطْت عَنه الدم لِترْكِ الْمِيقَاتِ ؛ لأن عَلَيهِ قَضاءَ حَجَّتِهِ ؟ قَالَ : لا يشبه الَّذِي هَذِهِ الْحَجُ اللّهُ الْمَعَ فِي ترْكِهِ الْمِيقَات ؛ لأن الَّذِي فاته الْحَجُ كَان عَمَلُه فِي فَاتُهُ الْحَجُ الَّذِي جَامَعَ فِي ترْكِهِ الْمِيقَات ؛ لأن الَّذِي فاته الْحَجُ كَان عَمَلُه فِي الْحَج ، فَلَمَّا فاته الْحَجُ كَان عَمَلُه عَمَلَ عُمْرَةٍ فَلا أَرَى عَلَيهِ الدمَ ؛ لأنه لَمْ يقُم عَلَى الْحَج ، فَلَمَّا فاته الْحَج كَان عَمَلُهُ عَمَلَ عُمْرَةٍ فَلا أَرَى عَلَيهِ الدمَ ؛ لأنه لَمْ يقُم عَلَى الْحَج الَّذِي أَحْرَمَ عَلَيهِ إِنَى كَان الدمُ وَجَبَ عَلَيهِ لِترك الْمِيقَاتِ ، فَلَمَّ حَالَى عَمَل عَمْلُهُ عَمَل الْعُمْرَةِ سَقَطَ عَنه الدمُ ، وَأَمَّا الَّذِي جَامَعَ فِي حَجهِ فَهوَ عَلَى عَمَل إِلْى إَحْرَامِ فِي فَلَا اللّهِ عَمَل الْعُمْرَةِ سَقَطَ عَنه الدمُ ، وَأَمًّا الَّذِي جَامَعَ فِي حَجهِ فَهوَ عَلَى عَمَل إِلَى إَحْرَامٍ فَي فَاتِه الْحَجُ ، فَهذا فَرْقُ مَا بَينهمَا .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَن قَلَّد هَدْيه أَوْ بَدنته ثُمَّ بَاعَه ؟ قَالَ: مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن إِن كَان يعْرِفُ مَوْضِعَه رُدَّ وَلَمْ يَجُوْ الْبَيعُ فِيهِ ، فَإِن ذَهَبَ وَلَمْ يعْرِفُ مَوْضِعَه رُدَّ وَلَمْ يجُوْ الْبَيعُ فِيهِ ، فَإِن ذَهَبَ وَلَمْ يعْرِفُ مَوْضِعَه كَان عَلَيهِ أَن يشتري مَكَانه بَدنةً بثمَنهِ إِلا أَن لا يجد بثمَنه فَعَلَيهِ أَن يزيد عَلَى ثَمَنهِ ؟ لأنه قَدْ ضمِنه حَتى يشتري بَدنةً ، وَلَيسَ لَه أَن ينقِص مِن ثَمَنهِ وَإِن أَصابَ بَدنةً بأَقَلَ مِن ثَمَنهِ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن دلَّ عَلَى صيدٍ وَهوَ مُحْرِمٌ أَوْ أَشَارَ أَوْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ ، هَلْ عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ لِذلِكَ شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ إلا أَن يكُون الَّذِي أَمَرَه بِقَتْلِهِ عَبْده فَيكُون عَلَيهِ جَزَاءُ وَاحِدٍ ، إلا أَنه قَدْ أَسَاءَ ، وَعَلَى يكُون الَّذِي قَتلَه إِن كَان مُحْرِمًا الْجَزَاءُ ، وَإِن كَان حَلالا فَلا شَيءَ عَلَيهِ إلا أَن يكُون فِي النّذِي قَتلَه إِن كَان مُحْرِمًا الْجَزَاءُ ، وَإِن كَان حَلالا فَلا شَيءَ عَليهِ إلا أَن يكُون فِي الْحَرَم ، قُلْت لابن الْقَاسِم : أَرَأَيت إِن أَفْسَد الْمُحْرِمُ وَكُرَ الطّيرِ أَيكُون عَليهِ شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَليهِ إِن لَمْ يكُن فِي الْوَكْرِ فِرَاخٌ أَوْ بَيضٌ ، قُلْت : فَتَحْفَظُه عَن مَالِك ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : فَإِن كَان فِي الْوَكْرِ فِرَاخٌ أَوْ بَيضٌ فَأَفْسَد الْوَكْرِ فِرَاخٌ أَوْ بَيضٌ فَأَفْسَد الْوَكْرِ فِرَاخٌ أَوْ بَيضٌ قَلْت الْوَكُر فِرَاخٌ أَوْ بَيضٌ قَالْت الْوَكُر فِرَاخٌ أَوْ بَيضٌ فَأَفْسَد الْوَكْر فِرَاخٌ أَوْ بَيضٌ فَأَفْسَد الْوَكُر فَرَاخٌ أَوْ بَيضٌ فَأَفْسَد الْوَكُر فَرَاخٌ أَوْ بَيضٌ فَأَفْسَد الْوَكُر فَرَاخٌ أَوْ بَيضٌ فَأَنْ فِي الْبَيضِ مَا يكُون عَلَى الْمُحْرِمِ وَفِي الْفِرَاخِ ، وَذَلِكَ مِن قِبَلِ أَنه قَالَ : أَرَى عَلَيهِ فِي الْبَيضِ مَا يكُون عَلَى الْمُحْرِمِ وَفِي الْفِرَاخِ ، وَذَلِكَ مِن قِبَلِ أَنه قَالَ : أَرَى عَلَيهِ فِي الْبَيضِ مَا يكُون عَلَى الْمُحْرِمِ وَفِي الْفِرَاخِ ، وَذَلِكَ مِن قَبَلِ أَنه

لَمَّا أَفْسَد الْوَكْرَ فَقَدْ عَرَّض الْفِرَاخِ وَالْبَيضِ لِلْهَلاكِ ، قُلْت : أَتَحْفَظُه عَن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا .

قُلْت لابن الْقَاسِم: أَرَأَيت مَن أَرْسَلَ كَلْبَه عَلَى صيدٍ فِي الْحَرَمِ فَأَشْلاه (١) رَجُلٌ آخِرُ فَأَخذ الصيد، أَيكُون عَلَى الْمُشْلِي شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ: لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن إِن انشَلَى الْكَلْب فَأَشْلاه الرَّجُلُ الَّذِي أَشْلاه ، فَأَرَى عَلَى الَّذِي أَشْلاه الْجَزَاءَ أَيضا ، قُلْت : فَإِن أَرْسَلَ كَلْبًا عَلَى ذِئْبٍ فِي الْحَرَمِ فَأَخذ صيدًا أَيكُون عَلَيهِ الْجَزَاءُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَن غرَّر بقُرْب الْحَرَمِ فَأَرْسَلَ كَلْبَه عَلَى صيدٍ فِي الْجَزَاءُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَن غرَّر بقُرْب الْحَرَمِ فَأَرْسَلَ كَلْبَه عَلَى صيدٍ فِي الْحَرَمِ فَأَرْسَلَ كَلْبَه عَلَى صيدٍ فِي الْجَزَاءُ ، قَالَ : وَأَرَى مَن أَرْسَلَ كَلْبَه الْجَلَمِ الْجَزَاءُ ، قَالَ : وَأَرَى مَن أَرْسَلَ كَلْبَه الْبَوْرَاءُ ، فَلَيهِ الْجَزَاءُ ، قَالَ : وَأَرَى مَن أَرْسَلَ كَلْبَه الْجَزَاءُ ، قَالَ : وَأَرَى مَن أَرْسَلَ كَلْبَه الْجَزَاءُ ، قَالَ : وَأَرَى مَن أَرْسَلَ كَلْبَه الْمَرَمِ فَلَيهِ الْجَزَاءُ ، قَالَ : وَأَرَى مَن أَرْسَلَ كَلْبَه الْجَرَمِ فَعَلَيهِ الْجَزَاءُ ، قَالَ : وَأَرَى مَن أَرْسَلَ كَلْبَه الْبُولُ الْجَرَمِ عَلَى ذِنْبِ فَأَحٰذ صيدًا ، فَسَبيلُه سبيلُ مَن غرَّرَ بقُرْب الْحَرَمِ فَعَلَيهِ الْجَزَاءُ ،

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن مُحْرِمًا أَمْسَكَ صيدًا فَقَتلَه حَرَامٌ أَوْ حَلالٌ أَمْسَكَه لَه حَتى قَتلَه أَوْ أَمْسَكَه وَلَمْ يرِدْ أَن يُسِكَه لِلْقَتْلِ فَقَتلَه الْقَاتِلُ ؟ قَالَ : إِن أَمْسَكَه وَهوَ لا يريدُ الْقَتْلَ إِنَمَا يريدُ أَن يرْسِلَه فَعَدا عَلَيهِ حَرَامٌ فَقَتلَه فَعَلَى الْقَاتِلِ جَزَاؤُه ، وَإِن قَتلَه حَلالٌ فَعلَى اللَّذِي أَمْسَكَه جَزَاؤُه ؛ لأَن قَتْلَه مِن سَبَبهِ ، وَإِن أَمْسَكَه لأَحَدٍ يريدُ قَتْلَه فَقتلَه فَإِن كَان الَّذِي قَتلَه حَرَامًا فَعلَيهِمَا جَمِيعًا جَزَاءَان ، قَالَ : وَإِن قَتلَه حَلالٌ فَعلَى الْمُحْرِم جَزَاؤُه ، وَلِيسَ عَلَى الْحَلالِ جَزَاءٌ ، وَلْيسْتغفِرْ اللَّهَ الْعَظِيمَ .

تم كتاب الحج الثالث بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب الجهاد

* * *

⁽١)يقال: أشلى دابته : أراها المخلاة لتأتيه ، وأشلى الناقة : دعاها للحلب ، كما في القاموس .

كتاب الجهاد _______ ١٩

كتاب الجماد'' الأعْوَةُ قَبلَ القِئال

قَالَ سَحْنُونُ بن سَعِيدٍ: قَلْتُ لَعِبْ الرَّحْنِ بنِ القَاسِمِ: هَلْ كَانَ مَالكٌ يَأْمُرُ بالدَّعْوَةِ قَبلَ القِتَالَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَانَ يَقُولُ : لاَ أَرَى أَنْ يُقَاتَلَ المَشْرِكُونَ حَتّى يُدْعَوْا . قَلْتُ : وَلاَ يَبِيتُونَ حَتّى يُدْعَوْا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : وَسَوَاءٌ إِنْ غَزَوْنَاهُمُ نَحْنُ أَوْ أَقْبلُوا هُمْ إلَيْنَا غُزَاةً ، فَدَخُلُوا بلاَدَنا لاَ نُقَاتِلُهُمْ فِي قُولَ مَالكٍ حَتّى نَدْعُوهُم ؟ قَالَ : قَدْ أَخْبرْتكَ بقَوْلُ مَالكٍ ، وَلَمْ أَسْأَلُهُ عَنْ هَذَا ، وَهَذَا كُلُّهُ عَنْدي سَوَاءٌ . قُلْتُ : وَكَيفَ الدَّعُوةُ فِي قَوْلُ مَالكٍ ؟ قَالَ : لمَ أَسْمَعْ مِنْ مَالكٍ فِيهَا شَيْئًا ، وَلَكِنْ نَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ ورسُولِهِ فَلْيُسْلِمُوا أَوْ يَعْطُوا الجَزْية .

وَذَكَرَعَنْ مَالَكٌ أَيضًا أَمَّا مَنْ قَارَبِ الدُّرُوبِ (١) فَالدَّعْوةُ مطْروحةٌ عَنهْم، لعِلْمِهِمْ بَمَا يُدْعَوْنَ إلِيْهِ، وَمَنْ طُول مُعَارَضتِهم يُدْعَوْنَ إلِيْهِ، وَمَنْ طُول مُعَارَضتِهم لَدُّعُونَ إلِيْهِ، وَمَنْ طُول مُعَارَضتِهم للجُيوش ومحارَبتهِمْ لَهُمْ، فَلْتُطْلَب غِرَّتَهُمْ ولا تحدَّثُ لَهُمُ الدَّعْوَةُ إلا تَحنَيرًا، وأخذ العُدَّة لمحارَبةِ المسْلمين ومنعًا لما رَجَاهُ المسْلِمُونَ مِنَ الظُهُورِ علَيْهِمْ، وَأَمَّا مَنْ بعُدَ وَخِيفَ أَنْ لا تَكُونَ ناحِيتُه ناحيةُ مَنْ أَعْلَمْتكَ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ أَقْطَعُ لِلشَّكِ، وَأَبرُ للِجهَادِ يَبلُغُ ذلكَ وبهِ مَا بلغ، وبها تَنالُ عِلْمَ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الإِجَابةِ لَكَ.

ابنُ وَهْب : وَلعلَّهُ أَنْ لا يَكُونَ عَالًا ، وإنْ ظننْتَ أَنهُ عَالُم . ابنُ وَهْب عَنِ اللَّيثِ بـن سَعِيدٍ أَنَّه قـاَلَ : لا سَعْدٍ وَعُميْرَةَ بن أبي ناجيةَ (٣) وَيَحْيىَ بنِ أيوب (١) عَنْ يَحْيَى بـن سَعِيدٍ أَنَّه قـاَلَ : لا

⁽۱) قال أبو البركات: الجهاد فرض كفاية ولو مع وال جائر في أحكامه ظالم في رعيته ، إلا أن يكون غادرًا ينقض العهد فلا يجب معه على الأصح. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (۲/ ٤٧٥).

⁽٢) الدرب: باب السكة الواسع ،والباب الأكبر وكل مدخل إلى الروم أو النافذ منه ، كما في القاموس.

⁽٣) عميرة بن أبي ناجية ، واسمه حريث الرعيني أبو يحيى المصري ، روى عن أبيه وبكر بن سوادة ويحيى بن سعيد الأنصاري ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم ، وروى عنه حيوة بن شريح وابن لهيعة ورشدين بن سعد ويحيى بن أيوب وغيرهم ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤/٤) .

⁽٤) يحيى بن أيوب الغافقي ، روى عن حميد الطويل ويحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الله بن دينار ومالك بن أنس وغيرهم ، وروى عنه شيخه ابن جريج والليث وابن وهب وابن المبارك وسعيد ابن أبي مريم وغيرهم ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : سيئ الحفظ ، ووثقه ابن معين ، وقال النسائي: ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٢١،١٢٠) .

بأُسَ بابْتغَاءِ عَوْرَةِ العَدُوِّ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ؛ لأن دَعْوةَ الإسلامِ قَدْ بِلَغَتْهُمْ ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ بِعَثَ إلى خَيْبرَ فَقَتَلُوا أَمِيَرِهُمُ إِبنُ أَبِي الحَقَيقِ غِيلَة ('') وإلى صَاحِب بنِي لِحيانَ مَنْ قَتَلَهُ غِيلَةً ('') وَبِعَثَ نَفَرًا فَقَتَلُوا آخَرِينَ إلى جَانِبَ المدِينةِ مَنْ اليَهُودِ مُنهُمُ ابنُ الأَشْرَفِ ("").

قَالَ يحيى بنُ سَعِيلٍ : وَكَانَ عَمرُ بنُ عَبدِ العَزيزِ يَالْمُرُ أُمراءَ جيوشِه ألا ينزلُوا بأَحَدٍ مِنَ العَدُوِّ إِلا دَعَوْهُم (٤) ، قَالَ يَحْيى : وَلَعَمْرِي إِنه لَحقيقٌ عَلى المسْلِمين أَنْ لاَ يَنْزِلُوا بِأَحَد مِنَ الْعَدُوِّ فِي الْحَصُونِ مِمَّنْ يَطْمَعُونَ بهِ ، وَيَرْجُونَ أَنْ يَسْتَجيب لَهُمْ إِلا دَعَوْهُ . فَأَمَّا مَنْ مِنَ الْعَدُوِّ فِي الْحَصُونِ مِمَّنْ يَطْمَعُونَ بهِ ، وَيَرْجُونَ أَنْ يَسْتَجيب لَهُمْ إِلا دَعَوْهُ . فَأَمَّا مَنْ إِنْ جَلَسْتَ بأَرضِكَ آتَوْكَ ، وإِنْ سِرْتَ إليهم قَاتَلُوكَ ؛ فَإِنَّ هَوُلاءِ لاَ يُدْعَوْنَ ، وَلَوْ طَمِعَ بهمْ لَكَانَ يَنبغي للنَّاسِ أَنْ يَدْعُوهُمْ .

قَالَ : وَأَخْبِرِنِي القَاسِمُ بنُ عَبد اللهِ عَنْ حُسَيْنِ بنِ عَبدِ اللهِ (٥) عَنْ أَبيهِ عَنْ جدِّهِ عَـنْ عَليِّ بنِ أَبِي طَالب رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنهُ لَـمْ يَكُـنْ يُقَاتِـلُ أَحَـدًا مِـنَ العَـدُوِّ ، حَتَّى عَدْعُوهُمْ ثلاثَ مَرَّاتٍ (١).

قُلْتُ لابنِ القَاسِمِ: وَكَانَ يُفرِّقُ بِيْنَ الرُّومِ فِي قِتَالِمِمْ ، وَبِيْنَ القِبطِ ؟ قَالَ: نعَمْ. قَالَ: وَلاَ يُبِيتُونَ حتى يُدْعَوْا. قُلْتُ: أَكَانَ مَالِكٌ يَرَى وَلاَ يُبِيتُونَ حتى يُدْعَوْا. قُلْتُ: أَكَانَ مَالِكٌ يَرَى أَنْ يُدْعَوْا أَيْفَاتُهُمْ ؟ قَالَ: نعَمْ. قَالَ ابنُ القَاسِمِ: أَنْ يُدْعَوْا قَبلَ أَنْ يُقَاتَلُوا ، وَلا يَرَى أَنَّ الدَّعْوةَ قَدْ بلَغَتْهُمْ ؟ قَالَ: نعَمْ. قَالَ ابنُ القَاسِمِ:

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٥٨) رقم (٨) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٣١) من حديث ابن لكعب بن مالك ، وقال ابن عبد البر: اتفق رواة الموطأ على إرساله .

⁽٢) رواه أحمد (٣/ ٥٥) من حديث أبي سعيد الخدري 🗞 بنحوه .

⁽٣) رواه البخاري في الرهن (٢٥١٠) ، ومسلم في الجُهاد (١١٩/١٨٠١) من حديث جابر بن عبـــد الله ﷺ .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد _ باب دعاء المشركين قبل أن يقاتلوا (٧/ ٦٤٢_ ٦٤٦) رقم (٧ ، ٨) من حديث عمر بن عبد العزيز بنحوه .

⁽٥) حسين بن عبد الله بن ضميرة ، قال عنه عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: حسين بن عبد الله ابن ضميرة لا يسوى شيئًا وقال يحيى : حسين بن ضميرة ليس بشيء ، وفي موضع آخر : حسين ابن ضميرة كذاب ، وقال البخاري في التاريخ الكبير: منكر الحديث . انظر الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٤٦/١).

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق رقم (١١،١٠) من حديث علي بــن أبــي طالــب بنحــوه ، ولم أجد الحديث بسند المدونة .

وَقَالَ مَالِكٌ فِي قَتْلِ السَّلابةِ ('): تَدْعُوهُ إِلَى أَنْ يَتَّقِي اللهَ ، وَيَدَعَ ذَلَكَ ، فَإِنْ أَبِي قَاتِلْهُ ، وَإِنْ عَاجَلُكَ عَنْ أَنْ تَدْعُوهُ فَقَاتِلْهُ . قَالَ : وَكَذَلكَ أَهْلِ الحَرْبِ إِنْ عَاجَلُوكَ عَنْ أَنْ تَدْعُوهُ فَقَاتِلْهُ . قَالَ : وَكَذَلكَ أَهْلِ الحَرْبِ إِنْ عَاجَلُوكَ عَنْ أَنْ تَدْعُوهُمْ فَقَاتِلْهُمْ .

قَالَ أَبنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ طَلَبت السَّلابةُ الطَّعَامَ أَوِ الْأَمْرَ الْخَفِيفَ فَأَرَى أَنْ يُعْطَوْا وَلاَ يُقَاتَلُوا ، وَكَذلكَ سَمِعْتُ مِنْ مَالكِ . قَالَ اَبنُ القَّاسِمِ : وَسَألَ مَالِكًا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المُعْرِبِ ، فَقَالَ: يَا أَبا عبدِ اللهِ إِنا نَكُونُ فِي حُصُونِنَا ، فيأْتِينَا قومٌ يُكَابرُونا ، يُريدُونَ أَنفُسَنا وأَمْوَالَنَا وحريَكنَا ، أَوْ قَالَ : أَمْوَالَنَا وأَهِلينَا ؟ قَالَ : نَاشِدُوهُمُ الله فِي ذلِكَ ، فإنْ أَبوْا وإلا فالسَّيف . قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْمٍ أَتُوا إِلَى قَوْمٍ فِي دِيَارِهِمْ فَأَرَادُوا قِتَالَهُم ، وَأَخْذ أَمُوالِمِهُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : ناشِدُوهُم باللهِ ، فَإِن أَبوْ فَالسَيْفَ .

آبنُ وَهْب عَنْ عُقْبة بن نافع ، عَنْ ربيعة بن عَبد الرَّحْنِ أَنهُ قَالَ : إِنْ كَانَ عَدُوا لَـمْ تَبلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَلا أَمْرُ النَّبوَّةِ فَإِنَهُمْ يُدْعَوْنَ ويُعْرَض عَليْهم الإسْلاَمُ والحَقُّ ، وتُسَيَّر إليهُم الأَمْثالُ، وتُضَرب لهَمُ العِبرُ، وَيُتلى عليْهمُ القُرْآنُ ، حَتَّى إِذَا بلَغَ العُذرَ فِي دُعَائِهمْ ، وَأَبوْا طُلِبتْ غَرَّتُهُمْ ، والتُمِسَتْ غَفْلَتهُمْ ، وكانَ الدُّعَاءُ فيمَنْ أَعَذرَ فِي ذلك إليْهمِ بعْدَ الإِعْذاِر تَحْذِيرًا لَهُمْ .

مَالِكٌ عَنْ حميدِ الطَّويلِ عَنْ أَنسِ بِن مَالكِ أَن رَسُولَ اللهِ اللهِ عَنْ حَرَجَ إِلَى خَيْبِرَ فَأَتَاهَا لَيْلاً ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَوْمًا لَيْلاً لَمْ يغر حَتَّى يُصْبِحَ ، فلمَّا أَصْبِحَ ، خَرَجَتْ عَلَيْه يَهُودُ خَيْبرَ بَسَاحِيهِمْ (٢) وَمَكَاتِلهِمْ (١) ، فَلمَّا رَأُوهُ قَالُوا : محمَّدٌ والله ، محمَّدٌ والخميس فقال رَسُولَ اللهِ عَلَى « اللهُ أكبرُ ، اللهُ أكبرُ ، خرِبتْ خَيْبرُ ، إِنَا إِذَا نِزَلنًا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فسَاءَ صَباحُ المُنْذرينَ » (٥) .

ابنُ وَهْب عَنْ خَالِدِ بن حميدٍ الْهرِيِّ (٦) أنَّ إِسْحَاقَ بنَ أبي سُلَيمَانَ الأَنْصَارِيِّ حَدَّثْهُمْ

⁽١) يقال: سلبه سلبًا : اختلسه ، ورجل وامرأة سلابة ، والسليب: المستلب العقل ، كما في القاموس .

⁽٢) المساحي : جمع مسحاة ، وهي المجرفة من الحديد . انظر النهاية في غريب الحديث (٣٢٨/٤) .

⁽٣) المكتل بكسر الميم: الزبيل الكبير، قيل: إنه يسع خسة عشر صاعًا. انظر النهاية في غريب الحديث (٣). (١٥٠/٤).

⁽٤) الخميس : الجيش ؛ لأنه خمس فرق : المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة ، كما في القاموس.

⁽٥) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٧٣) رقـم (٤٨) ، والبخـاري في الجهـاد والسـير (١ ١٥٥٠٠ ومسلم في الجهاد (١٣٦٥) من حديث أنس ﴿ .

⁽٦) خالد بن هميد المهري ، روى عن بكر بن عمرو المعافري وخالد بن يزيد الجمحي وعياش بن ﴿

أَنهُ سَأَلَ رَبِيعَةَ بِن أَبِي عَبدِ الرَّحْمنِ عَنْ رَجُلِ عَرَضَ لَهُ لِصٌّ لِيَغْصِبهُ مَالَهُ ، فرمَاهُ فنزَعَ عَيْنهُ ، هَلْ عَلَيْه دِيَتَهُ ؟ قَالَ : لاَ ، وَلاَ نَفْسَهُ ، فَقلتُ لِرَبِيعَة : عمَّنْ تَذكُرُ هذا ؟ قَالَ : كَانَ سَعْدُ بِنُ أَبِي وَقَاص ، وَعَبد الرَّحْمَنِ بِنُ عَوْفٍ يُخْبرَانِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيُّ قَالَ: « مَنْ قُتِلَ مُونَ مَالِهِ ... » (أ) ، فَأَفْضَلُ شَهيدٍ قُتِلَ فِي الإسلام بعْدَ أَنْ يَتَعَوَّذ بلِللهِ وَبالإسلام ثلاثَ مَرَّاتٍ ، فإنْ قُتِلَ أَنْ مَسْلِم بَنْ أَبي مَرَّاتٍ ، فإنْ قُتِلَ اللّهِ مُشَرُّ قَتِيلٍ قُتِلَ فِي الإِسْلام . وقَالَ إِسْحَاقُ : وَكَانَ مُسْلِمُ بَنُ أَبي مَرْيمَ يَرَى هَذا .

ابنُ وَهْب عَنْ عُمَرَ بنِ محمَّدٍ بنِ زَيْدٍ (٢)، عَنْ عَاصِم بنِ عَبدِ اللهِ (٣) عَنْ سَعَيدِ بنِ زَيدِ ابن وَيدِ ابنُ وَهْب عَنْ عُمَرَ بنِ مَحمَّدٍ بنِ زَيْدٍ (٢)، عَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ حَتَّى يُقْتَلَ فَهُوَ شَهِيد» (٤) ابن عَمْرو بنِ نُفَيلٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ حَتَّى يُقْتَلَ فَهُوَ شَهِيد» (١) ابنُ وَهْب عَنْ جَريرِ بنِ حَازِمٍ (٥) عَنْ يَحْيى بنِ عَتَيقٍ (١) قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ : يَا أَبا أَبا

⁼ عقبة الحضرمي وجماعة، وروى عنه ابن وهب وبقية وأبو صالح كاتب الليث وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣،٥٢) .

⁽١) رواه البخاري في المظالم (٢٤٨٠) ، ومسلم في الإيمان (٢٢٦/١٤١) من حديث عبد الله بن عمرو ــ رضى الله عنهما .

⁽٢) عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، روى عن أبيه وجده زيد وعم أبيه سالم وابن عم أبيه عبد الله بن واقد وزيد بن أسلم وغيرهم ، وروى عنه أخوه عاصم وشعبة ومالك والسفيانان وغيرهم ، وثقه ابن سعد وأحمد وابن معين والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢١٢،٣١١) .

⁽٣) صوابه: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، روى عن أبيه وعم أبيه عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وغيرهم ، وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال الساجي: مضطرب الحديث .انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٦، ٣٥) .

⁽٤) رواه أحمد (١/ ١٨٩) ، وأبـو داود في السـنة (٤٧٧٢) ، والترمـذي في الـديات (١٤٦، ١٤١٨) ، وابن ماجه في الحدود (٢٥٨٠) ، والنسائي في الإيمان (٧/ ١١٥، ١١٦) رقم (٤٠٩٠، ٤٠٩١) مـن حديث سعيد بن زيد ﴾ .

قلت : وحديث سعيد بن زيد صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه - ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٥) جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العتكي ، روى عن أبي الطفيل وأبي رجاء العطاردي والحسن وابن سيرين وقتادة وغيرهم ، وروى عنه الأعمش وأيوب شيخاه ، وابن المبارك وابن وهب ووكيع ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم ، وثقه العجلي ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٥ – ٣٦٧) .

⁽٦) يحيى بن عتيق الطفاوي، روى عن محمد بن سيرين والحسـن ومجـاهـد، وروى عنه إسماعيل بن =

سَعِيدِ إِنا غُرُجُ تُجَّارًا فَيَعْرِضُ لَنَا قَوْمٌ يَقْطَعُونَ عَلَيْنَا السَّبِيلَ مَنْ أَهْلِ الإِسْلاَم، فَقَالَ: أَيَّهُا الرَّجُلِ قَاتِل عَنْ نَفْسِكَ وَعَنْ مِالِك . ابن وَهْب عَنْ أَشْهَل بن حَاتِم عَنْ عَبْد اللهِ بن عَوْن عَنْ مُحمَّد بن سيرينَ أَنهُ قَالَ: مَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِن النَّاسِ تَرَكَ قِتَالَ مَن يريدُ نَفْسَهُ وَمَالَةً ، وَكَاثُوا يَكُرَهُون قِتَالَ الأُمَرَاءِ . ابن وَهْب عَنْ جَرير بن حَازِم عَنْ أَيوُب السَّخْتياني عَنْ محمَّد بن سيرين أَنهُ قَالَ: مَا عَلِمْتُ أَحدًا تَركَ قِتَالَ الحُرُوريَّة (١) وَاللَّصُوصِ تَحرُّجًا ، إِلاَ أَنْ يَجْبَنَ الرَّجل ، فكذلِكَ المِسْكين لا يُلامُ . ابن وَهْب عَنْ عَمَّد وَاللَّصُوصِ تَحرُّجًا ، إِلاَ أَنْ يَجْبَنَ الرَّجل ، فكذلِكَ المِسْكين لا يُلامُ . ابن وَهْب عَنْ عَمَّد اللهِ بن عَمْرو (١) عَنْ ابن جُريج عَنْ عَمْرو بن شُعَيْب قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ حَمَلَ عَلَيْ السَّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا ، وَلا رَاصِدًا بطريق » (٣) . ابن وَهْب عَنْ مَال كِ ، وَعَبدِ اللهِ بن عَمْر ، وَيُونسَ ، وأَسَامة وغيرهِم أَن نافعًا أَخْبرَهُمْ عَنْ عَبدِ اللهِ بن عُمَر أَن رَسُولَ اللهِ بن عُمَر ، وَيُونسَ ، وأَسَامة وغيرهِم أَن نافعًا أَخْبرَهُمْ عَنْ عَبدِ اللهِ بن عُمْر وَهْ . « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنا السَّلاحَ فَلْيْسَ مِنَّا » (١٤) هَذَه الآثارُ كُلُهَا لابنُ وَهْب . . « مَنْ حَمَل عَلَيْنا السَّلاحَ فَلْيْسَ مِنَّا » (١٤) هَذَه الآثارُ كُلُهَا لابنُ وَهْب .

في الجهَادُ مَعَ هَوُلاءِ الْوُلاةِ

قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لا أَرَى بأُسًا أَن يَجَاهَد الرُّومُ مَعَ هَوُلاءِ الْوُلاةِ. قَالَ ابن الْقَاسِم: وَكَان فِيمَا بلَغنِي عَنهُ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنهُ أَنهُ كَان يَكْرُهُ قَبلَ ذلِكَ جهَادَ الرُّومِ مَعَ هَوُلاءِ ، حَتى لَمَّا كَان زَمَن مَرْعَش وَصنعَت الرُّومُ مَا صنعَت قَالَ: لا بأُسَ بجهَادِهِمْ . قَالَ ابن الْقَاسِم: وَأَمَّا أَنَا فقدْ أَذْرَكْته وَهُوَ يَقُولُ: لا بأس بجهَادِهِمْ مَعَ هَوُلاءِ الْوُلاةِ . قَالَ ابن الْقَاسِم: قُلْتُ لِمَالِك : يا أَبا عَبدِ اللَّهِ إِنهُمْ وَيَفْعَلُونَ وَمَا يَفْعَلُونَ ، فَقَالَ: مَا أَرَى بهِ بأُسًا، وَيَفْعَلُونَ ، فَقَالَ: مَا أَرَى بهِ بأُسًا، وَيَقُولُ : لَوْ تركَ هَذا ، أَي: لَكَان ضَرَارًا عَلَى أَهْلِ الإسلام ، وَيذكُرُ مَرْعَشُ وَمَا فَعَلَ بهمْ وَجَرَاءَةَ الرُّومِ عَلَى أَهْلِ الإسلام ، وَأَنهُ لَوْ تركِ مِثلَ هَذا لَكَان ضَرَارًا عَلَى أَهْلِ الإسلام . وَعَذَل مَشَل هَذَا لَكَان ضَرَارًا عَلَى أَهْلِ الإسلام . وَعَلَى أَهْلِ الإسلام .

⁼ علية وهمام بن يحيى والحمادان وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابـن سـعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٢) .

⁽١)الحرورية : طائفة من الخوارج نسبوا إلى حروراء بالمد والقصر ، وهو موضع قريب من الكوفة كان أول مجتمعهم وتحكيمهم فيها وهو أحد الخوارج الذين قاتلهم علي كرم الله وجهه ، وكان عندهم من التشدد في الدين ما هو معروف . انظر النهاية في غريب الحديث (١/٣٦٦).

⁽٢) محمد بن عمرو اليافعي، روى عن ابن جريج والثوري ، وروى عنه ابن وهب ، ذكره ابن حبـان في الثقات ، وقال ابن القطان : لم تثبت عدالته . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٣) .

⁽٣، ٤)رواه البخاري في الديات (٦٨٧٤) وفي الفتن (٧٠٧٠)، ومسلم في الإيمان (٩٨/ ١٦١) من حديث ابن عمر الله المرادة .

الغزو بالنساء

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: سَأَلْنَا مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ يَعْزُو بِأَهْلِهِ إِلَى الرِّباطِ عَلَى بعْضِ السَّوَاحِلِ ، فَقَالَ: لا بأسَ بذلِكَ . قُلْت: فَهَلْ كَشَفْتمُوهُ عَنِ الرَّجُلِ يدرَّب فِي السَّوَاحِلِ ، فَقَالَ: لا بأسَ بذلِكَ . قُلْت: فَهَلْ كَشَفْتمُوهُ عَنِ الرَّجُل فِي دارِ الْحَرْب ؟ أَرْضِ الْعَدُوِّ عَازِيًا بأَهْلِهِ مَعَهُ ، أَوْ يعْزُو بالنسَاءِ مَعَ الرِّجَال فِي دارِ الْحَرْب ؟ فَقَالَ: مَا كَشَفْناهُ عَنِ أَكْثرَ مِمَّا قُلْتُ لَك فِي الرِّباطِ ، وَلا أَرَى أَن يُخْرَجَ بالنسَاءِ إِلَى دارِ الْحَرْب بهنِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فِي الْعزُو ؟ دارِ الْحَرْب . قُلْت : أَرَأَيت النسَاءَ هَلْ يدرَّب بهنِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فِي الْعزُو ؟ دارِ الْحَرْب . قُلْت : أَرَأَيت النسَاءَ هَلْ يدرَّب بهنِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فِي الْعزُو ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكِ فِيهِنِ شَيئًا ، وَلَكِن سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي السَّوَاحِل : قَالَ لا بأسَ أَن يَخُرُجَ الرَّجُلُ بامْرَأَتِهِ إِلَى السَّوَاحِلِ مِثْلَ الإسْكَندرية وَمَا أَشْبهَهَا . قَالَ لا بأسَ أَن يَخُرُجَ الرَّجُلُ بامْرَأَتِهِ إِلَى السَّوَاحِلِ مِثْلَ الإسْكَندرية وَمَا أَشْبهَهَا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإِن غَزَا الْمُسْلِمُون فِي عَسْكَرٍ لا يَخَافُ عَلَيهِمْ لِقِلَّتِهِمْ ، لَمْ أَرَ بأَسًا أَن يَخُرُجَ بالنسَاءِ فِي ذَلِك .

ابن وهْب عَن أنس بن عِياض عَن جَعْفَر بن مُحَمَّدٍ عَن أبيهِ عَن يزي ابن هُرُمُزَ (۱) أَن نَعْدة (۲) كُتب إِلَى ابن عَباس يسْأَلُهُ عَن خْس خِلال ، فَقَالَ ابن عَباس: الله مُرْمُزَ (۱) أَن نَعْدة (۲) كُتب إلى ابن عَباس يكاتب الْحَرُورية ، وَلَوْلا أَن أَكْتم عِلْمًا لَمْ أَكْتب إليهِ . وَقَالَ ابن جُريج فِي حَدِيثِهِ : قَالَ ابن عَباس : وَلَوْلا أَني أَخَافُ أَن أَرُدَّهُ عَن اللهِ . وَقَالَ ابن جُريج فِي حَدِيثِهِ : قَالَ ابن عَباس : وَلَوْلا أَني أَخَافُ أَن أَرُدَّهُ عَن شَين (۳) يقعُ فِيهِ مَا كَتَبت إليهِ وَلا نِعْمَة عَين ، فَكَتَب إليهِ نَعْدة : أَمَّا بعْدُ فَأَخْبرْنِي هَلْ كَان يَقْب اللهِ يعزُو بالنسَاء ؟ وَهَلْ كَأَن يضرب لَهُن بسَهْم ؟ وَهَلْ كَان يَقْت السَّبيان ؟ وَأَخْبرْنِي مَتى ينقضِي يْتُمُ الْيتيم ، وَعَن الْخَمْس لِمَن هُو ؟ فَكَتب إليهِ النسَّاء فَيداوين الْمَرْضي ، وَيُخذين (۱) مِن السَّاء الله إلى الله عَنهُ الله عَنهُ الله عَنهُ الله عَنهُ الأَخْذ لِنفْسِهِ مِن صالِح مَا يأُخذ الناسُ فَقَد انقَطَعَ عَنهُ الْيتُمُ (۱) .

⁽۱) يزيد بن هرمز المدنى ، روى عن أبي هريرة وابن عباس وأبان بن عثمان ، وروى عنه الزهري وسعيد المقبري وقيس بن سعد وغيرهم ، وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٣،٢٣٢) .

⁽٢) نجدة بن عامر الحروري .

⁽٣) الشين : العيب والقبح ، كما في القاموس .

⁽٤) يحذين : يجمعن ، كما في الوسيط .

⁽٥) رواه مسلم في الجهاد (١٨١٢/ ١٣٧) من حديث يزيد بن هرمز: أن نجدة كتب إلى ابن عباس ﷺ.

فِي قَنْكَ النَسَاءِ وَالصِّبِيانَ فِي أَرْضِ الْحَرِبِ

قُلْت البنِ الْقَاسِمِ: هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ قَتَلَ النسَاءِ وَالصِّبِيانِ وَالشَّيخِ الْكَبِيرِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ؟ قَالَ: نعَمْ. قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ قَتَلَ الرُّهْبِانِ الْمُحْسِينِ فَي الصَوَامِعِ وَالدِّيارَات؟ (١) قُلْت: أَرَأَيت الرَّاهِبِ هَلْ يَقْتَلُ ؟ قَالَ: سَمِعْت مَالِكًا فِي الصَوَامِعِ وَالدِّيارَات؟ (١) قُلْت: أَرَأَيت الرَّاهِبِ هَلْ يَقْتَلُ ؟ قَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ: لا يقْتَلُ الرَّاهِبِ ، قَالَ مَالِكٌ: وَأَرَى أَن يترَكَ لَهُمْ مِن أَمْوَالِهِمْ مَا يعِيشُون بهِ فَيمُوثُون. بهِ لَا يأْخُدُوا مِنهُمْ أَمْوَالَهُمْ كُلَّهَا فَلا يَجدُونَ مَا يعِيشُون بهِ فَيمُوثُون.

ابن وَهْب عَن ابن لَهِيعَةَ عَن عَبدِ رَبهِ بن سَعِيدٍ (٢) عَن سَلَمَةً بن كُهَيلٍ عَن شَلَمَةً بن كُهَيلٍ شَقِيقِ بن سَلَمَةً (٤) عَن جَريرِ بن عَبدِ اللَّهِ الْبجَلِي قَالَ: كَان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا بعَث سَرِيةً قَالَ: « باسْمِ اللَّهِ ، في سَبيلِ اللَّهِ ، عَلَى مِلَّةٍ رَسُولِ اللَّهِ ، لا تعلُوا وَلا تعدرُوا وَلا تَقْتُلُوا الْولْدان » (٥)

مَالِكٌ عَن ابن شِهَاب، أَن ابنًا لِكَعْب بن مَالِكٍ الْأَنْصَارِي أَخْبَرَهُ قَالَ : نهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النفرَ الَّذِين قَتلُوا ابن أَبِي الْحَقِيقِ عَن قَتلِ النسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. (١)

⁽١) الدير : خان النصارى ، جمعه أديار ، كما في القاموس .

⁽٢) عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري البخاري ، روى عن جده قيس وأبي أمامة بن سهل ابن حنيف وابن المنكدر وثابت البناني وجماعة ، وروى عنه عطاء وأبو أيـوب السـختياني ومالـك والليث وشعبة والسفيانان وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي وابـن سـعد . انظـر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣١) .

⁽٣) سلمة بن كهيل بن حصين الحضومي ، روى عن أبي جحيفة وجندب بن عبـد الله وابـن أبـي أوفـى وسعيد بن جبير وغيرهم ، وروى عنه سعيد بن مسروق الثوري وابنه سفيان بن سـعيد والأعمـش وشعبة وغيرهم ، وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٠-٣٨٢) .

⁽٤) شفيق بن سلمة الأسدي ، أدرك النبي ﷺ ولم يره ، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ ابن جبل وأبي هريرة وعائشة وجرير بن عبد الله وغيرهم ، وروى عنه الأعمش ومنصور وحبيب ابن أبي ثابت وسعيد بن مسروق والثوري وغيرهم ، وثقه وكيع وابن سعد وابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٣،٥١٢) .

⁽٥) لم أجد إسناد المدونة ، وله شاهد رواه مسلم في الجهاد (١٧٣١/ ٣) من حديث سليمان بـن بريـدة عن أبيه رضى الله عنهما .

⁽٦) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٥٨) رقم (٨)، وقال ابن عبـد الـبر : اتفـق رواة الموطأ علـى إرساله ، وقد رواه البخاري في الرهن (٢٥١٠) من حديث جـابر بن عبد الله رضي الله عنهمــا =

مَالِكٌ وَغيرُهُ عَن نافِع أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي بعْضِ مَغازِيهِ امْرَأَةً مَقْتُولَةً ، فَأَنكَرَ ذَلِكَ وَنهَى عَن قَتل النسَاءِ وَالصِّبِيانِ (١) .

ابن وَهْب عَن ابن أَبِي الزِّنَادِ عَن أَبِيهِ ، قَالَ: حَدثنِي الْمُرَقَّعُ بِن صيفِي (٢) أَن جَدهُ رَباحَ بن رَبِيعِ أَخَا حَنظلَةَ الْكَاتِ أَخْبرَهُ ، أَنهُ خرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فِي غَرْوَةٍ غَزَاهَا كَان عَلَى مُقَدِّمَةٍ فِيهَا خالِدُ بن الْولِيدِ ، فَمَرَّ رَباحٌ وَأَصْحَاب رَسُولِ اللَّهِ عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ مِمَّا أَصابِت الْمُقَدِّمَة ، فَوَقَفُوا عَلَيهَا ينظُرُون إلَيهَا وَيعْجَبون مِن عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ مِمَّا أَصابِت الْمُقَدِّمَة ، فَوَقَفُوا عَلَيهَا ينظُرُون إلَيهَا وَيعْجَبون مِن خلْقِهَا حَتى لَحِقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى ناقَةٍ لَهُ فَانفَرَجُوا عَن الْمَرْأَةِ ، فَوَقَفَ عَلَيهَا وَسُولُ اللَّهِ عَلَى ناقَةٍ لَهُ فَانفَرَجُوا عَن الْمَرْأَةِ ، فَوقَفَ عَلَيهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَوقَفَ عَلَيهَا وَيعْجَبون مَن اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَوقَفَ عَلَيهَا وَيعْجَبون مَن اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَنْ أَقِ اللَّهُ عَلَى الْمَنْ أَقِ اللَّهُ عَلَى الْمَوْلُولُ اللَّهِ عَلَى الْمَنْ أَقِهُ لَهُ عَلَى الْمَوْلِيلِهِ فَلا يقْتَلَ لا حَدِهِمُ : «الْحَقْ بْخَالِدِ بنِ الْوَلِيدِ فَلا يقْتَلَن ذَرِيّةً وَلا عَسِيفًا» (٣) (٤) .

مَالِكٌ عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ أَن أَبا بكْرِ الصِّدِيقَ بعَث جَيشًا إِلَى الشَّامِ ، فَخرَجَ يُشْيِى مَعَ يزيد بنِ أَبِي سُفْيان ، وَكَان عَلَى رَبعِ مِن الأرْباعِ ، فَقَالَ يزيدُ لأبي بكْرٍ : إِمَّا أَن تَرْكَب وَإِمَّا أَن أَنزِلَ . فَقَالَ لَهُ : مَا أَنتُ بنازِل وَمَا أَنا برَاكِب ، أَحْتسِب خطَاي هَذِهِ فِي سَبيلِ اللَّهِ ، فَقَالَ : إنك سَتجدُ قَوْمًا قَدْ فَحَصُوا أَن عَن أَوَاسِطِ رُؤُوسِهِمْ مِن الشَّعْرِ فَأَضرِب مَا فَحَصُوا عَنهُ بالسَّيفِ ، وَسَتجدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنهُمْ حَبسُوا أَنفُسَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى فَدعْهُمْ وَمَا زَعَمُوا أَنهُمْ حَبسُوا أَنفُسَهُمْ لِلَه ، وَإِن يَمُوا أَنهُم مُوصِيكَ بعَشْرٍ: لا تقْتلْن امْرَأةً ، وَلا صبيًا ، وَلا كَبيرًا هَرِمًا ، وَلا تقْطَعْن شَجَرًا

⁼ بنحوه ، ورواه الشافعي في مسنده (١٤٦٢) من حديث ابن كعب بن مالك عن عمه .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٥٨) رقم (٩) ، والبخاري في الجهاد (٣٠١٥، ٣٠١٥)، ومسلم في الجهاد (١٧٤٤، ١٧٤٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) مرقع بن صيفي ويقال: مرقع بن عبد الله بن صيفي، روى عن جـده ربـاح وعـم أبيـه حنظلـة بـن الربيع وأبي ذر وابن عباس، وروى عنه ابنه عمر وأبو الزناد ويحيى بـن سـعيد الأنصـاري، ذكـره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٣،٤٠٧).

⁽٣) العسيف : الأجير ، كما في القاموس .

⁽٤) رواه أحمد (٣/ ٤٨٨) و(٤/ ٣٤٦) ، و أبو داود في الجهاد (٢٦٦٩) ، وابن ماجه في الجهاد (٢٨٤٢) وعبد الرزاق في المصنف (١٠٢٨) ، والحاكم (٢/ ١٢٢) وصححه ووافقه النهيي والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٥٥) بمثل حديث المدونة ، وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن أبى داود وابن ماجه - ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٥) **فحصوا** : كشفوا .

كتاب الجهاد _______ ۹۹

مُثمِرًا ، وَلا تخرِّبن عَامِرًا ، وَلا تعْقِرْن شَاةً وَلا بعِيرًا إلا لِمَأْكَلِهِ ، وَلا تَحْرِقِن نخْلا وَلا تغرقنهُ ، وَلا تخبن (٢) .

وَذَكِرَ عَن عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ أَنهُ قَالَ : لا تقْتلُوا هَرِمًا وَلا امْرَأَةً وَلا وَلِيدًا وَتَوَقُّوا قَتلَهُمْ إذا الْتَقَى الزَّحْفَانِ ، وَعِند حُمَّةِ النهَضات ، وَفِي شَن الْغارَات^(٣).

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ أَن تَحَرَّقَ قُرَاهُمْ وَحُصُونَهُمْ بِالنيرَانِ أَوْ تَعْرَقَ بِالْمَاءِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا بِأْسَ أَن تَحَرَّقَ قُرَاهُمْ وَحُصُونَهُمْ بِالنيرَانِ وَتَعْرَقَ بِالْمَاءِ وَتَحْرَّبِ .

قَالَ سَحْنُونُ : وَأَصْلُ مَا جَاءَ عَن أَبِي بِكْرِ فِي النهْي عَن قَطْعِ الشَّجَرِ وَحَرَابِ الْعَامِرِ أَن ذَلِكَ لَمْ يكُن مِن أَبِي بِكْرٍ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيهِ - نظرًا لِلشِّرْكِ وَأَهْلِهِ وَالْحِيطَةَ لَهُمْ وَالتَّوْهِين لِلشِّرْكِ ، وَلاَنهُ رَجَا أَن يصِيرَ ذلِكَ لِلْمُسْلِمِين ، وَإِن حَرَابِهُ وَهْنَ عَلَى الْمُسْلِمِين لِللَّذِي رَجَاهُ مِن كَوْنِهِ لِلْمُسْلِمِين ؛ لأن حَرَابهُ ضرَرٌ عَلَى الإسْلام وَأَهْلِهِ وَلَمْ يرِدْ بِهِ نظرًا لأهْلِ الشَّرْكِ وَمَنع نوَاحِيهِ ، وَكُلُّ بلَدٍ لا رَجَاءَ لِلْمُسْلِمِين فِي الظُّهُورِ عَلَيهَا وَالْمَقْدِرَةِ ، فَوَهْن ذلِكَ وَضرَرُهُ عَلَى أَهْلِ الشِّرْكِ ، وَهُو أَصْلُ قَولُ الظُّهُورِ عَلَيهَا وَالْمَقْدِرَةِ ، فَوَهْن ذلِكَ وَضرَرُهُ عَلَى أَهْلِ الشِّرْكِ ، وَهُو أَصْلُ قَولُ الطُّهُورِ عَلَيهَا وَالْمُشْلِمِين ، وَقَد اخْتَلَفَ عَن مَالِكٍ فِي الرَّهْبان ، فقَالَ مَالِكٌ : فِيهِمْ التَدْبِ وَالْعَلْ وَالنظرُ وَالْبغضُ لِللدِينِ وَالْحُب لَهُ وَالدّب عَن النصْرَانِيةِ ، فَهُمْ أَنكَى مِمَّن التَدْبيرُ وَالنظرُ وَالْبغضُ لِللدِينِ وَالْحُبُ لَهُ وَالدّب عَن النصْرَانِيةِ ، فَهُمْ أَنكَى مِمَّن التَدْبيةِ ، وَأَصُرُ بالْمُسْلِمِينَ ، وَالأَكْبُ وَالْعَالِب أَنهُمْ لا يقْتُلُون ، يعْنِي الرُّهْبان عَبد وَالشَيخ الْكَبيرَ . ابن وَهْب : وَذكرَ مَحْرَمَةُ بن بكيرٍ (*) عَن أَبيهِ قَالَ : سَأَلْت عَبد وَالشَيخ الْكَبيرَ . ابن وَهْب : وَذكرَ مَحْرَمَةُ بن بكيرٍ (*)

⁽١) **الغلول** ، قال ابن الأثير: هو الخيانة في المغنم والسرقة مـن الغنيمـة قبـل القسـمة . انظـر النهايـة في غريب الحديث (٣/ ٣٨٠) .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٥٨) رقم (١٠) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ بـاب من ينهى عن قتله في دار الحرب (٧/ ٦٥٥) رقم (١٠) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٥٢) من حديث أبي بكر ﷺ .

⁽٣) رواه ابن أَبي شيبة في المصنف في المصدر السابق (٧/ ٦٥٤– ٦٥٦) رقم (٨، ٩، ٩، ١٨) مـن حـديث ابن عمر رضى الله عنهما بنحوه .

⁽٤) مخرَّمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي ، روى عن أبيه وعامر بن عبد الله بـن الـزبير ، وروى عن مالك وابن لهيعة وابن وهب وابن المبارك وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، ووثقه أحمـد ، وقـال =

الرَّحْمَنِ بِنِ الْقَاسِمِ وَنَافِعًا مَوْلَى ابنِ عُمَرَ عَنِ شَجَرِ الْعَدُوِّ : هَلْ تَقْطَعُ وَهَلْ تَهْدمُ بِيوتَهُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : فَقَطْعُ الشَّجَرِ الْمُثمِرِ وَغيرِ الْمُثمِرِ وَغيرُ المُثمِرِ وَغيرُ مَالِكٌ يرَى بهِ بأسًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يقْطَعُ الشَّجَرُ فِي بلادِهِمْ ، الْمُثمِرُ وَغيرُ الْمُثمِرِ وَلا بأسَ بذلِكَ . قُلْت : وَهَلْ كَان يرَى حَرْقَ قُرَاهُمْ وَحُصُونِهِمْ وَقَطْعَ الْمُثمِرِ وَلا بأسَ بذلِك . قُلْت : وَهَلْ كَان يرَى حَرْق قُراهُمْ وَحُصُونِهِمْ وَقَطْعَ شَجَرِهِمْ وَحُرَاب بلادِهِمْ أَفْضلَ مِن ترْكِ ذلِك ؟ قَالَ : لا أَدْرِي ، وَلَكِني سَمِعْته يَقُولُ : لا بأسَ بذلِك وَكَان يتأوَّلُ هَذِهِ الآية : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِن لِينةٍ أَوْ ترَكْتَمُوهَا قَائِمةً يَقُولُ : لا بأسَ بذلِك وَكَان يتأوَّلُ هَذِهِ الآية : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِن لِينةٍ أَوْ ترَكْتَمُوهَا قَائِمةً عَلَى أَصُولِهَا فَبإِذِنِ اللّهِ وَلِيخْزِي الْفَاسِقِين ﴾ [الحشر :٥] وَيتأوَّلُ هَذِهِ الآية إذا ذكرَ عَالِك أَن رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَطَعَ خُلُ بنِي قَطْعَ الشَّجَرِ وَحَرَاب بلادِهِمْ ، وقَدْ ذكرَ مَالِك أَن رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَطَعَ خُلُ بنِي النَصْيرِ (١)

ابن وَهْب عَن اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ عَن نافِع عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ ،أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْرَقَ نَخْلَ بنِي النضِيرِ وَهِي الْبوَيرَةُ (٢)، وَلَهَا يقُولُ حَسَّانَ بن ثابت :

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بنِي لُؤَي حَرِيقٌ بالْبُوَيـرَةِ مُسْتـطِيرُ

ُ فَإِنْزَلَ اللَّهُ تبارَكَ وَتعَالَى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِن لِينَةٍ أَوْ ترَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَإِنْزَلَ اللَّهِ وَلِيخْزِي الْفَاسِقِينَ ﴾ [الحشر:٥] (٣).

ابن وَهْب عَن ابنِ لَهِيعَةَ عَن عَبدِ الْجَليلِ بنِ حُمَيدٍ (١٠) الْيحْصُبي أَنهُ سَمِعَ ابن شَهُ اللهُ عَن عَبدِ الْجَليلِ بنِ حُمَيدٍ (عَن بعَثهُ إلَى الشَّامِ أَن يسِيرَ شَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَن أَسَامَةً بن زَيدٍ حِين بعَثهُ إلَى الشَّامِ أَن يسِيرَ

= النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٩١) .

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ بـاب مـن رخـص في التحريـق في أرض العـدو وغيرهـا (۷) ٢٥٩) رقم (۱) من حدث ابن عمر رضى الله عنهما.

⁽٢) المبويرة: تصغير بئر ، وهي موضع منازل يهود بني النضير .

⁽٣) رواه البخيباري في المغيبازي (٤٠٣١، ٤٠٣١) وفي التفسيير (٤٨٨٤) ، ومسلم في الجهباد (٣) /٢٩/ ٢٩، ٣٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٤) عبد الجليل بن هيد اليحصبي ، روى عن الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب السختياني وخالد بن أبي عمران وغيرهم ، وروى عنه ابن عجلان وابن وهب ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم . قال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣١٧/٣) .

حَتى يأْتي أُبنى (١) فَيحَرِّقُ وَيهْرِيقُ دمًا فَفَعَلَ ذلِكَ أُسَامَةُ بن زَيدٍ (٢). ابن وَهْب عَن عَمْرِو بن الْحَارِثِ (٣) أَن بكَيرًا حَدثهُ قَالَ : سَمِعْت سُلَيمَان بن يسَارٍ (١) يقُولُ : أَمَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةَ بن زَيدٍ عَلَى جَيشٍ فَأَمَرَهُ أَن يُحَرِّقَ فِي أُبنى (٥) .

فِي قَنْكَ الْأُسَارَى

قُلْت : أَرَأَيت إِن سَبِوْا رِجَالاً وَنِسَاءً وَذَرَارِي فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ حُمُولَةً وَلَـمْ يَقْوُوا عَلَى إِخْرَاجِهِمْ ، هَلْ سَمِعْت فِيهِمْ شَيئًا مِن مَالِكٍ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا وَسُئِلَ عَن عَلَى إِخْرَاجِهِمْ ، هَلْ سَمِعْت فِيهِمْ شَيئًا مِن مَالِكٍ ؟ قَالَ : قُلْت : أَرَأَيت إِن أَخِد قَتل الأَسَارَى ؟ قَالَ : أَمَّا كُلُّ مَن خِيفَ مِنهُ فَأَرَى أَن يَقْتل . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَخِد الإَمَامُ أُسَارَى ؟ هَلْ سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ: إِن ذَلِكَ إِلَى الإَمَامِ إِن شَاءَ أَن يضرِب رِقَابِهُمْ وَإِن شَاءَ اسْتحْياهُمْ وَجَعَلَهُمْ فَيئًا ؟ قَالَ : سَمِعْته يقُولُ : أَمَّا مَن خِيفَ مِنهُ وَإِن شَاءَ اسْتحْياهُمْ وَجَعَلَهُمْ فَيئًا ؟ قَالَ : سَمِعْته يقُولُ : أَمَّا مَن خِيفَ مِنهُ فَإِنهُ يَقْتُلُ الّذِين لا يَخَافُ مِنهُمْ مِثلَ وَلَا يَعْدِر وَالصَغير .

قَالَ سَحْنُونٌ : أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَالَ الْمُسْلِمِينَ مِن أَبِي لُؤْلُـؤَةً ، فَإِذَا كَـانَ الأسِيرُ مَن أَبغض لِلدِّينِ وَعَادى عَلَيهِ وَأَحَب لَهُ ، وَخِيفَ عَلَيهِ أَن لَا تَـؤْمِن غيلَتـهُ ، فَهُـوَ

⁽۱) أبنى : موضع بالشام ، وقال البيهقي في السنن الكبرى (۱٤٣/٩) : سمعت أبا مسهر قيل له: أبنا ، قال: نحن أعلم هي يبنا فلسطين . وقال القرطبي: هي القرية التي عند مؤتة ، الموضع الذي قتل فيه زيد بن حارثة مع جعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة . القرطبي (۷/ ٥٢٩) - ط دار الحديث. (۲) رواه أبو داود في الجهاد (۲۲۱٦) ، وابن ماجه في الجهاد (۲۸٤٣) من حديث أسامة بـن زيـد بنحوه ، وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن أبي داود وابن ماجه ـ ط مكتبة المعارف ـ

⁽٣) صوابه: عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، روى عن أبيه والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم، وروى عنه مجاهد بن جبر وصالح بن كيسان وقتادة وبكير بن الأشبح وغيرهم. وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي وأبو زرعة والعجلي والساجي، ذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (٢٧،٣٢٦/٤).

⁽٤) سليمان بن يسار الهلالي ، مولى ميمونة ، وروى عنها وأم سلمة وعائشة وزيد بن ثابت وابن عباس وغيرهم ، وروى عنه عمرو بن دينار وأبو الزناد وبكير بن الأشـــج وصــالح بــن كيســان والزهــري وغيرهم . وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد والنسائي والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقــات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٧) .

⁽٥) انظر الحديث قبل السابق.

الَّذِي يقْتُلُ وَأَمَّا غيرُ ذلِكَ فَهُمْ الْحَشْوَةُ () وَلَهُمْ قُوتِلَ الْمُشْرِكُون ، وَهُمْ كَالأَمْوَال ، وَفِيهِمْ الرَّغبةُ ، وَبهِمْ الْقُوَّةُ عَلَى قِتَال أَهْلِ الشِّرْكِ ، وَقَدْ ذكرَ عَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ عَن نافِع عَن ابن عُمَرَ بن الْخطَّاب أَنهُ قَالَ : كَتب عُمَرُ بن الْخطَّاب إلَى أُمَرَاءِ الْجُيوشِ يَامُرُهُمْ أَن يقتلُوا مِن الْكُفَّارِ كُلَّ مَن قَدْ جَرَت عَلَيهِمْ الْمَوَاسِي ، وَلا تسبوا إلَينا مِن عُلُوجهِمْ أَحَدًا () وَكَان يقُولُ : لا يُحمَلُ إلَى الْمَدِينةِ مِن عُلُوجهِمْ أَحَدٌ ، فَلَمَّا عُلُوجهِمْ أَحَدًا () وَكَان يقُولُ : لا يُحمَلُ إلَى الْمَدِينةِ مِن عُلُوجهِمْ أَحَدٌ ، فَلَمَّا عُرَب عُمَرُ بن الْخطَّاب قَالَ : مَن أَصابِنِي ؟ قَالُوا : غلامُ الْمُغيرَةِ بن شُعْبةَ ، فَقَالَ : نهيتكُمْ أَن تَحْمِلُوا إلَينا مِن هَوُلاءِ الأعْلاجِ أَحَدًا فَعَصيتمُونِي .

وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ مِنِ الرُّومِ يلْقَاهُ الْمُسْلِمُونَ فَيقُولُ: إِنَمَا جَنْتَ أَطْلُب الْأَمَانَ، فَيقَالُ لَهُ: كذبت وَلَكِنَا حِين أَخذناك اعْتلَلْت عَلَينا بهذا، قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: وَمَا يدْرِيهِمْ هَذِهِ أُمُورٌ مُشْكِلَةٌ، قَالَ مَالِكٌ: فَأَرَى أَن يرَد إِلَى مَأْمَنِهِ. قُلْت: مَالِكٌ: وَمَا يدْرِيهِمْ هَذِهِ أُمُورٌ مُشْكِلَةٌ، قَالَ مَالِكٌ: فَأَرَى أَن يرَد إِلَى مَأْمَنِهِ. قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ مِن أَهْلِ الْحَرْب يدْخلُ إِلَى بلادِ الإسلامِ بغيرِ أَمَان فَيأْخذَهُ رَجُلٌ مِن أَهْلِ الْحَرْب يدْخلُ إِلَى بلادِ الإسلامِ بغيرِ أَمَان فَيأْخذهُ رَجُلٌ مِن أَهْلِ الْمَرْب يَكُونَ فَيتًا لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِين ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، إلا أَن مَالِكًا قَالَ فِيمَا وُجدَ عَلَى سَاحِلِ الْبحْر مِن سَوَاحِل مَالُكُ فِيهِ شَيئًا ، إلا أَن مَالِكًا قَالَ فِيمَا وُجدَ عَلَى سَاحِلِ البحْر مِن سَوَاحِل الْمُسْلِمِين مِن الْعَدُو فَزَعَمُوا أَنهُمْ جَّارٌ وَمَا أَشْبة ذلِكَ : إِن ذلِكَ لا يَقْبلُ مِنهُمْ ، وَلَكِن ذلِكَ إِلْ مُسْلِمِين يرَى الْمُسْلِمِين يرَى الْمُسْلِمِين وَيُجْهَدُ فِيهِ الْوَالِي . وَأَنا أَرَى أَن ذلِكَ فَي ً لِلْمُسْلِمِين وَيُخْتَهَدُ فِيهِ الْوَالِي .

قُلْت : أَرَأَيت الرُّومِي يجِلُّ بِسَاحِلِنا تاجرًا فَينزِلُ مِن غيرِ أَن يعْطَى أَمَانا ، فَيقُولُ: ظننت أَنكُمْ لا تتعَرَّضُون لِمَن جَاءَكُمْ تاجرًا حَتى يبيعَ تَجَارَتهُ وَينصرفَ عَنكُمْ ، أَيعْذرُ بِهَذا وَلا يكُون فَيئًا ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا وَسَأَلَهُ أَهْلُ الْمِصِّيصةِ ('') ، فَقَالَ : إنا نَخْرُجُ فِي بلادِ الرُّوم فَنلْقَى الْعِلْجَ مِنهُمْ مُقْبلا إلَينا ، فَإِذا أَخذناهُ قَالَ: إنمَا جئت

⁽١) الحشو : من لا يعتمد عليه من الناس .

 ⁽٢) العلج: الرجل من كفار العجم، جمعها علوج، كما في القاموس. وقال ابن الأثير: العلج:
 الرجل القوي الضخم. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٨٦).

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد _ باب من ينهى عن قتلـه في دار الحـرب (٧/ ٢٥٤-٢٥٦) رقم (٨ ، ١٨) من حديث أسلم مولى عمر أن عمر... الحديث .

⁽٤) المصيصة : مدينة بالشام ، كما في القاموس .

أَطْلُب الْأَمَان ، أَترَى أَن نصدِّقَهُ ؟ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : هَذِهِ أُمُورٌ مُشْكِلَةٌ وَأَرَى أَن يَرد إِلَى مَأْمَنِهِ ، فَأَرَى هَؤُلاءِ مِثلَهُ إِمَّا قَبلْتَ مَا قَالُوا وَإِمَّا رَددْتهمْ إِلَى مَأْمَنِهِمْ .

وَرَوَى ابن وَهْب عَن مَالِكٍ فِي قَوْم مِن الْعَدُوِّ يوجَدُون قَد نزَلُوا بغير إذن مِن الْمُسْلِمِين عَلَى ضِفَّةِ الْبحْرِ فِي أَرْضِ الْمُسْلِمِين ، فَيزْعُمُون أَنهُمْ تَجَّارٌ وَأَن اللَّبحْرِ فِي أَرْضِ الْمُسْلِمِين ، فَيزْعُمُون أَنهُمْ تَجَّارٌ وَأَن اللَّبحْر لَفَظُهُمْ هُنا ثغبا (۱)، وَلا يعْرِف الْمُسْلِمُون تصديق ذلك إلا أَن مَرَاكِبهُمْ قَدْ الْكَسَرَت بهِمْ وَمَعَهُمْ السِّلاحُ ، أَوْ يشكُون الْعَطَشَ الشَّدِيد فَينزِلُون لِلْمَاءِ بغير إذن الْمُسْلِمِين؟ قَالَ مَالِكٌ : ذلِك إلى الإمَامِ يرَى فِيهِمْ رَأْيهُ ، وَلا أَرَى لِمَن أَخَدَهُمْ المُسْلِمِين؟ قَالَ مَالِكٌ : وَلا يكُون الْخَمْسُ إلا فِيهِمْ خُسًا لا وَال وَلا غيرَهُ ، قَالَ ابن وَهْب : قَالَ مَالِكٌ : وَلا يكُون الْخَمْسُ إلا فِيهَا أُوجِفَت عَلَيهِ الْخيلُ وَالرِّكَاب ، خَسَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ قُرَيظة ، وَقَسَّمَ النضِيرِ فِيمَا أُوجِفَت عَلَيهِ الْخيلُ وَالرِّكَاب ، خَسَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ قُرَيظة ، وَقَسَّمَ النضِيرِ بِين الْمُهَاجِرِين وَثلاثةٍ مِن الأنصارِ: سَهْلِ بن حُنيفٍ وَأَبِي دُجَانة وَالْحَارِثِ (٢) بن الصَّمَّة .

ابن وَهْب وَابن لَهِيعَةَ عَن يُحيى بن سَعِيدٍ: لَيسَ لِلْعَدُوِّ الْمُحَارَبِ إِذَا قَدِرَ عَلَيهِ الْمُسْلِمُون فِي اَهْرِهِ مَا أَحَبُّوا ، لَيسَ لِلْعَدُوِّ أَن الْمُسْلِمُون فِي اَهْرِهِ مَا أَحَبُّوا ، لَيسَ لِلْعَدُوِّ أَن ينزِلُوا بأَرْضِ الْمُسْلِمِين لِلتَجَارَةِ وَلا يَقْبِلُ بِهَا، إِلا أَن يكُونوا رُسُلا بعِثوا فِي أَهْرِ يَنزِلُوا بأَرْضِ الْمُسْلِمِين وَعَدُوِّهِمْ ، فَأَمَّا مَن أَخذَهُ الْمُسْلِمُون فَزَعَمَ أَنهُ جَاءَ لِلتَجَارَةِ أَوْ مُسْتَأْمَنا بعْدَمَا أُخِذ ، فَلا أَمَان لَهُ .

ابن وَهْب : قَالَ ابن لَهيِعَةَ وَقَالَ رَبيعَةُ بن أَبي عَبـدِ الـرَّحْمَنِ : إن كَـانوا مِـن أَرْضِ مَتجَرٍ قَدْ أَمِنوا بالتجَارَةِ فِيهِمْ وَالاخْتلافِ إلَيهِمْ فَهُمْ عَلَى مَنزِلَةِ أَمَانٍ ، يشْرَبون مِن الْمَاءِ

⁽١) الثغب : أكثر ما بقي من الماء في بطن الوادي ، ومحركة : الغدير في ظل جبل ، كما في القاموس .

⁽٢) ذكره ابن القيم في زاد المعاد (٥/ ٧٠) وقال: قال القاضي إسماعيل: إنما قسم رسول الله الموالية المن الصمة. بني النضير بين المهاجرين وثلاثة من الأنصار: سهل بن حنيف وأبي دجانة والحارث بن الصمة. ورواه أبو داود في الخراج والإمارة (٣٠٠٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٩٧٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٤٨٤) من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من الصحابة بلفظ: فأعطى النبي المحمد المهاجرين وقسمها بينهم، ولرجلين من الأنصار كانا ذوي حاجة ... الحديث . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٤٨٤، ٤٨٥) من حديث صهيب بن سنان بلفظ: فقسمها للمهاجرين وأعطى رجلين منها من الأنصار ... قلت: والحديث صححه الألباني في سنن أبي داود - ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

وَيَقْضُونَ حَاجَاتِهِمْ ، وَإِن كَانُوا مِن أَرْضِ عَدُو وَلَمْ يَكُن بِينكُمْ وَلا بِينهُمْ ذِمَّةٌ، وَلَمْ تَكُن اللهُمْ عُذَرٌ بِقَوْلِهِمْ: إِنَا جَئْنَا تَجَارًا ، إِلا التَجَارَةُ مِنكُمْ وَلا مِنهُمْ فِيمَا بِينكُمْ وَبِينهُمْ فَلَمْ يَكُن لَهُمْ عُذَرٌ بِقَوْلِهِمْ: إِنَا جَئْنَا تَجَارًا ، إِلا أَن تَكُونَ تَجَارَةً بِينِ الْمُسْلِمِينِ وَعَدُوهِمْ بَجِبلِ قَدْ ثَبِت وَأَمْرِ قَدْ جَرَى، وَلَوْ تَرِكَ أَشْباه هَذَا مِن الْعَدُو لَمْ عَنِي مِن الْعَدُو مُطِلَّةً عَلَى الْمُسْلِمِينِ يَحَدَّرُونِهُمْ وَيَطْمَعُونَ بَضِعْهِمْ . وَقَالَ ابنِ الْقَاسِمِ : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَنِ الرُّومِ يِنزلُونَ بِسَاحِلِ الْمُسْلِمِينِ مَعَهُم وَقَالَ ابنِ الْقَاسِمِ : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَنِ الرُّومِ يِنزلُونَ بِسَاحِلِ الْمُسْلِمِينِ مَعَهُم التَجَارَات بَأَمَانَ ، فَيبِيعُونِ وَيَشْتُرُونَ ثُمَّ يَرْكَبُونِ الْبِحْرَ رَاجِعِينَ إِلَى بِلاَدِهِمْ ، فَإِذَا أَمْعَنُوا فِي الْبَحْرِ رَمَتُهُم الرِّيحُ إِلَى بعض بلْدانِ الْمُسْلِمِينِ غيرَ الْبَلادِ الَّتِي كَانُوا أَخَذُوا فِيهَا الْاَمَانَ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لَهُم الْاَمَانَ أَبِدًا مَا دَامُوا فِي تَجْرِهِمْ حَتَى يرْجِعُوا إِلَى بِعْضِ الْمَانَ أَبِدًا مَا دَامُوا فِي تَجْرِهِمْ حَتَى يرْجِعُوا إِلَى بِلادِهِمْ ، وَلا أَرَى لَهُمْ أَن يُهَاجُوا .

ابن وَهْب عَن ابن لَهِيعَةَ وَعُمَرَ بنِ مَالِكٍ (۱) عَن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أَبي جَعْفَر (۲) عَن حُنشِ بنِ عَبدِ اللَّهِ (۳) أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتلَ سَبعِين أَسِيرًا بعْد الإِثخان (٤) مِن يَهُودٍ ، وَقَتلَ عُقْبةً بن أَبي مُعَيطٍ أُتي بهِ أَسِيرًا يوْمَ بدْرٍ فَذبحَهُ ، فَقَالَ: مَن لِلصِّبيةِ ؟ قَالَ: «النارُ» (٥).

ابن وَهْب عَن اللَّيثِ بنِ سَعْدِ عَن يزيد بنِ أبي حَبيب ، حَدثهُ أَن عُمَرَ بن عَبدِ

⁽۱) عمر بن مالك الشرعبي المعافري المصري ، روى عن يزيد بن الهاد وعبيد الله بن أبي جعفر وصفوان ابن سليم وخالد بن أبي عمران ، وروى عنه حيوة بن شريح وضمام بن إسماعيل ومغيرة بن الحسن . قال ابن شاهين: وثقه أحمد بن صالح ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۲۱۰/٤)

⁽٢) عبيد الله بن أبي جعفر المصري ، روى عن حمزة بن عبد الله بن عمر ومحمد بن جعفر بن الـزبير وبكير بن الأشج وغيرهم ، وروى عنه الليث وسعيد بن أبي أيوب وحيـوة بـن شـريح وغيرهم ، وثقه أبو حاتم والنسائي وابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهـذيب (٧/٤).

⁽٣) حنش بن عبد الله ، ويقال : ابن علي بن عمرو بن حنظلة السبائي ، روى عن علي وابن مسعود وفضالة بن عبيد وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم ، وروى عنه ابنه الحارث وخالد بن أبي عمران وقيس بن الحجاج وعامر بن يحيى المعافري وغيرهم ، وثقه العجلي وأبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧) .

⁽٤) يقال : أثخن في الأمر: بالغ فيه ، وأثخن في العدو : بالغ الجراحة فيهم ، كما في القاموس .

⁽٥) رواه أبو داود في الجهاد (٢٦٨٦) من حديث ابن مسعود ﷺ ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٦) ١٥ ه. ٥٢٥) عن ابن إسحاق مرسلا بلفظ المدونة ، ورواه سعيد بن منصور في سننه (٢٦٦٨) عن الشعبي مرسلا بنحوه ورواه أبي داود في المراسيل (٣١٦) عن إبراهيم التيمي مرسلا . قلت: والحديث صححه الألباني في سنن أبو داود ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

الْعَزِيزِ ، أُتِي بِأَسِيرِ مِن الْخزَرِ^(۱) ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : لأَقْتَلَنكَ ، قَالَ لَـهُ الأسِيرُ : إذًا لا ينقِصُ ذلِك مِن عَددِ الْخزْرِ شَيئًا . فَقَتَلَهُ عُمَرُ بن عَبدِ الْعَزِيزِ وَلَـمْ يَقْتَلُ أَسِيرًا فِي خِلافَتهِ غيرَهُ فِيمَا بِلَغنا .

قَالَ اللَّيث : وَكَان أَبُو عُبيدةً وَعِياضُ بن عُقْبةَ بنِ نافِعٍ يقْتلانِ الْاسَـارَى إذا أُتـي بهِمْ فِي أَرْضِ الرُّومِ .

مَخْرَمَةُ بن بكيرٍ عَن أَبِيهِ عَن نافِعٍ مَوْلَى ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَتلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُيي ابن أَخْطَب صبرًا بعْد أَن رُبط (٢). مُخْرَمَةُ عَن أَبِيهِ عَن عَبِدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الْقَاسِمِ قَالَ: قَتلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزُّبِيرَ صاحِب بنِي قُريظةَ صبرًا.

فِي قَسْم الْعَنَائِم فِي بِالدِ الْحَرْب

قُلْت : أَرَأَيت إِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ غَنِيمَةً هَلْ يَكُرَهُ مَالِكٌ لَهُمْ أَن يَقْسِمُوا ذَلِكَ فِي بلادِ الْحَرْب ؟ قَالَ : الشَّأْن عِند مَالِكٍ أَن يقَسَّمَ فِي بلادِ الْحَرْب وَيباعَ ، ثمَّ قَالَ : وَكَان يُعْبَعُ فِيهِ مَالِكٌ يقُولُ: هُمْ أَوْلَى برُخْصتهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : تقسَّمُ الْغنائِمُ وَتباعُ فِي دارِ الْحَرْب ، وقَالَ مَالِكٌ : هُوَ الشَّأْن . قَالَ سَحْنونٌ : أَلا ترى أَن الْغنائِمُ وَتباعُ فِي دارِ الْحَرْب ، وقَالَ مَالِكٌ : هُوَ الشَّأْن . قَالَ سَحْنونٌ : أَلا ترى أَن الصَّوائِف (٣) وَالْجُيوش لَيس سِيرَتهُمْ سِيرة السَّرَايا ، إِنمَا سِيرَتهُمْ عَلَى الإظْهَارِ وَعَلَى غير الاخْتفاءِ ، وَأَنهُمْ فِي اجْتمَاعِهِمْ وَكَثرَتهِمْ إِذَا نزلُوا بَوْضِعِ فَكَأَنهُمْ عَلَيوا وَعَلَى غير الاخْتفاءِ ، وَهُمُ الَّذِين يبعَثون السَّرَايا وَإِلَيهِمْ ترْجعُ فَلَيسَ يَخافُ عَلَيهِمْ عَلَيهِ مُونَ الْحُدُود وَيقْسِمُون الْفُكَود وَيقْسِمُون الْفَيءَ .

وَذَكَرَ ابن وَهْب عَن مَسْلَمَةَ عَن الأوْزَاعِي أَنهُ قَالَ فِي قَسْمِ الْغنِيمَةِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ قَبلَ خرُوجهمْ مِنهَا . قَالَ : لَمْ يَقْفِلْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى مِن غَزْوَةٍ أَصابِ فِيهَا مَغنمًا إلا خَسَهُ وَقَسَّمَهُ قَبلَ أَن يَقْفِلَ . قَالَ : وَمِن ذلِكَ غَزْوَةُ بنِي الْمُصْطَلِقِ وَخيبرَ وَحُنينِ ، ثمَّ لَمْ يزَل الْمُسْلِمُون عَلَى ذلِكَ بعْدهُ وَوَغلَت جُيوشُهُمْ فِي أَرْضِ الشِّرْكِ

⁽١) الخزر بالتحريك : ضيق العين وصغرها ، ورجل أخزر وقوم خزر . انظر النهاية في غريب الحــديث (٢/ ٢٨) ، وقيل : اسم جبل خزر العيون ، كما في القاموس .

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبري (٦/ ٥٢٦) من حديث ابن عمر ﷺ .

 ⁽٣) الصوائف: جمع صائفة ، والصائفة : غزوة الروم ؛ لأنهم كانوا لا يغزون صيفا لمكان البرد والثلج ،
 كما في القاموس .

فِي خِلافَةِ عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ إِلَى خِلافَةِ عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزيزِ فِي الْـبرِّ وَالْبحْـرِ ، ثــمَّ هَلُمَّ جَرًّا فِي أَرْضِ الشِّرْكِ حَتى هَاجَت الْفِتنةُ.

ابن وَهْب عَن ابن لَهِيعَةَ عَن يزيد بن أبي حَبيب أن عُمَر بن الْخطَّاب كَتب إلَى سَعْدِ بنِ أبي وَقَاص يوْمَ افْتَحَ الْعِرَاقَ: أَمَّا بعْدُ ، فَقَدْ بلَغنِي كِتابك تذكُرُ أن الناسَ قَدْ سَأَلُوك بن أبي وَقَاص يوْمَ افْتَحَ الْعِرَاقَ: اللَّهُ عَلَيهِمْ ، فَإِذَا جَاءَك كِتابي هَذَا فَانظُرْ مَا أَجْلَب أَن تَقَسِّمَ بينهُمْ مَغانِمَهُمْ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيهِمْ ، فَإِذَا جَاءَك كِتابي هَذَا فَانظُرْ مَا أَجْلَب الناسُ عَلَيك إلى الْعَسْكر مِن كُرَاع أَوْ مَال ، فَاقْسِمْهُ بين مَن حَضرَ مِن الْمُسْلِمِين، وَاترُك الأرْضِ وَالأَنهَارَ بعُمَّالِهَا لِيكُون ذلِكَ فِي أَعْطِيات الْمُسْلِمِين، فَإِنك لَوْ قَسَّمْتَهَا بين مَن حَضرَ لَمْ يكُن لِمَن بقِي بعْدهُمْ شَيءٌ أَعْطِيات الْمُسْلِمِين، فَإِنك لَوْ قَسَّمْتَهَا بين مَن حَضرَ لَمْ يكُن لِمَن بقِي بعْدهُمْ شَيءٌ أَنْ

فِي الرَّجُل يَعْرِفُ مَنَاعَهُ وَعَبِيدهُ قَبِلَ أَن يِقَعُوا فِي الْقَاسَم

قُلْت : أَرَأَيت مَا كَان مَن أَمْوَال أَهْلِ الإسْلام مَن عَبيدٍ أَوْ غيرِ ذلِكَ ، وسَاداتهُمْ غُيَّب ، أَيقْسِمُون ذلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَا عَلِمُوا أَنهُ لأَهْلِ الإسْلامِ فَلا يقْسِمُوهُ ، وَإِن كَانتَ سَاداتهُمْ غُيَّبًا ، وَ إِنْ كَان أَهْلُ الشَّرْكِ أَحْرَزُوهُمْ أَوْ بقُوا إَلَيهِمْ فَذلِكَ سَوَاءٌ لا يقْسِمُون شَيئًا مِن ذلِكَ إذا هُمْ عَرَفُوا أَصْحَابهُ ، فَإِن لَمْ يعْرِفُوا أَصْحَابهُ اقْتسَمُوهُ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَال يعْرَفُ لأَهْلِ الإسْلامِ وَإِن غَاب صاحِبهُ عَنهُ فَإِنهُ لا يباعُ فِي الْمَقَاسِمِ إذا عُرِفَ صَاحِبهُ ، وَإِذا لَمْ يعْرَفُ قُسِمَ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا أَحْرَزَ الْمُشْرِكُون إلَى بلادِهِمْ مِن عُرُوضِ أَهْلِ الإسْلامِ ثُمَّ غِنِمَهُ الْمُسْلِمُون فَصارَ فِي سُهْمَان رَجُلٍ ، أَيكُون هَذا الرَّجُلُ أَوْلَى بهِ بالثَمَن أَمْ لا غِنِمَهُ الْمُسْلِمُون فَصارَ فِي سُهْمَان رَجُلٍ ، أَيكُون هَذا الرَّجُلُ أَوْلَى بهِ بالثَمَن أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ وَكَيفَ بَمَا أَحْرَزُوا مِن أَمْوَال أَهْلِ الذَمَّةِ ؟ أَهُمْ وَأَهْلُ الإسلامِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ سَوَاءٌ ؟ وَكَيفَ إِن أَحْرَزُوا إحْرَازًا مِن أَهْلِ الذَمَّةِ فَأَسْلَمُوا عَلَى الدارِ وَلَكَ كُلِّهِ سَوَاءٌ ؟ وَكَيفَ إِن أَحْرَزُوا إحْرَازًا مِن أَهْلِ الذَمَّةِ فَأَسْلَمُوا عَلَى الدارِ وَأَهْلُ الذَمَّةِ فِي أَيدِيهِمْ ؟ أَيكُونون رَقِيقًا لَهُمْ أَمْ يرَدُّون إلَى ذِمَّتهِمْ وَلا يكُونون وَأَهْلُ الذَمَّةِ فِي أَيدِيهِمْ وَلا يكُونون

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد - باب ما قالوا في قسمة مـا يفـتح مـن الأرض (٧/ ٦٣٤) رقم (١٠) من حديث ابن حنظلة بن نعيم : أن سعدًا كتب إلى عمر رضي الله عنهما ، بنحوه .

رَقِيقًا لَهُمْ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ فِي الذَمِّي إِذَا سَبَاهُ أَهْلُ الْحَرْبِ ثُمَّ عَنِمَهُ الْمُسْلِمُون : إِنهُ لاَ يكُون فَيئًا ، فَأَرَى إِن هُمْ أَسْلَمُوا عَلَى الدارِ وَفِي أَيدِيهِمْ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الذَمَّةِ أَسَارَى ، أَنهُمْ يكُونون رَقِيقًا وَلا لَهُم أَنْ يُرَدُّوا إِلَى ذِمَّتهِمْ ، وَإِنَى أَهْلُ الذَمَّةِ أَسَارَى ، أَنهُمْ أَسْلَمُوا عَلَيهَا . قَالَ : وَأَمَّا مَا ذَكَرْت لَك مِن أَمْوَال أَهْلِ أَهْلُ الْإَسْلامِ سَوَاءٌ ، إِن أَدْرَكُوا أَمْوَالَهُمْ قَبَلَ أَن تقَسَّمَ كَانوا أَوْلَى بِهَا بغيرِ شَيءٍ ، وَإِن أَدْرَكُوهَا بغد الْقِسْمَةِ أَخذوها بالثَمَن ، قُلْت : فَإِن عَرَفَ أَهْلُ الإسْلامِ الذَمَّةِ ، لَمْ يَقْسِمُوهَا فِي الْغنِيمَةِ ، وَيرُدُونهَا إِلَيهِمْ إِذَا عَرَفَ عَرَفُ عَرَفُوهُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَهَذا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ: وَأَمَّا مَا ذَكَرْت مِن أَمْوَالِ أَهْلِ الْإِسْلامِ، فَقَدْ أَخْبِرْتك بَمَا قَالَ فِيهِ مَالِكٌ أَنهُ قَالَ: إِن أَدْرَكَهُ قَبلَ الْقَسْمِ أَحَدَهُ بغيرِ ثَمَن ، وَإِن أَدْرَكَهُ بغدمَا قُسِّمَ كَان أَوْلَى به بالثمَن ، فَإِن عَرَف أَنهُ مَالٌ لأَهْل الإسسلام رَدهُ إِلَى أَهْلِهِ ، وَلَهْ يقْسِمُوهُ إِن عَرَفُوا أَهْلَهُ ، وَإِن لَمْ يعْرِفُوا أَهْلَهُ فَلْيقْسِمُوهُ وَأَمْوَالُ أَهْل الذَهَةِ مِثلهُ .

ابن وَهْب عَن مُسْلَمةً بنِ عَليٍّ (١) عَن زَيدِ بنِ وَاقِدٍ (٢) عَن مَكْحُول (٣)، أَنهُ قَالَ فِي رَجُلِ مِن أَهْلِ الذَّهِ أَصَابهُ الْعُدُوُّ، وَمَالَهُ أَحْرَزُوهُ ثَمَّ أَصَابهُ الْمُسْلِمُون بعْد

⁽۱) مسلمة بن على بن خلف الخشني، روى عن ابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي والأعمش وغيرهم ، وروى عنه بقية بن الوليد وابن وهب وسعيد بن أبي مريم وآخرون . قال البخاري وأبو زرعة : منكر الحديث ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أيضا : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤٣٩ ، ٤٤٠) .

⁽۲) زيد بن واقد القرشي، روى عن بشر بن عبيد الله وحزام بن حكيم ومكحول وجبير بن نفير وكثير ابن مرة وغيرهم ، وروى عنه الوليد بن مسلم وبقية والحسن بن يحيى الخشني وغيرهم وثقه أحمد والعجلي والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۲۲۸/۲، ۲۶۹) .

⁽٣) مكحول الشامي، روى عن النبي همرسلا وعن أبيّ بن كعب وثوبان وعبادة بـن الصامت وأبـي هريرة وعائشة وأنس وغيرهم ، وروى عنه الأوزاعي وزيد بن واقد والحجاج بن أرطأة وغيرهم، وثقه العجلي ، وقال ابن خراش: صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقـات . انظـر تهـذيب التهـذيب (٥/ ٥٢٩-٥٢٩) .

۱۰۸

ذَلِكَ : أَنهُ يُرَدُّ إِلَى ذِمَّتهِ وَأَهْلِهِ وَمَالِهِ (١).

مَسْلَمَةَ بنِ عَدِي عَن عَبدِ الْمَلِكِ بنِ مَيسَرَةً (٥) عَن طَاوُس (٢) عَن عَبدِ اللّهِ بنِ عَباسٍ قَالَ : وَجَد رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِينَ بعِيرًا لَهُ فِي الْمَغانِمِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللّهِ عَباسٍ قَالَ : وَجَد رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِينَ بعِيرًا لَهُ فِي الْمَغانِمِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللّهِ عَباسٍ قَالَ : « إن وَجَدْتهُ فِي الْمَغنمِ فَحذهُ وَإِن وَجَدْتهُ قَدْ قُسِّمَ فَأَنت أَحَقُ بهِ بالثمنِ إن أَرْدتهُ » (٧) .

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٨٩ ، ١٩٠) من حديث رجاء بن حيوة ، بنحوه .

⁽٢) سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة المذهلي البكري ، روى عـن جـابر بـن سمرة والنعمان بن بشير وأنس بن مالك وتميم بن طرفة وسعيد بن جبير والشـعبي وغيرهـم ، وروى عنه ابنه سعيد وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش وشعبة والثوري وغيرهم ، وثقـه بـن معـين، وقـال ابن خراش: في حديثه لين ، وقال العجلي: جائز الحديث . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٠) .

⁽٣) تميم بن طرفة الطائي المسلي الكوفي ، روى عن جابر بن سمرة وعدي بن حاتم وابن أبي أوفى والضحاك بن قيس ، وروى عنه سماك بن حرب والمسيب بن رافع وغيرهم ، وثقه النسائي والعجلى وأبو داود ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٣) .

⁽٥) عبد الملك بن ميسرة الهلالي ، روى عن ابن عمر وأبي الطفيل وزيد بن وهب وطاوس وسعيد بـن جبير ونجاهد وعطاء وغيرهم ، وروى عنه شعبة ومسعر ومنصور بـن المعتمـر وسـليمان بـن بـلال وغيرهم ، وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٥١٥، ٥١٥).

⁽٦) طاوس بن كيسان اليماني ، روى عن العبادلة الأربعة وأبي هريرة وعائشة وزيد بن ثابت وزيد بن أرقم وسراقة بن مالك وغيرهم ، وروى عنه ابنه عبد الله ووهب بن منبه والزهري وعبد الله بن ميسرة وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٩ /٠٠) .

⁽٧) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٨٨) وقال البيهقي: هذا الحديث يعرف بالحسن بن عمارة عن عبد الملك بن ميسرة ، والحسن بن عمارة متروك لا يحتج به . ورواه أيضا مسلمة بن علي الخشني =

قُلْت : أَرَأَيْت إِنْ عَرَفُوا أَنهُ مَالٌ لِلْمُسْلِمِين ، وَلَمْ يَعْرِفُوا مَنْ أَهْلُهُ ، أَيَقْسِمُونهُ فِي الْمُعْانِمِ أَمْ يَكُون لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِين ؟ وَهَلْ سَمِعْت مِنْ مَالِكٍ فِي هَذا شَيْئًا ؟ قَالَ ابن الْقَاسِم : بِلَغَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنهُ قَالَ : إِنْ عَرَفُوا أَهْلَهُ رَدُّوهُ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوا أَهْلَهُ تُسَمّ بِينهُمْ ، فَأَمْوَالُ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِثْلُهُ .

ابن وَهْب عَنْ عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ عَنْ نافِع أَن فَرَسًا وَغُلامًا لِعَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ عَنْ نافِع أَن فَرَسًا وَغُلامًا لِعَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ وَلَمْ يَكُونا عُمَرَ أَخَذَهُمَا الْعَدُوُّ فَأَخَذَهُمَا الْمُسْلِمُونَ فَرَدُّوهُمَا إِلَى عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ وَلَمْ يَكُونا قُسِّمَا (١).

ابن وَهْب: وَأَخْبرَنِي ابن لَهِيعَةَ عَنْ سُليْمَانَ بنِ مُوسَى (٢) أَن رَجَاءَ بن حَيْوة (٣) حَدثهُ أَن عُمَرَ بن الْخَطَّاب كَتَب إلَى أَبي عُبيْدة بن الْجَرَّاحِ أَوْ مُعَاوِية بن أَبي سُفْيَان يَقُولُ: مَا أَحْرَزَ الْعَدُو مِنْ أُصُول الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ مِن الْعَدُو مِنْ أَمُوالِهِمْ قَبلَ أَنْ يُقَسَّمَ فَهُوَ مَرْدُودٌ إلَيْهِمْ (٤). الْعَدُو ، فَمَا اعْتَرَفَهُ الْمُسْلِمُون مِنْ أَمْوالِهِمْ قَبلَ أَنْ يُقَسَّمَ فَهُوَ مَرْدُودٌ إلَيْهِمْ (٤).

قَالَ ابن وَهْب : وَأَخْبرَنِي ابن لَهيِعَةَ عَنْ عُبيْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ مِثْلَهُ . ابن وَهْب عَنْ ابن لَهيِعَةَ عَنْ بكيْرِ بنِ الأشَجِّ وَابنِ أَبِي عِمْرَان عَنْ سُلَيْمَان بن يَسَار مِثْلَهُ . ابن وَهْب عَنْ رِجَال مِنْ أَهْلِ الْعِلْم عَنْ أَبِي بكر الصِّدِيقِ وَعُبادة بنِ الصامِّتِ وَيَحْيَى بنِ سَعِيدٍ وَرَبيعًة بن أَبي غَبدِ الرَّحْمَن أَنهُمْ كَانوا

عن عبد الملك ، وهو أيضا ضعيف .

⁽١) رواًه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧/ ٥٣– ٥٦) من حديث نافع .

⁽٢) سليمان بن موسى الأموي ، أرسل عن جابر ، وروى عن واثلة بن الأسقع وأبي أمامة وطاوس والزهري ونافع ومكحول ، وروى عنه ابن جريج وزيد بن واقد والأوزاعي وغيرهم ، وثقه ابن معين وابن سعد ، وقال النسائي: ليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٥، ٤٢٥) .

⁽٣) رجاء بن حيوة بن جرول ، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبادة بـن الصـامت ومعاويــة والنواس بن سمعان وأبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وغيرهم ، وروى عنه عــدي بـن عــدي بـن عـميرة الكندي وابن عون والزهري وغيرهم ، وثقه ابن سعد والعجلي والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١٥٧/٢) .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ بـاب في العبـد يأسـره المسـلمون ثـم يظهـر عليـه العـدو (٧) ٢٨٤) رقم (٢) من حديث رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب قال : قال عمر ...

يَقُولُونِ مِثْلَ ذَلِكَ . ابن وَهْب عَنْ إسْ مَاعِيلَ بنِ عَيَّاشِ (١) عَن الْحَسَنِ عَنْ عَبدِ الْمَلْكِ بنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسِ عَنْ ابنِ عَباسِ قَالَ : وَجَدَّ رَجُلٌ مِنْ الْمُسْلِمِين بعِيرًا الْمَلْكِ بنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسِ عَنْ ابنِ عَباسِ قَالَ : وَجَدَّ رَجُلٌ مِنْ الْمُسْلِمِين بعِيرًا لَهُ فَقَالَ : « إنْ لَهُ فِي الْمَغَانِمِ قَدْ كَان أَصابهُ الْمُشْرِكُون ، فَأَتَى النبيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : « إنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُسِّمَ فَأَنْتَ أَحَقُّ بهِ بالثمنِ إِنْ أَرْدَتُهُ » (٢).

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الْعَبد إذا أَبقَ إِلَيهِمْ أَوْ أَسَرُوهُ ، أَهُو سَوَاءٌ عِند مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: هُوَ سَوَاءٌ. قُلْت: فَإِن أَدْرَكَهُمَا أَدْرَكَ هَذا الَّذِي أَبقَ ، أَوْ هَذا الَّذِي أَسَرَهُ أَهْلُ الْحَرْب بعْدمَا قُسِّمَا فِي الْغنِيمَةِ لَمْ يَأْخِذَهُمَا إِلا بِالثَمَنِ؟ قَالَ: نعَمْ. قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا أَبقَ مِنهُ عَبدُهُ ، أَوَ لَيسَ يؤمّرُ مَن أَخذه أَن يرُدهُ عَلَى سَيدِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ؟ قَالَ: نعَمْ. قُلْت: فَمَا بِاللهُ هَذَا الَّذِي أَبقَ إِلَى دارِ الْعَبدُ فِي يديهِ أَن يرُدهُ إِلَى سَيدِهِ ؟ قَالَ: هَذَا حِين أَبقَ إِلَى دار الْحَرْب قَدْ أَحْرَزُوهُ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنهُ قَالَ: مَا الْحَرْبُ مِن أَمُوال أَهْلِ الإسلامِ فَأَتُوا بِهِ لِيبيعُوهُ ، قَالَ مَالِكٍ أَنهُ قَالَ: لا أُحِب الْحَرْبُ مِن أَمُوال أَهْلِ الإسلامِ فَأَتُوا بِهِ لِيبيعُوهُ ، قَالَ مَالِكٌ : لا أُحِب الْحَدِ أَن يشْرَيَهُ مِنهُمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَحْرَزَ أَهْلُ الشِّرْكِ جَارِيةً لِرَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِين فَغنِمَهَا الْمُسْلِمُون ، فَصارَت فِي سُهْمَان رَجُلِ فَأَعْتَقَهَا أَو اتخذها أُمَّ وَلَدٍ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : تَمْضِي عَلَى عِتقِهَا ، وَتَكُون أُمَّ وَلَدٍ لِمَن وَلَدت مِنهُ ، فَلا ترَدُّ عَلَى صاحِبها الأوَّل . قُلْت : أَرَأَيت إِن صارَت فِي سُهْمَان رَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِين فَعَلِمَ أَنها لِرَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِين ، أَيجِلُّ لَهُ أَن عَلَمَ أَنها لِرَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِين ، أَيجِلُّ لَهُ أَن يَطَاها فِي قَوْل مَالِكُ ؟ قَالَ : لا ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي سَمِعْتَهُ يُسْأَلُ عَن الرَّجُلِ يصيب الْجَارِية أَو الْغلام فِي الْمَعْنم ثُمَّ يعْلَمُ بعْد ذلِك أَنه لِرَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِين . قَالَ : إِن عَلِمَ فَلْيرُدهُ إِلَيهِ ، يرِيدُ بقَوْلِهِ هَذا: يعْرِضُهُ عَلَيهِ حَتى يأْحَدُهُ أَوْ الْعُلام فِي الْمُعْنِم بَعْد ذلِك عَلَيهِ حَتى يأْحَدُهُ أَوْ الْمُعْنَم نَمْ يَعْدَا يعْرِضُهُ عَلَيهِ حَتى يأْحَدُهُ أَوْ الْعَلام فِي الْمُعْنَم بَعْد ذلِك عَلَيهِ حَتى يأْحَدُهُ أَوْ الْعُلام فَي أَنهُ لا يطُؤُها .

⁽۱) إسماعيل بن عياش، روى عن محمد بن زياد الألهاني وصفوان بن عمرو والأوزاعي وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد وغيرهم ، وروى عنه محمد بن إسحاق والثوري والأعمش والليث بن سعد وغيرهم. قال الدارمي: أرجو ألا يكون به بأس ، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثقة فيما روى عن الشاميين ، وأما كتابته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٤-٢٠١) .

⁽٢) سبق تخريجه .

قُلْت : أَرَأَيت إِن اشْتَرَاهَا رَجُلٌ مِن الْعَدُوِّ الَّذِينِ أَحْرَزُوهَا ، أَيُحِلُّ لَهُ أَن يطأَهَا ؟ قَالَ : إِن عَلِمَ أَنهَا لِلْمُسْلِمِينِ فَلا أُحِب لَهُ أَن يطأَهَا فِي بلادِ الْحَرْب، اشْتَرَاهَا أَوْ فِي بلادِ الْإسْلامِ .

فِي النَّاجِرِيدُخلُ بلاد الْحَرْبِ فَيشَرْي عَبِيد لَأَهْلُ الْإِسْلَام

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن عَبِيدًا لِلْمُسْلِمِين أَحَرَزَهُمْ أَهْلُ الْحَرْبِ فَدخلَ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين بلادهُمْ بأَمَان ، فَاشْترَى أُولَئِكَ الْعَبِيد مِنهُمْ ، أَيكُون لِسَاداتهِمْ أَن الْمُسْلِمِين بلادهُمْ مِن هَذا الَّذِي الشُترَاهُمْ بغيرِ ثَمَن أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يأخذوهُمْ الا بالثمَن الَّذِي ابتاعَهُمْ بهِ . قُلْت : وَكَذلِكَ الْعَبِيدُ لَوْ كَانوا هُم الَّذِين أَبقُوا إلَى بلادِ الْحَرْبِ فَاشْترَاهُمْ هَذَا الرَّجُلُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبِيدِ إِذَا وَقَعُوا فِي الْعَنمِ وَاقْتسَمُوا: إِنّ الآبِق وَغيرَ الآبِق سَوَاءٌ ، لَيسَ لِسَاداتهِمْ أَن يأخذوهُمْ إلا بالثمَن .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن أَهْلَ الْحَرْبِ أَحْرَزُوا عَبِيدًا لِلْمُسْلِمِين ثُمَّ دَحَلَ رَجُلِّ أَرْض الْحَرْب بَأَمَان فَوَهَبهُمْ أَهْلُ الْحَرْب لِهَذَا الرَّجُلِ أَوْ باعُوهُمْ مِنهُ ، ثمَّ حَرَجَ بهم إلَى بلادِ الْمُسْلِمِين ، أَيْكُون لِسَاداتهِمْ أَن يأخذوهُمْ مِن هَذَا الرَّجُلِ بغير شَيءٍ فِي قَوْل مَالِك ؟ الْمُسْلِمِين ، أَيْكُون لِسَاداتهِمْ أَن يأخذوهُمْ مِن هَذَا الرَّجُلِ بغير شَيءٍ فِي قَوْلُ مَالِك إِ قَالَ : إِن كَانوا وَهَبوهُمْ لَهُ وَلَمْ يكَافِئ عَلَيهِمْ فَذَلِكَ لَهُمْ ، وَأَمَّا مَا ابْتَاعَهُ فَلَيسَ لَهُمْ أَن يأخذوهُمْ إلا أَن يدْفَعُوا إلَيهِ الثَمَن الَّذِي ابتَاعَ بهِ الْمُشْترِي ، وَكَذَلِك َ إِن كَافَأَ عَلَيهِمْ لَمُ يكُن لِسَاداتهِمْ أَن يدْفَعُوا إلَيهِ الثَمَن الَّذِي ابتَاعَ بهِ الْمُشْترِي ، وَكَذَلِك آن كَافَأَ عَلَيهِمْ لَمْ يكُن لِسَاداتهِمْ أَن ينْفُد اللّهِ عَدْ عَرْمِ الْمُكَافَأَةِ الّتِي كَافَأَ بِهَا ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : يكُن لِسَاداتهِمْ أَن ينْفُد اللّهِ عَدْ عَرْمِ الْمُكَافَأَةِ النِّي كَافَأَ بِهَا ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : يكُن لِسَاداتهِمْ أَن ينْفُد اللّهِ عَدْ عَرْمِ الْمُكَافَأَةِ اللّذِي وُهِب لَهُ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى أَن ينفُذ الْبيعُ وَيرْجِعَ صاحِبهُ النّمَن عَلَى الَّذِي وُهِب لَهُ ، فَيَأْخذ مِنهُ مَا أُخِذ مِنهُ .

قَالَ ابْنُ القَاسِمِ وَقَالَ غِيرُهُ: ينقُضُ الْبِيعُ وَيرَدُّ إِلَى صَاحِبِهِ بِعْد أَن يَدْفُعَ إِلَيهِ الثَمَن ، وَيرْجعُ بِهِ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ فَيأْخذ مِنهُ مَا أَخذ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَمَّا الَّذِي الثَمَن ، وَيرْجعُ بِهِ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ فَيأْخذ مِنهُ مَا أَخذ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَمَّا الَّذِي ابتاعَهُ فَأَرَى لَهُ الثَمَن الَّذِي بِيعَ بِهِ لِصاحِبِ الْعَبِدِ الْمُسْتحَقِّ لَهُ بِعْد أَن يَدْفَعَ التَمْن النَّذِي ابتاعَهُ بِهِ الْمُسْترِي إِن أَحَب . قُلْت : أَرَأَيت إِن اشْترَيت رَجُلا مِن الْمُسْلِمِين أَنْ اللهِ عَلَيهِ مِن الْمُشْرِكِين أَسِيرًا فِي أَيدِيهِمْ بِغِيرٍ أَمْرِهِ ، أَيكُون لِي أَن أَرْجِعَ عَلَيهِ حُرًّا ، اشْترَيته مِن الْمُشْرِكِين أَسِيرًا فِي أَيدِيهِمْ بِغِيرٍ أَمْرِهِ ، أَيكُون لِي أَن أَرْجِعَ عَلَيهِ

بالثمَنِ الَّذِي اشْتَرَيته بهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، عَلَى مَا أَحَب أَوْ كَرِهَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن اشْتَرَيت أُمَّ وَلَدٍ لِرَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِين مَن أَرْضِ الْحَرْب قَدْ كَانُوا أَسَرُوهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَن يُتبعَ سَيدُهَا بالثَمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بهِ عَلَى مَا أَحَب أَوْ كَرَهِ . قَالَ : لأَن مَالِكًا قَالَ لِي فِي أُمِّ وَلَدِ الْمُسْلِمِ إِذَا سَباهَا الْعَدُوّ ، ثمَّ الشَّرَاهَا رَجُلٌ مِن الْمَعْنَمِ ، ثمَّ يأخذها سَيدُهَا ، أَبقِيمَتهَا أَمْ بالثَمَنِ اللَّذِي اشْتَرَاهَا بهِ ، وَإِن كَان أَكْثرَ مِن قِيمَتهَا . قَالَ اللهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : بَلُ بالثَمَن الَّذِي اشْتَرَاهَا بهِ ، وَإِن كَان أَكْثرَ مِن قِيمَتهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَيَعْرُ سَيدُهَا عَلَى أَخْذِهَا ، قَالَ مَالِكٌ : وَلَـوْ لَـمْ يكُن عِند سَيدِهَا ثَمَن رَأَيت أَن تَدْفَعَ إِلَيهِ وَلا تقِرُّ فِي يدِ هَذَا يطأَ أُمَّ وَلَدِ رَجُلٍ أَوْ ينظُرُ مِنهَا مَا لا يجِلُ لَهُ ، وَيتبعُ بثمَنِهَا سَيدُهَا دينا عَلَيهِ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ فِي أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ أَوْ ينظُرُ مِنهَا مَا لا يجِلُ لَهُ ، وَيتبعُ بثمَنِهَا سَيدها دينا عَلَيهِ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ فِي أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ سَباهَا الْعَدُوثُ ثُمَّ وَيتبعُ بثمَنِهَا سَيدها دينا عَلَيهِ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ فِي أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ اللهُ مَا الْعَدُوثُ ثَمَ اللهُ مَن اللَّذِي اشْتَرَاهَا بهِ ، كَان ذلِكَ أَكْثَرَ مِن قِيمَتهَا أَوْ أَقَـلَ ، وَأَرَى إِن لَمُ عَلَى سَيدُهَا اللهُ مَن اللَّذِي اشْتَرَاهَا بهِ ، كَان ذلِكَ أَكْثَرَ مِن قِيمَتهَا أَوْ أَقَـلٌ ، وَأَرَى إِن لَمُ عَنْ مَن عَنْ اللهُ مَا لا ينبغي لَهُ .

ابن وَهْب عَن إسْمَاعِيلَ بنِ عَياشِ عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحٍ ، أَنهُ قَـالَ فِي حَرَائِرَ أَصابِهُنَ الْعَدُو فَابِتَاعَهُن رَجُلٌ : فَلا تَصِبِهُنَّ وَلا تَسْتَرَقَّهُن وَلَكِن تعْطِيهِنِ أَنفُسَهُن أَصابِهُن الْعَدُو فَابِتَاعَهُن رَجُلٌ : فَلا تَصِبِهُنَّ وَلا تَسْتَرَقَّهُن وَلَكِن تعْطِيهِنِ أَنفُسَهُن بالشَمْنِ الَّذِي أَخدَهُن بهِ وَلا يزْدادُ عَلَيهِنِ ، قَالَ ابن وَهْب : وَقَالَ ذلِكَ عَبدُ الْكَرِيمِ . قَالَ : وَإِن كَانت مِن أَهْلِ الذَّهِ فَكَذلِك .

ابن لَهِيعَةَ عَن يَزِيد بنِ أَبِي حَبِيبُ (') عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحٍ أَنهُ قَالَ: مَن ابتاعَ أَسِيرًا مِن الْمُسْلِمِينَ حُرًّا مِن الْعَدُوِّ فَهُوَ حُرُّ وَعَلَيهِ مَا اشْتَرَاهُ به يونسُ بن يزيد: أَنهُ سَلًا ابن شِهَاب عَن رَجُلِ عَرَفَ أُمَّ وَلَدِهِ فِي أَرْضِ الرُّومِ وَقَدْ خُسَت ، وَأُعْطِي سَأَلَ ابن شِهَاب عَن رَجُلٍ عَرَفَ أُمَّ وَلَدِهِ فِي أَرْضِ الرُّومِ وَقَدْ خُسَت ، وَأُعْطِي الْقَوْمُ الَّذِين هِي لَهُمْ ؟ قَالَ : أَرَى إِن قَدْ أَحْرَزَهَا أَهْلُ النَفْلِ ('') نَفْلَهُمْ وَأُعْطِي الْقَوْمُ الَّذِين هِي لَهُمْ ؟ قَالَ : أَرَى إِن قَدْ أَحْرَزَهَا

⁽١) يزيد بن أبي حبيب ، واسمه سويد الأزدي ، روى عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي وأبي الطفيل وعطاء بن أبي رباح وغيرهم ، وروى عنه سليمان التيمي ومحمد بن إسحاق وابن لهيعة والليث بن سعد وسعيد بن أبي أيوب وغيرهم ، وثقه ابن سعد وأبو زرعة والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٠١/٦) .

⁽٢) النفل: الغنيمة والهبة ، وجمعها أنفال ونفال ، كما في القاموس .

الْعَدُوُّ حِين عَادت فَيئًا لِلْمُسْلِمِين ، فَنرَى أَن يأْخذهَا بقِيمَةِ عَدْل مِن أَجْلِ مَا فِيهَا مِن الرِّقِّ، وَلَوْ يُسْترِقَّ أَحَدًا أَعْتَقَهُ اللَّهُ مِن الْمُسْلِمِين حِين نفَاهُ اللَّهُ عَنهُمْ .

اللَّيث بن سَعْدٍ عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ فِي امْرَأَةٍ مِن أَهْلِ الذَّهَةِ سَبَاهَا الْعَدُوُّ ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِنهُمْ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين فَأَرَاد أَن يطَأَهَا ، قَالَ : لَا يطَوُّهَا وَلَكِن لَـهُ الثَمَن الَّذِي أَعْطَى بهَا ، وَهِي عَلَى أَمْرِهَا ، أَي: دِينِهَا .

فِي النَّمِيةِ وَالْمُسْلِمَةِ يِاْسِرُهُمَا الْعَدُوُّ ثُمَّ بِغَنْمُهُمَا الْمُسْلِمُونَ وَاوْلاَدَهُمَا

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ مِن أَهْلِ الذَّمَّةِ يَأْسِرُهَا الْعَدُو فَتَلِدُ عِندهُمْ أَوْلادًا ، شَمَّ يَعْنَمُهَا الْمُسْلِمُون ، أَيكُون أَوْلادُهَا فَيئًا أَمْ لا يكُون فَيئًا ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : أَرَى أَوْلادهَا بَمَزلَتهَا لا يكُونون فَيئًا ، وَإِنجَا هِي بَمَزلَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ تُسْبى فَتلِدُ الْوُلاد ؛ فَإِن أَوْلادهَا بَمَزلَتهَا . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ تُسْبى فَتلِدُ عِند أَهْلِ الْحُرْب فَتغنمُ وَمَعَهَا أَوْلاد صِغارٌ أَوْ كِبارٌ ، وَالاَمَة تُسْبى فَتلِدُ عِندهُمْ فَتغنمُ وَمَعَهَا أَوْلاد صِغارٌ أَوْ كِبارٌ ، وَالاَمَة تُسْبى فَتلِدُ عِندهُمْ فَتغنمُ وَمَعَهَا أَوْلاد صِغارٌ أَوْ كِبارٌ ، وَالأَمَة تُسْبى فَتلِدُ عِندهُمْ فَتغنمُ وَمَعَهَا أَوْلاد صِغارٌ أَوْ كِبارٌ ، وَالأَمَة وَالْمَسُلِمَةُ فَمَا سُبيت بهِ مِن وَلَدٍ صَغير فَهُوَ بَمَنزلَتهَا وَهُو يَتبعُ لَهَا ، وَمَا كَان مِن وَلَدٍ كَبِيرِ قَدْ بلَغ وَقَاتلَ وَاحْتلَمَ فَأَرَاهُ صَغير فَهُو لِسَيدِهَا ، وَلا يكُون شَيءٌ فَينًا ، وَأَمَّا مَا سُبيت بهِ الأَمَةُ مِن وَلَدٍ كَبِير أَوْ صَغير فَهُو لِسَيدِهَا ، وَلا يكُون شَيءٌ فَينًا ، وَهَذا رَأْيي . قَالَ سَحْنولٌ : وَرَوَاهُ عَلِي بَن زيادٍ عَن مَالِكٍ فِي الْوَلَدِ الصَغير يسْبى مَعَ الْحُرَّةِ كَمَا قَالَ ابن الْقَاسِمِ .

فِي الْكَرْبِي يِسْلِمُ وَفِي يِدِيهِ عَبِيدُ لَأَهْلُ الْإِسْلَام

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن عَبِيدًا لِلْمُسْلِمِينِ أَسَرَهُمْ أَهْلُ الْحَرْبِ ثُمَّ دَخلَ إلَينا رَجُلٌ مَن أَهْلِ الْحَرْبِ بَأَمَانِ وَالْعَبِيدُ مَعَهُ ، أَيعْرَضُ لَهُ وَيؤْخذ الْعَبِيدُ مِنهُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَاكُ ؟ قَالَ : لا يؤْخذُون مِنهُ ، وَهُو رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن دَحَلَ بِهِمْ هَذَا الْحَرْبِي مُسْتَأْمَنا فَأَسْلَمَ عِندنا ؟ قَالَ : هُوَ حِين أَسْلَمَ قَدْ صارَ مِن الْمُسْلِمِينَ فَلَيسَ الْحَرْبِي مُسْتَأْمَنا فَأَسْلَمَ مِن قِبل أَنهُ كَان مُمْتِنعًا مِن الْمُسْلِمِين حَتى أَسْلَمَ ، وَهُو بَمَنزِلَةِ لِسَيدِهِمْ أَن يَأْخذَهُمْ مِن قِبل أَنهُ كَان مُمْتِنعًا مِن الْمُسْلِمِين حَتى أَسْلَمَ ، وَهُو بَمَنزِلَةِ مَن أَسْلَمَ مِن أَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى أَمْوَالِ فِي أَيدِيهِمْ لِلْمُسْلِمِين قَدْ أَحْرَزَهَا ، عَبِيدًا

كَانت الأَمْوَالُ أَوْ غيرَ ذلِكَ ، فَلَيسَ لأَهْلِ الإسلامِ أَن يأْخذوا مِن أَيدِيهِمْ شَيئًا مِن ذلِكَ بالثَمَنِ وَلا بالْقِيمَةِ ، وَإِن كَانوا قَدْ تَبايعُوا ذلِكَ بينهُمْ ، وَمَن أَسْلَمَ مِنهُمْ عَلَى ذلِكَ بالثَمَنِ وَلا بالْقِيمَةِ ، وَإِن كَانوا قَدْ تَبايعُوا ذلِكَ بينهُمْ ، وَمَن أَسْلَمَ مِنهُمْ عَلَى شَيءِ اشْتَرَاهُ أَوْ أَحْرَزَهُ هُوَ لِنفُسِهِ مِن بلادِ الْمُسْلِمِين فَهُوَ أَوْلَى بهِ . قُلْت : أَسَمِعْت هَذا مِن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، إلا مَا أَخْبرْتك فِي أُمِّ الْوَلَدِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْحَرْبِي يدْخلُ دارَ الإسلام بِأَمَان وَمَعَهُ عَبِيدٌ لأَهْلِ الإسْلام قَدْ كَان أَهْلُ الْحَرْب أَحْرَرُوهُمْ ، أَيَا خَدْهُمْ سَاداتَهُمْ بِالَّقِيمَةِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا أَرَى ذَلِكَ لَهُمْ لَهُمْ لِمِين أَوْ مِن أَهْلِ الذَّمَّةِ أَيَا خَدْهُمْ لَهُمْ . قُلْت : وَإِن بِاعُوهُمْ مِن رَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِين أَوْ مِن أَهْلِ الذَّمَّةِ أَيَا خَدْهُمْ سَيدُهُمْ بِالثَمَن ؟ قَالَ : لا أَرَى ذَلِكَ لَهُ ؛ لأَنهُمْ قَدْ كَانوا هَوُلاءِ الْعَبِيدِ فِي يبِ النَّمَ وَلا يكُون لِسَيدِهِمْ أَن الْحَرْبِي الَّذِي نَزلَ بَأَمَان وَسَيدُهُمْ لا يقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِمْ مِنهُ ، وَلا يكُون لِسَيدِهِمْ أَن ياخذهُمْ بعد البيع ، قُلْت : أَخْفَظُ هَذا عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : لا وَلَكِنهُ رَأْبِي ، وَلا يشبهُ النّذِي اشْترَى مِن دَارِ الْحَرْب ؛ لأن الَّذِي اشْترَى فِي دارِ الْحَرْب لَوْ وَهَبهُ لأَحَدٍ مِن النّذِي اشْترَى مِن دَارِ الْحَرْب ؛ لأن الَّذِي اشْترَى فِي دارِ الْحَرْب لَوْ وَهَبهُ لأَحَدٍ مِن الْمُسْلِمِين فِي دارِ الْحَرْب ثَمَّ خَرَجَ بِهِ إلَى بلادِ الإسلام أَخذه صاحِبهُ بلا ثمَن ، وَلَوْ هَبهُ لأَحَدِ مِن النّذِي خَرَجَ بِهِ وَدِحل عَلَينا بَأَمَان هُو عَبدُهُ ، وَلَوْ وَهَبهُ لأَحَدٍ لَمْ مَا عَلَى حَل ؛ لأن سَيده لَمْ يَسْتطِعْ أَن يَأْخذه مِن الّذِي كَان فِي يديهِ ، فَكَذَلِك لا يأُخذه مِن الّذِي كَان فِي يديهِ ، فَكَذَلِك لا يأْخذه مِن الَّذِي كَان فِي يديهِ ، فَكَذَلِك لا يأْخذه مِن النّذِي كَان فِي يديهِ ، فَكَذَلِك لا يأْخذه مِن النّذِي كَان فِي يديهِ ، فَكَذَلِك لا يأْخذه مِن النّذِي وُهِب لَهُ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا غَنِمَ أَهْلُ الشِّرْكِ مِن أَمْوَالِ أَهْلِ الإسْلامِ ثُمَّ أَسْلَمُوا عَلَيهِ ، أَيكُون لَهُمْ وَلا يرَدُّ ذلِكَ إلَى سَاداتهمْ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هُمْ أَحَتُّ بَمَا أَسْلَمُوا عَلَيهِ فَهُوَ لَهُمْ دُون أَرْبابهمْ . أَسْلَمُوا عَلَيهِ فَهُوَ لَهُمْ دُون أَرْبابهمْ .

ابن وَهْب عَن ابن لَهيعَةَ عَن أَبِي الأَسْوَدِ عَن عُرْوَةَ بنِ الزَّبِيرِ (١) ، أَن رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ قَالَ : « مَن أَسْلَمَ عَلَى شَيءٍ فَهُو لَهُ »(٢) .

⁽۱) عروة بن الزبير بن العوام ، روى عن أبيه وأخيه عبد الله وأمه أسماء بنت أبي بكر وخالته عائشة وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وغيرهم ، وروى عنه أولاده : عبد الله وعثمان وهشام ومحمد ويحيى وسليمان بن يسار وغيرهم ، ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١١٧/٤) .

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٩١) من حديث عروة بن الزبير هي مرسلا ، وقال البيهقي : قال الشافعي رحمه الله : وكأن معنى ذلك من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو لـه .قلـت : وقـد رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٩١،١٩٠) من حديث أبي هريرة ، وفي سنده ياسين بن معـاذ الزيات كوفي ضعيف .

قَالَ سَـحْنوِلْ : وَكَذلِكَ لَوْ أَسْلَمُوا عَلَى ناسٍ مِن أَهْلِ ذِمَّتنـا كَـانوا رَقِيقًـا لَهُـمْ ، وَأَهْلُ ذِمَّتنا كَغيرِنا .

فِي الْكَرْبِي بِسْلِمُ ثُمَّ يِغِنْمُ الْمُسْلِمُونَ مَالَهُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَسْلَمَ فِي بلادِ الْحَرْب رَجُلٌ مِنهُمْ ، ثمَّ خرَجَ إِلَينا وَترَكَ مَالَـهُ وَوَلَـدهُ فِي دارِ الْحَرْب ، فَغزَا الْمُسْلِمُون بلادهُمْ فَغنِمُوهُمْ وَمَالَ هَذَا الْمُسْلِمِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : مَالُهُ وَوَلَدُهُ وَأَهْلُهُ فَي ً لِلْمُسْلِمِين . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : سَأَلْت مَالِكًا عَن رَجُل مِن الْمُشْرِكِين مَالُهُ وَوَلَـدُهُ وَلَـدُهُ ؟ قَالَ مَالِكًا عَن رَجُل مِن الْمُشْرِكِين أَسْلَمَ ثمَّ غزَا الْمُسْلِمُون تلْكَ الدارَ فَأَصابوا أَهْلَهُ وَوَلَـده ؟ قَالَ مَالِك : أَهْلُـهُ وَوَلَـدُهُ فَي عُلْمُسْلِمِين .

قَالَ ابن وَهْب : وَقَالَ رَبِيعَةُ بن أَبِي عَبدِ الرَّحْمَن فِي رَجُلِ اشْترَى عَبدًا مِن الْفَيِ وَ''، قَالَ فَدلَّ سَيدهُ عَلَى مَالِهِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ أَوْ لِغيرِهِ عُتَقَ الْعَبدُ أَوْ لَمْ يعْتَقْ أَوْ كَان كَافِرًا لَمْ قَالَ وَبِيعَةُ : إِن كَان حُرًّا مُسْلِمًا أَوْ أَقَامَ عَلَى دِينِهِ ، أَوْ كَان عَبدًا فَذلِكَ الْمَالُ مَالُ كَرْب لَيسَ لِلْعَبدِ وَلا لِسَيدِهِ ، وَلَيسَ لِلْجَيشِ الَّذِي كَان مَعَهُمْ إِذا قَفَلُوا قَبلَ أَن يدُلَّهُ ، وَإِن كَان إِنَّا وَلَا لِسَيدِهِ ، وَلَيسَ لِلْجَيشِ الَّذِي كَان مَعَهُمْ إِذا قَفَلُوا قَبلَ أَن يدُلَّهُ ، وَإِن كَان دلَّهُ بعُد كَان إِنَا دلَّهُ فِي غَزْوَةٍ أُخْرَى فَإِنَا ذلِكَ فَي ً لِلْجَيشِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِمْ ، فَإِن كَان دلَّهُ بعُد كَان اللهِ عَلَى ذلِكَ الْجَيشِ الَّذِي كَان اللهِ مَالُوهِ عَلَى ذلِكَ الْجَيشِ الَّذِين كَان أَن اللهُ فَي الرَّوم بَمَرْلَةٍ سَوَاءٍ هُو عَلَى ذلِكَ الْجَيشِ، وَإِن كَان اللهِ فَيهُمْ ، وَمَالُ عَيرِهِ مِن الرَّوم بَمَرْلَةٍ سَوَاءٍ هُو عَلَى ذلِكَ الْجَيشِ، وَإِن كَان إِنَا لَهُ عَلَى ذلِكَ الْجَيشِ الْبَعْدُ فَقَد انقَطَعَ الْمَالُ مِنهُ وَأُبِينَ .

فِي النَّاجِرِيدْخِكُ بِلَادِ الْكَرْبِ فَيشَنْرِي عَبِدًا لِلْمُسْلِمِينَ فَيَعْنَقُهُ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن عَبِيدًا لأَهْلِ الإسْلامِ حَازَهُمْ أَهْلُ الشَّرْكِ ، فَدخلَ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين أَرْضِ الْحَرْبِ بأَمَان فَاشْتَرَاهُمْ فَأَعْتَقَهُمْ ، وَأَغارَ أَهْلُ الشِّرْكِ عَلَى بلادِ الْمُسْلِمِين أَرْضِ الْحَرْبِ بأَمَان فَاشْتَرَاهُمْ فَأَعْتَقَهُمْ ، وَأَغارَ أَهْلُ الشِّرْكِ عَلَى بلادِ الْمُسْلِمِين فَحَازُوا رَقِيقًا لأَهْلِ الإسلامِ ، ثمَّ غنِمَهُم الْمُسْلِمُون بعْد ذلِكَ فَلَمْ يعْلَمُوا بهَوُلاءِ الرَّقِيقِ أَنهُمْ كَانُوا لأَهْلِ الإسلامِ ، فَقَسَمُوهُمْ وَصارُوا فِي سُهْمَانِ الرِّجَالِ فَأَعْتَقُوهُمْ ، ثمَّ أَتَى سَاداتَهُمْ بغُد ذلِكَ ، أَينتقض الْعِتَقُ وَيرُدُّوهُمْ رَقِيقًا إلَى

⁽١) الفيء : الغنيمة ، كما في القاموس .

سَاداتهِمْ فِي الْوَجْهَينِ جَمِيعًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ ابنِ الْقَاسِمِ فِي الْوَجْهَينِ جَمِيعًا : إِن أَعْتَقُوهُمْ فَالْعِتَقُ جَائِزٌ لا يَردُّون وَلا تكُونُ سَاداتهُمْ أَحَقَّ بهِمْ بِالثَمَنِ مَا لَمْ يَدْخَلْهُمْ الْعِتَقُ ، وَكَذَلِكَ الَّذِي اشْتَرَاهُمْ مِن وَإِنهَا يكُونِ سَاداتهُمْ أَحَقَّ بالثَمَنِ مَا لَمْ يَدْخَلْهُمْ الْعِتَقُ ، وَكَذَلِكَ الَّذِي اشْتَرَاهُمْ مِن أَرْضِ الْعَدُوِّ مَا لَمْ يعْتَقْهُم الْمُشْتَرِي ، فَإِنهُ يقَالُ لِسَيدِ الْعَبَدِ : ادْفَعْ إِلَيهِ الثَمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ وَخَذَ عَبِدكَ وَإِلا فَلا شَيءَ لَك ، وَلَيسَ لِلَّذِي اشْتَرَاهُ مِن أَرْضِ الْحَرْبِ الْعَبْدِ ، وَلَوْ أَوْصِى بذلِكَ سَيدُ الْعَبْدِ ، وَإِن الشِيدُ لَوْ مَات فِي يديهِ وَإِن سَيدهُ لَمْ يكُن أَن يَأْمِهُ أَخْذَهُ ؟ فَلِذلِكَ ثِبَت عَتَاقَتَهُ وَلَمْ يرَد ، وَكَذلِكَ سَمِعْت فِيهِ عَن بغض مَن يلزَمُهُ أَخْذَهُ ؟ فَلِذلِكَ ثبت عَتَاقَتَهُ وَلَمْ يرَد ، وَكَذلِكَ سَمِعْت فِيهِ عَن بغض مَن يلزَمُهُ أَخْذَهُ ؟ فَلِذلِكَ ثبت عَتَاقَتَهُ وَلَمْ يرَد ، وَكَذلِكَ سَمِعْت فِيهِ عَن بغض مَن يلزَمُهُ أَخْذَهُ ؟ فَلِذلِكَ ثبت عَتَاقَتَهُ وَلَمْ يرَد ، وَكَذلِكَ سَمِعْت فِيهِ عَن بغض مَن يلزَمُهُ أَخْذَهُ ؟ فَلِذلِكَ ثبت عَتَاقَتَهُ وَلَمْ يرَد ، وَكَذلِكَ سَمِعْت فِيهِ عَن بغض مَن لِللَّذِي اشْتَرَاهَا مِن أَرْضِ الْعَدُو ، أَوْ وَقَعَت فِي سُهُمَانِهِ ، وَهُوَ بَمْزِلَةِ الْعِتَقِ إِذَا ثبت لَولا يرُدُ ، وَكَذلِكَ سَمِعْت عَن أَهْلِ الْعِلْم .

ِ فِي الْذَمِّي يِنَقُّضُ الْعَهْدِ وَيِهْرُبِ إِلَى دارِ الْحَرْبِ فَيغِنْمُهُ الْمُسْلِمُونَ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن قَوْمًا مِن أَهْلِ الذَّهَةِ حَارَبُوا وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ وَأَخافُوا السَّبيلَ وَقَتَلُوا فَأَخذَهُم الإَمَامُ ، أَيكُون فَيئًا أَمْ يُحْكُمُ عَلَيهِمْ بُحُكْمٍ أَهْلِ الإِسْلامِ إِذَا حَارَبُوا؟ قَالَ : أَمَّا إِذَا حَرَجُواحُرَّابًا مُحَارِبِين يتلصصُون ، فَإِنهُ يُحْكُمُ عَلَيهِمْ بُحُكْمٍ أَهْلِ قَالَ : أَمَّا إِذَا حَرَجُوا حَرَجُوا وَمَنعُوا الْجَزْيةَ وَنقَضُوا الْعَهْد وَامْتنعُوا مِن الإِسْلامِ إِذَا حَارَبُوا ، وَأَمَّا إِذَا حَرَجُوا وَمَنعُوا الْجَزْيةَ وَنقَضُوا الْعَهْد وَامْتنعُوا مِن أَهْلِ الإِسْلامِ مِن غيرِ أَن يظْلِمُوا ، فَهَؤُلاءِ فَي ءٌ ، وَهذَا إذا كَان الإِمَامُ يعْدِلُ فِيهِمْ .

قُلْت : أَرَأَيت الذمِّي إِذَا هَرَب وَنقَض الْعَهْد وَلَحِقَ بدارِ الْحَرْب ، ثمَّ ظَفِرَ بهِ الْمُسْلِمُون بعْد ذلِك ، أيرَدُّ إلَى جزْيتهِ وَلا يقَعُ فِي الْمَقَاسِم ؟ قَالَ : أَرَاهُمْ فَيئًا إِذَا حَارَبُوا وَنقَضُوا الْعَهْد مِن غير ظُلْم يرْكَبُون بهِ ، فَأَرَاهُمْ فَيئًا . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِن كَان ذلِك مِن ظُلْم رُكِبُوا بهِ فَأَرَى أَن يرَدُّوا إلَى ذِمَّتهِمْ وَلا يكُونُوا فَيئًا . قُلْت : وَإِن كَان ذلِك مِن ظُلْم رُكِبُوا بهِ فَأَرَى أَن يرَدُّوا إلَى ذِمَّتهِمْ وَلا يكُونُوا فَيئًا . قُلْت : أَمَّا مَا ذكرْت لَك مِن الْحِرَابةِ مِن أَهْلِ الذَّهِ فَهُ وَ قَوْلُ مَالِكٍ أَحْفَظُهُ عَنهُ ، وَأَمَّا الَّذِين امْتنعُوا مِن الْجزْيةِ وَنقَضُوا الْعَهْد وَالإَمَامُ يعْدِلُ مَالِكٍ أَحْفَظُهُ عَنهُ ، وَأَمَّا الَّذِين امْتنعُوا مِن الْجِزْيةِ وَنقَضُوا الْعَهْد وَالإَمَامُ يعْدِلُ

فِيهِمْ ، فَلَقَدْ مَضِت فِي هَذا السُّنةُ مِن الْمَاضِين فِيمَن نقض مِن أَهْلِ الذَّهِ الْعَهْد أَنهُمْ يُسْبَوْا ، مِنهَا الإسْكَندرية قَاتلَهُمْ عَمْرُو بن الْعَاصِ الثانِيةُ وَسُلْطَيسُ (۱) قُوتلَت ثانِيةً وَسُبيت . وَقَالَ أَشْهَب : لا يعُودُ الْحُرُّ إلَى رقِّ أَبدًا وَيُردُّون إلَى ذِمَّتهمْ وَلا يكُونون فَيئًا . ابن وَهْب : قَدْ ذكرَ اللَّيث بن سَعْدٍ عَن يزيد بن أبي حَبيب فِي يكُونون فَيئًا . ابن وَهْب : قَدْ ذكرَ اللَّيث بن سَعْدٍ عَن يزيد بن أبي حَبيب فِي بلَهِيت (۱) وَسُلْطَيسَ أَنهُمْ سُبوا بعْد أَن نقضُوا ، حَتى دخلَ سَبيهُم الْمَدِينةَ ، سَباهُمْ عَمْرُو بن الْعَاصِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بنِ الْخطّاب .

فِي عَبرِ أَهْلِ الْكَرْبِ يَخْرُجُ إِلَيْنَا نَاجِرًا فَيُسْلِمَ وَمَعَهُ مَاكَ لِمَوْلِاهُ ، أَخِمَّسُ؟

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن عَبدًا لِرَجُل مِن أَهْلِ الْحَرْبِ دَخلَ إِلَينا بِأَمَانَ فَأَسْلَمَ ، وَمَعَهُ مَالٌ لِمَوْلاهُ ، أَيكُون حُرًّا وَيكُون الْمَالُ لَهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَاهُ لِلْعَبدِ وَلا أَرَى فِيهِ تَخْمِيسًا ، وَلَيسَ الْخَمْسُ إِلا فِيمَا أَوْجَفَ عَلَيهِ (٣) .

ابن وَهْب عَن ابن لَهِيعَةَ عَن عُقيلٍ عَن ابن شِهَاب ، أَن الْمُغيرَةَ بن شُعْبةَ نزَلَ وَأَصْحَاب لَهُ بَأَيلَةَ (1) فَشَربوا خُرًا حَتَى سَكِرُوا ، وَنامُوا مَعَهُمْ وَهُمْ يوْمَئِذٍ كُفَّارٌ قَبَلَ أَن يسْلِمَ الْمُغيرَةُ بن شُعْبة ، فَقَامَ إلَيهِم الْمُغيرَةُ فَذَبَهُمْ جَمِيعًا ثمَّ أَخذ مَا كَان لَهُمْ مِن شَيءٍ ، فَسَارَ بهِ حَتى قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﴿ ، فَأَسْلَمَ الْمُغيرَةُ بن شُعْبة وَدَفَعَ الْمَالَ إلَى رَسُولِ اللَّهِ ﴿ ، فَقَالَ رَسُولُ ﴾ : «إنا لا نخمِّسُ مَالَ وَدفَعَ الْمَالَ إلَى رَسُولِ اللَّهِ ﴿ وَأَخْبرَهُ الْخبرَ ، فَقَالَ رَسُولُ ﴾ : «إنا لا نخمِّسُ مَالَ أَحَدٍ عَصْبا» (٥) ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﴿ ذَلِكَ الْمَالَ فِي يدِ الْمُغيرَةِ بنِ شُعْبة .

⁽١) سلطيس: من قرى مصر القديمة .

⁽٢) صوابها بلهيب: من قرى مصر القديمة .

⁽٣) قال ابن الأثير: الإيجاف: سرعة السير، وقد أوجف دابته يوجفها إيجافاً: إذا حثها، ويقال: أوجف الذكر بلسانه، أي: حركه مسرعًا. انظر النهاية في غريب الحديث (١٥٧/٥).

⁽٤) أيلة : جبل بين مكة والمدينة قرب ينبع وهي مدينة بين الحجاز والشام .

⁽٥) رواه أبو داود في المراسيل (٣٦٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٩١) بمثـل لفـظ المدونـة مـن حـديث حديث ابن شهاب الزهري ، ورواه البخـاري في الشـروط (٢٧٣١ ، ٢٧٣٢) بنحـوه مـن حـديث المسور بن مخرمة الله المسور بن مخرمة

ابن وَهْب عَن عُمْرَو بنِ الْحَارِثِ وَاللَّيثِ بنِ سَعْدٍ عَن بكيرِ بنِ الأشج أَن الْمُغيرَةَ ابن شُعْبة أَتى إلَى رَسُولِ اللَّهِ ﴿ وَقَدْ قَتَلَ أَصْحَابهُ ، وَجَاءَ بَعنائِمِهِمْ ، فَتَلَ أَصْحَابهُ ، وَجَاءَ بَعنائِمِهِمْ ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ذَلِكَ الْمَالَ لِلْمُغيرَةِ وَهُو كَافِرٌ وَهُمْ كُفَّارٌ (١).

اللَّيث عَن رَبِيعَةَ بِن أَبِي عَبدِ الرَّحْمَنِ أَنهُ قَالَ فِي قِبطِي فَرَّ مِن أَرْضِ الْعَدُوِّ بَالُ وَعَلَيهِ الْجَزْيةُ ، قَالَ: الْمَالُ مَالُ الَّذِي فَرَّ بِهِ ، وَإِن جَاءَ مُسْلِمًا فَالْمَالُ مَالُهُ وَهُوَ مِنَ الْمُسْلِمِينِ. ابن وَهْب عَن عُقْبةَ بن نافِع عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ: مَن أَسَرَهُ الْعَدُوُ الْمُسْلِمِينِ. ابن وَهْب عَن عُقْبةَ بن نافِع عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ: مَن أَسَرَهُ الْعَدُو فَائْتَمَنوهُ عَلَى شَيءٍ مِن أَمْوَالِهِمْ فَلْيؤَدِّ أَمَانتهُ إلى مَن ائتمنهُ ، وَإِن كَان مُرْسَلا يقْدِرُ عَلَيهِ ، مَا لَمْ يؤْتَن عَلَيهِ فَلْيفْعَلْ .

فِي عَبِيرِ أَهْلَ الْكَرْبِ يَسْلِمُونَ فِي دَارِ الْكَرْبِ أَيِسْقُطُ عَنْهُمْ مِلْكُ سَادَانُهُمْ أَمْ لَا ؟

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن عَبيدًا لأَهْلِ الْحَرْبِ أَسْلَمُوا فِي دارِ الْحَرْبِ، وَالْمُوا فِي دارِ الْحَرْب، أَيسْقُطُ عَنهُمْ مُلْكُ سَاداتهم أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا، وَلا أَرَى أَن يسْقُطَ مَلْكُ سَاداتهم عَنهُمْ، إلا أَن يُخْرُجُوا إلَينا إلَى بلادِ الإسلام، فَإِن خرَجُوا سَقَطَ عَنهُمْ مُلْكُ سَاداتهم . أَلا ترَى أَن بلالا أَسْلَمَ قَبلَ مَوْلاهُ فَاشْتَرَاهُ أَبو بكر فَأَعْتَفَهُ ، وكَانت المدارُ يَوْمِئِذِ دارَ الْحَرْب؛ لأَن أَحْكَامَ الْجَاهِلِيةِ كَانت ظاهِرَةً يُومِئِذٍ ، فَلَوْ كَان إسلامُ بلال أَسْقَطَ مُلْكَ سَيدِهِ عَنهُ لَمْ يكُن وَلاَهُ لابي بكر ، وَلَكَان إذا مَا صنعَ فِي اشْتَرَائِهِ إِياهُ إِغَا هُوَ فِداءً ، فَلَيسَ هُوَ هَكَذا وَلاَئُهُ مَوْلاهُ . وَأَمَّا الَّذِين خرَجُوا إلَى دارِ الإسلام بعُدمَا أَسْلَمُوا وَترَكُوا سَاداتهم وَي دارِ السَّرُكِ ، فَهَوُلاءِ قَدْ أَعْتَقَهُم النبي عَلَى يَشِحُوجهم إلَى دارِ الإسلام وَهُمْ عَبيدٌ فِي دارِ السَّرُكِ ، فَهَوُلاءِ قَدْ أَعْتَقَهُم النبي عليه السلام فَأَسْلَمُوا ، وسَاداتهم في حِصْن فِي حَصْن السَّرُكِ ، فَهَوُلاء قَدْ أَعْتَقَهُم الإسْلام وَحرُوجهم إلَى دار الإسْلام ، وكَذلك الشَرْكِ ، فَاعْتقهم الإسْلام وَحرُوجهم إلَى دار الإسْلام ، وكَذلك فَعَلَى الشَرْكِ ، فَاعْتَقَهُم الإسْلام وَحرُوجهم إلَى دار الإسْلام ، وكذلك فَعَلَ النبي عَلَى الشَّرْكِ ، فَاعْتَقَهُم الإسْلام وَحرُوجهم إلَى دار الإسْلام ، وكذلك فَعَلَ النبي عَلَى الشَّرْكِ ، فَاعْتَقَهُم الإسْلام وَحرُوجهم إلَى دار الإسْلام ، وكذلك

قُلْت : أَمَّا بلالٌ فَانِمَا أَعْتَقَهُ أَبُو بِكُرِ قَبِلَ الْهِجْرَةِ قَبِلَ أَن تَظْهَرَ أَحْكَامُ السنبي عليه

⁽١) انظر الحديث السابق.

الصَّلاة والسَّلام فَلَيسَ لَك فِي هَذا حُجَّةٌ ، وَإِنِمَا كَانت تَكُونَ لَكَ حُجَّةٌ عَلَى مَن خَالَفَك أَن لَوْ كَان هَذا بعْد هِجْرَةِ النبيِّ ﴿ وَظُهُورِ أَحْكَامِهِ . قَالَ : هِي حُجَّةٌ حَتى يَأْتِي مَا ينقُضُهَا ، وَلا نعْرِفُ أَنهُ جَاءَ مَا ينقُضُ ذلِكَ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَلَوْ خرَجَ الْعَبِيدُ مُسْلِمِين مِن دارِ الْحَرْبِ وِسَاداتَهُمْ مُسْلِمُون فِي دارِ الْحَرْبِ ثَمَّ خرَجَ سَاداتَهُمْ بعْد ذلِكَ ، رُدُّوا إلَيهِمْ وَكَانوا عَبِيدًا وَلَمْ يعْتقُوا. وَلَوْ دَخَلَ الْمُسْلِمُون دارَ الْحَرْبِ فَأَصابوا عَبِيدًا مُسْلِمِين وِسَاداتَهُمْ مُشْرِكُون ، كَانوا أَحْرَارًا وَلا يرَدُّون إلَى سَاداتهِمْ إن أَسْلَمَ سَاداتَهُمْ بعْد ذلِكَ ؛ لأنهُمْ حِين كَانوا أَحْرَارًا وَلا يرَدُّون إلَى سَاداتهِمْ إن أَسْلَمَ سَاداتهُمْ بعْد ذلِك ؟ لأنهُمْ حِين دخلَ إليهِمْ أَهْلُ الإسلام فَكَأَنهُمْ خرَجُوا إليهِمْ . وَقَدْ ذكِرَ عَن النبي عليه السلام : «إذا خرَجَ الْعَبدُ قَبلَ مَوْلاهُ فَأَسْلَمَ ثُمَّ أَسْلَمَ مَوْلاهُ بعْد ذلِكَ لَمْ يرَد إلَيهِ إلا أَن يكُون إسلام شاداتهمْ قَبلُ » .

في عَنْدِ أَهْلِ الْحَرْبِ يَسْلِمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَيَشْنَرِيهِ رَجُلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ سَيِّرِهِ

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن عَبدًا لِرَجُلِ مِن الْمُشْرِكِين فِي دار الْحَرْب أَسْلَمَ فَدخلَ اللّهِمْ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين بأَمَان فَاشْتَرَاهُ،أَيكُون رَقِيقًا لَهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ فَالَ : لا أَحْفَظُ قَوْل مَالِكِ فِي هَّذِهِ الْمَسْأَلَةِ بعَينِهَا ، وَلَكِنِي أَرَاهُ رَقِيقًا ؟ لأنه لَوْ قَال : لا أَحْفَظُ قَوْل مَالِكِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بعَينِهَا ، وَلَكِنِي أَرَاهُ رَقِيقًا ؟ لأنه لَوْ أَسْلَمَ عَبدٌ حَرْبي فِي دار الْحَرْب وَلَمْ يسْلِمْ سَيدُهُ وَهُوَ فِي دار الْحَرْب وَالْعَبدُ فِي يبدِهِ كَان رَقِيقًا مَا لَمْ يَخْرُجُ إلَينا ، فَإِذا باعَهُ قَبلَ خرُوجِهِ إلَينا فَهُو رَقِيقٌ ، مِثلَ مَا يبدِهِ كَان رَقِيقًا مَا لَمْ يَخْرُب إلا ، قَالَ : وَلأن مَالِكًا قَالَ فِي عَبدٍ مِن عَبيدِ صنعَ مَوْلَى بلال وَشِرَاءِ أَبِي بكُر بلالا ، قَالَ : وَلأن مَالِكًا قَالَ فِي عَبدٍ مِن عَبيدِ الْمُسْلِمِين سَباهُ أَهْلُ الشِّرْكِ ، فَأَشْتَرَاهُ مِنهُمْ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين : إنه رَقِيقٌ ، إن اشْتَرَاهُ مِنهُ أَحَدٌ فِي دَارِ الْحَرْب وَمَوْلاهُ حَرْبي إنهُ رَقِيقٌ ، إن اشْتَراهُ مِنهُ أَحَدٌ فِي دَارِ الْحَرْب قَبلَ أَن يَخْرُج فِي دَارِ الْحَرْب قَبلَ أَن يَخْرُج فِي دَارِ الْحَرْب قَبلَ أَن يَخْرُج أَلِينا كَان رَقِيقًا لَهُ .

قَالَ أَشْهَب : إذا أَسْلَمَ الْعَبدُ فِي دارِ الْحَرْبِ سَقَطَ عَنهُ ملْكُ سَيدِهِ أَقَامَ بدارِ الْحَرْبِ الْمُوبِ أَوْ خَرَجَ إِلَينا ، وَإِنِ اشْترِي فِي دارِ الْحَرْبِ فَهُو كَرَجُلٍ مِن الْمُسْلِمِينَ الشُترِي بهِ . اشْترِي بهِ .

فِي عَبِيدِ أَهْلَ الْكَرْبِ يَسْلِمُونَ فِي دارِ الْكَرْبِ فَيَغْنِمُهُم الْمُسْلِمُون

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن جَيشًا مِن الْمُسْلِمِين غزَوْهُمْ فَغنِمُوا أُولَئِكَ الْعَبيد الَّذِين أَسْلَمُوا وَهُمْ فِي دارِ الْحَرْب بِعَدُوهِمْ فِي أَيدِي سَاداتهمْ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي ذلِكَ شَيئًا ، وَأَرَى أَنهُمْ أَحْرَارٌ لأَنهُمْ أَسْلَمُوا ، وَلَيسَ لأَحَدٍ مِن الْمُسْلِمِين مَالِكٍ فِي ذلِكَ شَيئًا ، وَأَرَى أَنهُمْ أَحْرَارٌ حِين غنِمَهُمْ أَهْلُ الإسْلام ؛ لأن أَهْلَ عَلَيهمْ ملك يرَدُون إلَيهِ ، فَهَ وُلاءِ أَحْرَارٌ حِين غنِمَهُمْ أَهْلُ الإسْلام ؛ لأن أَهْلَ الإسلام حِين حَازُوهُمْ إلَيهمْ فَكَأَنهُمْ أَخْرَجُوهُمْ إلَينا . ألا ترى أَنهُمْ يَعْرِجُونهُمْ أَحْرَارًا ، فَكَذَلِك إذا حَازَهُمْ أَهْلُ الإسلام وَغنِمُوهُمْ فَهُمْ أَحْرَارٌ ، وَكَذلِك قَالَ الأوزَاعِي : هُوَ حُرِّ وَهُو أَخُوهُمْ .

فِي اسْنُرْقَاقَ الْعَرَبِ إِذَا سُبُوا

قُلْت : أَرَأَيت الْعَرَب إذا سُبوا ، هَلْ عَلَيهِم الرِّقُّ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا أَقُومُ عَلَيهِ لَك ، وَهُمْ فِي هذا بَمَنزِلَةِ الْأَعَاجِمِ .

في الْكَرْبِي الْمُسْنَامَن مُوت وَيْزُكُ مَالًا ، مَا كَالُ مَالِه ؟

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا مِن أَهْلِ الْحَرْبِ دَخلَ إِلَينا بِأَمَان فَمَات عِندنا وَترَكَ مَالا ، مَا حَالُ مَالِهِ هَذا ؟ أَيكُون فَينًا أَمْ يرَدُّ إِلَى وَرَثتهِ ؟ قَالَ : يرَدُّ إِلَى وَرَثتهِ وَهُو مَالا ، مَا حَالُ مَالِهِ هَذا ؟ أَيكُون فَينًا أَمْ يرَدُّ إِلَى وَرَثتهِ ؟ قَالَ : وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَن رَجُلٍ مِن أَهْلِ الْحَرْبِ دَحِلَ إِلَينا بِأَمَان فَقَتلَهُ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين ؟ قَالَ مَالِكٌ : يدْفَعُ دِيتهُ إِلَى وَرَثتهِ فِي بلادِ الْحَرْب. فَقَتلَهُ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين ؟ قَالَ مَالِكٌ : يدْفَعُ دِيتهُ إِلَى وَرَثتهِ فِي بلادِ الْحَرْب. فَهَذا يدُلُك عَلَى مَسْأَلَتك أَن مَالَهُ لِوَرَثتهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَتَدْفَعُ دِيتهُ وَمَالُهُ إِلَى حُكَّامِهِمْ ، وَأَهْلُ النظرِ لَهُمْ ، حَتى كَأَنهُمْ كَانوا تَحْت أَيدِيهِمْ مَاتُوا عِندَهُمْ .

فِي مُكَاصِرَةِ الْعَدُوِّ وَفِيهِمُ الْمُسْلِمُون

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رِجَالاً مِن الْمُشْرِكِين فِي حِصْنِ مِن حُصُونِهِمْ حَاصَرَهُمْ أَهْلُ الإسلام، وَفِيهِمْ قَوْمٌ مِن الْمُسْلِمِين أُسَارَى فِي أَيدِيهِمْ ، أَيحَرَّقُ هَذا الْحِصْن وَفِيهِ هَوُلاءِ الْأَسَارَى أَوْ يغرَّقُ هَذا الْحِصْن ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا وَسُئِلَ عَن قَوْمٍ مِن الْمُسْلِمِين فَا أَدْرَكَهُمْ أَهْلُ مِن الْمُسْلِمِين ، فَأَدْرَكَهُمْ أَهْلُ الإسلامِ فَأَرَادُوا أَن يُحْرِقُوهُمْ وَمَرَاكِبَهُمْ بالنارِ ، وَمَعَهُمْ الْاسَارَى فِي مَرَاكِبهِمْ .

قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى أَن تلْقَى عَلَيهِمِ النارُ ، وَنهَى عَن ذَلِكَ . وَقَالَ مَالِكٌ : يقُولُ اللَّهُ تَبارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ لأَهْلِ مَكَّةً : ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَدَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَدَابًا أَلِيماً ﴾ [الفتح : ٢٥] أي: إنمَا صُرفَ النبي عَن أَهْلِ مَكَّةَ لِمَا كَان فِيهِمْ مِن الْمُسْلِمِين وَلَوْ تزيلَ الْكُفَّارُ عَن الْمُسْلِمِين لَعُذَب الَّذِين كَفَرُوا ، أي: هَذَا تأويلُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَحْنُونٌ عَن الْوَلِيدِ عَمَّن سَمِعَ الأُوْزَاعِي يقُولُ فِي الْقَوْمِ مِن الْمُسْلِمِين يلْقَوْن سَفِينةً مِن سُفُنِ الْعَدُوِّ فِيهَا سَبِي مِن الْمُسْلِمِين قَالَ : يكَفُّ عَن تَحْرِيقِهَا مَا كَان فِيهَا مِن أُسَارَى الْمُسْلِمِين أَحَدٌ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ كَان فِي الْحِصْنِ الَّذِي حَصرَهُ أَهْلُ الْإِسْلامِ ذَرَارِي الْمُشْرِكِين وَنِسَاؤُهُمْ وَلَيسَ فِيهِمْ مَن أَهْلِ الْإِسْلامِ أَحَدٌ ، ترَى أَن ترْسَلَ عَلَيهِ النارُ فَيحَرَّقَ الْحِصْن وَمَا فِيهِ أَوْ يغرِقُوهُ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى حِفْظِهِ ، وَأَكْرَهُ هَذا وَلا يَعْجبني . قُلْت : أَلَيسَ قَدْ أَخْبرْتنِي أَن مَالِكًا قَالَ : لا بأس أَن تحَرَّق حُصُونهُمْ وَيعْرَقُوا ؟ قَالَ : إِنَمَا ذَلِكَ إِذَا كَانت خاويةً لَيسَ فِيهَا ذَرَارِي وَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَإِن كَان فِيهَا الرِّجَالُ الْمُقَاتِلَةُ فَأَخْرَقُوهُمْ . قَالَ : لا بأَسْ بذلِك .

ابن وَهْب عَن أُسَامَةً بنِ زَيدٍ عَن ابنِ شِهَاب عَن عُبيدِ اللَّهِ بنِ عَبدِ اللَّهِ بـن عُتبةً ابنِ مَسْعُودٍ (١) عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَباسٍ أَن الصعْب بن جَثامَةَ قَالَ : يا رَسُولَ اللَّهِ إِن الْخيلَ فِي غَشْم (٢) الْغارَةِ تصيب مِن أَوْلادِ الْمُشْرِكِين فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هُمْ مِنهُمْ أَوْ هُمْ مَعَ الآباءِ »(٣) ، أَخْبرَنا هِشَامُ بن سَعْدٍ عَن ابن شِهَابِ مِثلَهُ .

⁽۱) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني ، روى عن أبيه وأرسل عن عم أبيه عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر ، وعن أبي هريرة وعائشة وابس عباس وغيرهم ، وروى عنه أخوه عون والزهري وأبو الزناد وصالح بن كيسان وغيرهم ، وثقه العجلي وأبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١٨/٤) .

⁽٢) الغشم: الظلم، وواد بالسراة. وبالتحريك: أن لا يترك من الهناء شيئا إلا يتهنوه يصبه على صحيحه وسقيمه وقد غشمه يغشمه، وغشم الحاطب: احتطب ليلا فقطع كل ما قدر عليه بـلا نظر وفكر، كما في القاموس.

⁽٣) رواه البخاري في الجهاد والسير (٣٠١٣، ٣٠١٢) ، ومسلم في الجهاد (١٧٤٥/٢٦-٢٨) من حديث الصعب بن جثامة ﷺ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن إسْمَاعِيلَ بن عَياشٍ قَالَ : سَمِعْت أَشْياخنا يقُولُون : إن رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ الْمُنجَنِيقُ ، فَقِيلَ لَـهُ : يـا رَسُولَ اللَّهِ إِن فِيهَا النسَاءَ وَالصِّبِيان ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ : « هُمْ مِن آبائِهِمْ » (١) .

فِي خَرِيقَ الْعَدُوُ مَرَاكِبِ الْمُسْلِمِين

قُلْت : أَرَأَيت السَّفِينةَ إِذَا أَحْرَقَهَا الْعَدُوُّ وَفِيهَا أَهْلُ الإسْلامِ ، أَكَانَ مَالِكٌ يكْرَهُ لَهُمْ أَن يطْرَحُوا أَنفُسَهُمْ فِي الْبحْرِ ؟ وَهَلْ ترَاهُمْ قَدْ أَعَانُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ ؟ قَالَ : بلَغنِي أَن مَالِكًا سُئِلَ عَنهُ فَقَالَ : لا أَرَى بهِ بأْسًا إِنمَا فَرُّوا مِن الْمَوْت إِلَى الْمَوْت .

وَقَالَ رَبِيعَةُ بِن أَبِي عَبِدِ الرَّحْمَن : أَيَّا رَجُل يفِرُّ مِن النارِ إِلَى أَمْر يعْرِفُ أَن فِيهِ قَتَلَهُ ، فَلا يَنبغي لَهُ إِذَا كَانَ إِنمَا يفِرُّ مِن مَوْت إِلَى مَوْت أَيسَرَ مِنهُ ، فَقَدْ جَاءَ مَا لا يَجِلُّ لَهُ ، وَإِن كَانَ إِنمَا يَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ رَجَاءَ النَجَاةِ مِنهُ وَيقِيمُ لَعَلَّهُ أَن يرَى قَرْيةً ، أَوْ يَكُون الأسرُ أَرْجَى عِندهُ أَن يَخْلُوهُ إِلَى الإسلام وَأَهْلِهِ مِن الإقامَةِ فِي النار ، فَكَان يكُون الأسرُ أَرْجَى عِندهُ أَن يَخْلُوهُ إِلَى الإسلام وَأَهْلِهِ مِن الإقامَةِ فِي النار ، فَكَان مُتَحَمِّلًا لأَمْرٍ عَظِيم يرْجُو النَجَاةَ فِيهِ فَلا جُناحَ عَلَيهِ وَإِن عَطِب فِيهِ . قَالَ ابن وَهْب : وَسَئِلَ رَبِيعَةُ مَن أَبِي عَبِدِ الرَّحْمَن أَنهُ قَالَ: إِن صَبرَ فَقَدْ أُكْرِمَ إِن شَاءَ اللَّهُ وَإِن عَطِب فِيهِ . قَالَ ابن وَهْب : قَالَ ابن وَهْب : قَالَ ابن وَهْب : قَالَ ابن وَهُ مَن رَبيعَة عَن رَبيعَة عَن رَبيعَة عَن رَبيعَة عَن أَنوا فِي سَفِينةٍ فَانِحَرَقَ ، أَيثِقِلُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ بِسِلاحِهِ فَيغرَق ، أَمْ يعُومُ قَوْمٍ كَانوا فِي سَفِينةٍ فَانِحَرَقَ تَ ، أَيثقِلُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ بِسِلاحِهِ فَيغرَق ، أَمْ يعُومُ فَيْ مَن كَانوا فِي سَفِينةٍ فَانِحَرَقَ تَ ، أَيثقِلُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ بِسِلاحِهِ فَيغرَق ، أَمْ يعُومُ فَيْ النَّهُ وَلَي بَالِغا مَا بِلَغ ؟ أَرَأَيت إِن كَان بقُرْب عَدُو فَهُو يَخِافُ أَن يؤسَر إِن قَالَ ابن وَهُ ب : قَالَ رَبيعَة : كِلاهُمَا لا أُحِبَهُمَا ، وَلَكِن لِيثبت فِي مَرْكَب فِي يقْضِي اللَّهُ .

فِي قَسْم الْفَيءِ

قُلْت : أَرَأَيت الْفَيءَ كَيفَ يقْسَمُ ؟ وَهَلْ سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْفَيءُ وَالْخمْسُ سَوَاءٌ يجْعَلان ِفِي بيت الْمَال ِ. قَالَ : وَبلَغنِي عَمَّن أَثِـقُ بـهِ

⁽۱) رواه أبو داود في المراسيل (۳۵۷، ۳۵۷) ، والبيهقي في السنن الكبرى (۹ / ١٤٤) عن مكحول ويحيى بن أبي كثير بنحوه ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (۹ / ١٤٤) من حديث أبى عبيدة الله أن رسول الله الله على حاصر أهل الطائف ونصب عليهم المنجنيق سبعة عشر يوما . وقال البيهقي : قال أبو قلابة: وكان ينكر عليه هذا الحديث .

أَن مَالِكًا قَالَ: وَيعْطِي الإَمَامُ أَقْرِبَاءَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى قَدْرِ مَا يَـرَى وَيَجْتَهِـدُ، وَأَمَّـا جَزْيةُ الأَرْضِ فَإِنهُ لاَ عِلْمَ لِي بَهَا وَلا أَدْرِي كَيفَ كَان يَصْنَعُ فِيهَا ، إلا أَن عُمَرَ بَـن الْخَطَّابِ قَدْ أَقَرَّ الأَرْض ، فَلَمْ يَقْسِمْهَا بِين الناسِ الَّذِينِ افْتتَحُوهَـا (۱) ، وَكُنتَ أَرَى أَنّهُ لَوْ نَزَلَ هَذَا بَأَحَدٍ سَأَلَ أَهْلَ تَلْكَ الْبلدةِ وَأَهْلَ الْعِلْمِ وَالأَمَانَةِ ، كَيفَ كَـان الأَمْـرُ فِيهِ ، فَإِن وَجَد عِلْمًا يَشْفِيهِ وَإِلا اجْتَهَد فِي ذَلِكَ هُو وَمَن حَضرَهُ مِن الْمُسْلِمِين .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَخْبرَنِي مَن أَثِقُ بِهِ عَن مَالِكٍ أَنهُ قَالَ فِي الْمَالِ الَّذِي يَقْسَمُ فِي وُجُوهٍ مُخْتلِفَةٍ: ينظُرُ فِي الْبلَدِ الَّذِي فِيهِ ذلِكَ الْمَالُ وَفِي غيرِهِ مِن الْبلْدانِ وَالْبلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ مُتكَافِئينِ فِي الْحَاجَةِ ، بدِئَ باللَّذِي فِيهِ الْمَالُ مُتكَافِئينِ فِي الْحَاجَةِ ، بدِئَ باللَّذِي فِيهِ الْمَالُ وَأَعْطَاهُمْ بقَدْرِ مَا يسَعُهُمْ وَيغنِيهِمْ ، فَإِن فَصلَ فَصلَ أَعْطاهُ غيرَهُمْ أَوْ يوقِفُهُ الْمَالُ وَأَعْطاهُمُ عَيرَهُمْ أَوْ يوقِفُهُ الْمَالُ وَأَعْطاهُمْ بقَدْرِ مَا يسَعُهُمْ وَيغنِيهِمْ ، فَإِن فَصلَ فَصلَ أَعْطاهُ عَيرَهُمْ أَوْ يوقِفُهُ إِن رَأَى ذلِكَ لِنوَائِب أَهْلِ الإسلام ، فَإِن كَانَ فِي غيرِ الْبلْدةِ مَن هُو أَشَدُّ حَاجَةً مِن مِنهُمْ ، فَقَدْ يأتي عَلَى بعضِ أَهْلِ الْبلْدانِ بعضُ الزَّمَانِ وَبهِمْ حَاجَةٌ شَدِيدةٌ مِن الْجُدُوبةِ وَهَلاكِ الْمَواشِي وَالْحَرْثِ وَقِلَّةِ الْمَالُ ، فَإِذا كَان عَلَى ذلِكَ أَعْطَى أَهْلَ الْبلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ مِن ذلِكَ الْمَالُ ، وَينقُلُ أَكْثرَ ذلِكَ الْمَالُ إلى الْبلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ مِن ذلِكَ الْمَالُ ، وَينقُلُ أَكْثرَ ذلِكَ الْمَالُ إلى الْبلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ مِن ذلِكَ الْمَالُ ، وَينقُلُ أَكْثرَ ذلِكَ الْمَالُ إلى الْبلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ مِن ذلِكَ الْمَالُ ، وَينقُلُ أَكْثرَ ذلِكَ الْمَالُ إلى الْبلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ مِن ذلِكَ حَقُّ أَهْلَ الإسلامِ إِنَا هُمْ أَهْلُ الإسلامِ وَالْمَالُ وَالْمَارُلُ لا يقْطَعُ ذلِكَ حَقَّهُمْ .

قُلْت: أَرَأَيت الْفَيءَ الَّذِي قَالَ مَالِكُ: يَجْعَلُ الْفَيءُ وَالْخَمْسُ فِي بيت الْمَال ، أَيُّ فَيءٍ هَذا ؟ قَالَ : مَا أُصِيب مِن الْعَدُوِّ فَخُمِّس ، فَهَذا الخُمسُ ، وَكُلُّ أَرْضِ افْتتحَهَا أَهْلُ الإسلام بصُلْح فَهذا فَيءٌ ، لأن الْمُسْلِمِين لَمْ يكُن لَهُمْ أَن يقْسِمُوهَا وَأَهْلُهَا عَلَى مَا صَالَحُوا عَلَيهِ فَهذا فَيءٌ ، وَكُلُّ أَرْضِ افْتتحُوهَا عَنوَةً فَتركت لَمْ تقْسَمْ ، وَلَوْ أَرَادُوا أَن عَشْمِمُوهَا لَقَسَمُوهَا فَترَكُوهَا لأَهْلِ الإسلام ، فَهذا الَّذِي قَالَ مَالِكٌ : يَجْتهدُ الإَمَامُ فِيهَا يَقْسِمُوهَا لَقَسَمُوهَا فَترَكُوهَا لأَهْلِ الإَسْلام ، فَهذا الَّذِي قَالَ مَالِكٌ : يَجْتهدُ الإَمَامُ فِيهَا وَمَن حَضرَهُ مِن الْمُسْلِمِين ، وَأَمَّا الْجَمَاجمُ فِي حَرَاجهمْ فَلَمْ يبلُغنِي عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيءٌ، إلا أَني أَرَى الْجَمَاجمَ تبعًا لِلأَرْضِ إذا كَانوا عنوَةً أَوْ صُلْحًا .

ابن وَهْب عَن ابنِ لَهيِعَةَ عَن يزيد بنِ أَبي حَبيب ، أَن عُمَرَ بـن الْخطَّاب كَتـب إِلَى سَعْدِ بنِ أَبي وَقَّاصٍ يوْمَ افْتتحَ الْعِرَاقَ : أَمَّا بعْدُ ، فَقَدْ بِلَغْنِي كِتابـك تـذكُرُ أَن

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد _ باب ما قالوا في قسمة ما يفتح مـن الأرض وكيـف كـان (۷/ ٦٣٤) رقم (۱۰) .

الناسَ قَدْ سَأَلُوك أَن تقسَّمَ بينهُمْ مَغانِمَهُمْ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيهِمْ ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَانظُرْ مَا أَجْلَب الناسُ عَلَيك إلَى الْعَسْكَرِ مِن كُرَاعٍ أَوْ مَال ، فَاقَسِمْهُ بين مَن حَضرَ مِن الْمُسْلِمِين ، وَاترُك الأرضِين وَالأنهَارَ لِعُمَّالِهَا لِيكُون ذَلِكَ فِي أَعْطِيات الْمُسْلِمِين ، فَإِنك لَوْ قَسَمْتها بين مَن حَضرَ لَمْ يكُن لِمَن بقِي بعْدهُمْ شَيَ (١).

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: فَمَا قَوْلُ مَالِكِ فِي هَذا الْفَيءِ أَيسَوَّى بِينِ الناسِ فِيهِ أَمْ يَفْضلُ بعْضُهُمْ عَلَى بعْضٍ ، وَيبدأُ يفضلُ بعْضُهُمْ عَلَى بعْضٍ ، وَيبدأُ بأَهْلِ الْحَاجَةِ حَتى يغنوا مِنهُ .

فِي قَسْم الْفَيءِ مِن الْجَزْيةِ وَجَائِرَةِ الْإِمَام

قُلْت : أَرَأَيت جزْية جَمَاجِم أَهْلِ الذُمَّةِ وَحَرَاجَ الأَرْضِينِ مَا كَانَ مِنهَا عَنَوةً وَمَا صَالَحَ أَهْلَهَا عَلَيهَا ، مَا يَصْنَعُ بَهَذَا الْخَرَاجِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هَذِهِ جزْيةٌ وَالْجزْيةُ عِند مَالِكٍ فِيمَا يعْلَمُ مِن قَوْلِهِ فَي ءٌ كُلُّهُ . قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَدْ أَعْلَمْتُكَ مَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَنوةِ. مَالِكٍ فِيمَا يعْلَمُ مِن قَوْلِهِ فَي ءٌ كُلُّهُ . قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَدْ أَعْلَمْتُكَ مَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَنوةِ. قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : فَمَن يعْطَى هَذَا الْفَيءُ ؟ وَفِيمَن يوضعُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي كُلِّ قَلْل بلْدةٍ افْتَتَحُوهَا عَنوَةً أَوْ صَالَحُوا عَلَيهَا هُمْ أَحَقُّ بِهَا ، يقْسِمُ عَلَيهمْ وَيبدأُ بِفُقَرَائِهمْ بعُد حَتَى يعنوا ، وَلا يَخْرُجُ عَنهُمْ إلَى غيرهِمْ إلا أَن ينزِلَ بقَوْمٍ حَاجَةٌ ، فَينقُلَ مِنهُمْ إلَيهمِمْ بعُد أَن يعْطِي أَهْلَهَا – يريدُ مَا يغنِيهمْ عَلَى وَجْهِ النظرِ وْالاجْتَهَادِ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَبذلِكَ كَتِ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ : لا يَخْرُجُ فَي وُ قَوْمٍ إلَى غيرِهِمْ .

قَالَ : وَرَأَيت مَالِكًا يَأْخَذ بِالْحَدِيثِ الَّذِي كَتب بِهِ عُمَرُ بِنِ الْخَطَّابِ إِلَى عَمَّارِ ابنِ ياسِرِ وَصَاحِبِيهِ ؛ إِذْ وَلاهُمْ الْعِرَاقَ ، حِين قَسَمَ لأَحَدِهِمْ نِصْفَ شَاةٍ وَلِلآخرين رُبعًا رُبعًا فَكَان فِي كِتاب عُمَرَ إلَيهِمْ : إِنَمَا مَثْلِي وَمَثْلُكُمْ فِي هَذَا الْمَال ، كَمَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثناؤُهُ فِي وَلِي الْيتيمِ : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ اللَّهُ جَلَّ ثناؤُهُ فِي وَلِي الْيتيمِ : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء :٦] . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ : يبدأُ بِالْفُقَرَاءِ فِي هَذَا الْفَيءِ ، فَإِن فَضَلَ شَيءٌ كَان بين جَمِيعِ الْمُسْلِمِين كُلِّهِمْ بِالسَّوَاءِ ، إلا أَن يرَى الْوَالِي أَن يُجْسِمَهُ لِنَوَائِب مِن نَوَائِب أَهْلِ الْإِسْلامِ ، فَإِن كَان كَذَلِكَ رَأَيت ذَلِكَ لَهُ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَالناسُ فِي ذلِكَ سَوَاءٌ عَرَبِيهُمْ وَمَوْلاهُمْ ، وَذلِكَ أَن مَالِكًا

⁽١) سبق تخريجه .

حَدثنِي أَن عُمَرَ بِنِ الْخطَّابِ خطَبِ الناسَ فَقَالَ : أَيهَا الناسُ إِنِي عَمِلْت عَمَلا وَإِن صاحبِي عَمِلَ عَمَلا ، وَإِن بقِيت إِلَى قَابِلِ لِالْحِقَنَّ أَسْفَلَ الناسِ بِأَعْلاهُمْ (''. قَالَ مَالِكٌ : وَبلَغنِي أَن عُمَرَ بِنِ الْخطَّابِ قَالَ : مَا مِن أَحَدٍ مِنِ الْمُسْلِمِينِ إِلا وَلَهُ فِي مَالِكٌ : وَرَأَيت هَذَا الْمَالِ حَقِّ ، أَعْطِيهِ وَأَمْنعُهُ حَتى لَوْ كَان رَاعِيا أَوْ رَاعِيةً بِعَدن (''). قَالَ : وَرَأَيت مَالِكًا يعْجَبهُ هَذَا الْحَدِيث ، وَكَان مَالِكٌ يقُولُ : قَدْ يعْطِي الْوَالِي الرَّجُلَ يجيزُهُ لأَمْ يرَاهُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الدينِ مِن الْوَالِي يجيزُهُ لِقَضاءِ دينِهِ بِجَائِزَةً ، فَلا بأَسَ عَلَى الْوَالِي بَجَائِزَةٍ مِثلَ هَذَا وَلا بأُسَ أَن يَاخذَهَا هَذَا الرَّجُلُ . قُلْت : أَيعْطِي الْمَنفُوسَ مِن هَذَا الْمَالُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَدْ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ أَن عُمَرَ بِن الْخَطِي الْمَنفُوسَ مِن هَذَا الْمَالُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَدْ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ أَن عُمَرَ بِن الْخَطِّي الْمَنفُوسَ مِن هَذَا الْمَالُ ؟ قَالَ لا هُلِهِ : مَا لَكُمْ لا تَرْضِعُونَهُ ؟ فَقَالَ أَهُ لُهُ : إِن عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ لا يَفْرِضُ لِلْمَنفُوسِ مِن ذَلِكَ الْيوْمِ مِائَةَ دِرْهَم (").

فَفَرَض لِلْمَنفُوسِ مِن ذَلِكَ الْيوْمِ مِائَةَ دِرْهَم (").

قُلْت : فَإِن كَان هَذَا الْمَنفُوسُ وَالِدُهُ غَنِي ، أَلَيسَ يبدأ بكُلِّ مَنفُوسٍ وَالِـدُهُ فَقِـيرٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ فِي رَأْيي . قُلْت : أَفَكَان يعْطِي النسَاءَ مِن هَـذَا الْمَالِ فِي مَوْت مِن مَالِكٍ ؟ فَقَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : كَان عُمَرُ بن الْخطَّاب يقْسِمُ فِيمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ ؟ فَقَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : كَان عُمَرُ بن الْخطَّاب يقْسِمُ لِلنَسَاءِ حَتى إِن كَان لَيعْطِيهِنِ الْمِسْكَ . قُلْت : وَمُجْمَلُ مَا رَأَيت مِن قَوْل مَالِكٍ أَنهُ يبدأُ بالْفَقِيرَةِ مِنهُن قَبلَ الْغنِيةِ ؟ قَالَ: نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا قَوْلُ مَالِكِ يسَوِّي بين الناس فِي هَذَا الْفَي، ، أَرَأَيت الصغيرة وَالْكَبِيرة وَالْمَرْأَة وَالرَّجُلَ أَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ؟ قَالَ: إِنَمَا تَفْسِيرُهُ أَن يعْطِي كُلَّ إِنسَان بقَدْر مَا يغنِيهِ ، وَالْمَرْأَة بقَدْر مَا يغنِيها ، هَلَذَا تفْسِيرُ يغنِيهِ ، وَالْمَرْأَة بقَدْر مَا يغنِيها ، هَلَذَا تفْسِيرُ قَوْلِهِ عِندِي يسَوِّي بين الناس فِي هَذَا الْمَال . قُلْت : فَإِن فَضلَ بعْدمَا اسْتغنى أَهْلُ الإسلام مِن هَذَا الْمَال فَضلٌ ؟ فَقَالَ: ذلِكَ عَلَى وَجْهِ اجْتهَادِ الإمَام ، إن رَأَى أَن يجبسَ مَا الإسلام مِن هَذَا الْمَال فَضلٌ ؟ فَقَالَ: ذلِك عَلَى وَجْهِ اجْتهَادِ الإمَام ، إن رَأَى أَن يجبسَ مَا

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٥٧١) من حديث زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر شي يقول ... الحديث .

⁽٣) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٠١) .

بقي لِنوَائِب أَهْلِ الإسْلام حَبسَهُ ، وَإِن رَأَى أَن يَفَرِّقَهُ عَلَى أَغْنِيائِهِمْ فَرَّقَهُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ : أَمَلِكٌ . قُلْت : أَهَذَا الْفَيءُ حَلالٌ لِلأَغْنِياءِ ؟ فَقَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَقَدْ حَدَثْنِي مَالِكٌ أَنهُ أَتِي بَمَال عَظِيمٍ مِن بعْضِ النوَاحِي فِي زَمَن غَمَر بن الْخطَّاب ، قَالَ: فَصُب فِي الْمَسْجِدِ ، فَبات عَلَيهِ جَمَّاعَةٌ مِن أَصْحَاب رَسُولِ اللَّهِ عُمَر بن الْخطَّاب ، قَالَ: فَصُب فِي الْمَسْجِدِ ، فَبات عَلَيهِ بَمَاعَةٌ مِن أَصْحَاب رَسُولِ اللَّهِ مِنهُمْ عُثْمَان وَطَلْحَةُ وَالزُّبِيرُ وَعَبدُ الرَّحْمَن بن عَوْفٍ وَسَعْدُ بن أَبِي وَقَاص يحْرُسُونَهُ ، فَلَمَّا أَصْبَتَهُ الشَّمْسُ انفَلَقَت وَكَانت فَلَمًا أَصْبَحَ كُشِف عَنهُ أَنظَاعٌ أَوْ مُسُوحٌ كَانت عَلَيهِ ، فَلَمَّا أَصْابِتهُ الشَّمْسُ انفَلَقَت وَكَانت فَلَمَّا أَصْبِحَ لَلْهُ هَذَا عَلَى قَوْمٍ قَطُ فِيهِ تِيجَانَ ، فَبَكَى عُمَرُ بن الْخَطَّاب ، فَقَالَ لَهُ عَبدُ الرَّحْمَن بن عَوْف : يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِين لِيسَ هَذَا حِين بكَاءٍ إِنَمَا هَذَا حِين شُكْر ، فَقَالَ : إنِي أَقُولُ مَا فَتَحَ اللَّهُ هَذَا عَلَى قَوْمٍ قَطُ لِيسَ هَذَا حِين بكَاءٍ إِنَمَا هَذَا حِين شُكْر ، فَقَالَ : إنِي أَقُولُ مَا فَتَحَ اللَّهُ هَذَا عَلَى قَوْمٍ قَطُ لِيسَ هَذَا حِين بكَى عُمْرُ وَقَطَعُوا أَرْحَامَّهُمْ ، ثمَّ قَالَ لابنِ الأَرْقَمِ : أَكْتَب لِي الناسَ فَكَتبهُمْ وَالْمُعَرِين مِن الْعَرَب وَالْمُعَرِين وَالْانسَلَ ؟ قَالَ : فَعَمْ قَدْ كُتَب الْمُعَرِين وَالْانصار ، وَالْمُعَرِين مِن الْعَرَب وَالْمُعَرِين وَالْمُعْتِين ، قَالَ : فَقَى هَذَا مَا يدُلُكَ أَن عُمَرُ : ارْجع فَاكُتب فَلَى تَرَكْت رَجُلا لَمْ عَرْفُهُ - أَرَاد أَن لا تَترُكَ أَحَدًا ، فَفِي هَذَا مَا يدُلُك أَن عُمَر كَان وَلَكَ بَرَحِيم الناس .

قَالَ: وَسَمِعْت مَالِكًا يَذَكُّرُ أَن عُمَرَ بِنِ الْخطَّابِ كَتَبِ إِلَى عَمْرِو بِنِ الْعَاصِ وَهُوَ بِحِسْرَ فِي زَمَنِ الرَّمَادةِ . وَزَمَنِ الرَّمَادةِ أَكَانَت سَنَةً أَوْ سَنتينَ ؟ فَقَالَ: بِلْ كَانت سِت سِنِينِ ، قَالَ : فَكَتب إِلَيهِ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ ، قَالَ: فَكَتب إلَيهِ عَمْرُو بِنِ الْعَاصِ: سِت سِنِين ، قَالَ : فَكَتب إلَيهِ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ وَاغوْثاهُ وَاغوْتُهُ ، قَالَ: فَكَتب إلَيهِ عَمْرُو بِنِ الْعَاصِ: لَبِكَ لَبِيكَ لَبِيكَ لَبِيكَ لَبِيكَ لَبِيكَ . قَالَ : فَيقْسِمُهَا عُمَرُ البِيكَ لَبِيكَ لَبِيكَ لَبِيكَ الْعَباءَ . قَالَ : فَيقْسِمُهَا عُمَرُ البِيكَ لَبِيكَ لَبِيكَ الْحِيلَ وَاثْتَدِمُوا شَحْمَهُ (١٠ وَيَقَلُ اللّهِ الْعَباءَةَ وَانْحَرُوا الْبِعِيرَ وَاثْتَدِمُوا شَحْمَهُ (١٠ وَكُلُوا لَحْمَهُ .

في السَّلَب

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يقْتلُ الْقَتِيلَ ، هَلْ يكُون سَلَبَهُ لِمَن قَتلَهُ ؟قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَـمْ يبلُغنِي أَن ذلِكَ كَان إلا يوْمَ حُنينِ .قَالَ مَالِكٌ : وَإِنِمَا ذلِكَ إِلَى الإِمَامِ يجْتهدُ فِيهِ (٢) .

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٥٧٧) بنحوه ، من حديث زيد بـن أســلم عـن أبيــه رضــي الله عنهما.

⁽٢) قال الحطاب: قال ابن عرفة: قلت: ويستحق سلبه بقتله قبل كمال الاستيلاء عليه ؟ وقال: وسلب القتيل المستحق سلبه إن ثبت أنه غصبه من مسلم أو استعاره من مباح ماله فلقاتله وإلا فلربه، كمسلم تاجر أو رسول، فإن كان من أسلم بدار الجرب فلقاتله على قول ابن القاسم. انظر مواهب الجليل (٣/ ٤٢٢).

کتاب الجهاد

فِيالنفْل

قُلْت : أَرَأَيت النفْلَ هَلْ يَصْلُحُ لِلإِمَامِ أَن يَنفُلَ بعْدَمَا صَارَت الْغَنِيمَةُ فِي يَدِيهِ ، أَوْ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَن يَنفُلَ مِن قَبَلِ أَن يَغنمُوا ، يَقُولُ: مَن جَاءَ بشَيءٍ فَلَهُ ثَلْتُهُ أَوْ هَلْ يَصْفُهُ أَوْ مَا أَشْبهَ ذَلِكَ ؟ قَالَ :سُئِلَ مَالِكٌ عَن النفَلِ أَيكُون فِي أَوَّل مَغنم ؟ فَسُهُ أَوْ نِصْفُهُ أَوْ مَا أَشْبهَ ذَلِكَ ؟ قَالَ :سُئِلَ مَالِكٌ عَن النفَلِ أَيكُون فِي أَوَّل مَغنم ؟ قَالَ : فَلَ عَن الإَمام ، لَيسَ عِندنا فِي ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ إلا قَالَ : فَلَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِن الإَمام ، لَيسَ عِندنا فِي ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ إلا الاجْتِهَادُ مِن الإَمَام . قَالَ : وَلَمْ يَبلُغنِي أَن رَسُولَ اللّهِ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِن الإَمَام فِي أَوَّل مَغنم وَفِيمَا بغَدهُ .

قُلْت : فَفِي قَوْلِ مَالِكٍ هَذَا أَنهُ لا بأس بأن ينفُلَ الإمّامُ فِي الْغنيمةِ بعْدمَا صارَت غنيمةً وصارَت فِي يديهِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنهُ ، وَلا يكُون ذلِكَ إلا فِي الْخمْس ، كَذلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ : لا نفْلَ إلا فِي الْخمْس . قُلْت : أَرَأَيت هَذَا الَّذِي نفَلَهُ الإمَامُ لِلناس ، أَهُوَ مِن الْخمْس أَمْ هُوَ مِن جُمْلَةِ الْغنيمَةِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : النفَلُ مِن الْخمْس مِثلَ قَوْل سَعِيدِ بنِ الْمُسَيب (٢) . الْقَاسِم : قَبلَ أَن يغنمُوا أَوْ بعْد أَن يغنمُوا ، أَهُوَ مِن الْخمْس فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَلْ مَا نفلَ الإمَامُ بعْد الْغنيمَةِ مِن الْخمْس فَذلِكَ جَائِزٌ عِندَ مَالِكٍ ، وَأَمَّا مَا نفلَ قَبلَ الْغنيمَةِ فَذلِكَ عِندهُ لا يجُوزُ .

ابن وَهْبٍ عَن سَعِيدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ الْجُمحي (٣) عَن صالِح بن مُحَمَّدِ بن

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٦٤) رقم (٢٠)، ورواه أبو داود في الجهاد (٢٧٢٢) من حديث أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال : نفلني رسول الله ﷺ يوم بدر سيف أبي جهـل كـان قتله . وسنده ضعيف ، وقد ضعفه الألباني في سنن أبي داود ـ ط مُكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٦٤) رقم (٢٠) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ بـاب في الإمام ينفل قبل الغنيمة وقبل أن يقسم (٧/ ٦٧٧) رقم (٧) من حديث سعيد بن المسيب .

⁽٣) سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جميل بن عامر بن حذيم بن سلامان بن ربيعة بـن سعد بـن جمـح الجمحـي، روى عن أبي حازم بن دينار وهشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح وعبـد الـرحمن بـن القاسم وغيرهم ، وروى عنه الليث بن سعد وابن وهب وعلي بن مجر وغيرهم ، وثقـه ابـن معـين وابن غير والعجلي ، وقال النسائي: لا بأس به . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٩) .

زَائِدةَ اللَّيثِي (١) ، أَن مَكْحُولا حَدثهُمْ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَمَا نَفَلَ مَن نَفَلَ يَـوْمَ خيبرَ مِن الْخَمْس (٢).

ابن وَهْبٍ: قَالَ مَالِكٌ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزِّنَادِ أَنْهُ سَمِعَ سَعِيد بن الْمُسَيب يقُولُ: إنمَا كَان الناسُ يعْطَوْن النفَلَ مِن الْخمْسِ، قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَن مَا سَمِعْت (٣).

ابن وَهْبٍ عَن سُلَيمَان بنِ بلال وَغيرهِ عَن يَحْيى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ سَمِعَ ابن الْمُسَيب يَقُولُ ذلِك . قَالَ ابن وَهْبٍ: وَأَخْبرَنِي مَالِك وَرِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ، عَن نافِع عَن عَبدِ اللَّهِ بن عُمَر أَن رَسُولَ اللَّهِ بعَث سَرِيةً فِيهَا عَبدُ اللَّهِ بن عُمَر فَغَنِمُوا إبلا كُثِيرةً فَكَانت سُهْمَانهُمْ اثنى عَشَرَ بعِيرًا أَوْ أَحَد عَشَرَ بعِيرًا وَنفَلُوا بعِيرًا بعِيرًا بعِيرًا (٤٠).

ابن وَهْبِ عَن ابنِ لَهِيعَةَ عَن سُلَيمَان بنِ مُوسَى أَنهُ قَالَ : لا نَفَلَ فِي عَين وَلا فِضةٍ . ابن وَهْبٍ عَن يُونسَ عَن ابنِ شِهَابٍ أَنهُ قَالَ : بلَغنا أَن مِن الأنفَال السَّلَب وَالْفَرَسَ ، وَقَدْ بلَغنا أَن رَسُولَ اللَّهِ كَان ينفُلُ بعْض مَن كَان يبعَث مِن السَّرَايا فَيعْطِيهِمْ النفَل خاصةً لأنفُسِهِمْ سِوَى قَسْم عَامَّةِ الْجَيشِ (٥) .

مَالِكٌ عَن ابنِ شِهَابٍ عَن الْقَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ أَنهُ سَمِعَ رَجُلا يَسْأَلُ عَبد اللَّهِ بن عَباسٍ عَن الأنفَالِ ، فَقَالَ عَبدُ اللَّهِ بن عَباسٍ : الْفَرَسُ مِن النفَلِ وَالسَّلَب مِن النفَلِ . ثمَّ أَعَاد الْمَسْأَلَةَ فَقَالَ : الأنفَالُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تبارَكَ وَتعَالَى مَا هِي؟

⁽۱) صالح بن محمد بن زائدة المدني ، أبو واقد الليثي الصغير ، روى عن أنس وسعيد بن المسيب وسالم ابن عبد الله بن عمر ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ، وروى عنه عبد الله بن دينار والدراوردي وحاتم بن إسماعيل وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، وقال العجلي : ليس بالقوي ، وقال البخاري : منكر الحديث . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣٨، ٥٣٩) .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٦٤) رقم (١٨) ، والبخاري في فرض الخمس (٣١٤٢) ، ومسلم في الجهاد (١٧٥١) ، وأبو داود في الجهاد (٢٧١٨) ، وابن ماجه في الجهاد (٢٨٣٦) من حديث أبي قتادة بنحوه ، ورواه البخاري في فرض الخمس (٣١٤٤) من حديث عمر بن الخطاب الخطاب الخطاب المعادي المعاديث المعادي المعاد

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٦٤) رقم (٢٠) .

⁽٤) رواه البخاري في فرض الخمس (٣١٣٤) ، ومسلم في الجهاد (١٧٤٩ / ٣٥) من حديث ابـن عمـر رضى الله عنهما .

⁽٥) رواه البخاري في فرض الخمس (٣١٣٥) ، ومسلم في الجهاد (١٧٥٠/ ٤٠) من حـديث ابـن عمـر رضى الله عنهما .

قَالَ الْقَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ: فَلَمْ يزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَى كَاد أَن يُحْرِجَهُ فَقَالَ ابن عَباسٍ: أَتَدْرُون مَا مِثْلِي وَمِثْلُ هَذَا مِثْلُ صبيغ الَّذِي ضرَبهُ عُمَرُ بن الْخطَّابِ(١).

فِي نُدْبِ الْإِمَامِ لِلْقِنَالَ بَعْفُل

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ الإِمَامُ: مَن يَقَاتِلُ فِي مَوْضِع كَذَا فَلَهُ كَذَا وَكَذَا ، وَمَن يَقْتِلُ فِي مَوْضِع كَذَا فَلَهُ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ بَعَث سَرِيةً فِي وَجْهٍ مِن يَقْتُلُ مِن الْعَدُو رَجُلا وَجَاءَ برَأْسِهِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ بَعَث سَرِيةً فِي وَجْهٍ مِن الْوُجُوهِ فَقَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يَكْرَهُ هَذَا كَرَاهَةً الْوُجُوهِ فَقَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يَكْرَهُ هَذَا كَرَاهَةً شَدِيدةً ، وَيَكْرَهُ أَن يَقَالَ لَهُمْ: قَاتِلُوا وَلَكُمْ كَذَا وَكَذَا ، وَيَقُولُ : أَكْرَهُ أَن يَقَاتِلَ أَحَدٌ عَلَى مِثلِ هَذَا . عَلَى أَن يَعْلَ هَذَا . عَلَى مَثْلِ هَذَا .

وَقَالَ مَالِكٌ : مَا نَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ إِلامِن بِعْدِمَا بِرَدِ الْقِتَالُ ، فَقَالَ : « مَن قَتلَ قَتِيلا تَقُومُ لَهُ عَلَيهِ بِينةٌ فَلَهُ سَلَبهُ »(٢) وَفِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنةٌ ، فَكَيفَ يقَالُ بَخِلافِ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﴿ وَسَن ؟ وَلَمْ يَبلُغنا أَن النبي ﴿ قَالَ ذَلِكَ وَلا عَمِلَ بِهِ بِعْد حُنِين ، وَلَوْ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﴾ سَن ذلك أَوْ أَمَرَ بِهِ فِيمَا بعْد حُنِين ، كَان ذلك أَمْرًا عُنِين ، وَلَوْ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﴾ سَن ذلك أَوْ أَمَرَ بِهِ فِيمَا بعْد حُنِين ، كَان ذلك أَمْرًا ثابًا قَائِمًا لَيسَ لأَحَدٍ فِيهِ قَوْلٌ ، ثمَّ كَان أَبو بكر الصِّدِيقُ ﴿ بن الْخطَّابِ بعْدهُ فَلَمْ يَبلُغنا أَنهُ فَعَلَ ذلِكَ ، ثمَّ كَان عُمَرُ بِن الْخطَّابِ بعْدهُ فَلَمْ يَبلُغنا أَنهُ فَعَلَ ذلِك ، ثمَّ كَان عُمَرُ بِن الْخطَّابِ بعْدهُ فَلَمْ يَبلُغنا أَيْهُ فَعَلَ ذلِك .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن قَوْمًا مِن الْمُسْلِمِين أُسَارَى فِي بلادِ الشِّرْكِ أَوْ تَجَّارًا اسْتَعَان بهِمْ صاحِب تِلْكَ الْبلادِ عَلَى قَوْمٍ مِن الْمُشْرِكِين ناوَوْه مِن أَهْـل ِ مَمْلَكَتِـهِ أَوْ مِـن غـيرِ أَهْـل مَمْلَكَتِهِ ، أَترَى أَن يقَاتِلُوا مَعَهُ أَمْ لا ؟قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِـي الْاسَـارَى يكُونـون

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في الجهاد (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤) رقم (١٩) من حديث القاسم بن محمد . قلت: وصبيغ هذا الموجود في الحديث قصته رواها الدارمي في المقدمة (١٤٤) عن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له : صبيغ ، قدم المدينة ، فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر ، وقد أعد له عراجين النخل فقال : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله صبيغ ، فأخذ عمر عرجونًا من تلك العراجين فضربه وقال: أنا عبد الله عمر ، فجعل له ضربا حتى دمي رأسه ، فقال: يا أمير المؤمنين حسبك ، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسى .

⁽٢) رواه البخاري في المغازي (٤٣٢١ ، ٤٣٢١) ، ومسلم في الجهاد (١٧٥١/ ٤١) من حديث أبي قتادة ﷺ .

فِي بلادِ الْمُشْرِكِين فَيسْتعِين بهِمْ الْمَلِكُ عَلَى أَن يقاتِلُوا مَعَهُ عَدُوَّهُ ، وَيَجَاءُ بهِم إلَى بلادِ الْمُسْلِمِين ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى أَن يقاتِلُوا عَلَى هَذا وَلا يُحِلُّ لَهُمْ أَن يسْفِكُوا دِمَاءَهُمْ عَلَى مِثلِ ذلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : وَإِنمَا يقاتلُ الناسُ لِيدْخلُوا فِي الإسْلام مِن الشِّرْكِ، فَلَمَا أَن يقاتِلُوا الْكُفَّر وَيسْفِكُوا دِمَاءَهُمْ فِي ذَلِكَ ، فَهَذا فَمَا لا ينبغِي ، وَلا ينبغِي لِمُسْلِم أَن يسْفِكُ دَمَهُ عَلَى هَذا .

فِي السُّهٰمَان

قُلْت : فَكُمْ يجب لِلْفَرَسِ فِي الْغنِيمَةِ ؟ قَالَ : سَهْمَان لِلْفَرَسِ وَسَهُمٌ لِفَارِسِهِ عِند مَالِكٍ ، فَذلِكَ ثلاثة أَسْهُم . قُلْت : فَالْبرَاذِين (١) ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا أَجَازَهَا الْوَالِي فَسُهْمَانهَا كَسُهْمَان الْخيل لَهَا سَهْمَان وَلِلْفَارِسِ سَهْمٌ . قُلْت : أَرَأَيت الْبغلَ وَالْحِمَارَ ، أَرَاجلٌ هُو أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَمَا أَشُكُ أَنهُ رَاجلٌ ، قُلْت : أَرَأَيت الْبعيرَ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت فِيهِ شَيئًا ، وَمَا أَشُكُ أَنهُ رَاجلٌ ، وَلَقَدْ غزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالإبل فَلَمْ يعْلَمْ أَنهُ قَسَمَ إلا لِلْخيل (٢) .

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَمَلُوا الْخيلَ مَعَهُمْ فِي السُّفُنِ فَلَقُوا الْعَدُو فَغِنِمُوا ، بِكَمْ يَضرَب لِلْفَارِسِ ؟ قَالَ : يضرَب لَهُ ثلاثة أَسْهُم ، لِلْفَرَسِ سَهْمَان وَلِلْفَارِسِ سَهْمٌ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن قَوْمًا عَسْكَرُوا فِي أَرْضِ الْعَدُو وَفِيهِمْ وَهُو وَفِيهِمْ أَصْحَاب خيلٍ وَرَجَّالَةٌ ، فَسَرَوْا رَجَّالَةٌ ، فَغِنِمُوا غنائِمَ وَهُمْ رَجَّالَةٌ ، أَيكُون لِلْفَارِسِ أَصْحَاب خيلٍ وَرَجَّالَةٌ ، فَسَرَوْا رَجَّالَةٌ ، فَغَنِمُوا غنائِمَ وَهُمْ وَجَّالَةٌ ، أَيكُون لِلْفَارِسِ أَن يضرَب لَهُ بسَهْمَي الْفَرَس وَهُمْ رَجَّالَةٌ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَذلِك أَن مَالِكًا قَالَ لِي أَن يضرَب لَهُ بسَهْمَي الْفَرَس وَهُمْ رَجَّالَةٌ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَذلِك أَن مَالِكًا قَالَ لِي فِي السَّرِيةِ إِذَا خَرَجَت مِن الْعَسْكَرِ فَعِيمَت : إِن ذلِكَ بِين أَهْلِ الْعَسْكَرِ وَبِين أَهْلِ السَّرِيةِ بِعْد خَرُوجِ الْخَمْس ، وَلَمْ يَذكُرْ رَاجِلا مِن فَارِسٍ ، فَهَذَا بينهُمْ لَا شَكَ فِيهِ السَّرِيةِ بعْد خَرُوجِ الْخَمْس ، وَلَمْ يَذكُرْ رَاجِلا مِن فَارِسٍ ، فَهَذَا بينهُمْ لَا شَكَ فِيهِ أَن لِلْفَارِسِ ثَلاثَة أَسْهُم وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا .

قُلْت : فَبِكُمْ يضرَب إِن كَان مَعَهُ فَرَسَانِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ :

⁽١) البرذون : الدابة ، جمعها براذين ، كما في القاموس .

⁽٢) ذكر البخاري في الجهاد والسير _ باب سهام الفرس تعليقا قال : وقال مالك : يسهم للخيل والبراذين منها ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَوْكَلُوهَا ﴾ [النحل: ٨] ولا يسهم لأكثر من فرس .

يضرَب لَهُ بسَهْمٍ فَرَسٍ وَلا يزَادُ عَلَى ذلِكَ . قَالَ مَالِكٌ وَخِلافُهُ : بلَغنِي أَن الزُّبيرَ بن الْعَوَّامِ شَهِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بفَرَسَينِ يوْمَ حُنينٍ فَلَمْ يسْهِمْ لَـهُ إلا بسَـهْمِ فَرَسٍ وَاحِدٍ (١) .

قُلْت : أَرَأَيت مَن دخلَ مِن أَرْضِ الْمُسْلِمِين عَلَى فَرَسٍ فَنفَق (٢) فَرَسُهُ فِي أَرْضِ الْعُدُوِّ فَلَقِي الْعَدُوِّ فَلَقِي الْعَدُوِّ فَرَسًا فَلَقِي الْعَدُوِّ فَلَقِي الْعَدُوِّ فَارِسًا ، كَيفَ يضرَب لَهُ ؟ وَهَلْ سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ؟ قَالَ : مَا الْعَدُوِّ فَارِسًا ، كَيفَ يضرَب لَهُ ؟ وَهَلْ سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : إذا دخلَ الرَّجُلُ أَرْض سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : إذا دخلَ الرَّجُلُ أَرْض الْعَدُوِّ غَازِيًا فَمَات قَبلَ أَن يلْقَى الْمُسْلِمُون عَدُوًا ، وَقَبلَ أَن يغنمُوا غنِيمَةً ثَمَّ غنِمَ الْعُنيمَةِ . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن لَقُوا الْعَدُوّ فَقَاتلَ مَعَهُمْ ثُمَّ مَات قَبلَ أَن يغنمُوا ثمَّ عَنِمُوا بعْدَمَا فَرَغُوا مِن الْقِتالَ ، وَقَدْ اللهَدُوّ فَقَاتلَ مَعَهُمْ ثَوْ كَان حَيًّا . قَالَ مَالِكٌ : أَرَى اللهَ يَلُولُ اللهُ يَعْمُوا بعْدَمَا فَرَعُوا مِن الْقِتالَ ، وَقَدْ مَات الرَّجُلُ قَبلَ أَن يغنمُوا ، إلا أَنهُ قَدْ قَاتلَ مَعَهُمْ أَوْ كَان حَيًّا . قَالَ مَالِكٌ : أَرَى مَات الرَّجُلُ قَبلَ أَن يغنمُوا ، إلا أَنهُ قَدْ قَاتلَ مَعَهُمْ أَوْ كَان حَيًّا . قَالَ مَالِكٌ : أَرَى الْعَرَبُ وَ الْعَدُو الْعَدُو فَاللَ مَالِكٌ . أَن يغنمُوا ، إلا أَنهُ قَدْ قَاتلَ مَعَهُمْ أَوْ كَان حَيًّا . قَالَ مَالِكٌ : أَرَى اللهُ مِن الْقِتالَ ، فَإِنْ اللهُ مِن الْعَدُو أَنْ اللهُ مِن مَات قَبلَ أَن يلْقَى الْعَدُو فَلا شَيءَ لَهُ .

ابن وَهْبٍ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ : أَن رَسُولَ اللَّهِ ﴿ كَان يَسْهِمُ لِلْفَرَسِ سَهْمَينِ وَلِلْفَارِس سَهْمًا (٣) .

ابن وَهْبٍ عَن يُعيى بنِ أَيوب عَن يُحيى بن ِ سَعِيدٍ وَصالِحِ بن كَيسَان (٤) أَن

⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٥٣١) من حديث زيد بـن ثابـت ، وقـال البيهقـي : هـذا مـن غرائب الزنبري عن مالك ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ باب في الفارس كـم يقسـم له (٦/ ٢٦٢) رقم (٨ – ١٣) والدارقطني (٤١٤٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٥٣١) مـن حديث عبد الله بن الزبير دون ذكر غزوة حنين .

⁽٢) نفق : مات ، كما في القاموس .

⁽٣) رواه البخاري في الجهاد والسير (٢٨٦٣) ، ومسلم في الجهاد(١٧٦٢/٥٧) مـن حـديث ابـن عمـر رضي الله عنهما .

⁽٤) صالح بن كيسان المدني ، روى عن سليمان بن أبي خيثمة وسالم بن عبد الله بن عمروالأعرج وعروة بن الزبير ونافع مولى بن عمر وغيرهم ، وروى عنه مالك وابن إسحاق وابن جريج وسليمان بن بلال وغيرهم ،وثقه النسائي وابن خراش وابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣٧) .

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ لِلْفَارِسِ يوْمَ حُنينٍ سَهْمَينِ سَهْمَينِ، وَقَسَمَ يـوْمَ النضِيرِ لِسِتةٍ وَثلاثِين فَرَسًا سَهْمَين سَهْمَين (١١).

ابن وَهْبٍ عَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ عَن مَكْحُولٍ حَدثُهُ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْهَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمًا (٢).

ابن وَهْبِ عَن مَخْرَمَةً بنِ بِكَيرِ عَن أبيهِ عَن عُمَرَ بن عَبدِ الْعَزيزِ أَن السَّهْمَينِ فَريضةٌ فَرَضهَا رَسُولُ اللَّهِ لِلْفَرَسِ وَسَهْمًا لِلرَّاجل^(٣).

ابن وَهْبِ : وَأَخْبرَنِي سُفْيان بن سَعِيدِ الثوْرِي عَن عَمْرِو بن مَيمُون عَن عُمَرَ بنِ عَبدِ النوْدِي عَن عَمْرِو بن مَيمُون عَن عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزِيزِ أَنهُ قَالَ : إذا بلَغت الْبرَاذِين مَبلَغ الْخيلِ فَٱلْحِقْهَا بِالْخيلِ . أَنهُ قَالَ : الْخيلُ وَالْبرَاذِين عَن سُفْيان الثوْرِي عَن هِشَامِ بنِ حَسَّان عَن الْحَسَنِ أَنهُ قَالَ : الْخيلُ وَالْبرَاذِين سَوَاءٌ (٥) فِي السَّهْمَينِ .

فِي سُهْمَان النسَاءِ وَالنَّجَارِ وَالْعَبِيرِ

قُلْت : أَرَأَيت الصِّبيان وَالْعَبيد وَالنسَاءَ ، هَلْ يضرِب لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ بسَـهُمٍ إذا قَالَ : سَأَلْنا وَالْعَبيد وَالنسَاءَ ، هَلْ يضرِب لَهُمْ فِي قَوْل ِمَالِكٍ ؟ قَالَ : سَأَلْنا

⁽۱) رواه عبد الرزاق قي المصنف (٩٣٨٦) بمثـل حـديث المدونـة ، ورواه سـعيد بـن منصـور في سـننه (٢٧٦٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد - باب في الفارس كم يقسـم لـه مـن قـال : ثلاثـة أسهم (٧/ ٢٦١) رقم (٣) مختصرا بلفظ أسهم يوم خيبر لمائتي فرس ..الحـديث . قلـت: والحـديث سنده مرسل .

⁽٢) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٧٦٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد _ بـاب في الفـارس كم يقسم له من قال: ثلاثة أسهم (٧/ ٦٦٢) رقم (٥) بمثل حديث المدونة ، ورواه عبـد الـرزاق في المصنف (٩٣٨٢) من حديث يزيد بن جابر عن مكحول بلفظ قريب ، وقد سبق عند ابـن عمـر في الصحيحين.

⁽٣) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٧٦١) من حديث سوادة بن زياد قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن : أما بعد فإن سهام الخيل فريضة مما فرض رسول الله ﷺ سهمين للفرس وسهم للرجال ... الحديث . ورواه ابن أبي شيبة في المصنف في المصدر السابق (٧/ ٦٦٢) رقم (١٢) من حديث عمرو بن ميمون قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل الجزيرة ... الحديث بلفظ قريب .

 ⁽٤) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٧٧٣) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ باب في البراذين ما
 لها وكيف يقسم لها (٧/ ٦٦٣) رقم (١) بنحوه .

⁽٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (٩٣٧٨) من حديث الحسن .

مَالِكًا عَن النسَاءِ هَلْ يرْضخ لَهُن مِن الْغنِيمَةِ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت أَحَدًا أَرْضخ لِلنسَاءِ ، وَالصّبيان عِندِي بَمَنزِلَةِ النسَاءِ ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبيدِ : لَيسَ لَهُمْ لللهُمْ . قُلْت : أَرَأَيت التجَّارَ إذا خرَجُوا فِي عَسْكَرِ الْمُسْلِمِين ، أَيرْضخ لَهُمْ أَمْ لا ؟ فَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الأجيرِ : إنه إذا شَهد الْقِتالَ أُعْطِي سَهْمَهُ ، وَإِن لَمْ يَقَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الأجيرِ : إنه إذا شَهد الْقِتالَ أُعْطِي سَهْمَهُ ، وَإِن لَمْ يَقَاتِلْ فَلا شَيءَ لَهُ ، وكَذلِكَ التجَّارُ عِندِي إذا عَلِمَ مِنهُمْ مِثلَ مَا عَلِمَ مِن الأَجَرَاءِ .

قُلْت : فَالْعَبِدُ إِذَا قَاتَلَ ، أَيضرَب لَهُ بِسَهْمٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يضرَب لَهُ بِسَهْمٍ وَقَدْ قَالَ : لا يضرَب لَهُ بِسَهْمٍ وَقَدْ قَالَ : لَيسَ لِلْعَبِيدِ فِي الْقِسْمَةِ شَيءٌ .

ابن وَهْبٍ عَن ابنِ لَهيِعَةَ عَن خالِدِ بنِ أَبِي عِمْرَان عَن عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزيزِ أَنهُ كَتب : أَن يعْرَل الْعَبيدُ مِن أَن يقْسَمَ لَهُمْ شَيءٌ . ابن وَهْبٍ قَالَ : وَبلَغنِي عَن يُحيى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ : مَا نعْلَمُ لِلْعَبيدِ قَسْمًا فِي الْمَغانِم وَإِن قَاتلُوا أَوْ أَعَانوا . ابن وَهْبٍ عَن ابن لَهيعَةَ عَن خالِدِ ابنِ عِمْرَان أَنهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا عَن الصبي يغزَى بهِ ، أَوْ يولَدُ وَالْجَارِيةِ وَالْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ؟ فَقَالا : لا نرَى لِهَؤُلاءِ مِن غنائِم الْمُسْلِمِين شَيئًا .

ابن وَهْبٍ عَن حَرْمَلَةَ بن عِمْرَان التجيبي (۱) أَن تِمِيمَ بن فَرْعِ الْمَهْرِي (۲) حَدثهُ أَنهُ كَان فِي الْجَيشِ الَّذِين افْتتخُوا الإسْكَندرية فِي الْمَرَّةِ الآخِرَةِ ، قَالَ : فَلَمْ يَقْسِمْ لِي عَمْرُو بن الْعَاصِ مِن الْفَيِءِ شَيئًا ، قَالَ : وَكُنت عَلامًا لَمْ أَحْتلِمْ حَتى كَاد يكُون عَمْرُو بن الْعَاصِ مِن الْفَيءِ شَيئًا ، قَالَ : وَكُنت عَلامًا لَمْ أَحْتلِمْ حَتى كَاد يكُون بين قَوْمِي وَبِين ناسٍ مِن قُريشٍ فِي ذلِكَ ثائِرَةٌ (٢) ، فَقَالَ بعْضُ الْقَوْمِ : فِيكُمْ ناسٌ مِن أَصْحَاب رَسُولُ اللَّهِ فَي فَلَكُ هُمَ ، فَسَأَلُوا أَبا بسْرَةَ الْغِفَارِي وَعُقْبةَ بن عَامِ الْجُهَنِي صَاحِبِي رَسُولُ اللَّهِ فَقَالا : انظُرُوا فَإِن كَان أَنبت الشَّعْرَ فَاقْسِمُوا لَـهُ ، قَالَ: فَنظرَ إِلَي بعْضُ الْقَوْمِ فَإِذا أَنا قَدْ أَنبت ، فَقَسَمَ لِي .

⁽۱) حرملة بن عمران التجيبي ، أبو حفص المصري ، روى عن عبدالرحمن بن شماسة ويزيد بن أبي حبيب وعبدالله بن الحارث الأزدي وغيرهم ، وروى عن جرير بن حازم وابن المبارك وابن وهب وغيرهم ،وثقه أحمد وابن معين وأبو داود ، وذكره ابن حبان في الثقات.انظر تهذيب التهذيب (۲) ٤٦١ ، ٤٦١).

 ⁽۲) تميم بن فرع المهري ، مصري تابعي ثقة ، روى عن عمرو بن العاص ، وروى عنه حرملة بن عمران . انظر الثقات لابن حبان (۷۸/٤) وتاريخ الثقات للعجلي ص: ۸۸ .

⁽٣) نأرت نائرة: هاجت هائجة ، كما في القاموس .

فِي سُهْمَان الْمَريض وَالَّذِي يضِكُ فِي أَرْض الْعَدُوّ

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَخْرُجُ غازيًا فَلا يِزَالُ مَرِيضا حَتى شَهد الْقِتالَ وَتَحْرَزُ الْغَنِيمَةُ، أَيكُون لَهُ فِيهَا سَهْمٌ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ لَهُ سَهْمُهُ (١) . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَبلَغنِي عَن مَالِكِ أَنهُ قَالَ فِي الْفَرَسِ إِذَا رَهِص : إِنهُ يضرَب لَهُ بسَهْمٍ وَهُو بَمَزلَةِ الرَّجُل الْمَريض . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يغزُون فِي الْبحْر يسيرُون يوْمًا الرَّجُل الْمَريض . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يغزُون فِي الْبحْر يسيرُون يوْمًا فَتضربِهُمْ الرِّيحُ المُسْلِمِين وَيمْضِي فَتضربِهُمْ الرِّيحُ المُسْلِمِين وَيمْضِي بعضهُمْ إلَى بلادِ الْمُسْلِمِين وَيمْضِي بعضهُمْ إلَى بلادِ الْمُسْلِمِين وَيمْضِي بعضهُمْ إلَى أَرْض الْعَدُو فَيلْقَوْن الْعَدُو فَيغنمُون ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان إِنمَا رَدتهُم الرِّيحُ وَلَيسَ هُمْ رَجَعُوا ، فَلَهُمْ سُهْمَانَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ مَعَ أَصْحَابِهِمْ .

قُلْت : أَرَأَيْت إِن غَزَا الْمُسْلِمُون أَرْضَ الْعَدُوِّ فَضَلَّ مِنهُمْ رَجُلٌ فَلَمْ يرْجعْ إِلَيهِمْ حَتى لَقِي الْعَدُوَّ الْمُسْلِمُون فَقَاتلُوهُمْ فَغَنِمُوا ، ثمَّ رَجَعَ الرَّجُلُ إِلَيهِمْ ، أَيكُون لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ شَعْ ؟ قَالَ : قَدْ أَخْبِرْتك بقَوْل مَالِكِ فِي الَّذِين رَدَتَهُم الرِّيحُ وَهُمْ فِي بلادِ الْمُسْلِمِين فَجَعَلَ لَهُمْ سُهُمَانهُمْ فِي الْغنِيمَةِ الَّتِي غَنِمَهَا أَصْحَابهُمْ ، فَهَذا الَّذِي ضَلَّ فِي بلادِ الْعَدُو أَحْرَى أَن يكُون لَهُ فِي الْغنِيمَةِ نصيبٌ .

فِي الْجَيش عِنَا جُون إلى الطَّعَامُ وَالْعَلَفِ بِعِد أَن جُمَّاعَ فِي الْمَعْنِم

قُلْت : أَرَأَيت الطَّعَامَ وَالْعَلَفَ فِي بلادِ الْمُشْرِكِين إذا جُمِعَ فِي الْغنائِم فَيحْتاجُ رَجُلٌ إِلَيهِ ، أَيَا كُلُ مِنهُ بِغِيرِ إذن الإمَامِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : سُنةُ الطَّعَامِ وَالْعَلَ فِ

⁽۱) قال الحطاب : والمسألة على خمس حالات : الحالة الأولى : أن يخرج في الجيش وهمو صحيح ، ولم يزل كذلك حتى ابتدأ القتال فمرض ، وتمادى به المرض إلى أن همزم العمدو ، فمإن مرضه لا يمنع سهمه على المشهور .

الحالة الثانية: مثل الأولى إلا أنه لم يزل وهو صحيح حتى قاتل أكثر القتال ثم مرض ، وهذا لـه سهمه باتفاق .

الحالة الثالثة : أن يخرج من بلد الإسلام مريضا ولا يزال كذلك حتى ينقضى القتال.

الحالة الرابعة : أن يخرج صحيحًا ثم يمرض قبل أن يحصل في حوز أهل الحرب.

الحالة الخامسة: أن يخرج صحيحًا ولا يزال كذلك ثم يمرض عندما دخل بلاد الحرب وقبل الملاقاة ، وفي الثلاث قولان بالإسهام وعدمه ، وفي الثالثة ثالث وقال المواق:قال ابن عرفة: في المرضى طرق. الباجى: إن منع القدرة على القتال حالا ومآلا منع الإسهام وإلا فلا.

اللخمي : اختلف فيمن خرج مريضًا وأرى لا شيء له إلا أن يقتدي برأيه ، رب رأي أنفع من قتال ومن مرض بعد القتال أسهم له ، ويختلف إن مرض بعد الأدراب وقبل القتال أسهم له ، ويختلف إن مرض بعد الأدراب وقبل القتال . انظر مواهب الجليل (٣/ ٤٢٤) .

فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ أَنهُ يؤْكُلُ وَتَعْلَفُ الدَوَابِ مِنهُ ، وَلا يَسْتَأْمَرُ فِيهِ الْإِمَامُ وَلا غَيرُهُ . قَالَ مَالِكٌ : وَالْبَقَـرُ مَالِكٌ : وَالْبَقَـرُ وَالْمَقَـرُ بِهِ ، وَهُـوَ أَحَـقُ بِهِ ، قَالَ مَالِكٌ : وَالْبَقَـرُ وَالْبَقَـرُ وَالْمَقَـرُ بَهَا .

ابن وَهْبٍ عَن عَمْرِو بنِ الْحَارِثِ (۱) عَن بكيرِ بنِ سَوَادٍ الْجُذامِي (۲) حَدثهُ أَن زِياد بن نعَيم (۳) حَدثهُ ، أَن رَجُلا مِن بنِي لَيثٍ حَدثهُ ، أَن عَمَّهُ حَدثهُ أَنهُمْ كَانوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غزْوَةٍ ، فَكَان النَّهُ يُصِيبون الْغنمَ (٤) الْعَظِيمَةَ وَلا يصِيب الآخرُون إلا شَاةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنكُمْ أَطْعَمْتمْ إِخُوانكُمْ »، قَالَ : فَرَمَيناهُمْ بشَاةٍ شَاةٍ حَتى كَان الَّذِي مَعَهُمْ أَكْثرَ مِن الَّذِي مَعَنا .

قَالَ بِكُرِّ : فَمَا رَأَيت أَحَدًا قَطُّ يَقْسِمُ الطَّعَامَ كُلَّهُ وَلا ينكِرُ أَخْذَهُ ، وَلَكِن يسْتَمْتِعُ آخِذَهُ بِهِ وَلا يباعُ ، فَأَمَّا غيرُ الطَّعَامِ مِن مَتاعِ الْعَدُوِّ فَإِنِهُ يَقْسَمُ . (٥)

ابن وَهْبٍ عَن الْحَارِثِ بن نبهَان عَن مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدٍ (٦) عَن مَكْحُول قَالَ: قَالَ مُعَاذ بن جَبلِ: قَدْ كَان الناسُ فِي زَمَنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُون مَا أَصابُوا مِن

⁽۱) عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري ، روى عن أبيه والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة وبكر بن سوادة وغيرهم ، وروى عنه رشدين بن سعد ومجاهد بن جبر وصالح ابن كيسان وغيرهم ، وثقه ابن سعد وابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٤٦/٤ ، ٣٢٧) .

⁽٢) بكر بن سوادة الجذامي ، روى عن عبد الله بن عمرو وعبد الرحمن بن جبير المصري وسعيد بن المسيب والزهري وغيرهم ، وروى عنه جعفر بن ربيعة والليث وابن لهيعة وعمرو بن الحارث وغيرهم ، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٤) .

⁽٣) زياد بن نعيم ، صوابه : زياد بن ربيعة بن نعيم بن ربيعة الحضرمي ، روى عن زياد بن الحارث الصدائي وأبي ذر وأبي أيوب وابن عمر وغيرهم ، وروى عنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وبكر ابن سوادة والحارث بن يزيد الحضرمي وغيرهم ، وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٤) .

⁽٤) الغنم : مُحركة : الشاء ، لا واحد لها في لفظها . الواحدة : شاة ، وهو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور والإناث ، جمعها أغنام وغنوم وأغانم ، كما في القاموس .

⁽٥) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٧٣٨) بمثل سند المدونة وفي سنده مجهول .

⁽٦) محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي ، روى عن عبد الرحمن بن غنم من وجه ضعيف وعبادة ابن نسي وربيعة بن يزيد ونافع مـولى ابـن عمـر والزهـري ومكحـول وغيرهـم ، وروى عنـه ابـن عمـلان والثوري وسعيد بن أبي هلال وغيرهم ، قال ابن معين : منكر الحـديث وكذبـه النسـائي ، وقال النسائي أيضا والدارقطني : متروك الحديث . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٠ ، ١٢١) .

الْبقر وَالْغنم وَلا يبيعُونهَا (١)، وَأَن رَسُولَ اللَّهِ أَصابِ غنمًا يوْمَ حُنين فَقَسَمَهَا وَأَخذَ الْحَمُسَ مِنهَا (٢)، وَقَدْ كَان رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ إذا أَصابوا الْبقرَ وَالْغنمَ لَمَّ يقْسِمْ لِلناسِ إذا كَانوا لا يعْتاجُون إليهَا. وَقَالَ يعْيى بن سَعِيدٍ عَن مَكْحُولَ: إن شُرَحْبيلَ بن حَسنة باغ غنمًا وَبقرًا فَقَسَمَهُ بين الناس ، فقالَ مُعَاذ بن جَبل : لَمْ يسِئ شُرحْبيلُ . إذا لَمْ يكن الْمُسْلِمُون مُحْتاجين أن يذبحُوهَا فَترَدُّ عَلَى أَصْحَابِهَا يبيعُونهَا ، فَيكُون ثَمَنهَا مِن الْغنيمة فِي الْخمْس ، إذا كَان الْمُسْلِمُون لا يحْتاجُون إلَى لُحُومِهَا لِيأْكُلُوهَا (٣) .

ابن وَهْبٍ عَن إسْمَاعِيلَ بنِ عَياشِ عَن أَسِيد بنَ عَبدِ الرَّحْمَن (َ ُ عَن رَجُل حَدثهُ عَن هَانِي بن كُلْثُوم () أَن عُمَرَ بن النُخطَّابِ كَتب إلى صاحِب جَيشِ الشَّامِ يـوْمَ تَخَلَّفَ : أَن دَعْ النَّاسَ يَأْكُلُون وَيعْلِفُون ، فَمَن باعَ شَيئًا مِن ذَلِكَ بذَهَبٍ أَوْ فِضَةٍ فَقَدْ وَجَب فِيهِ خُسُ اللَّهِ وَسِهَامُ الْمُسْلِمِين (٢) .

سَحْنونٌ عَن أَنسِ بِنِ عِياضٍ عَن الأوْزَاعِي عَن أَسِيد بِنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ عَن خالِدِ ابنِ الدُّرَيكِ (٧) عَن ابنِ مُحَيرِيزٍ (١) ، قَالَ: سَمِعْت فَضالَة بِن عُبيدٍ يقُول : مَن باعَ

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ باب في الطعام والعلف يؤخذ منه الشيء في أرض العدو (۱) رواه ابن أبي شيبة في الحسن بلفظ قريب ، ورواه أبو داود في الجهاد (۲۷۰۷) عن معاذ ، وقد والبيهقي في السنن الكبرى (۱۰۳/۹، ۱۰۶) من حديث معاذ بن جبل وابن عمر بنحوه . وقد حسنه الألباني في سنن أبي داود ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٢) سبق تخريجه .

⁽٣) انظر الحديث قبل السابق.

⁽٤) أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي الرملي ، روى عـن فـروة بـن مجاهـد اللخمـي وعبـد الله بـن محيريـز ومكحول الشامي وغيرهم ، وروى عنه الأوزاعي وإسماعيل بن عياش والمغيرة بن المغيرة الرملي ، وثقه يعقوب بن سفيان والدارقطني.انظر تهذيب التهذيب (١/ ٢١٩) .

⁽٥) هانئ بن كلثوم بن عبد الله بن شريك بن ضمضم ، روى عن عمر بـن الخطـاب ومعاويـة بـن أبـي سفيان وابن عمر وغيرهم ، وروى عنه خالد بن دهقان وأسيد بن عبد الـر-همن الخثعمـي وعبـد الله ابن عوف القاري وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٨) .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد _ باب في الطعام والعلف يؤخذ منه شيء في أرض العـدو (٦) رواه ابن أبي شيبة في السنن الكبرى (٩/ ١٠٣) من حديث هانئ بن كلثوم أن عمر بـن الخطاب ﷺ ... الحديث ، بمثل حديث المدونة.

⁽٧) خالد بن دريك الشامي ، روى عن ابن عمر وعائشة ولم يدركهما وعبـد الله بـن محيريـز وغيرهـم ، وروى عنه أيوب السختياني وابن عون و الأوزاعي وقتادة وغيرهم ، وثقه ابن معين ، وذكـره ابـن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٥٥ ، ٥٥) .

⁽٨) عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب ، روى عن أبي محذورة وأبي سعيد الخدري ومعاوية وعبادة=

طَعَامًا أَوْ عَلَفًا بِأَرْضِ الرُّومِ مِمَّا أَصابِ مِنهَا بذهَبٍ أَوْ فِضةٍ فَقَدْ وَجَبِ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ وَهِي لِلْمُسْلِمِين . (١)

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَصابُوا بِقُرًا كَثِيرًا فَأَحدُ الناسُ حَاجَاتِهِمْ وَفَضلَ فَضلَةٌ مِن الْغنم وَالْبقر فَجَمَعَهَا الْوَالِي وَضمَّهَا إِلَى الْغنائِم ، ثمَّ احْتاجَ الناسُ إِلَى اللَّحْمِ أَن يَأْخَذُ مِن تِلْكَ الْبقرِ أَوْ تِلْكَ الْغنم بَمَنزِلَةِ بعضُهُمْ ، أَيكُون لِمَن احْتاجَ إِلَى اللَّحْمِ أَن يَأْخَذُ مِن تِلْكَ الْبقرِ أَوْ تِلْكَ الْغنم بَمَنزِلَةِ الطَّعَامِ بغيرِ أَمْرِ الْوَالِي ، أَوْ ترَاهُ وَاسِعًا لَهُ فِي قَوْل مَالِكِ ، وَلا يكون الْبقر وَالْغنم مِن الْغنائِم ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْبقر وَالْغنم : إِنهَا بَهنزِلَةِ الطَّعَامِ ينبي الْغَنائِم ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْبقر وَالْغنم : إِنهَا بَمَنزِلَةِ الطَّعَامِ ينبي أَمْرِ الإَمَام ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ إِذَا حَازَهَا الإَمَامُ شَيئًا ، قَل ابن الْقَاسِم : وَلا أَرَى بهِ بأَسًا . قُلْت : هَلْ وَسَّعَ مَالِكٌ فِي شَيءٍ مِن الْغنيمةِ مَا عَل الطَّعَامَ وَالشَّرَابِ أَن يؤخذ ؟ قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَن جُلُودِ الْبقر وَالْغنم يجدُهَا الْمُسْلِمُون فِي الْغنائِم ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى بهِ بأَسًا إِذَا احْتَاجُوا إِلَيهَا أَن الْمُسْلِمُون فِي الْغنائِم ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى بهِ بأَسًا إِذَا احْتَاجُوا إِلَيهَا أَن الْمُسْلِمُون فِي الْغنائِم ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى بهِ بأَسًا إِذَا احْتَاجُوا إِلَيهَا أَن يَوْخَذَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى بهِ بأَسًا إِذَا احْتَاجُوا إِلَيهَا أَن احْفَافَهُمْ ، أَوْ يَخِذُوا مِنهَا خُزُمًا أَوْ يصْلِحُوا مِنهَا أَخْفَافَهُمْ ، أَوْ يَخِذُوا مِنهَا أَوْ يَصْلَاحُوا إِلَيها .

قُلْت: أَرَأَيت السِّلاحَ يكُون فِي الْغنِيمَةِ فَيحْتاجُ رَجُلِّ مِن الْمُسْلِمِين إلَى سِلاحٍ يقَاتِلُ بهِ ، أَيأْ حَذَهُ فَيقَاتِلُ بهِ بغير إذن الإمام ؟ قَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْبرَاذِينِ: تكُون فِي الْغنِيمَةِ ، فَيحْتاجُ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين إلَى دابةٍ يرْكَبهَا يقاتِلُ عَلَيهَا وَيقْفِلُ عَلَيهَا ، قَالَ: يرْكَبهَا يقاتِلُ عَلَيهَا وَيرْكَبهَا حَتى يقْفِلَ إلَى أَهْلِهِ - يريِدُ عَلَيهَا وَيقْفِلُ عَلَيهَا ، قَالَ: يرْكَبها يقاتِلُ عَلَيهَا وَيرْكَبها حَتى يقْفِلَ إلَى أَهْلِهِ - يريِدُ أَرْض الإسلام إن احْتاجَ إلَى ذلِكَ - ثمَّ يرُدُهَا إلَى الْغنِيمَةِ . قُلْت: فَإِن كَانت قَدْ الْغنِيمَةُ قَدْ قُسِمَت ؟ قَالَ: مَا سَمِعْت مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى إن كَانت قَدْ قُسِمَت أن يبيعَهَا وَيتصدقَ بثمَنِهَا ، فَالسِّلاحُ إذا احْتاجَ أن يقاتِلَ بهِ بهَذِهِ الْمَنزِلَةِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن احْتاجَ رَجُلٌ إِلَى شَيءٍ مِن ثِيابِ الْغنِيمَةِ أَيلْبسُهُ ؟ قَالَ : مَا

ابن الصامت وأم الدرداء وغيرهم ، وروى عنه عبد الملك بن أبي محذورة ومكحول الشامي وخالد
 ابن دريك وغيرهم . وثقه النسائي والعجلي وابن خراش ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر
 تهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٤) .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ باب في الطعام والعلف يؤخذ منه شـيء في أرض العــدو (١/ ٦٨٢) رقم (٣، ٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣/٩) من حديث فضالة بن عبيد ﷺ .

سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى بأُسًا أَن يلْبسَهُ حَتى يَقْدَمَ بِهِ مَوْضِعَ الإسْلامِ رَدَّهُ وَهُوَ بَمَنزِلَةِ الْبرَاذِينِ . قَالَ سَحْنونْ : وَقَدْ رَوَّى عَلِي بن زيادٍ (١) عَن ابن وَهْبٍ أَن مَالِكًا قَالَ : لا ينتفِعُ بدابةٍ وَلا بسِلاحٍ وَلا بثوْبٍ ، وَلَوْ جَازَ ذلِكَ لَجَازَ أَن يَأْخذ الدنانِيرَ فَيشْترِي بِهَا ، وَقَالَ بعْضُ الرُّواةِ مَا قَالَ ابن الْقَاسِمِ وَاسْتحْسَنوهُ وَرَأُوهُ صَوَابًا .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت إن حَازَ الإمَامُ هَذِهِ النِّيابِ، وَهَــنَـِهِ الْجُلُـود فَـاحْتِيجَ إلَيهَا بعْدمَا حَازَهَا الإمَامُ ، أَيكُون لَهُمْ أَن ينتفِعُوا بهَا كَمَا كَـان لَهُــمْ ذلِـكَ قَبـلَ أَن يحُوزَهَا الإمَامُ ؟ قَالَ: نعَمْ.

ابن وَهْبٍ عَن مَسْلَمَةً عَن زَيدِ بنِ وَاقِدٍ عَن مَكْحُول وَسُلَيمَان بن مُوسَى قَالا: لا يتقِي الطَّعَامَ بأَرْضِ الْعَدُوِّ وَلا يسْتَأْذِن فِيهِ الأمِيرَ ، وَلا يتقِيهِ أَن يأْخذهُ مَن سَبقَ إلَيهِ ، فَإِن باعَ إِنسَانٌ شَيئًا مِن الطَّعَامِ بذَهَبٍ أَوْ فِضةٍ فَلا تَحِلُّ لَهُ ، وَهُوَ حِينئِذٍ مِن الْمُعَانِمِ ، وَذَكَرَ أَن هَذَا الْخبرَ مِن الطَّعَامِ هُوَ السُّنةُ وَالْحَقُّ .

ابن وَهْبِ عَن مَسْلَمَةً عَن سَعِيدِ (٢) بن عَبدِ الْعَزِيزِ التنوخِي عَن رَجُلِ مِن قُرَيشٍ قَالَ: لَمَّا حَاصرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خيبرَ جَاعَ بعْضُ النَّاسِ ، فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَن يعْطيهُمْ ، فَلَمْ يجدُوا عِندهُ شَيئًا ، فَافْتتحُوا بعْض خُصُونِهَا ، فَأَخذ رَجُلٌ مِن الْمُسْلِمِين جَرَابًا مَمْلُوءًا شَحْمًا ، فَبصُرَ بهِ صاحِب الْمَغانِم ، وَهُو كَعْب بن زَيدٍ الْمُسْلِمِين جَرَابًا مَمْلُوءًا شَحْمًا ، فَبصُرَ بهِ صاحِب الْمَغانِم ، وَهُو كَعْب بن زَيدٍ الْمُسْلِمِين عَرَابًا مَمْلُوءًا شَحْمًا ، فَبصُرَ بهِ صاحِب الْمَغانِم ، وَهُو كَعْب بن زَيدٍ الْأَنصارِي فَأَخذهُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لا وَاللَّهِ لا أَعْطِيكَهُ حَتَى أَذَهَب بهِ إِلَى أَصْحَابي، فَقَالَ : أَعْطِينِهِ أَقْسِمْهُ بين الناس ، فَأَبِي وَتنازَعَاهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « حلِّ بين الرَّجُلِ وَبين جَرَابِهِ يذْهَب بهِ إِلَى أَصْحَابِهِ » (٣).

⁽۱) علي بن زياد اليماني ، روى عن عكرمة بن عمار ، وروى عنه سعد بن عبد الحميد وصالح بـن عبد الكبير وغيره ذكره العقيلي في الضعفاء . انظر تهذيب التهذيب (٢٠٣/٤) .

⁽٢) لعله سعيد بن بشير الأزدي ، روى عن قتادة والزهري وعمرو بن دينار والأعمش وأبي الـزبير وجماعة وروى عنه بقية وأسد بن موسى وابن عيينة ووكيع والوليد بن مسلم وغيرهم . ضعفه ابـن معين ، وقال البخاري: يتكلمون في حفظه ، وضعفه أبو داود ، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ. انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١، ٢٩١) .

⁽٣) ذكره ابن حجر في الإصابة (٥/٤٥٣)، وقد رواه البخاري في فرض الخمس (٣١٥٣)، ومسلم في الجهاد والسير (١٧٧٢) من حديث عبد الله بن مغفل ﷺ مختصرًا .

فِي الْعَلَفِ وَالطَّعَامِ يِفْضُكُ مَا ۚ الرَّجُكِ مَنْهُ فَضِلَهُ بِعْرِمَا يِفْرِهُ بِلَاهُ

ابن وَهْبٍ عَن ابن لَهِيعَةَ عَن حَيوَةَ بن شُريح عَن خالِدِ بن أَبي عِمْرَان عَن الْقَاسِمِ وَسَالِم أَنهُمَا سَأَلَا عَن الرَّجُل ، يَجِدُ فِي مَنازِلِ الرُّومِ الطَّعَامَ ، وَالْوَدكَ (() القَّاسِم وَسَالِم أَنهُمَا سَأَلًا عَن الرَّجُل ، يَجِدُ فِي مَنازِلِ الرُّومِ الطَّعَامَ ، وَالْوَدكَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ فَيأْكُلُهُ فِي الْقَرَارِ . فَقَالا : لا بأسَ اللَّذِي يَغْنمُ فَيَحْمِلُ مِنهُ حَتى يَقْدمَ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ فَيأْكُلُهُ فِي الْقَرَارِ . فَقَالا : لا بأسَ بذلِكَ ، فَقِيلَ لَهُمَا : أَفَيحِلُ لَهُ بِيعُهُ ؟ فَكرِهَا ذلِك .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَأْخَذَ الْعَلَفَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَيعْلِفُ دَابِتَهُ فَيَفْضُلُ مِنهُ فَضَلَةٌ بعْدَمَا خَرَجَ إِلَى دَارِ الإسْلامِ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يُسْأَلُ عَن الطَّعَامِ يأْخَذَهُ الرَّجُلُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَيخُرُجُ وَمَعَهُ مِنهُ فَضلَةٌ ، قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى بأُسًا إَذَا كَان شَيئًا يسِيرًا ، قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان لَهُ بِالٌ ؟ قَالَ : إذا كَان لَهُ بالٌ تصدق به .

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يَقْرِضُ الطَّعَامَ فِي دارِ الْحَرْبِ مِمَّا أَصابهُ فِي دارِ الْحَرْب، أَيْكُون هَذا قَرْضا أَمْ لا ؟ قَالَ: سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُل يكُون فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مَعَ الْجَيشِ فَيصِيبِ الطَّعَامَ ، فَيكُون فِي الطَّعَامِ فَضلٌ فَيسْأَلُهُ بعْضُ مَن لَمْ يَصِب طَعَامًا الْجَيشِ فَيصِيبِ الطَّعَامَ ، فَيكُون فِي الطَّعَامِ فَضلٌ فَيسْأَلُهُ بعْضُ مَن لَمْ يَصِب طَعَامًا أَن يبيعَ مِنهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا ينبغِي لَهُ ذلِك ، وقالَ : إنمَا سُنةُ الْعَلَفِ أَن يعلَفَ فَإِن كَان اسْتغنى عَن شَيءٍ أَعْطَاهُ أَصْحَابه ، فَهَذا يدُلُك عَلَى أَن الْقَرْض يَعِلُ فِيهِ ، فَإِن نزلَ وَأَقْرَض لَمْ يكُن لَهُ عَلَى الَّذِي لَيسَ بقَرْض ، وَلا أَرَى الْقَرْض يُحِلُّ فِيهِ ، فَإِن نزلَ وَأَقْرَض لَمْ يكُن لَهُ عَلَى الَّذِي أَقُرْض شَيءٌ .

ابن وَهْبٍ عَن جَرِيرِ بن ِ حَازِمٍ (٢) عَن أَشْعَث بن ِ سَوَّار ِ (٣) عن أبي مُحَمَّد ٍ (١)

⁽١) الودك مُحركة : الدسم ، كما في القاموس .

⁽٢) جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العتكي ، روى عن أبي الطفيل وأبي رجاء العطاردي والحسن وابن سيرين وقتادة وثابت البناني وغيرهم ، وروى عنه الأعمش وأيوب شيخاه وابن المبارك وابن وهب وغيرهم ، وثقه العجلي وابن معين ، وقال النسائي : ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٥–٣٦٧) .

⁽٣) أشعث بن سوار الكندي الكوفي، مولى ثقيف ، روى عن الحسن البصري والشعبي وعدي بن ثابت وعكرمة والزهري ونافع وأبي الزبير وغيرهم ، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي ، وثقـه الـدورقي وضعفه النسائي والدارقطني وابن سعد . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٤،٢٢٣) .

⁽٤) صوابه: عبد الله بن أبي المجالد، ويقال: محمد بن أبي المجالد الكوفي ، مولى عبد الله بن أوفى ، روى=

قَالَ: سَأَلْت عَبد اللَّهِ بن أَبِي أَوْفَى - وَكَان مِمَّن بايعَ تَحْت الشَّجَرَةِ يوْمَ الْحُديبيةِ ، وَهُوَ مِمَّن أَسْلَمَ (١) - عَن الطَّعَامِ هَلْ كَان يقْسَمُ فِي الْمَعَانِمِ ؟ فَقَالَ : كُنا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لا نقْسِمُ طَعَامًا إذا أصبناهُ فِي الْمَعَانِمِ (٢).

ابن وَهْبِ عَن عَطَاف بنِ أَبِي خَالِدٍ الْقُرَشِي (٣) عَن رَجُلٍ حَدثهُ عَن سَعِيدِ بنِ الْمُسَيبِ أَنهُ سُئِلَ عَن الطَّعَامِ يأْخذونهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مِن الْعَسَلِ وَالدقِيقِ وَغيرِ ذَلِكَ . فَقَالَ: لا بأس به .

ابن وَهْبِ عَن عَمْرِو بنِ الْحَارِثِ عَن رَجُلِ مِن أَهْلِ الأَرْدُن ('') ، حَدثهُ عَن الْقَاسِمِ مَوْلَى عَبدِ الرَّحْمَنِ عَن بغضِ أَصْحَابِ النبي ﷺ أَنهُ قَالَ: كُنا نأكُلُ الْجُزُرَ فِي أَرْضَ الْعَدُوِّ وَلا نقسِّمُهُ ، حَتى أَن كُنا لَنرْجِعُ إِلَى رِحَالِنا وَأَخْرِجَتنا مِنهُ مَمْلُوءَ ('').

ابن وَهْبٍ عَن ابنِ لَهِيعَةَ عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ: قَدْ رَأَينا الناسَ فِي الْغـزْوِ وَمَا الطَّعَامُ إلا لِمَن أَخذَهُ ، فَإِذا كَان ذلِكَ كَان الَّذِي عَلَيهِ أَمْـرُ النـاسِ فَمَـن أَخـذُهُ

عن مولاه وعبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن شداد بن الهاد ووراد مـولى المغـيرة ومقسـم ، وروى عنه شعبة وأبو إسحاق الشيباني وإسماعيل السدي وغيرهم . وثقه ابن معين وأبو زرعـة ، وذكـره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٠) .

⁽١) هكذا بالأصل وسياق الكلام يبين أن صوابه: سأل ، والله أعلم .

⁽٢) رواه أبو داود في الجهاد (٤٠٠٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٠٢) من حديث عبـد الله بـن أبي أوفى بنحوه . وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن أبـي داود ـ ط مكتبـة المعـارف ـ الرياض.

⁽٣) عطاف بن خالد بن عبد الله بن العاص بن وابصة بن خالد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أبو صفوان المدني ، روى عن أبيه وأخويه والمسور وزيد بن أسلم ونافع مولى بن عمر وهشام بن عروة وغيرهم ، وروى عنه أبو اليمان وسعيد بن أبي مريم ويونس بن بكير وسعيد بن منصور وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو داود والعجلي ، وقال أبو زرعة : ليس به بأس . انظر تهذيب التهذيب (١٤٢/٤).

⁽٤) هو ابن حرشف الأزدي كما ذكره أبو داود في الحديث . قلت : ابن حرشف الأزدي هذا روى عن القاسم أبي عبد الرحمن ، وروى عنه عمرو بن الحارث ، كأنه تميم بن حرشف الذي روى عن قتادة وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٥٠١) .

⁽٥) رواه أبو داود في الجهاد (٢٧٠٦) من حديث القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب الـنبي ﷺ بلفظ المدونة وسنده ضعيف في سنده مجاهيل ، وقد ضعفه الألباني في سنن أبي داود ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

أَكَلَهُ وَأَطْعَمَهُ أَهْلَهُ ، إلا أَن يكُون بالْجَيشِ إِلَيهِ حَاجَةٌ بادِيةٌ ، فَإِنهُ يكْرَهُ أَن يـذهَب بهِ إِلَى أَهْلِهِ وَبالناسِ إِلَيهِ مِن الْحَاجَةِ مَا بهِمْ ، فَإِن لَمْ تكُن بهِمْ حَاجَةٌ إِلَيهِ فَلْيأْكُلْهُ وَلْيطْعِمْهُ أَهْلَهُ وَلا يبعُ مِنهُ شَيئًا .

ابن وَهْبِ عَن مَسْلَمَةً بن عَلِيٍّ عَن زَيدِ بن وَاقِدٍ قَالَ: قَالَ الْقَاسِمُ بن مُخيمِرَةً (1): أَمَّا شَيءٌ اصْطَنعْته مِن عِيدانِ أَرْضِ الرُّومِ أَوْ فَخارِهَا فَلا بأْسَ أَن تَخْرُجَ بهِ ، وَقَالَ مَكْحُولٌ فِي الْمَصْنوعِ مِثْلُهُ : إلا أَن يشْتريهُ مِن الْمُقْسِمِ .

قَالَ ابن وَهْبِ : وَقَالَ زَيدُ بن وَاقِدٍ وَقَالَ سُلَيمَان بن مُوسَى : لا بأْسَ أَن يُحْمِلَ الرَّجُلُ طَعَامًا إِلَى أَهْلِهِ مِن أَرْضِ الْعَدُوِّ ، وَقَدْ كَان الناسُ فِيمَا أَدْرَكْنا وَمَا لَمْ ندْرِكْ فِيمَا بَلْعَنا عَنهُمْ يُحْمِلُون الْقَدِيد ، حَتى يقْدمُوا بهِ إِلَى أَهْلِيهِمْ فَلا ينهَوْن عَن ذلِك وَلا يعَاب عَلَيهِمْ إلا أَن يباعَ ، فَإِن بيعَ بَعْدَ أَن يُخْرَجَ بهِ فَإِن وَقَعَ فِي أَهْلِهِ صَارَ مَعْنمًا .

ابن وَهْبِ عَن ابن لَهِيعة عَن خالِدِ بن أَبِي عِمْرَان ، أَنهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بن مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ ابن عَبدِ اللَّهِ عَن الرَّجُلِ يصيدُ الطَّيرَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَالْحَيات ، أَيبيعُهُ وَيَأْكُلُ ثَمَنهُ ؟ قَالا : نعَمْ ، وَسَأَلْتهُمَا عَن رَجُلِ يكُون لَهُ عَلامٌ يعْمَلُ الْفَخارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَيبيعُهُ ، قَالا : نعَمْ أَيُلُ ثَمَن مَا باعَ مِنهَا ؟ قَالا : نعَمْ . قُلْت : وَإِن كَثرَ حَتى بلَغ مَالا كَثِيرًا ؟ قَالا : نعَمْ وَإِن كَثرَ حَتى بلَغ مَالا كَثِيرًا ؟ قَالا : نعَمْ وَإِن كَثرَ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَقَدْ سَأَلْنا مَالِكًا عَن الْقَوْمِ يكُونون فِي الْغزو فَيصِيب وَإِن كَثرَ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَقَدْ سَأَلْنا مَالِكًا عَن الْقَوْمِ يكُونون فِي الْغزو فَيصِيب بغضُهُم الْقَمْحَ وَآخِرُون الْعَسَلَ وَآخِرُون اللَّحْمَ ، فَيقُولُ الَّذِين أَصَابُوا اللَّحْمَ لِلَّذِين أَصَابُوا اللَّحْمَ لِلَّذِين أَصابُوا الْقَمْحَ : أَعْطُونا مِمَّا مَعَكُمْ وَنعْطِيكُمْ مِمَّا مَعَنا يَبَادُلُون ، وَلَوْ لَمُ يعْطُوهُمْ لَهُ يَعْطُوهُمْ شَيئًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : مَا أَرَى بهِ بأُسًا فِي الطَّعَام وَالْعَلَف ، وَلَوْ لَمُ عَلُوهُمْ لَمْ عَلُولُ : قَالَ مَالِكٌ : مَا أَرَى بهِ بأُسًا فِي الطَّعَام وَالْعَلَف ، فَلا أَرَى بهِ بأُسًا أَن يبدِل بعضُهُمْ لِبعْضٍ بِحَال مَا وصَفْت لَك ، قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَلَف كَذَلِك . وَلَا مَالِك : قَالَ مَالِك " : قَالَ مَالِك " : قَالَ مَالِك " : وَالْعَلَف كَذَلِك .

قُلْت : أَرَأَيت مَا اتَّخذهُ الرَّجُلُ فِي بلادِ الْحَرْبِ مَن سَرْجٍ نَحَتهُ أَوْ سَهُمٍ برَاهُ أَوْ

⁽۱) القاسم بن مخيمرة الهمداني ، أبو عروة الكوفي ، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي سعيد الخدري وأبي أمامة وغيرهم ، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي وإسماعيل بن أبي خالد والأوزاعي وغيرهم ، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وابن خراش ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۱۶/ ۵۳۱) .

مِشْجَبٍ (''صنعَهُ أَوْ مَا يشْبهُ ذلِكَ ، مَا عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : هُـوَ لَـهُ وَلا شَـيءَ عَلَيهِ فِيهِ ، وَلا يَخْمُسُ وَلا يرْفَعُهُ إِلَى مُقَسِّم ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكِ . ابن وَهْبٍ عَن عَمْرو ابنِ عَلَيهِ فِيهِ ، وَلا يخمِّسُ وَلا يرْفَعُهُ إِلَى مُقَسِّم ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكِ . ابن وَهْبٍ عَن عَمْرو ابنِ الْحَارِثِ عَن بكيرِ بنِ سَوَادة ، أَنهُ قَالَ : رَأَيت الناسَ ينقلِبون بالْمَشَـاجب وَالْعِيدان لا يباعُ فِي الْمُقْسَم لَنا مِنهُ شَيءٌ . سَحْنونٌ : مَعْناهُ إذا كَان يسِيرًا وَقَدْ قِيلَ : إنهُ يأخذ إجَـارَة مَا عَمِلَ فِيهِ ، وَالْباقِي يصيرُ فَيئًا إذا كَان لَهُ قَدْرٌ.

فِي عَزْقَبةِ (١) الْبِهَائِمِ وَالدَوَابِ وَتَحْرِيقِ السِّلَاحِ وَالطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ

قُلْت : أَرَأَيت الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَالدوَابِ وَالطَّعَامَ وَالسَّلاحَ وَالأَمْتِعَةَ مِن مَتَاعِ الرُّومِ وَدَوَابِهِمْ وَبَقَرِهِمْ وَطَعَامِهِمْ ، وَمَا ضَعُفَ عَنهُ أَهْلُ الإسْلامِ مَن أَمْتِعَاتِ أَنفُسِهِمْ وَمَا قَامَ عَلَيْهِمْ مِن دوَابِهِمْ ، كَيفَ يصْنعُ بِهَذَا كُلِّهِ فِي قَوْلِ مَالِكُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : قَالَ مَالِكٌ : يَعَرْقِبُونَ الدوَابِ أَوْ يَذْبُحُونِهَا . قَالَ : وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْغَنمُ . قَالَ : وَأَمَّا الأَمْتِعَات يَعَرْقِبُونَ الدوَابِ أَوْ يَذْبُحُونِهَا . قَالَ : وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْغَنمُ هَلْ تَحْرَقُ بِعْدَمَا وَالسِّلاحُ فَإِن مَالِكًا قَالَ : تَحْرَقُ . قُلْت : فَالدوَابِ وَالْبَقَرُ وَالْغَنمُ هَلْ تَحْرَقُ بِعْدَمَا عُرْقِبَت ؟ قَالَ : مَا سَمِعْتِه يَقُولُ : تَحْرَقُ . وَلَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَقِفُ عَلَيهِ دَابِتُهُ : إِنهُ يَعَرْقِبِهَا أَوْ يَقْتَلُهَا وَلا يَرَّكُهَا لِلْعَدُو يَنتَفِعُونَ بِهَا .

فِي الاسْنِعَانةِ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى قِنَالَ الْعَدُوّ

قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ أَن يسْتعِين الْمُسْلِمُون بالْمُشْرِكِين فِي خُرُوبهِمْ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : بلَغنِي أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَن أَسْتعِين بَمُشْرِكٍ » (٣) قَالَ : وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَقُولُ فِي ذَلِكَ شَيئًا ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلا أَرَى أَن يسْتعِينوا بهِمْ

⁽١) المشجب : خشبات منصوبة يوضع عليها الثياب ، كما في القاموس . وقـال ابـن الأثـير : المشـجب بكسر الميم : عيدان تضم رؤوسها ويفرج بـين قوائمهـا وتوضع عليهـا الثيـاب . انظـر النهايـة في غريب الحديث (٢/ ٤٤٥) .

⁽٢) عرقبة : قطع عرقوبه ، كما في القاموس .

⁽٣) رواه أبو داود في الجهاد (٢٧٣٢) ، والترمذي في السير (١٥٥٨) ، وابن ماجه في الجهاد (٢٨٣٢) ، والدارمي (٢٤٩٦) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وسنده صحيح ، وصححه الألباني في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

يَقَاتِلُونَ مَعَهُمْ إِلاَّ أَن يَكُونُوا نَوَاتِيةً أَوْ خدامًا ، فَلا أَرَى بذلِكَ بأسًا .

ابن وَهْبِ عَن الْفُضيلِ بن أَبِي عَبدِ اللَّهِ (١) عَن عَبدِ اللَّهِ بن نِيارِ الأَسْلَمِي (٢) عَن عُرْوَةَ بنِ الزُّبيرِ عَن عَائِشَةَ زَوْجِ النبي ﴿ ، أَنهَا قَالَت : حَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى ال

قَالَ ابن وَهْبٍ: وَذَكَرَ جَرِيرُ بن حَازِمٍ أَن ابن شِهَابٍ قَـالَ : إن الأنصارَ قَالُوا يوْمَ أُحُـدٍ : أَلا نَسْتُعِينَ بِحُلَفَائِنا مِن يَهُود ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ لا حَاجَةَ لَنا فِيهِمْ ﴾ (٥).

فِي أَمَانَ الْمَزَاةِ وَالْعَبِرِ وَالصِبِي

قُلْت : أَرَأَيت أَمَان الْمَرْأَةِ وَالْعَبدِ وَالصِّي ، هَلْ يَجُوزُ فِي قَـوْلِ مَالِكٍ ؟ قَـالَ : سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ: أَمَان الْمَرْأَةِ جَائِزٌ ، وَمَا سَمِعْته يَقُولُ فِي الْعَبدِ وَالصِّبِي شَـيئًا

⁽۱) الفضل بن أبي عبد الله المدني مولى المهري ، روى عن عبد الله بن نيار الأسلمي والقاسم بـن محمد بن أبي بكر وروى عنه مالك وبكير بن الأشج وأبو بكر بن أبي سـبرة ، قـال أبـو حـاتم: لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٥٠٢) .

⁽٢) عبد الله بن نيار بن مكوم الأسلمي ، روى عن أبيه وخاله عمرو بن شاس وعن أبي هريـرة وعـروة ابن الزبير وغيرهم ، وروى عنه عبد الرحمن بن حرملة والفضيل بن أبي عبد الله والقاسم بن عباس وغيرهم ، وثقه النسائى ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٧) .

⁽٣) قال ابن الأثير : الحرة : أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود كثيرة ، وحرة الـوبرة : بفـتح الـواو وسكون الباء: ناصية من أعراض المدينة ، وقيل : هـي أرض ذات نخيـل . انظـر النهايـة في غريـب الحديث (١/ ٣٦٥) ، (٥/ ١٤٥) .

⁽٤) رواه مسلم في الجهاد (١٨١٧/ ١٥٠) من حديث عائشة رضى الله عنها .

⁽٥) لم أجده .

أَقُومُ بِحفْظِهِ، وَأَنَا أَرَى أَمَانَهُمَا جَائِزٌ ؛ لأنهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنهُ يجيرُ عَلَى الْمُسْلِمِين أَدْنَاهُمْ (() إذا كَان الصبي يعْقِلُ الأمَان. قالَ سَحْنُونٌ وَقَالَ غيرُهُ: إن رَسُولَ اللّهِ عَلَيْ إِنَا قَالَ فِي أُمِّ هَانِئِ وَفِي زَينب : « قَدْ أَمَّنَا مَن أَمَّنَتِ يا أُمَّ هَانِئٍ » (()) وَفِيمَا أَجَازَ مِن جَوَارِ زَينب (()) أَنهُ إِنمَا كَان مِن بعْدِمَا نزَلَ الأمَان ، وَقَدْ يكُون الَّذِي كَان مِن إجَارَتِهِ ذلِكَ إِنمَا هُوَ النظرُ وَالْحِيطَةُ لِلدِّينِ وَأَهْلِهِ ، وَلَمْ يَعْعَلْ مَا قَالَ: يجيرُ عَلَى الْمُسْلِمِين أَدْناهُمْ أَمْرًا يكُون فِي يدي أَدْنى الْمُسْلِمِين فَيكُون مَا فَعَلَ يلْزَمُ الإَمَامَ الْمُقَدمَ ينظُرُ فِيمَا فَعَلَ يلْزَمُ الإَمَامَ الْمُقَدمَ ينظُرُ فِيمَا فَعَلَ يلْزَمُ الإَمَامَ الْمُقَدمَ ينظُرُ فِيمَا فَعَلَ فَيكُون إلَيهِ الاجْتِهَادُ فِي النظرِ لِلْمُسْلِمِين .

ابن وَهْبِ عَن إسْمَاعِيلَ بنِ عَياشٍ قَالَ : سَمِعْت أَشْياخنا يقُولُون : لا جوَارَ لِلصّبِي وَلا لِلْمُعَاهَدِ ، وَإِن أَجَارًا فَالإِمَامُ مُخيرٌ ، فَإِن أَحَب أَمْضَى جَوَارَهُمَا وَإِن أَحَب رَدَّهُ فَإِن أَمْضَى فَهُوَ مَاض ، وَإِن لَمْ يُضِهِ فَلْيَبلّغهُ إِلَى مَأْمَنِهِ .

ابن وَهْبٍ عَن الْحَارِثِ بنِ نبهَان عَن مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ بنِ عُبادةً بنِ نسَيٍّ (٤) عَن عَبد الرَّحْمَنِ بنِ غنم الأَشْعَرِي (٥) قَالَ : كَتب إلَينا عُمَرُ بن الْخطَّابِ فَقُرِئَ عَلَينا

⁽۱) رواه البخاري في الاعتصام (۷۳۰۰) ، ومسلم في الحج (۱۳۷۰/۲۹۷) من حديث علي بن أبي طالب ، ورواه مسلم في الحج (۱۳۷۱/۲۷۱) من حديث أبي هريرة ،.. وقد رواه أبو داود في الجهاد (۲۷۵۱) وفي الديات (۲۵۸۱) ، وابن ماجه في الديات (۲۸۸۵) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن أبي داود وابن ماجه له مكتبة المعارف ـ الرياض.

⁽٢) رواه البخاري في الجزية والموادعة (٣١٧١) ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٣٣٦/ ٨٢) مـن حديث أم هانئ رضي الله عنها بلفظ «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ » ،وقد رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الجهاد ـ باب في أمـان المـرأة المملـوك (٧/ ١٨٩) رقـم (٤ ، ٥) بلفـظ قـد « أجرنا مـن أجرت وأمنا من أمنت » من حديث أم هانئ رضى الله عنها .

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (٩٥٠٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٦٢) من حديث عبـد الله البهي عن زينب رضي الله عنها ، ورواه عبد الرزاق في المصنف (٩٥٠٥) عـن مقسـم مـولى ابـن عباس ﷺ .

⁽٤) صوابه: عبادة بن نسي الكندي ، أبو عمرو الشامي الأردني ، روى عن أوس بن أوس الثقفي وشداد ابن أوس وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء وغيرهم ، وروى عنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم والحسن بن ذكوان وسعيد بن أبي هلال وغيرهم ، وثقه ابن سعد وأحمد وابن معين والعجلي والنسائى ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٧٧) .

⁽٥) عبد الرحمن بن غنم الأشعري ، مختلف في صحبته ، روى عن النبي ﷺ وعن عمـر وعثمـان وعلي =

كِتَابُهُ إِلَى سَعِيدِ بِنِ عَاهِرِ بِنِ حُذِيمٍ وَغُن مُحَاصِرُو قَيسَارِيةَ ('): إِن مَن أَمَّنهُ مِنكُمْ حُرًّا أَوْ عَبدًا مِن عَدُوكُمْ فَهُو آمِنٌ حَتى تردُّوهُ إِلَى مَأْمَنِهِ ، أَوْ يقِيمَ فَيكُون عَلَى الْحُكْمِ فِي الْجَزْيةِ ، وَإِذَا أَمَّنهُ بعْضُ مَن تَسْتعِينون بهِ عَلَى عَدُوكُمْ مِن أَهْلِ الْكُفْرِ فَهُو آمِنٌ حَتى تردُّوهُ إِلَى مَأْمَنِهِ أَوْ يقِيمَ فِيكُمْ ، وَإِن نَهَيتُمْ أَن يَوَمِّن أَحَدٌ أَحَدًا مَنهُمْ أَوْ نَسِي أَوْ لَمْ يعْلَمْ أَوْ عَصى فَأَمِّنِهِ إِلا أَن يقِيمَ فِيكُمْ ، وَلا تَحْلُوا فَجَهلَ أَخْدُ مِنكُمْ أَوْ نَسِي أَوْ لَمْ يعْلَمْ أَوْ عَصى فَأَمِّن ، أَحَدًا مِنهُمْ فَلَيسَ لَكُمْ عَلَيهِ سَبيلٌ مِن أَجْلِ أَنكُم ، وَلا تَحْدُلُوا يَسَعُ فَيكُمْ ، وَإِن أَشَارَ أَحَدُ مِنكُمْ ، وَلا تَحْلُوا مِنهُمْ أَن هَلَمْ أَن هَلُمْ أَن هُ مَا أَتَمْ جُندٌ مِن جُنودِ اللَّهِ ، وَإِن أَشَارَ أَحَدُ مِنكُمْ إِلَى رَجُل مِنهُمْ أَن هَلُمْ أَن هَلُمْ أَن هَلَمْ عَلَيهِ سَبيلٌ حَتى تردُدُوهُ إِلَى مَأْمَنِهِ إِلا أَن يقِيمَ مَا قِيلَ لَهُ فَلَيسَ لَكُمْ عَلَيهِ مَنهُمْ أَن هُ جَاءَكُمْ مُتَعْدِهِ إِلا أَن يقِيمَ مِنهُمْ مَا قِيلَ لَهُ فَلَيسَ لَكُمْ عَلَيهِ مَنهُمْ أَن هَلُمْ أَن هَلُمْ أَن هُ مَاعَمَدًا ، فَإِن أَسُل لَكُ فَلَيسَ لَكُمْ عَلَيهِ سَبيلٌ ، إِن كُنتُمْ عَلَمْ مَا فَيْل الرَّجُلُ إِلَى مَأْمَنِهِ إِلا أَن يقِيمَ فِيكُمْ ، وَإِذَا أَقْبِلَ الرَّوْهُ إِلَى مَأْمَنِهِ وَاصْرِبُوا مُكَدَّمْ فِيهِ وَظننتَمْ أَنهُ جَاءَكُمْ وَلَمْ تَسْتِيقِنوا ذَلِكَ فَلا تردُّوهُ إِلَى مَأْمَنِهِ وَاصْرِبُوا عَلَيهِ مَا عَلَيهِ مَا تَوْلُ أَنْهُ إِلَى مَأَمْنِهِ حَتى قَدرْتُمْ عَلَيهِ مَل اللهُ أَنْهُ أَوْلُ لِلْمُكُمْ بِنفُسِهِ حَتى قَدرْتُمْ عَلَيهِ فَلَي فَلُكُمْ الْمُسْلِمِين .

قَالَ ابن وَهْبِ: وَقَالَ اللَّيث وَالأَوْزَاعِي (٢) فِي النصْرَانِي يغزُو مَعَ الْمُسْلِمِين فَيعُطِي لِرَجُلٍ مِن الْمُشْرِكِين أَمَانًا ، قَالا : لا يجُوزُ عَلَى الْمُسْلِمِين أَمَان مُشْرِكٍ وَيرَدُّ إِلَى مَأْمَنِهِ .

فِي نُكْبِيرِ الْمُرَابِطِينَ عَلَى الْبِحْرِ

قُلْت : أَرَأَيت التكْبيرَ الَّذِي يكَبرُهُ هَوُلاءِ الَّذِين يرَابطُون عَلَى الْبحْرِ أَكَان مَالِكٌ يكْرُهُهُ ؟ قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَن الْقَوْمِ يكْرُهُهُ ؟ قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَن الْقَوْمِ

⁼ ومعاد وأبي الدرداء وغيرهم ، وروى عنه ابنه محمد وعطية بن القيس ومكحول الشامي ورجاء بن حيوة وعبادة بن نسي ، وثقه ابن سعد ، وقال العجلي: تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٠٧ ، ٤٠٨) .

⁽١) قيسارية: بلدة في فلسطين.

⁽٢) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، روى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وشداد ابن عمار وعطاء بن أبي رباح وقتادة وغيرهم ، وروى عنه مالك وشعبة والشوري وابس المبارك والوليد بن مسلم وغيرهم ، وثقه ابن سعد وابن معين وغيرهم ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٠١) .

١٤٦ _____ المدونة الكبرى

يكُونون فِي الْحَرَسِ فِي الرِّباطِ فَيكَبرُون باللَّيلِ وَيطْرَبون وَيرْفَعُون أَصْوَاتَهُمْ ، فَقَالَ : أَمَّا التكْبيرُ فَلا أَرَى بِهِ بأْسًا .

في الدِّيوَان

قُلْت : أَرَأَيت الدِّيوَان مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيهِ ؟ قَالَ : أَمَّا مِثلُ دِيوَان مِصْرَ وَالشَّامِ وَأَهْلِ الْمَدِينةِ وَمِثلُ دوَاوِينِ الْعَرَب ، فَلَمْ يرَ مَالِكٌ بِهِ بأسًا وَهُوَ الَّذِي سَأَلْناهُ عَنهُ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَينِ يتنازَعَان فِي اسْمٍ فِي الْعَطَاءِ مَكْتوبٍ فَأَعْطَى أَحَدُهُمَا فَلْت : أَرَأَيت الرَّجُلِينِ يتنازَعَان فِي اسْمٍ فِي الْعَطَاءِ مَكْتوبٍ فَأَعْطَى أَحَدُهُمَا صاحِبهُ مَالا عَلَى أَن يبرأ مِن الاسْم إلَى صاحِبهِ ، أَيجُوزُ ذلِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُل زيد فِي عَطَائِهِ فَأَرَاد أَن يبيعَ تِلْكَ الزِّيادة بعرض : إنه لا يجُوزُ ذلِك ، فكذلِك مَا اصْطَلَحَا عَلَيهِ أَنهُ غيرُ جَائِز ؛ لأنهُ إن كَان الَّذِي أَعْطَى الدرَاهِمَ قَدْ أَحذ غيرَ اسْمِهِ فَلا يجُوزُ شِرَاؤُهُ ، وَإِن كَان الَّذِي يعْطِي الدرَاهِمَ هُو صاحِب الاسْم ، فقد باعَ أَحَدُهُمَا الآخرَ شَيئًا لا يجب لَهُ ، وَإِن كَان الآخرُ هُوَ صاحِب الاسْم فلا يجُوزُ ذلِك أَحَدُهُمَا الآخرَ شَيئًا لا يجب لَهُ ، وَإِن كَان الآخرُ هُوَ صاحِب الاسْم فلا يجُوزُ ذلِك أَن الله لا يدري مَا باعَ أَقلِيلا بكِثير أَمْ كَثِيرًا بقلِيلٍ ، فلا يدري مَا تبلُغ حَياةُ صاحِب فَهذا الْغَرَرُ لا يجُوزُ .

قَالَ سَحْنُولٌ: قَالَ الْوَلِيدُ بِن مُسْلِم: سَمِعْت أَبِا عَمْرُو الْأُوزَاعِي يَقُولُ: أَوْقَفَ عُمَرُ بِن الْخطَّابِ وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ هَذَا الْبَلَد وَحَرَاجَ الْأَرْضِ لِلْمُجَاهِدِين ، فَفَرَض مِنهُ لِلْمُقَاتِلَةِ وَالْعِيالِ وَالذرِّيةِ فَصَارَ ذلِكَ سُنةً لِمَن بعْده ، للْمُجَاهِدِين ، فَفَرَض مِنهُ لِلْمُقَاتِلَةِ وَالْعِيالِ وَالذرِّيةِ فَصَارَ ذلِكَ سُنةً لِمَن بعْده ، فَمَن افْترَض فِيهِ وَنِيتهُ الْجَهَادُ فَلا بأس بذلِك َ . قَالَ سَحْنُونٌ : حَدثنِي الْوَلِيدُ بِن مُسْلِمٍ ، وَحَدثنا أَيضا عَبدُ الرَّحْمَن بِن يزيد بِن جَابِرِ عَن الْقَاسِمِ بِن أَبِي عَبدِ الرَّحْمَن عَن رَجُلِ قَالَ : عُرضت عَلَي الْفَريضةُ فَقَلْت: لا أَفْرِضُ حَتِي أَلْقَي الرَّحْمَن عَن رَجُلِ قَالَ : عُرضت عَلَي الْفَريضةُ فَقَلْت: لا أَفْرِضُ حَتِي أَلْقَي الرَّحْمَن عَن رَجُلِ قَالَ : عُرضت عَلَي الْفَريضة فَقَلْت: لا أَفْرِضُ حَتِي أَلْقَي الرَّحْمَن عَن رَجُلِ قَالَ : عُرضت عَلَي الْفَريضة فَقَلْت: لا أَفْرِضُ حَتِي أَلْقَي أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ، فَلَقِيتَ أَبا ذرِّ فَسَأَلْتهُ . فَقَالَ : افْترض فَإِنهُ الْيَوْمَ مَعُونة وَقُوَّة ، فَإِذَا كَان ثَمَنا عَن دِينِ أَحَدِكُمْ فَاتُركُوهُ . قَالَ سَحْنُونُ : قَالَ الْوَلِيدُ بِن مُسْلِمٍ : وَحَدثنِي خُلَيْدُ (١) بِن قَتَادةَ عَن الأَحْنف بِن قِيسٍ (٢) عَن أَبِي ذرِّ مِثْلُهُ .

⁽۱) خليد بن دعلج السدوسي ، روى عن عطاء ومطر الوراق وابن سيرين والحسن وقتادة ومعاوية بن قرة وغيرهم ، وروى عنه بقية والوليد بن مسلم وضمرة بن ربيعة وغيرهم ، ضعفه أحمد وابن معين ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وضعفه الدارقطني وأبو داود والساجي والعقيلي . انظر تهذيب التهذيب (۲/ ۹۵، ۹۵) .

⁽٢) الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي ، أدرك النبي ﷺ ولم يسلم ، روى عن عمر=

كتاب الجهاد _______ كتاب الجهاد _____

وَأَخْبَرَنِي ابن لَهِيعَةَ عَن بكْرِ بنِ عَمْرِو الْمَعَافِرِي (') عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ مُحَيرِيزِ أَن أَصْحَابِ الْعَطَاءِ أَفْضِلُ مِن الْمُتَطَوِّعِين لِمَا يرَوَّعُون . سَحْنول : وَقَالَ الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ: أَخْبرَنِي يحْيى بن مُسَيْكٍ أَنهُ سَمِعَ مَكْحُولا يقُولُ : رَوْعَات الْبعُوثِ تنفِي مَسْلِمٍ: وَأَخْبرَنِي مَسْلَمَةُ بن عَلِيٍّ عَن رَوْعَاتِ يوْمِ الْقِيامَةِ . سَحْنول : قَالَ الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ: وَأَخْبرَنِي مَسْلَمَةُ بن عَلِيٍّ عَن خالِدِ بن حُمَيدٍ مِثلَهُ .

مَا جَاءَ فِي الْجَعَائِلُ وَذِكِرُ أَخْذَ الْجُرْيَةُ مِنْ الْمُحُبُوسُ وَغَيْرَهُم (*)

قُلْت: أَرَأَيت الْجَعَائِلَ هَلْ سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لا بَأْسَ بذلِكَ. قَالَ: وَأَخْبَرَنا مَالِكٌ أَن أَهْلَ الْمَدِينةِ كَانوا يفْعَلُون ذلِكَ. قُلْت: بأُسَ بذلِكَ. قَالَ: سَأَلْنا مَالِكٌ أَن أَهْلَ الْمَدِينةِ كَانوا يفْعَلُون ذلِكَ. قُلْت: أَرَأَيت الْجَعَائِلَ فِي الْبعُوثِ مَذا أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ؟ قَالَ: سَأَلْنا مَالِكًا عَن هَذا فَقَالَ: لا بأسَ بهِ ، لَمْ يزَل الناسُ يتجَاعَلُون بالْمَدِينةِ عِندنا يَجْعِلُ الْقَاعِدُ لِلْخارِج، قَالَ: وَقَلْنا لِمَالِكٍ: وَيَخْرُجُ لَهُم الْعَطَاءُ؟ قَالَ مَالِكٌ : رُبَمَا خرَجَ لَهُم وَرُبَا لَمْ يَوْلُ مَالِكٌ أَنهُ لا بأسَ بهِ ، فَالْجَعَائِلُ بينهُمْ وَرُبَا لَمْ يَوْلُ النَّذِي ذَكَرَ مَالِكٌ أَنهُ لا بأسَ بهِ ، فَالْجَعَائِلُ بينهُمْ لأهْلِ الدِّيوانِ مِنهُمْ ؟ قَالَ: نعَمْ .

قُلْت : فَلَوْ جَعَلَ رَجُلٌ مِن أَهْلِ الدِّيوَان لِرَجُل مِن غير أَهْلِ الدِّيوَان شَيئًا عَلَى أَن يغزُو عَنه ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا يعْجَبنِي . قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْنا مَالِكًا عَن الرَّجُل يأْتِي عَسْقَلان وَمَا أَشْبهَهَا غازيًا وَلا فَرَسَ مَعَهُ ، فَيسْتأْجرُ مِن رَجُلٍ مِن أَهْلِهَا فَرَسًا يغِيرُ عَلَيهِ أَوْ يرَابطُ عَلَيهِ . فَكَرِهَ ذلِكَ وَلَمْ يعْجبهُ أَن يعْمِد رَجُلٌ مِن أَهْلِهَا فَرَسًا يغِيرُ عَلَيهِ أَوْ يرَابطُ عَلَيهِ . فَكَرِهَ ذلِكَ وَلَمْ يعْجبهُ أَن يعْمِد رَجُلٌ فِي سَبيل اللَّهِ مَعَهُ فَرَسٌ فَيوَاجرُهُ . قِيلَ لِمَالِكٍ : فَالْقَوْمُ يعْزُون فَيقَالُ لَهُمْ : مَن الأمُورِ الَّتِي يتعِب فِيهَا نفْسَهُ ، وَلَهُ كَذا

⁼ وعلى وعثمان وابن مسعود وغيرهم ، وروى عنه الحسن البصري وطلق بن حبيب وأبو العلاء بن الشخير وغيرهم من كبار التابعين ، وثقه ابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١٣/١، ١٢٤) .

⁽۱) بكر بن عمرو المعافري المصري، إمام جامعها ، روى عن أبي عبد الرحمن الحبلي ومشرح بن هاعان وبكير بن عبد الله بن الأشج وغيرهم ، وروى عنه يزيد بن أبي حبيب وابن لهيعة وحيوة بن شريح وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٥) .

 ⁽٢) الجعائل: جمع جعالة ، وهي ما جعله له على عمله أو الرشوة ، أو ما تجعله للغازي إذا غزا عنك ،
 كما في القاموس .

١٤٨ ---- المدونة الكبرى

وَكَذَا، فَأَعْظُمَ ذَلِكَ وَابْتَدَأَنَا فِيهِ بِالْكَرَاهِيةِ مِن أَن يَقَاتِلَ أَحَدٌ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ هَذَا ، أَوْ يَسْفِكَ فِيهِ دَمَهُ .

قُلْت : أَرَأَيت الَّذِي قُلْت لِي: إِن مَالِكًا كَرَهَ لِلرَّجُلِ يكُون بِعَسْقَلان فَيوَّاجِرُ فَرَسَهُ مِمَّ يَحُرُسُ عَلَيهِ ، لا يشْبهُ الَّذِي جُعِلَ لِغيرهِ عَلَى الْغزُو ؟ فَقَالَ : هَذَا أَيسَرُ عِندِي فِي الْفَرَسِ مِنهُ فِي الرَّجُلِ . أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ: يكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَن يؤَاجِرَ فَرَسَهُ فِي سَبيلِ الْفَرَسِ مِنهُ فِي الرَّجُلِ . أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ: يكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَن يؤَاجِرَ فَرَسَهُ فِي سَبيلِ اللَّهِ ، فَهُو إِذَا آجَرَ نَفْسَهُ هُو أَشَدُ كَرَاهِيةً ، أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَدْ كَرَهَ لِلَّذِي يعْطِيهِ الْوَالِي عَلَى اللَّهِ ، فَهُو إِذَا آجَرَ نَفْسَهُ هُو أَشَدُ كَرَاهِيةً ، أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَدْ كَرَهَ لِلَّذِي يعْطِيهِ الْوَالِي عَلَى اللَّهِ مِوْزَقَ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى هَذَا الْجُعلَ ، فَهَذَا يدُلُك . قُلْت : فَلِمَ جَوَّزَ مَالِكٌ لا هُلُ الْعَطَاءِ يَتَجَاعَلُون بِينهُمْ ؟ قَالَ : ذَلِكَ وَخدَمَاتَهُمْ ؟ لأَنهَا مَباعِث مُخْتِلْفَةٌ ، مَالِكٌ لا عُلُولُ الدِيوان عِندِي مُخالِفُون لِمَن سِواهُمْ. وَإِنْ اللَّهُ لا يَجُوزُ فِي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا يَجُوزُ فِي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا يجُوزُ وَي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا يَجُوزُ وَي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا يَجُوزُ وَي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا يَجُوزُ وَي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا يَجُوزُ وَي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا يَجُوزُ وَي قَوْل مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي أَنهُ لا سَد يَعْدَ عَلَيهِمْ وَبِهَذَا مَضَى أَمْرُ النَاسِ .

ابن وَهْبِ عَن ابنِ لَهِيعَةَ عَن بكْرِ بنِ عَمْرِو الْمَعَافِرِي عَن عِكْرِمَةَ (اعَن ابنِ عَبْسِ أَنهُ كَان يَقُولُ : لا بأسَ بالطُّوَى مِن مَّاحُوزٍ إِلَى مَاحُوزِ إِذَا ضَمِنهُ الإنسَان . ابن وَهُّبِ عَن ابنِ لَهيعَةَ عَن يُحْيى بنِ سَعِيدٍ قَالَ فِي الطُّوَى : لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لِرَجُلٍ : خذ بعْثِي وَآخذ بعَثك وَأَزِيدُكَ دِينارًا أَوْ بعِيرًا أَوْ شَاةً فَلا بأسَ بهِ ، وَقَالَ اللَّيثُ مِثلَهُ .

ابن وَهْبٍ عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بن شُرَيحٍ (٢) قَالَ: يكْرَهُ مِن الطُّوَى أَن يعْقِد الرَّجُلانِ الطُّوَى قَبلَ أَن يقُول الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ الطُّوَى قَبلَ أَن يقُول الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ

⁽۱) عكرمة البربري ، أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس ، روى عن مولاه وعلي بن أبي طالب والحسن ابن علي وأبي هريرة وابن عمر وابن عمرو وغيرهم ، وروى عنه إبراهيم النخعي وجابر ابن زيد والشعبي ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١٦٧٤-١٧٢) .

⁽٢) عبد الرحمن بن شريح بن عبد الله بن محمود المعافري ، روى عن أبي هانئ حميد بن هانئ وسهيل بـن أبي أمامة وأبي الزبير وغيرهم ، وروى عنه ابن المبارك وابن وهب وزيد بن الحباب وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/٣٧٣) .

كتاب الجهاد _______ ١٤٩

قَبلَ الطُّوَى: اكْتتِب فِي بعْثِ كَذا وَكَذا ، وَأَنا أَكْتتِب فِي بعْثِ كَذا وَكَذا ثَمَّ يَتَعَاقَدانَ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا الطُّوَى بعْد الْكِتابةِ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا ينكِرُ ذَلِكَ إلا الرَّجُلَ الَّـذِي يقِفُ نَفْسَهُ ينتقلَ مِن مَاحُوز إلَى مَاحُوز الْتِمَاسَ الزِّيادةِ فِي الْجُعْلِ .

ابن وَهْبٍ عَن ابنِ لَهيِعَةَ عَن يزيد بنِ أَبي حَبيبٍ عَن عِكْرِمَةَ ، أَنهُ كَان يقُولُ : لا نرَى بأسًا بالطُّوَى مِن مَاحُوزِ إلَى مَاحُوزِ .

سَحْنولٌ: قَالَ الْوَلِيدُ: وَحَدثنِي أَبُو عَمْرُو الْأُوزَاعِي وَابِن جَابِر وَسَعِيدُ بِن عَبِدِ الْعَزِيزِ (۱) التنوخِي عَن مَكْحُول : أَنهُ كَان لا يرى بالْجُعْل فِي الْقَبِيلَةِ بأُسًا . قَالَ ابِن جَابِرِ: سَمِعْت مَكْحُولا وَهُوَ يَقُولُ : إذا هَوَيت الْمَغزَى فَاكْتتبت فِيهِ فَفُرض لَك فِيهِ جُعْلٌ فَحَدْهُ ، وَإِن كُنت لا تغزُو إلا عَلَى جُعْلٍ مُسَمَّى فَهُوَ مَكْرُوهٌ . قَالَ ابِن جَابِر : فَكَان مَكْحُولا إذا حَرَجَت الْبعُوث أَوْقَعَ اسْمَهُ فِي الْمَغزَى بِهَوَاهُ ، فَإِن كَان لَهُ فِيهِ جُعْلٌ لَمْ يَأْخِذُهُ وَإِن كَان عَلَيهِ آداهُ .

قَالَ الْوَلِيد : وَحَدَثنِي ابن لَهيِعَةَ عَن ابنِ هُيَبْرةً (٢) عَن عَلِيٍّ بنِ أَبي طَالِبٍ ، أَنهُ قَالَ فِي جَعِيلَةِ الْغازِي : إذا جَعَلَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ غَزْوًا فَجُعِلَ لَـهُ فِيـهِ جُعْـلا فَـلا بَأْسَ بهِ ، وَإِن كَان إنمَا يغزُو مِن أَجْلِ الْجُعْلِ فَلَيسَ لَهُ أَجْرٌ .

ابن وَهْبٍ عَن ابن لَهِيعَةَ عَن حَيوَةَ بنِ شُرَيحٍ عَن حُصين بن عَلِيِّ الأصْبحِي (٣) عَن السَّعِل وَالمُجْتعِلِ فِي سَبيلِ عَن الصَّعَابةِ ، أَنهُمْ قَالُوا : يا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنا عَن الْجَاعِل وَالْمُجْتعِلِ فِي سَبيلِ

⁽۱) سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي ، روى عن عبد العزيز بـن صـهيب والزهـري ومكحـول وأبي الزبير وغيرهم ، وروى عنه الثوري وشعبة وابـن المبـارك وبقيـة وغيرهـم ، وثقـه ابـن معـين والعجلي وأبو حاتم . انظر تهذيب التهذيب (۲/ ۳۲۱،۳۲۰) .

⁽٢) عبد الله بن هبيرة بن أسعد بن كهلان السبائي الحضرمي ، روى عن مسلمة بن مخلد وعبد الرحمن بن غنم وعبد الرحمن بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم ، وروى عنه بكر بن عمرو وحيوة بن شريح وابن لهيعة وغيرهم ، وثقه أحمد ويعقوب بن سفيان ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٩) .

⁽٣) صوابه: حسين بن شفي بن مانع الأصبحي المصري ، روى عـن أبيـه وتبيـع الحمـيري وعبـد الله بـن عمرو ، وروى عنه حيوة بن شريح والحسن بن ثوبان ونافع بـن يزيـد وغيرهـم ، وثقـه العجلـي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٥٢٥، ٥٢٥) .

اللَّهِ ، فَقَالَ : « لِلْجَاعِلِ أَجْرُ مَا احْتسَب ، وَلِلْمُجْتعِلِ أَجْرُ الْجَاعِلِ وَالْمُجْتعِلِ» (١).

ابن وَهْبِ عَنِ اللَّيْثُ بن سَعْدٍ ، أَن قَيسَ بن خالِدٍ الْمُدْلِجِي (٢) يَحَـدِّث عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بن وَعْلَةَ الشَّيبانِي (٣) أَنهُ قَالَ : قُلْت لِعَبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ : إنا نتجَاعَلُ فِي الْعَزْوِ فَكَيفَ ترَى ؟ قَالَ عَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ : أَمَّا أَحَدُكُمْ إِذَا أَجْمَعَ عَلَى الْعَزْوِ فَكَيفَ ترَى ؟ قَالَ عَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ : أَمَّا أَحَدُكُمْ إِذَا أَجْمَعَ عَلَى الْعَزْوِ فَعَوْضَهُ اللَّهُ رِزْقًا فَلا بأس بذلِكَ ، وَأَمَّا أَحَدُكُمْ إِن أُعْطِي دِرْهَمًا غَزَا وَإِن مُنِعَ دِرْهَمًا مَكَث فَلا خيرَ فِي ذلِكَ (٤).

حَيوَةُ بن شُرَيحٍ عَن زُرْعَةَ بن مَعْشَر (٥) عَن تبيع (٢) أَن الأَمْداد (٧) قَالُوا لَـهُ: أَلا تسْمَعُ مَا يَقُولُ لَنَا الرُّبِطَاءُ (٨)، يَقُولُونَ : لَيسَ لَكُمُّ أَجْرٌ لأَخْذِكُمْ الْجَعَائِلَ ، فَقَالَ : كَذبوا ، وَالَّذِي نَفْسِي بيدِهِ إني لأجدُكُمْ فِي كِتابِ اللَّهِ كَمَثْلِ أُمِّ مُوسَى أَخذت أَجْرَهَا وَآتَاهَا اللَّهُ ابنها .

ابن وَهْبٍ عَن حُيي بن عَبدِ اللَّهِ (٩) عَن أبي عَبدِ الرَّحْمَنِ الْحبلِي (١٠) ، وَعَمْرِو

⁽١) رواه أبو داود في الجهاد (٢٥٢٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٤٩) من حديث عبد الله بـن عمرو ﷺ بنحوه بلفظ: « للغازي أجره وللجاعل أجره وأجر الغازي » وقد صححه الألباني في سنن أبى داود ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٢) يعمر بن خالد المدلجي، روى عن عبد الرحمن بن وعلة ، وروى عنه الليث بن سعد . انظر الأنساب للسمعاني (١١٦/٥) .

⁽٣) عبد الرحمن بن وعلة ، ويقال: ابن السميفع بن وعلة المصري السبائي ، روى عن ابن عباس وابن عمر ، وروى عنه زيد بن أسلم ويحيى بن سعيد الأنصاري وجعفر بن ربيعة وغيرهم ، وثقه ابن معين والعجلي والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣ / ٤٣٣ ، ٤٣٤).

⁽٤) ذكره الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٢٣٤٩) من حديث يعمر بن خالد المدلجي .

⁽٥) ذكره المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٣١٣) في ترجمة تبيع بن عامر الحميري .

 ⁽٦) تبيع بن عامر الحميري، ابن امرأة كعب الأحبار، كنيته أبو عبيدة، روى عن كعب وأبي الـدرداء،
وروى عنه حسين بن شفي وعطاء ومجاهد وغيرهم، ذكره ابـن حبـان في الثقـات. انظـر تهـذيب
التهذيب (١/ ٣٢٠، ٣٢١).

⁽٧) الأمداد : المندوبون . .

⁽٨) الربطاء: أصحاب الديوان.

⁽٩) حيى بن عبد الله بن شريح المعافري الحبلي ، روى عن أبي عبد الرحمن الحبلي وغيره ، وروى عنه الليث وابن لهيعة وابن وهب وغيرهم ، قال أحمد : أحاديثه مناكير وقال البخاري : فيه نظر، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٦/٢) .

⁽١٠) أبو عبد الرحمن الحبلي المصري ، عبد الله بن يزيد المعافري ، روى عن عبد الله بن عمـرو وعبـد =

ابن ِ نصْرُ (١) عَن تبيعٍ مِثلُهُ .

سَحْنُونٌ عَنِ الْوَلِيدِ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بِكُرٍ عَنِ عَبِدِ اللَّهِ بِنِ أَبِي مَرْيمَ (٢) عَن عَطِيةَ ابنِ قَيسِ الْكِلابِي (٣) قَالَ : خرَجَ عَلَى الناسِ بعْثٌ فِي زَمَنِ عُمَرَ بِنِ الْخطَّابِ غرمَ فِي أَمَنِ عُمَرَ بِنِ الْخطَّابِ غرمَ فِيهِ الْقَاعِدُ مِائَةَ دِينار .

باب الجزية

قُلْت: أَرَأَيت الأَمَمَ كُلَّهَا إذا رَضُوا بِالْجزْيةِ عَلَى أَن يقِرُّوا عَلَى دِينِهِمْ ، أَيعْطَوْن ذلِكَ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي مَجُوسِ الْبرْبر: إن الْجزْية أَخذها مِنهُمْ عُثمَان بن عَفَّان . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَجُوسِ مَا قَدْ بلَغك عَن عَبدِ مِنهُمْ عُثمَان بن عَوْفٍ أَنهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﴿ "سُنوا بهِمْ سُنةَ أَهْلِ الْكِتاب " (3) الرَّحْمَن بن عَوْفٍ أَنهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﴿ " سُنوا بهِمْ سُنةَ أَهْلِ الْكِتاب " (4) فَالأَمَمُ كُلُّهَا فِي هَذَا بَمَنزِلَةِ الْمَجُوسِ عِندِي . قَالَ ابن الْقاسِمِ : وَلَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْفَرَازِنةِ - وَهُمْ جنسٌ مِن الْحَبشَةِ سُئِلَ عَنهُمْ مَالِكٌ ؟ فَقَالَ : لا أَرَى أَن يقَاتلُوا خَتى يدْعَوْا فَفِي حَتى يدْعَوْا فَفِي حَتى يدْعَوْا فَفِي قَوْلِ مَالِكٍ هَذَا لا أَرَى أَن يقَاتلُوا حَتى يدْعَوْا فَفِي قَوْلِهِ هَذَا أَنهُمْ يدْعَوْن إلَى الإسلامِ ، فَإِن لَمْ يجيبوا دُعُوا إلَى إلْسُامِ الْمَارِيةِ وَأَن لَمْ يجيبوا دُعُوا إلَى إلْمَاء الْمَاء الْمَارِية وَأَنْ الْمُؤَانِ لَمْ عَدْا اللهُ عَذَا أَنهُمْ يدْعَوْن إلَى الإسلامِ ، فَإِن لَمْ يجيبوا دُعُوا إلَى إلى إلْمَاء الْمَاء الْمَارِيةِ وَأَن لَمْ يجيبوا دُعُوا إلَى إلى إلْمَاء الْمَاء الْمَاء أَن اللهُ مُن يَقَاتلُوا عَلَى الْمَاهُمُ يَوْلُهُ الْمَاء اللهُ عَذَا إلَى الْمَاء الْمَاء الْمَاء الْمَاهِ الْمَاهِ الْمَاهُ عَلَى الْمُ اللهُ الْمَالِي الْمُعْ يَعْوَا فَلِي الْمَالِي الْمُعْرَا الْمُ الْمُعْ يَاهُ اللهُ الْمُ الْمُولُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الْمُولِ اللهُ اللهُ

الله بن عمر وعقبة بن عامر وأبي ذر وغيرهم ، وروى عنه أبو هانئ حميد بن هانئ وعقبة بن مسلم وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم وغيرهم . وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١ ، ٣٠١) .

⁽١) لم أقف له على ترجمة .

⁽۲) أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي ، روى عن أبيه وابن عمه والوليد بن سفيان بن أبي مريم وضمرة بن حبيب وعطية بن قيس وآخرين ، وروى عنه عبد الله بن المبارك وعيسى بن يونس وإسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم وبقية بن الوليد وغيرهم ، وضعفه أحمد وأبو زرعة وابن معين وأبو حاتم والنسائي والدارقطني . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٥ ، ٣٠٦) .

⁽٣) عطية بن قيس الكلابي ، ويقال : الكلاعي ، أبو يحيى الحمصي ، روى عن أبيّ بن كعب ومعاوية والنعمان بن بشير وأبي الدرداء وعبد الله بن عمرو وابن عمر وغيرهم ، وروى عنه ابنه سعد وسعيد بن عبد العزيز وعبد الله بن يزيد الدمشقي وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٦،١٤٥) .

⁽٤) رواه مالك في الموطأ في الزكاة (١/ ٢٣٣) رقم (٤٢) ، وأبو يعلى (٨٠٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف ـ باب ما قالوا في المجوس تكون عليهم جزية (٧/ ٥٨٤) رقم (٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣١٩) من حديث عبد الرحمن بن عوف ، ورواه الطبراني في الكبير (٣/ ١٩٧) رقم (١٠٥٩) عن مسلم بن العلاء بن الحضرمي عن أبيه عن جده ، وقال الهيثمي في المجمع (٦/ ١٣): فيه من لم أعرفهم ، قلت: في سنده عمر بن إبراهيم ساقط ، كما في التهذيب .

يقرُّوا عَلَى دِينِهِمْ ، فَإِن أَجَابُوا قُبلَ ذَلِكَ مِنهُمْ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْأَمَم كُلِّهَا إِذْ قَـالَ فِي الْفَزَازِنَـةِ: إِنَّهُـمْ يَـدْعَوْن ؛ فَكَـذَلِكَ الصَـقَالِبَةُ (أَ) وَالأَبِـرُ وَالـتَرْكُ وَغَيرُهُمْ مِن الأَعَاجِمِ مِمَّن لَيسُوا مِن أَهْلِ الْكِتابِ.

ابن وَهْبِ عَن مَسْلَمَةَ عَن رَجُلِ عَن أَبِي صَالِحِ السَّمَّان (٢) عَن ابنِ عَبَاسِ قَالَ: كَتَب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مُنذِر بنِ سَاوَى ، أخِي بنِي عَبدِ اللَّهِ مِن عَطَفَان عَظِيمٍ أَهْلِ هَجَرَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الْإِسْلَامِ ، فَرَضِي بِالإِسْلامِ وَقَرَأ كِتَاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ هَجَرَ ، فَأَمَّا الْعَرَبَ فَدَخلُوا فِي الإِسْلامِ ، وَأَمَّا الْمَجُوسُ وَالْيهُودُ فَكَرَهُوا عَلَى أَهْلِ هَجَرَ ، فَأَمَّا الْعَرَبَ فَدَخلُوا فِي الإِسْلامِ ، وَأَمَّا الْمَجُوسُ وَالْيهُودُ فَكَرَهُوا الْمِسْلامِ وَعَرَضُوا الْجَرْية ، وَانتظرْت أَمْرُك فِيهِمْ ، فَكَتب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿ إِلَى اللَّهِ عَبْرَ اللَّهِ اللَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَالسَّمْ وَآتِيتِم الزَّكَاةَ وَنصحتم لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ عِبْدِ اللَّهِ الأَسْدِينِ ، فَإِنكُمْ إِذَا أَقَمْتُم الصلاةَ وَآتِيتِم الزَّكَاةَ وَنصحتم لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ عَبْدِ اللَّهِ الأَسْدِينِ ، فَإِنكُمْ إِذَا أَقَمْتُم الصلاةَ وَآتِيتِم الزَّكَاةَ وَنصحتم لِللَّهِ وَلِرَسُولِهِ عَبْدُ اللَّهِ الْمُنْ النَّعْلِ وَنِصْفَ عُشْرِ الْحَبِ وَلَمْ مَجَسُوا أَوْلادكُم ، فَإِن لَكُمْ مَا أَسْلَمْتم وَآتِيتم عُشُو النَّخُلِ وَنِصْفَ عُشْرِ الْحَبِ وَلَمْ مَجَسُوا أَوْلادكُم ، فَإِن لَكُمْ مَا أَسْلَمْتم وَاللَّهُ عَبْرُ أَن بِيتِ النَارِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، فَإِن أَبِيتَ مُقْعَلِيكُم الْجَزْية ﴾ . فَقَرا عَلَيهم ، فَكَرَهُ الْمُؤْمِدُ وَالْمَجُوسُ الإسلامَ وَأَحَبوا الْجَزْية ، فَقَالَ مُنافِقُو الْعَرَب : زَعَمَ عُمْ الْعَرْية أَلُهُ اللّه عَبْدَ اللّه الْعَرْية قَلْ اللّه تِبَارَك وَتَعَالَى: ﴿ يَا أَيُهَا اللّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضَرَّكُم الْحُرْية فَلَا الْعَرَبِ اللّه الْمُتَدَيْتُهُمْ ﴾ [المَائدة : ١٠٥] .

ابن وَهْبٍ عَن يحْيى بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ سَالِمٍ ، قَالَ : هَذا كِتابٌ أَخذته مِن مُوسَى ابنِ عُقْبة فِيهِ : « بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِن مُحَمَّدٍ النبي رَسُولِ اللَّهِ إلَى مُنذِرِ بنِ سَاوَى سلُمَّ أَنت فَإِني أَحْمَدُ اللَّهَ إلَيك الَّذِي لا إلَه إلا هُوَ ، أَمَّا بعْدُ : فَإِن كِتابك جَاءَنِي وَسَمِعْت مَا فِيهِ ، فَمَن صلَّى صلاتنا ، وَاسْتَقْبلَ قِبلَتنا ، وَأَكَلَ ذَبائِحَنا فَإِن ذَلِكَ

⁽١) الصقالبة : جيل تُتاخِمُ بلادهم بلاد الخزر بين بلغر وقسطنطينية ، كما في القاموس .

⁽٢) ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، روى عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأبي الـدرداء وأبي سعيد الخدري وغيرهم، وروى عنه أولاده: سهيل وصالح وعبد الله وعطاء بـن أبـي ربـاح ورجاء بن حيوة وزيد بن أسلم وغيرهم، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعـة والعجلـي والسـاجي، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٣١).

⁽٣) هجر : مدينة باليمن ، ويقال: اسم لجميع أرض البحرين ، كما في القاموس .

الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنكُمْ فَهُو آمِنٌ ، وَمَن أَبى فَعَلَيهِ الْمَسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذَمِّتُ ، وَمَن أَبى فَعَلَيهِ الْجزْيَةُ » (١) .

فِي الْحُوَارِجِ

قُلْت : أَرَأَيت قَتلَ الْخُوَارِجِ مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِمْ ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الْإِباضِيةِ وَالْحَرُورِيةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ كُلِّهِمْ : أَرَى أَن يَسْتَتَابُوا ، فَإِن تَابُوا وَإِلا قُتِلُوا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْحَرُورِيةِ وَمَا أَشْبَهَهُمْ : إِنهُمْ يَقْتُلُون إِذَا لَمْ يَتُوبُوا قَلَ الإَمَامُ عَدْل يريدُون إِذَا كَان الإَمَامُ عَدْلا ، وَهَذَا يَدُلُكُ عَلَى أَنهُمْ إِن خَرَجُوا عَلَى إَمَامٍ عَدْل يريدُون قِتالَهُ ، وَيَدْعُون إِلَى مَا هُمْ عَلَيهِ دُعُوا إِلَى الْجَمَاعَةِ وَالسُّنَةِ ، فَإِن أَبُوا قُوتِلُوا .

قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن أَهْلِ الْعَصبيةِ الَّذِين كَانوا بالشَّامِ . قَالَ مَالِكٌ : أرَى الإَمَامَ أَن يدْعُوهُمْ إِلَى الرُّجُوعِ إِلَى مُناصفَةِ الْحَقِّ بينهُمْ ، فَإِن رَجَعُوا وَإِلا قُوتِلُوا .

قُلْت : أَرَأَيت الْخُوَارِجَ إِذَا حَرَجُوا فَأَصابُوا الدِّمَاءَ وَالْأَمُوالَ ثُمَّ تَابُوا وَرَجَعُوا ؟ فَلَل : بلَغنِي أَن مَالِكًا قَالَ : الدِّمَاءُ مَوْضُوعَةٌ عَنهُمْ ، وَأَمَّا الأَمْوَالُ فَإِن وَجَدُوا شَيئًا عِندهُمْ بِعَينِهِ أَخَدُوهُ ، وَإِلا لَمْ يَتبعُوا بشَيءٍ مِن ذلِكَ إِذَا كَانت لَهُم الأَمْوَالُ ؛ لأَنهُمْ إِنَا اسْتَهْلَكُوهَا عَلَى التَّأُويِلِ ، وَهُو الَّذِي سَمِعْت . قُلْت : فَمَا فَرْقُ مَا بِين الْمُحَارِينِ وَالْخُوَارِج فِي الدِّمَاءِ ؟ قَالَ : لأَن الْخُوَارِجَ خَرَجُوا عَلَى التَّوْيِلِ ، وَإِنمُ لا يُوضِعُ عَنهُمْ حُقُوقُ الناس ، وَإِنمَا هَوْلاءِ وَالْمُحَارِينِ نَوْدُ النَّهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهُ عَن الْمُحَارِينِ الْمُوارِجُ وَاللهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهِ اللهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهُ وَاللهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهُ عَن اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَن الْمُحَارِينِ اللهُ اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَلَى مَوْتَاهُمْ وَلا تَعْامُ مَ وَلا تَعْادُ مَرضَاهُمْ ، فَإِذَا قُتِلُوا فَأَحْرَى أَلا يصلَّى عَلَيهِمْ .

ابن وَهْبٍ عَن سُفْيان بن عُيينة عَن عُبيدِ اللَّهِ بن ِ أَبِي يزيد (٢) قَالَ: ذكَرْت

⁽١) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٣/٤٤٧) من حديث معاوية بن قرة بمثـل حـديث المدونـة ، ورواه بمعناه البخاري في الصلاة (٣٩١) من حديث أنس بن مالك ﷺ .

⁽٢) عبيد الله بن أبي يزيد المكي ، روى عن أبيه وابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسين بن عليّ بـن أبي طالب ومجاهد وغيرهم ، وروى عنه ابنه محمد وابن المنكدر وابـن جـريج وسـفيان بـن عيينـة وآخرون ، وثقه العجلي وأبو زرعة والنسائي وابـن سـعد ، وذكـره ابـن حبـان في الثقـات . انظـر تهذيب التهذيب (٣٩/٤) .

الْخُوَارِجَ وَاجْتِهَادَهُمْ عِند ابنِ عَباسِ وَأَنا عِندهُ ، فَسَمِعْتهُ يَقُولُ: لَيسُوا بأَشَد اجْتِهَادًا مِن الْيهُودِ وَالنصارَى ثُمَّ هُمْ يُضِلُون .

ابن وَهْبٍ عَن مُحَمَّدِ بن عَمْرو عَن ابنِ جُـرَيجِ عَـن عَبـدِ الْكَـرِيمِ أَن الْحَرُورِيـةَ خَرَجَت فَنازَعُوا عَلِيًّا وَفَارَقُوهُ وَشَهدُوا عَلَيهِ بِالشِّرَّكِ .

ابن وَهْبٍ عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبرَنِي أَبو سَلَمَةَ عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ عَن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِي قَالَ: بينا خُن عِند رَسُولِ اللَّهِ فَلَا وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا ؛ إذ أَتاهُ ذو الْخويصِرَةِ وَهُو رَجُلٌ مِن بنِي عِيمٍ ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى : « وَيلَك ! وَمَن يعْدِلُ إذا لَمْ أَعْدِلْ ، لَقَدْ خِبتُ وَحسِرْتُ إن لَمْ أَعْدِلْ » فَقَالَ عُمَرُ : اثذن لِي يا رَسُولَ اللَّهِ فِيهِ أَضرِب عُنقَهُ ، فَقَالَ : « دعْهُ فَإِن لَهُ أَصْحَابًا فَقَالَ عُمَرُ : اثذن لِي يا رَسُولَ اللَّهِ فِيهِ أَضرِب عُنقَهُ ، فَقَالَ : « دعْهُ فَإِن لَهُ أَصْحَابًا يعْقِرُ أَحَدُكُمْ صِلاتهُ مَعَ صِلاتِهِمْ وَصِيامَهُ مَعَ صِيامِهِمْ ، يقْرَؤُون الْقُرْآن لا يَجَاوِزُ يَعْقِرُ أَحَدُكُمْ صِلاتهُ مَعَ صلاتِهِمْ وَصِيامَهُ مَعَ صِيامِهِمْ ، يقْرَؤُون الْقُرْآن لا يَجَاوِزُ تَوَاقِيهُمْ ، عُرُقُون مِن الإسلامِ كَمَا يُمرُقُ السَّهُمُ مِن الرَّمِيةِ ينظرُ إلَى نصْلِهِ فَلا يوجَدُ فِيهِ شَيءٌ ، ثمَّ ينظرُ إلَى وَصِلهِ (١) فَلا يوجَدُ فِيهِ شَيءٌ ، ثمَّ ينظرُ إلَى وَصِلهِ (١) فَلا يوجَدُ فِيهِ شَيءٌ صَالِاهُ فَلا يوجَدُ فِيهِ شَيءٌ ، ثمَّ ينظرُ إلَى وَحِدُ فِيهِ شَيءٌ ، ثمَّ ينظرُ إلَى وَحَدُ فِيهِ شَيءٌ ، ثمَّ ينظرُ الْمَودُ أَقِ أَوْ مِثْلُ الْبضَعَةِ وَالدَمَ ، آيتهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إحْدَى عَصُديهِ مِثْلُ ثَدْنِ الْمَرْأَةِ أَوْ مِثْلُ الْبضعَةِ تَدرْدُ (٥) يَخْرُجُونِ عَلَى حَيرِ فِرْقَةٍ مِن الناسِ ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَشْهَدُ أَني سَمِعْت هَذا مِن رَسُولِ اللَّهِ ﴿ وَأَشْهَدُ أَن عَلِي بِن أَبِي طَالِبٍ قَاتِلَهُمْ وَأَنا مَعَهُ ، فَأَمَرَ بِذلِكَ الرَّجُلِ ، فَالْتَمِسَ فَوُجد ، فَأَتِي بِهِ حَتى نظرْت إلَيهِ عَلَى نعْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﴿ الَّذِي نعَتهُ (٦) .

⁽۱) الرصف : عقب يلوى على مدخل النصل فيه ، ورصف السهم : إذا شده بالرصاف ، وواحد الرصاف رصفة بالتحريك . انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/ ٢٢٧) .

⁽٢) النضي نصل السهم و قيل : هو السهم قبل أن ينحت إذا كان قِدْحَاً . انظر النهاية في غريب الحديث (٥/ ٧٣) .

⁽٣) القذذ: ريش السهم ، واحدتها قذة . انظر النهاية في غريب الحديث (٢٨/٤) .

⁽٤) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٢٢): الفرث: تفتيت الكبد بالغم والأذى ، وفي القاموس : الفرث : السرجين في الكرش .

⁽٥) تدردر : تضطرب وتذهب وتجيء . انظر شرح مسلم بشرح النووي (٤/ ١٦٣) .

⁽٦) رواه البخاري في المناقب (٣٦١٠) وفي الأدب (٦١٦٣) وفي استتابة المرتدين (٦٩٣٣) ، ومسلم في الزكاة (١٤٨/١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري ، بمثل سند المدونة ولفظها .

ابن وَهْبٍ عَن عَمْرِو بنِ الْحَارِثِ عَن بكير بنِ الْأَشَج عَن بسْرِ بنِ سَعِيدٍ عَن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أَبِي رَافِع مَوْلَى رَسُولَ اللَّهِ ، أَن الْحَرُورِيةَ لَمَّا خرَجَت وَهِي مَعَ عَلِي بنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَالُوا: لا حُكْمَ إلا لِلَّهِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقِّ أُريد بهَا باطِلٌ ، إِن رَسُولَ اللَّهِ فَقَالُوا: لا حُكْمَ إلا لِلَّهِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقِّ أُريد بهَا باطِلٌ ، إِن رَسُولَ اللَّهِ فَقَالُوا: لا حُكْمَ إلا لِلَّهِ مَا عُرِف صِفَتَهُمْ فِي هَوُلاءِ ، وَيقُولُون باطِلٌ ، أِن رَسُولَ اللَّهِ فَقَالُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

قَالَ بَكَير بن الأَشَج : وَحَدثنِنِي رَجُلٌ عَن ابنِ جُبيرِ أَنهُ قَالَ : رَأَيت ذلِكَ الأَسْوَد .

ابن وهب عن عَمْرُو بن الْحَارِثِ عَن بكيرِ بن الأَشَج أَن رَجُلا حَدثهُ عَن ابنِ عَباسِ أَنهُ قَالَ : أَرْسَلَنِي عَلِيٌّ إِلَى الْحَرُورِيةِ لَاكَلَّمَهُمْ ، فَلَمَّا قَالُوا: لا حُكْمَ إِلا لِلَّهِ ، وَإِن اللَّهَ قَدْ حَكَمَ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، وَإِن اللَّهَ قَدْ حَكَمَ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، وَحَكَمَ فِي قَتلِ الصيدِ ، فَالْحُكْمُ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَصيدٍ أَفْضلُ مِن الْحُكْمِ فِي وَحَكَمَ فِي وَحَكَمَ فِي اللَّهُ قَدْ وَصيدٍ أَفْضلُ مِن الْحُكْمِ فِي الْأُمّةِ ترْجعُ بهِ وَتَحْقِن دِمَاءَهَا وَيلَمُ شَعْتُهَا ، فَقَالَ ابن الْكُويِ : دعُوهُمْ فَإِن اللَّهَ قَدْ أَنبَاكُمْ أَنهُمْ قَوْمٌ خصِمُون .

ابن وَهْبٍ عَن عُمَرُو بنِ مُحَمَّدِ بنِ زَيدِ (٢) بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ عَن أَبيهِ ، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ وَذكرتَ الْحَرُورِيةَ ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَمْرُقُونَ مِن الإسْلامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِن الرَّمِيةِ » (٣) .

⁽١) الطبى بالكسر والضم : حلمات الضرع التي من خُف وظلف وحافر وسبع ، جمعها : أطباء ، كما في القاموس .

⁽۲) صوابه : عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، روى عن أبيه وجده زيد وعم أبيه سالم وابن عم أبيه عبد الله ابن واقد ابن عبد الله وزيد بن أسلم وغيرهم ، وروى عنه أخوه عاصم وشعبة ومالك وابن المبارك والوليد بن مسلم وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو داود والبزار ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۲۱۲، ۳۱۱).

⁽٣) رواه البخاري في استتابة المرتدين (٦٩٣٢) من حديث عبد الله بن عمر ﷺ .

ابن وَهْبٍ عَن يونسَ بِـنِ يزيد عَـن ابـنِ شِـهَابٍ قَـالَ: هَاجَـت الْفِتنةُ الأولَـى فَأَدْرَكَت رِجَالا ذوي عَددٍ مِن أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﴿ مِمَّن شَهد بدْرًا مَـعَ رَسُـولِ اللَّهِ ﴿ مَلَ الْفِينَةِ ، فَلا يقِيمُون فِيهِ عَلَى رَجُلٍ قَاتلَ اللهِ ﴾ فَبلَـ الْقُرْآنِ قِصاصا فِيمَن قَتلَ ، وَلا حَد فِي سَبي امْرَأَةٍ سُبيت ، وَلا نرَى بينهَا وَبين زَوْجَهَا مُلاَعَنةً ، وَلا نرَى أَن يقْذِفَهَا أَحَدٌ إلا جُلِد الْحَد ، وَنـرَى أَن تـرَد إلَـى زَوْجَهَا الأوَّل بعْد أَن تعْتد فَتنقضي عِـدتهَا مِن زَوْجَهَا الآخرِ ، وَنـرَى أَن تـرِث زَوْجَهَا الأوَّل .

ابن وَهْبِ: وَذَكَرَ عَن ابنِ شِهَابٍ قَالَ: لا يضمَن مَا ذَهَـب إلا أَن يوجَـد شَـيءٌ بعَينِهِ فَيرَد إلَى أَهْلِهِ .

مَالِكٌ عَن عَمِّهِ أَبِي سُهَيلِ بِنِ مَالِكِ (١) قَالَ: سَأَلَنِي عُمَرُ بِن عَبِدِ الْعَزِيزِ وَأَنَا مَعَهُ: مَا ترَى فِي هَوُّلاءِ الْقَدرِيةِ ؟ قَالَ: فقُلْت: اسْتِبَهُمْ فَإِن قَبِلُوا ذَلِكَ وَإِلا فَاعْرِضِهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ ، قَالَ مَالِكٌ: وَرَأْبِي عَلَى ذَلِكَ (٢).

أَسَامَةُ بِن زَيدٍ عَن أَبِي سُهَيلِ بِنِ مَالِكٍ أَن عُمَرَ بِن عَبدِ الْعَزيزِ قَالَ لَهُ: مَا الْحُكُمُ فِي هَوُلاءِ الْقَدرِيةِ ؟ قَالَ: قُلْت: يَسْتَتابُون ، فَإِن تَـابُوا قُبلَ ذَلِكَ مِنهُمْ ، وَإِن لَـمْ يتوبُوا قُتِلُوا عَلَى وَجْهِ الْبغي ، قَالَ عُمَرُ: ذَلِكَ رَأْبِي فِيهِمْ وَيَحَهُمْ ، فَأَين هُـمْ عَـن هَذِهِ الآيةِ: ﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ * مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ * إِلا مَنْ هُوَ صَـالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦١ - ١٦٣].

> تم كتاب الجهاد بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب الصيد

> > * * *

⁽١) نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو سهل التيمي ، روى عن أبيه وابن عمر وسهل بن سعد وسعيد بن المسيب وغيرهم ، وروى عنه الزهري ومحمد بن طلحة التميمي وعبد العزيز الدراوردي وغيرهم ، وثقه أحمد والنسائي وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤٠٤) .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في القدر (٢/ ٦٨٦) رقم (٦) ، وعند مالـك في الموطأ : وإلا عرضتهم على السيف . ومعناه : أي اقتلهم به .

كتاب الصّيد

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: صِفْ لِي الْبازَ الْمُعَلَّمَ وَالْكَلْبِ الْمُعَلَّمَ فِي قَوْل مَالِكِ. قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : هُوَ الَّذِي يَفْقَهُ ، إذا زُجرَ ازْدَجَرَ وَإِذا أُشْلِي أَطَاعَ . قُلْت : أَرَأَيت إذا أَرْسَلَ كَلْبُهُ وَسِي التسْمِيةَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلْهُ وَسَمِّ اللَّهَ ، قُلْت : وَكَذلِكَ فِي الْبازِ وَالسَّهْمِ ؟ قَالَ : نعَمْ كَذلِكَ هَذا عِندَ مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَقَدْ سَأَلْته عَن تفْسِيرِ حَدِيث عَبدِ شَيءٍ مِن هَذا؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَقَدْ سَأَلْته عَن تفْسِيرِ حَدِيث عَبدِ اللَّهِ بنِ عَياشِ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخزُومِيِّ حِين قَالَ لِغلامِهِ : سَمِّ اللَّهَ وَيَحَكُ مَرَّينِ أَو النَّهِ بن عَياشِ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخزُومِيِّ حِين قَالَ لِغلامِهِ : سَمِّ اللَّهَ وَيَحَكُ مَرَّينِ أَو لللهِ بن عَياشِ بن أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخزُومِيِّ حِين قَالَ لِغلامِهِ : سَمِّ اللَّهَ وَيَحَكُ مَرَّينِ أَو لللهِ بن عَياشِ بن أَبِي رَبِيعَةَ الْمَحْزُومِيِّ حِين قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَمَن تركَ التسْمِيةَ عَمْدًا الناسِ ؛ إذ أَخبَرَ الذابِحُ أَنهُ قَدْ سَمَّى اللَّه . قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَمَن تركَ التسْمِيةَ عَمْدًا الناسِ ؛ إذ أَخبَرَ الذابِحُ أَنهُ قَدْ سَمَّى اللَّه . قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَمَن تركَ التسْمِيةَ عَمْدًا عَلَى الذبيحةِ ، لَمْ أَرَ أَن تؤكلَ الذبيحةُ ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ ، قَالَ : وَالصَّيدُ عِندِي مِثْلُهُ . قَالَ : وَالصَّيدُ عِندِي مِثْلُهُ . قَالَ : وَالصَّيدُ عِندِي مِثْلُهُ . قَالَ : وَالصَّيدُ عَندِي مَعْلُهُ الْمَخزُومِيِ فَلا أَرَى بهِ بأَسًا .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُسْلِمَ وَالْمَجُوسِي إِذَا أَرْسَلَا الْكَلْبِ جَمِيعًا فَأَخِذَ الصَّيدَ فَقَتلَهُ ، أَيَوْكُلُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِنهُ فِيهَ شَيئًا إِلا أَني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي كَلُ . وَأَرَى هَذَا أَنهُ لا يؤْكُلُ . وَأَرَى هَذَا أَنهُ لا يؤْكُلُ . وَلَا الْمُسْلِمِ إِذَا أَرْسَلُهُ الْمَجُوسِي فَأَخِذَ فَقَتلَ : إِنهُ لا يؤْكُلُ ، وَأَرَى هَذَا أَنهُ لا يؤْكُلُ . قُلْب الْمُسْلِمِ إِذَا أَرْسَلْت كُلْبي عَلَى صَيدٍ فَتَوَارَيا مِني جَمِيعًا ، فَأَخذهُ الْكَلْب فَقَتلَهُ ثَمَّ قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرْسَلْت كُلْبي عَلَى صَيدٍ فَتَوَارَيا مِني جَمِيعًا ، فَأَخذهُ الْكَلْب فَقَتلَهُ ثَمَّ وَجَدْته ، أَلَكُلُه أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا أَصَابِهُ مَيتًا وَفِيهِ أَثْرُ كَلْبهِ أَو أَثرُ سَهْمِهِ أَو أَثرُ بازهِ ، وَقَدْ أَنفَذت هَذِهِ الأَشْياءُ مَقَاتلَهُ فَلْيأْكُلُهُ إِذَا لَمْ يفرِّطْ فِي طَلَبهِ مَا لَمْ يبت . قَالَ مَالِكٌ : فَإِن بات فَلا يأْكُلُهُ ، وَإِن كَان الَّذِي بهِ قَدْ أَنفَذ مَقَاتلَهُ فَلا يأكُلُه ؛ لأنه قَدْ بات عَدْ أَنفَذ مَقَاتلَهُ فَلا يأكُلُه .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَوَارَى الصَّيدُ وَالْكَلْبِ أَو الْبازُ عَنهُ ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى بيتهِ ثُمَّ طَلَبهُ بعْدَ ذَلِكَ فَأَصَابهُ مَن يُوْمِهِ ذَلِكَ ، أَيَاْكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَلَكِن أَرَى أَن لا يَأْكُلُهُ ؛ لأنهُ قَدْ تَرَكَهُ وَرَجَعَ إِلَى بيتهِ . أَلا ترَى أَنهُ لا يـدْرِي لَعَلَّهُ لَـوْ كَان فِي الطَّلَبِ وَلَمْ يَفُو لَمَّا رَجَعَ إِلَى بيتهِ فَقَدْ كَان فِي الطَّلَبِ وَلَمْ يَفَرِّطْ أَنهُ كَان يَدْرِكُ ذَكَاتهُ قَبلَ أَن يُمُوت ، فَهُو لَمَّا رَجَعَ إِلَى بيتهِ فَقَدْ

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الذبائح (٢/ ٣٨٩) رقم (٢) من حديث عبد الله بن عياش ﷺ .

فَرَّطَ فَلا يَأْكُلُهُ لِمَوْضِعِ مَا فَرَّطَ فِي ذَكَاتهِ . أَلا ترَى أَنهُ لَوْ أَدْرَكَهُ وَلَمْ يَنفِذ الْكَلْب مَقَاتلَهُ فَتَرَكَهُ حَتَى يَقْتلُهُ الْكَلْب لَمْ يَأْكُلُهُ ، فَهَذا حِين رَجَعَ إلَى بيتهِ بَمَنزِلَةِ هَذا الَّذِي أَدْرَكَ كَلْبهُ وَلَمْ يَنفِذ مَقَاتلَ الصَّيدِ ، فَترَكَهُ حَتى قَتلَهُ الْكَلْب فلا يأكُلُهُ ؛ لأَنهُ لَعَلَّهُ لَوْ كَان فِي الطَّلَب وَلَمْ يَنفِذ مَقَاتلَ الصَّيدِ ، فَترَكَهُ حَتى قَتلَهُ الْكَلْب فلا يأكُلُهُ ؛ لأَنهُ لَعَلَّهُ لَوْ كَان فِي الطَّلَب أَدْرَكَهُ قَبلَ أَن ينفِذ الْكَلْب مَقَاتلَهُ ، وَلَعَلَّهُ إِنَمَا أَنفَذ الْكَلْب مَقَاتلَهُ بعْدَ أَن جَرَحَهُ وَبعْدَ أَن أَخذهُ ، فَلَوْ كَان هُوَ فِي الطَّلَب لَعَلَّهُ كَان يَدْرِكُهُ قَبلَ أَن ينفِذ الْكَلْب مَقَاتلَهُ .

قَالَ: وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يرْسِلُ كَلْبهُ أَو بازَهُ عَلَى الصَّيدِ فَيدْرِكُهُ وَبهِ مَن الْحَياةِ مَا لَوْ شَاءَ أَن يذكّيهُ ذكّاهُ ، وَلَمْ ينفِذ الْكَلْب أَو الْبازُ مَقَاتلَهُ فَيشْتغِلُ بإخرَاج سِكِّينِهِ الْحَيْةِ مَا لَوْ شَاءَ أَن يذكّيهُ ذكّاهُ ، وَلَمْ ينفِذ الْكَلْب أَو الْبازُ مَقَاتلهُ فَيشْتغِلُ بإخرَاج سِكِّينِهِ مِن خُرْجهِ ، أَو لَعَلَها أَن تكُون مَعَ رَجُلِ خلْفَهُ فَينتظِرُهُ حَتى يقْتل الْكَلْب الصَّيدَ أَو الْبازُ أَو يخرجُ السِّكِين ، وَلا يدْركه مَن كَان مَعَهُ السِّكِينُ حَتى يقْتل الْكَلْب الصَّيدَ أَو الْبازُ أَو يُحرجُ السِّكِين ، وَإِن عَزَلَ الْكَلْب أَو الْبازَ عَنهُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يأكُلهُ ؛ لأنهُ قَدْ أَذْركهُ حَيًّا ، وَلَوْ شَاءَ أَن يذكّيهُ ذكّاهُ إلا أَن يكُون أَذْركهُ وَقَدْ أَنفَذت الْكِلاب أَو الْبزَاةُ مَقَاتلَهُ ، فَلا بأسَ بأن يأكُلهُ ؛ لأن ذكاته مَالكَ ، فَلا بأسَ بذكاة . قَال : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الصَّيدِ يدْركُهُ الرَّجُلُ وَقَدْ أَنفَذت الْكِلاب مَقَاتلَهُ أَو الْبازُ ، فَيفَرِّطُ فِي ذكاتهِ وَيترُكُهُ حَتى يمُوت ، أَياكُلهُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ لا بأسَ بذلِكَ وَلْيأكُلهُ .

قُلْت : أَرَأَيت الَّذِي تَوَارَى عَنِي فَأَصَبَتُهُ مِنِ الْغَدِ وَقَدْ أَنفَذت مَقَاتَلَهُ بِسَازِي أَو كِلابِي ، لِمَ قَالَ مَالِكٌ : لا يَأْكُلُهُ إِذَا بَات ، وَقَالَ : يَأْكُلُهُ مَا لَمْ أَنفَذت مُقَاتَلَهُ بِبَازِي أَو كِلابِي ، لِمَ قَالَ مَالِكٌ : لا يَأْكُلُهُ أَقْلَت : أَرَأَيت السَّهُمَ يَتِت ؟ قَالَ : لَمْ أَر لِمَالِكِ حُجَّةً هَاهُنا أَكْثرَ مِن أَنهَا السُّنةُ عِندَهُ . قُلْت : أَرَأَيت السَّهُم بَعَيْنِهِ سَأَلْنا مَالِكً الْفَلْ مَقَاتِلَهُ إِلا أَنهُ بَات عَني ، لِمَ قَالَ مَالِكٌ : لا يَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : فِي السَّهُم بَعَيْنِهِ سَأَلْنا مَالِكً أَيضًا ، إِذَا بَات وَقَدْ أَنفَذ السَّهُمُ مَقَاتَلَهُ . فَقَالَ : لا يَأْكُلُهُ . قُلْت : أَرَأَيت الْكَلْبُ بِقِيتُهُ ، أَيأَكُلُهُ فَلْت : أَرَأَيت الْكُلْبِ بَقِيتُهُ ، أَيأْكُلُهُ فَا لَمْ يبت . قُلْت : أَرَأَيت الْكُلْبِ إِذَا كَان كُلَّمَا أَرْسَلَهُ عَلَى صَيدٍ أَخِذَهُ ، فَأَكُلَ مِنهُ أَوْ مَعْلَ أَن يَأْكُلُ مَا أَخذ ، أَهَذا مُعَلَّمٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْكُلْبِ إِذَا كَان كُلَّمَا أَرْسَلَهُ عَلَى عَيدٍ أَخِذَهُ ، فَأَكُلَ مِنهُ أَو جَعَلَ أَن يَأْكُلُ مَا أَخذ ، أَهَذا مُعَلَّمٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَدْرَكُهُ وَقَدْ أَنفَذ الْكُلْبِ مَقَاتِلُهُ أَو سَهْمُهُ ، أَو الْبازُ فَأَدْرَكُهُ قَلْ الْكُلْبِ مَقَاتِلُهُ أَلُ وَسَهْمُهُ ، أَو الْبازُ عَلَى صَيدٍ أَدْكُ أَن يذكيه فَلا يَسْتَطِيعُ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ عَن الرَّكُ الْ يَدْرِكُ أَلْكُلُ الْكُلُ الْكُلُ الْوالْ الْمَازُ عَلَى صَيدِهِ فَيرِيدُ أَن يذكيهُ فَلا يَسْتَطِيعُ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ عَن اللّهُ إِنْ يَرْكُ أُن يَذْكُيهُ فَلا يَسْتَطِيعُ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ عَن اللّهُ الْمُولُ الْمُ الْفَقَالَ الْمُلْكُ الْمُ الْمُلْكُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلْكُ الْمُلُكُ اللّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلُكُ عَلَى الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلْكُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلْ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُ اللّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلْمُ اللْمُ الْمُعْلِ

هُوَ غَلَبُهُ عَلَيهِ وَلَمْ يَأْتِ التَفْرِيطُ مِنهُ حَتَى فَاتِ بِنَفْسِهِ فَلْيَأْكُلُهُ ، وَإِنِ هُوَ لَوْ شَاءَ أَن يعْزِلَـهُ عَزَلَهُ عَنهُ فَذَكَّاهُ فَلَمْ يعْزِلْهُ حَتَى مَاتٍ فَلا يَأْكُلُهُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كُنت لا أَقْبِرُ أَن أُحلِّصَ الصَّيدَ مِن كُلْبِي أَو مَن بازِي وَأَنا أَقْدِرُ عَلَى اَن أُذَكِّهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ذكّهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن لَمْ أُذكّهِ غِي مَسْأَلَتِي هَذِهِ ، أَآكُلُهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تأكُلُهُ . قُلْت : وَي مَسْأَلَتِي هَذِهِ ، أَآكُلُهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تأكُلُهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَدْرَكُ الصَّيدَ وَالْكِلاب تنهَشُهُ وَلَا مَالِكُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَدْرَكَ الصَيدَ وَالْكِلاب تنهَشُهُ وَلَيسَ مَعَهُ مَا يذكّيهِ بهِ ، فَترَكَهُ حَتى قَتلَتهُ الْكِلاب ، أَيأْكُلُهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكُ ؟ قَالَ : نعَمْ يَأْكُلُهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : فَالَ مَالِكُ : لا يأكُلُهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَدْرَكَهُ حَيًّا فَذَهَب أَن يذبحه مِن غيرِ أَن يفَرِّطَ فَفَات بنفْسِهِ ، أَيأْكُلُهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ يَأْكُلُهُ عِندَ مَالِكٍ .

فِي صَيرِ الطّيرِ الْمُعَلَّم

قُلْت: أَرَأَيت الْفَهْدَ وَجَمِيعَ السِّباعِ إِذَا عُلَّمَت، أَهِي بَمَنزِلَةِ الْكِلابِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا، وَلَكِنهَا عِندِي بَمَنزِلَةِ الْكِلاب. قُلْت: أَرَأَيت جَمِيعَ سِباعِ الطَّيرِ إِذَا عُلِّمَت، أَهِي بَمَنزِلَةِ الْبزَاةِ ؟ قَالَ: لا أَدْرِي مَا مَسْأَلَتك هَذِهِ وَلَكِن الْبزَاةَ وَالْعِقْبان وَالْعِقْبان وَالزَّمَامِجَةَ (٢) وَالشُّذَانِقَات (٣) وَالسَّفَاة (١) وَالصُّقُورَ وَمَا أَشْبِهَ هَذَا، فَلا بِأُسَ بِهَذَا عِندَ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يرْسِلُ كَلْبهُ عَلَى الصَّيدِ فَيأْخُذ غيرَهُ، أَيأْكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن نسِي التسْمِيةَ عِندَ الإِرْسَالِ، أَيأْكُلُهُ ؟ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : يسَمِّ اللَّهَ إِذَا أَكُلُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَرَكَ التسْمِيةَ عَمْدًا ؟ قَالَ : هَذَا بَمَنزِلَةِ الذبيحَةِ إِذَا نسِي التسْمِيةَ فَهُ وَ كَمَن نسِي التسْمِيةَ عَلَى الذبيحَةِ ، وَإِذَا تَرَكَ التسْمِيةَ عَامِدًا عِندَ الإِرْسَالِ فَهُوَ كَمَن تَرَكَ كَمَن نسِي التسْمِيةَ عَامِدًا عِندَ الذبيحَةِ لا يأكُلُهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرْسَلَ كَلْبُهُ عَلَى جَمَاعَةِ صَيدٍ التسْمِيةَ عَامِدًا عِندَ الذبيحَةِ لا يأكُلُهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرْسَلَ كَلْبُهُ عَلَى جَمَاعَةِ صَيدٍ

⁽١) الودج: محركة: عرق في العنق، كما في القاموس.

⁽٢) الزمجي: أصل ذنب الطائر ، كما في القاموس.

⁽٣) هكذا بالأصل ، ولعلها الشوذانقات والشوذانق : الصقر ، كما في القاموس .

⁽٤) هكذا بالأصل ، ولعلها السفاه ، والسف : بالكسر والضم : الأرقم من الحيات أو التي تطير ، كما في القاموس .

وَلَمْ يرِدْ وَاحِدًا مِنهَا دُون الآخرِ فَأَخذَهَا كُلَّهَا أَو أَخذ بعضَهَا . قَالَ : سَأَلْنَا مَالِكًا عَن اللّٰذِي يَرْسِلُ بازَهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِن الطَّيرِ وَهُوَ ينوي مَا أَخذ مِنهَا ، فَيَأْخُذ أَحَدَهَا ، أَو يرْمِي جَمَاعَةً مِن الطَّيرِ ينويهَا فَيصِيب وَاحِدًا مِنهَا . قَالَ مَالِكٌ : يَأْكُلُهُ ، فَهَذا يدُلُك عَلَى أَنهُ إِن أَرَادَهَا كُلَّهَا فَلا بأسَ بأَكْلِهَا كُلِّهَا ، وَإِن أَصَاب وَاحِدًا فَلا بأسَ بأَكْلِهِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا أَصَاب فِي رَمْيتِهِ اثنين مِنهَا أَكَلَهُ مَا . قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْنَاهُ عَن الْجَمَاعَتِين مِن الطَّيرِ تكُونان فِي الْهُوَاءِ بعْضُهَا فَوْقَ بعْض ، فَيرْمِي وَهُو يريدُ الْجَمَاعَتِين جَمِيعًا مِن الطَّيرِ تكُونان فِي الْهُوَاءِ بعْضُهَا فَوْقَ بعْض ، فَيرْمِي وَهُو يريدُ الْجَمَاعَتِين جَمِيعًا يريدُ مَا أَصَاب مِنهُمَا أَيَاكُلَهُ ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : مَا أَصَاب مِن الْجَمَاعَتِين جَمِيعًا يَرِيدُ مَا أَصَاب مِن الْجَمَاعَتِين جَمِيعًا وَيْ أَرْسَلَ كُلْبهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مَن الصَّيدِ وَنوى وَاحِدًا مِنهَا أَكَلَهُ ، قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِن أَرْسَلَ كُلْبهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مَن الصَّيدِ وَنوى وَاحِدًا مِنهَا بغَيْهُ فَأَصَاب غيرَهُ فَلا يَأْكُلُهُ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِن أَرْسَلَ كُلْبهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مَن الصَّيدِ وَنوى وَاحِدًا مِنهَا بغَينِهِ فَأَصَاب غيرَهُ فَلا يَأْكُلُهُ .

قُلْت: أَرَأَيت الْكِلابِ غِيرَ السَّلالِقَةُ ('' إِذَا عُلَمَت ، أَهِي بَمَنِلَةِ السَّلالِقَةِ فِي قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكِ : السَّلالِقَةُ وَغِيرُهَا إِذَا عُلِّمَت فَهِي سَوَاءٌ . قُلْت : أَرَأَيت الْكَلْب غِيرَ الْمُعَلَّمِ إِذَا أَرْسَلْت كُلُي مِن يدَي ، وَكَان مَعِي أَو ذَكَاتهُ فَتَذَكِّيهُ وَهُو قَوْلُ مَالِكِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرْسَلْت كَلْبي مِن يدَي ، وَكَان مَعِي أَو ذَكَاتهُ فَتَذَكِّيهُ وَهُو قَوْلُ مَالِكِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرْسَلْت كُلْي مِن يدَي ، وَكَان مَعِي أَو كَان يَبعُنِي ، فَأَثَوْت الصَّيدَ فَأَشْلَيت الْكَلْب عَلَيهِ ، وَلَيسَ الْكُلْب فِي يدَي ، وَلَكِنهُ بحال مَا وصَفْت لَك ، فَانشَلَى الْكَلْب فَأَخذ الصَّيدَ فَقَتلَهُ ، أَلْكُلُه أَمْ لا ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ مَرَّةً يَقُولُ : إِذَا كَان الْكُلْب مَعَهُ وَأَثَارَ الرَّجُلُ الصَّيدَ فَقَتلَهُ ، أَلَّكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ مَرَّةً يقولُ : إِذَا كَان الْكُلْب مُعَهُ وَأَثَارَ الرَّجُلُ الصَّيد بإشلاء الْكَلْب فَو اللّذِي خرَجَ فِي طَلَب الصَّيدِ ، ثَمَّ أَشُدلاهُ سَيِّدُهُ بعْدَ ذَلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : فَلا يَأْكُلُهُ ، قَالَ : وَكَان هَذَا قَوْلُهُ الأُولُ تَمَّ طَلَبهِ ثُمَّ أَشُلاهُ مَاللهُ مُعَدَ ذَلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : فَلا يَأْكُلُهُ ، قَالَ : وَكَان هَذَا قُولُهُ الأُولُ تُمَّ طَلَبهِ ثُمَّ أَشُلاهُ مِعْدَ ذَلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : فَلا يَأْكُلُهُ ، قَالَ : وَكَان هَذَا قَوْلُهُ الأُولُ تَمَّ الْمَلْب إِنْ يَكُون فِي يدِو ثُمَّ أَرْسَلَهُ بعْدَ أَن أَثَارَ الصَّيدِ بإِشْلاءِ سَيِّدِهِ وَكَان هَلَا الْكَلْب هَا لَا يَكُونُ الْكَلْب هَاهُنا إذا خرَجَ بإِشْلاءٍ سَيِّدِهِ فَكَأَن السَّيدَ هُو اللَّذِي وَلَى الْكَلْب هَوَ اللَّذِي وَان كَان الْكُلْب هَاهُنا إذا خرَجَ بإِشْلاءٍ سَيِّدِهِ فَكَأَن السَّيدَ هُو الَّذِي وَلَا يَكُولُ الْكَلْب هَاهُنا إذا خرَجَ بإِشْلاءٍ سَيِّدِهِ فَكَأَن السَّيدَ هُو اللَّذِي وَلَا الْكَلْب هَا الْمَالُولُ الْكَلْب هَا اللّذِي الْكَالُ الْكَلْب هَا الْمَالُولُ عَلَى الْكَالُ الْكَلْب هَا الْمَالُولُ الْمُلْلُولُ الْمُلْعِ الْمَالُولُ الْمَالِكَ الْمَالِكُ الْمَلْبِ الْمَالِلُ الْمُلْفِلُهُ الْمُلُولُ الْمَلْكِ الْمُلْكِ الْمُلْكُ اللّذَالْكُولُ الْمُعَلِقُ ال

قُلْت : أَرَأَيت صَيدَ الصَّبِيِّ إذا لَمْ يُعْتِلِمْ ، أَيوْكُلُ إذا قَتلَت الْكِلابِ صَيدَهُ ؟ قَالَ : قَالَ

⁽١) الكلاب السلالقة : نسبة إلى سليقية مدينة بطرف أرمينية تنسب إليها الـدروع والكـلاب ، كما في القاموس .

مَالِكٌ : ذبيحَةُ الصَّيِّ تؤكلُ إذا أَطَاقَ الذبحَ وَعَرَفَهُ ، فَكَذلِكَ صَيدُهُ عِندِي مَنزِلَةِ الذبح . قُلْت : أَرَأَيت إن أَرْسَلْت كَلْبا مُعَلَّمًا عَلَى صَيدٍ فَأَعَانهُ عَلَيهِ كَلْب غيرُ مُعَلَّمٍ ، أَآكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : إذا أَعَانهُ عَلَيهِ غيرُ مُعَلَّمٍ لَـمْ يؤكَلْ . قُلْت : أَرَأَيت إن أَرْسَلْت بازِي عَلَى صَيدٍ فَأَعَانهُ عَلَيهِ بازٌ غيرُ مُعَلَّمٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يؤكَلُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرْسَلْت كَلْبِي عَلَى صَيدٍ وَنوَيت مَا صَادَ مَن الصَّيدِ سِوَى هَذَا الصَّيدِ ، وَلَسْت أَرَى شَيئًا مِن الصَّيدِ غيرَ هَذَا الْوَاحِدِ ، فَأَخذ الْكَلْب صَيدًا وَرَاءَ ذلك لَمْ أَرَهُ حِين أَرْسَلْت الْكَلْب فَقَتلَهُ ، أَلَكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُل يرْسِلُ كَلْبه لَمْ أَرَهُ حِين أَرْسَلْت الْكَلْب فَقَتلهُ ، أَلَكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُل يرْسِلُ كَلْبه عَلَى جَمَاعَة مِن الصَّيدِ ، وَنوَى إِن كَان وَرَاءَهَا جَمَاعَة أُخرَى ، فَمَا أَخذ مِنهَا فَقَدْ أَرْسَلَهُ عَلَى عَلَيها وذلِك نِيته ، وَلا يعْلَمُ أَن وَرَاءَ هَذِهِ الْجَمَاعَة جَمَاعَة أُخرَى مِن الصَّيدِ ، فَأَصَاب عَيدًا وَرَاءَ ذلِك مِن الْجَمَاعَة الَّتي لَمْ يكُن يرَاهَا حِين أَرْسَلَ الْكَلْب ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَاكُلُهُ ، وَإِن كَان إِنَا أَرْسَلَهُ عَلَى هَذِهِ الْجَمَاعَة وَوَرَاءَهَا جَمَاعَة أُخرَى لَمْ ينو الْجَمَاعَة الَّتي وَرَاءَها جَمَاعَة أُخرَى لَمْ ينو الْجَمَاعَة الَّتي وَرَاءَها ، وَإِن كَان إِنَا أَرْسَلَهُ عَلَى هَذِهِ الْجَمَاعَة وَوَرَاءَها جَمَاعَة أُخرَى لَمْ يرَهَا . الْتَي وَرَاءَها ، وَإِن رَآهَا أَو لَمْ يرَهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَفْلَت الْكَلْب مِن يدَي عَلَى صَيدٍ فَزَجَرْتهُ بِعْدَمَا انفَلَت مِن يدَي ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْكَلْب يرَى الصَّيدَ فَيخرُجُ فَيعْدُو فِي طَلَبهِ ، ثمَّ يشلِيهِ صَاحِبهُ فَينشَلِي : إِنهُ لا يؤْكُلْ ؛ لأنهُ خرَجَ بغيرِ إِرْسَالِ صَاحِبهِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْكَلْب إِذَا أَرْسَلْته عَلَى الصَّيدِ فَأَدْرَكَهُ فَقَطَعَ يِدَهُ أَو رَجْلَهُ فَمَات مِن ذَلِكَ ، أَو قَتَلَهُ الْكَلْب بعْدَ ذَلِكَ ، أَيَوْكُلُ الْيدُ وَالرِّجْلُ وَجَمِيعُ الصَّيدِ أَمْ لا ؟ قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَن الرَّجُلِ يَدْرِكُ الصَّيدَ فَيضْرِب عُنُقَهُ فَيخِزِلُهُ أَو يضْرِب وَسَطَهُ فَيخِزِلُهُ نِصْفَينِ . فَالَ مَالِكٌ : يَوْكُلُ هَذَا كُلُهُ . فَقِيلَ لِمَالِكٍ : فَإِن قَطَعَ يدًا أَو رَجْلا ؟ قَالَ : لاَ يأْكُلُ الْيدَ وَلا الرِّجْلَ ، وَلَيذَكٌ مَا بقِي مِنهُ وَلْيأْكُلُهُ ، فَإِن مَات بنفْسِهِ قَبلَ أَن يذكيهُ مِن غير تفْريطٍ فَلا الرِّجْلَ ، وَلا يلْكُل الْيدَ وَلا الرِّجْلَ ، فَكَذلِكَ مَسْأَلَتك فِي الْكِلاب إِذَا قَطَعَت ، وَالْبزَاةُ فَلْياكُلُهُ ، وَلا يأْكُل الْيدَ وَلا الرِّجْلَ ، فَكَذلِكَ مَسْأَلَتك فِي الْكِلاب إِذَا قَطَعَت ، وَالْبزَاةُ مِثْلُ هَذَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن ضَرَب عَجُزَهُ فَأَبان الْعَجُزَ ، أَيأْكُلُ الشَّقِينِ جَمِيعًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : وَكَذلِكَ الْبازُ إِذَا ضَرَب الصَّيدَ فَأَطَارَ جَنَاحَهُ أَو رَجْلَهُ لَمُ اللهُ مَا أَبان مِن الطَّير مِن جَناحٍ أَو رَجْلٍ بِكَال مَا وَصَفْت لَك ، فَإِن خِزَلَهُمَا أَكَلَهُمَا أَكَلَهُمَا أَكَلُهُمَا أَكُلُهُمَا أَنَان مِن الطَّير مِن جَناحٍ أَو رَجْلٍ بِكَال مَا وَصَفْت لَك ، فَإِن خَزَلَهُمَا أَكَلَهُمَا أَكَلَهُمَا عَلَى عَوْلُ مَا أَبان مِن الطَّير مِن جَناحٍ أَو رَجْلٍ بِكَال مَا وَصَفْت لَك ، فَإِن خَزَلَهُمَا أَكَلَهُمَا أَكَلَهُمَا عُلَي قَوْل مَالِكٍ فِي الضَّرْب اللَّذِي وَصَفْت لَك ، فَإِن خَزَلَهُمَا أَكَلَهُمَا عَلَى عَمْ مَعْ مَى قَوْل مَالِكٍ فِي الضَّرْب اللَّذِي وَصَفْت لَك ، فَإِن خَزَلَهُمَا أَكَلُهُمَا أَكَلُهُمَا أَنْ إِنْ مَن الطَّيْلِ عَنْ مَا أَنْ إِنْ مَنْ مَن عَلَى قَوْل مَالِكٍ فِي الضَّرْب اللَّذِي وَصَفْت لَك .

قُلْت : أَرَأَيت النصْرَانِي وَالْيهُودِي أَيؤكلُ صَيدُهُمَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ إِذا قَتلَت الْكِلاب

الصَّيدَ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تَوْكُلُ ذَبَائِحُهُمَا ، وَأَمَّا صَيدُهُمَا فَلا يَوْكُلُ وَتلا هَـنَهِ الآيـةَ: ﴿ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَا حُكُمْ ﴾ [المائدة : ٩٤] . وَلَمْ يذكر اللَّهُ بهذا الْيهُودَ وَلا النصَـارَى . قَـالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَلا يَوْكُلُ صَيدُهُمَا . قَالَ سَحْنُونٌ : قَالَ ابنُ وَهْب : لا بأس بأكل صيدهِمَا، وَقَالَهُ عَلِي بنُ زِيادٍ ، فَأَنا لا أَرَى بهِ بأسًا لأن اللَّه تبارَكَ وَتعَـالَى قَـالَ : ﴿ وَطَعَـامُ الَّـذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلُّ لَكُمْ ﴾ [المائدة:٥] .

قُلْت : أَرَأَيت مَا صَادَ الْمَجُوسِي مَن الْبحْرِ أَيؤُكُلُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت مَا صَادَ فِي الْبرِّ ، أَيؤُكُلُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، إلا أَن تدْرِكَ ذكَاةَ مَا اصْطَادَهُ إذا لَمْ ينفِذ الْمَجُوسِي مَقَاتِلَهُ .

فِي الدَّوَابِ تَخْرُجُ مِن الْبِخْرِ فَنْخَيا الثَااِثَةَ الأَيامَ وَخُوَهَا اَنْوُكُكُ بِغَيْرِ ذَكَاهُ

قُلْت : أَرَأَيت الدَّوَابِ الَّتِي تَخْرُجُ مِن الْبحْرِ ، فَتحْيا الْيوْمَ وَالْيوْمَين وَالثلاثةَ وَالأَرْبعَةَ ، أَتَوْكَلُ بغيرِ ذَكَاةٍ ؟ قَالَ : بلَغنِي أَن مَالِكًا سُئِلَ عَن ترْسِ الْبحْرِ أَيـذكَّى ؟ فَقَـالَ مَالِكٌ : وَإِنِي لأَعْظِمُ هَذَا مِن قَوْلِ مَن يقُولُ : لا يؤْكَلُ إلا بذكاةٍ .

فِي صَبِرِ الْمُرْلَةُ وَذَبِهُ النصَارَى لأَعْبِادِهِمْ

قُلْت: أَرَأَيت النصْرَانِي إِذَا ذَبِحَ وَسَمَّى بِاسْمِ الْمَسِيحِ، أَو أَرْسَلَ كَلْبهُ أَو بِازَهُ أَو سَهْمَهُ وَسَمَّى بِاسْمِ الْمَسِيحِ، أَيَوْكُلُ أَمْ لا ؟ قَالَ: سَمِعْتَ مَالِكًا يَكُرَهُ كُلَّ مَا ذَبحُوا لأَعْيادِهِمْ وَكَنائِسِهِمْ، إِذَا ذَبحُوا لِكَنائِسِهِمْ، قَالَ مَالِكٌ: أَكْرَهُ أَكْلَهَا. قَالَ: وَبلَغنِي عَنهُ لأَعْيادِهِمْ وَكَنائِسِهِمْ، إِذَا ذَبحُوا لِكَنائِسِهِمْ، قَالَ مَالِكٌ: أَكْرَهُ أَكْلَهَا. قَالَ: وَبلَغنِي عَنهُ أَنهُ تلا هَذِهِ الآية : ﴿ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ ﴾ [المائدة: ٣]، وكَان يكْرَهُهَا كَرَاهِيةً شَدِيدَةً، قَالَ: وَأَرَاهُمْ إِذَا قَالَ: وَمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي مَسْأَلَتكَ إِذَا سَمَّوا الْمَسِيحَ شَيئًا. قَالَ: وَأَرَاهُمْ إِذَا سَمَّوا الْمَسِيحَ مَنزِلَةِ ذَبِهِمْ لِكَنائِسِهِمْ فَلا أَرَى أَن تؤكّلَ (١٠).

⁽۱) قال الدسوقي في حاشيته: وأما ما ذبحوه بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم ولكن سمي عليه اسم عيسى أو الصنم تبركاً فهذا يكره أكله، والحاصل إن ذبح أهـل الكتـاب إذا قصـدوا بـه التقـرب لآلهتهم بأن ذبحوه لآلهتهم قربانا وتركوه لهـا لا ينتفعـون بـه فإنـه لا يحـل لنـا أكلـه ؛ إذ لـيس مـن طعامهم؛ لأنهم لا ينتفعون به ، وأما ما يأتي من الكراهة في ذبح لصليب فالمراد ما ذبحوه لأنفسـهم بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم لكن سموا عليه اسم آلهتهم مثلا تبركًا ، فهو يؤكل بكره ، لأنـه =

قُلْت : أَرَأَيت كَلْبِ الْمَجُوسِيِّ إِذَا عَلَّمَهُ الْمَجُوسِي فَأَخذَهُ مُسْلِمٌ وَأَرْسَلَهُ ، أَيَأْكُلُ مَا قَتَلَ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْعَلامَ إِذَا كَان قَتَلَ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْعَلامَ إِذَا كَان أَبُواهُ مَن أَهْلِ الذَّهِ أَحَدُهُمَا مَجُوسِيٌّ وَالآخرُ نصْرَانِيٌّ ، أَتَوْكُلُ ذبيحَتهُ وَصَيدُهُ أَمْ لا ؟ أَبُواهُ مَن أَهْلِ الذَّهِ أَلَاكُ تَبعٌ لِلأَب فِي الْحُرِّيةِ فَأَرَى الْوَالِدَ إِذَا كَان نصْرَانِيًّا أَن تَوْكَلَ فبيحَتهُ ، وَلا يَوْكُلُ نبيحَتهُ إلا أَن يكُون قَدْ تَمَجَّسَ وَترَكَهُ عَلَى ذلِكَ فَلا تَوْكَلُ ذبيحَتهُ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا قَتلْت الْحِبالات (١) مِن الصَّيدِ ، أَيوْ كُلُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يؤكُلُ إِلا مَا أُدْرِكَت ذكَاتهُ مِن ذلِكَ . قَالَ : فَقِيلَ لِمَالِكٍ : فَإِن كَانت فِي الْحِبالات حَدِيدَةٌ فَأَنفَذت الْحَدِيدَةُ مَقَاتلَ الصَّيدِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يؤكّلُ مِنهُ إلا مَا أُدْرِكَت ذكَاتهُ . قُلْت : فَهَذا الَّذِي قَدْ أَنفَذت الْحِبالات مَقَاتلَهُ ، إِن أَدْرَكَهُ لَمْ يكُن لَهُ ذكَاةً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ لا ذكَاةً لَهُ .

قُلْت : أَرَأَيت الصَّيدَ صَيدَ الْمُرْتدِّ ، أَيؤْكُلُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ذبيحَتهُ لا تؤْكُلُ فَكَذلِكَ صَيدُهُ مِثلَ قَوْل مَالِكٍ فِي ذبيحَتهِ ، أَنهَا لا تؤْكُلُ . قُلْت : أَرَأَيت صَيدَ السَّمَكِ أَعْتَاجُ فِيهِ إِلَى التسْمِيةِ عِندَ الإِرْسَالِ ؟ قَالَ : لا ، وَلَمْ أَعْتَاجُ فِيهِ إِلَى التسْمِيةِ عِندَ الإِرْسَالِ ؟ قَالَ : لا ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن صَيدَ الْبحْرِ مُذكًى كُلُّهُ عِندَ مَالِكٍ ، فَإِنمَا عِتَاجُ إِلَى التسْمِيةِ مَا يذكَّى . ألا ترَى أن الْمَجُوسِي يصِيدُهُ فَيكُونُ حَلالًا . قُلْت : أَرَأَيت مَا طَفَا التسْمِيةِ مَا يذكَّى . ألا ترَى أن الْمَجُوسِي يصِيدُهُ فَيكُونُ حَلالًا . قُلْت : أَرَأَيت مَا طَفَا عَلَى الْمَاءِ مِن حِيتانِ الْبحْرِ وَدَوَابِ الْبحْرِ ، أَيَوْكُلُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَدْرِي مَا اللَّوَابِ ، وَلَكِنِي لَمْ أَسْمَعْ مَالِكًا يكْرَهُ شَيئًا مِن دَوَابِ الْبحْرِ وَلَمْ يكُن يرَى بالطَّافِي بأَسًا . اللَّوْاب ، وَلَكِنِي لَمْ أَسْمَعْ مَالِكًا يكْرَهُ شَيئًا مِن دَوَابِ الْبحْرِ وَلَمْ يكُن يرَى بالطَّافِي بأَسًا .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَأْخُذ الطَّيرَ مِن طَيرِ الْمَاءِ فَيذبِحُهُ فَيجدُ فِي بطْنِهِ حُوتًا ، أَيأْكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْحُوت يوجَدُ فِي بطْنِهِ الْحُوت : لا بأْسَ بأَكْلِهِ ، فَكَذلِكَ مَا فِي بطْن الطَّير لا بأْسَ بهِ .

مًا جَاءَ فِي أَكُلُ الْجَرَادِ

قُلْت : أَرَأَيت الْجَرَادَ إذا وَجَدْته مَيِّتا يتوَطَّؤُهُ غيرِي ، أَو أَتوَطَّؤُهُ فَيمُـوت ، أَيؤكـلُ أَمْ

⁼ تناوله عموم: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ [المائدة: ٥]. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ٣٥٦).

⁽١) الحبل: الرباط وحبله: شده ، كما في القاموس.

فِي الرَّجُكِ بِدْرِكُ الصَّيرَ وَقَدْ أَخذَنْهُ الْكِلَابِ فَينْكِيهِ وَهِي نَنْهَشُهُ خَنْي مُوت

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يدْرِكُ كِلابهُ وَقَدْ أَخذت الصَّيدَ ، وَهُو يَقْدِرُ عَلَى أَن يَخلَّصَهُ مِنهَا، فَترَكَهَا تنهَشُهُ ، وَيذكِّيهِ وَهُوَ فِي أَفْوَاهِهَا ، فَتنهَشُهُ وَهُو يذكِّيهِ حَتى يُمُوت ، أَيوْكَلُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يؤكلُ ؛ لأني أَخافُ أَن يكُون إنمَا مَات مِن نهْشِهَا ، قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : إلا أَن يكُون قَدْ اسْتيقَن أَنهُ قَد ذكَّاهُ وَحَياتهُ فِيهِ مُجْتمِعةٌ قَبلَ أَن تنفِذ مَقَاتلَهُ الْكِلاب فَلا بأس بأكْلِهِ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يذبحُ ذبيحتهُ فَتسْقُطُ فِي الَّذِي يذبحُ ذبيحتهُ فَتسْقُطُ فِي الَّذِي يذبحُ ذبيحتهُ فَيقَطَعُ مِنهَا بضْعَةً قَبلَ أَنْ تَزْهَقَ نَفْسُ الذبيحةِ . قَالَ مَالِكٌ : بشسَ مَا صَنعَ ، وَأَكْلُ تلْكَ فَيقَطَعُ مِنهَا بضْعَةً قَبلَ أَنْ تَزْهَقَ نَفْسُ الذبيحةِ . قَالَ مَالِكٌ : بشسَ مَا صَنعَ ، وَأَكْلُ تلْكَ فَيقُطَعُ مِنهَا بضْعَةً قَبلَ أَنْ تَزْهَقَ نَفْسُ الذبيحةِ . قَالَ مَالِكٌ : بشسَ مَا صَنعَ ، وَأَكْلُ تلْكَ الْبَضْعَةِ حَلالٌ ، فَهذا يدُلُك عَلَى أَن الَّذِي ترَكَ الْكِلاب تصنعُ بصيدِها مَا صَنعَت أَنهُ بشسَ مَا صَنعَ أَنهُ بشَلَ أَن تنفِذ الْكِلاب مَقَاتلَهُ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يرْسِلُ كَلْبَهُ أَو بازَهُ عَلَى الصَّيدِ فَيطْلُبُهُ سَاعَةً ثُمَّ يرْجعُ الْكَلْب،

⁽١) الغرار: الجولق، كما في القاموس.

ثمَّ يعُودُ فِي الطَّلَبِ فَيَاْ حُدَ الصَيدَ فَيَقْتَلُهُ ، أَيؤُكُلُ أَمْ لا ؟ وَهَلْ ترَى رُجُوعَهُ عَن صَيدِهِ قَطْعًا لإرْسَالِهِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى إِن كَان إِنَا صَلَّ عَنهُ صَيدُهُ فَعَطَفَ الْكَلْبِ أَو الْبازُ كَمَا تصْنعُ الْجَوَارِحُ إِذَا ضَلَّ عَنهَا صَيدُهَا ، طَلَبَتهُ يمينًا وَشِمَالا وَعَطَفَت كُلَّ ذَلِكَ فِي الطَّلَبِ فَهِي عَلَى إِرْسَالِهَا مَا دَامَت بِهَذِهِ الْحَال ، فَأَمَّا إِن مَرَّ الْكَلْب بِكَلْب مِثلِهِ فَوَقَفَ يشُمُّهُ ، أَوْ مَرَّ عَلَى جيفَةٍ فَوَقَفَ يَأْكُلُ مِنهَا أَو مَا أَشْبه مَرَّ الْكَلْب بِكَلْب مِثلِهِ فَوَقَفَ يشمُّهُ ، أَوْ مَرَّ عَلَى مَوْضِع أَو عَطَفَ رَاجِعًا لَمَّا عَجَزَ عَن صَيدِهِ فَيسْقُطُ عَلَى مَوْضِع أَو عَطَفَ رَاجِعًا لَمَّا عَجَزَ عَن صَيدِهِ فَيسْقُطُ عَلَى مَوْضِع أَو عَطَف رَاجِعًا لَمَّا عَجَزَ عَن صَيدِهِ وَقَدْ خَرَجَ مِن الإِرْسَالُ الأَوَّل ، فَإِن كَان لَمَّا عَطَف رَاجِعًا تاركًا لِلطَّلِب أَبصَرَ ذلِكَ الصَّيدَ فَطَلَبهُ ، أَو لَمَّا رَجَعَ عَاجِزًا عَن صَيدِهِ تاركا لِطَّلَب نَظَرَ إِلَيه بعْدَ ذلِكَ فَطَلَبهُ ، فَهَذَا ابتدَاءٌ مِنهُ وَلَيسَ بإِرْسَال ، وَكَذلِكَ هَذَا فِي الطَّلِب ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا مِن مَالِكٍ.

قُلْت : أَرَأَيت الصَّيدَ إِذَا رَمَاهُ رَجُلِ فَأَتْخَنَهُ حَتَى صَارَ لا يَسْتَطِيعُ الْفِرَارِ ، فَرَمَاهُ آخِرُ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَتَلَهُ ، أَيَوْكَلُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَوْكَلُ . قُلْت : فَقَدْ صَارَ هَذَا عِندَكَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَتَلَهُ ، أَيَوْكَلُ إلا بِذَكَاةٍ ؟ قَالَ : نعَمْ لأن هَذَا قَدْ صَارَ أَسِيرَهُ . قُلْت : فَهَلْ يضْمَنُهُ هَذَا الَّذِي رَمَاهُ فَقَتَلَهُ لِلأُوَّلِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وأَرَاهُ ضَامِنًا .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يرْمِي الصَّيدَ وَهُوَ فِي الْجَوِّ فَيصِيبهُ فَيقَعُ إِلَى الأَرْضِ فَيدْرِكُهُ مَيّنا ، فَينظُرُ فَإِذَا سَهْمُهُ لَمْ ينفِذ مَقَاتلَهُ ، أَيَا كُلُهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَأْكُلُهُ لَانهُ لا يَدْرِي مِن أَيِّ ذَلِكَ مَات أَمِن السَّقْطَةِ أَمْ مِن السَّهْمِ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الصَّيدُ يكُونُ فِي الْجَبلِ فَيرْمِيهِ الرَّجُلُ فَيترَدَّى مِن الْجَبلِ فَيمُوت ، قَالَ : قَالَ وَقَالَ : قَالَ وَقَالَ : قَالَ عَالِكٌ : لا يَأْكُلُهُ إِلا أَن يكُون قَدْ أَنفَذ مَقَاتلَهُ بِالرَّمْيةِ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يطْلُب الصَّيدَ فَيخرِجُهُ حَتى يدْخِلَهُ دَارَ قَوْمٍ ، فَيأْخُذهُ أَهْلُ الدَّارِ وَكُيفَ إِن قَالَ رَبِ الدَّارِ: دَخلِ الصَّيدُ أَو يَأْخُذهُ الَّذِي طَلَبهُ فِي دَارِ الْقَوْمِ ، لِمَن يكُونُ ؟ وَكَيفَ إِن قَالَ رَبِ الدَّارِ: دَخلِ الصَّيدُ دَارِي قَبلَ أَن يقَعَ فِي مِلْكِكَ أَيهَا الطَّالِب ؛ فَقَدْ صَارَ مَا فِي دَارِي لِي ، وَقَالَ الطَّالِب : أَخذتهُ قَبلَ أَن يقعَ فِي مِلْكِكَ يَا صَاحِبِ الدَّارِ ؛ لأن مَا دَخلَ دَارَكَ لَيسَ بَمْلُكٍ لَك ، وَإِن كَان لا مَالِكَ لَهُ ، مَا الْقَوْلُ فِي هَذا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، إلا أنبي وَرُهِقَهُ لأخذِهِ فَأَرَاهُ لَهُ ، وَإِن كَان لَمْ أَرى إِن كَان الْكِلابِ أَو الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي اضْطَرَّهُ وَرَهِقَهُ لأَخذِهِ فَأَرَاهُ لَهُ ، وَإِن كَان لَمْ يضْطَرَّهُ وَذَلِكَ بعِيدٌ لا يدْرِي أَتَأْخُذُهُ الْكِلابِ أَو الطَّارِدُ فِي مِثلِ ذَلِكَ أَمْ لا ، وَهُو مِن مِن

الصَّيدِ بعِيدٌ ، فَأَرَى الصَّيدَ لِصَاحِبِ الدَّارِ وَلا أَرَى لِصَاحِبِ الْكَلْبِ وَلا لِلطَّارِدِ شَيئًا ، وَقَدْ سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْحِبالات الَّتِي تنصَب : إِنِّ مَا وَقَعَ فِيهَا فَأَخذَهُ رَجُلٌ أَجْنبيٌّ إِنِّ صَاحِبِ الْحِبالِات أَحَقُّ بهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَعَمَّدْت صَيدًا فَرَمَيتهُ وَسَمَّيت وَأَصَبت غيرَهُ ، أَآكُلُهُ أَمْ لا ؟ وَكَيف إِن أَنفَذت الَّذِي سَمَّيت عَلَيهِ وَأَصَبت آخر وَرَاءَهُ لَمْ أَتَعَمَّدُهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تأكُلْ إلا الَّذِي تَعَمَّدْت وَحْدَهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن رَمَيت صَيدًا وَتَعَمَّدْته وَنوَيت آخر إِن كَان وَرَاءَهُ فَأَصَابهُ سَهْمِي أَنهُ مِمَّا أَرْمِي ، وَلَسْت أَرَى وَرَاءَهُ شَيئًا ، أَو أَصَبت هَذا اللَّذِي وَرَاءَهُ وَأَصَاب السَّهُمُ آخر وَرَاءَهُ ، أَو أَصَاب سَهْمِي اللَّذِي وَرَاءَهُ وَأَحطاهُ ، وَمَيت فَأَنفَذتهُ وَأَصَاب السَّهُمُ آخر وَرَاءَهُ ، أَو أَصَاب سَهْمِي اللَّذِي وَرَاءَهُ وَأَحطاهُ ، أَلَي عَن الرَّجُل يرْسِلُ كَلْبهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِن الْكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَدْ أَخبرتك أَن مَالِكًا سُئِل عَن الرَّجُل يرْسِلُ كَلْبهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِن الصَّيدِ فَيطْلُبهَا ، فَيكُونُ خلْفَهَا جَمَاعَةٌ أُخرَى ، فَيأْخُذ مِن تَلْكَ الَّتي كَانت مِن وَرَائِهِ وَلا الصَّيدِ فَيطْلُبهَا ، فَيكُونُ خلْفَهَا جَمَاعَةٌ أُخرَى ، فَيأْخُذ مِن تَلْكَ الَّتي كَانت مِن وَرَائِهِ وَلا يَأْخُذ مِن الْجَمَاعَةِ الأُولَى فَيقْتُلُهُ . قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان حِين أَرْسَلَهُ ينوي إِن كَان خلْفَهَا جَمَاعَةٌ أَخرَى فَيْأَكُلُهُ مَن الْجَمَاعَةِ الأُولَى فَلْياكُلُهُ ، وَلا يَأْخُذ مِن الْجَمَاعَةِ الأُولَى فَلْياكُلهُ ، وَلا يَأْخُذ مِن الْجَمَاعَةِ الأُولَى فَلْياكُنْهُ وَلَا فَاسَالَتَكُ وَهُ وَهُذِهِ سَوَاءٌ .

فِي الرَّجُلُ يِرْمِي الصَّيدَ مِعْرَاضِ أَو حَجَرٍ أَو عَصًا أَوْ غير ذلِكَ فَانْفِدَ مَقَائِلَهُ وَلَمْ يِنْفِدُه

قُلْت : أَرَأَيت مَا أَصَاب بِحَجَر أَو بِبِندُقَةٍ فَخرَقَ أَو بِضَعَ أَو بِلَغ الْمَقَاتِلَ ، أَيؤكُلُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يؤكُلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَيسَ ذلِكَ بحرْق وَإِنجَا لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يؤكُلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَيسَ ذلِكَ بَعْرُق وَإِنجَا ذلِكَ رَضٌ . قُلْت : أَرَأَيت مَا كَان مِن مِعْرَاض (١) أَصَاب بِهِ فَحْرَق وَلَمْ ينفِذ الْمُقَاتِلَ فَمَات ، أَيؤكُلُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعم ، وَهُو بَمَنزِلَةِ السَّهُم إِذَا لَمْ يصِب بِهِ عَرْضًا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا حَرَقَ الْمِعْرَاضُ آكُلُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن رَمَيت صَيدًا بِعُودٍ أَو بِعَصًا فَخْرَقَتُهُ ، أَيؤْكُلُ أَمْ لا ؟ فَقَالَ : هُوَ مِثْلُ الْمِعْرَاضِ إِنِهُ يؤْكُلُ . قُلْت : وَكَذَلِكَ إِن رَمَى بِرُمْحِهِ أَو بِمِطْرَدِهِ أَو بِحَرْبتهِ فَخْرَقَ ، أَيْكُلُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ هَذَا كُلُّهُ سَوَاءٌ .

⁽١) المعراض : سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده ، كما في القاموس.

فِي الاِنسِيةِ مِن الاِبلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَقْرِرْ عَلَى أَخْذِهَا فَرَمَاهَا فَنَاهَا

قُلْت : أَرَأَيت مَا نَدَّ مِن الإنسِيةِ مَن الإبلِ وَالْبقَرِ وَالْغَنَمِ ، فَلَمْ يَسْتَطَعْ أَن يؤْخَذ ، أَيذكَّى بَمَا يَذكَّى بَمَا يذكَّى بهِ الصَّيدُ مِن الرَّمْيِ وَغيرِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يؤكَّلُ مَا نَدُّى بَهَ الْإَبلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا أُخِذ مِن الصَّيدِ فَدَجَن فِي أَيدِي الناس ، ثمَّ اسْتُوْحَش وَندَّ ، أَيذكَّى بَهِ الصَّيدُ مِن الرَّمْي وَغيرِ ذلِك ؟ قَالَ : نعَمْ ، إذا ندَّ وَلَحِقَ بِالْوَحْشِ صَارَ مِنهَا، قَالَ مَالِك في هَذا: إنه يدكَّى بهِ الصَّيدُ . قُلْت : فَلِمَ قَالَ مَالِك فِي هَذا: إنه يدكَّى بهِ الصَّيدُ ، قُلْت : فَلِمَ قَالَ مَالِك فِي هَذا: إنه يدكَّى بهِ الصَّيدُ ، وقَالَ فِيمَا ندَّ مِن الإنسِيِّ: إنه لا يذكَّى إلا بمَا يذكَّى بهِ الإنسِيِّ ، فَلَمَّا أَرَأَيت هَذا الصَّيدَ أليس قَدْ كَان إذا كَان دَاجنًا سَبيلُهُ فِي الذَكاةِ سَبيلَ الإنسِيِّ ، فَلَمَّا اسْتُوْحَشَ جُعِلَت سَبيلُهُ سَبيلُ الْوَحْشِيِّ فِي الذَكَاةِ ؟ فَلِمَ لا يكُونُ أيضًا سَبيلُ مَا ندَّ مِن الإنسِيةِ وَاسْتُوْحَشَ فِي الذَكاةِ سَبيلَ الْوَحْشِيِّ فِي الذَكاةِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : هَذَا الإنسِي إذا اسْتوْحَشَ فَلْعَ عَلَى أَصْلِهِ ، وَأَصْلُهُ لا يؤكَلُ إلا بالذبح أو النحْر ، وَالْوَحْشِي إذا اسْتوْحَشَ فَلُو عَلَى أَصْلِهِ ، وَأَصْلُ الصَّيدِ أَنهُ يذكَى بالرَّمْي وَالذبح وَغيرِ ذلِك .

فِي رَجُلُ رَمَى صَيِّا بِسِكِّينَ أَو غير ذلِكَ فَبِضَاءً مِنْهُ وَقَنْلُهُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن رَمَيت صَيدًا بسِكِين أَو بسَيفٍ فَأَصَبتهُ فَقَتلْتهُ ، وَقَدْ بضَعَ السَّيفُ أَو السِّكِينُ مِنهُ إِلا أَنهُ لَمْ ينفِذ مَقَاتلَهُ ، أَآكُلُهُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا؟ قَالَ : إِن مَات قَبلَ أَن السِّكِينُ مِنهُ إِلا أَنهُ لَمْ ينفِذ مَقَاتلَهُ ، أَآكُلُهُ فِي قَوْل مَالِكٌ : مَن رَمَى صَيدًا بسِكِين فَقَطَعَ يدْرِكَهُ بغير تفْريطٍ فَكُلْهُ عِندَ مَالِكٍ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ : مَن رَمَى صَيدًا بسِكِين فَقَطَعَ رَأْسَهُ . قَالَ : إِن كَان رَمَاهُ وَنِيتهُ اصْطِيادُهُ فَلا أَرَى بِأَكْلِهِ بِأُسًا ، وَإِن كَان رَمَاهُ وَنِيتهُ اصْطِيادُهُ فَلا أَرَى بِأَكْلِهِ بِأُسًا ، وَإِن كَان رَمَاهُ وَنِيتهِ اصْطِيادُهُ فَلا يَأْكُلُهُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن رَمَيت حَجَرًا وَأَنا أَظُنُهُ حَجَرًا فَإِذا هُوَ صَيدٌ ، فَأَصَبَتهُ وَأَنفَذت مَقَاتلَهُ، أَكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا ، ألا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يرْمِي الصَّيدَ بسِكِّين فَيقْطَعُ رَأْسَهُ وَهُوَ لا ينوي اصْطِيادَهُ : إِنهُ لا يأْكُلُهُ . فَهَذا الَّذِي رَمَى حَجَرًا لَمْ ينو اصْطِيادَ هَذا الصَّيدِ وَهُوَ لا ينوي اصْطِيادَهُ : وَكَذلِكَ إِن رَمَى صَيدًا وَهُوَ يظُنُّهُ سَبَعًا أَو خِنزيرًا فَأَصَاب الَّذِي أَصَاب فَلا يَأْكُلُهُ . قُلْت : وَكَذلِكَ إِن رَمَى صَيدًا وَهُوَ يظُنُّهُ سَبَعًا أَو خِنزيرًا فَأَصَاب ظَبيًا أَنهُ لا يَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : نعَمْ مِثلُ مَا أَخبرْتك ؛ لأنهُ حِين رَمَى لَمْ يرِدْ برَمْيتهِ الاصْطِيادَ فَلا ظَبيًا أَنهُ لا يَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : نعَمْ مِثلُ مَا أَخبرْتك ؛ لأنهُ حِين رَمَى لَمْ يرِدْ برَمْيتهِ الاصْطِيادَ فَلا

يأكُلُهُ. قُلْت: لِمَ كَرِهَ مَالِكٌ هَذَا الَّذِي رَمَى ظَبِيًا وَهُوَ يَظُنُّهُ سَبِعًا ؟ فَقَالَ: لا يأكُلُهُ. أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا أَتَى إِلَى شَاةٍ لَهُ فَضَرَبِهَا بِالسِّكِينِ وَهُو لا يريدُ قَتلَهَا وَلا ذبحها ، أَيأْكُلُهَا فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا يأكُلُهَا ؛ لأنهُ لَمْ فَأَصَابِ حَلْقَهَا فَفَرَى الْحَلْقَ وَالأُوْدَاجَ ، أَيأْكُلُهَا فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا يأكُلُهَا ؛ لأنهُ لَمْ يردْ بِهَا الذبحَ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ: لا تؤكّلُ الإنسِيةُ بشَيءٍ مِمَّا يؤكّلُ بهِ الْوَحْشِي مِن الضَّرْبِ وَالرَّمْي ، فَهَذَا وَالَّذِي سَأَلْت عَنهُ مِن إِرْسَالِهِ عَلَى الصَّيدِ وَهُوَ يَظُنُ أَنهُ سَبِعٌ فَهُو سَوَاءٌ لا يؤكّلُ وَاحِدٌ مِنهُمَا ؛ لأنهُ إذا لَمْ يرْسِلْهُ عَلَى صَيدٍ فَلَمْ يردْ الذكاة ، وَكَذلِكَ إذا ضَرَب شَاته بسَيفِهِ وَهُو لا يريدُ ذكَاتَهَا فَفَرَى أَوْدَاجَهَا فَلا يأكُلُهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَب الْكِلاب الصَّيد أَو الْبزَاةُ ، فَلَمْ تزَلْ فِي الطَّلَب حَتى مَات مِن غير أَن تأْخُذهُ الْكِلاب أَو الْبزَاةُ ، مَات قَبل أَن يأْخُذهُ ، أَيؤْكَلُ ؟ قَالَ : لا يؤْكَلُ . قُلْت : غير أَن تأْخُذهُ الْكِلاب فَقتلَتهُ وَلَمْ تدْمِهِ ، أَيؤْكَلُ أَمْ لا فِي قَول مَالِك ؟ وَكَيفَ إِن أَرَأَيت إِن أَخذتهُ الْكِلاب فَقتلَتهُ وَلَمْ تدْمِهِ أَيؤْكَلُ أَمْ لا ؟ وَكَيفَ إِن أَدْرَكْت الصَّيدَ فَجَعَلْت صَدَمَتهُ الْكِلاب فَقتلَتهُ وَلَمْ تدْمِهِ أَيؤكَلُ أَمْ لا ؟ وَكيفَ إِن أَدْرَكْت الصَّيدَ فَجَعَلْت أَضْرِبهُ بسَيفِي وَلا يقْطَعُ وَالْمَيفُ حَتى مَات مِن ذلِكَ أَيؤكُلُ أَمْ لا ؟ وَهَل السَّيفُ فِي قَول مَالِكِ ؟ وَهَل السَّيفُ فِي قَول مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يؤكُلُ شَيءٌ مِن ذلِك كُلّهِ فِي قَول مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يؤكُلُ شَيءٌ مِن ذلِك كُلّهِ فِي قَول مَالِكٍ ؛ لأن السَّيفَ إذا لَمْ يقطعُ فَهُوَ عِندِي بَمَنزِلَةِ الْعَصَا لا تأكُلهُ ، وَأَمَّا الْكِلاب إذا صَدَمَت فَقَتلَت وَلَمْ تنيب فَهُو وَي مَالِكِ ي بَمَنزِلَةِ الْعَصَا ، وَلا أَرَى أَن يَجُوزَ مِن قَتلِ الْكِلاب إلا مَا يجُوزُ مِن قَتلِك بيدِك ، وَهَا مَاكِ مِن الصَّيدِ مِن طَلَب الْكِلاب أَو مَات مِن عَضَهًا وَلَمْ تنيبهُ فَلا يؤكَلُ ، وَهَذا قَولُ مَالِكِ .

قُلْت : أَرَأَيت إذا ندَّ صَيدٌ قَدْ كَان دَجَن عِندِي فَهَرَب مِني فَصَادَهُ غيرِي ، لِمَن يكُونُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا أَخذهُ هَذا الآخرُ بجِدْثان مَا هَرَب مِن الأوَّل ، وَلَمْ يلْحَقْ بالْوَحْشِ وَلَمْ يسْتُوْحِشْ وَلَحْقْ وَلَمْ يلْوَحْشْ وَلَحِقَ بالْوَحْشُ وَلَمْ يلْوَحْشُ وَلَمْ يلْوُحْشُ وَلَمْ يلْوُحْشُ وَلَمْ يلْخُذهُ السَّوْحَشَ وَلَحِقَ بالْوَحْشُ وَلَمْ يلْخُذهُ اللَّوْحُرُ بَجِدْثان مَا هَرَب مِن الأوَّل فَهُو لِمَن أَخذهُ . قُلْت : وَكَذلِكَ الْبزَاةُ وَالصَّقُورُ وَالظّباءُ وَكُلِّ شَيءٍ ؟ قَالَ : كَذلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الْبزَاةِ وَالصَّقُورِ وَالظّباءِ وَكُلِّ شَيءٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن ضَرَبت فَخذ الصَّيدِ أَو يدَهُ أَو رَجْلَهُ فَتَعَلَّقَت فَمَات ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان قَدْ أَبانهَا أَو كَانت مُتَعَلِّقَةً بشَيءٍ مِن الْجلْدِ أَو اللَّحْمِ لا يجْرِي فِيهَا دَمٌّ وَلا

⁽١) تنيب : تصيبه بأنيابها ، وتدم : تسيل منه الدم .

رُوحٌ ، وَلا تَعُودُ لِهَيْتَهَا أَبدًا فَلا يَؤْكُلُ مَا تَعَلَّقَ مِنهَا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَلَيْذَكِهِ وَلْيَأْكُهُ ، وَلَيْطُرَحْ مَا تَعَلَّقَ بِهِ ، إلا أَن يَكُونَ مِمَّا لَوْ تَرِكَ عَادَ لِهَيْتَهِ يَوْمًا فَلا بِأْسِ بِأَكْلِهِ . قُلْت : وَلِيطْرَحْ مَا تَعَلَّقَ بِهِ ، إلا أَن يَكُونَ مِمَّا لَوْ تَرِكَ عَادَ لِهَيْتَهِ يَوْمًا فَلا بِأْسِ بَأَكْلِهِ . قُلْت الرَّأْسَ أَرَايَت إِن ضَرَب خَطْمَهُ فَأَبانَهُ أَيْ كُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكَ : يَأْكُلُ الرَّأْسَ وَجَمِيعَ الْجَسِدِ . قُلْت : فَإِن ضَرَب خَطْمَهُ فَأَبانَهُ أَيْأُكُلُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : هُو مِثلُ الْيلِ وَالرِّجْلِ عِندِي لا يَأْكُلُهُ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى أَن يَؤْكُلَ الْخَطْمُ . وَالرِّجْلِ عِندِي لا يَأْكُلُهُ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى أَن يؤكّلَ الْخَطْمُ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا ضَرَب عُنْقَ شَاةٍ بِالسَّيْفِ فَأَبانَهَا ، وَهُو يريدُ الذَكَاةَ ، أَيأْكُلُهَا أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : فِي رَجُل ذَبحَ شَاةً ، وَهُو يريدُ الْمَذَبحَ فَأَخطَأ فَذَبحَ مِن الْعُنْقَ أَو مِن الْقَفَا أَنَهَا لا تَؤْكُلُ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فَالَ الْذِيحَ شَاةً ، وَهُو يريدُ الْمَذَبحَ فَأَخطَأ فَذَبحَ مِن الْعُنْقَ أَو مِن الْقَفَا أَنْهَا لا تَؤْكُلُ . قَالَ : قَالَ مَالِكُ : قَالَ اللهِ عَلْمُ لا يَؤْكُلُ . قَالَ : قَالَ مَالِكُ فَكُذَلِكَ هَذَا الَّذِي ضَرَب عُنْقَهَا ، وَهُو يريدُ الذِبحَ فَأَخطَأ لا يَؤْكُلُ .

قُلْت : فَهَلْ يَكْرُهُ مَالِكٌ أَكُلَ شَيءٍ مَن الطَّيرِ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : أَرَأَيت الأرنب وَالْوَبِ وَالضَّب ، مَا قَوْلُ مَالِك فِيهِمَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا بأس بأكل الضَّب وَالأرنب وَالْوَبِ وَالْطَّرَابِينِ (١) وَالْقُنفُذِ . قُلْت : أَرَأَيت الضَّبع وَالثعْلَب وَالذَّب ، هَلْ يحِلُّ مَالِكٌ أَكُلَهَا ؟ وَالظَّرَابِينِ قَالَ مَالِكٌ : هَا لَيْعِمَ وَلا النَّعْلَب وَلا النَّعْلَب وَلا النَّهِرِ الْوَحْشِيِ وَلا قَالَ : قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَا فَرَسَ وَأَكَلَ اللَّحْمَ فَهُو مِن السِّباعِ ، قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَا فَرَسَ وَأَكَلَ اللَّحْمَ فَهُو مِن السِّباعِ ، وَلا يصْلُحُ أَكُلُهُ لِنهْي رَسُولَ اللَّهِ عَن ذلِكَ (٢) .

قَالَ سَحْنُونٌ : كَان ابنُ الْقَاسِمِ يَكُرَهُ صَيدَ النصْرَانِيِّ ، وَأَنَا لَا أَرَى بِأَكُلِ صَيدِ النصْرَانِيِّ بأُسًا .

تم كتاب الصيد بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب الذبائح ·

* * *

⁽١) الوبر: محركة : صوف الإبل والأرانب ونحوها .

والظرب: دويبة كالهرة منتنة ، جمعها ظرابين وظرابي ، كما في القاموس .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الصيد (٢/ ٣٩٦) رقم (١٤) ، ومسلم في الصيد والـذبائح (١٩٣٣) ١٥) من حديث أبي هريرة ، ورواه البخاري في النبائح والنبائح والنبائح والنبائح والنبائح والنبائح والنبائح والنبائح (١٣/١٩٣١) من حديث أبي ثعلبة أن رسول الله نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع .

كتاب الذبائح _____

كتاب الذبائح

قُلْت لابْن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الْيرْبُوعَ وَالْخَلْـدَ (١) هَــلْ يَحِــلُّ أَكْلُـهُ فِـي قَـوْلِ مَالِـكٍ ؟ قَالَ: مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى بهِ بَأْسًا إذا ذكِّي ، وَهُوَ عِندِي مِثْلُ الْوَبْرِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْوَبْر: إنهُ لا بَأْسَ بهِ .

قُلْت: أَرَأَيت هَوَامُّ الأَرْضِ كُلَّهَا حَسَّاشَهَا (٢) وَعَقَارِبَهَا وَدُودَهَا وَحَياتِهَا ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مَن هَوَامُّهَا ، أَيوْكُلُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْحَياتِ إذا ذكيت فِي مَوْضِع ذكَاتِهَا : إنه لا بَأْسَ بأَكْلِهَا لِمَن احْتاجَ إلَيها ، قَالَ : وَلَمْ أَسْمَعْ مِن ذكيت فِي هَوَامٌ الأَرْضِ شَيئًا ، إلا أَني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي خَشَاشِ الأَرْضِ كُلّهِ : إنه مَالِكُ فِي هَوَامٌ الأَرْضِ شَيئًا ، إلا أَني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي خَشَاشِ الأَرْضِ كُلّهِ : إنه إذا مَات فِي الْمَاء أَنهُ لا يفسِدُ الْمَاء وَالطَّعَامَ ، وَمَا لَمْ يفسِد الْمَاء وَالطَّعَامَ فَلَيسَ بأَكْلِهِ الْمَاء وَالطَّعَامَ وَالطَّعَامَ وَالطَّعَامَ وَاللَّعَامَ وَالطَّعَامَ وَاللَّعَامَ وَاللَّعَالَ وَاللَّعَامَ وَاللَّعَامَ وَاللَّعَامَ وَاللَّعَامَ وَاللَّعَ اللَّعَرِبِ يقَالُ لَهُ وَلَى اللَّعَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّعَامَ وَاللَّعَامَ وَلَا اللَّعَلَى اللَّعَلَى وَاللَّعَالَ وَلَا الْمَعْرِبِ يقَالُ لَهُ وَاللَّعَامِ وَاللَّعَامُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّعَامِ وَلَا اللَّهُ وَاللَّعَلَى اللَّهُ وَاللَّعَامِ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّعَامُ وَلَا اللَّهُ وَاللَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّه

قُلْت : أَرَأَيت الْحِمَارَ الْوَحْشِي إذا دَجَن وَصَارَ يعْمَلُ عَلَيهِ كَمَا يعْمَلُ عَلَى الأهْلِيِّ ؟ قَالَ وَاللَّهُ : قَالَ مَالِكٌ : إذا صَارَ بهَذِهِ الْمَنزِلَةِ فَلا يؤْكَلُ ، قَالَ ابْن الْقَاسِم : وَأَنَا لا أَرَى بهِ بَأْسًا .

قُلْت : أَرَأَيت الْجَلالَةَ مِن الإبلِ وَالْبَقَرِ وَالْغنمِ ، هَلْ يكْرَهُ مَالِكٌ لُحُومَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَا بَاْسَ بالْجَلالَةِ . مَالِكٌ : لَوْ كَرِهْتَهَا لَكَرِهْتَ الطَّيرَ الَّتِي تَأْكُلُ الْجِيفَ . قَالَ مَالِكٌ : لا بَاْسَ بالْجَلالَةِ . قُلْت : أَرَأَيت الطَّيرَ كُلَّهُ أَلَيسَ لا يرَى مَالِكٌ بأكْلِهِ بَالْسًا ، الرَّحْمَ وَالْعِقْبَان وَالنسُورَ وَالْجِدَأَ وَالْغِرْبَان وَمَا أَشْبَهَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ . قَالَ مَالِكٌ : لا بَالْسَ بأكْلِهَا كُلِّهَا مَا أَكَلَ

⁽١) الخلد بالضم : ضرب من القُبُرة والفأرة العمياء ، أو دابة عمياء تحت الأرض تحب رائحة البصل والكراث فإن وضع على جحره خرج له فاصطيد ، كما في القاموس .

 ⁽٢) خشاش الأرض : حشرات الأرض ، كما في القاموس . وقال ابن الأثير : خشاش الأرض : هوامها وحشراتها . الواحدة خشاشة ، كما في النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٣) .

⁽٣) الحلزون : دابة تكون في الرمث ، أو من جنس الأصداف ، والرمث : بالكسر : مرعى للإبـل مـن الحمض كما في القاموس .

الْجيفَ مِنهَا وَمَا لَمْ يَأْكُلُ ، وَلا بَأْسَ بِأَكْلِ الطَّيرِ كُلُّهِ.

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يذبَحُ بِالْمَرْوَةِ أَوْ بِالْعُودِ أَوْ بِالْحَجَرِ أَوْ بِالْعَظْمِ وَمَعَهُ السِّكِين ، أَيُورُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : إذا احْتاجَ الرَّجُلُ إلَى الْحَجَرِ وَالْعُودِ وَالْعَظْمِ وَمَا سِوَاهُ مِن هَذِهِ الأَشْياءِ فَذَبَحَ بِهَا ، إِن ذَلِكَ يَجْزِئُهُ ، قَالَ ابْنِ الْقَاسِمِ : فَإِذَا ذَبَحَ بِهَا مِن غيرِ أَن مِن هَذِهِ الأَشْياءِ فَذَبَحَ بِهَا ، إِن ذَلِكَ يَجْزِئُهُ ، قَالَ ابْنِ الْقَاسِمِ : فَإِذَا ذَبَحَ بِهَا مِن غيرِ أَن يَحْاجَ إلَيهَا ؛ ولأَن مَعَهُ سِكِينا فَلْيَأْكُلُهُ إذا فَرَى الأَوْدَاجَ . قُلْت : وَيجينُ مَالِك الذَبْحَ بِالْعَظْمِ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن ذَبَحَ فَقَطَعَ الْحُلْقُومَ وَلَمْ يَقْطَع الأَوْدَاجَ ، أَوْ فَرَى الأَوْدَاجَ وَلَمْ يقْطَع الْحُلْقُومَ ، أَيَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يَأْكُلُهُ إلا باجْتِمَاعٍ مِنهُمَا الْحُلْقُومَ وَلَمْ يقطَع الْحُلْقُومَ وَلَمْ يقطَع الْحُلْقُومَ وَلَمْ يقطَع الْحُلْقُومَ ، أَيَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يَأْكُلُهُ إلا باجْتِمَاعٍ مِنهُمَا الْحُلْقُومَ فَلا يَأْكُلُهُ أَيْضًا ، وَلا يَأْكُلُهُ حَتَى يَقْطَعَ جَمِيعَ ذَلِكَ الْحُلْقُومِ وَالأَوْدَاجَ وَلَمْ قَالَ : الْكُلْقُومَ فَلا يَأْكُلُهُ أَيْضًا ، وَلا يَأْكُلُهُ حَتَى يَقْطَعَ جَمِيعَ ذَلِكَ الْحُلْقُومِ وَالأَوْدَاجَ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرِيءَ هَلْ يعْرِفُهُ مَالِك ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مَالِكً ! لا ينحَرُ الْمَرِيءَ وَ قُلْت : هَلْ ينحَرُ أَوْ يذبَحُ مَا ينحَرُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا ينحَرُ مَا يذبَحُ مَا ينحَرُ مَا يذبَحُ مَا ينحَرُ . قُلْت : قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : فَقُلْت لِمَالِك : فَالْبَقَرُ إِن نَجِرَتْ أَترَى أَن تَوْكُلَ ؟ قَالَ : وَالذَبْحُ فِيهَا أَحَب إِلَي تَوْكُلَ ؟ قَالَ : وَالذَبْحُ فِيهَا أَحَب إلَي تَوْكُلَ ؟ قَالَ : وَالذَبْحُ فِيهَا أَحَب إلَي لأن اللّه تَبَارَك وَتعَالَى يقُولُ فِي كِتابهِ : ﴿ إِنَّ اللّه يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة : ١٧] لأن اللّه تَبَارَك وَتعَالَى يقُولُ فِي كِتابهِ : ﴿ إِنَّ اللّه يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة : ١٧] قَالَ : فَالذَبْحُ أَحَب إلَي ، فَإِن نَحِرَتْ أُكِلَتْ . قَالَ : وَالْبَعِيرُ إِذَا ذَبِحَ لا يؤكّلُ إِذَا كَان مِن غيرِ ضَرُورَةٍ ، قُلْت : وَكَذَلِك الطّيرُ مَا نُحِرَتْ لَمْ مَا نُحِرَ مِنهُ لَمْ مَالِك ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إذا كَان ذَلِكَ مِن غيرِ ضَرُورَةٍ . قُلْت : وَكَذَلِك الطّيرُ مَا نَحِرَ مِنهُ لَمْ مَالِك ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إذا كَان ذَلِك مِن غيرِ ضَرُورَةٍ . قُلْت : وَكَذَلِك الطّيرُ مَا نُحِرَ مِنهُ لَمْ عَنْ لِكُور مِنهُ لَمْ وَعِذِي لا يؤكُلُ . . وَكَذَلِك وَتَعْلَى ذَلِك مَن غير ضَرُورَةٍ . قُلْت : وَكَذَلِك الطّيرُ مَا نُحِرَ مِنهُ لَمْ وَعِذِي لا يؤكُلُ . .

قُلْت : أَرَأَيت إِن وَقَعَ فِي الْبُئْرِ تُوْرٌ أَوْ بَعِيرٌ أَوْ شَاةٌ ، وَلا يَسْتَطِيعُونَ أَن يَنحَرُوا الْبَعِيرَ وَلا يَسْتَطِيعُونَ أَن يَنحَرُوا الْبَعِيرَ وَلا يَذَبَحُوا الْبَقَرَةَ وَلا الشَّاةَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَا اضْطُرُّوا إِلَيهِ فِي مِثْلِ هَذَا فَإِن مَا بَينِ اللَّبَةِ (١) وَالْمَذَبَحِ مَنحَرٌ وَمَذَبَحٌ ، فَإِن ذَبحَ فَجَائِزٌ وَإِن نجِرَ فَجَائِزٌ . قُلْت : وَلا يَجُوذُ فِي عَيْرِ هَذَا . قَالَ ابْنِ الْقَاسِمِ : قُلْنا لِمَالِكِ : فَالْجَنْب وَالْجَوْفُ وَالْكَتِفُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : غَيْرِ هَذَا . قَالَ ابْنِ الْقَاسِمِ : قُلْنا لِمَالِكٍ : فَالْجَنْب وَالْجَوْفُ وَالْكَتِفُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ :

⁽١) اللبة : موضع القلادة من الصدر ، وما استرق من الرمل وما يشد في صدر الدابة ليمنع استئخار الرجل ، كما في القاموس .

لا يؤْكَلُ إذا لَمْ يكُن فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذكَرْت لَك مَا بَين اللَّبَّةِ وَالْمَذبَحِ وَيَتْرَكُ يُمُوت.

قُلْت : أَرَأَيت مَالِكًا هَلْ كَان يَأْمُو أَن توجَّهُ الذبيحةُ إِلَى الْقِبْلَةِ ؟ قَال : قَالَ مَالِكٌ : وَبَلَغنِي أَن الْجَزَّارِين يَجْتَمِعُون عَلَى الْحُفْرَةِ نَعُمْ ، توَجَّهُ الذبيحةُ إِلَى الْقِبْلَةِ . قَالَ مَالِكٌ : وَبَلَغنِي أَن الْجَزَّارِين يَجْتَمِعُون عَلَى الْحُفْرَةِ يَدُورُون بِهَا فَيَذبَحُون الْغنمَ حَوْلَهَا ، قَالَ: فَبَعثت فِي ذلِكَ لِينهَى عَن ذلِكَ ، وَأَمَرْت أَن يدُورُون بِهَا فَيذبَحُون الْغنمَ حَوْلَهَا ، قَالَ: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ أَن يبْدَأَ الْجَزَّارُ بسَلْخ يأمُرُوهُمْ أَن يوَجهُوا بِهَا إِلَى الْقِبْلَةِ . قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ أَن يبْدَأَ الْجَزَّارُ بسَلْخ الشَّاةِ قَبْلَ أَن تَوْهَقَ نَفْسُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ كَان يكْرَهُ ذلِكَ وَيقُولُ : لا تنخع (١) وَلا تقْطَعُ رَأْسُهَا وَلا شَيءٌ مِن لَحْمِهَا حَتَى تَوْهَقَ نَفْسُهَا ، قُلْت : فَإِن فَعَلُوا بِهَا ذلِكَ ؟ قَالَ : قَالَ رَأْسُهَا وَلا شَيءٌ مِن لَحْمِهَا حَتَى تَوْهَقَ نَفْسُهَا ، قُالَ : فَإِن فَعَلُوا ذلِكَ بِهَا أَكِلَت وَأُكِلَ مَا قُطِعَ مَالِكٌ : لا أُحِب لَهُمْ أَن يفْعَلُوا ذلِكَ بِهَا ، قَالَ : فَإِن فَعَلُوا ذلِكَ بِهَا أَكِلَت وَأُكِلَ مَا قُطِعَ مَالِكٌ : لا أُحِب لَهُمْ أَن يفْعَلُوا ذلِكَ بِهَا ، قَالَ : فَإِن فَعَلُوا ذلِكَ بِهَا أَكِلَت وَأُكِلَ مَا قُطِعَ مَنَا النَّانِ عَنْ مَالِكٍ أَهُو قَطْعُ الْمُخَ الَّذِي فِي عِظَامِ الْعُنتَ ؟ قَالَ : فَال : فَالَ : فَمْ ، إذا انقَطَعَ النخاعُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن سَبَقَتُهُ يِدُهُ فِي ذبيحَتِهِ فَقَطَعَ رَأْسَهَا ، أَيأْكُلُهَا أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَأْكُلُهَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ . قُلْت : فَإِن تَعَمَّدُ ذَلِكَ لَمْ يَأْكُلُهُ فِي قَوْلِ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى إِن كَان أَصْحِعَهَا لِينَبَحَهَا فَنبَحَهَا مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى إِن كَان أَصْحِعَهَا لِينَبَحَهَا فَنبَحَهَا فَنبَحَهَا فَنبَحَهَا فَلَكِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى إِن كَان أَصْحِعَهَا لِينَبَحَهَا فَنبَحَهَا فَنبَحَهَا فَنَرَى أَن تؤكّل ؟ فَأَكُل ؟ فَأَرَى أَلْهُ ثُمّ مَجً لَ فَا حُترَزَ رَأْسَهَا قَبْل أَن تُمُوت فَلا بَأْسَ بِأَكُلُهَا ، وَكُذلِك قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الَّتِي تَقْطَعُ رَأْسُهَا قَبْل أَن تُمُوت . قَالَ سَحْنون: اخْتَلْفَ قَوْلُ وَكذلِك قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الَّتِي تَقْطَعُ رَأْسُهَا قَبْل أَن تُمُوت . قَالَ سَحْنون: اخْتَلْفَ قُولُ ابْن الْقَاسِمِ فِيهَا فَمَرَّةً قَالَ لا تؤكّلُ إِذَا تَعَمَّدَ ، ثمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِي : تؤكّلُ وَإِن تَعَمَّدَ (٢) . قُلْت : أَرَأَيت إِن وَجَّهَ ذَبِيحَتُهُ لِغِيرِ الْقَبْلَةِ أَيْأُكُلُ ؟ قَالَ : نعَمْ يَأْكُلُ وَبَعْسَ مَا صَنعَ .

قُلْت : كَيْفَ التَسْمِيةُ عِندَ مَالِكِ عَلَى الذبيحَةِ ؟ قَالَ : باسْمِ اللَّهِ وَاَللَّهُ أَكْبَرُ . قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ أَن يذكُرَ عَلَى الذبيحَةِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ بَعْدَ التَسْمِيةِ ، أَوْ يقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بَعْدَ التَسْمِيةِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَذلِكَ

⁽١) نخع الشاة : سلخها ثم وجأها في نحرها ليخرج دم القلب ، ونخع الذبيحة: جاوز منتهى الـذبح فأصاب نخاعها ، كما في القاموس .

⁽٢) قال الدسوقي في حاشيته : إنه إذا تعمد إبانة الرأس وأبانها فهل تؤكل تلك الذبيحة مع الكراهة لذلك الفعل ولا تؤكل أصلا ؟ قولان : بأولهما لابن القاسم وإنما حكم بكراهة ذلك الفعل ؛ لأن إبانة الرأس بعد تمام الذكاة بمثابة قطع عضو بعد انتهاء الذبح وقبل الموت ، وهذا مكروه . والقول الثاني لمالك . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ٣٦٨) .

مَوْضِعٌ لا يذكَرُ هُنالِكَ إلا اسْمُ اللَّهِ وَحْدَهُ. قُلْت : أَرَأَيت الضَّحَايا هَلْ يذكُرُ عَلَيهَا اسْمَ اللَّهِ ، وَيقُولُ بَعْدَ التسْمِيةِ : اللَّهُ مَّ تقبَّلْ مِن فُلان ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يقُولُ عَلَى الضَّحَايا: باسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبُرُ فَإِن أَحَبَّ قَالَ : اللَّهُمَّ تقبَّلْ مِني وَإِلا فَإِن التسْمِيةَ تكْفِيهِ . الضَّحَايا: باسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبُرُ فَإِن أَحَبَّ قَالَ : اللَّهُمَّ مِنكَ وَإِلِيكَ ؟ فَأَنكَرَهُ ، وَقَالَ : هَذا قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكِ : فَهَذَا الَّذِي يقُولُ الناسُ : اللَّهُمَّ مِنكَ وَإِلِيكَ ؟ فَأَنكَرَهُ ، وَقَالَ : هَذا بدُعَةٌ . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تذبَحُ مِن غيرِ ضَرُورَةٍ أَتؤْكَلُ ذبيحَتها فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ تؤْكَلُ . قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الْمَرْأَةِ تَضْطَرُّ إِلَى الذبيحَةِ وَعِندَهَا الرَّجُلُ النصْرَاني ، أَتَأْمُرُهُ أَن يذبَحَ لَهَا ؟ قَالَ : لا ، وَلَكِن تذبَحُ هِي .

قُلْت : أَفَتحِلُّ ذَبَائِحُ نَسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَصِبْيانِهِمْ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِن إِذَا حَلَّ ذَبَائِحُ رِجَالِهِمْ فَلا بَأْسَ بذَبَائِحِ نَسَائِهِمْ وَصِبْيانِهِمْ إِذَا أَطَاقُوا الذَبْحَ. شَيئًا ، وَلَكِن إِذَا حَلَّ ذَبَحُوا لأَعْيادِهِمْ وَكَنَائِسِهِمْ أَيَوْكُلُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَكْرَهُهُ وَلا عُلْتِ اللّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. وكان يكرهُهُ أَحَرَّمُهُ ، وَتَأَوَّلَ مَالِكٌ فِيهِ: ﴿ أَوْ فِسْقًا أَهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. وكان يكرهُهُ كَرَاهِيةً شَدِيدَةً مِن غير أَن يُحرِّمَهُ . قُلْت : أَرَأَيت مَالِكًا هَلْ كَان يكرهُ لِلْمُسْلِمِ أَن يَكْرَهُ لِللّهُ بِيهِ اللّهُ عِن النَّمِ الْمُسْلِمِ أَن يَكْرَهُ إِللّهُ عَلَى اللّهُ يَكُن أَصْحِيتَهُ أَوْ هَدْيِهُ مِن أَحَدٍ مِن النَّسِ أَن يَذَبُحُوا لَهُ ، وَلَكِن يلِيهَا هُو بَنفْسِهِ . قَالَ يَكُن أَصْحِيتَهُ أَوْ هَدْيهُ مِن أَحَدٍ مِن النَّاسِ أَن يَذَبُحُوا لَهُ ، وَلَكِن يلِيهَا هُو بَنفْسِهِ . قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : عَلَى اللّهُ فِي مَالًا لا يَعْرَبُهُ فَي عَلْ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَمِلُهُ مَعِلُهُ فَينحَرَ، وَالْمَالُومِ وَ مِنْ اللهُ اللهُ عَمِلُهُ اللهُ اللهُ عَمِلُهُ عَمِلُهُ عَلَى اللهُ عَمِلُهُ فَيَا وَاللّهُ اللهُ عَمَالًا عَلَى اللهُ عَمِلُهُ عَمِلُهُ عَمِلُهُ مَاللهُ عَمِلُهُ عَمَالًا اللهُ عَمِلُهُ وَيَعْمَلُومُ وَيَعْلَى اللّهُ عَمِلُهُ عَمَالًا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَمَالُهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَمِلُهُ عَمِلُهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

قُلْت : أَرَأَيت مَا ذَبَحَت الْيهُودُ مِن الْغنم فَأَصَابِوهُ فَاسِدًا عِندَهُمْ لا يسْتجلُّونهُ لأجْلِ الرِّئَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا الَّتِي يَحَرِّمُونهَا فِي دِينهِمْ ، أَكِلُّ أَكْلُهُ لِلْمُسْلِمِين ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ مَرَّةً يَحْزُهُ فِيمَا بَلَغني ، ثمَّ لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُهُ يكْرَهُهُ بَعْدُ ، فقَالَ : لا يؤكلُ ، قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : وَرَأْيِي أَن مَا وَرَأَيت مَالِكًا يسْتثقِلُ ذَبَائِحَ الْيهُودِ وَالنصَارَى وَلا يَحَرِّمُهَا . قَالَ ابْن الْقَاسِمِ : وَرَأْيِي أَن مَا ذَبَحَتْ الْيهُودُ مِمَّا لا يسْتجلُّونهُ أَن لا يؤكلَ . قُلْت : هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ ذَبَائِحَ الْيهُودِ وَالنصَارَى وَالنصَارَى وَالنصَارَى وَالنصَارَى وَالنصَارَى وَالْيهُودِ وَالنصَارَى وَالْيهُودُ مِمَّا لا يَسْتَعِلُونهُ أَن لا يؤكَنْ وَالْنَصَارَى مِن أَهْلِ الْحَرْبِ ؟ قَالَ : أَهْلُ الْحَرْبِ وَالَّذِينِ عِندَنا مِن النصَارَى وَالْيهُودِ وَالنصَارَى وَالْيهُودُ فِي وَلِيهُ إِلْهُولُ الْعَرْبِ وَالْنَصَارَى مِن أَهْلِ الْحَرْبِ ؟ قَالَ : أَهْلُ الْحَرْبِ وَالَّذِينِ عِندَنا مِن النصَارَى وَالْيهُودُ وَالنَّهُ الْعَرْبُ وَالْعَلُولُ الْوَلْمُ الْقَاسِمِ الْعَرْبُ وَالْعَالَالُولُ الْعَرْبُ وَالْتُولُ الْعَرْبُ وَالْهُولُولُولُولُ وَالْعَمْ لِلْهُ الْعَلْلُ الْعَرْلُولُ الْعَرْبُ وَالْعَلَا عَالَالُولُ الْعَوْدِ وَالْعَلَا عِلْمُ الْعُولُ الْعَرْبُ وَلَا عَلَى الْعَلَالُولُ الْعَرْبُولُ وَلَا الْعُولِ الْعَلْمُ الْعَلَالَ الْعَلَالُولُ الْعَلْمُ الْعَلَالَ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَالُولُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُولُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْ

عِندَ مَالِكٍ سَوَاءٌ فِي ذَبَائِحِهِمْ ، وَهُوَ يكْرَهُ ذَبَائِحَهُمْ كُلِّهِمْ مِن غيرِ أَن يَحَرِّمَهَا ، وَيكْرَهُ شِرَاءَ اللَّحْم مِن مَجَازِرهِمْ وَلا يرَاهُ حَرَامًا .

قَالَ مَالِكٌ : وَبَلَغنِي أَن عُمَرَ بْنِ الْخطَّابِ كَتَبَ إِلَى الْبلْدَانِ ينهَاهُمْ أَن يكُونِ النصَارَى وَالْيهُودَ فِي أَسْوَاقِهِمْ صَيارِفَةً (١) أَوْ جَزَّارِينِ ، وَأَن يقامُوا مِن الأسْوَاقِ ، فَإِنِ اللَّهَ تَبارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَغنانا بِالْمُسْلِمِينَ ، قَالَ : فَقُلْتَ لِمَالِكِ: مَا أَرَادَ بقوْلِهِ يقَامُونَ مِن الْاسْوَاقِ ؟ فَالَ : لا يكُونون صَيارِفَةً وَلا جَزَّارِينِ وَلا يبيعُونَ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينِ فِي شَيءٍ مِن قَالَ : لا يكُونون صَيارِفَةً وَلا جَزَّارِينِ وَلا يبيعُونَ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينِ فِي شَيءٍ مِن أَعْمَالِهِمْ . قَالَ مَالِكٌ : وَأَرَى أَن يكَلَّمَ مَن عِندَهُمْ مِن الْولاَةِ فِي ذلِكَ أَن يقيمُوهُمْ . قَالَ مَالِكٌ : وَأَرَى أَن يكَلَّمَ مَن عِندَهُمْ مِن الْولاَةِ فِي ذلِكَ أَن يقيمُوهُمْ . فَالَ : لا. قُلْت : أَرَأَيت ذبيحَةَ الأخْرَسِ ، أَتَوْكَلُ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : كا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى بهَا بَأْسًا . قُلْت : إذا ترَدَّتْ الذبيحَةُ مِن جَبَلِ أَوْ غيرِ ذلِكَ ، فَاندَقَّ عُنقُهَا وَاندَقَّ مِنهَا مَا يعْلَمُ أَنهَا لا تعِيشُ مِن ذلِكَ ، أَتَوْكَلُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٌ فِي الشَّاةِ الَّتِي عَنْ أَلْ كَاللَهُ عَلَى مَالِكٌ فِي الشَّاةِ الَّتِي عَنْ أَلْ كَاللَا عَيْلُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٌ فِي الشَّاةِ الَّتِي عَنْ اللَّهِ الْتَعْ الْبَعْ فَي الشَّاةِ الَّتِي عَنْ أَلْ كَالُ أَمْ لا فِي عَلِكُ فِي الشَّاةِ الَّتِي عَنْ أَلْكَ عَلَى مَالِكٌ فِي الشَّاقِ الَّتِي صَنعَ السَّعُ بِهَا مَا نَعْ مَا أَنْ عَلَا اللَّذِي صَنعَ السَّعُ بِهَا كَان قَتلا لَهَا لا تَعْيا عَلَى حَال .

قُلْت: أَرَأَيت الأَزْلامَ هَلْ سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الأَزْلامُ قِدَاحٌ (٢) كَانتْ تَكُون فِي الْجَاهِلِيةِ ، قَالَ : فِي وَاحِدٍ افْعَلْ ، وَفِي الآخرِ لا تَفْعَلْ ، وَلِي الآخرِ بَهَا ، فَإِن خرَجَ وَالآخِرُ لا شَيءَ فِيهِ ، قَالَ : فَكَان أَحَدُهُمْ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْ حَاجَةً ضَرَبَ بِهَا ، فَإِن خرَجَ الَّذِي فِيهِ لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ يَخْرُجْ ، وَإِن خرَجَ الَّذِي فِيهِ لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ يَخْرُجْ ، وَإِن خرَجَ الَّذِي فِيهِ لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ يَخْرُجْ ، وَإِن خرَجَ الَّذِي فِيهِ لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ يَخْرُجْ ، وَإِن خرَجَ الَّذِي فِيهِ لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ يَخْرُجْ ، وَإِن خرَجَ الَّذِي فِيهِ لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ يَخْرُجُ ، وَإِن خرَجَ اللّذِي فِيهِ لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ عَنْ مُؤْلِ . وَإِن خرَجَ اللّذِي لا تَفْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ عَلَى مُوالِدُ عَرَجَ اللّذِي لا تَشْعَلْ تَرَكَ ذَلِكَ وَلَـمْ عَلَى فَالَ اللّمَالَ اللّذِي اللّذِي اللّذِي اللّذِي لا تَلْكَ وَلَـمْ عَلَى اللّذِي الللّذِي اللّذِي اللّذِي اللّذِي الللّذِي اللّذِي الللّذِي اللّذِي اللّذِي اللّذِي الللّذِي اللّذَاتِ الللّذَاتِ الْحَلِّ اللّذِي اللّذِي الللّذِي الللّذِي الللّذِي الللّذِي الللّذِي اللّذِي الللّذِي اللّذِي اللللّذِي اللللّذِي الللّذِي اللللّذِي اللّذِي الللّذِي الللّذِي اللللّذِي اللللّذِي الللللْهِ اللللّذِي الللللّذِي الللللّذِي الللللْهُ اللللْهِ الللللّذِي اللللّذِي اللللللّذِي الللللّذِي الللللْهِ الللللّذِي اللللللّذِي اللللّذِي اللللْهِ الللللْهِ اللللللّذِي الللللّذِي الللللّذِي الللللّذِي اللللللّذِي الللللللْهِ اللللللللّذِي اللللللْهُ اللللللْهِ اللللْهُ اللللللّذِي الللللْهُ الللّذِي اللللللللّذِي الللللّذِي اللللللللْهُ الللللّذِي اللللللّذِي اللللّذِي الللللللْهُ اللللللْهِ اللللللْهُ الللللللْهِ الللللّذِي اللللللْهُ الللللْهُ ا

تم كتاب الذبائح بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب الضحايا

* * *

⁽١) الصيرفي : المحتال في الأمور كالصيرف ، وصراف الدراهم ، جمعها صيارفة ، كما في القاموس .

⁽٢) القدح: بالكسر: السهم قبل أن يراش وينصل ، جمعها قداح ، كما في القاموس.

كتاب الضّّمَايَا

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت مَا دُون الثِنِيِّ مِن الإبلِ وَالْبقرِ وَالْمَعْزِ، هَلْ يُجْزِئ فِي شَيءٍ مِن الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: لا، إلا الضَّأْن وَحْدَهَا فَإِن جَدْعَهَا يُجْزِئ . قُلْت : أَرَأَيت الضَّحِية ، هَلْ تَجْزِئ مَن ذَبحَهَا قَبلَ أَن يصَلِّي الإمَامُ فِي قَوْل يَجْزِئ . قُلْت : أَرَأَيت أَهْلَ الْبوَادِي وَأَهْلَ الْقُرَى فِي هَذَا سَوَاءٌ ؟ قَالَ : مَالِكِ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : أَرَأَيت أَهْلَ الْبوَادِي وَأَهْلَ الْقُرَى فِي هَذَا سَوَاءٌ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي أَهْلِ الْقُرَى الَّذِين لِيسَ لَهِمْ إِمَامٌ : إنه م يَتحَرَّون صَلاة أَقْرَب الْأَيْمَةِ إِلَيهِمْ وَذَي هَا لَا اللهُ الْقُرَى الَّذِين لَيسَ لَهِمْ إَمَامٌ : إنه م يَتحَرَّون صَلاة أَقْرَب اللَّائِمَةِ إلَيهِمْ وَذَي هَا اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْبوَادِي النحْر فَا خَطَؤُوا فَذَي وَا لَذِي لَيسَ لَهِمْ اللَّهُ مُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا عَنهمْ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن ذَبِحُوا بِعْدَ الصَّلَاةِ قَبِلَ أَن يَذبِحَ الإَمَامُ ، أَيُجْزِئِهِمْ ذلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا يُجْزِئِهِمْ ذلِكَ وَلا يَذبِحُون إلا بعْدَ ذبح الإَمَام عِندَ مَالِكٍ وَهَذا فِي مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا يُجْزِئِهِمْ ذلِكَ وَلا يَذبَحُون إلا بعْدَ ذبح الإَمَام عِندَ مَالِكٍ وَهَذا فِي الْمَدَائِن . قُلْت: أَرَأَيت إِن كَانتْ مَكْسُورَةَ الْقَرْنِ هَلْ تَجْزِي فِي الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ ، إِن كَانتْ لا تَدْمَى . قُلْت : مَا مَعْنى قَوْلِهِ : إِن كَانتْ لا تَدْمَى ؟ أَرَأَيت إِن كَانتْ مَكْسُورَةَ الْقَرْنِ قَدْ بِدَا ذلِكَ وَانقَطَعَ الدَّمُ وَجَفَّ ، أَيصِلُحُ هَذَا أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، إذا برئِتْ ، إنمَا ذلِكَ فِيمَا إذا كَانتْ تَدْمَى بِحِدْثَانِ ذلِكَ .

قُلْت : لِمَ كَرِهِه مَالِكٌ إِذَا كَانت تَدْمَى؟ قَالَ : لأنه رَآه مَرَضًا مِن الأَمْرَاضِ . قُلْت : أَرَأَيت الإَمَامَ أَينبغي لَه أَن يُخرِجَ أُضْحِيته إِلَى الْمُصَلَّى فَإِن صَلَّى ذَبحَهَا مَكَانه كَمَا تَذبحَهَا فِي النَّسُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هَذَا أَوْجَه الشَّأْنِ أَن يُخرِجَ أُضْحِيته إِلَى الْمُصَلَّى لَيْن مَرَضُهَا . قُلْت : أَرَأَيت الْجَرْباءَ هَلْ تَجْزئ ؟ قَالَ : إِنَمَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُصَلَّى . قُلْت : أَرَأَيت الْجَرْباءَ هَلْ تَجْزئ ؟ قَالَ : إِنهَا لا تَجْزئ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ فِي الْحُمْرَة : إِنهَا لا تَجْزئ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ فِي الْحُمْرَة : إِنهَا لا تَجْزئ . قَالَ : الْبشَمة . قَالَ : لأن ذلِك قَدْ صَارَ مَرَضًا فَلْت لابنِ الْقَاسِمِ : وَمَا الْحُمْرَة ؟ قَالَ : الْبشَمة . قَالَ : لأن ذلِك قَدْ صَارَ مَرَضًا فَالْجَرْب إِن كَان مَرَضًا مِن الأَمْرَاضِ لَمْ يَجُزْ . قُلْت : أَرَأَيت الْهَدْيَ التَطَوُّعَ أَيْجُزئ أَن فَالُ عَن أَلْك اللهَدْيَ التَطَوُّعَ أَيْجُزئ أَن اللهَ اللهَ عَن أَهْل بيتي فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يشترك فِي الْهَدْي وَإِن كَان مَرَضًا مِن الرَّجُلِ يَشتري الأَضْحِية فَيريدُ أَن يبدِلَهَا ، أَيكُونُ لَه ذَلِك فِي الْهَدْي وَإِن كَان مَرَضًا مِن الرَّجُلِ يَشتري الأَضْحِية فَيريدُ أَن يبدِلَها ، أَيكُونُ لَه ذَلِكَ فِي الْهَدْي وَإِن كَان مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يبدِلَها ، أَيكُونُ لَه ذَلِك فِي الْهَدْي مُؤْلُ مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يبدِلُها وَمَا يَصْنعُ بِفَضْلَةِ الثَمَن ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يَجُورُ أَن يَسْتفْضِلَ مِن مَا يَصْنعُ بِفَضْلَةِ الثَمَن ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يبدِورُ أَن يَسْتفْضِلَ مِن

ثَمَنِهَا شَيئًا . وَذَكَرْت لَه الْحَدِيث الَّذِي جَاءَ فِي مِثْلِ هَذَا فَأَنكَرَه ، قَـالَ : يَشْـتري بجَميع الثمَن ِشَاةً وَاحِدَةً . قُلْـت : فَإِن لَمْ يَجِدْ بالثمَن ِشَاةً مِثْلَهَا ، كَيفَ يَصْنعُ ؟ قَـالَ : أَرَى أَن يَزِيدَ مِن عِندِهِ حَتى يَشْترِيَ مِثْلَهَا . قَالَ : وَلَمْ أَسْمَعْه مِن مَالِكٍ .

قُلْت : هَلْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ بِثَمَن أُضْحِيتِهِ أَحَب إِلَيهِ أَمْ يَشْترِي أَضْحِيةً ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أُحِب لِمَن كَان يَقْدِرُ عَلَى أَن يضَحِّي أَن يَشْرُكَ ذَلِكَ . فَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : أَفَتَجْزِئ الشَّاةُ الْوَاحِدَةُ عَن أَهْلِ الْبيتِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قَالَ مَالِكٌ : قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : أَفَتَجْزِئ الشَّاةُ الْوَاحِدَةُ عَن أَهْلِ الْبيتِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قَالَ مَالِكٌ : وَلَكِن إِذَا كَان يَقْدِرُ فَأَحَب إِلَي أَن يَذبحَ عَن كُلِّ نَفْسُ شَاةً وَإِن ذبحَ شَاةً وَاحِدَةً عَن جَمِيعِهِمْ أَجْزَأَه . قَالَ : وَسَأَلْته عَن حَديث أَبِي أَيوب الأَنصَارِيِّ ('' وَحَديث ابن عُمر آحَب إِلَي لِمَن كَان يَقْدِرُ .

قُلْت : هَلْ عَلَى الرَّجُلِ أَن يضحِّي عَن اهْرَأَتِهِ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لَيسَ ذَلِكَ عَلَيهِ . قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَسَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ : لَيسَ الْأَضْحِيةُ بَمَنزِلَةِ النفَقَةِ . قُلْت : أَرَأَيت الأَضْحِيةَ إِذَا وَلَدَتْ مَا يَصْنعُ بِوَلَـدِهَا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : كَان مَرَّةً قُلْت : أَرَأَيت الأَضْحِيةَ إِذَا وَلَدَتْ مَا يَصْنعُ بِوَلَـدِهَا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : كَان مَرَّةً يَقُولُ : إِن ذَبِحَه فَحَسَنٌ وَإِن تركَه لَمْ أَرَ ذَلِكَ عَلَيهِ وَاجِبا ؛ لأَنْ عَلَيهِ بِدَلَ أُمِّهِ إِن هَلَكَتْ ، فَلَمَّا عَرَضْته عَلَى مَالِك قَالَ : أُمْحُ وَاترُك مِنهَا إِن ذَبِحَه مَعَهَا فَحَسَنٌ . قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَلا أَرَى ذَلِكَ عَلَيهِ بِوَاجِب .

قُلْت: أَرَأَيت الْبَدَنةَ إِذَا أَشْعَرَتْ ثُمَّ نتجَتْ أَيذبِحُ سَخلَهَا مَعَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَإِنَمَا فَرَّقَ بِينِ الْبَدَنةِ وَالضَّحِيةِ ، أَن الْبَدَنةَ لَوْ أَصَابِهَا عُوَارٌ أَوْ نقْصٌ لَمْ يَكُن عَلَيهِ بِدَلُهَا ، وَأَن الشَّاةَ لَوْ أَصَابِهَا عُوارٌ أَوْ نقْصٌ لَمْ يَجْزِهِ أَن يضحِّي بِهَا ، وَمَعَ ذلِكَ أَيضًا أَن الشَّاةَ هُ وَ يَبِيعُهَا لَوْ أَصَابِهَا عُوارٌ أَوْ نقْصٌ لَمْ يَجْزِهِ أَن يضحِّي بِهَا ، وَلا أَن يَحْبَسَهَا وَلا أَن يبدلِهَا وَيبدلِهُهَا وَيدَلِهُ أَن يبدلِهَا وَيذبحُ غيرَهَا وَأَن الْبَدَنةَ لَمْ يَجُزْ لَه أَن يَبيعَهَا ، وَلا أَن يَحْبَسَهَا وَلا أَن يبدلِهَا فَهَذَا فَرْقُ مَا بِينِهِمَا . قُلْت : أَرَأيت الأَضْحِيةَ ، أَيصْلُحُ لَه أَن يَجُزُ صُوفَهَا أَوْ شَعَرَهَا هَلْ اللهَ عَلَى الشَّعِيةِ أَوْ صُوفَهَا أَوْ شَعَرَهَا هَلْ يَشْرَي بِهِ شَيئًا وَلا يَشْرَي بِهِ شَيئًا وَلا يَسْتَرِي بِهِ شَيئًا وَلا يَشْرَي بِهِ مَتَاعًا لِلْبِيتِ أَوْ يَبِيعُه فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَشْتَرِي بِهِ شَيئًا وَلا يَقْلُ وَالْ مَالِكُ : لا يَشْتَرِي بِهِ شَيئًا وَلا يَقْلُ ذَا قَالَ مَالِكٌ : لا يَشْتَرِي بِهِ شَيئًا وَلا يَقْلُ مَالِكُ : قَالَ مَالِكُ : لا يَشْتَرِي بِهِ شَيئًا وَلا يَالِهُ وَلَا مَالِكُ : قَالَ مَالِكُ : لا يَشْتَرِي بِهِ شَيئًا وَلا

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في الضحايا (٢/ ٣٨٧) رقم (١٠) عن عمارة بن يسار أن عطاء بـن يســـار أن أبا أيوب الأنصاري أخبره قال : كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهــل بيتــه ثــم تباهى الناس بعد فصارت مباهاة .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الضحايا (٢/ ٣٨٤) رقم (٢) عن نافع أن عبد الله بن عمر كان ينتقـي مـن الضحايا والبدن التي لم تسن والتي نقص من خلقها .

يَبِيعُه وَلَكِن يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يَنتَفِعُ بِهِ . وَلَقَدْ سَأَلْناه عَن الرَّجُل يبدِلُ جلْد أَضْحِيتِهِ بَجلْدٍ آخَرَ أَجُودَ مِنه . قَالَ مَالِكٌ : لا خَيرَ فِيهِ . قَالَ : وَلَوْ أَجَزْت لَه هَذا لأَجَزْت لَه أَن يبدِلَه بقلَنسِيَةٍ أَوْ مَا أَشْبهَهَا . قُلْت : أَرَأيت لَبن الأضْحِيةِ مَا يَصْنعُ بِهِ ؟ قَالَ : ما سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، إلا أَن مَالِكًا قَدْ كَرِهَ لَبن الْبدَنةِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيث مَا عَلِمْت أَنه لا بأس أَن يَشْرَب مِنهَا بعْدَ رِيِّ فَصِيلِهَا (١١ . قَالَ ابنُ الْقَاسِم : وَأَرَى إِن كَانت الضَّحِيةُ لَسَ أَن يَشْرَب مِنهَا بعْدَ رِيِّ فَصِيلِهَا (١١ . قَالَ ابنُ الْقَاسِم : وَأَرَى إِن كَانت الضَّحِيةُ لَسَ أَن يَشْرَب مِنهَا بعْدَ رِيِّ فَصِيلِهَا (١١ . قَالَ ابنُ الْقَاسِم : وَأَرَى إِن كَانت الضَّحِيةُ لَسَ لَهَا وَلَدٌ أَن لا يَأْكُلُه إِلا أَن يَكُون ذلِكَ مُضِرًا بِهَا فَلْيَحْلُبه وَلْيَصَدَّقُ بِهِ ، وَلَوْ أَكَلَه لَمُ أَلَ عَلَيهِ بأَسًا وَإِنَا رَأَيت أَن يَتَصَدَّقَ بِهِ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ: لا يَجُزُّ صُوفَهَا ، وَصُوفُهَا قَدْ يَجُوزُ لَه جَزَّه قَبلَ ذَيِهَا وَيَنتَفِعُ بِهِ ، فَكَذلِكَ لَبُهَا عَبدِي مَا لَمْ يَذَيْعُ بِهِ بَعْدَ ذَيْهَا لا يَنبغِي لَه أَن يَنتَفِعَ بِهِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْعَين إذا كَان فِيهَا نَقْصٌ ، هَلْ يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا كَان الْبَيَاضُ أَو الشَّيءُ الْيَسِيرُ لَيسَ عَلَى الناظِرِ وَإِنْمَا هُو عَلَى غيرِهِ فَلا قَالَ مَالِكٌ : إذا كَان الْبَيَاضُ أَو الشَّيءُ الْيَسِيرُ لَيسَ عَلَى الناظِرِ وَإِنْمَا هُو عَلَى غيرِهِ فَلا بأس بذلِك . قُلْت : قَالَ مَالِكٌ : إذا كَان إنمَا قُطِع مِنهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا كَان إنمَا قُطِع مِنهَا الشَّيءُ الْيُسِيرُ أَوْ أَثرُ مِيسَمِ (١) أَوْ شَقٌ فِي الأذن يَكُون يَسِيرًا فَلا بأس بهِ ، وَإِن كَان قَدْ جَذَعَهَا أَوْ قَطَعَ جُلَّ أُذنيهَا فَلا أَرَى ذلِك . قُلْت : وَلَمْ يؤقِّتْ لَكُمْ فِي الأذن نِصْفًا مِن ثُلُث ؟ قَالَ : مَا سَمِعْته .

قُلْت: أَرَأَيت الْعَرْجَاءَ الَّتِي لا تَجُوزُ صِفْهَا لِي فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: الْعَرْجَاءُ الْبِيِّنُ (٣) ظِلْعُهَا هَذَا الَّذِي سَمِعْت مِن مَالِكٍ ، وَكَذَلِكَ جَاءَ الْحَدِيث عَن النبيِّ وَ الْبِيِّ فَيْ (١) فَفِي هَذَا مَا يَدُلُك عَلَى مَا يَجُوزُ مِنهَا. قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إلا أَن يَكُون الشَّيءُ الْخَفِيفُ الَّذِي لا ينقِصُ مَشْيَهَا وَلا تَعَب عَلَيهَا فِيهِ وَهِيَ تسِيرُ بسَيرِ الْغَنمِ مِن غيرِ تَعَب ، فَأَرَى ذَلِكَ خَفِيفًا ، كَذَلِكَ بَلَغنِي عَن مَالِكٍ .

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٤٨٥) بنحوه من حديث زهير بـن أبـي ثابـت عـن مغـيرة بـن حذف العبسي قال : كنا مع علي ﷺ بالرحبة فجاء رجل من همدان يسوق بقرة معها ولدها فقال : إنى اشتريتها لأضحى بها وإنها ولدت، قال : فلا تشرب لبنها إلا فضلا عن ولدها .. الحديث .

⁽٢) الميسم : المكواة ، جمعها مواسم ومياسم ، كما في القاموس .

⁽٣) ظلع البعير : غمز في مشيه ، كما في القاموس .

قُلْت: أَرَأَيت إِن اشْتَرَيت أُضْحِيةً وَهِيَ سَمِينةٌ ، فَعَجفَتْ عِندِي أَوْ أَصَابِهَا عَمَى أَوْ عَورٌ ، أَيُ وَثِينِي أَن أُضَحِّي بِهَا فِي قَول مَالِك ؟ قَالَ: قَالَ مَالِك : لا يُجْزِئِك ، وَقَالَ مَالِك : إِذَا اشْتَرَى أُضْحِي بَهَا فِي قَول مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك الْعَيب لَمْ يُجْزِهِ ، فَهِي لا عَبْزِئِه إِذَا كَان أَصَابِهَا ذَلِكَ بعْدَ الشِّرَاءِ . قُلْت : لِمَ قَالَ مَالِك هذا فِي الضَّحَايَا ، وَقَالَ عِي الْهَدْي : إِنه يَجْزِئِه إِذَا اشْتَرَاهَا صَحِيحةً ثمَّ عَمِيت أَن يَنحَرَهَا وَلا شَيءَ عَلَيهِ فِي فِي الْهَدْي : إِنه يَجْزِئِه إِذَا اشْتَرَاهَا صَحِيحةً ثمَّ عَمِيت أَن يَنحَرَهَا وَلا شَيءَ عَلَيهِ فِي الْهَدْي ، الْوَاجب وَالتَطوَّع . قُلْت : فَمَا فَرْقُ مَا بِين الضَّحَايَا وَالْهَدْي ؟ قَالَ : لأَن الْهَدْي ، الْوَاجب وَالتَطوُّع . قُلْت : فَمَا فَرْقُ مَا بِين الضَّحَايَا وَالْهَدْي ؟ قَالَ : لأَن الْهَدْي أَلُو اللهَ يُعْ فَي اللهَدْي أَلَا تَرَى أَن الْهَدْي إِذَا ضَلَّ مِنه ثُمَّ أَبدَلَه الْمُدي أَلا ترَى أَن الْهَدْي إِذَا ضَلَّ مِنه ثُمَّ أَبدَلَه بَعْرِهِ ثُمَّ وَجَدَه بِعْدَ ذَلِكَ نَحَرَه وَلَمْ يَكُن مَا أَبدَلَ مَكَانِه يَضَعُ عَنِه نَحَرَه . قَالَ : وَإِن الضَّجِيةَ لَوْ ضَلَتْ مِنه ثُمَّ أَبدَلَه الْعَدِهِ أَصَابِهَا لَمْ يَكُن عَلَيهِ ذَهُهَا وَكَانت مَالا مِن مَالِهِ فَهَذَا فَرْقُ مَا بِنِهِمَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن لَمْ يبدِلْ أُضْحِيته هَذِهِ الَّتِي ضَاعَتْ حَتى مَضَتْ أَيَامُ النحْرِ ثُمَّ أَصَابِهَا بعْدَ أَيَامِ النحْرِ ، كَيفَ يَصْنعُ بها فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهَا اسْمِئًا ، وَلَكِن أَرَى أَن لا شَيءَ عَلَيهِ فِيهَا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : إِذَا وَجَدَهَا وَقَدْ ضَحَى ببدَلِهَا إِنه لا شَيءَ عَلَيهِ فِيهَا ، فَلَوْ كَانتْ وَاجبةً عَليهِ لَكَان عَلَيهِ أَن يَذَبِهَا إِذَا أَصَابِهَا ، وَإِن كَان قَدْ شَيءَ عَليهِ فِيهَا ، فَلُو كَانتْ وَاجبةً عَليهِ لَكَان عَليهِ أَن يَذَبِهَا إِذَا أَصَابِهَا ، وَإِن كَان قَدْ أَبَدَلَهَا وَقَدْ مَضَتْ أَيَامُ النحْرِ فَلَيسَ عَلَى أَحَدٍ أَن يضَحِّي بعْدَ أَيَامِ النحْرِ ، وَهُو بَمَنزِلَةٍ رَجُل تَركَ الأَضْحِيةَ . قُلْت : وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَاهَا فَلَمْ يضَحِّ بِهَا حَتى مَضَتْ أَيَامُ النحْرِ وَلَمُ تَضِلً مِنه ؟ قَالَ : هَذَا وَالأُولُ سَوَاءٌ ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ أَثْمَ حِين لَمْ يضَحِّ بِهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن سُرِقَتْ أُضْحِيته أَوْ مَاتتْ ، أَعَلَيهِ الْبِدَلُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا ضَلَّتْ أَوْ مَاتتْ أَوْ مَاتتْ أَوْ مَاتتْ أَوْ سُرِقَتْ فَعَلَيهِ أَن يَشْترِيَ أُضْحِيةً أُخرَى . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرَادَ ذَبِحَ أُضْحِيتِهِ فَاضْطَرَبَتْ فَاضْطَرَبَتْ فَاضْكَيْنُ عَينها فَذَهَبِت عَينُهَا ، أَي إِضَا فَاضْطَرَبِتْ فَاضَابِ السَّكِيْنُ عَينها فَذَهَبِت عَينُهَا ، أَي وَاضَا أَن يَذْبَهُهَا ، وَإِنَمَا أَصَابِهَا ذَلِكَ بَحَضْرَةِ الذَبِحِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا إِلا مَا أَخبرْتك وَأَرَى أَن لا يَجْزئ عَنه .

قُلْت : أَرَأَيت الشَّاةَ تَخلَقُ خَلْقًا ناقِصًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يُجْزِئ إلا أَن تكُون جَلْحَاءَ (١) أَوْ سَكَّاءَ ، وَالسَّكَّاءُ الَّتِي لَهَا أُذنانِ صَغِيرَانِ . قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَخُونُ نسَمِّيهَا

⁽١) الجلح: محركة: انحسار الشعر عن جانبي الرأس، كما في القاموس. وقـال ابـن الأثـير: الجلحـاء: هي التي لا قرن لها: والأجلح من الناس الذي انحسـر الشـعر عـن جـانبي رأسـه. انظـر النهايـة في غريب الحديث (١/ ٢٨٤).

الصَّمْعَاءُ . قَالَ : وَأَمَّا إِن خُلِقَتْ بغيرٍ أُذنينِ خَلْقًا ناقِصًا فَلا خَيرَ فِي ذلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن ذَبِحَ رَجُلِّ أُضْحِيتِي عَنِّي بغير إِذِنِي ، أَيُجْزئنِي ذَلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، إِلا أَنِي أَرَى إِن كَان مِثلَ الْوَلَدِ وَعِيَالِهِ الَّذِين إِنَمَا ذَجُوهَا لَه لِيَكْفُوه مَؤُونتهَا ، فَأَرَى ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنه وَإِن كَان عَلَى غير ذَلِكَ لَمْ يُجْزِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن غَلِطْنا فَذَبِحَ صَاحِبِي أُضْحِيتِي وَذَبُحْت أَنا أُضْحِيتِه أَيْزِئ عَنا فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ إِن غَلِطْنا فَذَبِحَ صَاحِبِي أَنْ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُجْزِئ وَيَكُون كُلُّ وَاحِدٍ مِنهمَا ضَامِنًا لأَضْحِيةٍ صَاحِبهِ .

قُلْت: أَرَأَيت الْمُسَافِرَ هَلْ عَلَيهِ أَن يضَحِّي فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: الْمُسَافِرُ وَالْحَاضِرُ فِي الضَّحَايَا وَاحِد. قُلْت: أَفَعَلَى أَهْلِ مِنِّى أَن يضَحُّوا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: لَيسَ عَلَى الْحَاجِ أُضْحِيةٌ وَإِن كَان مِن سَاكِنِي مِنَّى بعْدَ أَن يَكُون حَاجًّا. قُلْت: فَالناسُ كُلُّهمْ عَلَيهِمْ الأضَاحِي فِي قَوْلِ مَالِكٍ إلا الْحَاجَّ؟ قَالَ: يَكُون حَاجًّا. قُلْت: فَهَلْ عَلَى الْعَبيدِ أَضَاحِي فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَن الأضْحِيةِ غَن أُمَّهَاتِ الأَوْلادِ ؛ فَقَالَ: لَيسَ ذلِكَ عَلَيهِنِ ، فَالْعَبيدُ أَحْرَى أَن لا يَكُون ذلِكَ عَلَيهِمْ، وَالْعَبيدُ مَا لا الْحَلْمِ عَلَيهِمْ، وَالْعَبيدُ أَحْرَى أَن لا يَكُون ذلِكَ عَليهِمْ، وَالْعَبيدُ مِمَّا لا اختِلافَ فِيهِ أَنه لَيسَ عَلَيهِمْ أُضْحِيةٌ . قُلْت: أَرَأَيت مَا فِي الْبطْنِ هَلْ عَلَى الْبطْنِ هَلْ

قُلْت : أَرَأَيْت أَيَامَ النحْرِ كَمْ هِيَ ؟ قَالَ : ثلاثةُ أَيَامٍ : يَوْمُ النحْرِ ، وَيَوْمَان بعْدَه ، وَلَيسَ الْيُومُ الرَّابِعُ مِن أَيَامِ النبرِ مَ وَإِن كَان الناسُ بمني فَإِنه لَيسَ مِن أَيامِ النبرِ قُلْت : أَفَى مَالِكٌ : لا يضحَى لَيلا وَمَن ضحَى لَيلا فِي لَيالِي أَيامِ النحْرِ أَفَادَ أُضْحِيته . قُلْت : فَإِن نحَرَ الْهَدَايَا لَيلا أَيعِيدُهَا أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَن نحَرَ هَدُيه أَعَادَ أُضْحِيته . قُلْت : فَإِن نحَرَ الْهَدَايَا لَيلا أَيعِيدُهَا أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَن نحَرَ هَدُيه لَيلةَ النحْرِ أَعَادَهَا وَلَمْ تَجْزِهِ . قُلْت : فَإِن نحَرَهَا فِي لَيَالِي أَيامِ النحْرِ أَعَادَهَ وَذلِك أَن مَالِكًا قَالَ لِي وَاحْتِجَ بهذِهِ الآيةِ : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللّهِ فِي أَيّامِ النَّهُ وَيَعْدَرُ اللّه فَي اللّهِ فِي أَيَامٍ مَنْ بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ ﴾ [الحج : ٢٨] . فَإِنَمَ ذكرَ اللّه الأيام ولَى أيام مِنَى . مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ ﴾ [الحج : ٢٨] . فَإِنَهُ ذَكرَ اللّه الأيام مِنًى . اللّه مَذا فِي كِتابِهِ فِي الْهَدَايَا فِي أَيامٍ مِنًى .

قُلْت : أَرَأَيت كُلَّ مَن تجب عَلَيهِم الْجُمُعَةُ أَعَلَيهِمْ أَن يَجْمِعُوا فِي صَلاةِ الْعِيدَينِ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَأَهْلُ مِنْ ي لا جُمُعَةَ عَلَيهِمْ وَلا صَلاةً عِيدٍ ، قَالَ : نعَمْ ، لا جُمُعَةَ عَلَيهِمْ وَلَيسَ عَلَيهِم صَلاةُ الْعِيدِ عِندَ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت الأبرِجَة ، هَلْ يَصَادُ حَمَامُهَا أَوْ يَنصَب لَهَا أَوْ يَرْمَى ؟ قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَن حَمَامِ الأبرِجَة إذا دَخَلَتْ حَمَامُ هَذَا الْبرْج فِي حَمَامٍ هَذَا الْبرْج ، أَوْ حَمَامُ هَذَا فِي حَمَامٍ هَذَا الْبرْج ، أَوْ حَمَامُ هَذَا فِي حَمَامٍ هَذَا الْبرْج ، أَوْ حَمَامُ هَذَا فِي حَمَامٍ هَذَا . قَالَ مَالِكٌ : إن كَان يَسْتَطَاعُ أَن يَرِدَ حَمَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا إِلَى برْجِهِ رُدَّ ، وَمَن صَادَه فَعَلَيهِ وَإِن كَان لا يَصَادَ مِنهَا شَيَءٌ ، وَمَن صَادَه فَعَلَيهِ أَن يَرُدُه أَوْ يَعَرِّفَه وَلا يَأْكُلُه .

قُلْت: أَرَأَيت الأَجْبَاحَ (') إذا نصبتْ فِي الْجبالِ فَيَدْخُلهَا النَّوْلُ ، لِمَن يَكُونُ النَّوْلُ؟ فَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هِيَ لِمَن وَضَعَ الأَجْبَاحَ . قُلْت : أَرَأَيت إن صَادَ طَيرًا فِي رَجْلَيهِ سِباقَان (') بازًا أَوْ عُصْفُورًا أَوْ غيرَ ذلِكَ ، أَوْ صَادَ ظَبيًا فِي أُذنِهِ قُرْطٌ (") أَوْ فِي عُنُقِهِ قِلادَةٌ؟ سِباقَان أَن بازًا أَوْ عُصْفُورًا أَوْ غيرَ ذلِكَ ، أَوْ صَادَ ظَبيًا فِي أُذنِهِ قُرْطٌ (") أَوْ فِي عُنُقِهِ قِلادَةٌ؟ قَالَ : يَعَرِّفُه وَيَنظُرُ ، فَإِن كَان إِنَمَا كَان هرُوبه مِن صَاحِبهِ لَيسَ بهرُوب انقِطَاعٍ وَلا توحُشُ فَعَلَيهِ أَن يَرُدَّه إِلَى صَاحِبهِ ، وَإِن كَان هرُوبا قَدْ نَدَّ وَتَوَحَّشَ فَلَيسَ لِصَاحِبهِ الأُول عَلَيهِ سَبيلٌ ، وَهوَ لِمَن أَخَذه . وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ غيرَ مَرَّةٍ وَلا مَرَّتِينِ . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : فَإِن اخْدَى صَادَه : لا أَدْرِي مَتَى ذَهِب مِنك ؟ وَقَالَ الَّذِي هوَ لَه : إِنَا ذَهَب مُنذُ اللهِ عَلَى الَّذِي هوَ لَه : إِنَا الْقُولُ قُولُ الَّذِي صَادَه : إِنَا الَّذِي هوَ لَه الْبَيِّنَةُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَتلْت بِازًا مُعَلَّمًا مَا عَلَي فِي الْغَرْمِ لِصَاحِبِهِ أَوْ فِي الْكَفَّارَةِ فِيمَا بِينِي وَبِين خَالِقِي إِذَا كُنت مُحْرِمًا ؟ قَالَ : يَكُونُ عَلَيكَ لِصَاحِبِهِ قِيمَته مُعَلَّمًا، وَيَكُونُ عَلَيكَ لِصَاحِبِهِ قِيمَته مُعَلَّمًا، وَيَكُونُ عَلَيكَ فِي الْفِدْيَةِ قِيمَته غيرَ مُعَلَّمٍ ، وَلَكِن عِدْلُه فِي كَثرَةٍ لَحْمِهِ كَمَا يَقُومُ غيرُه مِن عَلَيكَ فِي الْفِدْيَةِ ، وَلا يَكُونُ عَلَيكَ قِيمَته مُقَطَّعًا . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٌ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت: أَرَأَيت الْكِلاب هَلْ يَجِيزُ مَالِكٌ بِيعَهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يَجُوزُ بِيعُهَا . قُلْت : وَلا السَّلالِقَةُ ؟ قَالَ : نعَمْ ، لا يَجِيزُ بِيعَهَا سَلُوقِيةً وَلا غيرَهَا . قُلْت : أَفَيجيزُ مَالِكٌ بِيعَ الْهُوِّ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَفَيجيزُ بِيعَ السِّباعِ أَحْيَاءِ النُّمُورِ وَالْفُهودِ وَالْاسُدِ وَالذَئابِ وَمَا الْهُوِّ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَفَيجيزُ بِيعَ السِّباعِ أَحْيَاءِ النُّمُورِ وَالْفُهودِ وَالْاسُدِ وَالذَئابِ وَمَا أَشْبِهَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت أَرَى بالصَّلاةِ عَلَى لِجُلُودِهَا ، فَلا أَرَى بالصَّلاةِ عَلَى جُلُودِهَا وَلا بلُبسِهَا بأُسًا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : إذا ذكيتُ لِجُلُودِهَا لَمْ يَكُن ببيع جُلُودِهَا خُلُودِهَا وَلا بلُبسِهَا بأُسًا . قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَإِذا ذكيتُ لِجُلُودِهَا لَمْ يَكُن ببيع جُلُودِهَا

⁽١) الجبح : خلية العسل جمعها أجبح وأجباح ، كما في القاموس .

⁽٢) سباقا البازي : قيداه من سير أو غيره ، كما في القاموس .

⁽٣) القرط: ما يوضع في شحمة الأذن ، جمعها أقراط ، كما في القاموس .

بأس . قُلْت : أَرَأَيت كَلْب الدَّارِ إِذَا قَتَلَه رَجُلٌ ، أَيكُونُ عَلَيهِ قِيمَته ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : كِلاب الدُّورِ تَقْتُلُ وَلا تَتْرَكُ فَكَيفَ يَكُونُ عَلَى هَذَا قِيمَةٌ ؟ قُلْت : فَكَلْب الزَّرْعِ وَكَلْب الْمَاشِيَةِ وَكَلْب العَيْدِ إِن قَتَلَهَا أَحَدٌ أَيكُون عَلَيهِ الْقِيمَةُ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ: سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي نصْرَانِيٍّ باعَ خَمْرًا بدِينار أَنه كَرِهَ لِلْمُسْلِم أَن يَسَلَّفَ ذلِكَ الدِّينارِ شَيئًا أَوْ يعْطِيهً فِيهِ دَرَاهِمَ وَيَأْخُذ يَسَلَّفَ ذلِكَ الدِّينارِ شَيئًا أَوْ يعْطِيهً فِيهِ دَرَاهِمَ وَيَأْخُذ ذلِكَ الدِّينارِ مِنه . قَالَ مَالِكٌ : وَلا يَأْكُلُ مِن طَعَامِ اللهِ تَرَاه النصْرَانِي بذلِكَ الدِّينارِ . قَالَ ذلِكَ الدِّينارِ . قَالَ مَالِكٌ : وَلا بأس أَن تقْتضِي ذلِكَ الدِّينارِ مِن دَين لَك عَلَيهِ . قُلْت : فَمَا فَرْقُ بين الدَّينِ إِذَا قَضَانِي الدِّينارِ وَإِذَا وَهَبه لِي أَو اللهِ تَرْيَتِه مِنه لَمْ يَجُونُ ؟ قَالَ :قَالَ مَالِكٌ : لأَن اللَّهَ تَبارَكَ وَتعَالَى قَدْ أَمَرَ أَن تَوْخَذَ الْجِزْيَةُ مِنهمْ .

قُلْت : أَرَأَيت صَيدَ الْحَرَمِ حَمَامَه وَغيرَ حَمَامِهِ إذا خَرَجَ مِن الْحَرَمِ ، أَيصَادُ أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت أَن مَالِكًا كَانَ يَكْرَه فِي حَمَامٍ مَكَّةَ أَنه إذا خَرَجَ مِن الْحَرَمِ أَنه يَكْرَه ه ، وَلا أَرَى أَنا بهِ باْسًا أَن يَصِيدَه الْحَلالُ فِي الْحِلِّ . قُلْت : أَرَأَيت إِن رَمَى صَيدًا فِي الْحِلِّ وَهوَ فِي الْحَرَمِ فَأَصَابه فَقَتَله ، أَيَا كُلُه أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَأْكُلُه . قُلْت : وَكَذَا إِن كَان الرَّجُلُ فِي الْحِلِّ وَالصَّيدُ فِي الْحَرَمِ ؟ قَالَ : هَذَا لا شَكَّ فِيهِ أَنه لا يؤكَلُ عِندَ مَالِكٍ وَعَلَيهِ جَزَاؤُه . قُلْت: وَالأُوّلُ الَّذِي رَمَى مِن الْحَرَمِ وَالصَّيدُ فِي الْحِلِّ ، وَالحَيدُ فِي الْحِلِ أَمْ لا ؟ قَالَ : هَذَا لا شَكَ فِيهِ أَنه لا يؤكَلُ عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا، وَأَرَى عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا، وَأَرَى عَلَيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا، وَأَرَى عَلَيهِ الْجَزَاءُ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا صِيدَ فِي الْحِلِّ فَأُدْخِلَ الْحَرَمَ أَيؤْكُلُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الشَّجَرَةَ يَكُونُ أَصْلُهَا فِي الْحَرَمِ وَغُصُونُهَا فِي الْحِلِّ فَيَقَعُ طَيرٌ عَلَى غُصْنِهَا الَّذِي فِي الْحِلِّ فَرَمَاه رَجُلٌ ، أَيأْكُلُه أَمْ لا ؟ قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَنهَا فَأَبِي أَن يجيب غُصْنِهَا الَّذِي فِي الْحِلِّ فَرَمَاه رَجُلٌ ، أَيأْكُلُه أَمْ لا ؟ قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَنهَا فَأْبِي أَن يجيب فِيهَا ، قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَلا أَرَى أَنا بِهِ بأُسًا وَيؤْكُلُ ذَلِكَ الصَّيدُ إِذَا كَان الْعَصْنُ الَّذِي عَلَيهِ الطَّيرُ وَاقِعًا قَدْ خَرَجَ مِن الْحَرَمِ فَصَارَ فِي الْحِلِّ . قَالَ سَحْنُونٌ : أَنا أُحَرِمُ أَكْلَه ، وَلا أَرَى أَن الْحَرَمُ وَلا أَرَى أَن الْحَرَمُ وَلا أَرَى أَن الْحَرَمِ وَلا أَرَى أَن الْحَرَمِ وَلا أَرَى أَن الْحَرَمِ وَلا أَرَى أَن الْحَرَمُ وَلَان أَلْ اللّهُ اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللّهُ الللللهُ اللّهُ اللّهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الله

تم كتاب الضحايا بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب العقيقة

مَا جَاء فِي الْعَقِيقَةِ بِالْعُصِفُور مَا جَاء فِي الْعَقِيقَةِ بِالْعُصِفُور

قَالَ : وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الْعَقِيقَةِ بِالْعُصْفُورِ ، فَقَالَ : مَا يُعْجَبُنِي دَلِكَ وَمَا تَكُونُ الدَّبائِحُ إلا مِنْ الْأَنعَامِ . قَالَ : وَالْعَقِيقَةُ مُسْتَحَبُّ لَمْ تَزَلْ مِنْ عَمَلِ الْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَتْ بُوَاجِبَةٍ وَلا سُنَّةٍ لازِمَةٍ ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْعَمَلُ بِهَا ، وَقَدْ عُقَّ عَنْ حَسَنِ وَكَيْسَ بُجْزِئُ فِيهَا مِنْ الدَّبائِحِ إلا مَا يُجْزِئُ فِي وَكُسْنَ ابْنَيْ فَاطِمَةَ بنتِ رَسُولِ اللَّهِ ﴿ وَلَيْسَ يُجْزِئُ فِيهَا مِنْ الدَّبائِحِ إلا مَا يُجْزِئُ فِي الضَّحِيَّةِ ، لا يُجْزِئُ فِيهَا عَوْرَاءُ وَلا عَرْجَاءُ وَلا جَرْبَاءُ وَلا مَكْسُورَةً وَلا ناقِصَةٌ ، وَلا يَجُرُفُ صُوفَهَا وَلا يَبِيعُ جِلْدَهَا وَلا شَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا . يَتَصَدَّقُ مِنْهَا ، وَسَبِيلُ الْعَقِيقَةِ فِي يَجُرُ صُوفَهَا وَلا يَبِيعُ جِلْدَهَا وَلا شَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا . يَتَصَدَّقُ مِنْهَا ، وَسَبِيلُ الْعَقِيقَةِ فِي يَجُرُ عُمُوهِهَا وَقْتُ ذَبْحِهَا . وَقْتُ ذَبْحِ الضَّحِيَّةِ ضُحًى فِي الْيُومِ السَّابِعِ مِنْ مَوْلِدِ جَمِيعٍ وُجُوهِهَا وَقْتُ ذَبْحِهَا . وَقْتُ ذَبْحِ الضَّحِيَّةِ ضُحًى فِي الْيُومِ السَّابِعِ مِنْ مَوْلِدِ الصَّيِّ الدَّكُولُ وَالأَثْنَى فِيهِ سَوَاءٌ يَعُقَّ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ بِشَاةٍ شَاةٍ .

وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يُولَـدُ لَـهُ الْوَلَـدَانِ فِي بَطْنِ وَاحِـدٍ أَيْعُـقُ عَنْهُمَا بشَـاةٍ وَاحِدَةٍ ؟ فَقَالَ : بَلْ شَاةٍ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

تم كتاب العقيقة بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النذور الأول

* * *

كِتاب الندورالُّ وَّلُ فِي الرَّجُٰهُ يَخْلُفُ بِالْمَشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهُ ثُمْ يَخْتُثْ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الرَّجُلَ يَقُولُ: عَلَيّ الْمَشْي إِلَى بِيت اللَّهِ إِن كَلَّمْت فُلانا، فَكَلَّمَهُ مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَلَّمَهُ فَقَدْ وَجَب عَلَيهِ أَن يُشِي إِلَى مَكَةً . قُلْت : وَيَجْعُلُهَا فِي قَوْلُ مَالِكِ إِن شَاءَ حَجَّةً وَإِن شَاءَ عُمْرَةً؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت : فَإِن جَعَلَهَا عُمْرَةً فَحَتى مَتى يُشِي؟ قَالَ: حَتى يَسْعَى بِين الصَفَا وَالْمَرْوَةِ . قُلْت : فَإِن رَكِب قَبَل أَن يُلِق بعُدمَا سَعَى فِي عُمْرَتهِ الَّتِي حَلَفَ فِيهَا ، أَيكُون عَلَيهِ شَيءٌ فِي قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ: لا ، وَإِنَمَا عَلَيهِ الْمَشْي حَتى يَفْرُغ مِن السَّعْي بِين الصَفَا وَالْمَرْوَةِ عِند مَالِكٍ ؟ قَالَ : كَتى مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، وَإِنمَا عَلَيهِ الْمَشْي حَتى يَفْرُغ مِن السَّعْي بِين الصَفَا وَالْمَرْوَةِ عِند مَالِكٍ ؟ قَالَ : حَتى مَالِكٍ ؟ قَالَ : حَتى الصَفَا وَالْمَرْوَةِ عِند مَالِكٍ ؟ قَالَ : خَتى الْمُوافَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قُلْت : فَإِذَا قَضَى طَوَافَ الإِفَاضَةِ أَيرْكَب يَطُوفَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قُلْت : فَإِذَا قَضَى طَوَافَ الإِفَاضَةِ أَيرْكَب عَلَيهِ إِلا طَوَافُ الإِفَاضَةِ فَأَخْرَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ وَرَامَ الإِفَاضَةِ وَيَو الْمَاسُي وَتَى مَنَى عَلَيهِ إِلا طَوَافُ الإِفَاضَةِ فَأَخْرَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ حَتى لَمْ يَقَ وَلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ مَالِك . وَلا بَأْسَ أَن يرْكَب فِي حَوائحِهِ . يَوائحةِ عِنى فِي قُولُ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِك : وَلا بَأْسَ أَن يرْكَب فِي حَوائحِهِ . وَالْحَوائِهِ فَي حَوائحِهِ . وَلا بَأْسَ أَن يرْكَب فِي حَوائحِهِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَنَا لَا أَرَى بِهِ بِأُسًّا وَإِنَمَا ذَلِكَ عِندِي بَمَنزِلَةِ مَا لَوْ مَشَى فِيمَا قَدْ وَجَب عَلَيهِ مِن حَجٍّ أَو عُمْرَةٍ فَأَتَى الْمَدِينَةَ ، فَرَكِب فِي حَوَائِجِهِ أَو رَجَعَ مِن الطَّرِيقِ فِي حَاجَةٍ لَهُ ذَكَرَهَا فِيمَا قَدْ مَشَى. قَالَ: فَلا بِأْسَ أَن يرْكَب فِيهَا ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ اللّٰذِي نِحِب وَنَأْخذ بهِ .

قَالَ : وَحَدَثنِي عَبدُ اللَّهِ بن لَهيِعةَ عَن عُمَارَةَ بن غزية (١) أَنهُ سَمِعَ رَجُلا يسْأَلُ سَالِمٌ ابن عَبدِ اللَّهِ عَن رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَشْي مِائَةَ مَرَّةٍ إِلَى الْكَعْبةِ ، فَقَالَ سَالِمٌ : ليمش مِائةَ مَرَّةٍ . قَالَ ابن وَهْب : عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ فِي رَجُلِ نذرَ أَن يمشِي إلَى ليمش مِائةَ مَرَّةٍ . قَالَ ابن وَهْب : عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ فِي رَجُلِ نذرَ أَن يمشِي إلَى بيت اللَّهِ عَشْرَ مَرَّات مِن إفْريقِيةَ ، قَالَ : أَرَى أَن يوفِي بنذرهِ ، وَذلِكَ الَّذِي كَان يقُولُهُ الصالِحُون وَيأمُرُون بهِ وَيجدُون فِي أَنفُسِهِمْ إذا قَالُوا غيرَ ذلِكَ لِمَن نذرَ نذرًا أَوْجَبهُ عَلَى الصالِحُون وَيأمُرُون بهِ وَيجدُون فِي أَنفُسِهِمْ إذا قَالُوا غيرَ ذلِكَ لِمَن نذرَ نذرًا أَوْجَبهُ عَلَى

⁽۱) عمارة بن غزية بن الحارث بن عمرو بن غزية بن عمرو بن ثعلبة بن خنساء بن مبذول بن غنم بن مازن بن النجار الأنصاري ، روى عن أنس بن مالك وأبيه غزية بن الحارث وأبي الزبير وربيعة بـن أبي عبـد الرحمن وغيرهم ، وروى عنه سليمان بن بلال وعمرو بن الحارث وسعيد بن أبي هلال وغيرهم ، وثقه أحمد وابن سعد وأبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٦٥/٤) .

نَفْسِهِ غَيرَ وَفَاءِ الَّذِي جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ (١).

قَالَ ابن وَهْب : وَسُئلَ مَالِكٌ عَن الَّذِي يُحْلِفُ بنذور مُسَمَّاةٍ إِلَى بيت اللَّهِ أَن لا يكلِّمَ أَخاهُ أَو أَباهُ بكذا وَكذا نذرًا لِشَيءٍ لا يقْوَى عَلَيهِ . وَلَوْ تَكلَّفَ ذلِكَ كُلَّ عَامٍ لَعَرَفَ أَنهُ لا يبلُغ عُمْرُهُ مَا جَعَلَ عَلَى نفْسِهِ مِن ذلِكَ . فَقِيلَ لَهُ : هَلْ يُجْزِئِهُ مِن ذلِكَ نذرٌ وَاحِدٌ أَو نذورٌ مُسَمَّاةٌ ؟ فَقَالَ : مَا أَعْلَمُهُ يُجْزِئِهُ مِن ذلِكَ إلا الْوَفَاءُ بَمَا جَعَلَ عَلَى نفْسِهِ ، فَلْيمْش مَا قَدرَ عَلَيهِ مِن الزَّمَانِ ، وَلْيتقرَّب إِلَى اللَّهِ بَمَا اسْتَطَاعَ مِن الْخيرِ ('' ، وَقَالَهُ اللَّيث بن سَعْدٍ .

قَالَ ابن وَهْبَ : وَقَالَ مَالِكٌ : سَمِعْت أَهْلَ الْعِلْم يَقُولُون فِي الرَّجُلِ وَالْمَـرْأَةِ يحْلِفَـانِ وَالْمَشْيِ إِلَى بِيتِ اللَّهِ الْحَرَامِ: إِنهُ مَن مَشَى لَـمْ يَـزَلْ يُشِي حَتَى يَسْعَى بِين الصفا وَالْمَرْوَةِ ، فَإِذا سَعَى فَقَدْ فَرَغَ إِن كَانِ مُعْتِمِرًا وَإِن كَان حَاجًّا لَمْ يِزَلْ يُشِي حَتَى يفُرُغ مِن الْمَناسِكَ كُلُّهَا ، وَذلِكَ ٱلَّذِي عَلَيهِ ، فَإِذا فَرَغَ مِن الإِفَاضةِ فَقَـدْ فَرَغ وَتَمَّ نـذرُهُ قَالَ اللَّيثُ : مَا رَأَيت الناسَ إلا عَلَى ذلِكَ . قُلْتُ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِ إذا هُوَ خَرَجَ مَاشِيا فِي مَشْي وَجَب عَلَيهِ ، أَلَهُ أَن يرْكَب فِي الْمَناهِلِ فِي حَوَائجهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكَ : نعَمْ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لا بأْسَ أَن يرْكَب فِي حَوَائِجَهِ . ۖ قَالَ آبن الْقَاسِمِ : لا أَرَى بذلِكَ بأْسًا وَلَيسَ حَوَائجُهُ فِي الْمَناهِلِ مِن مَشْيهِ . قُلْت لَهُ : مَا قَوْلُ مَالِكٍ إِذا ذَكَرَ حَاجَـةً نسِـيهَا أو سَقَطَ بعض مَتاعِهِ ، أَيرْجعُ فِيهَا رَاكِبا ؟ قَالَ : لا بأس بذلِك . قُلْت : وَهَلْ يرْكَب إذا قَضى طَوَافَ الإِفَاضةِ فِي رَمْي الْجِمَارِ بمنى ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَفِى رُجُوعِهِ مِن مَكَّةَ إِذَا قَضَى طَوَافَ الإِفَاضةِ إِلَى مِني . قُلْت َ: أَرَأَيت إِن هُوَ رَكِب فِي الإِفَاضةِ وَحُدهَا وَقَدْ مَشَى فِي حَجهِ كُلِّهِ ، أَيجِب عَلَيهِ لِذلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ دمٌ ، أَو تَجبب عَلَيـهِ الْعَـوْدةُ ثانِيـةً حَتَى يُمشِّي مَا رَكِبٍ ؟ قَالَ : أَرَى أَن يَجْزِئُهُ وَيكُون عَلَيهِ الْهَـدْي ، قَـالَ : لأن مَالِكًـا قَـالَ لَنا : لَوْ أَن رَجُلا مَرِض فِي مَشْيهِ فَرَكِبَ الأمْيالَ أَو الْبريد أَو الْيوْمَ ، مَا رَأَيت عَلَيهِ الرُّجُوعَ ثانِيةً لِرُكُوبِهِ ذَلِكَ ، وَرَأَيت أَن يهْدِي هَدْيا وَيجْزِئَ عَنهُ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكَ : لَوْ أَن رَجُلا دخلَ مَكَّةَ حَاجًا فِي مَشْي عَلَيهِ ، فَلَمَّا فَرَغٍ مِن سَغْيهٍ بين الصفَا وَالْمَرْوَةِ خرَجَ إلَى عَرَفَات رَاكِبا ، وَشِهِد الْمَناسِكَ وَأَفَاض رَاكِبا . قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَن يُحُجَّ الثانِيةَ رَاكِبا حَتَى إذا دخلَ مَكَّةً وَطَافَ وَسَعَى،خرَجَ مَاشِيا حَتَى يَفِيض فَيكُون قَـدْ رَكِب مَـا مَشَـى وَمَشَى مَا رَكِب . قِيلَ لِمَالِكٍ : أَفَترَى عَلَيهِ أَن يهْدِي ؟ قَالَ : إني أُحِب ذلِكَ مِن غيرِ أَن

⁽١) ذكره مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٧٧) رقم (٥).

⁽٢) ذكره مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٧٨) رقم (٥).

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٧٨) باب العمل في المشي إلى الكعبة .

أُوجبهُ عَلَيهِ ، وَلَمْ أَرَهُ مِثْلَ الَّذِي رَكِب فِي الطَّرِيقِ الْأَمْيالَ مِن مَرَضٍ .

قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي يعْقُوب بن عَبدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِي ('' وَحَفْصُ بن مَيسَرَةَ '' عَن مُوسَى بن عُقْبة '' عَن نافِع عَن ابن عُمَر قَالَ : إذا قَالَ الإنسَان : عَلَيَّ الْمَشْي إلَى الْكَعْبةِ '' ، فَهَذا نذرٌ فَلْيمْشِ إلَى الْكَعْبةِ . قَالَ : وَقَالَ اللَّيث مِثلَهُ . قَالَ : وَأَخبرَنِي الْكَعْبةِ '' ، فَهَذا نذرٌ فَلْيمْشِ إلَى الْكَعْبةِ . قَالَ : وَقَالَ اللَّيث مِثلَهُ . قَالَ : وَأَخبرَنِي مَالِكٌ عَن عَبدِ اللَّهِ بن أبي حَبيبة ' . قَالَ : قُلْت لِرَجُلٍ وَأَنا يوْمَئذٍ حَدِيث السِّن: لَيسَ عَلَى الرَّجُل يقُولُ : عَلَي الْمَشْي إلَى بيت اللَّهِ وَلا يسَمِّي نذرًا شَيءٌ ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ : هَلُ لَكَ أَن أَعْطِيكَ هَذا الْجرْو قِناءٍ هُو فِي يدِهِ وَتَقُولَ : عَلَي مَشْي إلَى بيت اللَّهِ ؟ فقُلْت : فَقيلَ لِي: إن عَلَيكَ مَشْيا ، فَجئت سَعِيد بن اللَّهِ ؟ فقُلْت : فَمَكَثت حِينا حَتى عَقَلْت ، فَقيلَ لِي: إن عَلَيكَ مَشْيا ، فَجئت سَعِيد بن اللَّه ؟ فقُلْت : فَمَكَثت حِينا حَتى عَقَلْت ، فَقيلَ لِي: إن عَلَيكَ مَشْيا ، فَجئت سَعِيد بن اللَّه ؟ فقُلْت : فَمَكَثت حِينا حَتى عَقَلْت ، فَقيلَ لِي: إن عَلَيكَ مَشْيا ، فَجئت سَعِيد بن اللَّه ؟ فقُلْت : فَمَكَثت حِينا حَتى عَقَلْت ، فَقيلَ لِي: إن عَلَيكَ مَشْيا ، فَجئت سَعِيد بن اللَّه ؟ فقُلْت : فَمَكَثت حِينا حَتى عَقَلْت ، فَقيلَ لِي: إن عَلَيكَ مَشْيا ، فَجئت سَعِيد بن المُسْيب فَسَأَلْتُهُ عَن ذَلِكَ فَقَالَ : عَلَيكَ مَشْي قَمُكُون ذلِك . قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي ابن لَهيعَة عَن أبي الأَسْوَدِ : إن أَهْلَ الْمَدِينةِ يقُولُون ذلِك . قَالَ ابن وَهْب : عَن يُونسَ عَن رَبِيعَة مِثلَهُ .

⁽۱) يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري المدني ، حليف بنى زهرة ، روى عن أبيه وزيد بن أسلم وموسى بن عقبة وسهيل بن أبي صالح وغيرهم ، وروى عنه ابن وهب وابن عمر وسعيد بن منصور وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

⁽۲) حفص بن ميسرة العقيلي ، روى عن زيد بن أسلم وموسى بن عقبة وهشام بن عروة وسهيل بن أبـي صالح وغيرهم ، وروى عنه ابن وهب وسعيد بن منصور والهيثم بن خارجة وغيرهم ، ذكـره ابـن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۱/ ٥٧٠) .

⁽٣) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي ، مولى آل الزبير ، روى عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر والأعرج ونافع مولى ابن عمر وعروة بن الزبير وغيرهم ، وروى عنه بكير بن الأشج والسفيانان وابن جريج وسليمان بن بلال وغيرهم ، وثقه ابن سعد وأبو حاتم وابن معين وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٥٧٤ ، ٥٧٥) .

⁽٤)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان والنذور _باب الرجل يقول: على المشي إلى البيت (٣/ ٤٩٣) رقم (١) ، وفي الحج _ باب الرجل يجعل عليه المشي إلى بيت الله الحرام فيمشي بعض الطريق ثم يعجز (٤/ ٢٩٧) رقم (١٠) من حديث ابن عمر بنحوه .

⁽٥) عبد الله بن أبي حبيبة، مولى الزبير بن العوام ﷺ، روى عن أبي أمامة بن سهل ، وروى عنــه مالــك وبكير بن عبد الله . انظر تعجيل المنفعة رقم (٥٣٢) .

⁽٦) الجرو: صغير كل شيء ، وولد الكلب والأسد ، كما في القاموس .

⁽٧)رواه مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٧٧) رقم (٣) من حديث عبد الله بن أبي حبيبة الله عبد الله بن

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُبارَكِ عَن إسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خالِدِ (١) عَن إِسرَاهِيمَ مِثْلَهُ . قَالَ : وَسَأَلْتُهُ عَن رَجُلِ قَالَ : إِن دخلْت عَلَى أَبِي كَذَا وَكَذَا شَهْرًا فَعَلَى الْمَشْي إِلَى الْكَعْبةِ ، فَاحْتَمَلَهُ أَصْحَابهُ فَأَدْخلُوهُ عَلَى أَبِيهِ فَقَالَ : احْتَمَلَنِي أَصْحَابِي ، قَالَ : لِيمْش إِلَى الْكَعْبةِ .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَإِنِمَا ذَكَرْت لَكَ هَذَا حُجَّةً عَلَى مَن زَعَمَ أَن مَن حَلَفَ عَلَى شَيءٍ بِالْمَشْي أَن لَا يَفْعَلَهُ مِن طَاعَةٍ أَو مَعْصِيةٍ فَفَعَلَهُ أَنهُ لَا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِنِي لأَقُولُ: إِن فِعْلَ الْمُكْرَهِ لَيسَ بشَيءٍ ، وَإِنهُ لَيسَ بَحَانِث . قَالَ سَحْنُونٌ: وَقَدْ ذَكَرَ سُفَيان بن عُيينة عَن الْمُكْرَهِ لَيسَ بشَيءٍ ، وَإِنهُ لَيسَ بَحَانِث . قَالَ سَحْنُونٌ: وَقَدْ ذَكَرَ سُفَيان بن عُيينة عَن الله عَن رَجُل حَلَف بالْمَشْي أَن لا يدْخل عَلَى إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خالِدٍ قَالَ : سُئلَ إِبرَاهِيمُ عَن رَجُل حَلَف بالْمَشْي أَن لا يدْخل عَلَى وَجُل فَاحْتَمِلَ ، فَأَدْخِل عَلَيهِ ، قَالَ : عَلَيهِ - يعْنِي : الْمَشْي . قَالَ سَحْنُونٌ : وَإِنِمَا كُتب هَذَا أَيضا حُجَّةً وَلا نأُخذ بهِ .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ عِلْفُ بِالْمَشِي فَيخنث مِن أَين عِرْمُ أَوْ مِن أَين عِشِي أَو يِقُولُ: إِن كَلَّمْنَهُ فَأَنا مُحْرِمُ بَحَجَةً أَوَ عُمْرَةً

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَعْلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى بيت اللَّهِ فَيحْنث . قَالَ مَالِكٌ : يُشْيِي مِن حَيث نوَى .

قَالَ ابن مَهْدِي: عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ إِسْحَاقَ قَالَ : سَأَلْت سَـالِمَ بنِ عَبدِ اللَّهِ عَـن امْرَأَةٍ نذرَت أَن تَمْشِي إلَى بيت اللَّهِ وَمَنزِلَها بُحرَّان (٢) فَتحَوَّلَت إلَى الْمَدِينةِ ؟ قَـالَ : لِترْجعْ فَلْتَمْشِ مِن حَيث حَلَفَت .

قَالَ ابن وَهْب : عَنِ اللَّيث عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ كَتب إلَيهِ يقُولُ: مَا نَـرَى الإحْرَامَ عَلَى مَن نذرَ أَن يُمْشِي مِن بلَدٍ إِذَا مَشَى مِن ذَلِكَ الْبلَدِ حَتى يبلُغ الْمَنهَ لَ الَّذِي وُقِّت لَهُ . قُلْت : أَرَأَيت رَجُلا قَالَ : إِن كَلَّمْت فُلانا فَأَنا مُحْرِمٌ بَحَجَّةٍ أَو بِعُمْرَةٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : قَالَ الْحَجَّةُ فَإِن حَنِث قَبلَ أَشْهُرِ الْحَج لَمْ تلْزَمْهُ ، حَتى تأتي أَشْهُرُ الْحَج فَيحْرِمَ بِهَا إِذَا دَخَلَت أَشْهُرُ الْحَج إِلا أَن يكُونَ نوى فِي نفْسِهِ أَنهُ مُحْرِمٌ مِن حِينِ حَنِث ، فَأَرَى ذلِكَ عَلَيهِ حِين يُعْن ، وَإِن كَان ذلِكَ فِي غيرِ أَشْهُرِ الْحَج . قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَإِنِي أَرى عَلَيهِ حِين يُعْن ، وَإِن كَان ذلِكَ فِي غيرِ أَشْهُرِ الْحَج . قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَإِنِي أَرى

⁽۱) إسماعيـل بـن أبـي خالـد الأحمسي ، روى عـن أبيـه وعبـد الله بـن أبـي أوفـى وعمـرو بـن حريـث وغيرهم ، وروى عنه شعبة والسفيانان وابن المبارك وغيرهم ، وثقه ابن مهدي وابن معين والنسائي والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ١٨٥ ،١٨٥) .

⁽٢) مران : مكان بينه وبين مكة ثمانية عشر ميلا .

الإحْرَامَ يجب عَلَيهِ فِيهَا حِين يُحْنث إلا أَن لا يجد مَن يُحْرُجُ مَعَهُ وَيَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ وَلا يجد مَن يصْحَبهُ فَلا أَرَى عَلَيهِ شَيئا حَتى يجد أُنسًا وَصحَابةً فِي طَرِيقِهِ ، فَإِذَا وَجَدهُمْ فَعَلَيهِ أَن يُحْرَمَ بعُمْرَةٍ . قُلْت : فَمِن أَين يُحْرِمُ أَمِن الْمِيقَات أَمْ مِن مَوْضِعِهِ الَّذِي حَلَفَ فِيهِ فِي قَـوْل مَالِكٍ ؟ قَـال : مِن مَوْضِعِهِ وَلا يؤخِّرُ إلَى الْمِيقَات عِند مَالِكٍ ، وَلَوْ كَان لَهُ أَن يؤخِّرَ إلَى الْمِيقَات عِند مَالِكٍ ، وَلَوْ كَان لَهُ أَن يؤخِّرَ إلَى الْمُيقَات عِند مَالِكٍ ، وَلَوْ كَان لَهُ أَن يؤخِّر بَالْعُمْرَةِ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ مَالِكٌ : يُحْرِمُ بالْعُمْرَةِ اللّهِ مَالِكٌ : يحْرِمُ بالْعُمْرَةِ إلى الْمِيقَات فِي الْعُمْرَةِ عَلَى الْمُعَلِيقِ عَلَى اللّهُ فِي الْعُمْرَةِ عَيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث عَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلَف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ في الْعُمْرَةِ غيرَ مَرَّةٍ مِن حَيث حَلْف ؟ إذ جَعَلَهُ مَالِكٌ فَهُ عَلَى نِيتهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلِّ : حِين أُكلِّم فُلانا فَأَنا مُحْرِمٌ يوْمَ أُكلِّمهُ فَكلَّمهُ ؟ قَالَ : أرى الله يَوْمَ لَخُون مُحْرِمًا يوْمَ يَكلِّمهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : يوْمَ أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَأَنا أُحْرِمُ بَحَجَّةٍ ؟ قَالَ : نعَمْ هُو سَوَاءٌ عِند أَهُو مِثلُ الَّذِي قَالَ : يوْمَ أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَأَنا مُحْرِمٌ بَحَجَّةٍ ؟ قَالَ : نعَمْ هُو سَوَاءٌ عِند مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَأَنا أَحُجُّ إِلَى بيت الله ؟ قَالَ : أَرَى مَلِكُ فَأَنا أَحُجُّ إِلَى بيت الله أَنهُ إِذَا حَنِث فَقَدْ وَجَب عَلَيهِ الْحَجُّ ، وَهُو بَمَنزِلَةٍ قَوْلِهِ: فَعَلَي حَجَّةٌ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَأَنا أَمُشِي إِلَى مَكَّة ، أو فَعَلَي الْمَشْي إِلَى مَكَّة ، فَهُمَا سَوَاءٌ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : فَأَنا أَحُجُ مُ أَو فَعَلَي الْمَشْي ، أو فَعَلَي الْمَشْي إلَى مَكَّة ، هُو مَعْلَى الْمَشْي إلَى مَكَّة .

قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ : مَن قَالَ : عَلَيَّ الْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ إِن فَعَلْت ، أَو أَنا أَمْشِي إِلَى بيت اللَّهِ إِن فَعَلْت ، أَو أَنا أَمْشِي إِلَى بيت اللَّهِ إِن فَعَلْت ، فَحَنِث : إِن عَلَيهِ الْمَشْي وَهُمَا سَـوَاءٌ . قَالَ: وَكَـذَلِكَ قَوْلُـهُ : فَأَنـا أَحُجُّ أَو فَعَلَي الْحَجُّ .

قُلْت : أَرَأَيت قَوْلَهُ : عَلَي حَجَّةٌ أَو لِلَّهِ عَلِي حَجَّةٌ أَهُمَا سَوَاءٌ وَتَلْزَمُهُ الْحَجَّةُ ؟ قَالَ : عَمْ .

قَالَ ابنِ مَهْدِي : عَن يزيد عن عَطَاءٍ عَن مُطَرِّفٍ عَن فُضيلِ عَن إبرَاهِيمَ قَالَ : إذا قَالَ : إذا قَالَ : إن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَهُوَ مُحْرِمٌ فَحَنِث ، فَإِذَا دَخلَ شَوَّالٌ فَهُ وَ مُحْرِمٌ ، وَإِذَا قَالَ : يوْمَ أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ مُحْرِمٌ فَيوْمَ يَفْعَلُهُ فَهُوَ مُحْرِمٌ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن الْمُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ قَالَ : إذا قَالَ : إن فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ مُحْرِمٌ بَحَجَّةٍ فَلْيحْرِمْ إن شَاءَ مِن عَامِهِ وَإِن شَاءَ مَتى تيسَّرَ عَلَيهِ ، وَإِن قَالَ: يوْمَ أَفْعَلُ فَفَعَلَ ذلِكَ فَهُوَ يوْمئذٍ مُحْرِمٌ . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن إسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ عَن الشَّعْبِي مِثْلَهُ .

فِي الرَّجُل يَحْلِفُ بِالْمَشِي فَيعْجِزْ عَن الْمَشْي

قُلْت : أَرَأَيْت إِن مَشَى هَذَا الَّذِي حَلَفَ بِالْمَشْي فَحَنِث فَعَجَزَ عَن الْمَشْي ، كَيف يصنعُ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : يرْكَب إِذَا عَجَزَ فَإِذَا اسْتَرَاحَ نَزَلَ فَمَشَى ، فَإِذَا عَجَزَ عَن الْمَشْي رَكِب أَيضا ، حَتى إِذَا اسْتَرَاحَ نَزَلَ وَيُفَظُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي مَشَى فِيهَا وَالْمَوَاضِعَ اللَّتِي رَكِب فِيها ، فَإِذَا كَان قَابِلا خَرَجَ أَيضا فَمَشَى مَا رَكِب وَرَكِب مَا مَشَى وَأَهْرَاقَ لِمَا اللّهِ رَكِب فِيها ، فَإِذَا كَان قَدْ قَضى مَا رَكِب مِن الطَّرِيقِ مَاشِيا ، أَيكُون عَلَيهِ الدمُ فِي الْمَشْي فِي الْمَرَّةِ الثانِيةِ ، أَعَلَيهِ أَن يعُود فِي الثالِثةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ الدمُ ؛ لأَنهُ فَرَّقَ مَشْيهُ . قُلْت : فَإِن لَمْ يتمَّ الْمَرَّةِ الثانِيةِ ، أَعَلَيهِ أَن يعُود فِي الثالِثةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ أَن يعُود فِي الثالِثةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ أَن يعُود فِي الثالِثةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ أَن يعُود فِي الثالِثةِ فِي الْمَرَّةِ الثالِثةِ وَلُيهْرِقْ دمًا وَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت : فَإِن كَان حِين مَضى فِي مَرَّتهِ الْمَرَّةِ الثالِثةِ وَلْيهْرِقْ دمًا وَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت : فَإِن كَان حِين مَضى فِي مَرَّتهِ الْمَرَّةِ الثالِثةِ وَلْيهْرِقْ دمًا وَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت : فَإِن كَان حِين مَضى فِي مَرَّتهِ الْأُولَى إِلَى مَكَةً مَشَى وَرَكِب ، فَعَلِم أَنهُ إِن عَاد فِي الثالِيةِ لَمْ يقُدِرْ عَلَى أَن يتمَ مَا رَكِب في الْمَواضِع اللّذِي رَكِب فِيهَا فِي الْمَرَّةِ الْمَارِي مَكَةً فَحَجَّةً فَحَجَّةً ، وَإِن كَانت حَجَّةً فَحَجَّةً ، وَإِن كَانت حَجَّةً فَحَجَّةً ، وَإِن كَانت عُمْرَةً ، وَيهْرِقُ لِمَا رَكِب دمًا ، وَلَيسَ عَلَيهِ أَن يعُود .

قُلْت : فَإِن كَان حِينَ حَلَفَ بِالْمَشْي فَحَنِث يعْلَمُ أَنهُ لا يقْدِرُ عَلَى أَن يُشِي الطَّريق كُلُّهُ إلَى مَكَّة مَوَّتِين ، أَيرْكَب فِي أَوَّل مَرَّةٍ وَيهْدِي وَلا يكون عَلَيهِ شَي عَيرُ ذَلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : يُمشِي مَا أَطَاقَ ، وَلَوْشَي قَي عَيرُ ذَلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : يمشي مَا أَطَاقَ ، وَلَو شَيعٌ عَلَيهِ الْمَسْ وَالْمَوْأَةِ الضَعِيفَةِ. قُلْت : أَرَأيت إن شَيئا ، ثمَّ يرْكَب وَيهْدِي ، مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يمشي مَا أَطَاقَ وَلَوْ نِصْفَ مِيلٍ ، ثمَّ يرْكَب وَيهْدِي ، وَلا شَيءَ عَلَيهِ بعْد قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : غَيْشِي مَا أَطَاقَ وَلَوْ نِصْفَ مِيلٍ ، ثمَّ يرْكَب وَيهْدِي ، وَلا شَيءَ عَلَيهِ بعْد فَلِكَ . قُلْت : فَإِن كَان هَذَا الْحَالِفُ مَرِيضًا فَحَنِث كَيفَ يصْنعُ فِي قَوْل مَالِكُ ؟ قَالَ : وَلَاكَ : وَلَا كَان مَريضًا قَدْ يمسَ مِن الْبرْء ؛ فَسَيلُهُ سَبيلُهُ سَبيلُ الشَّيخ الْكَبيرِ ، وَإِن كَان مَرَضُهُ أَنهُ إِن كَان مَريضًا قَدْ يمسَ مِن الْبرْء ؛ فَسَيلُهُ سَبيلُ الشَّيخ الْكَبيرِ ، وَإِن كَان مَرضًا يطْمَعُ بِالْبِرْءِ مِنهُ ، وَهُوَ مِمَّن لَوْ صحَّ كَان يجب عَليهِ الْمَشْي لَيسَ بَشَيخ كَبيرِ وَلا مُرضًا يطْمَعُ بِالْبِرْءِ مِنهُ ، وَهُوَ مِمَّن لَوْ صحَّ كَان يجب عَليهِ الْمَشْي لَيسَ بَشَيخ كَبيرِ وَلا شَيءَ الْمُرْعُ وَمَعْ لَن يُون يعْلَمُ أَنهُ إِن برئ وَصحَ لا شَيءَ الْمَالُ الطَّرِق كَلُهُ ، فَلْيمْشِ مَا أَطَاقَ ثمَ مَ يرْكَب وَيهْ دِي وَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَهَذَا رَأْبِي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن عَجَزَ عَن الْمَشْي فَرَكِب ، كَيفَ يُحْصِي مَا رَكِب فِي قَـوْل مَالِكٍ ؟ أَعَددُ الأيامِ أَمْ يُحْصِي ذَلِكَ فِي سَاعَاتِ النهَارِ وَاللَّيلِ أَمْ يُخْفَطُ الْمَوَاضِعَ الَّـتِي يرْكَب فِيهَـا

مِنِ الأرْضِ ، فَإِذَا رَجَعَ ثَانِيةً مَشَى مَا رَكِب وَرَكِب مَا مَشَى ؟ قَالَ: إِنَمَا يِأْمُوهُ مَالِكٌ بِأَن يُخْظُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَكِب فِيهَا مِن الأرْضِ وَلا يلْتَفِت إِلَى الأيامِ وَاللَّيالِي ، فَإِن عَاد الثانِية مَشَى تلْكَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يرْكَب فِيهَا مِن الأَرْضِ. قُلْت : وَلا يُجْزِئهُ عِند مَالِكٍ أَن يرْكَب يومًا وَيُمْشِي يومًا أَو يُمْشِي أَيامًا وَيرْكَب فِيهَا أَيامًا ، فَإِذَا عَاد الثانِية قَضَى عَدد الأيام الَّتِي رَكِب يها ؟ قَالَ : لا يجْزِئهُ عِند مَالِكٍ ؛ لأن هَذا إذا كَان هَكَذا يوشِكُ أَن يمْشِي فِي الْمَكَان أَنْ الْوَاحِدِ الْمَرَّتِين جَمِيعًا وَيرْكَب فِي الْمَكَان الْوَاحِدِ مَرَّتِين جَمِيعًا ، فَلا يتم الْمَشْبِ إِلَى الْوَاحِدِ الْمَرَّتِين جَمِيعًا وَيرْكَب فِي الْمَكَان الْوَاحِدِ مَرَّتِين جَمِيعًا ، فَلا يتم الْمَشْبِ إلَى الْمَكَان أَنْ الْوَاحِدِ مَرَّتِين جَمِيعًا ، فَلا يتم الْمَشْبِ إلَى اللهُ الوَاحِدِ مَرَّتِين جَمِيعًا ، فَلا يتم الْمَشْبِ إلَى الْمَواضِع مِن الأَرْضِ الْوَاحِدِ الْمَرَّتِين جَمِيعًا ، فَلا يتم الْمَشْبِ إلَى اللهُ أَن يَعْشِي المَّرْضِ فَي الْمَشْبِ الْمَواضِع مِن الأَرْضِ . فَلْ يَ عَلَى عَددِ الْمَواضِع مِن الأَرْضِ . فَلْت : وَالرِّجَالُ وَالنسَاءُ فِي الْمَشْبِي سَوَاءٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت فَلْت : وَالرِّجَالُ وَالنسَاءُ فِي الْمَشْبِي سَوَاءٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت فَيْ مَاشِي . فَقُوي عَلَى مَشْبِي الطَّرِيق كُلُّهُ ، وَلَكِن عَلَيهِ أَن عُشِي مَا وَيرْكَب مَا مَشَى ؟ قَالَ : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَنِث فَلَزِمَهُ الْمَشْي فَخرَجَ فَمَشَى فَعَجَزَ ، ثمَّ رَكِب وَجَعَلَهَا عُمْرَةً ، ثمَّ خرَجَ قَابِلا لِيمْشِي مَا رَكِب وَيرْكَب مَا مَشَى ، فَأَرَاد أَن يُجْعَلَهَا قَابِلا حَجَّةً ، أَلَهُ ذلِكَ أَمْ لَيسَ لَهُ أَن يُجْعَلَهَا إِلا عُمْرَةً أَيضا فِي قَوْل مَالِكٍ ؛ لأنهُ جَعَلَ الْمَشْي الأوَّلَ فِي عُمْرَةٍ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : ، نعَمْ ، يُجْعَلُ الْمَشْي الثانِي إِن شَاءَ حَجَّةً وَإِن شَاءَ عُمْرَةً وَلا يبالِي قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : ، نعَمْ ، يُعْعَلُ الْمَشْي الثانِي إِن شَاءَ حَجَّةً وَإِن شَاءَ عُمْرَةً وَلا يبالِي وَإِن خَالَفَ الْمَشْي الأوَّلَ فِي حَجَّ ، فَلَيسَ لَهُ أَن يَجْعَلُ الْمَشْي الثانِي فِي عُمْرَةٍ فَلَيسَ لَهُ أَن يَجُون نذرَ الْمَشْي الثانِي فِي عُمْرَةٍ ، وَإِن كَان نذرَ الأوَّلَ فِي عُمْرَةٍ فَلَيسَ لَهُ أَن يَجْعَلَ الْمَشْي الثانِي فِي عُمْرَةٍ ، وَإِن كَان نذرَ الأوَّلَ فِي عُمْرَةٍ فَلَيسَ لَهُ أَن يَجْعَلَ الْمَشْي الثانِي فِي حَجٍّ ، وَهَذا الَّذِي قَالَ لِي مَالِكٌ .

قُلْت : وَلَيسَ لَـهُ أَن يَجْعَـلَ فِي قَـوْل ِ مَالِـكِ الْمَشْيِ الثانِي وَلا الْمَشْيِ الأُوَّلَ فِي فَريضةٍ ؟ قَالَ : نعَمْ لَيسَ ذلِكَ لَهُ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَالِكِ بنِ أَنس عَن عُرْوَةَ بنِ أُذينةَ قَالَ : خرَجْت مَعَ جَدةٍ لِي كَان عَلَيهَا مَشْي ، حَتى إذا كُنا ببعض الطَّرِيقِ عَجَزَت ، فَأَرْسَلَت مَوْلًى لَهَا إلَى ابنِ عُمَرَ يَسْأَلُهُ وَخرَجْت مَعَهُ . فَسَأَلَ ابن عُمَرَ فَقَالَ : مُرْهَا فَلْتُرْكَب كَذا ثَمَّ لِتَمْش مِن حَيث عَجزَت (١) . قَالَ مَالِكٌ : وَقَالَهُ سَعِيدُ بن الْمُسَيب وَأَبو سَلَمَةَ بن عَبدِ الرَّحْمَنِ (٢) .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٧٧) رقم (٤) من حديث عروة بن أذينة الليثي .

⁽٢) المرجع السابق.

قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان الثوْرِي عَن إسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خالِدٍ عَن الشَّعْبِي عَـن ابـنِ عَباس مِثلَ قَوْلِ ابنِ عُمَرَ . قَالَ ابن عَباس : وَتنحَرُ بدنةُ (١) .

قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان الثوري عَن الْمُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ مِثْلَ قَوْل ابن عَباس، قَالَ: وَلْتَهْدِ قَالَ سُفْيان وَاللَّيث : وَلْتَهْدِ مَكَان مَا رَكِبت .

قَالَ ابن مَهْ ادِي: عَن سُفْيان عَن مَنصُور عَن إبرَاهِيمَ قَالَ : يُشِي ، فَإِذَا عَجَزَ رَكِب فَإِذَا كَان عَامٌ قَابلٌ حَجَّ فَمَشَى مَا رَكِب وَرَكِب مَا مَشَى (٢) . قَالَ ابنَ مَهْ دِي : عَن إَسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ عَن الشَّعْبِي عَن ابنِ عَباسِ مِثلَ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ غَيرُهُ عَن إِسْمَاعِيلَ إِسْمَاعِيلَ عَن ابنِ عَباسِ مِثلَ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ غَيرُهُ عَن إِسْمَاعِيلَ عَن ابنِ عَباسِ مِثلَ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ غَيرُهُ عَن إِسْمَاعِيلَ عَن ابنِ عَباسِ مِثلَ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ غَيرُهُ عَن إِسْمَاعِيلَ عَن ابنِ عَباسِ قَالَ : اللهَذِي بدنة . قَالَ ابن وَهْب أَعْيا . قَالَ : لِيرْكَب وَلْيهْدِ لِذَلِكَ هَدْيا ، فَي رَجُلَ نَذَرَ أَن يُشِي إِلَى بيت اللّهِ فَمَشَى وَلْيمْشِ مَا رَكِب ، فَإِن أَعْيا فِي عَامِهِ الثانِي رَكِب .

وَقَالَ سَعِيدُ بن جُبيرٍ : يرْكَب مَا مَشَى وَيمْشِي مَا رَكِب . فَبلَغ الشَّعْبِي قَـوْلَ سَـعِيدٍ فَاعْجَبهُ ذلِكَ .

وَقَالَ عَلِي بن أَبِي طَالِب : يُشِي مَا رَكِب فَإِذَا عَجَزَ رَكِب وَأَهْدى بدنة (٣). وَقَالَ الْحَسَن وَعَطَاءٌ مِثْلَ قَوْل عَلِي (٤). وَإِنَمَا ذَكَرْت قَوْلَ عَلِي وَالْحَسَن وَعَطَاءٌ حُجَّةً لِقَوْلِ الْحَسَن وَعَطَاءٍ حُجَّةً لِقَوْل مَالِكٍ ؛ لأَنهُ لَمْ يرَ إِن عَجَزَ فِي الثانِيةِ أَن يعُود فِي الثالِثةِ مَعَ قَوْل إِبرَاهِيمَ : إِن عَجَزَ فِي الثانِيةِ رَكِب ، وَلَمْ يذكُرْ أَنهُ يعُودُ فِي الثالِثةِ ، وَقَدْ قَالَ : يعُودُ فِي الثانِيةِ بقَوْل مِالِكٍ الثانِيةِ بقَوْل مَالِكِ الثانِيةِ رَكِب ، وَلَمْ يَقُولُوا : إِن عَجَزَ فِي الثانِيةِ أَن يُشِي فِي الثالِثةِ .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ حَافِيا فَيخنث

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : عَلَى الْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ حَافِيًا رَاجِلا ، أَعَلَيهِ أَن يُشِي

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦١٤٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الحج ـ باب الرجل يجعل عليه المشي إلى بيت الله فيمشي بعض الطريق ثم يعجز (٢٩٦/٤) رقم (٤) من حديث ابن عباس الله عباس الله عباس الله المسابقة الله عباس الله عباس

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦١٤٦) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان والنذور ـ بـاب الرجل والمرأة يحلفان بالمشي (٣/ ٤٩٣) رقم (١٠) من حديث إبراهيم النخعي.

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٢٩٦/٤) رقم (٥، ٦) من حديث الحسن ، ورقم (٨) من حديث عطاء . ورواه عبد الرزاق في المصنف (١٦١٤٣) عن عطاء ، ورقم (١٦١٥٠) عن الحسن.

وَكَيْفَ إِن انتَعَلَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ينتَعِلُ ، وَإِن أَهْدَى فَحَسَنٌ ، وَإِن لَمْ يَهْدِ فَلا شَيءَ عَلَيهِ وَهُوَ خَفِيفٌ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن عُثمَان بن عَطَاءِ الْخرَاسَانِي (١) عَن أَبِيهِ أَن امْرَأَةً مِن أَسْلَمَ نـذرَت أَن تَحُجَّ حَافِيةً ناشِرَةً شَعْرَ رَأْسِهَا ، فَلَمَّا رَآهَا رَسُولُ اللَّهِ ﴿ اسْتَتَرَ بِيلِهِ مِنهَا . وَقَالَ : « مُرُوهَا « مَا شَأْنهَا ». قَالُوا : نذرَت أَن تَحُجَّ حَافِيةً ناشِرَةً رَأْسَهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﴿ : « مُرُوهَا فَلْتختمِرْ وَلْسَعِلْ وَلْسَمْسُ ﴾ (٢) .

قَالَ : وَنَظَرَ النِّبِي عليه الصلاة والسلام فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى رَجُلَين نَذَرَا أَن يُمشِيا فِي قِرَانِ (٣) ، فَقَالَ لَهُمَا : « حِلا قِرَانِكُمَا ، وَامْشِيا إِلَى الْكَعْبَةِ ، وَأَوْفِيا نَذَرَكُمَا » (١٠) .

قَالَ : وَنَظَرَ النِّي عليه الصلاة والسلام إلَى رَجُلٍ يُمْشِي الْقَهْقَرَى إلَى الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : « مُرُوهُ فَلْيَمْش لِوَجْهِهِ » (°) .

وَقَالَ رَبِيعَةُ : لَوْ أَن رَجُلا قَالَ : عَلَى الْمَشْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ حَافِيا لَقِيلَ لَهُ الْبَسْ: نعْلَينِ وَامْشِ فَلَيسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ بَحَفَائك ، وَإِذِا مَشَيت مُنتعِلا فَقَدْ وَفَيت نذرَكَ ، وَقَالَهُ يحْيى بن سَعِيدٍ .

⁽۱) عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، روى عن أبيه وأبي عمران مولى أم الدرداء وإسحاق بن قبيصة وزيادة بن أبي سودة ، وروى عنه ابنه محمد وحفص بن عمر البذار وابن المبارك وابن وهب وسعيد بن أبي أيوب وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، وقال عمرو بن علي : منكر الحديث ، وقال النسائى : ليس بثقة ، وقال الساجى : ضعيف جدًا . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٩١،٩٠) .

 ⁽٣) قال ابن الأثير : القرن : كل صغيرة من ضفائر الشعر والقرن: بالتحريك : الحبـل الـذي يشـد بـه .
 انظر النهاية في غريب الحديث (٤/ ٥١ - ٥٣) .

⁽٤) رواه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (٤/١٨٦) من حديث ابن عباس ﷺ بلفظ قريب ، وقال الهيثمي في المجمع : فيه محمد بن كريب ، وهو ضعيف .

⁽٥) لم أجده.

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ بِحَلِفُ بِالْمَشْيِ فَيخْنث فَيمْشِي فِي حُجِّ فَيفُونهُ الْحَجُ

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ حَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلَى بيت اللَّهِ فَحَنِث فَمَشَى فِي حَجٍّ فَفَاتهُ الْحَجُّ . قَالَ مَالِكٌ : يُحْزِئهُ الْمَشَّي الَّذِي مَشَى وَيُجْعَلُهَا عُمْرَةً ، وَيُمْشِي حَتى يسْعَى بين اللَّحَجُ . قَالَ مَالِكٌ : يُحْزِئهُ الْمَشَّي الَّذِي مَشَى وَيُجْعَلُهَا عُمْرَةً ، وَيُمْشِي حَتى يسْعَى بين الصَفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَعَلَيهِ قَضَاءُ الْحَج عَامًا قَابِلا رَاكِبا ، وَالْهَدْي لِفَوَات الْحَج ، وَلا شَيءَ عَلَيه غِيرُ ذَلِكَ .

فِي الرَّجُل يَحْلِفُ بِالْمَشْي فَيخْنث فَيمَشَى فِي حَجْ ثَم يربد ان يَمشَى فِي حَجَّة الإِسلَام مِن مَكَةَ اَوْ يَجْمَعْهُمَا جَمِيعًا عِنْدَ الإِخْرَام

قُلْت : هَلْ يَجُوزُ لِهَذَا الَّذِي حَلَفَ بِالْمَشْي فَحَنِتْ فَمَشَى فَجَعَلَهَا عُمْرَةً أَن يُحُجَّ وَجَجَّةَ الإسلام مِن مَكَّةً ؟ قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ ، يُحجُّ مِن مَكَّةً وَيُجْزِئُهُ مِن حَجَّةِ الإسلام . قُلْت : أَرَأَيت إن قَرَن قُلْت : وَيكُونَ مُتمَتعًا إن كَان اعْتمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَج ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إن قَرَن الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ يريدُ بِالْعُمْرَةِ عَن الْمَشْي الَّذِي وَجَب عَلَيهِ وَبِالْحَج حَجَّةَ الْفُريضة ، الْحَج وَالْعُمْرة يريدُ بِالْعُمْرة عَن الْمَشْي الَّذِي وَجَب عَليهِ وَبِالْحَج حَجَّةَ الْفُريضة ، أَيْزِئهُ ذَلِكَ عن حَجَّةِ الإسلام . قُلْت : وَيكُون عَليهِ وَالْعَرْان ؟ قَالَ : لا يُجْزِئهُ فِلْ يَجْزِئهُ مِن خَجَّةِ الإسلام ؟ قَالَ : لان عَمَلَ الْعُمْرة وَالْحَج فِي هَذَا وَاحِدٌ ، فَلا يُجْزِئهُ مِن فَريضةٍ وَلا مِن مَشْي أَوْجَبهُ عَلَى نَفْسِهِ .

قَالَ : وَلَقَدْ سُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُلٍ كَان عَلَيهِ مَشْي ، فَمَشَى فِي حَجَّةٍ وَهُوَ صرُورَةٌ يريدُ بذلِكَ وَفَاءَ نذر يمينِهِ وَأَداءَ الْفَريضةِ عَنهُ ، فَقَالَ لَنا مَالِكٌ : لا يُجْزِئِهُ مِن الْفَريضةِ وَهُوَ لِلنذرِ الَّذِي كَانَ عَلَيهِ مِن الْمَشْي وَعَلَيهِ حَجَّةُ الْفَريضةِ قَابِلا ، وَقَالَهَا غيرَ مَرَّةٍ . قَالَ سَحْنُولٌ:قَالَ الْمَخزُومِي : يُجْزِئهُ مِن الْفَريضةِ وَعَلَيهِ النذرُ .

فِي الرَّجُٰكِ يِقُولُ: اَنا اَحُهُ بِفُلانِ إِلَى بِيتِ اللَّهِ اِن فَعَلْتَ كَنا وَكَنا فَخَنِث

قُلْت :مَا قَوْلُ مَالِكِ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ : أَنا أَحُجُّ بِفُلانِ إِلَى بِيتِ اللَّهِ إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا فَحَنِث ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ :إِذا قَالَ الرَّجُلُ : أَنا أَحْمِلُ فُلانًا إِلَى بِيتِ اللَّهِ فَإِنِي أَرَى أَن ينوِي ، فَإِن كَان أَرَاد تَعَب نَفْسِهِ وَحَمَلَهُ عَلَى عُنقِهِ فَأَرَى أَن يُحجَّ مَاشِيا ، وَيهْدِي وَلا شَيءَ عَلَيهِ فِي الرَّجُلِ ، وَلا يجِجُّهُ وَإِن لَمْ ينو ذلِكَ فَلْيحُجَّ رَاكِبا وَلْيحُجَّ بالرَّجُلِ مَعَهُ وَلا هَدْي عَلَيهِ . فَإِن أَبِي الرَّجُلُ أَن يحُجَّ فَلا شَيءَ عَلَيهِ فِي الرَّجُلِ ، وَلْيحُجَّ هُوَ رَاكِبَا .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَرَوَى عَلِي بن زيادٍ عَن مَالِكٍ وَإِن كَان نوَى أَن يَحْمِلُهُ إِلَى مَكَّةَ يجِجُهُ مِن مَالِهِ ، فَهُوَ مَا نوَى وَلا شَيءَ عَلَيهِ هُ وَ إِلا إحْجَاجَ الرَّجُلِ إِلا أَن يـأْبى . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَوْلُهُ : أَنا أَحُجُ بفُلان إِلَى بيت اللَّهِ ؛ عِندِي أَوْجَب عَلَيهِ مِن الَّذِي يقُولُ : أَنا أَحْمِلُ فُلانًا إِلَى بيت اللَّهِ ، لا يريدُ بذلِكَ عَلَى عُنقِهِ ؛ لأن إحْجَاجَهُ الرَّجُلَ إِلَى بيت اللَّهِ مِن طَاعَةِ اللَّهِ ، فَأَرَى ذلِكَ عَلَيهِ إِلا أَن يأْبى الرَّجُلُ ، فَلا يكُون عَلَيهِ فِي الرَّجُلِ شَيءٌ .

قَالَ: قَالَ لَنا مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: أَنا أَحْمِلُ هَذَا الْعَمُود إِلَى بيت اللَّهِ ، أَو هَـذِهِ الطُّنفُسَةَ أَو مَا أَشْبهَ هَذَا مِن الْأَشْيَاءِ: إِنهُ يُحَجُّ مَاشِيا وَيهْدِي لِمَوْضِعِ مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ الطُّنفُسَةَ أَو مَا أَشْبه هَذَا مِن الْأَشْيَاءِ ، وَطَلَب مَشَقَّةِ نَفْسِهِ ؛ فَلْيضع الْمَشَـقَّة عَن نَفْسِهِ وَلا يحْمِلُ مِن حِمْلان تلْكَ الأَشْيَاءَ وَلْيهْدِ . قَالَ ابن وَهْب : عَن اللَّيث بن سَعْدٍ عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ فِي تلْكَ الأَشْيَاءَ وَلْيهْدِ . قَالَ ابن وَهْب : عَن اللَّيث بن سَعْدٍ عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ فِي الْمُرَأَةِ قَالَت فِي جَارِيةِ ابنِهَا : إِن وَطِئهَا فَأَنا أَحْمِلُهَا إِلَى بيت اللَّهِ ، فَوَطِئهَا ابنها . قَالَ : تَحُجُّ وَتَحُجُّ بِهَا وَتذبِحُ ذِيًا لأَنهَا لا تَسْتَطِيعُ حَمْلُهَا .

قَالَ ابن مَهْدِي : خِلافَ قَوْل مَالِك : عَن أَبِي عَوَانةً عَن الْمُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ قَالَ : إذا قَالَ : أنا أُهْدِي فُلانا عَلَى أَشْفَارِ (أعيني . قالَ : يُحِجُّهُ وَيهْدِي بدنةً .

الاسْنْنَاءُ فِي الْمَشْيِ إِلَى بيتِ اللَّهِ

قُلْت : أَرَأَيت مَن قَالَ : عَلَي الْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ ، إِلا أَن يبدُو إِلِيَّ ، أَو إِلا أَن أَرَى خيرًا مِن ذلِكَ مَا عَلَيهِ ؟ قَالَ : عَلَيهِ الْمَشْي ، وَلَيسَ اسْتثناؤُهُ هَذا بشَيءٍ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : لا اسْتثناءَ فِي الْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ ، وَهُو قَوْلُ أَشْهَب . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : قَالَ : عَلَي الْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ إِن شَاءَ فُلانٌ ؟ قَالَ : هذا لا يكُون عَلَيهِ الْمَشْي إلا أَن يشَاءَ فُلانٌ . وَلَيسَ هَذا باسْتثناءٍ ، وَإِنَا مَثلُ ذلِكَ مَثلُ الطَّلاق ، أَن يقُولَ الرَّجُلُ : امْرَأَتي طُلانٌ ، وَلَيسَ هَذا باسْتثناءً ولا في عَتاق وَلا فِي مَشْي وَلا صدقَةٍ .

فِي الرَّجُل يَحْلِفُ بَالْمَشْي إلَى بيت اللَّهِ وَنَوَى مَسْجِدًا

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : عَلَي الْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ ، وَنوَى مَسْجِدًا مَن الْمَسْاجِدِ ،

⁽١)الشفرة بالضم : أصل منبت الشعر في الجفن ، مذكر ويفتح وناحية كل شيء ، كما في القاموس .

أَتَكُونَ لَهُ نِيتهُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : عَلَي الْمَشْي إِلَى بيت اللّهِ وَلَيسَت لَهُ نِيةٌ ، مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَيهِ الْمَشْي إِلَى مَكَةً إِذَا لَمْ تَكُنَ لَـهُ لِيّةً . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : إِن كَان نوى مَكَّةً مَشَى ، وَإِن كَان لَمْ ينو ذَلِكَ فَلا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : عَلَي الْمَشْي إِلَى بيت اللّهِ ، وَنوَى مَسْجِدًا مَن الْمَسَاجِدِ ، كَان لَهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قَالَ ابنِ وَهْب: عَن يونسَ عَن يزيد وَقَالَ رَبِيعَةُ بن أَبِي عَبدِ الرَّحْمَنِ فِي الَّذِي يُحْلِفُ بالْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ وَينوِي مَسْجدًا مِن الْمَسَاجدِ: إِن لَهُ نِيتَهُ . وَرَوَى اَبِـن وَهُــب عَـن مَالِكٍ مِثلَ قَوْل رَبِيعَةً ، وَقَالَ اللَّيث مِثلَهُ .

فِي الرَّجُٰلِ خِلِفُ بِالْمَشِي إِلَى بِيتِ الْمَقْدِسِ أَو الْمَبِينةِ أَو عَسْفَاان

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَالَ مَالِكٌ: مَن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إِلَى مَسْجِدِ الرَّسُول أَو مَسْجِدِ بِيت الْمَقْدِسِ، قَالَ: فَلْيَأْتِهِمَا رَاكِبًا، وَلا مَشْي عَلَيهِ، وَمَن قَالَ عَلَي الْمَشْي إلَى بيت الْمَقْدِ الثلاثةِ مَسَاجِد؛ فَلَيسَ اللَّهِ فَهَذَا الَّذِي يُمْشِي. قَالَ: وَمَن قَالَ عَلَي الْمَشْي إلَى غير هَذِهِ الثلاثةِ مَسَاجِد؛ فَلَيسَ عَلَيهِ أَن يأْتِيهُ مِثْلُ قَوْلِهِ :عَلَي الْمَشْي إلَى مَسْجِدِ الْبصْرَةِ أَو مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَأُصلِي فِيهَا أَرْبِعَ رَكَعَات. قَالَ: فَلَيسَ عَلَيهِ أَن يأْتِيهُمَا وَلْيصلِّ فِي مَوْضِعِهِ حَيث هُو أَرْبِعَ رَكَعَات. قَالَ المَقْدِسِ فَعَلَيهِ أَن يأْتِيهُمَا وَلْيصلِّ فِي مَوْضِعِهِ حَيث هُو أَرْبِعَ رَكَعَات. قَالَ ابن الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: فِيمَن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إلَى مَسْجِدِ بيت الْمَقْدِسِ فَعَلَيهِ أَن يأْتِي مَسْجِد بيت الْمَقْدِسِ رَاكِبا فَلْيصلِّي فِيهِ (١).

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَمَن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إِلَى بيت الْمَقْدِسِ أَو إِلَى الْمَدِينةِ فَلا يَأْتِيهُمَا أَصْلا ، إِلاَ أَن يَكُون أَرَاد الصلاةَ فِي مَسْجديهِمَا فَيَأْتِيهُمَا رَاكِباً. وَمَن قَالَ مَن أَهْلِ الْمَدِينةِ أَو مِن أَهْلِ مَكَّةً وَمَن أَهْلِ بيت الْمَقْدِسِ: لِلَّهِ عَلَي أَن أَصُومَ بعَسْقَلان أَو

⁽۱) قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير: وحاصل فقه المسألة أن من نذر الإتيان لمسجد من المساجد الثلاثة لأجل صوم أو صلاة أو اعتكاف فإنه يلزم الإتيان إليه ، وكذا إذا نذر إتيان ثغر لأجل صلاة أو صوم أو اعتكاف ، فإن كان بعيداً من الناذر فلا يلزمه الإتيان إليه، وإن كان قريبا منه فقولان : قيل: يلزمه الإتيان إليه ، ماشيا واستقر به ابن عبد السلام ؛ لأنه جاء في المشي إلى المسجد من الفضل ما لم يأت مثله في الراكب ، وقيل: لا يلزمه الإتيان إليه أصلا وإذا نذر الإتيان لمسجد من الثلاثة لصلاة أو اعتكاف لزمه الإتيان إليه وإن كان مقيما ببعضها . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ٤٧٤).

الإسْكَندرية شَهْرًا . فَعَلَيهِ أَن يأتي عَسْقَلان أَو الإسْكَندرية فَيصُومَ بِهَا شَهْرًا كَمَا نـذرَ . قَالَ : وَكُلُّ مَوْضِع يتقَرَّب فِيهِ إِلَى اللَّهِ بالصِّيامِ فَأنا أَرَى أَن يأتيهُ وَإِن كَان مِن أَهْلِ الْمَدِينةِ أَو مَكَّةَ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَمَن نذرَ أَن يُرَابِطَ فَـذلِكَ عَلَيهِ وَإِن كَان مِن أَهْلِ الْمَدِينةِ وَمَكَّةً . قَالَ : وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَن قَالَ : لِلَّهِ عَلَي أَن آتي الْمَدِينةَ أَو بيت الْمَقْدِسِ . أَو الْمَشْي إلَى الْمَدِينةِ أَو الْمَشْي إلَى بيت الْمَقْدِسِ ؛ فَلا شَيءَ عَلَيهِ إلا أَن يكُون نوى بقَوْلِهِ ذلِك أَن يصلّي فِي مَسْجِدِ الْمَدِينةِ أَو مَسْجِدِ بيت الْمَقْدِسِ ؛ فَإِن كَانت تلْكَ نِيتهُ وَجَب عَلَيهِ الذَهَابِ إلَى الْمَدِينةِ أَو إلَى بيت الْمَقْدِسِ رَاكِبا ، وَلا يجب عَلَيهِ أَن يُشِي وَإِن كَان حَلَفَ بالْمَشْى وَلا دَمَ عَلَيهِ .

قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَى الْمَشْي إِلَى مَسْجِدِ بِيتِ الْمَقْدِسِ أَو مَسْجِدِ الْمَدِينةِ وَجَبِ عَلَيهِ الذَهَابِ إِلَيهِمَا وَأَن يصلّي فِيهِمَا. قَالَ: وَإِذَا قَالَ: عَلَي الْمَشْي إِلَى مَسْجِدِ بِيتِ الْمَقْدِسِ فَهَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: عَلَي الْمَشْي إِلَى الْمَدِينةِ ، مَسْجِدِ بيتِ الْمَقْدِسِ ، هَذَا إِذَا قَالَ: عَلَي الْمَشْيِ إِلَى بيتِ الْمَقْدِسِ ، هَذَا إِذَا قَالَ: عَلَي الْمَشْي إِلَى بيتِ الْمَقْدِسِ ، هَذَا إِذَا قَالَ: عَلَي الْمَشْي إلَى بيتِ الْمَقْدِسِ ، هَذَا إِذَا قَالَ: عَلَي الْمَشْي إلَى مَسْجِدِ بيتِ الْمَقْدِسِ ، وَجَبِ عَلَيهِ الذَهَابِ رَاكِبا وَالصَلاةُ فِيهِمَا ، وَإِن الْمَدِينةِ أَو إِلَى مَسْجِدِ بيتِ الْمَقْدِسِ ، وَجَبِ عَلَيهِ الذَهَابِ رَاكِبا وَالصَلاةُ فِيهِمَا ، وَإِن الْمَدِينِ الْمَسْجِدِينِ فَكَأَنَهُ قَالَ: لِلَّهِ عَلَي أَن الْمَسْجِدِينِ فَكَأَنهُ قَالَ: لِلَّهِ عَلَي أَن

فِي الرَّجُكِ عِلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى الصِفَا وَالْمَرْوَةَ أَوْ مِنِي أَوْ عَرَفَةً أَوْ الحَرَم أَو شَيْء مِنْ الْحَرَم ثُمَّ جِّنْتُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إِلَى الصفا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكِ فِيهِ شَيئا ، وَلا يلْزُمُهُ الْمَشْي . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَي الْمَشْي إِلَى فِي طُوًى وَإِلَى مِنى ، أَو إِلَى عَرَفَات ، أَو إِلَى ذِي طُوًى ؟ قَالَ : إِن قَالَ : عَلَي الْمَشْي إِلَى ذِي طُوًى وَإِلَى مِنى ، أَو إِلَى عَرَفَات ، أَو إِلَى غير ذلِكَ مِن مَوَاضِع مَكَّةَ رَأَيت أَن لا يكُون عَلَيهِ شَيّ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُل يقُولُ: عَلَي الْمَشْي إلَى بيت اللهِ ، أَو إلَى الْكَعْبةِ أَو إلَى الْحَرَمِ أَو إلَى الْصَفَا أَو إلَى الْمَشْجِدِ أَو إلَى الْحَرَمِ أَو إلَى الْصَفَا أَو إلَى الْمَرْوَةِ أَو إلَى الْحَطِيمِ أَو إلَى الْحِجْرِ أَو إلَى الْمَشْجِدِ أَو إلَى الْمَشْجِدِ أَو إلَى يقولُ : لا يكون عَليهِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا إلَى جبال الْحَرَمِ أَو إلَى بعْض مَوَاضِع مَكَّة ، فَحَنِث أَيجِب ذلِكَ عَليهِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا أَدْرِي مَا هَذَا كُلَّهُ ، إِنَا سَمِعْت مِن مَالِكُ يقُولُ : مَن قَالَ : عَلَي الْمَشْي إلَى بيت اللّهِ أَو أَدْرِي مَا هَذَا كُلَّهُ ، إِنَا سَمِعْت مِن مَالِكُ يقُولُ : مَن قَالَ : عَلَى الْمَشْي إلَى بيت اللّهِ أَو أَدْرِي مَا هَذَا كُلَّهُ ، إِنَا سَمِعْت مِن مَالِكُ يقُولُ : مَن قَالَ : عَلَى الْمَشْي إلَى بيت اللّهِ أَو

عَلَي الْمَشْي إِلَى مَكَّةَ أَو الْمَشْي إِلَى الْكَعْبَةِ إِن هَذَا يجب عَلَيهِ . وَأَنَا أَرَى أَن مَن حَلَف بِالْمَشْي إِلَى غِيرِ مَكَّةَ أَو الْكَعْبَةِ أَو الْمَسْجِدِ أَو الْبيت أَن ذلِكَ لا يلْزُمُهُ مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَي الْمَشْي إِلَى الصَفَا أَو إِلَى الْمَرْوَةِ أَو إِلَى غير ذلِكَ مِن جبال مَكَّةَ أَو إِلَى الْحَرَمِ وَنحُو هَذَا ، أَو إِلَى مِنى أَو إِلَى الْمُرْدِلْفَةِ أَو إِلَى عَرَفَات فَإِن ذلِكَ لا يلْزَمُهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا ، وَلا أَرَى فِيهِ قَالَ : عَلَي الْمَشْي إلَى الْحَرَم ؟ قَالَ : عَلَي الْمَشْي إلَى الْمَشْي إلَى الْحَرَم ؟ قَالَ : عَلَي الْمَشْي إلَى الْمَشْي إلَى الْمَشْي إلَى الْمَشْي إلَى بيت اللّهِ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَلا يكُون الْمَشْي إلا عَلَى مَن عَالِكُ : عَلَي الْمَشْي أَو الْمَسْجِدِ الْحَرَام ، أَو الْمَسْجِدِ الْحَرَام ، أَو الْمَسْجِدِ أَو الْمَسْجِدِ أَو الرَّكُنُ أَو الْحَجْرِ ، فَذلِك كُلُهُ لا شَيءَ عَلَيهِ الْمَسْجِدِ أَو الْمَسْجِدِ أَو الرَّكُنُ أَو الْحِجْرِ ، فَذلِك كُلُهُ لا شَيءَ عَلَيه فَإِن سَمَّى بعض مَا سَمَّيت لَك مِن هَذَا لَزِمَهُ الْمَشْي .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُل يَقُولُ : إِن فَعَلْت كَنا وَكَنا فَعَلَي اَن اَسِرَ اَو اَذَهَب أَوْ انطَلِقَ إِلَى مَكَّةً

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : إِن كَلَّمْتَكَ فَعَلَي أَن أَسِيرَ إِلَى مَكَّةَ ، أَو قَالَ : عَلَي الذَهَابِ إِلَى مَكَّةَ ، أَو عَلَي الانطِلاقُ إِلَى مَكَّةَ ، أَو عَلَي أَن آتي مَكَّةَ ، أَو عَلَي الرُّكُوبِ إِلَى مَكَّةً ؟ قَالَ : أَرَى أَن لا شَيءَ عَلَيهِ ، إِلا أَن يكُون أَرَاد بِذَلِكَ أَن يأْتِيهَا حَاجًّا أَو مُعْتَمِرًا فَيأْتِيهَا رَاكِبا ، إِلا أَن يكُون نوَى أَن يأْتِيهَا مَاشِيا وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ أَصْلا . قَالَ : وَقَدْ كَان فَيأْتِيهَا رَاكِبا ، إِلا أَن يكُون نوَى أَن يأْتِيها مَاشِيا وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ أَصْلا . قَالَ : وَقَدْ كَان ابن شِهَابِ لا يرَى بأَسًا أَن يدْخلَ مَكَّةَ بغيرِ حَجٌ وَلا عُمْرَةٍ ، وَيذكُرُ أَن رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّكُوبِ إِلَى مَكَّةَ ؟ قَالَ : أَرَى ذلِكَ عَلَي الرُّكُوبِ إِلَى مَكَّة ؟ قَالَ : أَرَى ذلِكَ عَلَيهِ .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَد اختلَفَ فِي هَذَا الْقَوْل ، وَكَانَ أَشْهَب يرَى عَلَيهِ فِي هَذَا كُلِّهِ إتيانَ مَكَّةَ حَاجًّا أَو مُعْتَمِرًا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ الْحَج فِي الَّذِي قَالَ عَلَي الرُّكُوبِ إلَى مَكَّةَ خِلافَ هَذَا : إنهُ لا شَيءَ عَلَيهِ ، وَهَذَا أَحْسَن مِن ذَلِكَ .

فِي الرَّجُل يَخْلِفُ يِقُولُ لِلرَّجُل: أَنا أَهْبِيك إِلَى بِيتَ اللَّه

ِ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ: مَن قَالَ لِرَجُلِ: أَنا أُهْدِيك إِلَى بيت اللَّهِ إِن فَعَلْت كَـذا وَكَـذا فَحَنِث فَعَلَيهِ أَن يهْدِي عَنهُ هَدْيا . قَالً : وَقَالَ مَالِكٌ : إِن قَالَ لِرَجُـلِ : أَنـا أُهْـدِيك إلَـى

⁽١) الحديث رواه البخاري في المغازي (٤٢٨٦) من حديث أنس 🖔 .

بيت اللَّهِ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث فَإِنهُ يهْدِي عَنهُ هَدْيا ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَالِكٌ مِثْلَ يمينِهِ إِذَا حَلَفَ بِالْهَدْي فِي مَال غيرهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : فَأَخبرَنِي بعْضُ مَن أَثْقُ عَن ابنِ شِـهَابِ أَنهُ قَالَ فِيهَا مِثْلَ قَوْل مَالِكٍ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان الثوْرِي عَن مَنصُورِ عَن الْحَكَم بِن عُتَيبَةَ (') عَن عَلِي بِن أَبِي طَالِب قَالَ فِي رَجُلِ قَالَ لِرَجُلٍ : أَنا أُهْ دِيك إلَى بيت اللَّه ، قَالَ عَلِي بِن أَبِي طَالِب قَالَ فِي رَجُل قَالَ لِرَجُلٍ : أَنا أُهْ دِيك إلَى بيت اللَّه ، قَالَ عَلِي بِن أَبِي طَالِب : يهْدِي (''). قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان عَن عَبدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِي (") عَن عَطَاءٍ قَالَ : يهْدِي شَاةً ('').

فِي الرَّجُل عِلْفُ بِهَدْي مَال غيرهِ

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ عُلِفُ بَمَال غَيرهِ فَيقُولُ : دارُ فُلان هَـذهِ هَـدْي أَو عَبدُ فُلان هَدْي أَو عَبدُ فُلان هَدْي أَو عَبدُ فُلان هَدْي أَو عَبِلهُ فُلان عَلِهِ مَن مَال غيرهِ مَن الأشياءِ أَنهُ هَدْي فَيحُنث ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَيهِ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن يونسَ بن يزيد عَن ابن شِهَاب أَنهُ قَالَ : إذا قَالَ الرَّجُلُ لِعَبدِهِ أَو لأَمَتهِ أَو دارهِ أَنت هَدْي ، وَلا يرَاهُ فِيمَا سِوَى لأَمَتهِ أَو دارهِ أَنت هَدْي ، ثمَّ حَنِثُ أَنهُ يشْتري بثمَنِهِ هَدْيا ثمَّ يهْدِيه ، وَلا يرَاهُ فِيمَا سِوَى ذلِكَ فِيمَا لاَ يُمْلِكُ بيعَهُ وَلا يصْلُحُ أَن يقُولَ فِيهِ ذلِكَ الْقَوْلَ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن بشْرِ بنِ مَنصُورِ (٥) عَن عَبدِ الْمَلِكِ بنِ أَبِي سُلَيمَان عَن عَطَاءٍ ، قَالَ : سُرِقِت إبلٌ لِلنبي ﷺ وَطُرِدت وَفِيهَا امْرَأَةٌ ، فَنجَت عَلَى نَاقَةٍ مِنهَا حَتى أَتت النبي

⁽۱) الحكم بن عتيبة الكندي، روى عن أبي جحيفة وزيـد بـن أرقـم وعبـد الله بـن أبـي أوفـى وشـريح القاضي وموسى بن طلحة وغيرهـم ، وروى عنـه الأعمـش ومنصـور وشـعبة وأبـان بـن صـالح وغيرهم وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٥٧٩،٥٧٨).

⁽٢)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الحج _ بـاب الرجـل يجعـل عليـه المشـي إلى بيـت الله (٢٩٦/٤) رقم (٣) من حديث علي بن أبي طالب .

⁽٣) صوابه : عبد الكريم بن مالك الجزري، روى عن عطاء وعكرمة وسعيد بن المسيب وسعيد بـن جـبير ومجاهـد ونـافع مـولى ابـن عمـر وغيرهـم ، وروى عنـه أيـوب السـختياني وابـن جـريج ومالـك والسفيانان وغيرهم ، وثقه أحمد وابـن معـين وابـن سعد والعجلـي وأبـو زرعـة وابـن عبـد الـبر والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٤، ٤٨٥).

⁽٤)رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٤/ ٢٩٦) رقم (٨) عن عطاء .

⁽٥) بشر بن منصور السلمي، روى عن أيوب السختياني وسعيد الجريري وعاصم الأحول وابـن جـريج وغيرهم ، وروى عنه ابنه إسماعيل وعبد الرحمن بن مهدي وفضيل بن عياض وغيرهم ، وثقه أبـو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٠،٢٨٩) .

۲۰۲ ______ المدونة الكبرى

وَ فَقَالَت : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِي جَعَلْت عَلَى نَفْسِي نَذَرًا ؛ إِنَّ اللَّهُ أَنْجَانِي عَلَى نَاقَةٍ مِنهَا حَتى آتيك أَن أَنْحَرَهَا . قَالَ : « بئسَ مَا جَزَيتهَا لا نَذَرَ فِي مَعْصِيةٍ وَلا فِيمَا لا يُمْلِكُ ابن آدمَ » (١) .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بنِ زَيدٍ عَن أَيوب عَن أَبِي قِلابة (٢) عَن أَبِي الْمُهَلَّب (٣) عَن عِمْرَان بنِ الْحُصينِ عَن النبي ﷺ قَالَ : « لا وَفَاءَ لِنذرٍ فِي مَعْصِيةٍ ، وَلا فِيمَا لا يُمْلِكُ ابن آدمَ » (٤) .

فِي الرَّجُل عِلِفُ بالْهَذِي أَو يَقُولُ: عَلَي بدنة

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَي الْهَدْي إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ الْهَدْي . قُلْت : أَمِن الإبلِ أَمْ مِن الْبَقَرِ أَمْ مِن الْغنم ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : إِن نوَى عَلَيهِ الْهَدْي . قُلْت : أَمِن الإبلِ أَمْ عِدْ بَدنةً فَبَقَرَةٌ ، فَإِن لَمْ يَجِدْ وَقَصُرَت نفَقَتهُ شَيئًا فَهُو وَمَا نوَى وَإِلا فَبَدنةٌ ، فَإِن لَمْ يَجِدْ بَدنةً فَبَقَرَةٌ ، فَإِن لَمْ يَجِدْ بَدنةً بَالشَّاةِ فَالَ : كَان مَالِكٌ يَزْحَفُ بِالشَّاةِ فَأَرْجُو أَن يَجْزِئهُ شَاةٌ . قُلْت : لِمَ أَولَيسَ الشَّاةُ بِهَدْي ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ يَزْحَفُ بِالشَّاقِ كَرْهًا . قَالَ مَالِكٌ : وَالْبقَرُ أَقْرَب شَيءٍ إِلَى الإبلِ .

قَالَ ابن مَهْ دِي : عَن حَمَّادٍ عَن قَتادةً عَن خُلاس بِن عَمْرِو (٥) عَن ابن عَباس قَالَ:

⁽١) إسناد المدونة مرسل ولم أجده ولكن الحديث رواه مسلم في النـذر (١٦٤١/ ٨)، وعبــد الــرزاق في المصنف (١٦٠٩١) من حديث عمران بن حصين ﷺ .

⁽٢) أبو قلابة ذ: عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابة الجرمي ، روى عن ثابت بن الضحاك الأنصاري وسمرة ابن جندب ومالك بن الحويرث وابن عباس وغيرهم ، وروى عنه أيوب وخالد الحذاء ويحيى بن أبي كثير وعاصم الأحول وغيرهم ، وثقه ابن سعد والعجلي وابن خراش . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٨) ، (١٤٨) .

⁽٣) عمرو بن معاوية ، وقيل : عبد الرحمن بن معاوية ، وقيل: عبد الرحمن بن عصرو ، وقيل: معاوية ، وقيل النضر ، أبو المهلب الجرمي البصري عم أبي قلابة ، روى عن عمر وعثمان وأبي كعب وتميم الداري وعمران بن حصين وسمرة بن جندب وغيرهم ، وروى عنه ابن أخيه أبو قلابة الجرمي ومحمد بن سيرين وسعيد الجريري وغيرهم ، وثقه العجلي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (٢-٤٦٩) .

⁽٤) رواه مسلم في النذر (١٦٤١/٨) ، وعبد الرزاق في المصنف (١٦٠٩١) .

خلاس بن عمرو الهجري البصري ، روى عن علي وعمار بن ياسر وعائشة وأبي هريرة وابـن عبـاس
 وأبي رافع الصائغ وغيرهم ، وروى عنه قتادة وجابر بن صبح وداود بن أبي هنـد وجماعـة ، وثقـه
 أحمد وأبو داود وابن معين والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٦) .

بدنة أو بقَرَة أو كَبش . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَن قَيسِ بنِ سَعْدِ (١ عَن عَالَ عَن عَطَاءٍ عَن ابنِ عَباسٍ وَقَالَ: لا أَقَلَّ مِن شَاةٍ . قَالَ : وَقَالَ سَعِيدُ بن جُبيرِ: الْبقَرُ وَالْغَنمُ مِن الْهَدْي . قُلْت : أَرَأَيت إن حَلَفَ فَقَالَ: عَلَي بدنة فَحَنِث ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : الْبدْن مِن الْهَدْي . فَإِن لَمْ يجدْ فَسَبعٌ مِن الْعَنم .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَن وَقَالَ: لِلَّهِ عَلَي أَن أُهْدِي بدنةً فَعَلَيهِ أَن يشْترِي بعِيرًا فَينحَرَهُ فَإِن لَمْ يجدْ بقَرَةً فَسَبعًا مِن الْغنم . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان يجدُ فَإِن لَمْ يجدْ بقرَةً فَسَبعًا مِن الْغنم . قُلْت : أَيُزِئهُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : الإبلَ فَاشْترَى بقرَةً فَنحَرَهَا وَقَدْ كَانت وَجَبت عَلَيهِ بدنة ، أَيُزِئهُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ لَنا مَالِكٌ : وَالْبقَرُ أَقْرَب شَيءٍ إلَى قَالَ لَنا مَالِكٌ : وَالْبقَرُ أَقْرَب شَيءٍ إلَى الإبل . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِنمَا ذلِكَ عِندِي إِن لَمْ يجدْ بدنة ؛ أي: إذا قَصُرَت النفقة ، فَإِن لَمْ تبلُغ نفقته الْبقر النفقة ، فَإِن لَمْ تبلُغ نفقته الْبقر الشَيرَى الْبقر ، فَإِن لَمْ تبلُغ نفقته الْبقر الشَيرَى الْغنم . لَمْ تبلُغ نفقته الْبقر الشَيرَى الْبقر إذا كَانت عَليهِ بدنة ، إلا أَن لا تبلُغ نفقته فَهَو إذا بلغت نفقته فَهُو يجدُ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَكَذلِكَ قَالَ بدنة قَالَ : فَإِن لَمْ يجدْ نَهُ إِذا بلغت نفقته فَهُو يجدُ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَكَذلِك قَالَ بدنة قَالَ : فَإِن لَمْ يجدْ فَهُو إذا بلغت نفقته فَهُو يجدُ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَكَذلِك قَالَ سَيدُ بن الْمُسَيب وَخارِجَة بن زيد (٢) وقطيع مِن الْعُلَمَاء ، مِنهُمْ أَيضًا سَالِمُ بن عَبدِ سَعِيدُ بن الْمُسَيب وَخارِجَة بن زيد (٢) وقطيع مِن الْعُلَمَاء ، مِنهُمْ أَيضًا سَالِمُ بن عَبدِ اللَّه قَالَ : وَقَالُوا : فَإِن لَمْ يجدْ بدنة فَقَرَة .

قُلْت : فَإِن لَمْ يجد الْغنمَ أَيْزِئِهُ الصِّيامُ ؟ قَالَ : لا أَعْرِفُ الصِّيامَ فِيمَا نَدْرَ عَلَى نَفْسِهِ اللهَّ الْ اللهَ عَلَىهِ مَا نَدْرَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِن أَيسَرَ يَوْمًا مَا كَان عَلَيهِ مَا نَدْرَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِن أَحَب الصِّيامَ فَعَشْرَةُ أَيامٍ . قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يَنْذِرُ عِتَى رَقَبَةٍ إِن فَعَلَ اللَّهُ بِهِ كَذَا وَكَذَا ، فَأَرَاد أَن يَصُومَ إِن لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً . قال : قَالَ لِي مَالِكٌ : مَا الصِّيامُ عِنْدِي بُحْزِئ إِلا أَن يَشَاء أَن يَصُومَ ، فَإِن أَيسَرَ يَوْمًا مَا أَعْتَى فَهَذَا عِندِي مِثْلُهُ .

⁽۱) قيس بن سعد المكي ، أبو عبد الملك ، ويقال أبو عبد الله الحبشي مولى نافع بن علقمة ، ويقال: مولى أم علقمة ، روى عن عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومكحول الشامي وغيرهم ، وروى عنه الحمادان وجرير بن حازم وهشام بن حسان وغيرهم ، وثقه أحمد وأبو زرعة وأبو داود ويعقوب بن شيبة وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦٧/٤) .

⁽٢) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، روى عن أبيه وأسامة بن زيد وسهل بـن سـعد وغيرهـم، وروى عنه ابنه سليمان وابنا أخويه سعيد بن سليمان بن زيد وقيس بن سعد بن زيـد والزهـري وأبـو الزنـاد وغيرهم، وثقه العجلى وابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٤٨).

قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان عَن ابن أَبِي نجيح (۱) عَن مُجَاهِدٍ قَـالَ: لَيسَـت الْبـدْن إلا مِن الإبلِ . وَقَالَ طَاوُسٌ وَالشَّعْبِي وَعَطَاءٌ وَمَالِكُ بن أَنس وَخارِجَةُ بـن زَيـدِ بـنِ ثابـت وَسَالِمُ ابن عَبدِ اللَّهِ وَعَبدُ اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ: الْبدنةُ تعْدِلُ سَبعًا مِن الْعنمِ .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُل يَحْلِفُ بِالْهَذِي أُو ينكُرُ بِرنةً أَو جَرُورًا

قُلْت : أَرَأَيت مَن قَالَ : عَلَي أَن أَنحَرَ بدنةً أَين ينحَرُهَا ؟ قَالَ : بَمَكَّةَ . قُلْت : وَكَذلِكَ إِذا قَالَ: نَعَمْ . إِذا قَالَ: نَعَمْ . إِذا قَالَ: نَعَمْ . وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نَعَمْ .

قُلْت: فَإِن قَالَ: إِن لِلَّهِ عَلَي أَن أَنَحَرُ جَزُورًا ، أَين ينحَرُهَا ؟ أَو قَالَ: إِن لِلَّهِ عَلَي جَزُورٌ أَين ينحَرُهَا ؟ قَالَ : ينحَرُهَا فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ فِيهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ نوى مَوْضِعِهِ الَّذِي هُو فِيهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : كَانت مَوْضِعًا لَمْ يكُن عَلَيهِ أَن يخرِجَهَا إلَيهِ وَلْينحَرْهَا بَوْضِعِهِ ذلِكَ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : كَانت الْجَزُورُ بعَينِهَا أَو بغيرِعَينِهَا فَذلِكَ سَوَاءٌ . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكِ : وَإِن نذرَهَا لِمَسَاكِينِ أَهْلِ الْبصْرَةِ أَو أَهْلِ مِصْرَ فَلْينحَرْهَا بَوْضِعِهِ ، وَلْيتصدق بها عَلَى الْمَسَاكِينِ مِن عِندِهِ إِذا كَانت بعَينِهَا أَو بغيرِ عَينِهَا ، أَو نذرَ أَن يشْتريِهَا مِن مَوْضِعِهِ فَيسُوقَهَا إِلَى مِصْر . قَالَ : وَسَوْقُ الْبُدُن إِلَى غيرِ مَكَّةَ مِن الضلال .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَالِكٍ عَن نافِع عَن ابنِ عُمَرَ أَنهُ قَـالَ : مَـن نـذرَ بدنـةً فَلْيَقَلّـدْهَا وَلْيشْعِرْهَا وَلا مَحَلَّ لَهُ دُون مَكَّةَ (٢) .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن قَيسِ بنِ الرَّبِيعِ (٣) عَن جَابِرِ الْجُعْفِي عَن عَطَاءٍ عَن ابنِ عَباسِ فِي رَجُلٍ جَعَلَ عَلَيهِ بدنةً قَالَ : لاَ أَعْلَمُ مُهْرَاقَ الدِّمَّاءِ إلا بَكَّةَ أَو مِنى ، قَالَ : وَقَالَ الْحَسَن وَالشَّعْبِي وَعَطَاءٌ : مَكَّة ، وَقَالَ سَعِيدُ بنِ الْمُسَيِبِ : الْبدْن مِن الإبلِ وَمَحِلُهَا إلَى الْبيتِ الْعَتيق .

⁽۱) عبد الله بن أبي نجيح ، يسار الثقفي ، أبو يسار المكي مولى الأخنس بـن شـريق روى عـن أبيـه وعطـاء ومجاهد وعكرمة وطاوس وجماعة ، وروى عنه شعبة والسفيانان وابن علية وغيرهم ، وثقه أحمد وابـن معين وأبو زرعة والنسائي وابن سعد والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٤،٢٨٥).

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/٣١٧) رقم (١٨٢) من حديث ابن عمر 🖔 .

⁽٣) قيس بن الربيع الأسدي ، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعمرو بـن مـرة وعـون بـن أبـي جحيفـة والأعمش وغيرهم ، وروى عنه أبان بن تغلب وشعبة والثوري ووكيع وغيرهم ، ضعفه ابن معـين ووكيع والدارقطني والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٥٦٤-٥٦٣) .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُٰلِ يَحْلِفُ بِهَٰنِي لِشَّيءِ مِن مَالِهِ بِعَينِهِ مِمَّا يهْدى أو لا يهْدى

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : مَن حَلَفَ فَقَالَ : دارِي هَذِهِ هَدْي أَوْ بعِيرِي هَذا أَوْ دابَّي هَـذِهِ هَدْي ، فَإِن كَان دَلِكَ الَّذِي حَلَفَ عَلَيهِ مِمَّا يَهْدى أَهْداهُ بعَينِهِ إِن كَان يبلُغ ، وَإِن كَان مِمَّا لا يهْدى باعَهُ وَاشْتَرَى بثمَنِهِ هَدْيا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ وَإِن قَالَ لإبلِ لَهُ : هِي هَـدْي مِمَّا لا يهْدى باعَهُ وَاشْتَرَى بثمَنِهِ هَدْيا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ وَإِن قَالَ لإبلِ لَهُ : هِي هَـدْي إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث أَهْداهَا كُلَّهَا ، وَإِن كَانت مَالَهُ كُلَّهُ . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن قَالَ لِشَيءٍ مِمَّا يُمْلِكُ مِن عَبدٍ أَو دابةٍ أَو فَرَس أَو ثُوْبِ أَو عَرَضٍ مِن الْعُرُوضِ هُـو يَهْدِيه فَإِنهُ يبيعُهُ وَيشْتَرِي بثَمَنِهِ هَدْيا فَيهْدِيهِ ، وَإِن قَالَ لِمَا لا يُمْلِكُ مِن عَبدِ غيرِهِ أَو مَال غيرِهِ أَو دَارِ غيرِهِ فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَلا هَدْي عَلَيهِ فِيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت مَن قَالَ : عَلَيَّ أَن أُهْدِي هَذا الثوْب ، أَيِّ شَيءٍ عَلَيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : يبيعُهُ وَيشْترِي بِثَمَنِهِ هَدْيا يهْدِيهِ . قُلْت لَهُ : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذا الثوْب إذا كَان لا يبلغ أَن يكُون فِي ثَمَنِهِ هَدْي ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنهُ أَنهُ قَالَ : يبعَث بمَنِهِ فَيدْفَعُ إِلَى حزَّان مَكَّةً ينفِقُونهُ عَلَى الْكَعْبةِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَحَبُ إِلَي أَن بنيهِ أَن يَكُسُو بَجَلال (١٠ يتحدق بثمنِهِ وَيتصدق بهِ حَيث شَاء . ألا ترَى أَن ابن عُمَر كَان يكُسُو بجَلال (١٠ بدنِه الْكَعْبة ، فَلَمَّا كُسِيت الْكَعْبة هَذِهِ الْكِسُوة تصدق بها .

قُلْت : فَإِن لَمْ يبيعُوهُ وَبِعَثُوا بِالْثُوْبِ بِعَينِهِ ؟ قَالَ : لا يعْجبنِي ذلِكَ لَهُمْ وَيباعُ هُناكَ ، وَيشْترَى بِثَمَنِهِ هَدْي . قَالَ : أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ : يباعُ الشُوْبِ وَالْحِمَارُ وَالْعَبِدُ وَالْفَرَسُ وَكُلُّ مَا جُعِلَ مِن الْعُرُوضِ هَكَذا ؟ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ : ثُوْبِي هَذَا هَدْي فَبَاعَهُ وَاشْترَى بِثْمَنِهِ هَدْيًا وَبِعَثُهُ فَفَضلَ مَن ثَمَنِهِ شَيءٌ بِعَث بِالْفَضلِ إلَى حزّان مَكَةً إذا لَمْ يبلُغ الْفَضلُ أَن يكُون فِيهِ هَدْي . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَحَب إِلَي أَن يتصدق بهِ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا بِعَث بِهِ إِلَى الْبيت مِن الْهَدايا مَن الثياب وَالدرَاهِم وَالدنانِيرِ وَالْمُونُوضِ ، أَيدْفَعُ إِلَى الْحَجَبةِ فِي قَوْل ِمَالِكٍ ؟ قَالَ : بِلَغنِي عَن مَالِكٍ فِيمَن قَالَ لِشَيءٍ

⁽١) جلال بالضم وبالفتح : ما تلبسه الدابة لتصان به ، كما في القاموس .

مِن مَالِهِ : هُوَ هَدْي . قَالَ : يبيعُهُ وَيشْترِي بِثمَنِهِ هَدْيا ، فَإِن فَضلَ شَي ٌ لا يكُون فِي مِثلِهِ هَدْي وَلا شَاةٌ رَأَيت أَن يدْفَعَ إِلَى خزَّانَ الْكَعْبةِ ، يُعْلُونهُ فِيمَا تُحْتاجُ إِلَيهِ الْكَعْبةُ . قَالَ: وَلَقَدْ سَمِعْت مَالِكًا - وَذكَرُوا لَهُ أَنهُمْ أَرَادُوا أَن يشْرِكُوا مَعَ الْحَجَبةِ فِي الْخِزَانةِ فَأَعْظمَ ذلِكَ . قَالَ : وَبلَغنِي أَن النبي ﷺ هُوَ الَّذِي دفعَ الْمُفَاتيحَ إِلَى عُثمَان بن طَلْحَةَ رَجُلٍ مِن نِي عَبدِ الدارِ (۱) ، فكَأَنهُ رَأَى هَذِهِ ولِايةً مِن النبي ﷺ فَأَعْظمَ أَن يشْرَكَ مَعَهُمْ .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَعَلَي أَن أُهْدِي دُورِي أَو رَقِيقِي أَو دَوَابِي أَو عَنمِي أَو أَرْضِي أَو بقري أَو إبلِي أَو دَرَاهِمِي أَو دَنايِرِي أَو ثيابِي أَو عُرُوضِي لِعُرُوضِ عِندهُ أَو قَمْحِي أَو شَعِيرِي ، فَحَنِث ، كَيفَ يصْنعُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ عُرُوضِي لِعُرُوضِ عِندهُ أَو قَمْحِي أَو شَعِيرِي ، فَحَنِث ، كَيفَ يصْنعُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ وَهَلْ هَذَا عِند مَالِكٍ كُلُّهُ سَوَاءٌ إِذَا حَلَفَ أَمْ لا ؟ قَالَ : هَذَا عِند مَالِكٍ كُلُّهُ سَوَاءٌ إِذَا حَلَفَ أَمْ لا ؟ قَالَ : هَذَا عِند مَالِكٍ كُلُّهُ سَوَاءٌ إِذَا حَلَف فَحَنِث أَخْرَجَ ثَمَن ذَلِكَ كُلَّهُ ، فَبعَث بِهِ فَاشْترَى لَهُ بِهِ هَذْيا إِلا الدرَاهِمِ وَالدنانِيرَ فَإِنهَا مَنزلِةِ الثَمَنِ يبعَث بذلِكَ فَيشْترَى بِهِ بدْنٌ كَمَا وَصفْت لَك ، وَالإبلُ وَالْبقَرُ وَالْعَنمُ إِن كَانت مِن مَوْضِعٍ تبلُغ ، وَإِلا فَهِي عِندِي تباعُ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن سَلام بن مِسْكِين (٢) قَالَ : سَأَلْت جَابِرَ بن زَيدٍ عَن امْرَأَةٍ عَمْياءَ كَانت تعُولُهَا امْرَأَةٌ تحْسِن إلَيهَا فَآذَتهَا بلِسَانِهَا فَجَعَلَت عَلَى نَفْسِهَا هَـدْيا وَنـذرًا ، أَن لا تنفَعَهَا بخير مَا عَاشَت ، فَندِمَت الْمَرْأَةُ ، فَقَالَ : مُرْهَا فَلْتهْدِ مَكَان الْهَدْي بقَرَةً وَإِن كَانت الْمَرْأَةُ مُعْسِّرَةً فَلْتهْدِ ثَمَن شَاةٍ ، وَمُرْهَا فَلْتصُمْ مَكَان النذر .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بن سَلَمَةَ عَن إبرَاهِيمَ فِي رَجُلِ نذرَ أَن يهْدِي دارهِ ، قَالَ : يهْدِي بثمَنِهَا بدْنا (٣) ، وَقَالَ عَطَاءٌ : يشْترِي بهِ ذبائحَ فَيذبحُهَا بُكَّةَ فَيتصدقُ بهَا (٤٠) وَقَالَ ابن جُبير: يهْدِي بدْنا (٥) ، مِن حَدِيث عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُبارَكِ .

⁽١) ذكره ابن هشام في السيرة (٤/ ٣٤) ، وأصله عند البخاري في المغازي (٢٨٩) من حديث ابـن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي ، روى عن ثابت البناني والحسن البصري وعقيل بن طلحة وغيرهم ، وثقه وغيرهم ، وثقه أحد وابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٤٦٥) .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيان _ باب في الرجل يهدى ماله أو غلامه (٣/ ٤٨٦) رقم (٣) من حديث إبراهيم يقول لمملوكه: هو هدى . قال : يهدى قيمته .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٨٦) رقم (٢) من حديث عطاء بلفظ المدونة .

⁽٥) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٨٦) رقم (٧) من حديث سعيد بن جبير.

وَقَالَ ابنِ الْعَباسِ فِي امْرَأَةٍ جَعَلَت دارَهَا هَدْيا: تهْدِي ثَمَنهَا ، مِن حَدِيث عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُبارَكِ عَن مِسْعَرِ^(۱) عَن ابنِ هُبيرَةَ (۲) .

قَالَ ابن وَهْب: قَالَ: أَخبرَنِي يونسُ بن يزيد وَغيرُهُ عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ قَالَ: إذا قَالَ الرَّجُلُ لِعَبدِهِ أَو لأَمَتهِ أَو دارهِ: أَنت هَدْي ، ثَمَّ حَنِث أَنهُ يشْترِي بِثمَنِهِ هَـدْيا ثـمَّ يهْدِيهِ وَلا يراهُ فِيمَا سِوَى ذلِكَ فِيمَا ، لا يمْلِكُ بيعَهُ وَلا يصبحُ فِيهِ ذلِكَ الْقُوْلُ .

قُلْت لابن الْقَاسِمِ: أَرَأَيت إِن قَالَ: أَنا أُهْدِي هَذِهِ الشَّاةَ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث، أَيكُون عَلَيهِ أَن يهْدِيهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: نعَمْ، عَلَيهِ أَن يهْدِيهَا عِند مَالِكِ ، إِذَا حَنِث إِلا أَن يكُون بَمُوْضِعِ بعِيدٍ، فَيبِيعَهَا وَيشْترِي بثمَنِهَا بَكَّةَ شَاةً يخرِجُهَا إِلَى الْحِلِّ ثمَّ يسُوقُهَا إِلَى الْحَرَمِ عِند مَالِكِ إِذَا حَنِث. قُلْت: فَإِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَي أَن أُهْدِي بعِيرِي هَذَا وَهُو بَإِفْرِيقِيةَ أَيبِعُهُ وَيبِعَث بثمنِهِ يشْترِي بهِ هَدْيا مَن الْمَدِينةِ أَو مِن مَكَّة فِي قَوْل مَالِكِ ؟ فَلَن : فَإِن قَالَ: قَالَ اللَّهِ عَلَي أَن أُهْدِي بعِيرِي هَذَا وَهُو بَإِفْرِيقِيةَ أَيبِعُهُ وَيبِعَث بِهَا إِذَا جَعَلَهَا الرَّجُلُ هَذِيا يقَلِّدُهَا وَيشْعِرُهَا وَلَمْ يَقُلْ لَنا: فَالَ: بعَيرِي أَو إِبلِي هَدْي أَشْعَرَهَا وَلَمْ يَقُلْ لَنا: وَلَا تَالُكُ بَعِدُ وَلا قَلْمَ بَعِيرِي أَو إِبلِي هَدْي أَسْعَرَهَا وَلَمْ يَقُلْ لَنا: وَبَالِكَ بَعِيرِي أَو إِبلِي هَدْي أَشْعَرَهَا وَلَمْ يَقُلْ لَنا: وَبَاللَّهُ مِن الْبلَدِ إِلا مِن الْقَاسِمِ : فَأَنا أَرَى ذَلِكَ لَهُ لازمًا مِن كُلِّ بلَدٍ إِلا مِن بلَدٍ يَافُ بعْده وَلا قَرْب ، وَلَكِنهُ إِذَا قَالَ: بعِيرِي أَو إِبلِي هَدْي أَسْعَرَهَا وَيقَا بعْده وَلا قَالَ السَّفَر وَالتَلْفَ فِي ذَلِكَ ، فَإِذَا كَان هَذَا هَكَذَا رَجَوْت أَن يُجْرَعُهُ أَن يبيعَهَا وَيبعَث بِقَالَ السَّقَر وَالتَلْفَ فِي ذَلِكَ ، فَإِذَا كَان هَذَا هَكَذَا رَجَوْت أَن عَيْد أَى مِن حَيث أَحَه .

قُلْت : فَإِن لَمْ يُحْلِفْ عَلَى إِبْلِ بِأَعْيانِهَا ، وَلَكِن قَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَن أُهْ دِي بدنةً إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا ، فَحَنِث ؟ قَالَ : يُجْزِئهُ عِند مَالِكٍ أَن يبعَث بالثمَن فَيشْ تري لَهُ الْبدنة مِن الْمَدِينةِ أَو مِن مَكَّة ، فَتوقَفُ بِعَرَفَة ثُمَّ ينحَرُهَا بمنى وَإِن لَمْ توقَفْ بِعَرَفَة أُخرِجَت مِن الْمَدِينةِ أَو مِن مَكَّة ، فَتوقَفُ بِعَرَفَة ثُمَّ ينحَرُهَا بمنى وَإِن لَمْ توقَفْ بعَرَفَة أُخرِجَت إِلَى الْحَرَم . قَالَ إِلَى الْحَرَم . قَالَ الْمَالِكُ : وَذَلِكَ دينٌ عَلَيهِ إِن كَان لا يُمْلِكُ ثَمَنهَا .

⁽۱) مسعر بن كرام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر صعصعة الهلالي ، روى عـن عطـاء وأبـي إسحاق السبيعي وهلال بن حباب والأعمش وغيرهم ، وروى عنه سليمان التيمي وابـن إسـحاق وشعبة والثوري وابن المبارك وغيرهم ، وثقه ابن معين والعجلي ، وذكـره ابـن حبـان في الثقـات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤١٨) .

⁽٢) عبد الله بن هبيرة بن أسعد بن كهلان السبائي الحضرمي ، أبو هبيرة المصري ، روى عن مسلمة بن مخلم وعبد الرحمن بن غبير وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم ، وروى عنه بكر بن عمرو وحيوة بن شريح وجبير بن نعيم وغيرهم ، وثقه أحمد ومسلم ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٩) .

قُلْت: فَلَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَي أَن أُهْدِي بقَري هَذِهِ فَحَنِث وَهُوَ بَصْرَ أَو بإِفْرِيقِيةَ مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: الْبقَرُ لا تبلُغ مِن هَذا الْمَوْضِع ، فَعَلَيهِ أَن يبيعَ بقَرَهُ هَذِهِ وَيبعَث بالثمَنِ فَيشْتَرَى بثمَنِهَا هَدْيًا مِن حَيث يبلُغ وَيجْزِئهُ عِند مَالِكٍ أَن يشْتري لَهُ مِن الْمَدِينةِ أَو مِن مَكَةً أَو مِن حَيث أَد مِن حَيث اشْترى يبلُغ مِن حَيث اشْترى .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي بِقَرِي هَـذِهِ ، وَهُـوَ بِإِفْرِيقِيةَ فَبَاعَهَا وَبِعَث بِمُنِهَا أَيْزِئِهُ أَن يشْترِي بِثَمَنِهَا بِعِيرًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، يُجْزِئِهُ أَن يشْترِي بِهَا إبلا فَيهْدِيهَا ، قَالَ: لأني لَمَّا أَجَزْت لَهُ الْبيعَ لِبعْدِ الْبلدِ صارَت الْبقرُ كَأَنهَا دنانِيرُ أَو درَاهِم ، فَلا أَرَى بأُسًا أَن يشْترِي بقَرة . فَلا أَرَى بأُسًا أَن يشْترِي بالشَمَن بِعِيرًا وَإِن قَصُر عَن الْبعِيرِ فَلا أَرَى بأُسًا أَن يشْترِي بقَرة . قَالَ : وَلا أُحِب لَهُ أَن يَشْترِي غَنمًا إلا أَن يقصِّر الثمن عَن الْبعير وَالْبقرَةِ .

قُلْت : فَلَوْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَي أَن أُهْدِي غنمِي هَذِهِ أَو بقَرِي هَـذِهِ فَحَنِث ، وَذلِكَ فِي مَوْضِع يبلُغ الْغنمُ وَالْبقَرُ وَجَب عَلَيهِ أَن يبعَثهَا بأَعْيانِهَا هَدْيا ، وَلا يبيعُهَا وَيشْـترِي فِي مَكَانِهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ:نعَمْ .

فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِهَنْي جَمِياعٌ مَالِهِ أَو بِشَيءٍ بَعَينِهِ وَهُوَ جَمِيعٌ مَالِهِ

قَالَ : وَقَالَ مَالِكُ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَلِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي مَالِي فَحَنِث ؛ فَعَلَيهِ أَن يهْدِي تَلُث مَالِهِ ، وَيُجْزِئهُ وَلا يهْدِي جَمِيعَ مَالِهِ . قُلْت: وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي أَجْزَأَهُ مِن ذَلِكَ الثُلُث فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي أَجْزَأَهُ مِن ذَلِكَ الثُلُث فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَلِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي بحِيرِي وَشَاتِي وَعَبْدِي ، وَلَيسَ لَهُ مَالٌ سِوَاهُمْ فَحَنِث وَجَب عَلَيهِ أَن يهْدِيهُمْ ثلاثتهُمْ ، بحِيرَة وَشَاتِي وَعَبْدُهُ ، فَبِيعُهُمْ وَيهْدِي ثَمَنَهُمْ ، وَإِن كَان جَمِيعُ مَالِهِ .

قُلْت : فَإِن لَمْ يَكُن لَهُ إِلا عَبدٌ وَاحِدٌ وَلا مَالَ لَهُ سِوَاهُ ، فَقَالَ: لِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي عَبدهُ ، يبيعُهُ عَبدي هَذا إِن فَعَلْت كذا وكَذا ، فَحَنِث؟ قَالَ مَالِكٌ :عَلَيهِ أَن يهْدِي عَبدهُ ، يبيعُهُ وَيهْدِي هَذا إِن فَعَلْت كذا وكَذا هُ مَالٌ سِوَاهُ . قُلْت : فَإِن لَمْ يكُن لَهُ مَالٌ سِوَى هَذا الْعَبدِ ؟ فَقَالَ : إِن فَعَلْت كذا وكذا فَلِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي ؟ قَالَ مَالِكٌ : يُجْزِئهُ مِن ذلِكَ فَقَالَ : إِنَّهُ عَلَى أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي ؟ قَالَ مَالِكٌ : يُجْزِئهُ مِن ذلِكَ الثَلُث. قُلْت : فَإِذَا سَمَّاهُ فَقَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَا سَمَّى وَإِن أَتَى ذلِكَ عَلَى مَن يَلْكُ حَمِيعَ مَا سَمَّى وَإِن أَتَى ذلِكَ عَلَى مَن يَلْكُ عَلَى مَا سَمَّى وَإِن أَتَى ذلِكَ عَلَى مَا سَمَّى وَإِن أَتَى ذلِكَ عَلَى مَا سَمَّى وَإِن أَتَى ذلِكَ عَلَى

جَمِيعِ مَالِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِن لَمْ يسَمِّ ، وَلَكِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَي أَن أُهْدِي جَمِيعَ مَالِي فَحَنِث فَإِنمَا عَلَيهِ أَن يهْدِي ثلث مَالِهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : فَمَا فَرَّقَ بِينهُمَا عِند مَالِكِ إِذَا سَمَّى فَأَتَى عَلَى جَمِيعِ مَالِهِ أَهْدى جَمِيعَهُ وَإِن لَمْ يَسَمِّ فَقَالَ : جَمِيعُ مَالِي أَجْزَأَهُ مِن ذَلِكَ الثلُث ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنمَا ذَلِكَ عِندِي بَمَزلَةِ الرَّجُلِ يَقُولُ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَنكِحُهَا فَهِي طَالِقٌ فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِذَا سَمَّى قَبيلَةً أَو امْرَأَةً بِعَينِهَا لَمْ يَصْلَحْ لَهُ أَن يَنكِحَهَا ، فَكَذَلِكَ إِذَا سَمَّى لَزِمَهُ ، وَكَان أَوْكَد فِي التسْمِيةِ قُلْت : فَلَوْ قَالَ : إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَأَنا أُهْدِي عَبدِي هَذَا ، وَأُهْدِي جَمِيعَ مَالِي فَحَنِث ، مَا عَلَيهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : يهْدِي ثَمَن عَبدِهِ وَثَلُث مَا بقِي مِن مَالِهِ . قُلْت : وَكَذَلِكَ هَذَا فِي الصَدقَةِ فِي سَبيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قَالَ ابن وَهْب: عَن ابن لَهيعَةَ عَن يزيد بن أبي حَبيب عَن ابن شِهَاب عَن سَعِيدِ بنِ الْمُسَيبِ أَنهُ قَالَ : مَن قَالَ مَالِي صدقَةٌ كُلُّهُ فَلْيتصدقْ بثلُث مَالِهِ .

قَالَ ابن شِهَاب: وَلا نرَى أَن يتصدقَ الرَّجُلُ بَمَالِهِ كُلِّهِ فَينخلِعُ مِمَّا رزقَهُ اللَّهُ ، وَلَكِن بَحَسْب الْمَرْءِ أَن يتصدقَ بثلُث مَالِهِ (١).

فِي الرَّجُٰلِ يَحْلِفُ بِصِّنَقَةِ مَالِهِ أَوْ شَيَّ بِعَينِهِ هُوَ جَمِينَا مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسَاكِينِ

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إذا حَلَفَ بِصَدَقَةِ مَالِهِ فَحَنِتْ أَوْ قَالَ : مَالِي فِي سَبيلِ اللَّهِ ، فَحَنِثُ أَجْزَأَهُ مِن ذلِكَ الثلُث . قَالَ : وَإِن كَان سَمَّى شَيئا بِعَينِهِ وَإِن كَان ذلِكَ الشَّيءُ جَمِيعَ مَالِهِ فَقَالَ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَلِلَّهِ عَلَي أَن أَتَصَدَّقَ عَلَى الْمَسَاكِين بِعَبدِي الشَّيءُ جَمِيعَ مَالِهِ فَقَالَ: إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَلِلَّهِ عَلَي أَن أَتَصَدَّقَ عَلَى الْمَسَاكِين بِعَبدِي هَذَا وَلَيسَ لَهُ مَالٌ غيرُهُ ، فَعَلَيهِ أَن هَذَا وَلَيسَ لَهُ مَالٌ غيرُهُ ، أَو قَالَ: فَهُو فِي سَبيلِ اللَّهِ ، وَلَيسَ لَهُ مَالٌ غيرُهُ ، فَعَلَيهِ أَن يتصَدَّقَ بِهِ إِن كَان حَلَفَ بِالصَّدَقَةِ ، وَإِن كَان قَالَ: فَهُو فِي سَبيلِ اللَّهِ فَلْيجْعَلْهُ فِي سَبيلِ اللَّهِ فَي سَبيلِ اللَّهِ فَي عَوْلُ مَالِكٍ أَو يبيعُهُ وَيبعَث بِثَمَنِهِ ؟ قَالَ : بِلْ يبعُهُ وَيدَعِث بِمُنِهِ إِن وَجَدَ وَإِن لَمْ يجِدْ يبعث بِمُنِهِ إِن وَجَدَ وَإِن لَمْ يجِدْ فَيْ سَبيلِ اللَّهِ مِن مَوْضِعِهِ إِن وَجَدَ وَإِن لَمْ يجِدْ فَلْسِعَت بِمُنِهِ إِن وَجَدَ وَإِن لَمْ يجِدْ فَيْ سَبيلِ اللَّهِ مِن مَوْضِعِهِ إِن وَجَدَ وَإِن لَمْ يجِدْ فَيْسَ بَمْنِهِ .

⁽١)رواه مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٨٢) رقم (١٦) ، وأحمــد (٣/ ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٠٢، ٥) ، وأبو داود في الأيمان والنذور (٣٣١٩) ، وعبد الرزاق في المصــنف (١٦٧٠٨) مــن طريــق الزهــري بمعناه ، وقد صححه الألباني في سنن أبي داود ــ ط مكتبة المعارف ــ الرياض .

قُلْت : فَإِن حَنِث وَيمِنهُ بِصَدَقَتِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، أَيبِيعُهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَيتصَدَّقُ بِثَمَنِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : فَإِن كَان فَرَسًا أَو سِلاحًا أَو سَرْجًا أَو أَدَاةً مِن أَدَاةِ الْحَرْبِ فَقَالَ : إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يسَمِّيهَا بِأَعْيانِهَا ، أَيبِيعُهَا أَمْ يُعْلَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَعْيانِهَا إِن الْمَوْفِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : بِلْ يَجْعَلُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَعْيانِهَا إِن أَمْ يُعْلَهُا إِن كَانت سِلاحًا أَو دَوَابا أَو أَدَاةً مِن أَدَاةِ الْحَرْب ، إلا أَن يكُون بَمُوضِع وَجَدَ مِن يقْبِلُهُ مِنهُ وَلا مَن يبلِغهُ لَهُ فَلا بأُسَ لا يبلغ ذلِكَ الْمَوْضِعَ الَّذِي فِيهِ الْجِهَادُ ، وَلا يجدُ مَن يقْبلُهُ مِنهُ وَلا مَن يبلِغهُ لَهُ فَلا بأُسَ بِلَا لا يبعَهُ كُلَّهُ وَيبِعَث بِثَمَنِهِ ، فَيجْعَلُ ذلِكَ الثَمَن فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قُلْت : وَيَجْعَلُ ثَمَنهُ فِي الْمَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قُلْت : وَيَجْعَلُ ثَمَنهُ فِي مِثْلِهِ أَمْ يعْطِيهِ دَرَاهِمَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئا ، وَأَرَى أَن يَعْعَلُهُ ا فِي مِثْلِهَا مِن الأَدَاةِ وَالْكُرَاع .

قُلْت: مَا فَرْقُ مَا بِين هَذَا وَبِينِ الْبَقَرِ إِذَا جَعَلَهَا هَدْيا جَازَ لَهُ أَنْ يبيعُهَا وَيشْترِي بأَثَمَانِهَا إِبلا إِذَا لَمْ تبلُغ ؟ قَالَ: لأن الْبقر وَالإبلَ إِنمَا هِي كُلُّهَا لِلأَكْل ، وَهَذِهِ إِذَا كَانت كُرَاعًا أَو سِلاحًا فَإِنمَا هِي قُوَّةٌ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ لَيسَت لِلأَكْل ، فَينبغِي أَن يُجْعَلَ الشَمَن فِي مِثْلِهِ فِي رَأْيي . قُلْت : فَإِن كَان حَلَفَ بِصَدَقَةِ هَذِهِ الْخيل . وَهَذِهِ السِّلاحِ وَهَذِهِ الْأَدَاةِ باعَهُ وَتصَدَّقَ بِهِ فِي قُوْل مَالِك ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت : وَكَذَلِكَ ذَا كَانت يمينه أَن يهْدِيهُ باعَهُ وَاهْدَى ثَمَنهُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ: نعَمْ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إذا حَلَفَ بالصَّدَقَةِ أَو فِي سَبيلِ اللَّهِ أَجْزَأَهُ مِن ذَلِكَ الثُلُثُ أَو بالْهَدْي ، فَهَذِهِ الثلاثةُ الأيمَانِ سَوَاءٌ إِن كَان لَمْ يسَمِّ شَيئا مِن مَالِهِ بعَينِهِ صَدَقَةً أَو هَدْيا أَو فِي سَبيلِ اللَّهِ أَجْزَأَهُ مِن ذَلِكَ الثُلُث . قُلْت : وَإِن سَمَّى وَأَتَى فِي التسْمِيةِ عَلَى جَمِيعِ مَالِهِ وَجَبَ عَلَيهِ أَن يبعَث بجَمِيعٍ مَالِهِ ، كَان فِي سَبيلِ اللَّهِ أَو فِي الْهَدْي ، وَإِن كَان فِي صَدَقَةٍ تَصَدَّقَ بَجَمِيعٍ مَالِهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ ، كَمْ يُجْزِئِهُ مِن ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَجْزِئِهُ الثّلُث . قُلْت : وَإِذَا قَالَ : دَارِي أَو ثَوْبِي أَو دَوَابِي فِي سَبِلِ اللّهِ صَدَقَةٌ ، وَذلِكَ الشَّيءُ مَالُهُ كُلّهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَتَصَدَّقُ بِهِ وَإِن كَان ذلِكَ الشَّيءُ مَالُهُ كُلّهُ مِنهُ الثّلُث . وَقَالَ مَالِكٌ : مَن الشَّيءُ مَالَهُ كُلّهُ مَنهُ الثّلُث . وَقَالَ مَالِكٌ : مَن سَمَّى شَيئا بعَينِهِ وَإِن كَان ذلِكَ الشَّيءُ مَالَهُ كُلّهُ فَقَالَ : هَذَا صَدَقَةٌ أَو فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُلْكَ مَا بَقِي مِن مَالِهِ وَمُالِي فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُالِي فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُالِي فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُالِي فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُالَةِ عَلَى مَا بَقِي مِن مَالِهِ ذَلِكَ وَمَالِي فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُالِي فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُالِي فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُالَةِ مَن مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللّهِ ؟ قَالَ : يُخرِجُ الْفَرَسَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمُلْكُ مَا بقِي مِن مَالِهِ

بعْدَ الْفَرَسِ . قُلْت : وَلِمَ جَعَلَ مَالِكٌ مَا سُمِّي بِعَينِهِ جَعَلَهُ أَن ينفِذهُ كُلَّهُ ، وَمَـا لَـمْ يسَـمِّ بِعَينِهِ جَعَلَ الثَّلُث يَجْزئهُ ؟ قَالَ : كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : ثُلُث مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ ؟ قَالَ : يخرجُ مَا قَالَ يتصَدَّقُ بِهِ كُلِّهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : يصْفُ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ ؟ قَالَ : يخرجُ نِصْفَ مَالِهِ ، أُو قَالَ : يضفُ مَالِي أَو ثلاثةُ أَرْباعِ مَالِي أَو أَكْثُرُ يَخُرِجُهُ مَا لَمْ يَقُلْ : مَالِي كُلُّهُ . مَالِي كُلُّهُ . وَذَلِكَ أَن مَالِكًا قَالَ : مَن قَالَ : الشَّيءُ مِن مَالِهِ بعَينِهِ هُوَ صَدَقَةٌ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا أَو جُزْءٌ مِن مَالِهِ أَخرَجَ ذَلِكَ الْجُزْءَ ، وَمَا سَمَّى مِن مَالِهِ بعَينِهِ .

قُلْت : وَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ فَقَالَ : إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَمَالِي فِي سَبيلِ اللَّهِ ، فَإِنَى اللَّهِ مَوْضِعُ الْجَهَادِ ، وَالرِّباطِ ؟ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : سُبلُ اللَّهِ كَثيرَةٌ ، وَهَذَا لا يكُونَ إِلا فِي الْجَهَادِ قَالَ مَالِكٌ : فَلْنعط فِي السَّوَاحِل وَالثغر . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكُ : فَقُلْنا يَعْطَى فِي جُدَّةَ ؟ قَالَ : لا ، وَلَمْ يرَ جُدَّةَ مِثلَ سَوَاحِلِ الرُّومِ وَالشَّامِ وَمِصْر . فَالَ : فَقُلْنا وَلَمْ يرَ جُدَّةً مِثلَ سَوَاحِلِ الرُّومِ وَالشَّامِ وَمِصْر . قَالَ : فَقَالَ : فَقَالَ : إِنّهُ قَدْ كَان فِي جُدَّةَ أَي خوْفٍ . فَقَالَ : إِنّهَا كَان ذَلِكَ مَرَّةً وَلَمْ يكُن يرَى جُدَّةً مِن السَّوَاحِلِ الَّتِي هِي مَرَابِطُ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن ابنِ لَهيعَةَ عَن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أَبِي جَعْفَر (') عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَن ('' أَن رَجُلا تَصَدَّقَ بِكُلِّ شَيءٍ لَهُ فِي زَمَنِ النبي ﷺ فَقَالَ لَـهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ قُبلَت صَدَقَتك » فَأَجَازَ الثلُث (") .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَخرَمَةً بنِ بِكَيرِ عَن أَبِيهِ عَن عَمْرِو بنِ شُعَيبِ أَنهُ قَـالَ : أَعْطَى رَجُلٌ مَالَهُ فِي زَمَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَأَبقَيت لِلْوَارِث شَيئا فَلَـيسَ لَكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَأَبقَيت لِلْوَارِث شَيئا فَلَـيسَ لَكُ ذَلِكَ وَلا يَصْلُحُ لَكَ أَن تَسْتُوْعِبِ مَالَك » (٤٠).

⁽۱) عبيد الله بن أبي جعفو المصري ، روى عن حمزة بن عبد الله بن عمر ومحمد بن جعفر بن الـزبير ومحمد بن عبد الرحن ومحمد بن عبد الرحن وبكير بن الأشج وغيرهم ، وروى عنه ابن إسـحاق وعمـرو بـن الحـارث وسعيد بن أبي أيوب والليث وحيوة بن شريح وغيرهم ، وثقه أحمد وأبو حاتم وابن سعد والنسائي والعجلى ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٧/٤) . ٨) .

⁽٢) محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود بن نوفل بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي ، روى عن عروة وعلي بن الحسين وسليمان بن يسار وسالم بن عبد الله بن عمر وغيرهم ، وروى عنه الزهري وابن إسحاق ومالك وعبيد الله بن أبي جعفر وحيوة بن شريح وغيرهم ، وثقه النسائي وابن أبى حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١٩٨/٥) .

⁽٣) انظر قبل السابق.

⁽٤) لم أجده بهذا اللفظ وإنما معناه رواه أبو داود في الوصايا (٢٨٦٤) ، وابن ماجـه في الوصايـا =

فِي الرَّجُل يَقُولُ: مَالِي فِي رِنَاجَ الْكَعْبِةِ أَو خَطِيمِالْكَعْبِةِ أَوْ كَسُوَنْهَا أَوْ طِيبِهَا أَوْ أَنَا أَضِرِبُ بِهِ الْكَعْبَةَ

قَالَ : وَسَأَلْتَ مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ : مَالِي فِي رِتَاج (') الْكَعْبَةِ .قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى عَلَيهِ فِي هَذَا شَيئًا إِلا كَفَّارَةَ يَمِينِ وَلا يخرِجُ فِيهِ شَيئًا مِن مَالِـهِ .قَـالَ : وَقَـالَ مَالِـكٌ : وَالرِّتَاجُ عِندِي هُوَ الْبابِ ،قَالَ : فَأَنَا أَرَاهُ خَفِيفًا وَلا أَرَى عَلَيهِ فِيهِ شَيئًا وَقَالَهُ لَنا غيرَ عَامٍّ .

قُلْت: أَرَأَيت مَن قَالَ: مَالِي فِي الْكَعْبةِ أَو فِي كِسْوَةِ الْكَعْبةِ أَو فِي طَيب الْكَعْبةِ أَو فِي حَطيم الْكَعْبةِ أَو أَنا أَضْرِب بهِ الْكَعْبةِ عَقَالَ: مَا سَمِعْت مِن مَالِك فِي هَذا شَيئا وَأَرَاهُ إِذا قَالَ: مَالِي فِي كِسْوةِ الْكَعْبةِ أَو فِي طَيب الْكَعْبةِ أَن يهْدِي تُلُث مَالِهِ فَيدْفَعُهُ إِلَى الْحَجَبةِ . وَأَمَّا إِذا قَالَ: مَالِي فِي حَطِيم الْكَعْبةِ أَو فِي الْكَعْبةِ أَو فِي الْكَعْبةِ أَو فِي رَبّاجِ الْكَعْبةِ . قَالَ: لا أَرَى عَلَيهِ شَيئا ؛ لأن الْكَعْبة لا تنتقض فَتبني بَال هَذا وَلا ينقض الْباب فَيجْعَلُ مَالُ هَذا فِيهِ . قَالَ: وَسَمِعْت الْكَعْبة لَمْ الْكَعْبة هُوَ الْباب ، قَالَ: وَكَذلِكَ إِذا قَالَ: مَالِي فِي حَطِيم الْكَعْبةِ لَمْ مَالِكًا يقُولُ : رَبّاجُ الْكَعْبةِ هُوَ الْباب ، قَالَ: وَكَذلِك إذا قَالَ: مَالِي فِي حَطِيم الْكَعْبةِ لَمْ مَالُكُو مَلْكُونُ عَلَيهِ بَنيانِهِ . مَالِي فِي حَطِيم الْكَعْبةِ لَمْ مَالُكُلُّ يَقُولُ : رَبّاجُ الْكَعْبةِ هُوَ الْباب ، قَالَ : وَكَذلِكَ إِذا قَالَ: مَالِي فِي حَطِيم الْكَعْبةِ لَمْ يَكُن عَلَيهِ شَيءٌ ، وَذلِكَ أَن الْحَطِيمَ لا يبنى ، فَيجْعَلُ نَفَقَةُ هَذا فِي بنيانِهِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَبَلَغنِي أَن الْحَطِيمَ مَا بِين الْبابِ إِلَى الْمَقَامِ ، أَخبرَنِي بِذلِكَ بعْضُ الْحَجَبةِ . قَالَ : وَمَن قَالَ : أَنا أَضْرِب بَمالِي حَطِيمَ الْكَعْبةِ فَهَذَا يجب عَلَيهِ الْحَجُّ أَو الْعُمْرَةُ ، وَلا يَجبُ عَلَيهِ فِي مَالِهِ شَيءٌ . قَالَ : وَكَذلِكَ لَوْ أَن رَجُلا قَالَ : أَنا أَضْرِب بَكَذا وَكَذا الرُّكْن الْاسْوَد : إنه يُحُجُّ أَو يعْتمِرُ وَلا شَيءَ عَلَيهِ إذا لَمْ يرِدْ حُمْلان ذلِكَ الشَّيءِ عَلَيهِ إذا لَمْ يرِدْ حُمْلان ذلِكَ الشَّيءِ عَلَى عُنقِهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَكَذلِكَ هَذِهِ الْأَشْياءُ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن ابنِ لَهيعَةَ وَعَمْرِو بنِ الْحَارِث (٢) عَن بَكَيرِ بنْ عَبْد الله بنِ الْأَشَج عَن سُلَيمَان بنِ يسَارٍ أَن رَجُلا قَالَ : عَلَيَّ نذرٌ إن كَلَّمْتك أَبدًا ، وَكُلُّ شَيءٍ لِي

^{= (}٢٧٠٨) من حديث عامر بن سعد عن أبيه وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في هذه السنن - ط مكتبة المعارف _ الرياض .

⁽١) يقال : رتج الباب : أغلقه ، والرتج : محركة : الباب العظيم ، وهو الباب المغلق وعليه باب صغير ، كما في القاموس.

⁽٢) صوابه : عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري ، روى عن أبيه وسالم أبي النضر والزهري وربيعة وغيرهم ، وروى عنه مجاهد بن جبر وصالح بن كيسان وقتادة وبكير بن الأشج وغيرهم ، وثقه ابن سعد وابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٦/ ٣٢٧) .

فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ فَرُفِعَ ذلِكَ إِلَى عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ ، فَقَالَ : كَلِّمْ أَخاكَ لاَوَفَاءَ لِنَـــْدْرِكَ فِي مَعْصِيَةً وَلاَ فِي قَطِيعَةِ رَحِم وَلا حَاجَةَ لِلْكَعْبَةِ فِي شَيءٍ مِن أَمْوَالِكُمْ(') .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن إِسْرَائيلَ عَن إِبرَاهِيمَ بنِ مُهَاجِرِ '` عَن صَفِيةَ بنت شَيْبَةَ '` عَن عَائشَةَ وَسَأَلَهَا رَجُلٌ وَقَالَ : إِني جَعَلْت مَالِي فِي رِتاج الْكَعْبَةِ إِنْ أَنَا كَلَّمْت عَمِّي فَقَالَت لَهُ : لا يُجْعَلُ مَالك فِي رِتاج الْكَعْبَةِ وَكَلِّمْ عَمَّك (١٠) .

فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ أَنْ يَنْكَرَ ابِنَهُ عِنْدَ مَقَامِ إِبَرَاهِيمَ أَوْ عِنْدَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

قُلْت : أَرَأَيت مَن يُحْلِفُ فَيقُولُ : أَنا أَنحَرُ وَلَدِي إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا فَحَنِث . قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا سُئلَ عَنهَا ، فَقَالَ : إِني أَرَى أَن آخذ فِيهِ بَحَدِيث ابنِ عَباسٍ وَلا أُخالِفُهُ وَالْحَدِيث الَّذِي جَاءَ عَن ابنِ عَباس أَنهُ يكفِّرُ عَن يمينِهِ مِثلَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَاللَّهِ (°) .

ثمَّ سُئلَ مَالِكٌ بعْدَ ذلِكَ عَن الرَّجُلِ أَو الْمَرْأَةِ تقُولُ : أَنا أَنَحُرُ وَلَدِي . قَالَ مَالِكٌ : أَنا أَرَى أَن أَنويهُ فَإِن كَان أَرَادَ بذلِكَ وَجْهَ الْهَدْي أَن يهْدِي ابنهُ لِلَّهِ رَأَيت عَلَيهِ الْهَدْي وَإِن كَان لَمْ ينو ذلِكَ وَلَمْ يردْهُ فَلا أَرَى عَلَيهِ شَيئا لا كَفَّارَة وَلا غيرَهُ ، وَذلِكَ أَحَب إلّي مِن كَان لَمْ ينو ذلِك وَلِك أَنهُ قَالَ : إذا قَالَ : أَنا أَنحُرُ ولَدِي سَمِعْت أَنت مِن مَالِكٍ أَنهُ قَالَ : إذا قَالَ : أَنا أَنحَرُ ولَدِي عِندَ مَقَامٍ ولَدِي عِندَ مَقَامٍ إِبرَاهِيمَ ، إِنهُ يكفّرُ عَينهُ ، فإن قَالَ : أَنا أَنحَرُ ولَدِي عِندَ مَقَامٍ ولَدِي عِندَ مَقَامٍ

⁽۱) رواه أبو داود في الأيمان والنذور (٣٢٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٢) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، وسنده ضعيف، وقد ضعفه الألباني في سنن أبي داود – ط مكتبة المعارف ـ الرياض.

⁽٢) إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي ، روى عن طارق بن شهاب والشعبي وإبـراهيم النخعـي وأبـي الشعثاء وغيرهم ، وروى عنه شعبة والثوري وسعر وأبو عوانة وغيرهم ، ضعفه أحمد وابن معـين ، وقال النسائي ليس بالقوي . انظر تهذيب التهذيب (١/ ١٠٩) .

⁽٣) صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة ، لها رؤية ، وقال الدارقطني : لا تصح لها رؤية ، روت عن النبي ، وروت عن عائشة وأم حبيبة وأم سلمة أمهات المؤمنين وأسماء بنت أبي بكر وغيرهم ، وروى عنها ابنها منصور بن عبد الرحمن الحجبي وابن أخيها عبد الحميد بن جبير بن شيبة وإبراهيم ابن مهاجر وقتادة وغيرهم ، ذكرها ابن حبان في ثقات التابعين . انظر تهذيب التهذيب (٢٠١/٦) .

⁽٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١١٠/١١، ١١٢) من حديث صفية بنت شيبة عن عائشة رهيا.

⁽٥) رواه مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٧٩) رقم (٧) ، وابـن أبـي شـيبة في المصـنف في الأيمان ـ باب الرجل يقول هو ينحر ابنه (٣/ ٥٠٣) رقم (٣) وعبد الرزاق في المصنف (١٦١٨٣) .

إبرَاهِيمَ أَن عَلَيهِ هَدْيا مَكَان ابنِهِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَإِنَمَا فَرَّقَ مَالِكٌ بينهُمَا عِندَك فِي الَّذِي سَمِعْت أَنت مِنهُ ، لأنهُ إذا قَالَ : عِندَ مَقَام إبرَاهِيمَ ، أَنهُ قَدْ أَرَادَ الْهَدْي ، وَإِن لَـمْ يقُلْ : عِندَ مَقَام إبرَاهِيمَ أَنهُ قَدْ أَرَادَ الْهَدْي ، وَإِن لَـمْ يقُلْ : عِندَ مَقَام إبرَاهِيمَ فَجَعَلَهُ مَالِكٌ فِي الَّذِي سَمِعْت أَنت مِنهُ يمِينًا ؛ لأنه لَـمْ يردْ الْهَدْي ، وَفِي جَوَابِهِ مَا يشْعِرُ أَنهُ نوَاهُ وَدَينهُ ، فَإِن لَمْ تكُن لَهُ نِيةٌ لَـمْ يَجْعَلْ عَلَيهِ شَـيئا ، وَإِن كَانت لَهُ نِيةٌ فِي الْهَدْي جَعَلَ عَلَيهِ الْهَدْي ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : أَنَا أَنْحَرُ ابنِي بِينِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : مَكَّةُ كُلُهَا مَنحَرٌ عِندِي وَأَرَى عَلَيهِ فِيهِ الْهَدْي ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكِ ، وَلَكِن فِي هَذَا كُلّهِ يَرَادُ بِهِ الْهَدْي. أَلا ترَى لَيسَ هُوَ عِندِي مَقَامَ إِبرَاهِيمَ ؛ لأن رَسُولَ اللّهِ عَلَي قَالَ عِندَ الْمَرْوَةِ : (الْهَذَى أَلَا ترَى لَيسَ هُو عِندِي مَقَامَ إِبرَاهِيمَ ؛ لأن رَسُولَ اللّهِ عَلَي قَالَ عِندَ الْمَوْوَةِ : (الْهَذَا الْمَنحَرُ وَكُلُّ طُرُق مَكَّةً وَفِجَاجُهَا مَنحَرٌ » (ا فَهَذَا إِذَا أَلْزَمَهُ لِقَوْلِهِ : عِندَ الْمَقَامِ الْهَدْي فَهُو عِندَ الْمَنحَرِ أَحْرَى أَن يلْزَمَهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : أَنا أَخَرُ ابنِي بمني ؟ الْهَدْي فَمِنى كُلُها قَلْ : قَدْ أَخبرْتك عَن مَالِكٍ بِالَّذِي قَالَ عِندَ مَقَامِ إِبرَاهِيمَ أَن عَلَيهِ الْهَدْي فَمِنى كُلُها عِندِي مَنحَرٌ وَعَلَيهِ الْهَدْي . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : أَنا أَخَرُ أَبِي أَو أُمِّي إِن فَعَلْت كَذَا عَن مَالِكٍ بِاللّهِ فِي الابنِ سَوَاءٌ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَن قَتادَةً بن دِعَامَةً (٢) عَن عِكْرِمَةَ عَن ابنِ عَباسِ فِي رَجُلِ نذرَ أَن ينحَرَ ابنهُ عِندَ مَقَامِ إِبرَاهِيمَ أَنهُ سُئلَ عَنهُ فَقَالَ : رَضِي اللَّهُ عَن عَباسِ فِي رَجُلِ نذرَ أَن ينحَرَ ابنهُ عِندَ مَقَامِ إِبرَاهِيمَ أَنهُ سُئلَ عَنهُ فَقَالَ : رَضِي اللَّهُ عَن إِبرَاهِيمَ يذبحُ كَبشًا (٣) .

قَالَ ابن وَهْب : قَالَ مَالِك : قَالَ ابن عَباس فِي الَّذِي يَجْعَلُ ابنهُ بدَنةً ، قَالَ : يهْ دِي دِيتهُ مِائةً مِن الإبلِ قَالَ : ثمَّ ندِمَ بعْدَ ذلِكَ فَقَالَ: لَيتنِي كُنت أَمَرْتهُ أَن يهْ دِي كَبشًا قَالَ اللَّهُ تبارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتابِهِ : ﴿ وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ (١) [الصافات:١٠٧] .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الحج (١/ ٣١٥) رقم (١٧٨) من حديث يجبى عن مالك ورواه أبو داود في المناسك (١٩٧٣) وابن ماجه في المناسك (٣٠٤٨) من حديث جابر الله وقال الألباني : حسن صحيح . انظر سنن أبي داود وابن ماجه . ط مكتبة المعارف . الرياض .

⁽۲) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو ابن الحارث بن سدوس ، أبو الخطاب السدوسي ، روى عن أنس بن مالك وعبد الله بن سرجس وصفية بنت شيبة وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وعكرمة وغيرهم ، وروى عنه أيوب السختياني وسليمان التيمي وجرير بن حازم وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٥٤٠ - ٥٤٣) .

⁽٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٢٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦١٨٤، ١٦١٨٥، ١٦١٩٠) بنحوه من ّحديث ابن عبـاس رضي =

كتاب النذورالأول ______ ٥

مَا جَاء فِي الرُّجُل نِجَبُ عَلَيْهِ الْيَمِينِ فَيَفْنَدِي مِنْهَا

قُلْت : أَرَأَيت مَن يجب عَلَيهِ الْيمِين فَيفْتدِي مِن يمينِهِ بَمَالٍ أَيجُوزُ هَذا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : كُلُّ مَن لَزِمَتهُ يمِينٌ فَافْتدَى مِنهَا بَمَال فَذلِكَ جَائزٌ.

فِي الرَّجُل بِحٰلِفُ بِاللَّهِ كَاذِبًا

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: قُلْت لِمَالِكِ إِن حَلَفَ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَقِيت فُلانا أَمْسِ. وَلا يقِين لَهُ فِي لُقِيهِ وَلَيسَ فِي مَعْرِفَتهِ حِين حَلَفَ أَنهُ لَقِيهُ بِالأَمْسِ أَو لَمْ يلْقَهُ ، ثمَّ فَكَرَ بعْدُ فِي عَينِهِ فَعَلِمَ أَنهُ لَقِيهُ بِالأَمْسِ أَو لَمْ يلْقَهُ ، ثمَّ قَكْرَ بعْدُ فِي عَينِهِ فَعَلِمَ أَنهُ لَقِيهُ بِالأَمْسِ ، أَتكُون عَلَيهِ كَفَّارَةُ الْيمِينِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ عَلَيهِ كَفَّارَةُ الْيمِينِ فِي هَذا .

قُلْت : لِمَ ؟ وَهَذَا قَدْ أَيقَنَ أَنهُ لَقِيهُ وَقَدْ حَلَفَ أَنهُ لَمْ يَلْقَهُ ، وَلَمْ يُحْلِفْ حِينَ حَلَفَ عَلَى أَمْرِ ظَنَهُ ، إِنَمَا حَلَفَ بِيمِينِهِ الَّتِي حَلَفَ بِهَا عَلَى غيرِ يقِينِ كَان فِي نفْسِهِ ؟ فَقَالَ : هَنِهِ الْيمِينِ الَّتِي تَصِفُ أَعْظَمُ مِن أَن يكُون فِيهَا كَفَّارَةٌ أَو يكفُّرُهَا كَفَّارَةٌ عِندَ مَالِكِ ؛ لأن هَذِهِ الْيمِينِ اللّي يكُون فِيهَا لَغُو الْيمِينِ ؛ لأنهُ لَمْ يحْلِفْ عَلَى أَمْر يظُنه كَذلِكَ فَينكشِفُ عَلَى غير ذلِكَ فَيكُون ذلِكَ لَعْوُ الْيمِينِ ، وَإِنمَا حَلَفَ هَذَا بِهَذِهِ الْيمِينِ جُرْأَةً وَتفَحْمًا عَلَى عَير ذلِكَ فَيكُون ذلِكَ لَعْوُ الْيمِينِ ، وَإِنمَا حَلَفَ هَذَا بِهَذِهِ الْيمِينِ عَلَى غير يقين مِنهُ لِشَيءٍ ، فَهُو إِن انكشَفَت لَهُ يمينهُ أَنهُ كَمَا حَلَفَ بِهَا بِرّ ، وَإِن انكشَفَت لَهُ يمينهُ أَنهُ كَمَا حَلَفَ بِهَا بِرّ ، وَإِن انكشَفَت يَكُون لَعْوُ الْيمِينِ ، فَكَان بَمَنزِلَةِ مَن انكشَفَت يمينهُ أَنهُ كَمَا عَلَى غير مَا حَلَفَ بِهِ فَهُو آثمُ ، وَلَمْ يكُن لَعُو الْيمِينِ ، فَكَان بَمَنزِلَةِ مَن انكَشَفَت يمينهُ أَنهُ عَلَى غير مَا حَلَفَ بِهِ فَهُو آثمُ ، وَلَمْ يكُن لَعُو الْيمِينِ ، فَكَان بَمَنزِلَةِ مَن انكَشَفَت عَامِدًا لِلْكَذِب فَلْيشَعْفِر اللَّه ، فَإِن هَذِهِ الْيمِينِ أَعْظُمُ مِن أَن يكُون فِيهَا كَفَّارَةٌ أَو اللهِ عَلَيْهِ الْمُعَلَى عَلَى اللهُ عَلَيْهِ الْجَنةَ » (١) .

قَالَ سَحْنُولٌ : وَقَالَ ابن عَبَاسِ فِي هَذِهِ الآيةِ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ تَمَناً قَلِيلاً أُولَئِكَ لا خَلاقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُحَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُحَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُحَلِّمُ وَلَهُمْ عَلَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران :٧٧]، فَهَذِهِ الْيمِين فِي الْكَذِب وَاقْتطَاعِ الْحُقُوقِ، فَهِي أَعْظَمُ مِن أَن يكُون فِيهَا كَفَّارَةٌ (٢).

⁼ الله عنهما.

⁽١) رواه البخاري في التفسير (٤٥٤٩ ، ٤٥٥٠) وفي الأيمان والنذور (٦٦٥٩) ، ومسلم في الإيمان (٢٢٠/١٣٨) من حديث ابن مسعود ، ورواه بلفظ المدونة مسلم في الإيمان (٢١٨/١٣٧) ، وأحمد (٥/ ٢٦٠) من حديث أبي لبابة .

⁽٢) قول ابن عباس رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٠٢) .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن الْعَوَّامِ بن حَوْشَب (١) عَن إبرَاهِيمَ السَّكْسَكِي (٢) عَـن ابـنِ أَبـي أَوْفَى أَنّ رَجُلا حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا كَذا وَكَذا وَلَمْ يعْطِ فَنزَلَت هَذِهِ الآيةُ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ تَمَناً قَلِيلاً ﴾ (٣).

مَا جَاءَ فِي لَغُو الْيِمِينَ وَالْيِمِينَ الَّتِي نُكُونَ فِيهَا الْكَفَّارَةُ

قُلْت : أَرَأَيت قَوْلَ الرَّجُلِ : لا وَاللَّهِ وَبلَى وَاللَّهِ ، أَكَان مَالِكٌ يَرَى ذَلِكَ مِن لَغوِ الْيمِين ؟ قَالَ : لا ، وَإِنِمَا اللَّغوُ عِندَ مَالِكٍ أَن يُحلِفَ عَلَى الشَّيءِ يظُن أَنهُ كَذَلِكَ كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَقَدْ لَقِيت فُلانا أَمْس وَذَلِكَ يقِينهُ ، وَإِنِمَا لَقِيهُ قَبلَ ذَلِكَ أَو بعْدَهُ فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِنَمَا اللَّغوُ . قَالَ مَالِكٌ : وَلا يكون اللَّغوُ فِي طَلاق وَلا عَتاق وَلا صَدَقَةٍ وَلا مَشْي وَلا يكون اللَّغوُ الله عَتاق وَلا صَدَقةٍ وَلا مَشْي وَلا يكون اللَّغوُ الا فِي الْيمِين بِاللَّهِ وَلا يكون الاستثناءُ أيضًا إلا فِي الْيمِين بِاللَّهِ وَحُدَهَا ، أو وَكَذَلِكَ الاستثناءُ لا يكون فِي طَلاق وَلا عَتاق وَلا مَشْي إلا فِي الْيمِين بِاللَّهِ وَحُدَهَا ، أو نذر لا يسَمِّي لَهُ مَخرَجًا . فَمَن حَلَفً بطَلاق أَو عَتاق أَو مَشْي أَو غير ذَلِكَ مَن الأَيمَان بَاللَّهِ وَذَلِكَ يقِينهُ ، ثمَّ اسْتَيقَن أَنهُ عَلَى غير مَا حَلْفَ فَإِنهُ حَانِث عِندَ مَالِكٍ وَلا ينفَعُهُ . قَالَ : وكذلِكَ يقِينهُ ، ثمَّ اسْتَيقَن أَنهُ عَلَى غير مَا حَلْفَ فَإِنهُ حَانِث عِندَ مَالِكِ وَلا ينفَعُهُ . قَالَ : وكذلِكَ يقِينهُ ، ثمَّ اسْتَيقَن أَنهُ عَلَى غير مَا حَلْفَ فَإِنهُ مَا حَلْفَ عَلَيهِ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن الثقَة أَن ابن شِهَاب ذكرَ عَن عُرْوَةَ بنِ النَّبيرِ عَن عَائشَةَ زَوْج النبي ﷺ أَنهَا كَانت تتَأُوَّلُ هَذِهِ الآيةَ: ﴿ لا يُؤَاخِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٥] النبي ﷺ أَنهَا كَانت تتَأُوّلُ هَذِهِ الآيةَ: ﴿ لا يُؤَاخِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٥] فَتَقُولُ : هُوَ الشَّيءُ عُلِفُ عَلَيهِ أَحَدُكُمْ لَمْ يردْ فِيهِ إلا الصِّدَاقَ فَيكُون عَلَى غيرِ مَا حَلَفَ عَلَيهِ فَلَيسَ فِيهِ كَفَّ ارَةٌ (٤٠). وَقَالَهُ مَعَ عَائشَةَ عَطَاءٌ بَنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعُبَيدُة بَن حَلَف عَلَيهِ فَلَيسَ فِيهِ كَفَّ ارَةٌ (٤٠).

⁽۱) العوام بن حوشب بن يزيد بن الحارث الشيباني، روى عن أبي إسحاق السبيعي ومجاهد وإبـراهيم ابـن عبد الرحمن والسكسكي وغيرهم ، وروى عنه ابنه سلمة وشعبة ويزيد بن هارون وغيرهم ، وثقـه أحمد وابن معين وأبو زرعة وابن سعد والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١) .

⁽٢) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكي، روى عن عبد الله بن أبي أوفى وأبي بـردة بـن أبـي موسى وأبي وائل وغيرهم، وروى عنه العوام بن حوشب ومسعر وأبو خالد الـدالاني وغيرهم، ضعفه أحمد والدارقطني والعقيلي، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (١/ ٩١).

⁽٣) رواه البخاري في البيوع (٢٠٨٨) ، وفي التفسير (٤٥٥١) من حديث عبد الله بن أبي أوفي .

⁽٤) رواه البيهقيُّ في السنن الكبرى (١٠/ ٨٥) من حديث عروة بن الزبير عن عائشة رضَّى الله عنها .

عُمَيرةِ (١) ابن وهب: وَقَالَ مِثلَ قَوْلِ عَائشَةَ ابن عَباس (٢) وَمُحَمَّدُ بن قَيسٍ وَمُجَاهِدٌ (٣) وَرَبيعَةُ وَيَحْيى بن سَعِيدٍ وَمَكْحُولٌ ، وَقَالَهُ إِبرَاهِيمُ النخعِي مِن حَدِيث الْمُغِيرَةِ (١٠) .

قال سحنون : وَقَالَهُ الْحَسَنِ الْبصْرِي مِن حَدِيثِ الرَّبيعِ بنِ صَبيعٍ (٥) . قال سحنون : وَقَالَهُ عَطَاءُ بن أَبِي رَباح مِن حَدِيث أَيوب بنِ أَبِي ثابت (١) .

وقال: قال مالك: إنمَا تكُون الْكَفَّارَةُ فِي الْيمِينِ فِي هَاتِينِ الْيمِينِينِ فَقَطْ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: وَاللَّهُ لَافْعَلَن كَذَا وَكَذَا فَيبِدُو لَـهُ أَن لَا يَفْعَلَ ، فَيكَفِّرُ ، وَلَا يَفْعَلُ . أَو يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَيبِدُو لَهُ أَن يَفْعَلَ فَيكَفِّرُ يمِينهُ وَيفْعَلُهُ ، وَأَمَّا مَا سِوَى هَاتِينِ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَيبِدُو لَهُ أَن يفْعَلَ فَيكَفِّرُ يمينهُ وَيفْعَلُهُ ، وَأَمَّا مَا سِوَى هَاتِينِ الْيمِينِينِ مِن الْأَيمَانِ كُلِّهَا فَلا كَفَّارَةَ فِيهَا عِندَ مَالِكٍ ، وَإِنجَا الْأَيمَانِ بَاللَّهِ عِندَ مَالِكٍ أَرْبَعَةُ اللَّهِ الْمَعَانِ كُلِّهَا فَلا كَفَّارَةَ فِيهَا عِندَ مَالِكٍ ، وَإِنجَا الْأَيمَانِ بَاللَّهِ عِندَ مَالِكٍ أَرْبَعَةُ أَيْعَانٍ . وَقَدْ فَسَرْتَ أَيَانُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَمَا يَجِبِ فِيهِ شَيئا .

⁽۱) صوابه: عبيد بن عمير بن قتادة بن سعيد بن عامر بن جندع بن ليث الليثي ثم الجندعي، روى عن أبيه وله صحبة وعمر وعلي وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وغيرهم، وروى عنه ابنه عبد الله وعطاء ومجاهد وأبو الزبير ووهب بن كيسان وغيرهم، وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.انظر تهذيب التهذيب (٤٨،٤٧/٤)، قلت: والحديث رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٨٤، ٥٥) من حديث عطاء وعبيد بن عمير.

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٨٥) من حديث ابن عباس .

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٢٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٨٦) من حديث مجاهد .

⁽٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٢٢٣) ، وابن أبّي شيبة في المصنف في الأيمان ـ بــاب في الرجــل يقول : حلفت ولم يحلف (٣/ ٤٨١ ، ٤٨١) رقم (١، ٤) .

⁽٥) الربيع بن صبيح السعدي ، روى عن الحسن وحميد بن الطويل ويزيد الرقاشي ومجاهد بن جبر وغيرهم ، وروى عنه الثوري وابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم ، ضعفه ابن معين وابن سعد والنسائي وقال العجلي: لا بأس به. انظر تهذيب التهذيب(٢/١٤٧) . قلت: والحديث رواه عبد الرزاق في المصنف (٦٦٣٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٦/١٠) من حديث الحسن .

⁽٦) صوابه : أيوب بن ثابت المكي ، روى عن خالد بن كيسان وابن أبي مليكة وعطاء ، وروى عنه أبو عامر العقدي وأبو داود الطيالسي وأبو حذيفة الهذلي وغيرهم ، قال أبو حاتم : لا يحمد حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٢) . قلت: والحديث رواه البيهقي في معرفة السنن (١/ ١٧٤) من حديث عطاء .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بنِ زَيدٍ عَن غيلانِ بنِ جَرِيرٍ (') وَعَن أَبِي برْدَةَ ('') عَن أَبِي مُوسَى قَالَ : أَتيت رَسُولَ اللَّهِ ﴿ فِي رَهْطٍ مِن الْأَشْعَرِينَ نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ : ﴿ وَاللَّهِ لا أَحْمِلُكُمْ عَلَيهِ ﴾ ثمَّ أَتى بإبلِ فَأَمَرَ لَنا بثلاث ذوْدٍ فَلَمَّا انطَلَقْنا قَالَ : أَتينا رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَن لا يُحْمِلنا ثَمَّ حَمَلنا . وَاللَّهِ لا قَالَ : أَتينا رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَن لا يُحْمِلنا ثَمَّ حَمَلنا . وَاللَّهِ لا يَبارَكُ لَنا ارْجِعُوا بنا إلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتيناهُ فَأَخبرْناهُ ، فَقَالَ : « مَا أَنا حَمَلْتَكُمْ بلل يبارَكُ لَنا ارْجعُوا بنا إلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتيناهُ فَأَخبرْناهُ ، فَقَالَ : « مَا أَنا حَمَلْتَكُمْ بلله اللهُ حَمَلَكُمْ . إني وَاللَّهِ إن شَاءَ اللَّهُ لا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى خيرًا مِنهَا إلا أَتيت الَّذِي هُو خيرٌ » ("") .

قَالَ : وَكَانَ أَبُو بِكُرِ لَا يُحْلِفُ عَلَى يمين فَيحْنث فِيهَا حَتَى نزَلَت رُخصَةُ اللَّهِ ، فَقَـالَ : لَا أَحْلِفُ عَلَى يمين فَأَرَّى غيرَهَا خيرًا مِنهَا إلا تَحَلَّلْتهَا وَأَتيت الَّذِي هُوَ خيرٌ (١٠).

وَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ: إن الأيمَان أَرْبعَةٌ: يمينان تكفَّران ، وَيمينان لا تكفَّران . قَالَ إبرَاهيمُ النخعِي مِن حَدِيث سُفْيان الثوْريِ عَن أَبِي مَعْشَرٍ (٥٠) ، وَذكَرَهُ عَبـدُ الْعَزيـز بـن

⁽۱) غيلان بن جوير المعولي الأزدي البصري ، روى عن أنس بن مالك وأبي قيس زياد بن رباح ومطرف بن عبد الله بن الشخير وأبي بردة بن أبي موسى وغيرهم ، وروى عنه موسى بن أبي عائشة وأيوب وشعبة وحماد بن زيد وآخرون ، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤٧٦/٤) .

⁽٢) أبو بردة بن موسى الأشعري ، روى عن أبيه وعليّ وحذيفة وعبد الله بـن سـلام والمغـيرة وعائشـة وغيرهم ، وروى عنه أولاده سعيد وبلال وحفيده أبو بردة يزيد بن عبد الله بن أبي بـردة والشـعبي وغيلان بن جرير وغيرهم ، وثقه ابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظـر تهـذيب التهذيب (٦/ ٢٩٨) .

 ⁽٣) رواه البخاري في الأيمان والنذور (٦٦٢٣) ، ومسلم في الأيمان (١٦٤٩/٧) من حديث أبي موسى
 .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب من قال:الكفارة بعد الحنث (٣/ ٤٨٢) رقم(٤٠٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦١) من حديث أبي بكر ﴿ .

⁽٥) أبو معشر: نجيح بن عبد الرحمن السندي ، روى عن سعيد بن المسيب ومحمد بن كعب القرظبي وأبى بردة بن أبي موسى وهشام بن عروة وغيرهم ، وروى عنه ابنه محمد والثوري والليث بن سعد وابن مهدي ووكيع وغيرهم ، قال ابن معين: ليس بقوي في الحديث ، وقال البخاري: منكر الحديث . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٦١٠ - ٦١٢) .

قلت: والحديث رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٢٩٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب في الأيمان التى لا تكفر (٣/ ٤٧٣) رقم (٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٧) من حديث إبراهيم النخعي .

مُسْلِمٍ (١) عَن أَبِي حُصَينِ (٢) ، عَنْ مُسْلِمٍ (٣) عَن أَبِي مَالِكٍ (٤) .

قَالَ مَالِكٌ : عَن سُهَيلِ بنِ أَبِي صَالِح (٥) عَنِ أَبِيهِ عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَن رَسُـولَ اللَّـهِ ﷺ قَالَ : « مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينِ فَرَأَى خيرًا مِنهًا فَلْيكَفُرْ عَن يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خيرٌ » (١) .

قَالَ ابن لَهِيعَةَ : عَن يزيدَ بنِ أَبِي حَبيبِ عَن سِنانِ بنِ سَعْدٍ الْكِندِي(›› عَـن أَنـس بـنِ مَالِكٍ عَن رَسُّولِ اللَّهِ ﷺ أَنهُ قَالَ : « مَن حَلَفَ عَلَى يَمِين فَرَأَى خيرًا مِنهَا فَلْيفْعَلْ الَّذِي هُـوَ مَالِكُ عَن رَسُّولِ اللَّهِ ﷺ أَنهُ قَالَ مَالِكٌ : وَالْكَفَّارَةُ بِعْدَ الْحِنثُ أَحَبِ إِلَى .

⁽۱) عبد العزيز بن مسلم القسملي ، روى عن أبي إسحاق الهمداني وعبد الله بن دينار ويحيي بن سعيد الأنصاري والأعمش ومعين بن عبد الرحمن وغيرهم ، وروى عنه ابن مهدي وأبو عامر العقدي وموسى بن إسماعيل وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو حاتم والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧٣) .

⁽٢) صوابه :حصين بن عبد الرحن السلمي ، روى عن جابر بن سمرة والشعبي وعمرو بن ميمون وهلال بن يساف وغيرهم ، وروى عنه شعبة والثوري وجرير بن حازم وسليمان التيمي وغيرهم ، وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات.انظر تهذيب التهذيب (١/٤٥) ٥٤٨).

⁽٣) لعله : مسلم بن صبيح الهمداني ، أبو الضحى الكوفي ، روى عن النعمان بن بشير وابن عباس وابن عباس وابن عمر وعلقمة بن قيس وغيرهم ، وروى عنه الأعمش ومنصور بن معتمر وعطاء بن السائب وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات.انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤٣٠) .

⁽٤) لعله : أبو مالك الأشعري ، والله أعلم .

⁽٥) سهيل بن أبي صالح ، واسمه ذكوان السمان ، أبو يزيد المدني ، روى عن أبيه وسعيد بن المسيب وعبد الله بن دينار وابن المنكدر وغيرهم ، وروى عنه ربيعة والأعمش ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك وشعبة وغيرهم ، قال النسائي: ليس به بأس ، وقال ابن عدي: ثبت لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٩ - ٤٥١) .

⁽٦) رأواه مالك في الموطئ في الأيمان والنذور (٢/ ٣٨٠) رقم (١١) ، ومسلم في الأيمان (٢) ما ١١٠) من حديث أبي هريرة الله .

⁽٧) سنان بن سعد الكندي، ويقال : سعد بن سنان روى عن أنس وروى عنه يزيد بن أبي حبيب . قال النسائي: منكر الحديث ، ووثقه ابـن معـين ، وقـال الجوزجـاني : أحاديثـه واهيـة . انظـر تهـذيب التهذيب (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧) .

 $_{(\Lambda)}$ لم أجد سند المدونة ، وقد سبق في الحديث قبل السابق عن أبي هريرة ، وقد رواه الترمذي في النذور والأيمان (١٥٢٩) من حديث عبد الرحمن بن سمرة بنحوه ، وقال الترمذي : وفي الباب عن أنس ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن الترمذي _ ط مكتبة المعارف _ الرياض.

قَالَ ابن وَهْب : عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ عَن نافِعِ قَالَ : كَان عَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ رُبَمَا حَنِث ثُمَّ كَفَّرَ ، وَرُبَمَا قَدَّمَ الْكَفَّارَةَ ثمَّ يُحْنثُ (١).

مًا جَاءَ فِي الْكَالِفِ بِاللَّهِ أَو اسْم مِن أَسْمَاءِ اللَّهِ

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ الرَّجُلُ بِاسْمٍ مِن أَسْمَاءِ اللَّهِ أَتكُون أَيَانا فِي قَوْلِ مَالِكِ ، مِثْلَ أَن يَقُولَ : وَالْعَزِيزِ وَالسَّمِيعِ وَالْعَلِيمِ وَالْخبيرِ وَاللَّطِيفِ ، هَـنْهِ وَأَشْباهُهَا فِي قَوْلِ مَالِكِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهَا يَمِينٌ ؟ قَالَ : نعَمْ هِي يَمِنٌ عِندَ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَفْعَلُ كَذا وَكَذا ، هَذِهِ يَمِينٌ ؟ قَالَ : نعَمْ هِي يَمِنٌ عِندَ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : تاللَّهِ لا أَفْعَلُ كَذا وَكَذا أَو لاَفْعَلَ كَذا وَكَذا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا ، وَهِي يَمِنٌ يكفّرُهَا قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : هَذِهِ عِندِي كَفَرُهَا قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ نَعَمْ مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا ، وَهِي يَمِنٌ يكفّرُهَا قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَعَمْرُ اللَّهِ لا أَعْدِي عَلَى كَذَه وَكَذا ؟ قَالَ : لَمْ أَلْكِ فِيهَا شَيئًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَعَمْرُ اللَّهِ لا أَعْمَلُ كُلُهَا وَمَا أَشْبِهَهَا وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَعَمْرُ اللَّهِ لا أَنْعُلُ كُذُا وَكَذا ، أَتكُون هَذِهِ عِينًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ أَرَاهَا يَمِينًا ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا . وَكَذا ، أَتكُون هَذِهِ عِينًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ أَرَاهَا يَمِينًا ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا .

قَالَ ابنِ مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَن غيرِ وَاحِدٍ عَن الْحَسَنِ قَـالَ: بِاَللَّـهِ وَتَاللَّـهِ عِينٌ وَاحِدَةً (٢).

الرَّجُلُ جُلِفُ بِعَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : عَلَيّ عَهْدُ اللَّهِ وَذِمَّتُهُ وَكَفَالَتُهُ وَمِيثَاقَهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هَـذِهِ أَيَانٌ كُلُّهَا ، إلا الذَّهَ فَإِنِي لا أَحْفَظُهَا مِن قَوْلِهِ . قَالَ مَالِكٌ : إِذَا حَلَفَ بِهَذِهِ فَعَلَيهِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ يُمِنٌ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فَإِن قَالَ : عَلَيّ عَشْرُ كَفَالات كَان عَلَيهِ عَشَرَةُ أَيَان . قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : عَلَيّ عَشْرَةُ مَوَاثِيقَ أَو عَشَرَةُ نَدُورِ أَو أَكْثرُ مِن ذَلِكَ أَو أَقَلُ لَزِمَهُ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : عَلَيّ عَشْرًا فَعَشْرُ كَفَّارَات ، وَإِن قَالَ أَكْثرَ مِن ذَلِكَ أَو أَقَلُ لَوْمَهُ عَلَيْ عَهْدُ اللَّهِ أَو مِيثَاقُ اللَّهِ ، وَقَوْلُهُ : مِيثَاقُ اللَّهِ قَالَ أَقُلُ . قُلْت : أَرَأَيت قَوْلُهُ : عَلَيّ عَهْدُ اللَّهِ أَو مِيثَاقُ اللَّهِ ، وَقَوْلُهُ : مَيثَاقُ اللَّهِ وَعَهُدُ اللَّهِ ، أَيكُون هَذَا فِي الْوَجْهَينِ جَمِيعًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَيَانًا ؟ قَالَ : نعَمْ .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ بـاب مـن قـال : الكفـارة بعـد الحنـث (٣/ ٤٨٣) رقـم (١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٩٣) واللفظ له من حـديث عبـد الله بـن عمـر رضـي الله عنهما .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب لا يكون القسم يمينًا حتى يقـول : بـالله (٣/ ٤٨٤) رقم (٣) من حديث الحسن بنحوه .

قَالَ : وَأَخبرَنِي ابن أَبِي ذِئب عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ قَالَ : مَن عَاهَدَ اللَّهَ عَلَى عَهْدٍ فَحَنِث فَلْيتصَدَّقْ بَمَا فَرَضَ اللَّهُ فِي الْيمِينِ ، وَقَالَهُ ابن عَباسٍ وَعَطَاءُ بن أَبِي رَباحٍ وَيحْيى ابن سَعِيدٍ .

قَالَ ابن وَهْب :عَن سُفْيان الثوْرِي عَن فِرَاسٍ (١)عَن الشَّعْبِي قَـالَ : إذا قَـالَ : عَلَـي عَهُدُ اللَّهِ فَهِي يمِنٌ (٢).

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن قَيس بن الرَّبيع عَن الأعْمَش عَن إبرَاهِيمَ مِثلَ ذلِكَ .

الرَّجُكُ يَخِلِفُ فَيقُولُ: أَقْسِمُ أَو أَخْلِفُ وَأَشْهَدُ أَو أَعْزِمُ

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: أَشْهَدُ أَن لا أُكلِّم فُلانا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَيهِ وَلْيكَلِّمْهُ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : إِلا أَن يكُون أَرَادَ بقَوْلِهِ : أَشْهَدُ ، أَي: أَشْهَدُ باَللَّهِ عِينًا ، مِشلَ مَا يقُولُ: أَشْهَدُ باللَّهِ ، فَهِي عِينٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: أَحْلِفُ أَن لا أُكلِّم فُلانا ، مَا يقُولُ : أَشْهَدُ باللَّهِ ، فَهِي عِينٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: أَحْلِفُ أَن لا أُكلِّم فُلانا ، أَنْعَلَ كَذَا وَكَذَا ؟ قَالَ مَالِكُ ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُل يقُولُ : أَقْسَمْت أَن لا أُكلِّم أَن لا أُكلِّم الْهُ وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ . فَهَذَا الَّذِي قَالَ : أَحْلِفُ أَن لا أُكلِّم اللهِ وَهِي عِينٌ وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ ؛ فُلانا، إِن كَان إِمَا أَرَادَ أَي : أَحْلِفُ بَاللهِ ، فَذلِكَ عَليهِ وَهِي عِينٌ وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ ؛ فُلانا، إِن كَان إِمَا أَرَادَ أَي : أَحْلِفُ بَاللهِ ، فَذلِكَ عَليهِ وَهِي عِينٌ وَإِلا فَلا شَيءَ عَلَيهِ ؛ فُلانا، إِن كَان إِمَا أَرَادَ أَي : أَقْسَمْت إِن لَمْ يرِدْ باللّهِ فَلا عِينِ عَلَيهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : أَسُهُدُ أَن لا أَن يكُون هَذِهِ عَينًا فِي قُولُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، إلا أَن يكُون هَذِهِ عَينًا فِي قُولُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، إلا أَن يكُون أَرَادَ أَن كَان أَرَادَ بَهَا الْيمِين فَهِي عِينٌ .

قُلْت :أَرَأَيت إِن قَالَ : أَعْزِمُ أَن لا أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ، أَتكُونَ هَذِهِ يمينًا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ :لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلَيسَت بيمِين . قُلْت :أَرَأَيت إِن قَالَ : أَعْزَمُ بِاَللَّهِ أَن لا أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ؟ قَالَ :هَذَا لا شَكَّ فِيهِ أَنهُ يَعِينٌ عِندِي . قُلْت :أَرَأَيت إِن قَالَ الرَّجُلُ : أَعْزِمُ عَلَيك بِاللَّهِ إِلا مَا أَكَلْت فَأَبِي أَن يَأْكُلُ ، أَيكُونَ عَلَى الْعَازِمِ أَو الْمُعَزَّومِ الرَّجُلُ : أَعْزِمُ عَلَيك بِاللَّهِ إِلا مَا أَكَلْت فَأَبِي أَن يَأْكُلُ ، أَيكُونَ عَلَى الْعَازِمِ أَو الْمُعَزَّومِ

⁽۱) فراس بن يحيى الهمداني الخارفي أبو يحيى الكوفي ، روى عن الشعبي وعطية العوفي وأبي صالح السمان وفديك بن عمارة ، وروى عنه منصور بن المعتمر وشعبة وسفيان الشوري وأبو عوانة وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤٨١/٤) .

⁽٢) واه عبد الرزاق في المصنف (١٦٢٦٢) من حديث فراس عن الشعبي .

عَلَيهِ كَفَّارَةٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، إلا أَني لا أَرَى عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا شَيئًا . قَالَ : لأن هَذا بَمَنزِلَةِ قَوْلِهِ : أَسْأَلُك بِاَللَّهِ لَتَفْعَلَن كَذا وَكَذا فَيأْبى، فَلا شَيءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنهُمَا .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن إسْرَائيلَ عَن جَابِر عَن رَجُلِ عَن مُحَمَّدِ بِنِ الْحَنفِيةِ قَالَ : إذا أَقْسَمَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَذَكُر اللَّهَ فَلَيسَ بِشَيءٍ حَتى يَذَكُرَ اللَّهَ (١) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ ابنِ سَلَمَةَ عَن قَتَادَةَ عَن الْحَسَنِ قَالَ : أَقْسَمْت وَحَلَفْت لَيسَتا بيمِين حَتى يُحْلِفَ يقُولُ باللَّهِ (٢) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن إِسْرَائيلَ عَن إِبرَاهِيمَ بنِ الْمُهَاجِرِ عَن إبرَاهِيمَ النَخْعي باللَّهِ (٢) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن إِسْرَائيلَ عَن إبرَاهِيمَ بنِ الْمُهَاجِرِ عَن إبرَاهِيمَ النَخْعي قَالَ : إذا قَالَ الرَّجُلُ : أَقْسَمْت باللَّهِ فَهِي يَعِينْ يَكُفِّرُهَا (٣) .

قَالَ ابن وَهْب : عَن عَبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ عَن نافِعِ أَن عَبدَ اللَّهَ بن عُمَرَ كَان يـرَى الْقَسَمَ عَينًا يكَفِّرُهَا إذا حَنِث (٤) . قَالَ ابن لَهِيعَة : عَن يزيد بن أَبي حَبيب عَن الْقَاسِم بن مُحَمَّدٍ مِثلَهُ . قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان بن عُيينة عَن أَبي نَجيحٍ عَن مُجَاهِدٍ فِي قَلَوْلِ اللَّهِ: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] قَالَ : هِي يمين (٥) .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن يزيدَ بنِ إِبرَاهِيمَ قَالَ : سَمِعْت الْحَسَن سُئلَ عَن رَجُلِ قَالَ : أَشْهَدُ أَن لا أَفْعَلَ كَذا وَكَذَا ، قَالَ : لَيسَ بيمِين (١٠) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن هَمَّامٍ (٧٠) عَن قَتادَةَ أَنهُ قَالَ فِي أَشْهَدُ ، قَالَ : أَرْجُو أَن لا تَكُون يمينًا (٨) .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب لا يكون القسم يمينا حتى يقــول : بـالله (٣/ ٤٨٥) رقم (٥) عن ابن الحنفية .

 ⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب لا يكون القسم يمينا حتى يقول : بـالله (٣/ ٤٨٤)
 رقم (٣) عن الحسن .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٨٤) رقم (١) من حديث إبراهيم النخعي ﷺ .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب من قال: القسم يمين يكفر (٣/ ٤٨٤) رقم (١) مـن حديث ابن عمر .

⁽٥) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٨٤) رقم (٢) من حديث مجاهد.

⁽٦) سبق قريبا من حديث الحسن ﷺ .

⁽۷) همام بن يحيى بن دينار الأزدي ، روى عن عطاء بن أبي رباح وزيد بن أسلم وقتادة ونافع مـولى ابـن عمر وغيرهم ، وثقه ابـن معـين وابـن معـين وابـن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤٧،٤٦/٦) .

⁽٨) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٢٦٥) عن قتادة بنحوه .

الرَّجُلُ عِلْفُ يِقُولُ: عَلِي نَدْرَأُو مِين

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : عَلَيّ نذرٌ ؟ قَالَ : هِي يَمِنٌ عِندَ مَالِكِ . قُلْت : وَسَوَاءٌ فِي قَوْل مَالِكِ إِن قَالَ: لِلَّهِ عَلَيّ نذرٌ ، أُو قَالَ : عَلَيّ نذرٌ ، هُو سَوَاءٌ عِندَ مَالِكِ ؟ قَالَ : غَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَي نذرٌ إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا ، فَحَنِث ، وَهُو ينوي بنذرهِ نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَي نذرٌ إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا ، فَحَنِث ، وَهُو ينوي بنذرهِ ذَلِكَ صَوْمًا أَو صَلاةً أَو حَجًّا أَو عُمْرَةً أَو غيرَ ذلِكَ أَو عِتقًا؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَا نوى بنذرهِ مِمًّا يتقرَّب بهِ إِلَى اللَّهِ فَذلِكَ لَهُ لازمٌ وَلَهُ نِيتهُ ، قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِن لَمْ تَكُن لَهُ بِنَدُ وَكُونًا رَهُ كَفَّارَةُ مِين .

قُلْت : أَرَأَيت إِنَّ قَالَ : عَلَيَّ نذرٌ وَلَمْ يقُلْ : كَفَّارَةُ يمين ، أَيَجْعَلُهَا كَفَّارَةَ يمين فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَيَّ يمين إِن فَعَلْت كَذا مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَلَيَّ يمين إِن فَعَلْت كَذا وَكَذا ، وَلَمْ يرِدْ الْيمِين حِين حَلَفَ وَلا غيرَ ذلِكَ لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ فِي شَمَيءٍ ؟ قَالَ : أَرَى عَلَيهِ الْيمِين ، وَمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئا ، وَإِنَمَا قَوْلُهُ عَلَي يمينٌ كَقَوْلِهِ : عَلَي عَهْدُ اللَّهِ أَو عَلَى يَمِينٌ كَقَوْلِهِ : عَلَي عَهْدُ اللَّهِ أَو عَلَى يَدِنٌ ذَرٌ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن يحْيى بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ سَالِم (١) عَن إسْمَاعِيلَ بن رَافِع (٢) عَن خَالِدِ بنِ سعيد (٣) ، أو خَالدِ بَنْ يزيِدَ (١) بن عُقْبةٌ بن عَامِر الْجُهَنِي أَنهُ قَـالُ : أَشْهَدُ لَسَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَن نذرَ نذرًا وَلَمْ يَسَمَّهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَتُهُ عَيْنِ » (٥) .

⁽١) يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي ، روى عن عقبة وهشام بن عروة وعبيد الله بن عمر وغيرهم ، وروى عنه الليث وابن وهب وأبو صالح كاتب الليث وغيرهم ، قال النسائي : مستقيم الحديث ،ووثقه الدارقطني ، وقال ابن معين : صدوق ضعيف الحديث وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٢) .

⁽٢) إسماعيل بن رافع بن عويمو، أو ابن عويمو الأنصاري ، روى عن سمي مولى أبي بكر بـن عبـد الـرحمن وابن أبي مليكة وسعيد المقبري وزيد بن أسلم وبكير بن الأشج وغيرهم وروى عنه أخوه إسـحاق ووكيع والوليد بن مسلم وغيرهم ، ضعفه أحمد وابن معين والترمذي والعجلي والعقيلي وغيرهم . انظر تهذيب التهذيب (١/ ١٨٨) .

⁽٣) خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ، روى عن أبيه وبديح مـولى عبـد الله بـن جعفـر وسهل بن يوسف بن مالك الأنصاري ، وروى عنه ابن المبارك وهشام بن الكلـيي ويحيـى الحمـاني وغيرهم ، قال الدارقطني: ليس به بأس ، وذكـره ابـن حبـان في الثقـات . انظـر تهـذيب التهـذيب (٢/ ٥٩) .

⁽٤) صوابه: خالد بن يزيد عن عقبة بن عامر شه ، قال الحافظ : خالد بن يزيد ، ويقال: ابـن أبـي يزيـد ، روى عن عقبة بن عامر ، وروى عنه إسماعيل بن رافع المـدني ، محتمـل أن يكـون الجهـني . انظـر تهذيب التهذيب (٢/ ٧٩) .

⁽٥) رواه ابن ماجه في الكفارات (٢١٢٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٧٨) من حديث عقبـة =

وَقَالَ مَالِكٌ وَاللَّيث : إِن كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ عِينِ إِذَا لَمْ يَسَمِّ لِنَـ نَرِهِ مَخرَجًا مِن صَـوْمٍ أَو حَجِّ أَو صَلاةٍ . قَالَ سَحْوِنْ : وَقَالَهُ ابن عَباسٍ وَجَابرُ بن عَبدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بن عَلِي وَالْقَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ وَعَطَاءٌ وَالشَّعْبي وَمُجَاهِدٌ وَطَاوُسٌ وَالْحَسَن (۱) ، وَقَالَ ابن مَسْعُودٍ : يعْتَى رَقَبةً (۱) ، وَأَبو سَعِيدٍ الْخدري وَالنَحْعِي كَفَّارَةُ عِين (۱) .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُل مِخْلِفُ مِمَا لا يكُون مِينًا

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: هُوَ يهُودِي أَو مَجُوسِي أَو نصْرَانِي أَو كَافِرٌ بِاَللَّهِ، أَو بري قُلْت: أَرَأَيت إِن فَعَلَ كَذَا وَكَذَا ، أَتَكُون هَذِهِ أَيَمَانا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ: لا لَيسَت هَذِهِ أَيَمَانا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ: لا لَيسَت هَذِهِ أَيَمَانا عِندَ مَالِك وَلْيسْتغفِرْ اللَّهَ مِمَّا قَالَ. قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: عَلَى حَرَامٌ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا ، أَترَى هَذَا يَمِينًا ؟ قَالَ: لا تكون فِي الْحَرَام يمِينٌ ، قَالَ لِي مَالِك ": لا يكون الْحَرَام يمينٌ ، قَالَ لِي مَالِك ": لا يكون الْحَرَام يمينً ، قَالَ لِي مَالِك ": لا يكون الْحَرَام يمينً مِن الأشياء ، لا فِي طَعَام وَلا فِي شَرَاب ، وَلا فِي أُمِّ وَلَه إِن حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ ، وَلا خادِمِهِ وَلا عَبدِهِ ، لا فَرَسِهِ وَلا فِي شَيءٍ مِن الأَشْياء إلا أَن يحَرِّمَ امْرَأَتُهُ فَيلْزَمُهُ الطَّلاقُ ، إِنَمَا ذَلِكَ فِي امْرَأَتِهِ وَحْدَهَا .

قُلْت : أَرَأَيت قَوْلَهُ: لَعَمْري ، أَتكُون هَذِهِ يمينًا ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لا تكُون يمينًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ الرَّجُلُ بَحَدٌّ مِن حُدُودِ اللَّهِ ، كَقَوْلِهِ : هُـوَ زَانٍ ، هُـوَ سَـارِقِ إِن فَعَلَ كَذا وَكَذا ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ فِي هَذا شَيءٌ عِندَ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ بِشَيءٍ مِن شَرَائعِ الإِسْلامِ ، كَقَوْلِهِ : وَالصِّيامِ وَالصَّلاةِ وَالْحَج لا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَفَعَلَهُ ، أَتكُون هَذِهِ أَيَانَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت عَن مَالِكٍ فِيهَا شَيئًا وَلا أَحَدَ يَذكُرُهُ عَنهُ ، وَلا أَرَى فِي شَيءٍ مِن هَذِهِ يميِنًا . قُلْت :

ابن عامر الجهني بلفظ المدونة ، وصححه الألباني دون قوله : ولم يسمه في سنن ابن ماجه _ ط
 مكتبة المعارف _ الرياض . ورواه مسلم في النذر (١٣/١٦٤٥) بلفظ : « كفارة النذر كفارة اليمين»
 من حديث عقبة بن عامر الجهني .

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب النذر ما كفارتـه ومـا قــالوا فيـه (۳/ ٤٧٠،٤٧١) رقم (٤) عن جابر، ورقم (٧) عن طاوس ، ورقم (٨) عن الشعبي ، ورقم (٩) عن مجاهد ، ورقــم (١٤) عن ابن عباس .

 ⁽۲) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب إذا لم يسم لـ كفـارة (٣/ ٤٧١) عـن ابـن مسـعود
 بلفظ: من جعل لله عليه نذرا لم يسم فعليه نسمة .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٧١) رقم (٤) من حديث إبراهيم النخعي .

أَرَأَيْتَ إِن قَالَ الرَّجُلُ: أَنا كَافِرٌ بِاَللَّهِ إِن فَعَلْت كَذَا وَكَذَا ، أَتَكُونَ هَـذِهِ يَمِينًا فِي قَـوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَا تَكُونَ هَـذِهِ يَمِينًا وَلَا يَكُونَ كَافِرًا حَتَى يَكُونَ قَلْبَهُ مُضْمِرًا عَلَى الْكُفْرِ وَبَئْسَمَا قَالَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : هُـوَ يَاْكُـلُ الْخِنزِيرَ أَو لَحْمَ الْمَيتةِ أَو يَشَرَب الدَّمَ أَو الْخَمْرَ إِن فَعَلَ كَذَا وَكَذَا أَيكُونَ شَيَءٌ مِن هَـذَا يَمِينًا عِندَ مَالِـكٍ أَمْ لا ؟ يَشْرَب الدَّمَ أَو الْخَمْرَ إِن فَعَلَ كَذَا وَكَذَا أَيكُونَ شَيءٌ مِن هَـذَا يَمِينًا عِندَ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يكُونَ ذَلِكَ يَمِينًا . قُلْت : أَرَأَيتُ أَنْ قَالَ: إِنْ فَعَلَت كَذَا وَكَذَا فَانَا أَتركُ الصَلاَة ، أَيكونُ هَذَا يَبِينًا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : مَن قَالَ : أَنا أَكْفُرُ بَاللَّهِ ، فَكَذَلِكَ هَذَا .

قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان بن عُيينةَ عَن دَاوُد بنِ أَبِي هِندٍ (١) عَن الشَّعْبِي عَن مَسْرُوقِ قَالَ : آلَى (٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعُوتَب فِي التحْرِيمَ فَأُمِرَ بِالْكَفَّارَةِ فِي الْيمِينِ (٣) .

قَالَ مَالِكٌ : عَن زَيدِ بنِ أَسْلَمَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ إِبرَاهِيمَ (ُ) فَقَالَ : ﴿ أَنتَ عَلَى َّحَرَامٌ ، وَوَاللَّهِ مَا أَمسَكَ ﴾ فَأَنزَلَ اللَّهُ فِي ذلِكَ مَا أَنزَلَ (٥) .

قَالَ ابن لَهِيعَةَ : عَن عَبدِ رَبهِ عَن سَعِيدٍ (١) عَن دَاوُد بنِ أَبي هِندٍ عَن الشَّعْبي أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ وَحَلَفَ فَأَمَرَهُ اللَّهُ أَن يكَفِّرَ عَن يمينِهِ (٧) .

⁽۱) داود بن أبي هند ، واسمه دينار بن عذافر ، روى عن عكرمة والشعبي وزرارة بن أبي أوفى وسعيد بن المسيب ومكحول الشامي وغيرهم ، وروى عنه شعبة والثوري وابن جريج ويحيى القطان وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن خراش . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٢١) .

⁽٢) الإيلاء: هو أن يحلف الرجل أن لا يقرب امرأته أربعة أشهر فأكثر .

⁽٣) رواه الترمذي في الطلاق (١٢٠١) من حديث مسروق عن عائشـة وسـنده ضـعيف ، وقـد ضـعفه الألباني في سنن الترمذي ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٤) هي مارية القبطية .

⁽٥) رواه أبو داود في المراسيل (٢٥٠) من حديث الحسن ، ورواه الدارقطني (٣٩٦٩) من حـديث ابـن عباس رضي الله عنهما بنحوه .

⁽٦) هشام بن سعد المدني، روى عن زيد بن أسلم ونافع مولى ابن عمر وعمرو بن شعيب وأبي الزبير وعطاء الخراساني وغيرهم، وروى عنه الليث والثوري ووكيع وابن وهب وغيرهم، ضعفه ابن معين والنسائي، وقال العجلي: جائز الحديث حسن الحديث وقال الساجي. انظر تهذيب التهذيب (٢٩/٦).

⁽٧) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٨/ ١٠٠) بمثل سند المدونة .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ الْوَاحِدِ بن زِيادٍ (١) عَن عُبيدٍ الْمُكْتب (١) قَالَ : سَأَلْت إِسرَاهِيمَ النخعِي عَن رَجُلِ قَالَ : الْحَلالُ عَلَيَّ حَرَامٌ أَنْ آكُلَ مَن لَحْمٍ هَذِهِ الْبقَرَةِ . قَالَ : أَلَهُ امْرَأَةُ ؟ قَالَ : قُلْت لَهُ ، نعَمْ ، قَالَ : لَوْلا امْرَأَتهُ لأكلَ مِن لَحْمِهَا .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ: عَلَيهِ لَعْنةُ اللَّهِ أَو عَلَيهِ غَضَبِ اللَّهِ إِن فَعَلَ كَذَا ، وَكَذَا ، وَكُون هَذَا يَمِينًا فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يكون يمينًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : أَحْرَمَهُ اللَّهُ الْجَنةَ وَأَذْ حَلّهُ النارَ إِن فَعَلَ كَذَا وَكَذَا ، أَيكُون هَذَا يمينًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يكون هَذَا يمينًا قُلْت : وَكُلُّ دعاءٍ دَعَا بِهِ عَلَى نفسهِ لاَ يَكُونَ يَمينًا فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يكون هَذَا يمينًا في قَولُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَم لاَ يَكُون يمينًا في قَولُ مَالِك ؟ قَالَ مَالِك ؟ قَالَ : هذا مِن كَلام النسَاءِ ، وَأَهْلِ وَأَبِيك ، وَحَياتِي وَحَياتِك ، وَعَيشِي وَعَيشِك ؟ قَالَ مَالِكٌ : هذا مِن كَلام النسَاءِ ، وَأَهْلِ الضَّعْفِ مِن الرِّجَالِ فَلا يعْجبنِي هَذَا ، وَكَان يكُرُهُ الأيمَان بغيرِ اللَّهِ تَعَالَى .

قُلْت: فَهَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَن يَحْلِفَ بِهَذا أَن يَقُولَ: وَالصَّلَاةِ لاَ أَفْعَلُ كَذا وَكَذا وَكَذا أَو شَيئا مِمَّا ذكَرْت لَك ؟ قَالَ: كَان يكْرَهُ ذلِك ؟ لأنه كَان يقُولُ: مَن حَلَفَ فَلْيحْلِفْ بِاَللَّهِ: وَإِلا فَلا يَحْلِفْ ، وَكَان يكْرَهُ الْيمِين بغيرِ اللَّهِ. قَالَ: وَلَقَدْ سَأَلْنا مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يقُولُ: رَغِمَ أَنفِي لِلَّهِ. فَقَالَ: مَا يعْجبنِي ذلِك . قَالَ ابن الْقاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَقَدْ بِلَغنِي أَن عُمَرَ بِن عَبدِ الْعَزِيزِ قَالَ: رَغِمَ أَنفِي لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ النَّذِي لَمْ يَتنِي حَتى قَطَعَ مُدَّة الْحَجَّاج بِن عَبدِ الْعَزِيزِ قَالَ : رَغِمَ أَنفِي لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ النَّذِي لَمْ يَتنِي حَتى قَطَع مُدَّة الْحَجَّاج بِن يوسُف . قَالَ مَالِكٌ : مَن كَان حَالِفًا فَلْيحْلِف ْ بِاللّهِ ، قَالَ مَالِكٌ : مَن كَان حَالِفًا فَلْيحْلِف ْ بِاللّهِ .

قَالَ ابن لَهِيعَةَ : عَن خالِدِ بن يزيدَ عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحِ أَنهُ قَالَ فِي رَجُلِ قَالَ عَلَيهِ لَعْنةُ اللَّهِ إِن لَمْ يَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا قَالَ : لا أَرَى عَلَيهِ يَمِينًا . قَالَ مَالِكٌ وَقَالَ عَطَاءٌ : فِي رَجُلِ قَالَ : أَخزَاهُ اللَّهُ إِن فَعَلَ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ فَعَلَهُ . قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ شَيءٌ . قَالَ رَجُلِ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ شَيءٌ . قَالَ

⁽۱) عبد الواحد بن زياد العبدي ، روى عـن أبـي إسـحاق الشـيباني والأعمـش وأبـي مالـك الأشـجعي وغيرهم ، وروى عنه ابن مهدي وعفان وقيس بن حفص وغيرهم ، وثقه ابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۳/ ٥٢١) .

⁽٢) عبيد بن مهران المكتب ، روى عن أبي الطفيل ومجاهد وفضيل بن عمرو الفقيمي والشعبي وأبي رزين الأسدي ، وروى عنه السفيانان وجرير وشريك وعبد الواحد بن زياد وفضيل بن عياض وغيرهم ، وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه ابن سعد والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٥٠) .

الشَّعْبِي فِي رَجُلٍ قَالَ : قَطَعَ اللَّهُ يدَهُ أَو رِجْلَهُ أَو صُلْبهُ ، يُحْلِفُ بالشَّيءِ يـدْعُو بـهِ عَلَى نَفْسِهِ فَحَنِث قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ كَفَّارَةٌ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن يزيدَ بنِ أَبِي عَطَاء (۱) عَن أَبِي إِسْحَاقَ عَن مُصْعَب بنِ سَعْدٍ عَن أَبِي إِسْحَاقَ عَن مُصْعَب بنِ سَعْدٍ عَن أَبِي قَالَ : حَلَفْت باللات وَالْعُزَّى فَأَتيت النبي ﷺ فَقُلْت: إنبي حَدِيث عَهْدٍ بالْجَاهِلِيةِ فَحَلَفْت باللات وَالْعُزَّى . قَالَ : ﴿ قُلْ : لا إِلَهُ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ . ثلاثًا ، وَاسْتَغْفِرْ اللَّهُ وَلا تَعُدْ ﴾ (٢).

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُبارَكِ عَن ابنِ أَبِي ذِئب عَمَّن سَمِعَ ابن الْمُسَيب جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إني حَلَفْت بيمين قَالَ : مَا هِي ؟ قَالَ : قُلْت : اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُو ؟ قُلْت : لا . قَالَ : قُلْت : اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُو ؟ قُلْت : لا . قَالَ : قُلْت : أَكَفَرْت بِاللَّهِ ؟ قَالَ : فَلْت : قَالَ : فَقُلْ آمَنت بِاللَّهِ فَإِنهَا كَفَّارَةٌ لِمَا قُلْت . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ نَعَمْ . قَالَ : فَقُلْ آمَنت بِاللَّهِ فَإِنهَا كَفَّارَةٌ لِمَا قُلْت . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ اللَّهِ بن أَبِي جَعْفَر الزُّهْرِي (*) عَن أُم بكر بنت الْمِسْور بن مَخرَمَةَ الزُّهْرِي (*) أَن الْمِسْورَ دَحلَ أَلْوَمْ جَعْفَرُ يَقُولُ : كَفَرْت بِاللَّهِ أَو أَشْرَكْت بِاللَّهِ ، فَقَالَ الْمِسْورُ بن مَخرَمَة : سُبحَان اللَّهِ لا أَكْفُرُ بِاللَّهِ وَلا أَشْرِكُ بِاللَّهِ ، وَضَرَبهُ ، وَقَالَ : أَسْتغفِرُ اللَّهَ ، قُلْ آمَنت بِاللَّهِ ثَلاث

⁽۱) يزيد بن عطاء بن يزيد بن عبد الرحمن اليشكري ، روى عن سماك بن حرب وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش ومنصور بن المعتمر وغيرهم ، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود والطيالسي ويحيى بن عبد الحميد الحماني وغيرهم ، ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال ابن حبان : ساء حفظه حتى كان يقلب الأسانيد . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢١) .

⁽٢) رواه أحمد (١/ ١٨٣)، وابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب الرجل يحلف بغير الله أو بأبيه (٣/ ٤٨١) رقم (١٦). من حديث مصعب بن سعد عن أبيه بمثل سند المدونة. وله شاهد من حديث أبي هريرة الله رواه البخاري في التفسير (٤٨٦٠) وفي الأدب (٢١٠٧)، ومسلم في الأيمان (٧٦٤٧) بلفظ: « من حلف عنكم فقال في حلفه: باللات، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فليتصدق ».

⁽٣) صوابه: عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف الزهري، روى عن عمه أبي بكر وعمة أبيه أم بكر بنت المسور ويزيد بن الهاد وغيرهم، وروى عنه إبراهيم ابن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وأبو سلمة الخزاعي وغيرهم، وثقه أحمد والعجلي والترمذي والحاكم. انظر تهذيب التهذيب (٣/ ١١٥، ١١٥).

⁽٤) أم بكر بنت المسور بن مخرمة الزهرية ، روت عن أبيها وعبيد الله بن أبي رافع ، وروى عنهــا ابــن ابــن أخيها عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة . انظر تهذيب التهذيب (٦٢ ٦٢).

مَرَّات (١). قَالَ ابن مَهْلِي :عَن أَبِي عَوَانةَ عَن لَيث عَن عَطَاءٍ وَطَاوُس وَمُجَاهِدٍ فِي الرَّجُلِ يِقُولُ: عَلَي غضَب اللَّهِ قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَرَوْن عَلَيهِ كَفَّارَةً ، يرَوْن أَنهُ أَشَدُّ مِن ذَلِكَ .

قَالَ : قَالَ رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ : إِن نافِعًا حَدَّنَهُمْ عَن عَبدِ اللَّهِ بِنِ عُمَرَ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « إِن اللَّهَ يَنهَاكُمْ أَن تَحْلِفُوا اللَّهِ ﷺ : « إِن اللَّهَ يَنهَاكُمْ أَن تَحْلِفُوا بِهِ اللَّهِ أَل يَصْمُت » (٢) .

قَالَ : وَقَالَ ابن عَباسِ لِرَجُلِ حَلَفَ بِاَللَّهِ : وَاَللَّهِ لأَن أَحْلِفَ بِاَللَّهِ مِائةً ثمَّ آثـمُ أَحَـب إِلَي مِن أَن أَحْلِفَ بغيرِهِ مَرَّةً ثمَّ أَبرُّ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن سُفْيان بن عُيينة عَن مِسْعَر بن كِدَام عَن وَبرَةَ (٣) عَن هَمَّام بن الْحَارِث أَن عَبدَ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ كَان يقُولُ : لأن أَحْلِفَ بأَللَّهِ كَاذِبًا أَحَب إلَي مِن أَن أَحْلِفَ بغيرِهِ صَادِقًا (٤) .

الاسْنْنَاءُ فِي الْيَمِين

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلِّ : عَلَي نذر إِن كَلَّمْت فُلانا إِن شَاءَ اللَّهُ ؟ قَالَ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ : عَلَيهِ . وَهَذا مِثْلُ الْحَلِفِ بِاللَّهِ عِندَ مَالِكِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : الاسْتثناءُ فِي هَذِهِ الْأَسْمِينِ بِاللَّهِ خَائزٌ ، وَهِي يَمِينٌ كَفَّارَتَهَا كَفَّارَةُ الْيمِينِ بِاللَّهِ فَأَرَاهَا بَمَنزِلَةِ الْيمِينِ بِاللَّهِ ، وَلَاسْتثناءُ فِيهَا جَائزٌ وَلَعْوُ الْيمِينِ يكُون أَيضًا فِيهَا ، وَكَذلِكَ الْعَهْدُ وَالْمِيشَاقُ الَّذِي لا شَكَّ فِيهِ . قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَفْعَلُ كَذا وَكَذا إِن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ فَعَلَهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَا اللَّهُ فِي كِتابِهِ: قَالَ الْ مَالِكُ. إِن كَان أَرَادَ قَوْلَ اللَّهِ فِي كِتابِهِ:

⁽١) رواه ابـن أبـي شـيبة في المصـنف في الأيمـان ـ بـاب الرجـل يحلـف بغـير الله أو بأبيـه (٣/ ٤٨١) رقـم (١٥).

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٨٢) رقم (١٤) ، والبخاري في الأدب (٦١٠٨) وفي الأيمان والنذور (٦٦٤٦) ، ومسلم في الأيمان (٦٦٤٦) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ .

⁽٣) وبرة بن عبد الرحمن المسلى ، أبو خزيمة ، روى عن ابن عباس وابن عمر والشعبي وسعيد بـن جبير وغيرهم ، وروى عنه إسحاق بن أبـي خالـد وأبـو إسـحاق السبيعي والأعمـش ومسعر بـن كـدام وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٦/٦) .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٨٠) رقم (٧) من حديث ابن مسعود بمثل حديث المدونة.

﴿ وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً ﴾ إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف : ٢٤، ٢٣]. وَلَمْ يردُ الاستثناءَ فَإِنهُ يُعْنَث . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ عَلَي يمين ثمَّ سَكَت ثمَّ استثنى بعْدَ السَّكُوت ؟ قَالَ : لا ينفَعُهُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ: إِلاَ أَنَّ يكُون الاستثناءُ نسقًا مُتتابعًا ، فَقُلْنا لِمَالِكِ : فَلَوْ أَنهُ لَمْ يذكُرُ الاستثناءَ حِين ابتداءِ اليهين ، فَلَمَّا فَرَغ مِن الْيهِين ذكر ، فَسَقَهَا بها وَتَدَارَكَ الْيهِين بالاستثناء بعْدَ انقِضَاء يمينِه ، إلا أَنهُ قَدْ وَصَلَ الاَسْتثناء باليهين . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَان نسِقَهَا بها فَذلِكَ لَهَا استثناءٌ ، وَإِن كَان بين ذلِكَ صُمَات . فَلا شَيءَ لَهُ . وَنزَلَت بالْمَدِينةِ فَأَفْتَى بها مَالِكٌ . قَالَ ابن وَهْب: وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِن استثنى فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَحَرُكُ لِسَانَهُ لَمْ ينتَفِعْ بذلِك .

قَالَ مَالِكٌ : عَن نافِع عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ قَالَ : مَن قَالَ : وَاللَّهِ ثُمَّ قَالَ : إن شَاءَ اللَّهُ وَلَمْ يَفْعَلْ الَّذِي حَلَفَ عَلَيهِ لَمْ يَحْنَثُ (١) . قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ اللَّهُ وَلَمْ يَفْعَلْ الَّذِي حَلَفَ عَلَيهِ لَمْ يَحْنَثُ (١) . قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن ابنِ مَسْعُودٍ وَابنِ عَباسِ وَابنِ قُسيطٍ وَعَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْقَاسِمِ وَزَيدِ بنِ أَسْلَمَ وَابنِ شِهَاب وَطَاوُسٍ وَعَطَاءً بنِ أَبي رَباحٍ وَمُجَاهِدٍ مِثلَهُ . وَقَالَ عَطَاءً : مَا لَمْ يَقْطَع الْبِمِينَ وَتبرَّكَ (٢) .

قَالَ ابن مَهْ ادِي : عَن أَبِي عَوَانةً عَن الأَعْمَشِ عَن إِبرَاهِيمَ قَالَ : إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ فَلَهُ أَن يَسْتَثْنِي مَا كَان الْكَلامُ مُتَصِلا . قَالَ ابن مَهْ ادِي : عَن الْمُغِيرَةِ عَن إِبرَاهِيمَ فِي رَجُلٍ حَلَفَ وَاسْتَثْنَى فِي نَفْسِهِ قَالَ : فَلَيسَ بِشَيءٍ . قَالَ ابن مَهْ ادِي : عَن أَبِي عَوَانةً عَن أَلْبَرَشُ عَن إِبرَاهِيمَ فِي رَجُلِ حَلَفَ وَاسْتَثْنَى فِي نَفْسِهِ قَالَ : لَيسَ بِشَيءٍ . قَالَ ابن مَهْ الْأَبرَشُ عَن إِبرَاهِيمَ فِي رَجُلِ حَلَفَ وَاسْتَثْنَى فِي نَفْسِهِ قَالَ : لَيسَ بِشَيءٍ . قَالَ ابن مَهْ اللهِ يَعْ وَاللهُ عَن اللهُ عَن أَبُلُومِن .

⁽١) رواه مالـك في الموطــاً في النـــذور والأيمــان (٢/ ٣٨٠) رقــم (١٠) ، وعبـــد الــرزاق في المصــنف (١٦٣٩١) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٣٩٤) عن الزهري ، و (١٦٣٩٥) عن عبد الرحمن بن القاسم ، و (١٦٣٩٦) عن مجاهد وابن عباس ، و(١٦٣٩٩) عن طاوس ، و (١٦٤٠١) عن عطاء .

⁽٣) هشيم بن بشر بن القاسم بن دينــار الســلمي ، روى عــن أبيــه ، وخالــه القاســم بــن مهــران والعمـش وغيرهم ، وروى عنه مالك وشعبة والثوري وابن المبارك وغيرهم ، ذكــره ابــن حبـــان في الثقــات . انظر تهذيب التهذيب (٢١٦-٤٣) .

⁽٤) محل بن محرز الضبي الكوفي الأعور ، روى عن إبراهيم النخعي والشعبي ، وروى عنه يحيى القطان وجرير ووكيع وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين ، وقال النسائي : ليس به بأس . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٤) .

فِي الذمي يَحلِفُ بَاللَّهِ ثُمَّ يَحْنَثُ بَعْدَ اسْلَامِهِ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن ذِمِّيا حَلَفَ بِاللَّهِ أَن لا يَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا فَحَنِث بِهَا بعْدَ إِسْلامِهِ أَتجب عَلَيهِ الْكَفَّارَةُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا كَفَّارَةَ عَلَيهِ عِندَ مَالِكٍ .

تم كتاب النذور الأول بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النذور الثاني

* * *

كتاب النذورالثاني في النّرُ في مَعْصِية أو طَاعَة

قَالَ ابن الْقَاسِمِ فِي النَّدْر: إنهُ مَن نذرَ أَن يطيعَ اللَّهُ فِي صلاةٍ أَو صِيامٍ أَو عِتى أَو حَجِّ أَو غَرْو أَو رَباطٍ أَو صدقةٍ أَو مَا أَشْبه ذلِكَ وَكُلِّ عَمَلٍ يتقرَّب به إِلَى اللَّه ، فَقَالَ : عَلَي نذرٌ أَنَّ أَحُجَّ ، أَو أُصلِّي كَذا وَكَذا أَو أَعْتَى أَو أَتصدقَ بشَيءٍ يسَمِّه فِي ذلِكَ ، فَإِن عَلَي نذرٌ أَن أَحُجَّ ، أَو أُصلِّي كَذا وَكذا أَو أَعْتَى أَو أَتصدقَ بشَيءٍ يسَمِّه فِي ذلِكَ ، فَإِن ذلِكَ النذرُ تطوُّعًا جَعَلَهُ عَلَى نفسِهِ أَو يمينًا فَخَنِث فِي ذلِكَ فَذلِكَ وَاجب . قَالَ : وَإِن كَان ذلِكَ النذرُ تطوُّعًا جَعَلَهُ عَلَى نفرٌ إِن لَمْ أَعْتَى رُقَبةً فَهُو مُخيرٌ إِن لَمْ أَحْب أَن يفعَلَ مَا نذرٌ إِن لَمْ أَعْتَى رَقَبةً فَهُو مُخيرٌ إِن أَحَب أَن يفعَلَ مَا نذرٌ إِن لَمْ أَعْتَى مَا نذرَ مِن الطَّاعَةِ فَلْيفَعُلْ وَلا كَفَّارَةَ عَلَيهِ ، وَإِن أَحَب أَن يترُكَ ذلِكَ وَيكفِّرَ عَن يمينِهِ كَفَّرَ ، وَإِن كَان لِنذرِهِ ذلِكَ أَجَلٌ . مِثلُ أَن يقُولَ : عَلَي نذرٌ إِن لَمْ أَحُب الْعَامَ أَو عَلَي نذرٌ إِن لَمْ أَحُب كَان لِنذرِهِ ذلِكَ أَجَلٌ . مِثلُ أَن يقُولَ : عَلَي نذرٌ إِن لَمْ أَحُب الْعَامَ أَو عَلَي نذرٌ إِن لَمْ أَحُب الْعَامَ أَو عَلَي نذرٌ إِن لَمْ أَحُب أَن يمُولَ عَن يمينِهِ بَكَفَّرَ عَن يمينِهِ بَكَفَّرَ وَال لَمْ أَحُب أَن يتُولُ لَعْ مَا الْيومِ عَشْرَ رَكَعَ اللهِ الْعَامَ أَو إِن لَمْ أَرْكَعْ فِي هَذَا الْيومِ عَشْرَ رَكَعَات ، فَالَ الْعَامَ أَو إِن لَمْ أَرْكَعْ فِي هَذَا الْيومِ بَعَنْ بَعْ بِكَفَّارَةِ الْيمِينِ الْكُون جَعَلَ لِنذرِهِ مَخرَجًا ، فَعَلَيهِ ذلِكَ الْمَخرَجُ إِذَا حَنِث .

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَن يَقُولَ : عَلَيَّ نَذَرٌ صِدَقَةُ دِينَارِ أَو عِتَى رَقَبَةٍ أَو صِيامُ شَهْرِ إِن لَمْ أَحُجَّ الْعَامِ أَو إِن لَمْ أَحُجَّ الْعَامِ أَو إِن لَمْ أَعْدُ الْعَامِ أَو ينوي ذَلِكَ وَمَا أَشْبِهَ ذَلِكَ ، فَإِن فَات الأَجَلُ النَّذِي وَقَّت إلَيهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَوَجَبِ عَلَيهِ مَا نَذَرَ لَهُ مِمَّا سَمَّى ، وَإِن لَمْ يَجْعَلْ لِنَادِهِ مَحْرَجًا فَهُوَ عَلَى مَا فَسَّرْت لَك يكفِّرُ كَفَّارَةَ يمِين .

قَالَ: وَمَن نَذَرَ فِي شَيءٍ مَن مَعَاصِي اللَّهِ تبارَكَ وَتَعَالَى فَقَالَ: عَلَي نَذَرٌ إِن لَمْ أَثْرُ بِهُ اللَّهِ مَالْحُمْرَ أَو إِن لَمْ أَقْتَلْ فُلانا أَو إِن لَمْ أَزْن بِفُلانة أَو مَا كَان مِن مَعَاصِي اللَّهِ، فَإِنهُ يَكَفِّرُ نَذَرَهُ فِي ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِن لَمْ أَفْعَلْ، فَالْكَفَّارَةُ كَفَّارَةُ الْيمِينِ إِن لَمْ يَجْعَلْ لِنَذَرِهِ مَخْرَجًا يسَمِّيه وَلا يرْكَب مَعَاصِي اللَّهِ، وَإِن كَان جَعَلَ لِنَذْرهِ مَخْرَجَ شَيءٍ مُسَمَّى مِن مَخْرَجًا يسَمِّيه وَلا يرْكَب مَعَاصِي اللَّهِ، وَإِن كَان جَعَلَ لِنَذْرهِ مَخْرَجَ شَيءٍ مُسَمَّى مِن مَشْي إلَى بيت اللَّهِ أَو صِيامٍ أَو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنهُ يؤْمَرُ أَن يَفْعَلَ مَا شُمِّي مِن ذَلِكَ وَلا يرْكَب مَعَاصِي اللَّهِ ، فَإِن اجْرَأَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفَعَلَ مَا قَالَ مِن الْمَعْصِيةِ فَإِن النَذَرَ فِي مَعْصِيةٍ ، كَان لَهُ مَخْرَجٌ أَو لَمْ يكُن وَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَاللَّهُ حَسِيبِهُ . قَالَ : وَقَوْلُهُ : لا يَشْعُلُ عَنهُ ، كَان لَهُ مَخْرَجٌ أَو لَمْ يكُن وَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَاللَّهُ حَسِيبِهُ . قَالَ : وَقَوْلُهُ : لا نذرَ فِي مَعْصِيةٍ ، مِثلُ أَن يقُولَ عَلَي نذرٌ أَن أَشْرَب الْخَمْرَ ، أَو قَالَ : عَلَي نذرٌ شُرْب

الْخمْرِ ، فِهَما بَمَنزِلَةِ وَاحِدةٍ ، فَلا يشْرَبها ، وَلا كَفَّارَةً عَلَيهِ ؛ لأنهُ لا نذرَ فِي مَعْصِيةٍ ، وَقَدْ كَذَب ، لَيسَ شُرْب الْخمْرِ مِمَّا ينذرُ لِلَّهِ وَلا يتقرَّب بهِ إلَى اللَّهِ . قَالَ : فَإِن قَالَ : عَلَي نذرٌ أَن أَشْرَب الْخمْرَ ، فَلا يشْرَبها وَلا كَفَّارَةً عَلَيهِ ، وَهُو عَلَى برٍّ إلا أَن يجْترِئ عَلَى اللَّهِ فَيشْرَبها فَيكَفِّرُ بمِينهُ بكفَّارَةٍ بمِين إلا أَن يكُون جَعَلَ لَهُ مَخرَجًا سَمَّاهُ وَأَوْجَبهُ عَلَى اللَّهِ فَيشْرَبها فَيكُون خَلِكَ مَ فَيكُون ذلِكَ عَلَيهِ مَعَ مَا سَمَّى عَلَى اللَّهِ فِن عِتى أو صدقةٍ أو صِيامٍ أَوْ مَا أَشْبه ذلِكَ ، فَيكُون ذلِك عَلَيهِ مَعَ مَا سَمَّى مِن ذلِك إن كَان شُرِبها .

قَالَ: وَإِن قَالَ: عَلَي نَذَرٌ أَن أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا بِشَيءٍ لَيسَ لِلَّهِ بِطَاعَةٍ وَلا مَعْصِيةٍ ، مِثلَ أَن يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَي أَن أَمْشِي إِلَى السُّوق ، أَو إِلَى بِيت فُلان ، أَو أَن أَدْخلَ الدارَ ، أَو مَا أَشْبهَ ذَلِكَ مِن الأَعْمَالِ الَّتِي لَيسَت لِلَّهِ بِطَاعَةٍ وَلا لِلَّهِ فِي فِعْلِهَا مَعْصِيةٌ ، فَإِنهُ إِن شَاءَ فَعَلَ وَإِن شَاءَ تَرَكَ ، فَإِن فَعَلَ فَلا وَفَاءَ فِيهِ ، وَإِن لَمْ يَفْعَلْ فَلا نَذَرَ فِيهِ عَلَيهِ وَلا شَيءَ ؛ لأَن الَّذِي تَرَكَ مِن ذَلِكَ مِن ذَلِكَ لَيسَ لِلَّهِ فِيهِ طَاعَةٌ ، فَيكُون مَا تَرَكَ مِن ذَلِكَ حَقًا لِلَّهِ تَرَكَهُ ، فَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ مَالِكٍ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَالِكِ عَن طَلْحَةَ بن عَبدِ الْمَلِكِ (١) عَن الْقَاسِمِ عَن عَائشَةَ عَن النبي عَلَيْ أَنهُ قَالَ : « مَن نذرَ أَن يطيعَ اللَّهَ فَلْيطِعُهُ ، وَمَن نذرَ أَن يعْصِيهُ فَلا يعْصِهِ » (١).

قَالَ ابن وَهْب : قَالَ : وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْل ، وَقَالَ الْعِلْمِ وَابن عَمْرِو بنِ الْعَـاصِ وَطَاوُسٌ وَزَيدُ بنِ أَسْلَمَ وَمُصْعَب بنَ عَبدِ اللَّهِ الْكِنانِي (٣ وَعَمْرُ بنِ الْوَلِيدِ بنِ عَبدةَ (٤): وَطَاوُسٌ وَزَيدُ بنِ أَسْلَمَ وَمُصْعَب بنَ عَبدِ اللَّهِ الْكِنانِي (٣ وَعَمْرُ بنِ الْوَلِيدِ بنِ عَبدةَ (٤): أَن رَسُولَ اللَّهِ عَلَى دخلَ الْمَسْجد يوْمَ الْجُمُعَةِ فَخطَب فَحَانتْ مِنهُ الْتَفَاتَةُ فَ إِذَا هُـوَ بـأَبي إَسْرَائيل؟» إسْرَائيلَ؟ وَبُلُ مِن بنِي عَامِرِ بنِ لُؤَي قَائمًا فِي الشَّمْسِ ، فَقَالَ : « مَا شَأْنَ أَبِي إِسْرَائيلَ؟»

⁽۱) طلحة بن عبد الملك الأيلي، روى عن القاسم بن محمد ورزيق بن حكيم، وروى عنه ابن أخيه القاسم بن مبرور والأوزاعي ويحيى القطان وغيرهم، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (١٦/٣).

⁽٣) مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، روى عـن أبيـه ومالـك والدراوردي وغيرهم، وروى عنه ابن ماجه ومسـلم وأبـو داود خـارج السـنن ويحيـى بـن معـين وغيرهم، ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤٥٠).

⁽٤) عمر بن الوليد الشني، أبو سلمة العبدي ، روى عن عبد الله بن بريدة وعكرمة وجماعة ، وروى عنه وكيع وأبو نعيم وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة ، انظر تعجيل المنفعة ص:(٣٠٤).

كتاب النذور الثاني _________________

فَأَخبرُوهُ فَقَالَ: «اسْتظِلَّ وَتكلَّمْ وَاقْعُدْ وَصلِّ وَأَمَّ صوْمَك » (١). وَقَالَ طَاوُسٌ فِي الْحَدِيث : فَنهَاهُ عَن الْبدع وَأَمَرَهُ بالصِّيام وَالصلاةِ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَالِكِ بنِ أَنسِ عَن حُمَيدِ بنِ قَيس (٢) وَثُوْرِ بنِ زَيدٍ اللهِ يلي (٣) أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلا قَائمًا فِي الشَّمْسِ فَقَالَ : ﴿ مَا بِالُ هَذَا ؟ ﴾ قَالُوا : نذرَ أَن لا يتكلَّمُ وَلا يسْتَظِلَّ وَلا يُجْلِسَ وَأَن يصُومَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ مُرُوهُ فَلْيتكلَّمْ وَلْيشَطِلَّ وَلَيتَمَا صِيامَهُ ﴾ (٤) .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَمْ يَبِلُغِنَا أَنِ النبِي ﷺ أَمَرَهُ بِكَفَّارَةٍ ، وَقَدْ أَمَرَهُ أَن يَتُمَّ مَا كَان لِلَّهِ طَاعَةً وَأَن يَتُرُكَ مَا كَان لِلَّهِ مَعْصِيةً (٥) .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يقُولُ : وَاللَّهِ لأضربِن فُلانا أَولأَقْتَلَن فُلانا ؟ قَالَ : يكفِّرُ يمينهُ وَلا يفْعَلُ فَإِن فَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَيهِ فَلا كَفَّارَةَ عَلَيهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ فَقَالَ : امْرَأَتهُ طَالِقٌ ، أَو عَبدُهُ حُرٌ أَو عَلَيهِ الْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ إِن لَـمْ أَقْتلْ فُلانا أَو إِن لَـمْ أَضرب فُلانا؟ قَالَ : أَمَّا الْعِتَقُ وَالطَّلاقُ فَإِنهُ فُلانا؟ قَالَ : أَمَّا الْمَشْي فَلْيمْش ، وَلا يضرب فُلانا وَلا يقْتلُهُ ، وَأَمَّا الْعِتقُ وَالطَّلاقُ فَإِنهُ ينبغِي لِلإَمَامِ أَن يعْتقَ عَلَيهِ وَيطَلَّقَ وَلا ينتظِرُ فِيهِ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . وَإِن قَتلَهُ أَو ضرَبهُ فِي هَذا كُلّهِ قَبلَ أَن يطلقَ عَليهِ الإَمَامُ أَو يعْتقَ أَو يعْنت نَفْسَهُ بالْمَشْي إِلَى بيت اللَّهِ فَلا حِنث عَليهِ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَقُولُ لامْرَأَتهِ : وَاللَّهِ لأَطَلِّقَنكِ ؟ إِن طَلَّقَ فَقَدْ برَّ وَإِن لَمْ يطَلِّقْ

⁽١) رواه البخــاري في الأيمــان والنــذور (٦٧٠٤) ، وأحمــد (١٦٨/٤) ، وعبــد الــرزاق في المصــنف (١٦٠٩٥) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٣٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٢) هميد بن قيس الأعرجُ المكي ، روى عن مجاهد وعمرو بن شعيب والزهـري وغيّرهـم ، وروى عنه السفيانان ومالك وجعفر الصادق وغيرهم ، وثقه ابن سعد وأبو زرعة وأبو داود والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠، ٣٠) .

⁽٣) ثور بن زيد الديلي ، روى عن سالم أبي الغيث وأبي الزناد وسعيد المقبري وعكرمة والحسن البصـري وغيرهم ، وروى عنه مالك وابن عجـلان والـدراوردي وغيرهم ، وثقـه ابـن معـين وأبـو زرعـة والنسائى . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤) .

⁽٤) رواه مالَّك في المُوطَّأ في النذور والأيمان (٣٧٨/٢) رقم (٦) ، وعبد الرزاق في المصنف (١٦١٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٣٠) مرسلا ، وتقدم في الحديث السابق موصولا عن ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٥) رواه مالك في الموطأ في النذور والأيمان (٢/ ٣٧٩) بلاغًا .

فَلا يُحْنَث ، إلا أَن يُمُوت الرَّجُلُ أَو الْمَرْأَةُ ، وَهُوَ بِالْخِيارِ إِن شَاءَ طَلَّقَ وَإِن شَاءَ كَفَّرَ عَن يَعِينِهِ . قُلْت : وَيَجْبِرُ عَلَى الْكَفَّارَةِ وَإِن لَمْ يَطَلِّقَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : وَلا يَحَالُ بِينهُ وَبِينِ امْرَأَتِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ قَبَلَ أَن يَكَفِّرَ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : أَفَيكُون بِهَذَا مُولِيا فِي قَوْل مَالِكٍ قَبَلَ أَن يَكَفِّرَ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : أَفَيكُون بِهَذَا مُولِيا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بن زَيدٍ عَن ابن لِعَبدِ اللَّهِ بن أبي قَتادة (''قَالَ : سُئِلَ سَعِيد بن الْمُسَيب عَن رَجُلِ نذرَ أَن لا يكلِّم أَخاهُ أَو بعْض أَهْلِهِ ، قَالَ : يكلِّمهُ وَيكفِّرُ عَن يَعِيدِهِ (''). قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ اللَّهِ بن الْمُبارَكِ عَن مَعْمَر عَن الزُّهْرِي قَالَ : سَمِعْت ابن الْمُسَيب وَرجَالا مِن أَهْلِ الْعِلْم يَقُولُون : إذا نذرَ الرَّجُلُ نذرًا لَيسَ فِيهِ مَعْصِيةُ اللَّهِ ، فَلَيسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ إلا الْوَفَاءُ بهِ ('').

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَن أَبِي جَمْرَةَ (''قَالَ : قَالَت امْرَأَةٌ لابنِ عَباسِ : إني نذرْت أَن لا أَدْخلَ عَلَى أَخِي حَتى أَبِكِي عَلَى أَبِي ، فَقَالَ : قَالَ ابن عَباسِ : لا نذرَ فِي مَعْصِيةِ اللَّهِ ، كَفِّرِي عَن يَبِنك وَادْخلِي عَلَيهِ . قَالْت: وَمَا كَفَّارَتهُ ؟ عَباسِ : لا نذرَ فِي مَعْصِيةِ اللَّهِ ، كَفِّرِي عَن عَمَّادِ بن سَلَمَةَ عَن أَبِي جَمْرَةَ أَن رَجُلا أَتى قَالَ : كَفَّارَةُ يَبِن (''). قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بن سَلَمَةَ عَن أَبِي جَمْرَةَ أَن رَجُلا أَتى ابن عَباسٍ وَفِي أَنفِهِ حَلْقَةُ فِضةٍ فَقَالَ : إني نذرْت أَن أَجْعَلَهَا فِي أَنفِي . فَقَالَ : أَلْقِهَا ، وَلَمْ يذكُر فِيهَا كَفَّارَةً . قَالَ ابن مَهْدِي عَن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَن ثابت الْبنانِي قَالَ : سَأَلْت ابن عُمرَ قُلْتُ : إني نذرْت أَن لا أَدْخلَ عَلَى أَخِي . فَقَالَ : لا نذرَ فِي مَعْصِيةٍ ، كَفِّ عَن ابن عَبنكَ وَادْخلُ عَلَى أَخِيك ('').

⁽١) عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري السلمي، روى عن أبيه وجابر ، وروى عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم ومحمد بن قيس المدني وغيرهم ، وثقه النسائي ، وذكره ابـن حبـان في الثقـات.انظـر تهـذيب التهذيب (٣/ ٢٣٣،٢٣٢) .

⁽٢)رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦١٠٥) من حديث ابن المسيب بنحوه .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان والنذور _باب النذر إذا لم يسم له كفارة (٣/ ٤٧٢) رقم (٥) من حديث ابن المسيب بنحوه بلفظ : إذا قال : على نذر فعليه نذر .

⁽٤) نصر بن عمران بن عصام، وقيل: ابن عاصم بن واسع أبو جمرة الضبعي البصري ، روى عن أبيه وابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك وغيرهم ، وروى عنه ابنه علقمة وأبو التياح وشعبة وأبو عوانة وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين وابن سعد ، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة . انظر تهذيب التهذيب (٦١٨/٥) .

⁽٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦١١٠) عن ابن عباس بمعناه .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب لا نذر في معصية الله (٣/ ٤٧٠) رقـــم (١١) مــن =

قَالَ ابن مَهْدِي: عَن هُشَيمٍ عَن الْمُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ فِي رَجُلٍ حَلَفَ أَن لا يصِلَ رَجِمَهُ . قَالَ ابن مَهْدِي: عَن أَبي عَوَانةَ عَن رَجِمَهُ . قَالَ : يكَفِّرُ عَن يمِينِهِ وَيصِلُ رَحِمَهُ (١). قَالَ ابن مَهْدِي: عَن أَبي عَوَانةَ عَن الْمُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ قَالَ: كُلُّ يمِينِ فِي مَعْصِيةِ اللَّهِ فَعَلَيهِ الْكَفَّارَةُ (٢).

فِي الرَّجُل عِلِفُ عَلَى أَمْرِأَن لا يَفْعَلَهُ أَو لَيَفْعَلَنهُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لأَضرِبِن فُلانا ، وَلَمْ يوقِّت لِذلِكَ أَجَلا أَو وَقَّت فِي ذلِكَ أَجَلا ، فَلْيكَفِّرْ عَن يمينِهِ وَلا يضرِب فَلانا ، وَإِن وَقَّت لِذلِكَ أَجَلا فَلا يكفِّرُ حَتى يُمْضِي الأَجَلُ ؛ لأنبي سَأَلْت مَالِكًا عَن فُلانا ، وَإِن وَقَّت لِذلِكَ أَجَلا فَلا يكفِّرُ حَتى يُمْضِي الأَجَلُ ؛ لأنبي سَأَلْت مَالِكًا عَن الّذِي يقُولُ لامْرَأَتهِ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدةً إِن لَمْ أَتزَوَّجْ عَلَيك ، فَأَرَاد أَن لا يتزَوَّجَ عَلَيها . قَالَ مَالِكٌ : هُو قَالَ مَالِكٌ : هُو قَالَ مَالِكٌ : هُو النّذِي يقُولُ لامْرَأَتهِ : أَنت طَالِقٌ تطلِيقَةً إِن لَمْ أَتزَوَّجْ عَلَيك إِلَى شَهْرٍ . قَالَ مَالِكٌ : هُو النّذِي يقُولُ لامْرَأَتهِ : أَنت طَالِقٌ تطلِيقَةً إِن لَمْ أَتزَوَّجْ عَلَيك إلَى شَهْرٍ . قَالَ مَالِكٌ : هُو عَلَى بِرٌ فَلْيطُأَهَا ، فَإِذا كَان عَلَى بِرٌ فَلَيسَ لَهُ أَن يُعْث نفْسَهُ قَبل أَن يُحْنث بُونَ اللّذِي لَمْ يوقّت الأَجَلَ إِنَا هُو عَلَى حِنث مِن يوم يحلِف ، وَلِذلِكَ قِيلَ لَهُ : كَفَرْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَضرِب فُلانا ؟ قَالَ : هَذَا لا يُحْنث حَتى يضرِب فُلانا . وَأَصْلُ هَذَا كُلِّهِ فِي قَوْل مَالِكِ : إِن مَن حَلَفَ عَلَى شَيءٍ لَيفْعَلَنهُ فَهُوَ عَلَى حِنث فُلانا . وَأَصْلُ هَذَا لا نَدْرِي أَيفْعَلَهُ أَمْ لا . قَالَ : أَلا ترَى أَنهُ لَوْ قَالَ لا مُرَأَتهِ : أَنت طَالِقٌ إِن لَمْ أَضرِب فُلانا فَإِنهُ يَحَالُ بِينهُ وَبِينِ امْرَأَتهِ ، وَيقَالُ لَهُ : افْعَلْ مَا كَلُمْ أَدْخلُ دَارَ فُلان أَو إِن لَمْ أَضرِب فُلانا فَإِنهُ يَحَالُ بِينهُ وَبِينِ امْرَأَتهِ ، وَيقَالُ لَهُ : افْعَلْ مَا حَلَفْ عَلَيهِ وَإِلا دَّخلَ عَلَيكِ الإيلاءُ ، فَهَذا يدُلُك عَلَى أَنهُ حَنِث حَتى يبر ؟ لأنا لا حَلَفْ عَلَيهِ وَإِلا دَّخلَ عَلَيهُ فَهُو عَلَى بر لا يفْعَلُهُ فَهُو عَلَى بر لا يفْعَلَهُ فَهُو عَلَى بر لا يفْعَلُهُ لَا يَوْعَلُهُ فَهُو عَلَى بر لا يفْعَلُهُ . أَلا ترَى أَنهُ لَوْ حَلَفَ بِالطَّلاقِ أَن لا يدْخلَ دارَ فُلان أَنهُ لا يَحَالُ بينهُ وَبين امْرَأَتهِ ، وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ . فَهَذا يدُلُك عَلَى أَنهُ عَلَى بر حتى يحنّث ، وَهَذا كُلُهُ قَوْلُ مَالِكَ . وَهَذا يدُلُك عَلَى أَنهُ عَلَى بر حتى يحنّث ، وَهَذا كُلُهُ قَوْلُ مَالِكِ .

⁼ حديث ابن عمر بنحوه .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٦٩) رقم (٨) عن إبراهيم النخعي بمعناه .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب النذر إذا لم يسم له كفارة (٣/ ٤٧١) رقـم (٤) مـن حديث إبراهيم النخعي بنحوه .

الرَّجُٰلُ غِلِفُ فِي الشَّيءِ الْوَاحِدِيرَدُدُ فِيهِ الْأَمَّان

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَنهُ قَالَ لأَرْبِع نِسْوَةٍ لَهُ : وَاللَّهِ لا أُجَامِعُكُن فَجَامَعَ وَاحِدةً مِنهُن أَيكُون حَانِئًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت لَهُ : فَلَهُ أَن يَجَامِعَ الْبُواقِي قَبلَ أَن يكفّر ؟ قَالَ : قَلْ كَان لَهُ أَن يَجَامِع الْبُواقِي قَبلَ أَن يكفّر وَإِنمَا تَجِب عَلَيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ عِند مَالِكٍ قَالَ : قَاللَّهِ لا أَدْحلُ فِي جَاعِهِن كُلّهِن ، أَو فِي جَاع وَاحِدةٍ مِنهُن . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَدْحل وَي جَاعِهِن كُلّهِن ، أَو فِي جَاع وَاحِدةٍ مِنهُن . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَدْحل دارَ فُلانا ، وَاللَّهِ لا أَضرب فُلانا ، فَهُ عَلَ ذلِكَ كُلَّهُ مَاذا يجب عَلَيهِ فَوْ لَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : يجب عَليهِ ثلاثة أَيمَان ، فِي كُلِّ وَاحِدةٍ ، كَفَّارَة يمين . قُلْت : فَإِن فَعَلَ وَاحِدةً مِن هُلَانا فَفَعَلَهَا كُلَّهًا ؟ قَالَ : عَلَيهِ قَالَ : وَاللَّهِ لا أَدْحل دارَ فُلان وَلا أَصْرِب فُلانا وَلا أَضرب فُلانا فَفَعَلَهَا كُلَّهًا ؟ قَالَ : عَلَيهِ قَالَ : وَاللَّهِ لا أَدْحل دارَ فُلان وَلا أَكلَمُ فُلانا وَلا أَضرب فُلانا فَفَعَلَهَا كُلَّهًا ؟ قَالَ : عَلَيهِ وَاحِدةً مِن هَذِهِ الْخِصَال ؟ قَالَ : إِذَا فَعَلَ وَاحِدةً مِن هَذِهِ الْخِصَال ؟ قَالَ : إذا فَعَلَ وَاحِدةً مِن هَذِهِ الْخِصَال الثلاث فَقَدْ حَنِث وَلَيسَ عَلَيهِ فِيمَا فَعَلَ مِنها بَعْد ذلِكَ شَيءٌ .

قُلْت: لِمَ أَحْنِثْتُهُ فِي الشَّيءِ الْوَاحِدِ مِن هَذِهِ الأَشْياءِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: لأَنهُ كَأَنهُ قَالَ: وَاللَّهِ لا أَقْرَب شَيئا مِن هَذِهِ الأَشْياءِ. قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: وَاللَّهِ لا أُجَامِعُك، قَالَ: وَاللَّهِ لا أُجَامِعُك، أَيكُون عَلَيهِ كَفَّارَةُ يمين وَاحِدةٍ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ. قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يحْلِفُ أَن لا يدْخل دارَ فُلان لِتلْكَ أَن لا يدْخل دارَ فُلان لِتلْكَ لِتلْكَ الله لا يدْخل دارَ فُلان لِتلْكَ الله الدارِ بعَينِهَا الَّتِي حَلَفً عَلَيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِنمَا عَلَيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ . قُلْت: فَإِن نَوَى يمينِينَ أَو لَمْ تكُن لَهُ نِيةٌ ؟ قَالَ: إذا لَمْ تكُن لَهُ نِيةٌ فَهِي يمينٌ وَاحِدةٌ ، وَإِن كَانا عَلِينِ فَكَفَّارَتانَ مِثلَ مَا ينذِرُهُمَا لِلَّهِ عَلَيهِ فَأَرَى ذلِكَ عَلَيهِ وَلَمْ أَسْمَعْ هَذا. هَكَذا مِن مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ عِلْفُ بِاللَّهِ أَن لا أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ عِلْفُ عَلَى ذَلِكَ الشَّيءِ بَعَينِهِ أَيضًا بَحَجِّ أَو عُمْرَةٍ أَن لا يَفْعَلَهُ ثُمَّ يَفْعَلُهُ ؟ قَالَ : عِنْت فِي ذَلِكَ وَيلْزَمُهُ ذَلِكَ كُلُهُ . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أُكلِّمُ فُلانًا وَاللَّهِ لا أُكلِّمُ فُلانًا وَاللَّهِ لا أُكلِّمُ فُلانًا . وَفُلانُ هَذَا إِنَا هُو فِي أَيَانِهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَا أَرَدْت ثلاثة أَيَان ، وَاللَّهِ لا أُكلِّمُ فُلانًا . وَفُلانُ هَذَا إِنَا هُو فِي أَيَانِهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَا أَرَدْت ثلاثة أَيَان ، أَيكُون عَلَيهِ كَفَّارَات ثلاث أَمْ كَفَّارَة وَاحِدة فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ ابن قَالَ : إِنَا قَالَ مَالِك : مَن حَلَف مِرَارًا بِاللَّهِ فَلَيسَ عَلَيهِ إِلا كَفَّارَة وَاحِدة . قَالَ ابن قَالَ : أَرَدْت بُكُون عَلَيهِ هَذِهِ ثلاث أَيَان لِلَّهِ عَلَي كَالنذور ، وَرَأَيت ذلِك عَلَيهِ الْأَن مَالِكً : مَن قَالَ : لِلَّهِ عَلَي كَالنذور ، وَرَأَيت ذلِك عَلَيهِ الْأَن مَالِكً : مَن قَالَ : لِلَّهِ عَلَي نَذورٌ ثلاثةً أَو أَرْبَعَةٌ فَهَذِهِ ثلاث أَيَانِ أَو أَرْبَعَةٌ فَهَذِهِ ثلاث أَيَانِ أَو أَرْبَعَةٌ فَهَذِهِ ثَلاثَةُ أَيَانِ أَو أَلْكُونُ عَلَي كَالنذور ، وَرَأَيت ذلِكَ عَلَيه ،

فَكَذَلِكَ هَذَا إِذَا قَالَ : أَرَدْت ثلاثةَ أَيَمَانَ لِلَّهِ عَلَي كَالنَذُورِ فَيكُونَ ذَلِكَ عَلَيهِ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: أَرَدْت ثلاثة أَيَان وَلَمْ يقُلْ: لِلَّهِ عَلَى ، أَيكُون ذلِكَ عَلَيهِ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن نوَى بالْيمِينِ الثانِيةِ غيرَ الْيمِينِ الأولَى ، وَبالْيمِينِ الثالِثةِ غيرَ الْيمِينِ الأولَى وَالثانِيةِ ، أَيكُون عَلَيهِ ثَلاثةُ أَيَان ؟ قَالَ: لَا يكُون عَلَيهِ أَبدًا إِلَا يمِينٌ وَاحِدةٌ ، إِلَا أَن يرِيد بهَا مَحْمَلَ النّذورِ ثلاثةً أَيَان يَكُون ذلِكَ عَلَيهِ كَمَا وَصفْت لَك .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن هِمامِ عَن قَتادةَ عَن الْحَسَنِ قَالَ: إذا حَلَفَ عَلَى يَمِن وَاحِدةٍ فِي شَيءٍ فِي مَقَاعِد شَتَى فَعَلَيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ (١) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُبارَكِ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُبارَكِ عَن عَطَاءٍ فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَشَرَةَ أَيَانَ ثُمَّ حَنِث . قَالَ : إن كَانَ فِي أَمْرِ وَاحِدٍ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ (٢) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُبارَكِ عَن هِشَامِ بن عُرُوةً عَن أَبِهِ فِي رَجُلٍ حَلَفَ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتِينَ أَو ثلاثا ، قَالَ عُرُوةً : فَعَلَيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ (٣) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ الْوَاحِدِ بنِ زيادٍ عَن ابن جُريج عَن عَطَاءٍ فِي وَاحِدةٌ (٣) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن عَبدِ الْوَاحِدِ بنِ زيادٍ عَن ابن جُريج عَن عَطَاءٍ فِي الرَّجُلِ عِلْفُ عَلَى الشَّيءِ الْوَاحِدِ أَيَانًا سِتَّةً ، قَالَ : إذا حَلَفَ عَلَى الشَّيءِ الْوُاحِدِ أَيَانًا سِتَّةً ، قَالَ : إذا حَلَفَ عَلَى عَلَى الشَّيءِ الْمُبارَكِ عَن ابن جُريج قَالَ : إذا حَلَفَ عَلَى عَلَى أَمْر وَاحِدٍ لِقَوْمٍ مَن شَتَى وَحَلَفَ عَلَى الشَّي وَاحِدةً بَاللَّهِ فَفِي ذَلِكَ كَفَّارَةٌ وَاحِدةٌ ، وَإِن حَلَفَ عَلَى أَمْر وَاحِدٍ أَيَانَا شَتَى فَكَفَّارَتَهُن شَتَى إن حَنِث .

مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَاتِ قَبِلَ الْحِنث

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ بِاللَّهِ فَأَرَاد أَن يَكَفِّرَ قَبِلَ الْحِنث ، أَيُجْزِئ ذَلِكَ عَنهُ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَمَّا قَوْلُك يَجْزِئ عَنهُ فَإِنا لَمْ نوقِفْ مَالِكًا عَلَيهِ ، إِلا أَنهُ كَان يقُولُ : لا تجب عَلَيهِ الْكَفَّارَةُ قَبِل الْحِنث ، فَاختَلَفْنا فِي الْكَفَّارَةُ قَبِل الْحِنث ، فَاختَلَفْنا فِي الْكَفَّارَةُ قَبِل الْحِنث ، فَإِن مَالِكٌ : وَلا أُحِب لأَحَدٍ أَن يَكَفِّرَ قَبِلَ الْحِنث ، فَإِن مَالِكٌ : وَلا أُحِب لأَحَدٍ أَن يَكَفِّر قَبِلَ الْحِنث ، فَإِن فَعَلَ الْحِنث فَسَأَلْنا مَالِكًا عَن ذلِك . فَقَالَ : أَعْجَب إِلَي أَن لا يَكَفِّر إلا بعْد الْحِنث ، فَإِن فَعَلَ أَجْزَأَ ذلِك عَنهُ وَالْيمِين بِاللَّهِ أَيسَرُ مِن الإيلاءِ ، وَأَرَاهَا مُجْزَنَةً عَنهُ إِن هُو كَفَّر قَبِلَ الْحِنث .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ فَصامَ وَهُوَ مُعْسِرٌ قَبلَ أَن يُحْنث فَحَنِث وَهُوَ مُوسِرٌ ؟ قَالَ : إِنَا سَأَلْنا مَالِكًا فِيمَن كَفَّرَ قَبلَ الْحِنث فَرَأَى أَن ذلِكَ مُجْزِئ عَنهُ وَكَان أَحَب إلَيهِ أَن

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٣٤٧) عن الحسن .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٣٤٤) عن عطاء بنحوه .

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٣٤٣) من حديث هشام بن عروة بنحوه .

يكَفِّرَ بعْد الْحِنث ، وَالَّذِي سَأَلْت عَنهُ مِثلُهُ ، وَهُوَ مُجْزِئ عَنهُ ، وَإِنِمَا وَقَفْنا مَالِكًا عَن الْكَفَّارَةِ قَبَلَ الْحِنث أَحَب إِلَى ، وَأَرَاهُ مُجْزِئا عَنهُ إِن لَكَفَّارَةِ قَبَلَ الْحِنث أَحَب إِلَى ، وَأَرَاهُ مُجْزِئا عَنهُ إِن فَعَلَ ، فَأَمَّا الْأَيَان بِاللَّهِ فِي غير الإيلاءِ فَلَمْ نوقِفْ مَالِكًا عَلَيهِ ، وَقَدْ بِلَغنِي عَنهُ أَنهُ قَالَ: إِن فَعَلَ رَجَوْت أَن يُجْزِئ عَنهُ .

قَالَ مَالِكٌ : عَن سُهَيلِ بِنِ أَبِي صَالِحٍ عَن أَبِيهِ عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينِ فَرَأَى خيرًا مِنهَا فَلْيكُفُّرْ عَن يَمِينِهِ وَلْيفْعَلْ الَّذي هُوَ خَيرٍ » (١) .

قَالَ ابن وَهْب : عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ عَن نافِعِ قَالَ : كَان عَبدُ اللَّهِ بنِ عُمَرَ رُبَمَا حَنِث ثُمَّ يَكَفِّرُ وَرُبَمَا قَدَمَ الْكَفَّارَةَ ثمَّ حَنِث (٢) . قَالَ ابن وَهْب : وَسَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ : الْحِنث قَبلَ الْكَفَّارَةِ أَحَب إِلَي ، وَإِن كَفَّرَ ثمَّ حَنِث لَمْ أَرَ عَلَيهِ شَيئًا .

الرَّجُكُ بِحَلِفُ أَن لَا يَفْعَلَ شَبِنًا حِينًا أَو زَمَانًا أَو دَهْرًا

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: وَاللَّهِ لأَقْضِينكَ حَقَّك إِلَى حِين ، كَمْ الْحِين عِند مَالِكٌ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : الْحِين سَنةٌ . قُلْت : وَكَمْ الزَّمَان ؟ قَالَ : سَنةٌ . قُلْت : وَكَم الدهْرُ ؟ قَالَ : سَنةٌ . وَقَالَ رَبِيعَةُ: الْحِين سَنةٌ قَالَ : بلَغنِي عَنهُ فِي الدهْرِ وَلَمْ أَسْمَعُهُ مِنهُ أَنهُ قَالَ أَيضا: سَنةٌ . وَقَالَ رَبِيعَةُ: الْحِين سَنةٌ وَالزَّمَان سَنةٌ .

قَالَ : وَذَكَرَ ابن وَهْب عَن مَالِكٍ أَنهُ شَكَّ فِي الله هُرِ أَن يَكُون سَنةً ، فَأَمَّا الْحِين وَالزَّمَان فَقَالَ : سَنةٌ ، وَقَالَ رَبِيعَةُ بن أَبِي عَبدِ الرَّحْمَنِ وَمَالِكٌ : قَالَ اللَّهُ تبارَكَ وَتعَالَى : ﴿ ثُوْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِدْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم ٢٥٠] . فهُو سَنةٌ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن أَبِي الأَحْوَصِ عَن عَطَاءِ بنِ السَّائبِ عَن رَجُلِ مِنهُمْ قَالَ: قُلْت لابنِ عَباسٍ : ﴿ تُؤْتِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ لِابْنِ عَباسٍ : ﴿ تُؤْتِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ لِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ الْحِين : سَنةٌ (٣) .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الأيمان والنذور (٢/ ٣٨٠) رقم (١١) ، ومسلم في الأيمان (١١) ، ومسلم في الأيمان (١٦٥) من حديث أبي هريرة ﴿

 ⁽۲) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب من قال: الكفارة بعد الحنث (۳/ ٤٨٣) رقم(١١) ،
 والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٩٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما واللفظ للبيهقي .

 ⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب الرجل يحلف أن لا يكلم الرجل حينًا كم يكون ذلك (٣/ ٤٩٨) رقم (٢) بمثل سند ولفظ المدونة .

مَا جَاءَ فِي لَهَارَةِ الْعَبِرِ عَن مِينِهِ

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبد إذا حَنِث فِي عِينِهِ بِاللَّهِ ، أَيْزِئِه أَن يكْسُو عَنه السَّيدُ أَوْ يطْعِم ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : الصوْمُ أَحَب إلَيَّ وَإِن أَذِن لَه سَيدُه فَأَطْعَم أَوْ كَسَا أَجْزَأَه ، وَمَا هو عَندِي بِالْبِينِ وَفِي قَلْبِي مِنه شَيءٌ وَالصِّيامُ أَحَب إلَي . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرْجُو أَن يُجْزِئ عَنه إِن فَعَلَ ، وَمَا هوَ عِندِي بِالْبِينِ ، وَأَمَّا الْعِتَ فَإِنه لا يُجْزِئه . قُلْت : كَمْ يصُومُ الْعَبدُ فِي عَنه إِن فَعَلَ ، وَمَا هوَ عِندِي بِالْبِينِ ، وَأَمَّا الْعِتَ فَإِنه لا يُجْزِئه . قُلْت : كَمْ يصُومُ الْعَبدُ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ . قَالَ : مِثلُ صِيامِ الْحُرِّ . قُلْت : وَالْعَبدُ فِي جَمِيعِ الْكَفَّارَات مِثلُ الْحُرِّ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ بِاللَّهِ وَهوَ عَبدٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت مَن حَلَفَ فَحَنِث فِي الْيمِينِ بِاللَّهِ وَهوَ عَبدٌ فَلْ الْولاءَ كَان لِغيرِهِ ، فَأَرَاد أَن يعْتَق عَن يمينِهِ ، أَيْزِئه أَمْ لا ؟ قَالَ : هوَ مُجْزِئ عَنه وَلَمْ أَسْمَعُه مِن مَالِكٍ ، وَإِنَا مَنعَ الْعَبد أَن يعْتَق وَهوَ عَبدٌ ؛ لأَن الْولاءَ كَان لِغيرِهِ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن سُفْيان الثوْرِي عَن لَيث بنِ أَبِي سَليم عَن مُجَاهِدٍ قَالَ : لَيسَ عَلَى الْعَبدِ إلا الصوْمُ وَالصلاةُ .

ابن مَهْدِي عَنْ حَمَّادِ بنْ سَلَمةَ أَنـهُ بلَغـهُ عَـنْ إِبْـرَاهِيمَ النَّخعـيِّ في ِالعَبـد يُظَـاهِرُ مِـنِ امْرَأْتِهِ ، قَالَ : يَصُومُ وَلاَ يَعْتِقْ .

مَا جَاءَ فِي نَنْقَيَةِ كَفَّارَةِ الْيمِين

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَسُئلَ مَالِكٌ عَنِ الْحِنطَةِ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ أَتغَرْبِلُ ؟ قَالَ: إذا كَانـت نقِيةً مِن الترَابِ وَالتبنِ فَأَرَاهَا تَجْزِئِ ، وَإِن كَانت مَغلُوثةً (١) بالتبنِ فَإنِهَا لا تجْزِئِ ، حَتى يخرُجَ مَا فِيهَا مِن التبنِ وَالترَابِ .

في اطْعَام كَفَّارةِ الْيَمِين

قُلْت : أَرَأَيت كَمْ إطْعَامُ الْمَسَاكِينِ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مُدُّ مُدُّ لِكُلِّ مِسْكِينِ . قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا عِندنا هَاهنا فَلْيكَفِّرْ بُدِّ النبي عليه الصلاة والسلام فِي الْيمِينِ بِاللَّهِ مُدُّ مُدٌّ مُدٌّ ، وَأَمَّا أَهْلُ الْبلدانِ فَإِن لَهمْ عَيشًا غيرَ عَيشِنا ، فَأَرَى أَن يكَفِّرُوا بالْوسَطِ مِن عَيشِهمْ ، يقُولُ اللَّه : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ١٨]. قُلْت : وَلا ينظُرُ

⁽١) الغلث : يقال : غلثه يغلثه : خلطه وجمعه ، وسقاء مغلوث : مدبوغ بالتمر أو البر، كما في القاموس .

فِيهِ فِي الْبلْدانِ إِلَى مُدِّ النبي ﷺ فَيجْعَلُه مِثلَ مَا جَعَلَه فِي الْمَدِينةِ ؟ قَالَ : هَكَذَا فَسَّرَ لَنا مَالِكٌ كَمَا أَخبَرْتك ، وَأَنَا أَرَى إِن كَفَّرَ بِالْمُدِّ ، مُدِّ النبي ﷺ فَإِنه يجْزِئ عَنه حَيْثَمَا كَفَّرَ بهِ . قُلْت : وَلا يجْزِئ قُلْت: وَمَا أَظُن أَن مَالِكًا أَرَاد بِهَذَا فِي الْكَفَّارَةِ ؟ قَالَ : أَرَاد بهِ الْقَمْحَ . قُلْت : وَلا يجْزِئ أَن يعْطِي الْعُرُوض مَكَان هَذَا الطَّعَامِ وَإِن كَان مِثلَ ثَمَنِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لا يجْزِئ عِند مَالِكِ .

قُلْت : أَيْزِئ أَن يغدِّيهِمْ وَيعَشَيهِمْ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ بِاللَّهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن غدى وَعَشَّى أَجْزَأَه ذلِكَ . قَالَ : وَسَأَلْنا مَالِكًا عَنِ الْكَفَّارَةِ أَغداءٌ وَعَشَاءٌ أَمْ غداءٌ بلا غداءٍ وَعَشَاءٌ بلا غداءٍ ؟ قَالَ : بل غداءٌ وعَشَاءٌ . قُلْت : كَيفَ يطْعِمُ ؟ أَيطْعِمُهِمْ قِفَارًا وَشَاءٌ يطْعِمُهِمْ الْخبزَ وَالإدامَ ؟ قَالَ : بلغنِي عَن مَالِكِ أَنه قَالَ : الْخبزَ وَالإدامَ ؟ قَالَ : بلغنِي عَن مَالِكِ أَنه قَالَ : الْخبزَ وَالإدامَ ؟ قَالَ : سَأَلْت ابن وَالنَّيت إِن غدى الْفَطِيمَ مِن الْكَفَّارَةِ ، أَيْ إِنْ عَنه ؟ قَالَ : سَأَلْت ابن وَهْب عَن مَالِكٍ هَلْ يعْطَى الْفَطِيمُ مَن الْكَفَّارَةِ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قَالَ مَالِكٌ : عَن نافِعِ أَن عَبد اللَّهِ بن عُمَرَ كَان يكفِّرُ عَن يمينِهِ بإطْعَامِ عَشَرَةِ مَسَاكِين لِكُلِّ مِسْكِينِ مِنهمْ مُدُّ مِن حِنطَةٍ (١٠ . قَالَ : وَكَان يعْتَقُ الْمِرَارَ إِذَا أَكُد الْيَمِين (١٠ . قَالَ ابن لِكُلِّ مِسْكِينِ مِنهمْ مُدُّ مِن حِنطَةٍ (١٠ . قَالَ ابن عَبدِ اللَّهِ بن عَباسِ وَعَبدِ اللَّهِ بن عَياشِ ابن وَهْب : وَأَخْبَرَنِي رَجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عَبدِ اللَّهِ بن عَباسٍ وَعَبدِ اللَّهِ بن عَياشِ ابن أَبي رَبيعة وَزَيدِ بن ثَابت وَيحْيى بن سَعيدٍ وَغيرهِمْ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إطْعَامِ الْمَسَاكِينَ مُدُّ مِن حِنطَةٍ لِكُلِّ مِسْكِينِ . قَالَ : وَقَالَ ذلِكَ أَبُو هرَيرَة وَابنِ الْمُسَيب وَابن شَهاب . مُدُّ مِن حِنطَةٍ لِكُلِّ مِسْكِينِ . قَالَ : وَقَالَ ذلِكَ أَبُو هرَيرَة وَابنِ الْمُسَيب وَابن شُمَالُ مُدُّ بُدُ قَالَ ابن وَهْب : وَقَالَ مَالِكُ بن أَنسٍ : سَمِعْت أَن إطْعَامَ الْكَفَّارَات فِي الْأَيَانِ مُدُّ بُدُ مُل النِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَامَ الظَّهَارِ لا يكُون إلا شِبعًا ؛ لأن إطْعَامَ الأَيكَان فِيهِ النَّهَارِ في إطْعَامِ الظَّهَارِ اللهُ يَكُون إلا شِبعًا ؛ لأن إطْعَامَ الأَيكَان فِيهِ شَرُطٌ وَلا شَرْطَ فِي إطْعَامِ الظَّهَارِ .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب كفارة اليمين مد من طعام (٣/ ٤٧٤) رقم (٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽۲) قال المواق: قال مالك: الإطعام في كفارة اليمين مد قمح لكل مسكين عندنا بالمدينة ، وأما سائر البلدان فإن لهم عيشًا غير عيشنا فليخرج وسطًا من عيشهم ، وقال ابن القاسم: حيث ما أخرج مدًّا بمد النبي من أجزأه . ابن المواز: ومن زاد فله ثوابه إن شاء الله ، وأفتى ابن وهب بمصر بمد ونصف وأشهب بمد وثلث . انظر مواهب الجليل بشرح مختصر خليل (٣٠٨/٣) .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب كفارة اليمين مد من طعام (٣/ ٤٧٤) رقم (١) عن ابن عباس ، ورقم (٢) عن زيد بن ثابت .

قَالَ مَالِكٌ : عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ عَن سُلَيمَان بنِ يسَار أَنه قَالَ : إذا أَدْرَكْت الناسَ وَهمْ إذا أَعْطُوا الْمَسَاكِين فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ بِالْمُدِّ الأصْغرِ رَأَوَّ أَن ذلِكَ مُجْزِئ عَنهمْ . وَقَالَ ابن الْقَاسِمِ وَسَالِمٌ : مُدُّ مُدُّ مُدُّ أَنَّ .

قَالَ ابن مَهْ الِي : عَن حَمَّادِ بن زَيدٍ عَن أَيوب عَن أَبِي مَرْثَدٍ الْمَدنِي (٢) عَن ابنِ عَباسٍ قَالَ : مُدُّ مِن حِنطَةٍ فَإِن فِي رُبعِهِ مَا يأتدمُه . قَالَ ابن مَهْ لِي : عَن ابنِ الْمُبارَكِ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ لَهيعَةَ عَن خالِدِ بنِ أَبِي عِمْرَان أَنه سَأَلَ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا فَقَالاً : غداءٌ وَعَشَاءٌ . قَالَ ابن مَهُ لِي : عَن زَمْعَةُ بنِ صالِح (٣) عَن ابنِ طَاوُس (٤) عَن أَبيهِ قَالَ : قَدْرَ مَا يُسِكُ أَهْلَ بيتهِ غداءٌ وَعَشَاءٌ (٥) .

قَالَ ابن مَهْ دِي : عَن الرَّبِيعِ بن صبيحِ عَن الْحَسَنِ قَالَ : إذا اجْتَمَعَ عَشْرَةُ مَسَاكِين فَأَطْعَمَهمْ خبزًا مَأْدُومًا بِلَحْمٍ أَوْ بِسَمْنِ أَوْ بِلَبن . وَقَالَ الْحَسَن وَابن سِيرِين : وَإِن شَاءَ أَطْعَمَهمْ خبزًا وَلَحْمًا أَوْ خبزًا وَلَبنا أَوْ خبزًا وَزَيتا (٢٠) .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَالِكِ بنِ أَبِي عِمْرَان أَنه سَأَلَ الْقَاسِمَ فَقَالَ : غِذَاءٌ وَعَشَاءٌ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ عُلِفُ بالْيمِينِ بِاللَّهِ فِي أَشْياءَ شَتى فَيحْنث ، أَيجْزِئِه أَن يطْعِمَ عَشْرَةَ مَسَاكِين عَن هَذِهِ الْأَيَانِ كُلِّهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ وَأَنا أَسْمَعُ عَن رَجُلِ

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٧٤) رقم (٥) عن سليمان بن يسار ، ورقـم (٦) عـن القاسم وسالم بنحوه.

⁽٢) أبو يزيد المدني ، من أهل البصرة ، روى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وأسماء بنت عميس وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم ، وروى عنه أيوب وأبو الهيثم قطن بن كعب وجريـر بـن حـازم وغيرهم ، وثقه ابن معين . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٤٩٣،٤٩٢) .

⁽٣) زمعة بن صالح الجندي اليماني ، روى عن ابن طاوس وعمرو بـن دينــار والزهــري وغيرهــم ، وروى عنه ابنه وهب وابن جريج والسفيانان وابن وهب وغيرهم ، ضــعفه أحمــد وابــن معــين وأبــو داود وقال النسائي: ليس بالقوي . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠١،٢٠) .

⁽٤) عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني ، روى عن أبيه وعطاء وعمرو بـن شـعيب ووهـب بـن منبـه وغيرهم ، وروى عنه ابناه طـاوس ومحمـد ، وعمرو بـن دينـار وأيـوب السـختياني وابـن جـريج وغيرهم ، وثقه أبو حاتم والنسائي والدارقطني والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٥،١٧٤) .

⁽٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب من قال: يغديهم ويعشيهم (٣/ ٤٧٥) رقـم (١،٢) من حديث قتادة والشعبي .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب من قال : يجزيه أن يطعمهم مرة واحدة (٦) (٦) دوله (٢) عن الحسن .

كَانَ عَلَيهِ كَفَّارَةُ يَمِينِينِ فَيطْعِمُ عَشَرَةً مَسَاكِينِ عَن يَمِينِ وَاحِدةٍ ، ثُمَّ أَرَاد مِن الْغدِ أَن يطْعِمَ عَن الأَخرَى فَلَمْ يَجِدْ غيرَهمْ أَيطْعِمُهمْ عَن الْيمِينِ الأَّخرَى ؟ قَالَ : مَا يعْجبنِي ذلِكَ وَلْيلْتمِسْ غيرَهمْ . قُلْت : فَإِن لَمْ يجدْ غيرَهمْ حَتى مَضت أَيامٌ ؟ قَالَ : وَإِن مَضت لَهمْ أَيامٌ فَهوَ الَّذِي سَأَلْنا مَالِكًا عَنه فَلا يفْعَلُ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن سُفْيان الثوْرِي عَن جَابِرِ قَالَ: سَأَلَت الشَّعْبِي عَن الرَّجُلِ يَـرَدُّدُ عَلَى الْمِسْكِينِينِ أَوْ الثلاثةِ فَكْرَهه . ابن مَهْدِي عَن مُحَمَّدِ بن عَبدِ اللَّهِ عَن يعْقُوب بن قَلَى الْمِسْكِينِينِ أَوْ الثلاثةِ فَكْرَهه . ابن مَهْدِي عَن مُحَمَّدِ بن عَبدِ اللَّهِ عَن يعْقُوب بن قَيس الشَّعْبي فِي رَجُلِ ظاهَرَ مِن امْرَأَتهِ ، فَسُئلَ : هَلْ يعْطِي أَهْلَ الْبيت فُقَرَاءَهمْ عَشْرَةً قَيس الشَّعْبي فِي رَجُلِ ظاهَرَ مِن امْرَأَتهِ ، فَسُئلَ : هَلْ يعْطِي أَهْلَ الْبيت فُقَرَاءَهمْ عَشْرَةً إطْعَامُ سِتِين مِسْكِينا كَمَا أَمَرَكُمْ اللَّه ، اللَّه أَعْلَمُ بهِمْ وَأَرْحَمُ (١) .

مَا جَاءَ فِي اطْعَامِ النَّمِّي وَالْعَبِرِ وَذُويِ الْقَرَابِةِ مِنَ الطَّعَام

قُلْت: أَرَأَيت أَهْلَ الذَهَّةِ ، أَيطْعِمُهمْ مِن الْكَفَّارَةِ ؟ قَالَ : لا يطْعِمُهمْ مِنهَا وَلا مِن شَيءٍ مِن الْكَفَّارَات وَلا الْعَبيد وَإِن أَطْعَمَهمْ لَمْ يَجُزْ عَنه . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَكْسَى أَوْ شَيءٍ مِن الْكَفَّارَات وَلا الْعَبيد وَإِن أَطْعَمَهمْ لَمْ يَجُزْ عَنه . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَكْسَى أَوْ أَطْعَمَ عَبد رَجُلِ مُحْتاجٍ ، أَيجْزِئ عَنه أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجْزِئ أَن يطْعِمَ عَبدًا . قُلْت : وَيجْزَئ أَن يطْعِمَ فِي الْكَفَّارَات أُمَّ وَلَـدِ مَالِكًا قَالَ : لا يجْزِئ أَن يطْعِمَ عَبدًا . قُلْت : وَيجْزِئ أَن يطْعِم فِي الْكَفَّارَات أُمَّ وَلَـدِ رَجُل فَقِير ؟ فَقَالَ : لا يجْزِئ ؟ لأَنهَا بَمَنزِلَةِ الْعَبدِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَطْعَمَ غِنِيًّا وَهـوَ لا يعْلَمُ ثُمَّ عَلِم ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا يجْزِئه ؟ لأَن اللَّه تبارَكَ وتَعَالَى قَالَ يعْلَمُ ثُمَّ عَلِمَ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا يجْزِئه ؟ لأَن اللَّه تبارَكَ وتَعَالَى قَالَ يعْلَمُ وَقَلْ تبين لَه أَنه أَعْلَى كَتَابِهِ: ﴿ عَشَرَةٍ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة : ٢٩]. وَهَذَا الْعَنِي لَيسَ بَمِسْكِينٍ ، فَقَدْ تبين لَه أَنه أَعْطَاه غيرَ أَهْلِهِ الَّذِين فَرَض اللَّه لَهمْ الْكَفَّارَة فَهوَ لا يجْزِئه . `

قُلْت: أَرَأَيت مَن لَه الْمَسْكَن وَالْخادِمُ ، أَيعْطَى مِن كَفَّارَةِ الْيمِينِ أَمْ لا ؟ فَقَالَ : مَنَالْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يعْطِي مِنهَا مَن لَه الْمَسْكَن وَالْخادِمُ . فَقَالَ : أَمَّا مَن لَه الْمَسْكَن اللَّهِ عَلَى عَن الرَّجُلِ يعْطِي مِنهَا مَن لَه الْمَسْكَن وَالْخادِمُ . فَقَالَ : أَمَّا مَن لَه الْمَسْكَن الَّذِي لا فَضلَ فِي ثَمَنِهَ وَالْخادِمُ الَّتِي تَكُفُّ وَجْهَ أَهْلِ الْبيت الَّتِي لا فَضلَ فِي ثَمَنِهِ وَالْخادِمُ الَّتِي تَكُفُّ وَجْهَ أَهْلِ الْبيت الَّتِي لا فَضلَ فِي ثَمَنِهَا فَالرَّهُ فَلَا اللَّهُ تَبارَكَ اسْمُه قَالَ فَأَرَى أَن يعْطَى مِن الزَّكَاةِ ، وَأَرَى كَفَّارَةَ الْيمِينِ بِهَذِهِ الْمَنزِلَةِ ؛ لأن اللَّه تبارَكَ اسْمُه قَالَ فِي الإطْعَامِ فِي الْكَفَّارَةِ : ﴿ عَشَرَةٍ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة : ٨٩] . فَالأَمْرُ فِيهِمَا وَاحِدٌ فِي هَذا

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _باب كفارة الظهار إطعام ستين مسكينًا (٣/ ٤٧٩) رقم (٢) عن الشعبي .

وَقَالَ فِي الزَّكَاةِ: ﴿ إِلَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠]. فَهمْ هَاهنا مَسَاكِين وَهَاهنا مَسَاكِين .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَطْعَمَ ذَا رَحِم مَحْرَم ، أَيُجْزِئِه فِي الْكَفَّارَةِ فِي قَـوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : سَأَلْنَا مَالِكًا عَن الرَّجُلِ تجب عَلَيهِ الْكَفَّارَةُ ، أَيعْطِيهَا ذَا قَرَابَةٍ إِلَيهِ مِمَّن لا تَلْزَمُه نفقَتهمْ ؟ فَالَ : مَا يعْجبنِي ذَلِكَ . قُلْت : فَإِن أَعْطَاهمْ أَيجْزِئِه ذَلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَرَى إِن كَان فَقِيرًا أَجْزَأَه . قُلْت : وَجَمِيعُ الْكَفَّارَات فِي هَذَا سَوَاءٌ . قَالَ : الَّذِي سَأَلْت مَالِكًا إِنمَا هو عَن كَفَّارَةِ الْيمِينِ ، وَأَرَاهَا كُلُّهَا هِي وَالزَّكَاةُ سَوَاءٌ ؛ لأنه مَحْمَلٌ وَاحِدٌ .

قَالَ : وَأَخبرَنِي ابن لَهيِعَةَ عَن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أَبي جَعْفَر عَن نـافِعِ أَنـه قَـالَ : لا يطْعَـمُ نصْرَانِي فِي كَفَّارَةِ يمين . قَالَ : وَقَالَ رَبيعَةُ وَغيرُه مِن أَهْــلّ ِالْعِلْـمِ : إنـه لا يعْطَـى مِنهَــا يهودِي وَلا نصْرَانِي وَلا عَبدٌ شَيئًا ، وَقَالَ اللَّيث مِثلَه .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن إِسْرَائِيلَ عَن مَهْدِي عَن لَيث عَن مُجَاهِدٍ قَالَ : لا يتصدقُ إلا عَلَى أَهْلِ دِينِهِ . قَالَ ابن مَهْدِي: عَن إِسْرَائِيلَ عَن جَابِرِ عَن الْحَكَم قَالَ : لا يتصدقُ عَلَى أَهْلِ دِينِهِ . وَقَالَ الْحَكَمُ : لا يجْزِئ إلا مَسَاكِين مُسْلِمِين . () قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بن عَلَيهِمْ . وَقَالَ الْحَكَمُ : لا يجْزِئ إلا مَسَاكِين مُسْلِمِين . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن حَمَّادِ بن زَيدٍ قَالَ: سَأَلْت أَيوب عَن الأَخ أَيعْطِيهِ مِن كَفَّارَة الْيمِين ؟ قَالَ : أَمِن عِيالِهِ ؟ قُلْت : لا . قَالَ: نعَمْ . قُلْت : فَمَا تَعْلَمُ أَحَدًا مِن الْقَرَابَةِ لا يعْطَى ؟ قَالَ : الْغنِي . قُلْت : فَالأَب ؟ قَالَ : لا يعْطَى . قَالَ سَحْنُونُ : وَقَدْ كَرِهَ ابن الْمُسَيب وَمَالِكٌ إِعْطَاءُ الْقَرِيب مِن الزَّكَاةِ .

فِي تَخِيرِ الْمُكُفِّرِ فِي كَفَّارَةِ الْبِمِين

قُلْت : أَرَأَيت مَن حَنِث فِي الْيمِينِ بِاللَّهِ ، أَهوَ مُخيرٌ فِي أَن يكْسُوَ أَوْ يطْعِمَ أَوْ يعْتى فَي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِنَ لَمْ يقْدِرْ عَلَى شَيءٍ صامَ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَلْ يَجُورُ لَه أَن يصُومَ وَهوَ يقْدِرُ عَلَى أَن يطْعِمَ أَوْ يكْسُو أَوْ يعْتَقَ ؟ قَالَ : لا يجْزِئِه أَن يصُومَ وَهوَ يقْدِرُ عَلَى أَن يطُعِمَ أَوْ يكْسُو أَوْ يعْتَقَ ؟ قَالَ : لا يجْزِئِه أَن يصُومَ وَهوَ يقْدِرُ عَلَى شَيءٍ .

قَالَ : وَأَخبرَنِي ابن وَهْب عَن عُثمَان بنِ الْحَكَمِ الْجُذامِي (٢) عَن يحْيي بنِ سَعِيدٍ أَنه قَالَ

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ بـاب لا يجـد مسكينا مسـلما فيعطـي كفارتـه اليهــود والنصارى (٣/ ٥٠١) رقم (١) عن الحكم .

⁽٢) عثمان بن الحكم الجذامي المصري ، روى عن يحيى بـن سـعيد الأنصـاري وموسـى بـن عقبـة وعبـد الرحمـن بن زيــاد بن أنعـم ويونـس بن زيد وغيرهـم ، وروى عنـه أبو زرارة الليث بن عاصـم =

فِي كَفَّارَةِ الأَيْمَانِ: إِن شَاءَ أَطْعَمَ ، وَإِن شَاءَ أَعْتَقَ ، وَإِن شَاءَ كَسَا ، فَإِن لَمْ يجِدْ شَيئا مِن هَذِهِ الثلاث صامَ ثلاثَةَ أَيامٍ . وَقَالَ ابن شَبِهَابِ مِثْلَه ، وَقَالَ ابن الْمُسَيبِ مِثْلَه وَغيرُه مِن أَهْلِ ، الْثلاث صامَ ثلاثَةَ أَيامٍ . وَقَالَ ابن شَبِهَابِ مِثْلَه ، وَقَالَ ابن الْمُسَيبِ مِثْلَه وَغيرُه مِن أَهْلِ ، الْعِلْمِ وَقَالُوا : كُلُّ شَيَءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ ، أَوْ) فَصاحِبه مُخيرٌ أَيُّ ذلِكَ شَاءَ فَعَلَ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن سُفْيان عَن لَيث عَن مُجَاهِدٍ عَن ابن عَباس قَالَ : كُلُّ شَيءٍ فِي الْقُرْآن (أَوْ ، أَوْ) فَهوَ مُخيرٌ، وَمَا كَان فَمَن لَمْ يجدْ يبدأُ بالأوَّل فَالأُوَّل (١) وَقَالَه عَطَاءُ بن أَبي رَباح : وَقَالَ أَبو هرَيرَةَ : إنمَا الصِّيامُ لِمَن لَمْ يجدْ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ (٢).

فِي الصِّيام فِي كَفَّارَةِ الْيَمِين

قُلْت: أَرَأَيت الصِّيامَ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ ، أَمُتتابِعٌ فِي قَوْلُ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : إن تابِعَ فَحَسَنٌ وَإِن لَمْ يتابِعْ أَجْزَأَ عَنه عِند مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَكَلَ فِي صِيامٍ كَفَّارَةِ الْيمِينِ أَوْ شَرِب نَاسِيا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يقْضِي يوْمًا مَكَانه . قُلْت : أَرَأَيت إِن صامَت امْرَأَةً فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ فَحَاضت ؟ قَالَ : تبنِي عِند مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن صامَ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ فَحَاضت ؟ قَالَ : تبنِي عِند مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن صامَ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ فِي أَيامِ التَشْرِيقِ ؟ قَالَ : لا يَجْزِئ عَنه إلا أَن يصُومَ آخِرَ يوْمٍ مِنهَا ، فَعَسَى أَن يُحْرِئ يوْمٍ مِنهَا ، فَعَسَى أَن يُحْرِئه وَمَا يعْجَبنِي أَن يصُومَه ، فَإِن صامَه أَجْزَأَ عَنه ؛ لأني سَمِعْت مَالِّكًا يقُولُ فِيمَن نذرَ صِيامَ آيامِ النحْرِ فَلا يصُمْها . قَالَ عَبلُهِ فِي آخِرِ أَيامِ التشْرِيقِ . مَالِكٌ : وَلا أُحِب لأَحَدٍ أَن يبتدِئ صِيامًا وَإِن كَان وَاجبًا عَلَيهِ فِي آخِرِ أَيامِ التشْرِيقِ . مَالِكٌ : وَلا أُحِب لأَحَدٍ أَن يبتدِئ صِيامًا وَإِن كَان وَاجبًا عَلَيهِ فِي آخِرِ أَيامِ التشْرِيقِ .

قَالَ مَالِكٌ : عَن حُمَيدٍ عَن مُجَاهِدٍ عَن أُبِي بنِ كَعْب أَنه كَان يَقْرَأُ : ﴿ فَصِيامُ تَلاثَةِ اللهُ مَالِكٌ : عَن حُمَيدٍ عَن مُجَاهِدٍ عَن أُبِي بنِ كَعْب أَنه كَان يَقْرَأُ : ﴿ فَصِيامُ تَلاثَةِ اللهُ الل

قَالَ سُفْيان : عَن لَيث عَن مُجَاهِدٍ قَالَ: كُلُّ صِيامٍ فِي الْقُرْآن مُتتابعٌ إلا قَضاءَ رَمَضان (٤) . قَالَ ابن مَهْدِي : عَن أَبي عَوَانةَ عَن الْمُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ قَالَ فِي قِرَاءَةِ عَبدِ

⁼ القتباني وابن وهب وسعيد بن أبي مريم وغيرهم ، وثقه أحمد بن صالح المصري . انظر تهذيب التهذيب (٧٣/٢) .

 ⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب ما قالوا : ما كان في القرآن أو فصاحبه مخير فيـه
 (٣/ ٤٩٧) رقم (١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٣٣٢) عن أبي هريرة ﷺ .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب في الصيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين (٣/ ٤٨٨) رقم (٤) عن أبي بن كعب .

⁽٤) رواه عبد الرزاقُ في المصنف (١٦٣٨٥) ،وابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٨٨) رقم (٦) عن مجاهد .

اللّهِ: ﴿ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [المائدة: ٨٩] مُتتابعات (١) قَالَ ابن وَهْب: عَن سُفْيان بن عُيينة عَن ابن أَبِي نجيحٍ قَالَ: سُئلَ طَاوُسٌ عَن صِيامٍ كَفَّارَةِ الْيمِينِ قَالَ: تفَرَّقُ . فَقَالَ مُجَاهِدٌ: يا أَبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي قِرَاءَةِ ابنِ مَسْعُودٍ ﴿ فَصِيامُ ثلاثةِ أَيامٍ مُتتابعات ﴾ (٢) ، قَالَ: فَهِي يا أَبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي قِرَاءَةِ ابنِ مَسْعُودٍ ﴿ فَصِيامُ ثلاثةِ أَيامٍ مُتتابعات ﴾ (٢) ، قَالَ: فَهِي مُتتابعات ، قَالَ ابن مَهْدِي : عَن الْحَجَّاجِ عَن عَطَاءٍ أَنه كَان لا يرَى بتفْريقِهِنِ بأُسًا . وَقَالَ إبرَاهِيمُ النجعِي : إذا كَان عَلَى الْمَرْأَةِ شَهْرَانِ مُتتابعان فَأَفْطَرَت مِن حَيضٍ فَلا بد مِن الْحَيضِ ، فَإِنهَا تَقْضِي مَا أَفْطَرَت (٣) .

فِي كَفَّارَةِ الْمُوسِرِ بِالصِّيامِ

قُلْت: أَرَأَيت مَن كَان مَالُه غائبًا عَنه ، أَيُزِئِه أَن يكفّر كَفّارةَ الْيمِينِ بِالصِّيامِ ؟ قَالَ : لا ، وَلَكِن يَسَلَّفُ ، قُلْت : أَخْفَظُه عَن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : أَرَأَيت إِن حَنِث فِي يَبِهِ فَأَرَاد أَن يكفّر وَلَه مَالٌ وَعَلَيهِ دِينٌ مِثلُه ، أَيُخِزِئِه أَن يصُومَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَمْ يَبِهِ فَأَرَاد أَن يكفّر وَلَه مَالٌ وَعَلَيهِ دِينٌ مِثلُه ، أَيْخِزِئِه أَن يصُومَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئا . وَلَكِن إِذَا كَان عَلَيهِ مِن الدين مِثلُ جَمِيع مَا فِي يديهِ ، وَلا مَالَ لَه غيرُه أَجْزَأَه الصومُ مُ قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت لَه دَارٌ يسْكُنُهَا أَوْ حَادِمٌ ، أَيْخِزِئِه مَالَ لَه عَيرُه أَجْزَأَه الصومُ مُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُجْزِئِه وَإِنَمَا جَعَلَ اللّه الصومَ لِمَن لَم يَجْدُ عَتَى رَقَبةً . لَمُ يَدُ عَتَى رَقَبةً .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن سُفْيان عَن جَابر بن الْحَكَمِ (١) فِي رَجُلٍ عَلَيهِ رَقَبةٌ وَلَـه رَقَبةٌ لَيسَ لَه غيرُهَا قَالَ : يعْتَقُهَا .

مًا جَاءَ فِي كُفَّارَةِ الْبِمِينِ بِالْكِسْوَةِ

قُلْت : أَرَأَيت الرِّجَالَ كَمْ يَكْسُوهمْ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : ثُوْبًا ثُوْبًا . قُلْت : فَهَلْ تَجْزِئِ الْعِمَامَةُ وَحْدِهَا ؟ قَالَ : لا يُجْزِئ ، إلا مَا تَحِلُّ فِيهِ الصلاةُ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٤٨٨) رقم (٢) من حديث إبراهيم ، ورواه عبــد الــرزاق في المصنف (٦٣٨٢،١٦٣٨) عن عطاء وأبي إسحاق والأعمش ، قالوا في حرف ابن مسعود.. الآية .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٣٨٤) بلفظ المدونة .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب في المرأة تصوم في كفارة قتل خطأ ثم تحيض قبـل أن تتم صومها (٣/ ٤٧٥) رقم (١) عن إبراهيم النخعي .

⁽٤) لعل صوابها: جابر عن الحكم .

الْمَرْأَةِ: لا يَجْزِئ أَن يَكْسُوَهَا فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ إِلا مَا يجِلُّ لَهَا الصلاةُ فِيهِ الدِّرْعُ وَالْخِمَارُ.

قَالَ ابن وَهْب : عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَابِ قَالَ: ثُوبًا لِكُلِّ مِسْكِينِ فِي كَفَّارَةِ الْـيمِينِ . قَالَ ابن وَهْب : عَن رِجَال مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن مُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بـنِ الْمُسَـيبِ وَيحْيـى بـنِ سَعِيدٍ وَغيرهِمْ مِن أَهْلِ الْعِلْم مِثلَه .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن سُفْيان وَشُعْبةَ عَن الْمُغِيرَةِ وَإِبرَاهِيمَ قَالَ : ثُوْبِا جَامِعًا . قَالَ سُفْيان: عَن سُفْيان عَن داوُد بن سُفْيان: عَن سُفْيان عَن داوُد بن الله عَن سُفْيان عَن داوُد بن الله عَن سَعِيدِ بنِ الْمُسَيب قَالَ : عِمَامَةٌ يلُفُ بهَا رَأْسَه وَعَباءَةٌ يلْتحِفُ بهَا .

قَالَ سَحْنُونٌ : إذا كَتبت هَذا كَقَوْلِ مَالِكٍ ثُوْبانِ لِلْمَرْأَةِ ؛ لأنه أَدْنَى مَا يصلَّى بهِ .

فِي كَفَّارَةِ الْبِمِينِ بِالْعِنْق

قُلْت: أَرَأَيت الْمَوْلُود وَالرَّضِيعَ ، هَلْ يُجْزِيانَ فِي عِتِقَ كَفَّارَةِ الْيمِينِ ؟ قَالَ : وَ قَالَ : مَا صَلَّى وَصامَ أَحَب إِلَى ، وَإِن لَمْ يَجِدْ غيرَه وَكَان ذلِكَ مِن قِصرِ النفَقَةِ رَأَيت مَا كُبْزِيَ . قَالَ مَالِكٌ : وَالأَعْجَمِي الَّذِي قَدْ أَجَابِ الإسلامَ عِندِي كَذلِكَ وَغيرُه أَحَب أَن يُجْزِئ . قَالَ مَالِكٌ : وَالأَعْجَمِي الَّذِي قَدْ أَجَابِ الإسلامَ عِندِي كَذلِكَ وَغيرُه أَحَب إِلَى فَإِن لَمْ يَجِدْ غيرَه أَجْزَأَ عَنه . قُلْت : وَمَا وَصفْت لِي مِن الرِّقَابِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ هوَ يَخْزِئ فِي الْيَقِبِ بَاللَّهِ ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَنِ الْعِتِق فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبةِ وَمَا أَشْبَهَهَا فَمَحْمَلُهَا كُلُّهَا عِندِي سِوَى كَفَّارَةُ النَّهِ إِن كَفَّارَةُ الظَّهَارِ وَغيرُهمَا سَوَاءٌ ، يُجْزِئ فِي هَذا .

قُلْت: أَرَأَيت أَقْطَعَ الْيدِ وَالرِّجْلِ ، أَيجْزِئ عِند مَالِكِ ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ عَن الأَعْرَج فَكَرِهَه مَرَّةً وَأَجَازَه مَرَّةً وَآخِرُ قَوْلِهِ أَنه قَالَ : إذا كَان عَرَجًا خفِيفًا فَإِنه جَائزٌ وَإِن كَان عَرَجًا شَدِيدًا فَلا يجْزِئ ، وَالأَقْطَعُ الْيدِ لا شَكَّ فِيهِ أَنه لا يجْزِئ . قُلْت: أَرَأَيت الْمُدبر عَرَجًا شَدِيدًا فَلا يجْزِئ ، وَالأَقْطَعُ الْيدِ لا شَكَّ فِيهِ أَنه لا يجْزِئ . قُلْت: أَرَأيت الْمُدبر وَالْمُعْتَقَ إلَى سِنِين ، هَلْ تَجْزِئ فِي الْكَفَّارَةِ ؟ قَالَ: لا يجْزِئ عِند مَالِكٍ فِي الْكَفَّارَةِ عَن هَوُلاءِ . قُلْت : فَإِن اشْترَى أَباه أَوْ وَلَده أَوْ وَلَد وَلَدهِ أَوْ مَلكُ فَي الْكَفَّارَةِ ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَنه فقالَ: لا عَد اللهُ عَن الْكَفَّارَةِ ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَنه فقالَ: لا يَجْزِئ فِي الْكَفَّارَةِ إَوْ اللهُ عَن ذوي الْقَرَابَةِ ؛ لأنه إذا اشْترَاه لا يقَع عَد فِي الْكَفَّارَةِ عَلْهِ إِذَا مَلكَه مِن ذوي الْقَرَابَةِ ؛ لأنه إذا اشْترَاه لا يقَع لَه عَليهِ إذا مَلكَه مِن ذوي الْقَرَابَةِ ؛ لأنه إذا اشْترَاه لا يقع وَاجب لَه عَليهِ إذا مَلكَ : وَلا أُحِب لَه أَن يعْتَقَ فِي عِت وَاجب لَه عَلَيهِ إلا مَا كَان عُلِكُه بعْد ابتياع وَلا يعْتَقُ عَلَيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَعْتَقْ عَنِي عَبدك فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ ، أَوْ كَفَّرْ عَنِي فَيعْتَقُ عَنه أَوْ يَكْسُو ؟ قَالَ : ذَلِكَ يَجْزِئِه عِند مَالِكٍ . قُلْت : فَإِن هُو كَفَّرَ عَنه مِن غير أَن يَأْمُرَه ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئا وأَرَاه يَجْزِئ ، أَلا ترى أَن الرَّجُلَ يُعوت وَعَلَيهِ كَفَّارَةٌ مِن ظِهَار أَوْ غير ذَلِكَ فَيكَفِّرُ عَنه أَهْلُه أَوْ غيرُهُمْ فَيجُوزُ الرَّجُلَ يُونِ فَي الْمَيت ؟ قَالَ : نعَمْ فِي الْمَيت هُو تَوْلُه ، قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ : إِنَّ هَذا يَجْزَبُه فِي الْمَيت ؟ قَالَ : نعَمْ فِي الْمَيت هُو قُولُ مَالِكٍ ! إِنَّ هَذا يَجْزَبُه فِي حَامِلٌ مِنه ، أَتَجْزِئ عَنه فِي شَيءٍ مِن الْكَفَّارَات إذا أَعْتَهَا قَبَلَ أَن تضع حَمْلَهَا فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا تَجْزِئ عَنه ؛ لأن مَالِكً جَعَلَهَا أُمَّ وَلَدٍ بذلِكَ الْحَمْلِ حِين اشْتَرَاهَا .

قَالَ ابن وَهْب : عَن يونسَ بن يزيد عَن ابن شِهَاب أَنه قَالَ فِي الْمُدبرِ لا يجْزِئ (''، قَالَ ابن وَهْب : وَقَالَ عَبدُ الْجَبارِ عَن رَبِيعَة : لا يَجْزِئ الْمُكَاتب وَلا أُمُّ الْوَلَـدِ فِي شَيءٍ فَل الرَّقَابِ الْوَاجبةِ ، وَقَالَه اللَّيثَ . وَقَالَ ابن شِهَاب وَيحْيى بن سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ بن أَبي عَبدِ الرَّعْمَن وَعَطَاءٌ فِي الْمَوْضِع : تَجْزِئ فِي الْكَفَّارَةِ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَالِكِ وَسُفْيان بن عُيينة عَن ابن شِهَاب عَن عُبيدِ اللَّهِ بن عَبدِ اللَّهِ ابن عُبيدِ اللَّهِ ابن عُبيدِ اللَّهِ ابن عُبيةِ مَن مُسْعُودٍ أَن رَجُلا مِن الأنصار أَتى إلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ بوَلِيدةٍ سَوْداءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِن عَلَي رَقَبةً مُؤْمِنةً فَإِن كُنت ترَى هَذِهِ مُؤْمِنةً أَعْتَقْتَهَا ، فَقَالَ لَهَا وَسُولُ اللَّهِ عَلَى: « أَتَشْهَدِين أَن لا إِلَهُ إلا اللَّه » ؟ قَالَت: نعَمْ ، قَالَ: « أَتَشْهَدِين أَن لا إِلَهُ إلا اللَّه » ؟ قَالَت: نعَمْ ، قَالَ: « أَتَشْهَدِين أَن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَت : نعَمْ ، قَالَ : « أَفَتوقِين بالْبعث بعد الْمَوْت ؟ » قَالَت : نعَمْ ، قَالَ : « أَعْتَقْهَا » (٢٠ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن مَالِكٍ عَن هِلال بِن أُسَامَةً (٣) عَن عَطَاءِ بن يسَارِ عَن مُعَاوِيةً بن

⁽١)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان _ باب في عتق المدبر من الكفارات (٣/ ٤٧٨) رقم (٤) عن الزهري .

⁽٢)رواه مالك في الموطأ في العتق والولاء (٢/ ٥٩٥) رقم (٩) ، وأحمد (٣/ ٤٥٢،٤٥١) وقال الهيثمي في المجمع (٤/ ٢٤٤) : رجاله رجال الصحيح . وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على الموطأ : قال ابن عبد البر : ظاهره الإرسال لكنه محمول على الاتصال للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة .

⁽٣) هلال بن علي بن أسامة، ويقال: هلال بن أبي ميمونة وهلال ابن أبي هلال العامري وبعضهم نسبه إلى جده فقال:ابن أسامة،روى عن أنس بن مالك وعطاء بن يسار وأبي مسلمة بن عبـد الرحمـن =

الْحَكَم أَنه أَتَى إِلَى النبي ﷺ فَقَالَ : إِن لِي جَارِيةً كَانت ترْعَى غنمًا فَقَدت شَاةً مِن الْغنم فَسَأَلْتَهَا عَنهَا ، فَقَالَت : أَكَلَهَا الذئب ، فَأَسِفْت (') وَكُنت مِن بنِي آدَمَ فَلَطَمْت وَجْهَهَا وَعَلَي رَقَبَةٌ أَفَأَعْتَقُهَا فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَين اللَّه ؟ » فَقَالَت : هوَ فِي السَّمَاءِ . ثمَّ قَالَ : « مَن أَنا ؟ » قَالَت : أَنت رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : « فَأَعْتَقُهَا » ('') .

قَالَ ابن وَهْب : وقَالَ مَالِكٌ : أَحْسَن مَا سَمِعْت فِي الرَّقَبةِ الْوَاجبةِ أَنه لا يشتريهَا الَّذِي يعْتقُهَا بشَرْطٍ عَلَى أَن يعْتقَهَا ؛ لأن تلْكَ لَيسَت برَقَبةٍ تامَّةٍ وَفِيهَا شَرْطٌ يوضعُ عَنه وَن ثَمَنِهَا (**) لِلشَّرْطِ . قَالَ ابن وَهْب : قَالَ مَالِكٌ : وَلا بَأْسَ أَنْ يَشْرِطَ لِلتَطَوُّعِ (*) . قَالَ ابن وَهْب : قَالَ مَالِكٌ : وَلا بَأْسَ أَنْ يَشْرِطَ لِلتَطَوُّعِ (*) . قَالَ ابن وَهْب : قَالَ مَالِكٌ : وَبَلَغنِي أَن عَبْد اللَّه بْن عُمَرَ سُئِلَ عَنْ الرَّقَبَةِ الْوَاجبَةِ هَلْ تشترَى يشرُطٍ ؟ فَقَالَ : لا (** . وَقَالَ الْحَسَن وَالشَّعْبي : لا يجْزِئ الأَعْمَى (*) وَقَالَ النخعِي يشرُط ؟ فَقَالَ : لا أَن عَلْمُ وَلا صَبِي لَمْ يولَدْ فِي الإسْلام مِن أَيضا (*) . وَقَالَ عَطَاءٌ : لا يجْزِئ أَشَلُ وَلا أَعْرَجُ وَلا صَبِي لَمْ يولَدْ فِي الإسْلام مِن أَيضا (*) . وَقَالَ عَطَاءٌ : لا يجْزِئ أَشَلُ وَلا أَعْرَجُ وَلا صَبِي لَمْ يولَدْ فِي الإسْلام مِن حَديث بشر بن مَنصُور عَن جُرَيج عَن عَطَاءٍ (*) . قَالَ ابن مَهْ دِي : وَقَالَ سُفْيان : عَن المُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ وَجَابِرِ عَن الشَّعْبِي قَالَ : لا يَجْزِئ أَمُّ وَلَدٍ فِي الْوَاجِب (*) . المُغِيرَةِ عَن إبرَاهِيمَ وَجَابِرِ عَن الشَّعْبي قَالَ : لا يَجْزِئ أَمُّ وَلَدٍ فِي الْوَاجِب (*) .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَن ابنِ الْمُبارَكِ عَن الأوْزَاعِي قَالَ : سَأَلْت إبرَاهِيمَ النخعِي عَن الْمُرْضِعِ ، أَجْزِئِه فِي كَفَّارَةِ الدمِ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قَالَ ابن وَهْب : عَن عَبدِ الْجَبارِ عَن رَبيعَةَ أَنه قَالَ : لا يُجْزِئ عَنه إلا مُؤْمِنةٌ . وَقَالَ

وغيرهم ، وروى عنه يحيى بن أبي كثير ومالك وسعيد بن أبي هلال وغيرهم ، وثقه الـدارقطني ،
 وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٥٤، ٥٥) .

⁽١) الأسف ، محركة : أشد الحزن ، كما في القاموس .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في العتق والولاء (٢/ ٥٩٥) رقم (٨) ، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٢٤٧) . (٣٣/ ٣٣) ، والشافعي في الرسالة (٢٤٢) .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في العتق والولاء (٢/ ٥٩٦) رقم (١٢) .

⁽٤) المرجع السابق .

⁽٥) المرجع السابق .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ بـاب في الأعـرج والمجنـون والأعـور يجـزئ في الرقبـة (٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمـان ـ بـاب في الأعـرج (٤٧٧) ، رقم (١، ٤) عن إبراهيم النخعي ، ورقم (٦) عن عطاء ، ورقم (٨) عن الحسن.

⁽٧) المرجع السابق .

⁽٨) المرجع السابق .

⁽٩) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـباب في أم الولـد تجـزئ في الكفـارة أم لا (٣/ ٤٧٩) رقم (٨) عن الشعبي.

عَطَاءٌ : لا تَجْزِئ إلا مُؤْمِنةٌ صحِيحَةٌ . وَقَالَ يحْيى بن سَعِيدٍ: لا يجُـوزُ أَشَـلُ وَلا أَعْمَى . وَقَالَ اللهِ عَبْونٌ . وَقَالَ اللهِ مَجْنونٌ .

مَا جَاءَ فِي نَفْرِقَةٍ كَفَّارَةِ الْيِمِين

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَسَا وَأَعْتَى وَأَطْعَمَ عَن ثلاثةِ أَيَان ، وَلَمْ ينو الإطْعَامَ عَن وَاحِدةٍ مِن الأَيَان وَلا الْكِسُوةَ وَلا الْعِتَى إِلا أَنه نوى بذلِكَ الأَيَان كُلَّهَا ؟ قَالَ : يُجْزِئِه عِند مَالِكٍ ؛ لأَن هَذِهِ الْكَفَارَات كُلَّهَا إِنَمَا هِي عَن الأَيَان الَّي كَانت باَللَّهِ فَذلِكَ يَجْزِئِه . فَالْكِ ؛ لأَن هَذِهِ الْكَفَارَات كُلَّهَا إِنَمَا هِي عَن الأَيَان الَّتِي كَانت باللَّه فَذلِك يَجْزِئِه . قُلْت : وَكَذلِك إِذا أَعْتَى رَقَبَةً وَلَمْ ينو به عَن أَي أَيَانِه يعْتَقُهَا ، إلا أَنه نوى بعِتقِهَا عَن إحْدى هَذِهِ الأَيَان وَلَيسَت بعَينِهَا ، وَقَدْ كَانت أَيَانه تلك كُلُّهَا بأَشْ ياءَ مُختلِفَةٍ إلا أَنهَا وَلَي مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَطْعَمَ خُسْةَ مَسَاكِين وَكَسَا خُسَةً ، أَيُجْزِئِه ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئا وَلا يُجْزِئِه ؟ لأن اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مَالِكٍ فِيهِ شَيئا وَلا يُجْزِئِه ؟ لأن اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِن أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ تَلاثَة إَيّامٍ ﴾ مِن أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ تَلاثَة أَيّامٍ ﴾ إلى أن يكون يعض مِن هَذا لا يجْزِئِ أن يكون بعض مِن هَذا لا يجْزِئِ إلا أن يكون نوعًا وَاحِدًا .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلُ يَعْطِي الْمَسَاكِينَ فِيمَةً كُفَّارَةٍ مِينِهِ

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَعْطَى الْمَسَاكِين قِيمَةَ الثياب ، أَيْجْزِئِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُجْزِئ عِند مَالِكٍ . قَالَ ابن مَهْ دِي : عَن سُفْيان عَن جَابِر قَالَ :سَأَلْت عَامِرَ الشَّعْبِي عَن رَجُل حَلَفَ عَلَى يَمِن فَحَنِث هَلْ يُجْزِئ عَنه أَن يعْطِي ثلاثَةَ مَسَاكِين أَرْبِعَةَ درَاهِمَ ؟ قَالَ : لا يُجْزِئ عَنه إلا أَنْ يطْعِمَ عَشْرَةَ مَسَاكِين مِن أَوْسَطِ مَا تطْعِمُون أَهْلِيكُمْ .

مَا جَاءَ فِي بِنِيانِ الْمَسَاجِدِ وَنْكُفِينِ الْمِيْتِ مِنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

قُلْت: أَرَأَيت إِن أَعْطَى مِن كَفَّارَةِ يَبِينِهِ فِي ثيابِ أَكْفَانِ الْمَوْتِى أَوْ فِي بِناءِ الْمَسَاجِدِ أَوْ فِي عِتْق رَقَبَةٍ ، أَيْجُزِئِه فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا يَجْزِئِه عِند مَالِكٍ وَلا يَجْزِئِه إِلا مَا قَالَ الله : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةٍ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ وَلا يَجْزِئِه إلا مَا قَالَ الله : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةٍ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ وَلا يَجْزِئِه إلا مَا قَالَ الله ، ثمَّ قَالَ : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًا ﴾ [المائدة: ١٩٩]. فلا يَجْزِئِ إلا مَا قَالَ الله ، ثمَّ قَالَ : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًا ﴾ [مريم: ٦٤].

فَي الرَّجَك يشَرْي كَفَارةً مِينهِ أَوْ نَوْهَبُ لَهُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن وُهِبت لَه كَفَّارَته أَوْ تصدق بها عَلَيهِ أَوْ اشْتَرَاهَا ، أَكَان مَالِكٌ يكْرَه لَل يكُرَه لِلرَّجُلِ أَن لَه ذَلِكَ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئا ، وَلَكِن مَالِكًا كَان يكْرَه لِلرَّجُلِ أَن يشْتري صدقة التطوع فَهذا أَشَدُ الْكَرَاهِيةِ ، وَذَلِكَ رَأْيي. قُلْت : وَقَدْ كَان يكْرَه أَن يقْبَلَ الرَّجُلُ صدقة التطوع ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَقَدْ جَاءَ هذا عَن عُمَر بنِ الْخطَّابِ وَهذا مُثبت فِي كِتابِ الزَّكَاةِ .

الَرَجُكُ يَحَلَفَ أَنَ لَا يَأْكُلَ طَعَامًا فَيَالُكُ بِعَضَهُ أَوْ يَشْرَيُهُ أَوْ يَحَوِّلُه عَنْ حَالِهِ نِلكَ إلى حَالَ أَخْرَى فَيَاكُلهُ

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: وَاللَّهِ لا آكُلُ هَذا الرَّغِيفَ فَأَكَلَ بعْضه ، أَيَّنْت فِي قَوْل مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ لَيَاْكُلُ هَذِهِ الرُّمَّانةَ فَأَكَلَ نِصْفَهَا وَتركَ نِصْفَهَا أَيْنْتُ أَمْ لا ؟ قَالَ: يُحْث . قُلْت: وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ لَيَاكُلُ هَذا الرَّغِيفَ الْيوْمَ فَأَكَلَ الْيوْمَ نِصْفَه وَغدًا نِصْفَه ؟ قَالَ : أَرَاه حَانِثًا وَلَمْ مَن مَالِكٍ فِي هَذِهِ الأَشْياءِ شَيئًا وَلَكِنا نَحْمِلُ الْحِنث عَلَى مَن وَجَدْنا حَانِثًا فِي حَال .

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ عُلِفُ أَن لا يأْكُلَ هَذَا الدقِيقَ فَأَكَلَ خبزًا خبزَ مِن ذَلِكَ الدقِيق، الْعُنث أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ، أَوْ حَلَف أَن لا يأْكُلَ هَـذِهِ الْجِنطَة، أَوْ مِن هَـذِهِ الْجِنطَة الْعُنث أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ، أَوْ حَلَف أَن لا يأْكُلَ هَـذِهِ الْجِنطَة، أَوْ الْجِنطَة بعَينِها فَأَكَلَ سَوِيقًا عُمِلَ مَن تلْكَ الْجِنطَة إَوْ خبزًا خبزَ مِـن تلْكَ الْجِنطَة، أَوْ الْجِنطَة بعَينِها صحيحة ، أَوْ أَكُلَ الدقِيق بعَينِهِ ، أَعْنث أَمْ لا فِي هَذَا كُلّهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِم: هَذَا حَانِث فِي هَذَا كُلّهِ ؛ لأَن هَذَا كَهَذَا يؤْكُلُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَف أَن لا يأكُلَ مِن هَذَا الطَّلْع فَأَكُلَ مِنه بسْرًا أَوْ رُطَبًا أَوْ تُمْرًا ، أَعْنث فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : إِن كَان نِيته أَن لا يأكُلَ مِن الطَّلْع بعَينِهِ وَلَيسَ نِيته عَلَى غيرِهِ فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَإِن لَـمْ تكُن كَان نِيته أَن لا يقْرَبه. قُلْت : أَتَعْفَظُهُ عَن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا .

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ مِن هَذَا اللَّبِ فَأَكَلَ مِن جُبِنِهِ أَوْ مِن زُبدِهِ ؟ قَالَ: هَذَا مِثْلُ الأُوَّلِ إِن لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ ، كَمَا أَخبرْتك فَهوَ حَانِث. قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لاَ آكُلُ مِن هَذِهِ الْحِنطَةِ فَزُرِعَت فَأَكَلَ مِن حَب حَرَجَ مِنهَا ؟ قَالَ:

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ مِن هَذا الطَّعَامِ فَبِيعَ فَاشْتَرَى مِن ثَمَنِهِ طَعَامًا آخرَ، قَالَ مَالِكٌ : لا يَأْكُلُ مِنه إذا كَان عَلَى وَجْهِ الْمَنِّ وَإِن كَان بكَرَاهِيةِ الطَّعَام لِخبثهِ وَرَداءَتهِ قَالَ مَالِكٌ : فَلا أَرَى بأْسًا ، فَقِسْ مَسْأَلَتك فِي الزَّرْعِ عَلَى هَذا إن كَان أَوْ سُوءِ صنعَتهِ . قَالَ مَالِكٌ : فَلا أَرَى بأْسًا ، فَقِسْ مَسْأَلَتك فِي الزَّرْعِ عَلَى هَذا إن كَان عَلَى وَجْهِ الْمَنِّ فَلا يَأْكُلُ مِمَّا يَحْرُجُ مِنه ، وَإِن كَان لِرَداءَةِ الْحَب فَلا بأس أَن يأْكُلُ مِمَّا يَخرُجُ مِنه ، وَإِن كَان لِرَداءَةِ الْحَب فَلا بأس أَن يأْكُلُ مِمَّا يَخرُجُ مِنه ، وَإِن كَان لِرَداءَةِ الْحَب فَلا بأس أَن يأْكُلُ مِمَّا يَخرُجُ مِنها .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يشْرَب هَذَا السَّوِيقَ فَأَكَلَه ، أَيُّنث ؟ قَالَ : إِن كَان إِنَمَا كَرِهَ شُرْبه لأذى يصيبه مِنه مِثْلُ الْمَعْص يصيبه عَلَيهِ أَوْ النَفْخ أَوْ الشَّيءُ ، فَلا أَرَاه حَانِئًا إِن هُوَ أَكَلَه ، وَإِن لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ فَإِن أَكَلَه أَوْ شَرِبه حَنِث . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا آكُلُ هَذَا اللَّبن فَشَرِبه ، أَيُّنث فِي قَوْل مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَدْ أَخبرْتك فِي هَذِهِ لا آكُلُ هَذَا اللَّبن فَشَرِبه ، أَيُّنث فِي قَوْل مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَدْ أَخبرْتك فِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ إِن لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ حَنِث وَإِن كَانت لَه نِيةٌ فَلَه نِيته . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلُ سَوِيقًا مَلْتُوتا بِسَمْن ، فَوَجَد فِيهِ طَعْمَ السَّمْن أَوْ ربِحَ السَّمْن ؟ قَالَ : عَذَا مِثْلُ مَا أَخبرْتك إِن كَانت لَه نِيةٌ فِي ذلِكَ السَّمْن الْخالِص وَحْده بعَينِهِ فَلَه نِيته ، وَلا يُنْتُ وَإِن لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ فَهُو حَانِث ، وَقَدْ فَسَرْت لَك .

قُلْت : فَإِن لَمْ يجدْ ربِحَ السَّمْنِ وَلا طَعْمَه فِي السَّوبِقِ ؟ قَالَ : لا يرَادُ مِن هَـذا ربِحٌ وَلا طَعْمٌ ، وَهُوَ عَلَى مَا أَخبرْتك وَفَسَّرْت لَك . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَـفَ أَن لا يأكُـلَ خلا فَأَكَلَ مَرَقًا فِيهِ خلُّ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذا شَيئا وَلا أَرَى فِيهِ حِنتًا إلا أَن يكُون أَرَاد أَن لا يأكُل طَعَامًا داخلَه الْخلُّ .

قَالَ ابن مَهْدِي : عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ إِبرَاهِيمَ قَالَ : سُئلَ عَنِ رَجُلِ قَالَ: كُلُّ شَيءٍ يلْسُهُ مِن غَزْلُ امْرَأَتِهِ فَهُوَ يَهْدِيه ، أَيبيعُ غَزْلُهَا وَيَشْتَرِي بِهِ ثُوْبِا فَيلْسُه ؟ قَالَ إِبرَاهِيمُ : لَعَنِ اللَّهِ الْيُهُودِ خُرِّمَت عَلَيهِمْ الشُّحُومُ فَباعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا (١) .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُٰلِ يَحْلِفُ أَن لا يَهْدِمَ الْبِثرَ فَيَهْدِمُ مِنْهَا حَجَرًا أَوْ يَخْلِفُ أَن لا يِأْكُلَ طَعَامَين فَياْكُكُ أَحَدِهُمَا

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يُحْلِفُ أَن لا يهْدِمَ هَذِهِ الْبئرَ فَيهْدِمُ مِنهَا حَجَرًا وَاحِدًا؟ قَالَ :

⁽۱) لم أقف عليه موقوفًا عن إبراهيم النخعي ، ورواه البخاري في البيوع (٢٢٢٣) ، ومسلم في المساقاة (١٢٨٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، رواه البخاري في البيـوع (٢٢٢٤) ومسـلم في المساقاة (٧٣/ / ٧٤،٧٣) من حديث أبي هريرة ﷺ .

قَالَ مَالِكٌ : هوَ حَانِث إلا أَن يكُون لَه نِيةٌ فِي هَدْمِهَا كُلّهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللّهِ لا آكُلُ حَبزًا وَجُبنًا فَأَكَلَ أَحَدهمَا ، أَيُخنث فِي قَوْلِ لَا آكُلُ حَبزًا وَجُبنًا فَأَكَلَ أَحَدهمَا ، أَيُخنث فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا وَلا نِيةَ لَه ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا أَن مَالِكًا قَالَ: مَن حَلَفَ مَالِكٍ أَمْ لا وَلا نِيةً لَه ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا أَن مَالِكًا قَالَ: مَن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلُ شَيئِينِ فَأَكُلُ عَبزًا وَزَيتا أَوْ قَالَ: لا أَفْعَلُ فِعْلَينِ فَفَعَلَ أَحَدهمَا حَنِث ، فَإِن كَان هَذَا الّذِي قَالَ: لا آكُلُ خَبزًا وَزَيتا أَوْ خَبزًا وَجُبنا لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ فَقَدْ حَنِث ، وَإِن كَانت لَه نِيةٌ أَن لا يأكُلُ خَبزًا بزَيت أَوْ خَبزًا بَجُبن وَإِنَا كَرِهَ أَن يَجْمَعَهمَا لَمْ يُحْنث .

الَّذِي يَخِلِفُ أَن لِا يِأْكُلُ طَعَامًا فَناقَه أَوْ أَكُلُ مَا خِرْجُ مِنه

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ طَعَامًا فَذَاقَه ، وَلا يَشْرَب شَرَاب كَذَا وَكَذَا فَذَاقَه ، أَيُّنْتُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : إِن لَمْ يكُن يصِلُ إِلَى جَوْفِهِ لَـمْ يُنْت . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَكَلْت مِن هَذِهِ النخلَةِ بسْرًا ، أَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لا أَكُلْت مِن هَذِهِ النخلَةِ بسْرًا ، أَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لا أَكُلْت بسْرَ هَذِهِ النخلَة فَأَكُلَ مَن بلَحِهَا أَيْنت أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُحْنث. قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا آكُلُ لَحْمًا وَلا نِيةَ لَه فَأَكَلَ حِيتانا ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ: هُ وَاللَّهِ لا آكُلُ لَحْمًا وَلا نِيةَ لَه فَأَكَلَ حِيتانا ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ: هُ وَاللهِ كَاللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ رُؤوسًا فَأَكَلَ رُؤوسَ السَّمَكِ ، أَوْ حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ بيض السَّمَكِ أَوْ بيض الطَّيرِ سِوَى الدجَاج ، أَيُخنث أَمْ لا فِي قَوْلِ يَأْكُلَ بيض السَّمَكِ أَوْ بيض الطَّيرِ سِوَى الدجَاج ، أَيُخنث أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : إِنَمَا ينظرُ إِلَى الَّذِي جَرَت يمينه مَا هوَ فَيحْمِلُه عَلَيهِ ؛ لأن لِلأَيَان بَسَاطًا فَيحْمَلُ الناسُ عَلَى ذلِكَ ، فَإِن لَمْ يكن لِيمِينِهِ كَلامٌ يستدلُّ بهِ عَلَى مَا أَرَاد بيمِينِهِ وَلَمْ تَكُن لَه نِيةٌ لَزِمَه فِي كُلِّ مَا يقَعُ عَلَيهِ ذلِكَ الاسْمُ الْحِنث ، وَقَدْ أَخبرْتك فِي اللَّحْمِ أَنه إِن أَمْ تَكُن لَه نِيةٌ ، وَإِنمَا اللَّحْمُ عِند الناسِ مَا قَدْ عَلِمْت .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَنْ لا يَأْكُلَ لَحُمَّا فَأَكُلَ شَحْمًا ، أَيُخْتُ أَمْ لا فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ : مَن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ لَحْمًا فَأَكَلَ شَحْمًا فَإِنه مَالِكٍ ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ : مَن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ لَحْمًا فَإِنه يَعْن . قُلْت : فَشَحْمُ الثرُوب (١) وَغيرُهَا مِن الشُّحُومِ سَوَاءٌ فِي هَذا ؟ قَالَ : الشَّحْمُ كُلُّه عِند مَالِكٍ مِن اللَّحْم إلا أَن يكُون لَه نِيةٌ أَن يقُولَ : إِنَّمَا أَرَدْت اللَّحْمَ بعَينِهِ . قَالَ مَالِكٌ : عِند مَالِكٍ مِن اللَّحْم بعَينِهِ . قَالَ مَالِك :

⁽١) الثرب : شحم رقيق يغشى الكرش والأمعاء، جمعها: ثروب وأثرب وأثارب ، كما في القاموس .

وَمَن حَلَفَ أَن لا يَأْكُلَ شَحْمًا فَأَكَلَ لَحْمًا فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، وَمَن حَلَفَ أَن لا يأْكُلَ اللَّحْم اللَّحْم فَأَكَلَ الشَّحْمَ ؛ لأن الشَّحْمَ مِن اللَّحْم .

قَالَ ابن مَهْدِي: عَن أَبِي عَوَانةَ عَن الْمُغِيرَةِ عَن إِبرَاهِيمَ قَالَ: مَن حَلَفَ أَن لا يأْكُلَ الشَّحْمَ فَلا يأْكُلُ الشَّحْمَ ؛ لأن الشَّحْمَ مِن السَّحْمَ فَلا يأْكُلُ الشَّحْمَ ؛ لأن الشَّحْمَ مِن اللَّحْمِ (۱) .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ عِلْفُ أَن لَا يَكُلُمَ فُلَانَا فَسَلَمَ عَلَيهِ فِي صِلَاةِ أَوْ غَيرِ صِلَاةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَوْ لَا يَعْلَمُ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يكلّم فُلانًا فَصلّى الْحَالِفُ بِقَوْمٍ وَالْمَحْلُوفُ عَلَيهِ فِيهِمْ فَسَلّمَ مِن صلاتهِ عَلَيهِمْ ، أَيُخْتُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُحْنث . قَالَ : وَقَدْ بلَغنِي خَلِكَ عَن مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ صلّى الْحَالِفُ خلْفَ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ وَقَدْ عَلِمَ أَنه ذِيكَ عَن مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ صلّى الْحَالِفُ خلْفَ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ وَقَدْ عَلِم أَنه إِمَامُهِمْ فَرَد عَلَيهِ السّلامَ حِين سَلّمَ مِن صلاتهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا لا حِنث عَلَيهِ ، وَلَيسَ مِثلُ هَذَا كَلامًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يكلّمَ فُلانا فَمَرَّ بقَوْمٍ وَهُو فِيهِمْ ، فَسُلّمَ عَلَيهِمْ وَقَدْ عَلِمَ أَنه فِيهِمْ أَوْ لَمْ يعْلَمْ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هُو أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يكلّمَ فُلانا فَسَلّمَ عَلَيه مُ وَقَدْ عَلِمَ أَنه فِيهِمْ أَوْ لَمْ يعْلَمْ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هُو أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يكلّمَ فُلانا فَسَلّمَ عَلَيه مَوْ وَهُو فِيهِمْ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يُعْن إِلا أَن يكون حَاسًاه . يكلّمَ فُلانا فَسَلّمَ عَلَى قَوْمٍ وَهُو فِيهِمْ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يُعنث إلا أَن يكون حَاسًاه . يكلّمَ فُلانا فَسَلّمَ عَلَى قَوْمٍ وَهُو فِيهِمْ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يُعنث إلا أَن يكون حَاسًاه . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن مَرَّ فِي جَوْفِ اللّيل فَسَلَّمَ عَلَيهِ وَهُو لا يعْرِفُ حَنِث .

فِي الرَّجُّلِ عَلِفُ أَن لَا يَكُلَّمَ فُلَانَا فَيرْسِلَ الَيهِ رَسُولَا أَوْ يَكْنُبِ الَيهِ كِنَابًا

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يكلِّمَ فُلانًا ، فَأَرْسَلَ إِلَيهِ رَسُولا أَوْ كَتب إِلَيهِ كِتابًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَتب إِلَيهِ كِتابا حَنِث وَإِن أَرْسَلَ إِلَيهِ رَسُولا حَنِث ، إلا أَن يكُون لَه نِيةٌ عَلَى مُشَافَهَتهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان فِي الْكِتابِ لَه نِيةٌ عَلَى الْمُشَافَهَةِ ؟

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١٣٢٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الأيمان ـ باب من حلف لا يشرب لبنًا أيأكل زبدًا أو جبنًا أو لا يأكل لحمًّا أيأكـل شـحمًّا (٣/ ٥٠٢) رقـم (١) عـن إبـراهيم النخعي .

قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي هَذَا مَرَّةً إِن كَان نَوَى فَلَه نِيته ثُمَّ رَجَعَ بعْد ذَلِكَ فَقَـالَ : لا أَرَى أَن أَنويه فِي الْكِتَابِ وَأَرَاه فِي الْكِتَابِ حَانِثًا . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَتَب إِلَيهِ فَأَخَذَ الْكِتَابِ قَبَـلَ أَن يصِلَ إِلَى الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ فَلا أَرَى عَلَيهِ حِنتًا ، وَهُوَ آخِرُ قَوْلِهِ .

فِي الرَّجُل يَخلِفُ أَن لا يِسَاكِن رَجُلا

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ عُلِفُ أَن لا يسَاكِن فُلانا ، فَسَكَنا فِي دار فِيهَا مَقَاصِيرُ ، فَسَكَن هَذا فِي مَقْصُورَةٍ وَهَذا فِي مَقْصُورَةٍ ، أَعْنث أَمْ لا ؟ قَالَ : إِن كَاناً فِي دار وَاحِدةٍ وَكُلُ وَاحِدٍ مِنهما فِي مَنزِلِهِ وَالدارُ تَجْمَعُهما فَأَرَاه حَانِنا فِي مَسْأَلَتك ، وَكَذلِك سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : وَإِن كَانا فِي بيت وَاحِدٍ رَفِيقَين فَحَلَفَ أَن لا يسَاكِنه فَانتقلَ عَنه إلى مَنزِل فِي الدار يكُون مَدْخلُه وَمَحْرَجُه وَمَرَافِقُه فِي حَوَائِجهِ وَمَنافِعِهِ عَلَى حِدةٍ ، فَلا حِنث عَلَيهِ إلا أَن يكُون نوى الْخرُوجَ مِن الدار ؛ لأني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ وَسَأَلَه رَجُلٌ عَن امْرَأَةٍ لَه وَأُخت يكُون نوى الْخرُوجَ مِن الدار ؛ لأني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ وَسَأَلَه رَجُلٌ عَن امْرَأَةٍ لَه وَأُخت يكُون نوى الْخرُوجَ مِن الدار ؛ لأني سَمِعْت مَالِكًا يقولُ وَسَأَلَه رَجُلٌ عَن امْرَأَةٍ لَه وَأُخت فَكَانتا سَاكِنتين فِي مَنزِل وَاحِدٍ وَحُجْرَةٍ وَاحِدةٍ ، فَوَقَعَ بينهما مَا يقِعُ بين النسَاءِ مِن الشَّرِ، فَحَلَفَ الرَّجُلُ بَطُلاقِ امْرَأَتِهِ أَن لا يسَاكِن إحْداهما صاحِبتها ، فَتكارَى مَنزِلا سُفلا وَعُلُوا وَكُلُ مَنزِل مِنهمَا مِرْفَقُهُ عَلَى حِدةٍ مِرْحَاضُه وَمُعْتسَلُه وَمَطْبخه وَمَدْخله وَمَخرَجُه عَلَى عِدةٍ ، إلا أَن سُلَمَ الْعُلُوي فِي الدار ، يَجْمَعُهما باب الدار يدْخلان مِنه وَيخرُجَان مِنه. قَالَ عِنه اللّه عَلَى عَلَيهِ حِتْنًا إذا كَانا كَذَا مُعْتَرِلِينِ هَكَذا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَسَاكِنك فَسَكَنا فِي قَرْيةٍ ، أَيَخْنث أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَاه يُحْنث إلا إِن كَان مَعَه فِي دار . قُلْت : وَكَذلِكَ لَوْ سَاكَنه فِي مَدينةٍ مِن الْمَدائنِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، لا حِنث عَلَيهِ إلا أَن يسَاكِنه فِي دار . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يسَاكِنه فَزَارَه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيسَت الزِّيارَةُ سُكْنى ، قَالَ مَالِكٌ : وَينظُرُ فِي ذلِكَ إِلَى مَا كَانت عَلَيهِ أَوَّلُ يَمِينِهِ فَإِن كَانَ إِنِمَا ذلِكَ لِمَا يدْخلُ بِينِ الْعِيالِ وَالصِّبِيانِ وَالنسَاءِ فَذلِكَ عِندِي أَصَفُ ، وَإِن كَانَ إِنِمَا أَرَاد التنحِي عَنه فَهوَ عِندِي أَشَدُ .

قُلَتُ : أَرَأَيتَ الرَّجُلَ يَحْلفُ أَنْ لاَ يُسَاكِن فُلاَنا فِي دَارِ قَدْ سَمَّاهَا أَوْ لَمْ يسَمِّهَا ، فَقُسِّمِتِ الدِارُ فَضَرَبَا بَينهَما حَائِطًا وَجَعَل مَخْرَجُ كُلُّ نُصِيبٍ عَلَى حِدَةٍ فَسَكنَ فِي أَحَدِ النِّصْفَينِ هَذَا الحَالِفُ ، أَثراهُ حَانِثًا أَمْ لاَ ؟ قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ رَجُلٍ حَلَف النَّصْفَينِ هَذَا الحَالِفُ ، أَثراهُ حَانِثًا أَمْ لاَ ؟ قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ وَأَنا أَسْمَعُ عَنْ رَجُلٍ حَلَف أَنْ لاَ يُسَاكَنَ ابْنًا لَهُ أَوْ أَخًا لَهُ وَكَانا فِي دَارِ وَاحِدَةٍ فَأَرَادَا أَنْ يَضْرَبَا فِي وَسَطِ الدَّارِ حَائِطًا

وَيَقْتَسَمَاهَا ، وَيَفْتَحُ هَذَا بَابَهُ إِلَى السِّكَّه ، وَهَذَا بَابَهُ إِلَى السِّكَّه اَلاُخْرَى . قَالَ مَالِكَّ : مَا يُعْجُبُنِي ، وَكَرَهَهُ . قَالَ اْبِنُ الْقَاسِمِ : وَأَنَا لاَ أَدرَى بهِ بَأْسًا وَلاَ أَرَى عَلَيْهِ شَـٰيْئًا وَكَـٰذلكِ مَسْأَلَتُكَ .

فِي الرَّجُل يَخْلِفُ أَن لا يسْكُن دارَ رَجُل

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يسْكُن هَ نَهِ الدارَ ، وَهوَ فِيها سَاكِنٌ ، مَتى يؤْمَرُ بِالْخرُوجِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَخرُجُ سَاعَةَ يَعْلِفُ () ، فَإِن كَانت يمينه فِي جَوْفِ اللَّيلِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فَأَرَى أَن يَحْرُجُ تلك السَّاعَة فَرَاجَعه ابن كِنانة فِيها فَقَالَ لَه : أَلا ترَى لَه أَن يُحُث حَتى يصْبح ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان نوى ذلِك وَإِلا انتقلَ تلك السَّاعَة . فَرَأَيته حِين رَاجَعه ابن كِنانة رَاجَعه فِيها مِرَارًا فَلَمْ يجبه عَلَى هَذا وَلَمْ يسْأَلُه إِن السَّاعَة . فَرَأَيته حِين رَاجَعه ابن كِنانة رَاجَعه فِيها مِرَارًا فَلَمْ يجبه عَلَى هَذا وَلَمْ يسْأَلُه إِن السَّاعَة . فَرَأَيته يرَاه حَانِث إِن كَانت لَه نِيةٌ حَتى يصْبح ، أَيقِيمُ حَتى يلْتمِسُ مَسْكنا بعْد مَا أَقَامَ حَتى يصْبح ، أَيقِيمُ حَتى يلْتمِسُ مَسْكنا بعْد مَا أَصْبح ؟ قَالَ : هَوَ يَكُن لَه نِيةٌ أَنه حَانِث ، وَذلِك أَصْبح ؟ قَالَ : هَوَ يَكُن لَه يَاتُ وَلَلْ ؟ قَالَ : هو يَجدُه وَلَكِنه لَعَدَّ أَن لا يَجده إلا بالْغلاءِ أَوْ الْمَوْضِع الَّذِي لا يوَافِقُه فَلْيتقِلْ وَلا يقُمْ وَإِن كَان أَن يَه الْمَوَاضِع فَلْيتقِلْ إلَيه عَلى مَهل ، فَإِن لَمْ ينتقِلْ رَأَيته حَانِثا .

قُلْت: أَرَأَيت إِن ارْتَحَلَ بعِيالِهِ وَوَلَدِهِ وَترَكَ مَتاعَه ؟ قَالَ مَالِكُ: لا يترُكُ مَتاعَه . قُلْت: فَإِن ترَكَ مَتاعَه أَيْنت فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَالرِّحْلَةُ عِند مَالِكٍ أَن لا يسْكُن دَارَ فُلان هَ لَهِ ، فَلْت نتقِلَ بكُلِّ شَيءٍ لَه ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَف أَن لا يسْكُن دَارَ فُلان هَ لَهِ ، فَبَاعَهَا فُلانٌ ، أَيْنت إِن سَكَن أَمْ لا ؟ قَالَ : أَرَى أَن لا يسْكُن هَ لِهِ الدارَ إِذَا سَمَّاهَا بَعَينها وَإِن حَرَجَت مِن مِلْكِ وَاحِدٍ بعْد وَاحِدٍ ، إلا أَن يكُون أَرَاد مَا دَامَت فِي مِلْكِ بعَينها وَإِن حَرَجَت مِن مِلْكِ وَاحِدٍ بعْد وَاحِدٍ ، إلا أَن يكُون أَرَاد مَا دَامَت فِي مِلْكِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ ، فَإِن سَكَن حَنِث ، فَذَا حِين حَلَف أَن لا يسْكُن دَارَ فُلان هَ لِهِ ، فَإِن كَان إِذَا كَان أَرَاد أَن لا يسْكُن هَذِهِ الدَارَ فَلا يسْكُنها أَبدًا ، فَإِن سَكَنها حَنث . قَالَ : وَإِن كَان إِذَا كَان أَرَاد مَا دَامَت لِفُلان ، فَإِن حَرَجَت مِن مِلْكِ فُلان فَلا بأُس عَلَيهِ فِي سُكُناهَا . قُلْت : وَإِن كَان إِذَا فَإِن قَالَ: وَاللّهِ لا أَسْكُن دَارَ فُلان فَلا بأس عَليهِ فِي سُكُناها . قُلْت : فَإِن قَالَ: وَاللّهِ لا أَسْكُن دَارَ فُلان فَلان فَلان فَلا بأس عَليهِ فِي سُكُناها . قُلْت : فَإِن قَالَ: وَاللّهِ لا أَسْكُن دَارَ فُلان فَلان فَلان أَرَى أَنه لا يُخْتُ إِن سَكَنها إلا أَن يَاعَها فُلانٌ ؟ قَالَ : أَرَى أَنه لا يُخْتُ إِن سَكَنها إلا

⁽١) قال الحطاب : قال أشهب : لا يحنث حتى يستكمل يومًا وليلة ، وقال أصبغ : لا يحنث حتى يزيد عليهما . انظر مواهب الجليل (٣٤٥/٣) .

أَن يكُون نوَى أَن لا يسْكُنهَا وَإِن خرَجَت مِن مِلْكِهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يسْكُن دارَ فُلان فَسكَن دارًا بين فُلان وَرَجُلِ آخر ، أَعُنت أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ عُنت ؛ لأني سَمِعْت مَالِّكًا يقُولُ فِي رَجُلِ قَالً لامْرَأَتهِ: أَنت طَالِقٌ إِن كَسَوْتك هَذينِ الثوْبينِ وَنِيته أَن لا يكْسُوهَا إِياهمَا جَمِيعًا فَكَسَاهَا أَحَدهمَا أَنهَا قَدْ طَلُقَت عَلَيهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأتهِ : إِن سَكنت هَذِهِ الدارَ وَهِي فِيهَا سَاكِنة فَدْ طَلُقت عَلَيهِ . قُلْت : قَرْجُ فَإِن قَالَ لامْرَأتهِ : إِن سَكنت هَذِهِ الدارَ وَهِي فِيهَا سَاكِنة فَانت طَالِقٌ ؟ قَالَ : تحرُّجُ فَإِن تَمَادت فِي سُكناهَا عُنث . فَكَذلِك اللّباسُ وَالرُّكُوبِ إِذَا كَانت رَاكِبةً أَوْ لابسَةً ، فَإِن هِي ثبت عَلَى الدابةِ أَوْ لَمْ تنزعُ اللّباسَ مَكَانهَا مِن فَوْرِهَا فَهِي طَالِقٌ .

الرَّجُكُ يَحْلِفُ أَنَ لَا يَدْخَكَ بِينًا أَوْ لَا يَسْكُنَ بِينًا

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَسْكُن بِيتًا وَلا نِيةً لَه وَهوَ مَن أَهْلِ الْقُرَى أَوْ مَن أَهْلِ الْحَاضِرَةِ ، فَسَكَن بِيتًا مِن بيُوتِ الشَّعْرِ ، أَترَاه حَانِثًا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إِلا أَنه إِن لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ فَهوَ حَانِث ؛ لأَن اللَّه تبارَك وَتعَالَى يقُول : هَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا أَنه إِن لَمْ تَكُن لَه نِيةٌ فَهوَ حَانِث ؛ لأَن اللَّه تبارَك وَتعَالَى يقُول : هَال ﴿ يُنُوتًا تَسْتَخِفُونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ [النحل: ١٨]. فَقَدْ سَمَّاهَا اللَّه بيوتًا . قَال : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُل يَحْلِف بطَلاق امْرَأَتهِ مَا لَه مَالٌ وَلا مَالَ لَه يعْلَمُه فَيكُون قَدْ وَقَعَ لَه مِيرَاث بأَرْض قَبل يمِينِهِ . قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان لَمْ ينو حِين حَلَف أَنه مَا لا يعْلَمُه لَهُ مَالٌ ، يعْنِي مَا لا يعْلَمُه لَهُ عَلْمُه فَأَرَى أَنه قَدْ حَنِّث ، وَإِن كَان نوى حِين نوى أَنه مَا لَه مَالٌ ، يعْنِي مَا لا يعْلَمُه لَهُ .

الرَّجُكُ جُلِفُ أَنَ لَا يَدْخَلُ عَلَى رَجُكُ بِينًا

قُلْت : أَرَأَيت رَجُلا حَلَفَ أَن لا يدْخلَ عَلَى رَجُلٍ بِيتًا ، فَدخلَ عَلَيهِ فِي الْمَسْجِدِ ، أَكُنْتُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُحْنث . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَدْ بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ : لا حِنث عَلَى هَذا وَلَيسَ عَلَى هَذا حَلِفٌ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يدْخلَ عَلَى هَذا وَلَيسَ عَلَى هَذا حَلِفٌ عَلَى جَارٍ لَه بَيْتُه فَإِذا فُلانٌ الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ فِي لا يدْخلَ عَلَى فُلان بِيتًا فَدخلَ الْحَالِفُ عَلَى جَارٍ لَه بَيْتُه فَإِذا فُلانٌ الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ فِي بيت جَارِهِ ذلِكَ ، أَيُّنث أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ يحْنث . قُلْت : أَرَأَيت إن حَلَفَ أَن لا يدْخلَ عَلَى فُلانَ بيتًا فَدخلَ عَلَيهِ فُلانٌ ذلِكَ الْبيت ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يعْجبنِي عَلَى فُلانَ بيتًا فَدخلَ عَلَيهِ فُلانٌ ذلِكَ الْبيت ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يعْجبنِي

فِي هَذا بِعَينِهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرَى إِن دَخَلَ عَلَيهِ فُلانٌ ذَلِكَ الْبيتَ أَن لا يكُون حَانِئًا إِلا أَن يكُونَ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ حَنِث . قُلْت : إِلا أَن يكُونَ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ حَنِث . قُلْت : أَرَأَيت قَوْلَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : لا يعْجبنِي ، أَخافُ الْجِنث فِي ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يَخافُ مَالِكٌ الْجِنث .

فِي الرَّجُل حَلَفَ أَن لا يَرْخَلَ دارًا بِعَينِهَا أَوْ بِغِيرٍ عَينِهَا

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يدْخلَ هَذِهِ الدارَ فَهدِمَت حَتى صارَت طَرِيقًا أَوْ خربِةً مِن الْخرَائب يذهب الناسُ فِيهَا يَخْرِقُونهَا ذاهِبِين وَجَائِين ؟ قَالَ: أَرَى إِذَا تَهَدَمَت وَخربِت حَتى تصِيرَ طَرِيقًا فَدخلَهَا لَـمْ يُخنث. قُلْت: فَلَـوْ بنِيت بعْد ذلِكَ الدَّارَ ؟ قَالَ: لا يدْخلُهَا ؛ لأنها حِين بنِيت بعْدُ فَقَدْ صارَت دارًا. قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان حَلَفَ أَن لا يدْخلَ دارَ فُلان فَدخلَ بَيْتَ فُلان الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ ، وَإِنِمَا فُلانٌ سَاكِنٌ فِي حَلَفَ أَن لا يدْخلَ دارَ فُلان فَدخلَ بَيْتَ فُلان الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ ، وَإِنِمَا فُلانٌ سَاكِنٌ فِي ذلكَ الْبيت بكِرَاءٍ أَيْنَ أَمْ لا ؟ قَالَ: أَرَى الْمُنزِلَ مَنزِلَ الرَّجُلُ بكِرَاءٍ ، كَان فِيهِ أَوْ بغير كِرَاءٍ ، وَيَعْنَ هَذَا الْحَالِفُ إِن دَخلَهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يدْخلَ دارَ فُلان فَقَامَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ مِنهَا أَيْنَتُ أَمْ لا ؟ قَالَ : يُعْنَث .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا أَدْخلُ مَن باب هَذِهِ الدارِ ، فَحُولٌ بابها فَدخلَ مَن بابها هذا الْمُحْدث ، أَيُعنث أَمْ لا ؟ قَالَ : يُعنث . قُلْت : أَتَحْفَظُه عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : لا ، وَهُو رَأْيِي إِلا أَن يكُون كَرِهَ الدُّخولَ مِن ذلِكَ الْباب لِضِيقِ أَوْ لِسُوءِ مَمَرٌ أَوْ مَرَّ عَلَى وَهُو رَأْيِي إِلا أَن يكُون كَرِهَ الدُّخولَ مِن ذلِكَ الْباب لِضِيقِ أَوْ لِسُوءِ مَمَرٌ أَوْ مَرَّ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَمْ يكْرَه دُخولَ الدارِ بعَينِهَا ، فَإِن هذا إذا حُولً الْباب وَدخلَ لَمْ يحْنث . قُلْت : وَاللَّهِ لا أَدْخلُ مِن هذا الْباب ، فَأُعلِق ذلِكَ الْباب وَفُتح لَه باب آخر فَدخلَ مِن ذلِكَ الْباب الَّذِي فُتح ، أَيَعْنث أَمْ لا ؟ قَالَ : يعنث ، إلا أَن يكُون نوى أَن لا يدخلَ مِن هذا الْباب وَإِنَا أَرَاد ذلِكَ الْباب بعَينِهِ وَلَمْ يرِدْ دُخولَ الدارِ ، فَإِن لَمْ تكُن يدْخلَ مِن هذا الْباب وَإِنَا أَرَاد ذلِكَ الْباب بعَينِهِ وَلَمْ يرِدْ دُخولَ الدارِ ، فَإِن لَمْ تكُن يدْخلَ مِن هذا الْباب وَإِنَا أَرَاد ذلِكَ الْباب بعَينِهِ وَلَمْ يرِدْ دُخولَ الدارِ ، فَإِن لَمْ تكُن يدْخلَ مِن هذا الْباب وَإِنَا أَرَاد ذلِكَ الْباب بعَينِهِ وَلَمْ يرِدْ دُخولَ الدارِ ، فَإِن لَمْ تكُن يدْخلَ مِن هذا الباب وَإِنَا أَرَاد ذلِكَ الْباب بعَينِهِ وَلَمْ يرِدْ دُخولَ الدارِ ، فَإِن لَمْ تكُن يدْخلَ هَ نَو الدارَ . قُلْت : أَرَأَيت مِن حَلْفَ أَن لا يدْخلَ هَ لَا يدْخلَ هِ إِنْ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ وَعَيرُه مِن أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنّه لا يحْنث . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : هذا كَانِث لا شَكُ قيهِ .

فِي الرَّجُل عَلِفُ أَن لا يِأْكُلَ طَعَامَ رَجُل

قُلْت : أَرَأَيتَ إِن قَالَ : وَاللَّهِ لَا آكُلُ مَن طَعَامٍ فُلان ، فَباعَ فُلانٌ طَعَامَه ثمَّ أَكُلُ مِن فَلكَ الطَّعَامِ ؟ قَالَ : فَإِنه لا عُبْث إلا أَن عُلِفَ : لا أَكُلُت مِن هَذَا الطَّعَامِ بعَينِهِ . فَإِنه لا يَاكُلُ مِنه وَإِن خَرَجَ مِن مِلْكِ فُلان ذلِكَ الرَّجُلِ ، فَإِن أَكَلُ مِنه حَنِث وَإِن انتقلَ مِن مِلْكِ يَاكُلُ مِنه وَإِن خَرَجَ مِن مِلْكِ فُلان ذلِكَ الرَّجُلِ ، فَإِن أَكُلُ مِنه حَنِث وَإِن انتقلَ مِن مِلْكِ رَجُلِ إِلَى مِلْكِ آخرَ إلا أَن يكُون نُوى مَا دَامَ فِي يدِهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَاللَّهِ لا آكُلُ مَن طَعَامٍ فُلان وَلا أَدْخِلُ دَارَ فُلان ، فَاشْترَى هَذَا الْحَالِفُ هَذِهِ الْاشْترَاءِ ؟ قَالَ : لَيسَ الْحَالِفُ هَذِهِ الْاشْترَاءِ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ شَيءٌ إِلا أَن يكُون نواه بعَينِهِ أَن لا يأكُلَه .

قُلْت : فَإِن وَهَب هَذَا الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ هَـذِهِ الأَشْياءَ لِلْحَـالِفِ أَوْ تَصدَقَ بِهَـا عَلَيهِ فَقَلَهَا وَأَكَلَهَا أَوْ لَبِسَ أَوْ دخلَ الدَارَ ، أَيُحْنَثُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكُ ؟ قَـالَ : مَـا يعْجبنِي وَمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئا وَلَكِني إِنَمَا كَرِهْته لَك ؛ لأَن هَذَا إِنمَا يكْرَه لِوَجْهِ الْمَـنِّ. قَالَ ابن الْقَاسِم : أَلا ترَى أَنه إذا وَهَب لَه الْهَبةَ مِن الْوَاهِب عَلَيهِ وَإِن اشْترَى مِنه فَلا مِنةَ لِلْباتْعِ عَلَيهِ ، وَلَا يعْجبنِي هَذَا ، وَأَرَاه حَانِئًا إِنْ كَان إِنمَا كَرِهَ مِنه إِن فَعَلَ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَبلَغنِي عَن مَالِكِ أَنه سُئلَ عَن رَجُلٍ حَلَفَ أَن لا يأْكُلَ لِرَجُلِ طَعَامًا فَدخلَ ابن الْحَالِفِ عَلَى الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ فَأَعْطَاه خبزًا ، ثمَّ خرَجَ به الصبي إلَى مَنزِلِ أَبيهِ فَتناوَلَه أَبوه مِنه فَأَكُلَ مِنه وَهوَ لا يعْلَمُ ، فَسُئلَ مَالِكٌ عَن ذلِكَ فقالَ : أَرَاه حَانِثًا . قُلْت : أَرَأَيت إن حَلَفَ أَن لا يأْكُلَ مِن طَعَامٍ يشْتريه فُلانٌ وَآخِرُ مَعَه ، أَيُنْتُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَاه حَانِثًا . قُلْت : أَرَأَيت إن حَلَفَ أَنْ لا يَعْفُ وَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَاه حَانِثًا . قُلْت : أَرَأَيت إن حَلَفَ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يُحْنَث فِي رَأْيي . قُلْت : إن حَلَفَ أَن لا يأْكُلَ هَذَا الرَّغِيفَ فَأَكْرُهَ عَلَيهِ فَأَكَلَه ؟ قَالَ : لا يحْنث فِي رَأْيي . قُلْت : فَإِن أَكْرِهَ فَحَلَفَ أَن لا يأْكُلَ كَذَا وَكَذَا فَأَكُلَه ، أَيْنتُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يحْنث عِند مَالِكٍ وَالْمُكْرَه عِند مَالِكٍ عَلَى الْيمِينِ لَيسَ يهيه بيمِين .

الرَّجُكُ يَحْلِفُ أَنَ لَا خَرُجُ اهْرَأَنُهُ إِلَّا بِإِذَنِهِ أَوْ لَا يَأْذَنَ لِاهْرَأَنْهِ أَنْ خَرُجَ

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا تخرُجَ امْرَأَته مِن الـدار إِلا بِرَأْيهِ ، فَأَذِن لَهَا حَيث لا تَسْمَعُ فَخرَجَت بعْد الإِذن ، أَيحْنث أَمْ لا ؟ قَالَ : بلَغنِي أَن مَالِكًا سُئلَ عَن رَجُلِ حَلَفَ أَن لا تَخرُجَ بعْده فقالَ : اشْهَدُوا أَني قَـدٌ أَذِنـت

لَهَا إِن خَرَجَت فَهِي عَلَى إِذِنِي ، فَخَرَجَت قَبلَ أَن يأْتِيهَا الْخَبرُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : مَا أَرَاه إلا قَدْ حَنِث . وَقَالَ مَالِكٌ : لَيسَ الَّذِي أَرَاد ، وَلَمْ أَسْمَعْه أَنا مِن مَالِكٍ ، وَلَكِن بلَغنِي ذلِكَ عَنه ، وَهُوَ رَأْيِي وَكَذٰلِكَ مَسْأَلَتك .

قُلْتُ: أَرَأَيت إِن حَلَفَ رَجُلِّ أَن لا يأذن لامْرَأَتهِ أَن تخرُجَ إِلا فِي عِيادةِ مَريضٍ ، فَأَذِن لَهَا فَخرَجَت فِي عِيادةِ مَريضٍ ، ثمَّ عَرَضت لَهَا حَاجَةٌ غيرُ الْعِيادةِ وَهِي عِند الْمَريضِ فَذهَبت فِيها ، أَعْنث الزَّوْجُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا عُنث . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ الْمَريضِ فَذهَبت فِيها ، أَعْنث الزَّوْجُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا عُنث . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ لامْرَأَتهِ أَن لا تخرُجَ إلا فِي عِيادةِ مَريضِ فَخرَجَت مِن غير أَن يأذن لَهَا إلَى الْحَمَّامِ أَوْ إلى غير ذلك أَعْنث أَمْ لا ؟ قَالَ : لا عُنث فِي رَأْيي ؛ لأَن الزَّوْجَ لَمْ يأذن لَهَا إلَى حَيث خرَجَت إلا أَن يعْلَمُ بذلِك أَمْ يترُكُهَا ، فَإِن هو حِين يعْلَمُ بذلِك لَمْ يترُكُهَا فَإِنه لا عُنث . خرَجَت إلا أَن يعْلَمْ حَتى فَرَغت مِن ذلِك وَرَجَعَت ؟ قَالَ : لا حِنث عَلَيهِ فِي رَأْيي .

قَالَ سَحْنُولٌ : وَقَدْ ذَكَرَ عَن رَبِيعَةَ شَيئًا مِثلَ هَذَا أَنه حَانِثٌ فِي الْعِيادةِ إِذَا أَقَرَّهَا ، لأنه قَدْ كَان يقْدِرُ عَلَى رَدِّهَا فَلَمَّا تركها كَأَنه أَذِن لَهَا فِي خرُوجِهَا .

الرَّجُكُ يَحْلِفُ لَيقْضِينَ فُلانا حَقَّهُ غَدًا أَوْ لَيَاكُلَنَ طَعَامًا غَدًا فَيقَضِيهِ وَيَاكُلُهُ قَبْكَ غَد

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لِرَجُلِ : وَاللَّهِ لِأَقْضِين حَقَّك غِدًا ، فَعَجَّلَ لَهُ حَقَّهُ الْيُوْمَ ، أَيُّنث أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكِ : لا يُخنث إن عَجَّلَ لَهُ حَقَّهُ قَبلَ الأَجَلِ ، وَإِنَمَا يُخنث إذا أَخرَ حَقَّهُ بعْدَ الأَجَلِ . قُلْت : فَإِن قَالَ : وَاللَّهِ لآكُلَنَّ هَذا الطَّعَامَ الأَجَلِ ، قُلْت : أَكُفْظُهُ عَن مَالِكٍ ؟ قَالَ : غَدًا فَأَكَلَهُ اللَّهِ مَ ، أَيُنث أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ هُوَ يُخنث . قُلْت : أَخْفَظُهُ عَن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا . قُلْت: لِمَ أَحْنثتهُ فِي هَذا وَلَمْ تَحْنِثهُ فِي الأَوَّل ؟ قَالَ : لأَن هَذا حَلَفَ عَلَى الْفِعْلِ فِي لا . قُلْت : لِهَ مَالِكً عَلَى الْفِعْلِ فِي ذلِكَ الْيوْم وَالأُوَّل ، إنما أَرَادَ الْقَضَاءَ وَلَمْ يرِدْ ذلِكَ الْيوْم بَعَينِهِ ، إنمَا أَرَادَ أَن لا يَتأخر ذلِكَ الْيوْم وَالأُوَّل ، إنما أَرَادَ الْقَضَاءَ وَلَمْ يرِدْ ذلِكَ الْيوْم بَعَينِهِ ، إنمَا أَرَادَ أَن لا يَتأخر ذلِكَ الْيوْم وَكَذلِك قَالَ مَالِك قَالَ مَالِك فيهِ .

الرَّجُكُ يَخِلِفُ أَنَ لَا يَشْتَرِي ثُوبًا فَاشْتَرَى ثُوْبِ وَشَي 🗥

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يشْترِي ثُوبًا فَاشْترَى ثُوبِ وَشْي أَوْ غيرَهُ ؟ قَالَ : إِن كَانت عَلَيهِ بينةٌ وَاشْترَى ثُوبًا حَنِث قَالَ : إِن كَانت عَلَيهِ بينةٌ وَاشْترَى ثُوبًا حَنِث إِن كَان حَلَف بالطَّلاق أَوْ بالْعَتاق أَوْ بشَيءٍ مِمَّا يقْضِي عَلَيهِ الْقَاضِي بيهِ ،

⁽١) الوشي : نقش الثوب من كل لون ، كما في القاموس .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يدْخلَ دَارًا سَمَّاهَا فَدَخلَهَا بعْدَ ذلِكَ وَقَالَ: إنمَا نويت شَهْرًا ؟ قَالَ: إن كَانت عَلَيهِ بينةٌ لَمْ يقْبلْ قَوْلُهُ وَإِن كَان فِيمَا بينهُ وَبين اللَّهِ وَجَاءَ مُسْتَفْتِيا فَلَهُ نِيتَهُ فَمَسْأَلَتك مِثلُ هَذِهِ .

فِي الرَّجُل عِلْفُ أَن لا يلبس ثوبًا

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يلْبسَ هَذَا الثوْب، وَهُو لابسُهُ فَترَكَهُ عَلَيهِ بعْدَ الْبحِين ؟ قَالَ: بلَغنِي عَن مَالِكِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنهُ أَنهُ قَالَ فِي رَجُلِ حَلَفَ أَن لا يرْكَب هَـنْهِ الدَّابَةَ وَهُو عَلَيهَا ، قَالَ : أَرَى إِن كَان نزَلَ عَنهَا مَكَانهُ وَإِلا فَهُو حَانِث، فَمَسْأَلَتك مِشلُ هَـذا . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يلْبسَ غَزْلَ فُلانة ، فَلَبسَ ثوْبًا غزَلَتهُ فُلانة قُلْانة ، فَلَبسَ ثوْبًا غزَلَتهُ فُلانة وأُخرَى مَعَهَا ؟ قَالَ : أَرَاهُ حَانِتًا فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يلْبسَ هَـذا وأُخرَى مَعَهَا ؟ قَالَ : أَرَاهُ حَانِتًا فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يلْبسَ هَـذا الثوْب فَقَطَعَهُ قَبَاءً أَوْ قَمِيصًا أَوْ سَرَاويلَ أَوْ جُبةً ؟ قَالَ : هُـوَ حَانِث إِلا أَن يكُون إِنمَا خَلْكَ الْحَال ، أَوْ لِسُوءِ عَمَلِهِ فَكَرَهِ لِبسَهُ لِذلِكَ فَحَوَّلُهُ ، فَهَذًا لَهُ نِيةٌ ، فَإِن لَمْ تَكُن لَهُ نِيةٌ حَنِث .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يلْبسَ هَذَا الثوْب، وَهُ وَ قَمِيصٌ أَوْ قَبَاءٌ أَوْ مِلْحَفَةٌ فَأْتَزَرَ بهِ أَوْ لَفَ بهِ رَأْسَهُ ، أَوْ طَرَحَهُ عَلَى مَنكِبيهِ ، أَيكُون حَانِئًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ وَهَلْ يكُون هَذَا لُبسًا عِندَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ مَالِكًا عَن رَجُلٍ حَلَفَ بطَلَاقِ امْرَأَتهِ وَهَلْ يكُون هَذَا لُبسَ لَهَا ثَوْبًا فَأَصَابِتهُ هِرَاقَةُ الْمَاءِ فَقَامَ مِن اللَّيلِ فَتناوَلَ ثُوبًا عِندَ رَأْسِهِ ، فَإِذَا الْبَتّةَ أَن لا يلْبسَ لَهَا ثُوبًا فَأَصَابِتهُ هِرَاقَةُ الْمَاءِ فَقَامَ مِن اللَّيلِ فَتناوَلَ ثُوبًا عِندَ رَأْسِهِ ، فَإِذَا هُو ثُولُ اللّهُ عَلَمُ ، فَوَضَعَهُ بيدَيهِ عَلَى مُقَدَّم فَرْجَهِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى هَذَا لُسِنًا . فَقِيلَ لِمَالِكٍ : فَلَوْ أَدَارَهُ عَلَيهِ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : لَوْ أَدَارَهُ عَلَيهِ لَرَأَيتِه لُبسًا فَأَمَّا مَسْأَلَتك فَرَاهُ لِبَاسًا وَأَرَاهُ حَانِتًا وَمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا.

فِي الرَّجُل يَحْلِفُ أَن لا يرْكَب دَابِةَ رَجُل فَيرْكَب دَابِةً عَبِرِهِ

قُدت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يرْكَب دَابةً رَجُل فَرَكِب دَابةً لِعَبدِهِ ، أَيُخنث أَمْ لا ؟ قَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي الْعَبدِ يَشْترِي أَرِقّاءَ لَوْ اَشْترَاهُمْ سَيدُهُ لَعَتقُوا عَلَيهِ ، قَالَ مَالِكٌ : يعْتقُون عَلَى سَيدِهِمْ ، فَإِن كَان الْعَبدُ هُوَ الَّذِي اشْترَاهُمْ لِنفْسِهِ فَإِنهُمْ أَحْرَارٌ قَالَ مَالِكٌ : يعْتقُون عَلَى سَيدِهِمْ ، فَإِن كَان الْعَبدُ هُوَ الَّذِي اشْترَاهُمْ لِنفْسِهِ فَإِنهُمْ أَحْرَارٌ عَلَى السَّيدِ فَمَسْأَلتك مِثلُ هَذا عِندِي أَنهُ حَانِث إلا عَلَى السَّيدِ فَمَسْأَلتك مِثلُ هَذا عِندِي أَنهُ حَانِث إلا قَان يكون لِلْحَالِفِ نِيةٌ ؛ لأن مَا فِي يدَي الْعَبدِ لِسَيدِهِ . أَلا ترَى أَن مَا فِي يدَيهِ مِن الأرقّاءِ

كتاب النذور الثاني————————————————

الَّذِين يعْتَقُون عَلَى السَّيدِ أَنهُمْ أَحْرَارٌ قَبلَ أَن يأْخذهُمْ مِنهُ السَّيدُ .

وَقَالَ أَشْهَب : لا حِنث عَلَيهِ فِي دَابةِ عَبدِهِ . أَلا ترَى أَنهُ لَوْ رَكِب دَابةً لابنِهِ كَان يجُوزُ لَهُ اعْتَصَارُهَا لَمْ يحْنث فَكَذلِكَ هَذا .

مَا جَاءَ فِي الرَّجُل يَخلِفُ مَا لَهُ مَاكُ وَلَهُ دَيِنٌ وَعُرُوضٍ

قُلْت : أَرَأَيت رَجُلا حَلَفَ مَا لَهُ مَالٌ وَلَهُ دَينٌ عَلَى الناسِ وَعُرُوضٌ وَغيرُ ذلِكَ وَلا شَيءَ لَهُ غيرُ ذلِكَ الدَّين ، أَيُخنث أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : يُحنث عَنْدَ مَالِكِ ؟ لأني سَمِعْت مَالِكًا وَسُئلَ عَن رَجُلٍ أَعَارَهُ رَجُلٌ ثُوبًا فَحَلَفَ بطَلاق امْرَأَتهِ : أَنهُ لا يُلِكُ إلا ثوبه وَلَهُ ثوبان مَوْهُونان ، أَترَى عَلَيهِ حِنثًا ؟ قَالَ : إن كَان فِي ثُوبيهِ الْمَوْهُونين كَفَافٌ لِدَينهِ فَلا أَرَى عَلَيهِ حِنثًا وَكَانت تلكَ نِيتهُ مِثلَ أَن يقُولَ : مَا أَمْلِكُ مَا أَقْدِرُ إلا عَلَى ثوبي هَذين ، فَإن لَمْ تكُن لَهُ نِيةٌ هَكَذا أَوْ كَان فِي الثَوْبِينِ فَصْلٌ رَأَيت أَن يُحنث ، فَمَنْ أَلتَك مِثلُ هَذا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإِن لَمْ تَكُن لَهُ نِيةٌ وَلَيسَ فِي الثَوْبِينِ وَفَاءٌ فَأَرَى أَنهُ يَحْنث .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ بِاللَّهِ مَا لَهُ مَالٌ وَلَيسَت لَهُ دَنانِيرُ وَلا دَرَاهِمُ وَلا شَيَّ مِن الأَمْوَالِ الَّتِي تَجِب فِيهَا الصَّدَقَةُ ، وَلَهُ شَوَارُ بِيتِهِ وَخادِمٌ وَفَرَسٌ ، أَيُّنثُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي هَذا شَيئًا وَمَا أَشُكُ أَنهُ حَانِث ؛ لأني لا أُحْصِي مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ يقُولُ : مَن قَالَ : مَا لِي مَالٌ وَلَهُ عُرُوضٌ وَلا قَرْضَ لَهُ أَنهُ يُخْت ، مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ يقُولُ : مَن قَالَ : مَا لِي مَالٌ وَلَهُ عُرُوضٌ وَلا قَرْضَ لَهُ أَنهُ يُخْت ، فَهَذا يدُلُك عَلَى أَنهُ قَدْ جَعَلَ الْعُرُوضَ كُلَّهَا أَمْوَالا إلا أَن يكُون لِلْحَالِفِ نِيةٌ فَتَكُون لَـهُ فَهَذا يَبَدُ مَا لَا تَرَى أَن فِي الْحَدِيث الَّذِي ذَكَرُ عَن النبي عليه الصلاة والسلام يوم خيبر أَن فِي الْحَدِيث الَّذِي ذَكَرُ عَن النبي عليه الصلاة والسلام يوم خيبر أَن فِيهِ : لَمْ يغنمْ ذَهَبًا وَلا وَرقًا إلا الأَمْوَالَ ؛ الْمَتَاعَ وَالْخَرْثِي (١) .

الرَّجُكُ يَحْلِفُ أَنَ لَا يَكُلُمَ رَجُلا أَيَامًا فَيَكَلَّمُهُ فَيخنث ثمَّ يِكَلِّمُهُ أَيضًا قَبْكَ أَنْ يَنْقْضَى الْأَجَكُ

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ لِرَجُلِ: وَاللَّهِ لا أُكَلِّمُك عَشَرَةَ أَيامٍ ، فَكَلَّمَهُ فِي هَذِهِ

⁽١) رواه أبو داود في الجهاد (٢٧٣٠) ، والترمذي في السير (١٥٥٧) ، وابن ماجه في الجهاد (٢٨٥٥) وأحمد (٢٢٣٥) والدارمي (٢٤٧٥) من حديث عمير مولى أبي اللحم الله وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن الترمذي وابن ماجه وأبو داود ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض . قلت : والخرثي : أثاث البيت ومتاعه ، كما في النهايه في غريب الحديث (٢/ ١٩) .

الْعَشَرَةِ فَأَحْنتُهُ ، ثمَّ كَلَّمَهُ بعْدَ ذلِكَ مَرَّةً أُخرَى ؟ قَالَ : لا حِنث عَلَيهِ عِندَ مَالِكِ بعْدَ الْعَشَرَةِ الْأَيامِ . قَالَ : وَكَذلِكَ إِن كَان كَلَّمَهُ فِي هَذِهِ الْعَشَرَةِ الْأَيامِ . قَالَ : وَكَذلِكَ إِن كَان كَلَّمَهُ فِي هَذِهِ الْعَشَرَةِ الْأَيامِ قَالَ : نَعَمْ . أَيام قَبلَ أَن يكَفِّرَ مِرَارًا لَمْ يكُن عَلَيهِ إِلا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

فِي الرَّجُل يَحْلِفُ لِلرَّجُل إِن عَلِمَ أَمْرًا لَيَخْبَرَنهُ فَعَلِمَاهُ جَمِيعًا

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ لِرَجُلِ إِن عَلِمَ أَمْرَ كَذَا وَكَذَا لَيخبَرَنهُ أَوْ لَيعْلِمَنهُ خَلِمَاهُ خَلِمَ الْمَحْلُوفَ لَهُ أَوْ يعْلِمُهُ حَائِشًا فِي قَوْلِ ذَلِكَ فَعَلِمَاهُ جَمِيعًا ، أَترَى الْحَالِفَ إِن لَمْ يعْلِم الْمَحْلُوفَ لَهُ قَلا شَيءَ عَلَى الْحَالِفِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا بِعَينِهِ ، وَأَنَا أَرَى أَن عِلْمَهُمَا لا يخرِجُهُ مِن يمينِهِ حَتى يخبرَهُ أَوْ يعْلِمَهُ ، مَالِكُ فِي هَذَا شَيئًا بِعَينِهِ ، وَأَنَا أَرَى أَن عِلْمَهُمَا لا يخرِجُهُ مِن يمينِهِ حَتى يخبرَهُ أَوْ يعْلِمَهُ ، وَلَقَدْ سُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُلِ أَسَرً إلَيهِ رَجُلٌ سِرًّا فَاسْتَحْلَفَهُ عَلَى ذَلِكَ لَيكْتَمَنهُ وَلا يخبرُ بِهِ وَلَقَدْ سُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُلِ أَسَرً إلَيهِ رَجُلٌ سِرًّا فَاسْتَحْلَفَهُ عَلَى ذَلِكَ لَيكْتَمَنهُ وَلا يخبرُ بِهِ أَحَدًا ، فَأَخبرَ الْمَحْلُوفَ لَهُ رَجُلا بذلِكَ السِّرِ ، فَانطَلَقَ ذلِكَ الرَّجُلُ فَأَخبرَ الْحَالِفَ وَلَا يَعْرِي وَلَقَدْ أَخبرَ الْمَحْلُوفَ لَهُ رَجُلا بذلِكَ السِّرِ ، فَانطَلَقَ ذلِكَ الرَّجُلُ فَأَخبرَ الْحَالِفَ أَن يمينهُ لا شَيءَ عَلَيه فِيهَا إِن أَخبرَ هَذَا ؟ لأَن هَذَا قَيري وَلَقَدْ أَخبرَنِي بِهِ فَظَنِ الْحَالِفُ أَن يمينهُ لا شَيءَ عَلَيهِ فِيهَا إِن أَخبرَ هَذَا ؟ لأَن هَذَا قَيدًا فَيكُم مَ اللّهُ الْحَالِفُ : أَرَاهُ حَانِقًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ إِن عَلِمَ كَذَا كَيعُلِمَن فُلائًا وَلَيهِ بذلِكَ ، أَوْ أَرْسَلَ إِلَيهِ رَسُولًا ، أَيبرُ أَمْ لا؟ قَالَ : لَمْ وَلَي مَن مَالِكٍ شَيئًا وَأَرَاهُ بارًا .

الرَّجُلُ يَخِلِفُ أَن لا يِنْكَفَّلَ مَال أَوْبِرَجُل

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يتكَفَّلَ عَال أَبدًا فَتكَفَّلَ بِنفْسِ رَجُلٍ ، أَتَحَنثُهُ أَمْ لا ؟ قَالَ: الْكَفَالَةُ عِندَ مَالِكِ بِالنفْسِ هِي الْكَفَالَةُ بَالْمَال ، إِلا أَن يكُون قَدْ اشْترَطَ وَجْهًا بِلا مَال فَلا يحْنث . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفْت أَن لا أَتكَفَّلَ لِرَجُل بِكَفَالَةٍ أَبدًا فَتكفَّلْت لِوكِيل مَال فَلا يحْنث . قُلْت : إذا لَمْ تعْلَمْ بذلِكَ وَلَمْ لَهُ بِكَفَالَةٍ عَن رَجُل وَلَمْ أَعْلَمْ أَنهُ وَكِيلٌ لِلَّذِي حَلَفْت لَهُ ؟ قَالَ : إذا لَمْ تعْلَمْ بذلِكَ وَلَمْ يَكُن هَذا الَّذِي تَكَفَّلْت لَهُ مِن سَبِ الَّذِي حَلَفْت لَهُ ، مِثلُ مَا وَصَفْت لَك قَبلُ فِي صَدْرِ الْكِتابِ فَلا حِنث عَلَيك .

فِي الرَّجُلُ عِلْفُ لَيضْرِبنَ عَبْدَهُ مِانَةً

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ لَيضْرِبِن عَبدَهُ مِائةَ سَوْطٍ فَجَمَعَهَا فَضَرَبهُ بهَا ضَرْبةً وَاحِدَة ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يجْزِئِهُ ذلِكَ وَلا يخرِجُهُ مِن يميِنِهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَـالَ : وَاللَّهِ

لَيضْربِن عَبدَهُ مِاثةَ ضَرْبةٍ فَضَرَبهُ ضَرْبًا خفِيفًا ؟ قَالَ : لَيسَ الضَّرْب إلا مَا هُوَ الضَّرْب الله مَا هُو الضَّرْب اللهِ عَبدَهُ مِائةَ جَلْدَةٍ إِن أَخِد سَوْطًا لَهُ الَّذِي يَوْلِمُ . قُلْت : أَرَأَيت هذا اللَّذِي حَلَفَ لَيضْربِن عَبدَهُ مِائةَ جَلْدَةٍ إِن أَخِد سَوْطًا لَهُ رَأْسَانِ ، أَوْ أَخِد سَوْطَينِ فَجَعَلَ يضْربِهُ بهِمَا فَضَرَبهُ خُسِين بهذا السَّوْطِ الَّذِي لَهُ رَأْسَانِ أَوْ بهذين السَّوْطَين ، أَيُخْزِئهُ مَن يمينِهِ ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ الَّذِي يَجْمَعُ سَوْطَين فَيضْرب بهمَا قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَجْزئهُ ذلِكَ .

الرَّجُلُ يُحْلِفُ أَنَ لَا يَشْنِي عَبِدًا أَوْ لَا يَضْرِبِهُ أَوْ لَا يِبِيكَ سِلْعَةً فَامَرِ غَيْرَهُ بِذَلِكَ

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ أَن لا يشْتري عَبدًا فَأَمَرَ غيرَهُ فَاشْترَى لَهُ عَبدًا ، أَيُخْت أَمْ لا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ: نعَمْ . يُخْت عِندَ مَالِك ، قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَف أَن لا يضْرب عَبدَهُ فَأَمَرَ غيرَهُ فَضَرَبهُ ، أَيُخْت أَمْ لا ؟ قَالَ: هَذا حَانِث إِلا أَن يكُون لَهُ نِيةٌ حِين حَلَف عَبدَهُ فَأَمَرَ غيرَهُ فَضَرَبهُ ، قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ: هَذا رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن عَلَف لَيضْربِن عَبدَهُ فَأَمرَ غيرَهُ فَضَرَبهُ ؟ قَالَ: هذا بارٌ إِلا أَن يكُون يمينهُ أَن يضْربِهُ هُو نَفْسهُ . قُلْت : وَكَذلِك لَوْ حَلَف أَن لا يبيعَ سِلْعَةً فَأَمرَ غيرَهُ فَباعَهَا ، أَيُخْت أَمْ لا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ: مَا سَمِغْت مَالِك ؟ قَالَ: مَا سَمِغْت مَالِك ؟ قَالَ: مَا لَك ؟ قَالَ: مَا سَمِغْت مَالِك ؟ قَالَ: مَا لَك يَا لَك يَوْل مَالِك ؟ قَالَ: مَا سَمِغْت مَالِك ؟ قَالَ: مَا لَك يُول مَالِك ؟ قَالَ: مَا لَك يَا لَا يَعْم . قُلْت : وَلا تدِينهُ فِي شَيءٍ مِن هَذا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ: مَا

فِي الرَّجُلِ بَحْلِفُ أَن لا يبيئَ سِلْعَةَ رَجُلُ فَأَعْطَاهُ إِياهَا غَيرَ الرَّجُلُ فَبَاعَهَا لَهُ وَهُو لَا يَعَلَّم

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يبيع لِفُلان شَيئًا ، وَأَن الْمَحْلُوفَ عَلَيهِ دَفَعَ إِلَى رَجُلِ سِلْعَةً لِيبِيعَهَا ، فَدَفَعَهَا هَذَا الرَّجُلُ إِلَى الْحَالِفِ لِيبِيعَهَا لَهُ وَلَمْ يعْلَمْ الْحَالِفُ أَنِهَا لِلْمَحْلُوفِ عَلَيهِ ، فَبَاعَهَا ، أَيُنْتُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : إِن كَان الَّذِي دَفَعَ السِّلْعَةَ إِلَى الْحَالِفِ مِن سَبِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ أَوْ مِن ناحِيتهِ ، فَإِنِي أَرَى أَنهُ قَدْ حَنِث ؛ السِّلْعَة إلى الْحَالِفِ مِن سَبِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ أَوْ مِن ناحِيتهِ ، فَإِنِي أَرَى أَنهُ قَدْ حَنِث ؛ لأني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الرَّجُل يَعْلِفُ أَن لا يبيعَ سِلْعَتهُ مِن رَجُل فَبَاعَهَا مِن غيرهِ ، فَإِذَا هَذَا الْمُشْترِي إِنَا الْمُشْترِي مِن فَلا عَلَى الْمُحْلُوفِ عَلَيهِ . قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان الْمُشْترِي مِن سَبِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ . قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان الْمُشْترِي مِن سَبِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ . قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان الْمُشْترِي مِن أَلِكُ اللهُ قَدْ يقَدِّمُ إِلَيهِ وَقَالَ لَهُ الْحَالِفُ : إِن عَلَي مِينًا أَن لا أَبيعَ مِن فُلانِ فَقَالَ الْمُشْترِي : إِنَمَالَ الْمُشْترِي : إِنْمَالَ الْمُشْترِي : إِنْمَالُوفَ عَلَيهِ وَقَالَ لَهُ الْحَالِفُ : إِن عَلَيْ مِينًا أَن لا أَبيعَ مِن فُلانِ فَقَالَ الْمُشْترِي : إِنْمَا

اشْتَرَيت لِنفْسِي فَباعَهُ عَلَى ذلِكَ ، فَلَمَّا وَجَبِ الْبيعُ قَالَ الْمُشْتَرِي : ادْفَع السِّلْعَةَ إلَى فُلان الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ فَإِني إِنمَا اشْتَرَيتَهَا لَهُ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَزَمَهُ الْبيعُ .

قُلُّت: فَإِنِ الْحَالِفَ يَقُولُ: فَإِنِي قَدْ تَقَدَّمْتِ إِلَيهِ فِي ذَلِكَ ؟ قَالَ: لا ينفَعُهُ ذَلِكَ ، قَالَ: فَقِيلَ لِمَالِكٍ أَترَى عَلَيهِ الْجِنث ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: إِن كَان الْمُشْترِي مِن سَبب الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ أَوْ مِن ناحِيتهِ فَقَدْ حَنِث وَلَمْ يرَ مَا يقَدَّمُ إِلَيهِ ينفَعُهُ. قَالَ: فَقُلْت لابنِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ أَوْ مِن ناحِيتهِ ؟ قَالَ: الصَّدِيقُ الْقَاسِمِ: مَا مَعْنى قَوْلِهِ: مِن سَبب الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ مِن ناحِيتهِ ؟ قَالَ: الصَّدِيقُ الْمُلاطِفُ أَوْ مَن هُوَ فِي عِيالِهِ أَوْ هُوَ مِن ناحِيتهِ ، وَلَمْ يفسِّرُهُ لَنا هَكَذَا وَلَكِنا عَلِمْنا أَنهُ هُوَ كَذَا.

فِي الرَّجُل جَلِفُ لِغرِمِهِ لَيقْضِينهُ حَقَّهُ فَيقْضِيه نقْصًا

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ عُلِفُ لَيدْفَعَن إِلَى فُلان حَقّه وَهُوَ دَرَاهِمُ فَقَضَاهُ نَقْصًا ؟ قَالَ : وَإِن كَان فِيهَا شَيءٌ بِارٌ لا قَالَ مَالِكٌ : لَوْ كَان فِيهَا هِرْهُم وَاحِدٌ ناقِص لَكَان حَانِنًا . قَالَ : وَإِن كَان فِيهَا شَيءٌ بِارٌ لا يُجُوزُ ، فَإِنهُ حَانِث . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ رَجُل لِغرِيم لَهُ أَن لا يفارقَهُ حَتى يستوفِي مِنهُ حَقّهُ فَأَحٰذ مِنهُ حَقَّهُ ، فَلَمًا افْرَقَا أَصَاب بعْضَهَا نَحَاسًا أَوْ رَصَاصًا أَوْ نَقْصًا بِينٌ نَقْصَانهَا ، أَعْنث فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : هُو حَانِث ؛ لأني سَألْت مَالِكًا عَن الرَّجُل عِلْف أَعْنث فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : هُو حَانِث ؛ لأني سَألْت مَالِكًا عَن الرَّجُل عِلْف بَطلاق امْرَأَتهِ لَيقْضييهُ حَقَّهُ إِلَى أَجَل ، فَيقْضيه حَقَّهُ ثَمَّ يذَهَب صَاحِب الْحَقِ بالله هَب بطلاق امْرَأَتهِ لَيقْضييهُ حَقَّهُ إِلَى أَجَل ، فَيقْضيه حَقَّهُ ثَمَّ يذَهب صَاحِب الْحَق بالله هَب بطلاق امْرَأَتهِ لَيقْضيه حَقَّهُ عِين وَجَدَ فِيمَا اقْتضي نقْصَانًا أَوْ زَائِفًا . قُلْت : وَكَذلِكَ إِن اللهُ وَلَهُ لَمْ يقْضِهِ حَقَّهُ حِين وَجَدَ فِيمَا اقْتضي نقْصَانًا أَوْ زَائِفًا . قُلْت : وَكَذلِكَ إِن الشَيْعَلَهُ مَا يُعْمَ ، عُنث فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَخذ بحَقّه عَرَضًا مِن النتُحَقَّهَا مُسْتَحِقٌ ؟ قَالَ : نعَمْ ، عُنث فِي رَأْيي . قُلْت: أَرَأَيت إِن أَخذ بحَقّه عَرَضًا مِن النعُرُوض ؟ قَالَ مَالِكٌ : إذا كَان عَرَضُهُ ذَلِكَ يَسَاوِي مَا أَعْطَاهُ بِهِ وَهُو قِيمَتهُ لَوْ أَرَادَ أَن يَسَاوِي .

الرَّجُكُ يَحْلِفُ أَنَ لَا يِفَارِقَ عَرِيَهُ حَنَّى يَفْضِيهُ فَيِفِرُّ مِنْهُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفْت أَن لا أُفَارِقَ غرِيمِي حَتى أَسْتُوْفِي حَقِّي فَيفِرُّ مِنِي أَوْ أَفْلَت ، أَأَحْنث فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ ءَالِكٌ : إِن كَان إِنمَا غلَبهُ غرِيمُهُ وَإِنمَا نوَى أَن لا يَفَارِقَهُ مِثْلَ أَن يقُولَ : لا أُخلِّي سَبيلَهُ وَلا أَترُكُهُ إِلا أَن يفِرَّ مِنِي فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، قَالَ : يَفَارِقَهُ مِثْلَ أَن يفِرَّ مِنِي فَلا شَيءَ عَلَيهِ ، قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لامْرَأَتهِ : أَنت طَالِقٌ إِن قَبلْتكِ فَقَبلَتهُ مَن خلْفِهِ وَهُو لا

يدْرِي . قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ إِن كَانت عَلَبتهُ وَلَمْ يكُن مِنهُ فِي ذَلِكَ اسْترْ خاءٌ ، فَتكلَّمَ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : وَمِثلُ ذَلِكَ أَن يقُولَ الرَّجُلُ لامْرَأتهِ : إِن صَافَحْتك فَأَنت طَالِقٌ فَينامُ فَتَصَافِحُهُ وَهُوَ نائمٌ أَنهُ لا شَيءَ عَلَيهِ ، وَلَوْ قَالَ : إِن ضَاجَعْتينِي أَوْ قَبلْتينِي ، فَهذا كُلَّهُ خِلافٌ لِلْقُولِ الأوَّل وَهُوَ حَانِث ، وَالَّذِي حَلَفَ لِغرِيهِ أَن لا يفارقَهُ فغصَب نفْسهُ فَرَبطَ فَهذا يحْنث إلا أَن يَقُولَ : وَالَّذِي حَلَفَ لِغرِيمِهِ أَن لا يَفَارقَهُ فغصَب نفْسهُ فَرَبطَ فَهذا يحْنث أَلْ اللهُ أَن يقُولَ : وَالَّذِي حَلَفَ لِغرِيمِهِ أَن لا يَقُارقَهُ حَتَى أَسْتُوفِي حَقِّي مِنهُ فَأَحَالَهُ عَلَى غريم لَهُ ؟ قَالَ : لا أَرَاهُ يبرُّ فِي ذلِكَ .

الرَّجُكُ عِلِفُ لِعْرِمِهِ لِيقْضِينَهُ حَقَّهُ رَأْسَ الْهَالَ

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ لأَقْضِينَ فُلانا مَالَهُ رَأْسَ الْهِلالِ أَوْ عِندَ رَأْسِ الْهِلالِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَهُ لَيلَةٌ وَيومٌ مِن رَأْسِ الْهِلالِ . قَالَ: قُلْت لِمَالِكِ: وَإِلَى رَمَضَانَ ؟ قَالَ : إِذَا انسَلَخ شَعْبان وَلَمْ يقْضِهِ حَنِث ؛ لأَنهُ إِنمَا جَعَلَ الْقَضَاءَ فِيمَا بِينهُ وَبِين رَمَضَان . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : عِندَ رَأْسِ الْهِلالِ وَإِذَا اسْتَهَلَّ الشَّهْرُ بَمَنزِلَةٍ وَاحِدَةٍ لَـهُ لَيلَةٌ وَيومٌ مِن أَوَّلِ الشَّهْرِ وَإِلَى اسْتَهْلالِ الشَّهْرِ ، مِثلُ قَوْلِهِ إِلَى رَمَضَان وَإِن لَمْ يقْضِهِ مَا بِينهُ وَبِين اسْتَهْلالِ الشَّهْرِ وَإِنْ السَّهْرِ . وَشَلْ اللَّهُ وَيِن اسْتَهُلالِ الشَّهْرِ وَإِنْ لَمْ يقْضِهِ مَا بِينهُ وَبِين اسْتَهْلالِ الشَّهْرِ وَإِنْ السَّهُ وَبِين اسْتَهْلالِ الشَّهْرِ وَيَنْ اللَّهُ وَبِينَ السَّالُ اللَّهُ وَبِينَ السَّالُ وَإِنْ لَمْ يقْضِهِ مَا بِينهُ وَبِينِ السَّهُ لَا الشَّهْرِ وَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ مَا بِينهُ وَبِينِ السَّهُ اللَّهُ وَبِينَ السَّهُ وَبِينَ السَّهُ اللَّهُ وَالِي اللَّهُ وَالِي اللَّهُ وَبِينَ السَّالُولُ وَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ مَا بِينهُ وَبِينِ السَّالُ اللَّهُ اللَّهُ وَالِهُ اللَّهُ وَالِي اللَّهُ وَالِهُ إِلَى الللَّهُ وَالِهُ الللَّهُ وَالِلْكَ اللَّهُ وَالِهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالِي اللَّهُ وَلَهُ إِلَى الْعُلْهُ وَيُعْلِي اللَّهُ وَالِهُ الْمَالُولُ وَاللَّهُ وَالِهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ الللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ وَلَا الللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالَا اللَّهُ اللللْلِي اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ

فِي الرَّجُل يَحْلِفُ لَيَقْضِينَ قُلانًا حَقَّهُ فَيهَبِهُ لَهُ أَوْ يِنْصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ

قُلْت : أَرَأَيت إِنَّ حَلَفَ لَيقْضِين فُلانًا حَقَّهُ رَأْسَ الْهِلال ، فَوَهَب لَهُ فُلانٌ ذلِكَ دَينهُ لِلْحَالِفِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيهِ ، أَوْ اشْترَى صَاحِب الدَّينِ بِهِ مَن الْحَالِفِ سِلْعَةً مَن السِّلُع ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعَينِهَا : إِن كَانت تلْكَ السِّلْعَةُ هِي قِيمَةُ ذلِكَ السِّلُع ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعَينِهَا : إِن كَانت تلْكَ السِّلْعَةُ هِي قِيمَةُ ذلِكَ السِّلِع ؟ قَالَ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعَينِهَا : إِن كَانت تلْكَ السِّلْعَةُ هِي قِيمَة دلِكَ اللَّينِ أَن لَوْ أُخرِجَت إِلَى السُّوقِ أَوْ أَصَاب بِهَا ذلِكَ الثَمَن فَقَدْ برَّ وَلا شَيءَ عَلَيهِ ، ثمَّ سَمِعْتَهُ بِعْدَ ذلِكَ يكْرَهُهُ وَيَقُولُ : لا ، وَلَكِن لَيقْضِينهُ دَنانِيرَهُ . قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَانت السِّلْعَةُ تَسَاوِي ذلِكَ فَلِمَ لا يعْطِيهِ دَنانِيرَهُ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَوْلُهُ الأوَّلُ أَعْجَب إلَي . قَالَ : وَإِنِمَا رَأَيت مَالِكًا كَرِهَهُ خَوْفًا مِن النَّدِيعَةِ . قَالَ : وَالْهَبةُ وَالصَّدَقَةُ لا تخرِجُ الْحَالِفَ مِن يَمِينِهِ ، وَلا وَضِيعَةَ الَّذِي لَهُ الدَّين الذريعةِ . قَالَ : قَالَ : قُلْت : وَإِن حَلَفَ إِنْ وَضَعَ ذَلِكَ عَن يمينِهِ . قَالَ : قُلْت : وَإِن حَلَفَ لَيقْضِينهُ دَنانِيرَهُ أَوْ لَيقْضِينهُ حَقَّهُ فَإِن ذَلِكَ سَوَاءٌ ، وَيخرِجُهُ مِن يمينِهِ أَن يدْفَعَ فِيهِ عَرَضًا إذا كَان ذَلِكَ الْعَرَضُ يسَاوِي تلْكَ الدَّنانِيرَ ، إذا كَانت نِيتهُ عَلَى وَجُهِ الْقَضَاءِ وَلَمْ تَكُن عَلَى كَان ذَلِكَ الْعَرَضُ يسَاوِي تلْكَ الدَّنانِيرَ ، إذا كَانت نِيتهُ عَلَى وَجُهِ الْقَضَاءِ وَلَمْ تَكُن عَلَى

الدَّنانِيرِ بِأَعْيانِهَا ، فَإِذَا كَانت يمينهُ عَلَى الدَّنانِيرِ بِأَعْيانِهَا فَهُوَ حَانِث إِلاَ أَن يدْفَعَ إِلَيهِ الدَّنانِيرِ بِأَعْيانِهَا ، فَهُو حَانِث إِلاَ أَن يدْفَعَ إِلَيهِ الدَّنانِيرَ بِأَعْيانِهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن مَات هَذَا الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ ، كَيفَ يصْنعُ الْحَالِفُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : يدْفَعُ ذَلِكَ إِلَى وَرَثْتهِ وَيبرُّ فِي يمينِهِ ، أَوْ إِلَى وَصِيهِ ، أَوْ إِلَى مَن يلِي ذَلِكَ مِن هَوُلاءِ . ذَلِكَ مِن هَوُلاءِ .

فِي الرَّجُل عِلْفُ أَن لا يِهَب لِرجُل شَينًا فَيعِيرُهُ أَوْ يِنْصَدَّقُ عَلَيهِ

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ رَجُلٌ أَن لا يَهَب لِفُلان هِبةً فَتَصَدَّقَ عَلَيهِ بَصَدَقَةٍ ، أَيُنث أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي كُلِّ مَا يَنفَعُ بِهِ الْحَالِفُ الْمَحْلُوفَ عَلَيهِ أَنهُ يُخْتُ كَذَلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ هِبَةٍ كَانت لِغيرِ الثوَابِ فَهِي عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ هِبَةٍ كَانت لِغيرِ الثوَابِ فَهِي عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفْت أَن لا أَهَب لِرَجُلٍ هِبةً فَأَعَرْته دَابةً أَأَحْنَت فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ فِي حَلْقُت أَن لا أَهَب لِرَجُلٍ هِبةً فَأَعَرْته دَابةً أَأَحْنَت هَاهُنا عَلَى الْمَنفَعَةِ .

فِي الرَّجُل يَحْلِفُ أَن لا يُنسُوَ امْرَانَهُ أَوْ رَجُلاً فَوهَبَ لَهُمَا

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ أَن لا يَكْسُو الْمَرَأَتُهُ فَأَعْطَاهَا دَرَاهِمَ الشَّرَت بِهَا ثُورًا اَعْنْتُ أَمْ لا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، عِنْتْ عِندَ مَالِكِ ، وَقَدْ بِلَغْنِي عَن مَالِكِ أَنهُ سُئلَ عَن رَجُلٍ عَلَفَ أَن لا يكْسُو الْمَرَأَتُهُ فَافْتَكَ لَهَا ثِيبًا كَانت رَهْنًا . قَالَ مَالِكٌ : أَرَاهُ حَانِثًا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَدْ عُرِضَت هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى مَالِكِ فَأَنكَرَهَا وَقَالَ : امْحُهَا ، وَأَبِى أَن يجيب الْقَاسِمِ : وَقَدْ عُرِضَت هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى مَالِكٍ فَأَنكَرَهَا وَقَالَ : امْحُهَا ، وَأَبِى أَن يجيب الْقَاسِمِ : وَرَأْبِي فِيهَا أَنهُ ينوي ، فَإِن كَانت لَهُ نِيةٌ أَن لا يهب لَهَا ثُوبًا وَلا يبتاعهُ لَهَا فَلا أَرَى عَلَيهِ شَيئًا ، وَإِن لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ رَأَيتُهُ حَانِثًا ، وَأَصْلُ هَذَا عِنكَ مَالِكٍ إِنَّا هُو عَلَى وَجُو الْمَنافِع وَالْمَنِ . وَلَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ عِلْفُ أَن لا يهب مَالِكٍ إِنَّا هُو عَلَى وَجُو الْمَنافِع وَالْمَن . وَلَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ عِلْكَ عُلْ الا يهب مَالِكٍ إِنَا أَنْ لا يهب لا مُرَاقِع وَينارًا أَوْ لِرَجُلٍ أَجْنِي فَكَسَاهًا ؟ قَالَ : لا أُنوِيهِ فِي هَذَا لا يَقْلُ مَالِكٌ : كُنت أُنويهِ مَالِكٍ : فَلَوْ حَلَفَ أَن لا يهب لامْرَأَته وينارًا فَكَسَاهَا ؟ قَالَ : لا أُنويهِ فِي هَذَا وَلا أَنْ الرَّجُلُ عَلَى وَجُو النَّهُ وَلَا مَن لا يهب لامْرَأَتهِ وينارًا فَكَسَاهَا ؟ قَالَ : هُو لِكُ عَنْ وَهُو يكُسُوهَا ، وَلَعَلَهُ إِنَا يكُونُ لَمْ فَي فَلا يُلْكَ عَلَى وَجُو النَفْعِ وَالْمَنْ عِنْ مَالِكٍ عَلَى وَجُو النَفْعِ وَالْمَنْ . أَن يعطيهُ إياهَا مِن أَجْل النَفْعِ وَالْمَنْ.

قُلْت : وَهَلْ الَّذِي حَلَفَ أَن لا يعْطِي فُلائًا دَنانِيرَ إِن أَعْطَاهُ فَرَسًا أَوْ عَرَضًا مِن الْعُرُوضِ ، أَهُو بَمَنزِلَةِ الْكِسْوَةِ عِندَ مَالِكٍ عَنتهُ فِي ذلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت مَحْمِلَ هَذِهِ الْأَيَانَ عِندَ مَالِكٍ عَلَى الْمَنِّ وَالنَفْعِ كَيفَ تَأْوِيلُ الْمَنِّ ؟ قَالَ : لَوْ أَن رَجُلا مَحْمِلَ هَذِهِ الْأَيْقِ اللَّهَ الْوَاهِب : أَلَمْ أَفْعَلْ بَكَ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ : إِياي تربِيدُ امْرَأَتهُ وَهَب لِرَجُلِ شَاةً وَقَالَ لَهُ الْوَاهِب : أَلَمْ أَفْعَلْ بَكَ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ : إِياي تربِيدُ امْرَأَتهُ طَالِقٌ ٱلْبَتةَ إِن شَرِبت مِن لَبَنهَا أَوْ أَكَلْت مِن لَحْمِهَا . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن باعَهَا فَاشْترَى مِن ثَمَنِ الشَّاةِ وَلَمْ مَا كَانَ فَأَكَلَهُ حَنِث . قُلْت : فَإِن اشْترَى بثَمَن تلْكَ الشَّاةِ كِسْوَةً أَيْنِث أَيضًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ يُخْتُ ؛ لأَن هَذَا عَلَى وَجْهِ الْمَن فَلا ينبغِي لَهُ أَن ينتفِعَ مِن ثَمَنِ الشَّاةِ وَلَمْ يَرِدُ اللَّبن وَحْدَهُ ؛ لأَن يَمِينهُ إِمَا وَعَعَت جَوَابًا لِمَا قَالَ الشَّاةِ عَلَى عَبِيهُ إِمَا مَل لا ينتفِع مَن ثُمَن الشَّاةِ وَلَمْ يَرِدُ اللَّبن وَحْدَهُ ؛ لأَن يمِينهُ عَلَى عَرِيع الشَّاةِ وَلَمْ يرِدُ اللَّبن وَحْدَهُ ؛ لأَن يمِينهُ عَلَى عَرِيع الشَّاةِ وَلَمْ يرِدُ اللَّبن وَحْدَهُ ؛ لأَن يمِينهُ عَلَى عَرِيع الشَّاةِ وَلَمْ يرِدُ اللَّبن وَحْدَهُ ؛ لأَن يمينهُ عَلَى عَلَى عَرِيع الشَّاةِ وَلَمْ يرِدُ اللَّبن وَحْدَهُ ؛ لأَن يمينهُ عَلَى الْمُ يُعْرَبِهُ عَلَى الشَّاةِ ؟ قَالَ : لا بأسَ به إذا لَمْ يكن ثَمَنًا لَهَا مَوْمَا مِن غير ثَمَن تَلْكَ الشَّاةِ ؟ قَالَ : لا بأسَ به إذا لَمْ يكن ثَمَنًا لَهَا عَرَضًا مِن الْعُرُوض مِن غير ثَمَن تلْكَ الشَّة ؟ قَالَ : لا بأسَ به إذا لَمْ يكن ثَمَنًا لَهَا يبَعْ مِنهُ بشَيءٍ أَبدًا .

قُلْت : فَإِن حَلَفَ أَن لا يكْسُو فُلانًا ثوْبًا فَأَعْطَاهُ دِينارًا ، أَيَّنت أَمْ لا ؟ قَالَ : قَدْ أَخبرْتكَ عَن مَالِكٍ أَنهُ إِذَا حَلَفَ أَن لا يعْطِي فُلانًا دِينارًا فَكَسَاهُ أَنهُ حَانِث ، فَالَّذِي حَلَفَ أَن لا يعْطِي أَنهُ حَانِث وَأَقْرَب فِي الْحِنث وَقَدْ بَلَغنِي حَلَفَ أَن لا يكْسُو فُلانًا ثوبًا فَأَعْطَاهُ دِينارًا أَبِين أَنهُ حَانِث وَأَقْرَب فِي الْحِنث وَقَدْ بَلَغنِي ذَلِكَ عَن مَالِكٍ .

فِي الرَّجُل جَلِفُ أَن لا يِفْعَلَ أَمْرًا حَنَى يأذِنِ لَهُ فُلانَ فَيمُوتُ الْحَلُوفُ عَلَيْهِ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ بِاللَّهِ أَن لا يَدْخلَ دَارَ فُلان لِرَجُل سَمَّاهُ إِلا أَن يَأْذَن لَهُ فُلانٌ لِرَجُل سَمَّاهُ آخرَ ، أَوْ حَلَفَ بِالْعِتِي أَوْ بِالطَّلاق ، فَيمُوتَ فُلانٌ الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ ، فَيلْخلُ الْحَالِفُ دَارَ فُلان الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ بإذِن ، أَيُنثَ أَمْ لا ؟ قَالَ : يُخنث . قُلْت : أَيتنفَعُ فَيدْخلُ الْحَالِفُ دَارَ فُلان الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ بإذِن ، أَيْن مَحَلً يورَث . قُلْت : أَرَأَيت لَـوْ أَن رَجُلا بإذِن الْوَرَثةِ إذا أَذِنوا لَهُ ؟ قَالَ : لا ؛ لأن هَذَا لَيسَ بَحَقِّ يورَث . قُلْت : أَرَأَيت لَـوْ أَن رَجُلا حَلَفُ أَن لا يعْطِي فُلانًا حَقَّهُ إلا أَن يَأْذَن لَهُ فُلانٌ ، فَمَات الَّذِي اشْترطَ إذنه الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ ، أيورَث هذا الإذن أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يورَث . قُلْت : أَفَترَاهُ حَانِثًا ؟ قَالَ : إن قَضَاهُ فَهُو عَلَيهِ ، أيورَث هَذَا الإذن أَمْ لا ؟ قَالَ : لا ، إنهَا الَّذِي سَمِعْت مِن مَالِكٍ أَنهُ يورَث مَا كَان حَقًّا لِلْمَيت وَحَلَفً لَهُ فَهَذَا يورَث ؛ لأنهُ كَان حَقًّا لِلْمَيت وَحَلَفً لَهُ فَهَذَا يورَث ؛ لأنهُ كَان حَقًّا لِلْمَيت وَحَلَفً لَهُ فَهُذَا يورَث ؛ لأنهُ كَان حَقًّا لِلْمَيت وَحَلَفً لَهُ فَهُذَا يورَث ؛ لأنهُ كَان حَقًا لِلْمَيت .

الرَّجُٰلُ يَحْلِفُ لِلسَّلْطَانِ أَنَ لَا يَرَى أَمْرًا إِلَّا رَفَعَهُ الرَّجُٰلُ عَلِفُ لِلسَّلْطَانِ أَوْ مُوتِ السَّلْطَانِ أَوْ مُوت

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ لأمِيرِ مِن الأَمْرَاءِ أَنهُ لا يَرَى كَذَا وَكَذَا إِلا رَفَعَهُ إِلَيهِ تَطَوَّعَ بِالْيمِينِ ، فَعُزِلَ ذَلِكَ الأَمِيرُ أَوْ مَات ، كَيفَ يَصْنعُ فِي يمِينِهِ ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ عَن الْوَالِي يَأْخَذ عَلَى الْقَوْمِ الأَيَانِ أَن لا يَخرُجُوا إِلا بإذِنِهِ فَيعْزَلُ . قَالَ : أَرَى لَهُمْ أَن لا يخرُجُوا الله بإذِنِهِ فَيعْزَلُ . قَالَ : أَرَى لَهُمْ أَن لا يخرُجُوا حَتى يَسْتَأْذِنُوا هَذَا الَّذِي بعْدَهُ ، فَمَا كَان مِن هَذَهِ الْوُجُوهِ مِن الْوَالِي عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ ، فَذَلِكَ عَلَيهِمْ أَن يرْفَعُوهُ إِلَى مَن بعْدَهُ إِذَا لَيْ يَعْدُوهُ إِلَى مَن بعْدَهُ إِذَا عُزْلِكَ عَلَيهِمْ أَن يرْفَعُوهُ إِلَى مَن بعْدَهُ إِذَا عُزْلَ .

الرَّجُكُ يَخْلِفُ لَيَقْضِينَ فُلانًا حَقَّهُ إِلَى اَجَكَ فَيِمُوتَ الْمَخْلُوفُ لَهُ أَوْ الْحَالِفُ قَبِكَ الاَّجَكَ أَوْ يَغِيب

قُلْت : أَرَأَيت مَن حَلَفَ لَاقْضِين فُلانا حَقَّهُ رَأْسَ الشَّهْرِ ، فَغابِ فُلانٌ عَنهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَقْضِي وَكِيلُهُ أَو السُّلْطَان فَيكُون ذلِكَ مَخرَجًا لَهُ مِن يمينِهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَرُبَمَا أَتى السُّلْطَان فَلَمْ يجِدْهُ أَوْ يحْجَب عَنهُ أَوْ يكُون بقَرْيةٍ لَيسَ فِيهَا سُلْطَانٌ ؛ فَإِن حَرَجَ إلَى السُّلْطَان سَبقَهُ ذلِكَ الأَجَلُ . قَالَ مَالِكٌ : فَإِذَا جَاءً مِثلُ هَذَا فَأَرَى إِن كَان أَمْرًا بَيِّنًا يعْذَرُ بهِ ، السُّلْطَان سَبقَهُ ذلِك الأَجَلُ . قَالَ مَالِكٌ : فَإِذَا جَاءً مِثلُ هَذَا فَأَرَى إِن كَان أَمْرًا بَيِّنًا يعْذَرُ بهِ ، فَأَرَى إِن ذَهَب بهِ إلَى رَجَال عُدُول فَأَشْهَدَهُمْ عَلَى ذلِكَ وَالْتَمَسَهُ فَعَلِمُ وا ذلِكَ وَاجْتَهَدَ فَي طَلَبهِ فَلَمْ يجِدُهُ بأَن تَغَيَّبَ عَنهُ أَوْ سَافَرَ عَنهُ وَقَدْ بعُدَ عَنهُ السُّلْطَان أَوْ حُجِب عَنهُ ، فَإِذَا شَهِدَ لَهُ الشَّهُودُ الْعُدُولُ عَلَى حَقِّهِ أَنهُ جَاءَ بهِ بعَينِهِ عَلَى شَرْطِهِ لَمْ أَرَ عَلَيهِ شَيئا .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حَلَفَ لَيوَفِّين فُلانًا حَقَّهُ إِلَى أَجَلِ كَذَا وَكَذَا ، فَحَلَّ الأَجَلُ وَغَابِ فُلانٌ ، وَلِفُلانِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ وَكِيلٌ فِي ضَيعَتهِ وَلَمْ يوَكُلْهُ الْمَحْلُوفُ لَهُ بِقَبضِ وَغَابِ فُلانٌ ، وَلِفُلانِ الْمَحْلُوفِ عَلَيهِ وَكِيلٌ فِي ضَيعَتهِ وَلَمْ يوَكُلْهُ الْمَحْلُوفُ لَهُ بِقَبضِ دَينهِ ، فَقَضَاهُ هَذَا الْحَالِفُ ، أَترَى ذَلِكَ يَخرِجُهُ مَن يمينِهِ ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : ذَلِكَ يَخرِجُهُ مِن يمينِهِ وَإِن لَمْ يكُن مُسْتَخلَفًا عَلَى قَبضِ الدَّينِ ، إلا أَنهُ وَكِيلُ الْمَحْلُوفِ لَـهُ فَذَلِكَ يَحْرَجُهُ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يُحْلِفُ لِلرَّجُلِ بِالطَّلاقِ أَوْ بِالْعَتاقِ فِي حَقِّ عَلَيهِ لَيقْضِينهُ إِلَى أَجَلِ يسَمِّيهِ إِلا أَن يشَاءَ أَن يؤخِّرَهُ ، فَيمُوت صَاحِب الْحَقِّ قَبلَ حَقِّ عَلَيهِ لَيقُضِينهُ إِلَى أَجَلِ يسَمِّيهِ إِلا أَن يشَاءَ أَن يؤخِّرُهُ ، فَيمُوت صَاحِب الْحَقِّ قَبلَ أَن يؤخِّرُهُ بِذلِكَ ، أَترَى ذلِكَ لَهُ مَخرَجًا ؟ قَالَ : نعَمْ ،

وَنزَلَت هَذِهِ بِالْمَدِينةِ فَقَالَ فِيهَا مَالِكٌ مِثْلَ مَا قُلْت لَكَ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَـوْ كَـان لَـهُ وَلَـدٌ صِغَارٌ لَمْ يبلُغ أَحَدٌ مِنهُمْ ، فَأَوْصَى إلَى وَصِي وَلَيسَ عَلَيهِ دَينٌ فَأَخرَهُ الْوَصِي . قَالَ : ذلِكَ جَائزٌ . قَالَ مَالِكٌ: فَإِذَا كَان عَلَيهِ دَينٌ أَوْ كَان لَهُ وَلَدٌ كِبارٌ لَمْ أَرَ ذلِكَ لِلْوَصِي ؛ لأنهُ حَينتُ إِنَّا يَوْخُرُهُ فِي مَال لَيسَ يُجُوزُ قَضَاؤُهُ فِيهِ . قُلْت : أَيجُوزُ أَن يـؤَخِّرَ الْغرَمَاءَ وَلا يُحْنث ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وأَرَى فِيهِ ذلِكَ جَـائز ، إذا كَـان دَيـنهُمْ لا يسَعُهُ مَالُ الْمَيت وَأَبرَؤُوا ذِمَّةَ الْمَيت .

قُلْت: أَرَأَيت إِن حَلَفَ لَيَأْكُلُن هَذَا الطَّعَامَ عَدًا ، أَوْ لَيلْبِسَن هَذِهِ الثياب ، أَوْ لَيرْكَبِن هَذِهِ الدَّوَابِ غَلَا ، فَمَاتِت الدَّوَابِ وَسُرِقَ الطَّعَامُ وَالثيابِ قَبلَ غَدٍ ؟ قَالَ : لا يُحنث لأن مَالِكًا قَالَ لِي : لَوْ أَنهُ حَلَفَ بِطَلاقِ امْرَأَتهِ لَيضْربن غلامَهُ إِلَى أَجَلِ سَمَّاهُ ، فَمَاتِ الْغلامُ مَالِكًا قَالَ لِي : لَوْ أَنهُ حَلَفَ بِطَلاقِ امْرَأَتهِ طَلاقٌ ؛ لأنه مَات وَهُوَ عَلَى برَّ ، فَكَذلِكَ مَسْأَلَتك مَسْأَلَتك فَي الْمَوْت ، وَأَمَّا السَّرِقَةُ فَهُو حَانِث إلا أَن يكُون نوَى إلا أَن يسْرَقَ أَوْ يؤخذ . قُلْت : وَي الْمَوْت ، وَأَمَّا السَّرقة فَهُو حَانِث إلا أَن يكُون نوَى إلا أَن يسْرَق أَوْ يؤخذ . قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ لَيقْضِين فُلانًا حَقَّهُ غَدًا وَقَدْ مَات فُلانٌ وَهُو لا يعْرِفُهُ ، أَيُسْتُ أَمْ لا ؟ وَلَي نَا خَقَهُ فَيمُوت : إِنهُ يعْطِي ذلِكَ وَرَثتهُ .

قُلْت: وَلِمَ لا يَكُون هَذَا عَلَى برِ وَإِن مَضَى الأَجَلُ وَلَمْ يوَفَّ الْوَرَثَةَ فَلِمَ لا يَكُون عَلَى بر ، كَمَا قُلْت عَن مَالِكِ فِي الَّذِي يَحْلِفُ بالطَّلاق لَيضْرِبن عَبدَهُ إِلَى أَجَل يسَمِّيهِ فَيلَم بر ، كَمَا قُلْت عَن مَالِكِ فِي الَّذِي يَحْلِفُ بالطَّلاق لَيضْرِبن عَبدَهُ إِلَى أَجَل يسَمِّيهِ فَيلَم لا يكُون هَذَا فَيمُوت الْعَبدُ قَبلَ الأَجَل ؟ قُلْت : هُوَ عَلَى بر وَلا شَيءَ عَلَيهِ مِن يمينِهِ فَلِمَ لا يكُون هَذَا الَّذِي حَلَفَ لَيوَفِّين فُلانًا حَقَّهُ بهَذِهِ الْمَنزِلَةِ ؟ قَالَ : لأن هَذَا أَصْلُ يَمينِهِ عَلَى الْوَفَاءِ ، وَالْوَرَثَةُ هَاهُنا فِي الْوَفَاءِ مَقَامُ الْمَيت ، أَلا ترى أَنهُ إذا وَكُل وَكِيلا بِقَبضِ الْمَال أَوْ غاب عَنهُ النَّذِي لَهُ الْحَقُ فَدَفَعَ ذلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ أَن ذلِكَ مَخرَجٌ لَهُ ، وَالَّذِي حَلَفَ لَيضْرِبن غيرَ عَبدِهِ . على عَلامَهُ لا يَجُوزُ لَهُ أَن يضرب غيرَ عَبدِهِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَخبرَنِي ابن دِينار أَن رَجُلا كَان لَهُ يتيمٌ وَكَان يلْعَب بالْحَمَامَات، وَأَن وَلِيهُ حَلَفَ بِالطَّلاقِ لَيذَبَحَن حَمَامَاتهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي مَوْضِع مِن الْمَوَاضِع، وَأَن وَلِيهُ حَين حَلَفَ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ إلَى مَوْضِع الْحَمَامَات لِيذَبَعُهَا فَوَجَدَّهَا مَيتةً كُلَّهَا، فَقَامَ مَكَانهُ حِين حَلَفَ وَمُعَهُ جَمَاعَةٌ إلَى مَوْضِع الْحَمَامَات لِيذَبَعُهَا فَوَجَدَّهَا مَيتةً كُلَّهَا كَان الْغلامُ قَدْ سَجَنها فَمَاتت وَظَن وَلِيهُ حِين حَلَفَ أَنهَا حَيةً، فَأَخبرَنِي أَنهُ لَمْ يبقَ عَالِمٌ بالْمَدينةِ إلا رَأَى أَنهُ لا حِنث عَليهِ ؟ لأنه لَمْ يفْرطْ وَإِنمَا حَلَفَ عَلَى وَجْهِ إن أَدْركَهَا حَيَّةً . وَرَأَى أَهْلُ الْمَدِينةِ أَن ذلِكَ وَجْهُ مَا حَلَفَ عَلَيهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَهُو رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن حَلَفَ لَيضْرِبِن فُلانا بعِتقِ رَقِيقِهِ فَحُبسَت عَلَيهِ الرَّقِيقُ وَمَنعَتهُ مَن

الْبِيع لِيرَّ أَوَيحْنث ، فَمَات الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ وَالْحَالِفُ صَحِيحٌ ؟ قَالَ : إن لَـمْ يضْرب لِذَلِكَ أَجَلا فَالرَّقِيقُ أَحْرَارٌ فِي قَوْل مَالِكٍ حِين مَات الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ مِنْ رَأْس الْمَالُ ، إِنْ كَانِ الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ قَدْ حَيي قَدْرَ مَا لُوْ أَرَادَ أَن يضْرِبهُ ضَرْبةً . قُلْت : فَإَن مَاتَ الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ وَقَدْ كَان حَيًّا قَدْرَ مَا لَوْ أَرَادَ أَن يضْرِبهُ ضَرْبةً ، فَمَات الْمَحْلُوفُ عَلَيهِ وَالْحَالِفُ مَريضٌ فَمَاتِ الْحَالِفُ مِن مَرَضِهِ ذلِكَ . قَالَ : أَرَى أَنْهُمْ يعْتَقُون مِن الثلُث ؛ لأن الْجِنث وَقَعَ وَالْحَالِفُ مَريضٌ . وَكُلُّ حِنث وَقَعَ فِي مَـرَض ، فَهُـوَ مِـن الثُلُـثِ إِن مَاتِ الْحَالِفُ مِن ذلِكَ الْمَرَضَ ، وَكُلُّ حِنث وَقَعَ فِي الْصِّحَّةِ عِنْدَ مَالِكٍ فَهُوَ مِـن رَأْس الْمَالِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إذا مَاتَ الْحَالِفُ قَبلَ الأجَلُّ فَلا حِنثُ عَلَيهِ ؛ لأنهُ كَان عَلَى بـرّ ، قَالَ لِيَي مَالِكٌ : وَإِن حَلَفَ رَجُلٌ بعِتق رَقِيقِهِ أَوْ طَلَاق امْرَأَته لِيَقْضِين فُلائًا حَقَّهُ إِلَى رَمَضَان ، فَمَات فِي رَجَب أَوْ فِي شَعْبَان الْحَالِفُ . قَالَ مَالِكٌ : فَلا حِنث عَلَيهِ فِي رَقِيقِهِ وَلا فِي نِسَائِهِ ؛ لأَنَّهُ مَاتَ عَلَى برٍّ . قَالَ : وَأَخبرَنِي مِن أَثْقُ بِهِ وَهُوَ سَعِدُ بِن عَبدِ اللَّهِ (١) عن عَبُّدِ الْعَزيز بن أبي سَلَمَةَ (٢) أَنهُ قَالَ مِثلَهُ . قُلُّت : فَإِن لَمْ يَقْضِ وَرَثْةُ الْمَيت ذلِكَ الْحَقَّ إلا بعْدَ الْآجَل ، أَيكُون الْمَيت حَانِثًا فِي قَوْل مَالِكَ ؟ قَالَ : لاَ يحْنثُ ، وَهُوَ حِين مَات حَلَّ أَجَلُ الدِّينَ . قَالَ : وَإِنَمَا الْيمِينِ هَاهُنا عَلَى التقاضِي عَجَّلَ ذلِكَ أَوْ أَخرَهُ فَقَدْ سَقَطَ الأَجَلُ، وَلَيسَ عَلَى الْوَرَثَةِ بِمِينٌ وَلا حِنثِ فِي بِمِينِ صَاْحِبِهِمْ. وَلَقَدْ سَأَلْتِ مَالِكًـا عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لامْرَأَتِهِ : غَلَّامِي حُرٌّ لِوَجْهِ اللَّهِ إِنَّ لَـمْ أَضْرِبكَ إِلَى سَنةٍ ، فَتمُوت امْرَأَتُهُ قَبَلَ أَن تَوَفِّي السَّنةَ ، هَلْ عَلَيهِ فِي غلامِهِ حِنث أَمْ لا ؟ قَالَ : لا ؛ لأنهُ عَلَى برُّ إذا مَاتت امْرَأَتَهُ قَبلَ أَنْ تُوَفِّي الأَجَلَ ، قَالَ : قُلْت : وَيبيعُ الْغلامَ وَإِن مَضَى الأَجَلُ وَهُـوَ عِندَهُ وَلَمْ يَعْتَقُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

> تم كتاب النذور بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النكاح الأول

> > * * *

⁽۱) سعد بن عبد الله المعافري، مصري ثقة ، روى عن مالك وكان من أصحابه ، وروى عنــه ابــن وهــب وابن القاسم . انظر ترتيب المدارك (۱/۱۷۲) .

⁽٢) عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن المدني، روى عن أبي أويس وإبراهيم بن سعد ومحمد بن عون مولى أم حكيم، وروى عنه الصاغاني وأبو زرعة وموسى بن هارون وأبو يعلى الموصلي، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخطيب: روايته مستقيمة. انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٦٢).

كتاب النكاح الأوَّلِ مَا جَاءَ فِي نِكَاحُ السُّغَارِ ''

حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا زِيَادَةُ الله بْنُ أَخْمَدَ ، قَالَ : حَدَثَنَا يَزِيدُ بنُ أَيوبَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ سَالِم (٢) ، قَالاً : قَالَ سَحْنُونُ بَنُ سَعِيدَ : قُلْت لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الْقَاسِمِ : أَرَالَيت إِن قَالَ : زَوِّجْنِي مَوْلاتِي وَلا مَهْرَ بِينهمَا ، أَهَذَا مِن الشّغارِ عِند مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : زَوِّجْنِي ابنتك بِمائةِ دِينارِ عَلَى أَن أَرُوِّجَك ابنتِي بَمائةِ دِينارِ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُلِ قَالَ : زَوِّجْنِي ابنتك بِمُسِين دِينارًا وَالْ وَرَآهُ مِن وَجْهِ الشّغارِ (٣) . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : وَوَجْنِي ابنتك بُمْسِين دِينارًا وَالله عَنْ رَجُلِ قَالَ : زَوِّجْنِي ابنتك بُمْسِين دِينارًا عَلَى أَن أُزُوِّجُك أَمْتِي بلا مَهْرِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَلَّ عُنِي اللهُ عَلْمُ وَأَنَا أُزَوِّجُك أَمْتِي بلا مَهْرٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْ بُلا مَهْرِ وَأَن أَزُوِّجُك أَمْتِي بلا مَهْرٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَى أَن أُرُوِّجْنِي أَمْتك بلا مَهْرٍ عَلَى أَن أُزُوِّجْنِي أَمْتك بلا مَهْرٍ عَلَى أَن أُزُوِّجَك أَمْتِي بلا مَهْرٍ عَلَى أَن أُزُوِّجَك أَمْتِي بلا مَهْرٍ عَلَى أَن أُزُوِّجَك أَمْتِي بلا مَهْرٍ عَلَى أَن أُزُوِّجَ عَبلا مَهْرٍ عَلَى أَن أُزُوِّجَ عَبلاك أَوْقَ اللهُ مَالُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمِ عَلَى أَن أُزُوِّجَ عَبلاك أَمْتِي بلا مَهْرٍ عَلَى أَن أُزُوِّجَ عَبلاك أَمْ وَقُو شِغَارٌ كُلُه .

قُلْت : أَرَأَيت نِكَاحَ الشِّغار إِذَا وَقَعَ فَدخلا بالنسَاءِ وَأَقَامَا مَعَهمَا حَتى وَلَدتا أَوْلادًا ، أَيكُون ذَلِكَ جَائزًا أَمْ يفْسَخ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يفْسَخ عَلَى كُلِّ حَالَ : قُلْت : وَإِن أَيكُون ذَلِكَ جَائزًا أَمْ يفْسَخ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت نِكَاحَ الشِّغار أَيقَعُ رَضِي النسَاءُ بذلِكَ فَهوَ شِغارٌ عِند مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت نِكَاحَ الشِّغار أَيقَعُ عَلَيهَا طَلاقُه قَبلَ أَن يفرَّقَ بينهما ، أَمْ يكُون بينهما الْمِيرَاث أَمْ يكُون فَسْخ السُّلُطَان نِكَاحَهما طَلاقًا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَقَدْ أَخبرْتك أَن كُلَّ مَا اختلَفَ لِناسُ فِيهِ مِن النكاحِ حَتى أَجَازَه قَوْمٌ وَكَرِهَه قَوْمٌ ، فَإِن أَحَبَّ مَا فِيهِ إِلَيَّ أَن يلْحَقَ فِيهِ الناسُ فِيهِ مِن النكاحِ حَتى أَجَازَه قَوْمٌ وكرِهَه قَوْمٌ ، فَإِن أَحَبَّ مَا فِيهِ إِلَيَّ أَن يلْحَقَ فِيهِ

⁽۱) الشغار : بالكسر: أن تُزَوِّج الرجل امرأة على أن يزوجك أخرى بغير مهر صداق كل منهمـا بضـع الأخرى ، أو يخص بها القرائب ، كما في القاموس .

⁽٢) سليمان بن سالم القطان ، القاضي الفقيه ، المعروف بابن الكحالة ، روى عن سحنون وابن عون ألف كتاب السليمانية في الفقه ، ولي قضاء باجة ، ثم صقلية وبه انتشر المذهب المالكي هناك .

⁽٣) قال الدسوقي في حاشيته : قوله : زوجني أختك مثلا أو ابنتك أو أمتك فلا فرق بـين مـن يجبرهـا على النكاح وغيرها ، وقوله : على أن أزوجك أختي ؛ أى: أو ابنتي أو أمتي ، وقوله: بمائة ؛ أي: أو بأقل أو بأكثر ، فلا يشترط في وجه الشغار اتحاد المهر بل المدار فيه على مجرد التسمية . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ٢٦٨) .

TV7 ______ المدونة الكبرى

الطَّلاقُ وَيكُون فِيهِ الْمِيرَاثِ ، وَقَدْ رَوَى الْقَاسِمُ وَابن وَهْب وَعَلِي بن زيـادٍ عَـن مَالِـكِ عَن نافِع عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نهى عَن الشِّغارِ ، وَالشِّـغارُ: أَن يـزَوِّجَ الرَّجُلُ ابنته لِرَجُلٍ عَلَى أَن يزَوِّجَه الآخرُ ابنته وَلَيسَ بينهمَا صداقٌ (١).

ابن وَهْب عَن ابنِ أَبِي اللوِّتَالِدِ (٤) عَن أَبِيهِ قَالَ : كَان يكْتب فِي عُهودِ السُّعَاةِ أَن ينهَـوْا أَهْلَ عَمَلِهِمْ عَن الشِّغَارِ ، وَالشِّغَارُ : أَن ينكِحَ الرَّجُلُ امْرَأَةً وَينكِحَه الآخرُ امْرَأَةً بضعُ إحْداهمَا ببضع الأخرَى بغيرِ صداق وَمَا يشْبه ذلِكَ .

قَالَ ابن وَهْب : وَسَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَنْكِحُ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ عَلَى أَن ينكِحَه الآجُلُ ابْن وَهْب : وَسَمِعْت مَالِكًا ، ثمَّ يدْخلا بهِمَا عَلَى ذلِكَ قَالَ مَالِكٌ : يفَرَّقُ بينهمَا. قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَشِغارُ الْعَبدينِ مِثلُ شِغارِ الْحُرَّينِ لا ينبغي وَلا يجُوزُ .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَالَّذِي عَلَيهِ أَكْثُرُ رُوَاةِ مَالِكٍ أَن كُلَّ عَقْدٍ كَانا مَعْلُوبِينِ عَلَى فَسْخِهِ لَيسَ لأَحَدٍ إِجَازَته ، فَالْفَسْخ فِيهِ لَيسَ بطَلاق وَلا مِيرَاث فِيهِ ، وَقَدْ ثبت مِن نهْي رَسُولِ اللّهِ عَنَى الشّغار وَمَا لا يحْتَاجُ فِيهِ إلَى حُجَّةٍ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ قَالَ: زَوِّجْنِي ابنتك عائة دِينار عَلَى أَن أُزُوِّجَك ابنتِي بمائة دِينار ، إن دخلا أَيفَرَّقُ بينهما ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى أَن لا يفرَّقَ بينهما إن دخلا ، وَأَرَى أَن يفْرَض لِكُلِّ وَاحِدةٍ صَداقُ مِثلِها ؛ لأن هَذينِ قَدْ فُرضا ، وَالشّغارُ الَّذِي نهي عَنه هو الَّذِي لا صداق فِيهِ .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٢) رقم (٢٤) ، والبخاري في النكاح (١١٢) ، ومســـلم في النكاح (١٤١٥/ ٥٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

⁽۲) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، روى عن نافع وزيد بن أسلم وحميد الطويل وغيرهم ، وروى عنه الليث بن سعد وابن وهب وعبد الرزاق وغيرهم ، قال العجلي : لا بأس به، ووثقه الخليلي وابن معين . انظر تهذيب التهذيب (۳/ ۲۱۲ ، ۲۱۳) .

⁽٣) رواه مسلم في النكاح (١٤١٥/ ٦٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽٤) عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عبد الله بن ذكوان القرشي ، روى عن أبيه وموسى بن عقبة وهشام بـن عروة وغيرهم ، وروى عنه ابن جريج وأبو داود الطيالسي وابن وهب وغيرهم ، ضعفه ابن معين، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة صدوق ، وقال النسائي : لا يحتج بحديثه ، ووثقه العجلي والترمذي. انظر تهذيب التهذيب (٣١٠،٣٥٩) .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان صداقُ كُلِّ وَاحِدةٍ أَقَلَّ مِمَّا سَمَّيا؟ قَالَ: يكُون لَهمَا الصداقُ الَّذِي سَمَّيا إِن كَان الصداقُ أَقَلَّ مِمَّا سَمَّيا. قُلْت: وَلِمَ أَجَزْته حِين دخلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهمَا تزَوَّجَ امْرَأَته بَا سَمَّيا مِن الدنانِير وَبضع مِنهمَا بامْرَأَتِهِ؟ قَالَ: لأَن كُلَّ وَاحِدٍ مِنهمَا تزَوَّجَ امْرَأَته بَا سَمَّيا مِن الدنانِير وَبضع الأخرَى، وَالْبضعُ لا يكُون صداقًا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي الصداق لا يكُون مَهْرًا وَمَا لا يكُون مَهْرًا أَبطَلْنا ذلِكَ كُلَّه وَجَعَلْنا لَهَا صداقَ مِثلِهَا، أَلا ترَى أَنه لَوْ تزَوَّجَهَا بمائةِ دِينار وَثمَر لَمْ يبدُ صلاحُه إِن أَذْرَكْته قَبلَ أَن يدْخلَ بهَا فَسَخت هذا النكاحَ، فَإِن دَحلَ بها قَبلَ أَن يدْخلَ بها فَسَخت هذا النكاحَ، فَإِن دَحلَ بها قَبلَ أَن يفْسَخ كَان لَهَا مَهْرُ مِثلِهَا وَلَمْ يلْتفت إلَى مَا سَمَّياه مِن الدنانِير، وَالثَمَرَةِ الَّتِي لَمْ يبدُ صلاحُهَا، وَجُعِلَ لَهَا مَهْرُ مِثلِهَا إلا أَن يكُون مَهْرُ مِثلِهَا أَقَلَّ مِمَّا نَقُدَهَا فَلا ينقِصُ مِنه شَيئًا.

قَالَ ابَنُ الْقَاسِم : أَلَا ترَى لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً مِائةِ دِينار نقْدًا أَوْ مِائةِ دِينار إلّى مَوْتٍ أَوْ فِرَاق ، ثُمَّ كَان صداق مِثلِهَا أَقَلَّ مِن الْمِائةِ لَمْ ينقَصُّ مِن الْمِائةِ فَهَذا مِثلُه عِندِي ، أَلا ترَّى أَنْ الرَّجُلَ إِذَا خَالَعَ امْرَأَتُه عَلَى حَلال وَحَرَام أُبطِلَ الْحَرَامُ وَأُجيزَ مِنه الْحَلالُ وَلَمْ يكُن لِلزَّوْجِ غيرُ ذلِكَ ، فَإِن كَان إِنمَا خالَعَهًا عَلَى حَرَام كُلِّهِ مِثل الْخمْر وَالْخِنزيِرِ وَالرِّبا فَالْخلْعُ جَائزٌ ، وَلا يكُوِّن لِلزَّوْجِ مِنه شَيءٌ وَلا يتبعُ الْمَرْأَةَ مِنِـه بَشَـيءٍ ، وَإِن كَانَ خَالَعَهَا عَلَى ثَمَر لَمْ يبدُ صلاحُه أَوْ عَبدٍ لَهَا آبقَ أَوْ جَنِينَ فِي بطْنِ أُمِّهِ أَوْ الْبعِيرِ الشَّاردِ جَازَ ذلِكَ ، وَكَان لُه أَخذ الْجَنِينِ إِذا وَضعَته أُمُّـهُ ، وَأَخـذً الثَّمَـرِ وَطَلَـب الْعَبـدِ الآبق، وَالْبعِيرِ الشَّارِدِ ؛ وَكَذلِكَ بِلَغنِي عَن مَالِكٍ وَهُوَ رَأْيِي . قُلْت : أَرَأَيت إن قَالَ : زَوِّجْنِي ابنتكَ بمائةِ دِينار عَلَى أَن أُزَوِّجَك ابنتِي بلا مَهْر ، فَفَعَلا وَوَقَعَ النكَاحُ عَلَى هَــذا وَدخلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهما بامْرَأَتِهِ ؟ قَالَ : أَرَى أَن يجَازَ نِّكَاحُ الَّذِي سَمَّى لَهَا الْمَهْرَ، وَيكُونَ لَهَا مَهْرُ مِثلِهَا وَيفْسَخ نِكَاحُ الَّتِي لَمْ يسَمَّ لَهَا صداقٌ دخلَ بهَا أَوْ لَمْ يدْخلْ بهَا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَالشِّغارُ إِذَا دَخَلَ بِهَا فُسِخِ النَّكَاحُ وَلا يقِيمُ عَلَى النَّكَاحِ عَلَى حَال دخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ ، وَيَفْرَضُ لَهَا صداقُ مِثْلِهَا وَيَفَرَّقُ بِينِهِمَـا . قَـالَ مَالِـكُ : وَشِـغارُ الْعَبيدِ كَشِغارِ الأحْرَارِ . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكِ : فَلَوْ أَن رَجُلا زَوَّجَ ابنته رَجُلا بصداق مِائـةِ دِينار عَلَى أَن زَوَّجَه الآخرُ ابنته بصداق خُسيين دِينار ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا خيرَ فِي ذلِّكَ ، وَرَآهً مِن وَجْهِ الشِّغارِ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَيَفْسَخ هَذَا النكَاحُ مَا لَمْ يدْخلا ، فَإِن دخلا لَمْ يفْسَخ وَكَان لِلْمَرْأَتين صِداقٌ مِثْلِهِمَا .

قُلْت : أَرَأَيت هَاتِينِ الْمَرْأَتِينِ ، أَيَجْعَلُ لَهمَا الصداقُ الَّذِي سَمَّيا أَمْ يَجْعَلُ لَهمَا صداق مثلِهِ مِالِكٌ : فِي الشِّغارِ يفْرَضُ لِكُلِّ مِثلِهِ مَا لِكُلِّ وَاحِدةٍ مِنهمَا صداق مِثلِهَا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : فِي الشِّغارِ يفْرَضُ لِكُلِّ وَاحِدةٍ مِنهمَا صداق مِثلِهَا إذا وَطِئها ، فَأْرَى هَذا أَيضا مِن الْوَجْهِ الَّذِي يَفْرَضُ لَهمَا صداق مِثلِهمَا ، وَلا يلْتفت إلَى مَا سَمَّيا . قَالَ سَحْولُ : إلا أَن يكُون مَا سَمَّيا أَكْثرَ فَلا يَتْقِصَا مِن السَّمِيةِ .

فِي إِنْكَاحُ الْأَبِ ابْنَلُهُ بِغِيرٍ رَضَاهَا

قُلْتُ : أَرَأَيت إِن رَدت الرِّجَالَ رَجُلا بعْد رَجُل ، أَتُجْبرُ عَلَى النكَاحِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا تَجْبرُ عَلَى النكَاحِ وَلا يَجْبرُ أَحَدٌ أَحَدًا عَلَى النكَاحِ عِند مَالِكِ ، إِلا الأَب فِي ابنتِهِ الْبكْرِ وَفِي ابنِهِ السخيرِ وَفِي أَمَتِهِ وَعَبدِهِ وَالْوَلِي فِي يَتِيمِهِ . قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلَ رَجُلِ مَالِكًا وَأَنَا عِنده ، فَقَالَ لَه : إِن لِي ابنة أَخ وَهِي بكُرٌ وَهِي سَفِيهَةٌ وَقَدْ أَرَدْت أَن أُزَوِّجَهَا مَن يُحْصِنهَا وَيكُفُلُهَا فَأَبت . قَالَ مَالِكٌ : لا تزوَّجُ إلا برضاها . قالَ: إنهَا سَفِيهَةٌ فِي حَالِهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَانت سَفِيهَةٌ فِي حَالِهَا . قَالَ مَالِكٌ .

فِي إِنْكَاحُ الرَّابِ أَبِنَنَهُ البِّكْرَ وَالَّيِّبَ

قُلْت : أَرَأَيت إذا زَوَّجَ الصغيرَةَ أَبُوهَا بِأَقَلِّ مِن مَهْرِ مِثْلِهَا ، أَيجُوزُ ذَلِكَ عَلَيهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ : يَجُوزُ عَلَيهَا إِنكَاحُ الْأَب ، فَأَرَى أَنه إِن زَوَّجَهَا الْأَب بَأْقَلَّ مِن مَهْرِ مِثْلِهَا أَوْ بِأَكْثرَ فَإِن ذَلِكَ جَائزٌ ، إذا كَان إنما زَوَّجَهَا عَلَى وَجْهِ النظرِ لَهَا . فَأَلَ عَمَالِكًا امْرَأَةٌ وَلَهَا ابنةٌ فِي حِجْرِهَا وَقَدْ طَلَّقَ الْأُمَّ زَوْجُهَا عَن ابنةٍ لَه قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا امْرَأَةٌ وَلَهَا ابنةٌ فِي حِجْرِهَا وَقَدْ طَلَّقَ الأُمَّ زَوْجُهَا عَن ابنةٍ لَه مِنهَا ، فَأَرَاد الأب أَن يزَوِّجَهَا مِن ابنِ أَخِ لَه ، فَأَبت فَأَتت الأُمُّ إِلَى مَالِكٍ فَقَالَت لَه: إِن لِي ابنةً وَهِي مُوسِرَةٌ مَوْغُوب فِيهَا وَقَدْ أُصُدِقَت صداقًا كَثِيرًا ، فَأَرَاد أَبُوهَا أَن يزَوِّجَهَا مِن ابنِ أَخِ لَه مُعْدمًا لا شَيءَ لَه أَفَترَى أَن أَتكلَّمَ ؟ قَالَ : نعَمْ ، إني لأرَى لَك فِي ذلِكَ مُتكلَّمً ؟ قَالَ : نعَمْ ، إني لأرَى لَك فِي ذلِك مُتكلَّمً .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: فَأَرَى أَن إِنكَاحَ الأب إِياهَا جَائزٌ عَلَيهَا إِلا أَن يأْتِي مِن ذلِكَ ضررٌ فَيمْنعَ مِن ذلِكَ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا زَوَّجَ ابنته بكْرًا فَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبلَ أَن يبنِي بهَا أَوْ مَات عَنهَا ، أَيكُون لِلأَب أَن يزَوِّجَهَا الْبكْرَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَإِن بنى بهَا فَطَلَّقَهَا أَوْ مَات عَنهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا بنى بهَا فَهِي أَحَقُّ بنفْسِهَا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَهَا أَن تَسْكُن حَيث شَاءَت إلا أَن يَخافَ عَلَيهَا الضيعَةُ وَالْمَوَاضِعُ السُّوءُ ، أَوْ يَخافُ عَلَيهَا وَنَفْسِهَا وَهَوَاهَا فَيكُون لِلأَبِ أَوْ لِلْوَلِي أَن يُمْنَعَهَا مِن ذَلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن زَنت فَحُدت أَوْ لَمْ تَحَد ، أَيكُون لِلأَب أَن يزَوِّجَهَا كَمَا يزَوِّجُ الْبكْرَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ فِي رَأْيي . قُلْت : فَإِن زَوَّجَهَا تَزْوِيجًا حَرَامًا فَدخلَ بهَا زَوْجُهَا فَجَامَعَهَا ثمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَات عَنهَا وَلَمْ يتباعَدْ ذلِكَ ، أَيكُونَ لِلأَب أَن يزَوِّجَهَا كَمَا يزَوِّجَهَا كَمَا يزَوِّجُهَا الْمُلْتُ وَيَعْتُ أَنْهُ يَكَاحٌ يلْحُونُ فِيهِ الْوَلَدُ وَيعُلَ الْعِدةَ فِيهِ النَّذِي كَانِت تَسْكُن فِيهِ ، وَجَعَلَ الْعِدةَ فِيهِ النَّكَاحِ الْحَلالِ ، فَهَذَا يدُلُكُ عَلَى خِلافِ الزِّنَا فِي تزُويِجِ الأَب إِياهَا .

قُلْت : أَرَأَيت الْجَارِيةَ يزَوِّجُهَا أَبُوهَا وَهِي بكْرٌ فَيمُوت عَنهَا زَوْجُهَا أَوْ يطَلِّقُهَا بعْدمَا دخل بهَا ، فَقَالَت الْجَارِيةُ: مَا جَامَعَنِي وَكَان الزَّوْجُ أَقَرَّ بَجمَاعِهَا ، أَيكُون لِلأَب أَن يَرَوِّجُهَا كَمَا يزَوِّجُ الْبكْرَ ثانِيةً أَمْ لا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يزَوِّجُهَا كَمَا يزَوِّجُ الْبكْرِ فِي تزُويِجِهِ إِياهَا ثانِيةً أَمْ لا يزَوِّجُهَا أَبوهَا إلا برضاها ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَمَّا وَللهِ يَوَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهَا أَهِي فِي حَال الْبكْرِ فِي تزُويِجِهِ إِياهَا ثانِيةً أَمْ لا يزَوِّجُهَا أَبوهَا إلا برضاها ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَمَّا وَللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ الثيب الَّتِي قَدْ مَلَكَت أَمْرَهَا إذا خافَ الأب عَلَيهَا الْفَضيحَةَ مِن نَفْسِهَا أَوْ الْوَلِي ، أَيكُون لَه أَن يضُمَّهَا إلَيهِ وَإِن أَبت أَن تنضمَّ إلَيهِ ؟ قَالَ: نعَمْ تَجْبرُ عَلَى ذَلِكَ وَلِلْوَلِي أَوْ الأب أَن يضُمَّاهَا إلَيهِ مَا ، وَهَذا رَأْيي .

بَابُ فِي اخْلِام الْغُلَام

قُلْت : أَرَيت إذا احْتَلَمَ الْغلامُ ، أَيكُون لِلْوَالِدِ أَن يُمْنَعُه أَن يذهَب حَيث شَاءَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا احْتَلَمَ الْغلامُ فَلَه أَن يذهَب حَيث شَاءَ وَلَيسَ لِلْوَالِدِ أَن يُنعَه ، قَالَ ابن الْقَاسِم : إلا أَن يُخافَ مِن ناحِيتِهِ سَفَهًا فَلَه أَن يُنعَه .

فِي رضا الْبِكْرِ وَالثَيْب

قُلْت : أَرَأَيت الْبكْرَ إِن قَالَ : لَهَا وَليهُا أَنا أُزَوِّجُك مِن فُلان ، فَسَكَت فَزَوَّجَهَا وَلِيهَا ، أَيكُون هَذا رِضا مِنهَا بَمَا صنعَ الْوَلِي ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ ، هَذا مِن الْبكْرِ رضا ، وَكَذلِكَ سَمِعْت مِن مَالِكٍ . قَالَ سَحْنونٌ : وَقَالَ غيرُه مِن رُوَاةِ مَالِكٍ : وَذلِكَ إِذَا كَانت تعْلَمُ أَن سُكُوتِهَا رضا . قُلْت : فَالثيب أَيكُون إِذَنهَا سُكُوتِهَا ؟ قَالَ : لا ، إلا أَن تَكلَّمَ وَتسْتخلِفَ الْوَلِي عَلَى إِنكَاحِهَا ، قُلْت : أَتَحْفَظُه عَن مَالِكٍ قَالَ : نعَمْ ، هَذا قَوْلُ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت الثيب إذا قَالَ لَهَا وَالِدُهَا : إني مُزَوِّجُك مِن فُلان ، فَسَكَتت فَدهَب الْاب فَزَوَّجَهَا مِن ذلِكَ الرَّجُلِ ، أَيكُون سُكُوتهَا ذلِكَ تَفْوِيضا مِنهَا إلَى الأب فِي الأب فَي الله المُحَدِيثِ : « الأيم أَحَقُّ بنفْسِهَا » (١) أَن المُكُوتهَا لا يكون رضا وَالْبكرُ تستشارُ فِي نَفْسِهَا ، وَإِذِنهَا صُمَاتهَا ، وَأَن السُّكُوت إن المُكون جَائزًا فِي الْبكرِ إِن قَالَ الْوَلِي: إني مُزَوِّجُك مِن فُلان فَسَكَتت ، ثمَّ ذهَب فَزَوَّجَهَا مِن فُلان فَسَكَتت ، ثمَّ ذهَب فَزَوَّجَهَا مِن فُلان فَسَكَت ، ثمَّ ذهَب فَزَوَّجَهَا مِن فُلان فَسَكَت ، ثمَّ ذهَب فَزَوَّجَهَا مِن فُلان مَالِكٌ مَا أَخبرُتك .

ابن وَهْب قَالَ : أَخبرَنِي السَّرِي بن يحْيى (٢) عَن الْحَسَنِ الْبصْرِي أَنه حَدَثه أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ عُثمَان بن عَفَّان ابنتيهِ وَلَمْ يسْتشِرْهمَا . ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي يحْيى بن اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ عُثمَان بن صَعِيدٍ أَنه قَالَ : لا يكْرِهِ عَلَى النكاحِ إلا الْوَالِدُ ، فَإِنه يـزَوِّجُ ابنتـه إذا كَانت بكْرًا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَقَدْ سَمِعْت أَن مَالِكًا كَان يقُولُ فِي الرَّجُلِ يـزَوِّجُ أُختـه الثيب أَو

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤١٥) رقم (٤)، ومسلم في النكاح (٦٦/١٤٢١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . قلت : قال ابن الأثير: الأيم هي التي لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا مطلقة كانت أو متوفى عنها ، ويريد بالأيم هنا: الثيب خاصة . انظر النهاية في غريب الحديث (١/ ٨٥) .

⁽٢) السري بن يحيى بن إياس بن حرملة بن إياس الشيباني ، روى عن الحسن البصري وثابت البناني وزيد بن أسلم وغيرهم ، وروى عنه حماد بن زيد وابن المبارك وابن وهب وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٧ ، ٢٧٠) .

الْبكْرَ وَلا يسْتَأْمِرُهَا ، ثمَّ تعْلَمُ بذلِكَ فَترْضى ، فَبلَغنِي أَن مَالِكًا مَرَّةً كَان يقُولُ : إِن كَانت الْمَرْأَةُ بعِيدةً عَن مَوْضِعِهِ فَرَضِيت إِذَا بلَغهَا لَمْ أَرَ أَن يجُوزَ وَإِن كَانت مَعَه فِي الْبلَدِ فَبَلَغهَا ذَلِكَ فَرَضِيت جَازَ ذَلِكَ . فَسَأَلْنا مَالِكًا وَنزَلْت بالْمَدِينةِ فِي رَجُل زَوَّجَ أُخته شمَّ بلَّغهَا فَقَالَت: مَا وَكَلْت وَلا أَرْضى ثمَّ كُلِّمَت فِي ذَلِكَ وَرَضِيت ، قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَاه بلَّغهَا فَقَالَت: مَا وَكَلْت وَلا أَرْضى ثمَّ كُلِّمَت فِي ذَلِكَ وَرَضِيت ، قَالَ : وَسَأَلْنا مَالِكً ا نِكَاحًا جَدِيدًا إِن أَحَبت . قَالَ : وَسَأَلْنا مَالِكًا عَن الرَّجُل يزَوِّجُ ابنه الْكَبيرَ الْمُنقَطِعَ عَنه ، أَوْ الابنة الثيب وَهِي غائبةٌ عَنه أَوْ هو غائب عَنها فَيرْضيان بَمَا فَعَل أَبوهما ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يقامُ عَلَى ذلِكَ النكاحِ وَلَوْ رَضِيا ؟ عَنها فَيرْضيان بَمَا فَعَل أَبوهما مِيرَاثٌ .

قُلْت : أَرَأَيت الْجَارِيةَ الْبالِغةَ الَّتِي حَاضِت ، وَهِي بِكُرٌ لا أَب لَهَا زَوَّجَهَا وَلِيهَا بغيرِ أَمْرِهَا ، فَبلَّغهَا فَرَضِيت أَوْ سَكَتت ، فَيكُون سُكُوتهَا رِضا ؟ قَالَ : لا يكُون سُكُوتهَا رِضا وَلا يزَوِّجُهَا خَتى يسْتشِيرَهَا ، فَإِن فَعَلَ وَزَوَّجَهَا بغير مَشُورَتِهَا ، وَكَان حَاضِرًا مَعَهَا فِي وَلا يزَوِّجُهَا حَتى يسْتشِيرَهَا ، فَإِن فَعَلَ وَزَوَّجَهَا بغير مَشُورَتِهَا ، وَكَان حَاضِرًا مَعَهَا فِي الْبلَدِ فَأَعْلَمَهَا حِين زَوَّجَهَا فَرضِيت رَأَيت جَائزًا وَإِن كَان عَلَى غير ذلِكَ مِن تأخِيرِ إعْلامِهَا عَنه فَلا يَجُوزُ ذلِكَ وَإِن أَجَازَته .

قَالَ سَحْنُونٌ : فَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ الَّذِي عَلَيهِ أَصْحَابه . ابن الْقَاسِم وَابِن وَهُبِ وَعَلِي ابن زيادٍ عَن مَالِكِ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ الْفَضلِ (١) عَن نافِع عن جُبير (١) عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَباسٍ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الأَيمُ أَحَقُ بنفْسِهَا مِن وَلِيهَا وَالْبكُرُ تَسْتَأْذُن فِي نَفْسِهَا وَإِذَهَا صُمَاتَهَا »(٣) . قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الأَمْرُ عِندنا فِي الْبكْرِ الْيَتِيمَةِ .

وَقَالُوا عَن مَالِكٍ: إنه بلَغه أَن الْقَاسِمَ بن مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بن عَبدِ اللَّهِ وَسُلَيمَان بن يَسَارِ كَانوا يقُولُون فِي الْبكرِ يزَوِّجُهَا أَبوهَا بغيرِ إذْنِهَا: إن ذلِكَ لازمٌ لَهَا (٤٠) ، وَقَالُوا

⁽۱) عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، روى عن أنس بن مالك و افع ابن جبر بن مطعم وسليمان بن يسار وغيرهم ، وروى عنه مالك وموسى بن عقبة وأبو إسحاق وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائى والعجلى.انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣١) .

⁽۲) الصواب: نافع بن جبير بن مطعم بن عـدي ، روى عن أبيه والعباس بن عبد المطلب والزبير بن العوام وغيرهم ، وثقه ابـن سـعد وأبـو وغيرهم ، وثقه ابـن سـعد وأبـو زرعة والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠١) .

⁽٣) سبق في الحديث السابق .

⁽٤) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤١٦) رقم (٧) وابن أبي شـيبة في المصـنف في النكـاح _ بــاب الرجل يزوج ابنته (٣/ ٢٧٨) رقم (٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٨٨) بلفظ المدونة .

عَن مَالِكِ : إنه بلَغه أَن الْقَاسِمَ وَسَالِمًا كَانا ينكِحَانِ بِناتهمَا الْأَبكَارَ وَلا يَسْتَأْمِرَانِهِنِ (١) قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِندنا فِي الْأَبكَارْ ٢) .

ابن نافع عَن عَبدِ الرَّحْمَن بنِ أَبِي الزِّنادِ عَن أَبِي الزِّنادِ عَن السَّبعَةِ أَنهمْ كَانوا يقُولُون: الرَّجُلُ أَحَقُ بإِنكَاحِ ابْتِهِ الْبكر بغير أَمْرِهَا ، وَإِن كَانت ثيبًا فَلا جَوَازَ لأبيها فِي إِنكَاحِهَا الرَّجُلُ أَحَقُ بإِنكَاحِ ابْتِهِ الْبكر بن عَبدِ الرَّحْمَنِ إلا بإذِنها ، وَهمْ : سَعِيدُ بنِ الْمُسَيب ، وَالْقاسِمُ بن مُحَمَّدٍ ، وَأَبو بكر بن عَبدِ الرَّحْمَنِ ابنِ الْحَارِثِ بنِ هِشَام ، وَعُرْوَةُ بن الزُّبيرِ ، وَخارِجَةُ بن زَيدِ بنِ ثابتٍ ، وَعُبيدُ اللَّهِ بن عَبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ ، وَسُليمَان بن يسَارٍ مَعَ مَشْيخةٍ سِواهمْ مِن نظرائهم أَهْل فِقْهٍ وَفَضل .

ابن وَهْب عَن شَبيب بن سَعِيدِ التمِيمِي (٣) عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةَ (٤) يَحَدِّث عَن أَبِي سَلَمَةَ بن عَبدِ الرَّحْمَن (٥) عَن أَبِي هرَيرَةَ عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنه قَالَ: « الْيتِيمَةُ تَسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا فَإِن سَكَّتَ فَهوَ إِذْنهَا وَإِن أَبِت فَلا جَوَازَعَلَيهَا » (١).

قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزيزِ وَابنِ شِهاب أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «كُلُّ يَتِيمَةٍ تَسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا فَمَا أَنكَرَت كُمْ يَجُزْ عَلَيهَا وَمَا صَمَتت

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤١٥) رقم (٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٨٨) بلفظ المدونة .

⁽٢) هو الحديث السابق عند مالك .

⁽٣) شبيب بن سعيد التميمي ، روى عن أبان بن أبي عياش وروح بن القاسم ويونس بن يزيد الأيلي وغيرهم ، وروى عنه ابن وهب ويحيى بن أيوب وزيد بن بشر الحضرمي وغيرهم ، وثقه الدارقطني وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤٧٨/٢).

⁽٤) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي ، روى عن أبيه وأبي سلمة بـن عبـد الـرحمن وسـعيد بـن الحارث وغيرهم ، وثقه النسـائي وابن عينة وغيرهم ، وثقه النسـائي وابن معين . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤١) .

⁽٥) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري ، روى عـن أبيـه وعثمـان بـن عفـان وطلحـة وعبادة بن الصامت وأبي هريرة وغيرهم ، وروى عنه ابنه عمر وعروة بن الزبير والزهري وبكير بن عبد الله الأشج وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦ / ٣٦٩ ـ ٣٧١) .

⁽٦) رواه أبو داود في النكاح (٢٠٩٣) ، والترمذي في النكاح (١١٠٩) ، والنسائي في النكاح (٦/٨٨) برقم (٣٢٧٠) وأحمد (٢/٣٥، ٣٨٤، ٤٧٥) من حديث أبي هريرة ، وقال الترمذي: حديث حسن . قلت : وقد صححه الألباني وقال : حسن صحيح ، في سنن الترمذي وأبي داود حط مكتبة المعارف ـ الرياض .

عَلَيهِ وَأَقَرَّت جَازَ عَلَيهَا وَذَلِكَ إذنهَا » (١) .

وَقَالَ مَالِكٌ : لا تزَوَّجُ الْيتِيمَةُ الَّتِي يوَلَّى عَلَيهَا حَتى تبلُغ ، وَلا يقْطَعُ عَنهَا مَا جُعِلَ لَهَا مِن الْخِيارِ وَأَمْرِ نَفْسِهَا أَنه لا جَوَازَ عَلَيهَا حَتى تأذن لِلْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ .

وَكِيعٌ عَن الْفَزَارِي (٢) عَن الْشُعثِ بن سَوَّار (٣) عَن ابن سِيرِين (٤) عَن شُرَيحٍ قَالَ : تسْتأَمْرُ الْيتِيمَةُ فِي نفْسِهَا فَإِن مَعِضت لَمْ تنكَحْ ، وَإِن سَكَتت فَهوَ إِذِنهَا (٥) .

قَالَ سَحْنُونٌ وَيدُلُ عَلَى أَن الْيتِيمَةَ إذا شُوِّورَت فِي نَفْسِهَا أَنهَا لا تكُون إلا بالِغا ؛ لأن الَّتِي لَمْ تبلُغ لا إذن لَهَا فَكَيفَ يشَاوَرُ مَن لَيسَ لَه إذنٌ .

فِي وَضِعَ الأب بعض الصداق وَدفَعَ الصداق إلى الأب

قُلْت : أَرَأَيت إِن زَوَّجَ ابنته وَهِي بكْرٌ ، ثُمَّ حَطَّ مِن الصداق ، أَيجُوزُ ذلِكَ عَلَى ابنتِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يجُوزُ لِلأب أَن يضعَ مِن صداق ابنتِهِ الْبكْرِ شَيئًا إِذَا لَمْ يَطَلِّقُهَا زَوْجُهَا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرَى أَن ينظرَ فِي ذلِكَ فَإِن كَان مَا صنعَ الأب

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٣٣٣)، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ باب في اليتيمة مـن قال: تستأمرفي نفسها (٣/ ٢٧٩) رقم (١) من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب وسنده مرسل.

⁽٢) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري ، روى عن إسماعيل ابن أبي خالد وحميد الطويل وسليمان التيمي وغيرهم ، وروى عنه إسحاق بن راهويـه ويحيـى بـن معين والحميدي وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وذكـره ابـن حبـان في الثقـات . انظـر تهذيب التهذيب (٤٠٨/٥) .

⁽٣) أشعث بن ثوار الكندي ، روى عن الحسن البصري والشعبي وعكرمة والزهري وغيرهم ، وروى عنه شعبة والثوري ويزيد بن هارون وغيرهم ، ضعفه أحمد وأبو زرعة والنسائي والدارقطني والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٤،٢٢٣) .

⁽٤) محمد بن سيرين الأنصاري ، روى عن أنس بن مالك وزيد بن ثابت والحسن بن علي بن أبي طالب وحذيفة بن اليمان وغيرهم ، وروى عنه الشعبي وخالد الحذاء وقتادة وعلي بـن زيـد بـن جـدعان وغيرهم ، وثقه ابن معين وأحمد والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (١٣٩/٥) .

⁽٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٣٣٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ باب في اليتيمة من قال: تستأمر في نفسها (٣/ ٢٧٩) رقم (٨) موقوفًا على ابن سـيرين . قلت : ومعضـت : غضـبت وشق عليها ، كما في القاموس .

عَلَى وَجْهِ النظرِ مِثْلَ أَن يَكُونِ الزَّوْجُ مُعْسِرًا بِالْمَهْرِ فَيَخَفِّفَ عَنه وَينظِرَه فَذَلِكَ جَائزٌ عَلَى الْبنتِهِ عِن الصداق إن عَلَى الْبنتِهِ عَلَى الْبنتِهِ مِن الصداق إن ذلِكَ جَائزٌ عَلَى الْبنتِ ، فَأَمَّا أَن يضعَ مِن غيرِ طَلاقٍ وَلا وَجَّهَ النظرَ لَهَا فَلا أَرَى أَن يُجُوزَ ذَلِكَ لَه .

ابن وَهْب عَن مَالِكِ عَن يونسَ وَغيرهِمَا عَن رَبيعَةَ أَنه كَان يقُولُ: الَّذِي بيدِهِ عُقْدةً النَّكَاحِ هوَ السَّيدُ فِي أَمَتِهِ ، وَالأَب فِي ابَتِهِ الْبكْرِ . ابن وَهْب : قَالَ مَالِكُ : وَسَمِعْت النَّكَاحِ هوَ السَّيدُ فِي أَمَتِهِ ، وَالأَب فِي ابَتِهِ الْبكْرِ . ابن وَهْب عَن مَالِكِ وَيونسَ قَالَ ابن شِهَاب: الَّذِي بيدِهِ عُقْدة النَّكَاحِ فَهِي الْبكْرُ الَّتِي يعْفُو وَلِيهَا فَيجُوزُ ذلِكَ وَلا يجُوزُ عَفْوُهَا هِي (۱). قَالَ ابن شِهَاب : وَقَوْلُه تَبارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ إِلا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] . فَالْعَفْوُ إلَيهِم إذا كَانت امْرَأَةً ثيبًا فَهِي أَوْلَى بذلِكَ ، وَلا يُمْلِكُ ذلِكَ عَلَيهَا وَلِي ؛ لأَنهَا قَدْ مَلَكَت أَمْرَهَا ، فَإِن أَرَادت أَن تَعْفُو فَتضعَ لَه مِن نِصْفِهَا الَّذِي وَجَب لَهَا عَلَيهِ مِن حَقِّهَا جَازَ ذلِكَ لَهَا ، وَإِن أَرَادت أَن أَدُده فَهِي أَمْلُكُ بذلِكَ أَلْكُ بذلِك .

ابن وَهْب عَن رِجَال مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن ابنِ عَباسٍ وَمُحَمَّدِ بنِ كَعْبِ الْقُرَظِي مِثْلُ قَوْل ابنِ قَوْل ابنِ شِهَاب فِي الْمَرُّ أَقِ الثيب. قَالَ ابن وَهْب: وَقَالَ ابن عَباسٍ مِثْلَ قَوْل ابنِ شِهَاب فِي الْبكُر.

وَقَالَ مَالِكٌ : لا أَرَاه جَائزًا لأبي الْبكْرِ أَن يزَوِّجَ وَضِيعَته (٣) إلا إذا وَقَعَ الطَّلاقُ وَكَان لَهَا نِصْفُ الصداق ، فَفِي ذلِكَ تكُون الْوَضِيعَةُ ، فَأَمَّا قَبلَ الطَّلاقِ فَ إِن ذلِكَ لا يجُوزُ لا بيها ، وَكَذلِكَ فِيمَا يرَى مَوْقِعَه مِن الْقُرْآنِ .

قُلْت: أَرَأَيت النَّيبَ إذا زَوَّجَهَا أَبُوهَا برِضَاهَا فَدَفَعَ الزَّوْجُ الصداقَ إِلَى أَبِيهَا ، أَيجُوزُ ذَكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُلِ زَوَّجَ ابنته وَهِي ثيب فَدَفَعَ الزَّوْجُ الصداقَ إلَى ذَلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يضمَن أَبِيهَا وَلَمْ ترْض ، فَزَعَمَ الأب أَن الصداقَ قَدْ تلِفَ مِن عِندِهِ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يضمَن الأب الصداقَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت بكْرًا لا أَب لَهَا زَوَّجَهَا أَخُوهَا أَوْ جَدُّهَا أَوْ

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٨٩٧)، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ــ باب من قال: الذي بيده عقد النكاح الولمي (٣/ ٣٨٣) رقم (٤ ، ٦) عن الزهري بنحوه .

⁽٢) هو الحديث السابق .

⁽٣) الوضيعة : ما يأخذه السلطان من الخراج والعشور ، كما في القاموس .

عَمُّهَا أَوْ وَلِيهَا برضاهَا فَقَبض الصداق ، أَيُوزُ ذلِك عَلَى الْجَارِيةِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُجُوزُ ذلِك عَلَى الْجَارِيةِ إلا أَن يكُون وَصِيًّا ، فَإِن كَان وَصِيًّا فَإِنه يُجُوزُ قَبضُه عَلَى الْجَارِيةِ ؛ لأَنه الناظِرُ لَهَا وَمَالُهَا فِي يديهِ ، أَلا ترَى أَنهَا لا تأخذ مَالَهَا مِن الْوَصِي وَإِنمَا هو فِي يديهِ ، وَإِن كَانت قَدْ طُمِثت (١) وَبلَغت فَذلِك فِي يدِ الْوصِي عِند مَالِك تَتزَوَّجُ وَيـؤْنسُ مِنهَا الرُّشُدُ وَالإصْلاحُ لِنفْسِهَا فِي مَالِهَا . قُلْت : وَمَا سَأَلْتك عَنه مِن أَمْرِ الْبكر أَهوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِنمَا رَأَيت مَالِكًا يضمِّن الصداق الأب الله وَلَه مَالِك عَنه مِن أَمْرِ الْبكر أَهو قَوْلُ قَبض فِي ابتِهِ الثيب ؛ لأَنهَا لَمْ توكُلُه بقَبض الصداق ، وَأَنه كَان مُتعَدِّيًا حِين قَبض وَلَمْ يَدفُعُه إلَيهَا حِين قَبضه ، فَيبرَأُ مِنه ، بَمَنزلَةِ مَالَ كَان لَهَا عَلَى رَجُلٍ فَقَبضَهُ الأَب بغيرِ يَدُفُهُ إلَيهَا حِين قَبضه ، وَالأَب ضامِن لِلْمَوْأَةِ أَن تَبعَ الْغرِيمَ .

فِي إِنكَاحُ الأُولِياءِ

قُلْت: أَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ إِذَا اجْتَمَعَ الأُولِياءُ فِي نِكَاحِ الْمَرْأَةِ أَن بِعْضِهِمْ أَوْلَى مِن بعْضِ ؟ قَالَ : إِن اختلَفَ الأُولِياءُ وَهِمْ فِي الْقَعْدُدِ (٢) سَوَاءٌ نظرَ السُّلْطَان فِي بعْضٍ ؟ قَالَ : وَإِن كَان بِعْضُهِمْ أَقْعَد مِن بعْضٍ فَالأَقْعَدُ أَوْلَى بإِنكَاحِهَا عِند مَالِكٍ . قُلْت: فَالأَخ أَوْلَى أَم الْجَدُ ؟ قَالَ : الأَخ أَوْلَى مِن الْجَدِّ عِند مَالِكٍ . قُلْت : فَابِن الأَخ أَوْلَى أَم الْجَدُ عِنهَ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللل

ابن وهب عن ابن شِهَاب أنه سَأَلَه عن الْمَرْأَةِ لَهَا أَخٌ وَمَوَال فَخطِبت فَقَال : أَخوهَا وَلَى بِهَا مِن مَوَالِيهَا . قُلْت: فَمَن أَوْلَى بِإِنكَاحِهَا وَالصلاةِ عَلَيْهَا ابن ابنِهَا أَمْ الأب ؟ قَالَ : الابن أَوْلَى . قُلْت : أَرَأَيت مَا يذكرُ مِن قَوْل مَالِكٍ فِي الأوْلِياءِ أَن الأَقْعَد أَوْلَى قَالَ : الإبن أَوْلَى . قُلْت : فَرَضِيت بإنكاحِهَا ، أَلَيسَ هَذا إذا فَوَّضت إلَيهِمْ ، فَقَالَت : زَوِّجُونِي ، أَوْ خطِبت فَرضِيت فَاختلَف الأوْلِياء فِي إنكاحِهَا وَتشَاحُوا عَلَى ذلِك ؟ قَالَ : نعَمْ ، إنما هذا إذا خطِبت وَرضيت وَتشَاحً الأوْلِياء فِي إنكاحِهَا فَإن لِلأَقْرَب فَالأَقْرَب أَن ينكِحَهَا دُونهمْ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ يَكُون أَوْلِياؤُهَا حُضُورًا كُلُّهمْ وَبَعْضُهمْ أَقْعَدُ بِهَا مِن بعض،

⁽١) الطمث : المس والدنس ، وطمثت : حاضت فهي طامث ، كما في القاموس .

 ⁽٢) القُعْدُدُ وقُعْدُود : قريب الآباء من الجد الأكبر ، كما في القاموس .

مِنهِم الْعَمُّ وَالْآخِ وَالْجَدُّ وَوَلَدُ الْوَلَدِ وَالْوَالَدُ نَفْسُه ، فَزَوَّجَهَا الْعَمُّ ، فَأَنكَرَ وَلَدُهَا وَسَائرُ الْوَلِياءِ تِزْوِيجَهَا وَقَدْ رَضِيت الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : ذلك جَائزٌ عَلَى الأوْلِياءِ عِند مَالِكٍ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الثيب لَهَا الأب وَالأخ ، فَيزَوِّجُهَا الأخ برضاهَا وَأَنكَرَ الأب ذلك أَذلك لَه ؟ قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ لِلأب هَاهنا قَوْلٌ إذا زَوَّجَهَا الأخ برضاهَا ؛ لأنهَا قَدْ مَلكَت أَمْرَهَا . قَالَ : وَقَالَ لِي مَالِكٌ : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ لَوْ قَالَ الأب: لا أُزَوِّجُهَا لا يكون ذلك لَه .

قُلْت : أَرَأَيت الْبَكْرَ إِذَا لَمْ يَكُن لَهَا أَب وَكَان لَهَا مِن الأَوْلِياءِ مَن ذَكَرْت لَكَ مِن الإِخوةِ وَالأَعْمَامِ وَالأَجْدَادِ وَبِنِي الإِخوةِ ، فَزَوَّجَهَا بعْضُ الأَوْلِياءِ وَأَنكَرَ الترْويجَ سَائرُ الإُخواةِ ، أَيجُوزُ هَذَا النكَاحُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَن قَوْل عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ : أَوْ ذِي الرَّأْي مِن أَهْلِهَا (١) ، مَن ذو الرَّأْي مِن أَهْلِهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : الرَّجُلُ مِن الْعَشِيرَةِ أَوْ ابن الْعَمِّ أَوْ الْمَوْلَى وَإِن كَانت الْمَرْأَةُ مِن الْعَرَب ، فَإِن إِنكَاحَه إِياهَا جَائزٌ. قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَان ثُمَّ مَن هو أَقْعَدُ مِنه فَإِنكَاحُه إِياهَا جَائزٌ إِذَا كَان لَه الصلاحُ وَالْفَضِلُ ، إذا أَصاب وَجْهَ النكاح فَكذلِكَ مَسْأَلَتك .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَأَكْثُرُ الرُّواةِ يَقُولُون : لا يزوِّجُهَا وَلِي وَثُمَّ أَوْلَى مِنه حَاضِرٌ فَإِن فَعَلَ وَرَوَّجَ نَظْرَ السَّلْطَان فِي ذَلِكَ ، وَقَالَ آخرُون : لِلأَقْرَب أَن يبرُد أَوْ يجيزَ إِلا أَن يتطَاوَلَ وَرَوَّجَ نَظْرَ السَّلْطَان فِي ذَلِكَ ، وَقَالَ آخرُون : لِلأَقْرَب أَن يبرُد أَوْ يجيزَ إِلا أَن يتطَاوَلَ مُكْثَهَا عِند الزَّوْج وَتلِد مِنه أَوْلادًا ؛ لأنه لَمْ يخرُج الْعَقْدُ مِن أَن يكُون وَلِيه وَلِي وَهَذا فِي مُكْثَهَا عِند الزَّوْج وَتلِد مِنه أَوْلادًا ؛ لأنه لَمْ يخرُج الْعَقْدُ مِن أَن يكُون وَلِيه وَلِي وَهَذا فِي ذَلت مِن الْكِتاب وَمِن مُنْ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ مِن الْكِتاب وَمِن النَّهِ وَاللَّه عَلَى ذَلِكَ مِن الْكِتاب وَمِن اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ تَعْمَلُوهُنَّ أَنْ اللَّه تبارَكَ وَتَعَالَى يقُولُ فِي كِتابِهِ : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ اللهُ تَعْمُلُوهُنَّ أَنْ اللَّه تبارَكَ وَتَعَالَى يقُولُ فِي كِتابِهِ : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ اللهُ تَعْمُلُوهُنَّ أَنْ اللَّه تبارَكَ وَتَعَالَى يقُولُ فِي كِتابِهِ : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ الْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٣٢] أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْصُلُوهُنَ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوا آبَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٣٤] اللهُ عَلَى اللهُ وَلِي وَأَن النكاح بِيمُ برضا الْولِي الْمُزَوِّج وَلا يتِمُ إِلا بهِ ، وَلِقُول رَسُولَ اللّهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ ا

⁽١)رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤١٥) رقم (٥) من حديث سعيد بن المسيب عن عمر 🐎 .

⁽٢) سبق تخريجه قريبا .

⁽٣) سبق تخريجه قريبا.

وَلِي مَن لا وَلِي لَه »(١) فَكَان مَعْناه مَن لا وَلِي لَـه ، وَيكُـون أَيضـا أَن يكُـون لَهَـا وَلِـي فَيمْنعَهَا إعْضالا لَهَا ، فَإِذا مَنعَهَا فَقَدْ أَخرَجَ نَفْسَه مِن الْولِايةِ بِالْعَضلِ .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لا ضررَ وَلا ضِرَارَ » (٢) فَإِذِا كَان ضررَ حُكْمِ السُّلْطَانِ أَن ينفِي الضررَ وَيزَوِّجَ فَكَان وَلِيًّا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان فِي أَوْلِياءِ هَذِهِ الْجَارِيةِ وَهِي بَكْرٌ أَخٌ وَجَدٌ وَابِن أَخٍ أَيُووُ تَوْوِيجُ ذِي الرَّأْي مِن أَهْلِهَا إِياهَا ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَاه جَائزًا إِذَا أَصاب وَجْهَ النكَاحِ قُلْت: أَرَأَيت الْبكْرَ أَيجُورُ لِنِي الرَّأْي أَن يزَوِّجَهَا إِذَا لَمْ يكُن الأب ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: فِي تأويلِ حَدِيثِ عُمَرَ مَا أَخبرْتك فَتأُويلُ حَدِيثِ عُمَرَ يَجْمَعُ الْبَكْرَ وَالثيب، وَلَمْ يذكُو لَنَا مَالِكٌ بكُرًا مِن ثيب، وَلَمْ نشك أَن الْبكر وَالثيب إِذَا لَمْ يكُن لِلْبكر وَالِدٌ وَلا وَصِي سَوَاءٌ. قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يغيب عَن ابنتِهِ الْبكر ، أَيكُون يكُن لِلْبكر وَالِدٌ وَلا وَصِي سَوَاءٌ. قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يغيب عَن ابنتِهِ الْبكر ، أَيكُون لِلأُولِياءِ أَن يزَوِّجُوهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا غاب غيبةً مُنقَطِعَةً مِثلَ هَوُلاءِ الّذِين يخرُجُون فِي الْبلادِ الَّتِي خرَجُوا إِلَيهَا مِثلِ الأَندُلُس أَوْ إِفْرِيقِيةَ ، أَوْ غَيْجُون فِي الْمَعازِي فَيقِيمُون فِي الْبلادِ الَّتِي خرَجُوا إِلَيهَا مِثلِ الأَندُلُس أَوْ إِفْرِيقِيةَ ، أَوْ طَنجَةَ (٣) . قَالَ : فَأَرَى أَن يرْفَعَ أَمْرُهَا إِلَى السُّلْطَانِ فَينظُرَ لَهَا وَيزَوِّجَهَا ، وَرَوَاه عَلِي بن زِيادٍ عَن مَالِكٍ .

قُلْت : أَفَيكُون لِلأَوْلِياءِ أَن يزَوِّجُوهَا بغيرِ أَمْرِ السُّلْطَانِ ؟ قَالَ : هَكَذَا سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : يرْفَعُ أَمْرُهَا إِلَى السُّلْطَانِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن خرَجَ تَاجرًا إِلَى إِفْرِيقِيةَ أَوْ إِلَى نحْوِهَا مِن الْبلْدانِ وَخلَفَ بناتٍ أَبكَارًا ، فَأَرَدْن النكاحَ وَرَفَعْن ذلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، أَينظُرُ السُّلْطَان فِي ذلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : إِنَمَا سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الَّذِي يغيب غيبةً مُنقَطِعَةً ،

⁽١) رواه أبو داود في النكاح (٢٠٨٣) ، والترمذي في النكاح (١١٠٢)، وابن ماجه في النكاح (١١٧٩) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في السنن المذكورة ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٢) رواه أبو مالك في الأقضية (٢/ ٥٧١) رقم (٣١) عن عمرو بن يحيى عن أبيه، ورواه ابن ماجه في الأحكام (٢٣٤٠)، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٤٠)، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٤١)، والدارقطني (٤٤٩٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . ورواه الدارقطني (٢٣٤١) عن عائشة ، و (٤٤٩٥) عن أبي سعيد الخدري . قلت: والحديث بطرقه يقوي بعضه بعضا ، وقد صححه الألباني في سنن ابن ماجه ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٣) طنجة : مدينة بالمغرب .

فَأَمَّا مَن خرَجَ تاجرًا وَلَيسَ يريدُ الْمُقَامَ بتِلْكَ الْبلادِ ، فَلا يهْجُم السَّلْطَان عَلَى ابنتِهِ الْبكْرِ فَيزَوِّجَهَا وَلَيسَ لأَحَدٍ مِن الأوْلِياءِ أَن يزَوِّجَهَا . قَالَ : وَهوَ رَأْيِي ؛ لأَن مَالِكًا لَـمْ يوسِّعْ فِي أَنه تزَوَّجَ ابنةَ الرَّجُل إلا أَن يغيب غيبةً مُنقَطِعَةً .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَانت ثيبًا فَخطَب الْخاطِب إليها نفْسَها ، فَأَبِى وَالِـدُهَا أَوْ وَلِيهَا أَن يَزُوِّجَهَا فَرَفَعَت ذلِكَ إِلَى السُّلْطَان وَهو دُونهَا فِي الْحَسَب وَالشَّرَفِ ، إِلا أَنه كُفْ فَ فِي يَزُوِّجُهَا السُّلْطَان وَلا ينظُرُ إِلَى قَوْل الأب وَالْوَلِي اللَّين فَرَضِيت بِهِ وَكَان كُفُوًا فِي دِينِهِ . قَالَ : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان كُفُوًا إِذَا رَضِيت بِهِ وَكَان كُفُوًا فِي دِينِهِ . قَالَ : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان كُفُوا إِنَ كُفُوا فِي الْمَال ، فَرَضِيت بِهِ وَأَبِى الْوَلِي أَن يرْضى ، أَيزَوِّجُهَا مِنه فِي الدِّين وَلَمْ يكُن كُفُوًا فِي الْمَال ، فَرَضِيت بِهِ وَأَبِى الْوَلِي أَن يرْضى ، أَيزَوِّجُهَا مِنه السُّلْطَان أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنه فِي ذلِكَ شَيئًا إِلا أَني سَأَلْت مَالِكًا عَن نِكَاحِ السُّلْطَان أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنه فِي ذلِكَ شَيئًا إِلا أَني سَأَلْت مَالِكًا عَن نِكَاحِ السُّلْطَان أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنه فِي ذلِكَ شَيئًا إِلا أَني سَأَلْت مَالِكًا عَن نِكَاحِ السُّلْطَان أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنه فِي ذلِكَ شَيئًا إِلا أَني مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تِبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ اللَّهِ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأَلْتَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكُومَكُمْ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأَلْتَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكُومَكُمْ فِي الْلَهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣].

قُلْت: أَرَأَيت إِن رَضِيت بِعَبدٍ وَهِي امْرَأَةٌ مِن الْعَرَبِ وَأَبِي الْأَبِ أَوْ الْوَلِي أَن يزَوِّجَهَا وَهِي ثَيْب ، أَيزَوِّجُهَا مِنه السُّلْطَان أَمْ لا ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا مَا أَخبرْتك. قَالَ: وَلَقَدْ قِيلَ لِمَالِكٍ: إِن بعض هَوُّلاءِ الْقَوْمِ فَرَّقُوا بِين عَرَبيةٍ وَمَوْلِي ، فَأَعْظمَ ذلِكَ إعْظامًا شَدِيدًا ، وقَالَ: أَهْلُ الإسلام كُلُّهمْ بعْضُهمْ لِبعض أَكْفَاءٌ لِقَوْل اللَّهِ فَأَعْظمَ ذلِكَ إعْظامًا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكْرٍ وَأَلْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَيْمَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣] .

وَقَالَ غيرُه: لَيسَ الْعَبدُ وَمِثلُه إذا دُعِيت إلَيهِ إذا كَانت ذات الْمَنصِب وَالْمَوْضِعِ وَالْقَدْرِ مِمَّا يَكُون الْوَلِي فِي مُخالَفَتِهَا عَاضِلا (١) ؛ لأن لِلناسِ مَناكِحَ قَدْ عُرِفَت لَهِمْ وَعُرِفُوا بِهَا . قُلْت : أَرَأَيت الْبكْرَ إذا خطِبت إلَى أَبيهَا فَامْتنعَ الأَب مِن إنكَاحِهَا أَوَّلَ مَا خطِبت إلَيهِ ، وَقَالَت الْجَارِيةُ وَهِي بالِغةٌ: زَوِّجْنِي فَأَنا أُحِب الرِّجَالَ ، وَرَفَعَت أَمْرَهَا إلَى السُّلْطَان ، أَيكُون رَدُّ الأَب الْخاطِب الأَوَّلَ إعْضالا لَهَا وَترَى لِلسُّلْطَان أَن يزَوِّجَهَا إذا

⁽۱) العضل : المنع والشدة ، ولم تعاملها معاملة الأزواج لنسائهم ولم تتركهـا تتصـرف في نفسـها . انظـر النهاية في غريب الحديث (۳/ ۲۰۶) .

أبى الأب؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا، إلا أنبي أَرَى إن عُرِفَ عَضلُ الأب إينهَا وَضرُورَته إياهَا لِذلِكَ، وَلَمْ يكُن مَنعُه ذلِكَ نظرًا إليها رَأيت السُّلْطَان إن قَامَت الْجَارِيةُ بذلِكَ، وَطَلَبت نِكَاحَه أَن يزَوِّجَهَا السُّلْطَان إذا عَلِمَ أَن الأب إنمَا هوَ مُضارٌ فِي الْجَارِيةُ بذلِكَ، وَطَلَبت نِكَاحَه أَن يزَوِّجَهَا السُّلْطَان إذا عَلِمَ أَن الأب إنمَا هوَ مُضارٌ فِي رَدِّهِ وَلَيسَ بناظِر لَهَا ؟ لأن النبي عَلَي قَالَ: « لا ضررَ وَلا ضِرارَ » (١) وَإِن لَمْ يعْرِفْ فِيهِ ضررًا لَمْ يهْجُمْ السُّلْطَان عَلَى ابنتِهِ فِي إنكَاحِهَا حَتى يتبين لَه الضررُ .

قُلْت: أَرَأَيت الْبكْرَ إِذَا رَدَّ الأَب عَنهَا خاطِبا وَاحِدًا أَوْ خاطِبِن ، وَقَالَت الْجَارِيةُ فِي أَوَّل مَن خطَبهَا لِلأَب: زَوِّجْنِي فَإِنِي أُرِيدُ الرِّجَالَ وَأَبِي الأَب، أَيكُون الأَب فِي أَوَّل خَاطِب رَد عَنهَا مُعْضِلاً لَهَا ؟ قَالَ: أَرَى أَنه لَيسَ يكْرَه الآباءُ عَلَى إِنكَاحِ بناتِهِم الأبكَارِ خَاطِب رَد عَنهَا مُعْضِلاً لَهَا ، فَإِن عُرِفَ ذَلِكَ مِنه وَأَرَادت الْجَارِيةُ النكاحَ ، فَإِن السُّلْطَان يقُولُ لَه: إمَّا أَن تزَوِّجَ وَإمَّا زَوَّجْتهَا عَلَيك . قُلْت: وَلَيسَ فِي هَذَا عِندك حَدِّ السُّلْطَان يقُولُ لَه: إمَّا أَن تزوِّجَ وَإمَّا الْخَاطِب الْوَاحِد أَو الاثنين ؟ قَالَ: لا نعْرِفُ مِن قَوْل مَالِكٍ فِي هَذَا حَدا إلا أَن نعْرِفَ ضَرُورَته وَإِعْضَالَه .

فِي اِنكَاحَ مَنْ اَسْلَمَتْ عَلَى يَبِ رَجُكِ اَوْ اَسَلَمَ اَبِوهَا اَوْ جَدُّهَا عَلَى يَدَيْهِ

قُلْت: أَرَأَيت مَوْلَى النعْمَةِ أَيجُوزُ أَن يزَوِّجَ ؟ قَالَ: نعَمْ فِي قَوْلِ مَالِكٍ. قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: يزَوِّجُهَا مِن نفْسِهِ وَيلِي عَقْد نِكَاحِ نفْسِهِ إذا رَضِيت. قُلْت: فَإِن كَان إِنمَا أَسْلَمَ عَلَى يديهِ ، أَيجُوزُ لَه أَن يزَوِّجَهَا ؟ قَالَ: أَمَّا عَلَى يديهِ ، أَيجُوزُ لَه أَن يزَوِّجَهَا ؟ قَالَ: أَمَّا الَّتِي أَسْلَمَت عَلَى يديهِ فَإِنهَا تَدْخِلُ فِيمَا فَسَّرْت لَك فِي قَوْل مَالِكٍ فِي إِنكَاحِ الدنيئةِ (٢)، فَيجُوزُ إِنكَاحُه إِياهَا ، قَالَ: وَأَمَّا إذا أَسَلَمَ أَبُوهَا ، وَتَقَادمَ ذلِكَ حَتى يكُون لَهَا مِن الْقَدْرِ وَالْأَبْنِي وَالْإَسْلامِ ، وَتَنافُسِ الناسِ فِيهَا فَلا يزَوِّجُهَا ، وَهوَ وَالأَجْنِي سَوَاءٌ .

قُلْت : أَرَأَيت وَلِي النعْمَةِ يزَوِّجُ مَوْلاته وَلَهَا ذو رَحِمٍ أَعْمَامٍ أَوْ بنو إِخوَةٍ أَوْ إِخوَةٌ إلا أَب لَهَا ، فَزَوَّجَهَا وَهِي بكْرٌ برِضاهَا أَوْ ثيب برِضاهَا ؟ قَالَ : هَذا عِندِي مِن ذِي الرَّأْي مِن أَهْلِهَا لَه أَن يزَوِّجَهَا إِذا كَانَ لَه الصلاحُ وَالْحَالُ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : الْمَوْلَى النَّذِي لَه الْحَلاحُ وَالْحَالُ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : الْمَوْلَى الَّذِي لَه الْحَالُ فِي الْعِشْرَةِ لَه أَن يزَوِّجَ الْعَرَبيةَ مِن قَوْمِهِ إِذا كَانَ لَه الْمَوْضِعُ وَالرَّأْي ،

⁽١) هو الحديث السابق .

⁽٢) الدنيء : الخسيس الخبيث البطن والفرج الماجن ، كما في القاموس .

٢٨٦ _____المدونة الكبرى

قَالَ مَالِكٌ : وَأَرَاه مِـن ذوي الـرَّأْي مِـن أَهْلِهَـا إذا لَـمْ يكُـن لَهَـا أَب وَلا وَصِـي . قَـالَ سَحْنونٌ : وَقَدْ بينا قَوْل الرُّوَاةِ فِي مِثل هَذا قَبلَ هَذا مِن قَوْل مَالِكٍ .

فِي اللهَ لَا يَحَلَ نَكَاحُ بَغَيرِ وَلِيَّ وَانْ وَلَايِةً اْلَاجِنْبِيِّ لَا جَوْزُ إِلاَ اَنْ نَكُونَ وَضِيعَةً

قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي الضحَّاكُ بن عُثمَان (١) عَـن عَبـدِ الْجَبـارِ عَـن الْحَسَـنِ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ﴿ لَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ إلا بوَلِي وَصداقِ وَشَاهِدي عَدْلِ ﴾ (٢) .

ابن وَهْب عَن سُفْيان الثوْري عَن أبي إِسْحَاقَ الْهَمْدانِي (٢) عَن أبي برْدةَ عَن أبي مُوسَى الأشْعَرِي أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لا نِكَاحَ لامْرَأَةٍ بغير إذنِ وَلِي» (٤).

ابن وَهْب عَن عُمَرَ بن قَيسٍ (٥) عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحٍ عَن أَبِي هرَيرَةَ عَن رَسُولِ اللَّهِ عَنْ أَبِي مِثْلُهُ سَوَاءٌ فِي الْوَلِي (٦) .

ابن وَهْب عَن أَبِي جُرَيج عَن سُلَيمَان بنِ مُوسَى عَن ابنِ شِهَاب عَن عُرْوَةَ بنِ الزُّبيرِ عَن عَائشَة أُمِّ الْمُؤْمِنِين أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لا تنكَحُ امْرَأَةٌ بغيرِ إذنِ وَلِيهَا ، فَإِن

⁽۱) الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي ، روى عن نافع مولى ابن عمر وسالم أبي النضر وزيد بن أسلم وغيرهم ، وروى عنه الثوري ووكيع وابن وهب وابن المبارك وغيرهم ، ضعفه أحمد وابن معين ، ووثقه ابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۲۸/۸۲) .

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٠٢) بسند المدونة ولفظها ، وقال البيهقي: قال الشافعي رحمه الله: وهذا وإن كان منقطعًا دون النبي ﷺ فإن أكثر أهل العلم يقول به ، ويقول: الفرق بـين النكـاح والسفاح الشهود . قلت : ورواه ابن حبان (١٢٤٧ – موارد) ورقم (٤٠٧٧ – إحسان)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٢/) من حديث عائشة رضى الله عنها .

⁽٣) هو أبو إسحاق السبيعي وقد تقدم تعريفه .

⁽٤) رواه أبو داود في النكاح (٢٠٨٥) ، والترمذي في النكاح (١١٠١) ، وابن ماجه في النكاح (١١٨١) من حديث أبي موسى الأشعري ، وسنده صحيح ، وقد صححه الألباني في هذه السنن ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٥) عمر بن قيس المكي ، أبو جعفر المعروف بسندل ، روى عن عطاء ونافع والزهري وهشام بـن عـروة وغيرهم ، وروى عنه الأوزاعي وابن وهب وابن عيينة وغيرهم ، ضـعفه ابـن معـين وأبـو حـاتم ، وقال البخاري والنسائي : منكر الحديث . انظر تهذيب التهذيب (٢٠٨/٤) .

نَكِحَت فَنِكَاحُهَا باطِلٌ ثلاث مَرَّاتٍ فَإِن أَصابِهَا فَلَهَا مَهْرُهَا بَمَا أَصاب مِنهَا ، فَإِن اشْتجَرُوا فَالسُّلْطَان وَلِي مَن لا وَلِي لَه » (١) .

ابن وَهْب عَن ابنِ جُرَيج أَن عَبد الْحَمِيدِ بن جُبيرِ بنِ شَيبةَ (٢) حَدثه أَن عِكْرِمَـةَ بـن خالِدٍ (٣) حَدثه قَالَ : جَمَعَ الطَّرِيقُ رَكْبًا فَوَلَّت امْـرَأَةٌ أَمْرَهَـا غـيرَ وَلِـي فَأَنكَحَهَـا رَجُـلاً مِنهمْ ، فَفَرَّقَ عُمَرُ بن الْخطَّابِ بينهمَا وَعَاقَبِ الناكِحَ وَالْمُنكِحَ (٤).

ابن وَهْب عَن عَمْرِو بنِ الْحَارِثِ أَن يزيد بن حَبيب حَدثه أَن عُمَرَ بن عَبدِ الْعَزِيزِ كَتَب إِلَى أَيوب بن شُرَحْبيلَ: أَيَا رَجُلِ نكحَ امْرَأَةً بغيرِ إِذن وَلِيهَا فَانتزعْ مِنه الْمَرْأَةَ وَعَاقِب الَّذِي أَنكَحَه (٥٠). ابن وَهْب عَن ابن لَهيعَة عَن مُحَمَّدِ بن زَيدِ بن الْمُهَاجِرِ التيمِي (٢٠) أَن رَجُلا مِن قُريشٍ أَنكَحَ امْرَأَةً مِن قَوْمِهِ وَوَلِيهَا غائب فَبنى بها زَوْجُهَا ، ثمَّ قَدِمَ وَلِيهَا فَخاصمَ فِي ذلِكَ إِلَى عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزِيزِ فَرَد النكاحَ وَنزَعَهَا مِنه .

ابن وَهْب عَن ابن لَهيِعَةَ وَعُمَرَوَ بن الْحَارِثِ عَن بكير بن الْأَشَج أَنه سَمِعَ سَعِيد بن الْمُسَيب يقُولُ: قَالَ عُمَرُ بن الْخطَّاب: لا تنكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَا بإِذِن وَلِيهَا أَوْ ذِي الرَّأْي مِن أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ (٧٧)، وَيذكُرُ مَالِكٌ عَمَّن حَدثه عَن سَعِيدِ بن الْمُسَيب عَن عُمَرَ بن أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ (٧٧)، وَيذكُرُ مَالِكٌ عَمَّن حَدثه عَن سَعِيدِ بن الْمُسَيب عَن عُمَرَ بن

⁽١) رواه أبــو داود في النكــاح (٢٠٨٣)، والترمــذي في النكــاح (١١٠٢)، وعبــد الــرزاق في المصنف(١٠٥١) من حديث عائشة رضي الله عنها بسند المدونة ، وسنده صحيح ، وقــد صـححه الألباني في سنن أبي داود والترمذي ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٢) عبد الحميد بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدري، روى عن أخيه شيبة بـن جبير وعمته صفية بنت شيبة القرشية وسعيد بن المسيب وغيرهم ، وروى عنه ابن عيينة وابن جريج وقرة بـن خالد وغيرهم ، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢١) .

⁽٣) عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي، روى عن أبيه وأبي هريرة وابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهم وروى عنه أيوب وابن جريج وابن إسحاق وغيرهم، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي والبخاري، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (١٦٤/٤).

⁽٤)رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٥٢٧)، والـدارقطني (٣٤٩٠)، وابـن أبـي شـيبة في المصـنف في النكاح ـ باب من قال: لا نكاح إلا بولي أو سلطان (٣/ ٢٧٤) رقم (١) عن عكرمة بن خالد .

⁽٥)رواه أبن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٢٧٤) رقم (٦) عن عمر بن عبد العزيز بمعناه .

⁽٦) محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ بن عمير بن جدعان القرشي التيمي المدني، روى عن أبيه وأمه أم حرام وسعيد بن المسيب وغيرهم ، وروى عنه الزهري ومالك وابـن لهيعـة وغيرهـم ، وثقـه أحمـد وابـن معين وأبو زرعة والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١١٣/٥) .

⁽٧)سبق تخريجه قريبًا .

قَالَ ابن وَهْب : قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ يفَرَّقُ بينهَا وَبين زَوْجِهَا دَخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يدْخلْ: إذا زَوَّجَهَا بغير وَلِي إلا أَن يجيزَ ذلِكَ الْوَلِي أَوْ السُّلْطَان إن لَمْ يكُن لَهَا وَلِي فَإِن فَرَّقَ بينهمَا فَهِي طَلْقَةٌ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْوَضِيعَةُ مِثلُ الْمُعْتَقَةِ وَالسَّوْداءِ وَالْمُسَالِمَةِ فَإِذا كَان نِكَاحُهَا ظاهِرًا مَعْرُوفًا ، فَذلِكَ أَخفُ عِندِي مِن الْمَرْأَةِ لَهَا الْمَوْضِعُ .

في نَزويهُ الْوَصِي وَوَصِي الْوَصِي

قُلْت: أَرَأَيت الْوَصِي أَوْ وصِى الْوَصِي ، أَيجُوزُ أَن يزَوِّجَ الْبكْرَ إِذَا بلَغت وَالأُولِياءُ يَنكِرُون وَالْجَارِيةُ رَاضِيةً ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا نِكَاحَ لِلأَوْلِياءِ مَعَ الْوَصِي ، وَالْوَصِي وَوَصِي الْوَصِي الْوَلِياءِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن رَضِيت الْجَارِيةُ وَرَضِي الأَولِياءُ وَالْوَصِي يَنكِرُ ؟ فَقَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا نِكَاحَ لَهَا وَلا لَهمْ إلا بالْوَصِي فَإِن اختلَفُوا فِي وَالْوَصِي ينكِرُ ؟ فَقَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا نِكَاحَ لَهَا وَلا لَهمْ إلا بالوَصِي فَإِن اختلَفُوا فِي ذَلِكَ نظرَ السُّلْطَان فِيمَا بينهمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ الثيب إِن زَوَّجَهَا الأَولِياءُ برِضاهَا وَالْوَرِي يَكُورُ : إِن ذَلِكَ جَائزٌ عَلَى الأَب . قَالَ مَالِكٌ : وَمَا لِللْ بُولُونِ ؛ أَخته الثيب برِضاهَا وَالأَب ينكِرُ : إِن ذَلِكَ جَائزٌ عَلَى الأَب . قَالَ مَالِكٌ : وَمَا لِللْ بَوَلَ وَمَا لِللْ اللهِ وَمِي الْوَصِي فِيهَا بَمَنزِلَةِ الأَجْنِي . قَالَ لِي مَالِكٌ . وَمَا لِللْ بَوَمِي أَوْلُونِي فِيهَا بَمَنزِلَةِ الأَجْنِي . قَالَ لِي مَالِكٌ . وَمَا لِللَّ لَلْ وَصِي الْوَصِي أَوْلُونَ اللّهُ وَلِيلَ أَيْ يَلُونُ وَصِي الْوَصِي فِيهَا بَمَنزِلَةِ الأَجْنِي . قَالَ لِي مَالِكٌ . وَمَا لِللّهُ وَعِي الْوَصِي أَوْلُونِ الللهِ وَلِيلَ أَلُونُ اللهُ وَلِيلَ أَلُونُ لَا يَرَوْجَهِن برِضِاهِن إِذَا بلَغَن مِن الأُولِياء .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان وَصِي وَصِي وَصِي ، أَيجُوزُ فِعْلُه بَمَنزِلَةِ الْوَصِي ؟ قَالَ : نعَمْ فِي رَأْيي ، وَإِنِمَا سَأَلْنا مَالِكًا عَن وَصِي الْوَصِي وَلَمْ نشُكَّ أَنَ الثالِث مِثلُهمَا وَالرَّابِعَ وَأَكْثرَ مِن ذلِكَ . قُلْت : فَإِن زَوَّجَهَا وَلِي وَلَهَا وَصِي زَوَّجَهَا أَخٌ أَوْ عَمٌّ برِضاهَا وَقَدْ حَاضَت وَلَهَا وَصِي أَوْ وَصِي وَصِي ؟ قَالَ : نِكَاحُ الْعَمِّ وَالْآخِ لا يجُوزُ وَلَيسَ لِلأَوْلِياءِ عَضاءٌ ، وَإِن لَمْ يكُن لَهَا وَصِي وَلا وَلَي فَحَاضت وَاسْتخلَفَت وَلِيهَا فَزَوَّجَهَا فَذلِكَ جَائزٌ ، وَهَذا كُلُّه قَوْلُ مَالِكٍ وَمَا لَمْ تبلُغ الْمَحِيض فَلا يجُوزُ لأَحَدٍ أَن يزوِّجَهَا إلا الأب ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن رَبيعَةَ أَنه قَالَ : لا ينبغي لِلْوَلِي أَن ينكِحَ دُون الْوَصِي ، فَإِن

⁽١) سبق تخريجه قريبًا .

أَنكَحَهَا الْوَصِي إذا رَضِيت دُون الْوَلِي جَازَ ، وَإِن أَنكَحَهَا الْوَلِي دُون الْوَصِي وَرَضِيت لَمْ يجُزْ دُون الإمَام ، وَلَيسَ لِلْوَلِي مَعَ الْوَصِي قَضَاءٌ .

ابن وَهْب عَن مُعَاوِيةَ بن صالِح أَنه سَمِعَ يَحْيى بن سَعِيدٍ يقُولُ: الْوَصِي أَوْلَى مِـن الْوَلِي وَيشَاوِرُ الْوَلِي فِي ذَلِكَ ، قَالَ : فَالْوَصِي الْعَدْلُ مِثْلُ الْوَالِدِ .

ابن وَهْب عَن أَشْهَلَ بنِ حَاتِم عَن شُعْبة عَن سِمَاكِ بنِ حَرْب أَن شُرَيًّا أَجَازَ إِنكَاحَ وَصِي وَالأوْلِياءُ ينكِرُون ، وَقَالَ اللَّيث بن سَعْدٍ مِثْلَه: الْوَصِي أَوْلَى مِن الْوَلِي . قُلْت : أَرَّأَيت الصِّغارَ أَينكِحُهمْ أَحَدٌ مِن الأوْلياءِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَمَّا الْعَلامُ فَيزَوِّجُه الأب وَالْوَصِي ، وَلا يَجُوزُ أَن يزَوِّجَه أَحَدٌ مِن الأولياءِ أَوْ الْوصِي ، وَلا يَجُوزُ أَن يزَوِّجَه أَحَدٌ مِن الأولياءِ أَوْ الْوصِي ، وَلا يَجُوزُ أَن يزَوِّجَه أَحَدٌ مِن الأولياءِ غيرَ الْوَصِي أَوْ الأب وَوصِي الْوَصِي أَيضا .

قَالَ مَالِكٌ : إِنكَاحُه الْغلامَ الصغيرَ جَائزٌ وَأَمَّا الْجَارِيةُ فَلا يَجُوزُ أَن يزَوِّجَهَا إلا أَبوهَا ، وَلا يزَوِّجُهَا أَحَدٌ مِن الأوْلِياءِ وَلا الأوْصِياءِ حَتى تبلُغ الْمَحِيض ، فَإِذَا بلَغت الْمَحِيض فَزَوَّجَهَا الْوَصِي برضاهَا جَازَ ذلِكَ ، وَكَذَلِكَ إِن زَوَّجَهَا وَصِي الْوَصِي برضاهَا ، فَذلِكَ جَائزٌ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : لا يَجُوزُ لِلْقَاضِي وَلا لأَحَدٍ أَن يرزوِّجَ صغيرةً لَمْ يَخِض إلا الأب ، فَأَمَّا الْغلامُ فَلِلْوَصِي أَن يزَوِّجَه قَبلَ أَن يعْتلِمَ .

ابن وَهْب عَن مَخرَمَةَ عَن أَبيهِ قَالَ: سَمِعْت ابن قُسَيطٍ وَاسْتَفْتِي فِي غـلامٍ كَـان فِي حِجْرِ رَجُلِ فَأَنكَحَه ابنته أَيجُوزُ إِنكَاحُه وَليته ؟ قَالَ: نعَمْ وَهمَا يتوَارَثانِ.

ابن وَهْب : وَقَالَ ذَلِكَ نَافِعٌ مَوْلَى ابنِ عُمَرَ : إنه جَائزٌ وَهمَا يَتُوَارَثَانَ . ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَابِ قَالَ: أَرَى هَذَا جَائزًا وَإِن كَرِهِ الْغَلامُ إذا احْتَلَمَ .

قُلْت : أَرَأَيت الْوَلِي أَوْ الْوَالِد إِذَا اسْتخلَفَ مَن يَزُوِّجُ أَيجُوزُ هَذَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت: هَلَ يَجُوزُ لِلأُمِّ أَن تَسْتخلِفَ مَن يَزُوِّجُ ابنتهَا وَقَدْ حَاضَت ابنتهَا وَلا قَالَ : نَعَمْ . قُلْت: هَلَ يَجُوزُ إِلا أَن تكُون وَصِيةً ، فَإِن كَانت وَصِيةً جَازَ لَهَا أَن تستخلِفَ مَن يَزُوِّجُهَا وَلا يَجُوزُ لَهَا هِي أَن تعْقِد نِكَاحَهَا . قُلْت : وَكَذلِكَ لَوْ أَوْصَى أَن تستخلِفَ مَن يَزُوِّجُهَا وَلا يَجُوزُ لَهَا هِي أَن تعْقِد نِكَاحَهَا . قُلْت : وَكَذلِكَ لَوْ أَوْصَى إِلَى امْرَأَةٍ أَجْنبيةٍ كَانت بَمَزلَةِ الأُمِّ فِي إِنكَاحِ هَذِهِ الْجَارِيةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَلا يَجُوزُ لِلأُمِّ وَإِن كَانت وَصِيةً أَن تَسْتَخلِفَ مَن يَزَوِّجُ ابتتَهَا قَبلَ أَن تبلُخ الابنة الْمُحِيض فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، لا يَجُوزُ ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ .

فِي اطْرَاهِ نُوَكَكُ وَلِيَّت فَيْنُكُحَانِهَا مِن رَجُلين

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن اَمْرَأَةً زَوَّجَهَا الأوْلِياءُ برضاهَا فَزَوَّجَهَا هَذَا الْآخِ مِن رَجُلٍ وَزَوَّجَهَا هَذَا الْآخِ مِن رَجُلٍ وَلَمْ يعْلَمْ أَيهمَا أَوْلَى ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَانت وَكَلَتهمَا فَإِن عُلِمَ أَيهمَا كَان أَوْلَى فَهُو أَحَقُ بِهَا ، وَإِن دخلَ بِهَا أَحَدُهمَا فَالَّذِي دخلَ بِهَا أَحَدُ بِهَا فَإِن عُلِمَ أَيهمَا كَان آخِرُهمَا نِكَاحًا ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يعْلَمْ أَيهمَا أُولَى وَلَمْ يدْخلْ بِهَا وَاحِدٌ مِنهمَا فَلَمْ وَإِن كَان آخِرُهمَا نِكَاحًا ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يعْلَمْ أَيهمَا أُولَى وَلَمْ يدْخلْ بِهَا وَاحِدٌ مِنهمَا فَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، إلا أَني أَرَى أَن يفْسَخ نِكَاحُهمَا جَمِيعًا ، ثمَّ تبتدئ نِكَاحَ مَن أَحَبت مِنهمَا أَوْ مِن غيرِهِمَا .

قُلْت: أَرَأَيت إن قَالَت الْمَرْأَةُ : هَذا هوَ الأوْلَى وَلَمْ يعْلَمْ ذلِكَ إلا بقَوْلِهَـا ؟ قَالَ : لا أَرَى أَن يثبت النكَاحُ وَأَرَى أَن يفْسَخ .

ابن وَهْب عَن مُعَاوِيةَ بن صالِح عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنه قَالَ: إن عُمَرَ بن الْخطَّابِ قَضى فِي الْوَلِينِ ينكِحَان الْمَرْأَةَ وَلا يعْلَمُ أَحَدُهما بصاحِبهِ أَنها لِلَّذِي دخلَ بها وَإِن لَـمْ يكُن دخلَ بها أَحَدُهما فَلِلاَّوَّلِ.

ابن وَهْب عَن يونس أنه سأل ابن شِهَاب عَن رَجُل أَمَر أَخاه أَن ينكِحَ ابنته وَسَافَر فَأَتى رَجُلٌ فَخطَبها إلَيهِ فَأَنكَحَهَا ، ثمَّ إِن عَمَّهَا أَنكَحَهَا بعْد ذلِك ، فَدخل بها الآخِر مِنهما ثمَّ إِن الأب قَدِم وَالَّذِي رَوَّجَ مَعَه . قَالَ ابن شِهَاب: نرَى أَنهما ناكِحَان لَمْ يشْعُر اَحَدُهما بالآخر ، فَنرَى أَوْلاهما بها الَّذِي أَفْضى إلَيها حَتى اسْتوْجَب مَهْرَها تامًا، وَاسْتوْجَب ما تَسْتوْج بالْمُحْصنة مِن نِكَاحِ الْحَلال ، وَلَوْ اختصما قَبل أَن يدْخل بها كَان أَحَدُهما أَحَقَّ فِيمَا نرَى الناكِحُ الأوَّلُ ، وَلَكِنهما اختصما بعْدما أستحل الفَرْجُ بيكاح حَلال لا يعْلَمُ قَبلَه نِكَاحٍ . ابن وَهِب عَن رَجَال مِن أَهْلِ الْعِلْم عَن يُبى بن سَعِيدٍ وَرَبيعَة وَعَطًاء وَمَكُحُول بذلِك ، قَالَ يعْيى: فَإِن لَمْ يعْلَمْ أَيهما كَان قَبلُ فُسِخ النكاحُ إلا أَن يدْخل بها أَن يدْخل بها أَن يدْخل بها لَمْ يفَرَّقْ بينهما . قُلْت : أَرَأيت أَمَةً أَعْتَقَهَا رَجُلان مَن وَلِيها مِنهما فِي النكاح ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كِلاهما وَلِيان . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكٍ : فَإِن مَن وَلِيها مِنهما بغير وَكَالَةِ الآخر فَرضي الآخرُ بعْد أَن زَوَّجَهَا هَذا ؟ قَالَ مَالِكٌ : نِكَاحُهَا عَلْ الْ فَالَ عَالَ مَالِكٌ : نِكَاحُهَا عَذَا ؟ قَالَ عَلَا فَرَضِي الآخرُ وَضِي الآخرُ بعْد أَن زَوَّجَهَا هَذَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نِكَاحُهَا عَالًا رَضِي الآخرُ وَضِي الآخرُ بعْد أَن زَوَّجَهَا هَذَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نِكَاحُهَا عَالًا رَضِي الآخرُ وَنْ لَمْ يَرْض .

قُلْت : أَرَأَيت الأَخوَينِ إِذَا زَوَّجَ أَحَدُهمَا أُخته وَرَدَّ الآخرُ نِكَاحَهَا ، أَيكُون لَه أَن يـرُد؟ قَالَ : لا يكُون ذلِكَ لَه عِندُ مَالِكٍ ، وَقَدْ أَخبرْتك مِن قَـوْل ِمَالِـكٍ أَن الرَّجُـلَ مِـن الْفَخِـذِ يزوِّجُ ، وَإِن كَان ثُمَّ مَن هُ وَ أَقْرَب مِنه فَكَيفَ بِالْأَخِ وَهَمَا فِي الْقُعْدُدِ سَواءٌ . قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي الْأَمَةِ يعْتِقُهَا الرَّجُلان فَيزَوِّجُهَا أَحَدُهمَا بغير أَمْرِ صاحِبهِ: إِن النكاحَ جَائزٌ . قُلْت: أَرَأَيت إِن لَمْ يرْض أَحَدُهمَا ؟ قَالَ : ذلِك جَائزٌ عَلَيهِ عَلَى مَا إِن النكاحَ جَائزٌ ، وَقَالَ عَلِي بن زِيادٍ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَخ يزَوِّجُ أُخته لأبيهِ وَثمَّ أَخوهَا لأمِّهَا أَحَب أَوْ عَمْ اللَّهِ إِلَى أَخِيهَا لأبيهَا وَأُمِّهَا ، فَإِن كَان وَلِيهِ اللهِ وَلَمْ مَن هُ وَلَي فَلا يَكُون أَبُوهَا أَوْصى بِهَا إِلَى أَخِيهَا لأبيهَا وَأُمِّهَا ، فَإِن كَان فَا لا بَرْضاه ، وَإِنَا الَّذِي لا ينبغي لِبعْض الأولياءِ أَن ينكِحَ وَثمَّ مَن هُ وَلَك فَلا يَكُون أَبُوهُ الْمَا إِنْ عَمُّ وَنَعُو هَذَا إِذَا كَانُوا حُضُورًا .

مَنْ رَضِيَ بِغَيَرِكُفَ، فَطِلَّقَ ثُمَّ اَرَادَتَ اَطَرْاَةُ إِرْجَاعِهُ فَاٰمَنْنَاءَ وَلِيْهَا

قُلْت : أَرَأَيت الْوَلِي إِذَا رَضِي برَجُلِ لَيسَ لَهَا بكُفْء ، فَصالَحَ ذلِكَ الرَّجُلُ امْرَأَته فَبانت مِنه ، ثمَّ أَرَادت الْمَرْأَةُ أَن تنكِحَه بعْد ذلِكَ فَأَبَى الْوَلِي وَقَالَ: لَسْت لَهَا بكُفْء ؟ فَبَانت مِنه ، ثمَّ أَرَادت الْمَرْأَةُ أَن تنكِحَه بعْد ذلِكَ فَأَبَى الْوَلِي وَقَالَ: لَسْت لَهَا بكُفْء ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا رَضِي بهِ مَرَّةً فَلَيسَ لَه أَن يُمْتِنِعَ مِنه إِذَا رَضِيت بذلِكَ الْمَرْأَةُ . وَقَالَ ابن الْقَاسِم : إلا أَن يأْتِي مِنه حَدث مِن فِسْق ظاهِر أَوْ لُصُوصِيةٍ أَوْ غير ذلِكَ مِمَّا يكُون فيه حُجَّةٌ لِذلِكَ غيرُ الأَمْرِ الأَوَّل ؛ فَأَرَى ذلِكَ لِلْوَلِي . قُلْت : وَكَذلِكَ إِن كَان عَبدًا ؟ فيهِ حُجَّةٌ لِذلِكَ غيرُ المُمْ الْعَبد مِن مَالِكٍ وَهوَ رَأْبِي .

فينكاح الدّنية

قُلْت: أَرَأَيت الثيب إذا استخلفَت عَلَى نفَسها رَجُلا فَزَوَّجَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : أَمَّا الْمُعْتَقَةُ وَالْمُسالِمَة (١) وَالْمَرْأَةُ الْمِسْكِينةُ تكُون فِي الْقَرْيةِ الَّتِي لا سُلْطَان فِيهَا ، فَإنه رُبَّ قُرى لَيسَ فِيهَا سُلْطَانُ فَتفَوِّضُ أَمْرَهَا إِلَى رَجُلِ لا بأسَ بَحَالِهِ ، أَوْ يكُون فِي الْمَوْضِعِ الْمَوْضِعِ اللَّهُ يكُون فِي الْمَوْضِعِ النَّالِكُ : فَلاَ اللَّذِي يكُون فِيهِ السُّلْطَان ، فَتكُون دنِيئةٌ لا خطب لَهَا كَمَا وَصفْت لَك ، قَالَ مَالِكٌ : فَلاَ بأسَ أَن تسْتخلِفَ عَلَى نَفْسِهَا مَن يزَوِّجُهَا وَيجُوزُ ذلِكَ .

مَسْالَةُ صَبِيَانِ الْأَعْرَاب

قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكِ : فَرجَالٌ مِن الْمَوَالِي يأْحدون صِبيانا مِن صِبيان الْعَرَب مِن الْمُوَالِي يأْحدون صِبيانا مِن صِبيان الْعَرَب مِن الْاعْرَاب تصييبهم السَّنةُ فَيكُفُلُون لَهم صِبيانهم ويربونهم حَتى يكْبرُوا ، فَتكُون فِيهمِ الْعُرَابِ تَصييبهم السَّنةُ فَيكِفُلُ لَهما الْجَارِيةُ فَيرِيدُ أَن يزَوِّجَهَا ؟ قَالَ : وَمَن أَنظُرُ لَهَا الْجَارِيةُ فَيرِيدُ أَن يزَوِّجَهَا ؟ قَالَ : أَرَى أَن تزْوِيجَه عَلَيهَا جَائزٌ . قَالَ مَالِكٌ : وَمَن أَنظُرُ لَهَا

⁽١) المسالمة: التي أسلمت من أهل الذمة.

مِنه ، فَأَمَّا كُلُّ امْرَأَةٍ لَهَا مَالٌ وَغنى وَقَدْرٌ فَإِن تِلْـكَ لا ينبغـي أَن يزَوِّجَهَـا إلا الأوْلِيـاءُ أَوْ السُّلْطَان .

فِي النَّكَاحُ بِغَيْرِ وَلِيَّ

قَالَ: فَقِيلَ لِمَالِكِ: فَلُوْ أَن امْرَأَةً لَهَا قَدْرٌ تَزَوَّجَت بغير وَلِي ، فَوَّضت أَمْرَهَا إلَى رَجُلٍ فَرَضِي الْوَلِي بعْد ذلِكَ ، أَترَى أَن يَثْبُتَا عَلَى ذلِكَ النكاح فَوَقَفَ فِيهِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَنا أَرَاه جَائِزًا إذا كَان قَرِيبًا. قُلْت: أَرَأَيت إن كَان دخل بها ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ: دُخولُه وَغيرُ دُخولِهِ سَوَاءٌ إذا أَجَازَ ذلِكَ الْوَلِي جَازَ كَمَا أَخبرْتك ، وَإِن أَرَاد فَسْخه وَكَان بَحَدثان دُخولِهِ رَأَيت ذلِكَ لَه ، مَا لَمْ تَطُلُ إِقَامَته مَعَهَا وَتلِدُ مِنه أَوْلادًا ، فَإِذا كَان ذلِكَ صَوَابا جَازَ ذلِكَ وَلَمْ يَفْسَخ ، وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ .

قَالَ سَحْنُونٌ: وَقَدْ قَالَ غيرُ عَبدِ الرَّحْمَنِ: وَإِن أَجَازَه الْوَلِي لَمْ يَجُزْ؛ لأنه عُقْده غيرِ الوَلِي، وَقَدْ قَالَ غيرُ وَاحِدٍ مِن الرُّوَاةِ مِثلَ مَا قَالَ عَبدُ الرَّحْمَنِ إِن أَجَازَه الْوَلِي جَازَ.

في المرأة لِهَا وَلِيَانَ أَخَدُهُمَا أَفْعَدُ مَنَ الأَخُر

قُلْت : أَرَأَيت إِن اسْتَخلَفَت امْرَأَةٌ عَلَى نَفْسِهَا رَجُلا فَرَوَّجَهَا وَلَهَا وَلِيانِ أَحَدُهمَا وَأَبطَلَه أَقْعَدُهمَا بَهَا ؟ قَالَ : لا أَقْعَدُ بهَا مِن الآخرِ ، فَلَمَّا عَلِمَا أَجَازَ النكاحَ أَبعَدُهمَا وَأَبطَلَه أَقْعَدُهمَا بهَا ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ إِجَازَةُ الْأَبعَدِ وَإِنمَا ينظرُ إِلَى الأَقْعَدِ وَإِلَى قَوْلِهِ ، لأنه هو الْخصْمُ دُونِ الأَبعَدِ . قُلْت : لِمَ أَبطَلْت هذا النكاحَ وقد لا أَجَازَه الْوَلِي قُلْت : أَسَمِعْته مِن مَالِك ؟ قَالَ : لا . قُلْت : لِمَ أَبطَلْت هذا النكاحَ وقد لا أَجَازَه الْوَلِي الأَبعَدُ وَكَرِهَ ذلك الأَبعَدُ وَأَنت تذكر أَن مَالِكًا قَالَ فِي عُقْدةِ النكاحِ : إِن عَقَدهَا الْوَلِي الأَبعَدُ وَكَرِهَ ذلك الْوَلِي الأَقْعَدُ أَن الْعُقْدةَ جَائزَةً ؟ قَالَ : لا يشبه هَذَا ذلِك ؟ لأن ذلِك كَان نِكاحًا عَقَده الْوَلِي فَكَانت الْعُقْدةُ جَائزَةً ، وَهذا نِكاحٌ عَقَده غيرُ وَلِي فَإِنمَا يكُون فَسْخه بيدٍ أَقْعَدِها الْولِي فَكَانت الْعُقْدةُ جَائزَةً ، وَهذا إِنكَاحٌ عَقَده غيرُ وَلِي فَإِنمَا يكُون فَسْخه بيدٍ أَقْعَدِهمَا إِن الأَوْلِي فَكَانت الْعُولُ فِي هَذا إِلَى أَبعَدِ الأَوْلِياءِ ، وَإِنمَا ينظرُ السُلْطَان إِلَى قَوْل أَقْعَدِهِمَا إِن أَجَازَة وَقُول أَقْعَدِهِمَا إِن فَسَخه ، وَهو قَوْلُ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَت بغير وَلِي اسْتخلَفَت عَلَى نفْسِهَا وَلَهَا وَلِي غائب وَوَلِي حَافِي وَالْمِي حَاضِرٌ وَالْغائب أَقْعَدُ بهَا مِن الْحَاضِرِ ، فَقَامَ يفْسَخ نِكَاحَهَا هَذَا الْحَاضِرُ وَهوَ أَبعَدُ إلَيهَا مِن الْغائب؟ قَالَ : ينظُرُ السُّلْطَان فِي ذَلِكَ فَإِن كَان غيبةُ الأَقْعَدِ قَرِيبةً انتظرَه وَلَمْ يعَجلْ وَبعَث إلَيهِ ، وَإِن كَانت غيبته بعِيدةً نظرَ فِيمَا ادعَى هَذَا ، فَإِن كَان مِن الأَمُورِ الَّتِي كَان يجيزُهَا الْوَلِي ، أَن لَوْ كَان ذلِكَ الْغائب حَاضِرًا أَجَازَه وَإِن كَان مِن الأَمُورِ الَّتِي لَـوْ كَـان الْغائب حَاضِرًا أَجَازَه وَإِن كَان مِن الأَمُورِ الَّتِي لَـوْ كَـان الْغائب حَاضِرًا لَمْ يجزْه أَبطَلَه السُّلْطَان . قُلْت : وَجَعَلْت السُّلْطَان مَكَـان ذلِـكَ الْغائب وَجَعَلْته أَوْلَى مِن هَذا الْوَلِي الْحَاضِرِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : وَهَذِهِ الْمَسَائلُ قَوْلُ مَالِـكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، قُلْت : وَهَذِهِ الْمَسَائلُ قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : مِنهَا قَوْلُ مَالِكٍ وَهُو رَأْبِي كُلُه .

في إِنْكَاحُ الولِيّ أو القَاضِي الْمَرَاةَ مَنْ تَفْسِهِ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَنَ وَلِيًّا قَالَت لَه وَلِيته: زَوِّجْنِي فَقَدْ وَكَلْتك أَن تزَوِّجَنِي مِمَّن أَحْببت ، فَزَوَّجَهَا مِن نفْسِهِ ، أَيجُوزُ ذلِكَ فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك تَل يزَوِّجُهَا مِن نفْسِهِ وَلا مِن غيرهِ حَتى يسَمِّي لَهَا مَن تريدُ أَن يزَوِّجَهَا مِنه ، وَإِن زَوَّجَهَا أَحَدًا قَبلَ أَن يسَمِّيهُ لَهَا وَإِن لَمْ يكُن بين لَهَا أَن يزَوِّجَهَا مِن نفْسِهِ وَلا مِن غيرهِ إلا أَنهَا وَأَنكَرَت كَان ذلِكَ لَهَا ، وَإِن لَمْ يكُن بين لَهَا أَن يزَوِّجَهَا مِن نفْسِهِ وَلا مِن غيرهِ إلا أَنهَا قَالَت لَه: زَوِّجْنِي مِمَّن أَحْببت ، وَلَمْ تذكر لَه نفْسَه وَلَمْ يذكر لَهَا نفْسَه فَرَوَجَهَا مِن غيرهِ ؟ فَلا يجُوزُ ذلِكَ ، وَهو قَوْلُ مَالِكٍ إِذَا لَمْ تجزْ مَا صنع .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَدْ قَالَ ابن الْقَاسِمِ: إنِه إذا زَوَّجَهَا مِن غيرِهِ وَلَمْ يسَمِّهِ لَهَا فَهوَ جَائزٌ .

قُلْت : فَإِن زَوَّجَهَا مِن نَفْسِهِ فَبَلَغَهَا فَرَضِيت بِذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرَى ذَلِكَ جَـائزًا ، لأنهَـا قَدْ وَكَلَته بتزُويجِهَا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الْمَوْأَةِ الثيب يزَوِّجُهَا أَخوهَا وَثُمَّ أَبوهَا فَأَنكَرَ أَبوهَا . قَالَ مَالِكٌ : مَا لأبيهَا وَمَا لَهَا إذا كَانت ثيبًا وَأَرَى أَن النكَاحَ جَائزٌ . ابن وَهْب عَن أَبِي ذِئب قَالَ: أَرْسَلَت أُمُّ قَارِظِ بِنت شَيبةَ إِلَى عَبدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَـوْفٍ وَقَدْ خطِبت فَقَالَ لَهَا عَبدُ الرَّحْمَنِ: أقَد جَعَلْت إِلَي أَمْـرَك ؟ فَقَالَـت: نعَـمْ ، فَتزَوَّجَهَـا عَبدُ الرَّحْمَنِ مَكَانه وَكَانت ثيبًا فَجَازَ ذلِكَ (١) .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن رَبيعَةَ أَنه قَالَ: وَوَلِي الْمَرْأَةِ إِذَا وَلَّتِه بضعَهَا فَأَنكَحَ نَفْسَه وَأَحْضرَ الشُّهَدَاءَ إِذَا أَذِنت لَه فِي ذَلِكَ فَلا بأْسَ بهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ جَائزٌ مِن عَمَلِ النَّاس .

فِي انكَاحُ الرَّجُكِ ابنه الْكَبِيرَ وَالصَغِيرَ وَفِي اِنكَاحُ الرَّجُكَ الْحَاضِرِ الرَّجُكَ الْعَائب

قُلْت : أَرَأَيت إِن زَوَّجَ رَجُلِّ ابنه ابنةَ رَجُل ، وَالابن سَاكِتٌ حَتى فَرَغ الأب مِن النكاح ، ثمَّ أَنكرَ الابن بعْد ذلِكَ وَقَالَ : لَمْ آمُرْه أَن يزَوِّجَنِي وَلا أَرْضى مَا صنعَ ، وَإِنَى النكاح ، ثمَّ أَنكرَ الابن بعْد ذلِكَ لا يلْزَمُنِي ؟ قَالَ : أَرَى أَن يحْلِف ، وَيكُون الْقَوْلُ قَوْلَه . صمت ؛ لأني عَلِمْت أَن ذلِكَ لا يلْزَمُنِي ؟ قَالَ : أَرَى أَن يحْلِف ، وَيكُون الْقَوْلُ قَوْلَه . وَقَدْ قَالَ مَالِك : فِي الرَّجُلِ الَّذِي يزَوِّجُ ابنه الَّذِي قَدْ بلَغ فَينكِرُ إِذَا بلَغه . قَالَ : يسْقُطُ عَنه النكاحُ وَلا يلْزَمُه مِن الصداق شَيءٌ ، وَلا يكُون عَلَى الأب مِن الصداق شَيءٌ ، فَهذا عِندِي مِثلُ هَذا ، وَإِن كَان حَاضِرًا رَأَيته أَوْ أَجْنبيًّا مِن الناس فِي هذا سَوَاءً إذا كان الابن قَدْ مَلَكَ أَمْرَه فِي هَذَا .

قُلْت : أَرَأَيت الصبي الصغيرَ إِذا أَعْتَقَه الرَّجُلُ فَزَوَّجَه وَهوَ صغيرٌ ، أَيُورُ عَلَيهِ مَا عَقَد عَلَيهِ مَوْلاه مِن النكاحِ وَهوَ صغيرٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُجُوزُ ، ذلك رَأْيي ، قُلْت : وَكَذلِك إِن أَعْتَى صبيةً فَزَوَّجَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، لا يُجُوزُ عِند مَالِك أَو الْجَارِية الَّتِي لا شكَّ فِيهَا ؛ لأَن الْوصِي لا يزَوِّجُهَا إِن كَانت صغيرَةً حَتى تبلُغ ، وَأَمَّا الْغلامُ فَإِن الْوصِي شَك فِيهَا ؛ لأَن الْوصِي لا يزَوِّجُهَا إِن كَانت صغيرَةً حَتى تبلُغ ، وَأَمَّا الْغلامُ فَإِن الْوصِي يزَوِّجُه وَإِن كَان صغيرًا قَبلَ أَن يبلُغ ، فَيجُوزُ ذلِك عَليهِ عِند مَالِك عَلَى وَجْهِ النظرِ لَه ؛ لأَنه يبيعُ لَه وَيشْرِي لَه فَيجُوزُ ذلِك لَه . قُلْت : فَالصغيرَةُ قَدْ يُجُوزُ بيعُ الْوصِي وَشِرَاقُه عَلَيهَا ، فَلِمَ يجيزُ مَالِك إِنكَاحَه إِياهَا ؟ قَالَ : لأَن النبي عَلَي قَالَ: « الأيمُ أَحَقُّ بنفْسِهَا وَإِذَنها صُمَاتها » (٢) فَإِذا كَان لَهَا الْمَشُورَةُ لَمْ يُجُوزُ لِلْوَصِي أَن

⁽١) رواه البخاري في النكاح ـ باب إذا كان الولي هو الخاطب عند الحديث (١٣١٥) تعليقًا .

⁽۲) سبق تخریجه .

يَقْطَعَ عَنهَا الْمَشُورَةَ الَّتِي جَهِلَت لَهَا فِي نَفْسِهَا . قَالَ : وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ .

قُلْت : أَرَأَيت الْوَصِي ، أَيجُوزُ لَه أَن ينكِحَ إِمَاءَ الصِّبيانِ وَعَبيدهمْ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى إِنكَاحَه إِياهِمْ جَائزًا عَلَى وَجْهِ النظرِ لِلْيتامَى وَطَلَب الْفَضلِ لَهمْ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ . هَلْ يَجُوزُ لَه أَن ينكِحَ عَبيد صِبيانِهِمْ وَإِمَائِهِمْ بعْضِهِمْ مِن بعْضِهِمْ مِن بعْضِهُمْ أَنْ مِن الأَجْنبيين فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَجُوزُ أَن ينكِحَهِمْ أَنفُسَهِمْ وَهِمْ صِغارٌ، وَيكُون ذلِك جَائزًا عَلَيْهِمْ فَأَرَى إِنكَاحَه جَائزًا عَلَى عَبيدِهِمْ وَإِمَائِهِمْ ، إِذا كَان ذلِكَ يَجُوزُ فِي سَاداتِهِمْ فَفِي عَبيدِهِمْ وَإِمَائِهِمْ يَجُوزُ إِذَا كَان عَلَى مَا وَصَفْت لَك مِن طَلَب الْفَضل لَهمْ . قُلْت : هَلْ يكْرِهِ الرَّجُلُ عَبده عَلَى النكاحِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ يكْره الرَّجُلُ عَبده عَلَى الْعَبدِ وَكَذلِكَ الأَمَةُ.

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا أَتَى إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ : إِن فُلانا أَرْسَلَنِي يَخطُبك ، وَأَمَرَنِي أَن أَعْقِد نِكَاحَه إِن رَضِيت ، فَقَالَت : قَـدْ رَضِيت وَرَضِي وَلِيهَا فَأَنْكَحَه وَضمِن لَـه الرَّسُولُ الصداق ثمَّ قَدِمَ فُلانٌ فَقَالَ مَا أَمَرْته ؟ قَالَ : قَـالَ مَالِكٌ : لا يثبت النكَـاحُ وَلا يكُون عَلَى الرَّسُولُ شَيءٌ مِن الضمَانِ الَّذِي ضمِن . وَقَالَ غيرُه : يضمَن الرَّسُولُ ، وَهوَ قَوْلُ عَلِي بن زِيادٍ .

فِيمَنْ وَكُلُ رَجُلاً عَلَى نُرُوبِجِه

قُلْتَ : أَرَأَيت إِنَّ أَمَرَ رَجُلِّ رَجُلاً أَن يَزَوِّجَه فُلانةً بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَذَهَب الْمَأْمُورُ فَزَوَّجَه بِأَلْفَي دِرْهَمٍ ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ قَبَلَ أَن يَبِنِي بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يقَالُ لِلزَّوْجِ: رَضِيت بِالْأَلْفَينِ وَإِلاَ فَلا نِكَاحَ بِينكُمَا إِلا أَن ترْضى بِأَلْفٍ فَيْثِت النكَاحُ . قُلْت : فَتكُون فُرْقَتَهَا تطْلِيقَةً أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ ، يكُون طَلاقًا . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ هو قَوْلُه إلا مَا سَأَلْت عَنه مِن الطَّلاقِ ، فَإِنه رَأْيي وَقَالَ غيرُه: لا يكُون طَلاقًا .

قُلْت : فَإِن لَمْ يعْلَم الزَّوْجُ بَمَا زَاد الْمَأْمُورُ مِن الْمَهْرِ وَلَمْ تعْلَمْ الْمَرْأَةُ أَن الـزَّوْجَ لَـمْ يأْمُرْه إلا بأَلْفَ وَقَدْ دخلَ بهَا ؟ قَالَ : بلَغنِي أَن مَالِكًا قَالَ لَهَا : الأَلْفُ عَلَى الـزَّوْجِ وَلا يلْزَمُ الْمَأْمُورَ شَيءٌ ؛ لأنهَا صدقَته ، وَالنكَاحُ ثابتٌ فِيمَا بينهمَا ، وَإِنِمَا جَحَدهَا الـزَّوْجُ تِلْكَ الأَلْفَ الزَّائدةَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ الرَّسُولُ : لا وَاللَّهِ مَا أَمَرَنِي الزَّوْجُ إِلا بِأَلْفٍ وَأَنا زِدْت الألْفَ

الأخرى ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى ذَلِكَ لازِمًا لِلْمَأْمُورِ وَالنكَاحُ ثابت فيما بينهما إذا كَان قَدْ دخلَ بها . قُلْت : لِمَ جَعَلْت الأَلْفَ الزَّائدةَ عَلَى الْمَأْمُورِ حِين فَلَلَ : لَمْ يَأْمُرْنِي بهَذِهِ الزِّيادةِ الزَّوْجُ ؟ قَالَ : لأنه أَتَلَفَ بضعَهَا بَمَا لَمْ يَأْمُرْه بهِ الزَّوْجُ الأَلْفَ وَالَ : لأنه أَتَلُفَ بضعَهَا بَمَا لَمْ يَأْمُرُه بهِ الزَّوْجُ الأَلْفَ وَاللهَ عَلَى مَا أَمَرُه بهِ الزَّوْجُ الأَلْفَ الزَّوْجُ ؟ قَالَ : إن الْمَرْأَةُ النِّي هِي الأخرَى اللَّي زَعَمَ الْمَأْمُورُ أَنه قَدْ أَمَرَه بهَا وَأَنكَرَهَا الزَّوْجُ ؟ قَالَ : إن الْمَرْأَةَ النِّي هِي الرَّوْجُ اللهُ لَمْ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَالله

قُلْت : أَرَأَيت إِن عَلِمَ الزَّوْجُ بِأَن الْمَأْمُورَ زَوَّجَه عَلَى ٱلْفَينِ ، فَدخلَ عَلَى ذلِكَ ، وَقَدْ عَلَمَت الْمَرْأَةُ أَن الزَّوْجَ إِنَمَا أَمَرَ الْمَأْمُورَ عَلَى الْأَلْفِ فَدخلَت عَلَيهِ وَهِي تعْلَمُ ؟ قَالَ : عِلْمُ الْمَرْأَةِ وَغِيرُ عِلْمِهَا سَوَاءٌ ، أَرَى أَن يلْزَمَ الزَّوْجَ فِي رَأْبِي إِذَا عَلِمَ فَدخلَ بِهَا الْأَلْفَ ان عِلْمُ الْمَرْأَةِ وَغِيرُ عِلْمِهَا سَوَاءٌ ، أَرَى أَن يلْزَمَ الزَّوْجَ فِي رَأْبِي إِذَا عَلِمَ فَدخلَ بِهَا الْأَلْفَ ان جَمِيعًا ، أَلا ترَى لَوْ أَن رَجُلا أَمَرَ رَجُلا يشْترِي جَارِية فَلان بِأَلْفِ دِرْهَم ، فَاشْترَاهَا بَالْفَي دِرْهَم فَعَلِمَ بِذَلِكَ فَأَخرَهَا وَوَطِئْهَا وَخلا بِهَا ، ثمَّ أَرَاد أَن لا ينقُد فِيهَا إلا أَلْفًا لَمْ يكُن لَه ذَلِكَ وَكَانت عَلَيهِ الأَلْفَان جَمِيعًا ، وَإِن كَان قَدْ عَلِمَ سَيدُهَا بَمَا زَاد الْمَأْمُورُ أَوْ لَمْ يعْلَمْ فَهوَ سَوَاءٌ ، وَعَلَى الآمِرِ الْأَلْفَانِ جَمِيعًا .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّسُولَ لِمَ لا يلْزِمُه مَالِكٌ إِذَا دَحَلَ بِهَا الْأَلْفَ الَّذِي يَزْعُمُ النَّوْجُ أَنه زَادَ عَلَى مَا أَمْرَه بِهِ ؟ قَالَ : لأَنهَا أَذْخَلَت نَفْسَهَا عَلَيهِ ، وَلَوْ شَاءَت تبينت مِن الزَّوْجُ الْمَأْمُورُ أَن يَدْخُلَ بِهَا ، وَالرَّسُولُ هَاهِنا لا يلْزَمُه شَيِّ ، وَإِنمَا هُوَ شَي ّ جَحَده النَّوْجُ الْمَأْمُورِ وَقَوْلُه فِي ذَلِكَ . قُلْت: وَسَواءٌ إِن قَالَ: زَوِّجْنِي فُلانة وَرُضِيت الْمَرْأَةُ بِأَمَانَةِ الْمَأْمُورِ وَقَوْلُه فِي ذَلِكَ . قُلْت: وَسَواءٌ إِن قَالَ: زَوِّجْنِي فُلانة بَأَلْفٍ قَالَ: هَذَا كُلُه سَواءٌ فِي رَأْيي . بَأَلْفٍ ، أَوْ قَالَ: هَذَا كُلُه سَواءٌ فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ الرَّسُولُ : أَنَا أُعْطِي الأَلْفَ الَّتِي زَدْت عَلَيك أَيهَا الزَّوْجُ ، وَقَالَ الزَّوْجُ : لا أَرْضَى إِنَا أَمَوْتِك أَن تَزَوِّجَنِي بَأَلْفٍ ؟ قَالَ : لا يلْزَمُ الزَّوْجَ النكاحُ فِي رَأْيي ؛ الزَّوْجُ : لا أَرْضَى أَن يَكُون نِكَاحِي بِأَلْفِ وَرُهُمَ فَلا أَرْضَى أَن يَكُون نِكَاحِي بِأَلْفَى .

فيْ الْعَبْدِ وَالنَصْرَانِيّ وَالْمُرْنَدّ يَعْقِدُونَ نِكَاحُ بَنَانِهُمْ

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ الْعَبِيد وَالْمُكَاتَبِين ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يُزَوِّجُوا بَنـاتهِمْ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَجُوزُ ذلِكَ لَهُمْ . قَالَ مَالِكٌ : وَلا يَجُوزُ لِلْعَبِيدِ وَلاَ لِلْمُكَاتَبِينِ أَنْ يَعْقِدُوا نِكَاحَ بَناتِهِمْ وَلا أَخَوَاتِهِمْ وَلا أُمَّهَاتِهِمْ . قَالَ مَالِكٌ : وَلا يَجُوزُ أَنْ

يَعْقِد النصْرَانِيُّ نِكَاحَ الْمُسْلِمَةِ .

قَالَ : وَسَأَلْت مَالِكًا عَنْ النصْرَانِيَّةِ يَكُون لَهَا أَخْ مُسْلِمٌ فَحَطَبَهَا رَجُلٌ مِنْ الْمُسْلِمِين الْمُسْلِمِين الْمُسْلِمِين الْمُسْلِمِين الْمُسْلِمِين الْمُسْلِمِين الْمُسْلِمِين الْمُسْلِمِين اللَّهُ تَبَارَكُ وَتَعَالَى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنفال: ٧٧] . قُلْتُ : فَمَنْ يَعْقِدُ نِكَاحَهَا عَلَيْهَا أَهْلُ دِينِهَا أَمْ فَيُرُهُمْ ؟ قَالَ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَرَى أَنْ يَعْقِد النصْرَانِيُّ نِكَاحَ وَلِيَّتِهِ النصْرَانِيَّةِ لِمُسْلِمٍ إِنْ شَاء . عَيْرُهُمْ ؟ قَالَ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَرَى أَنْ يَعْقِد النصْرَانِيُّ نِكَاحَ وَلِيَّتِهِ النصْرَانِيَّةِ لِمُسْلِمٍ إِنْ شَاء . قَالَ مَالِكٌ : وَلا تَعْقِدُ الْمَرْأَةُ النَّكَاحَ عَلَى أَحْدٍ مِنْ الناسِ وَلا تَعْقِدُ النَّكَاحَ لابْتِهَا وَلَكِنْ عَلْمُ اللهِ وَلا يَعْقِدُ النَّمْ وَلا يَعْقِدُ الْمَرْأَةُ النَّكَاحَ عَلَى أَحْدٍ مِنْ الناسِ وَلا تَعْقِدُ النَّمْ وَالْمَعْ وَلَكِنْ عَلَى أَحْدِ مِنْ الناسِ وَلا تَعْقِدُ النَّمْ وَالْمَعْ وَلَكِنْ وَالْمُكَاتَ عَلَى أَحْدِ مِنْ الناسِ وَلا تَعْقِدُ النَّكَاحَ لابْتِهَا وَلَكِنْ أَوْلِيَا وُ الْمَعْرَا إِذَا وَلَا مَوْلَا اللَّهُ الْمَعْرِيقِ مَعْتُ لُلْمَ الْمَعْرَا لِيْ الْمُعْرِقُ الْمُونِ الْمَعْ وَالْمَعْ وَالْمَعْ وَالْمَعْ وَالْمَعْ وَالْمَعْ وَالْمَعْرَا لِيَا اللَّكَاحُ وَلَا مَالِكٌ : وَالْ مَالِكُ : وَإِنْ لَكَ النَّمُورُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّكَاحِ ، قَالَ مَالِكُ : وَإِنْ لَقَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ لَكَامُ عَلَى كُلِّ حَالَ وَكَانَ الْمَهُورُ الْمُسْلِمِيسِ .

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ الْمُرْتَد هَلْ يَعْقِدُ النِّكَاحَ عَلَى بَناتِهِ الْأَبْكَارِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يَعْقِدُ فِي رَأْيِي ، أَلا تَرَى أَن ذبيحَتَهُ لا تُؤْكَلُ وَأَنهُ عَلَى غَيْرِ الْإسْلامِ وَلَوْ كَان أَبُوهَا ذِمِّيًا وَهِي مُسْلِمَةٌ لَمْ يَجُوْ أَنْ يَعْقِد نِكَاحَهَا ، فَالْمُرْتَدُ لا يَجُوزُ أَيْضِا ، أَلا تَرَى أَن الْمُرْتَد لا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ مِنْ الْمُسْلِمِين وَلا مِنْ غَيْرِهِمْ عِنْد مَالِكٍ ، فَهَذا يَدُلُك عَلَى أَن ولِا يَتَهُ قَدْ انقَطَعَتْ حِين قَالَ : لا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ مِنْ الْمُسْلِمِين وَلا يَرِثُهُمْ .

قُلْتُ : أَرَآيْتَ الْمُكَآتَبَ آَيجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَعْقِدُ لَهُ تَـزْويِجَ إِمَائِـهِ فِـي قَـوْل مَالِـكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَان ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى ابْتِعَاءِ الْفَضـلِ جَـازَ ذَلِـكَ وَإِلا لَـمْ يَجُـزْ إذا رَدَّ ذَلِكَ السَّيِّدُ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لا يَتَزَوَّجُ الْمُكَاتِبُ إِلاَ بإذن سَيِّدِهِ .

قَالَ سَحْنُونٌ: وَقَالَ بَعْضُ الرُّواةِ عَنْ مَالِكِ: أَلا تَرَى أَن جَمِيعَ مَا سَمَّيْت لَكُ لَيْسَ وَلِيًّا، وَلا يَجُوزُ عَقْدٌ إلا بوَلِيٍّ، وَلاَنهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَاقِدُهُ الَّذِي لَهُ الْعَقْدُ مِنْ الأَوْلِيَاءِ هُو البَّدَأَةُ لَمْ يَجُونُ مَ وَإِنَا يَجُوزُ إِذَا كَانِت الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ مُسْتَخْلَفَيْنِ عَلَى إِنْكَاحٍ مَن يَجُوزُ لَهُ البَّدَأَةُ لَمْ يَجُولُ لَهُ مَا يَخُولُ لَهُ عَلَى مَنْ اسْتَخْلِفَ عَلَيْهِ، مِثْلَ الْوَلِيِّ يَأْمُرُ الْمَرْأَةَ وَالْعَبْد بَتَزْوِيج وَلِيَّتِهِ، الْسَجُولُ لَهُمَا الاسْتِخْلافُ عَلَى مَنْ يَعْقِدُ ذَلِكَ ، بذلك مَضى الأَمْرُ وَجَاءَت به الآثارُ وَالسُّنة .

وَذَكَرَ ابْن وَهْبِ عَنْ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ (١) أَن رَسُولَ اللَّهِ بَعَثْ إِلَى مَيْمُونَةَ يَخْطُبُهَا ، فَجَعَلَتْ ذَلِكَ إِلَى أُمِّ الْفَضَلِ فَوَلَّتْ أُمُّ الْفَضلِ ، عَبَّاسًا ذَلِكَ فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ الْعَبَّاسُ (٢) .

ابْن وَهْبِ عَنْ يُونسَ أَنهُ سَأَلَ ابْن شِهَابِ عَنْ الْمَرْأَةِ هَلْ تَلِي عُقْدةَ مَوْ لاَتِهَا أَوْ أَمَتِهَا، قَالَ : لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلِي عُقْدةَ النِّكَاحِ إلا أَنْ تَأْمُرَ بِذلِكَ رَجُلا . قَالَ ابْن شِهَابِ : يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ مَا وُلِّيتْ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنهُ لَيْسَ مِنْ السُّنةِ أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ وَلَكِنْ تَامُرُ رَجُلا فَيُنْكِحُهَا ، فَإِنْ أَنْكَحَتْ امْرَأَةٌ امْرَأَةٌ رُدّ ذلِكَ النِّكَاحُ.

ابْن وَهْبِ عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلِيٍّ أَن هِشَامَ بْن حَسَّان حَدثهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِين عَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ وَلا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ نفْسَهَا ، فَـإِنِ الزَّانِيَـةَ هِـيَ الَّتِـي تُزَوِّجُ نفْسَهَا (٣) .

قَالَ ابْن وَهْبِ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يُزَوِّجُ ابْنتَهُ الْحُرَّةَ ، ثُمَّ يُرِيدُ أَوْلِيَاؤُهَا إِجَازَةَ ذلِكَ قَالَ: لا يَجُوزُ نِكَاحُ وَلِي عَقَدهُ عَبْدٌ وَأَرَاهُ مَفْسُوخًا وَهُوَ خَاطِبٌ وَذلِكَ أَن الْمَرْأَةَ أَعْظُمُ كُرْمَةً مِنْ أَنْ يَلِيَ عُقْدةَ نِكَاحِهَا غَيْرُ وَلِيٍّ ، فَإِنْ نَكَحَتْ فُسِخَ وَرُدِّ نِكَاحُهَا وَالْعَبْدُ يَسْتَخْلِفُ الْعَبْدُ مَنْ يَعْقِدُ النِّكَاحَ وَالْمَرْأَةُ إِذَا أَمَرَتْ رَجُلا يَسْتَخْلِفُ الْعَبْدُ مَنْ يَعْقِدُ النِّكَاحَ وَالْمَرْأَةُ إِذَا أَمَرَتْ رَجُلا يُزَوِّجُ ابْنَتَهَا جَازَ .

فِي النَّرُونِ عَيْرِ وَلِيِّ

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِغَيْرِ أَمْرِ وَلِيٍّ بِشُهُودٍ ، أَيْضِرَبُ فِي قَوْل مَالِكِ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ وَالشُّهُودُ وَاللَّذِي زَوَّجَهَا أَمْ لا ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يُسْأَلُ عَنْهَا ، فَقَالَ :

⁽۱) لعله: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، واسمه هشام بن شعبة بن عبد الله ابن أبي قيس بن عبدود بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي القرشي العامري ، روى عن أخيه المغيرة وخاله الحارث بن عبد الرحمن القرشي وصالح مولى التوأمة وغيرهم وروى عنه الثوري ومعمر والوليد بن مسلم وابن المبارك وغيرهم ، وثقه ابن معين والنسائي والخليلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٩٥ – ١٩٧) .

⁽٢) رواه أحمد (١/ ٢٧١،٢٧٠)، والدارقطني (٣٦١٧) من حديث ابـن عبـاس . قلت: وسـند المدونـة منقطع وقد وصله أحمد ، وأما سند الدارقطني فيه ابن لهيعة ضعيف ، كما في التقريب .

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٥٣٥)، وابّن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب في المرأة تزوج نفسها (٣/ ٢٧٧) رقم (٣) من حديث أبي هريرة ﷺ .

أَدْخَلَ بِهَا ؟ فَقَالُوا : لا وَأَنْكَرَ الشَّهُودُ أَنْ يَكُونُوا حَضرُوا فَقَالُوا : لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَقَالَ : لا عُقُوبَةَ عَلَيْهِمْ إلا أَنِّي رَأَيْت مِنْهُ أَنْ لَوْ دَخَـلَ عَلَيْهَـا لَعُوقِبُـوا الْمَـرْأَةُ وَالـزَّوْجُ وَالَّـذِي أَنْكَحَ: قُلْتُ : وَالشَّهُودُ إِنْ عَلِمُوا .

قُلْتُ : أَرَآيْت رَجُلا تَزَوَّجَ امْرَأَةً بغَيْرٍ وَلِيٍّ ، أَيكْرَهُ مَالِكٌ أَنْ يَطَأَهَا حَتَّى يَعْلَمَ الْوَلِيُّ بِنِكَاحِهِ فَإِمَّا أَجَازَ وَإِمَّا رَدِّ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكِ فِي هَذَا شَيْئًا ، إلا أَن مَالِكًا فِي هَذَا يَكُرُهُ لَهُ الْوَطْءَ .

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانتِ امْرَأَةٌ مِنْ الْمَوَالِي ذاتُ شَرَف تَزَوَّجَتْ رَجُلا مِنْ قُريْشِ ذا شَرَف وَغِنى وَدِين بِغَيْرِ وَلِيٍّ ، إِلا أَنهَا اسْتَخْلَفَتْ عَلَى نَفْسِهَا رَجُلا فَزَوَّجَهَا ، أَيفْسَخُ إِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ ، ثُمَّ إِنْ أَرَادْتُهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ السُّلْطَان إِنْ أَبِي وَلِيُّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا إِيَّاهُ إِذَا كَانِ النَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ صَوَابًا . قُلْتُ : حَدِيثُ السُّلْطَان إِنْ أَبِي وَلِيُّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا إِيَّاهُ إِذَا كَانِ النَّذِي دَعَتْ إلَيْهِ صَوَابًا . قُلْتُ : حَدِيثُ عَائِشَةَ حِين زَوَّجَتْ حَفْصة بَنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَن (١) مِنْ الْمُنْذِر بْنِ الزُّيْسِ (٢) أَلَيْسِ قَدْ عَلْكَ عَنْدِ فَعَلْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْذِر بْنِ الزُّيْسِ (٢) أَلَيْسَ قَدْ عَلْكَ مَنْ عَنْهُ وَكَلَتْ مَنْ عَنْهُ وَكَلَتْ مَنْ عَنْهُ حَمَلْنا وَأَدْرَكُنا وَعَمَّنْ أَذْرَكُوا لَكَانِ الأَخْدُ حَقًّا ، وَلَكِنهُ كَغَيْرِهِ وَلِ الْمُؤْلُونَ اللَّكَاحُ وَقَا ، وَلَكِنهُ كَغَيْرِهِ وَلِلْ الْمُؤْدُ وَقَالَ اللَّهُ الْمَالِكُ فَاسِدًا وَالْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَمَلٌ ، حَتَّى يَصِلَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ عَنْهُ حَمَلْنا وَأَذْرَكُنا وَعَمَّنْ أَذْرَكُوا لَكَانِ الْأَخْدُ حَقًا ، وَلَكِنهُ كَغَيْرِهِ مِنْ الْأَحَادِيثِ مِمَّالا يَصْحَبُهُ عَمَلٌ .

فَقَدْ رُويَ عَن النبيِّ عليه الصلاة والسلام فِي الطِّيب فِي الاخْرَامِ (١٠)، وَفِيمَا جَاءَ عَنْهُ عليه الصلاة والسلام : « لا يَزْنِي الزَّانِي حِين يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلا يَسْرِقُ السارق حتى

⁽۱) حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، زوجة المنذر بن الـزبير، روت عـن أبيهـا وعمتهـا عائشة وأم سلمة ، وروى عنها عراك بن مالك وعبد الرحمن بن سابط وعون بن عباس ويوسـف بـن ماهك ، قال العجلي: تابعية ثقة ، وذكرها ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٨٥) .

⁽٢) المنذر بن الزبير، أبوَّ عثمان، ولد في زمن عمر بن الخطاب، وغزا القسطنطينية مع يزيد، وقتـل لمـا حاصر الشاميون ابن الزبير. انظر سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٨١).

⁽٣)الأثر رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح – باب من أجازه بغـير ولــي ولم يفــرق (٣/ ٢٧٦) . رقم (٨) من حديث القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها .

⁽٤)رواه البخاري في الحج (١٥٣٩) ، ومسلم في الحج (١١٨٩) ، وأبـو داود في المناسـك (١٧٤٥) ، والنسائي في مناسك الحج (١٣٦/ ١٣٩- ١٣٩) رقم (٢٦٨٤ –٢٦٩٣) وابن ماجـه في الحـج (٢٩٢٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

يسرق وهو مؤمن » (١) وقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ حَدهُ عَلَى الايَانُ وَقَطَعَهُ عَلَى الإيَانُ وَرُويَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ أَشْيَاءُ ، ثُمَّ لَمْ يَسْتَنِدْ وَلَمْ يَقْوَ وَعُمِلَ بِغَيْرِهَا وَأَخَذَ عَامَّةُ الناسِ وَالصَحَابَةُ بِغَيْرِهَا ، فَبَقِي غَيْرَ مُكذب بِهِ وَلا مَعْمُول بِهِ ، وَعُمِلَ بِغَيْرِهِ مِمَّا صَحِبَتْهُ الأَعْمَالُ وَأَخَذَ بِهِ تَابِعُو النِيِّ مِن الصَحَابَةِ ، وَأُخِذَ مِن التَّابِعِينَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ الْعُمَالُ وَأَخَذَ بِهِ تَابِعُو النِيِّ مِن الصَحَابَةِ ، وَأُخِذً مِن التَّابِعِينَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَكُذِيبٍ ، وَلا رَدِّ لِمَا جَاءَ وَرُويَ ، فَيُتْرَكُ مَا تُرِكَ الْعَمَلُ بِهِ وَلا يُكذبُ بِهِ ، وَيُعْمَلُ عَيْرَ تَكُذِيبٍ ، وَلا يُكذبُ بِهِ ، وَالْعَمَلُ الَّذِي ثَبَتَ وَصَحِبَتْهُ الاعْمَالُ قَوْلُ النبي : « لا بَعَوْ وَالْعَمَلُ الَّذِي ثَبَتَ وَصَحِبَتْهُ الاعْمَالُ قَوْلُ النبي : « لا يَتَوَوَّجُ الْمَوْأَةُ إلا بِولِيٍ ، وَأَن عُمَرَ فَوَّقَ بَيْن رَجُل وَامْرَأَةٍ زَوَّجَهَا غَيْرُ وَلِي ") ، وَقَوْلُ عُمَرَ: لا تَتَزَوَّجُ الْمَوْأَةُ إلا بولِي ، وَأَن عُمَرَ فَرَّقَ بَيْن رَجُل وَامْرَأَةٍ زَوَّجَهَا غَيْرُ وَلِي ").

قُلَّت: أَرَآيْتَ إِذَا تَزَوَّجَت الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَفَرَّقَ السُّلْطَان بَيْنِهُمَا ، فَطَلَبَتْ الْمَرْأَةُ مِن السُّلْطَان أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْهُ مَكَانِهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: نعَمْ ، السُّلْطَان أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْهُ مَكَانِهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: نعَمْ ، إذا كَان ذَلِكَ النِّكَاحُ صَوَابًا ، وَلا يَكُون سَفِيهًا أَوْ مَن لا يُرْضَى حَالَّهُ . سَحْنُون : وَهَذَا إذا لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا . قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهَا فِي الْغِنى وَالْيَسَارِ ؟ قَالَ : يُزَوِّجُهَا وَلا يَنْظُرُ فِي هَذَا ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْتُ : وَكَذَلِكَ إِنْ كَان دُونِهَا فِي الْحَسَب ؟ قَال : يُزَوِّجُهَا وَلا يُنْظُرُ فِي هَذَا إذا كَان مَرْضِيًّا فِي دِينِهِ وَحَالِهِ وَعَقْلِهِ ، وَهَذَا رَأْيي .

قُلْتُ : أَرَأَيْتِ إِنْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ أَمْرِ الْوَلِيِّ ، فَرَفَعَتْ أَمْرَهَا هِي نَفْسُهَا إِلَى السُّلْطَانِ قَبْلَ أَنْ يَحْضُرَ الْوَلِيُّ ، أَيَكُون لَهَا مَا يَكُون لِلْوَلِيِّ مِن التَّفْرِقَةِ أَمْ لا ، وَقَدْ كَانتْ وَلَّتْ وَلَتْ رَجُلا أَمْرَهَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِنْ مَالِكِ فِيهِ شَيْئًا ، وَأَرَى أَنْ يَنْظُرَ السُّلْطَان فِي ذلِكَ فَإِنْ كَان مِمَّنْ لَوْ شَاءَ الْوَلِيُّ أَنْ يُفرِق بَيْنَهُمَا فَفَرَق ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكُهُ تَرَكَهُ ، وَبَعَث إليهِ فَإِنْ كَان مَمَّنْ لَوْ شَاءَ الْولِيُّ أَنْ يُفرِق بَيْنَهُمَا فَفَرَق ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكُهُ مَو كَهُ ، وَبَعَث إليه إِنْ كَان مَعِيدًا نظر السُّلْطَان فِي ذلِك عَلَى قَدْر مَا يَرَى إِنْ كَان بَعِيدًا نظر السُّلْطَان فِي ذلِك عَلَى قَدْر مَا يَرَى الْوَلِيَّ إِنْ كَان بَعِيدًا وَإِنْ رَأَى الثَّرُكَ خَيْرًا لَهَا تَرَكَهَا وَإِنْ رَأَى الْفُرْقَةَ خَيْرًا لَهَا فَرَّق بَيْنِهَا وَبَيْنَهُ . سَحْنُولُ : وَقَدْ قِيلَ : إِن الْولِيَّ إِنْ كَان بَعِيدًا لَا يُنتَظرُ فِي الْمُرْقَ بَيْنِهُ اللهُ فَرَق بَيْنِهُ وَلَى اللهُ لَولِي إِنْ كَان بَعِيدًا لا لا يُنتَظرُ فِي الْمُولِق بَيْنَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَلْ اللهُ عَلَى نِكَاح عَقْدِه غَيْرُ وَلِي فِي السَّلْطَان الْمُولِي قَلْ اللهُ اللهُ الْعَالَ الْمُولِق بَيْنَهُ عَلَى نِكَاح عَقْدِه غَيْرُ وَلِي فِي السَّلْطُان الْقَدْرِ وَالْحَالِ .

⁽١) رواه البخاري في المظالم (٢٤٧٥)، وفي الأشربة (٥٥٧٨)، ومسلم في الإيمان (٥٧/ ١٠٠) من حديث أبي هريرة الله .

⁽۲) سبق تخریجه .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤١٥) رقم (٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ بـاب من قال : لا نكاح إلا بولي او سلطان (٣/ ٢٧٣) رقم (١١، ١٤) عن عمر بن الخطاب ...

قُلْتُ: أَرَآيَتِ الَّتِي تَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ أَمْرِ وَلِيٍ فَأَبِي الْوَلِيُّ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، أَتَكُونِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا عِنْد غَيْرِ السُلْطَانِ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَرَى أَنِ الْفُرْقَةَ فِي مِثْلِ هَذَا لا تَكُونِ إِلا عِنْد السُلْطَانِ ، وَهَى الزَّوْجُهَا الْفُرْقَةِ . قُلْتُ : أَرَآيَتَ لَوْ أَن امْرَأَةً رَوَّجَتْ نفسَهَا وَلَمْ تَسْتَخْلِفْ عَلَيْهَا مَنْ يُزَوِّجُهَا ، فَزَوَّجَتْ نفسَهَا بغير أَمْرِ الاوْلِيَاءِ ، وَهِي مِمَّن لا خَطْبَ لَهَا أَوْ هِي عَمَّن الْخَطْبُ لَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يُقَرَّ هَذَا النَّكَاحُ أَبِدًا عَلَى حَالَ وَإِنْ تَطَاوَلَ مِمَّنْ الْخَطْبُ لَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يُقَرَّ هَذَا النَّكَاحُ أَبِدًا عَلَى حَالَ وَإِنْ تَطَاوَلَ وَوَلَدتْ مِنْهُ أَوْلادًا ؛ لأَنها هِي عَقَدت عُقْدة النِّكَاحِ فَلا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى حَالَ وَإِنْ تَطَاوَلَ الْقَاسِمِ : وَيُدْرَأُ الْحَدُّ عَنْهُمَا . قُلْتُ : أَرَآيَّتَ لَوْ أَن امْرَأَةً زُوَّجَهَا وَلِيُّهَا مِنْ رَجُلِ فَطَلَقَهَا الْقَاسِمِ : وَيُدْرَأُ الْحَدُّ عَنْهُمَا . قُلْتُ : أَرَآيَّتَ لَوْ أَن امْرَأَةً زُوَّجَهَا وَلِيُّهَا مِنْ رَجُلِ فَطَلَقَهَا الْقَاسِمِ : وَيُدْرَأُ الْحَدُّ عَنْهُمَا . قُلْتُ : أَرَآيَتَ لَوْ أَن الْمَرَأَة زُوَّجَهَا وَلِيَّهَا مِنْ رَجُل مَعْول اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْقِ وَلَا يَعْدُ اللَّهُ الْوَلِي مُ الْوَلِي مُ الْوَلِي مُ الْوَلِي مُ الْوَلِي مُ الْمَولِي مَا الْمَول مِنْ الْعَرْفِ مَا الْوَلِي مَالُول وَالاَحْرُ الْمُهُ الْوَلِي الْمَول وَلَا مَالُول وَلَا الْمَوْلَى الْمَوْلَى الْمَول لَى الْمَوْلَى الْمَوْلَى الْمَوْلَى الْمَوْل كَان مُو مَنْ هُوَ أَوْرَاد أَوْلا كُول الْمَول لَى الْمَول لَى هَا مِنْهُ الْوَلِي الْمَوْلَ الْمَوْلِ الْمَوْل كَان مُمْ مَنْ هُوَ أَوْرَاد أَوْلا الْمَوْلَ الْمُولُ الْمُولِ الْمَول الْمَوْل الْمَول لَى الْمَوْل الْمَوْل الْمَوْل الْمَوْل الْمَوْل الْمَوْل الْمُولُ الْمَوْل الْمَوْلُ الْمُولُ الْمَوْلُ الْمُؤْلُ الْمُولُ الْمُولُ الْمُولُ الْمُولُ الْمُولِ الْمُؤْلُ الْمُؤْمُ وَالْمَا وَلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْمُ الْوَلِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْمِلُ وَالْمُولُ الْمُؤْمُ الْمُولِ الْمُؤْلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْم

قَالَ مَالِكٌ : وَهَوُلاءِ عِنْدِي تَفْسِيرُ قَوْل عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : أَوْ ذُو الرَّأْي مِنْ أَهْلِهَا ، وَهُمْ هَوُلاءِ فَالْمَوْلَى يُزَوِّجُهَا وَإِنْ كَان لَهَا وَلَدٌ فَيَجُوزُ عَلَى الاوْلادِ وَإِنْ أَنكَرُوا فَهُو ، إِنْ وَهُمْ هَوُلاءِ فَالْمَوْلَى يُزَوِّجُهَا وَإِنْ كَان لَهَا وَلَدٌ فَيجُوزُ عَلَى الاوْلادِ وَإِنْ أَنكَرُوا فَهُو ، إِنْ زَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ فِيمَا أَخْبَرُ تُك مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ . قَالَ سَحْنونٌ : وَقَدْ بَيّنا مِنْ قَوْلِهِ وَقَوْلِ الرُّوَاةِ مَا دَلَّ عَلَى أَصْلِ مَذَهَب مَالِكٍ . قَلْتُ : أَرَأَيْتَ الأَمَةَ إِذَا وَقَوْل الرُّوَاةِ مَا دَلَّ عَلَى أَصْل مَذَهَب مَالِكٍ . قَلْتُ : أَرَأَيْتَ الأَمَة إِذَا تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذِن مَوْلاَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَا يُتُرَكُ هَذَا النِّكَاحُ عَلَى حَال دَحَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِنْ رَضِي السَّيِّدُ بِذَلِكَ لَمْ يَجُزُ أَيضًا ، إلا أَنْ يَبْتَدِئَ نِكَاحًا مِنْ ذِي الْوَلاءِ بَعْد انْقِضَاء الْعِدةِ وَإِنْ كَان قَدْ وَطِئَهَا زَوْجُهَا .

تم كتاب النكاح الأول بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النكاح الثاني

* * *

كتاب النكاح الثانب في النَّاحُ يُفْسَخُ بطَلَاق وَغَيْر طَلَاق

قُلْت : أَرَأَيْت كُلُّ نِكَاحٍ يَكُون لِوَاحِدٍ مِن الزَّوْجَيْنِ أَو الْوَلِيِّ أَنْ يُفَرِّقَ بِيْنَهُمَا ، وَإِنْ رَضِيَ ثَبَتَ النكَاحُ ، فَفَرَّقَ بِيْنَهُمَا الَّذِي لَهُ الْفُرْقَةُ فِي ذَلِكَ ، أَيكُون فَسْخًا أَو طَلاقًا فِي وَلَكَ مَالِكِ ؟ قَالَ : إذا كَان إلَى أَحَدٍ مِن الناسِ قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : هذا يَكُون طَلاقًا ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ : إذا كَان إلَى أَحَدٍ مِن الناسِ أَنْ يُقِرَّ بالنكاحِ إِنْ أَحَبَّ فَيُثْبِتُ أَو يُفَرَّقُ فَتَقَعُ الْفُرْقَةُ أَنهُ إِنْ فَرَّقَ كَانت ْ طَلْقَةً بائِنةً . قُلْت : وَكُلُّ نِكَاحٍ لا يُقِرُّ عَلَيْهِ أَهْلُهُ عَلَى حَالٍ ، أَيكُون فَسْخًا بغَيْرِ طَلاقٍ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمُ .

قَالَ سَخْنُونَ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثُرِ الرُّوَاةِ أَن كُلَّ نِكَاحِ كَانَا مَغْلُوبَيْنِ عَلَى فَسْخِهِ ، مِثْلَ نِكَاحِ الشِّغَارِ وَنِكَاحِ الْمَحْرَمِ وَنِكَاحِ الْمَرِيضِ ، وَمَا كَان صداقَهُ فَاسِدًا فَأُدْرِك قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَالَّذِي عُقِد بغَيْرِ صداق فَكَانَا مَغْلُوبَيْنِ عَلَى فَسْخِهِ ، فَالْفَسْخُ فِي جَمِيعِ مَا الدُّخُول ، وَالَّذِي عُقِد بغَيْرِ صداق فَكَانا مَغْلُوبَيْنِ عَلَى فَسْخِهِ ، فَالْفَسْخُ فِي جَمِيعِ مَا وَصفْنَا بغَيْرِ طَلَاق وَهُو قَوْلُ عَبْدِ الرَّوَاقِ ، وَمَا كَان فَسْخُهُ بغَيْرِ طَلاق فَلا مِيرَاث فِيهِ ، وَأَمَّا وَالَّذِي كَانَ يَقُولُ بَهِ عَلَيْهِ أَكْثُرُ الرُّوَاةِ ، وَمَا كَان فَسْخُهُ بغَيْرِ طَلاق فَلا مِيرَاث فِيهِ ، وَأَمَّا مَا عَقَد الْعَبْدُ عَلَى غَيْرِهِ ، فَإِن هَذَا يُفْسَخُ مَا عَقَد الْعَبْدُ عَلَى غَيْرِهِ ، فَإِن هَذَا يُفْسَخُ دَلَ أَو لَمْ يَدْخُلْ بغَيْرِ طَلاق وَلا مِيرَاث فِيهِ .

قُلْت : أَرَايَّت النكاحَ الَّذِي لا يُقَرُّ عَلَيْهِ صاحِبُهُ عَلَى حَال ؛ لأنهُ فَاسِدٌ فَدخَلَ بِهَا ، أَيكُون لَهَا الْمَهْرُ الَّذِي سُمِّيَ أَمْ يَكُون لَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا ؟ قَالَ : لَهَا الْمَهْرُ الَّذِي سُمِّيَ مِن الصداق وَلا كَان مِثْلَ نِكَاحِ الأَخْتِ وَالأَمِّ مِن الرَّضاعَةِ أَو النسَب ، فَإِن لَهَا مَا سُمِّيَ مِن الصداق وَلا يُلتَّفَتُ إِلَى مَهْرِ مِثْلِهَا . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيْت الَّذِي يُرُوَّجَهَا بغَيْرِ وَلِيٍ " اَيَقَعُ طَلاقُهُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُحِيزَ الْوَلِي النكاحَ دخَلَ بِهَا أَو لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ؟ قَالَ : نعَمْ . قَالَ : وَبِهَذَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الْمِيرَاثِ فِي هَذَا النكاح ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : كُلُّ نِكَاحٍ إِذَا أَرَاد الأولِيَّ أَنْ يُحِيزُوهُ جَازَ ، فَالْفَسْخُ فِيهِ تَطْلِيقَةٌ ، فَإِذَا طَلَّقَ هُو كُلُ نِكَاحٍ إِذَا أَرَاد الأولِيَّ أَنْ يُحِيزُ الْوَلِيُّ أَنْ يُحِيزُ الْوَلِي أَنْ يُحِيزُ عُقْدَةً إِلَى الزَّوْجِ ، أَيَجُورُ لِلزَّوْج عَلَى مَال دَفَعَتْهُ إِلَى الزَّوْج ، أَيَجُورُ لِلزَّوْج هَا أَنْ يُحِيزَ الْوَلِيُّ أَنْ يُحِيزَ عُقْدَتُهُ إِلَى الزَّوْج ، أَيَجُورُ لِلزَّوْج هَا النكاح عَلَى مَال دَفَعَتْهُ إِلَى الزَّوْج ، أَيَجُورُ لِلزَوْج هَا أَنْ يُحِيزَ الْوَلِيُّ أَنْ يُحِيزَ عُقْدَتُهُ ؟ فَقَالَ : نعَمْ أَرَاهُ جَائِزًا ؛ لأن هَذَا الْمَالُ الَّذِي أَخَذ مِنْهَا إِنْ أَبَى الْوَلِيُّ أَنْ يُحِيزَ عُقْدَتُهُ ؟ فَقَالَ : نعَمْ أَرَاهُ جَائِزًا ؛ لأن أَنْ الْمَالُ النَّذِي أَخَذ مِنْهَا إِنْ أَبَى الْوَلِيُّ أَنْ يُحِيزَ عُقْدَتُهُ ؟ فَقَالَ : نعَمْ أَرَاهُ جَائِزًا ؛ لأن

طَلاقَهُ وَقَعَ عَلَيْهَا بَمَا أَعْطَتُهُ فَالْمَالُ جَائِزٌ . قُلْت : أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ إِنْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ وَلِي فَطَلَقَهَا بِعْد الدُّخُولِ أَو قَبْلَ الدُّخُولِ ، أَيقَعُ طَلاقُهُ عَلَيْهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : أَرَى أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلاقُ وَمَا طَلَقَهَا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : كُلُّ نِكَاحٍ كَان لَوْ أَجَازَهُ الْقَاسِمِ : أَرَى أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلاقُ وَمَا طَلَقَهَا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : كُلُّ نِكَاحٍ كَان لَوْ أَجَازَهُ الْأَوْلِيَاءُ أَو غَيْرُهُمْ جَازَ ؛ فَإِن ذلِكَ يَكُون إذا فُسِخَ طَلاقًا ، وَرَأَى مَالِكٌ فِي هَذا بِعَيْنِهِ الْعَلْيَقَةُ فَكَذَلِكَ أَرَى أَنْ يَلْزَمَهُ كَمَا طَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَفْسَخَ .

قُلْت : لِمَ جَعَلَ مَالِكٌ الْفَسْخَ هَاهُنا تَطْلِيقَةً ، وَهُوَ لا يَدْعُهُمَا عَلَى هَـذَا النكَـاحِ إِنْ أَرَاد الْوَلِيُّ رَدَّهُ إِلا أَنْ يَتَطَاوَلَ ذلِكَ وَتَلِد مِنْهُ أَوْلادًا ؟ قَالَ ابن الْقَاسِم : فَسْخُ هَذَا النكَاحِ عِنْد مَالِكٍ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ تَحْرِيمِ النكَاحِ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدهُ بِالأَمْرِ الْبَيِّنِ . قَالَ : وَلَقَـدُ سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ : مَا فَسْخُهُ بِالْبَيِّنِ وَلَكِنهُ أَحَبُ إِلَيَّ . قَالَ : فَقُلْتُ لِمَالِكٍ : أَفَتَرَى أَنْ يُفْسَخَ وَإِنْ أَجَازَهُ الْوَلِيُّ ؟ فَوَقَفَ عَنْهُ وَلَمْ يَمْضِ عَنْهُ فَعَرَفْت أَنهُ عِنْدهُ ضعيفٌ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَرَى فِيهَا أَنهُ جَائِزٌ إِذَا أَجَازَهُ الْوَلِيُّ. قَالَ: وَأَصْلُ هَذَا وَهُو الَّذِي سَمِعْتَه مِن قَوْلِ مَنْ أَرْضَى مِن أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ أَن كُلَّ نِكَاحِ اخْتَلَفَ الناسُ فِيهِ لَيْسَ بَحَرَامٍ مِن اللَّهِ وَلا مِن رَسُولِهِ ، أَجَازَهُ قَوْمٌ وَكَرِهَهُ قَوْمٌ أَن مَا طَلَّقَ فِيهِ يَلْزَمُهُ ، مِثْلُ الْمَرْأَةِ تَتَزَوَّجُ بَعْيْرِ وَلِيٍّ ، أَو الْمَرْأَةُ تُزَوِّجُ نَفْسَهَا ، أَو الأَمَةِ تَتَزَوَّجُ بَعْيْرِ إِذِن سَيِّدِهَا أَنهُ إِنْ طَلَّقَ فِي ذَلِكَ بَعْيْرِ وَلِيٍّ ، أَو الْمَرْأَةُ تُزَوِّجُ نَفْسَهَا ، أَو الأَمَةِ تَتَزَوَّجُ بَعْيْرِ إِذِن سَيِّدِهَا أَنهُ إِنْ طَلَّقَ فِي ذَلِكَ الْمَعْرُ وَلَي مَا طُلَّقَ فِيهِ لَيْسَ بَطَلَاقَ وَفَسْخُهُ لَيْسَ فِيهِ طَلاقٌ ، أَلا تَرَى أَن مِمَّا يَبِيَّنُ ذَلِكَ لَوْ أَن أَلْ مَا طُلُقَ فِيهِ لَيْسَ بَطَلاق وَفَسْخُهُ لَيْسَ فِيهِ طَلاقٌ ، أَلا تَرَى أَن مِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ لَوْ أَن أَلُولِكِ الْمَعْرِقِ الْمُؤَاةُ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا فَوَقَعَ ذَلِكَ إِلَى قَاضٍ يُحِيزُ ذَلِكَ ، وَهُو رَأْيُ بَعْضَ أَهْلِ الْمَهُ وَلَا الْمَشْوِهِ ، فَعَلْ الْمَشْوِلِهِ ، وَكُلُ نَعْمَ رَأْيُ بَعْضَ أَهْلِ الْمَهُ فَي وَقَعَ ذَلِكَ إلَى قَاضٍ يُحِيزُ ذَلِكَ ، وَهُو رَأْيُ بَعْضَ أَهُ الْمَاسُولِهِ ، فَعَلَ الْمَسْوِلِهِ ، فَعَذَا اللّذِي سَمِعْت مِمَّنُ لا يُحِيزُهُ ، أَكَان يَفْسَحُهُ ؟ وَلَوْ فَي مَا أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُو رَأْيي .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ لِرُوايَةٍ بِلَغَتْهُ عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : فَقُلْنَا لِمَالِكِ : فَالْعَبْدُ الْعَبْدُ عَنْ مَالِكِ ، قَالَ : فَقُلْنا يَتَرَوَّجُ بِغَيْرِ إِذِن سَيِّدِهِ إِنْ أَجَازَ سَيِّدُهُ النَّكَاحَ أَيَجُوزُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكِ : فَإِنْ فَسَخَهُ سَيِّدُهُ بِالْبَتَاتِ ، أَيْكُون ذَلِكَ لِسَيِّدِهِ أَمْ يَكُون وَاحِدةً وَلا يَكُون بَتَاتًا ؟ لِمَالِكِ : فَإِنْ فَسَخَهُ سَيِّدُهُ بِالْبَتَاتِ ، أَيْكُون ذَلِكَ لِسَيِّدِهِ أَمْ يَكُون وَاحِدةً وَلا يَكُون بَتَاتًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : بِلَ هِي عَلَى مَا طَلَّقَهَا السَّيِّدُ عَلَى الْبَتَاتِ (١) وَلا تَحِلُ لَهُ حَتَّى تَتَزَوَّجَ وَقَالَ : قَالَ مَالِكٌ : بِلَ هِي عَلَى مَا طَلَّقَهَا السَّيِّدُ جَمِيعَ طَلاقِ الْعَبْدِ إِذَا تَنزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذِن إِذَن فَيْرَهُ . قُلْت : وَلِمَ جَعَلَ مَالِكٌ بِيَدِ السَّيِّدِ جَمِيعَ طَلاقِ الْعَبْدِ إِذَا تَنزَوَّجَ بِغَيْرٍ إِذِن

⁽١) يقال : طلقها بتة وبتاتًا ، أي : بائنة لا رجعة فيه ، كما في القاموس .

السَّيِّدِ ، وَالسَّيِّدُ لَوْ شَاءَ أَنْ يُفَرِّقَ بِيْنَهُمَا بَتَطْلِيقَةٍ ، وَتَكُونَ بِائِنَةً فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ الْأَنهُ لَمَّا نَكَحَ نَكَحَ بَغَيْرِ إِذِنِ الْوَلِيِّ السَّيِّدِ صَارَ الطَّلَاقُ بِيَدِ السَّيِّدِ ، فَذَلِكَ جَازَ لِلسَّيِّدِ أَنْ لَكَ يَعْبُدِ . قَالَ مَالِكٌ : فَلَهَا يُبِينَهَا مِنْهُ بَجَمِيعِ الطَّلَاقَ ، وَكَذَلِكَ الأَمَةُ إِذَا أُعْتِقَتْ وَهِي تَحْتَ الْعَبْدِ . قَالَ مَالِكٌ : فَلَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا بِالْبَتَاتِ . قُلْت : لِمَ جَعَلَ مَالِكٌ لَهَا أَيْضًا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا بِالْبَتَاتِ ؟ فَلَهَ اللَّهُ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي حَدِيثِ زَبْرَاءَ (١) أَنهَا قَالَتْ : فَفَارَقْتُهُ ثَلاَتًا ؛ فَبَهَذَا الْاثْرِ أَخَذَ مَالِكٌ ، فَكَانَ مَالِكٌ مَرَّةً يَقُولُ: لَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا إِذَا أُعْتِقَتْ وَهِي اللَّهُ لَا الرُّواةِ اللَّهُ لَكُونَ اللَّهُ الْوَاحِدةُ بِائِنةً . قَالَ سَحْنُونٌ : وَهُو قَوْلُ أَكْثُر الرُّواةِ الْمُعَدِّ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُخْتَارَ نَفْسَهَا إِذَا تُوعِدَ قَوْلُ أَكْثُر الرُّواةِ اللَّهُ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا إِلَا وَاحِدةً ، وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذِن سَيِّدِهِ فَرَد النكَاحَ مِثْلُ الْمُهَ لِيْسَ لَهَا أَنْ تُطَلِّقُ عَلَيْهِ إِلا بَوَاحِدةً ؛ لأَن الْوَاحِدةَ تُبِينَهَا وَتُفْرِعُ لَهُ عَبْدَهُ .

قُلْت : أَرَأَيْتَ فِي قَوْلِهِ هَذَا : إلا وَاحِدةً ، أَيَكُونَ لِلأَمَةِ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا وَاحِدةً إنْ شَاءَتْ وَإِنْ شَاءَتْ بالْبَتَاتِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدةً ، أَتَكُونَ بائِنةً فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : فَكُلُّ نِكَاحٍ يُفْسَخُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لا يَقِرُ عَلَى حَالً إِنْ فُسِخَ فَإِن ذَلِكَ لا يَكُونَ طَلاقًا .

قُلْت : فَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَفْسَخَ نِكَاحَهُ ، أَيَقَعُ طَلاقُهُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ إِنَمَا هُوَ نِكَاحٌ لا يَقِرُ عَلَى حَال ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيْئًا وَأَرَى أَنهُ لا يَقَعُ طَلاقُهُ ؛ لأن الْفَسْخَ فِيهِ عَلَى حَال ؟ قَالَ : وَذَلِكَ إِنْ كَان ذَلِكَ النكَاحُ حَرَامًا لَيْسَ مِمَّا اخْتَلَفَ الناسُ فِيهِ ، يَكُون طَلاقًا . قَالَ : وَذَلِكَ إِنْ كَان ذَلِكَ النكَاحُ حَرَامًا لَيْسَ مِمَّا اخْتَلَفَ الناسُ فِيهِ عَنَى يَأْخُذ بِهِ قَوْمٌ وَيَكْرَهَهُ قَوْمٌ فَإِن الْمُطَلِّقَ يَلْزَمُهُ مَا طَلَّقَ فَقَامٌ مَا الْحَتَلَفَ الناسُ فِيهِ حَتَّى يَأْخُذ بِهِ قَوْمٌ وَيَكُونَ الْفَسْخُ فِيهِ عِنْدِي تَطْلِيقَةً .

قُلْت : أَرَآيْتَ إِنْ قَذَفَ امْرَأَتُهُ هَذِا الَّذِي يُزَوِّجُهَا تَزْوِيجًا لاَ يَقِرُّ عَلَى حَال ، أَيلْتَعِن أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ ، يَلْتَعِن فِي رَأْبِي ؛ لأنه يُخَافُ الْحَمْلُ لأَن ؛ النسَبَ يَثْبُتُ فِيهِ . قُلْت : فَإِنْ كَان تَظاهَرَ مِنْهَا فَإِنهُ لا يَكُون مُظاهِرًا إِلا أَنْ يُرِيد بقَوْلِهِ: إِني إِنْ تَزَوَّجُتُك مِن ذِي قَبْلُ ، فَهَذَا يَكُون مُظاهِرًا إِنْ تَزُوَّجَهَا تَزْوِيجًا صحيحًا ، وَهَذَا رَأْيي. قُلْت : أَرَأَيت إِنْ قَبْلُ ، فَهَذَا يَكُون مُظاهِرًا إِنْ تَزَوَّجَهَا تَزْوِيجًا صحيحًا ، وَهَذَا رَأْيي. قُلْت : أَرَأَيت إِنْ اللّهُ مِنْهَا ، مُولِيًا مِنْهَا عِنْد مَالِكٍ ؟ قَالَ : هُو لَوْ قَالَ لاَ جُنبيَّةٍ : وَاللّهِ لا أُجَامِعُك ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَيكُون كَان مُولِيًا مِنْهَا عِنْد مَالِكٍ ؟ لأن مَالِكًا قَالَ : كُلُّ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُجَامِعَ تَزُوّجَهَا أَيكُون كَان مُولِيًا مِنْهَا عِنْد مَالِكٍ ؟ لأن مَالِكًا قَالَ : كُلُّ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُجَامِعَ

⁽١) هي مولاة على بن أبي طالب ﷺ.

إلا بكَفَّارَةٍ فَهُوَ مُول ، وَأَمَّا مَسْأَلَتُكَ فَلا يَكُون فِيهَا إِيلاءٌ ؛ لأنهُ أَمْرٌبفْسَخُ فَلا يُقَرُّ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ إِنْ تَزَوَّجَهَا بعُد هَذا النكاح الْمَفْسُوخِ لَزِمَهُ الْيَمِين بالايلاءِ وَكَان مُولِيًا مِنْهَا ؛ لِقَوْلِ مَالِكٍ : كُلُّ يَمِين مَنعَتْهُ مِن جِمَاع فَهُوَ بَهَا مُولٍ .

قَالَ : وَإِنِمَا الظّهَارُ بَمْنْزِلَةِ الطَّلاقِ وَلَوْ أَن رَجُلا قَالَ لامْرَأَةٍ أَجْنبيَّةٍ : أَنْتِ طَالِقٌ ، فَلا يَكُون طَلاقًا إلا أَنْ يُرِيد بَقَوْلِهِ : إني إنْ تَزَوَّجُتُك فَأَنْتِ طَالِقٌ ، يَنْويِ ذلِكَ فَهَذا إذا تَزَوَّجُهُا فَهِيَ طَالِقٌ وَكَذلِكَ الظِّهَارُ .

قُلْت : أَرَأَيْتَ الْعَبْد إذا تَزَوَّجَ بغَيْرِ إذن مَوْلاهُ ، أَو الأَمَـةُ الَّتِـي أُغْتِقَـتْ تَحْـتَ الْعَبْـدِ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ تَخْتَارَ ، أَو طَلَّقَ امْرَأَتُهُ قَبْلَ أَنْ يُجِيزَ السَّيِّدُ نِكَاحَهُ ، أَيَقَعُ الطَّلاقُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، يَقَعُ الطَّلاقُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا فِي رَأْيي وَاحِدةً طَلَّقَ أَو الْبَتَاتَ .

قُلْت : فَإِنْ تَزَوَّجَتْ أَمَةٌ بِغَيْرِ إِذِن سَيِّدِهَا فَطَلَقَهَا زَوْجُهَا ؟ قَالَ : لا يَكُون هَذَا طَلاقًا فِي رَأْيي . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَنَا أَرَى أَن الطَّلاقَ جَائِزٌ يُلْزَمُهُ ؛ لأن كُلَّ مَا اخْتَلَفَ الناسُ فِيهِ مِن نِكَاحِ أَجَازَهُ بِعْضُ الْعُلَمَاءِ وَكَرِهَهُ بِعْضُهُمْ ، فَإِن الطَّلاقَ يَلْزَمُهُ فِيهِ مِثْلُ الأَمَةِ ثَتَرَوَّجُ بِغَيْرٍ إِذِن سَيِّدِهَا ، أَو الْمَرْأَةُ تُزَوِّجُ نَفْسَهَا ، فَهَذَا قَدْ قَالَهَ خَلْقٌ كَثِيرٌ أَنهُ إِنْ أَجَازَهُ الْوَلِيُ جَازَ ، فَلِذَلِكَ أَرَى أَنْ يَلْزَمَهُ فِيهِ الطَّلَاقُ إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّقَ بِينَهُمَا ، وَمِمَّا يُبَيِّن الْوَلِيُ جَازَ ، فَلِذَلِكَ أَرَى أَنْ يَلْزَمَهُ فِيهِ الطَّلَاقُ إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّقَ بِينَهُمَا ، وَمِمَّا يُبَيِّن الْوَلِيُ جَازَ ، فَلِذَلِكَ أَرَى أَنْ يَلْزَمَهُ فِيهِ الطَّلَاقُ إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُكُونِ الْفَسْخُ فِيهِ الطَّلَاقُ إِذَا طَلَقَ قَبْلَ أَنْ يُكُونِ الْفَسْخُ فِيهِ عَطْلِيقَةً ، وَكَذَلِكَ هَوُلاءِ يَكُونِ الْفَسْخُ فِيهِ تَطْلِيقَةً ، وَأَمَّا الَّذِي لا يَكُونِ فَسْخُهُ طَلاقًا وَلا يَلْكَاحُ الْحَرَامُ الَّذِي لا يَكُونِ فَسْخُهُ طَلاقًا وَلا يَسَافًا أَنْ يَلُونُ فَيهِ طَلاقٌ إِنْ طَلَقَ إِنْ طَلَقَ قَبْلَ الْفَسْخُ ، إِنَا الْكَاحُ النَكَاحُ الْحَرَامُ الَّذِي لا يَكُونِ فَسْخُهُ طَلاقًا أَنْ يَكُونِ فَسِهُ عَلَيْهِ أَلْ الْمَرْأَةُ لَا لَمْ يَكُونُ فَيهِ مَنِيسٌ عَلَى وَلَهٍ وَلا وَالِدٍ ، وَلا يَتُوارَثُانَ فِيهِ إِذَا هَلَكَ أَحَدُهُمَا وَلا يَكُونَانَ بِهِ إِذَا مَسَهَا فِيهِ مُحْصَنِينَ .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفَ الناسُ فِيهِ فَالْفَسْخُ فِيهِ تَطْلِيقَةٌ ، وَإِنْ طَلَّقَ الزَّوْجُ فِيهِ فَهُوَ طَلاقٌ لازِمِّ عَلَى مَا طَلَّقَ ، وَمِمَّا يُبَيِّن ذلِكَ أَنهُ لَوْ رُفِعَ إِلَى قَاضٍ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَعْرِضٍ لَـهُ فِيهِ وَأَنفَذَهُ ؛ لأن قَاضِيًا قَبْلَهُ أَجَازَهُ وَحَكَمَ بِهِ وَهُوَ مِمَّا اَخْتُلِفَ فِيهِ ، وَمِمَّا يُبَيِّن ذلِكَ آيضا أَنْ لَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ شَيْئًا مِمَّا اخْتُلِفَ فِيهِ ، ثُمَّ فَسَخَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لا بُنِهِ وَلا لأَبِيهِ لَوْ لاَ لَيهِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لا بُنِهِ وَلا لأَبيهِ أَنْ يَتْزَوَّجَهَا ، فَهَذَا يَدُلُكُ عَلَى أَن الطَّلاقَ يَلْزُمُهُ فِيهَا .

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدتِهَا فَيُفَرَّقُ بِيْنَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا ، أَيصْلُحُ لابْنِهِ أَوْلَابِيهِ أَنْ يَتْزَوَّجَهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ .

بَابُ الْخُرْمَةِ

قُلْت: أَرَأَيْتَ الْعَبْد يَتَرَوَّجُ الْأَمَةَ بِغَيْرِ إِذِن سَيِّدِهِ ، فَفَرَّقَ السَّيِّدُ بِينهُمَا قَبْلَ أَنْ يَتَرَوَّجَ الْبَتَهَا أَو أُمَّهَا ؟ قَالَ: كُلُّ نِكَاحٍ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا فِي كِتَابِ الْعَبْدُ بِهَا ، أَيَحِلُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا أَو أُمَّهَا ؟ قَالَ: كُلُّ نِكَاحٍ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلا حَرَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الناسُ فِيهِ فَهُو عِنْدِي يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ النكاحُ اللَّهِ وَلا حَرَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الناسُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَمَا طَلَّقَ عَلَيْهِ فِيهِ ثَبَتَ عَلَيْهِ اللهِ وَالْعَلَاقُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَمَا طَلَّقَ عَلَيْهِ فِيهِ ثَبَتَ عَلَيْهِ وَالْمِيرَاثُ بِينَهُمَا حَتَّى يَفْسَخَ ، وَهَذَا الَّذِي سَمِعْت عَمَّنْ أَرْضَى . قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَدْ أَعْلَمْتُكُ بِقَوْلِهِ فِي مِثْلِ هَذَا قَبْلَ هَذَا ، وَبِقَوْلِ غَيْرِهِ مِن الرُّوَاةِ

وَقَدْ رُويَ عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابْنهُ الْبَالِغَ الْمَالِكَ لَأَمْرِهِ وَهُوَ غَائِبٌ بغَيْرِ أَمَرَهُ مُ مَا صَنعَ الأَبُ . قَالَ مَالِكٌ : لا يَنْبَغِي لِلاب أَنْ يَتَرَوَّجَ تِلْكَ الْمَرْأَةَ ، وَقَدْ قَالَ بعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يَتَرَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى تَرَوَّجَ ابْنتَهَا فَعُلِمَ بذلِكَ فَفُسِخَ نِكَاحُ الابْنةِ أَنهُ لا يَجُورُ لابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الابْنة الْمَفْسُوخَ نِكَاحُهَا فَهُو يُمْنعُ ؛ لأن اللَّه نهي أَنْ يَنْكِحَ مَا نكَحَ لِمَوْضِعِ شُبْهَةِ عُقْدةِ النكاحِ ؛ لأن أَبَاهُ نكَحَهَا فَهُو يُمْنعُ ؛ لأن اللَّه نهي أَنْ يَنْكِحَ مَا نكَحَ الْمُوفُومِ مِن الْحَلالُ (١)، فَلَمَّا كَانت الشَّبْهَةُ مِن الْحَلالُ مَنعَ مِن النكاح أَنْ يَتَذَوَّجَ ابْنهُ ابْنهُ الْمَوْقَعِ مَا أَعْلَمْتُكُ مِن قَوْلَ مَالِكٍ فِي الأَب الَّذِي زَوَّجَ ابْنهُ الْمَوْقَعِ مَا أَعْلَمْتُكُ مِن الشَّبْهَةِ ، وَلِمَا أَعْلَمْتُكُ مِن قَوْلَ مَالِكٍ فِي الأَب اللَّهِ يَتَوَوَّجَ الْبَنهُ ابْنهُ الْمَوْقَ مِثْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْبَلَامُ وَلَمْ اللَّهُ مَن الْحَدَلُ اللهُ مَا عُلْمَالَ اللهُ مَن يَكُومُ اللهُ الْمُسْتَقِيمُ . اللهُ اللهُ المُسْتَقِيمُ اللهُ اللهُ الْمُسْتَقِيمُ اللهُ الْمُولِ الْحَدَامُ إِذَا لَهُ اللهُ الْمُلْكَالُ الْقُومِيُّ الْمُسْتَقِيمُ .

قُلْت : أَرَأَيْت مَالِكًا هَلْ كَان يُجِيزُ إِنْكَاحَ أُمَّهَاتِ الأوْلادِ ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ يَكْرَهُ إِنْكَاحَ أُمَّهَاتِ الأوْلادِ ؟ قَالَ : كَان يُمْرِضُهُ وَقَوْلُهُ : إِنْكَاحَ أُمَّهَاتِ الأوْلادِ . قُلْت : فَهَلْ كَان يَفْسَخُهُ إِنْ نَزَلَ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : أَرَى أَنهُ إِنْ نَزَلَ أَنْ لَا يَفْسَخُ وَلَهُ نِي الْفَسْخِ شَيْئًا .

⁽١) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنهُ كَانَ فَاحِشَـةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلاً﴾ [النساء :٢٢] .

قُلْت : أَرَآيْتَ إِنْ تَزَوَّجَ رَجُلِّ أَمَةَ رَجُل بِعَيْرِ أَمْرهُ فَأَجَازَ مَوْلاَهَا النكاحَ ؟ قَالَ : قَالَ مَلِكٌ : نِكَاحُهُ بِاطِلِّ وَإِنْ أَجَازَهُ الْمَوْلَى . قُلْت : أَرَآيْت إِنْ أَعْتَقَهَا الْمَوْلَى قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ النكاحَ ؟ قَالَ : فَلا يَصْلُحُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى ذلِكَ النكاح وَإِنْ أُعْتِقَتْ فِي رَأْيِي حَتَّى يَسْتَأْنِفَ نِكَاحًا جَدِيدًا . قُلْت : أَرَآيْت إِنْ فَرَّقْت بِيْنهُمَا فَأَرَاد أَنْ يَنْكِحَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِي عِدْتُهَا ، أَيَجُوزُ ذلِكَ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : إذا دخلَ بها فَفُرِّق بِيْنهُمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا ، كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ : حَتَّى تَنْقَضِي عِدْتُهَا . قُلْت : وَلِمَ وَهَذا الْمَاءُ الَّذِي عَنْ الْمَوْلَةِ وَبَيْن الرَّجُلِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ وَطْء كَان فَاسِدًا يَلْحَقُ لِيكَافُ مِنْهُ فَلا يَطَوُّهَا فِي تِلْكَ الْعِدةِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَرَى فِي هَذَا الَّذِي يَتَزَوَّجُ الأَمَةَ بِغَيْرِ إِذَن سَيِّدِهَا أَنهُ إِنَ اشْتَرَاهَا فِي عِدتِهَا فَلا يَطَوُّهَا عِلْدُ وَلا بِنِكَاحٍ حَتَّى يَسْتَبْرِئَ وَي عِدتِهَا فَلا يَطَوُّهَا عِلْدُ وَلا بِنِكَاحٍ حَتَّى يَسْتَبْرِئَ رَخْمَهَا إِنْ كَان نسَبُ مَا فِي بطْنِهَا يَثْبُتُ مِنْهُ ، فَلا يَطَوُّهَا فِي رَأْيِي عَلَى حَالٍ فِي تِلْكَ الْحَال .

قُلْت : أَرَأَيْتَ نِكَاحَ الْأُمَةِ إِذَا تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذِن سَيِّدِهَا لِمَ لا يُجِيزُهُ إِذَا أَجَازَ السَّيِّدُ ؟ قَالَ : يَجُوزُ . قُلْت : فَإِنْ أَرَايْتَ لَوْ بَاعَ رَجُلِّ أَمْتِي بِغَيْرِ أَمْرِي فَبَلَغَنِي وَأَجَزْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : يَجُوزُ . قُلْت : فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي : لا أَقْبَلُ الْبَيْعَ إِذَا كَانِ الَّذِي بِاعَنِي بِاعَ مُتَعَدِّيًا ؟ قَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ وَيَجُوزُ الْبَيْعُ . قُلْت : فَإِنْ بِاعَتِ الْأَمَةُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذِن سَيِّدِهَا فَأَجَازَ سَيِّدُهَا ؟ قَالَ : وَهَذَا وَمَا قَبْلَهُ مِن مَسْأَلَتِكُ سَوَاءٌ فِي رَأْيِي . قُلْت : فَقَدْ أَجَزْتِه فِي الْبَيْعِ إِذَا بِاعَتْ نَفْسَهَا وَهَذَا وَمَا قَبْلَهُ مِن مَسْأَلَتِكُ سَوَاءٌ فِي رَأْيِي . قُلْت : فَقَدْ أَجَزْتِه فِي الْبَيْعِ إِذَا بِاعَتْ نَفْسَهَا فَأَجَازَ السَّيِّدُ فَلِمَ لا تُجِيزُهُ فِي النَكَاحِ ؟ قَالَ : لا يُشْبِهُ النكَاحُ هَاهُنَا الْبَيْعَ ؛ لأن النكَاحُ فَا أَجُونُ عَلَى حَالِ وَالشِّرَاءُ فِي الْعُقْدَةَ الَّتِي وَقَعَتْ فَاسِدةً فَلَا يَجُوزُ عَلَى حَال وَالشِّرَاءُ فِي الْعُقْدةَ لَمْ يَكُن فَاسِدةً فَلا يَجُوزُ عَلَى حَال وَالشِّرَاءُ فِي الْعُقْدةَ لَمْ يَكُن فَالِكَاحُ إِنَا لَكَاحُ إِنَا لَاكَاحُ إِنَا النكَاحُ إِنَا لَعُقْدةَ الَّتِي وَقَعَتْ فَاسِدةً فَلَا يَجُوزُ عَلَى حَال وَالشِّرَاءُ فِي الْعُقْدة لَمْ يَكُن أَنْ عَلْمَ عَلَى كَانَ عُلْمَ يَعُن أَنْ فَالِمَةً فَلا يَجُوزُ حَتَّى يَفْسَخَ .

قُلْت : أَرَأَيْتَ الْأَمَةَ بِيْنِ الرَّجُلَيْنِ ، أَيجُوزُ أَنْ يَنْكِحَهَا أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذِن صاحِبِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : فَإِنْ أَنْكَحَهَا بِغَيْرِ إِذِن شَرِيكِهِ جَهْرٍ قَدْ سَمَّاهُ وَدِخَلَ بِهَا زَوْجُهَا فَقَدِمَ شَرِيكُهُ فَأَجَازَ النكَاحَ ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ فِي رَأْيِي ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ : لَوْ أَنْكَحَ أَمَةَ رَجُلِ بِغَيْرِ أَمَرُهُ فَأَجَازَ ذَلِكَ السَّيِّدُ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ النكَاحُ وَإِنْ أَجَازَهُ ،

وَإِنَمَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا إِذَا أَنكَحَاهَا جَمِيعًا. قُلْت: أَرَأَيْت إِنْ كَان قَدْ أَنكَحَهَا أَحَدُهُمَا بغَيْرِ إِذَن صَاحِبهِ بَصِداق سُمِّي، وَدخَلَ بَهَا الزَّوْجُ ثُمَّ قَدِمَ الْغَائِب، أَيكُون لَهُ نِصْفُ الصَداقِ الْمُسَمَّى أَمَّ يَكُون لِلْغَائِب مِثْلُ صداق مِثْلِهَا وَلِلَّذِي زَوَّجَهَا نِصْفُ الصداقِ الْمُسَمَّى ؟ قَالَ: أَرَى الصداق الْمُسَمَّى بينهُمَا إلا أَنْ يَكُون نِصْفُ الصداقِ الْمُسَمَّى أَقَلَ مِن نِصْف صداق مِثْلِها .

قُلْت : أَرَآيْت لَوْ أَن أَمَةً بِيْن رَجُلِيْنِ ، زَوَّجَهَا أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذِن صَاحِبِهِ أَيَجُورُ هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ . قُلْت : فَإِنْ أَجَازَهُ صَاحِبُهُ حِين بِلَغَهُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ فِي قَوْلِ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا وَلا أَرَى أَنْ يَجُوزَ . قُلْت : أَرَآيْت الْعَبْد إِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذِن مَوْلاهُ ، فَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ أَلْمَوْلَى أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : ذَلِكَ جَائِزٌ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قُلْت : فَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ الْمَوْلَى أَيْجُورُ وَلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : لأن الْعَبْد يَعْقِدُ نِكَاحَ نَفْسِهِ وَهُ وَ رَجُلٌ مَا فَرْقُ بِيْنِ الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لأن الْعَبْد يَعْقِدُ نِكَاحَ نَفْسِهِ وَهُ وَ رَجُلٌ مَا فَرْقُ بِيْنِ الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لأن الْعَبْد يَعْقِدُ نِكَاحَ نَفْسِهِ وَهُ وَرَجُلٌ مَا لَكَ بُورُورُ وَإِنْ أَجَازَهُ السَيِّدُ . قُلْت : أَرَآيْتَ إِنْ طَلَقَ الْعَبْدُ الْمَرَآتَهُ قَبْلَ إِجَارَةِ الْمَوْلَى، وَالْعَبْد الْعَبْد نِكَاحَ لهُ السَّيِّدُ وَإِنْ أَجَازَهُ السَيِّدُ وَاحِدةً أَو اثْنَيْنِ أَو ثَلائًا فَذَلِكَ جَائِزٌ . قُلْت : إِنْ طَلاقًا كَان طَلاقًا كَان طَلاقًا فَذَلِكَ جَائِزٌ . قُلْت : إِنْ طَلاقًا فَذَلِكَ جَائِزٌ . قُلْت : إِنْ عَلَاقُ الْعَبْدِ النَّيْنِ فَمَا يَصْنَعُ مَالِكٌ بِقَوْلِهِ ثَلاثًا ؟ قَالَ : كَذَلِكَ قَالَ مَالِك ، قَالَ : وَإِنْمَا يَلْ الْمَالِكُ بَوَلَاكً وَالْتَذِنَ فَمَا كَان طَلاقُهُ النَّيْنِ فَمَا يَصْنَعُ مَالِكٌ بِقَوْلِهِ ثَلاثًا ؟ قَالَتْ: فَفَارَقْتُه ثَلاثًا ، وَإِنْمَا كَان طَلاقُهُ النَتَيْن .

قُلْت : أَرَآيْت إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدُهُ مِن غَيْرِ إِذِنِهِ فَقَالَ السَّيِّدُ : لا أُجِيزُ ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَان قَوْلُهُ ذَلِكَ : لا أُجِيزُ مِثْلَ قَوْلِهِ : لا أَجَزْت، أَيجُوزُ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَان قَوْلُهُ ذَلِكَ : لا أُجِيزُ مِثْلَ قَوْلِهِ : لا أَرْضَى إِنِي لَسْت أَفْعَلُ ، ثُمَّ كُلِّمَ فِي ذَلِكَ فَأَجَازَ فَذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا كَان ذَلِكَ قَرِيبًا ، وَإِنْ أَرْفَى إِنِي لَسْت أَفْعَلُ ، ثُمَّ كُلِّمَ فِي ذَلِكَ فَأَجَازَ فَذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا كَان ذَلِكَ قَرِيبًا ، وَإِنْ كَان أَرَاد بذَلِكَ فَسْخَ النكاح مِثْلَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ : قَدْ رَدَدْت ذَلِكَ وَقَدْ فَسَخْتُه فَلا يَجُوزُ وَإِنْ أَجَازَهُ إِلا بِنِكَاحٍ مُسْتَقْبَلٍ . قُلْت : أَرَآيْت إِذَا يَعَمْ فِي رَأْيِي ، وَلا يَكُونَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَعْلَمَ ، فَأَعْتُهُ الْمُولِي ، أَيكُونَ النكاح صحيحًا ؟ قَالَ : نعَمْ فِي رَأْيِي ، وَلا يَكُونَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَعْلَمَ ، فَأَعْتَهُ الْمُولِي مِن الإِجَازَةِ وَالرَّدِ شَيْءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : فَدْ سَمِعْت عَنْ مَالِكٍ شَيْئًا وَلَكُ مُ اللهُ شَرِي مِن الإِجَازَةِ وَالرَّدِ شَيْءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَدْ سَمِعْت عَنْ مَالِكٍ شَيْئًا وَلَكُ مُ اللهُ الْعُبْد وَكَان لِلْبَائِعِ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ الْعُبْدُ أَنْ يُعْرَقُ الْ يُفَرِّقَ ، وَهُو رَأْيي . الْمُشْتَرِي الْعَبْد رَدَّ الْعَبْد وَكَان لِلْبَائِعِ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ الْعُبْدُ أَنْ يُعِيزَ أَو يُفَرِّقَ ، وَهُو رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيْت إِنْ لَمْ يَبِعُهُ سَيِّدُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِنِكَاحِهِ حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ، أَيكُون لِمَنْ وَرِثِ الْعَبْدِ أَنْ يَرُد النكاحَ أَو يُحِيزَ ؟ قَالَ : نعَمْ ، لَهُ أَنْ يَرُد أَو يُحِيزَ فِي رَأْيِي . قَالَ : وَمِمَّا يُبَيِّن ذلِكَ أَنِي سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِطَلاقِ امْرَأَتِهِ الْبَشَّةَ لِغَرِيهِ لَيَقْضِينَهُ وَمِمَّا يُبَيِّن ذلِكَ أَنِي سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِطَلاقِ امْرَأَتِهِ الْبَشَّةَ لِغَرِيهِ لَيَقْضِينَهُ حَقَّهُ إِلَى أَجَلِ ، إلا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يُؤَخِّرَهُ فَيَمُوتُ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ ، وَيَرِبُّهُ وَرَثَتُهُ فَيُريدُونَ أَنْ يُؤَخِّرُهُ فَيَمُوتُ اللّذِي السَّخْلَفَةُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يُؤَخِّرُوهُ ، أَيكُون ذلِكَ لِلْوَرَثَةِ بِحَالَ مَا كَان لِلْمَيِّتِ اللّذِي اسْتَخْلَفَهُ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : فَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَنَزُلْت بِالْمَدِينَةِ فَأَفْتَى بِهَا مَالِكٌ وَقَالَهَا غَيْرَ مَرَّةٍ .

قُلْت: أَرَأَيْتَ رَجُلا زَوَّجَ أُخْتَهُ وَهِيَ بِكُرٌ فِي حِجْرِ أَبِيهَا بِغَيْرِ أَمْرِ الأَبِ فَأَجَازَ الأَبُ أَيجُوزُ النكاحُ أَمْ لا ؟ قَالَ: بلَغَنِي أَن مَالِكًا قَالَ: لا يَجُوزُ ذلِكَ إلا أَنْ يَكُونِ ابْنًا قَدْ فَوَّضِ إلَيْهِ أَبُوهُ أَمْرَهُ ، فَهُوَ الناظِرُ لَهُ وَالْقَائِمُ بأَمْرِهِ فِي مَالِهِ وَمَصْلَحَتِهِ وَتَدْبيرِ شَأْنِهِ ، فَمِثْلُ فَوَّضِ إلَيْهِ أَبُوهُ أَمْرَهُ ، فَهُوَ الناظِرُ لَهُ وَالْقَائِمُ بأَمْرِهِ فِي مَالِهِ وَمَصْلَحَتِهِ وَتَدْبيرِ شَأْنِهِ ، فَمِثْلُ هَذَا إذا كَان هَكَذَا وَرَضِيَ الأَبُ بِنِكَاحِهِ إذا بلَغَ الأَبُ ذَلِكَ فَذلِكَ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَان عَلَى غَيْرِ ذلِكَ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ أَجَازَهُ الأَبُ ، وكَذلِكَ هَذَا فِي أَمَةِ الأَب. قُلْت: فَالأَخُ ؟ قَالَ: لا أَعْرِفُ مِن قَوْل مَالِكٍ أَن فِعْلَ الأَبُ فِي هَذَا كَفِعْلِ الْولَدِ وَأَرَى أَنا إِنْ كَان هَذَا الأَحُ مِن أَخِيهِ مِثْلَ مَا وَصَفْت لَك مِن الْولَدِ جَازَ نِكَاحُهُ إذا أَجَازَهُ الأَخُ ، إنْ كَان الناظِرُ لاَ خِيهِ فِي مَالِهِ مُدَبًّ إِمَا إِللهِ الْقَائِم لَهُ فِي أَمْرِهِ .

قُلْت : أَرَآيْتَ إِنْ كَانِ الْجَدُّ هُوَ النَّاظِرُ لَابْنِهِ فَرَوَّجَ ابْنَةَ ابْنِهِ عَلَى وَجْهِ النظرِ لَهَا آيَجُورُ هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَاهُ مِثْلَ قَوْل مَالِكٍ فِي الْولَدِ أَن هَذَا جَائِزٌ . قُلْت : أَرَاهُ مِثْلَ قَوْل مَالِكٍ فِي الْولَدِ أَن هَذَا جَائِزٌ . قُلْت : أَرَآيْتَ الصَغِيرَ إِذَا تُزَوَّجَ بَغْيْرِ إِذِنِ الأَب فَأَجَازَ الأَبُ نِكَاحَهُ ، أَيجُورُ ذَلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ اللّهِ وَأَرَى ذَلِكَ جَائِزًا ، وَهُو عِنْدِي كَبَيْعِهِ وَشِرَائِهِ إِذَا أَنَا اللّهُ مَنْ يَلِيه عَلَى وَجْهِ النظر لَهُ وَالرَّغْبَةِ فِيمَا يَرَى لَهُ فِي ذَلِكَ . قُلْت : أَرَآيْتَ الصَيِّ إِذَا تَزُوَّجَ بَغْيْرِ أَمْرِ الأَب ، وَمِثْلُهُ يَقُوى عَلَى الْجِمَاعِ فَدَحَلَ بِهَا وَجَامَعَهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا ، وَأَرَى إِنْ أَجَازَهُ الأَبُ جَازَ وَهُو عِنْدِي بَعْيْرِ لَهُ الْعَبْدِ ، وَهُو إِذَا عَقَد نِكَاحَ نَفْسِهِ فَأَجَازَهُ السَيِّدُ جَازَ ، فَكَذَلِكَ وَلْكَ عَلْمَ عَلَى وَجْهِ النظر لَهُ وَالْعَبْدُ لا يَعْقِدُ نِكَاحً أَحَدٍ وَهُو إِذَا عَقَد نِكَاحَ نَفْسِهِ فَأَجَازَهُ السَيِّدُ عَلَى وَجْهِ النظر لَهُ وَالْإَعْبُدُ هُو لا يَعْقِدُ نِكَاحَ أَحَدٍ وَهُو إِذَا عَقَد نِكَاحَ نَفْسِهِ فَأَجَازَهُ الْوَلِيُّ عَلَى وَجْهِ النظر لَهُ وَالْإَصْابَةِ وَالرَّغْبَةِ جَازَ . قُلْت : فَإِنْ جَامَعَهَا فَهَرَق الْوَلِيُّ بَيْنَهُمَا ، أَيكُون عَلَيْهِ مِن الصِداقِ شَيْءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا شَيْءَ عَلَيْهِ مِن الصَداق .

قَالَ: وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُل بِعَث يَتِيمًا فِي طَلَب عَبْدٍ لَهُ أَبِقَ إِلَى الْمَدِينةِ فَأَعَهُ ، فَقَدِمَ صَاحِبُ الْعَبْدِ ، فَأَصَابَ الْعَبْدِ وَأَصَابَ الْعُلامِ قَدْ أَتْلَفَ الْمَالَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَأْخُدُ الْعَبْدِ صَاحِبُهُ وَلا شَيْءَ عَلَى الْعُلامِ مِن الْمَالِ الَّذِي الْمَالُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَأْخُدُ الْعَبْدِ صَاحِبُهُ وَلا شَيْءَ عَلَى الْعُلامِ مِن الْمَالِ الَّذِي الْمَالُ اللَّذِي أَنْفَ ، وَلا يَكُون ذلِكَ عَلَيْهِ دَيْنًا ، فَكَذلِكَ مَسْأَلَتُك . فَقَيلَ لَالِكٍ : أَلا يَكُون هَذا مَنْلَ مَا أَثْلُفَ ، وَلا يَكُون هَذا مَنْ مَا أَنْفَ اللَّهُ فَلَ : لا . قُلْت : أَرَأَيْتَ لَوْ أَن رَجُلا رَوَّجَ رَجُلا بِغَيْرِ أَمَرُهُ فَبَلَغَ ذلِكَ الرَّجُلَ فَأَجَازَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَجُوزُ هَذَا النكَاحُ وَإِنْ رَضِي إِذَا طَالَ ذلِكَ . الرَّجُلَ فَأَجَازَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَجُوزُ هَذَا النكَاحُ وَإِنْ رَضِي إِذَا طَالَ ذلِكَ . الرَّجُلَ فَأَجَازَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَجُوزُ هَذَا النكَاحُ وَإِنْ رَضِي إِذَا طَالَ ذلِكَ . فَلْت : أَفَيْتَزَوَّجُهَا ابْنَهُ أَو أَبُوهُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَتَرَوَّجُهَا ابْنَهُ وَلا أَبُوهُ . قُلْت : وَقَالَ الْمُ اللهُ أَلْ اللهُ أَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

فِي نُوٰكِيكِ الْمَزَاةِ رَجُلا يُرَوِّجُهَا

قُلْت : أَرَآيْتَ امْرَأَةً وَكَلَتْ وَلِيًّا يُزَوِّجُهَا مِن رَجُلِ ، فَقَالَ الْوَكِيلُ: قَدْ زَوَّجْتُكِ وَادعَى الزَّوْجُ آَيْضا أَن الْوَكِيلَ قَدْ زَوَّجَهُ وَآئْكَرَت الْمَرْأَةُ وَقَالَتْ: مَا زَوَّجْتَنِي وَهِيَ مُقِرَّةُ الْوَكَالَةِ ؟ قَالَ : إِذَا أَقَرَّتْ بِالْوَكَالَةِ لَزَمَهَا النكَاحُ . قُلْت : فَإِنْ أَمَرْتُ رَجُلا أَنْ يَبِيعَ عَبْدًا الرَّجُل ، فَقَالَ لِي فَذَهَبَ فَأَتَانِي بِرَجُلٍ فَقَالَ : قَدْ بعْت عَبْدك الَّذِي أَمَرْتِنِي بَيْعِهِ مِن هَذَا الرَّجُل ، فَقَالَ سَيدُ الْعَبْدِ : قَدْ أَمَرْتُك بَيْعِهِ وَلَمْ بَبغهُ وَآئَتَ فِي قَوْلِك : قَدْ بغته كَاذِبٌ ؟ قَالَ : الْقَوْلُ ، فَقَالَ الْوَكِيلِ وَيَلْزُمُ الآمِرَ الْبَيْعُ ؛ لأَنهُ قَدْ أَقَرَّ بالْوَكَالَةِ . قُلْت : فَلَوْ أَنهُ قَالَ لِرَجُل : قَدْ وَعَى اللّذِي لِي عَلَى فُلان ، فَأَتَى الْوَكِيلُ فَقَالَ: قَدْ قَبْضَته وَضَاعَ وَكُلْتُك عَلَى أَنْ تَقْبض حَقِي الَّذِي لِي عَلَى فُلان ، فَأَتَى الْوَكِيلُ فَقَالَ: قَدْ قَبْضَته وَضَاعَ مَكُنُ الْوَكِيل عَلَى الْوَكِيل فَقَالَ: قَدْ قَبْضَته وَضَاعَ مَا الْاللّذِي عَلَى الْوَكِيل أَلْهُ عَلَى الْوَكِيل وَكُلْكَ إِلَى الْوَكِيل وَلِلْكَ إِلَى الْوَكِيل وَالْا وَكِيل وَالْا وَكِيل وَالْا وَكِيل وَالْا وَكِيل عَلْمُ الْوَكِيل وَالْا وَكِيل وَالْا وَكِيل وَالْا وَلَيْكَ أَلْهُ وَبُولُ الْوَكِيل عَلْمُ الْوَكِيل عَلْمُ الْوَكِيل وَلَا الْوَكِيل وَلَا الْوَكِيل عَلْمُ الْوَكِيل وَلَا الْوَكِيل عَلْمُ الْوَكِيل وَلَا الْوَكِيل وَلَا الْوَكِيل وَلَا الْوَكِيل عَرْمٌ لأَنهُ أَوْرُ اللّهُ وَلَا الْوَلَى؟ وَلَا الْوَكِيل عَلْمُ الْوَلَى؟ وَلَا الْوَلَى؟ وَلَكُ وَلَا الْوَلَى؟ وَلَا الْوَلَى وَقَدْ الْوَلَى ؟ قَالَ الْوَلَى؟ قَوْلُ الْوَلَى ؟ قَالَ الْوَلَى؟ قَوْلُ الْولَى ؟ قَالَ الْامُولُ وَقَدْ أَقَوْلُ الْولَى الْولَولَى ؟ قَالُ الْولَى ال

⁽١) الغريم : الدائن والمديون ، ضد ، كما في القاموس .

وَإِغَا وَكَلَهُ إِذَا وَكَلَهُ بِقَبْضِ الْمَالِ عَلَى أَنْ يَشْهَدَ عَلَى قَبْضِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَادَعَى أَنَهُ قَبْضِ لَمْ يُصِدَقْ إِلا أَنْ يُصِدِّقَهُ الآمِرُ ، قَالَ : وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلَّذِي أَمَرَ رَجُلا أَنْ يَبِيعَ عَبْدهُ ؛ لأن هَذَا لَمْ يُتْلِفْ لِلآمِرِ شَيْئًا . قُلْت : فَإِنْ كَانتِ الْمَرْأَةُ قَدْ وَكَلَتْهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَيَقْبض صداقَهَا فَقَالَ : قَدْ زُوَّجَتُكُ وَقَبْضت صداقَك وَقَدْ ضاعَ الصداقُ مِنِي ؟ قَالَ : هَذَا مُصدقٌ عَلَى التَّزْويج وَلا يُصدقُ عَلَى قَبْضِ الصداق وَلا يُشبهُ هَذَا الْبَيْعَ ، أَلا تَرَى لَوْ أَن رَجُلا يَبِيعُ سِلْعَتَهُ كَأَن لَهُ أَنْ يَقْبض الثَمَن وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : أَقْبِضُ الثَمَن ، وَلَيْسَ لَوْ أَن رَجُلا يَبِيعُ سِلْعَتَهُ كَأَن لَهُ أَنْ يَقْبض الثَمَن وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : أَقْبِضُ الثَمَن ، وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَثْبِي طُلْعَتَهُ كَأَن لَهُ أَنْ يَقْبض الثَمَن وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : أَقْبِضُ الثَمَن ، وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَثْبِي طِلْعَتَهُ كَأَن لَهُ أَنْ يَقْبض الثَمَن وَإِنْ لَمْ يَقُلْ اللهُ وَكُلْ بَالتَّزُويج وَكَلْتُهُ امْرَأَةٌ بِإِنْكَاحِهَا أَو رَجُل لَا لَمُ يَكُن ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَإِن الَّذِي وُكُل بَالتَّزُويج وَكَلْتُهُ امْرَأَةٌ بِإِنْكَاحِهَا أَو رَجُل لا يَلْوَكُون فَا مُ اللهُ يَنْ الْوَكَالَةِ بَقَبْضِ الصداق وَبَيْن الْبَيْعِ ؛ وَكُل بَالتَّوْوج دَفْعُ ذَلِكَ إَلَهُ بَعْضِ الصداق وَبَيْن الْبَيْع ؛ إِلَى الْوَكَالَة فِي قَبْضِ الصداق وَيُقْ مَا بين الْوكَالَة بِقَبْض الصداق وَبَيْن الْبَيْعِ ؛ وَلَا يَلْهُ إِلا بَيْنَةٍ تَقُومُ لَهُ عَلَى قَبْض الصداق .

قُلْت : أَرَأَيْتَ لَوْ أَن رَجُلا هَلَكَ وَتَرَكَ أَوْلادًا أَو أَوْصَى إِلَى امْرَأَتِهِ وَاسْتَخْلَفَهَا عَلَى بضع بناتِهِ ، أَيَجُوزُ وَتَكُونَ أَحَقَّ مِن الاوْلِيَاءِ ، بضع بناتِهِ ، أَيَجُوزُ وَتَكُونَ أَحَقَّ مِن الاوْلِيَاءِ ، وَلَكِنْ لا تَعْقِدُ النكَاحَ .

فِي النكاح بغيْربيّنة

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ تَزَوَّجَ رَجُلِّ بِغَيْرِ بِيِّنَةٍ وَأَقَرَّ الْمُزَوِّجُ بِذَلِكَ أَنهُ زَوَّجَهُ بِغَيْرِ بِيِّنَةٍ ، أَيجُوزُ أَنْ يَشْهَدا فِي الْمُسْتَقْبُلِ ، وَتَكُونَ الْعُقْدةُ صحِيحةً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قَالَ : وقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمَّا أَرَاد أَبُوهَا أَنْ يَقْبض كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ : إِذَا أَقَرَّ أَنهُ تَزَوَّجَ الْمَرَاةُ فَلَمَّا أَرَاد أَبُوهَا أَنْ يَقْبض الصداق قَالَت : وَسَوَاءٌ إِنْ أَقَرًا جَمِيعًا أَنهُ رَوَّجَهَا بِغَيْرِ فَالنكَاحُ لَهُ لازمٌ ويَشْهَدان فِيما يَسْتَقْبلان . قُلْت : وَسَوَاءٌ إِنْ أَقَرًا جَمِيعًا أَنهُ زَوَّجَهَا بِغَيْرِ بِينَةٍ أَو أَقَرَّ أَحَدُهُمَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، ذلِكَ سَوَاءٌ عِنْد مَالِكٍ إِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ بِينَةٍ ، فَالنكَاحُ جَائِزٌ وَيَشْهَدان فِيمَا يَسْتَقْبلان ، وَإِنِمَا الَّذِي أَخْبَرُ ثُكُ مِمَّا سَمِعْت مِن مَالِكٍ أَنهُمَا تَقَارًا جَائِزٌ وَيَشْهَدان فِيمَا يَسْتَقْبلان ، وَإِنِمَا الَّذِي أَخْبَرُ ثُكُ مِمَّا سَمِعْت مِن مَالِكٍ أَنهُمَا تَقَارًا وَلَا بِيْنَةً بِيْنُهُمَا ؟ قَالَ .

قُلْت : أَرَأَيْت الرَّجُلَ إِذَا زَوَّجَ عَبْدَهُ أَمَتَهُ بِغَيْرِ شُهُودٍ وَلا مَهْرِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يُزَوِّجُ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ إِلا بشُهُودٍ وَصداق . قُلْت : فَإِنْ زَوَّجُهُ بِغَيْرِ شُهُودٍ ؟ قَالَ : أَخْبَرْتُك أَن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلِ تَزَوَّجَ بِغَيْرٍ شُهُودٍ فَقَالَ الرَّجُلُ بِعْد ذَلِك : أَنْكَحْتَنِي بِغَيْرِ شُهُودٍ فَقَالَ الرَّجُلُ بِعْد ذَلِك : أَنْكَحْتَنِي بِغَيْرِ شُهُودٍ فَهُو نِكَاحٌ مَفْسُوخٌ ، فقَالَ مَالِك : إذا أَقَرَّ أَنهُ زَوَّجَهُ . قَالَ : فَلْيَشْهَدَانِ فِيمَا يَسْتَقْبلُ

وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا . قُلْت : فَإِنْ زَوَّجَهُ بِغَيْرِ صِدَاق ؟ قَالَ : إِنْ زَوَّجَهُ عَلَى أَنهُ لا صِدَاقَ عَلَيْهِ فَهَذَا النَّكَاحُ مَفْسُوخٌ مَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَإِنْ دَخُلَ بِهَا كَانَ لَهَا صِدَاقُ مِثْلِهَا وَيَثْبُتَانِ عَلَى نِكَاحِهِمَا . قُلْت : فَإِنْ زَوَّجَهُ وَلَمْ يَذَكُر الصِدَاقَ وَلَمْ يَقُلْ : إِنهُ لا صِدَاقَ عَلَيْك ؟ قَالَ : هَذَا التَّفُويِضُ وَهَذَا النَّكَاحُ جَائِزٌ ويُفْرَضُ لِلأَمَةِ صِدَاقُ مِثْلِهَا ، وَهَذَا رَأْبِي ؟ لأَن مَالِكًا قَالَ هَذَا فِي النسَاءِ ، وَالنسَاءُ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْحَرَائِرِ وَالإِمَاءِ .

قُلْت : أَرَأَيْت الرَّجُلَ يَنْكِحُ بَبِيِّنةٍ وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَكْتُمُوا ذَلِكَ ، أَيجُوزُ هَذا النكاحُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : لا . قُلْت : فَإِنْ تَزَوَّجَ بغَيْر بيِّنةٍ عَلَى غَيْر اسْتِسْرَار ؟ قَالَ : ذَلِكَ جَائِزٌ عِنْد مَالِكِ وَلْيَشْهَدان فِيمَا يَسْتَقْبِلان . قُلْت : لِمَ أَبْطَلَتْ الأُوَّلَ ؟ قَالً : لأَن أَصْلَ هَذَا عِنْد مَالِكِ وَلْيَشْهَدان فِيمَا يَسْتَقْبِلان . قُلْت : لِمَ أَبْطَلَتْ الأُوَّلَ ؟ قَالً : لأَن أَصْلَ هَذَا السَّيْسُرَارُ ، فَهُو وَإِنْ كَثَرَتْ الْبَيِّنَةُ إِذَا أَمَرَ بَكِتْمَانِ ذَلِكَ أَو كَان ذَلِكَ عَلَى الْكِتْمَانِ فَالنَكَاحُ فَاسِدٌ .

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَهِيَ ثَيِّبٌ فَأَنْكَرَتِ الْبَنْتُ ذَلِكَ ، فَشَهد عَلَيْهَا الأَبُ وَرَجُلٌ آخَرُ أَنَهَا قَدْ فَوَّضتْ ذَلِكَ إِلَى أَبِيهَا فَزَوَّجَهَا مِن هَذَا الرَّجُلِ ؟ قَالَ : لا الأَبُ وَرَجُلٌ آخَرُ أَنَهَا قَدْ فَوَّضتْ ذَلِكَ إِلَى أَبِيهَا فَزَوَّجَهَا مِن هَذَا الرَّجُل ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ نِكَاحُهُ ؟ لأَنهُ إِنَمَا شَهِد عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ وَهُو خَصْمٌ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَن مَالِكًا سُئِلَ عَنْ رَجُل وُجِد مَعَ امْرَأَةٍ فِي بَيْتٍ فَشَهد أَبُوهَا وَأَخُوهَا أَن الأَبَ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ ، فَقَالَ : لا يَقْبَلُ قَوْلُهُمَا وَلا يَجُوزُ نِكَاحُهُ وَأَرَى أَنْ يُعَاقَبَا .

قُلْت : أَرَآيْتَ إِنْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ نصْرَانِيَّةً بشُهَدَاء نصارَى ، أَيجُوزُ نِكَاحُهُ ؟ قَالَ : لا أَرَى أَنْ يَجُوزَ نِكَاحُهُ بشَهَادةِ النصارَى ، فَإِنْ كَان لَمْ يَدْخُلْ أَشْهَد عَلَى النكاحِ وَلَـزِمَ الزَّوْجَ النكَاحُ .

ابن وَهْب عَنْ يَزِيد بنِ عِيَاضِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبَّادِ بنِ سِنان (١) عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَلا أَنْكِحُكَ أَمَيْمَةَ بنْتَ رَبِيعَةَ بنِ الْحَارِثِ؟ » قَالَ: بلَى قَالَ : « قَدْ أَنْكَحْتَكُهَا » وَلَمْ يُشْهِدْ (٢) .

⁽۱) صوابه : إسماعيل بن إبراهيم بن عباد بن شيبان ، روى عن رجل من بني سليم ، وروى عنه العـلاء ابـن أخى شعيب الرازي . انظر تهذيب التهذيب (۳/ ۲۱،۵۰) .

⁽٢) رواه البزار كما في مجمع الزوائد (٢/ ٢٨٨) عن علي السلمي ، وقال الهيثمي في الجمع: قال البزار: لا يعلم ، روى علي السلمي إلا هذا الحديث ، وفيه جماعة لم أعرفهم ، ورواه المـزي في تهـذيب الكمال (٣/ ٤١) من حديث إسماعيل بن إبراهيم بن عباد بن شيبان عن أبيه عن جده .

ابن وَهْب عَنْ أَبِي ذِئْبٍ أَن حَمْزَةَ بن عَبْدِ اللَّهِ (١) خَطَبَ عَلَى ابْنِهِ إِلَى سَالِم بن عَبْدِ اللَّهِ بن عُمْرَ أَنْ يُزَوِّجَهُ قَالَ لَهُ حَمْزَةُ : أَرْسِلْ إِلَى أَهْلِك ، وَاللَّهِ بن عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ ابْنَتَهُ ، فَلَمَّا أَرَاد أَنْ يُزَوِّجَهُ قَالَ لَهُ حَمْزَةُ : أَرْسِلْ إِلَى أَهْلِك ، قَالَ سَالِمٌ : فَزَوَّجَهُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا .

ابن وَهْب عَنْ اللَّيْثِ عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ : يَجُوزُ شَهَادةُ الابدادِ (٢) فِي النكاحِ وَالْعَتَاقَةِ .

بكأخ السّرّ

ابَنْ وَهَبْ عَنْ يُونسُ أَنهُ سَأَلَ ابْن شِهَابٍ عَنْ رَجُلِ نَكَحَ سِرًّا وَأَشْهَد رَجُلَيْنِ قَالَ : إِنْ مَسَّهَا فُرِّقَ بِيْنهُمَا وَاعْتَدتْ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدتُهَا وَعُوقِبَ الشَّاهِدانِ بَمَا كَتَمَا مِن ذَلِكَ وَلِلْمَرْأَةِ مَهْرُهَا ، ثُمَّ إِنْ شَاءَتْ نَكَحَتْهُ حِينَ تَنْقَضِي عِدتُهَا نِكَاحَ عَلاَنِيةٍ ، قَالَ يُونسُ : وَلِلْمَرْأَةِ مَهْرُهَا ، ثُمَّ إِنْ شَاءَتْ نَكَحَتْهُ حِينَ تَنْقَضِي عِدتُهَا نِكَاحَ عَلاَنِيةٍ ، قَالَ يُونسُ : وَالْمُ بَعُقُوبَةٍ وَالشَّاهِدِيْنِ بِعُقُوبَةٍ فَإِنهُ لا يَصْلُحُ نِكَاحُ صِداقَ لَهَا ، وَنرَى أَنْ يُنكِّلُهُمَا الإمَامُ بِعُقُوبَةٍ وَالشَّاهِدِيْنِ بِعُقُوبَةٍ فَإِنهُ لا يَصْلُحُ نِكَاحُ السِّرِ ، وَقَالَ يَحْيَى بن عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَالِم مِثْلُهُ .

ابْن لَهِيعَةَ عَنْ يَعْقُوبَ بِنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَدِنِيِّ عَنْ الضحَّاكِ بِنِ عُثْمَان أَن أَبَا بِكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ : لا يَجُوزُ نِكَاحُ السِّرِّ حَتَّى يُعْلَن بِهِ وَيُشْهَد عَلَيْهِ .

ابن وَهْب عَنْ شِمْرِ بِن نَمَيْرِ الْأَمَوِيِّ (٣) عَنْ حُسَيْنِ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ (٤) عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ عَنْ جَدَاءً عَنْ أَبِي طَالِبٍ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ مَرَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بَبَنِي زُرَيْتٍ ، فَسَمِعُوا غِناءً وَلَعِبًا فَقَالُوا : مَا هَذا ؟ فَقَالُوا : نِكَاحُ فُلانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : « كَمَّلَ دِينهُ هَذا

⁽۱) حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو عمارة ، روى عن أبيه وعمته حفصة وعائشة ، وروى عنه أخوه عبد الله وابن ابن أخيه خالد بن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر والزهري وغيرهم ، وروى عنه ابن أبي ذئب موسى بن عقبة وغيرهم ، وثقه ابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۲/ ۲۱) .

⁽٢) شهادة الأبدان : الشهادة المتفرقة فيشهد هذا من لقى وهذا من لقى .

⁽٣) لعله : شمر بن عطية الأسدي الكوفي ، روى عن ذر بن حبيش وشهر بـن حوشـب وسـعيد بـن جـبير وغيرهم ، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي وعاصم بن يهدلة وفطر بن خليفة وغيرهم ، وثقـه ابـن سعد والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٥١٤) .

⁽٤) حسين بن عبد الله بن ضميرة ، يروى عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة ، وروى عنه إسماعيـل بـن أبي أويس ، قال ابن معين : حسين بن ضميرة ليس بشيء . انظر المجروحين لابن حبان (١/ ٢٤٤).

النكاحُ لا السِّفَاحُ وَلا نِكَاحُ السِّرِّ حَتَّى يُسْمَعَ دُفُّ أَو يُرَى دُخَانٌ » (١) .

قَالَ حُسَيْنٌ : وَحَدَثْنِي عَمْرُو بن يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ جَدِّهِ أَبِي حُسَيْنٍ أَن رَسُولَ اللَّهِ كَرهَ نِكَاحَ السِّرِّ حَتَّى يُضرَبَ بالدُّفِّ (٢) .

ابْن لَهِيعَةَ عَنْ يَزِيد بنِ أَبِي حَبِيبٍ أَن عُمَرَ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى أَيُّوبَ بنِ شُرَحْبيلَ أَنْ مُرْ مَنْ قِبَلَك أَنْ يُظْهِرُوا عُقْدةَ النكاحِ بالدُّفِّ حَتَّى يُفَرَّقَ بَيْنِ النكاحِ وَالسِّفَاحِ ، وَامْنع الَّذِين يَضربُون بالْبَرَابِطِ (٣) وَالْبَرَابِطَ الأَعْوَادِ .

في النكاح بالخيار

قُلْت : أَرَآيْتَ إِنْ تَزَوَّجَ رَجُلِّ امْرَأَةً بِإِذِنِ الْوَلِيِّ وَشَرَطُوا الْخِيَارَ لِلْمَرْأَةِ أَو لِلزَّوْجِ أَو لِلْوَلِيِّ أَو لَهُمْ كُلِّهِمْ يَوْمًا أَو يَوْمَيْنِ ، أَيَجُوزُ هَذَا النكَاحُ عِنْد مَالِكِ ؟ وَهَلْ يَكُونَ فِي لِلْوَلِيِّ أَو لَهُمْ كُلِّهِمْ يَوْمًا أَو يَوْمَيْنِ ، أَيَجُوزُ هَذَا النكَاحُ عِنْد مَالِكِ ؟ وَهَلْ يَكُونَ فِي النكَاحِ الْخِيَارُ فُسِخَ النكَاحُ النكَاحِ الْخِيَارُ وَلَمْ يَتُوَارَثُا . قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ بنى بها قَبْلَ مَا لَهُ مُنَا قَبْلَ الْخِيَارِ وَلَمْ يَتُوَارَثُا . قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ بنى بها قَبْلَ الْمُ يَدْخُلُ بها ؛ لأَنهُ مَا لَوْ مَا تَا قَبْلَ الْخِيَارِ وَلَمْ يَتُوارَثُا . قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ بنى بها قَبْلَ أَنْ يُنْ مَنْ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَيَكُونَ لَهَا الصَدَاقُ الَّذِي سُمِّي لَهُا وَلا تُرَدُّ إِلَى صَدَاقٍ مِثْلِهَا .

قُلْت : أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى أَنهُ بِالْخِيَارِ يَوْمًا أَو يَوْمَيْنِ أَو ثلاثًا ، أَو عَلَى أَن الْمَرْأَةَ بِالْخِيَارِ مِثْلَ ذلِكَ ، أَيجُوزُ هَذا النكاحُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي اللّهِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِصِداقِ كَذا وَكَذا عَلَى أَنهُ إِنْ لَمْ يَأْتِهَا بِصِداقِهَا إِلَى أَجَلِ كَذا وَكَذا وَكَذا فَلا نِكَاحَ بَيْنهُمَا ، قُلْت : دَخَلَ أَو لَمْ فَلا نِكَاحَ بَيْنهُمَا ، قُلْت : دَخَلَ أَو لَمْ يَدْخُلْ ، وَإِنْ دَخَلَ لَمْ أَفْسَخْهُ وَجَازَ النكاحُ ، وَكَذا مَسْأَلتُكَ فِي تَزْويِجِ الْخِيَارِ .

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: أَتَزَوَّجُك عَلَى أَحَدِ عَبْديَّ هَذَيْنِ أَيُّهُمَا شِئْت أَنْتِ أَو أَيُّهُمَا شَاءَ شَئْت أَنا ؟ قَالَ : أَمَّا إِذَا قَالَ: أَيُّهُمَا شَاءَت الْمَرْأَةُ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَأَمَّا إِنْ قَالَ: أَيُّهُمَا شَاءَ

⁽١) لم أقف عليه .

⁽٢) رُواه أحمد (٧٧/٤ ، ٧٧) من حديث عبد الله بن ضمرة عن عمرو بن يحيى المازني عـن جـده أبـي حسن بمثل سند ولفظ المدونة ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٨/٤، ٢٨٩) وقال : رواه أحمد وفي سنده عبد الله بن ضمرة وهو متروك .

⁽٣) البربط: العود، كما في القاموس.

الرَّجُلُ فَلا خَيْرَ فِيهِ ، أَلا تَرَى أَنْ لَوْ باعَ أَحَدهُمَا مِن رَجُلِ بِعَشَرَةِ دِنانِيرَ يَخْتَارُ الْمُشْتَرِي الرَّجُلُ فَلا خَيْرَ فِي ذَلِكَ خَيْرٌ أَيَّهُمَا شَبْت لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ خَيْرٌ أَيَّهُمَا شَبْت لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ خَيْرٌ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالنَكَاحُ عِنْدِي مِثْلُه . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَالَ اللَّيْثُ : قَالَ رَبيعَةُ : الصداقُ مَا وَقَعَ بِهِ النَكَاحُ وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ .

فِي النكاخ إلى أجَل

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِإِذِن وَلِيِّ بصَداق قَدْ سَمَّاهُ تَزَوَّجَهَا إِلَى أَشَهْرِ أَو سَنةٍ ، أَو سَنتَيْنِ أَيَصْلُحُ هَذَا النكَاحُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هَذَا النكَاحُ بَاطِلٌ إِذَا تَزَوَّجَهَا إِلَى أَجَلِ مِن الأَجَالِ فَهَذَا النكَاحُ بِاطِلٌ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بصداق قَدْ سَمَّاهُ فَشَرَطُوا عَلَى الزَّوْجِ إِنْ أَتَى بصداقِهَا إِلَى أَجَلِ كَذَا وَكَذَا مِن الاَجَالِ وَإِلاَّ فَلا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا . قَالَ مَالِكٌ : هَذَا النكَاحُ بِاطِلٌ ، قُلْت : دَخَلَ بِهَا أَو لَمْ يَدْخُلْ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: هُو مَفْسُوخٌ عَلَى كُلِّ حَال دَخَلَ بِهَا أَو لَمْ يَدْخُلْ بِهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَإِنِمَا رَأَيْت فَسْخَهُ ؟ لَأَني رَأَيْت فَسْخَهُ ؟ لَأَني رَأَيْت فَسْخَهُ ؟

قَالَ سَحْنُونٌ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَوْلُهُ كَانَتْ لَهُ فِي تَزْوِيجِ الْخِيَارِ أَنهُ يَفْسَخُ دخَلَ بِهَا أَو لَمْ يَدْخُلْ ، وَكَانَ يَقُولُ : لأَن فَسَادهُ مِن قَبْلِ عَقْدِهِ ثُمَّ رَجَعَ فَقَـالَ: إذا دخَلَ جَـازَ وَيُفْسَـخُ قَبْلَ الدُّخُول .

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ : أَتَزَوَّجُك شَهْرًا ، يَبْطُلُ النكَاحُ أَمْ يُجْعَلُ النكَاحُ صحِيحًا وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : النكَاحُ باطِلٌ يُفْسَخُ ، وَهَذِهِ الْمُتْعَةُ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ تَحْرِيمُهَا(١) .

قُلْت: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: لَهَا إِنْ مَضى هَذَا الشَّهْرُ فَأَنَا أَتَزَوَّجُكُ وَرَضِيَ بِذَلِكَ وَلِيُّهَا وَرَضِيَت ؟ قَالَ: قَالَ مَذَا النكَاحُ بِاطِلٌ وَلا يُقَامُ عَلَيْهِ. قُلْت: أَرَأَيْتَ لَوْ أَن رَجُلا تَزَوَّجَ امْرَأَةً بثلاثِين دِينَارًا نقْدًا أَو ثلاثِين نسِيئَةً إِلَى سَنةٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يُعْجِبُنِي هَذَا النكَاحُ وَلَمْ يَقُلْ لَنَا فِيهِ أَكْثَرَ مِن هَذَا . قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ هَذَا مِن نِكَاحٍ مَنْ أَدْرَكُت . النكاحُ وَلَمْ يَقُلْ لَنَا فِيهِ أَكْثَرَ مِن هَذَا . قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ هَذَا مِن نِكَاحٍ مَنْ أَدْرَكُت . قُلْت : فَمَا يُعْجِبُكُ مِن هَذَا النكَاحِ إِنْ نَزَلَ ؟ قَالَ : أُجِيزُهُ وَأَجْعَلُ لِلزَّوْجِ إِذَا أَتَى

⁽١) رواه البخاري في المغازي (٤٢١٦) ، وفي النكاح (٥١١٥) ، ومسلم في النكاح (١٤٠٧) من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

بِالْمُعَجَّلِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا وَتَكُونِ الثَلاَثُونِ الْمُؤَخَّرَةُ إِلَى الْمُعَجُلِ أَو قَالَ فِي الثَلاثِينِ الْمُؤَخَّرَةِ : إِنهَا إِلَى مَوْتٍ أَو فِرَاقٍ ؟ قَالَ : أَمَّا إذا كَانَ إِلَى مَوْتٍ أَو فِرَاقٍ فَهُوَ مَفْسُوخٌ مَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . وَأَمَّا إذا كَانَ إِلَى أَجَلِ بِعِيدٍ فَأَرَاهُ جَائِزًا مَا لَمْ يَتَفَاحَشْ بعْد ذلِكَ .

في شُرُوطِ النكَاحَ

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَن لا يَتزَوَّجَ عَلَيهَا وَلا يَسَرَّرَ ، أَيفْسَخُ هَذَا النكَاحُ وَفِيهِ هَذَا الشَّرْطُ إِن أُدْرِكَ قَبَلَ الْبناءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : النكاحُ جَائزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ . قُلْت : لِمَ أَجَازَ مَالِكُ هَذَا النكَاحَ وَفِيهِ هَذَا الشَّرْطُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : قَدْ أَجَازَهُ سَعِيدُ بن الْمُسَيب وَغيرُ وَاحِدٍ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَيسَ هَذَا مِن الشرُوطِ الَّتِي يَفْسُدُ بِهَا النكَاحُ .

ابَنْ وَهْبٍ عَنْ اللَّيث بن سَعْدٍ وَعَمْرُو بن الْحَارِثِ عَن كَثِيرِ بن فَرْقَدٍ (١) عَن سَعِيدِ بن عُبِيدِ اللَّهِ بن السَّباق (٢) أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ ، فَشَرَطَ لَهَا أَن لا يَحْرِجَهَا مِن أَرْضِهَا ، فَوَضعَ عَنهُ عُمَرُ الشَّرْطَ ، وَقَالَ: الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا (٣) ابَنْ وَهْبٍ عَنْ رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ: وَلَيسَ هَذا مِن الشرُوطِ الَّتِي يفْسُدُ بِهَا النكَاحُ ، عَن ابنِ الْمُسَيب (٤) وَعُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزِيزِ وَابنِ شِهَابِ وَابنِ رَبيعَةَ وَأَبِي الزِّنادِ وَعَطَاءِ بن أَبي رَباح وَيْبي بنِ سَعِيدٍ مِثلُهُ .

ابن وَهْب عَن ابنِ أبي الزِّنادِ عَن أبيهِ قَالَ : قَدْ نزَلَ ذلِكَ في زَمَان عَبدِ الْمَلِكِ بنِ

⁽۱) كثير بن فرقد المدني ، روى عن نافع مولى ابن عمر وعبد الله بن مالك بن حذافة وعبيد بـن السباق وغيرهم ، وروى عنه عمرو بن الحارث ومالك وابن لهيعة والليث وغيرهم ، وثقه ابـن معـين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٥٨٥) .

⁽٢) سعيد بن عبيد بن السباق الثقفي ، أبو السباق المدني ، روى عن أبيه ومحمد بن أسامة بــن زيــد وأبــي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ، وروى عنه ابن إسحاق والزهري وسهيل بــن أبــي صــالح وغيرهــم ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٢ / ٣٢٢) .

⁽٣) رواه البيهقيّ في السنن الكبرى (٧/ ٤٠٧) بلفظ وسند المدونة ، وقال البيهقي: روى عن عمـر مـن وجه آخر .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب من قال: ليس لها شرطها بشيء وله أن يخرجها (٤) رواه ابن أبي شيبة في السنن الكبرى (٣٢٧/٣) من حديث مالك عن سعيد بن المسيب .

مَوْوَان مَعَ شُرُوطٍ سِوَى ذلِكَ ، فَقَضى بذلِكَ فَرَأَى الْفُقَهَاءُ يوْمئذٍ أَن قَدْ أَصاب الْقَضاءُ فِي ذلِكَ مَا لَمْ يكُن فِيهِ طَلاقٌ .

قُلْت: فَأَي شَيءٍ مِنَ الشرُوطِ الَّتِي يفْسُدُ بِهَا النكاحُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لَيسَ لَهَا حَدِّ. قَالَ ابنِ الْقَاسِمِ: وَقَالَ مَالِكٌ: مَن تزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى شُرُوطٍ تلْزَمُهُ ثمَّ إنهُ صالَحَهَا أَو طَلَّقَهَا تطْلِيقَةً فَانقَضِت عِدتهَا ثمَّ تزَوَّجَهَا بعْد ذلِكَ بنِكَاحٍ جَدِيدٍ. قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: يلْزَمُهُ تِلْكَ الشرُوطُ مَا بقِي مِن طَلاق ذلِكَ الْمِلْكِ شَيءٌ. قَالَ : وَإِن شَرَطَ فِي نِكَاحِهِ الثانِي أَنهُ إِنْ الشرُوطِ شَيءٌ. قَالَ : وَإِن شَرَطَ فِي نِكَاحِهِ الثانِي أَنهُ إِنْ اللهُ عَلَى أَن لا يلْزَمَهُ مِن تِلْكَ الشرُوطِ شَيءٌ. قَالَ : وَإِن شَرَطَ فِي نِكَاحِهِ الثانِي أَنهُ فَإِن ذَلِكَ لا ينفَعُهُ ، وَتِلْكَ الشرُوطُ لَهُ لازِمَةٌ مَا بقِي مِن طَلاقَ ذَلِكَ الْمِلْكِ شَيءٌ.

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: أَتزَوَّجُك بَائِةِ دِينار، عَلَى أَن أَنقُدك خُسِين دِينَارًا وَخُسُون عَلَى ظَهْرِهِ بِحِلُّ بِدُخُولِ الزَّوْجِ عِندهُمْ فَأَرَاهُ عَيرَ جَائِز، فَإِن أَذْرِكِ النكاحُ فَلنَا أَن فَينَ مَا أَن دَخلَ بِهَا ثَبِت النكاحُ وَكَان لَهَا صِداقٌ مِثلِهَا. قُلْت : أَرَأَيت هَذا النكاحَ تَوَجَعَلَى مَهْر مُعَجَّل وَمِنهُ مُؤَجَّلٌ إِلَى مَوْتٍ أَو طَلاق فَدخل بِهَا ، أَيفْسَخُ هَذا النكاحَ أَمْ يقِرُّهُ إِذَا دخل بِهَا أَجُزْتُ النكاحَ وَجَعَلْتُ لَهَا صِداقَ مِثلِهَا وَلَمْ أَنظُر إِلَى النَّذِي سُمِّي مِن الصِداق ، إلا أَن يكُون صِداقٌ مِثلِهَا أَقَلَ مِمَّا جُعِلَ لَهَا فَلا ينقُصُ مِنهُ شَيءٌ .

فِي جَدُ النَّاحُ وَهَزْلِهِ

قُلْت : أَرَأَيت إِن خَطَب رَجُلُ امْرَأَةً وَوَلِيهَا حَاضِرٌ فَقَالَ: زَوِّجْنِيهَا بَائَةِ دِينَارِ فَقَالَ الْوَلِي قَدْ فَعَلْت ، وَقَدْ كَانِت فَوَّضِت إِلَى الْوَلِي فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ الْخَاطِب وَهِي بِكُرٌ الْوَلِي قَدْ فَعَلْت ، وَقَدْ كَانِت فَوَّضِت إِلَى الْوَلِي فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ الْخَاطِب وَهِي بِكُرْ وَالْمَخْطُوب إِلَيهِ وَالِدُهَا ، فَقَالَ الْخَاطِب : لا أَرْضَى، بعْد قَوْلَ الأب أَو الْوَلِي:قَدْ وَالْمَخْطُوب إِلَيهِ وَالِدُهَا ، فَقَالَ الْخَاطِب : لا أَرْضَى، بعْد قَوْلَ الأب أَو الْوَلِي:قَدْ زَوَّجْتك ؟ قَالَ : أَرَى ذَلِكَ يَلْزَمُهُ وَلا يشْبهُ هَذَا الْبِيعَ ؛ لأَن سَعِيد ابن الْمُسَيب قَالَ : ثلاث لَيسَ فِيهِن لَعِب هَزْلُهُن جَدِّ : النكاحُ ، وَالطَّلاقُ ، وَالْعَتَاقُ (١) . فَأَرَى ذَلِكَ يَلْزَمُهُ .

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في النكاح (۲/ ٤٣٢) رقم (٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥٥٨) موقوفًا على سعيد بن المسيب . قلت: والحديث رواه أبو داود في الطلاق (٢١٩٤)، والترمذي في الطلاق (١١٨٤)، وابن ماجه في الطلاق (٢٠٣٩) من حديث أبي هريرة ، بلفظ « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد:النكاح والطلاق والرجعة » وسنده حسن ، وقد حسنه الألباني في سنن أبي داود وابن ماجه _ ط مكتبة المعارف _ الرياض .

شُرُوطُ النكاحُ أيضا

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَتَ عَلَيهِ شُرُوطًا وَحَطَّت مِن مَهْرِهَا لِتِلْكَ الشُرُوطِ ، أَيكُون لَهَا مَا حَطَّت مِن ذلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : مَا حَطَّت مِن ذلِكَ فَي عُقْدةِ النكاحِ ، فَلا يكُون لَهَا عَلَى الزَّوْج شَي * مِن ذلِكَ وَمَا شَرَطَت عَلَى الزَّوْج فَهُ وَعُدة النكاحِ ، فَلا يكُون فِيهِ عِتِقٌ أَو طَلاقٌ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت إِنَمَا بِاطِلٌ إِلا أَن يكُون فِيهِ عِتِقٌ أَو طَلاقٌ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت إِنَمَا حَطَّت عَنهُ بعْد عُقْدةِ النكاحِ عَلَى أَن شَرَطَت عَليهِ هَذِهِ الشروط ؟ قَالَ : يلْزَمُهُ ذلِكَ وَيكُون لَهُ الْمَالُ . قَالَ : فَإِن أَتَى شَيئًا مِمَّا شَرَطَت عَليهِ رَجَعَت فِي الْمَالُ فَأَخذته ، مِثلَ مَا يشْتَرَطُ أَن لا يَخرِجَهَا مِن مِصْرِهَا وَلا يتسَرَّرَ (١) عَلَيهَا وَلا يتزَوَّجَ ؟ قُلْت : فَإِن كَانت أَعْطَتهُ الْمَالُ عَلَى أَن لا يتزَوَّجَ عَلَيها ، فَإِن تزَوَّجَ عَلَيها فَهِي طَالِقٌ ثلاثًا ؟ قَالَ : فَإِن كَانت أَعْطَتهُ الْمَالُ عَلَى أَن لا يتزَوَّجَ عَلَيها ، فَإِن تزَوَّجَ عَلَيها فَهِي طَالِقٌ ثلاثًا ؟ قَالَ : فَإِن فَعَلَ وَقَعَ الطَّلاقُ وَلَمْ يرْجعْ فِي الْمَالُ ؛ لأَنهَا اشْترَت طَلاقَها مَا وَضعَت عَنهُ .

في نِكَاحُ الْخصِي وَالْعَبدِ

قُلْت : يَجُوزُ نِكَاحُ الْخصِي وَطَلَاقُهُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نِكَاحُهُ جَائزٌ وَطَلَاقُهُ جَائزٌ . قَالَ : وَلَقَدْ كَان فِي زَمَن عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ خصِيٌّ كَان جَارًا لِعُمَرَ بنِ الْخطَّابِ ، قَالَ : فَكَان عُمَرُ يسْمَعُ صوْت امْرَأَتِهِ وَضُعْاءَهَا (* *) مِن زَوْجِهَا هَذا الْخصِي . الْخطَّابِ ، قَالَ : فَكَان عُمَرُ يسْمَعُ صوْت امْرَأَتِهِ وَضُعْاءَهَا (* *) مِن زَوْجِهَا هَذا الْخصِي .

ابن وَهْب عَن عُمرو بنِ الْحَارِثِ عَن بكَيرِ بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ سُلَيمَان بن يسَارِ أَن ابـن سَندرِ (٣) تزَوَّجَ امْرَأَةً وَكَان خصييًّا وَلَمْ تعْلَمْ فَنزَعَهَا مِنهُ عُمَرُ بَنِ الْخطَّابِ (٤).

قُلْت : فَالْمَجْبوب (٥) أَيجُوزُ نِكَاحُهُ أَيضا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ ، نِكَاحُهُ جَائِزٌ لأَنهُ يُحْتاجُ إِلَى أَشْياءَ مِن أَمْرِ النسَاءِ .

ابن لَهِيعَةَ عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحٍ أَنهُ قَالَ : إذا دخلَت عَلَيهِ وَهِـي تعْلَـمُ أَنـهُ لا يـأْتِي

⁽١) يقال: تسرى: أخذ سرية ، كما في القاموس.

⁽٢) الضغاء: الصياح، كما في القاموس.

⁽٣) ابن سندر هو عبد الله بن سندر ، قال ابن أبي حاتم : سند أبو الأسود له صحبة ، روى عنه ابنه عبد الله . انظر تهذيب التهذيب (٥٠٧/٦) .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ بـاب مـا قـالوا في المـرأة يتزوجهـا الخصـي (٣/ ٤٥٨) رقم (١) .

⁽٥) المجبوب : الذي قطع ذكره .

النسَاءَ فَلا خُصُومَةَ لَهَا بعْد ذلِكَ . قُلْت : فَالْعَبدُ كَمْ يَتزَوَّجُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَن مَا سَمِعْت أَن الْعَبد يَتزَوَّجُ أَرْبعًا ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ: إِن الْعَبد يَتزَوَّجُ أَرْبعًا ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرْبعًا ، قُلْت : إِن شَاءَ إِمَاءً وَإِن شَاءَ حَرَائِرَ ؟ قَالَ : أَرْبعًا ، قُلْت : إِن شَاءَ إِمَاءً وَإِن شَاءَ حَرَائِرَ ؟ قَالَ : كَمْ يَنكِحُ الْعَبدُ فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرْبعًا ، قُلْت : إِن شَاءَ إِمَاءً وَإِن شَاءَ حَرَائِرَ ؟ قَالَ : كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ .

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبد إذا تزَوَّجَ بغير إذن سَيدِهِ فَنقَد مَهْرًا ، أَيكُون لِلسَّيدِ أَن يأْخُذ جَمِيعَ ذلِكَ (١) فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْعَبد بين الرَّجُلَين ينكِحُ بإذِن أَحَدِهِمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إنهُ لا يجُوزُ إلا أَن يأْذنا جَمِيعًا .

ابن وَهْب عَن مَخرَمَةَ بن بكَير عَن أَبيهِ قَالَ: سَمِعْت ابن قُسَيطٍ وَاسْتَفْتِي فِي عَبدٍ اسْتَطَاعَ طَوْلا أَن ينكِحَ حُرَّةً فَلَمْ يَرَ بأُسًا أَن ينكِحَ أَمَةً ، وَلَمْ يرَ عَلَيهِ مَا عَلَى الْحُرِّ فِي ذَلِكَ . وَلَمْ يرَ عَلَيهِ مَا عَلَى الْحُرِّ فِي ذَلِكَ .

ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيد وَغيرهِ عَن ابن شِهَاب أَنهُ قَالَ : لَوْ كَان لَهُ رَغائب الأَمْوَال ثِمَّ نكَحَ الإَمَاءَ وَترَكَ الْحَرَائرَ لَجَازَ لَهُ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يصْلُحُ لَهُ نِكَاحُ الْمُوَال ثِمَّ نكِحَ اللهَّنةِ . قَالَ : فَبذلِكَ يرَى أَنهُ لا يُحْرُمُ عَلَى الْمَمْلُوكِ أَن يَنكِحَ الأَمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ (٢) . قَالَ يونسُ : وقَالَ رَبيعَةُ : يجُوزُ لَهُ أَن ينكِحَ أَمَةً عَلَى حُرَّةٍ .

ابْنُ وَهْبٍ عَنْ رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن الْقَاسِمِ وَسَالِمٍ وَابِنِ شِهَابِ وَرَبِيعَةَ وَيُحْيى بنِ سَعِيدٍ وَمُجَاهِدٍ وَابِنِ جُبيرٍ وَكَثِيرٍ مِن الْعُلَمَاءِ أَنهُمْ قَالُوا : يَنكِحُ الْعَبدُ أَرْبعًا (٣) .

ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابن أَبِي ذِئب عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ قَالَ : ينكِحُ الْعَبدُ أَرْبِعَ نصْرَانِياتٍ .

ابْنُ وَهْبٍ عَنْ جَرِيرُ بن حَازِمِ أَنهُ سَمِعَ يُحْيى بن سَعِيدٍ عِندنا فِي الْمَدِينةِ فِي الْعَبدِ يتزَوَّجُ بغيرِ إِذن ِسَيدِهِ ؛ أَن سَيدهُ بالْخِيارِ إِن شَاءَ أَمْضاهُ وَإِن شَاءَ رَدَّهُ ، فَإِن أَمْضاهُ فَلا بأس بهِ (١٠) .

⁽١) تتبع به ، أي : تطالب به .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب من كره أن يتزوج الأمة على الحرة (٣/ ٢٨٨) رقـم (٥) عن مسروق بلفظ لا ينكح الأمة على الحرة إلا المملوك .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ باب في المملوك كم يتزوج من النساء (٣/ ٢٨٤، ٢٨٥) رقم (٢) عن مجاهد، ورقم (٩) عن القاسم وسالم .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ باب العبد يتزوج بغير إذن سيده (٣/ ٢٨٥) رقـم (٣) عن ابن المسيب والحسن .

في حدُودِ الْعَبِدِ وَلَهَا راَئِهِ

قُلْت لابن الْقَاسِم: أَي شَيءٍ يكُون الْحُرُّ فِيهِ وَالْعَبدُ سَوَاءٌ فِي هَذِهِ الْاشْياءِ الْكَفَّارَات وَلُهُ وَالْعَبد وَالْحُرَّ فِيهَا سَوَاءٌ ، وَأَمَّا حَدُّ الْفِرْيةِ (١) وَالْحُدُودُ ؟ قَالَ: أَمَّا الْكَفَّارَات كُلُهَا فَإِن الْعَبد وَالْحُرَّ فِيهَا سَوَاءٌ ، وَأَمَّا الظّهَارُ فَكَفَّارَتهُ فَإِن عَلَى الْعَبدِ فِيهِ أَرْبعِين جَلْدةً ، وَأَمَّا الطَّلاقُ فَهُوَ مَا قَدْ عَلِمْت ، وَأَمَّا الظّهَارُ فَكَفَّارَتهُ فِي الظّهارِ مِثلُ كَفَّارَةِ الْحُرِّ ؛ لأن هَذا كَفَّارَةٌ وَكَذَلِكَ الْيمِين بَاللَّهِ ، وَإِيلاؤُهُ مِثلُ إِيلاءِ فِي الظّهارِ مِثلُ كَفَّارَة الْحُرِّ إلا أَنهُ لا يقْدِرُ عَلَى أَن يعْتِقَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالصِّيامُ فِي كَفَّارَةِ الْيمِينِ لِلْعَبدِ أَحَب إِلَي ، فَإِن أَطْعَمَ فَأَرْجُو أَن يجْزِئهُ وَكَذلِكَ الْكِسْوَةُ ، وَيضرَب لِلْعَبدِ إذا قَعَدَ عَن امْرَأَتِهِ سَنتينَ نِصْفُ أَجَلِ الْحُرِّ وَإِذَا اعْرَض عَن امْرَأَتِهِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَن يطَأَهَا نِصْفُ أَجَلِ الْحُرِّ سَتَةُ أَشْهُرٍ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُكَاتِب يتزَوَّجُ ابنةَ مَوْلاهُ ، أَيجُوزُ ذلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى حِفْظِ قَوْلِ اللهُكَاتِب يَتزَوَّجُ ابنةَ مَوْلاهُ ، وَفُلْ جَائزٌ . قُلْت : وَكَذلِكَ الْعَبدُ يتزَوَّجُ ابنةَ مَوْلاهُ برضا مَوْلاهُ وَرضاهَا ؟ قَالَ : هُو بَمَنزِلَةِ الْمُكَاتِب أَيضا ، وَقَدْ كَان مَالِكٌ يَسْتَثَقِلُهُ وَلَسْت أَرَى بِهِ بِأُسًا .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُكَاتب يشْتري امْرَأَتهُ ، هَلْ يفْسُدُ عَلَيهِ النكَاحُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ وَيطَؤُهَا عِلْكِ الْيمِينِ . وَيفْسُدُ النكَاحُ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إذا زَوَّجَ الرَّجُلُ عَبِدهُ عَلَى مَن الْمَهْرُ ؟ قَالَ : عَلَى الْعَبِدِ إلا أَنهُ يشْترِطُهُ السَّيدُ عَلَى نفْسِهِ .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن رَبِيعَةَ أَنهُ قَالَ فِي الْعَبدِ: يَنكِحُ. قَالَ: أَمَّا الَّذِي خَطَب عَلَيهِ سَيدُهُ وَأَنكَحَهُ وَسَمَّى صداقًا فَالصداقُ عَلَى سَيدِهِ ، وَأَمَّا رَجُلٌ أَذِن فِي نِكَاحٍ عَبدِهِ لَقَوْم خَطَب إِلَيهِمِ الْعَبدُ مولاتهُمْ أَو جَارِيتِهِمْ فَإِن الصداقَ عَلَى الْعَبدِ بَمَنزِلَةِ الدينَ عَلَيهِ لِقَوْم خَطَب إِلَيهِمِ الْعَبدُ مولاتهُمْ أَو جَارِيتِهِمْ فَإِن الصداقَ عَلَى الْعَبدِ بَمَنزِلَةِ الدينَ عَلَيهِ إِن كَانت حُرَّةً فَمَا سَمَّى إِن كَانت حُرَّةً فَمَا سَمَّى لَوْ كَانت حُرَّةً فَمَا سَمَّى لَهَا ؛ لأَن السَّيد فَرَّطَ حِين أَذِن فِي النكَاحِ فَحُرْمَتهَا أَعْظمُ مِمَّا عَسَى أَن يصدقَ الْعَبدُ. لَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ فِي ذِمَّتِهِ أَو فِي رَقَبتِهِ ؟ قَلْ : أَرَأَيت إِن أَذِن السَّيدُ لِعَبدِهِ فِي النكَاحِ ، أَيكُون الْمَهْرُ فِي ذِمَّتِهِ أَو فِي رَقَبتِهِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : الْمَهْرُ فِي ذِمَّتِهِ أَو فِي رَقَبتِهِ ؟

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ الْعَبدُ بغيرِ إِذِن سَيدِهِ ، أَيكُون الْمَهْرُ فِي رَقَبةِ الْعَبدِ أَمْ لا ؟

⁽١) الفرية : الكذب ، كما في القاموس .

قَالَ: لا يكُون فِي رَقَبِتِهِ وَيأْخُذ السَّيدُ الْمَهْرَ الَّذِي دَفَعَهُ الْعَبدُ إِلَيهَا ، وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ، إِلا أَنهُ قَدْ يترُكُ لَهَا قَدْرَ رُبعِ دِينارِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَعْتَقَ هَذَا الْعَبد يوْمًا مِن الـدهْرِ ، هَلْ تُتْبعُهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ بِالْمَهْرِ الَّذِي سَمَّى لَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، فِي رَأْيِي إِن كَان دخلَ إِلا أَن يكُون السُّلْطَان أَبطَلَهُ عَنهُ .

وَإِن أَبطَلَهُ الْعَبدُ أَيضا فَهُو باطِلٌ . قُلْت : وَلِمَ . قُلْت: إِذَا أَبطَلَهُ السُّلْطَان عَنهُ ثمَّ عَتقَ بعْد ذَلِكَ أَنهُ لايلْزَمُهُ فِي رَأْيك وَعَلَى مَا قُلْته ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنهُ قَالَ فِي الْعَبدِ إِذَا ادَّانَ بغيرِ إِذِن سَيدِهِ : إِن ذَلِكَ دينًا عَلَيهِ إلا أَن يفْسَخهُ السُّلْطَان . قُلْت: فَإِذَا فَسَخهُ السُّلْطَان ، قُلْت: فَإِذَا فَسَخهُ السُّلْطَان ، ثمَّ عَتقَ الْعَبدُ بعْد ذلِكَ ، أَيبطُلُ الدين عَنهُ بفَسْخِ السُّلْطَانِ ذَلِكَ الدين عَنه ؟ السُّلْطَان مِنهَ بلَغنِي عَن مَالِكٍ .

قُلْت: أَرَأَيت كُلَّمَا لَزَمَ ذِمَّة الْعَبدِ ، أَيكُون لِلْعْرَمَاءِ أَن ياْخُذُوا ذَلِكَ مِن الْعَبدِ بعْد أَن يَاْخُذُ السَّيدُ حَرَاجَةُ مِن الْعَبدِ إِن كَان عَلَيهِ حَرَاجٌ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ لَهُمْ مِن عَرَاجِ الْعَبدِ شَيءٌ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلا مِن الَّذِي يبقَى فِي يدي الْعَبدِ بعْد حَرَاجِهِ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ ، قَالَ مَالِكٌ : وَإِنمَا يكُون ذَلِكَ لَهُمْ فِي مَال إِن وُهِب لِلْعَبدِ أَو تَصُدُّقَ بِهِ عَلَيهِ وَلا كَثِيرٌ ، قَالَ مَالِكٌ : وَإِنمَا يكُون دينهُمْ أَو أُوصِي لَهُ بهِ فَقَبلَهُ الْعَبدِ فِي مَال الْعَبدِ إِن طَرَأَ لِلْعَبدِ مَالٌ يوْمًا مَا كُون دينهُمْ اللّهِ يَتِع بهِ ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَكُلُّ دين الْعَبد وَهُو مَأْذُونٌ لَهُ فِي التَجَارَةِ فَهَذَا الّذِي يكُون فِي الْمَالِ اللّهَ عِيل قَول اللّهُ مِن عَمَل يديهِ وَحَرَاجِهِ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ ، وَإِن كُونَ لَهُ فِي التَجَارَةِ فَهَذَا الّذِي يكُون فِي الْمَالِ الّذِي فِي يديهِ أَو كُلُّ دين لَحِقَ الْعَبد وَهُو مَأْذُونٌ لَهُ فِي التَجَارَةِ فَهَذَا الّذِي يكُون فِي الْمَالِ اللّهِ يعني يديهِ أَو كَسُهُ مِن عَمَل يديهِ وَحَرَاجِهِ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ ، وَإِن كَان لِلسَّيدِ عَلَيهِ دِينٌ ضَرَب بدينِهِ مَعَ الْعَرَمَاءِ .

قُلْت: أَرَأَيت الْعَبد إذا اشْرَتهُ امْرَأَتهُ وَقَدْ بنى بهَا كَيفَ عَهْرِهَا وَعَلَى مَن يكُون مَهْرُهَا ؟ قَالَ: عَلَى الْعَبدِ ، قُلْت: وَلا يبطُلُ ؟ قَالَ: لا يبطُلُ وَهَذا رَأْيي ؛ لأن مَالِكًا قَالَ في امْرَأَةٍ داينت عَبدًا أَو رَجُل داين عَبدًا ثمّ اشْترَاهُ وَعَلَيهِ دينهُ ذليكَ إِن دينهُ لا يبطُلُ ، فَكَذلِكَ مَهْرُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ إِذًا اشْترَت زَوْجَهَا لَمْ يبطُلْ دينهَا ، وَإِن كَان لَمْ يدْخُلْ بها يبطُلُ ، فَكَذلِك مَهْرُ تِلْك الْمَرْأَةِ إِذًا اشْترَت زَوْجَهَا لَمْ يبطُلْ دينها ، وَإِن كَان لَمْ يدْخُلْ بها فَلا مَهْرَ لَهَا ، أَلاترَى أَنهَا وَسَيدُهُ اعْتزيا (١) فَسْخ النكاح فلا يجُوزُ ذلِك ؟ لأن الطّلاق بيدِ الْعَبدِ فَلا يجُوزُ لَهُ إِخرَاجُ مَا فِي يديهِ وَلا مَا هُوَ أَمْلَكُ بهِ مِن سَيدِهِ بالإضرار .

⁽١) اغتزاه : أراده وطلبه وقصده ، كما في القاموس .

قُلْت: أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تَكَاتِب عَبدها ، أَيجُوزُ أَن ينكِحَهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : لا يُجُوزُ ؛ لأن الْمُكَاتِب عَبدُها ، ألا ترَى أَنهُ إن عَجزَ رَجَعَ رَقِيقًا ، أَوَلا ترَى أَنهُ فِي حَال يَجُوزُ ؛ لأن الْمُكَاتِب عَبدُها ، ألا ترَى أَنهُ إن عَجزَ رَجَعَ رَقِيقًا ، أَوَلا ترَى أَنهُ فِي حَال الأداءِ فَلا بأس أَن يرَى شَعْرَهَا إذا كَان وَعْدًا دنِيئًا لا خطب لَهُ ، فَإن كَان لَهُ مَنظرٌة وَخطب فَلا يرَى شَعْرَهَا وَكَذلِكَ عَبدُها . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكِ : أَرَأَيت الْمَرْأَة يكُون فِي الْعَبدِ شِرْكٌ أَيصْلُحُ أَن يرَى شَعْرَهَا وَعْدًا كَان أَو غيرَ وَعْدٍ . قُلْت : وَمَا الْوَعْدُ ؟ قَالَ : الَّذِي لا مَنظرَ لَهُ وَلا خطب فَذلِكَ الْوَعْدُ

فِي نِكَاحُ الْحُرُ الاَّمَةَ

قُلْت : أَرَأَيت الْحُرَّ كَمْ يَتزَوَّجُ مِن الإِمَاءِ فِي قَـوْل مَالِكِ ؟ قَـالَ : مَـا سَـمِعْت مِـن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى أَنهُ إِن خشِي عَلَى نَفْسِهِ الْعَنت (() ، فَإِنهُ يَتزَوَّجُ مَا بِينهُ وَبِين أَرْبِعِ. قُلْت : وَالْعَبَدُ يَتزَوَّجُ مِن الإِمَاءِ مَا بِينهُ وَبِين الأرْبِع فِي قَوْل مَالِكٍ وَإِن لَمْ يخف الْعَنت قُلْت : وَالْعَبَدُ يَتزَوَّجُ الرَّجُلُ أَمَةً وَالْدِهِ ؟ قَـالَ : نعَـمْ ، فِي عَلَى نَفْسِهِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِن كَان وَالِدُهُ عَبدًا وَهُوَ حُرِّ فَزَوِّجَهُ وَالِدهُ أَمَتهُ ؟ قَالَ : لَـمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَى ذلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ ، أَيجُوزُ لَهُ أَن ينكِحَ أَمَةَ ابنِهِ ؟ قَالَ : لا يجُوزُ لَـهُ ذلِـكَ . قُلْت : وَلِمَ لا يجُوزُ أَن يتزَوَّجَ الرَّجُلُ أَمَةَ ابنِهِ ؟ قَالَ : لأنهَا كَأَنهَا لَهُ رَقِيقٌ ، فَمِن هَاهُنا كُرِهَ ذِلِكَ وَلا حَد عَلَيهِ فِيهَا . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ أَيجُوزُ لَهُ أَن يتزَوَّجَ أَمَةَ امْرَأَتِهِ ؟ قَالَ : نعَـمْ فِي وَلا حَد عَلَيهِ فِيهَا . قُلْت : وَيجُوزُ لَهُ أَن يتزَوَّجَ أَمَةَ امْرَأَتِهِ ؟ قَالَ : نعَـمْ فِي رَأْيي ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : مَن زَنى بأَمَةِ امْرَأَتِهِ رُجمَ . قُلْت : وَيجُوزُ لَـهُ أَن يتزَوَّجَ أَمَةَ أَخِيهِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : هَذَا رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ الرَّجُلُ أَمَةً وَالَدِهِ فَولَدت ، ثمَّ اشْتَرَاهَا أَتَكُون أُمَّ وَلَدِهِ بـذلِكَ الْوَلَدِ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَن تزَوَّجَ أَمَةً ثمَّ اشْتَرَاهَا وَقَدْ كَانت وَلَد أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَن تزَوَّجَ أَمَةً ثمَّ اشْتَرَاهَا وَقَدْ كَانت وَلَد بَدْلِكَ الْوَلَدِ ، إِلا أَن يشْتَرِيهَا وَهِي حَامِلٌ ، وَلَد بِذلِكَ الْوَلَدِ ، إِلا أَن يشْتَرِيهَا وَهِي حَامِلٌ ،

⁽١) العنت ، محركة : الفساد والإثم والهلاك ودخول المشقة على الإنسان والزنــا والانكســـار واكتســـاب المأثم ، كما في القاموس .

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ** ﴾ [النساء : ٢٥]: إنما يباح نكاح الإماء بالشروط المتقدمة لمن خاف على نفسه الوقوع في الزنا وشق عليه الصبر عـن الجمـاع . انظر تفسير ابن كثير (١/ ٦٣١) .

فَتكُون بذلِكَ الْولَدِ أُمَّ ولَدٍ ، أَلا ترَى أَن الْولَد الَّذِي ولَدتهُ قَبلَ أَن يشْتريها أَنهُ لِسَيدِهِ النِّنِي باعَهَا ، فَالَّذِي اشْتراهَا وَهِي حَامِلٌ بهِ فَتصِيرُ بهذا أُمَّ ولَدٍ وَلا تصِيرُ بالَّذِي وُلِد قَبلَ الشِّرَاءِ أُمَّ ولَدٍ ؛ لأَنهُ رَقِيقٌ ، وَأَمَّا مَا سَأَلْت عَنهُ مِن اشْتِرَاءِ الْوالِدِ امْرَأَةَ ابنِهِ وَهِي حَامِلٌ الشِّرَاءِ الْوالِدِ امْرَأَةَ ابنِهِ وَهِي حَامِلٌ فَإِن الشَّرَاهَا وَهِي مِنهُ ؛ لأن الْولَد قَدْ عَتى عَلَى جَدِّهِ وَهُو فِي بطْنِهَا ، فَأَمَّا بطُنِها ، وَلا تكُون أُمَّ ولَدٍ إذا اشْترَاهَا وهِي حَامِلٌ مِنهُ ثُمَّ يعْتَى عَلَيهِ وَهُو فِي بطْنِها ، فَأَمَّا بطُنِها ، وَلا تكُون بهِ أُمَّ ولَدٍ إذا اشْترَاهَا وهِي حَامِلٌ مِنهُ ثُمَّ يعْتَى عَلَيهِ وَهُو فِي بطْنِها ، فَأَمَّا مَا تَشْت فِيهِ الْحُرِّيةُ فَعَتَى عَلَى مَن مَلَكَهُ فَاشْترَاهَا وَهِي حَامِلٌ بهِ فَلا تكُون بهِ أُمَّ ولَدٍ ، فَلا ترَى أَن سَيدهَا لَوْ أَرَاد بيعَهَا لَمْ يكُن ذلِكَ لَهُ ؛ لأنهُ قَدْ عَتى عَلَيهِ مَا فِي بطْنِها ، وَلا يَجُوزُ لَهُ شِرَاؤُهَا ؛ لأن مَا فِي بطْنِها قَدْ عَتَى عَلَى أَيهِ فَهُو وَالأَجْنِيون وَقَالَ عَيرُهُ : لا يَجُوزُ لَهُ شِرَاؤُهَا ؛ لأن مَا فِي بطْنِها قَدْ عَتَى عَلَى أَيهِ فَهُو وَالأَجْنِيون مَلَى أَلُو مَا بينهُ مَا وَهِي تَعْتَ زَوْجَهَا باعَهَا وَكَان مَا فِي بطْنِها رَقِيقًا ، فَهُذا فَرْقُ مَا بينهُ مَا

فِي الرجَّل بِنَرَوَّجُ مُكَانَبِنَهُ

قُلْتِ : أَرَأَيت الْحُرَّ ، أَيصْلُحُ لَهُ أَن يَتزَوَّجَ مُكَاتبتهُ ؟ قَالَ : لا يصْـلُحُ لَـهُ ذلِـكَ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : لا يصْلُحُ أَن يَتزَوَّجَ الرَّجُلُ أَمَتهُ ، وَمُكَاتبتهُ بَمَنزِلَةِ أَمَتِهِ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ .

فِي إِنْكَاحُ الرَّجُلُ عَبِيهُ أَمَنُهُ

قُلْت: أَرَأَيت الْمَأْذُون لَهُ فِي التجَارَةِ أَوالْمَحْجُورَ عَلَيهِ إِذَا كَانَت لَـهُ أَمَةٌ فَزَوَّجَهَا سَيدُهَا مِن عَبدِهِ ذَلِكَ وَالْعَبدُ هُو لِسَيدِ الْأَمَةِ ، أَيجُوزُ هَذَا التَوْوِيجُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : وَجُهُ الشَّأْن ينتزعُهَا ثُمَّ يزَوِّجُهَا إِياهُ بصداق . قُلْت : فَإِن زَوَّجَهَا إِياهُ قَبلَ أَن ينتزعها ؟ قَالَ : أَرَاهُ انَتِزَاعًا وَأَرَى التَوْوِيجَ جَائِزًا ، وَلَكِن أَحَبَّ إِلَي أَن ينتزعها ثمَّ يزَوِّجَهَا ؟ وَلِلذَا قُلْت : إِن أَرَاهُ انَتِزَاعًا وَأَرَى التَوْوِيجَ جَائِزًا ، وَلَكِن أَحَبَّ إِلَي أَن ينتزعها ثمَّ يَوَوِّجَهَا ؟ وَلِلذَا قُلْت : إِن أَرَاد أَن يطأَها ، فَإِن وَطِئها قَبلَ أَن ينتزعها ؟ قَالَ : هَذَا انتِزَاعٌ وَلَكِن ينزعُها قَبلَ أَن ينتزعها ؟ قَالَ : القَوْطُ هَذَا فَهُو قَوْلُهُ . ابن وَهُب عَن مُحَمَّدِ بن عُمَلَ عَن ابن جُريج عَن عَطَاءٍ أَنهُ قَالَ : لا يزَوِّجُ الرَّجُلُ عَبدُهُ أَمَتُهُ بغيرِ مَهْ وَقَلَ ابن وَهُب عَن مُحَمَّدِ بن وَهُب عَن ابن جُرَيج عَن عَطَاءٍ أَنهُ قَالَ : لا يزَوِّجُ الرَّجُلُ عَبدُهُ أَمَتُهُ بغيرٍ مَهْ وَقَلَ ابن وَهُب عَن عَطَاءٍ أَنهُ قَالَ : لا يزَوِّجُ الرَّجُلُ عَبدُهُ أَمَتُهُ بغيرٍ مَهْ وَقَلَ ابن وَهُ اللَّ ابن وَهُ اللَ اللهُ وَقَالَ ذَلِكَ مَالِكُ ؟ قَالَ ابن وَهُ اللهُ عَلَاكُ ؟ مَالِكُ .

فِي إِنِكَاحُ الْأُمَةِ عَلَى الْكُرَّةِ وَنِكَاحُ الْكُرَّةِ عَلَى الْأُمَةِ

قُلْت : هَلْ تَنكَحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ فِي قَـوْل مَالِكِ ؟ قَـالَ : قَـالَ مَالِكٌ : لا تـنكَحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ بالْخِيارِ ، إِن أَحَبت أَن تقِيمَ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَازَ النكَاحُ وَكَانت الْحُرَّةُ بِالْخِيارِ ، إِن أَحَبت أَن تقِيمَ مَعَهُ أَقَامَت ، وَإِن أَحَبت أَن تَختارَ نَفْسَهَا اختارَت . قَالَ مَالِكٌ : فَإِن أَقَامَت كَـان الْقَسْمُ

مِن نفْسِهِ بِينهُمَا بِالسَّوَية . قُلْت : فَهلَ لهَا أَن تختارَ فِرَاقَهُ بِالثلاثِ ؟ قُلْت : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَى أَن تختارَ إلا تطْلِيقَةً وَتكُون أَمْلَكَ بِنفْسِهَا ، وَلا أَرَى أَن تشْبهَ مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَى أَن تَشْبه مَالِكٍ فِيهِ الْأَمَةُ تعْتَى الْعَبدِ فَتختارُ الطَّلاقَ ؛ لأن الأمَة إنمَا جَاءَ فِيهَا الأثرُ وَالناسُ عَلَى هَذِهِ الْأَمَةُ لا بأسَ بذلِكَ ، إلا أَن تكُون لَمْ عَير ذلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : وَالْحُرُّ يَتزَوَّجُ الْحُرَّةَ عَلَى الأَمَةِ لا بأْسَ بذلِكَ ، إلا أَن تكُون لَمْ تعْلَمُ أَن تَعْدَارُ إذا تزَوَّجَهَا عَلَى أَمَةٍ وَلَمْ تعْلَمْ ، كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ .

ابن لَهِيعَةَ وَاللَّيث عَن أَبِي الزُّبِيرِ عَن جَابِرِ بِنِ عَبِدِ اللَّهِ أَنهُ قَالَ : لا تنكَحُ الأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ ، وَتَنكَحُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ (١) .

ابن أبي ذئب عَن ابن شِهَاب عَن ابن الْمُسَيب أَنهُ قَالَ : إذا تزَوَّجَ الرَّجُلُ الْحُرَّةَ عَلَى الْاَمَةِ وَلَمْ تعْلَمُ الْحُرَّةُ أَنَ تَحْتُهُ أَمَةً كَانت الْحُرَّةُ بِالْخِيارِ إِن شَاءَت فَارَقَتهُ وَإِن شَاءَت قَرَّت مَعَهَا الثَلْثان (٢) . قَالَ يونسُ : وَقَالَ ذَلِكَ ابن شِهَاب .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان تَجْتَهُ أَمَتان عَلِمَت الْحُرَّةُ بِوَاحِدةٍ وَلَمْ تعْلَم الأَخرَى ، أَيكُون لَهَا الْخِيارُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ: نعَمْ لَهَا الْخِيارُ ، أَلا ترَى لَوْ أَن حُرَّةً تَزَوَّجَ عَلَيهَا أُخرَى فَأَنكَرَت كَان ذلِكَ لَهَا ، وَكَذلِكَ هَذا تزوَّجَ عَلَيها أُخرَى فَأَنكَرَت كَان ذلِكَ لَهَا ، وَكَذلِكَ هَذا إِذَا لَمْ تعْلَمْ بِالاثنين وَعَلِمَت بِالْوَاحِدةِ . قُلْت : لِمَ جَعَلَ مَالِكٌ الْخِيارَ لِلْحُرَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنمَا جَعَلْنا لَهَا الْخِيارَ لِمَا قَالَت الْعُلَمَاءُ قَبلِي _ يريدُ سَعِيد ابن الْمُسَيب وَغيرَهُ – وَلَوْلا مَا قَالُوا رَأَيته حَلالا ؛ لأنهُ حَلالٌ فِي كِتابِ اللَّهِ تَعَالَى .

ابن وَهْب عَن ابن أَبِي الزِّنَادِ عَن أَبِيهِ قَالَ: أَخبرَنِي سُلَيمَان بِن يسَار أَن السُّنةَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْأَمَةَ وَعِندهُ حُرَّةٌ قَبلَهَا فإِن الْحُرَّةَ بِالْخِيارِ ، إِن شَاءَت فَارَقَت زَوْجَهَا وَإِن شَاءَت أَقرَّت عَلَى ضَرَ أَمَةٍ ، فَلَهَا يوْمَانِ وَلِلاَّمَةِ يوْمٌ . قُلْت : لِمَ جَعَلْتم الْخِيارَ لِلْحُرَّةِ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى الْأَمَةِ وَالْحُرَّةُ لا تعْلَمُ ؟ قَالَ : لأَن الْحُرَّ لَيسَ مَن نِكَاحِهِ الإَمَةَ عَلَيهَا ، أَو تزَوَّجَهَا عَلَى الْأَمَةِ وَالْحُرَّةُ لا تعْلَمُ ؟ قَالَ : لأَن الْحُرَّ لَيسَ مِن نِكَاحِهِ الإَمَاءَ إلا أَن يَخشَى الْعَنت ، فَإِن خشِي الْعَنت وَتزَوَّجَ الأَمَة كَانت الْحُرَّةُ بالْخِيارِ ، وَلِلَّذِي جَاءَ فِيهِ مِن الْأَحَادِيثِ .

ابن وَهْب : قَالَ مَالِكٌ : يَجُوزُ لِلْحُرِّ أَن ينكِحَ أَرْبِع مَمْلُوكَاتٍ إِذَا كَان عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ قَالَ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٨٥) من حديث جابر بن عبد الله .

⁽٢) رواه مالك َّفي الموطأ في النكاح (٢/٤٢٣) رقم (٢٩) بنحوه .

أَيْمَائُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [النساء: ٢٥] ، قَالَ : وَالطَّوْلُ عِندنا : الْمَالُ ، فَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ الطَّوْلَ وَخشِي الْعَنت فَقَدْ أَرْخص اللَّهُ لَهُ فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ الْمُؤْمِنةِ . وَقَالَ ابن الْقَاسِمِ وَابن وَهْب وَعَلِيٌّ قَالَ : لا ينبغِي لِلرَّجُلِ الْحُرِّ أَن يَتزَوَّجَ الأَمَةَ وَهُو يجدُ طَوْلا لِحُرَّةٍ إلا أَن يَخشَى الْعَنت ، وَكَذلِكَ قَالَ اللَّهُ تَبارَكَ وَتَعَالَى (١) .

وَقَالَ ابن نافِع : عَن مَالِكِ : لا تنكَحُ الأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ إِلا أَن تَشَاءَ الْحُرَّةُ ، وَهُو لا ينكِحُهَا عَلَى حُرَّةٍ وَلا عَلَى أَمَةٍ وَلَيسَ عِندهُ شَيءٌ وَلا عَلَى حَال إِلا أَن يكُونَ مِمَّن لا ينكِحُهَا عَلَى حُولًا وَخشِي الْعَنت . قَالَ سَحْنُونٌ : وَعَلَى هَذا جَمِيعُ الرُّوَّاةِ وَهُو وَهُو أَحْسَن ، قَالَ يَحُدُ طَوْلا وَخشِي الْعَنت ؛ لأَنهَا لا عَلَى الْحُرَّةُ تَكُونَ عِندهُ لَيسَت بطَوْل يُمنعُ بهِ مِن نِكَاحٍ أَمَةٍ إِذَا خشِي الْعَنت ؛ لأَنهَا لا تتصرَّفُ تصرُّف الْمَالِ فَينكِحُ بهَا .

اَبَنْ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٌ أَن عَبد اللَّهِ بن عَباسٍ وَابن عُمَرَ سُئلا عَن رَجُلٍ كَانت تَحْتهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ ، فَأَرَاد أَن ينكِحَ عَلَيهَا أَمَةً فَكَرِهَا أَنْ يَجْمَعَ بينهُمَا (٢) .

مَالِكٌ عَن يحْيى بن سَعِيدِ بن الْمُسَيب أَنهُ كَان يقُولُ: لا تنكَحُ الْحُرَّةُ عَلَى الأَمَةِ إلا أَن تشاءَ الْحُرَّةُ ، فَإِن شَاءَت فَلَهَا الثلثان (٣) .

قُلْت : أَرَأَيت إذا لَمْ يخشَ عَلَى نفْسِهِ الْعَنت وَتزَوَّجَ أَمَةً ؟ فَقَالَ : كَان مَالِكٌ مَرَّةً يقُولُ : لَيسَ لَهُ أَن يتزَوَّجَهَا إذا لَمْ يخشَ الْعَنت ، وكَان يقُولُ : إذا كَانت تحْته حُرَّة فَلَيسَ لَهُ أَن يتزَوَّجَهَا عَلَى حُرَّةٍ فُرِّقَ بينهُ وَبين الأَمَةِ ، ثمَّ رَجَعَ فَقَالَ : إن لَهُ أَن يتزَوَّجَهَا عَلَى حُرَّةٍ فُرِّقَ بينهُ وَبين الأَمَةِ ، ثمَّ رَجَعَ فَقَالَ : إن تزوَّجَهَا خُيرَت الْحُرَّةُ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْلا مَا جَاءَ فِيهِ مِن الأَحَادِيثِ لَرَأَيته حَلالا . قُلْت : أَرَأَيت الْعَبد إذا تزَوَّجَ الْحُرَّة عَلَى الأَمَةِ وَهِي لا تعْلَمُ ، أَيكُون لَهَا الْخِيارُ إذا عَلَمَ عَلَى حُرَّةٍ ، فَلا خِيارَ لِلْحُرَّة ، وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي هَذِهِ ؛ لأن الأَمَة مِن نِسَائهِ .

اَبَنْ وَهْبٍ : قَالَ يونسُ وَقَالَ رَبِيعَةُ : يَجُوزُ لَهُ أَن ينكِحَ أَمَةً عَلَى حُرَّةٍ . قَالَ يونسُ : كَذلِكَ وَقَالَ ذلِكَ ابن شِهَابِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبد كَيفَ يقْسِمُ مِن نفْسِهِ بين الْحُرَّةِ وَبين الْأُمَةِ ؟ قَالَ : يعْدِلُ بينهُمَا

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٤) رقم (٢٩) .

⁽٢) رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٢٣) رقم (٢٨) .

⁽٣) رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٢٣) رقم (٢٩) .

فِي الْقَسْمِ مِن نَفْسِهِ . قَالَ : وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ .

فِي اسْنِسْرَارِ الْعَبرِ وَالْمُكَانَبِ فِي اَمْوَالِهِمَا وَنِكَاحِهمَا بغير إذن سَيرِهِمَا

قُلْت : أَرَأَيت الْمُكَاتب أَيتسَرَّرُ فِي مَالِهِ فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَقَدْ سَأَلْنا مَالِكًا عَن الْعَبدِ أَيتسَرَّر فِي مَالِهِ وَلا يسْتأْذِن سَيدهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ذَلِكَ لَهُ ، وَأَخبرَنِي عَبدُ مَالِكًا عَن الْعَبدِ أَيتسَرَّرُون فِي مَالِهِ وَلا يسْتأْذِن سَيدهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ذَلِكَ لَهُ ، وَأَخبرَنِي عَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ كَانوا يتسَرَّرُون فِي أَمْوَالِهِمْ وَلا يسْتأَذْنون ، فَسَأَلْت مَّالِكًا عَن ذَلِكَ ، فَقَالَ : لاَ بأسَ بهِ .

قُلْت: أَرَأَيت الْمُكَاتِب وَالْمُكَاتِبَةَ أَيجُوزُ لَهُمَا أَن ينكِحَا بغير إِذِن السَّيدِ فِي قَوْل مَالِكٍ قَالَ: لا ، قُلْت: وَلِمَ ؟ قَالَ: لأَن لَهُ فِيهِمَا الرِّقُّ بعْدُ ، وَلا يَجُوزُ لِمَن عَلَيهِ رِقَّ لِغيرِهِ أَن ينكِحَ إلا بإِذِن مَن لَهُ الرِّقُّ فِيهِ فَإِن نَكَحَ فَلِلسَّيدِ أَن يفْسَخ ذلِكَ . قُلْت: أَرَأَيت لِغيرِهِ أَن ينكِحَ إلا بإِذِن مَن لَهُ الرِّقُ فِيهِ فَإِن نَكَحَ فَلِلسَّيدِ أَن يفْسَخ ذلِكَ . قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزُوجَ أَلْمُكَاتِب امْرَأَةً بغير إِذِن سَيدِهِ رَجَاءَ الْفَضل ، أَترَى النكاحَ جَائزًا ؟ قَالَ: لا يجُوزُ ؛ لأَنهُ إِن عَجَزَ رَجَعَ إِلَى السَّيدِ مَعِيبا ؛ لأَن تزُويِجَ الْعَبدِ عَيب ، قَالَ: وقَالَ لِي مَالِكٌ : لا يتزَوَّجُ الْمُكَاتِب إِلا بإِذِن سَيدِهِ .

ابن وَهْب عَن رِجَال مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن ابنِ شِهَابِ وَيَحْيى بنِ سَعِيدٍ وَغَـيرِ وَاحِـدٍ مِـن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن النَّمَلُوكُ فِي مَالِهِ ، وَإِن لَمْ يذكُرْ ذَلِكَ السَّيدُ. أَهْلِ الْعِلْمِ مِن التابعِين أَنْهُ لا بأسَ أَن يتسَرَّرَ الْمَمْلُوكُ فِي مَالِهِ ، وَإِن لَمْ يذكُرْ ذَلِكَ السَّيدُ.

فِي الْاَمَةِ وَالْحُرَّةِ نَعْرَانَ مِنْ اَنفُسِهِمَا وَالْعَبُرِيْعُرُّ مِنْ نَفْسِهِ

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يَتزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَتَخبَرُهُ أَنهَا حُرَّةً ، فَإِذا هِي أَمَةٌ قَدْ كَان سَيدُهَا أَذِن لَهَا فِي أَن تَسْتخلِفَ عَلَى نفْسِهَا رَجُلا يزَوِّجُهَا ، أَيكُون لَهُ الْخِيارُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : إِن لَمْ يكُن دخلَ بها كَان لَهُ أَن يفارقَهَا ، وَلا يكُون عَلَيهِ مِن الصداق شَيَّ ، وَإِن هُو دخلَ بها أَخذ مِنهَا الصداق الَّذِي دفَعه إليها وكَان لَهَا صداق مِثلِها ، وَإِن شاءَ ثبت عَلَى دخلَ بها أَخذ مِنهَا الصداق الَّذِي مَعَه إليها وكَان لَهَا صداق مِثلِها ، وَإِن شاء ثبت عَلَى نكاحِهِ وكَان الصداق الَّذِي سَمَّى . قُلْت : أَرَأيت لَوْ أَن أَمَةً غرَّت مِن نفْسِها رَجُلا ، وَزَعَمَت أَنهَا حُرَّة فَظَهَرَ أَنهَا أَمَةٌ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يؤخذ مِنهَا الْمَهُ رُقَالَ ابن وَزَعَمَت أَنهَا حُرَّة فَظَهَرَ أَنهَا أَمَةٌ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يؤخذ مِنهَا الْمَهُ رُقَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَنا أَرَى إِن كَان ذلِكَ أَكْثَرَ مِن صداق مِثلِهَا ترَكَ لَهَا صداق مِثلِهَا وَأَخذ مِنهَا الْمُ ؟ الْفَضلَ . قُلْت : أَرَأيت الأولاد إِن كَانوا قُتِلُوا وَأَخذ الأب دِيتهُمْ ، ثمَّ اسْتحَقَّت الأمُ ؟ الْفَضلَ . قَالَ مَالِكٌ : عَلَى الأب قِيمَتهُمْ يَوْمَ قُتِلُوا وَالدِّيةُ لِلأب . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِنَا مَالِكٌ : عَلَى الأب قِيمَتهُمْ يَوْمَ قُتِلُوا وَالدِّيةُ لِلأب . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِنَا مَالِكٌ : عَلَى الأب قِيمَتَهُمْ يَوْمَ قُتِلُوا وَالدِّيةُ لِلأب . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِنَا عَلَى الْأَن فِلْهَا عَلَى اللّه عَلَى اللّه قَلَا عَلَى اللّه عَلَى الْأَب قِيمَتُهُمْ وَمُ قُتِلُوا وَالدِّيةُ لِلاَب . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَإِنَا أَرَاقًا عَلَى اللّه عَلَى الْعَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه عَلَيْ اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَ

الأب قِيمَتهُمْ إذا كَان قِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمْ مِثْلَ الدِّيةِ فَأَدْنَى ، وَإِن كَانت قِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمْ أَكْثَرَ مِن الدِّيةِ لَمْ يكُن عَلَى الأب إلا الدِّيةُ الَّتِي أَخذ ، لَيسَ عَلَى الأب أن يعْطِي اكْثرَ مِمَّا أَخذ . قُلْت : أَرَأَيت إِن اسْتحقَّ السَّيدُ هَذِهِ الأَمَةَ وَفِي بطْنِها جَنِينٌ ؟ قَالَ : الْجَنِين حُرِّ وَعَلَى الأب قِيمَتهُمْ يَوْمَ تِلِدُهُ . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : عَلَيهِ قِيمَتهُمْ يَوْمُ يَسْتحِقُهُمْ سَيدُ الأَمَةِ ، وَمَن مَاتُ مِنهُمْ قَبلَ ذَلِكَ فَلا شَيءَ عَلَى الأب مِن قِيمَتهُمْ . قُلْت : فَإِن ضَرَب رَجُلٌ بطْنها بعْدَمَا اسْتحقَّها سَيدُها أَو قَبلَ أَن يَسْتحِقُها فَاللَّهُ عَلْمُ الله عَنْ قَبِمَ عَلَى الأب لِسَيدِ الأَمَةِ عُشْرُ قِيمَةٍ أَمَةٍ يَوْمَ ضُربِت إلا أَن يَسْتَعِقَّها فَأَلْقَت جَنِينَها مَيتًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يأْخُذَ الأب فِيهِ غَرَّةً عَبدًا أَو وَلِيدةً مِن يَسْتَحِقَّها فَأَلْقَت جَنِينَها مَيتًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يأْخُذَ الأب فِيهِ غَرَّةً عَبدًا أَو وَلِيدةً مِن الضَارِ عَنهُ الْعَرَّةِ اللّهِ عَرَّةً عَبدًا أَو وَلِيدةً مِن يَكُون عَلَى الضَارِ بَاللّهُ عَنْ الْعَرَةِ اللّهِ عَلَى الضَارِ بَا اللّهُ عَلَى الضَارِ بَا عُنْمَ مِن الْغَرَّةِ ؛ لأنهُ حُرِّ وَلا يكُون عَلَى الضَارِ بَا كُثْرَ مِن الْغَرَّةِ ؛ لأَنهُ حُرِّ وَلا يكُون عَلَى طَارِيهِ أَكْثُرُ مِمَّا أَخذ ، وَلا يجُعُلُ فِيهِ عَلَى الضَارِ بِ أَكْثَرُ مِن الْغَرَّةِ ؛ لأَنهُ حُرِّ اللّهُ فِيهِ عَلَى الضَارِ بَا كُنْ مَن الْعَرَادِ عَلَى الْمَالِكُ وَاللّهُ عَلَى الْعَالِلُهُ مَا لَكُونُ عَلَى الْمَالِكُ وَلَا عَلَى الْعَلَالُ الْعَقِلَةُ الْخَلْقَ وَلِهُ مَن عَلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى الْعَلْمُ الْعَاقِلَةُ الْخُطَا وَيهِمْ ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ مَا جَنُوا وَيهُمُ الْقِصَاصُ وَبِين الأَحْرَارِ عَمْدًا أَو تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الْخُوا وَبَيْهُمْ ، أَو جَنُوا هُمْ عَلَيهِمْ ، أَو جَنُوا هُمَ عَلَيهِمْ ، أو جَنُوا هُمَ عَلَيهمْ ، أو جَنُوا هُمَ عَلَيهمْ ، أو جَنُوا هُمَ عَلَيهمْ ، أو جَنُوا هُمَالِكُ وَلَوْلُ مَالِكُ وَاللّهُ عَلَى اللْعُوا وَاللّهُ الْعَلَا اللّهُ عَلَيْهُ الْعُلُولُ الْعَاقِلَةُ الْعَلَا اللّهُ

قُلْت: أَرَأَيت إِن غرَّت أَمَةٌ مِن نفْسِهَا رَجُلا فَتزَوَّجَهَا ، فَوَلَدت لَهُ أَوْلادًا ، فَمَات الرَّجُلُ وَلَمْ يدعْ مَالا ثمَّ اسْتحَقَّهَا سَيدُهَا وَوَلَدُهَا أَحْياءٌ ؛ أَيكُون لِلَّذِي اسْتحَقَّ الأَمَةَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَدعْ مَالا ثمَّ اسْتحَقَّهَا سَيدُهَا وَوَلَدُهَا أَحْياءٌ ؛ أَيكُون لِلَّذِي اسْتحَقَّ الأَمَة عَلَى الْوَلَدِ شَيِءٌ ؟ قَالَ: بلَغنِي أَن مَالِكًا قَالَ: إِن كَانوا أَمْلِياء (۱) وَالأَب حَي وَهُو عَدِيمٌ أَتبعَهُمْ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكٍ ، وكَذلِك الْمَوْت عِندِي بِهَذِهِ الْمَنزِلَةِ ، وَقَدْ قِيلَ: إِنهُ لَيسَ عَلَى الْوَلَدِ شَيءٌ . قُلْت : فَلَوْ كَانِ الْوَلَدُ عَدمًا ، أَيكُون ذلِكَ دينًا عَلَيهِمْ أَمْ لا ؟ لَيسَ عَلَى الْوَلَدِ شَيءٌ أَمْ الْ ؟

إِن أَيسَرُوا رِأَيْت ذلِكَ عَلَيهِمْ ، كَمَا كَانِ يأْخُذ ذلِكَ مِنهُمْ إِن وَجَدِهُمْ أَمْلِيَاءَ .

وَلِمَ جَعَلَ مَالِكٌ لِسَيدِ الْأُمَةِ أَن يَتْبِعَهُمْ إذا كَانوا أَمْلِياءَ ؟ قَالَ ٰ: لأن الْغرْمُ إِنمَا كَان عَلَى أَبِيهِمْ لِمَكَان رِقَابِهِمْ ، فَإِن لَمْ يوجَدْ عِند الأب شَيِءٌ كَان ذلِكَ عَلَيهِمْ إِن كَانوا أَمْلِياءَ ، وَالْمَوْت إِن كَان أَبُعَهُمْ إذا كَانوا أَمْلِياءَ فِي رَأْبِي .

أَنْت : أَرَأَيت إِن كَانِ الَّذِي اسْتَحَقَّ الْجَارِيةَ عَـمُّ الصِّبِيانِ ؟ قَـالَ : يَأْخُـذ قِيمَتهُمْ . أَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللْهُ عَلَى ال

أملياء : أغنياء .

أَو وَلَد وَلَدِهِ أَو إِخْوَتَهُ ، وَإِنِمَا يَعْتِقُ عَلَيهِ الأَجْدَادُ وَالْجَدَاتُ وَالآبَاءُ وَالأَمَّهَـاتُ وَالأَوْلادُ وَلَا وَلاَمْ اللَّهِ الأَجْدَادُ وَالْجَدَاتُ وَالآبَاءُ وَالأَمِّ ، وَالإِخْوَةُ لِللَّمِ وَالْأَمِّ ، وَالإِخْوَةُ لِللَّمِ وَالْأَمِّ ، وَالإِخْوَةُ لِللَّمِ وَالْمُولُ الْفَرَائِضِ ، وَلا يَعْتِتُ وَالإِخْوَةُ لِللَّمِ ، مَن مَلَكَ فِيهِ شَيئًا مِن هَؤُلاءِ عَتَى عَلَيهِ وَهُمْ أَهْلُ الْفَرَائِضِ ، وَلا يَعْتِتُ عَلَيهِ وَهُمْ أَهْلُ الْفَرَائِضِ ، وَلا يَعْتِتُ عَلَيهِ بنو أَخِيهِ وَلا أَحَدٌ مِن ذُوي الْمَحَارِمِ وَالْقَرَابَاتِ سِوَى مَن ذَكَرْت لَك .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان الَّذِي اسْتَحَقَّ الْجَارِيةَ جَدُّ الصِّبِيان ؟ قَالَ : لا شَيءَ لَهُ مِن الْوَلاءِ عِند مَالِكٍ . قُلْت : وَلِمَ قِيمَتِهِمْ قُلْت : أَفَيكُون لَهُ وَلِا وُهُمْ ؟ قَالَ : لا شَيءَ لَهُ مِن الْوَلاءِ عِند مَالِكٍ . قُلْت : وَلِمَ لا يَجْعَلُ لَهُ الْوَلاءُ وَغِيرُهُ لَو اسْتَحَقَّ الْجَارِيةَ أَخَذ قِيمَتَهُمْ ، فَهَذا الْجَدُّ إِذَا لَمْ يَأْخُذ قِيمَتَهُمْ لاي شَيءٍ لا يكُون لَهُ وَلا وُهُمْ ؟ قَالَ : لأنهُمْ أَحْرَارٌ وَإِنِمَا أُخِذت الْقِيمَةُ بالسُّنةِ فَلا يكُون وَلا وُهُمْ . قُلْت : وَإِذَا غَرَّت أَمَةُ الأب أَو اللهُ الإبن مِن نفْسِهَا وَالِدهُ أَو وَلَدهُ فَلَا يكُون وَلا وُهُمْ . قُلْت : وَإِذَا غَرَّت أَمَةُ الأب أَو وَلَدُهُ ؟ فَقَالَ : لا شَيءَ لَهُ مِن قِيمَتِهِمْ ؛ فَتَرَوَّجَهَا فَولَدت لَهُ أَوْلادًا فَاسْتَحَقَّهَا الأب أَو وَلَدُهُ ؟ فَقَالَ : لا شَيءَ لَهُ مِن قِيمَتِهِمْ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : إذا مَلَكَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَو أَبَاهُ أَو وَلَدُهُ أَو وَلَد وَلَدِهِ فَهُو حُرٌّ .

وَقَالَ مَالِكٌ : فِي أُمِّ وَلَدِ عَرَّت مِن نَفْسِهَا رَجُلا فَتَزَوَّجَهَا وَوَلَدت لَـهُ أَوْلادًا ثَمَّ أَقَامَ سَيدُهَا الْبِينَةَ أَنهَا أُمُّ وَلَدِهِ وَلَمْ يَقْضِ لَهُ بَقِيمَةِ الْوَلَدِ حَتَى مَاتِ السَّيدُ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فَلا شَيءَ لِلْوَرثةِ مِن قِيمَةِ أَوْلادِهِ ؛ لأَنهُمْ عَتَقُوا بعِتِق أُمِّهِمْ قَبِلَ أَن يَقْضَى عَلَى الأب بقيمةِ الْوَلَدِ حِين مَاتِ السَّيدُ ، فَكَذلِكَ الَّذِي اسْتحَقَّ الْجَارِيةَ الَّتِي غرَّت أَباهُ أَو ابنه أَنهُ لا شَيءَ لَهُ مِن قِيمَةِ الأولادِ ؛ لأَنهُمْ إذا مَلكَهُمْ هُمْ عَتقُوا عَلَيهِ ، فَكَمَا قَالَ لِي مَالِكٌ فِي لا شَيءَ لَهُ مِن قِيمَةِ الأولادِ ؛ لأَنهُمْ إذا مَلكَهُمْ هُمْ عَتقُوا عَلَيهِ ، فَكَمَا قَالَ لِي مَالِكٌ فِي أُمِ الْوَلَدِ إذا مَات عَنهَا سَيدُهَا قَبلَ أَن يَقْضِي عَلَى الَّذِي غَرَّتُهُ بقِيمَةِ الأَوْلادِ: إن الأَوْلادِ يعْتِقَهَا ، فَكَذلِكَ هَذا الَّذِي مَلَكَ ابن ابنِهِ أَو أَخاهُ فِي رَأْيِي أَنهُ يعْتِقُ بَعْتِقُ بَالْكِ فِي الْانهُ لَاذِهُ أَوْ اللهُ عَتقُهُ عَلَيهِ ، فَكَذلِكَ هَذا الَّذِي مَلَكَ ابن ابنِهِ أَو أَخاهُ فِي رَأْيِي أَنهُ يعْتِقُ بَهُ عَلَيهِ .

قُلْت: أَرَأَيت أُمَّ الْوَلَدِ إِذَا غَرَّت مِن نَفْسِهَا رَجُلا ، فَولَدت أَوْلادًا فَاسْتحَقَّهَا سَيدُهَا أَمُّ وَلَدِهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَرَى لِسَيدِ الْوَلَدِ قِيمَتهُمْ عَلَى أَبيهِمْ ، قَالَ : قُلْت لِمَالِكٍ : كَيفَ قِيمَتهُمْ ؟ قَالَ : عَلَى قَدْرِ الرَّجَاءِ فِيهِمْ وَالْحُوْفِ ؛ لأَنهُمْ يعْتَقُون إلَى مُوْتِ سَيدِ أُمِّهِمْ ، وَلَيسَ قِيمَتهُمْ عَلَى أَنهُمْ عَبيدٌ . قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكِ: فَلَوْ أَن سَيدهُمْ مُوْتِ سَيدِ أُمِّهِمْ ، وَلَيسَ قِيمَتهُمْ عَلَى أَنهُمْ عَبيدٌ . قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكِ: فَلَوْ أَن سَيدهُمْ السُلْطَان فَلَمْ يقُومُوا حَتى مَات سَيدُهُمْ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَي السُلْطَان فَلَمْ قَدْ عَتقُوا حِين مَات سَيدُهُمْ بعِتى أُمِّهِمْ قَبلَ أَن مَالِكٌ : لا شَيءَ عَلَى أَبيهِمْ ؟ لأَنهُمْ قَدْ عَتقُوا حِين مَات سَيدُهُمْ بعِتى أُمِّهِمْ قَبلَ أَن اللهِ فِيهَ عَبلَ أَن يَقُومُوا عَتى بالْقِيمَةِ . قَالَ : فِقُلْنَ لِمَالِكٍ : فَلَوْ أَن رَجُلا مِنهُمْ قُتِلَ ؟ قَالَ : فِيئَةُ لابيهِ دِية حُرِّ يقضي بالْقِيمَةِ . قَالَ : فَقُلْنَا لِمَالِكٍ : فَلَوْ أَن رَجُلا مِنهُمْ قُتِلَ ؟ قَالَ : وَذَلِكَ إِذَا كَانت الْقِيمَةُ وَيكُون لِسَيدِ الأَمْةِ عَلَى أَبِهِمْ قِيمَتهُ يوْمَ قُتِلَ . قَالَ ابن الْقاسِم : وَذَلِكَ إِذَا كَانت الْقِيمَةُ أَدْنَى مِن الدِّيةِ ، فَإِن كَانت أَكْثَرَ لَمْ يضَمَن الأَب أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ مِن الدِّيةِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت مُدبرَةً غرَّت مِن نفْسِهَا رَجُلا فَوَلَدت أَوْلادًا ؟ قَالَ : يَقُومُ أَوْلادُهَا عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخوْفِ عَلَى أَنهُمْ يرَقُّونَ أَو يعْتَقُونَ ، لَيسَ هُمْ بَمَزلَةِ وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ، وَهَذَا رَأْيي . قُلْت : فَإِن كَانت مُكَاتبةً غرَّت مِن نفْسِهَا فَعَتقَت قَبلَ أَن يقْوى الْوَلَدِ، وَهَذَا رَأْيي . قُلْت : فَإِن كَانت مُكَاتبةً غرَّت مِن نفْسِهَا فَعَتقَت قَبلَ أَن يعْجزَ فَيرْجعُ رَقِيقًا ، سَيدُهَا عَلَى وَطِئهَا ؟ قَالَ : لا شَيءَ لِمَوْلاهَا عَلَى أَبِي الْوَلَدِ إِلا أَن يعْجزَ فَيرْجعُ رَقِيقًا ، قَالَ : فَيكُونَ عَلَى الْوَالَدِ قِيمَةُ الْوَلِدِ ؛ لأَنهُمْ إِن عَتقَت أُمُّهُمْ عَتقُبوا بعِتقِهَا ؛ لانهُمْ فِي كَابِيهَا ، أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ : فِي وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ الَّتِي غرَّت مِن نفْسِهَا إِذَا مَات سَيدُهَا وَالِدُ الْمُكَاتبةِ إِذَا عَتقَت . قَالَ : قَبلَ أَن يَقُومُوا فَلا شَيءَ عَلَى أَبِهِمْ مِن قِيمَتِهِمْ ، فَكَذلِكَ وَالِدُ الْمُكَاتبةِ إِذَا عَتقَت . قَالَ : وَإِن أَن يَوْخُونُ عَلَى أَبِهِمْ فَيوضَعَ عَلَى يدي رَجُلٍ عَذْلٍ ، فَإِن عَجَزَت دفَعَ إِلَى سَيدِهَا وَإِن أَدت كِتَابِتهَا رَد الْمَالَ إِلَى أَبِهِمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن غرَّت مِن نفْسِهَا عَبدًا فَزَعَمَت أَنهَا حُرَّةٌ فَاسْتحقَت ، أَيكُون أَوْلادُهَا أَحْرَارًا أَمْ رَقِيقًا ؟ قَالَ : الْوَلَدُ رَقِيقٌ . قُلْت : أَسَمِعْت مِن مَالِك ؟ قَالَ : لا . قُلْت : وَلِمَ أَحْرَارًا أَمْ رَقِيقًا إِنْمًا أَعَتَقْتَ أَوْلادَ اَلِحَرَ مِنْهَا إِذَا غَرَّتُهُ وَهِيَ أَمَةٌ بظَن الَحُرِّ أَنهًا حَرَّةٌ ، فَلِمَ لا جَعَلَتهُمْ رَقِيقًا إِنْمًا أَعْتَقْت أَوْلادَ الْحَرَّةُ ؟ قَالَ : لأني لا بدلِي مِن أَن أَجْعَلَ الأولاد تبعًا يعتَقُ الأولادُ أيضا بظنِّ الْعَبدِ أَنهَا حُرَّةٌ ؟ قَالَ : لأني لا بدلِي مِن أَن أَجْعَلَ الأولاد تبعًا لأَحَدِ الأبوين ، فَأَنا قَدْ جَعَلْتهمْ تبعًا لِلأمِّ ؛ لأن الْعَبد لا يغرَمُ ، قِيمَتهُمْ وَهَذَا رَأْبِي .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا أَخبرَنِي أَن فُلانة حُرَّةٌ ، ثمَّ خطَبتها فَزَوَّجَنِيها غيرُهُ فَوَلَدت لِي أَوْلادًا ، ثمَّ اسْتحَقَّت أَمَةٌ ، أَيكُون لِي عَلَى الَّذِي أَخبرَنِي أَنها حُرَّةٌ شَيءٌ أَمْ لا فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا شَيءَ لَك عَلَيهِ إلا أَن يكُون عَلِم أَنها أَمَةٌ ، فَقَالَ لَك: هِي حُرَّةً وَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ لَك: هِي حُرَّةً وَرُوَّجَكَها فَوَلَدت لَك أَوْلادًا وَرَوَّجَكَها . فَإِذَا عَلِمَ أَنها أَمَةٌ وَقَالَ لَك: هِي حُرَّةً وَرُوَّجَكَها فَولَدت لَك أَوْلادًا فَاسْتحَقَّ رَجُلٌ رَقَبتها ؛ فَإِنهُ يَأْخُذ جَارِيتهُ وَيَأْخُذ مِنك قِيمة الأوْلادِ ، وَلا ترْجع أَنت بقيمة الأولادِ عَلَى الذِي غَرَّك وَزَوَّجَكَ وَأَخبرَك أَنها حُرَّةٌ وَهُوَ يعْلَمُ أَنها أَمَةٌ ؛ لأنه لَمْ يغرَّك مِن الأولادِ . قَالَ : وَأَمَّا الصداقُ فَيكُون عَلَى الزَّوْج وَيرْجعُ بهِ الزَّوْجُ عَلَى الَّذِي عَرَّك أَنهُ لا يرْجعُ عَلَيها بقِيمَةِ الأولادِ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى الْخِو اللهِ السَّاعَة . عَلَى النَّوْمُ عَلَى النَّوْمَ وَيرْجعُ بهِ الزَّوْمُ عَلَى الْذِي غَرَّهُ وَهُو عَلَى اللهُ وَالْ السَلَاعَة . هَوْ عَلَى النَّوْمُ عَلَى النَّوْمُ عَلَى النَّوْمُ عَلَى اللهُ وَلادِ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى عَلَى النَّاعَة اللهُ السَّاعَة .

قُلْت : وَالْمَهْرُ الَّذِي قُلْت: يرْجعُ بهِ عَلَى الَّذِي غرَّهُ ، أَتَحْفَظُهُ عَن مَالِكِ ؟ قَـالَ : لا ، وَهُوَ رَأْيِي . قُلْت : وَلا يكُون الرَّجُلُ غارًا مِنهَا إلا بعْدمَا يعْلَمُ أَنهَا أَمَةٌ وَزَوَّجَهَا إِياهُ هُـوَ نَفْسَهُ فَهُوَ الَّذِي يكُون قَدْ غرَّ مِنهَا ، وَأَمَّا إِن أَخبرَهُ أَنهَا حُرَّةٌ وَقَدْ عَلِمَ أَنهَا أَمَـةٌ فَزَوَّجَهَا غِيرَهُ فَإِن هَذا لا يكُون غارًا ، وَلا يكُون عَلَيهِ شَيَءٌ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن زَوَّجَنِي ، وَقَالَ: هِي حُرَّةٌ وَقَدْ عَلِمَ أَنَهَا أَمَةٌ وَأَخبرَنِي أَنهُ لَيسَ بولِيهَا أَهُوَ عَارٌ ؟ قَالَ : إِذَا أَعْلَمَهُ أَنهُ لَيسَ بولِيهَا ، ثمَّ وَجَدَهَا عَلَى غيرِ مَا أَخبرَهُ فَلا شَيءَ عَلَيهِ أَهُوَ غَارٌ ؟ قَالَ : إِذَا أَعْلَمَهُ أَنهُ لَيسَ بولِيهَا ، ثمَّ وَجَدَهَا عَلَى غيرِ مَا أَخبرَهُ فَلا شَيءَ عَلَيهِ مِن غرْمِ الصداق فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يتزوَّجُ الْمَرْأَةَ وَيَخبرُهَا أَنهُ حُرِّ فَيظْهَرُ أَنهُ عَبدٌ وَيَجيزُ سَيدُهُ نِكَاحَهُ ، أَيكُون لَهَا أَن تَختارَ فِرَاقَهُ فِي قَوْل مَالَكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِك : نَعَمْ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ فِرَاقَهُ مَا لَمْ تَترُكُهُ يَطَوُهَا بِعْد مَعْرَفَتِهَا بِأَنهُ عَبَدٌ .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَاب أَنهُ قَالَ: فِي عَبدِ انطَلَقَ إِلَى حَيٍّ مِن الْمُسْلِمِين فَحَدثهُمْ أَنهُ حُرُّ ، فَزَوَّجُوهُ امْرَأَةً حُرُّةً وَهُوَ عَبدٌ ، وَلَمْ تعْلَم الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ . قَالَ : السُّنةُ فِي ذَلِكَ أَن يفرَّقَ بينهُمَا حِين تعْلَمُ بذلِكَ ، ثمَّ تعْتدُّ عِدةَ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ وَيجْلَدُ الْعَبدُ نَكَالا لِمَا كَذَبهَا وَخلَبهَا (١) وَأَحْدث فِي الدِّينِ . قُلْت : أَيكُون فِرَاقُ هَـنهِ عِند غيرِ السُّلْطَان ؟ قَالَ : إن رَضِي بذلِكَ الزَّوْجُ وَهِي فَنعَمْ ، وَإِلا فَرَّقَ السُّلْطَان بينهُمَا إن أَبى الزَّوْجُ إِذَا اختارَت فِرَاقَهُ .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابن شِهَاب أَنهُ قَالَ: قَضى عُمَرُ بن الْخطَّابِ فِي فِداءِ الرَّجُلِ وَلَدِهِ مِن أَمَةٍ قَوْمٍ ، وَذلِكَ أَن رَجُلا مِن بني عُذرَةَ نكَحَ وَلِيدةً انتمَت لَـهُ إلَى الرَّجُلِ وَلَدِهِ مِن أَمَةٍ قَوْمٍ ، وَذلِكَ أَن رَجُلا مِن بني عُذرَةً نكَحَ وَلِيدةً انتمَت لَـهُ إلَى عُمَرَ بعض الْعَرَب ، فَجَاءَ سَيْدُهَا لِيأْخُذهَا وَقَدْ وَلَدت الْعَذرَاءُ أَوْلادًا ، فَرَفَعَ ذلِكَ إلَى عُمَر بنِ الْخطَّاب ، فَقَضى لَهُ فِي ذلِكَ بالْغرْمِ مَكَان كُلِّ إنسَان مِن وَلَـدِهِ ؛ جَارِية بَارِيةٍ وَعَلامًا بغلام . قَالَ مَالِكٌ : وَبلَغنِي ذلِك عَن عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ أَو عَن عُثمَان ابنِ عَفَّان رضى الله تعالى عنهما .

عُيوب النسَاءِ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا زَوَّجَ ابنتهُ وَبِهَا داءٌ قَدْ عَلِمَهُ الأَب مِمَّا يرَدُّ مِنهُ الْحَرَائـرُ ، فَدخلَ بِهَا زَوْجُهَا فَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَى الأَب ، أَيكُون لِلأَب أَن يرْجعَ عَلَى الابنةِ بشَيءٍ مَمَّا رَجَعَ بِهِ الزَّوْجُ عَلَيهِ إِذَا رَدَّهَا الزَّوْجُ وَقَدْ مَسَّهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ ذَلِكَ وَلا أَرَى ذَلِكَ لَهُ .

في عُيوب النسَاءِ وَالرُّجَالَ

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ رَجُلٌ اَمْرَأَةً فَأَصابِهَا مَعِيبةً ، مِن أَي الْعُيوب يرُدُّهَا فِي قَوْلِ مَالِك ؟ قَالَ مَالِك : يرُدُّهَا مِن الْجُنون ، وَالْجُـذام وَالْبَرَص وَالْعَيب الَّذِي فِي مَالِك ؟ قَالَ مَالِك : يرُدُّهَا مِن الْجُنون ، وَالْجُـذام وَالْبَرَص وَالْعَيب الَّذِي فِي

⁽١) خلبها : خدعها ، كما في القاموس .

الْفَرْج. قُلْت: أَرَأَيت إِن تزَوَّجَهَا وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا ، فَإِذَا هِي عَمْياءُ أَو عَوْرَاءُ أَو قَطْعَاءُ أَو شَلاءُ أَو مُقْعَدةٌ أَو وَلَدت مِن الزِّنا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تردُّ ، وَلا تردُّ مِن عُيوب النسَاءِ فِي النكَاحِ إِلا مِن الَّذِي أَخبرْتك بهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان الْعَيب الَّذِي بفَرْجهَا إِنَمَا هُو عَفَلٌ (`` يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الْجَمَاعِ أَو عَفَلٌ (`` يَقْدِرُ الْمَا هُو قَرْنٌ (ا أَو عَيب خفيف يقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الْجَمَاعِ أَو عَفَلٌ (`` يقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الْجَمَاعِ ، أَيكُون هُذَا مِن عُيوب الْفَرْج الَّذِي يرَدُّ مِنهُ فِي النكَاح فِي قَوْل مَالِكِ أَمْ إِنَا كَانت قَدْ خَلَطَت ، أَو نَحُو ذَلِكَ الْعُيوب مِن عُيوب الْفَرْج الَّذِي لا يسْتطِيعُ الزَّوْجُ مَعَهُ الْجَمَاعُ ، مِثلَ الْعَفَلِ الْكَثِيرِ وَخُوهِ مِن الْعُيوب الَّتِي الْفَرْج الَّذِي لا يسْتطِيعُ الزَّوْجُ مَعَهُ الْجَمَاعُ ، مِثلَ الْعَفَلِ الْكَثِيرِ وَخُوهِ مِن الْعُيوب الَّتِي الْفَرْج اللَّذِي لا يسْتطِيعُ الزَّوْجُ مَعَهُ الْجَمَاعُ ، مِثلَ الْعَفَلِ الْكَثِيرِ وَخُوهِ مِن الْعُيوب الَّتِي الْفَرْج ؟ قَالَ مَالِكٌ : قَالَ عَمَرُ بِنِ الْخَطَّاب: ترَدُّ الْمَرْأَةُ فِي النكَاحِ مِن الْعُيوب النِّي الْمُعْرَفَةِ مِن الْعُيلِ الْمَوْرَةِ مِن الْعُيلِ الْمَوْرَةِ مِن الْعُيلِ الْمَوْرِةِ مَن الْعُيلِ الْمَعْرَفَةِ مِن داءِ الْفَرْج رُدَّت بهِ فِي رَأْبِي ، وَقَدْ يكُون مِن داءِ الْفَرْج مَا يَجَامِعُ مَعَهُ الرَّجُلُ وَلَكِنَهَا ترَدُّ مِنهُ ، وَكَذَلِكَ عُيوب الْفَرْج ، وَقَدْ يكُون مِن داءِ الْفَرْج مَا يَجَامِعُ مَعَهُ الرَّجُلُ وَلَكِنَهَا ترَدُّ مِنهُ ، وَكَذَلِكَ عُيوب الْفَرْج ، وَقَدْ يكُون مِن داءِ الْفَرْج مَا يَجَامِعُ مَعَهُ الرَّجُلُ وَلَكِنَهَا ترَدُّ مِنهُ ، وَكَذَلِكَ عُيوب الْفَرْج .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَتزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَيَشْرِطُ أَنَهَا صَحِيحَةٌ فَيجِدُهَا عَمْياءَ ، أَيكُون لَهُ أَن يَتزَوَّجَهَا بِشَرْطِهِ الَّذِي شَرَطَهُ أَو شَلاءَ أَو مُقْعَدةً ؟ قَالَ : نعَمْ ، إِن كَان اشْترَطَ ذَلِكَ عَلَى مَن أَنكَحَهَا فَلَهُ أَن يَرُد ، وَلا شَيءَ لَهَا عَلَيهِ مِن صداقِهَا إِذَا لَمْ يَبْن بِهَا ، وَإِن بني عِلَى مَن أَنكَحَهَا إِذَا كَان قَدَ اشْترَطَ ذَلِكَ بِهَا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا بِالْمَسِيس ، ويتبعُ هُو الْوَلِي الَّذِي أَنكَحَهَا إِذَا كَان قَدَ اشْترَطَ ذَلِك عَلَيهِ أَنهُ لَيسَت هِي عَمْياءُ وَلا قَطْعَاءُ وَلا مَا أَشْبِهَ ذَلِكَ ، فَزَوَّجَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّرْطِ ؛ لأن عَلِي اللّهِ عَن رَجُل تزوَّجَ امْرَأَةً فَإِذَا هِي لَقِية (*) قَالَ مَالِكٌ : إِن كَانوا زَوَّجُوهُ عَلَى نسَب ، فَالنكاحُ لازِمٌ لَهُ ، وَرَوَاهُ ابن وَهْب أَيضًا عَن مَالِكٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَن تزَوَّجَ سَوْداءَ أَو عَمْياءَ أَو عَوْرَاءَ لَمْ يرُدهَا وَلا يرَدُّ مِن النسَاءِ فِي النكَاحِ إلا مِن الْغُيوب الَّذِي فِي الْفَرْج ، النَّجُنون وَالْجُذام وَالْبرَص وَالْعَيب الَّذِي فِي الْفَرْج ، وَإِنَا الْمَأَن إلَى رَجُلٍ وَكَذَبَهُ فَلَيسَ عَلَى الَّذِي وَإِنَا الْمَأَن إلَى رَجُلٍ وَكَذَبَهُ فَلَيسَ عَلَى الَّذِي

⁽١) القرن : بسكون الراء : شيء يكون في فرج المرأة كالسن يمنع من الوطء ، ويقال له : العفلة . انظر النهاية في غريب الحديث (٤/٤) .

⁽٢) العفل بالتحريك : هنة تخرِج في فرج المرأة . انظر النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٦٤) .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤١٦) رقم (٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح - بـاب المرأة يتزوجها الرجـل وبهـا بـرص أو جـذام (٣/ ٣١٠) رقـم (١)، والبيهقـي في السـنن الكـبرى (٧/ ٣٤٩) عن عمر الله عن الله ع

⁽٤) لقية : غير معروفة النسب .

كَذبهُ شَيءٌ إلا أَن يكُون ضمِن ذلِكَ لَهُ إِن كَانت الْجَارِيةُ عَلَى خِلافِ مَا أَنكَحَهُ عَلَيهِ ، وَأَرَاهُ ضَامِنًا إِن كَانت عَلَى خِلافِ مَا ضمِن وَأَرَاهُ خِيئَذٍ مِثلَ النسَب الَّذِي زَوَّجَهُ عَلَيهِ ، وَأَرَاهُ ضَامِنًا إِن كَانت عَلَى خِلافِ مَا ضمِن إِذَا فَارَقَهَا الزَّوْجُ فَلَمْ يرْضَهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَت امْرَأَةٌ رَجُلا فِي عِدتِهَا عُرَّتهُ وَلَمْ تُعْلِمْهُ أَنهَا فِي عِدتِهَا ؟ فَالَ : بَلَغْنِي أَن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلٍ غرَّ مِن وَلِيتِهِ فَزَوَّجَهَا فِي عِدتِهَا وَدِحلَ بِهَا زَوْجُهَا ، ثمَّ عَلِمَ بِذلِكَ الزَّوْجُ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَرَى النكَاحَ مَفْسُوخًا وَيكُونِ الْمَهْرُ عَلَى مَن غَرَّهُ ، فَكَذلِكَ هَذِهِ إِذَا غَرَّت مِن نَفْسِهَا إِلاَ أَنهُ يَرُكُ لَهَا قَدْرَ مَا اسْتحِلَّت بِهِ عَلَى مَن غَرَّهُ ، فَكَذلِكَ هَذِهِ إِذَا غَرَّت مِن نَفْسِهَا إِلاَ أَنهُ يَرُكُ لَهَا قَدْرَ مَا اسْتحِلَّت بِهِ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً فَانسَب لَهُمْ إِلَى غير أَبِيهِ وَتسَمَّى لَهُمْ بغير السَّهِ ؟ قَالَ : أَخبرَنِي مَن أَثِقُ بِهِ أَن مَالِكًا سُئلَ عَن رَجُل تزَوَّجَ امْرَأَةً فَأَصابِهَا بغِيةً ، قَالَ : قَالَ مَالِكً عَن رَجُل تزَوَّجَ امْرَأَةً فَأَصابِهَا بغِيةً ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَانُوا زَوَّجُوهَا مِنهُ عَلَى نسَب فَأَرَى لَهُ الْمَهْرَ عَلَيهِ إِن كَانُوا لَمْ وَقَلَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرَى لَهُ الْمَهْرَ عَلَيهِ إِن دَحلَ يَوَجُوهَا مِنهُ عَلَى مَن غَرَّهُ ، إلا أَن لا يكُون غَرَّهُ مِنهَا أَحَدٌ وَهِي الَّتِي غَرَّت مِن نَفْهِ بَالْخِيار . بَوَ اللّهُ اللّهُ عَلَى مَن غَرَّهُ ، إلا أَن لا يكُون غَرَّهُ مِنهَا أَحَدٌ وَهِي الَّتِي غَرَّت مِن نَفْرَهُ اللّهُ الْمُهُون ذَلِكَ عَلَيهَا ، وَكَذَلِكَ الَّتِي تزَوَّجَت عَلَى نسَب فَغَرَّهَا فَهِي بالْخِيار .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانِ الرَّجُلُ لَقِيةً وَتزَوَّجَهَا عَلَى نسَب ثَمَّ عَلِمَت بعْد أَنهُ لَقِيةٌ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي أَرَى فِي الْمَرْأَةِ أَن لَهَا أَن ترُدَّهُ وَلا تَقْبلَهُ إِذَا كَانِ إِنَا تَزُوَّجَهَا عَلَى نسَب ، فَكَان لَقِيةً مِثلُ مَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَتهُ وَهُو مَجْبوب أَو خصِيٌّ وَهِي لا تعْلَمُ بذلِكَ ثَمَّ عَلِمَت بهِ أَيكُون لَهَا الْخِيارُ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : إِن تزَوَّجَتهُ وَهُو خصِيٌّ وَلَـمْ تعْلَـمْ بذلِكَ كَانت بالْخِيارِ إِذَا عَلِمَت إِن شَاءَت أَقَامَت مَعَهُ وَإِن شَاءَت فَارَقَتهُ بِالْمَجْبوب أَشَـدُ قُلْت : بَالْخِيارِ إِذَا عَلِمَت إِنَ شَاءَت أَقَامَت مَعَهُ وَإِن شَاءَت فَارَقَتهُ بِالْمَجْبوب أَشَـدُ قُلْت : أَرَأَيت الْمَجْبوب إِذَا تزوَّجَهَا وَالْخصِي وَهِي لا تعْلَمُ فَعَلِمَت فَاختارَت الْفِرَاق ، أَتكُون عَلَيهَا الْعِدةُ أَمْ لا ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ يَطأَ فَعليَها الْعِدَّة ، وَإِنْ كَانَ لاَ يطأَ فلاَ عليَّها ، فَعليها الْعِدةُ ، وَإِنْ كَانَ لاَ يطأَ فلاَ عليَّها ، قَلْتُ : أَرَأَيْتَ إِنْ اخْتَارَتْ ثَلاثًا ؟ قَالَ : ليْسَ ذَلَكَ لَمَا وَإِنْهَا الْخِيارُ لَهَا فِي وَاحِدةٍ وَتكُون بائنةً . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَت مَجْبُوبِ الذَكْرِ قَائَمَ الْخَصِي ، فَاخْتَارَت فِرَاقَهُ وَقَدْ دَحُلَ بِهَا أَتَجْعَلُ عَلَيْهَا الْعِدَةُ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : بِهَا أَتَجْعَلُ عَلَيْهَا الْعِدَةُ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَيَسْأَلُ عَن ذَلِكَ فَإِن كَان يَعْلَمُ أَنْهُ لا يَحْمَلُ وَيَسْأَلُ عَن ذَلِكَ فَإِن كَان يَعْلَمُ أَنْهُ لا يَحْمَلُ لِمِثْلِهِ لَرَأَيت الْولَد لازِمًا لَهُ وَإِن كَان يَعْلَمُ أَنْهُ لا يَحْمَلُ لِمِثْلِهِ لَرَأَيت الْولَد لازِمًا لَهُ وَإِن كَان يَعْلَمُ أَنْهُ لا يَحْمَلُ لِمِثْلِهِ لَمَ الْولَدُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَت مَجْبُوبًا أَو خَصِيًّا لِمِثْلِهِ لَمْ أَرَ أَن يَلْزَمَهُ ، وَلا يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ . قُلْت : أَرَأَيْت إِن تَزَوَّجَت مَجْبُوبًا أَو خَصِيًّا

وَهِي تعْلَمُ ؟ قَالَ : فَلا خِيارَ لَهَا ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا تزَوَّجَت خصيًا وَهِي لا تعْلَمُ فَلَهَا الْخِيارُ إذا عَلِمَت ، فَقَوْلُ مَالِكٍ : إنهَا إذا عَلِمَت فَلا خِيارَ لَهَا ، قَالَ : وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الْعِنينِ (١) إذا تَوْلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الْعِنينِ (١) إذا تزوَّجَهَا وَهِي تعْلَمُ أَنهُ عِنينٌ شَيئًا ، وَلَكِن هَذا رَأْيي إن كَانت عَلِمَت أَنهُ عِنينٌ لا يَقْدِرُ عَلَى الْجِمَاعِ رَأْسًا ، وَأَخبرَهَا بذلِكَ فَتزَوَّجَهَا عَلَى ذلِكَ عَلَى أَنهُ لا يطأ فلا خِيارَ لَهَا .

قُلْت: أَرَأَيت امْرَأَةَ الْعِنِينِ وَالْخصِي وَالْمَجْبوبِ إِذَا عَلِمَت بِهِ ثُمَّ تَرَكَتُهُ فَلَمْ تُرْفَعْهُ إِلَى السُّلْطَانِ وَأَمْكَنتُهُ مِن نَفْسِهَا ثُمَّ بِهُ اللَّهَا فَرَفَعَتُهُ إِلَى السُّلْطَانِ ؟ قَالَ : أَمَّا امْرَأَةُ الْخصِي وَالْمَجْبوبِ فَلا خِيارَ لَهَا إِذَا أَقَامَت مَعَهُ وَرَضِيت بِذَلِكَ فَلا خِيارَ لَهَا عِند الْخصِي وَالْمَجْبوبِ فَلا خِيارَ لَهَا إِذَا أَقَامَت مَعَهُ وَرَضِيت بِذَلِكَ فَلا خِيارَ لَهَا عَند مَالِكِ ، وَأَمَّا الْعِنينِ فَإِن لَهَا أَن تَقُولَ : اضربوا لَهُ أَجَلا سَنةً ؛ لأن الرَّجُل رُبَها تزوَّجَ الْمَرْأَةَ فَاعْترَض لَهُ دُونَهَا ثُمَّ يَفُرَّقُ بِينَهُمَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُ أُخرَى فَيصِيبها فَتلِدُ مِنهُ فَنقُولُ : هَذِهِ تَرَكَتُهُ وَأَنا أَرْجُو ؟ لأن الرِّجَالَ بَعَالِ مَا وَصَفْت لَكَ ، فَذلِكَ لَهَا إِلا أَن يكُونَ قَدْ أَخبرَهَا قَالُ لا يَجَامِعُ وَتَقَدَمَت عَلَى ذلِكَ فَلا قَوْل لَهَا بعد ذلِكَ . قُلْت : وَيكُون فِرَاقُهُ تَطْلِيقَةً ؟ قَالَ : نعَمْ .

ابن وَهْب عَن مَالِكِ وَاللَّيثِ أَن يحْيى بِن سَعِيدٍ حَدَثَهُمَا أَن ابنِ الْمُسَيبِ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بِن الْخطَّابِ : أَيَمَا رَجُلِ نكَحَ امْرَأَةً بِهَا جُنُونٌ أَو جُذامٌ أَو بِرَصٌ فَمَسَّهَا فَلَهَا صِداقُهَا بَمَا اسْتحَلَّ مِنهَا مِن قُرْجِهَا ، وَكَان ذلِكَ لِزَوْجِهَا غَرْمٌ عَلَى وَلِيهَا (٢).

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنِمَا يَكُونَ ذَلِكَ لِزَوْجِهَا غَرْمٌ عَلَى وَلِيهَا إِذَا كَانَ وَلِيهَا أَنكَحَهَا أَبوهَا أَو أَخُوهَا أَو مَن يرَى أَنهُ يعْلَمُ ذَلِكَ مِنهَا ، فَأَمَّا إِن كَانَ الَّذِي أَنكَحَهَا ابن عَمِّ أَو مَوْلًى أَو مِن الْعَشِيرَةِ أَو السُّلْطَان ، مِمَّن يرَى أَنهُ لا يعْلَمُ ذَلِكَ مِنهَا فَلَيسَ عَلَيهِ فِيهَا غَرْمٌ ، وَتردُدُ الْمَرْأَةُ مَا أَخذت مِن صداقِهَا وَيترُكُ لَهَا قَدْرَ مَا يستُحِلُّ بهِ .

قَالَ اللَّيث: قَالَ يحْيى: وَأَشُكُ فِي الْجُنونِ وَالْعَفَلِ ، غَيرَ أَنهُ ذَكَرَ أَحَدهُمَا . ابن وَهْب عَن عَامِرِ بن مُرَّةَ (٣) عَن رَبِيعَةَ أَنهُ قَالَ: أَمَّا هُوَ إِذَا عَلِمَ بدائهَا ثُمَّ وَطِئهَا بعْد ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبِت لَهُ ، وَأَمَّا مَا تُرُدُّ بهِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْج فَمَا قَطَعَ عَن الزَّوْج مِنهَا اللَّذَةَ ، مِمَّا يَكُون مِن دَاءِ النسَاءِ فِي أَرْحَامِهِنِ ، وَالْوَجَعِ الْمُعْضِلِ مِن الْجُنونِ وَالْجُذَامِ وَالْبرَصِ كُلِّ يَكُون مِن داءِ النسَاءِ فِي أَرْحَامِهِنِ ، وَالْوَجَعِ الْمُعْضِلِ مِن الْجُنونِ وَالْجُذَامِ وَالْبرَصِ كُلِّ

⁽١) العنين : من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن .

⁽٢) هو الحديث السابق .

⁽٣) لم أجد له ترجمة .

ذلِكَ جَائِزٌ عَلَيهِ إِذَا بِلَغَتُهُ الْمَسْأَلَةُ ، وَبِلَغُ عَنْهُ الْخَبِرُ وَكَانَ ظَاهِرًا ، إِلا أَن يردُّ مِن ذلِكَ ، إلا الشَّيءَ الْخَفِي الَّذِي لا يعْلَمُهُ إلا الْمَرْأَةُ وَأَوْلِياؤُهَا ، وَتردُّ عَلَى الْمَعْرُورِ الَّذِي لا اللهَ وَهْب : وَأَخبرَنِي الثَقَةُ تَزَوَّجَهَا صداقَهَا إلا أَن تعاض الْمَرْأَةُ مِن ذلِكَ بشيءٍ . قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي الثَقَةُ انْ عَلِي بن أَبِي طَالِب قَالَ : يردُّ مِن النكاح الْجُنونَ وَالْجُذَامُ وَالْبرَصُ وَالْقَرْنَ (١٠ قَالَ ابن وَهْب عَن عَبدِ اللهِ بن وَهْب : وَقَالَ عَمْرُو بن دِينار: عَن عَبدِ اللّهِ بن عَباسٍ مِثلَهُ (١٠ ابن وَهْب عَن عَبدِ العلاء بن سَعِيدٍ الْجَشَانِي (٣) أَن مُحَمَّد بن عِكْرِمَةُ الْمَهْدِي (١٠ حَدثُهُ أَنهُ تزَوَّجَ امْرأَةً ، العلاء بن سَعِيدٍ الْجَشَانِي (٣) أَن مُحَمَّد بن عِكْرِمَة الْمَهْدِي (١٠ حَدثُهُ أَنهُ تزَوَّجَ امْرأَةً ، العلاء بن سَعِيدٍ الْجَشَانِي (٣) أَن مُحَمَّد بن عِكْرِمَة الْمَهْدِي (١٠ حَدثُهُ أَنهُ تزَوَّجَ امْرأَةً ، العلاء بن سَعِيدٍ الْعَزيز ، فَكَتب مُهُ مَلَ عَنهَ اللهِ بن يَزيد بن حَرَام فَكَتب لَهُ : إلَى عُمَر بن عَبدِ الْعَزيز ، فَكَتب عُمَرُ : أَن اسْتَحْلِفْهُ بِاللّهِ فِي الْمَسْجِدِ أَنهُ مَا تلَذَذ مِنهَا بشيء عَمَر بن عَبدِ الْعَزيز ، فَكَتب عُمَرُ : أَن اسْتَحْلِفْهُ بِاللّهِ فِي الْمَسْجِدِ أَنهُ مَا تلَذَذ مِنهَا بشيء فَان حَلَفُوا فَأَعْطِ الْمَرْأَة مِن صَداقِهَا أَنهُمْ لا يعْلَمُونَ اللّذِي كَانَ بهَا قَبلَ أَن يزَوِّجُوهَا ، فَإِن حَلَقُوا فَأَعْطِ الْمَرْأَة مِن صَداقِهَا رُبعَهُ.

مَالِكُ بن أَنسٍ قَالَ: بلَغنِي عَن ابن الْمُسَيب أَنهُ قَالَ: أَيَا رَجُلِ تزَوَّجَ امْرَأَةً وَبهِ جُنونٌ أَو ضررٌ فَإِنهَا تَخيرَ فَإِن شَاءَت قَرَّت (6) وَإِن شَاءَت فَارَقَت. ابن وُهْب عَن مَخرَمة عَن أَو ضررٌ فَإِنهَا تخيرَ فَإِن شَاءَت قَرَّت (6) وَإِن شَاءَت فَارَقَت. ابن وُهْب عَن مَخرَمة عَن أَبيهِ عَن ابن الْمُسَيب وَابنِ شِهَاب مِثلَهُ (أَ) قَالَ مَالِكٌ : فَأَرَى الضررَ اللّذِي أَرَاد ابن الْمُسَيب هَذِهِ الْأَشْياءُ الَّتِي تَرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنهَا. ابن وَهْب عَن عَمِيرَةَ بن أَبي ناجية وَيْسى ابن أَيوب عَن يَعْيى بن سَعِيدٍ مِثلَ قَوْل ابن الْمُسَيب وابن شِهَاب: إنِهَا تخيرُ إن شَاءَت، وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بالْحَال ، وَإلَيهِ الْمَرْجَعُ وَالْمَآلُ .

تم كتاب النكاح الثاني بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النكاح الثالث

* * *

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبري (٧/ ٣٥٠، ٣٥١) من حديث على بن أبي طالب ﷺ.

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٥٠) .

⁽٣) عبد العلاء بن سعيد بن عبد الله بن مسروق الجيشاني، روى عن ابنه يزيد وليث بن عاصم وابن وهب وغيرهم . انظر الأنساب للسمعاني (٣/ ٤١٣) .

⁽٤) لم أجد له ترجمة .

⁽٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٥١) عن ابن المسيب .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ باب في الرجل يتزوج المرأة وبه جذام أو برص (٦) (٣١) رقم (١) من حديث الزهري .

كِتاب النكاح الثالث النَّاعُ بصاق لا يجلُّ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً وَجَعَلَ مَهْرَهَا عَبِدًا لَـهُ عَلَى أَن زَادتهُ الْمَرْأَةُ دَارَهَا أَوْ زَادتهُ مِائةَ دِرْهَمٍ ؟ قَالَ: لا يجُوزُ هَـذا النكَاحُ عِند مَالِكٍ وَهُـوَ مَفْسُوخٌ. قَالَ: وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي رَجُلِ تزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَن أَعْطَتهُ خادِمَهَا بكَذا مَفْسُوخٌ. قَالَ: لا يجْتمِعُ فِي صفْقَةٍ وَاحِدةٍ وَكَذا دِرْهَمًا. قَالَ مَالِكٌ: لا يجُوزُ هَذا النكَاحُ وقَالَ مَالِكٌ: لا يجْتمِعُ فِي صفْقةٍ وَاحِدةٍ نِكَاحٌ وَبيعٌ. قَالَ سَحْنُونٌ: وَقَالَ بعْضُ الرُّوَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إذا كَان يبقَى مِمَّا يعْطِي الزَّوْجُ رُبعُ دِينارٍ فَصاعِدًا فَالنكَاحُ جَائزٌ.

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانَ هَذَا الَّذِي تزَوَّجَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدةٍ مَعَ الْبِيعِ إِن كَانَ قَدْ دَحَلَ بِهَا أَيبطُلُ نِكَاحُهُ أَيضًا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِي هَذَا بعَينِهِ شَيئًا ، إِلا أَن مَالِكًا قَالَ : فِي الرَّجُلِ يَتزَوَّجُ الْمُرْأَةَ عَلَى الصداق الْمَجْهُولِ عَلَى شَمَرَةِ غَلِ قَبلَ أَن مَالِكًا قَالَ : فِي الرَّجُلِ يَتزَوَّجُ الْمُرْأَةَ عَلَى الصداق الْمَجْهُولِ عَلَى مَا فِي بطْن غَلِ قَبلَ أَن يبدُو صلاحُهَا ، أَوْ عَلَى بعير شَارِدٍ أَوْ عَلَى عَبدٍ آبق أَوْ عَلَى مَا فِي بطْن الْمَرْ قَبلَ قَبلَ أَن يبدُو صلاحُهُا ، أَوْ عَلَى بعير شَارِدٍ أَوْ عَلَى عَبدٍ آبق أَوْ عَلَى مَا فِي بطْن أَمَتِهُ ، أَنهُ إِن لَمْ يدُّخُلُ بِهَا فُرِقَ بينِهُمَا ، وَإِن دَحٰلَ بِهَا لَمْ يفْسَحُ يُكَاحُهُمَا وَبْبت وَكَان الْمَرَةِ أَوْ الْبعيرَ الشَّارِد بعْدَمَا أُخِذَ ، وَيحُولُ فِي يديهَا باختِلافِ وَلِد أَوْ الْعَبد الآبقَ بعْدَمَا رَجَعَ أَو الْبعيرَ الشَّارِد بعْدَمَا أُخِذ ، وَيحُولُ فِي يديهَا باختِلافِ أَسُواق أَوْ نَمَا عَلَ الآرَقِ بعْدَمَا وَتَعْرَمُ قِيمَتهُ يومَ قَبضتهُ لِزَوْجِهَا ، وَأَمَّا النَّمَرةُ أَوْ الْعَبد الآبقَ مِن الزَّوْجِ ، وَمَا مَات مِن هَذَا كُلّهِ قَبلَ أَن فَعَلَيهَا مَكِيلَةُ مَا جَدت مِن الْمَرَةِ أَوْ حَصدت مِن الْحَب ، وَمَا مَات مِن هَذَا كُلّهِ قَبلَ أَن فَعَلَيهَا مَكِيلَةُ مَا جَدت مِن الْمَرَةِ أَوْ خَصدت مِن الْحَب ، وَمَا مَات مِن هَذَا كُلّهِ قَبلَ أَن فَعَلَى هَا وَلا نَقْصان ؛ فَهُو مِن الْمَرْأَةِ أَبدًا حَتى ترُده ؛ لأنهُ فِي ضَمَانِهَا يومَ قَبضتهُ ، أَلا أَن زيادتهُ لَهَا وُنقَصانهُ عَلَيهَا ، وَهَذَا فِي غيرِ الثَمَرَةِ النِّتِي لَمْ يَدُ صلاحُهَا .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا مِن الْمُسْلِمِين تزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى ثمرةٍ ، فَدخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلُ بِهَا ، أَوْ تَطَاوَلَ زَمَانَهُ مَعَهَا حَتى وَلَدت لَـهُ أَوْلادًا ، أَتجيزُ هَـذا النكاحَ وَتَجْعَلُ يَدْخُلُ بِهَا ، أَوْ تَطَاوَلُ وَمُلْهَا ، وَهُـوَ بَمَزلَةِ لِلْمَرْأَةِ صِداقَ مِثْلِهَا أَمْ لا تجيزُهُ ؟ قَالَ : إذا دخلَ بِهَا كَان لَهَا صداقُ مِثْلِهَا ، وَهُـو بَمَزلَةِ للْمَرْأَةِ صداقَ مِثْلِهَا أَمْ لا تجيرُ الشَّارِدِ أَو الثَمَرةِ الَّتِي لَمْ يبدُ صلاحُهَا ، وَإِن لَمْ يدْخُلْ بِهَا الْجَنِينِ فِي بِطْن أُمِّهِ أَو البُعِيرِ الشَّارِدِ أَو الثَمَرةِ الَّتِي لَمْ يبدُ صلاحُهَا ، وَإِن لَمْ يدْخُلْ بِهَا فُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَهَا عَلَى مَا تلِـدُ غنمُهُ ؟ قَالَ : قَالَ فَسِخ نِكَاحُهَا وَلَمْ يَبْتا عَلَيهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَهَا عَلَى مَا تلِـدُ غنمُهُ ؟ قَالَ : قَالَ

مَالِكٌ : فِي الْمَرْأَةِ تَتَزَوَّجُ عَلَى الْجَنِينِ أَنهُ إِن دخلَ بِهَا كَان لَهَا صداقٌ مِثْلِهَا ، وَإِن لَمْ يَذُخُلْ بِهَا فُسِخِ نِكَاحُهَا ، فَأَرَى مَا تَلِدُ غَنمُهُ بَمْزِلَةِ الثَمْرَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ رَجُلٌ يَدُخُلْ بِهَا فُسِخِ نِكَاحُهَا ، فَأَرَى مَا تَلِدُ غَنمُهُ بَمْزِلَةِ الثَمَرَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ لَا يَكُولُ هَذَا النكاحُ . الْمَرْأَةُ عَلَى عَبِدِ عَلَى قَولُ مَالِكٌ فِي رَجُلُ نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى دَرَاهِمَ بَأَعْيانِهَا ؟ فَقَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : قُلْت : مَا يَقُولُ مَالِكٌ فِي رَجُلُ نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى دَرَاهِمَ بَأَعْيانِهَا ؟ فَقَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : فَالَ لِي مَالِكٌ : فَعَلَى مِنْ بَاعَ سِلْعَةً بَدرَاهِمَ بَأَعْيانِهَا عَلَيهِ اللّهَ إِلا أَن يَشْرَطُ عَلَيهِ أَنهَا إِن تَلِفَت فَعَلَى مِنْ بَعْ سِلْعَةً بَدرَاهِمَ بَأَعْيانِهَا عَلَيهِ فَلا خَيرَ فِي هَذَا الْبِيعِ . قَالَ : وَالنكاحُ مِثْلُ هَذَا فَك فَعَلَى إِلا أَن يَقُولَ : أَتَزَوَّجُك بِهَذِهِ الدَنانِيرِ بَأَعْيانِهَا وَهِي فِي يدِهِ وَيَدْفَعَهَا إِلَيهَا فَلا فَي رَأْبِي إِلا أَن يَقُولَ : أَتَزَوَّجُك بِهَذِهِ الدَنانِيرِ بَأَعْيانِهَا وَهِي فِي يدِهِ وَيَدْفَعَهَا إِلَيهَا فَلا فَي رَأْبِي إِلا أَن يَقُولَ : أَتَزَوَّجُك بِهَذِهِ الدَنانِيرِ بَاعْيانِهَا وَهِي فِي يدِهِ وَيَدْفَعَهَا إِلَيهَا فَلا فَي رَأْبِي إِلا أَن يَقُولَ : أَتْرَوَّجُك بِهَذِهِ الدَنانِيرِ بَاعْيانِهُ وَالنَكَاحُ وَالْبِيعُ بِهَا ثُمَّ اسْتحَقَّ رَجُلٌ تِلْكَامُ وَالنَكَاحُ جَائِزٌ وَيكُون عَلَى الْمُشْترِي وَلِكُ وَالنَكَاحُ جَائِزٌ وَيكُون عَلَى الْمُشْترِي وَالنَكَاحُ جَائِزٌ وَيكُون عَلَى الْمُشْترِي وَالنَّو عَلَى الْمُشْترِي وَلِكُ الْمُؤْلُونَ أَوْ الْبَاعِمِ ؟ قَالَ كَامُ وَالنَكَاحُ جَائِزٌ وَيكُون عَلَى الْمُشْترِي وَلِكُ وَالنَكَاحُ مَائِلُولُ وَالْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُ

النكاخ بصداق مَجْهُول

قُلْت: أَرَأَيت رَجُلا تِزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى شَوَار بِيتٍ وَخادِم ، أَيُجُوزُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ مَالِك ": وَلَهَا خادِم وَسَط ، وَالْبِيت الناسُ فِيهِ مُختلِفُون ، إن كَانت مِن الأعْرَاب فَبيوت قَدْ عَرَفُوهَا وَلَهُمْ شَوْرَةٌ قَدْ عَرَفُوهَا وَشَوْرَةُ الْحَضر لا تشْبهُ شَوْرَة الْعُرَاب فَبيوت قَدْ عَرَفُوهَا وَسُورَة الْحَضر ؟ قَالَ : ذلِك جَائزٌ إذا كَان الْبادِيةِ . قُلْت : فَإِن تِزَوَّجَهَا عَلَى بيتٍ مِن بيوتِ الْحَضر ؟ قَالَ : ذلِك جَائزٌ إذا كَان مَعْرُوفًا مِثلَ مَا وَصَفْت لَك فِي الْبادِيةِ وَكَذلِك قَالَ مَالِك قُلْت : أَفَيجُوزُ أَن يتزَوَّجَهَا عَلَى شَوَار (١) بيتٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، إذا كَان الشَّوَارُ أَمْرًا مَعْرُوفًا عِند أَهْل الْبادِيةِ . قُلْت : عَلَى شَوَار (١ بيتٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَلِكُلِّ قَدْرُهُ مِن الشَّوْرَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إن تزَوَّجَهَا عَلَى عَشْرَةٍ مِن الْإِبلِ وَمِائةٍ مِن الْغَنم أَوْ مِائةٍ مِن الْبقرِ ، أَي : الأسنان يَجْعَلُ لَهَا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : وَسَطٌ مِن ذلِك ؟ لأن مَالِك فِي الرَّقِيقِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبدٍ وَلَمْ يَصِفْهُ وَلَيسَ بِعَينِهِ فَأَرَاد أَن يَدْفَعَ إِلَيهَا الزَّوْجُ وَيَمةَ ذَلِكَ دَنانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : عَلَيهِ عَبدٌ وَسَطٌ ، فَأَرَى عَلَى الزَّوْجِ عَبدًا وَسَطًا وَلَيسَ لَهُ أَن يَدْفَعَ دَنانِيرَ وَلا دَرَاهِمَ إِلا أَن تَشَاءَ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ . قُلْت : فَإِن تَزَوَّجَهَا عَلَى عَرْضٍ مِن الْعُرُوضِ مَوْصُوفٍ لَيسٍ بَعَينِهِ وَلَمْ يَضرِبِ لِـذَلِكَ أَجَلا ، أَيجُـوزُ فِي عَلَى عَرْضٍ مِن الْعُرُوضِ مَوْصُوفٍ لَيسٍ بَعَينِهِ وَلَمْ يَضرِبِ لِـذَلِكَ أَجَلا ، أَيجُـوزُ فِي

⁽١) الشوار : متاع البيت وجهاز العروس .

قُوْل مَالِكِ هَذَا النكَاحُ أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ هُوَ جَائِزٌ ، أَلا ترَى أَنهُ يَتزَوَّجُ عَلَى عَبدٍ وَلا يَصِفُهُ وَلا يَضرب لَهُ أَجَلا وَلَيسَ بِعَينِهِ فَيكُون عَلَيهِ عَبدٌ وَسَطٌ حَالٌ ، فَكَذَلِكَ هَذَا إذَا وَصَفَهُ فَلَلِكَ جَائِزٌ ، وَهَذَا هَاهُنَا لا يُحْمَلُ مَحْمَلَ الْبيوعِ وَهُوَ عَلَى النقْدِ ، أَلا ترَى أَنهُ يَتزُوَّجُ الْمَوْأَةَ بَائِةِ دِينارِ فَلا يسَمِّي أَجَلا فَتكُون نقْدًا . قُلْت : أَرَأَيت إن تزوَّجَ رَجُلٌ عَلَى عَبدٍ وَلَمْ يصِفْهُ ، أَيجُوزُ هَذَا النكَاحُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ النكَاحُ جَائِزٌ ، وَيكُون عَلَيهِ عَبدٍ وَلَمْ تسَمِّهِ وَلَمْ تصِفْهُ، عَبدٌ وَسَطٌ . قُلْت : وَكَذلِكَ إذا اختلَعَت مِنهُ امْرَأَتَهُ عَلَى عَبدٍ وَلَمْ تسَمّهِ وَلَمْ تصِفْهُ، أَيكُون عَلَيهَ عَبدٍ وَلَمْ تسَمّهِ وَلَمْ تصِفْهُ، أَيكُون عَلَيهَا عَبدٌ وَسَطٌ ؟ قَالَ : نعَمْ .

في الصداق يوجُدُبهِ عَيب أَوْ يؤْخذ بهِ رَهْتُ فَيهْلَكُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى قِلال مِن حلِّ بَأَعْيانِهَا فَأَصابِتهَا خُمْرًا ؟قَالَ : أَرَاهَا بَمُولِةِ الَّتِي تَزَوَّجَت عَلَى مَهْرِ فَأَصابِت بَمَّهْرِهَا عَيبًا أَنهَا تررُدُهُ وَتَأْخُذ مِثْلَهُ إِن كَان مِمَّا لا يوجَدُ مِثْلُهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَت امْرَأَةٌ عَلَى يوجَدُ مِثْلُهُ أَوْ قِيمَتهُ إِن كَان مِمَّا لا يوجَدُ مِثْلُهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَت امْرَأَةٌ عَلَى صداق مُسَمَّى وَأَخذت بهِ رَهْنًا ، وقِيمَةُ الرَّهْنِ الَّذِي أَخذت مِثلُ صداقِهَا الَّذِي سَمَّوْا سَواءً فَهَلَكَ الرَّهْن عِندها ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان حَيوانا فَلا شَيءَ عَلَيهَا وَالْمُصِيبةُ مِن زَوْجِهَا ، وَإِن كَان مِمَّا تغِيب عَلَيهِ الْمَوْأَةُ فَهَلَكَ عِندهَا فَهُوَ مِنهَا .

قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يَفْرِض لَهَا صَدَاقًا ، فَأَخذت مِنهُ رَهْنًا بصداق مِثْلِهَا فَهَلَكَ عِندَهَا ؟ قَالَ : إِذَا أَخذت مِنهُ رَهْنًا بَمْثِل صَدَاقِهَا فَضَاعَ فَهَذَا وَٱلَّذِي سَأَلْتَ عَنهُ سَوَاءٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى غير مَهْرٍ مُسَمَّى ، فَفَرَض لَهَا نِصْفَ دارٍ لَهُ وَرَضِيت بذلِكَ ، أَيكُون فِيهِ الشُّفْعَةُ فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

فِي صِراق السُرِّ

قُلْت : أَرَأَيت إن سَمَّى فِي السِّرِّ مَهْرًا وَأَعْلَن فِي الْعَلانِيةِ مَهْرًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِـكٌ : يؤخذ بالسِّرِّ إن كَانوا قَدْ أَشْهَدُوا عَلَى ذلِكَ عُدُولا .

فِي صِراق الْغَرَر

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً بِٱلْفِ دِرْهَم ، فَإَن كَانت لَهُ امْرَأَةٌ فَصداقُهَا ٱلْفَان ؟ قَالَ : هَذا مِن الْغَرَرِ وَهُوَ مِثْلُ الْبعِيرِ الشَّارِدِ فِيمَا فُسَّرْت لَك ؛ لأن هَذا لا يجُوزُ فِي الْبيوعِ عِند مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى ٱلْفِ دِرْهَم فَإِن أَخرَجَهَا مِن الْفُسْطَاطِ

فَمَهْرُهَا أَلْفَانِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي الرَّجُلِ يتزَوَّجُ الْمَوْأَةَ بَأَلْفَينِ فَتضعُ لَهُ أَلْفًا عَلَى أَن لا يخرِجَهَا مِنَ بلَدِهَا وَلا يتزَوَّجَ عَلَيهَا ، فَيرِيدُ أَن يخرُجَ بِهَا أَوْ يتزَوَّجَ عَلَيهَا ، قَالَ : ذلِكَ لَهُ وَلاَ شَيءَ عَلَيهِ إِن خرَجَ بِهَا أَوْ تزَوَّجَ عَلَيهَا وَسَمِعْتُهُ مِنْهُ غيرَ عَامٍ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَخبرَنِي اللَّيث بن سَعْدٍ أَن رَبِيعَةَ قَالَ: الصدَّاقُ مَا وَقَعَ بهِ النكَاحُ وَلَمْ يرَ لَهَا شَيئًا ، وَمَسْأَلَتكَ عِندِي مِثلُهُ ، وَلأَنهُ إِنمَا فَرَض لَهَا صداقَهَا أَلْفَ دِرْهَم ، ثمَّ قَالَ لَهَا: إِن خرَجْت بك مِن الْفُسْطَاطِ زِدْتك أَلْفًا أُخرَى فَلَهُ أَن يخرِجَهَا وَلا شَيءً عَلَيهِ، وَلا ترَى لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لامْرَأَتِهِ: إِن أَخرَجْتك مِن هَذِهِ الدارِ فَلَك أَلْفُ دِرْهَم فَلَهُ أَن يخرِجَهَا وَلا شَيءً عَلَيهِ، يخرجَهَا وَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قَالَ لِي مَالِكَ : وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بعْد وُجُوبِ الْعُقْدةِ وَلَهَا عَلَيهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ مِن صداقِهَا فَوضعَت ذَلِكَ لَهُ عَلَى أَن لا يُحْرُجَ بِهَا وَلا يَتزَوَّجَ عَلَيهَا أَوْ لا يتسَرَّرَ فَقَبلَ ذَلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : لَهُ أَن يتزَوَّجَ وَأَن يخرِجَهَا وَأَن يتسَرَّرَ عَلَيهَا ، فَإِن فَعَلَ شَيئًا مِن ذَلِكَ فَلَهَا أَن ترْجعَ عَلَيهِ بَمَا وَضعَت مِن ذَلِكَ . قَالَ لِي مَالِكٌ : وَلا يَشْبُهُ هَذَا الأَوَّلَ وَإِنَمَا ذَلِكَ شَيءٌ زَادُوهُ فِي الصداقِ وَلَيسَ بشَيءٍ ، وَإِنمَا وَجَبِ النكَاحُ بَمَا سُمِّي لَهَا مِن الصداق .

سَحْنُونٌ : وَقَالَ عَلِي بِن زِيادٍ : إذا سَمَّت صداقَ مِثْلِهَا ثُمَّ حَطَّت مِنهُ فِي عُقْدةِ نِكَاحِهَا عَلَى مَا شَرَطَت عَلَهُ فَإِن ذَلِكَ إذا فَعَلَهُ الزَّوْجُ لا يَسْقِطُ مَا وَضَعَت عَنهُ ، وَأَمَّا إذا زَادت عَلَى مَا شَرَطَت عَلَيهِ فَتِلْكَ الزِّيادةُ الَّتِي إذا زَادت عَلَى صداق مِثْلِهَا فَوضَعَت الزِّيادةَ عَلَى مَا شَرَطَت عَلَيهِ فَتِلْكَ الزِّيادةُ الَّتِي إذا زَادت عَلَى صداق مِثْلِهَا فَوضَعَت الزِّيادةَ عَلَى مَا شَرَطَت عَلَيهِ فَتِلْكَ الزِّيادةُ الَّتِي وَضَعَت لِلشَّرْطِ باطِلٌ . قَالَ سَحْنُونٌ : وَكَذَلِكَ أَخبرَنا ابن نافِعٍ عَن مَالِكٍ بِثِل مَا قَالَ عَلِي بِن زِيادٍ ، وَرَوَاهُ أَشْهَب عَن مَالِكٍ .

الصداق بالعبريو جُدُبهِ عَيب

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ رَجُلُ امْرَأَةً عَلَى عَبدٍ بِعَينِهِ فَدفَعَهُ إِلَيهَا ، شَمَّ أَصابِت الْمَرْأَةُ بِالْعَبدِ عَيبًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ترُدُّ وَلَها قِيمَتهُ وَهذا مِثلُ الْبيوعِ سَوَاءٌ ، فَإِن كَان قَدْ فَات الْعَبدُ عِندهَا بِعَتاقَةٍ أَوْ بِشَيءٍ يكُون فَوْتًا فَلَهَا عَلَى الزَّوْج قِيمَةُ الْعَيب ، وَإِن كَان قَدْ دَخلَهُ الْعَبدُ عِندهَا بِعَتاقَةٍ أَوْ بِشَيءٍ يكُون فَوْتًا فَلَهَا عَلَى الزَّوْج قِيمَةُ الْعَيب ، وَإِن كَان قَدْ دَخلَهُ عَند عَلَي عَيب مُفْسِدٌ ، فَالْمَرْأَةُ بِالْخِيارِ إِن شَاءَت حَبسَت الْعَبد وَرَجَعَت بقِيمَةِ الْعَيب ، وَإِن عَندها وَرَجَعَت بِالْقِيمَةِ ، وَالْخُلْعُ عِندِي بِهِ مِثلُ أَحَبتُ رَدَّت الْعَبدُ وَمَا نقصهُ الْعَيب عِندها وَرَجَعَت بِالْقِيمَةِ ، وَالْخُلْعُ عِندِي بِهِ مِثلُ التَرْويِج سَوَاءٌ ، لِلزَّوْج أَن يرْجعَ بِقِيمَةِ الْعَيب ، وَإِن كَان قَدْ دَخلَهُ اسْتِهْ اللهُ عِندُهُ أَوْ يرُدهُ إِن كَان جَالِهِ ، وَإِن كَان دَخلَهُ عَيب مُفْسِدٌ كَان بالْخِيارِ إِن شَاءَ رَدهُ وَرَد مَا نقَصهُ الْعَيب إِن كَان جَالِهِ ، وَإِن كَان دَخلَهُ عَيب مُفْسِدٌ كَان بالْخِيارِ إِن شَاءَ رَدهُ وَرَد مَا نقَصهُ الْعَيب

وَإِن شَاءَ حَبِسَهُ وَرَجَعَ بقِيمَةِ الْعَيب. قُلْت: أَرَأَيت إِن تزَوَّجَهَا عَلَى أَمَةٍ لَهَا زَوْجٌ وَلَمْ يخبرُهَا بذلِكَ ، أَيكُون لَهَا أَن ترُدهَا وَتأْخُذ قِيمَتهَا ؟ قَالَ: نعَمْ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ: فِي هَذا ترُدُّ بالْعَيب، فَالأَمَةُ إِذَا كَان لَهَا زَوْجٌ فَذلِكَ عَيب مِن الْعُيوب فَالنكَاحُ فِي هَذَا وَالْبيوعُ سَوَاءٌ ، وَكَذلِكَ الْخُلْعُ فِي هَذَا سَوَاءٌ .

الرَّجُك بِرَوِّجُ ابننهُ وَيضِمَن صِداقَهَا

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا زَوَّجَ ابنتهُ وَضمِن الصداقَ لَهَا ، أَيكُون لِلْبنتِ أَن تأْخُذ الأب بذلِكَ الصداق فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَيرْجعُ بهِ الأب عَلَى الزَّوْج؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَيرْجعُ بهِ الأب عَلَى الزَّوْج؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَيرْجعُ بهِ الأب عَلَى الزَّوْج ؛ لأن ضمانهُ الصداق عَنهُ فِي هَذا الْمَوْضِعِ صِلَةٌ مِنهُ لَهُ ، وَإِنِمَا التزْويِجُ فِي هَذا عَلَى وَجْهِ الصِّلَةِ وَالصدقةِ ، فَلا يرْجعُ عَلَيهِ بشَيءٍ مِمَّا ضمِن عَنهُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن مَات الأب قَبلَ أَن تَقْبض الْبنت صداقَهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : تسْتُوفِيهِ مِن مَال أَبيهَا إِذَا كَانت عُقْدةُ النكاحِ إِنمَا وَقَعَت بالضمَان ، وَإِنمَا مِثلُ ذَلِكَ مِثلُ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُل : بعْ فُلانا فَرَسَك أَوْ دابتك وَالثَمَن لَك عَلِي فَباعَةً ، فَهُو إِن هَلَكَ الضامِن وَلَمْ لِلرَّجُل يَقْبض الْبائعُ الثمَن فَإِن ذَلِكَ الثمَن مَضمُونٌ فِي مَال الضامِن يسْتُوفِيه مِنهُ إِن كَان لَهُ مَالٌ . فَيلُ الثمَن مَضمُونٌ فِي مَال الضامِن يسْتُوفِيه مِنهُ إِن كَان لَهُ مَالٌ . فَالٌ ، أَيرْجعُ عَلَى مُشْتَرِي الدابةِ بشَيءٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا مُرْجعُ عَلَيهِ بشَيءٍ عِند مَالِكٍ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكِ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَوْ دخلَ بِهَا شَمَّ مَات يرْجعُ عَلَيهِ بشَيءٍ عِند مَالِكٍ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٍ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَوْ دخلَ بِهَا شَمَّ مَات الضامِن لِلصداق وَلَيسَ لَهُ مَالٌ وَلَمْ تَقْبض شَيئًا مِن صداقِهَا أَنهُ لا شَيءَ لَهَا عَلَى الزَّوْج . قُلْت : فَإِن لَمْ يكُن دخلَ بالْمَرْأَةِ وَلَمْ يدع الْمَيت مَالا ؟ قَالَ : فَلا سَبيلَ لِلزَّوْج إِلَى الدُّخُولِ حَتَى يعْطِيهَا مَهْرَهَا .

قَالَ : وَلَقَدْ سَأَلْتَ مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ يزَوِّجُ ابنهُ الصغيرَ فِي حِجْرِهِ وَلا مَالَ لِلابنِ ، فَيمُوت الأب وَلَمْ تَقْبض الْمَرْأَةُ صِداقَهَا ، فَيقُولُ الْوَرَثَةُ لِلابنِ : لَمْ تَقْبض عَطِيتك ، فَيمُوت الأب وَلَمْ تَقْبض الْمَرْأَةُ بُمُورِثِك مِمَّا ضمِن أَبوك عَنك ؟ قَالَ مَالِكٌ : تأْخُذ الْمَرْأَةُ صَداقَهَا مِن مَال الأب وَيدْفَعُ إلَى الابنِ مِيرَاثَهُ كَامِلا مِمَّا بقِي ، وَلا يقاصُّهُ إخوتهُ بشَيءٍ مِمَّا تَقْبضُ الْمَرْأَةُ . قُلْت : وَتَحَاصُ (١) الْعَرَمَاءَ ؟ قَالَ : نعَمْ تَحَاصُ الْعَرَمَاءُ عِند مَالِكٍ .

⁽١) الحصة : النصيب ، وتحاصوا وحاصوا : اقتسموا حصصًا ، كما في القاموس

قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَيسَ هَذِهِ الْوُجُوهُ فِيمَا حَمَلْنا عَن مَالِكٍ وَسَمِعْنا مِنهُ عَلَى وَجْهِ حَمَالَةِ الدين مِمَّا يتحَمَّلُ بهِ وَيرْجِعُ الْمُتحَمِّلُ عَلَى الَّذِي يُحْمِلُ عَنهُ .

قَالَ: وَقَالَ لِي مَالِكَ : وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي لَهُ الشَّرَفُ يزَوِّجُ الرَّجُلَ وَيضمَن عَنهُ الصداق عَنهُ فَهَذا لا يتبعُهُ بشيءٍ . قَالَ: فَقُلْنا لِمَالِكِ : فَالرَّجُلُ يزَوِّجُ ابنهُ وَيضمَن عَنهُ الصداق وَالابن قَدْ بلَغ فَيدْفَعُ الأب الصداق إلَى الْمَرْأَةِ ، فَطَلَّقَهَا الابن قَبلَ أَن يدْخُلَ بهَا ، لِمَن ترَى نِصْفَ الصداق ؟ قَالَ مَالِكٌ : لِلأب أَن يأْخُذهُ وَلَيسَ لِلابنِ مِنهُ شَيءٌ . قَالَ مَالِكٌ : لِلأب أَن يأْخُذهُ وَلَيسَ لِلابنِ مِنهُ شَيءٌ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ لَمْ ينقُدْهَا شَيئًا أَخذت الْمَرْأَةُ نِصْفَ الصداق مِن الأب وَلَمْ يتبع الأب الابن بشَيءٍ مِمًّا أَدى عَنهُ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَإِنِمَا هَذَا مِثْلُ الَّذِي زَوَّجَ ابنهُ وَضَمِن عَنهُ ، أَوْ زَوَّجَ أَجْنبيًّا وَضَمِن عَنهُ ، وَثُلُ مَا لَوْ أَن رَجُلَا وَهَب لِرَجُلِ ذَهَبًا ثُمَّ قَالَ لِرَجُلِ : بعْهُ فَرَسَك بِالَّذِي وَهَبَت لَهُ مِن الذَّهَب ، وَذَلِكَ قَبَلَ أَن يَقْبض الْمَوْهُوب لَهُ هِبتهُ وَهُوَ ضَامِنٌ لَك عَلَي حَتى أَدْفَعَهَا مِن الذَّهَب ، فَإِن هَذَا الْوَجْهَ يَبت إلَيك ، فَيَقْبضُ الرَّجُلُ الْفَرَسَ وَأَشْهَد عَلَى الْوَاهِب بِالذَّهَب ، فَإِن هَذَا الْوَجْهَ يَبت لِلْبائع عَلَى الْوَاهِب قَبلَ أَن يَقْبض الْبائعُ الذَّهَب وَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَالا ؛ فَلا يرْجعُ عَلَى الْمَوْهُوب لَهُ بشَيءٍ مِن ثَمَن الْفَرَس ، وَإِنَا وَجَب ثَمَن الْفَرَس لِلْبائع عَلَى الْوَاهِب ، فَكَذلِكَ الصداقُ عَلَى هذا بنِي وَهذا مَحْمَلُهُ .

ابن وَهْب عَن يونسَ أَنهُ سَأَلَ رَبِيعَةَ عَن صداقِ الْوَلَدِ إِذَا زَوَّجَهُ أَبُوهُ ؟ قَالَ : إِن كَان ابنهُ غَنِيًّا فَعَلَى ابنِهِ ، وَإِن لَمْ يكُن لَهُ مَالٌ فَعَلَى أَبِيهِ . قَالَ ابن وَهْب : قَالَ أَبو الزِّنادِ : حَيث وَضعَهُ الأَب فَهُوَ جَائزٌ إِن جَعَلَهُ عَلَى ابنِهِ لَزِمَهُ فَإِنِمَا هُوَ وَلِيهُ . ابن وَهْب عَن اللَّيثِ عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ : إِذَا نكَحَ الرَّجُلُ ابنهُ صَغِيرًا أَوْ كَبيرًا وَلَيسَ لَهُ مَالٌ فَالصداقُ عَلَى الأَب إِن عَاشَ أَوْ مَات ، وَإِن كَان لِوَاحِدٍ مِنهُمَا مَالٌ فَالصداقُ عَلَيهِ فِي مَالِهِ ، إلا أَن يكُون الْوَالِدُ شَرَطَ عَلَى نفْسِهِ الصداق فِي مَالِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : إِن زَوَّجَ ابنهُ صغيرًا لا مَالَ لَهُ فَالصداقُ عَلَى الأب فِي مَالِهِ ثابتٌ لا يكُون عَلَى ابنِهِ وَإِن أَيسَرَ ، فَلا يكُون لأبيهِ أَن يأْخُذ مِن مَالِهِ شَيئًا بعْد أَن ينكِحَهُ فَإِنَى الْكُون عَلَى ابنِهِ وَأَن يَنكِحَهُ فَإِنَى اللّهُ عَنزلَةِ مَال أَنفَقَهُ عَلَيهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن زَوَّجَهُ بنقْدٍ وَأَجَلٍ وَهُـوَ صغيرٌ لا مَالَ لَهُ فَدفَعَ النقُد ثمَّ يُحدُث لابنِهِ مَالٌ ، فَيرِيدُ أَبُوهُ أَن يُجْعَلَ بقِيةَ الصداقِ الْمُؤَجَّلِ عَلَى ابنِهِ فَدفَعَ النقُد ثمَّ يُحدُث لابنِهِ مَالٌ ، فَيرِيدُ أَبُوهُ أَن يُجْعَلَ بقِيةَ الصداقِ الْمُؤجَّلِ عَلَى ابنِهِ

فَقَالَ : لا يكُون ذلِكَ لَهُ وَهُوَ عَلَيهِ كُلُّهُ .

الرَّجُكُ بِزَوِّجُ ابنهُ صِغِيرًا فِي مَرَضِهِ وَيضِمَن عَنهُ الصِداقَ

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا زَوَّجَ ابنهُ صغيرًا فِي مَرَضِهِ وَضمِن الصداق ، أَيُحُورُ هَذَا الْمِ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يجُورُ أَن يضمَن عَن ابنِهِ وَهُو مَريضٌ ؛ لأن ذلِكَ وَصِيةٌ لِوَارِثٍ فَلا يجُورُ . قُلْت: أَفَيكُون نِكَاحُ الابنِ جَائزًا أَمْ لا فِي قَولُ مَالِكِ ؟ وَيكُون الصداقُ عَلَى الابنِ إِن أَحَبُ أَن يدْفَعَ الصداقَ وَيدْخُلَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، وَإِلا لَمْ يلْزَمْهُ الصداقُ وَيفْسَخُ النكَاحَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان وَيدْخُلَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، وَإِلا لَمْ يلْزَمْهُ الصداقُ وَيفْسَخُ النكَاحَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان صغيرًا لا يعْرِب عَن نفْسِهِ فَأَبطَلْت مَا ضمِن الأب عَنهُ ، فَقَامَت الْمَرْأَةُ تطلُبهُ جَقَهًا وَقَالَت: قَدْ أَبطَلْت مَهْرِي النّبِ الْقَاسِمِ : إِن كَان لِلصي مَالٌ فَإِن لَوْ وَصِيٍّ نظِر فِي ذلِكَ لِلصي بعد مَوْتِ الأب ، إِن كَان لِلصي مَالٌ فَإِن وَقَالَت الْمُرْأَةُ وَرَأَى ذلِكَ وَرَأَى ذلِكَ وَرَعْ عَلَمْ اللّهِ فَأَين تَعْعَلُ مَهْرِي ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : إِن كَان لُلْمَيْ وَرَأَى أَن يُعِز ذلِكَ وَرَأَى ذلِكَ لِلصي بعد مَوْتِ الأب ، إِن كَان لِلصي مَالٌ فَإِن وَاللّهِ وَقَالَ ابن الْقَاسِمِ : إِن كَان لِلصي مَالٌ فَإِن وَاللّهِ وَمُ عَن اللّهِ وَقَى وَلَى اللّهِ وَمُ عَن اللّهِ عَيرَ ذلِكَ فَسَخَهُ . قُلْت : فَإِن طَلَبَت الْمَرْأَةُ مَا ذكَوْت لَك فِي مَرَضِهِ الأَب عَن اللّهِ عَيرَ ذلِكَ فَسَخَهُ . قُلْت : فَإِن طَلَبَت الْمَرْأَةُ مَا ذكَوْت لَك فِي مَرَضِهِ وَضَمِن عَنهُ الصداق ، أَيُحُورُ مَا ضَعَ عَلَى اللّهُ فِي مَرَضِهِ وَضَمِن عَنهُ الصداق ، أَيُحُورُ مَا ضَعِن عَنهُ إِذا صحَّ فِي قُولُ مَالِك ؟ قَالَ الضمَان عَلَيهِ لازِمٌ لَهُ وَإِن مَرَض بعُدمًا صحَّ فَإِن الضمَان عَلَيهِ لازِمٌ لَهُ وَإِن مَرَض بعُدمًا صحَّ فَإِن الضمَان عَلَيهِ لازِمٌ لَهُ وَإِن مَرض بعُدمًا صحَّ فَإِن الضمَان عَلَيهِ لازِمٌ لَهُ وَإِن مَرض بعُدمًا صحَّ فَإِن الضمَان عَلَيهِ لازمٌ لَهُ وَإِن مَرض بعُدمًا صحَّ فَإِن الضمَان عَلَيهِ لازمٌ لَهُ وَإِن مَرض بعُدمًا صحَّ فَإِن الضمان عَلَيهِ لازمٌ لَهُ وَإِن مَرض بعُدمًا صحَّ فَإِن الضَمَان عَلَيه وَلِي الْمُؤْلِقُ الْمِيكُ وَلِنْ الْمُولُ الْمَالِلُ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمَالِلُ الْمَالِلُ الْمُؤْلُ

النكَاحُ بصداق أقَلَّ مِن رُبِعٌ دِينَار

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى عَرَض قِيمَته أَقَلُّ مِن ثلاثةِ دَرَاهِمَ أَوْ عَلَى دِرْهَمَينِ ؟ قَالَ : أَرَى النكَاحَ جَائزًا وَيبلُغ بهِ رُبعَ دِينًار إِن رَضِي بـذلِكَ الـزَّوْجُ ، وَإِن أَبـى فُسِخ النكَاحُ إِن لَمْ يكُن دخلَ بها ، وَإِن دخلَ بها أَكْمَلَ لَها رُبعَ دِينار ، وَلَيسَ هَذا النكَاحُ النكَاحُ إِن لَمْ يكُن دخلَ بها ، وَإِن دخلَ بها أَكْمَلَ لَها رُبعَ دِينار ، وَلَيسَ هَذا النكاحُ عِندِي مِن نِكَاحِ التَفْويض ، قُلْت : لِمَ أَجَزْته ؟ قَالَ: لاختِلافِ النَّاسِ فِي هَذا الصداق ؛ لأن مِنهُمْ مَن قَالَ: لا يجُوزُ ، وَقَدْ قَالَ بعْضُ الرُّواةِ : لا يجُوزُ قَبلَ الدُّخُولِ بِدِرْهَمَينِ ، وَإِن أَمَّ الزَّوْجُ رُبعَ دِينارٍ . قُلْت : فَإِن فَاتـت الرُّوَاةِ : لا يجُوزُ قَبلَ الدُّخُولِ بِدِرْهَمَينِ ، وَإِن أَمَّ الزَّوْجُ رُبعَ دِينارٍ . قُلْت : فَإِن فَاتـت

بالدُّخُول ؟ قَالَ : فَلَهَا صداقٌ مِثلِهَا ؛ لأن الصداق الأوَّلَ لَمْ يكُن يصْلُحُ الْعَقْدُ بهِ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت إِن طَلَقَهَا قَبَلَ الْبناءِ بِهَا ، أَتَجْعَلُ لَهَا نِصْفَ الدِّرْهَمَينِ أَمُّ الْمُتَعَةَ أَمْ نِصْفَ رُبِعِ دِينارِ ؟ قَالَ : لَهَا نِصْفُ الدِّرْهَمَينِ ، قُلْت : لِمَ ؟ قَالَ : لانهُ صداقٌ قَدْ اختلِفَ فِيهِ ، وَإِن الزَّوْجَ لَوْ لَمْ يَرْض أَن يبلِغهَا رُبِعَ دِينار لَمْ أَجْبِرُهُ عَلَى ذلِكَ إِلا أَن يكُون قَدْ دخل بِها ، فَهُو إِذَا طَلَّقَ فَلَيسَ لَهَا إلا نِصْفُ الدَّرْهُمَينِ لاختِلافِ الناسِ فِي أَنهُ صداقٌ . قَالَ : وَلا أَرَى لأَحَدِ أَن يتزوَّجَ بأقلَّ مِن رُبِع دِينار . قُلْت : أَرَأَيت إِن تزوَّجَهَا عَلَى دِرْهَمَينِ وَلَمْ يبنِ بِها ، أَيفْسَحُ هَذَا النكاحُ أَمْ يقرُّ وَيدْفَعُ بِهَا إِلَى صداق مِثلِها أَوْ يدْفَعُ بِهَا إِلَى صداق مِثلِها أَوْ يدْفَعُ بِهَا إِلَى مَداق مِثلِها أَوْ يدْفَعُ بِهَا إِلَى صداق مِثلِها أَوْ يدْفَعُ بِهَا إِلَى أَدْنى مِمَّا يسْتَحَلُّ بِهِ النسَاءَ فِي قَوْلِ مَالِكِ ، وَكَيفَ إِن كَان قَدْ بنى بِهَا مَاذَا يكُون لَهُ مِن الصداق ، وَهَلْ يترَكُ هَذَا النكاحُ بِينَهُمَا لا يفْسَخُ إِذَا كَان قَدْ بنى بِها ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكِ أَنهُ قَالَ : إِن أَمْهَرَهَا ثلاثةَ درَاهِمَ قَبَلَ أَن يدْخُلُ بِهَا أُورً النكاحُ وَلَمْ يشخ ، قَالَ المَعْنِي عَن مَالِكِ أَنهُ قَالَ : إِن أَمْهَرَهَا ثلاثةَ درَاهِمَ قَبَل أَن يدْخُلُ بِهَا أُورً النكَاحُ وَلَمْ يشِعُمَا . قَلْتَ النكَاحُ وَلَمْ يشِعْمَا . قَلْتَ إِن الْكَاحُ وَلَمْ يشِعْمَا . وَنْ مُؤْمُ مِثْلِهَا أَمْ الْمُتَعَةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا الْمَتَعَةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا الْمَتَعَةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا الْمُتَعَةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا الْمُتَعَةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا الْمُتَا إِلا أَن مَالِكًا قَالَ : كُلُّ مُطَلَقَةٍ لَمْ يَفُرض لَهَا وَلَمْ يَن بِهَا رَوْجُهَا حَتَى طَلَقَهَا فَلَهَا فَلَهَا أَلْ المُنَاعِةُ لَعْ مَلْ الْمُتَعَةُ ، وَلا شَيءَ لَهَا مِن الصداق وَكَذَلِكَ السُّنَةُ .

نضف الصراق

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَسَمِّ لَهَا صِدَاقًا قَائمًا ثُمَّ سَمَّى لَهَا أَوْ رَضِي بِهِ الْوَلِي ، ذَلِكَ بِزَمَانِ الصِدَاقِ وَذَلِكَ قَبَلَ الْبناءِ بِهَا ، فَرَضِيت بَمَا سَمَّى لَهَا أَوْ رَضِي بِهِ الْوَلِي ، فَطَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا وَبعُدمَا سَمَّى لَهَا ، إلا أَن التسْمِيةَ لَمْ تَكُن فِي أَصْلِ النكاحِ ، فَطَلَّقَهَا قَبلَ يَكُون لَهَا نِصْفُ هَذِهِ التسْمِيةِ أَمْ يكُون لَهَا الْمُتَعَةُ وَلا يكُون لَهَا نِصْفُ هَذِهِ التسْمِيةِ أَمْ يكون لَهَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَلَوْ كَان الَّذِي فَرَض الزَّوْجُ لَهَا هُـوَ صداقَ مِثْلِهَا فَقَالَت: قَـدْ

رَضِيت وَقَالَ الْوَلِي: لا أَرْضى ؛ كَان الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَلَمْ يَكُن لِلْوَلِي هَاهُنا قَوْلٌ ، وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى تَلْوَيْضِ فَفَرَضِ لِلْمَرْأَةِ صداقَ مِثْلِهَا لَزِمَ ذلِكَ يَدُلُّكَ عَلَى تَلْوَيْضِ فَفَرَضِ لِلْمَرْأَةِ صداقَ مِثْلِهَا لَزِمَ ذلِكَ الْمَرْأَةَ ، وَالْوَلِي وَلَمْ يَكُن لِلْمَرْأَةِ وَلا لِلْوَلِي أَن يَأْبِيًا ذلِكَ . قُلْت : فَإِن قَالَت: لا أَرْضَى وَقَالَ الْوَلِي قَدْ رَضِيت ؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِي: إذا كَان ذلِكَ صداقَ مِثْلِهَا .

قُلْت: وَإِن كَانت أَيًا ؟ قَالَ: الرِّضا رضاها وَلا يلْتَفَت إِلَى رضا الْوَلِي مَعَهَا. وَإِن رَضِيت كَانت بكْرًا وَكَان وَلِيًّا لا يُجُوزُ أَمْرُهُ عَلَيهَا لَمْ يُجُزْ مَا فَرَض لَهَا الزَّوْجُ ، وَإِن رَضِيت بَذَلِكَ الْجَارِيةُ إِلا أَن يكُون أَمْرًا سَدادًا يعْلَمُ أَنهُ يكُون مَهْرَ مِثْلِهَا ، وَلا يَجُوزُ مَا وَضَعَت لَهُ - إِذَا طَلَّقَهَا مِن النصْف الَّذِي وَجَب لَهَا ؛ لأن الْوضيعَة لا تَجُوزُ إلا لِلأب ، وَلا يَجُوزُ لَهَا فِي نَفْسِهَا مَا وَضَعَت لَهُ إِذَا طَلَقَهَا مِن النصْف الَّذِي وَجَب لَهَا ؛ لأن الْوضيعة كَوُرُ لَهَا فِي نَفْسِهَا مَا وَضَعَت لَهُ إِذَا طَلَقَهَا مِن النصْف الَّذِي وَجَب لَهَا ؛ لأن الْوضيعة لا تَجُوزُ إلا لِلأب وَحْده . قَالَ سَحْنولٌ : وقَدْ قِيلَ : إِنهَا إِذَا رَضِيت بِصَداق وَإِن كَان مِثْلِهَا أَنهُ جَائِزٌ . أَلا ترَى أَن وَلِيهَا لا يزَوِّجُهَا إلا برِضاها ؟ فَإِذَا رَضِيت بِصَداق وَإِن كَان مِثْلِهَا أَنهُ جَائِزٌ . أَلا ترَى أَن وَلِيهَا لا يزَوِّجُهَا إلا برِضاها ؟ فَإِذَا رَضِيت بصداق وَإِن كَان جَازُ أَيضا ؛ لأَنهَا لا يوَلِي أَن يزَوِّجُهَا أَنْ يَوْفَعَت مَا وَجُب لَهَا أَن ترْضى بأقَلَ مِن صداق مِثْلِهَا فَا يَعْلَى الْوَلِي أَن يزَوِّجَهَا إذا طَلُقَت فَوضعَت مَا وَجُب لَهَا الَّتِي يولَى عَلَيهَا بوصِي ، وَلا تَجُوزُ وَضيعَتها إذا طَلُقَت .

قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَوَهَبت لَهُ صداقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا شَمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ أَيكُون لَهُ عَلَيهَا مِن الصداق شَيءٌ أَمْ لا فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لا الزَّوْجُ عَلَيهَا مِن قِبلِ أَنهَا قَدْ رَدت عَلَيهِ الَّذِي كَانَ لَهُ وَلَهَا. قُلْت: فَإِن كَانت إِنمَا وَهَبت لَهُ نِصْف صداقِهَا ثَمَّ طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ ، وَقَدْ قَبضت النصْف الآخر أَوْلَمْ فَوَهُمْ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: يكُون لَهُ أَن يرْجعَ عَلَيهَا إِن كَانت قَبضت مِنهُ هَذا النصْف بنصْف ذلِكَ مِن الزَّوْج رَجَعَت عَلَى الزَّوْج بنِصْف ذلِكَ النصْف .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت قَبضت مِنهُ الْمَهْرَ كُلَّهُ فَوَهَبت ذلِكَ لِلزَّوْج بعْدَمَا قَبضتهُ أَوْ وَهَبتهُ قَبلَ الْبناءِ بهَا ، أَيكُون لِلزَّوْج عَلَيهَا شَيءٌ أَمْ لا ؟ وَهَبتهُ قَبلَ الْقَبضِ ، ثمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبلَ الْبناءِ بهَا ، أَيكُون لِلزَّوْج عَلَيهَا شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ذلِكَ سَوَاءٌ وَلا شَيءَ لِلزَّوْج عَلَيهَا : قَبضتهُ ثمَّ وَهَبتهُ ، أَوْ وَهَبتهُ لِلزَّوْج قَللَ : قَالَ مَالِكٌ : ذلِكَ سَوَاءٌ وَلا شَيءَ لِلزَّوْج . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان مَهْرُهَا مِائةً دِينار قَبلَ أَن تَقْبض السِّتين أَوْ بعْدَمَا قَبضت فَقَبضت مِنهُ أَرْبعِين دِينارًا ووَهَبت لَهُ سِتين دِينارًا قَبلَ أَن تَقْبض السِّتين أَوْ بعْدَمَا قَبضت

السِّتين أَوْ قَبضت سِتِين ، وَوَهَبت أَرْبعِين بَحَالِ مَا وَصفْت لَكَ ، ثـمَّ طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يرْجعُ عَلَيهَا الزَّوْجُ بنِصْف مَا قَبضت مِنـهُ فَيأْخُـذُهُ مِنهَا ، وَلا يكُون لَهُ عَلَيهَا فِي الَّذِي وَهَبت لَهُ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ قَبضتهُ أَوْ لَمْ تَقْبضهُ .

قُلْت: أَرَأَيت رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مِائةِ دِينار، وَهِي مِمَّن يَجُوزُ قَضاؤُهَا فِي مَالِهَا، فَوَهَبت مَهْرَهَا لِرَجُلِ أَجْنِي قَبلَ أَن تَقْبضهُ مِن الزَّوْج وَقَبلَ أَن يبنِي بهَا الزَّوْج ، أَيجُوزُ مَا ذَلِكَ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي هِبةِ الْمَرْأَةِ ذَاتِ الزَّوْج : إنه يجُوزُ مَا صنعَت فِي ثُلُثِ مَالِهَا ، إِن كَان ثلُث مَالِهَا يُعْمِلُ ذَلِكَ جَازَت هِبتها هَذِهِ ، وَإِن كَان ثلُث مَالِهَا يَعْمِلُ ذَلِكَ جَازَت هِبتها هَذِه ، وَإِن كَان ثلُث مَالِهَا لا يحمِلُ ذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي كُلِّ شَيءٍ منعَتُهُ الْمَرْأَةُ ذَات الزَّوْج فِي مَالِهَا . قُلْت : فَإِن كَان ثلُث مَالِهَا يَعْمِلُ ذَلِك جَائزٌ عِندَ مَالِك الْحَيْر ، كَذَلِك قَالَ لِي مَالِك فِي كُلِّ شَيءٍ صنعَتهُ الْمَرْأَةُ ذَات الزَّوْج فِي مَالِهَا . قُلْت : فَإِن كَان ثلُث مَالِهَا يَعْمِلُ ذَلِك ؟ قَالَ : ذَلِك جَائزٌ عِندَ مَالِكٍ إِذَا كَانت مِمَّن يَجُوذُ أَمْرُهَا .

قُلْت: فَإِن طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا وَلَمْ يَكُن دَفَعَ الْهِبَةَ زَوْجُهَا إِلَى هَذَا الأَجْنِي ، أَيكُون لِلزَّوْجِ أَن يُجْسِنَ نِصْفَ ذَلِكَ الصداق إِن كَانت الْمَرْأَةُ مُعْسِرَةً يَوْمَ طَلَّقَهَا ، وَإِن كَانت مُوسِرَةً يَوْمَ طَلَّقَهَا لَمْ يَكُن لِلزَّوْجِ أَن يُجْسِنَ مِن الصداق شَيئًا عَن الْمَوْهُ وب لَهُ وَلَكِن مُوسِرَةً يَدْفَعُ جَمِيعَ الصداق إِلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَيَرْجِعُ بَنِصْفَ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْأَةِ ؛ لأنهَا مُوسِرَةً يَوْمَ طَلَّقَهَا ، وَإِنَا كَانت الْمَرْأَةُ مُعْسِرَةً ؛ لأنه لَوْهُ لَمْ يَعْرِجْ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْأَةُ مُعْسِرَةً ؛ لأنه لَوْهُ لَمْ يَعْرِجْ ذَلِكَ عَلَى عَلَى الْمَرْأَةُ مُعْسِرَةً ؛ لأنه لأنهُ لَمْ يُعْرِجْ ذَلِكَ عَلَى عَلَى الْمَرْأَةُ مُعْسِرَةً ؛

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَهَبت الْمَرْآةُ مَهْرَهَا لِرَجُل أَجْنِي فَدفَعَهُ الزَّوْجُ إِلَى ذلِكَ الأَجْنِي - وَالْمَرْآةُ مِمَّن تَجُوزُ هِبتها وَثلُتها يحْمِلُ ذلِكَ - فَطَلَّقَهَا الزَّوْجُ النَّوْجُ عَلَى الْمَوْهُوب لَهُ بشَيءٍ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : لا يرْجع عَلَى الْمَوْهُوب لَهُ بشيءٍ ، وَلَكِن يرْجع عَلَى الْمَرْأَةِ ؛ لأنهُ قَدْ دفَعَ ذلِكَ إلَى عَلَى الْمُوهُوب لَهُ فِي رَأْيي بشيءٍ ، وَلَكِن يرْجع عَلَى الْمَرْأَة ؛ لأنهُ قَدْ دفَعَ ذلِكَ إلَى الأَجْنِي وَكَان ذلِكَ جَائزًا لِلأَجْنِي يوْمَ دفَعَهُ إلَيهِ ؛ لأن الزَّوْجَ فِي هَذِهِ الْهِبةِ حِين دفعَهَ إلَى الْمَوْقُوب لَهُ عَلَى الْحَرْقَ عَلَى الْمَرْأَةُ مُوسِرَةً يَوْمَ وَهَبت هَذَا الصداق فَذلِكَ جَائزٌ عَلَى الزَّوْج عَلَى مَا أَحَب أَوْ كَرة ، أَوْ تكُون مُعْسِرَةً فَأَنفَذ ذلِكَ الزَّوْج حِين دفعَها فَذلِكَ جَائزٌ عَلَى الزَّوْج عَلَى مَا أَحَب أَوْ كَرة ، أَوْ تكُون مُعْسِرَةً فَأَنفَذ ذلِكَ الزَّوْج حِين دفعَها وَيْعَهُ إِلَى هَذَا الْمُوهُوب لَهُ ، وَلَوْ شَاءَ لَمْ يَخْرُهُ فَلَيسَ لَهُ عَلَى هَذَا الأَجْنِي قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ وَقَالَ بَعْضُ الرُّواةِ إِنهَا إِذَا تَصَدَقَت وَهِي مُوسِرَةً ثَبْتَ الصَدقَت بَالِهَا كُلُّهِ فَأَجَازَهُ لَهَا ، وَلَوْ شَاءَ لَوْ عُمْ مُوسِرَةً ثَبَت الصدقَت بَالِهَا كُلُّهِ فَأَجَازَهُ لَهَا ، وَلَوْ عَلَى مُوسِرَةً ثَبْتَ الصدقَت عَلَى هذا الزَّوْج وَصارَت وَقَالَ بعْضُ الرُّواةِ إِنهَا إذا تصدقَت وَهِي مُوسِرَةً ثبتت الصدقَة عَلَى الزَّوْج وَصارَت

صدقة مَقْبوضة ؛ لأنه لا قَوْلَ لِلزَّوْج فِيهَا ، وَإِن هُو طَلَّقَهَا قَبلَ الْقَبض وَهِي مُعْسِرَة أَوْ مُوسِرَة فَهُوَ سَوَاء ، وَالْمَالُ عَلَى الزَّوْج ، وَيتبعُهَا الزَّوْجُ بالنصْف . وَقَالَ سَحْنول : فِي الْعَبدِ إذا أَصدقته الْمَرْأَة لا عُهْدة فِيه . وَقَالَ رَبيعَة : إِن فِيهِ الْعُهْدة ، وَهَلْ مِثلُ الْبيوع ؟ الْعَبدُ الْمُصالَح به مِن دم عَمْد ، وَالْعَبدُ الْمُقْرَضُ مِثلُ هُ وَقَوْلُ رَبيعَة أَحَب إلي ، وكذلك الْعَبدُ الْمُصالَح به مِن دم عَمْد ، والْعَبدُ الْمُقْرَض مِثلُ هُ لا عُهْدة ثلاث وَلا سُنة فِيهمْ . قُلْت : فَالْعَبدُ الْمُقَاطَعُ به مِن كِتابة مُكَاتب أَوْ قَطَاعَة عَبد مِثلُ ذلك ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَهَذا كُلُهُ عَلَى غُو مِن قَوْلِ ابنِ الْقَاسِم : وَكَذلِك الْعَبدُ الْمُسْلَمُ فِيهِ وَالْعَبدُ الْعَائب يشْرَى عَلَى صِفَةٍ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَّأَيت الَّذِي يَترَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى الْجَارِيةِ فَيدْفَعُ إِلَيهَا الْجَارِيةَ أَوْ لَمَت فِي بَدِنِهَا أَوْ نَقَصِت أَوْ وَلَدت يَدفَعُ إِلَيهَا الْجَارِيةَ حَتى حَالَت أَسْوَاقُ الْجَارِيةِ أَوْ نَمَت فِي بَدنِهَا أَوْ نَقَصِت أَوْ وَلَدت أَوْلادًا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : مَا أَصْدَقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مِن الْحَيوَان بِعَينِهِ تعْرِفُهُ الْمَرْأَةُ وَلَادًا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : مَا أَصْدَقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مِن الْحَيوَان بِعَينِهِ تعْرِفُهُ الْمَرْأَةُ مِن فَقَبَضَةُ أَوْ لَمْ تَقْبَضَهُ ، فَحَالَ بَأَسْوَاق أَوْ مَات أَوْ نَقَص أَوْ نَمَا أَوْ تَوَالَد ، فَإِنَمَا الْمَرْأَةُ مِن وَالزَّوْجُ فِي جَمِيعِ ذلِكَ شَرِيكَان فِي النَمَاءِ وَالنَقْصان وَالْولادةِ ، وَمَا وَهَبَت الْمَرْأَةُ مِن وَالزَّوْجُ فِي جَمِيعِ ذلِكَ شَرِيكَان فِي النَمَاءِ وَالنَقْصان وَالْولادةِ ، وَمَا وَهَبَت الْمَرْأَةُ مِن وَالزَّوْجُ فِي جَمِيعِ ذلِكَ شَرِيكَان فِي النَمَاءِ وَالنَقْصان وَالْولادةِ ، وَمَا وَهَبَت الْمَرْأَةُ مِن وَالزَّوْجُ فِي جَمِيعِ ذلِكَ شَرِيكَان فِي النَمَاءِ وَالنَقْصان وَالْولادةِ ، وَمَا وَهَبت الْمَرْأَةُ مِن الْمَوْهُوبِ لَهُ أَوْ أَعْتَقَت إِذَا هُو طَلَّقَهَا قِبَلَ الْبَنَاءِ بِهَا ، فَإِن نَمَت هَذِهِ الْأَسْياءُ فِي يدي الْمُوسُونِ عَلَيهِ الْمُرْأَةِ مِن النَمَاءِ شَيءٌ ، وَلا يوضعُ عَنهَا لِلنَقْصانِ شَيءٌ .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَدْ قَالَ بعْضُ الرُّوَاةِ : إِنَمَا عَلَى الْمَرْأَةِ قِيمَتَهَا يوْمَ قَبضتَهَا لَيسَ يـوْمَ فَاتَت ؛ لأَن الْعَمَلَ يوْمَ الْقَبضِ ، وَلأَنهَا أَمْلَكُ بَمَا أَخذت مِن زَوْجَهَا ، أَلا تـرَى أَنهَـا لَـوْ مَاتت كَان لِلزَّوْجِ أَن يدْخُلَ بِهَا وَلا يكُون عَلَيهِ شَيءٌ ؛ لأَنهَا مَاتَت وَهِي مِلْكٌ لَهَا لَـيسَ لِلزَّوْجِ فِيهَا مِلْكٌ يضمَن بهِ شَيئًا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى حَائطٍ بِعَينِهِ فَأَثْمَرَ الْحَائطُ عِند الزَّوْجِ أَوْ عِند الْمَرْأَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ وَالثَّمَرُ قَائمٌ ، أَوْ قَد اسْتَهْلَكَتَهُ الْمَرْأَةُ أَو النَّوْجُ ؟ قَالَ :قَالَ مَالِكٌ : وَلَـمْ أَسْمَعْهُ مِنهُ : إِن لِلزَّوْجِ نِصْفَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَلِلْمَرْأَةِ نِصْفَ ذَلِكَ كُلِّهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَنا أَرَى أَن مَا اسْتَهْلَكَ أَحَدُهُمَا مِن الثَمَرةِ فَذَلِكَ عَلَيهِ هُوَ ضامِنٌ لِحِصةِ صاحِبهِ مِن ذَلِكَ ،

وَمَا سَقَى أَحَدُهُمَا فِي ذَلِكَ كَانَ لَهُ بِقَدْرِ عِلاجِهِ وَعَمَلِهِ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ هَذا .

وَقَدْ قِيلَ: إِن الْغَلَّةَ لِلْمَرْأَةِ كَانت فِي يديهَا أَوْ فِي يدِ الزَّوْجِ ؟ لأَن الْمِلْكَ مُلْكُهَا قَد اسْتوْفَتهُ وَأَنهُ لَوْ تَلَفَ كَان مِنهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَهَا عَلَى عَبدِ بعَينِهِ فَلَمْ يدْفَعْ إلَيهَا الْعَبد حَتى اغتلَهُ السَّيدُ ، أَتكُون الْغلَّةُ بينهُمَا إِن هُو طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِحَالِ مَا وَصفْت لِي مِن الثمَرَةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ فِي رَأْبي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبدِ بِعَينِهِ أَوْ حَيُوان بِأَعْيانِهِا ، فَهَلَكَ ذَلِكَ الْعَبدُ أَوْ الْحَيُوان فِي يَدِي الزَّوْجِ قَبلَ أَن يَدْفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْمَرْأَةِ ، فَأَرَاد أَن يَدْخُلَ بِهَا ، مِمَّن مُصِيبةُ الْحَيُوان وَالْعَبدِ مِن الْمَرْأَةِ ، فَإِذَا مُصِيبةُ الْعَبدِ وَالْحَيُوان ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مُصِيبةُ الْحَيُوان وَالْعَبدِ مِن الْمَرْأَةِ ، فَإِذَا كَانَت الْمُصِيبةُ مِنْهَا كَان لَهُ أَن يَدْخُلَ عَلَيهَا ؛ لأَنهَا قَد اسْتُوفَتَ مَهْرَهَا بَمَا كَانت الْمُصِيبةُ مِنهَا كَان لَهُ أَن يَدْخُلَ عَلَيهَا ؛ لأَنهَا قَد اسْتُوفَتَ مَهْرَهَا بَمَا كَانت الْمُصِيبةُ مِنهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبدِ بِعَينِهِ فَدَفَعَهُ إِلَيهَا فَأَعْتَقَتَهُ ثُمَّ طَلَقَهَا قَبلَ الْبناءِ مِنهَا ؟ قَالَ : لا أَدْدِي مَا قَوْلُ مَالِكُ فِيهِ مُعْسِرَةً فَهُو عِند مَالِكٍ فِي عِتْق هَذَا الْعَبد سَواءٌ ؟ قَالَ : لا أَدْدِي مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِ مُعْسِرَةً فَهُو عِند مَالِكٍ فِي عِتْق هَذَا الْعَبد سَواءٌ ؟ قَالَ : لا أَدْدِي مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيهِ السَّاعَةَ ، وَلَكِن هُو عِند مَالِكٍ فِي عِتْق هَذَا الْعَبد سَواءٌ ؟ قَالَ : لا أَدْدِي مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِ السَّاعَةَ ، وَلَكِن هُو عِندِي حُرِّ لاسَبيلَ عَلَيهِ ، وَلِلزَّوْجِ عَلَيهَا نِصْفُ قِيمَتِهِ يوْمُ أَعْتَقَتَهُ مُوسِرَةً لَمْ يكُن لِلزَّوْجِ هَاهُنا كَلامٌ ، وَإِن كَانت مُعْسِرَةً يَوْمُ الْعِيقَةُ وَقَدْ عَلِمَ بِعِتِهَا فَلَمْ يغيرْ ذَلِكَ فَالْعِتُو جَائِزٌ . قُلْت : فَإِن عَلِمَ الزَّوْجُ فَأَنكُر الْعِتْقَ وَلا يعْتَقَ مِنهُ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ . قُلْل كَالِكُ وَلا يعْتَقْ مِنهُ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَنا أَرَى إِن رَدَّ الزَّوْجُ عِتقَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا فَأَخذت نِصْفَ الْعَبدِ الَّذِي صارَ لَهَا .

قُلْت : وَكَذَلِكَ لَوْ أَن امْرَأَة تزَوَّجَت وَلَهَا عَبدٌ وَلَيسَ لَهَا مَالٌ سِوَاهُ فَأَعْتَقَتَهُ فَرَد الزَّوْجُ أَوْ عِتَهَهَا ، ثَمَّ مَات عَنهَا أَوْ طَلَّقَهَا ، أَيعْت تَ عَلَيهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ حِين مَات الزَّوْجُ أَوْ طَلَّقَهَا ؟ قَالَ : سَمِعَت مَالِكًا يَقُولُ فِي الْمُفْلِسِ إِذَا رَدَّ الْغَرَمَاءُ عِتْقَهُ ، ثَمَّ أَفَاد مَالاً: إِن طَلَّقَهَا ؟ قَالَ : سَمِعَت مَالِكًا يَقُولُ فِي الْمُفْلِسِ إِذَا رَدَّ الْغَرَمَاءُ عِتْقَهُ ، ثَمَّ أَفَاد مَالاً: إِن الْعَبد يعْتَقُ عَلَيهِ فَأَرَى هَذَا الْعَبد الَّذِي أَعْتَقَتَهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ ، فَرَد الزَّوْجُ عِتقَهَا ثمَّ مَات عَنهَا أَوْ طَلَّقَهَا بَعْزِلَةِ الْمُفْلِسِ فِي عِتِق عَبدِهِ الَّذِي وَصَفْت لَكَ ، وَقَدْ بلَغنِي مِمَّن أَثِقُ بهِ عَنهَا أَوْ طَلَّقَهَا بَوَلا أَدْرِي إِن كَان يرَى أَن يعْتَى ذَلِكَ عَلَيهَا إِن مَات أَوْ طَلَّقَهَا ، وَلا أَدْرِي إِن كَان يرَى أَن يعْتَى ذَلِك عَلَيهَا إِن مَات أَوْ طَلَّقَهَا ، وَلا أَدْرِي إِن كَان يرَى أَن يعْتَى ذَلِك عَلَيهَا إِن مَات أَوْ طَلَّقَهَا ، وَلا أَدْرِي إِن كَان يرَى أَن يعْتَى ذَلِك عَلَيهَا إِن مَات أَوْ طَلَّقَهَا ، وَلا أَدْرِي إِن كَان يرَى أَن يعْتَى ذَلِك عَلَيهَا إِن مَات أَوْ طَلَقَهَا ، وَلا أَدْرِي إِن كَان يرَى أَن

تَجْبَرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَكِنهُ رَأَى أَن لا تَسْتَخْدِمَهُ وَلا تَحْبَسَهُ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ رَأْيِي أَن يعْتَقَ بغيرِ قَضاءِ وَلا تَحْبِسُهُ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبدِ بِعَينِهِ فَلَمْ تَقْبضهُ الْمَرْأَةُ حَتى مَات الْعَبدُ ؟ قَالَ : الْمُصِيبةُ مِن الْمَرْأَةِ ، وَكَذلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الْبيوع : إِن الْمُصِيبةَ فِي الْحَيوان قَبلَ الْمُصِيبةُ مِن الْمُشْتري إِذَا كَان حَاضِرًا . قُلْت : فَإِن كَان تزَوَّجَتهُ عَلَى عُرُوضٍ بأَعْيانِهَا الْقَبض مِن الْمُشْتري إِذَا كَان حَاضِرًا . قُلْت : فَإِن كَان تزَوَّجَتهُ عَلَى عُرُوضٍ بأَعْيانِهَا وَلَمْ تَقْبضَهَا مِن الزَّوْج حَتى ضاعَت عِند الزَّوْج ؟ قَالَ : الْمُصِيبةُ مِن الزَّوْج . قُلْت : وَهُوَ قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : هَذَا رَأْبِي ؟ لأن مَالِكًا قَالَ ذَلِكَ فِي الْبيوع ، إلا أَن يعْلَمَ هَلاك بينٌ فَيكُون مِن الْمَرْأَةِ.

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى خادِمٍ بعَينِهَا فَوَلَـدتِ عِنـد الـزَّوْج أَوْلادًا قَبِلَ أَن تَقْبَضِهَا الْمَرْأَةُ ، أَوْ قَبَضِتَهَا الْمَرْأَةُ فَوَلَدَت عِنْدُهَا أَوْلادًا ، أَوْ وَهَب لِلْخادِم مَالا أَوْ تصدقَ عَلَيهَا بصدقَاتٍ ، أَو اكْتسَبت الْخادِمُ مَالا أَوْ أَغلَّت عَلَى الْمَرْأَةَ عَلَّةً فَاسْتهْلَكَتهَا الْمَرْأَةُ ، أَوْ أَغلَّت عَلَى الزَّوْج قَبلَ أَن تقبضهَا الْمَرْأَةُ غلَّةً فَأَتلَفَهَا الزَّوْجُ ، ثمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبلَ الْبناءِ بِهَا ، أَيكُون لِلزَّوْجِ نِصْفُ جَمِيعٍ ذلِكَ أَمْ لا ؟قَالَ: نعَمْ ، لِلزَّوْجِ نِصْفُ جَمِيعِ ذلِكَ . قَالَ : وَمَا أَتلَفَتَ الْمَرْأَةُ مِن غَلَّةِ الْخادِم فَعَلَيهَا نِصْفُ ذلِكَ ، وَمَا أَتَلَفَ الزَّوْجُ مِن عَلَّةِ الْخادِمِ ، أَوْ مَا أَخذ مِن مَال وُهِب لَهَا أَوْ تَصُدِّقَ بهِ عَلَيهَا ؟ فَكُلُّ مَن أَخِذ شَيئًا مِمًّا كَان لِلْخَادِمِ قَبلَ الْبناءِ بِهَا فَهُوًّ ضامِنٌ وَإِنَّمَا ضمِنت الْمَرْأَةُ ذلِكَ ؟ لأن الزُّوْجَ كَان ضامِنًا لِنِصْفِ الْخادِمِ أَن لَوْ هَلَكَت فِي يديهَا أَنَ لَوْ طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بهَا، فَكَمَا تَكُونَ الْمُصِيبةُ مِنهُ إِذَا طَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ تَكُونَ نِصْفُ الْغَلَّةِ لَهُ ، وَكَذَلِكَ هُوَ أَيضًا إِذَا أَخِذ مِن ذلِكَ شَيئًا أَداهُ إِلَيهَا ؟ لأن نِصْفَهَا فِي ضمَانِ الْمَرْأَةِ أَن لَوْ هَلَكَت فِي يديهَا أَوْ طَلَّقَهَا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ: لَوْ هَلَكَت الْخادِمُ فِي يديهَا قَبلَ أَن يطَلِّقَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا لَمْ يتبعْهَا بشَيءٍ ، وَمَا وَلَدت مِن شَيءٍ فَلَهُ نِصْفُهُ وَلَهَا نِصْفُهُ إِذَا طَلَّقَهَا . قُلْت : وَهَـذَا كُلُّهُ قَوْلُ مَالِكَ ؟قَالَ: نعَمْ ، كُلُّهُ قَوْلُ مَالِكِ إلا مَا فَسَّرْت لَكَ مِن الْعَلَّةِ فَإِنهُ رَأْيي ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : الْمُصِيبةُ مِنهُما ، فَلَمَّا قَالَ مَالِكٌ : الْمُصِيبةُ مِنهُمَا جُعِلَت الْغَلَّةُ لَهُمَا بضمانِهما فَلَمَّا جَعَلَهُمَا مَالِكٌ شَرِيكَينِ فِي الْجَارِيةِ فِي النمَاءِ وَالنقْصانِ فَكَذَلِكَ هُمَا فِي الْغَلَّةِ.

قُلْت : أَرَأَيت الإبلَ وَالْبقَرَ وَالْغنمَ وَجَمِيعَ الْحَيـوَانِ ، وَالنخـلَ وَالشَّجَرَ وَالْكُـرُومِ وَجَمِيعَ الْخَلَةَ الْمَرْأَةُ أَو الزَّوْجُ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ

بِهَا ، أَهُوَ بَمَنزِلَةِ مَا ذَكَرْت لِي فِي الْخادِم فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فِي رَأْيِي إِلا أَنهُ يَقْضِي لِمَن أَنفَقَ مِنهُمَا بِنفَقَتِهِ الَّتِي أَنفَقَهَا فِيهِ ، ثمَّ يكُون لَهُ نِصْفُ مَا بقِي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزُوَّجَهَا عَلَى عَبدٍ فَجَنى الْعَبدُ جنايةٌ ، أَوْ جُنِي عَلَى الْعَبدُ ثُمَّ طَلَقَهَا فَبلُ الْبناءِ بِهَا ؟ قَالَ : أَمَّا مَا جُنِي عَلَى الْعَبدِ فَذلِكَ بينهُمَا نِصْفَان ، وَأَمَّا مَا جَنى الْعَبدِ شَيءٌ فَإِن كَان فِي يدِ الْمَوْأَةِ فَدفَعَتُهُ بِالْجنايةِ ثُمَّ طَلَقَهَا بعْد ذلِكَ فَلَيسَ لِلزَّوْجِ فِي الْعَبدِ شَيءٌ فَإِن كَان قَدْ حَابت (١) فِي الدفع ؟ قَالَ : لا أَرَى وَلا لَهُ عَلَى الْمَوْأَةِ شَيءٌ . قُلْت : فَإِن كَانت قَدْ حَابت (١) فِي الدفع ؟ قَالَ : لا أَرَى مُحَاباتِهَا تَجُوزُ عِلَى الدَّعْعُ وَهُو فِي نِصْفِهِ إِلا أَن يرْضى ، وَإِنَمَا يُجُوزُ إِذَا دَفْعَهُ إِلَى الْمَوْأَةِ فَي يَعِيهِ النَّوْجِ الدفعُ وَإِنَا الدفْعُ إِلَى الْمَوْأَةِ فَي يَعِيهِ النَّوْجِ الدفْعُ وَإِنَا الدفْعُ إِلَى الْمَوْبَةِ فَالْ : فَإِن كَانت الْمَوْبُ فِي يعيها أَوْ فِي يدي الزَّوْجِ فَالزَّوْجُ فِي نِصْفِهِ بَمَوْلَتِهَا . فَإِن كَانت الْمُوْجُ فَلَى الْمُعَلِقِ الْمَسَائِلُ كُلُهَا وَهُو فِي يديها أَوْ فِي يدي الزَّوْجِ فَالزَّوْجُ فَلَى الْمَوْبَةُ إِلَى الْمَوْبَةُ فَي الْمَوْبَةُ فِي الْعِنْ لِيَهُ اللهُ عَلَى الْعَمِلِ سَبِيلٌ إِلا قَالَ : فَإِن كَانت الْمُوْبُقُ فَلْ ذَلْهُ وَلَمُ عَلَى الْعَبْ سَبِيلٌ إِلا فَلْ : فَإِن كَانت الْمُوالَةُ فِي الْمَالُونُ فِي الْجنايةِ . قُلْت : وَهَذِهِ الْمُسَائِلُ كُلُهَا قَولُ اللهُ فَقَلَ : الَّذِي سَمِعْت مِن مَالِكِ فِيهِ أَن كُلَّ مَا أَصْدُقَ الرَّجُلُ الْمُوالُةُ مِن عُرُوضِ مَالِكٌ ؟ قَالَ : الَّذِي سَمِعْت مِن مَالِكُ فِي الْعِلاتِ وَالْجناية وَهَلَ الْمَوْلَةُ وَالَ الْمَاءِ وَعَلَيّهِ نِصْفُ نَقُصَانِهِ ، فَمَسَائلُكَ فِي الْعَلاتِ وَالْجناياتِ مِثْلُ هَذَا . اللهُ عَلْ الْمُناءِ ، فَلَهُ يَصْفُ أَوْ خَلُولُ الْعَلاتِ وَالْجَناياتِ مِثْلُ هَذَا . .

قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى خادِم فَطَلَقَهَا قَبلَ الْبناءِ، أَيكُون لَهُ نِصْفُ الْخادِم حِين طَلَقَهَا أَمْ حِين يرُدُّهَا عَلَيهِ الْقَاضِي فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنَا لَهُ نِصْفُ مَا أَدْرَكَ مِنهَا . قَالَ ابن الْقاسِم : وَلا ينظرُ فِي هَذَا إِلَى قَضاءِ قَاض ؛ لأنه كَان شَريكا لَهَا ، أَلا ترَى أَنهُ كَان ضامِنًا لِنِصْفِهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَهَا بِأَلْفِ دِرْهَم فَاشْترَت مِنهُ بالأَلْفِ الدِّرْهَم دارهِ أَوْ عَبدهُ ثُمَّ طَلَقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا ، ثَم يرْجعُ عَلَيهَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : يرْجعُ عَلَيهَا بِنِصْفِ الدارِ أَوْ الْعَبدِ . قُلْت : فَلَوْ أَحدت مِنهُ مَالِكُ ؟ قَالَ : قَالَ الْبناءِ بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ الْالْفَ فَاشْترَت بِهَا دارًا مِن غيرِهِ أَوْ عَبدًا مِن غيرِهِ ، ثمَّ طَلَقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : يرْجعُ عَلَيهَا بِنِصْفِ الدارِ أَوْ الْعَبدِ . قُلْت الْبناءِ بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يرْجعُ عَلَيهَا بِنِصْفِ الدارِ أَوْ الْعَبدِ . قُلْت الْبناءِ بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : يرْجعُ عَلَيهَا بِنِصْفِ الأَلْف فَاشْترَت بِهَا دارًا مِن غيرهِ أَوْ عَبدًا مِن غيرِهِ ، ثمَّ طَلَقَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : يرْجعُ عَلَيهَا بِنِصْفِ الأَلْف .

قُلْت : وَشِرَاؤُهَا مِن الزَّوْج بالأَلْفِ عَبدًا أَوْ دارًا مُخالِفٌ لِشِرَائهَا مِن غيرِ الـزَّوْج إذا طَلَقَهَا قَبلَ الْبناءِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، كَذلِكَ قَالَ مَالِـكٌ ، إلا أَن يكُـون مَـا اشْـترَت مِـن غـيرِ

⁽١) حاباه : نصره واختصه ومال إليه ، كما في القاموس .

الزَّوْج شَيئًا مِمَّا يصْلِحُهَا فِي جَهَازِهَا خادِمًا أَوْ عِطْرًا أَوْ ثِيابًا أَوْ فُرُشًا أَوْ أَسِرَّةً أَوْ وَسَائِد، فَأَمَّا مَا اشْتَرَت لِغير جَهَازِهَا فَلَهَا نَمَاؤُهُ وَعَلَيهَا نَقْصانَهُ وَمِنهَا مُصِيبَتُهُ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ، وَمَا أَخذت مِن زَوْجَهَا مِن دار أَوْ عَرَض مِن غير مَا يصْلِحُهُ أَوْ يصْلِحُهَا فِي جَهَازِهَا فَلا مُصِيبة عَلَيهَا فِي تَلْفِهِ، وَهُو بَمَّزِلَةِ مَا أَصْدَقَهَا إِياهُ : لَهُ نِصْفُ نَمَائِهِ وَعَلَيهِ نِصْفُ نَقْصَانِهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ .

قَالَ ابن وَهْب: وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي رَجُلِ تزَوَّجَ امْرَأَةً بِائتِي دِينارِ فَتصدقَت عَلَيهِ بِمَائةِ دِينارِ ثُمَّ طَلَقَهَا قَبَلَ أَن يبنِي بِهَا قَالَ: لَهَا نِصْفُ مَا بقِي . ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شَهَاب أَنهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ ينكِحُ الْمَرْأَةَ أَوْ يصْلِقُهَا ثُمَّ يطَلِّقُهَا قَبلَ أَن يبنِي بِهَا قَالَ: لَهَا نِصْفُ صداقِهَا وَياْخُذ نِصْفَ مَا أَعْطَاهَا ، وَمَا أَدْرَكَ مِن مَتاعِ ابتاعُوا لَهَا بعَينِهِ فَلَهُ نِصْفُهُ وَلا غَرْمَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِيهِ . ابن وَهْب: قَالَ يونسُ : قَالَ ابن موه بِي المَّذُاةِ فِيهِ . ابن وَهْب: قَالَ يونسُ : قَالَ ابن موهُ بِي المَّذُاةِ فِيهِ . ابن وَهْب: قَالَ يونسُ : قَالَ ابن موهُ بِي المَّذُاقِ فِيهِ . ابن وَهْب : قَالَ يونسُ : قَالَ ابن موهُ بِي المَّذُونِ وَهُ اللَّهُ وَهُو كَالَ اللَّهُ وَالْخُلُونُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَالْمُولُونُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَالْمُولُونُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَهُو كَارِهُ وَالْحُلُولُ وَهُو كَارَةً وَالْمَالَةُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَلَا لَكُ اللَّهُ وَالْمُولُونُ وَلَا اللَّهُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَلَا لَعُلُولُ وَالْمُ وَالْمُ وَلُولُ مَالِكٌ : لَيسَ ذَلِكَ لَهَا ؛ لأنهُ كَان ضَامِنًا وَإِنَا اللهِ اللهُ وَهُو كَارِةٌ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبدٍ بِعَينِهِ أَوْ عَلَى دَارِ بِعَينِهَا فَاسْتَحَقَّ نِصْفَ الْعَبدِ أَوْ نِصْفَ اللهِ فَي يديهَا وَتَأْخُذ مِن الزَّوْجِ قِيمَة نِصْفَ الدارِ وَقِيمَة الْعَبدِ ، أَمْ يكُون لَهَا النصْفُ الَّذِي بقِي فِي يديهَا وَقِيمَة النصْفُ الَّذِي اللهِ وَقِيمَة النصْفُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ ال

⁽۱) لعله : عبد الله بن موهب الهمداني ، روى عن تميم الداري ، وقيل: لم يدركه ، وعـن ابـن عمـر وابـن عباس وأبي هريرة ومعاوية وغيرهم ، وروى عنه ابنه يزيد وعبد الملك السبيعي ،قال ابن معـين: لا أعرفه ، ووثقه العجلي . انظر تهذيب التهذيب (۳/ ۲۸۰) .

أو لعل صوابه عبد الله بن وهب بن مسلم القوشي ، روى عن عمرو بن الحارث وحيوة بن شريح والليث بن سعد شيخه والليث بن سعد شيخه والليث بن سعد شيخه ويحيى بن بكير وسعيد بن أبي مريم وغيرهم ، وثقه النسائي والساجي والخليلي . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٥ – ٢٩٧) .

فِي يدِهِ وَيرْجِعَ بقِيمَةِ مَا اسْتَحِقَّ مِنهَا فَذلِكَ لَهُ ، وَإِن أَحَب أَن يرُدَّ جَمِيعَ ذلِكَ وَيأْخُذ الثمَن فَذلِكَ لَهُ ، وَأَمَّا الْعَبدُ فَهُو مُخيرٌ إِذَا أُسْتَحِقَّ مِنهُ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ أَن يرُدَّ مَا بقِي وَيأْخُذ ثمَنهُ ذلِكَ إِن أَحَبَّ ، فَإِن أَحَب أَن يُجْس مَا بقِي وَيأْخُذ ثمَن مَا أُسْتَحِقَّ مِنهُ فَذلِكَ لَهُ ، فَالْمَرْأَةُ عِندِي بَمَنزِلَةٍ مَا وَصفْت لَكَ مِن قَوْل مَالِكٍ فِي الْبيوعِ فِي الدارِ وَالْعَهدِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبدِ وَالْجَارِيةِ: لَيسَا عَنزِلَةِ الدارِ ؛ لأنهُ يحْتاجُ إلَى الْعَبدِ أَن يظْعَن بهِ فِي سَفَرِهِ وَيرْسِلُهُ فِي حَوَائجهِ، وَيطَأُ الْجَارِيةَ، وَالدارُ وَالنخلُ وَالأَرْضُون لَيسَت كَذلِكَ إِذَا اسْتحِقَّ مِنهَا الشَّيءُ التَافِهُ الَّذِي لا ضررَ عَلَيهِ فِيهِ لَزِمَهُ الْبيعُ، وَيرْجعُ بَمَا اسْتحِقَّ بقَدْرِ ذلِكَ مِن الثَمَنِ.

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَالْمَرْأَةُ عِندِي مَنزِلَةِ الَّذِي فَسَّرَ لِي مَالِكٌ مِن الدُّورِ وَالرَّقِيقِ. قُلْت: وَكَذلِكَ الْعُرُوضَ كُلُهَا؟ قَالَ: نعَمْ إِن كَانت عُرُوضًا لَهَا عَددٌ أَوْ رَقِيقًا لَهَا عَددٌ فَاسْتحِقَّ مِنهَا شَيءٌ بالْبيوعِ النكاحُ. فَاسْتحِقَّ مِنهَا شَيءٌ بالْبيوعِ النكاحُ. فَاسْتحِقَ مِنهَا شَيءٌ بالْبيوعِ النكاحُ. قُلْت: أَرَأَيت إِن تزوَّجَهَا عَلَى صداق مُسَمَّى ، ثمَّ زَادهَا بعْد ذلِكَ مِن قِبلِ نَفْسِهِ فِي صداقِهَا ، ثمَّ طَلَقَهَا قَبلَ الْبناءِ بهَا أَوْ مَات عَنهَا؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ: فَلَهُ نِصْفُ مَا زَادهَا وَهُو مَنزِلَةٍ مَا لَوْ وَهَبهُ لَهَا تَقَوَّمُ بِهِ عَلَيهِ ، وَإِن مَات عَنهَا قَبلَ أَن تَقْبضهُ فَلا شَيءَ لَهَا مِنهُ ؛ لأَنهَا عَطِيةٌ لَمْ تَقْبض .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ رَجُلِّ امْرَأَةً عَلَى أَبِيهَا أَوْ عَلَى ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنهَا ، أَيعْتِقَ عَلَيهَا سَاعَةَ وَقَعَ النكَاحُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يعْتِقُ عَلَيهَا . قُلْت : فَإِن كَانت الْمَرْأَةُ مُعْسِرَةً ؟ قَالَ : فَإِن كَانت الْمَرْأَةُ مُعْسِرَةً ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَأَرَى أَن لا يرْجعَ الزَّوْجُ عَلَى الْعَبدِ بشَيءٍ ، وَلا يرُدُهُ فِي الرِّقِّ مِن قِبلِ أَنهُ بَمَنزِلَةِ رَجُلِ كَان لَهُ عَلَى رَجُلِ دِينٌ ، وَلا مَالَ لِلْعَرِيمِ إِلا عَبدٌ عِندهُ فَلَى الْعَريمُ عَبدهُ ذَلِكَ فَعَلِمَ الرَّجُلُ الَّذِي لَهُ الدين فَسَكَت ، فَأَرَاد أَن يرْجعَ بعْد ذلِك فَا الْعَبدِ يرُدُهُ فِي الرِّقِ لِمَكَان دِينِهِ ، فَلَيسَ ذلِك لَهُ ، وَهَذا فِي الدينِ هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَهُوَ عِين أَصْدُقَهَا إِياهُ قَدْ عَلِمَ أَنهُ يعْتِقُ عَلَيهِ دِينٌ ، وَلَمْ يعْلَمْ بذلِك النَّذِي لَهُ الدين فَيرُهُ وَلَي مَالِك بَمُ المَّبُولِ بَعْتِقُ عَبدًا لَهُ وَعَلَيهِ دِينٌ ، وَلَمْ يعْلَمْ بذلِك النَّذِي لَهُ الدين فَيرُدُ وَلِي مَلَى الْعَبدِ بشَيءٍ ، وَلَي اللهِ اللهِ عَلَى الْعَبدِ بشَيءٍ ، وَلَي الدينِ هُو قَوْلُ مَالِكٍ ، وَهُ فَي الرَّقَ إِيلُهُ قَدْ عَلِمَ أَنهُ يعْتِقُ عَلَيهِ دِينٌ ، وَلَمْ يعْلَمْ بذلِك النَّذِي لَهُ الدين فَيرُدُ وَتِقَ الْعَبدِ وَكَذَلِك قَالَ مَالِك ، وَقَدْ أَخْبرَنِي بعْضُ عُتِقَ الْعَبدِ ، فَإِنْ هَذَا لَهُ أَن يرُد عِتِقَ الْعَبدِ وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِك ، وَقَدْ أَخْبرَنِي بعْضُ

کتاب النکاح الثالث

جُلَسَاءِ مَالِكٍ أَن مَالِكًا اسْتحْسَن أَن لا يرْجعَ الزَّوْجُ عَلَى الْمَرْأَةِ بشَيءٍ ، وَأَحَـب قَوْلِـهِ إِلَي الأَوَّلُ : أَنَهُ يرْجعُ عَلَيهَا بنِصْف ِقِيمَتِهِ .

صدافُ الْيهُودِيةِ وَ النصْرَانِيةِ وَالْمَجُوسِيةِ يسْلِمْن وَنَابِي أَزْوَاجُهُن الْإِسْلَامَ

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : فِي الْيهُودِيةِ وَالنصْرَانِية وَالْمَجُوسِيةِ تسْلِمُ وَيَأْبِي زَوْجُهَا الإسْلامَ، وَقَدْ أَصْدَقَهَا صداقًا بعْضُهُ مُقَدَمٌ وَبعْضُهُ مُؤَخِرٌ وَقَدْ دخلَ بها : إن صداقَهَا يدْفَعُ إلَيهَا جَمِيعُهُ مُقَدَمُهُ وَمُؤَخِرُهُ ، وَإِن لَمْ يكُن دخلَ بها فَلا صداق لَهَا لا مُقَدمَ وَلا مُؤخرَ ، وَإِن كَانت أَخذتهُ مِنهُ رَدَّتهُ إلَيهِ ؛ لأن الْفُرْقَةَ جَاءَت مِن قِبلِهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَهُو فَسُنخٌ بغير طَلاق . قَالَ مَالِكٌ : وَهُو فَسُنخٌ بغير طَلاق . قَالَ : وَكَذلِكَ الْأَمَةُ تعْتَقُ تَحْت الْعَبدِ وَقَدْ أَصْدقَهَا صداقًا مُقَدمًا وَمُؤخرًا فَتختارُ نَفْسَهَا : إنهَا إن كَانت قَدْ دخلَ بها دفعَ إلَيها جَمِيعِ الصداق مُقَدمَهُ وَمُؤخرَهُ وَإِن كَان لَمْ يدْخُلُ بها فَلا شَيءَ لَهَا مِن الصداق ، وَإِن كَانت أخذت شَيئًا رَدَّتهُ إلَيهِ وَفُوْقَتهُ هَذِهِ يَطْلِيقَةٌ .

قَالَ: فَقُلْت لِمَالِكٍ: فَلَوْ أَن رَجُلا تِزَوَّجَ أَمَةً مَمْلُوكَةً، ثمَّ ابتاعَهَا مِن سَيدِهَا قَبلَ أَن يدْخُلَ بِهَا لِمَن ترى الصداق؟ قَالَ: لا أَرَى لِسَيدِهَا الَّذِي باعَهَا مِن صداقِهَا الَّذِي سُمِّي لَهَا قَلِيلا وَلا كَثِيرًا إِذَا لَمْ يكُن دُخِلَ بِهَا ، وَهِي فِي مِلْكِ الْبائع ؛ لأن الْبائع فَسَخ نِكَاحَهَا بيعِهِ إِياهَا ، فَلا صداق لِلْبائع عَلَى زَوْجِهَا الْمُبتاع ؛ لأن الْبائع هُو الَّذِي رَضِي بفسخ النكاح حِين رَضِي بالْبيع ، إلا أن يكُون زَوْجُهَا قَدْ دخلَ بِهَا فِي مِلْكِ الْبائع فَيكُون ذَوْجُهَا المُبتاع بَمْزلَةِ مَالِهَا . قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : الصداق لِسَيدِهَا الذِي باعَهَا ، إلا أن يكُون زَوْجُهَا مَن لَهُ الرِّقُ فِيهَا بإذِنِهَا كَيف ترى فِي فَلُو الْمُبتاعُ عَنزلَة مَالِهَا . قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : فَلُو أَن جَارِيةً نِصْفُهَا حُرٌ وَنِصْفُهَا مَمْلُوكٌ زَوَّجَهَا مَن لَهُ الرِّقُ فِيهَا بإذِنِهَا كَيفَ ترى فِي فَلُو أَن جَارِيةً نِصْفُهَا حُرٌ وَنِصْفُهَا مَمْلُوكٌ زَوَّجَهَا مَن لَهُ الرِّقُ فِيهَا بإذِنِهَا كَيفَ ترى فِي صداقِهَا ؟ قَالَ : يوقفُ بيدِهَا وَلَيسَ لِسَيدِهَا أَن يَأْخُذُهُ مِنْهَا وَهُو بَمَنِلَةِ مَالِهَا .

ابن وَهْبَعَن يونسَ أَنهُ سَأَلَ ابن شِهَابِ عَن الأَمَةِ تَعْتَقَ تَحْت الْعَبَدِ قَبَلَ أَن يَدْخُلَ بِهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا فَتَحْتَارُ نَفْسَهَا . قَالَ : لا نرى لَهَا صداقًا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِن أَجْلِ أَنهَا تَرَكَتُهُ وَلَمْ يَتُرُكُهَا ، وَإِنَمَا قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَعُنَّ فَرَضْتُمْ فَوَ فَارَقَهَا وَلَكِن هِي فَارَقَتَهُ بَحَقً لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. فَلَيسَ هُوَ فَارَقَهَا وَلَكِن هِي فَارَقَتهُ بَحَقً لَحَقِقٌ فَاحَتَارَت نَفْسَهَا عَلَيهِ ، فَلا أَرَى لَهَا مِن الصداقِ شَيئًا وَلا نرَى لَهَا مَتَاعًا ، وَكَان

الأَمْرُ إِلَيهَا فِي السُّنةِ . ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي يونسُ عَن رَبيعَةَ مِثلَهُ . ابن وَهْب عَن اللَّيثِ عَن عَن كِيهِ بن سَعِيدٍ مِثلَهُ.

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَاب أَنهُ سُئلَ عَن النصْرَانِيةِ تسْلِمُ وَلَمْ يدْخُلْ بهَا زَوْجُهَا وَقَدْ فَرَض لَهَا قَالَ: نرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَن الإيمَان برَّاهَا مِنهُ ، وَلا نرَى لَهَا صداقًا ، وَلَهَ الرَّضاعَةِ ، وَلَهُ الدِّينِ لا يكُون لِلْمَرْأَةِ فِيهِ صداقٌ: مِنهُن الأخت مِن الرَّضاعَةِ ، وَنِكَاحُ الْمَرْأَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ لا يجِلُّ أَن يَجْمَعَ بينهُمَا. قَالَ ابن وَهْب : قَالَ يونسُ وَقَالَ رَبِعَةُ : لا صداق لَهَا فِي الأَمَةِ وَالنصْرَانِية .

صِياقُ الأُمَةِ وَالْمُزِيْنِ وَالْعَارُةِ (')

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبد يَتزَوَّجُ الْأَمَةَ بإذِن سَيدِهَا ، ثمَّ يعْتِقُهَا سَيدُهَا قَبلَ أَن يبنِي بهَا وَقَدْ فَرَض لَهَا الزَّوْجُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا أَعْتقَهَا بعْد الْبناءِ فَمَهْرُهَا لِلأَمَةِ مِثلُ مَالِهَا إلا أَن تختارَ يشْرطَهُ السَّيدُ فَيكُون لَهُ ، وَإِن أَعْتقَهَا قَبلَ الْبناءِ بهَا فَهُ وَكَذلِكَ أَيضا ، إلا أَن تختارَ نفْسَهَا فَلا يكُون لَهَا مِن الصداق شَيءٌ ، وإِن كَان السَّيدُ قَدْ كَان قَدْ أَخذ مِن مَهْرِهَا شَيئًا رَدّهُ ؛ لأَن فَسْخ النكاح جَاءَ مِن قِبلِ السَّيدِ حِن أَعْتقَهَا فَلا شَيءَ لِلسَّيدِ مِمَّا قَبض مِن الصداق إذا اختارَت هِي الْفُرْقَة وَعَلَى السَّيدِ أَن يرُدهُ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ : وَقَالَ الصداق إذا اختارَت هِي الْفُرْقة وَعَلَى السَّيدِ أَن يرُدهُ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ تَرَوَّجَهَا حُرٌ فَباعَهَا مِنهُ سَيدُهَا قَبلَ أَن يدْخلَ بهَا لَمْ يكُن لِلسَّيدِ الَّذِي باعَهَا مِن الصداق شَيءٌ ؛ لأَنهُ فَسَخ النكاح ، فَأَرَى إن كَان قَدْ قَبض مِن صداقِهَا شَيئًا رَدهُ ، فَل الصداق شَيءٌ ؛ لأَنهُ فَسَخ النكاح ، فَأَرَى إن كَان قَدْ قَبض مِن صداقِهَا شَيئًا رَدهُ ، فَل مَالِكٌ : وَإِن كَان باعَهَا مِن غير زَوْجَهَا فَمَهْرُهَا لِسَيدِهَا بنى بهَا زَوْجُهَا أَوْ لَمْ يبن أَلُهُ اللّهُ إلا أَن يشْرَطَهُ الْمُبْتَاعُ .

ابن وَهْب عَنِ اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ : فِي الْعَبدِ يَتزَوَّجُ الْأَمَةَ فَيسَمِّي لَهَا صداقًا ، ثمَّ يدْخُلُ عَلَيهَا وَيَسُّهَا ، ثمَّ تعْتَى فَتختارُ نفْسَهَا فَلَهَا مَا بقِي مِن صداقِهَا عَلَيهِ . ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ قَالَ : إن كَان دخلَ بها فَليسَ لَهَا الْمُتاعُ وَلَهَا صداقُهَا كَامِلا .

قُلْت : أَرَأَيت الْأَمَةَ إذا زَوَّجَهَا سَيدُهَا وَلَمْ يفْرِض لَهَا زَوْجُهَا مَهْرًا فَأَعْتَقَهَا سَيدُهَا ،

⁽١) يقال : غره غرًا وغرورا وغرة بالكسر ، فهو مغرور وغرير : خدعه وأطمعه بالباطل ، كما في القاموس .

أَهِي فِي مَهْرِهَا وَالَّتِي قَدْ فُرِض لَهَا قَبَلَ الْعِتق سَواءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ؛ لأن التي فُرِض لَهَا قَبَلَ الْعِتق لَوْ أَن السَّيد أَخذ ذلِكَ قَبلَ الْعِتق كَانَ لَهُ وَإِنِ اشْتَرَطَهُ كَانَ لَهُ ، وَإِن لَمْ يَأْخذهُ فَهُو مَالٌ مِن مَالِهَا يَتَبعُهَا إِذَا أُعْتِقَت ، وَأَمَّا الَّتِي لَمْ يَفْرَض لَهَا حَتى أَعْتِقَت فَهَذِهِ كُلُّ شَيءٍ يفْرَضُ لَهَا فَإِنَا هُو لا سَبيلَ لِلسَّيدِ عَلَى شَيءٍ مِنه ؛ لأنه لَمْ يكُن الْمُ يكُن مَالا لِلْجَارِيةِ عَلَى أَحْدِ دينًا لِلسَّيدِ عَلَى الزَّوْج ، لَوْ هَلَكَ أَوْ طَلَّقَ قَبلَ الْبناءِ ، وَلَمْ يكُن مَالا لِلْجَارِيةِ عَلَى أَحَدٍ لَوْ طَلَّقَ لَمْ يَجب بعد الْفُرِيضةِ وَالدُّخول فَإِنَمَا هُوَ شَيءٌ تَطُوَّعَ بهِ الزَّوْجُ لَمْ يكُن مِأَلا لِلْجَارِيةِ عَلَى أَدُو طَلَق لَمْ يجب عَلَيهِ شَيءٌ وَلَوْ مَات كَذلِكَ أَيضًا ، فَلَمَّا لَمْ يكُن يلْزَمُهُ ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ طَلَّق لَمْ يجب عَلَيهِ شَيءٌ وَلَوْ مَات كَذلِك أَيضًا ، فَلَمَّا لَمْ يكُن يلْزَمُهُ ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ طَلَّق لَمْ يجب عَليهِ شَيءٌ وَلَوْ مَات كَذلِك أَيضًا ، فَلَمَّا لَمْ يكُن يلْزَمُهُ ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ طَلَّق لَمْ يجب عَليهِ شَيءٌ وَلَوْ مَات كَذلِك أَيضًا ، فَلَمَّا لَمْ يكُن يلْدُخول وَبالفُريضةِ قَبلَ الدُّخول كَان هَذا شَيئًا تطَوَّعَ بهِ الزَّوْجُ لَمْ يكُن وَجَب عَلَيهِ فِي أَصْل النَّعَلَ فَي أَصْل النَّي أَمْ المَّلُ النَّالَةِ فِي أَصْل النَكَاحِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَعْتَى السَّيدُ أَمَتُهُ وَهِي تَحْت عَبدٍ وَقَدْ كَان السَّيدُ قَبض صداقَهَا أَوْ الشُّرَطَةُ فَاختارَت الْأَمَةُ نَفْسَهَا ؟ قَالَ : يرُدُّ السَّيدُ مَا قَبض مِن الْمَهْرِ ، وَإِن كَان اشْترَطَهُ الشُّرَطَةُ فَاختارَت الْأَمَةُ إِذَا اختارَت نَفْسَهَا قَبلَ الْبناءِ إِذَا هِي عَتقَت وَهِي تَحْت بطَلَ شَرْطُهُ فِي رَأْيي ؛ لأن الأَمَةَ إِذَا اختارَت نَفْسَهَا قَبلَ الْبناءِ إِذَا هِي عَتقَت وَهِي تَحْت عَبدٍ فَلا شَيءَ لَهَا مِن الصداق ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ؛ لأن فَسْخ هَذَا النكاحِ جَاءَ مِن قِبلِ عَيد فَي السَّيدِ حِين أَعْتقَهَا فَأَرَى أَن يرُد السَّيدُ إِلَى زَوْجَهَا مَا قَبض مِنهُ .

ابن وَهْب عَن مَخرَمَةَ عَن أبيهِ أَنهُ قَالَ: يقَالُ: لَوْ أَن رَجُلا أَنكَحَ وَلِيدتهُ ثُمَّ أُصُدِقَت صداقًا كَان لَهُ صداقُهَا إلا مَا يَسْتَحَلُّ بِهِ فَرْجُهَا ، فَإِن أَحَب أَن يضعَ لِزَوْجِهَا بغير أَمْرِهَا مِن صداقِهَا كَان لَهُ ذلِكَ جَائزًا. يحْبى بن أيوب عَن يحْبى بن سَعِيدٍ قَالَ: لَيسَ بذلِكَ بأُسٌ. مُوسَى بن عَلِي (١) عَن ابن شِهَاب أَنهُ قَالَ: نرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنهُ مَهْرُهَا وَأَنهَا أَحَقُ بأُسٌ. مُوسَى بن عَلِي (١) عَن ابن شِهَاب أَنهُ قَالَ: نرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنهُ مَهْرُهَا وَأَنهَا أَحَقُ به إلا أَن يعْتَاجَ إليهِ سَاداتهَا ، فَمَن احْتَاجَ إلى مَال مَمْلُوكِهِ فَلا نرَى عَلَيهِ حَرَجًا فِي أَخذِهِ بالْمَعْرُوفِ وَفِي غيرِ ظُلْم ، وَلَيسَ أَحَدٌ بقَائل إن مَالَ الْمَمْلُوكِ حَرَامٌ عَلَى سَيدِهِ بعْد بالْمَعْرُوفِ وَفِي غيرِ ظُلْم ، وَلَيسَ أَحَدٌ بقَائل إن مَالَ الْمَمْلُوكِ حَرَامٌ عَلَى سَيدِهِ بعْد باللهِ عَلَى بلغنا غي ذلِكَ مِن قَضاءِ رَسُولِ اللّهِ عَلَى اللهِ بَاعَهُ إلا أَن يَشْرَطُهُ الْمُبَاعُ » (٢) .

⁽۱) موسى بن علي بن رباح اللخمي، روى عن أبيه والزهري وابن المنكدر ويزيد بن أبي حبيب، وروى عنه أسامة بن زيد الليثي وابن لهيعة والليث وابن المبارك وابن وهب ووكيع وغيرهم، وثقه أحمد وابن معين وابن سعد والعجلي والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (٥/٥٥).

⁽٢) رواه مسلم في البيوع (١٥٤٣/ ٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قُلْت: أَرَأَيت السَّيد أَلَهُ أَن يُمنعَ الزَّوْجَ أَن يبنِي بأَمَتِهِ حَتى يَقْبض صداقَهَا ؟ قَالَ: نَعَمْ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُرْتدة عَن الإسْلام إذا كَان قَدْ دخلَ بها زَوْجُهَا نَعَمْ ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُرْتدة عَن الإسْلام إذا كَان قَدْ دخلَ بها زَوْجُهَا قَبلَ أَن تستتاب ، أَيكُون لَهَا الصداقُ الَّذِي سَمَّى كَامِلا ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْمَجُوسِي إذا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَين فَفُرِّقَ بينهُمَا ، أو النصْرَانِي إذا أَسْلَمَت الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَسْلِم الزَّوْجُ ، وقَدْ كَان دخلَ الْمَجُوسِي أو النصْرَانِي بامْرَأَتِهِ : إن لَهَا الصداق الَّذِي سَمَّى لَهَا كَامِلا ، وَكَذلِكَ الْمُرْتدة.

قَالَ مَالِكٌ : وَالْمَرْأَةُ تَتزَوَّجُ فِي عِدتِهَا ، وَالأَمَةُ تغرُّ مِن نفْسِهَا فَتتزَوَّجُ ، وَالرَّجُلُ يزَوِّجُ المَعَةُ بِشَرْطِ أَن مَا وَلَدت فَهُوَ حُرٌ . قَالَ مَالِكٌ : فَهَذَا النكَاحُ لا يقرُ عَلَى حَال وَإِن دخلَ الزَّوْجُ بِالْمَرْأَةِ ، وَيكُون لَهَا الْمَهْرُ الَّذِي سَمَّى لَهَا اللهِ فِي الأَمَةِ الَّتِي غرَّت مِن نفْسِهَا قَالَ ابن الْقَاسِمِ : فَأَرَى أَن يكُون لَهَا صداقُ مِثْلِهَا وَترُدُّ مَا فَضلَ وَيؤْخذ مِنهَا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَالْحُجَّةُ فِي الأَمَةِ الَّتِي تغرُّ مِن نفْسِهَا أَن لَهَا صداقَ مِثْلِهَا ، وَذلِكَ أَن الْمَالَ لِسَيدِهَا ، فَلَيسَ الَّذِي صنعت بالَّذِي يبطِلُ مَا وَجَب عَلَى الزَّوْجِ لِلسَّيدِ سَيدِ الأَمَةِ مِن لَسَيدِهَا ، وَأَن الْحُرَّةَ الَّتِي تغرُّ مِن نفْسِهَا إِنَى نفْسِهَا هَذَا الصداق لِمَا عَرَّت مِن فَسْهَا ، وَأَن الْحُرَّةَ الَّتِي تغرُّ مِن نفْسِهَا إِنَى نفْسِهَا هَذَا الصداق لِمَا عَرَّت مِن فَسْهَا ، وَكَذلِكَ سَمِعْتَ مِن نفْسِهَا ، وَكَذلِكَ سَمِعْتَ مِن مَالِكِ .

فيالنفويض

قُلْت: أَرَأَيْتَ إِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِض لَهَا وَدخَلَ بِهَا فَأَرَادت أَنْ يُفْرَض لَهَا مَهْ رُ مِثْلِهَا مِنْ مِثْلِهَا مِنْ مِثْلِهَا مِنْ النِّسَاءِ أُمَّهَاتِهَا وَأَخَوَاتِهَا أَوْ عَمَّاتِهَا أَوْ خَالاتِهَا أَوْ جَداتِهَا ؟ قَالَ : مِثْلِهَا مِنْ مِثْلِهَا مِنْ النِّسَاءِ أُمَّهَاتِهَا وَأَخَوَاتِهَا أَوْ عَمَّاتِهَا أَوْ خَالاتِهَا أَوْ جَداتِهَا ؟ قَالَ رَبَّمَا كَانت الأَخْتَان مُخْتَلِفَتِي الصداق . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لا يُنْظرُ فِي هَذا إلَى نِسَائِهَا فِي قَدْرِهَا وَجَمَالِهَا وَمَوْضِعِهَا وَغِناهَا ، قَالَ ابن الْقَامِم : وَالْأَخْتَان تَفْتَرِقَانِ هَاهُنا فِي الصداق قَدْ تَكُون الأَخْتُ لَهَا الْمَالُ وَالْجَمَالُ وَالْجَمَالُ وَالشَّطَاطُ (١) وَالأَخْرَى لا غِنى لَهَا وَلا جَمَالَ ؟ فَلَيْسَ هُمَا عِنْد الناس فِي صداقِهِمَا وَتَشَاحٌ (٢) الناس فِيهِ مَا سَوَاءً . قَالَ مَالِكٌ : وَقَدْ يُنْظرُ فِي هَذا إِلَى الرِّجَالُ أَيْضا ، أَلَيْسَ

⁽١) الشطاط: الطول وحسن القوام أو اعتداله ، كما في القاموس.

⁽٢) يقال : تشاحا على الأمر : لا يريدان أن يفوتهما ، وتشاح القوم في الأمر ، شبح بعضهم على بعض: حذر فوته ، والشح : الحرص ، كما في القاموس .

الرَّجُلُ يُزَوِّجُ لِقَرَابَتِهِ وَيَغْتَفِرُ قِلَّةَ ذاتِ يَدِهِ وَالأَخَرُ أَجْنِيٌّ مُوسِرٌّ يَعْلَمُ أَنهُ إِنَمَا رَغِبَ فِيهِ لِمَالِهِ فَلا يَكُون صداقُهَا عِنْد هَذَيْن سَوَاءً .

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يَفْرِضِ لَهَا فَأَرَادت الْمَرْأَةُ أَنْ يُفْرَض لَهَا قَبْلَ الْبناءِ ، وَقَالَ الزَّوْجُ: لا أَفْرِضُ لَكَ إلا بَعْد الْبناءِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا حَتَّى يَفْرِض لَهَا صداقَ مِثْلِهَا إلا أَنْ تَرْضى مِنْهُ بدُونِ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ تَرْض إلا بصداق مِثْلِهَا كَانَ ذَلِكَ لَهَا عَلَيْهِ .

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِنْ فَرَض لَهَا بَعْد الْعُقْدةِ فَرِيضةً تَرَاضيَا عَلَيْهَا فَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبناءِ بهَا ، وَيَلْكَ الْفَرِيضةُ أَقَلُ مِنْ صداقِ مِثْلِهَا ، أَوْ أَكْثُرُ ، أَيَكُون لَهَا نِصْفُ ذَلِكَ أَوْ نِصْفُ صداقِ مِثْلِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا رَضِيتْ فَلَيْسَ لَهَا إلا نِصْفُ مَا سَمَّى إذا كَانتْ قَدْ رَضِيتْ فَلْيهَ ، وَإِنْ مَاتَتْ كَان الَّذِي سَمَّى لَهَا مِن الصداق جَمِيعَهُ لَهَا ، وَإِنْ مَاتَتْ كَان ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : لا قَلْنا لِمَالِكِ : فَالرَّجُلُ الْمُفَوَّضُ إلَيْهِ يَمْرَضُ فَيَفْرِضُ وَهُو مَريضٌ ، فَقَالَ : لا فَريضة لَهَا إِنْ مَاتَتْ مِنْ مَرَضِهِ ؟ لأنه لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلّا أَنْ يُصِيبَهَا فِي مَرَضِهِ فَإِنْ فَلَا وَصِيَّةً لِوَارِثٍ إِلّا أَنْ يُصِيبَهَا فِي مَرَضِهِ فَإِنْ أَصَابَهَا فِي مَرَضِهِ فَلَهَا صداقَهَا الَّذِي سَمَّى لَهَا مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، إلا أَنْ يُحِينَ فَريضة النَّوْجَ فِي أَصابَهَا فِي مَرَضِهِ فَلَهَا صداقَهَا الَّذِي سَمَّى لَهَا مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، إلا أَنْ يُحُون أَكْثرَ مِنْ المَرْضِ إِذَا كَان قَدْ تَزَوَّجَهَا بَغْيْرِ فَرِيضةٍ ؟ قَالَ : وَأَبَى مَالِكٌ أَنْ يُحِيزَ فَريضةَ النَّوْجَ فِي الْمَرَضِ إِذَا كَان قَدْ تَزَوَّجَهَا بَغْيْرِ فَرِيضةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ أَبَى أَنْ يُحِيزَ فَريضةَ الذَّوْجَ فِي الْمَرَضِ إِذَا كَان قَدْ تَزَوَّجَهَا بَغْيْرِ فَرِيضةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ أَبَى أَنْ يُحِيزَهُ إِلا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا .

قُلْت : أَرَآيُتَ النَّيِّبَ الَّذِي زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ وَلَمْ يَفْرِض لَهَا إِنْ رَضِيَتْ بِأَقَلَّ مِنْ صداقِ مِثْلِهَا ، أَيجُورُ هَذَا وَالْوَلِيُّ لا يَرْضَى ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ذلِكَ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَرْضَى الْوَلِيُّ. قُلْت : وَالْبكُرُ إِذَا زَوَّجَهَا أَبُوهَا أَوْ وَلِيُّهَا فَرَضِيَتْ بِأَقَلَّ مِنْ صداقِ مِثْلِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يَكُون ذلِكَ لَهَا إلا أَنْ يَرْضَى الأبُ بذلِكَ ، فَإِنْ رَضِيَ بذلِكَ جَازَ عَلَيْهَا وَلا يُنظرُ إلَى رضاها مَعَ الأب وَإِنْ كَان زَوَّجَهَا غَيْرُ الأب فَرَضِيَتْ بأَقَلَّ مِنْ صداق مِثْلِهَا فَلا أَرَى ذَلِكَ لا يَجُوزُ لَهَا وَلا لِلزَّوْج ؛ لأنهُ لا قَضَاءَ لَهَا فِي مَالِهَا حَتَّى تَدْخُلَ مَعْرَف مِنْ حَالِهَا أَنهَا مُصْلِحَةٌ فِي مَالِهَا ، وَلا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَعْفُو عَنْ شَيْءٍ مِنْ صداقِهَا إلا الأبُ وَحْده لا وَصِيِّ وَلا غَيْرُهُ . قَالَ ابنِ الْقَاسِمِ : إلا أَنْ يَكُون ذلِكَ مِنْ عَلَى وَجْهِ النَهُ لَعَ عَيْرُهُ . قَالَ ابنِ الْقَاسِمِ : إلا أَنْ يَكُون ذلِكَ مِنْ عَلَى وَجْهِ النَظرِ لَهَا وَيَكُون ذلِك خَيْرًا لَهَا فَيَجُوزُ إِذَا رَضِيَتْ مِثْلَ مَا يَعْشُرُ بالْمَهْ وَيَسْأَلُ مَنْ عَلَى وَجْهِ النَظرِ لَهَا فَلا يَجُوزُ وَإِنْ أَجَازَهُ الْوَلِيُ . وَالْمَا وَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ النَظرِ لَهَا فَلا يَجُوزُ وَإِنْ أَجَازَهُ الْوَلِيُ .

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِذَا عُقِد النِّكَاحُ وَلَمْ يُفْرَض لَهَا ، هَلْ وَجَبَ لَهَا فِي قَوْل مَالِكْ حِين عُقِد النَّكَاحُ صداقُ مِثْلِهَا أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنَمَا يَحِبُ لَهَا صداقُ مِثْلِهَا إِذَا بَنى عَقِد النَّكَاحُ صداقُ مِثْلِهَا أَوْ مَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يُفْرَض بِهَا ، فَأَمَّا قَبْلَ الْبناءِ بِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ صداقٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْبناءِ بِهَا أَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ صداقٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْبناءِ بِهَا أَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ صداقٌ ، وَكَذَلِكَ أَنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْبناءِ بِهَا أَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ صداقٌ ، وَكَذَلِكَ أَنْهُ لَيْسَ لَهَا صداقُ مِثْلِهَا إلا بَعْد الْمَسِيسِ إِذَا هُو لَمْ يُفْرَضَ لَهَا . قُلْت : فَإِنْ تُرَاضيَا قَبْلَ الْبناءِ بِهَا أَوْ بَعْدَمَا بَنى بِهَا عَلَى صداق مُسَمَّى ؟ قَالَ : إذا كَان الْوَلِيُّ مِمَّنْ يَجُوزُ أَمْرُهُ أَو الْمَرْأَةُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَمْرُهُ أَو الْمَرْأَةُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَمْرُهُ أَو الْمَرْأَةُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَمْمُ هَا عَلَى صداق مُسَمَّى ؟ قَالَ : إذا كَان الْوَلِيُّ مِمَّنْ يَجُوزُ أَمْرُهُ أَو الْمَرْأَةُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَمْرُهُ أَو الْمَرَاقُ مَعْدَمَا بَنِي بَعَد الْمَسِيسِ أَوْ بَعْد الْمَسِيسِ أَوْ بَعْد الْمَسِيسِ أَوْ بَعْد الْمَسِيسِ أَوْ بَعْد الْمَسِيسِ أَوْ وَصِي مِنْ عَلَيْهَا ، وَقَالَ غَيْرُهُ ! إِلا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلا تُنْقُصُ الْمُولَى عَلَيْهَا بَأَبٍ أَوْ وَصِي مِنْ صداق مِثْلِهَا ، وقَالَ غَيْرُهُ ! إلا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلا تَنْقُصُ الْمُولَى عَلَيْهَا بأَبٍ إَوْ وَصِي مِنْ

قُلْت: أَرَأَيْتَ لَوْ أَن رَجُلا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِض لَهَا صداقًا ؟ قَالَ: النِّكَاحُ جَائِزٌ عِنْد مَالِكِ وَيُفْرَضُ لَهَا صداقُ مِثْلِهَا إِنْ دخَلَ بها ، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَتَرَاضيَا عَلَى صداق فَلا مُتْعَة لَهَا وَلا صداق وَلَهَا صداق فَلا مُتْعَة لَهَا وَلا صداق وَلَهَا الْمِيرَاتُ . قُلْت: وَلِمَ جَوَّزَتْ هَذَا وَلَمْ تُجَوِّزْ الْهِبَة إِذَا لَمْ يَكُونُوا سَمَّوْا الْهِبَة صداقًا ؟ الْمِيرَاتُ . قُلْت : وَلِمَ جَوَّزَتْ هَذَا وَلَمْ تُجَوِّزْ الْهِبَة إِذَا لَمْ يَكُونُوا سَمَّوْا الْهِبَة صداقًا ؟ قَلْ : قَدْ زَوَّجَتُكَهَا فَلا صداق وَلَهَا الْمِيرَاتُ ، فَهَذَا لا يَصْلُحُ وَلا يُعْدَل بَهَا فَلَهَا صداق مِثْلِهَا وَيَثْبُتُ النِّكَاحَ . وَلا يُعْدَل بَهَا فَلَهَا صداق مِثْلِهَا وَيَثْبُتُ النِّكَاحَ . سَحْنُونٌ : وَقَدْ كَان قَالَ : يُفْسَخُ ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا صداق مِثْلِهَا وَيَثْبُتُ النِّكَاحَ .

ابن وَهْب عَنْ يُونسَ أَنهُ سَأَلَ ابْن شِهَابٍ عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِرَجُلِ قَالَ: لا تُحِلُّ هَذِهِ الْهَبَةُ فَإِن اللَّهَ خَص بها نبيَّهُ دُون الْمُؤْمِنِين ، فَإِنْ أَصابَهَا فَعَلَيْهَا الْعُقُوبَةُ وَأَرَاهُمَا قَدْ أَصابَا مَا لا يَحِلُّ لَهُمَا ، فَنرَى لَهَا الصداقَ مِنْ أَجْل مَا يُرَى بهمَا مِنْ الْجَهَالَةِ وَيُفَرَّقُ بَيْنهُمَا . ابن وَهْب : قَالَ يُونسِ وَقَالَ رَبيعَةُ : يُفَرَّقُ بَيْنهُمَا وَتُقَاضُ وَهَبَتْ نَفْسَهَا أَوْ وَهَبَهَا أَهْلُهَا فَمَسَّهَا .

قُلْت : فَإِنْ قَالُوا : قَدْ أَنكَحْناكَ فُلانة بغَيْرِ صداق فَدخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ؟ قَالَ : إِنْ دَخَلَ بِهَا ثَبْتَ النِّكَاحُ وَكَان لَهَا صداقُ مِثْلِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فُرِّقَ بَيْنهُمَا فَهَـذا رَأْيِي وَالَّذِي اسْتَحْسَنْتُ ، وَقَدْ بَلَغَنِي ذَلِكَ أَيْضا عَنْ مَالِكٍ ، وَقَدْ قِيلَ: إِنهُ مَفْسُـوخٌ قَبْـلَ

الدُّخُول وَبَعْد الدُّخُولِ .

ابن وَهْب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمَالِكِ بْنِ أَنس وَغَيْرِ وَاحِدٍ أَن نافِعًا حَدَثُهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثابتٍ أَنهُمَا قَالاً فِي الَّذِي يَمُوتُ وَلَمْ يَفْرِضَ لاَمْرَأَتِهِ إِنِّ لَهَا الْمِيرَاثِ مِنْ وَهْب عَنْ رِجَال مِنْ أَهْلِ الْعِلْم عَن عَبْدِ اللَّهِ زَوْجِهَا وَلاصداق لَهَا الْعَزِيزِ وَالْقَاسِم وَسَالِم وَابْنِ شِهًابٍ وَسُلَيْمَان بْنِ يَسَارٍ وَيَذِيد ابْنِ قُسَيْطٍ وَرَبِيعَة وَعَطَاءٍ بمثل ذَلِك (٢) ، غَيْرَ أَن بَعْضَهُمْ قَالَ عَن زَيْدِ بن ثابتٍ وَابْنِ شِهَابٍ وَسَالِم وَابْنِ شَهُابٍ وَسُلَيْمَان بْنِ يَسَارٍ وَيَذِيد ابْنِ قُسَيْطٍ وَرَبِيعَة وَعَطَاءٍ بمثل ذَلِك (٢) ، غَيْرَ أَن بَعْضَهُمْ قَالَ عَن زَيْدِ بن ثابتٍ وَابْنِ شَهَابٍ وَرَبِيعَة وَعَطَاءٍ بمثل ذَلِك (٢) ، غَيْرَ أَن بَعْضَهُمْ قَالَ عَن زَيْدِ بن ثابتٍ وَابْنِ شَهَابٍ وَرَبِيعَة وَعَلَاهٍ بن ثابت وَهْب: ذَكَر حَدِيث الْقَاسِم وَسَالِم عَنْ ابْنِ لَهِيعَة (٣) عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَان .

ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَان بْن يَسَار وَاسْتُفْتِيَ فِي رَجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَفُوض إلَيْهِ وَلَمَّ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ شَيْئًا ، فَمَاتَ وَقَدْ دَخَلً بِهَا وَمَسَّهَا ، وَجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَفُوض إلَيْهِ وَلَمَّ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ شَيْئًا ، فَمَاتَ وَقَدْ دَخَلَ بِهَا وَمَسَّهَا ، فَا الصداقُ مِثْلُ الْمَرْأَةِ مِنْ نِسَائِهَا . ابن وهب عَنْ يُونسَ عَنْ رَبِيعَة قَالَ: إنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْعِدةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ . ابن وَهْب: عَنْ يُونسَ عَنْ رَبِيعَة أَنهُ قَالَ: فَإِنْ طَلَّقَهَا وَقَدْ بَني عَنْ رَبِيعَة أَنهُ قَالَ: فَإِنْ طَلَّقَهَا وَقَدْ بَني بِهَا ؟ قَالَ: فَإِنْ طَلَّقَهَا وَقَدْ بَني بِهَا ؟ قَالَ: يَجْتَهِدُ عَلَيْهِ الأَمَامُ بِقَدْرٍ مَنْزِلَتِهِ وَحَالَتِهِ فِيمَا فُوض إلَيْهِ .

الدغوي في الصداق

قُلْت : أَرَآيْت لَوْ أَن رَجُلا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبناءِ بِهَا ، وَاخْتَلَفَا فِي الصداق ، فَقَالَ الزَّوْجُ: تَزَوَّجْتَنِي بِعَشْرَةِ آلافٍ ؟ قَالَ : فَقَالَ الزَّوْجُ: تَزَوَّجْتَنِي بِعَشْرَةِ آلافٍ ؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُهَا ؛ لأن مَالِكًا سُئِلَ الْقَوْلُ قَوْلُهَا ؛ لأن مَالِكًا سُئِلَ عَنْ الزَّوْجِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ، فَهَلَكَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَجَاءَ أَوْلِيَاؤُهَا يَطْلُبُونِ الزَّوْجَ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَة ، فَهَلَكَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَجَاءَ أَوْلِيَاؤُهَا يَطْلُبُونِ الزَّوْجَ بَالسَاق ، وَقَالَ الزَّوْجُ : لَمْ أُصْدِقْهَا شَيْئًا وَلَمْ تُثْبَتْ الْبَيِّنَةُ مَا تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ لا يَدْرُون بالصداق ، وَقَالَ الزَّوْجُ : لَمْ أُصْدِقْهَا شَيْئًا وَلَمْ تُثْبَتْ الْبَيِّنَةُ مَا تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ لا يَدْرُون تَزَوَّجَهَا بصداق أَوْ بَتَفُويِضٍ . قَالَ : يَحْلِفُ الزَّوْجُ وَيَكُونِ الْقَوْلُ قَوْلَهُ وَلَهُ وَلَهُ الْمِيرَاثُ ،

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٩٣١، ١٠٩٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽۲) رواه عبد الرزاق في المصنف (۱۰۹۳۶) عن الزهـري ،و(۱۰۹۳۷، ۱۰۹۴۰) عـن ابـن عبـاس ، و (۱۰۹۳۸) عن ابن عباس وعطاء ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى(۷/۲۰۳) عـن ابـن عبـاس وعطاء .

⁽٣) لعل الصواب: سالم وابن لهيعة .

وَعَلَى أَهْلِ الْمَرْأَةِ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَا ادعَوْا مِن الصداقِ ، فَأَرَى فِي مَسْ أَلَتِكَ أَن الْقُولَ قَوْلُ قَوْلُ اللَّوْجِ فِيمَا ادعَى وَيُحَلِّفُهُ فَإِنْ نكَلَ عَن الْيَمِينِ حَلَفَتْ وَكَانِ الْقَوْلُ قَوْلَهَا (١).

قُلْت : أَرَأَيْت إِن اخْتَلَفَا وَلَمْ يُطَلِّقْهَا ، وَذَلِكَ قَبْلَ الْبناءِ بِهَا ، فَقَالَتْ : تَزَوَّجْتَنِي عَلَى الْفَيْنِ وَقَالَ الزَّوْجُ : تَزَوَّجْتُكِ عَلَى الْفِ ؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ وَالنَّوْجُ بِالْخِيَارِ إِنْ الْفَيْنِ وَقَالَ الزَّوْجُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَنْ يُعْطِي مَا قَالَت الْمَرْأَةُ وَإِلا تَحَالَفَا وَفُسِخَ النِّكَاحُ وَلا شَيْءَ عَلَى النَّوْجِ مِن الصداق . قَالَ : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : فَإِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَمَا دَخَلَ عَلَيْهَا وَلَمْ يُطَلِّقُهَا ، فَادَعَتْ أَلْفَيْنِ وَقَالَ الزَّوْجُ : تَزَوَّجْتُكِ عَلَى أَلْفُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ . قَالَ الزَّوْجِ . قَالَ الزَّوْجِ . قَالَ الزَّوْجِ . قَالَ الزَّوْجُ . الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ . قَالَ اللهُ اللهُ

قُلْت : أَرَأَيْتَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَدَخَلَ بِهَا فَادَعَتْ أَنِهَا لَمْ تَقْبِض مِنْ الْمَهْ رِ شَيْئًا ، وَقَالَ الزَّوْجُ : قَدْ دَفَعْت إلَيْكِ جَمِيعَ الصداق ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ ، قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ يَكُتُبُ الناسُ فِي الصداقِ الْبَرَاوَاتِ .

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِنْ كَاثُوا شَرَطُوا عَلَى الزَّوْجِ فِي الصَّدَاق بَعْضَهُ مُعَجَّل وَبَعْضَهُ مُوَجَّل ، وَقَالَتْ الْمَوْأَةُ: مُوَجَّل ، فَلَا الزَّوْجُ فَادَّعَى أَنهُ قَلْ دَفَعَ إِلَيْهَا الْمُعَجَّل وَالْمُوَجَّلَ ، وَقَالَتْ الْمَوْأَةُ: مُوَجَّل ، فَلَا اللَّهُ عَنْ رَجُل تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِنَقْدِ مِائَةِ قَبَضْتُ الْمُعَجَّل وَلَمْ أَقْبض الْمُوَجَّل ؟ قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُل تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِنَقْدِ مِائَةِ دِينَار وَخَادِم إِلَى سَنَةٍ ، فَنَقَدَهَا الْمِائة فَشَعْلَتْ فِي جَهَازِهَا وَأَبطَأَ الزَّوْجُ عَنْ دُخُولِهَا فَدَخَل بِهَا بَعْد ذَلِك أَن الزَّوْجُ لَمْ يعْطِهَا فَدَخَل بِهَا بَعْد ذَلِك أَن الزَّوْجَ لَمْ يعْطِهَا خَادِمً وَقَالَ الزَّوْجُ : قَدْ أَعْطَيتُهَا الْخَادِمَ ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان قَدْ دَحَل بِهَا بعْد مُضِي السَّنةِ فَالْقُولُ قَوْلُ الْمَوْاةُ وَلُ الْمُواةِ فَولُ الْمُواقِ وَالْمُوجُل وَالْمُوجَل وَالْمُوجَل .

قُلْت : أَرَأَيت إِن مَات الزَّوْجُ فَادعَت الْمَرْأَةُ بِعْد مَوْتِهِ أَنهَا لَمْ تَقْبِض الصداقَ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ لَهَا إذا كَان قَدْ دخل بِهَا . قُلْت : فَإِن لَـمْ يكُن دخل بِهَا ؟ قَالَ :

⁽۱) قال أبو البركات : ولكل من الزوجين تحليف الآخر إذا لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول الآخر فيما يفيد إقراره وقال : اختلاف الزوجين في قدر الصداق قبل البناء فاليمين على كل منهما وتبدأ الزوجة باليمين عند ابن يونس فتحلف أن العقد بألفين ثم للزوج الرضا بذلك ، أو يحلف ما أمره إلا بألف فإن حلف ولم ترض المرأة بألف فسخ النكاح ، ونكولهما كحلفهما ، ويقضى للحالف على الناكل ويتوقف الفسخ على حكم ، ثم المعتمد أن الذي يبدأ هو الزوج خلافا لترجيح ابن يونس . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/١٥٧-١٥٩) .

فَالصداقُ لَهَا وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن مَا الجَمِيعًا الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ وَلَمْ يَدْخُلُ الزَّوْجُ بِالْمَرْأَةِ ، فَادَعَى وَرَثَةُ الزَّوْجُ أَن النَّوْجُ قَدْ دَفَعَ الصداق ، وَقَالَ وَرَثَةُ الْمَرْأَةِ إِن أُمَّنا لَمْ تَقْبض شَيئًا ؟ قَالَ : أَرَى أَن الْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الزَّوْجِ ؟ قُلْت : وَرَثَةُ الزَّوْجِ : قَدْ دَفَعَ صداقَهَا ، أَوْ قَالُوا : لا عِلْمَ لَنا ، وَقَدْ كَان الزَّوْجُ دَخُلَ بِالْمَرْأَةِ وَقَالَ وَرَثَةُ الزَّوْجِ : قَدْ دَفَعَ صداقَهَا ، أَوْ قَالُوا : لا عِلْمَ لَنا ، وَقَدْ كَان الزَّوْجُ دَخُلَ بِالْمَرْأَةِ وَقَالَ وَرَثَةُ الزَّوْجِ : قَدْ دَفَعَ صداقَهَا ؟ قَالُوا : لا عِلْمَ لَنا ، وَقَدْ كَان الزَّوْجُ دَخُلَ بِالْمَرْأَةِ وَقَالَ وَرَثَةُ النَّوْجِ قَدْ عَلِمُوا أَن الزَّوْجَ لَمْ يَدُفَع الصداقَ أَخُلِفُوا عَلَى الزَّوْجَ لَمْ يَدْفَع الصداقَ أَخْلِفُوا عَلَى الزَّوْجَ لَمْ يَعْلَمُ وَرَثَةُ الزَّوْجَ لَمْ يَدُفَع الصداقَ ، وَلَيسَ عَلَيهِمِ الْيمِين إلا فِي هَذَا الْوَجْهِ النَّهُ الذِي أَخِرْتَكَ ، وَمَن كَان مِنهُمْ غَائبًا أَوْ أَحَدًا يعْلَمُ أَنهُ لا يعْلَمُ ذَلِكَ لَمْ يكن عَلَيهِ عَلِي اللَّهُ عَلَى الزَّي .

قُلْت: أَرَأَيت إِن طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتهُ قَبلَ أَن يبنِي بِهَا فَاختلَفَا فِي الصداق ، فَقَالَ الزَّوْجُ : فَرَضت لَكِ أَلْفًا ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ : بلْ فَرَضت أَلْفَي دِرْهَمٍ ؟ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ قَوْلُ النَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ فِي الصداقِ قَبلَ أَن الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ فِي الصداقِ قَبلَ أَن يدْخلَ بِهَا كَان الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ ، فَإِن يدْخلَ بِهَا كَان الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ ، فَإِن يدْخلَ بِهَا كَان الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ ، فَإِن الْحَب الزَّوْجُ أَن يدْفعَ إِلَيهَا مَا قَالَت ، وَإِلَا حَلَف وَسَقَطَ عَنهُ مَا قَالَت وَفُسِخ النكاحُ ، وَإِن كَان قَدْ بني فَاختلَفَا بعْد الْبناءِ لَمْ يكُن لَهَا إلا مَا أَقَرَّ بِهِ الزَّوْجُ ، وَيحْلِفُ الزَّوْجُ عَلَى مَا المَرْأَةُ مِن ذلِكَ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَمَّا قَبلَ الْبناءِ وَبعْد الْبناءِ إذا اختلَفَا فِي الصداق فَقَوْلُ مَالِكٍ هُوَ الَّذِي فَسَّرْت لَكَ. سَحْنُونٌ: وَأَصْلُ هَذَا كُلِّهِ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إذا اختلَفَ الْبيعَانِ وَالسِّلْعَةُ قَائمَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبائعِ وَالْمُبتاعُ بالْخِيارِ » (۱) وَقَالَ أَيضًا: « إذا اختلَفَ الْبيعَانِ وَالسِّلْعَةُ قَائمَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبائعِ وَيتحَالَفَانِ وَيتفَاسَخانِ » (۲) فَهكذا الْمَرْأَةُ وَرُو بُهَا إذا اختلَفَ وَرُو بُهَا إذا اختلَفَا قَبلَ الدُّحُولِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةَ ؛ لأنهَا بائعَةٌ لِنفْسِهَا وَالزَّوْجُ

⁽۱) رواه أحمد (١/ ٤٦٦)، والترمذي في البيوع (١٢٧٠)، والترمذي في البيوع (١٥٢٦٤)، وابـن ماجـه في التجارات (٢١٤٦) والنسائي في البيوع (٧/ ٣٠٣، ٣٠٢) رقم (٤٦٤٨)، والـدارمي (٢٥٤٩)، والدارقطني (٢٨٤١) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، وسنده صحيح، وقد صححه الألبـاني في سنن الترمذي وأبى داود وابن ماجه ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٢) انظر: السابق.

٣٦٢ _____ المدونة الكبرى

الْمُبتاعُ ، وَإِن فَات أَمْرُهَا بالدُّحولِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ ؛ لأنهُ فَـات أَمْرُهَـا بقَبضِـهِ لَهَـا ، فَهـِي فَهـي مُدعِيةٌ وَهُوَ مُقِرِّ لَهَا بدين فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَإِن طَلَّقَهَا قَبـلَ الـدُّخول فَاختلَفَـا ، فَهـِي الطَّالِبةُ لَهُ فَعَلَيهَا الْبينةُ وَهُوَ الْمُدعَى عَلَيهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا يقِرُّ بهِ وَيحْلِفُ .

النكاخُ الَّذِي لِا يَجُوزُ صِداقُهُ وَطَلِاقُهُ وَمِيرَاتُهُ

قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى أَن يَشْتَرِي لَهَا دَارَ فُلان أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى دَارِ فُلان ؟ قَالَ: لا يَعْجَبِنِي هَذَا النَكَاحُ وَلا أَرَاهُ جَائزًا وَأَرَى أَن يَفْسَخُ النَكَاحُ ، وَذَلِكَ أَنِي سَمِعْت مَالِكًا بِهَا ، وَإِن كَان دَحٰلَ بِهَا فَرَض لَهَا صداق مِثْلِهَا وَجَازَ النكَاحُ ، وَذَلِكَ أَنِي سَمِعْت مَالِكًا وَسُئلَ عَن الْمَرْأَةِ تَتَزَوَّجُ بِالدَارِ أَو الأَرْضِ الْغَائِبةِ أَو الْعَبْدِ الْغَائِب، قَالَ : إِن كَان وُصِفَ لَهَا ذَلِكَ فَسِخِ النكَاحُ ، وَذَلِكَ أَنِي سَمِعْت مَالِكًا لَهَا ذَلِكَ فَالنكَاحُ عَائِزٌ وَإِن كَانَ لَمْ يُوصِفُ لَهَا ذَلِكَ فُسِخِ النكَاحُ ، فَمَسْأَلَتك عِندِي مِثلُ لَهَا ذَلِكَ فَالنكَاحُ ، فَمَسْأَلَتك عِندِي مِثلُ بَهَا ، فَإِن كَان دَحٰلَ بِهَا أَعْطِيت صداق مِثْلِهَا وَلَمْ يَفْسَخِ النكَاحُ ، فَمَسْأَلَتك عِندِي مِثلُ هَذَا ، وَأَرَى أَيضا هَذَا بَمَنزِلَةِ مَن تزَوَّجَ عَلَى بعير شَارِدٍ ، وكذلِك قَالَ مَالِكٌ فِي الْبعيرِ الشَورَةِ قَبلَ أَن يبدُو صلاحُهَا إِن تزَوَّجُ عَلَيهَا ، فَإِن لَمْ يكُن دَحٰلَ بِهَا فَالنكَاحُ مَا اللهَ اللهُ اللهُ عَلَى الْعَرَدِ لا يدْرِي مَا يبلُغ ثَمَنها وَلا يدْرِي إِمَّا تباعُ مِنهُ أَمْ لا ، فَقَدْ وَقَعَت الْمُقْدة وَقَعَت الْمُقْدة مُن الْغَرَدِ لا يدْرِي مَا يبلُغ ثَمَنها وَلا يدْرِي إِمَّا تباعُ مِنهُ أَمْ لا ، فَقَدْ وَقَعَت الْمُقْدة وَقَعَت الْمُقْدة مُن مَحْمَلُ مَا وَصَفْت لَكَ مِن قَوْل مَالِكِ فِي الْبعِيرِ وَالثَمَرَةِ ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللّهِ عَنْ بيع الْغَرَدِ (١٠ وَعَن بيع مَا لَيسَ عِندكَ (٢٠).

قُلْت: أَرَأَيت إِن وَهْب رَجُلٌ ابنتهُ لِرَجُلٍ وَهِي صغيرَةٌ أَتَجْعَلُهُ نِكَاحًا فِي قَوْل مَالِكِ؟ فَالَ: قَالَ مَالِكٌ: الْهِبِهُ لا تحِلُ لا حَدِ بعْد النّبي ﷺ ، وَإِن كَانت هِبتهُ إِياهَا لَيسَ عَلَى نِكَاحٍ إِنَا وَهَبِهَا لَهُ لِيحْضُنُهَا أَوْ لِيكُفْلُهَا فَلا أَرَى بذلِكَ بأسًا . قَالَ مَالِكٌ : وَلا أَرَى لأمّها فِي ذَلِكَ قَوْلا إذا كَان إِنَمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ النظرِ مِثلُ الرَّجُلِ الْفَقِيرِ الْمُحْتاج . قُلْت :

⁽١) رواه مالك في الموطأ في البيوع (١٣/٢) رقم (٧٥) مرسلا عن سعيد بن المسيب ، وقد وصله مسلم في البيوع (١٣/١٥) من حديث أبي هريرة ...

⁽٢) رواه النسائي في البيوع (٧/ ٢٨٨) برقم (٤٦١١) ، وابن ماجه في التجارات (٢١٨٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ورواه النسائي في البيوع (٧/ ٢٨٩) ، وابن ماجه في التجارات (٢١٨٧) من حديث حكيم بن حزام الله . قلت: والحديث بطريقيه صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن النسائي وابن ماجه ـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

کتاب النکاح الثالث

أَرَأَيت إِن وَهْبِ ابنتهُ لِرَجُلٍ بصداق كَذا وَكَذا ، أَتبطِلُ هَـذا أَمْ تَجْعَلُـهُ نِكَاحًا فِي قَـوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي هَذا شَيئًا وَلَكِنهُ إِذا كَان بصداقٍ فَهَـذا نِكَـاحٌ إِذا كَان إِنَمَا أَرَاد بِالْهِبَةِ وَجْهَ النكاحِ وَسَمَّوْا الصداقَ .

ابن وَهْب: عَن اللَّيثِ أَن عَبد اللَّهِ بن يزيد (١) مَوْلَى الأَسْوَدِ بنِ سُفْيان حَدثهُ أَنهُ سَأَلَ ابن الْمُسَيب عَن رَجُلِ بشِّرَ بَجَارِيةٍ فَكَرِهَهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ مِن الْقَوْم : هَبهَا لِي فَوَهَبهَا لَهُ ، قَالَ سَعِيدٌ : لَمْ تَحِلَّ الْهَبَةُ لأَحَدٍ بعْد رَسُول اللَّهِ ﷺ فَلَوْ أَصْدقَهَا حَلَّت لَهُ .

قَالَ: وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَهَبِ السِّلْعَةَ لِلرَّجُلِ عَلَى أَن يَعْطِيهُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا بِيعٌ ، فَأَرَى الْهِبةَ بالصداق مِثلَ الْبِيع ، وَإِنِمَا كُرة مِن ذَلِكَ الْهِبةُ بلا صداق . قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهِ أَوْ عَلَى حُكْمِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِ فُلانَ ؟ قَالَ : أَرَى قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِ أَوْ مَضِيتَ بَمَا حَكَمَ أَوْ رَضِياً جَمِيعًا بَمَا حَكَمَ أَوْ يَشْتِ النَكَاحُ فَإِلا فُرِّقَ بِينَهُمَا ، وَلَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ شَيءٌ ، بَمَنزِلَةِ التَفْويضِ إِذَا لَمْ فُلانٌ جَازَ النَكَاحُ وَإِلا فُرِقَ بِينَهُمَا ، وَلَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ شَيءٌ ، بَمَنزِلَةِ التَفْويضِ إِذَا لَمْ فُلْنَ جَازَ النَكَاحُ وَإِلا فُرِقَ بِينَهُمَا ، وَلَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ شَيءٌ ، بَمَنزِلَةِ التَفْويضِ إِذَا لَمْ يَفُرضَ لَهَا صداقُ مِثْلِهَا وَأَبت أَن تَقْبلَهُ فُرِقَ بِينَهُمَا ، وَلَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ شَيءٌ . قَالَ ابن يَقْرَضَ لَهَا صداقُ مِثلِهَا وَأَبت أَن تَقْبلَهُ فُرِقُ بِينَهُمَا ، وَلَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ شَيءٌ . قَالَ ابن القَاسِمِ : وَقَدْ كُنت أَكْرُهُهُ حَتَى سَمِعْت مَن أَثِقُ بِهِ يذَكُرُهُ عَن مَالِكٍ ، فَأَحذت بهِ وَترَكْت اللَّهُ وَيَعْ النَّهُ إِلَى اللَّهُ وَلِكُ مُ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَيَعْ اللَّهُ وَيَوْ بَهُ إِلَى اللَّهُ وَيَعْ فَالَ لَنَا مَالِكُ ، فَأَحذت بهِ وَترَكْت أَلَى اللَّهُ وَيَعْ اللَّهُ وَيَصَالُوهُ وَهُ اللَّهُ وَعَمْ قَالَ لَنَا مَالِكٌ . وَهَذَا نِكَاحٌ بَعْيرٍ صداق وَهَذَا التَفُويضُ فِيمَا قَالَ لَنَا مَالِكٌ .

قُلْت: وَإِذَا تِزَوَّجَهَا بغيرِ صداق ، أَيكُون لِلزَّوْجِ أَن يفْرِض لَهَا أَذْنى مِن صداق مِثْلِهَا؟ قَالَ: لِأَدُ قُلْت: فَلا أَرَى هَذَا إِذَا تَفْوِيضًا . قَالَ: إِنَمَا التَفْوِيضُ عِند مَالِكِ أَن يَقُولُوا: قَدْ أَنكَحْناكَ وَلا يسَمُّوا الصداقَ فَيكُون لَهَا صداقُ مِثْلِهَا إِن بنى بهَا ، إلا أَن يترَاضوْا عَلَى غيرِ ذَلِكَ فَيكُون صداقُهَا مَا ترْاضوْا عَلَيهِ بَحَال مَا وَصفْت لَكَ ، وَأَمَّا عَلَى عُرْمِهُا أَوْ حُكْمٍ فُلانٍ فَقَدْ أَخبرْتك فِيهِ برَأْيني وَمَا بلَغنِي عَن مَالِكٍ وَلَسْتُ أَرَى بهِ بأُسًا .

⁽۱) عبد الله بن يزيد المخزومي المدني المقري الأعور ، روى عن زيد بن أبي عياش وعروة بـن الـزبير وأبـى سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وغيرهم ، وروى عنـه يحيـى بـن أبـي كـثير ومالك وإسماعيل بن أمية وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلـي وابـن أبـي حـاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٢) .

قَالَ سَحْنُولٌ : وَقَالَ غِيرُهُ مَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَوَّلَ قَوْلِهِ : لا يَجُوزُ ، وَيفْسَخ مَا لَمْ يفُت بدُخول ؛ لأنهُمَا خرَجَا مِن حَدِّ التفْويضِ وَالرِّضا مِن الْمَرْأَةِ بَمَا فَوَّضت إلَى يفُت بدُخول ؛ لأنهُمَا خرَجَا مِن حَدِّ التفْويضِ وَالرِّضا مِن الْمَوْقَضُ إليْهِ ، فَإِذَا زَالَ عَن الزَّوْج ، وَهُو النَّاكِحُ الْمُفُوَّضُ إليْهِ ، فَإِذَا زَالَ عَن الْوَجْهِ الَّذِي أُجِزَ بِهِ صَارَ إلَى أَنهُ عَقَد النكاح بالصداق الْعَرَرِ فَيفْسَخ قَبلَ الدُّخول ، فَإِن فَاتت بالدُّخول أَعْطِيت صداق مِثلِهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إن تزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهَا فَدخلَ بِهَا ، أَتَقِرُّهُمَا عَلَى نِكَاحِهمَا وَتَجْعَلُ لَهَا صداقَ مِثلِهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، أُقِرُّهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا وَيكُون لَهَا صداق مِثْلِهَا إذا بني بهَا وَإَن كَانَ لَمْ يكُن دخلَ بهَا ، فَقَدْ أَخبرْتكَ فِيهَا برَأْيـي وَمَـا بلَغنِـي عَـن مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيْت إن تزَوَّجَهَا عَلَى حُكْم فُلان أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ بَمَن رَضِي حُكْمَـهُ أَوْ عَلَى حُكْم أَبِيهَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت فِيهِ مِن مَالِلُكِ شَيئًا ، وَأَرَى هَذا يَجُوزُ وَيثبت النكَاحُ وَتوقَفُ الْمَرْأَةُ فِيمَا حَكَمَت أَوْ بمن رَضِي حُكْمَهُ ، فَإِن رَضِي بذلِكَ الزَّوْجُ جَازَ النكَاحُ ، وَإِن لَمْ يرْض فُرِّقَ بينهُمَا وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيءٌ مِن الصدَاقِ ، وَهُوَ بَمَنزِلَةِ الْمُفَوَّضِ إلَيهِ ، أَلا ترَى أَن الْمُفَوَّض إلَيهِ إن لَمْ يعْطِ صداقَ مِثلِهَا لَـمْ يلْزَمْـهُ النكَـاحُ ، فَهُـوَ مَـرَّةً يلْزَمُهَا إِن أَعْطَاهَا صداقَ مِثلِهَا ، وَمَرَّةً لا يلْزَمُهَا إِن قَصرَ عَنهُ ، وَهَذا مِثلُهُ عِندِي ، وَقَدْ سَمِعْت بعْض مَن أَثِقُ بهِ يأْثرُهُ عَن مَالِكٍ أَنهُ أَجَازَهُ عَلَى مَا فَسَّرْت لَـك . قَالَ سَحْنونْ وَهَذا مِمَّا وَصِفْت لَكَ فِي أُوَّلِ الْكِتابِ . قُلْت : أَرَأَيت كُلَّ نِكَاحٍ كَانِ الْمَهْرُ فِيهِ غَرَرًا لا يصْلَحُ إِن أُدْرِكَ قَبلَ أَن يبتنِي بِهَا فَرَّقْت بينهُمَا وَلَمْ يكُن عَلَى الزَّوُّج مِن الصداق الَّـذِي سَمَّى وَلا مِن الْمُتعَةِ شَيءٌ ، وَإِن دخلَ بِهَا جَعَلْت النكَاحَ ثابتًا وَجَعَلْت لَهَا مَهْرَ مَثلِهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، إذا كَان إنمَا جَاءَ الْفَسَادُ مِن قِبلِ الصداقِ الَّـذِي سَـمَّوا . قُلْت : أَرَأَيت إذا تزَوَّجَهَا عَلَى مَا لا يجِلُّ مِثلَ الْبعِيرِ الشَّارِدِ وَنحُونُهُ فَطَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بها ، أيقَعُ الطَّلاقُ عَلَيهَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : إذا أُدْرِكَ قَبلَ أَن يدْخلَ بِهَا فُسِخ النكاحُ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَأَرَى أَن يقَعَ الطَّلاقُ عَلَيهَا دخلَ أَوْ لَمْ يدْخلْ ؛ لأنهُ نِكَاحٌ قَد اختلَفَ فِيـهِ الناسُ .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَهَذَا قَدْ بينته فِي الْكِتَابِ الْأُوَّلِ ، أَنَّ كُلَّ نِكَاحٍ يَفْسَخ بِالْعَلَبَةِ فَهُ وَ فَسْخٌ بغيرِ طَلاق فَلا مِيرَاث فِيهِ .

قُلْت: فَإِن طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ بهَا ، أَتكُون عَلَيهِ الْمُتعَةُ ؟ قَالَ : لا مُتعَةَ عَلَيهِ فِي رَأْيي ؛

لأنهُ نِكَاحٌ يفْسَخ . قُلْت : أَرَأَيت أَن مَن تزَوَّجَ بغير إذن الْوَلِي فَمَات أَحَدُهُمَا قَبلَ أَن لِأَنهُ نِكَاحٌ يَعْلَمُ الْوَلِي بذلِكَ النكاحِ ، أَيتوَارَثان فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى حِفْظِهِ السَّاعَة لا أَن مَالِكًا قَدْ كَان يسْتَجِب أَن لا يَقَامَ عَلَيهِ حَتى يبتدِئا نِكَاحًا جَدِيدًا ، وَلَمْ يكُن يحَقِّقُ فَسَادهُ ؛ فَأَرَى الْمِيرَاث بينهُمَا . قُلْت : وَكَذلِكَ الَّذِي تزَوَّجَ بشمَر لَمْ يبدُ صلاحُهُ إِن مَاتا فَسَادهُ ؛ فَأَرَى الْمِيرَاث بينهُمَا . قُلْت : وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ ؛ لأَنهُ إِذا دخلَ بها ثبت قَبلَ أَن يدْخل بها ، أيتوارثان ؟ قَالَ : نعَمْ كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ ؛ لأَنهُ إذا دخلَ بها ثبت نِكَاحُهَا بعُقْدةِ النكاحِ الَّتِي تزَوَّجَ بها ؛ لأنهُ نِكَاحٌ حَتى يفْسَخ إِن أُدْرِكَ قَبلَ الْبناءِ ، وَكَذلِكَ بَلغنِي عَمَّن أَتِقُ بهِ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَذلِكَ أَيضا لَوْ طَلَّقَهَا ثلاثًا قَبلَ أَن يفْسَخ نِكَاحُهُ لَمْ تَعِلَّ لَهُ حَتى تنكِحَ زَوْجًا غيرَهُ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَحْسَن مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ وَبِلَغنِي عَنهُ مِمَّن أَثِقُ: أَن أَنظُرَ إلَى كُلِّ نِكَاحٍ إذا دخلَ بِهَا فِيهِ لَمْ يفْسَخ ، فَإِن الْمِيرَاثِ وَالطَّلاقَ يكُون بينهُمَا ، وَإِن لَمْ يكُن دخلَ بِهَا لِتحْرِيمِهِ فَإِنهُ لا طَلاقَ فِيهِ وَلا مِيرَاث بينهُمَا ، دخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يدْخلُ ، كَذلِكَ سَمِعْت .

قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الَّتِي تَتزَوَّجُ بِثَمَرَةٍ لَمْ يبدُ صلاحُهَا: إِن دَحلَ بِهَا أُعْطِيت صداقَ مِثْلِهَا وَإِن لَمْ يَفْسَخ النكَاحُ ، وَالَّتِي تَتزَوَّجُ بغير وَلِي كَان مَالِكٌ يغمِزُهُ وَإِن دَحلَ بِهَا وَيجِب أَن يبتَدِئا فِيهِ النكَاحُ ، فَإِذا قِيلَ لَهُ : أَترَى أَن يفرَّقَ بينهُمَا إِذا رَضِي الْوَلِي فَيقِفُ عَن ذَلِكَ وَجُبْن عَنهُ وَلا يُضِي فِي فِرَاقِهِ ، فَمِن هُنالِكَ رَأَيت لَهَا الْمِيرَاث ، أَلا مَن الَّتِي لَمْ يدُخل بِهَا إِنْ أَجَازُهُ الْوَلِي جَازَ النكَاحُ ، وَأَن الَّتِي تَزَوَّجَت بِثمَرةٍ لَمْ يبدُ مَلاحُهَا إِنَّا الْمِيرَاث مِن قِبلِ أَنهُ نِكَاحٌ إِن دَحل بِهَا تَبتَ ، وَهُو أَمْرٌ قَد صلاحُهَا إِنْا رَأَيت لَهَا الْمِيرَاث مِن قِبلِ أَنهُ نِكَاحٌ إِن دَحل بِهَا تَبتَ ، وَهُو أَمْرٌ قَد اختلف فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْفَسْخِ وَالثباتِ ، فَأَرَاهُ نِكَاحًا أَبدًا يتوارَثان حَتى يفسَخ لِمَا اختلف فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْفَسْخِ وَالثباتِ ، فَأَرَاهُ نِكَاحًا أَبدًا يتوارَثان حَتى يفسَخ لِمَا اختلف أَن السَّرَق أَبدًا الشَّرْق أَجَازَهُ قَبلَ أَن يدْخل بِهَا وَفُرض عَلَيهِ صِداقُ مِثلِهَا ، ثمَّ جَاءَ قَاض فِيهِ ، فَإِن الْمِيرَاث فِيهِ حَتى يفْسَخهُ مَن رَأَى فَسْخهُ ، أَلا ترى لَو أَن قاضِيًا مِمَّن يرى فَيْهُ أَل الشَّرْق أَجَازَهُ قَبلَ أَن يدُّخل بِهَا وَفُرض عَلَيهِ صِداقُ مِثلِهَا ، ثمَّ جَاءَ قَاض مِمَّن يرَى فَسْخهُ وَلَمْ يكن دخل بِهَا لَمْ يفْسَخهُ لِمَا حَكَمَ فِيهِ مَن رَأَى خِلافَهُ ، فَلَوْ كَان خرَامًا لَجَازَ لِمَن جَاءَ بعْدُهُ فَسْخهُ ، فَمِن هُنالِك رَأَيت الْمِيرَاث بينهُمَا وكذلِك بَلغنِي عَرَامًا لَجَازَ لِمَن جَاءَ بعْدُهُ فَسْخهُ ، فَمِن هُنالِك رَأَيت الْمِيرَاث بينهُمَا وكذلِك بَلغنِي عَن مَالِك .

قُلْت: أَرَأَيت الَّتِي تزَوَّجَت بِثُمَرٍ لَمْ يبدُ صلاحُهُ إِن اختلَعَت مِنهُ قَبلَ الْبِناءِ عَلَى مَالِ ،

أَيُحُوزُ لِلزَّوْجِ مَا أَخذ مِنهَا أَمْ يَكُون مَرْدُودًا ؟ قَالَ : أَرَى ذَلِكَ جَائزًا لَهُ ، وَلا أَرَى أَن يَرُدُّ مَا أَخذ ، وَقَدْ أَخبرْتك ، أَن كُلَّ مَا اختلَف الناسُ فِيهِ إذا كَان الْمِيرَاث بينهُمَا فِيهِ وَالطَّلاقُ يلْزَمُهُ فِيهِ ، فَأَرَى فِيهِ الْخلْعَ جَائزًا وَلَوْ رَأَيت الْخلْعَ فِيهِ جَائزًا مَا أَجَزْت الطَّلاقَ فِيهِ ، قَالَ سَحْنُونُ : وَقَدْ كَان قَالَ لِي ابن الْقَاسِم : كُلُّ نِكَاحٍ كَانا مَعْلُوبِينِ عَلَى الطَّلاقَ فِيهِ ، قَالَ سَحْنُونُ : وَقَدْ كَان قَالَ لِي ابن الْقَاسِم : كُلُّ نِكَاحٍ كَانا مَعْلُوبِينِ عَلَى فَسْخِهِ فَالْخَلْعُ فِيهِ مَرْدُودٌ ، وَيرُدُ عَلَيهَا مَا أَخذ مِنهَا ؛ لأنهُ لا يأخذ مَّالَهَا إلا بَمَا يَجُوزُ لَـهُ إِرْسَالُهُ مِن يدِهِ وَهُو لَمْ يَرْسِلْ مِن يدِهِ إلا مَا هِي أَمْلَكُ بِهِ مِنهُ .

صِداقُ امْرَأَةِ الْمُكَانِبِ وَالْعَبِدِ يِنْرَوَّ جَانِ بِغِيرِ إذَن سَيِدِهَا

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَنَ مُكَاتبًا تزَوَّجَ بغير إذن سَيدِهِ فَدخل بامْرَأَتِهِ ، أَيوْخذ الْمَهُرُ مِنهَا؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبدِ يَترُكُ لامْرَأَتِهِ قَدْرَ مَا تَسْتَحِلُّ بهِ إذا تزَوَّجَهَا بغير إذن سَيدِهِ ، قَلْت : وَيكُون لِلسَّيدِ أَن يفْسَخ نِكَاحَ الْمُكَاتِب إذا تزَوَّجَ بغير إذن سَيدِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَإِن أُعْتِقَ الْمُكَاتِب يوْمًا مَا أَترْجعُ الْمَرْأَةُ وَلَن سَيدِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى إن كَان غرَّهَا أن عَرَّهَا أن تَبعَهُ إذا عَتقَ ، وَإِن كَان لَمْ يغرَّهَا وَأَخبرَهَا أَنهُ عَبدٌ فَلا أَرَى لَهَا شَيئًا ، وَقَدْ قِيلَ: إذا أَبطَلُهُ السَّيدُ عَنهُ ثُمَّ عَتقَ فَلا تَتبعُهُ بهِ .

قُلْت : فَإِن لَمْ يعْلَم السَّيدُ بتزْوِيجِهِ حَتى أَدى كِتابتهُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي أَرَى أَنهُ لَيسَ لَهُ أَن يفْسَخ نِكَاحَهُ ، وَنِكَاحُهُ بَمَنزِلَةِ صِدقَتِهِ وَهِبتِهِ ، وَالْعَبدُ بَهَذِهِ الْمَنزِلَةِ فِي النكَاحِ ، وَبَلَغنِي عَن مَالِكِ أَنهُ سُئلَ عَن الْمُكَاتِب يزَوِّجُ أَمَتهُ ؟ فَقَالَ : إِذَا كَان ذَلِكَ مِنهُ عَلَى وَجْهِ ابتِغاءِ الْفَضلِ رَأَيت ذَلِكَ لَهُ وَإِن كَرِهِ السَّيدُ ، وَإِنمَا يجُوزُ لِلْمُكَاتِب فِي تزْويِج إِمَائهِ مَا كَان عَلَى وَجْهِ النظرِ وَالْفَضلِ لِنَفْسِهِ ، وَيمْنعُ مِن ذَلِكَ إِذَا كَان ضَرَرًا عَلَيهِ ، وَيكُون عَاقِدًا لِنِكَاحِ غيرِهِ وَيعْقِدُهُ رَجُلٌ بَأَمْرِهِ .

تم كتاب النكاح الثالث بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النكاح الرابع

کتاب الٹّکاح الرابع فِي نِکَاحُ الْمَرِيضِ وَالْمَرِيضِةِ

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تَتزَوَّجُ وَهِي مَرِيضَةٌ أَيُ وَرُ تِرْوِيجُهَا أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يُجُوزُ تزويجُهَا عِندَ مَالِكِ ، قُلْتُ : فَإِن تزَوَّجَهَا وَدَخلَ بِهَا النَّوْجُ وَهِي مَرِيضَةٌ ؟ قَالَ : إِن مَاتَ كَانَ لَهَا الصَّدَاقُ إِن كَانَ مَسَّهَا ، وَلا مِيرَاثُ لَهُ مِنهَا ، وَإِن مَاتَ هُو وَقَدْ مَسَّهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ وَلا مِيرَاثُ لَهُ مِنهَا ، وَإِن مَاتَ هُو وَقَدْ مَسَّهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ وَلا مِيرَاثُ لَهَا ، وَإِن كَانَ لَمْ يَسَّهَا فَلا صَدَاقَ لَهَا وَلا مِيرَاثُ. قُلْت : فَإِن الصَّدَاقُ وَلا مِيرَاثُ لَهَا ، وَإِن كَانَ لَمْ يَسَهّا فَلا صَدَاقَ لَهَا وَلا مِيرَاثُ. قُلْت : فَإِن صَحَّت أَيشِت النكَاحُ ؟ قَالَ : قَد اختلِفَ فِيهِ وَأَحَب قَوْلِهِ إِلَي أَن يقِيمَ عَلَى نِكَاحِهِ ، وَلَقَدْ كَانَ مَالِكٌ مَرَّةً يقُولُ : يَفْسَخ ، ثمَّ عَرَضْته عَلَيهِ فَقَالَ: امْحُهُ . وَالَّذِي آخذ بِهِ فِي وَلَعَ لَا الْمَرِيضِ وَالْمَرِيضَةِ أَنهُمَا إِذَا صَحَّا أُقِرًا عَلَى نِكَاحِهِمَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ فِي مَرَضِهِ وَدَخلَ بِهَا فَفَرَّقْت بِينهِمَا ، أَتَجْعَلُ صَدَاقَهَا فِي ثَلْثِهِ مُبدأً جَمِيع مَالِهِ أَمْ فِي ثَلْثِهِ فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يكُون صَدَاقَ لَهَا وَلا مِيرَاث لَهَا ، وَإِن لَمْ يَدْخلْ بِهَا فَلا صَدَاق لَهَا وَلا مِيرَاث . عَلَى الْوَصَايا وَالْعِتقِ وَلا مِيرَاث لَهَا ، وَإِن لَمْ يَدْخلْ بِهَا فَلا صَدَاق لَهَا وَلا مِيرَاث . قُلْت : فَإِن صَحَّ قَبلَ أَن يَدْخلَ أَيفرَّقُ بِينهُمَا ؟ قَالَ : لا يفرَّقُ بِينهُمَا دَخلَ أَوْ لَمْ يَدْخلْ وَيكُون عَلَيهِ الصَّدَاقُ الذِي سَمَّى لَهَا وَإِن كَانت الْمَرْأَةُ مَريضَةً فَتَزَوَّجَت فِي مَرَضِهَا فَإِنهُ وَيكُون عَلَيهِ الصَّدَاقُ النكَاحُ . قُلْت : وَإِن صَحَّت فَإِنهُ جَائزٌ دَخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخلْ وَلَهَا الصَّدَاقُ الَّذِي سَمَّى ؟ قَالَ : وَإِن مَاتت مِن مَرضِهَا لَمْ يَرِثْهَا .

ابن وَهْب عَن ابنِ أَبِي ذِئب وَغيرهِ عَن ابنِ شِهَاب أَنهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَتزَوَّجُ الْمَرْأَةَ قَدْ يئسَ لَهُ مِن الْحَياةِ: إِن صَدَاقَهَا فِي الثلُثِ وَلا مِيرَاث لَهَا (١) ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَاب أَنهُ قَالَ : لا نرى لِنِكَاحِهِ جَوَازًا مِن أَجْلِ أَنهُ أَدْحلَ الصَّدَاقَ فِي حَقِّ عَن ابنِ شِهَاب أَنهُ قَالَ : لا نرى لِنِكَاحِهِ جَوَازًا مِن أَجْلِ أَنهُ أَدْحلَ الصَّدَاقَ فِي حَقِّ الْوَرَثَةِ وَلَيسَ لَهُ إِلا الثلُث يوصِي فِيهِ ، وَلا يدْخلُ مِيرَاث الْمَرْأَةِ الَّتِي تزَوَّجَ فِي مِيرَاثِ الْوَرَثَةِ وَلَيسَ لَهُ إِلا الثلُث يومِي فِيهِ ، وَلا يدْخلُ مِيرَاث الْمَرْأَةِ النِّي تزَوَّجَ فِي مِيرَاث وَرَثِيهِ . وَقَالَ رَبيعَةُ فِي صَدَاقِهَا إِذَا نَكَحَهَا فِي مَرَضِهِ: إِنهُ فِي ثُلُثِهِ وَلَيسَ لَهَا مِيرَاث إِلا بعْدَ قَدْ وَقَفَ عَن مَالِهِ فَلَيسَ لَهُ مِن مَالِهِ إِلا مَا أَخذ مِن ثُلُثِهِ وَلا يقَعُ الْمِيرَاث إلا بعْدَ

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٧٠٥) من حديث معمرعن ابن شهاب بنحوه .

وَفَاتِهِ (١) . ابن وَهْب عَن اللَّيثِ بن سَعْدٍ عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَـالَ : نـرَى أَن لا يجُـوزُ لِمَن تزَوَّجَ فِي مَرَض صَدَاقٌ إلا فِي ثلُثِ الْمَالِ .

فِي الرَّجُكِ بِرِيدُ نِكَاحُ الْمَرَاةِ لَهُ فَيَقُولُ لَهُ اَبِوهُ : قَدْ وَطِئنْهَا فَإِ نَطَاْهَا

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا خطب امْرَأَةً فَقَالَ لَهُ وَالِدُهُ: إِنِي قَدْ كُنت تزَوَّجْتَهَا ، أَوْ كَانت عِندَ ابِنِهِ جَارِيةٌ اشْتَرَاهَا فَقَالَ لَهُ وَالِدُهُ : لا تطأها إِنِي قَدْ كُنت وَطِئتَهَا بشِرَاءٍ فَإِن اشْتَرَيتَهَا فَلا تطأها ، أَوْ لَمْ أَرَادَ الابن شَرَاءَهَا ، فَقَالَ لَهُ الأب: إِنِي قَدْ وَطِئتَهَا بشِرَاءٍ فَإِن اشْتَرَيتَهَا فَلا تطأها ، أَوْ لَمْ يردْ الابن شَيئًا مِن هَذا إلا أَنهُ قَدْ سَمِعَ ذلِكَ مِن أَبِيهِ ، وَكُذَب الْوَلَدُ الْوَالِدَ فِي جَمِيع ذلِكَ ، وَقَالَ : لَمْ تَفْعَلْ شَيئًا مِن هَذا وَإِنِمَا أَرَدْت بقَوْلِكَ أَن تَحَرِّمَهَا عَلَي ، فَأَرَادَ تزويجَهَا أَوْ شِرَاءَهَا أَوْ وَطأَهَا ، أَتَحُولُ بِينَهُ وَبِينَ النكاح وَبِين أَن يطأهَا فِي قَوْل مَالِكٍ إِذَا اشْتَرَاهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا أَن مَالِكًا قَالَ لِي فِي الرَّضَاعَةِ فِي الشَّرَاهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا أَن مَالِكًا قَالَ لِي فِي الرَّضَاعَةِ فِي الشَّرَاهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا أَن مَالِكًا قَالَ لِي فِي الرَّضَاعَةِ فِي الشَّرَاهَا وَعُرِفَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَأَحَب إِلَيَّ أَن لا ينكِح وَأَن يتورَّع . وَشَهَادَةُ الْمَرْآتين فِي الرَّضَاعِ لا تَجُوزُ أَيضًا إِلا أَن يكُون شَيئًا قَدْ فَشَا وَعُرِفَ فِي الأهْلِين وَالْمَعَارِفِ وَالْجَيرَان ، فَإِذَا كَأَن كَذَلِكَ رَأَيتهَا جَائزَة ، فَشَهَادَةُ الْوَالِدِ فِي مَسَائلِكَ الَّتِي ذكرْت بَمَنزَلَةِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ فِي كَذَلِكَ رَأَيتها جَائزَة عَلَى الْوَلَدِ إِذَا تزَوَّجَ أَو اشْترَى جَارِيةً إِلا أَن يكُون شَيئًا قَدْ فَشَا لِرَّضَاعِ لا أَرَاهَا جَائزَة عَلَى الْولَدِ إِذَا تزَوَّجَ أَو اشْترَى جَارِيةً إِلا أَن يكُون شَيئًا قَدْ فَشَا مِن قَوْلِهِ قَبَلَ ذَلِكَ وَعُرِفَ وَسُمِع ، وَأَرَى لَهُ أَن يتورَّعَ عَن ذَلِكَ وَلَوْ فَعَلَ لَمْ أَقْضِ بِهِ عَلَيهِ . قُلْت : وَكَذَلِكَ أُمِّي إِذَا لَمْ تزَلْ يسْمَعُونَهَا تَقُولُ: قَدْ أَرْضَعْت فُلانةَ فَلَمَّا كَبرَت عَلَيهِ . قُلْت : وَكَذَلِكَ أَمِّي إِذَا لَمْ تزَلْ يسْمَعُونَهَا تَقُولُ: قَدْ أَرْضَعْت فُلانةَ فَلَمَّا كَبرَت

فِي الرَّجُل يِنكِكُ الْمَزَاةَ فَلْدَخْلُ عَلَيهِ غَيْرُ امْرَائِهِ

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً فَأَدْخِلَت عَلَيهِ غيرُ امْرَأَتِهِ فَوَطِئهَا ؟ قَالَ : بَلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنهُ قَالَ فِي أُختِين تزَوَّجَهُمَا أَخوَان ، فَأُخطِئ بهِمَا ، فَأَدْخِلَ عَلَى هَـذا امْرَأَةُ هَذا ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تَرَدُّ هَذِهِ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا وَهَذِهِ إِلَى امْرَأَةُ هَذا ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تَرَدُّ هَذِهِ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا وَهَذِهِ إِلَى

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٧٠٦) عن ربيعة بنحوه .

کتاب النکاح الرابع ______ ٣٦٩

زَوْجِهَا وَلا يَطَأُ وَاحِدَةً مِنهُمَا زَوْجُهَا حَتى ينقَضِي الاسْتِبرَاءُ ، وَالاسْتِبرَاءُ ثلاث حِيضٍ وَيكُون لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا صَدَاقُهَا عَلَى الَّذِي وَطِئهَا فَكَذَلِكَ مَسْأَلَتكَ.

الاَمَةُ يِنكِخُهَا الرَّجُكُ فَيرِيدُ أَن يِبواْهَا سَيدُهَا مَعَهُ والرَّجُكُ يِزْنِي بالْمَرَاةِ وَيِقْزِفُهَا ثُمَّ يِنْرَوَّجُهَا

قُلْت : أَرَأَيت إذا تَرَوَّجَ الرَّجُلُ الأَمة ، فَقَالَ الزَّوْجُ : بوِّنَهَا ('' مَعِي بيتًا وَحلِّ بينِي وَبينها وَقَالَ السَّيدُ : لا أُخلِّها وَلا أُبوئها مَعَكَ بيتًا ، أَوْ جَاءَ زَوْجُهَا فَقَالَ : أَنا أُريدُ السَّاعَة جَاعَهَا وَقَالَ السَّيدُ : هِي مَشْغُولَةٌ فِي عَمَلِهَا ، أَيكُون لِلزَّوْج أَن يُنعَهَا مِن عَمَلِهَا وَيَعلِّي بينهُ وَبين جَاعِهَا وَتَالَ السَّيدُ : هِي مَشْغُولَةٌ فِي عَمَلِها ، أَيكُون لِلزَّوْج أَن يُنعَهَا مِن وَيعلِّي بينهُ وَبين جَاعِها السَّيدِ ، وَلَكِ تَكُون قَالَ : لَيسَ لِسَيلِها أَن يُنعَهَا مِن وَرْجَهَا إذا أَرَادَ أَن يصيبها ، وَلَيسَ لِلزَّوْج أَن يتبوَّأَهَا بيتًا إلا برضا السَّيدِ ، وَلَكِ ن تكُون وَرْجها إذا أَرَادَ أَن يصيبها ، وَلَيسَ لِلزَّوْج أَن يتبوَّأَهَا بيتًا إلا برضا السَّيدِ ، وَلَكِ ن تكُون الأَمَةُ عِندَ أَهْلِهَا فِي خِدْمَتِهمْ وَمَا يُعْتَاجُونَ إلَيهِ ، وَلَيسَ لَهُمْ أَن يَضُرُّوا بهِ فِيمَا يُعْتَاجُ إلَيهِ الْمَهْ عِن مَالِكُ فِيهِ هَذَا أَنهَا تكُون عِندَ أَهْلِهَا وَإذا احْتَاجَ إلَيها زَوْجُهَا خلُوا بينهُ وَبين عَمَا السَّيدِ ، وَلَيسَ لَهُمْ أَن يَضُرُوا بهِ فِيمَا عُتَاجُ إلَيهِ عَن الضَّرَر بهمْ . قُلْت : أَرَأَيت إن باعَهَا السَّيدُ فِي مَوْضِع لا يَقْدُرُ الزَّوْجُ عَلَى جَاعِهَا ، أَيكُون لِلسَّيدِ اللَّي باعَهَا مِن الْمَهْر شَيءٌ السَّيدُ فِي مَوْضِع لا يَقْدِرُ الزَّوْجُ عَلَى جَاعِها ، أَيكُون لِلسَّيدِ عَلَى الزَّوْج ، إلا أَن يطَلِّق فَي مَوْضِع أَمْ لا ؟ قَالَ : لا ، مِن قِبلِ أَن السَّيدَ لَمْ يكُن عُنعُ مِن بيعِهَا لا يقْدُرُ الزَّوْجُ عَلَى أَخذِ بضُعْهَا ؟ قَالَ : لا ، مِن قِبلِ أَن السَّيدَ لَمْ يكُن عُنعُ مِن بيعِهَا لا يقْدُرُ الزَّوْجُ عَلَى أَخذِ بضُعْهَا ؟ قَالَ : لا ، مِن قِبلِ أَن السَّيدَ لَمْ يكُن عُنعُ مِن بيعِهَا لا يقْدُرُ الزَّوْجُ عَلَى أَخذِ بضَعْهَا ؟ قَالَ : لا ، مِن قِبلِ أَن السَّيدَ لَمْ يكُن عُنعُ مِن بيعهَا عَلَى المَعْهُا عَلَى المَعْمُ مِن بيعهَا عَلَى المَعْمَ مِن بيعها أَن السَّيدَ لَمْ يكُن عُنعُ مِن بيعَهُ عَن المَعْمُ مِن بيعها أَنْ السَعْدُ لَمْ يكُن عُنعُ مِن بيعَهُ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُ الْمُعْمِ الْمُعْلِقِ الْمُعْوِي الْمِنْ السَّيدَةُ المُعْلَى المَاعِلَ الْمَاعِلَا عَلَى السَّيدَ الْ

⁽١) يقال: قحم في الأمر: رمى بنفسه فيه فجأة بلا روية ، كما في القاموس .

⁽٢) بوء تبويئا : نكح ، كما في القاموس . وقال ابن كثير في تفسير قولـه تعـالى :﴿ وَأَوْحَيْنَـا إِلَـى مُوسَـى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ [يونس: ٨٧] أي: يتخذا لقومهما بمصر بيوتًا . انظر تفسـير ابن كثير (٢/ ٥٦٣) .

فَإِذَا بَاعَهَا فِي مَوْضِعٍ قُلْنَا لِلزَّوْجِ: اطْلُبُهَا فِي مَوْضِعِهَا وَإِن مَنعُوكَ فَخاصِمْ فِيهَا ، وَلَـمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهَا شَيتًا .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَاب أَنهُ قَالَ فِي رَجُلِ تزَوَّجَ أَمَةَ قَوْمٍ فَأَرَادَ أَن يضُمَّهَا إِلَى بيتِهِ فَقَالُوا : لا ندَعُهَا وَهِي خادِمُنا ، قَالَ : هُـمْ أَحَتُّ بِأَمَتِهِمْ إِلا أَنْ يكُون اشْترَطَ ذلِكَ عَلَيهمْ .

الْقُولُ فِي الْخَنثي ''

قُلْت : أَرَأَيت الْخَنْثَى مَا قُوْلُ مَالِكٍ فِيهَا ، أَينكِحُ أَمْ تَنكَحُ أَمْ تَصَلِّي حَاسِرَةً عَن رَأْسِهَا أَمْ تَجْهَرُ بالتلْبيةِ أَمْ مَا حَالُهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَمَا اجْتَرَأْنَا عَلَى شَيءٍ مِن هَذا . قُلْت : فَهَلْ سَمِعْنَهُ يَقُولُ فِي مِيرَاثِهِ شَيئًا ؟ قَالَ : لا مَا سَمِعْنَهُ يَقُولُ فِي مِيرَاثِهِ شَيئًا ؟ قَالَ : لا مَا سَمِعْنَهُ يَقُولُ فِي مِيرَاثِهِ شَيئًا ، وَأَحَب إلَي أَن ينظَرَ فِي مَبالِهِ فَإِن كَان يبولُ مِن ذَكَرِهِ فَهُوَ غلامٌ ، وَإِن كَان يبولُ مِن ذَكَرِهِ فَهُو غلامٌ ، وَإِن كَان يبولُ مِن فَرْجِهِ فَهُي جَارِيةٌ ؛ لأن النسْلَ إنمَا يكُون مِن مَوْضِعِ الْمَبالِ وَفِيهِ الْوَطْءُ فَيكُون مِيرَاثَهُ وَشَهَادَتُهُ وَكُلُّ أَمْرِهِ عَلَى ذَلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ إِذَا زَنَى بِالْمَرْأَةِ ، أَيصْلُحُ لَهُ أَن يَتزَوَّجَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : نَعَمْ يَتزَوَّجُهَا وَلا يَتزَوَّجُهَا حَتى يَسْتَبرِئ رَحِمَهَا مِن مَائهِ الْفَاسِدِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَدْفَ رَجُلً امْرَأَةً فَضَرَبَتُهُ حَدَّ الْفَرْيَةِ (٢) أَمْ لَمْ تَضْرِبُهُ ،أَيصْلُحُ لَـهُ أَن يَتزَوَّجَهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ هَذَا ، وَلا أَرَى بِهِ بِأُسًا أَن يَتزَوَّجَهَا .

ابن وَهْب عَن ابنِ أَبِي ذِئب عَن شُعْبة (٣) مَوْلَى ابن عَباسٍ أَنهُ سَمِعَ رَجُلا يسْأَلُ ابن عَباسٍ أَنهُ سَمِعَ رَجُلا يسْأَلُ ابن عَباسٍ ، قَالَ : كُنت أَتبعُ امْرَأَةً فَأَصَبت مِنهَا مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَي ، ثمَّ رَزَقَ اللَّهُ مِنهَا توْبةً فَبَاسٍ : إِن الزَّانِي لا ينكِحُ إلا زَانِية ، فَقَالَ ابن عَباسٍ : لَيسَ فَأَرَدْتُ أَن أَتزَوَّجَهَا ، فَقَالَ الناسُ : إِن الزَّانِي لا ينكِحُ إلا زَانِية ، فَقَالَ ابن عَباسٍ : لَيسَ

⁽١) الخنثي : ما له ما للرجال والنساء جميعا ، كما في القاموس .

⁽٢) الفرية : الكذب ، كما في القاموس .

⁽٣) شعبة بن دينار الهاشمي ، مولى ابن عباس ، روى عن ابن عباس ، وروى عنه ابن أبي ذئب وصالح ابن خوان بن صالح بن خوان وبكير بن الأشج وغيرهم ، وقال أحمد وابن معين : ليس به بأس ، وقال الجوزجاني والنسائي : ليس بقوي ، وقال أبو زرعة والساجي : ضعيف . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٥).

هَذَا مَوْضِعُ هَذِهِ الآيةِ ، انكِحْهَا فَمَا كَان فِيهِ مِن إثم فَعَلَي (١). قَالَ ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي رجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن مُعَاذِ بنِ جَبلٍ وَجَابرِ بنِ عَبدِ اللَّهِ وَابنِ الْمُسَيب وَنافِع وَعَبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ وَعُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزيزِ وَحُسَينِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِي (٢) أَنهُمْ قَالُوا: لا بأس أَن يتزَوَّجَهَا (٣) .

قَالَ ابن عَباسٍ: كَان أَوَّلُهُ سِفَاحًا وَآخِرُهُ نِكَاحًا وَمَن تاب تاب اللَّهُ عَلَيهِ (٤) ، وَقَالَ جَابِرٌ وَابن الْمُسَيب: كَان أَوَّلُ أَمْرِهِمَا حَرَامًا وَآخِرُهُ حَلالا ، قَالَ ابن الْمُسَيب: وَمَن تاب تاب اللَّهُ عَلَيهِ ، قَالَ ابن الْمُسَيب: لا بأس به إذا هُمَا تابا وَأَصْلَحَا وَكَرِهَا مَا كَانا عَلَيهِ ، (٥) وَقَرَأَ ابن مَسْعُودٍ: ﴿ وَهُو الَّذِي يَقْبُلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّتَاتِ وَيَعْلَمُ عَلَيهِ ، (٥) وَقَرَأَ ابن مَسْعُودٍ: ﴿ وَهُو الَّذِي يَقْبُلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّتَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الشورى : ٢٥] وَقَرَأَ : ﴿ إِنَّمَا التَّوبَةُ عَلَى اللّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُ اللّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء : ١٧] فَلَمْ يرَ به بأسًا ، وَقَالَ ذلِكَ يَرُبِ فَسَيطٍ .

فِي الدَّعْوَى فِي النكاح

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تدَّعِي عَلَى الرَّجُلِ النكَاحَ ، أَو الرَّجُلَ يدَّعِي عَلَى الْمَرْأَةِ

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ــ بـاب في قولـه تعـالى : ﴿ الزَّانِي لا يَـنْكِحُ إِلا زَانِيـَةً ﴾ (٢٥ / ٣٧٦) رقم (٩) عن شعبة عن ابن عباس ورقم (١١) ، والبيهقي في السنن الكـبرى (٧/ ٢٤٨) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحوه .

⁽۲) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، روى عن أبيه وابن عباس وسلمة بـن الأكـوع وأبـي هريرة وعائشة وغيرهم ، وروى عنه عمرو بن دينار والزهري وأبان بن صالح وغيرهم ، ثقة . انظر تهذيب التهذيب (۱/ /۱۲، ۵۱۳) .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـباب في الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها (٣) / ٢٦٠ - ٣٦٢) رقم (٧) عن سعيد بن المسيب ، ورقم (١٣) عن جابر بن عبد الله ، ورواه البيهقي في عن عمر بن عبد الله ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٥١) عن سعيد بن المسيب ، و (٧/ ٢٥٣) عن ابن مسعود.

⁽٤) رواه ابــن أبــي شــيبة في المصــنف في النكــاح ــبــاب في الرجــل يفجــر بــالمرأة ثــم يتزوجهــا (٣/ ٣٦٠– ٣٦٢) ، ورقم (٢، ١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٥) هو الأثر قبل السابق .

النكاح ، هَلْ يُحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا لِصَاحِبهِ إِذَا أَنكَرَ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكَ فِيهَ شَيئًا وَلاَ أَرَى أَنْ يَحْلِفا عَلَى هَذَا ،أَرْأَيْتَ إِنْ نَكلَتْ أَوْ نَكَلَ أَكنتُ أُلْزِمُهُمَا النكاحَ مَن نكلَ مِنهُمَا النَس كَذلِك ؟ قُلْت : أَرَأَيت إِن أَقَمْت الْبينةَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنهَا امْرَأَتِه وَلا يعْلَمُ أَيهُمَا الأوَّل ، وَالْمَرْأَةُ مُقِرَّةٌ بأَحَدِهِمَا أَوْ مُقرَّةٌ بهِمَا وَرَجُلٌ الْبينةَ عَلَى أَنها امْرَأَتهُ وَلا يعْلَمُ أَيهُمَا الأوَّل ، وَالْمَرْأَةُ مُقِرَّةٌ بأَحَدِهِمَا أَوْ مُقرَّةٌ بهِمَا وَرَجُلٌ الْبينة عَلَى أَنها امْرَأَتهُ وَلا يعْلَمُ أَيهُمَا الأوَّل ، وَالْمَرْأَةُ مُقِرَّةٌ بأَحَدِهِمَا أَوْ مُقرَّةٌ بهِمَا وَنكَمَت مَن جَمِيعًا إِلاَ أَن الشَّهُودَ إِذَا كَانُوا عُدُولا كُلُّهُمْ فُسِخ النكاحَان جَمِيعًا وَنكَحَت مَن اللهُ وَيه شَيئًا إِلا أَن الشَّهُودَ إِذَا كَانُوا عُدُولا كُلُّهُمْ فُسِخ النكاحَان جَمِيعًا وَنكَحَت مَن أَحَبت مِن غيرهِمَا أَوْ مِنهُمَا ، وَكَان فُرْقَتَهُمَا تَطْلِيقَةً ، وَإِن كَانت إِحْدَى الْبينتين عَادِلَةً وَالأَحْرَى غيرَ عَادِلَةٍ جَعَلْت النكاحَ لِصَاحِب الْعَادِلَةِ مِنهُمَا .

قُلْت : وَإِن كَانت وَاحِدَةٌ أَعْدَلَ مِن الأَحْرَى ؟ قَالَ : أَفْسَخَهُمَا جَمِيعًا إِذَا كَانُوا عُدُولا كُلُّهُمْ ؟ لأَنهُمَا كِلْتَاهُمَا عَذْلَةٌ وَلا يَشْبُهُ هَذَا عِندِي الْبيوعَ . قُلْت : لِمَ ؟ قَالَ : لأَن السِّلَعَ لَو ادَّعَى رَجُلٌ أَنهُ اشْتَرَى هَذِهِ السِّلْعَةَ مِن هَذَا الرَّجُلِ وَأَقَامَ الْبينةَ وَادَّعَى رَجُلٌ السِّلَعَ لَو ادَّعَى رَجُلٌ آنهُ اشْتَرَاهَا وَأَقَامَ الْبينةَ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ينظُرُ إِلَى أَعْدَلَ الْبينتينِ فَيكُونِ الشِّرَاءُ شَرَاءَهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن صَدَّقَ الْبائعُ إِحْدَى الْبينتينِ وَأَكْذَبَ الْبينةَ الأَخْرَى ؟ الشِّرَاءُ شَرَاءَهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن صَدَّقَ الْبائعُ إِحْدَى الْبينتينِ وَأَكْذَبَ الْبينةَ الأَخْرَى ؟ قَالَ : لا ينظَرُ إِلَى قَوْلِ الْبائعِ فِي هَذَا .

فِي مِلْكِ الرَّجُلُ امْرَانُهُ وَمِلْكِ الْمَرْاَةِ رَوْجَهَا

قُلْت : أَرَأَيت إِن مَلَكَت الْمَرْأَةُ مِن رَوْجِهَا شَقْصًا (١) أَوْ مَلَكَ الزَّوْجُ ذَلِكَ مِن امْرَأَتِهِ يَفْسُدُ النكَاحُ فِيمَا بِينهُمَا أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَفْسُدُ النكَاحُ فِيمَا بِينهُمَا إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا مِن صَاحِبهِ قَلِيلا أَوْ كَثِيرًا ، وَسَوَاءٌ إِن مَلَكَ أَحَدُهُمَا صَاحِبهُ بِينهُمَا إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا مِن النكَاحِ . بينهُمَا إِذَا مَلكَ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ هِبةٍ أَوْ وَصِيةٍ ، كُلُّ ذَلِكَ يَفْسِدُ مَا بِينهُمَا مِن النكَاحِ . قُلْت : وَيكُون هَذَا فَسْخًا أَوْ طَلاقًا ؟ قَالَ : ذَلِكَ فَسْخٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَلا يكُون طَلاقًا . قُلْت : وَيكُون هَذَا أَوْ طَلاقًا ؟ قَالَ : ذَلِكَ فَسْخٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَلا يكُون طَلاقًا . قُلْت : أَرَأَيت الْعَبَدَ إِذَا اشْتَرَتُهُ امْرَأَتُهُ وَقَدْ بنى بهَا ، كَيفَ بَهْرِهَا وَعَلَى مَن يكُون كَالكَ وَاللَاقًا ؟ قَالَ : لا يبطُلُ ، قَالَ : وَهَذَا رَأْبِي ؟ لأن مَالِكًا قَالَ : يكُون عَلَى عَبدِهَا . قُلْت: وَيبطُلُ ؟ قَالَ : لا يبطُلُ ، قَالَ : وَهذَا رَأْبِي ؟ لأن مَالِكًا قَالَ فِي امْرَأَةٍ دَاينت عَبدًا أَوْ رَجُلِ دَاين عَبدًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ وَعَلَيهِ دَينهُ ذَلِكَ : إِن دَينهُ لا يبطُلُ ، فَكَذَلِكَ مَهْرُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ إِذَا اشْتَرَت زَوْجَهَا لَمْ يبطُلُ ، فَكَذَلِكَ مَهُرُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ إِذَا اشْتَرَت زَوْجَهَا لَمْ يبطُلُ دَينهًا وَإِن كَان لَمْ يدْحَلْ بِهَا يبطُلُ ، فَكَذَلِكَ مَهُرُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ إِذَا اشْتَرَت زَوْجَهَا لَمْ يبطُلُ دَينها وَإِن كَان لَمْ يدْخَلْ بِهَا

⁽١) الشقص: السهم والنصيب ، كما في القاموس.

ابن وَهْب عَن يزيدَ بن عِياض^(۱) عَن عَبدِ الْكَرِيمِ عَن عَلْقَمَةَ بن قَيس وَالأَسْوَدِ بن يزيدَ (۲) أَن عَبدَ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ قَالَ: إذا كَانت الأَمَةُ عِندَ الرَّجُلِ بِنِكَاحٍ ثُمَّ اشْترَاهَا إن اشْتِرَاءَهُ إياهَا يهْدِمُ نِكَاحَهُ فَيطَوُهَا عِلْكِهِ . قَالَ يزيدُ : وَأَخبرَنِي أَبو الزِّنادِ أَنهَا السُّنةُ الَّتِي الْمُسَيب أَدْرَكْت الناسَ عَلَيهَا . ابن وَهْب قَالَ: وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن ابنِ الْمُسَيب وَعْيى بن سَعِيدٍ مِثلَهُ .

قَالَ ابن وَهْب : قَالَ ابن أَبِي ذِئب : إِنهُ سَأَلَ ابن شِهَاب وَعَطَاءَ بِن أَبِي رَباحٍ عَن الرَّجُلِ تَكُون الأَمَةُ تُحْتُهُ فَيبتاعُهَا قَالا: يفْسَخ النكاحُ الْبِيعَ ، قَالَ : قُلْت لِعَطَاءِ : أَيبيعُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، ابن وَهْب عَن مَخرَمَةَ عَن أَبِيهِ وَابنِ قُسَيطٍ أَنهُ يصْلُحُ لَهُ أَن يبيعَهَا وَيهَبهَا ، قَالَ ذَلِكَ عَبدُ اللَّهِ بن أَبِي سَلَمَةَ وَقَالَ : ينتظِرُ بهَا حَتى يعْلَمَ أَنهَا حَامِلٌ أَمْ لا ، ابن وَهْب عَن عُثمَان بنِ الْحَكَم وَيُعي بنِ أَيوب عَن يحيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ فِي الْحُرِّ يَتزَوَّجُ الأَمَةُ ثَمَّان بنِ الْحَكَم وَيعي بنِ أَيوب عَن يحيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ فِي الْحُرِّ يتزَوَّجُ الأَمَةُ ثَمَّ يشترِي بعْضَهَا : إنهُ لا يطَوُهُا مَا دَامَ فِيهَا شِرْكٌ (٣). قَالَ رَبيعَةُ وَأَبُو الزِّنادِ : إنهَا لا تحِلُّ ثَمَّ يشترِي بعْضَهَا : إنهُ لا يطَوُهُا مَا دَامَ فِيهَا شِرْكٌ (٣). قَالَ رَبيعَةُ وَأَبُو الزِّنادِ : إنهَا لا تحِلُّ لَهُ بينكاح وَلا بتسَرُّر ، ابن وَهْب عَن ابنِ أَبِي ذِئب عَن عَبدِ رَبهِ بنِ سَعِيدٍ (٤) أَنهُ سَأَلَ طَاوُسًا الْيمَانِي عَن امْرَأَةٍ تمْلِكُ زَوْجَهَا ، قَالَ : حَرُمَت عَليهِ سَاعَتئذٍ وَإِن لَمْ عَبْكُ مِنهُ إلا قَدْرَ ذَباب ، ابن وَهْب عَن شِمْر بن غَيرٍ عَن حُسَين بنِ عَبدِ اللَّهِ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ عَن جَدِّهِ عَن جَدِّهِ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ عَن جَدِّه عَن جَدِّه عَن أَبيهِ عَن أَبيهِ عَن جَدِّه عَن

⁽۱) يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي ، روى عن الأعرج وابن المنكدر وسعيد المقبري والزهري ونافع وغيرهم ، وروى عنه ابن الحكم وهشام بن سعيد وابن وهب وسعيد بن أبي مريم وغيرهم ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي والدارقطني ، وقال الأزدي: منكر الحديث. انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٣،٢٢).

⁽٢) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابـن مسـعود وحذيفة وغيرهـم ، وروى عنه ابنه عبد الرحمن وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وأبـو إسـحاق السبيعي وغيرهـم ، وثقه أحمد وابن معين وابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبـان في الثقـات . انظـر تهـذيب التهـذيب (٢١٧/١) .

⁽m) الشرك: النصيب ، كما في القاموس.

⁽٤) عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري ، روى عن جده قيس وأبي أمامة وابن المنكدر وغيرهم، وروى عنه عطاء وأبو أيوب السختياني ومالك والليث وغيرهم ، وثقه أحمد وابس معين والنسائي وابن سعد والعجلي . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣١١).

عَلِي بن أبي طَالِب بذلِكَ .

يونسُ : إِنهُ سَأَلَ ابن شِهَابِ عَن ذلِكَ ، قَالَ : إذا وَرثِت فِي زَوْجِهَا شِقْصًا فُرِّقَ بينهُ وَبينهَا ؛ فَإِنهَا لَا تَحِلُّ لَهُ مِن أَجْلِ أَن الْمَرْأَةَ لا يجِلُّ لَهَا أَن تنكِحَ عَبدَهَا وَتعْتدً مِنهُ عِدَّةَ الْحُرَّةِ ثلاثةَ قُرُوءٍ .

قَالَ يونسُ وَقَالَ رَبِيعَةُ : إذا وَرِثْت زَوْجَهَا أَوْ بِعْضَهُ فَقَدْ حَرُّمَت عَلَيهِ وَإِن أَعْتَقَتهُ وَأَخَبَت أَن ينكِحَهَا نكَحَهَا وَلا تَسْتَقِرُ عِندَهُ بِالنكَاحِ الأوَّلِ وَإِن أَعْتَقَتهُ . ابن وَهْب عَن مَخرَمَة عَن أَبِيهِ عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْقَاسِمِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بكْرٍ وَنافِعٍ أَنهُمَا قَالا : لا تنكِحُ الْمَرْأَةُ الْعَبدَ وَلَهَا فِيهِ شِرْكٌ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن امْرَأَةُ اشْتَرَت زَوْجَهَا أَيفْسُدُ النكَاحُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يفْسُدُ النكَاحُ ، قُلْت : وَيكُون مَهْرُهَا دَينًا عَلَى الْعَبدِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، إذا كَان دَحلَ بها. قُلْت : أَرَأَيت إن كَانت هَذِهِ الْأَمَةُ غيرَ مَأْذُون لَهَا فِي التَجَارَةِ ، فَاشْتَرَت زَوْجَهَا بغير إذن سَيدِهَا أَرَأَيت إن كَانت هَذِهِ الأَمَةُ غيرَ مَأْذُون لَهَا فِي التَجَارَةِ ، فَاشْتَرَت زَوْجَهَا بغير إذن سَيدِهَا فَأَبى سَيدُهَا أَن يَعِيزَ شِرَاءَهَا وَرَدَّ الْعَبدُ أَيكُونانِ عَلَى نِكَاحِهِمَا أَمْ يبطُلُ نِكَاحُهُمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَرَى ذلِكَ ، وَأَرَاهَا امْرَأَتهُ وَذلِكَ أَن الْجَارِيةَ إِنَى الشَّرَت طَلاقَ رَوْجها ، فَلَمَّا لَمْ يطلَقْهَا الزَّوْجُ كَان ذلِكَ صُلْحًا مِنهَا لِلسَّيدِ عَلَى فِرَاقِ الزَّوْج ، فَلا يَجُوزُ لِلسَّيدِ أَن يطلِقَ عَلَى عَبدِهِ وَلا لِلأَمَةِ أَن تشْتَرِيهُ إلا برِضَا سَيدِهَا .

قَالَ ابن نافِع : وَسُئلَ مَالِكٌ عَن الرَّجُلِ يزَوِّجُ عَبدَهُ أَمَتهُ ثُمَّ يَهَبَهَا لَهُ لِيفْسَخ نِكَاحَهُ ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ ، فَإِن تبين أَنهُ صَنعَ ذَلِكَ لِينزِعَهَا مِنهُ وَلِيحِلَّهَا بذلِكَ لِنفْسِهِ أَوْ لِغيرِ زَوْجَهَا أَوْ لِيحَرِّمَهَا بذلِكَ عَلَى زَوْجِهَا ، فَلا أَرَى ذَلِكَ لَهُ جَائزًا وَلا أَرَى أَن يَحَرِّمَهَا ذَلِكَ عَلَى زَوْجِهَا وَلا تَنزَعُ مِنهُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن مَلَكَ مِن امْرَأَتِهِ شِقْصًا ثُمَّ آلَى مِنهَا أَوْ ظَاهَرَ أَيكُون عَلَيهِ لِذلِكَ شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ مِن الظّهَارِ وَلا يلْزَمُهُ ذلِكَ ، وَالإيلاءُ لَهُ لازمٌ وَإِن نكَحَهَا يوْمًا مَا . قُلْت : لِمَ ؟ قَالَ : لأنهَا لَيسَت لَهُ بزَوْجَةٍ وَلا هِي لَهُ بملْكِ يمين كُلّهَا ، فَيقَعُ عَلَيهِ الظّهَارُ ، أَلا ترَى أَنهُ إِنمَا مَلَكَ مِنهَا شِقْصًا إلا أَن يتزَوَّجَهَا يوْمًا مَا فَيرُّجعُ عَلَيهِ الإيلاءُ وَلا يرْجعُ عَلَيهِ الظّهَارُ ، أَلا ترَى أَنهُ إِنمَا مَلَكَ مِنهَا شِقْصًا إلا أَن يتزَوَّجَهَا يوْمًا مَا فَيرُّجعُ عَلَيهِ الإيلاءُ وَلا يرْجعُ عَلَيهِ الظّهَارُ ، قُلْت : أَرَأَيت الْعَبدَ يَتزَوَّجُ الْمَوْأَةَ بَإِذِن سَيدِهِ عَلَى

صَدَاق يضْمَنهُ سَيدُهُ ثُمَّ يدْفَعُهُ سَيدُ الْعَبدِ إِلَى الْمَوْأَةِ فِيمَا ضَمِن مِن الصَّدَاق برِضَاهَا قَبلَ أَن يدْخُلَ بِهَا ؟ قَالَ : النكَاحُ مَفْسُوخٌ وَيرَدُّ الْعَبدُ إِلَى سَيدِهِ . سَحْنون: لأن الْفَسَادَ دَحلَ مِن قِبلِهَا ؛ لأنهَا أَحذت الْعَبدَ عَلَى أَن يَسَّهَا فَلَمَّا لَمْ يَتِمَّ لَهَا رَجَعَ الْعَبدُ إِلَى سَيدِهِ وَلَوْ كَان دَحٰلَ بِهَا كَان لَهَا عَبدًا مِن سَمَاعِ عِيسَى ، قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : فَلَوْ جَرَحَهَا فَأَسْلَمَهُ سَيدُهُ بَحُرْحِهَا أَتَحْرُمُ عَلَيهِ ؟ قَالَ : لا ، وَهُوَ عَلَى نِكَاحِهِ ؛ لأنهُ لَيسَ مَالا مِن مَالِهَا ، هُو لَسَيدِهَا مَالٌ مِن مَالِهِ وَهَذا إذا كَانت زَوْجَتهُ مَمْلُوكَةً .

فِي الَّذِي لِا يَقْدِرُ عَلَى مَهْرِ امْرَائِهِ

قُلْت : أَرَأَيت النقْدَ مَتى يجب لِلْمَوْأَةِ أَن تَأْخُذ الزَّوْجَ بِهِ كُلَّهُ وَيلْزَمُ الزَّوْجَ أَن يدْفَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَيهَا ؟ قَالَ : سَأَلَت مَالِكًا عَنهُ فَقَالَ : يتلوَّمُ لِلزَّوْج إِن كَان لا يقْ دِرُ تلوُّمًا بعْدَ تلوُّم عَلَى قَدْر مَا يرَى السُّلْطَان ، وَلَيسَ الناسُ كُلُّهُمْ فِي التلوُّم سَوَاءٌ ، مِنهُمْ مَن يوْجَى لَهُ مَالٌ ، فَإِذَا اسْتَقْصَى التلوُّم لَهُ وَلَمْ يقْدِرْ عَلَى نَقْدِهَا فُرِق لَهُ مَالٌ وَمِنهُمْ مَن لا يوْجَى لَهُ مَالٌ ، فَإِذَا اسْتَقْصَى التلوُّم لَهُ وَلَمْ يقْدِرْ عَلَى نَقْدِهَا فُرِق بينهُمَا ، قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكِ: وَإِن كَان يقْدِرُ عَلَى النفقة ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَإِن كَان يقْدِرُ عَلَى النفقة ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَإِن كَان يقْدِرُ عَلَى النفقة ، ثمَّ سَأَلْناهُ مَرَّةً بعْدَ مَرَّةٍ فَقَالَ مِثلَ قَوْلِهِ الَّذِي أَخبرْتك . قُلْت : قَبلَ الْبناءِ وَبعْدَ الْبناءِ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ إلا أَن مَالِكًا قَالَ هَذا قَبلَ الْبناءِ ، وَأَمَّا إذا دَحلَ الْبناءِ سَوَاءٌ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ إلا أَن مَالِكًا قَالَ هَذا قَبلَ الْبناءِ ، وَأَمَّا إذا دَحلَ بها فَلا يفَرَقُ بينهُمَا وَإِنَا كُون دَينًا عَلَى الزَّوْجِ تَتَبعُهُ بِهِ بعْدَ الْبناءِ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكُ إِن كَان النَّقَة ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مَالِك إِنَا عَلَى قَبلَ الْبناءِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْآةَ أَلَيسَ يكُون لَهَا أَن تلْزِمَ الزَّوْجَ بَجَمِيعِ الْمَهْرِ قَبلَ الْبناءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ إِذَا عُقِدَ نِكَاحُهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، إِن كَان مِثلَ نِكَاحِ الناسِ عَلَى النقْدِ فَأَمَّا مَا كَان مِن مَهْرِ إِلَى مَوْتٍ أَوْ فِرَاق فَإِن هَذَا يفْسَخُ عِندَ مَالِكٍ إِن لَمْ يدْخُلُ بِهَا وَإِن دَحْلَ بِهَا كَان النكَاحُ جَائزًا ، وَقَالَ مَالِكَ مَرَّةً : يقوَّمُ الْمَهْرُ الْمُؤخرُ بقيمةِ مَا يسَاوِي إذا بيعَ نقْدًا وَيعْطَاهُ ، وَقَالَ مَرَّةً : ترَدُّ إِلَى مَهْرِ مِثْلِهَا مِمَّا لا تأْخِيرَ فِيهِ ، وَهُو أَحَب قَوْلِهِ إِلَى آن تعْطَى مَهْرَ مِثْلِهَا مِمَّا لا تأْخِيرَ فِيهِ ، وَهُو أَحَب قَوْلِهِ إِلَى أَن تعْطَى مَهْرَ مِثْلِهَا مِن الْعَاجِلِ ، وَيسْقُطُ عَنهُ الآجِلُ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يقْدِرْ عَلَى مَهْرِهَا أَيْفَرَّقُ بِينهُمَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَتَلَوَّمُ لَهُ السُّلْطَان يضْرِب لَهُ أَجَلا بعْدَ أَجَل فَإِن قَدَرَ عَلَى نَقْدِهَا وَإِلا فُرِّقَ بَينهُمَا ، قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكِ : وَإِن كَان يَجْرِي لَهَا نَفَقَتَهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَان يَجْرِي لَهَا نَفَقَتَهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَان يَجْرِي لَهَا نَفَقَتَهَا أَ؟ قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَان يَجْرِي لَهَا نَفَقَتَهَا أَا فَانَهُ يَفَرَّقُ بِينَهُمَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِذَا تَزَوَّجَ مَتى يؤْخذ بالنفَقَةِ عَلَى امْرَأَتِهِ أَحِين عَقَدَ النكَاحَ أَمْ حَتى يدْخُلَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : إِذَا دَعَوْهُ إِلَى الدُّخُولِ فَلَمْ يدْخُلْ لَزِمَتهُ النفَقَةُ. قُلْت : يدْخُلْ ؟ قَالَ مَالِكُ : إِذَا دَعَوْهُ إِلَى الدُّخُولِ فَلَمْ يدْخُلْ عَلَى النفقة أَوْ أَنفِقُ أَرَأَيت إِن كَانت صَغِيرَةً لا تَجَامَعُ مِثْلُهَا لِصِغرِهَا فَقَالُوا لَهُ : ادْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ أَوْ أَنفِقُ عَلَيهَا وَلا يَلْزَمُهُ أَن يدْفُعَ الصَّدَاقَ حَتى تبلُغ حَدَّ عَلَيهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : وكذلِكَ الصَّبي إِذَا تزوَّجَ الْمَرْأَةَ الْبالِغة فَدَعَتهُ إِلَى أَن يدْخُلَ بِهَا فَلا نفقة لَهَا عَلَيهِ ، ولَيسَ لَهَا أَن تَقْبضَ الصَّدَاقَ حَتى يبلُغ الْغلامُ حَدَّ الْجمَاعِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت لا يستطاعُ جَاعُهَا وَهِي رَتَقَاءُ (١) وَكَان زَوْجُهَا رَجُلا قَدْ بَلَغ، أَيكُون لَهَا النفَقَةُ إِذَا دَعَتهُ إِلَى الدُّخُول وَيكُون لَهَا إِلاَ أَن تَقْبِضَ الْمَهْرَ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا ، وَزَوْجُهَا بِالْخِيارِ إِن شَاءَ فُرِّقَ بِينهُمَا وَلا مَهْرَ لَهَا إِلا أَن تَعَالِجَ نَفْسَهَا بَأَمْ يصِلُ الزَّوْجُ إِلَى وَطُعُهَا وَيلْزَمُهُ الصَّدَاقُ وَالنَفَقَةُ إِذَا لَى وَطُعُهَا وَلا تَجْبُرُ عَلَى ذَلِكَ . قَالَ : فَإِن فَعَلَت فَهُو زَوْجُهَا وَيلْزَمُهُ الصَّدَاقُ وَالنَفَقَةُ إِذَا دَعَتهُ إِلَى الدُّخُول ، فَإِن أَبت أَن تَعَالِجَ نَفْسَهَا لَمْ تَكُرَهُ عَلَى ذَلِكَ وَكَان زَوْجُهَا بِالْخِيارِ إِن شَاءَ أَقَامَ عَلَيهَا ، قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرِيضَةِ إِذَا وَيَان شَاءَ أَقَامَ عَلَيهَا ، قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرِيضَةِ إِذَا وَيُ شَاءً أَقَامَ عَلَيهَا ، قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرِيضَةِ إِذَا وَعُوهُ إِلَى الدُّخُول بِهَا وَكَان مَرَضُهَا مَرَضًا يقُدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ فِيهِ : فَإِن النفَقَةَ لَهُ لازِمَةً . وَعُولُ اللهُ عُولَ اللهُ عَلَى زَوْجِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَا فَلْت : أَرَأَيت النَّتِي لَمْ يدْخُلْ بِهَا أَيكُون لَهَا النفَقَةُ عَلَى زَوْجَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَا مُنعَتُهُ الدُّخُولَ فَلَا النَّهُ مِنهُ أَنفَقَ مَا أَخَل مَا إِن أَن أَن الْمُنعُ مِنهُ أَنفَقَ مَا أَخَل مَا إِن النَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَى زَوْجَهَا ؟ قَالَ الْمَالِكُ : مَا مَنعَتُهُ الدُّخُولَ فَلَا النَّهُ مِنهُ أَنفُقَ مَا أَنفَقَ مَا أَخَل مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَا أَنْ مَا أَنْ الْمُنعُ مِنهُ أَنفَقَ مَا أَنفَقَ مَا أَنفُقَ مَا أَن مَا أَلْ مَا لَكُ مَا أَنْ مَا أَنْ مَا أَنْ الْمُنعُ مِنهُ أَنفُقَ مَا أَنْ أَن الْمُنعُ مِنهُ أَنفُقَ مَا أَنفُقَ مَا أَحْل اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ المَا اللهُ الله

منعته الدخول فلا نفقه لها ، وإذا دعي إلى الدخول فكان المنع مِنه انفق ما احب او كرهِ قُلْت : أَرَأَيت إن مَرضَت مَرَضًا لا يقْدِرُ الزَّوْجُ فِيهِ عَلَى جَمَاعِهَا ، فَدَعَتهُ إلَى الْبناءِ بهَا وَطَلَبت النفقَة ؟ قَالَ : ذلِكَ لَهَا وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكٍ ، إلا أَنهُ بلَغنِي ذلِكَ عَن مَالِكٍ مِمَّن أَثِقُ بهِ أَنهُ قَالَ ذلِكَ لَهَا إذا كَانت مَريضةٌ فَلا بدَّ لَهُ مِن أَن يضُمَّهَا وَينفِق عَلَيهَا ، وَهُوَ رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت صَغِيرَةً لا يَجَامَعُ مِثلُهَا فَدَعَتُهُ إِلَى السُّخُول بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تلْزَمُهُ النفَقَةُ وَلا يلْزَمُهُ أَن يدْفَعَ الصَّدَاقَ حَتى تبلُغ حَدَّ الدُّخُول بِهَا ، وَكَذلِكَ الصَّي لا تلْزَمُهُ النفَقَةُ عَلَى امْرَأَتِهِ إِذَا كَانت كَبِيرَةً وَلا يلْزَمُهُ دَفْعُ الْمَهْرِ إِلَيهَا حَتى يبلُغ حَدَّ الْجَمَاعِ وَهُوَ الاحْتِلامُ ، وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ قَلْت : أَرَأَيت إِن كَانت صَغِيرَةً لا يَجَامَعُ مِثلُهَا فَأَرَادَ الزَّوْجُ أَن يبنِي بِهَا ، وَقَالَ أَوْلِياءُ الصَّبِيةِ : لا نمكننك مِنهَا ؛ لأنك لا

⁽١) يقال : امرأة رتقاء بينة الرتق: لا يستطاع جماعها أو لا خرق لها إلا المبال خاصة ، كما في القاموس.

تقْدِرُ عَلَى جَمَاعِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ تزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطُوا عَلَيهِ أَن لا يبنِي بهَا سَنةً ، قَالَ : إِن كَان إِنْمَا شَرَطُوا لَهُ ذَلِكَ مِن صِغرِ أَوْ كَان الزَّوْجُ غريبا فَهُوَ يريدُ أَن يظْعَن بهَا وَهُمْ يريدُون أَن يستمْتِعُوا مِنهَا ، فَذَلِكَ لَهُمْ وَالشَّرْطُ لازِمٌ وَإِلا فَالشَّرْطُ باطِلٌ فَهَذا يدُلُكَ عَلَى مَسْأَلَتِكَ أَن ذَلِكَ لَهُمْ أَن يُنعُوهُ حَتى تبلُغ .

ابن وَهْب عَن مَخرَمَةَ بن بكير عَن أبيهِ ، قَالَ : يقَالُ: أَيَا رَجُل تزَوَّجَ جَارِيةً صَغِيرةً فَلَيس عَلَيهِ مِن نفَقَتِهَا شَيءٌ حَتى تَدْرِكَ وَتطيقَ الرَّجُلَ ، فَإِذَا أَذْرَكَت فَعَلَيهِ نفَقَتها إن شَاء أَهْلُهَا حَتى يبنِي بها ، ابن وَهْب عَن يونس عَن ابن شِهَاب قَالَ : لَيسَ لِلْمَوْأَةِ الناكِحِ عِندَ أَبويهَا نفقة إلا أَن يكُون وَلِيهَا خاصَمَ زَوْجَهَا فِي الابتِناءِ بها ، فَأَمَرَهُ بذلِكَ السُّلْطَان وَفَرَضَ لَهَا نفقة قتكُون مِن حِينئذٍ وَلا شَيءَ لَهَا قَبلَ ذلِكَ . قَالَ يونسُ: وقَالَ ابن وَهْب لا نفقة لَهَا إلا أَن يطُلُبوا ذلِكَ ، ابن وَهْب عَن ابن أَبي الزِّنادِ عَن أَبيهِ أَنهُ قَالَ: إذا تـزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَوْأَةَ فَتَرَكَهَا عَشْرَ سِنِين أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يدْعُهُ أَهْلُهَا إلَى الْبناءِ بهَا أَو النفقة عَلَيها فَلا نفقة تَكُول بهَا أَوْ يدْعَى إلَى النفقة عَلَيها وَالْبناءِ بها أَو النفقة عَلَيها فَلا نفقة لَهَا حَتى يدْخُلَ بهَا أَوْ يدْعَى إلَى النفقة عَلَيها وَالْبناءِ بها أَو النفقة عَلَيها فَلا

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزُوَّجَ صَبِي امْرَأَةُ بِالِغةُ زَوَّجَهُ أَبُوهُ فَلَمَّا بِلَغ حَدَّ الْجَمَاعِ وَذَلِكَ قَبَلَمَ ، فَلْت : أَرَأَيت عُرُوضَ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ : حَتى يبلُغ الدُّحُولِ بِهَا وَالنفقَةِ عَلَيهَا ؟ قَالَ : لا شَيءَ لَهَا حَتى يحْتلِمَ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ : حَتى يبلُغ الدُّحُولَ ، وَالْبلُوغِ عِندَهُ الاحْتِلامُ . قُلْت : أَرَأَيت عُرُوضَ كَذَلِكَ قَالَ نَا النَّفقَةُ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ يَلْزُمُهُ فَلا بِدَّ مِن أَن يباعَ فِيهِ مَاللَهُ . قُلْت : أَرَأَيت الْعَبدَ إِذَا لَوَّ فِي النفقَةُ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ يَلْزُمُهُ فَلا بِدًّ مِن أَن يباعَ فِيهِ مَاللَهُ . قُلْت : أَرَأَيت الْعَبدَ إِذَا لَوَقْحَ أُمْرَأَةٍ حُرَّةً كَانت أَوْ أَمَةً ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : تَلْزُمُهُ نفقَةُ امْرَأَةٍ حُرَّةً كَانت آوْ أَمَةً ؟ قَالَ : قَالَ إِن مَالِكٌ : وَكُلُّ مَن لَمْ ، هِي مِن الأَرْوَاجِ كَانت أَوْ أَمَةً ، قَالَ : قَالَ : قَالَ يَالِكٌ فِي مَالِكٌ : وَكُلُ مَن لَمْ يقو عَلَى نفقَة وَلَهَا النَّوْقَةُ ، وَلَهَا النَّفَقَةُ ، وَقَالَ لَنا مَالِكٌ : وَكُلُّ مَن لَمْ يقو عَلَى نفقَة وَلَهَا الْمُؤَلِّقُ وَلَهَا النَّوْقِجَ وَلَا الْمَالِكُ : وَكُلُ مَن لَمْ يقو عَلَى نفقَة وَلَهَا الْمُؤَلِقُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ النَّوْقَةُ اللَّهُ الْمَوْقَةُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُوالِقُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا الصَّبِيةَ . قُلَلَ مَالِكٌ : ذلِكَ لِلْمُواتُونَ النَّوْجَهَا وَهِي صَحِيحةٌ وَالنَّ وَلَا الصَّبَةُ وَلَا الْمَوْلَةُ الْكَاحُ وَهُمَا وَهِي صَحِيحةٌ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا الْمَالِكُ عَلَى الْمَوْلَةُ الْنَ وَالْمَالُكُ وَلَا الْمَلِكُ : ذلِكَ لَكُ لُهُ وَلَا الْمَلِكُ عَلَى الْمُولُوبَ الْكَاحُ وَهُمَا مَوْلِي الْمُولُوبَةُ إِلَى الْمَلْوَلِقُ إِلَا الْمَلْمُ وَلَا الْمَلِي الْمُولُوبَ الْمَلْكُ الْمَالِكُ الْمُ الْمُؤَلِقُ الْمُولُولِ الْمَلْكُ وَلَا الْمَلْكُ الْمُؤَلِقُ الْمَلْكُ وَلَا الْمَلْ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمَلْولُونُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمَولُولُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمَلْقُولُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ اللَّهُ اللَّهُ مِلْ الْمُؤْلُولُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْ

يقْدِرَان عَلَى الْوَطْءِ حِين وَقَعَ النكَاحُ فَلَسْت أَلْتَفِت إِلَى مَا أَصَابِهَا بعْدَ ذلِكَ إِلا أَن يَكُون مَرَضًا قَدْ وَقَعَت الْمَرْأَةُ مِنهُ فِي السِّياق ، فَهَذا الَّذِي لا يدْخُلُ عَلَيهَا إِن دَعَتهُ ؛ لأَن دُخُولَ هَذا وَغِيرَ دُخُولِهِ سَوَاءٌ . قُلْت : وَالصَّدَاقُ فِي هَذا مِثْلُ النَفَقَةِ ، لَهَا أَن تأْخُذ وَكُولَ هَذَا وَلَا مَالِكِ ؟ قَالَ : الصَّدَاقُ صَدَاقَهَا مِن زَوْجِهَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي سَأَلْتُكَ عَنهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : الصَّدَاقُ الْوَجَب مِن النَفَقَةِ فَلَهَا أَن تأْخُذهُ بِالصَّدَاقِ إِذَا كَانَا بِالِغِينِ فِي قَوْلَ مَالِكِ، قَالَ : وَالصَّدَاقُ الْوَجَب مِن النَفَقَةِ فَلَهَا أَن تأْخُذهُ بِالصَّدَاقِ إِذَا كَانَا بِالِغِينِ فِي قَوْلَ مَالِكِ، قَالَ : وَالصَّدَاقُ يلْزَمُهُ حِين تزَوَّجَهَا ، دَحل بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلُ ، وَلَهَا أَن عَنْعَهُ نَفْسَهَا حَتَى تأْخُذ الصَّدَاقَ مِنْهُ ، وَمَرَضُهَا هَذَا الَّذِي مَرِضَتهُ لَيسَ بَمَانِع بعْدَ الصِّحَّةِ فِي رَأْيِي ، أَلا ترَى أَنهَا لَوْ جُذِمَت () بعْدَ تزُوجِهِ ثُمَّ دَعْتُهُ إِلَى الدُّخُولُ وَجُذَامُهَا ذَلِكَ لا يَسْتَطَاعُ مَعَهُ الْجَمَاعُ أَنهُ اللَّهُ اللَّهُ الْحَدَى وَانْفِقُ وَاذْفِقُ وَاذْفِقُ وَاذْخُلُ أَوْ طَلَقٌ .

فِي نَفَقَةِ الْعَبِيدِ عَلَى نِسَائهم

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبِدَ الَّذِي تَكُون نفَقَةُ امْرَأَتِهِ عَلَيهِ ، أَتَجْعَلُ نفَقَتَهَا فِي ذِمَّتِهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَيبِدَأُ بِنفَقَةِ الْمَرْأَةِ أَمْ بِخرَاجِ سَيدِهِ ؟ قَالَ : لَيسَ لِلْمَرْأَةِ مِن مَالِكِ ؟ قَالَ : لَيسَ لِلْمَرْأَةِ مِن نفَقَتِهَا فِي خَرَاجِ السَّيدِ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ وَعَمَلُ الْعَبِدِ لِلسَّيدِ ، وَإِنمَا ينفِقُ عَلَيهَا الْعَبِدُ مِن مَالِ مَالِهِ إِن كَان لَهُ وَإِلا فُرِق بِينهُمَا ، إلا أَن يرْضَى السَّيدُ أَن ينفِقَ عَبدُهُ عَلَى امْرَأَتِهِ مِن مَال السَّيدِ أَوْ مِن عَملِهِ الَّذِي يعْمَلُهُ لِلسَّيدِ ، وَهَذا رَأْيي . السَّيدِ أَوْ مِن عَملِهِ الَّذِي يعْمَلُهُ لِلسَّيدِ ، وَهَذا رَأْيي . قُلْت : ولا يباعُ الْعَبدُ فِي نفَقَةِ امْرَأَتِهِ إِن وَجَب لَهَا عَلَيهِ نفَقَةٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا .

قُلْت: أَرَأَيت الْعَبدَ وَالْمُكَاتِ وَالْمُدَبرَ وَأُمَّ الْوَلَدِ هَلْ يَجْبرُون عَلَى نفَقَةِ وَلَدِهِمْ الأَحْرَار فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : لا يَجْبرُ الْعَبدُ عَلَى نفَقَةِ وَلَدِهَا وَلاَ عُبرُ عَلَى نفَقَةِ وَلَدِهَا وَلاَ عُبرُ عَلَى نفَقَةِ وَلَدِهَا وَلَا الْحُرَّةَ أَيْضًا لا تَجْبرُ عَلَى نفَقَةِ وَلَدِهَا وَلَدِهَا وَلَدِهَا الْحُرَّةَ أَيْضًا لا تَجْبرُ عَلَى نفقة وَلَدِهَا الْعَبْعُارِ اللَّذِينِ قُلْت : أَرَأَيت الْمُكَاتبة إذا كَان زَوْجُهَا عَبدًا هَلْ تَجْبرُ عَلَى نفقة أَوْلادِهَا الصِّغارِ اللَّذِينِ وَلَدَتهُمْ فِي الْكِتابةِ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَمَّا إذا أُحْدَثُوا فِي كِتابِتِهَا فَنفقَتهُمْ عَلَى أُمِّهِمْ ؛ لأنهُمْ وَلَدَتهُمْ عَبِيدِهِ ، فَإذا كانت هِي لا يلْزَمُ كَأَنهُمْ عَبيدِهِ ، فَإذا كانت هِي لا يلْزَمُ سَيدَهَا نفقَتَهَا فَهُمْ عِندِي بَمَنزِلَتِهَا وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهَا شَيئًا . قُلْت : وَلا تشْبهُ هَذِهِ الْحُرَّة قَالَ : لا .

قُلْت: أَرَأَيت الْمُكَاتب إذا كَانت كِتابتهُ عَلَى حِدَةٍ وَكِتابةُ امْرَأَتِهِ عَلَى حِدَةٍ ، فَحَدَث

⁽١) جذمت: أصابها الجذام .والجذام: علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها وربما انتهى إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تقرح كما في تقرح ، كما في القاموس .

بينهُمَا أَوْلادٌ ، عَلَى مَن نفَقَةُ الْولَدِ ؟ قَالَ: عَلَى الأمِّ . قُلْت: فَنفَقَةُ الأمِّ عَلَى مَن ؟ قَالَ : عَلَى الزَّوْجِ وَجَعَلْت نفَقَةَ الأمِّ عَلَى الأَمْ وَلَمْ عَلَى الزَّوْجِ وَجَعَلْت نفقةَ الْولَدِ عَلَى الأمِّ وَلَمْ تَجْعَلْ نفقةَ الْولَدِ مِثلَ نفقة الأمِّ ؟ قَالَ : لأن الْولَدَ فِي كِتابةِ الأمِّ فَلَيسَ عَلَى الْمُكَاتِبِ أَن ينفِقَ عَلَى وَلَدِهِ الْعَبيدِ وَهُمْ لا يرقُّون برقِّهِ وَلا يعْتقُون بعِتقِهِ ، وَإِنمَا عِتقَهُمْ فِي عِتق أُمّهِمْ وَرقُهُمْ فِي رقِّهَا فَنفقَتَهُمْ عَلَيهَا ، وَأَمَّا أُمُّهُمْ فَزَوْجَتَهُ فَلا بدَّ لِلْعَبدِ وَالْمُكَاتِب مِن أَن يَنفِقَا عَلَى الْمُ ؟ قَالَ : عَلْمَ أَزُواجِهِمَا وَإِلا فُرِّقَ بينهُمَا . قُلْت : أَفَتَجْعَلُ نفقةَ هَؤُلاءِ الصِّغارِ عَلَى الأمِّ ؟ قَالَ : عَمْ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَانت كِتابة الأب وَالأمِّ وَاحِدةً، فَحَدَث بينهُمَا وَلَدٌ عَلَى مَن نفَقَتهُمْ ؟ قَالَ: عَلَى الأب مَا دَامُوا فِي كِتابِتِهِمْ . قُلْت: لِمَ ؟ قَالَ: لأنهُمْ تبع لأبيهِمْ فِي الْكِتابةِ وَنفَقَة أُمِّهِمْ عَلَيهِ وَبرقِّهِ وَبرقِّ أُمِّهِمْ يرقُّون وَبعِتقِهِمَا يعْتقُون ، وَأَنهُ لا عِتقَ لِوَاحِدٍ مِن الْوَلَدِ إلا بعِتقِ الْوَالِدَينِ جَمِيعًا . قُلْت: أَسْمعت هَذِهِ الْمَسَائلَ مِن مَالِكِ ؟ لَوَاحِدٍ مِن الْوَلَدِ إلا بعِتقِ الْوَالِدَينِ جَمِيعًا . قُلْت: أَسْمعت هَذِهِ الْمَسَائلَ مِن مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا . قُلْت: أَرَأَيت الْمُكَاتِ إِذَا لَمْ يجد شَيئًا يشْبهُ عَجْزَهُ عَن الْكِتابةِ وَالْجنايةِ ؟ قَالَ: لا . قُلْت: أَرَأَيت الْمُكَاتِ إِذَا كَان لَهُ وَلَدٌ صِغارٌ حَدَثُوا فِي الْكِتابةِ أَوْ كَاتِ عَلَيهِمْ أَيْجُبرُ الْمُكَاتِ عَلَى نفَقَتِهِمْ ؟ قَالَ: نعَمْ ، وَلَدٌ صِغارٌ حَدَثُوا فِي الْكِتابةِ أَوْ كَاتِ عَلَيهِمْ أَيْجُبرُ الْمُكَاتِ عَلَى نفَقَتِهِمْ ؟ قَالَ: نعَمْ ، في قَوْل مَالِكِ .

قَالَ ابن وَهْب : قَالَ اللَّيث : كَتب إلَي يُحْيى بن سَعِيدٍ يقُولُ: إن الأَمَةَ إذا طَلُقَت وَهِي حَامِلٌ إنها وَمَا فِي بطْنِهَا لِسَيدِهَا ، وَإِنَّا تَكُونَ النَّفَقَةُ عَلَى الَّذِي لَـهُ الْوَلَـدُ ، وَهِي مِن الْمُطَلَّقَاتِ وَلَهَا الْمُتاعُ بالْمَعْرُوفِ عَلَى قَدْرِ هَيئةِ زَوْجِهَا . قَالَ ابن وَهْب: وَقَالَ رَبيعة فِي الْحُرَّةِ تَحْت الْعَبدِ وَالْحُرِّ تَحْتُهُ الأَمَةُ فَطَلَّقَهَا وَهِي حَامِلٌ ، قَالَ : لَيسَ لَهَا عَلَيهِ نَفَقَةٌ ، فَي الْحُرَّةِ تَحْت الْعَبدِ وَالْحُرِّ تَحْتُهُ الأَمَةُ فَطَلَّقَهَا وَهِي حَامِلٌ ، قَالَ : لَيسَ لَهَا عَلَيهِ نَفَقَةٌ ، قَالَ مَاكِلًا بإذِن سَيدِهِ ، قَالَ مَاكُ الأَمْرُ عِندَنا .

فِي فَرْضِ السُّلْطَانِ النَّفَقَةَ لِلْمَزَّاةِ عَلَى رَوْجِهَا

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ إِذَا خَاصَمَت زَوْجَهَا فِي النفَقَةِ ، كَمْ يفْرَضُ لَهَا ، نفَقَةَ سَنةٍ أَوْ نفَقَةَ شَهْرٍ بشَهْرٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِني أَرَى ذلِكَ عَلَى اجْتِهَادِ الْوَلِي فِي عُسْرِ الرَّجُلِ وَيسْرِهِ ، وَلَيسَ كُلُّ الناسِ فِي ذلِكَ سَوَاءٌ . قُلْت : أَرَأَيت النفَقَةَ الْوَالِي فِي عُسْرِ الرَّجُلِ وَيسْرِهِ ، وَلَيسَ كُلُّ الناسِ فِي ذلِكَ سَوَاءٌ . قُلْت : أَرَأَيت النفَقَةَ

عَلَى الْمُوسِرِ وَعَلَى الْمُعْسِرِ كَيفَ هِي فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : أَرَى أَن يفْرَضَ لَهَا عَلَى الرَّجُلِ عَلَى الْمُعْسِرِ أَيضًا ينظُرُ السُّلْطَان فِي ذلِكَ الرَّجُلِ عَلَى قَدْرِ يسَارِهِ وَقَدْرِ شَأْنِ الْمَرْأَةِ ، وَعَلَى الْمُعْسِرِ أَيضًا ينظُرُ السُّلْطَان فِي ذلِكَ عَلَى قَدْرِ حَالِهَا ، قُلْت : فَإِن كَان لا يقْدِرُ عَلَى نفقَتِهَا ؟ قَالَ : يتلوَّمُ لَهُ السُّلْطَان فَإِن قَدَرَ عَلَى نفقَتِهَا وَإِلا فَرَّقَ بينهُمَا . قَالَ مَالِكٌ : وَالناسُ فِي هَذا مُختلِفُون ، مِنهُمْ مَن لا يطْمَع لَهُ بقُوَّةٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن فَرَّق السُلْطَان بينهُمَا ثُمَّ أَيسَرَ فِي الْعِدَّةِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : هُو أَمْلَكُ بَرَجْعَتِهَا إِن أَيسَرَ فِي الْعِدَّةِ فَلا رَجْعَةَ لَهُ ، وَرَجْعَتهُ بَاطِلَةٌ إِذَا هُو لَمْ يَسِرْ فِي الْعِدَّةِ فَلا رَجْعَةً لَهُ ، وَرَجْعَتهُ بَاطِلَةٌ إِذَا هُو لَمْ يَسِرْ فِي الْعِدَّةِ . قُلْت : هَلْ يؤخذ مِن الرَّجُلِ كَفِيلٌ بنفَقَةِ الْمَرْأَةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ هُو لَمْ الكِ اللهِ قَالَ : لا يؤخذ مِنهُ كَفِيلٌ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتهُ وَأَرَادَ الْحُرُوجَ إِلَى سَفَر ، فَقَالَت: أَنَا أَخَافُ الْحَمْلُ ، فَأَقِمْ لِي حَمِيلا (اللهَقَتِي إِن كُنت حَامِلا قَالَ مَالِكٌ : لا يكُون عَلَى الرَّجُلِ أَن يعْطِيهَا حَمِيلا ، وَإِنْمَا لَهَا إِن كَان الْحَمْلُ ظَاهِرًا أَن تَأْخُذهُ بِللهُ عَلَيهِ النَّفَقَةِ وَإِن كَان الْحَمْلُ عَيْرَ ظَاهِر . فَلا حَمِيل لَهَا عَلَيهِ ، فَإِن حَرَجَ زَوْجُهَا وَظَهَرَ عَلَى النَّفَقَةِ وَإِن كَان الْحَمْلُ عَيْرَ ظَاهِر . فَلا حَمِيل لَهَا عَلَيهِ ، فَإِن حَرَجَ زَوْجُهَا وَظَهَر عَلْهُ اللهُ وَانِ كَان الْحَمْلُ عَيْرَ ظَاهِر . فَلا حَمِيل لَهَا عَلَيهِ ، فَإِن كَان مُوسِرًا فِي حَال حَمْلُهُ اللهُ قَانَفَقَت عَلَى نَفْسِهَا وَلَهُ مَ الْعَهُ أَن تَعْلِهُ بَالنَفْقَة إِذَا قَدِمَ إِن كَان مُوسِرًا فِي حَال مَا كَان تَجب عَلَيهِ النَفَقَة ، وَإِن كَان عُيرَ غَالْب عَرَالَ عَلَى نَفْسِهَا وَلَمْ تَلْلُهُ بَذَلِكَ حَتَى وَضَعَت حَمْلَهَا فَلَهَا أَن تَبْعَهُ بَمَا أَنفَقَت .

قُلْت: أَرَأَيت إِن أَرَادَ الزَّوْجُ سَفَرًا فَطَلَبتهُ امْرَأَتهُ بِالنَفَقَةِ ، كَمْ يَفْرِضُ لَهَا أَشَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي أَرَى أَن ينظَرَ إلَى سَفَرِهِ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا ، وَلَكِنِي أَرَى أَن ينظَرَ إلَى سَفَرِهِ النَّذِي يرِيدُ فَيفُرضُ لَهَا عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ . أَنُوْسَ . وَيؤخذ مِنهُ فِي هَذَا حَمِيلٌ أَوْ لا ؟ قَالَ : يذْفَعُ النَفْقَةَ إلَيهَا وَيأْتِيهَا بَحَمِيلٍ عُرِيهَا لَهَا . قُلْت : فَإِن كَانِ الزَّوْجُ حَاضِرًا فَفَرَضَ عَلَيهِ السَّلْطَانِ نَفَقَتَهَا شَهْرًا بِشَهْرٍ فَأَرَادَت مِنهُ حَمِيلا ؟ قَالَ : لا يكُون لَهَا أَن تأخُذ مِنهُ حَمِيلا . قُلْت : لِمَ ؟ قَالَ : لأنهُ حَاضِرٌ يقُولُ: مَا وَجَب لَكِ عَلَي فَأَنا أَعْطِيكَه وَلا أَعْطِيكَ وَلا أَعْطِيكَ حَمِيلا . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : هَذَا رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت امْرَأَةَ رَجُلٍ هُوَ مَعَهَا مُقِيمٌ فَأَقَامَت مَعَهُ سِنِين وَقَدْ بنى بهَا ، فَادَّعَت أَنهُ لَمْ ينفِقْ عَلَيهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ لَمْ ينفِقْ عَلَيهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْج

⁽١) الحميل: الكفيل، كما في القاموس.

وَيُحْلِفُ . قُلْت : عَدِيمًا كَان الزَّوْجُ أَوْ مُوسِرًا ؟ قَالَ : نعَمْ ، إذا كَان مُقِيمًا مَعَهَا وَكَان مُوسِرًا . قُلْت : أَرَأَيت إن كَان غائبًا فَأَقَامَ سِنِين ، ثمَّ قَدِمَ فَقَالَ : قَدْ كُنت أَبعَث إلَيهَا مُوسِرًا . قُلْت : أَرَأَيت إن كَان غائبًا فَأَقَامَ سِنِين ، ثمَّ قَدِمَ فَقَالَ : قَدْ كُنت أَبعَث إلَيهَا بالنفقة وَأَجْرِيهَا عَلَيهَا ؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ إلا أَن تكون الْمَرْأَةُ رَفَعَت ذلِكَ إلَى السُّلْطَان ، فَاسْتعَدَّت (١) فِي مَغِيبهِ ؛ فَإِن ذلِكَ يلْزَمُ الزَّوْجَ مِن يوْمَ رَفَعَت وَلا يبرِّئهُ إلا أَن يأْتِي بَمَخرَج مِن ذلِكَ ، وَإِن قَالَ : بعَثت إليكِ لَمْ ينفَعْهُ ذلِك ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت مُوسِرَةً وَكَان الزَّوْجُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا فَكَانت تنفِقُ مِن مَالِهَا عَلَى نَفْسِهَا وَعَلَى رَوْجها ، ثمَّ جَاءَت تطلُب النفقة ؟ قَالَ : لا شَيءَ لَهَا فِي رَأْيي فِيمَا أَنفَقَت عَلَى نَفْسِهَا إِذَا كَان الزَّوْجُ فِي حَالِ مَا أَنفَقَت مُعْسِرًا ، وَإِن كَان الزَّوْجُ مُوسِرًا فَذلِكَ دَينٌ عَلَيهِ مُوسِرًا كَان أَوْ مُعْسِرًا ، فَذلِكَ دَينٌ عَلَيهِ مُوسِرًا كَان أَوْمُ مُعْسِرًا ، فَذلِكَ لَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فِي رَأْيي إِلا أَن يكُون رَجُلا عَلَى سَنةً ثُمَّ طَلَب مَا أَنفَقَ أَيكُون ذلِكَ لَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فِي رَأْيي إِلا أَن يكُون رَجُلا يعْرَفُ أَنهُ إِنْمُ أَرَادَ بِهِ ناحِيةَ الصِلَةِ وَالضِيّافَةِ فَلا يكُون ذلِكَ لَهُ . قُلْت : فَإِن كَان إِنهَا كَان يعْرَفُ أَنهُ إِنهُ أَرَادَ بِهِ ناحِيةَ الصِلّةِ وَالضِيّافَةِ فَلا يكُون ذلِكَ لَهُ . قُلْت أُنفِقُ مِن مَالِي لَمْ أُنفِقُ عَلَيهِ بِعَي مَالِهِ فَلْ لَا يرْجعُ عَلَيهِ بِشَيءٍ إِلا أَن يكُون الَّذِي أَنفَقَ عَلَيهِ صَغِيرًا فَجَعَلَ يَنفِقُ عَلَيهِ فِي مَالِهِ ذَلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت فَإِن تلِفَ الْمَالُ وَكَبرَ الصَّبِي فَأَفَادَ مَالا ؟ قَالَ : لا يكُون لَـهُ أَن يرْجعَ عَلَيهِ فِي شَيءٍ فِي رَأْيي ؛ لأن مَالِكًا سُئلَ عَن رَجُلِ هَلَكَ وَترَكَ صَبيًّا صَغِيرًا وَأَوْصَى عَلَيهِ فَي شَيءٍ فِي رَأْيي ؛ لأن مَالِكًا سُئلَ عَن رَجُلٍ هَلَكَ وَترَكَ صَبيًّا صَغِيرًا وَأَوْصَى إلَى رَجُلٍ فَأَخِذ مَالَهُ وَأَنفَقَ عَلَيهِ سَنةً أَوْ سَنتينِ ، ثمَّ أَتى عَلَى الْمَيتِ دَينٌ اسْتغرَق مَالَـهُ كُلَّهُ أَفْترَى عَلَى الْوَصِي شَيئًا فِيمَا أَنفَقَ عَلَى الصَّبي وَهُو لا يعْلَمُ بالدَّينِ ، أَوْ هَـلْ يكُون كُلَّهُ أَفْترَى عَلَى الْعَبي إِن كَبرَ ؟ قَالَ مَالِكٌ : فِي الصَّبي لا شَيءَ عَلَيهِ وَإِن كَبرَ وَأَفَادَ مَالا فِيمَا أَنفَقَ عَلَى الصَّبي إِن كَبرَ وَأَفَادَ مَالا فِيمَا أَنفَقَ عَلَى الصَّبي إِن كَبرَ وَأَفَادَ مَالا فِيمَا أَنفَقَ عَلَيهِ لانهُ لَمْ يلْ ذِيكَ . وقَالَ : فِي الْوَصِي كَذلِكَ لا ضَمَان عَلَيهِ فَهَذَا مِثلُهُ عِندِي . قَالَ عَلَيهِ لانهُ لَهُ لَمْ يل ذِلِكَ . وقَالَ : فِي الْوَصِي كَذلِكَ لا ضَمَان عَلَيهِ فَهَذَا مِثلُهُ عِندِي . قَالَ سَحْنولٌ : وَكَان الْمَخرُومِي يقُولُ : ذلِكَ عَلَى الصَّبي دَينٌ ؛ لأن صَاحِب الدَّينِ لَمْ ينفِقُهُ عَلَى الْبِيمِ فَيرَى أَن ذلِكَ مِنهُ حِسْبةً .

⁽١) استعداه : استغاثه واستنصره ، كما في القاموس .

قُلْت: أَرَأَيت إِن أَنفَقْت الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا غائب وَهُوَ مُعْسِرٌ فِي حَالَ مَا أَنفَقَتهُ ، أَيكُون ذلِكَ دَينًا لَهَا عَلَيهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: لا يكون ذلِكَ دَينًا عَلَيهِ كَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ. فَلْت: وَلِمَ ؟ قَالَ: لأَن الرَّجُلَ إِذَا كَان مُعْسِرًا لا يقْدِرُ عَلَى النفَقَةِ فَلَيسَ لَهَا عَلَيهِ النفَقَةُ فَلَيسَ لَهَا عَلَيهِ النفَقَةُ وَلِمَ النفَقَةُ وَلَيسَ لَهَا عَلَيهِ النفَقَةُ وَاللَّهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النفَقَة وَلَيسَ لَهَا عَلَيهِ النفَقَة وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النفَقَت وَهُ وَ عَائب مُوسِرٌ أَتضْرِب بنفَقَتِهَا مَعَ الْعَرَمَاءِ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت: أَرَأَيت إِن أَنفَقَت عَلَى نفْسِهَا وَعَلَى وَلَدِهَا وَالزَّوْجُ عَائب ثمَّ طَلَبت النفَقَة ؟ قَالَ: ذلِكَ لَهَا إِن كَان مُوسِرًا يوْمَ أَنفَقَت عَلَى نفْسِهَا وَعَلَى وَلَدِهَا وَالزَّوْجُ عَائب ثمَّ طَلَبت النفَقَة ؟ قَالَ: ذلِكَ لَهَا إِن كَان مُوسِرًا يوْمَ أَنفَقَت عَلَى نفْسِهَا وَعَلَى وَلَدِهَا وَالزَّوْجُ عَائب ثمَّ طَلَبت النفَقَة ؟ قَالَ: ذلِكَ لَهَا إِن كَان مُوسِرًا يوْمَ أَنفَقَت عَلَى نفْسِهَا وَعَلَى وَلَدِهَا إِن كَانُ وَا صِغَارًا أَوْ جَوَارِي أَبكَارًا حِضْن أَوْ لَـمْ يَخِضْن ، وَهَـذا وَلَى . قُلْت : فَهَلْ تضْرب بَمَا أَنفَقَت عَلَى الْوَلَدِ مَعَ الْعُرَمَاءِ ؟ قَالَ: لا .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ إِذَا قُوي عَلَى نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يَقْوَ عَلَى نَفَقَةِ وَلَدِهَا مِنهُ الأصَاغِر أَيكُون هَذَا عَاجِزًا عَن نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ وَيَفَرَّقُ بِينهَا وَبِينهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يكُون عَاجِزًا إِذَا قَوي عَلَى نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ وَإِن لَمْ يَقْوَ عَلَى نَفَقَةِ وَلَدِهَا مِنهُ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ يكُون عَاجِزًا إِذَا قَوي عَلَى نَفَقَة امْرَأَتِهِ وَإِن لَمْ يَقُو عَلَى نَفَقَةٍ وَلَدِهَا مِنهُ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الْوَالِدِ: إِنهُ إِنَهُ إِنَا النَفَقَةُ عَلَى الْوَلَدِ إِذَا كَانِ الأَب يَقْدِرُ عَلَى غِنِي أَوْ سَعَةٍ ، وَإِلا فَهُوَ مِن فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِين لا يلْزَمُهُ مِن ذَلِكَ شَيءٌ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَيسَت كَذَلِكَ إِن لَمْ يَجُدُ فَقَةَ وَلَدِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ نَفَقَتَهُمْ كَانت الْمَرْأَةُ أُمَّهُمْ أَوْ لَمْ يَكُن أُمَّهُمْ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان لِي عَلَى امْرَأَتِي دَينٌ وَهِي مُعْسِرَةٌ ، فَخاصَ مَتنِي فِي نفَقَتِهَا فَقُضِي عَلَي بنفَقَتِهَا ، فقُلْت : أُحْسُبوا لِي نفقَتها فِي دَينِي الَّذِي لِي عَلَيهَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت فِي هَذا شَيئًا وَأَرَى إِن كَانت عَدِيَةً أَن ينفِقَ عَلَيهَا وَيتبعَهَا بدَينِهِ وَلا يحسب نفقَتها مِن الدَّين لأنها لا تقدر عَلَى شَيء . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت غنِيةً ؟ قَالَ : إِن كَانت غنِيةً قِيلَ لِلزَّوْج : خُذ دَينكَ وَادْفَعْ إليها نفقَتها ، وَإِن شِئت فَحَاصِصْها بنفقَتِها .

قُلْت : أَرَأَيت إِن اختلَفَ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ فِي فَرِيضَةِ الْقَاضِي فِي نفَقَتِهَا وَقَدْ مَات الْقَاضِي أَوْ عُزِلَ ، فَقَالَ الزَّوْجُ : فَرَضَ لَكِ كُلَّ شَهْرِ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: بِلْ فَرَضَ لِي كُلَّ شَهْرِ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: بِلْ فَرَضَ لِي كُلَّ شَهْرِ عِشْرِين دِرْهَمًا ؟ قَالَ : الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الزَّوْجِ إِن كَان يشْبهُ نفَقَةَ مِثْلِهَا ، فَإِن كَان لا يشْبهُ نفقَةَ مِثْلِهَا ، فَإِن كَان لا يشْبهُ نفقَةَ مِثْلِهَا لَمْ مِثْلِهَا أَوْلُ وَاحِدٍ مِنهُمَا وَأُعْظِيت نفقَةَ مِثْلِهَا ، فِيمَا تسْتَقْبلُ يَفْرِضُ لَهَا الْقَاضِي نفقَةَ مِثْلِهَا يقبل كَان دَوْعَ الزَّوْجُ إِلَى الْمَرْأَةِ ثَوْبا كَسَاهَا وَمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِي هَذا شَيئًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن دَفَعَ الزَّوْجُ إِلَى الْمَرْأَةِ ثَوْبا كَسَاهَا

إياهُ ، فَقَالَت الْمَرْأَةُ : أَهْدَيته إلَي ، وَقَالَ الزَّوْجُ: بلْ هُوَ مِمَّا فَرَضَ الْقَاضِي عَلَي؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِي رَأْيي إلا أَن يكُون الثوْب مِن الثياب الَّتِي يفْرِضُهَا الْقَاضِي لِمِثْلِهَـا فَيكُون الْقَوْلُ قَوْلَهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن فَرَضَ لَهَا الْقَاضِي نفَقَةَ شَهْر بشَهْر ، فَكَانت تَأْخُذ نفَقَةَ الشَّهْرِ فَتلِفُهُ قَبلَ الشَّهْرِ ، أَيكُون لَهَا عَلَى الزَّوْج شَي ۗ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا شَي َ لَهَا عَلَى الزَّوْج ؛ لأن مَا لِكًا قَالَ لِي : كُلُّ مَن دُفِعَت إلَيهِ نفَقَتهُ كَانت لازِمَةً لَهُ عَلَى غيرهِ مِثلَ الابن يدْفعُ عَنهُ مَالِكًا قَالَ لِي : كُلُّ مَن دُفِعَت إلَيهِ نفقَتهُ كَانت لازِمَةً لَهُ عَلَى غيرهِ مِثلَ الابن يدْفعُ عَنهُ وَالِدُهُ نفقَتهُ إلَى أُمّهِ ، وَقَدْ كَان طَلَّقَهَا أَو الْمَرْأَةِ يقِيمُ لَهَا نفقَتهَا فَيدْفعُ إلَيها نفقَة سَنة فيهلكُ الابن أو الْمَرْأَةُ قَبلَ ذلِك . قَالَ : قَالَ مَالِك : يَحَاسِب الأَمَّ أَوْ مَن أَخذ تِلْكَ النفقة فَيهُ الله عَلى مَن قَبضَهُ ، فَهذا يدُلُك عَلَى عَلَى مَن قَبضَهُ ، فَهذا يدُلُك عَلَى النفقة أَنهَا إِن أَتلَفَتهُ أَوْ ضَاعَ مِنها فَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَسَاهَا فَخرَقَتُهُ قَبَلَ الْوَقْتِ الَّذِي فَرَضَهُ السُّلْطَان ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ . قُلْت : وَكَذلِكَ إِن سَرَقَت كِسْوَتَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، فِي رَأْيي لا شَيءَ لَهَا ؛ لأنهَا ضَامِنةٌ لَهُ . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ إِذَا كَان زَوْجُهَا غائبا وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ عَرَضٌ أَوْ قَرْضٌ فَطَلَبت الْمَرْأَةُ نَفَفْتُهَا ، أَيفْرَضُ لَهَا نَفَقَتَهَا فِي مَال زَوْجَهَا وَهَلْ تكسِرُ عُرُوضَهُ فِي ذَلِكَ فَطَلَبت الْمَرْأَةُ نَفَفْتُهَا ، أَيفْرَضُ لَهَا نَفَقَتَهَا فِي مَال زَوْجَهَا وَهَلْ تكسِرُ عُرُوضَهُ فِي ذَلِكَ فَلَلَبت الْمَرْأَةُ وَمِيلا بَمَا تَعْمْ . قُلْت : فَهَلْ يَأْخُذَ السُّلْطَان مِن الْمَرْأَةِ حَمِيلا بَمَا دَفَعَ إلَيها حَدَرًا مِن أَن يدَّعِي الزَّوْجُ عَلَيهَا حُجَّةً ؟ قَالَ : لا يؤخذ مِنهَا كَفِيلٌ ؛ لأنهُ كُلُّ مَن أَثبت حَذرًا مِن أَن يدَّعِي الزَّوْجُ عَلَيهَا حُجَّةً ؟ قَالَ : لا يؤخذ مِنهَا كَفِيلٌ ؛ لأنهُ كُلُّ مَن أَثبت عَلَى غائب ببينةٍ وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ عَدَّى عَلَى مَالِهِ الْحَاضِرِ وَلَمْ يؤخذ بَمَا دَفَعَ إلَيهِ مِن ذَلِكَ حَمِيلٌ ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ ، وَكَذلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا قَدِمَ الزَّوْجُ وَلَهُ حُجَّةٌ طَلَبها بُجَتِهِ فَكُ لَكَ الْعَرِيمُ الْخَرِيمُ الْخَرِيمُ الْخَرِيمُ الْعَرِيمُ الْعَرِيمُ الْعَرِيمُ الْعَرِيمُ اللّهُ الْعَرِيمُ الْعَرِيمُ الْعَرِيمُ الْعَرَاقُ فِي رَأَبِي . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان لِلزَّوْجِ وَدَاثِعُ وَدُيونٌ عَلَى النَاسِ مَلْكُ : نَعَمْ ، يَفْرَضُ لَهَا نَفَقَتَهَا أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكُ : نَعَمْ ، يَفْرَضُ لَهَا نَفَقَتَهَا أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ ، يَفْرَضُ لَهَا نَفَقَتَهَا أَمْ وَلَكِ أَلُكُ الْنَاسِ وَلَا وَلَكَ الْمُولُونُ لَكُ الْعَرِيمُ الْمُولُ لَهُ الْكَ الْفَقَتَهَا أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ ، يَفْرَضُ لَهَا نَفَقَتَهَا فِي وَلَكُ اللّهُ وَلَا وَلَكَ وَلَمْ الْمُنَاقِلُ وَلِكَ الْمُؤَلِقُ فِي رَأَيْعِ النَاسِ وَلَى اللّهُ الْوَلَوْلُ وَلَا الْعَلَى الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْفَقَتَهَا فَي اللّهُ الْمُؤْلُولُ وَلَا الْعَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْفَلَا الْعَلَى اللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْكُولُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن جَحَدَ الَّذِي عَلَيهِ الدَّين فَقَالَت الْمَرْأَةُ: أَنا أُقِيمُ الْبينةَ أَن لِزَوْجي عَلَيهِ الدَّين فَقَالَت الْمَرْأَةُ: أَنا أُقِيمُ الْبينةَ أَن لَوْ كَان رَجُلٌ عَلَي هَذا دَينًا ، أَتَمَكُنْهَا مِن ذَلِكَ ؟ قَالَ : نعَمْ تَكَنْ مِن ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ أَن لَوْ كَان رَجُلٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَينٌ فَعَابِ الْمِدْيانِ فَقَالَ الَّذِي لَهُ الدَّين: أَنا أُقِيمُ الْبينةَ أَن لِغرِيمِي هَذا لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَينٌ فَعَابِ الْمِدْيانِ فَقَالَ الَّذِي لَهُ الدَّين: أَنا أُقِيمُ الْبينةَ أَن لِغرِيمِي هَذا الْعَالَبِ عَلَى هَذا الرَّجُلِ دَينًا ، فَاقَضُونِي مِنهُ حَقِّي أَنهُ يَكَّن مِن ذَلِكَ ، وَهُو رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَتَت وَالزَّوْجُ غائب وَلا مَالَ لَهُ فِي مَوْضِعِهَا الَّذِي هِي فِيهِ ، فَقَالَت: افْرض لِي نفقَتِي عَلَى زَوْجي حَتى إذا قَدِمَ أَتبعْته بَمَا فَرَضْت لِي ؟ قَالَ : لا يفْرَضُ لَهَا وَيترَكُ الزَّوْجُ حَتى يقْدَمَ ، وَإِن كَان فِي مَغِيبِهِ عَنهَا عَدِيمًا لَمْ يكُن عَلَيهِ شَيءٌ مِن نفقَتِهَا ، وَهُو رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت الْمَجُوسِيةَ إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُهَا ، أَيكُون لَهَا النفَقَةُ قَبِلَ أَن يعْرِضَ عَلَيهَا السُّلْطَان الإسْلامَ ؟ قَالَ : لَيسَ لَهَا عَلَيهِ نفَقَةٌ ؛ لأنهَا لا تترَك ، إنمَا يعْرَضُ عَلَيهَا الإسْلامُ ، فَإِن أَسْلَمَت كَانت امْرَأَتَهُ وَإِلا فُرِّقَ بِينهُمَا .

ابن وَهْب عَن عَبدِ الرَّحْمَن بنِ أَبِي الزِّنادِ (۱) وَعَبدِ الْجَبارِ عَن أَبِي الزِّنادِ قَالَ : خاصَمَت امْرَأَةٌ زَوْجَهَا إِلَى عُمَر بنِ عَبدِ الْعَزيزِ وَأَنا حَاضِرٌ فِي إِمْرَتِهِ عَلَى الْمَدِينةِ ، فَذكرَت لَهُ أَنهُ لا ينفِقُ عَلَيهَا ، فَدَعَاهُ عُمَرُ فَقَالَ : أَنفِقْ عَلَيهَا وَإِلا فَرَّقْت بينك وَبينها . فَلاَ أَبو الزِّنادِ : وَقَالَ عُمَرُ : اضْربوا لَهُ أَجَلا شَهْرًا أَوْ شَهْرَينِ ، فَإِن لَمْ ينفِقْ عَلَيها إلَى فَلَا أَبُو الزِّنادِ قَالَ لِي عُمَرُ : سَلْ لِي سَعِيدَ بن الْمُسَيب عَن أَمْرهِما، فَللَ : فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : يضْرَب لَهُ أَجَلٌ ، فَوقَت مِن الأَجلِ غُوًا مِمَّا وَقَّت لَهُ عُمَرُ ، قَالَ وَلاَ اللهِ عُمَرُ اللهَ عَمرَ الْأَجلِ غُوًا مِمَّا وَقَّت لَهُ عُمرُ ، قَالَ وَلاَ اللهِ عُمرَ اللهِ عَمرَ اللهُ عَلَى الله عَيدٌ - وَأَقْبلَ بوَجْهِ مِن ذلِكَ اللهُ عَرْقَ بينهُما ، قَالَ سَعِيدٌ - وَأَقْبلَ بوَجْهِ مِن ذلِكَ بالثقةِ ، فَقُلْت لَهُ : يا أَبا مُحَمَّدٍ : أَسُنةٌ هَذِهِ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ - وَأَقْبلَ بوَجْهِ مِن ذلِكَ بالثقةِ ، فَقُلْت لَهُ : يا أَبا مُحَمَّدٍ : أَسُنةٌ هَذِهِ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ - وَأَقْبلَ بوَجْهِ مِن ذلِكَ بالثقةِ ، فَقُلْت لَهُ : يا أَبا مُحَمَّدٍ : أَسُنةٌ هَذِهِ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ - وَأَقْبلَ بوَجْهِ مِن ذلِكَ بالثقةِ ، فَقُلْت لَهُ : يا أَبا مُحَمَّدٍ : أَسُنةٌ هَذِهِ ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ - وَأَقْبلَ بوجْهِ وَالْمُونَ عَمَلُ لِي يَعْمُ مُن اللهِ دِينارًا فِي كُلِّ شَهْرٍ وَأَقَرَّهَا عِندَ زَوْجِهَا وَأَحَدُهُمَا يزيدُ عَلَى صَاحِبِهِ (٢).

مَالِكٌ وَغيرُهُ عَن سَعِيدِ بنِ الْمُسَيبِ أَنهُ كَان يقُولُ: إذا لَمْ ينفِق الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ

⁽۱) عبد الرحمن بن أبي الزناد، عبد الله بن ذكوان القرشي روى عن أبيه وموسى بن عقبة وهشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح وغيرهم، وروى عنه ابن جريج وأبو داود الطيالسي وابن وهب وغيرهم، ضعفه ابن معين والساجي، ووثقه الترمذي والعجلي. انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥٩–٣٦٢).

 ⁽٢)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق _ باب ما قالوا في الرجل يعجز عن نفقة امرأته (٤/ ١٤٨)
 رقم (١) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٧٣) عن سعيد بن المسيب بنحوه .

فُرِّقَ بِينَهُمَا (1) ، وَسَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ: كُلُّ مَن أَذْرَكْت يَقُولُون: إذا لَمْ يَنفِقْ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَتِهِ فُرِّقَ بِينَهُمَا (1) . ابن وَهْب عَن اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ: إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَهُو غَنِي فَاحْتاجَ حَتى لا يَجَدَ مَا يَنفِقُ فُرِّقَ بِينَهُمَا ، وَإِن وَجَدَ مَا يَغْنِهَا مِن الْحُبْزِ وَالزَّيتِ وَغَلِيظِ الثيابِ لَمْ يَفَرَّقْ بِينَهُمَا .

قَالَ اللَّيث : وَقَالَ رَبِيعَةُ : أَمَّا الْعَبَاءُ (٣) وَالشِّمَالُ (٤) فَعَسَى أَن لا يؤْمَرَ بكِسْوَتِهَا ، وَأَمَّا غِلِيظُ الثيابِ مِن الْخيفِي (٥) وَالإتربِي وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لِلْمُعْسِرِ ، وَلا يلْتَمَسُ عَلِيظُ الثيابِ مِن الْخيفِي (٥) وَالإتربِي وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لِلْمُعْسِرِ ، وَلا يلْتَمَسُ مِنهُ غيرُهُ ، وَمَا سَدّ مَخمَصَتَهَا وَرَفَعَ الْجُوعَ عَنهَا فَلَيسَ لَهَا غيرُهُ ، وَأَمَّا الْخَادِمُ فَإِن لَمْ تَكُن عِندَهُ قُوَّةٌ عَلَى أَن يَخَدُمَهَا فَإِنهُمَا يَتَعَاوَنَانِ عَلَى الْخِدْمَةِ ، إِنمَا حَتُّ الْمَرْأَةِ عَلَى رَوْجِهَا مَا كَفَاهَا مِن الثيابِ وَالْمَطْعَمِ ، فَأَمَّا الْخِدْمَةُ يكْفِي عَنهَا عِندَ الْيسْرِ وَتعِين بقُوِّتِهَا عِندَ الْعُسْرِ ، قَالَ سَحْنُونٌ : عَجْزُهُ عَن الْخِدْمَةِ كَعَجْزِهِ عَن النفَقَةِ ، وَالْفُرْقَةُ تَجِب بِذَلِكَ بِينَهُمَا إِذَا عَجَزَعَنها .

فِي الْعِنين

قُلْت : أَرَأَيت الْعِنِين مَتى يضْرَب لَهُ الأَجَلُ ، أَمِن يوْم تزَوَّجَهَا أَمْ مِن يوْم ترْفَعُهُ إلَى السُّلْطَان ؟ قَالَ : قُلْت : أَرَأَيت الْعِنِين السُّلْطَان ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ . قُلْت : أَرَأَيت الْعِنِين إِذَا فَرَّقَ السُّلْطَان بينهُمَا ، أَيكُون أَمْلَكَ بهَا فِي الْعِدَّةِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يكُون أَمْلَكُ بهَا فِي الْعِدَّةِ ؟ قَالَ الزَّوْجُ الْعِنين: قَدْ جَامَعْتها بهَا فِي الْعِدَّةِ وَلا رَجْعَة لَهُ عَلَيهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ الزَّوْجُ الْعِنين: قَدْ جَامَعْتها وَقَالَت الْمَرْأَةُ : مَا جَامَعْنِي ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَنهَا ، فَقَالَ : قَدْ نزلَت هَذِهِ ببلَدِنا وَالله الْمِيرُ فَمَا دَرَيت مَا أَقُولُ لَهُ ، ناسٌ يقُولُون: يَجْعَلُ مَعَهَا النسَاءُ وَناسٌ يقُولُون : يَجْعَلُ مَعَهَا النسَاءُ وَناسٌ يقُولُون : يَجْعَلُ فِي قُبلِهَا الصَّفْرَةُ فَمَا أَدْرِي مَا أَقُولُ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : إلا أنبي رَأَيت

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٦٠) رقم (٨٢) ، وابن أبيي شيبة في المصدر السابق (١) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٦٠) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٧٤) عن سعيد بن المسيب .

⁽٢) هو الحديث السابق عند مالك .

⁽٣) لعلها : العباءة وهي ما تلبس فوق الثياب .

 ⁽٤) الشَّمال : جمع شملة وهي كساء دون القطيفة يشتمل به ، كما في القاموس .

⁽٥) لعله : الحنيفي ، وهو ما غلظ من الكتان وغيره .

٣٨٦ _____ المدونة الكبرى

وَجْهَ قَوْلِهِ أَن يدِينِ الزَّوْجَ ذلِكَ وَيحْلِفَ وَسَمِعْتُهُ مِنهُ غيرَ مَرَّةٍ ، وَهُوَ رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت الْعِنِينِ إِذَا لَمْ يَجَامِعِ امْرَأَتِهُ فِي السَّنَةِ ، وَفُرِّقَ بِينهُمَا بِعْدَ السَّنةِ ، أَيكُون لَهَا الصَّدَاقُ كُلُّهُ لَهَا الصَّدَاقُ كُلُّهُ كَامِلا إِذَا أَقَامَ مَعَهَا سَنةً ؛ لأنهُ قَدْ تَلَوَّمَ لَهُ وَقَدْ خَلَى بِهَا فَطَالَ زَمَانهُ مَعَهَا وَتغيرَ صَبغها كَامِلا إِذَا أَقَامَ مَعَهَا سَنةً ؛ لأنهُ قَدْ تلوَّمَ لَهُ وَقَدْ خَلَى بِهَا فَطَالَ زَمَانهُ مَعَهَا وَتغيرَ صَبغها وَخلِقَ ثِيابِهَا ، وَتغيرَ جَهَازُهَا عَن حَالِهِ ، فَلا أَرَى لَهُ عَلَيهَا شَيئًا ، وَإِن كَان فِرَاقُهُ إِياهَا وَخلِقَ ثِيابِهَا ، وَتغيرَ جَهَازُهُا عَن حَالِهِ ، فَلا أَرَى لَهُ عَلَيهَا شَيئًا ، وَإِن كَان فِرَاقُهُ إِياهَا وَخلِيمًا مِن دُخُولِهِ رَأَيت عَلَيهِ نِصْفَ الصَّدَاقِ ، قَالَ مَالِكٌ : وَإِن نَاسًا لَيقُولُون: لَيسَ لَهُ اللهَ اللهُ يَعْدُولُون: لَيسَ لَهُ اللهَ عَن حَالِهُ وَلَكِنَ النَّذِي أَرَى إِن كَان قَدْ طَالَ ذَلِكَ وَتِاعَدَ وَتَلَادَ مِنهَا وَخلا بِهَا أَن الصَّدَاقَ لَهَا كَامِلا .

ابن وَهْب عَن عُمَرَ بنِ قَيسِ عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحٍ عَن ابنِ الْمُسَيبِ أَن عُمَرَ بن الْخطَّابِ قَضَى فِي الرَّجُلِ يبتنِي بالْمَرْأَةِ فَلا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسَّهَا ، أَنَهُ يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ مِن يوْم يأْتِيانِ السُّلُطَان ، قَالَ : فَإِن اسْتَقَرَّت فَهِي أَوْلَى بنفْسِهَا (١)، قَالَ عَطَاءً: إذا ذكر أَنهُ يصيبَهَا وَتدَّعِي أَنهُ لا يأْتِيهَا فَلَيسَ عَلَيهِ إلا يمينهُ باللَّهِ الَّذِي لا إِلَهَ إلا هُو لَقَدْ وَطِئتها ثَمَّ لا شَيءَ عَلَيهِ .

ابن وَهْب عَن مُحَمَّدِ بنِ عُمَرْوَ بنِ جُرَيج (٢) قَالَ : أَخبرَنِي أَبو أُمَيةَ عَبدُ الْكَريمِ عَن عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ وَعَبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ أَنهُمَا قَالا : ينتظَرُ بهِ مِن يوْمِ تخاصُمِهِ سَنةً ، فَإِذا مُضَت سَنةٌ اعْتدَّت الْمُطَلَّقَةُ وَكَانت فِي الْعِدَّةِ أَمْلَكَ بَأَمْرِهَا (٣).

ابن وَهْب : قَالَ ابن جُرَيج : وَسَأَلْت عَطَاءً فَقَالَ : لَهَا الصَّدَاقُ حِين أَغلَقَ عَلَيهَا وَينتظُرُ بهِ مِن وَمْ تخاصُمِهِ سَنَةً ، فَأَمَّا مَا قَبلَ ذلكَ فَلا هُوَ عَفْوَ عَنهُ ، وَلَكِن ينتظرُ بهِ مِن يوْم تخاصُمِهِ ، فَإِذَا مَضَت سَنةٌ اعْتدَّت وَكَانت تطليقةً وَإِن لَمْ يطَلِّقْهَا ، وَكَانت فِي الْعِدَّةِ وَمُ مَعْن بَاهُرِهَا (3) . ابن وَهْب عَن عَبدِ الْجَبارِ : بنِ عُمَرَ عَن عُمَرُو بنِ خلْدَةَ (٥) عَن ابن

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ باب كم يؤجل العنين(۳/ ۳۳۲)رقم (۱٤،۱٥ - ۱۹) وفي الطلاق باب ـ ما قالوا في امرأة العنين(٤/ ١٢٤)رقم (۱) عن عمر بن الخطاب ﷺ بنحوه.

⁽۲) الصواب محمد بن عمرو عن ابن جريج . (۳) رواه عبد الرزاق في المصنف (۱۰۷٦٤) عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق باب _ ما قالوا في امرأة العنين (٤/ ١٢٤) رقم (٢) وعبد الرزاق في المصنف (١٠٧٦٨) عن عطاء .

⁽٥) عمرو بن خلدة بن مخلد بن عامر بن زريق الأنصاري، روى عن أبي قتادة الأنصاري وأبي هريرة وأبي سعيد وسعيد بن المسيب وغيرهم، وروى عنه ابنه سعيد وبكير بن الأشج والزهــري =

الْمُسَيب بذلِكَ ؛ قَالَ : يضْرِب لَهُ السُّلْطَان أَجَلَ سَنةٍ مِن يوْم ترْفَعُ ذلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، فَإِن اسْتَطَاعَهَا وَإِلا فَرَّقَ بينهُمَا (١) . قَالَ عَبدُ الْجَبارِ : وَقَالَ ذَلِكَ رَبِيعَةُ .

ابن وَهْب : قَالَ مَالِكٌ : وَبِلَغْنِي عَن سُلْيَمَان بن يِسَار أَنهُ قَالَ: أَجَلُ الْمُعْترِضِ عَلَى أَهْلِهِ سَنةٌ . مَالِك : عَن ابن شِهَاب عَن ابن الْمُسَيَب أَنهُ قَالَ: إذا دَخلَ الرَّجُلُ بامْرَأَتِهِ فَاعْترَضَ عَنهَا فَإِنهُ يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ ، فَإَن اسْتطَاعَ أَن يَسَّهَا وَإِلا فَرَّقَ بِينهُمَا (٢) .

ابن وَهْب : قَالَ مُوسَى بن عَلِي: قَالَ ابن شِهَاب: إن الْقُضَاةَ يقْضُون فِي الَّذِي لا يسْتَطِيعُ امْرَأَتهُ بترَبص سَنة يبتغِي فِيهَا لِنفْسِهِ ، فَإِن أَلَمَّ فِي ذَلِكَ بَأَهْلِهِ فَهِي امْرَأَتهُ ، وَإِن مَضَت سَنةٌ وَلَمْ يَسَهَا فُرِّقَ بِينهُ وَبِينهَا ، وَتَقْضِي الْقُضَاةُ بذلِكَ مِن حِين تَناكِرُهُ امْرَأَتهُ أَوْ مَضَت سَنةٌ وَلَمْ يَسَهَا ، وَإِن كَانت تَحْتهُ امْرَأَتهُ فَوَلَدَت لَهُ ثُمَّ اعْتَرَضَ عَنهَا فَلَمْ يسْتَطِعْ لَهَا فَلَمْ أَسْمَعْ بَأَحَدٍ فَرَّقَ بِين رَجُلِ وَبِينِ امْرَأَتِهِ بعْدَ أَن يَسَهَا ، فِي هَذَا الأَمْرُ عِندَنا .

قُلْت: أَرَأَيت الْعِنِينِ إِذَا نَكُلَ عَنِ الْيَمِينِ؟ فَقَالَ: يقَالُ لِلْمَوْأَةِ: احْلِفِي فَإِن حَلَفَت فُرِق بِينهُمَا وَإِن أَبِت كَانت امْرَأَتهُ، وَهَذَا رَأَيي. قُلْت: أَرَأَيت إِن فَرَق السُلْطَان بين الْعِنينِ وَامْرَأَتِهِ بعْدَ مُضِي السَّنةِ أَيكُونَ عَلَيهَا الْعِدَّةُ لِلطَّلاقِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: نعَمْ الْعِنينِ وَامْرَأَتِهِ بعْدَ مُضِي السَّنةِ أَيكُونَ عَلَيهَا الْعِدَّةُ لِلطَّلاقِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: نعَمْ يُطُرُب لَهُ فِيهَا أَجَلُ سَنةٍ وَإِن تَوَقَّر وَحَرَائِرُ وَهُو يصِلُ إِلَيهِنِ وَلا يصِلُ إِلَى هَنْو وَالْ اللّهِ وَإِن قَلْت : أَرَأَيت إِن وَطِئهَا مَرَّةً ثُمَّ أَمْسَكَ عَنهَا تَعَمْ يَضُرُب لَهُ فِيهَا أَجَلُ سَنةٍ وَإِن كَان يُولَدُ لَهُ مِن غيرِهَا ، كَذلِك قَالَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ إِذَا وَطِئهَا مَرَّةً ثُمَّ أَمْسَكَ عَنهَا أَجَلُ سَنةٍ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ إِذَا وَطِئهَا مَرَّةً ثُمَّ أَمْسَكَ عَنهَا عَنهَا عَندَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ إِذَا وَطِئهَا ثَمَّ أَعْمَلُ عَنهَا عَندَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ إِذَا وَطِئهَا ثَمَ اللّهِ عَنهَا عِندَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ إِذَا وَطِئها ثَمَ

قُلْت : أَرَأَيت الْعِنين بعْدَ سَنةٍ إذا فُرِّقَ بِينهُمَا أَيكُون تطْلِيقَةً أَوْ يكُون فَسْخًا بغيرِ طَلاق ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تكُون تطْلِيقَةً . قُلْت : وَالْخصِي أَيضًا إذا اختارَت فِرَاقَهُ أَتكُونَ تطْلِيقَةً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : لِمَ ؟ قَالَ : لأنهَا لَوْ شَاءَت أَن تقِيمَ مَعَهُ أَقَامَت وَكَان النكاحُ صَحِيحًا ، فَلَمَّا اختارَت فِرَاقَهُ كَانت تطْلِيقَةً ، ألا ترى أَنهُمَا

⁼ وغيرهم ، وثقه ابن سعد والنسائي والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهـذيب التهـذيب (٤/ ٣٤٥،٣٤٤) .

 ⁽١) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥٨) رقم (٧٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _
 باب كم يؤجل العنين (٣/ ٣٣١) رقم (١٠) عن ابن المسيب .

⁽٢) رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٥٧) رقم (٧٤) .

كَانَا يَتُوَارَثَانَ قَبَلَ أَن تَخْتَارَ فِرَاقَهُ عِنْدَ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت امْرَأَةَ الْعِنِينِ وَالْخصِي وَالْمَجْبوب (() إذا عَلِمَت بهِ ثُمَّ تَرَكَتُهُ فَلَمْ ترْفَعْهُ إِلَى السُّلْطَانِ وَأَمْكَنتُهُ مِن نَفْسِهَا ثُمَّ بِدَا لَهَا فَرَفَعْتهُ إِلَى السُّلْطَانِ ؟ قَالَ : أَمَّا امْرَأَةُ الْخصِي وَالْمَجْبوب فَلا خِيارَ لَهَا إذا أَقَامَت مَعَهُ وَرَضِيت بِذلِك فَلا خِيارَ لَهَا إذا أَقَامَت مَعَهُ وَرَضِيت بِذلِك فَلا خِيارَ لَهَا عِندَ مَا للْحَمِينَ وَالْمَجْبوب فَلا خِيارَ لَهَا إذا أَقَامَت مَعَهُ وَرَضِيت بِذلِك فَلا خِيارَ لَهَا عِندَ مَا للْحَمْ وَأَمَّا امْرَأَةُ الْعِنينِ فَلَهَا أَن تقُولَ: اضْربوا لَهُ أَجَلَ سَنةٍ ؛ لأن الرَّجُل رُبَا تزوَّجَ الْمَرْأَةَ فَيعْرضُ لَهُ دُونِهَا ثُمَّ يَفُرَّقُ بِينَهُمَا ، ثمَّ يَتزَوَّجُ أُخرَى فَيصِيبها وَتلِدُ مِنهُ أَوْلادًا الْمَرْأَةَ فَيعْرضُ لَهُ دُونِهَا ثَمَّ يَفُرَّقُ بِينَهُمَا ، ثمَّ يَتزَوَّجُ أُخرَى فَيصِيبها وَتلِدُ مِنهُ أَوْلادًا فَتَقُولُ: هَذِهِ تركِتَهُ وَأَنا أَرْجُو ؛ لأن الرِّجَالَ بَحَالَ مَا وَصَفْت لَكَ فَذلِكَ لَهَا إلا أَن يكُونِ فِرَاقُهُ قَوْلُ لَهَا بعْدَ ذلِكَ . قُلْت : وَيكُون فِرَاقُهُ تَوْلِ لَهَا بعْدَ ذلِكَ . قُلْت : وَيكُون فِرَاقُهُ تَطْلِيقَةً ؟ قَالَ : نعَمْ

قُلْت : أَرَأَيت الْعِنِين ، أَيكُون لَهُ أَن يؤجلهُ صَاحِب الشُّرَطِ (٢) أَوْ لا يكُون ذلِكَ إلا عِندَ قَاض أَوْ أَمِيرِ يولِّي الْقُضَاة ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَن يَجَازَ قَضَاءُ أَهْلِ هَذِهِ الْمِياهِ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإِنِمَا هُمْ أُمَرَاءُ عَلَى تِلْكَ الْمِياهِ وَلَيسُوا بِقُضَاةٍ ، فَأَرَى أَن صَاحِب الشُّرَطِ إِن ضَرَب لِلْعِنِينِ أَجَلا جَازَ ، وَكَان ذلِكَ جَائزًا ، قَالَ : وَلَقَدْ بلَغنِي عَن مَالِكٍ فِي امْرَأَةٍ فُقِدَ زَوْجُهَا ، فَضَرَب لَهَا صَاحِب الْمِياهِ الأَجَل فَأَخطاً فِي ضَرْبهِ الأَجَلَ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : أَظُنهُ ضَرَب لَهَا الأَجَلَ مِن يوم فَقَدَتهُ أَرْبِعَ سِنِين ، قَالَ مَالِكٌ : تستكُمِلُ ابن الْقَاسِمِ : أَظُنهُ ضَرَب لَهَا الأَجَلَ مِن يوم فَقَدَتهُ أَرْبِعَ سِنِين ، قَالَ مَالِكٌ : تستكُمِلُ ذلِكَ مِن يوم يشى مِن حَبرهِ أَرْبِعَ سِنِين وَلَمْ يَطْعَن فِي أَنهُ لا يُجُوزُ لَهُ مَا صَنعَ ، فَهَذا يَلُكَ مِن يوم يشى مِن حَبرهِ أَرْبِعَ سِنِين وَلَمْ يَطْعَن فِي أَنهُ لا يُجُوزُ لَهُ مَا صَنعَ ، فَهَذا يدُلُكَ مِن يوم يشى مَن حَبرهِ أَرْبِعَ سِنِين وَلَمْ يَطْعَن فِي أَنهُ لا يُجُوزُ لَهُ مَا صَنعَ ، فَهَذا يدُلُكَ مِن يوم يشى مَن حَبرهِ أَرْبِعَ سِنِين وَلَمْ يَطْعَن فِي أَنهُ لا يَجُوزُ لَهُ مَا صَنعَ ، فَهَذا يدُلُكَ أَيضًا عَلَى مَسْأَلَتِكَ : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوصَلَ إِلَيها مَرَّةً ثُمَ طَلَقَها ، ثمَ تَوَجَهَا بعْذَ ذَلِكَ لَمْ يصِلْ إِلَيها ، أَيضْرَب لَهُ أَجَلُ سَنةٍ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

فِي ضَرْبِ الْأَجْلِ لَا مُرَاَّةِ الْمَجْنُونِ وَالْمَجْنُومِ

قُلْت : فَالْمَجْنُون الْمُطْبَقُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا . قَالَ : وَقَالَ لِي هَالِكٌ فِي الْمَجْنُون إِذَا أَصَابِهُ الْجُنُون بِعْدَ تَزْوِيجِهِ الْمَرْأَةَ : إِنهُ يعْزَلُ عَنهَا وَيضْرَب لَهُ مَالِكٌ فِي الْمَجْنُون إِذَا أَصَابِهُ الْجُنُون بِعْدَ تَزْوِيجِهِ الْمَرْأَةَ : إِنهُ يعْزَلُ عَنهَا وَيضْرَب لَهُ أَجْلُ سَنةٍ مَ وَإِلا فُرِّقَ بِينهُمَا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَبلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنهُ قَالَ : وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكٍ . قَالَ: وَقَالَ لِي مَالِكٌ:

⁽١) الجب : القطع ، والمجبوب : الذي قطع ذكره، كما في القاموس ، وقال الحطاب : المقطوع الخصيتين دون الذكر أو العكس . انظر مواهب الجليل (٣/ ٥٥٧).

⁽٢) صاحب الشرطة: رئيس الشرطة.

وَالْمَجْذُومُ الْبِينِ الْجُذَامَ يَفَرَّقُ بِينَهُ وَبِينِ امْرَأَتِهِ إِذَا طَلَبَتِ ذَلِكَ . قُلْت : فَهَلْ يضْرَبِ لِهَذَا الْأَجْذُمِ أَجَلٌ مِثْلُ أَجَلِ الْمَجْنُونِ لِلْعِلاجِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إِلا أَنِي أَرَى إِنْ كَانَ مِمَّن يرْجَى بَرْؤُهُ فِي الْعِلاجِ وَقَدَرَ عَلَى الْعِلاجِ ، فَأَرَى أَن يضْرَب لَـهُ الْاَجَلُ ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا مِن مَالِكٍ .

ابن وَهْب عَن مَسْلَمَةَ عَمَّن حَدَّتُهُ عَن عَمْرِو بنِ شُعَيب عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ قَالَ : كَتب عَمْرُو بنِ الْعَاصِ إِلَى عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ فِي رَجُلٍ مُسَلْسِلِ بقيودٍ يخافُونهُ عَلَى امْرَأَتِهِ فَقَالَ : أَجلُوهُ سَنةً يتدَاوَى فَإِن برئ وَإِلا فُرِّقَ بِينهُ وَبِينِ امْرَأَتِهِ . ابن وَهْب عَن يونسَ عَن رَبِيعَةَ أَنهُ قَالَ : إِن كَانت امْرَأَتُهُ يؤُذِيهَا وَلا يعْفِيهَا مِن نفْسِهِ لَمْ توقَف عَلَيهِ وَلَـمْ تحبس عِندَهُ ، وَإِن كَان يعْفِيهَا مِن نفْسِهِ وَلا يرْهِقُهَا بسُوءِ صُحْبةٍ لَمْ يُجُزْ طَلاقُهُ إِياهَا .

فِي اخْلِلُافِ الرَّوْجَينَ فِي مَنَاعَ الْبِيتِ

قُلْت : أَرَأَيت مَا كَان فِي الْبيتِ مِن مَتاعِ الرِّجَالِ فَأَقَامَت الْمَرْأَةُ الْبينةَ أَنهَا اشْترَتهُ ؟ قَالَ : قُلْ : هُوَ لَهَا . قُلْت : وَوَرَثتهَا فِي الْبينةِ وَالْيمِينِ بَمَزلِتِهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، إلا أَنهُمْ إِنمَا عُلْمُون عَلَى عِلْمِهِمْ أَنهُمْ لا يعْلَمُون أَن الزَّوْجَ اشْترَى هَذَا الْمَتاعَ الَّذِي يدَّعِي أَنهُمْ لا يعْلَمُون أَن الزَّوْجَ اشْترَى هَذَا الْمَتاعَ الَّذِي يدَّعِي مِن مَتاعِ النسَاءِ ، وَلَوْ كَانت الْمَرْأَةُ حَيةً حَلَفَت عَلَى الْبتاتِ . قُلْت : وَوَرَثَةُ الرَّجُلِ بِهَ نَهِ الْمَنزِلَةِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ

قُلْت : صِفْ لِي مَتاعَ النسَاءِ مِن مَتاعِ الرِّجَالِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : سَأَلْت مَالِكًا عَن شَيءٍ يدُلُّكَ عَلَى مَا بعْدَهُ ، قُلْت لِمَالِكٍ : الطَّسْت (١) وَالتَوْرُ (٢) وَالْمَنارَةُ (٣) ، قَالَ : هَـذا

⁽١) الطست : الطس : أبدل من إحدى السينين تاء ، وحكى بالشين المعجمة ، كما في القاموس .

⁽٢) التور: إناء يشرب فيه الماء ، كما في القاموس.

⁽٣) المنارة : الأصل منورة وهو موضع النور، كما في القاموس .

مِن مَتاعِ الْمَرْأَةِ وَأَمَّا الْقِبَابِ(۱) وَالْحِجَالُ(۲) وَالْاَسِرَّةُ وَالْفُرُشُ وَالْوَسَائِدُ وَالْمَرَافِقُ وَالْسِطُ فَإِنهُ مِن مَتاعِ الْمَرْأَةِ عِندَ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت الْحُلِي هَلْ تعْلَمُ لِلرَّجُلِ فِيهِ شَيئًا ؟ قَالَ : لا إلا الْمِنطَقَةُ (۱) وَالسَّيفُ وَالْخَاتُم . قُلْت : أَرَأَيت الْخَدَمَ وَالْغِلْمَان ؟ شَيئًا ؟ قَالَ : لا إلا الْمِنطَقَةُ وَالسَّيفُ وَالْخَاتُم . قُلْت : أَرَأَيت الْخَدَمَ وَالْغِلْمَان ؟ قَالَ: فِي رَأْيِي أَن لا شَيءَ لِلْمَرْأَةِ مِن الرَّقِيقِ ذَكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا ؛ لأن الذَكُورَ مِمَّا يكُون لِلرِّجَال وَالنسَاءِ ، فَالرِّجَالُ أَوْلَى بِالرَّقِيقِ وَلا شَيءَ لِلْمَرْأَةِ فِي لِلْمَرْأَةِ فِي اللَّرِّجَالُ وَالنسَاءِ ، فَالرِّجَالُ أَوْلَى بِالرَّقِيقِ وَلا شَيءَ لِلْمَرْأَةِ فِيهِمْ ؛ لأن الْبيت بيت الرَّجُل .

قُلْت: أَرَأَيت الإبلَ وَالْغنمَ وَالْبقَرَ وَالدُّوَاب؟ قَالَ ابن الْقَاسِم: هَذا مِمَّا لَمْ يتكلَّمْ الناسُ فِيهِ ؟ لأن هَذا إنَّ الْبيتِ وَلَيسَ مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ لأن هذا إنَّ الحَوَلَهُ وَدُورِهِمْ ، يُحُوزُهُ ؟ لأن الناسَ إنما اختلَفُوا فِي مَتاعِ الْبيتِ وَفِيمَا يكُون عِندَهُمْ فِي بيوتِهِمْ وَدُورِهِمْ ، فَأَمَّا مَا كَان مِمَّا هُوَ فِي الرَّعْي فَهذا لِمَن حَازَهُ . قُلْت : وَالدَّوَابِ الَّتِي فِي الْمَرَابِطِ وَالْبرَاذِين نَ وَالدَّوَابِ الَّتِي فِي الْمَرَابِطِ وَالْبرَاذِين نَ وَالْبِعلِ وَالْحَمِيرُ ؟ قَالَ : هذا أَيضًا لِمَن حَازَهُ ؟ لأن هذا لَيسَ مِن مَتاعِ الْبيتِ . قُلْت : وَالْعَبدُ وَالْخادِمُ مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْخادِمُ فَنعَمْ ؟ لأنهَا مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْخادِمُ فَنعَمْ ؟ لأنهَا مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْخادِمُ فَنعَمْ ؟ لأنهَا مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْخادِمُ فَنعَمْ ؟ لأنهَا مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْخادِمُ فَنعَمْ ؟ لأنها مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْخادِمُ فَنعَمْ ؟ لأنها مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْخادِمُ فَنعَمْ ؟ لأنها مِن مَتاعِ الْبيتِ ؟ لأنهَا تخدِمُ فِي الْبيتِ ، وَالْعَبدُ لِلرَّجُلِ إلا أَن تكُون لِلْمَرْأَةِ بينةٌ عَلَى حِيازَةٍ تعْرَفُ لَهَا فَيكُون لَهَا .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان أَحَدُ الزَّوْجَينِ عَبدًا وَالآخرُ حُرًّا ؟ فَاختَلَفَا فِي مَتاعِ الْبيتِ ، أَوْ كَان أَحَدُهُمَا مُكَاتبا وَالآخرُ حُرًّا ؟ قَالَ : هَ وَلاءِ كُلُّهُ مْ كَان أَحَدُهُمَا مُكَاتبا وَالآخرُ حُرًّا ؟ قَالَ : هَ وَلاّءِ كُلُّهُ مْ وَالْحُرَّانِ سَوَاءٌ إِذَا اختَلَفُوا صُنِعَ فِيمَا بينهُمْ كَمَا يصْنعُ فِيمَا بين الزَّوْجَينِ . قُلْت : وَهَ ذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : هَذَا رَأْيي . قُلْت : وَكَذَلِكَ الزَّوْجَانِ إِذَا كَان أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالآخرُ كَافِرًا فَاختَلَفَا فِي مَتاع الْبيتِ ، أَهُمَا وَالْحُرَّانِ الْمُسْلِمَانِ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : كَافِرًا فَاختَلَفَا فِي مَتاع الْبيتِ ، أَهُمَا وَالْحُرَّانِ الْمُسْلِمَانِ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ فِي رَأْيي ، وَمَا سَأَلْنَا مَالِكًا عَن حُرٍّ وَلا عَبدٍ وَلا حُرَّةٍ ، وَلَكِن سَمِعْتَهُ مِنهُ غيرَ عَامً كَمَا فَسَرْت لَكَ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُختلِعَةَ وَالْمُبارِئِةَ وَالْمُلاعِنةَ وَٱلَّتِي تبين مِن زَوْجِهَا بالإيلاءِ ، أَهُن

⁽١) القبة: الخيمة.

 ⁽۲) الحجلة محركة ، كالقبة وموضع يزين بالثياب والستور للعروس ، كما في القاموس .

 ⁽٣) المنطقة : شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر على الأرض، كما في القاموس .

⁽٤) البرذون : الدابة، كما في القاموس .

وَالْمُطَلَّقَةُ فِي الْمَتَاعِ فِي اختِلافِهَا وَالزَّوْجِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ سَوَاءٌ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان مِلْكُ رَقِبةِ الدَّار لِلْمَرْأَةِ فَاختَلَفَا فِي الْمَتَاعِ لِمَن يُعْعَلُ مِالِكٌ مَا يكُون لِلرِّجَالِ وَالنسَاءِ مِن ذلِكَ ؟ قَالَ : لا ينظَرُ فِي هَذَا إِلَى مِلْكِ الْمَرْأَةِ الدَّار وَإِنَمَا ينظَرُ فِي هَذَا إِلَى مِلْكِ الْمَرْأَةِ الدَّار وَإِنْمَا ينظَرُ فِي الدَّارِ الرَّجُلِ ؛ لأَن مِلْكُ الْبِيتِ لِغِيرِهِ . قُلْت : أَرَأَيتَ إِن اختلَفَا فِي الدَّار بَعْبَيْهَا ؟ قَالَ : الدَّارُ دَارُ الرَّجُلِ ؛ لأَن عَلَى الرَّجُلِ أَن يسْكِن الْمَرْأَةَ فَالدَّارُ دَارُهُ. قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان الزَّوْجَانِ عَبَدِينِ ، فَاختلَفَا فِي الْمَتَاعِ ؟ قَالَ : مَحْمَلُهُمَا عِندِي مَحْمَلُ الْحُرَّينِ إِذَا اختلَفًا . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ هَلْ عَلَيْهَا مِن خِدْمَةِ نَفْسِهَا أَوْ خِدْمَةِ بِيتِهَا شَيءٌ أَمْ الْحُولُ مَالِكِ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيْهَا مِن خِدْمَةِ بَيْتِهَا شَيءٌ أَنْ اللَّهُ وَلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيْهَا مِن خِدْمَةِ بِيتِهَا شَيءٌ أَمْ فَي فَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيْهَا مِن خِدْمَةِ بِيتِهَا شَيءٌ أَمْ فَي فَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيْهَا مِن خِدْمَةِ بِيتِهَا شَيءٌ .

فِي الْقَسْمِ بِينِ الرُّوجَاتِ

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَتِينِ إِذَا كَانَتَا تَحْتَ الرَّجُلِ ، أَيصْلُحُ أَن يَقْسِمَ يَوْمَينِ لِهَذِهِ وَيَوْمَينَ لِهَذِهِ وَيَوْمَينَ لِهَذِهِ وَشَهْرًا لِهَذِهِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعُ مَالِكًا يَقُولُ إِلا : يَوْمًا لِهَذَهِ وَيَوْمًا لِهَذِهِ وَيَوْمًا لِهَذِهِ وَيَوْمًا لِهَذِهِ وَيَوْمًا فَلَ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَيَكُفِيكَ مَا مَضَى مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (''فِي هَذَا وَأَصْحَابِهِ وَلَـمْ يَبُغُنا عَن أَحَدٍ مِنهُمْ أَنهُ قَسَمَ إِلا يَوْمًا هَاهُنا وَيَوْمًا هَاهُنا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَدْ أَخبرَنِي مَالِكٌ أَن عُمَرَ بن عَبدِ الْعَزيزِ كَان رُبَمَا عَاضَب بعْضَ نِسَائهِ فَيَاْتِهَا فِي يوْمِهَا فَينامُ فِي حُجْرَتِهَا ، فَلَوْ كَان ذلِكَ يَجُوزُ أَن يقْسِمَ يـوْمَين هَاهُنا وَيوْمَينِ هَاهُنا أَوْ أَكْثرَ مِن ذلِكَ لأَقَامَ عُمَرُ عِندَ الَّتِي هُوَ عَنهَا رَاضٍ ، حَتى إذا رَضِي عَن الأَخرَى وَفَّاهَا أَيامَهَا ، فَهَذا يدُلُكَ عَلَى مَا أَخبرُتك

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يَتَزَوَّجُ الْبَكْرَ ، كَمْ يَكُون لَهَا مِن الْحَقِّ أَن يقِيمَ عِندَهَا وَلا يُسْبِهُ عَلَيهَا فِي الْقَسْمِ بِين نِسَائهِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : سَبِعَةَ أَيامٍ . قُلْت : وَذَلِكَ بِيدِهَا أَوْ يَسْبِهُ عَلَيهَا فِي الْقَسْمِ بِين نِسَائهِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : سَبِعَةَ أَيامٍ . قُلْت : وَذَلِكَ بِيدِ النَّوْجِ إِن شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ ؟ قَالَ : ذَلِكَ لَهَا حَقَّ لازِمٌ وَلَيسَ ذَلِكَ بِيدِ النَّوْجِ ، قَالَ : وَلَقَدْ كَان بَعْضُ أَصْحَابنا ذَكَرَ عَن مَالِكِ أَنهُ قَالَ : إِنمَا ذَلِكَ بِيدِ النَّوْجِ ، قَالَ : وَلَقَدْ كَان بَعْضُ أَصْحَابنا ذَكَرَ عَن مَالِكِ أَنهُ قَالَ : إِنمَا ذَلِكَ بِيدِ النَّوْجِ ، فَكَشَفْت عَن ذَلِكَ فَلَمْ أَجَدْهُ إلا حَقًا لِلْمَوْأَةِ ، وَمِمَّا يَدُلُكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النبي عَلَي لاَمِّ سَلَمَةَ (٢) ، وَقَوْلُ أَنسِ بِنِ مَالِكٍ : « لِلْبكرِ سَبعَ وَلِلثيب ثلاث » (٣) فَأَخبرُ وكَ فِي حَدِيثِ سَلَمَةً (٢) ، وَقَوْلُ أَنسِ بِنِ مَالِكٍ : « لِلْبكرِ سَبعَ وَلِلثيب ثلاث » (٣) فَأَخبرُ وكَ فِي حَدِيثِ

⁽١) روى أنس بن مالك قال : كان للنبي ﷺ تسع نسوة فكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في تسع ... الحديث رواه مسلم في الرضاع (٢٦/١٤٦٢) .

⁽۲) سيأتي بعد الحديث القادم . (۳) رواه مالك في الموطأ في النكاح (۲/ ٤١٩) رقم (١٥) ، والبخاري في النكـاح (٥٢١٣، ٥٢١٥) =

أنس بن مَالِكٍ أَن هَذَا لِلنسَاءِ لَيسَ لِلرِّجَالِ وَمِمَّا صَنعَ النبي ﷺ حِين خيرَ أُمَّ سَـلَمَةَ ، فَهَذَا يَدُلُّكَ أَن الْحَقَّ لَهَا وَلَوْلا ذَلِكَ مَا خيرَهَا . قُلْت: أَرَأَيْت الثيب كَـمْ يكُـون لَهَـا؟ قَالَ : ثلاثٌ . قُلْت: وَهُوَ لَهَا مِثْلَ مَا وَصَفْت فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ : نعَمْ .

سَحْنُونُ عَن أَنسِ بِنِ عِياضِ أَن عَبدَ الرَّحْمَنِ بِن حُمَيدِ (١) بِنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَوْفِ حَدَّثُهُ عَن عَبدِ الْمَلِكِ بِنِ الْحَارِثِ بِنِ هِشَامٍ (٢) قَالَ : لَمَّا تزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أُمَّ سَلَمَةً بِنَ عَبدِ الْمَلِكِ بِنِ الْحَارِثِ بِنِ هِشَامٍ (١) قَالَ : لَمَّا تزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أُمَيةَ أَقَامَ عِندَهَا ثلاثًا ، ثمَّ أَرَادَ أَن يُدُورَ فَأَخذت بثوْبهِ ، فَقَالَ: مَا شِئتِ ، إِن شِئتِ ، إِن شِئتِ وَدْتِكِ ثُمَّ قَاصَصْتُكَ (٣) بِهِ بعْدَ الْيوْمِ ، ثمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى : « ثلاث لِلثيب وَسَبعٌ لِلْبكر » (١) .

مَالِكٌ عَن حُمَيدِ الطَّويلِ عَن أَنسِ بنِ مَالِكِ بذلِكَ . ابن وَهْب عَن رَجَال مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عَبدِ الْعَزيزِ (َ أَهُ مُ وَقَالَ الْعِلْمِ عَن عَبدِ الْعَزيزِ (َ أَ مِثْلُهُ ، وَقَالَ عَطَاءٌ وَزَبانِ بِن عَبدِ الْعَزيزِ (َ أَ مِثْلُهُ ، وَقَالَ عَطَاءٌ وَزَبان : هِي السُّنَةُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن سَافَرَ بإِحْدَاهُن فِي ضَيعَتِهِ (١) وَحَاجَتِهِ أَوْ حَجَّ بإِحْدَاهُن أَو اعْتَمَرَ بهَا أَوْ غزَا بهَا ، ثمَّ قَدِمَ عَلَى الأَخرَى فَطَلَبت مِنهُ أَن يقِيمَ عِندَهَا عَدَدَ الأَيامِ الَّتِي سَافَرَ مَعَ صَاحِبتِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ ذلِكَ لَهَا وَلَكِن يبتدِئ الْقَسْمَ بينهُمَا وَيلْغِي الأيامَ

[:] ومسلم في الرضاع (١٤٦١) من حديث أنس بن مالك 🐡 .

⁽۱) عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، روى عن أبيه وسعيد بن المسيب والسائب ابن يزيد وعروة وغيرهم ، وروى عنه صالح بن كيسان وسليمان بن بلال وابن عيينة وغيرهم ، وثقه أبو حاتم وأبو داود وابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥٥) .

⁽٢) عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخنوه المخزومي ، روى عن أبيه وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن حنظلة وأبي هريرة على خلاف فيه وغيرهم ، وروى عنه ابن جريج وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، وثقه النسائي وابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٩١) .

 ⁽٣) القاص: من يأت بالقصة ، وتقاص القوم: قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب وغيره ، كما في القاموس.

⁽٤) رُواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/٤١٨) رقم (١٤)، ومسلم في الرضاع (١٤٦٠)، والــدارقطني (٣٦٨٩) واللفظ له من حديث أم سلمة رضى الله عنها .

⁽٥) زبان بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، روى عن أخيه عمر بن عبد العزيـز وعائشة، وروى عنه الليث بن سعد، ذكره ابن حبان في الثقات. انظر تعجيل المنفعة ص ١٣٤.

⁽٦) الضيعة : العقار والأرض المغلة ، والتصغير : ضييعة ، كما في القاموس .

الَّتِي كَانَ فِيهَا مُسَافِرًا مَعَ امْرَأَتِهِ إلا فِي الْغزْو، قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مَالِكًا يقُولُ فِيهِ شَيئًا إلا أَنهُ قَدْ ذَكَرَ مَالِكٌ وَغيرُهُ أَن رَسُولَ اللَّهِ عَلَى كَانَ يسْهِمُ بينهُن فَأَخافُ فِي الْغزْو أَن يكُون عَلَيهِ أَن يسْهِمُ بينهُن فَأَخافُ فِي الْغزْو وَغيرُهُ ، يخرَجُ بأيهن عَلَيهِ أَن يسْهِمُ بينهُن (١١) . وَأَمَّا رَأْيي فَذلِكَ كُلُّهُ عِندِي سَوَاءٌ الْغزْو وَغيرُهُ ، يخرَجُ بأيهن شَاءَ إلا أَن يكُون خُرُوجُهُ بإحْدَاهُن عَلَى وَجْهِ الْمَيلِ لَهَا عَلَى مَن مَعَهَا مِن نِسَائهِ ، أَلا شَاءَ إلا أَن يكُون نَحرَجَ بهَا فَأَصَابِهَا السَّهْمُ ضَاعَ ذلِكَ مِن مَالِهِ وَوَلَدِهِ وَدَخلَ عَلَيهِ فِي ذلِكَ ضَرَرٌ ، وَلَعَلَّ مَعَهَا مَن لَيسَ لَهَا ذلِكَ النَّقَدُ وَلا تِلْكَ التُقلَةُ وَإِنَمَا يسَافِرْ بهَا لِخِفَّةِ مُؤْنَتِهَا وَلِي قِيامِهَا عَلَيهِ ، فَمَا كَان وَلِكَ عَلَيهِ فِي قِيامِهَا عَلَيهِ ، فَمَا كَان وَلِكَ عَلَيهُ فِي قِيامِهَا عَلَيهِ ، فَمَا كَان مِن ذلِكَ عَلَى غيرِ ضَرَرٍ وَلا قِيلُ فَلا أَرَى بذلِكَ بأَسًا .

قُلْت: أَرَأَيت إِن سَافَرَت هِي إِلَى حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ ضَيعةٍ لَهَا وَأَقَامَ زَوْجُهَا مَعَ صَاحِبتِهَا ، ثمَّ قَدِمَت فَابتغت أَن يقيم لَهَا عَدَدَ الأيامِ الَّتِي أَقَامَ مَعَ صَاحِبتِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَاكِكٌ : لا شَيءَ لَها . قُلْت : أَرَأَيت إِن جَارَ مُتعَمِّدًا فَأَقَامَ عِندَ إِحْدَاهُمَا شَهْرًا فَرَفَعَتهُ مَاكِكٌ : لا شَيءَ لَها . قُلْت : أَرَأَيت إِن جَارَ مُتعَمِّدًا فَأَقَامَ عِندَ إِحْدَاهُمَا شَهْرًا فَرَفَعَتهُ الأَخْرَى إِلَى السُّلْطَانِ وَطَلَبت مِنهُ أَن يقِيمَ عِندَهَا بقَدْر مَا جَارَ بِهِ عِندَ صَاحِبتِهَا ، أَيكُون ذَلِكَ لَهَا أَمْ لا ، وَهَلْ يَجْبرُهُ السُّلْطَان عَلَى أَن يقِيمَ عِندَهَا عَدَدَ الأيامِ الَّتِي جَارَ فِيهَا ؟ فَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، إلا أَني أَرَى أَن يزْجَرَ عَن ذَلِكَ وَيَسْتَقْبلَ الْعَدْلَ فِيمَا بِينَهُمَا فَإِن عَادَ نَكُلَ .

وَلَقَدْ سَأَلْت مَالِكًا عَن الْعَبدِ يكُون نِصْفُهُ حُرًّا وَنِصْفُهُ مَمْلُوكًا فَيَأْبِقُ عَن سَيدِهِ إلَى بلادٍ فَينقَطِعُ عَنهُ عَمَلُهُ الَّذِي كَان لِلسَّيدِ فِيهِ ، ثمَّ يقْدرُ عَلَيهِ فَيرِيدُ السَّيدُ أَن يَحَاسِبهُ فِي الْايامِ الَّتِي غيب نفْسَهُ فِيهَا وَاسْتَأْثَرَ بِهَا لِنفْسِهِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ ذلِكَ عَلَيهِ وَإِنمَا يسْتَقْبلُ الْخِدْمَةَ بينهُ وَبين سَيدِهِ مِن يوْم يجدُهُ ، فَهذا يبين لَكَ أَمَرَ الْمَرْأَتِين ، وَهذا كَان أَحْرَى أَن يؤخذ مِنهُ تِلْكَ اللَّيهِ اللَّيهِ عَيبُ نفْسَهُ فِيهَا ؛ لأنهُ حَقِّ لِلسَّيدِ . قُلْت : وَمَا عِلَّهُ مَالِكٍ فَاهُذا حِين لَمْ عُسِب ذلِكَ عَلَى الْعَبدِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : هُوَ إذا عَبدٌ كُلُهُ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا كَانت عِندَهُ امْرَأَةٌ فَكَرِهَهَا ، فَأَرَادَ فِرَاقَهَا فَقَالَت : لا تَفَارِقْنِي وَاجْعَلْ أَيامِي كُلَّهَا لِصَاحِبِتِي وَلا تَقْسِمْ لِي شَيئًا ، أَوْ تزَوَّجْ عَلِي وَاجْعَلْ أَيـامِي كُلَّهَا لِلَّتِي تَتزَوَّجُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا بأس بذلِكَ وَلا يقْسِمُ لَهَا شَيئًا . قُلْت : أَرَأَيت

⁽١) روى ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا خرج أقرع بـين نسـائه ... الحـديث رواه البخاري في النكاح (٥٢١١).

إِن أَعْطَتُهُ هَذَا ثُمَّ شَحَّت عَلَيهِ بعْدَ ذَلِكَ ، فَقَالَت: افْرِضْ لِي ؟ قَالَ : ذَلِكَ لَهَا مَتى مَا شَحَّت عَلَيهِ قَسَمَ لَهَا أَوْ يَفَارِقُهَا إِن لَمْ يَكُن لَهُ بَهَا حَاجَةٌ ، وَهَذَا رَأْيِي . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكِ : فَالْمَرْأَةُ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ وَيشْتَرِطُ عَلَيهَا أَنهُ يؤثِرُ مَن عِندَهُ عَلَيهَا ، يقُولُ لَهَا: عَلَى هَذَا أَتزَوَّجُكَ وَلا شَرْطَ لَكَ عَلِي فِي مَبِيتِكَ ؟ قَالَ : لا خيرَ فِي هَذَا النكاح ، وَإِنمَا يَكُون هَذَا الشَّرْطُ بعْدَ وُجُوبِ النكاح فِي أَن يؤثِرَ عَلَيهَا فَيخيرَهَا فِي أَن تقِيمَ أَوْ يَفَارِقَهَا، فَيجُوزُ هُنا ، فَأَمَّا مَن اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي عُقْدَةِ النكاح فَلا خيرَ فِي ذَلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن وَقَعَ النكَاحُ عَلَى هَذا ؟ قَالَ : أَفْسَحُهُ قَبلَ الْبناءِ بِهَا وَإِن بنى بِهَا أَجَزْت النكَاحِ وَأَبطَلْت الشَّرْطَ وَجَعَلْت لَهَا لَيلَتها . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت عِندَهُ زَوْجَتان ، فَكَان ينشَطُ فِي يوْم هَذِهِ لِلْجمَاعِ وَلا ينشَطُ فِي يوْم هَذِهِ أَيكُون عَلَيهِ فِي هَذَا شَيّ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : أَرَى مَا تَرَكَ مِن جَمَاعٍ إحْدَاهُمَا وَجَامَعَ الأَخرَى عَلَى وَجُهِ الضَّرَرِ وَالْمَيلَ أَن يكُفَّ عَن هَذِهِ لِمَكَان مَا يَجدُ مِن لَذَتِهِ فِي الأَخرَى ، فَهَذَا الَّذِي لا ينبغي لَهُ وَلا يَجلُ ، فَأَمَّا مَا كَان مِن ذَلِكَ فِيمَا لا ينشَطُ الرَّجُلُ وَلا يتعَمَّدُ بِهِ الْمَيلَ إِلَى إِخْدَاهُمَا وَلا يتعَمَّدُ بِهِ الْمَيلَ إِلَى إِخْدَاهُمَا وَلا يتعَمَّدُ بِهِ الْمَيلَ إِلَى إِخْدَاهُمَا وَلا الضَّرَرَ فَلا بأُسَ بذلِكَ . قُلْت : فَفِي قَوْلِ مَالِكٍ هَذَا أَن الرَّجُلَ لا يلْزَمُهُ أَن الحَمَاعِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت الْقَسْمَ بِينِ الحُرَائِرِ الْمُسْلِمَاتِ وَالإِمَاءِ الْمُسْلِمَاتِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ ، قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَيقْسِمُ الْعَبدُ بِينِ الأَمَةِ وَالْحُرَّةِ وَالذَمِّيةِ مِن نفْسِهِ بِالسَّوِيةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت رَجُلا صَائمَ النهارِ وَقَائمَ اللَّيلِ سَرْمَدَ (١) الْعِبادَةِ ، فَخاصَمَتُهُ امْرَأَتَهُ فِي ذلِكَ ، أَيكُونِ لَهَا عَلَيهِ شَيءٌ أَمُ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَى أَنهُ لا يَحَالُ بِينِ الرَّجُلِ وَبِينِ مَا أَرَادَ مِنِ الْعِبادَةِ ، وَيقَالُ لَهُ: لَيسَ لَكَ مَا لِكَ عَلَى الرَّجُلِ وَبِينِ مَا أَرَادَ مِنِ الْعِبادَةِ ، وَيقَالُ لَهُ: لَيسَ لَكَ أَن تَدَعَ امْرَأَتِكَ بغيرِ جَمَاعٍ ، فَإِمَّا أَن جَامَعْت ، وَإِمَّا فَرَّقْنا بِينكَ وَبِينهَا . قَالَ ابِنِ الْقَاسِمِ : إِن سَلَّكُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) السرمد : الدائم والطويل من الليالي ، كما في القاموس .

جُومِعَت وَالْكَبِيرَةَ وَالْبِالِغةَ ، أَيكُونِ الْقَسْمُ بِينَهُمَا سَوَاءً فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت مَن كَانت تَحْتُهُ رَتَقَاء (١) أَوْ مَن بِهَا دَاءٌ لا يَقْدِرُ عَلَى جَمَاعِهَا مَعَ ذَلِكَ الدَّاءِ ، وَعِندَهُ أُخرَى صَحِيحَةٌ ، أَيكُون الْقَسْمُ بِينهُمَا سَوَاءً فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْحَائِضِ وَالْمَرِيضَةِ الَّتِي لا يقْدِرُ عَلَى جَمَاعِهَا : إنه يقسِمُ لَهَا وَلا يدَعُ يوْمَهَا وَكَذَلِكَ مَسْأَلَتكَ . قُلْت : أَرَأَيت إن كَان الرَّجُلُ هُوَ الْمَريِضُ أَيقْسِمُ فِي مَرَضِهِ بِينهُمَا بِالسَّوِيةِ ؟ قَالَ : سَأَلَت مَالِكًا عَن الْمَريض يُرَضُ وَلَهُ امْرَأَتان ، فَقُلْت لَهُ : أَيبيت عِندَ هَذِهِ لَيلَةً ؟ قَالَ مَالِكًا عَن الْمَريض يُرَضُ وَلَهُ امْرَأَتان ، فَقُلْت لَهُ : أَيبيت عِندَ هَذِهِ لَيلَةً ؟ قَالَ مَالِكً : إن كَان مَرَضُهُ مَرَضًا يقُوى عَلَى أَن يَجْلِف فِيمَا هَذِهِ لَيلَةً وَعِندَ هَذِهِ لَيلَةً ؟ قَالَ مَالِكً : إن كَان مَرَضُهُ مَرَضًا يقُوى عَلَى أَن يَجْلِف فِيمَا بِينهُمَا رَأَيت ذلِكَ عَلَيهِ ، وَإِن كَان مَرَضُهُ مَرَضًا قَدْ غَلَبهُ أَوْ يشُقُ عَلَيهِ ذلِكَ فَلا أَرَى بأَسًا بينهُمَا رَأَيت ذلِكَ عَلَيهِ ، وَإِن كَان مَرَضُهُ مَرَضًا قَدْ غَلَبهُ أَوْ يشُقُ عَلَيهِ ذلِكَ فَلا أَرَى بأَسًا فَن يقيمَ حَيث شَاءَ مَا لَمْ يكُن ذلِكَ مِنهُ مَيلا . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكٍ: فَإِن صَحَ أَيعُ لَلُ ؟ فَقُلْنا لِمَالِكٍ: فَإِن صَحَ أَيعُ لِلُ ؟ وَلَا يُسِبِ لِلَّتِي لَمْ يقُمْ عِندَهَا الْقَسْمَ يبتدِئهُ وَلا يحْسِب لِلَّتِي لَمْ يقُمْ عِندَهَا مَا أَقَامَ عِندَ وَالَ : نَعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمَجْنونةَ وَالصَّحِيحَةَ فِي قَوْل مَالِكٍ فِي الْقَسْمِ بِينهُمَا سَوَاءٌ ؟ قَالَ : نعَمْ سَوَاءٌ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَالَ مَالِكٌ: لَيسَ لِلْحَرَائِرِ مَعَ أُمَّهَاتِ الأَوْلادِ مِن الْقَسْمِ شَيَّ مِن الْأَشْيَاءِ، قَالَ: وَلا بأسَ أَن يقِيمَ الرَّجُلُ عِندَ أُمِّ وَلَـدِهِ الْيـوْمَينِ وَالثلاثة وَلا يقِيمَ عِندَ الْحُرَّةِ إلا يوْمًا مِن غيرِ أَن يكُون مُضَارًا، قَالَ مَالِكٌ: وَلَقَدْ كَانَ هَاهُنا رَجُلِّ ببلَدِنا وَكَان الْحُرَّةِ إلا يوْمًا مِن غيرِ أَن يكُون مُضَارًا، قَالَ مَالِكٌ: وَلَقَدْ كَانَ هَاهُنا رَجُلِّ ببلَدِنا وَكَان الْحُرَّةِ إلا يوْمًا مِن غيرِ أَن يكُون مُضَارًا ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَقَدْ أُصَابِهُ مَرَضٌ فَانتقَلَ إلَى أُمَّهَاتِ أَوْلادِهِ وَتركَ حُرَّتهُ فَلَـمْ يرَ الْايامَ ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَقَدْ أَصَابِهُ مَرَضٌ فَانتقَلَ إلَى أُمَّهَاتِ أَوْلادِهِ وَتركَ حُرَّتهُ فَلَـمْ يرَ أَكْ مِن أَهْلِ بلادِنا بَمَا صَنعَ بأَسًا . قُلْت : أَرَأَيت الْمَجْبوب وَمَن لا يقْدِرُ عَلَى الْجمَاعِ تَكُون تَحْتهُ الْحَرَائِرُ ، أَيقْسِمُ مِن نفْسِهِ بينهُن بالسَّويةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَـمْ ، فِي تَكُون تَحْتهُ الْحَرَائِرُ ، أَيقْسِمُ مِن نفْسِهِ بينهُن بالسَّويةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَـمْ ، فِي رَأْيي ؛ لأن مَالِكًا قَالَ: لَهُ أَن يتزَوَّجَ فَإِذا كَان لَهُ أَن يَتزَوَّجَ فَعَلَيهِ أَن يَقْسِمَ بالسَّويةِ .

تم كتاب النكاح الرابع بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النكاح الخامس .

* * *

⁽١)يقال: امرأة رتقاء بينة الرتق: لا يستطاع جماعها أو لا خرق لها إلا المبال خاصة ، كما في القاموس.

كِتاب التَّكاحِ الخامس الرَّجُكُ بِنَكِهُ النَّسُوَةَ فِي عُقْدَةَ وَاحِدَةً

قُلْت لِعَبدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الْقَاسِمِ : أَيجُوزُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَن يَتزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرأَتِينَ فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا وَلا يعْجبنِي ذلِكَ إلا أَن يكُون سَمَّى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا صَدَاقَهَا عَلَى حِدَةٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَات عَنهَا قَبلَ الدُّخُولِ كَمْ يكُون صَدَاقَهَا ، أَيقُومُ الْمَهْرُ الَّذِي سَمَّى أَمْ يقْسَمُ بِينهُمَا عَلَى قَدْرِ مَهْرَيهِمَا ؟ قَالَ : لا أَرَى أَن يجُوزَ إلا أَن يكُون سَمَّى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ صَدَاقَهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن تزوَّجَ أَرْبِعَ نِسْوَةٍ فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَسَمَّى مَهْرَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنهُن ، أَيكُون النكاحُ جَائزًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى حِفْظِ قَوْلِ مَالِكٍ فِيهِ السَّاعَةَ ، وَأَرَاهُ جَائزًا إلا أَن الَّذِي أَخَرْتِكَ بِهِ أَنهُ بِلَغنِي مِن قَوْلِ مَالِكٍ إِنَا كَرِهِهُ ؛ لأنهُ لا يدري صَدَاقَ هَذِهِ مِن صَدَاقً هَا لَهُ عُنْهُ الْ اللّٰ إِلَا أَلِهُ الْ اللّٰ الْحِنْهِ مِن صَدَاقً هَذِهِ مِن صَدَاقً هَذِهِ مِن صَدَاقً هَا عُولِهُ اللّٰ الللّٰ الللّٰ الللللّٰ اللّٰ اللّٰ اللّٰ الللّٰ اللللّٰ اللّٰ الللّٰ اللّٰ اللّٰ اللّٰ اللّٰ اللّٰ اللّٰ اللّٰ الللّٰ الللّٰ اللّٰ اللّٰ الللّٰ الللّٰ اللّٰ الللّٰ الللّٰ الللّٰ اللّٰ اللّٰ الللّٰ الللّٰ اللّٰ الللّٰ الللّٰ الللّٰ الللّٰ الللّٰ اللللّٰ الللللّٰ اللللّٰ اللللللّٰ الللللّٰ الللللللِّ الللللّٰ اللللللِلْ الللل

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ حُرَّةً وَأَمَةً فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ وَسَمَّى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ صَدَاقَهَا ؟ قَالَ :كَان مَالِكٌ مَرَّةً يَقُولُ : يفْسَخُ نِكَاحُ الأَمَةِ وَيشبت نِكَاحُ الْحُرَّةِ ، ثمَّ رَجَعَ فَقَالَ: إِن كَان الْحُرَّةُ عَلِمَت بالأَمَةِ فَالنكَاحُ ثابتٌ ، نِكَاحُهَا وَنِكَاحُ الأَمَةِ ، وَلا خِيارَ لَهَا ، وَإِن كَانت الْحُرَّةُ عَلِمَت بالأَمَةِ فَالنكَاحُ ثابتٌ ، نِكَاحُهَا وَنِكَاحُ الأَمَةِ ، وَلا خِيارَ لَهَا ، وَإِن كَانت لَمْ تعْلَمْ فَلَهَا الْخِيارُ إِن شَاءَت أَقَامَت وَإِن شَاءَت فَارَقَت . قَالَ سَحْنولٌ : وقَدْ بينا هَذا الأصْلَ فِي الْكِتَابِ الأَوَّلِ .

نِكَاحُ اللَّمُ وَابِنِنِهَا فِي عُقْدَة وَاحِدَة

إلا لِلشُّبِهَةِ الَّتِي فِي الْبنتِ. قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ امْرَأَةً وَابنتَهَا فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ وَلِـلأَمِّ زَوْجٌ وَلَمْ يعْلَمْ بذلِكَ ، فَعَلِمَ بذلِكَ أَيكُون نِكَاحُ الْبنتِ جَـائزًا أَمْ لا فِي قَـوْل مَالِـكٍ ؟ قَـالَ : ذلِكَ لا يُجُوزُ ؛ لأن مِن قَوْل مَالِكٍ: كُلُّ صَفْقَةٍ وَقَعَت بحَلال وَحَـرَامٍ ، فَلا يجُوزُ ذلِكَ عِندَهُ فِي الْبيوع . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَأَشْبهُ شَيءٍ بالْبيوع النكائحُ .

ابن وَهْب عَن يحْيى بنِ أَيوب عَن الْمُثنى (۱) بنِ الصَّباحِ عَن عُمَرَ بنِ شُعَيب عَن أَبيهِ رَفْعَ الْحَدِيث إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنهُ قَالَ : « أَيَمَا رَجُلِ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخلَ بِهَا فَلا يَجِلُّ لَهُ يَكَاحُ ابْتِهَا وَإِن لَمْ يَدْخُلُ فَلْينكِحْهَا » (٢). رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن زَيدِ بنِ ثابتٍ وَابنِ نِكَاحُ ابْتِهَا وَإِن لَمْ يَدْخُلُ فَلْينكِحْهَا » (٢). رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن زَيدِ بنِ ثابتٍ وَابنِ شِهَاب وَالْقَاسِمِ وَسَالِم وَرَبيعَة مِثلُهُ إِلا أَن زَيدًا قَالَ : الأَمُّ مُبهَمَةٌ لَيسَ فِيهَا شَرْطٌ وَإِنِمَا الشَّرْطُ فِي الرَّبائب (٣).

الرَّجُكُ يِنْرَوَّجُ الْمَزَاةَ ثُمَّ يِنْرَوَّجُ ابِنِنْهَا قَبِلَ أَن يِذْكُلَ بِهَا

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ رَجُلِ امْرَأَةً ، فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ثُمَّ تزَوَّجَ ابِنتهَا بِعْدَ ذَلِكَ وَهُو لا يعْلَمُ فَدَخلَ بِالْبِنتِ ؟ قَالَ : يحُرُمُ عَلَيهِ الأَمُّ وَالْبِنت جَمِيعًا. قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَلا يكُون لِلأُمِّ صَدَاقٌ ، وَيفَرَّقُ بِينهُمَا ثُمَّ يخطِب الْبِنت إِن أَحَب ، فَأَمَّا الأَمُّ فَقَدْ حُرِّمَت عَلَيهِ أَبِدًا ؛ لِأَمِّ صَدَاقٌ ، وَيفَرَّقُ بِينهُمَا ثُمَّ يخطِب الْبِنت إِن أَحَب ، فَأَمَّا الأَمُّ فَقَدْ حُرِّمَت عَلَيهِ أَبِدًا ؛ لأَنهَا قَدْ صَارَت مِن أُمَّهَاتِ نِسَائهِ وَإِن كَان نِكَاحُ الْبِنتِ حَرَامًا فَإِنهُ يحْمِلُ النكاحَ الصَّحِيحَ ، أَلا ترَى أَن النسَب يثبت فِيهِ وَأَن الصَّدَاقَ يجب فِيهِ وَأَن الْحُدُودَ تَدْفَعُ فِيهِ ، فَلا بِدَّ لِلْحُرْمَةِ أَن تقَعَ كَمَا تقَعُ فِي النكاحِ الصَّحِيحِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ بنتًا وَتزَوَّجَ أُمَّهَا بعْدَهَا فَبنى بالأمِّ وَلَـمْ يـبنِ بالابنـةِ ؟ قَـالَ :

⁽۱) المثنى بن الصباح اليماني ، روى عن طاوس ومجاهد وعبد الله بن أبي مليكة وعطاء بن أبي رباح وغيرهم ، وروى عنه ابن المبارك وعيسى بن يونس وعبد الرزاق ومسلمة بن علي الخشني وغيرهم ، ضعفه ابن معين والترمذي ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني: ضعيف ، وذكره العقيلي في الضعفاء انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٦٩ ، ٣٧٠).

⁽۲) رواه الترمذي في النكاح (۱۱۱۷) ، وعبـد الـرزاق في المصـنف (۱۰۸٦٣) ، والبيهةـي في السـنن الكبرى (۷/ ۲۰۹، ۲۰۰) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عـن جـده ، وسـنده ضـعيف وقـد ضعفه الألباني في سنن الترمذي ــ ط مكتبة المعارف ــ الرياض . وانظر الأرواء رقم (۱۸۷۹).

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢١) رقم (٢٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٥٨) مـن حديث زيد بن ثابت ﷺ .

يفَرَّقُ بينهُ وَبينِهِمَا عِندَ مَالِكِ وَلا تَحِلُّ لَـهُ وَاحِـدَةٌ مِنهُمَـا أَبـدًا ؛ لأن الأمَّ قَـدْ دَخـلَ بهَـا فَصَارَت الرَّبيبةُ (١) مُحْرِمَةً عَلَيهِ أَبدًا ؛ إذ الأمُّ هِي مِن أُمَّهَات نِسَائهِ وَلا تَحِلُّ لَهُ أَبدًا .

ابن وهْب عَن يونسَ أَنهُ سَأَلَ ابن شِهَاب عَن رَجُلِ تزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يدْخُلْ بِهَا شَمَّ تزَوَّجَ أُخرَى فَإِذَا هِي ابنتهَا ، قَالَ : نرى أَن يفرَّقَ بينهُ وَبين ابنتِهَا فَإِنهُ نكَحَهَا عَلَى أُمِّهَا فَإِن لَمْ يكُن مَسَّ ابنتهَا أُقِرَّت عِندَهُ أُمُّهَا ، فَإِن كَان مَسَّهَا فُرِّقَ بينهُ وَبين أُمِّهَا لِجَمْعِهِ فَإِن لَمْ يكُن مَسَّ ابنتها أُقِرَّت عِندَهُ أُمُّهَا ، فَإِن كَان مَسَّها فُرِّقَ بينهُ وَبين أُمِّهَا لِجَمْعِهِ بينهُمَا ، وَقَدْ نهَى اللَّهُ عَن ذلِكَ (٢) ، ولَهَا مَهْرُهَا بَمَا اسْتَحَلَّ مِنهَا ، قَالَ يونسُ : وقَالَ بيونسُ : وقَالَ رَبيعَةُ : يمْسِكُ الأولَى فَإِن دَحلَ بابنتِهَا فَارَقَهُمَا جَمِيعًا ؛ لأن هَاتين لا تصْلُحُ إحْدَاهُمَا وَيعَهُ الْخَرَى . قُلْت : وَمَحْمَلُ الْجَدَّاتِ وَبناتِ الْبناتِ وَبناتِ الْبنِينَ هَذَا الْمَحْمَلُ فِي قُول مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ،

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : كُلُّ امْرَأَتِينِ لا يجِلُّ لِرَجُلِ أَن يَتَزَوَّجَ مِنهُمَا وَاحِدَةً بعْدَ وَاحِدَةً فِي مِلْكِهِ النَّكَاحِ الصَّحِيحِ إِذَا دَخلَ بِالأُولَى فَانظُرْ إِذَا تَزَوَّجَ وَاحِدَةً بعْدَ وَاحِدَةٍ فَاجْتَمَعَا فِي مِلْكِهِ فَوَطِئَ الْأُولَى مِنهُمَا ، فَفَرِّقْ بينهُ وَبين الآخِرَةِ جَمِيعًا ؛ وَإِن وَطِئ الآخِرَةَ مِنهُمَا فَرِقْ بينهُ وَبين الأُولَى وَالآخِرَةِ جَمِيعًا ، ثمَّ إِن أَرَادَ أَن يُخطُب إِحْدَاهُمَا فَانظُرْ إِلَى مَا وَصَفْت لَك مِن أَمْرِ الأُمِّ وَالْبنتِ فَاحْمِلْهُمْ عَلَى ذلِكَ الْمَحْمَلِ فَإِن كَان وَطِئ الأَمَّ حَرُمَت الْبنت أَبدًا وَإِن كَان وَطِئ الْأُمَّ حَرُمَت الْبنت أَبدًا وَإِن كَان وَطِئ الْأَمَّ حَرُمَت الْبنت أَبدًا وَإِن كَان وَطِئ الْأَمْ حَرُمَت الْبنت أَبدًا وَإِن كَان وَطِئ الْبنت وَلَمْ عَلَى ذلِكَ الْمَحْمَلِ فَإِن كَان وَطِئ الْأَمْ حَرُمَت الْبنت أَوَلا ثبت مَعْدَا وَلَى اللهُ وَبينهُ مَا جَمِيعًا ، ثمَّ مَعْهَا وَفُرِّقَ بينهُ وَبين الأَمِّ ، فَإِن كَان فِكَاحُ الْبنتِ آخِرًا فُرِّقَ بينهُ وَبينهُمَا جَمِيعًا ، ثمَّ يَخْلُبها بعْدَ ثلاثِ حِيضٍ أَوْ بعْدَ أَن تضَعَ حَمْلَها إِن كَان بِهَا حَمْلٌ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَتزَوَّجُ الْمَوْأَةَ فَينظُرُ إِلَى شَعْرِهَا أَوْ إِلَى صَدْرِهَا أَوْ إِلَى شَيءٍ مِن مَحَاسِنِهَا أَوْ نظَرَ إِلَيهَا تَلَذَذا أَوْ قَبَلَ أَوْ باشَرَ ثَمَّ طَلَّقَ أَوْ مَاتِت إِلا أَنَـهُ لَـمْ يَجَامِعْهَا ، مِن مَحَاسِنِهَا أَوْ نظَرَ إِلَيهَا تَلَذَذا أَوْ قَبَلَ أَوْ باشَرَ ثَمَّ طَلَّقَ أَوْ مَاتِت إِلا أَنَـهُ لَـمْ يَجَامِعْهَا ، أَتِيلُ لَهُ ابنتها ؟ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَرَبائِكُمْ اللاّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِن نِسَائِكُمْ اللاّتِي دَخلْتُمْ بهِن فَإِن لَمْ تَكُونُوا دَخلْتُمْ بهِن فَلا جُناحَ عَلَيكُمْ ﴾ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: إذا نظَرَ

⁽١) قال ابن الأثير : الربيبة : بنات الزوجات من غير أزواجهن الـذين معهـن . انظـر النهايـة في غريـب الحديث (٢/ ١٨٠).

 ⁽۲) وذلك في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ... ﴾ [النساء: ٢٣]

إِلَى شَيءٍ مِنهَا تَلَذَذَا لَمْ يَصْلُحْ لَهُ أَن يَتْزَوَّجَ ابنتهَا ، قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الْخَادِمُ إذا نظَرَ إلَى سَاقَيهَا أَوْ مِعْصَمَيهَا (١) تَلَذَذَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بنت الْخادِمِ أَبدًا ، وَلا تَحِلُّ الْخادِمُ لأبيهِ وَلا لابنِهِ أَبدًا .

ابن وَهْب عَن يحْيى بن أَيوب عَن ابن جُرَيج برَفْع الْحَدِيثِ إِلَى رَسُول اللَّهِ أَنهُ قَالَ فِي الَّذِي يَتزَوَّجُ النَّمَ أَةَ فَيغمِزُهَا وَلا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ: لا يَتزَوَّجُ ابنتهَا (٢) ، قَالَ : وَكَان عَطَاءٌ وَكَان ابن مَسْعُودٍ يَقُولُ : إِذَا قَبلَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ الابنةُ أَبدًا (٣) . قَالَ ابن وَهْب : وَكَان عَطَاءٌ يَقُولُ : إِذَا جَلَسَ بِين فَخِذِيهَا فَلا يَتزَوَّجُ ابنتها (٤) .

مَخْرَمَةُ عَن أَبِيهِ عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي سَلَمَةَ وَيزيِدَ بنِ قُسَيطٍ وَابِـن شِـهَابِ فِـي رَجُـلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَضَعَ يدَهُ عَلَيهَا فَكَشَفَهَا وَلَمْ يَمسَّهَا أَنَهُ لا يُحِلُّ لَهُ ابنتهَا (٥٠).

قُلْت: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ الأُمَّ فَدَخلَ بِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ الْبنت وَدَخلَ بِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : يُحُرُمَانِ عَلَيهِ جَمِيعًا ، وَكَذلِكَ الْجَدَّات وَبنات بناتِهَا وَبنات بنيهَا هُن بهذهِ الْمَنزِلَةِ بَمَزلَةِ عَزلَةِ عَزلَةِ عَالَامٌ وَالْابنةِ فِي الْحُرْمَةِ . قُلْت: فَإِن تَزَوَّجَ الأُمَّ وَدَخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ الأُمَّ وَدَخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ الأُمْ وَدَخلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ المُنتِ وَيشِت عَلَى الْبنت بعْدَ ذلِكَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِالْبنتِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ : يَفَرَّقُ بِينهُ وَبِينِ الْبنتِ وَيشِت عَلَى الْبنت بعْدَ ذلِكَ وَلَمْ يَدْخُلُ بِالْبنتِ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ : يَفَرَّقُ بِينهُ وَبِينِ الْبنتِ وَيشِت عَلَى الْبنت وَيشِت عَلَى الْأَمْ ؛ لأن نِكَاحَ الأَمِّ لا يفسُدُ إلا بوطُء الابنة إذا كَان وَطِئ الابنة بينكاح فاسِدٍ ، وَكَذلِكَ إِن كَان إِنَا تَزَوَّجَ الْبنتِ أَوَّلا فَوَطِئهَا أَوْ لَمْ يَطَأَهَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَ الأُمَّ بعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَقْسُدُ نِكَاحُ الْبنتِ إلا أَن يَطَأَ الأُمَّ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا فَلَمْ يبنِ بِهَا حَتى تزَوَّجَ أُمَّهَا أَوْ أُختَهَا ، أَيقَرَّانِ عَلَى النكَاحِ الثانِي فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا يثبت عَلَى النكَاحِ الثانِي فِي رَأْيي ؛ لأَن الْعُقْدَةَ الأُولَى كَانت باطِلَةً ؛ لأَنهَا لا تَحِلُّ لابنِهِ وَأَبيهِ أَن ينكِحَهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ أُمَّهَا أَوْ أُختَهَا أَيقَرَّانِ عَلَى النكاحِ الثانِي تزَوَّجَ أُمَّهَا أَوْ أُختَهَا أَيقَرَّانِ عَلَى النكاحِ الثانِي

⁽١) المعصم: موضع السوار أو اليد ، كما في القاموس.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المُصنفُ في النكاحُ ـ بابُ الرجل يقع على أم امرأته أو ابنة امرأته (٣/ ٣٠٤) رقم (٩) موقوفًا على إبراهيم النخعي بلفظ: إذا غمـز الرجـل الجاريـة بشـهوة لم يتـزوج أمهـا و لا ابنتها.

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٨٦٩) عن ابن مسعود بنحوه .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٣٠٤) رقم (٦) عن عطاء بنحوه .

⁽٥) رواه عبد الرّزاق في المصنف (١٠٨٦٥) عن الزهري بنحوه .

فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : يثبت عَلَى النكاحِ الثانِي فِي رَأْيِي ؛ لأن الْعُقْدَةَ الأولَى عُقْدَةَ الْمَرْأَةِ النَّتِي تزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا لَيسَت بِعُقْدَةٍ وَلَيسَ ذلِكَ بِنِكَاحٍ ، أَلا ترَى أَنهُ إِذَا لَـمْ يـبنِ بِهَا أَوْ يَتَلَذَذ مِنهَا بشَيءٍ حَتى يفَرَّقَ بينهُمَا أَن مَالِكًا قَالَ : لا بأُسَ أَن يَتزَوَّجَهَا وَالِـدُهُ أَوْ ابنهُ ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى مَسْأَلَتِكَ وَعَلَى قَوْل مَالِكٍ فِيهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ الْأُمُّ وَابِنتَهَا فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ فَدَخلَ بِهِمَا جَمِيعًا ؟ قَالَ : يفَرَّقُ بِينَهُمَا وَلا ينكِحُ وَاحِدَةً مِنهُمَا أَبدًا وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قُلْت : فَإِن كَان إِنمَا دَحلَ بِالأُمِّ أَوْ بِاللابِنةِ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا جَمِيعًا ؟ قَالَ : سَمِعْتُ مِن مَالِكٍ أَنهُ قَالَ : إِن كَانت عُقْدَتَهُمَا وَاحِدَةً فَدَخلَ بِالْبنتِ حَرُمَت عَلَيهِ الأَمُّ وَلَمْ يَتَزَوَّجُهَا أَبدًا وَفُسِخِ نِكَاحُ الْبنتِ عُقْدَتهُمَا وَاحِدَةً فَدَخلَ بِالْبنتِ حَرُمَت عَلَيهِ الأَمُّ وَلَمْ يتزوَّجُهَا أَبدًا وَفُسِخِ نِكَاحًا مُسْتَقْبلا ، أَيضًا حَتى يسْتبرئ رَحِمَهَا ، ثمَّ يتزوَّجَهَا بعْدَ ذلِكَ إِن أَحَب بعْدَ ذلِكَ نِكَاحًا مُسْتَقْبلا ، فَإِن كَان دَخلَ بِالأُمِّ وَلَمْ يَدْخُلُ بِالْبنتِ فُرِّقَ بِينِهَا وَيسْتبرئ رَحِمَ الأَمِّ ثمَّ ينكِحُهَا فَال : وَإِن كَان دَخلَ بِالْأُمِّ وَلَمْ يَدْخُلُ بِالْبنتِ فُرِّقَ بِينَهَا وَيسْتبرئ رَحِمَ الأَمْ ثمَّ ينكِحُهَا بعْدَ ذلِكَ وَإِن كَان لَمْ يدُخُلُ بِالْبنتِ فُرِق بينهما وَكَانت عُقْدَتهُمَا وَاحِدَةً فَرُق بِينَهُمَا وَكَانت عُقْدَتهُمَا وَاحِدَةً فُرِق بِينَهُمَا وَكَانت عُقْدَتهُمَا وَاحِدَةً فُرُق بِينَهُمَا وَيتزوَّجُ بعْدَ ذلِكَ أَيتهما شَاءَ ، وَهُو رَأْيِي ؛ لأَن عُقْدَتهُمَا كَانت مَرَامًا فَلا يرثِ وَاحِدَةً وَمِنْهُمَا وَيَوْدَ بِينَا هَدَا الأَصْل مَاتَ وَلُو طُلُقَ وَاحِدَةً مِنهُمَا لَمْ يكُن ذلِكَ طَلاقًا ، قَالَ سَحْنُونٌ: وَقَدْ بينا هَذَا الأَصْل في أَوّلُ الْكِتَاب .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يبن بِهَا حَتى تزَوَّجَ أُمَّهَا وَهُو لا يعْلَمُ فَبنى بِالأُمِّ ، أَيفَرَّقُ بِينهُ وَبِينِ الابنةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَيكُون عَلَيهِ لِلابنةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يكُون لَهَا عَلَيهِ مِن الصَّدَاق قَلِيلٌ وَلا فَصْفُ الصَّدَاق فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يكُون لَهَا عَلَيهِ مِن الصَّدَاق قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ . قُلْت : لِمَ وَإِنمَا جَاءَت هَذِهِ الْفُرْقَةُ وَالتحْرِيمُ مِن قِبلَ الزَّوْجِ ؟ قَالَ : لأن هَذا لتحْرِيمَ لَمْ يعْتمِدُهُ الزَّوْجُ وَصَارَ نِكَاحُ الْبنتِ لا يقرُّ عَلَى حَالٍ ، فَلَمَّا فُسِخ قَبلَ الْبناءِ صَارَت لا مَهْرَ لَهَا ، لا نِصْفَ وَلا غِيرَهُ .

ابن وَهْب عَن مَخرَمَةَ عَن أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْت سَعْدَ بِن عَمَّار (١) يَقُولُ : سَأَلْت سَعِيدَ ابن الْمُسَيب وَعُرْوَةَ بِن عُثمَان عَن رَجُل كَانت لَهُ وَلِيدَةٌ يَطَوُهَا ، ثمَّ إِنهُ باعَهَا مِن رَجُل فَوَلَدَت لَهُ أَوْلادًا فَأَرَادَ سَيدُ الْجَارِيةِ الأُولَى أَن يـنكِحَ ابنتهَا مِـن هَـذا الرَّجُـلِ ؟ قَـالَ :

⁽۱) سعد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن ، روى عن أبيه عن جده نسخة وعـن أم عمـار حاضـنة عمــار ابن ياسر ، وروى عنه ابنه عبد الرحمن وعبد الكريم بن أبي المخارق ، قال ابـن القطـان: لا يعـرف حاله . وفي التقريب: مستور . انظر تهذيب التهذيب (۲/ ۲۸۱).

٤٠٢ عصصصالدونة الكبرى

فَكُلُّهُمْ نَهَاهُ عَن ذَلِكَ وَرَأَوْا أَنهُ لا يَصْلُحُ ، وَقَالَهُ مَالِكٌ إِن بِلَغهُ ذَلِكَ إِلا أَنهُ قَالَ : فَأَرَادَ النَّذِي بِاعَهَا أَن يَشْتَرِي ابنتها فَيطَأَهَا فَسَأَلَ عَن ذَلِكَ أَبِان وَابِن الْمُسَيِب وَسُلَيمَان بِن يَسَار فَنهَوْهُ عَن ذَلِكَ ، قَالَ: وَأَخبرَنِي اللَّيث عَن يُحيى بنِ سَعِيدٍ مِثلَهُ.

فِي الرَّجُل يِزْنِي بِأُمِّ امْرَائِهِ أَوْ يِنْرَوَّجُهَا عَمْدًا

قُلْت : أَرَأَيت إِن زَنَى بِأُمِّ امْرَأَتِهِ أَو ابنتِهَا ، أَتَحْرُمُ عَلَيهِ امْرَأَتَهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ لَنا مَالِكٌ: يفَارِقُهَا وَلا يقِيمُ عَلَيهَا ، وَهَذا خِلافُ مَا قَالَ لَنا مَالِكٌ فِي مُوَطَّئهِ (١) وَأَصْحَابهُ عَلَى مَا فِي الْمُوطَّإِ لَيسَ بينهُمْ فِيهِ اختِلافٌ ، وَهُوَ الأَمْرُ عِندَهُمْ .

عَن الْحَارِثِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ (٢) أَنهُ سَأَلَ ابن الْمُسَيبِ عَن رَجُلِ كَان يبيعُ امْرَأَتهُ حَرَامًا فَأَرَادَ أَن يَنكِحَ ابنتها أَوْ أُمَّهَا ، قَالَ: فَسُئلَ ابن الْمُسَيبِ فَقَالَ : لا يَحَرَّمُ الْحَرَامُ الْحَلالَ (٣) ، قَالَ: ثمَّ سَأَلْت عُرْوَةَ بِنِ الزُّبِيرِ فَقَالَ : نعَمْ ، مِثلَ مَا قَالَ ابن الْمُسَيبِ (١٤) . قَالَ ابن أبي ذِئب : وَقَالَ ذلِكَ ابن شِهَابِ ، وَأَخبرَنِي رَجَالٌ مِن أَهْلِ الْمُسَيبِ (١٤) . قَالَ ابن أبي ذِئب : وَقَالَ ذلِكَ ابن شِهَابِ ، وَأَخبرَنِي رَجَالٌ مِن أَهْلِ الْعُلْمِ عَن مُعَاذِ بنِ جَبلِ وَرَبيعَةَ وَابنِ شِهَابِ (٥) قَالُوا : لَيسَ لِحَرَامٍ حُرْمَةٌ فِي الْحَلالِ .

قُلْت : فَإِن تزَوَّجَ أُمَّ امْرَأَتِهِ عَمْدًا وَهُوَ يعْلَمُ أَنهَا أُمُّهَا أَخْرُمُ عَلَيهِ الابنةُ فِي قَوْل. مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَخبرْتكَ أَنهُ كَرهَ أَن يقِيمَ عَلَيهَا بعْدَ الزِّنا ، فَكَيْفَ بهَذِهِ الَّتِي إِنمَا تزَوَّجَهَا وَالتزْويِجُ فِي هَذَا وَالزِّنا فِي أُمِّ امْرَأَتِهِ الَّتِي تَحْتُهُ سَوَاءٌ ؛ لأن الَّذِي يزَوِّجُ إِن عُذِرَ بالْجَهَالَةِ

⁽۱) قال مالك : فأما الزنا فإنه لا يحرم شيئًا من ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال : ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ [النساء: ٣٣] . فإنما حرم ما كان تزويجا ولم يذكر تحريم الزنا ، وقال في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها إنه ينكح ابنتها وينكحها ابنه إن شاء وذلك أنه أصابها حرامًا وإنما الذي حرم الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النّسَاء ﴾ [النساء : ٢٢] . انظر مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٢،٤٢١) رقم (٢٣) .

⁽٢) الحارث بن عبد الرحمن القرشي ، خال ابن أبي ذئب ، روى عن أبي سلمة وسالم وحمزة ابني عبد الله ابن عمر ومحمد بن جبير بن مطعم وكريب ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وغيرهم وروى عنه ابن أبي ذئب . قال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١٢/١) ، ١٦٤) .

 ⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب الرجل يقع على أم امرأتـه (٣/ ٣٠٤) رقــم (١٢) ،
 وعبد الرزاق في المصنف (١٢٨١٩ – ١٢٨٣٣) بنحوه .

⁽٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٨١٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٧٣) عن عروة بنحوه .

 ⁽٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب الرجل يزني بأخت امرأته (٣/ ٣١٦) رقم (٢)
 والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٧٣- ٢٧٥) عن الزهري بمعناه .

فَلا حَدَّ عَلَيهِ وَهُوَ أَحْرَمُ مِن الَّذِي زِنا ؛ لأنهُ نِكَاحٌ وَيدْرَأُ عَنهُ الْحَدُّ وَيلْحَقُ بهِ النسَب.

قلت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يفْسُقُ بِامْرَأَةٍ يَزْنِي بِهَا أَتِحِلُّ لابِنِهِ أَوْ لابِيهِ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا غيرَ مَرَّةٍ ، وَسُئلَ عَن الرَّجُلِ الَّذِي يَزْنِي بِأُمِّ امْرَأَتِهِ أَوْ يتلَذذ بِهَا فِيمَا دُون الْفَرْج ، فَقَالَ: أَرَى أَن يفَارِقَ امْرَأَتَهُ ، فَكَذَلِكَ الرَّجُلُ عِندِي إِذَا زَنِي بِأُمِّ امْرَأَتِهِ لَمْ ينبغ لابنِهِ وَلا لابيهِ أَن يتزَوَّجَهَا أَبدًا وَهُو رَأْبِي الَّذِي آخُذ بهِ . قُلْت : أَفَيتزَوَّجُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَدْ زَني بِهَا هُو نَفْسُهُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، بعْدَ الاسْتِبرَاءِ مِن الْمَاءِ الْفَاسِدِ . قُلْت : وَيَحِلُ لِلَّذِي فَسَقَ بِهَذِهِ الْمَرْأَةِ أَن يتزَوَّجَ أُمَّهَاتِهَا وَبِناتِهَا ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا وَسُئلَ عَن وَي يَرْنِي بِختنتِهِ (اللهُ يعنبُ عَلَيهَا فِيمَا فَوْقَ فَرْجِهَا ، فَرَأَى أَن يفَارِقَ امْرَأَتهُ فَكَيفَ الَّذِي يَزْنِي بِختنتِهِ (اللهُ يعنبُ عَلَيهَا فِيمَا فَوْقَ فَرْجِهَا ، فَرَأَى أَن يفَارِقَ امْرَأَتهُ فَكَيفَ اللَّهُ عَن لَيسَ تَعْتهُ فَالَّذِي أَمْرَهُ مَالِكٌ أَن يفارِقَ امْرَأَتهُ مِن أَجْلِهَا أَيسَرُ مِن الَّذِي قَدْ زَني يتزوَّجُ مُن لَيسَ تَعْتهُ فَالَّذِي أَمَرَهُ مَالِكٌ أَن يفارِقَ امْرَأَتهُ مِن أَجْلِهَا أَيسَرُ مِن الَّذِي قَدْ زَني بِهَا أَن يتزَوَّجَ أُمَّهَا أَوْ ابنتها ، وَهُو رَأْبِي الَّذِي آخُذ بهِ .

قُلْت : أَرَأَيت مَالِكًا هَلْ كَان يكْرَهُ أَن يتزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَدْ قَبلَهَا أَبوهُ لِشَهْوَةٍ أَو ابنهُ أَوْ لاَمَسَهَا أَوْ باشَرَهَا حَرَامًا ؟ قَالَ : سَمِعْت مِنهُ فِي الَّذِي يعْبث عَلَى ختنتِهِ فِيمَا دُون الْفَرْجِ أَنّ مَالِكًا أَمَرَهُ أَن يفَارِقَ امْرَأَتهُ ، فَهَذا مِثلُهُ ، وَهذا رَأْيِي الَّذِي آخُذ بهِ أَن لا يتزوَّجَهَا ، وَأَن مَا تلَذذ بهِ الرَّجُلُ مِن امْرَأَةٍ عَلَى وَجْهِ الْحَرَامِ فَلا أُحِب لأبيهِ وَلا لابنِهِ أَن يتزوَّجَهَا ، وَلا أُحِب لأبيهِ وَلا لابنِهِ أَن يتزوَّجَهَا ، وَلا أُحِب لَهُ أَن يتزوَّجَ أُمَّهَا وَلا ابنتها وَقَدْ أَمَرَهُ مَالِكٌ أَن يفَارِقَ مَن عِندَهُ أَن يتزوَّجَهَا ، وَلا أُحِب لأبيهِ أَن يتزوَّجَهَا ، فَكيف يكُون لِمَن لَيسَت عِندَهُ أَن يتزوَّجَهَا . قُلْت : فَإِن جَامَعَهَا إِنَانَ مَالِكٌ يكْرَهُ لابنِهِ أَوْ لأبيهِ أَن ينكِحَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن زَني الرَّجُلُ

⁽١) الختن بالتحريك : الصهر أو كل من كان من قبل المرأة كالأب والأخ ، جمعها: أختان ، كما في القاموس .

بامْرَأَةِ ابنِهِ أَوْ بامْرَأَةِ أَبِيهِ أَخْرُمُ عَلَى ابنِهِ أَوْ أَبِيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : الَّذِي آخُذ بهِ أَنهُ لا ينبغِي لِرَجُلٍ أَوْ ابنِهِ أَن ينكِحَ امْرَأَةً وَاحِدَةً كَمَا كَرِهِ مَالِكٌ أَن ينكِحَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ الْمَرْأَةَ وَاحِدَةً كَمَا كَرِهِ مَالِكٌ أَن ينكِحَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ الْمَرْأَةِ وَابنتهَا ، قَالَ : أَرَى أَن يفَارِقَهَا وَالَّذِي سَأَلَهُ عَنهَا سَأَلَهُ سُؤَالَ رَجُل زَنى بأُمِّ امْرَأَتِهِ نزلَت بهِ وَأَنا أَرَى إذا زَنى الرَّجُلُ بامْرَأَةِ ابنِهِ أَن يفَارِقَهَا الابن وَلا يقِيمُ عَلَيهَا .

مَحْرَمَةُ بن بَكَيرِ عَن أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْت سُلَيمَان بن يسَارِ وَاسْتَفْتِي فِي رَجُلِ نَكَحَ امْرَأَةً ثمَّ تُوفِّي وَلَمْ يَسَّهًا هَلْ تَصْلُحُ لأبيهِ ؟ قَالَ: لا تَصْلُحُ لأبيهِ. قَالَ بكير: وَقَالُ ذلِكَ ابن قُسَيطٍ. وَابن لَهيِعَةَ عَن أَبِي الزُّبيرِ عَن جَابرِ بن عَبدِ اللَّهِ بذلِكَ ، يونسُ: قَالَ ابن شَيطٍ. لا تَحِلُ لأبيهِ وَإِن طَلَّقَهَا.

قَالَ يونسُ : وَقَالَ رَبِيعَةُ: لا تَحِلُّ امْرَأَةٌ مَلَكَ بضْعَهَا رَجُلٌ لِوَالِدٍ وَلا لِوَلَدٍ دَخلَ بهَا أَوْ لَمْ يدْخُلْ بهَا .

فِينِكَاحُ الأَخنين

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يِبنِ بِهَا حَتى تزَوَّجَ أُختَهَا فَبنى بِهَا ، أَيتَهُمَا امْرَأَتُهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : الأُولَى وَيفَرَّقُ بِينهُ وَبِينِ الثانِيةِ . قُلْت : وَيكُونِ لِلأَحْتِ الْمَدْخُولِ بِهَا مَهْرُ مِثْلِهَا أَو الْمَهْرُ الَّذِي سَمَّى ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْمَهْرُ الَّذِي سُمِّي الْمَهْرُ اللَّذِي سُمِّي لَهَا ، قَالَ مَالِكٌ : الْمَهْرُ اللَّذِي سُمِّي لَهَا ، قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ إِن تزَوَّجَ أُختَهُ مِنِ الرَّضَاعَةِ فَفُرِّقَ بِينهُمَا بِعْدَ الْبناءِ ، فَإِن لَهَا الْمَهْرَ الَّذِي سَمَّى .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ أُختين لَمْ يعْلَمْ بِذَلِكَ وَلا هُمَا عَلِمَتا بِذَلِكَ ، فَعَلِمَ قَبَلَ الْبناءِ بِهِمَا أَوْ بِعْدَ الْبناءِ بِهِمَا ، أَيكُون لِلزَّوْجِ فِي أَن يحْبسَ وَاحِدَةً مِنهُمَا يَجْبسَ أَيتهِمَا شَاءَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا خِيارَ لِلزَّوْجِ فِي أَن يحْبسَ وَاحِدَةً مِنهُمَا وَلَكِن يفرَّقُ بِينهُ وَبِينهُمَا ، قَالَ: وَكُلُّ امْرَأتين يجُوزُ لَهُ أَن ينكِحَ إحْدَاهُمَا بعْدَ صَاحِبِتِها وَلا يجُوزُ لَهُ أَن ينكِحَ إحْدَاهُمَا بعْدَ صَاحِبِتِها وَلا يجُوزُ لَهُ أَن ينكِحَ إحْدَاهُمَا بعْدَ صَاحِبِتِها وَلا يجُوزُ لَهُ أَن يجْمَعُهُمَا جَمِيعًا تَعْتُهُ ، وَإِنهُ إِن كَان تزَوَّجَهُمَا فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ فَبنى بِهِمَا أَوْ بَوَاحِدَةٍ فَبنى بِهِمَا وَلا خِيارَ لَهُ فِي أَن يحْبسَ وَاحِدَةً مِنهُمَا ، فَيخ نِكَاحُهُ مِنهُمَا جَمِيعًا وَلا خِيارَ لَهُ فِي أَن يحْبسَ وَاحِدَةً مِنهُمَا ، فَيخ نِكَاحُهُ مِنهُمَا جَمِيعًا وَلا خِيارَ لَهُ فِي أَن يحْبسَ وَاحِدَةً مِنهُمَا ، وَينكِحُ أَيتُهِمَا شَاءَ بعْدَ ذَلِكَ بعْدَ أَن تسْتبرئِا إِن كَان قَدْ دَحل بِهِمَا أَوْ بوَاحِدَةٍ مِنهُمَا ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ .

ابن وَهْب عَن يونسَ أَنهُ سَأَلَ ابن شِهَاب عَن رَجُلِ تزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يدْخُلْ بِهَا شَمَّ تَرَوَّجَ أُخرَى بِالشَّامِ فَدَخلَ بِهَا ، فَإِذَا هِي أُختِهَا ، ثمَّ قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ ثلاثًا ، قَالَ ابن تزوَّجَ أُخرَى بِالشَّامِ فَدَخلَ بِهَا ، فَإِذَا هِي أُختِهَا ، ثمَّ قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ ثلاثًا ، قَالَ ابن شِهَاب: لا نرَى عَلَيهِ بِأُسًا أَن يُسِكَ الأولَى مِنهُمَا ، فَإِن نِكَاحَهَا كَان أُولَى نِكَاحِ وَلِلَّتِي طَلَّقَ مَهْرُهَا كَامِلا وَعَلَيهَا الْعِدَّةُ ، فَإِن كَانت حَامِلا فَعَلَيهِ نَفَقَتِهَا حَتى تضَعَ حَمْلَهًا . قَالَ طَلَّقَ مَهْرُهَا كَامِلا وَعَلَيهَا الْعِدَّةُ ، فَإِن كَانت حَامِلا فَعَلَيهِ نَفَقَتِهَا حَتى تضَعَ حَمْلَهًا . قَالَ يونسُ : قَالَ رَبِيعَةً : إِمَّا هُو تَكُون الأُولَى بِيدِهِ فَهِي امْرَأَتُهُ وَقَدْ فَارَقَ الآخِرَةَ ، وَإِمَّا هُو طَلَّقَ الأُولَى فَالآخِرَةُ مُفَارَقَةٌ عَلَى كُلِّ حَال .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ أُختِينِ ، وَاحِدَةً بِعْدَ وَاحِدَةٍ وَقَدْ دَخلَ بِهِمَا جَمِيعًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَفَرَّقُ بِينَهُ وَبِينِ الآخِرَةِ وَيثبت مَعَ الأُولَى وَكَذَلِكَ الْعَمَّةُ وَالْخَالَـةُ مِمَّا يجِلُّ لِلزَّوْجِ أَن يَتزَوَّجَ وَاحِدَةً بِعْدَ هَلاكِ الأَخرَى أَوْ طَلاقِهَا .

فِي الأخنين مِن مِلْكِ الْيَمِين

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يَتْزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَعِندَهُ أُختَهَا مِلْكُ يَبِنِهِ وَقَدْ كَانَ يَطَوُّهَا ، أَيَصْلُحُ لَهُ هَذَا النكَاحُ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا إِلاَ أَن مَالِكًا قَالَ لِي: لا يَبْغِي لِرَجُلِ أَن يَتْزَوَّجَ امْرَأَةً إِلاَ امْرَأَةً يَجُوزُ لَهُ أَن يَطَأَهَا إِذَا نَكَحَهَا فَأَرَى هَذِهِ عِندِي لا يَسْتَطِيعُ إِذَا تَزَوَّجَهَا أَن يَطَأَهَا وَلا يَقْبُلُهَا وَلا يَباشِرُهَا حَتى يَحْرُمَ عَلَيهِ فَرْجُ أُختِهَا فَلا يعْجبنِي أَن ينكِحَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ينهَى عَن وَطْنُهَا أَوْ قُبُلِتِهَا لِتَحْرِيمِ أُخرَى عَلَى نَفْسِهِ ، وَلا يعْجبنِي أَن ينكِحَ إلا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ فِيهِ الْوَطْءُ ، وَلَوْ نَكَحَ لَمْ أُفَرِقُ بينهُ وَبين الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ فِيهِ الْوَطْءُ ، وَلَوْ نَكَحَ لَمْ أُفرِقُ بينهُ وَبين الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ فِيهِ الْوَطْءُ ، وَلَوْ نَكَحَ لَمْ أُفرِقُ بينهُ وَبين الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ فِيهِ الْوَطْءُ ، وَلَوْ نَكَحَ لَمْ أُفرِقُ بينهُ وَبين الْمَرَأَتِهِ وَوَقَفْتُه عَنهَا حَتى يَحَرِّمَ أَيتَهُمَا شَاءَ وَلَمْ أَسْمَعْ مَسْأَلَتكَ هَذِهِ مِن مَالِكُ ، وَلَكِنهُ وَلَا سَحْنُونٌ: وَقَدْ قَالَ عَبدُ الرَّحْمَنِ إِن النكاحَ لا ينعَقِدُ ، وَهُو أَحْسَن قَوْلِهِ ، وَقَدْ بينا هَذَا الأَصْلَ فِي كِتَابِ الاسْتِبرَاءِ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا كَان يَطَأُ أَمَةً لَهُ فَبَاعَهَا مِن رَجُل ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُختَهَا وَلَمْ يَنَ بِهَا حَتَى اسْتَبَرَأَ أُختَهَا الَّتِي كَان يَطَأُ أَيكُون لَهُ أَن يَطَأُ امْرَأَتَهُ وَقَدْ عَادَت إِلَيهِ الْأَمَةُ الَّتِي كَان يَطَأُ أَمْ لا يَكُون لَهُ أَن يَطَأُ أَمْ لا يَكُون لَهُ أَن يَطَأُ أَمْ لا يَكُون لَهُ أَن يَطَأُ امْرَأَتَهُ حَتَى يُحُرُمَ عَلَيهِ فَرْجُ الْأُمَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لَهُ أَن يَطَأَ امْرَأَتَهُ وَلَيسَ عَلَيهِ أَن يَعَمْ ، لَهُ أَن يَطَأَ امْرَأَتَهُ وَلَيسَ عَلَيهِ أَن يَعَرِّمَ فَرْجَ أَمَتِهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُون اللهُ الاَحْرَى حَتَى يُحْرُمَ لَكُ اللهُ الْأَخْرَى حَتَى يُحْرُمُ عَلَيهِ فَرْجُ الَّتِي وَطِئ أَن يَقَالَ مَالِكٌ : لا يَظُأُ الأَخْرَى حَتَى يَحْرُمُ عَلَيهِ فَرْجُ الَّتِي وَطِئ الَّتِي وَطِئ ثُمَّ وَطِئ الَّتِي عِندَهُ ثُمَّ اشْتَرَى الَّتِي باعَ ، فَإِن هُوَ باعَ الَّتِي وَطِئ ثُمَّ وَطِئ الَّتِي عِندَهُ ثُمَّ اشْتَرَى الَّتِي باعَ ،

قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا بأْسَ أَن يقِيمَ عَلَى الَّتِي وَطِئ ؛ لأنهُ حِين باعَ الَّتِي كَان وَطِئهَا حَلَّ لَهُ أَن يطَأَ أُختهَا ، فَلَمَّا وَطِئ أُختهَا بعْدَ الْبيعِ ثمَّ اشْترَى أُختهَا اشْترَاهَا وَاَلَّتِي عِندَهُ حَلالٌ لَهُ فَلا يضُرُّهُ شِرَاءُ أُختِهَا فِي وَطْءِ الَّتِي عِندَهُ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: إِن هَذَا حِينَ بِاعَ أُختَهَا وَطِئ هَذِهِ الَّتِي بِقِيتَ فِي مِلْكِهِ ، وَلَيسَ هَكَذَا مَسْأَلَتِي إِنَّا مَسْأَلَتِي إَنَّا مَسْأَلَتِي أَنَهُ عَقَدَ نِكَاحَ أُختِهَا الَّتِي بِاعَهَا فَلَمْ يِطَأ أُختَهَا الَّتِي نَكَحَ حَتَى هَكَذَا مَسْأَلَتِي إِنَّا مَسْأَلَتِي كَان يَطِأ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ : إِنَّهُ وَطِئ الَّتِي كَانت فِي مِلْكِهِ بعْدَ بيعِ الشَّرَى أُختِهَا الَّتِي كَان يَطأ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ : إِنَّهُ وَطِئ التَّتِي كَانت فِي مِلْكِهِ بعْدَ بيعِ الْاخريم قَدْ وَقَعَ بِالْبيع . قُلْت : أَوْقَعَ اللَّخريم بالْبيع فِي الَّتِي بِقِيت عِندَهُ فِي مِلْكِهِ ، فَلا يضُرُهُ التحريم بالْبيع فِي الَّتِي باعَ وَأَوْقَعَ التحليل فِي الَّتِي بقِيت عِندَهُ فِي مِلْكِهِ ، فَلا يضُرُهُ وَطُاهَا أَوْ لَمْ يَطُأُهَا إِن هُو اشْتَرَى الَّتِي باعَ فَلَهُ أَن يَطأَ الَّتِي بقِيت فِي مِلْكِهِ وَيُسِكُ عَن وَطْاها أَوْ لَمْ يَطأَهُما إِن هُو اشْتَرَى الَّتِي باعَ فَلَهُ أَن يَطأَ النَّتِي بقِيت فِي مِلْكِهِ وَيُسِكُ عَن وَطأَها أَوْ لَمْ يَطأَهُما إِن هُو اشْتَرَى الَّتِي باعَ فَلَهُ أَن يَطأَ النَّتِي بقِيت فِي مِلْكِهِ وَيُسِكُ عَن التَّتِي الشَتْرَى ، قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَيَجْعَلُهُمَا كَأَنَهُمَا الشَتْرِيا بعْدَمَا وَطِئهُمَا جَمِيعًا ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت: وَلَوْ أَن رَجُلا كَان يِطَأُ جَارِيةً فَبَاعَهَا وَعِندَهُ أُختَهَا لَمْ يَكُن وَطِئَهَا ، ثُمَّ اشْترَى النِّتِي كَان باعَ قَبلَ أَن يَطَأَ النِّتِي عِندَهُ كَان مُخيرًا أَن يَطَأَ أَيتهمَا شَاءَ ؛ لأن التحْلِيلَ وَقَعَ فِيهِمَا قَبلَ أَن يَطَأَ النِّتِي عِندَهُ فَلَهُ أَن يَطَأَ أَيتهمَا شَاءَ ؟ قَالَ : نعَم هَاتَان قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ التحْلِيلُ فِي أَيتهمَا شَاءَ ، فَإِذَا وَطِئ وَاحِدَةً أَمْسَكَ عَن الأَخرَى حَتى يَحْرُمَ عَلَيهِ فَرْجُ التِي كَان وَطِئ ، وَهَذَا رَأْيي . وَلَوْ أَن رَجُلا كَانت عِندَهُ أُختان فَوَطِئ إحْدَاهُمَا ثُمَّ وَثب النَّتِي كَان وَطِئ ، وَهَذَا رَأْيي . وَلَوْ أَن رَجُلا كَانت عِندَهُ أُختان فَوَطِئ إحْدَاهُمَا ثُمَّ وَثب عَلَى الأَخرَى فَوَطِئ آوَلا وَقَفَ عَنهُمَا جَمِيعًا حَتى يَحْرُمَ عَلَيهِ فَرْجُ الَّتِي وَطِئ أَوَّلا وَقَفَ عَنهُمَا جَمِيعًا حَتى يَحْرُمَ عَلَيهِ أَيتُهُمَا شَاءَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يَطَأَهَا حَتَى اشْتَرَى أُختَهَا ، أَيكُون لَهُ أَن يَطَأَ امْرَأَتُهُ قَبَلَ أَن يُحُرُمَ عَلَيهِ فَرْجُ الَّتِي اشْتَرَى ؟ قَالَ : نعَمْ ، لا بأْسَ بذلِك ، أَلا ترَى لَوْ أَن رَجُلا قَبَلَ أَن يَطَأَ الأُولَى مِنهُمَا وَإِن شَاءَ الآخِرَةَ إِلَا أَن هَذا فِي الشَّرَى أُختًا بعْدَ أُختٍ كَان لَهُ أَن يَطَأَ الأُولَى مِنهُمَا وَإِن شَاءَ الآخِرَةَ إِلَا أَن هَذا فِي النَّكَاحِ لا يُجُوزُ لَهُ أَن يَطَأَ أُختَهَا الَّتِي اشْتَرَى إِلا أَن يَفَارِقَ امْرَأَتَهُ ، فَهَذا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُخالِفٌ لِلشِّرَاءِ فَكَذلِكَ النكَاحُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ امْرَأَةً فَاشْتَرَى أُختَهَا قَبَلَ أَن يَطَأَ امْرَأَتَهُ فَوَطِئِ أُختَهَا ، أَتَمْنُعُهُ مِن امْرَأَتِهِ حَتَى يُحْرُمَ عَلَيهِ فَرْجُ أَمَتِهِ أَمْ لا ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : يَقَالُ لَهُ: كُفَّ عَـن امْرَأَتِـكَ حَتَى يُحْرُمَ عَلَيكَ فَرْجُ أَمَتِكَ . قُلْت : وَلايفْسِدُ هَـذا نِكَاحَـهُ ؟ قَـالَ : لا . قُلْت : لِـمَ ؟ قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يكُون عِندَهُ أُمُّ وَلَدِ ثُمَّ يَزُوِّجُهَا ثُمَّ يَشْتَرِي أُختَهَا فَيطَأَهَا ثُمَّ يَرْجُهُ إِلَيهِ أُمُّ وَلَدِهِ أَيكُفُ عَن أُختِهَا الَّتِي وَطِئهَا أَمْ يقِيمُ عَلَى وَطَئهَا وَيمْسِكُ عَن أُمِّ وَلَدِهِ ؟ قَالَ: بِلْ يقِيمُ عَلَى وَطْء هَذِهِ الَّتِي عِندَهُ وَيمْسِكُ عَن أُمِّ وَلَدِهِ . قُلْت : فَإِن وَلَدِهِ ؟ قَالَ: بِلْ يقِيمُ عَلَى وَطْء هَذِهِ الَّتِي عِندَهُ وَيمْسِكُ عَن أُمِّ وَلَدِهِ . قُلْت : فَإِن وَلَدَت مِنهُ الثانِيةُ فَزَوَّجَهَا ثُمَّ رَجَعَتا إلَيهِ جَمِيعًا أَيكُون لَهُ أَن يطأَ أَيتهمَا شَاءَ وَيمْسِكَ عَن الأَحْرَى ؟ قَالَ : نعَمْ ، مَا لَمْ يطأَ الَّتِي رَجَعَت إلَيهِ أَوَّلا قَبلَ أَن ترْجعَ إلَيهِ الأَخرَى .

فِي وَطْءِ الأَخْلَيْنَ مِنَ الرَّضَاعَةِ مِلْكِ الْيَمِينَ

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يُمْلِكُ الأختينِ مِن الرَّضَاعَةِ أَيصُ لُحُ لَـهُ أَنَ يَطَأَهُمَا فِي قَـوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ مَالِكٌ : إذا وَطِئ إحْدَاهُمَا فَلْيمْسِكْ عَن الأخرَى حَتى يحْرُمَ عَلَيهِ فَرْجُ اللَّهِ وَطِئ ، ثمَّ إن شَاءَ وَطِئ الأخرَى وَإِن شَاءَ أَمْسَكَ عَنهَا . قُلْت : وَالرَّضَاعُ فِي هَـذا وَالنسَب فِي قَوْلِ مَالِكٍ سَوَاءٌ ؟ قَالَ : نعَمْ .

نِكَاحُ الأَحْتِ عَلَى الأَحْتِ فِي عِنْنِهَا

قُلْت : أَيصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَن يَتزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّةِ أُختِهَا مِنهُ مِن طَلاق بائن فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ ، وكذلك لَوْ كُن تحْتهُ أَرْبعُ نِسْوَةٍ فَطَلَّقَ إحْدَاهُن طَلاقًا بائنًا فَتزَوَّجَ مَالِك ؟ قَالَ : نعَمْ ، وكذلك لَوْ كُن تحْتهُ أَرْبعُ نِسْوَةٍ فَطَلَّقَ إحْدَاهُن طَلاقًا بائنًا فَتزَوَّجَ أُخرَى فِي عِدَّتِهَا ، قَالَ مَالِك : ذلك جَائز . قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَّقَ امْرَأَتهُ تطليقة ، فَقَالَ الزَّوْجُ: قَدْ أَخبرَتنِي أَن عِدَّتهَا قَدْ انقضَت وَذلك فِي مِثل مَا تنقضي فِيهِ الْعِدَّةُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ عَلَى إبطال السُّكنى إِن كَان أَبت طَلاقَهَا وَإِن كَان لَمْ يبت طَلاقَهَا أَيصَدَق عَلَى تَوْقِيج أُختِهَا ؟ فَقَالَ : لا يصَدَق ؟ أَيصَدَق عَلَى قَلْ وَالسُّكنى عَن نَفْسِهِ وَعَلَى تَوْقِيج أُختِهَا ؟ فَقَالَ : لا يصَدَق ؟ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الْعِدَّةِ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن كَان قَدْ تزَوَّجَ أُختهَا ، فَقَالَت الْمَرْأَةُ: لَمْ تنقَضِ عِدَّتِي ، وَقَالَ الزَّوْجُ:

قَدْ أَخبرْ تَنِي أَن عِدَّتكِ قَدْ انقَضَت ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَـذا شَـيئًا ، وَقَـدْ أَخبرْ تَنِي أَن عِدَّتِهَا ، وَأَرَى أَن يفَرَّقَ بينهُمَـا أَخبرْ تَكَ بقُول مَالِكٍ: إِن الْقَوْلَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي انقِضَـاءِ عِـدَّتِهَا ، وَأَرَى أَن يفَرَقَ بينهُمَـا وَلا يصَدَّقُ إِلاَ أَن يشْهِدَ عَلَى قَوْلِهَا أَوْ يأْتِي بأَمْرِ يعَرفُ أَن عِدَّتهَا قَد انقَضَت .

مَخرَمَةُ بن بكيرٍ عَن أَبِيهِ قَالَ :سَمِعْت يزيدَ بَن عَبدِ اللَّهِ بنِ قُسَيطٍ وَاسْتَفْتِي فِي رَجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَهَا هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَن يَتزَوَّجَ أُختَهَا وَهَذِهِ فِي عِدَّتِهَا مِنهُ لَمْ تَنقض بِعْدُ ؟ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَهَا هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَن يَتزَوَّجَ أُختَهَا وَهَذِهِ فِي عِدَّتِهَا مِنهُ لَمْ تَنقض بِعْدُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَقَالَ ذَلِكَ عَبدُ اللَّهِ بن أَبِي سَلَمَةَ وَأُخبرَنِي غيرُ وَاحِدٍ عَن ابن شِهَاب (١) مِثلَهُ ، وَقَالَ: مِن أَجَلِ أَنهُ لا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيهَا وَأَنهُ لا مِيرَاث بينهُمَا . وَقَالَ عَبدُ الْعَزيزِ بن أَبِي سَلَمَةَ مِثلَهُ .

مَالِكٌ عَن رَبِيعَةَ عَن الْقَاسِم بِن مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ بِنِ الزَّبِيرِ أَنهُمَا سُئلا عَن رَجُلِ تَحْتهُ أَرْبِعُ نِسْوَةٍ ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً الْبِتةَ أَينكِحُ إِن أَرَادَ قَبِلَ أَن تنقضِي عِدَّتهَا ؟ فَقَالا : نَعَمْ ، فَلْينكِحُ إِن أَحَب (٢) وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عُثمَان بِن عَفَّان وَزَيدِ بِن ثابتٍ فَلْينكِحُ إِن أَحَب اللَّهِ وَابِن شِهَاب وَرَبِيعَةَ وَعَطَاءٍ وَيحْيى بِن سَعِيدٍ وَسَعِيدِ بِن الْمُسَيب وَسَالِم بِن عَبدِ اللَّهِ وَابِن شِهَاب وَرَبِيعَة وَعَطَاءٍ وَيحْيى بِن سَعِيدٍ وَسَعِيدِ بِن الْمُسَيب مِثلَةُ (٣) ، وَقَالَ عُثمَان : إِذَا طَلُقَت ثلاثًا فَإِنهَا لا ترثِك وَلا تَرِثِهَا ، انكِحُ إِن شِئت (١٠) وقَالَ عَطَاءٌ : لِينكِحْ قَبلَ أَن تنقضِي الْعِدَّةُ ، وَهُو أَبْعَدُ الناسِ مِنهَا (٥٠) .

فِي الْجَمْعُ بِينِ النَّسَاءِ

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَن يُحِلُّ مِن النسَاءِ أَن ينكِحَ وَاحِدَةً بعْدَ وَاحِدَةٍ: فَلا يَحِلُّ لَهُ أَن يَجْمَعَ فِي مِلْكٍ وَاحِدٍ مِثْلَ الْعَمَّةِ وَبنتِ الأَخِ، وَالْخَالَةِ وَبنتِ الأَخْتِ، وَالْخَالَةِ وَبنتِ الأَخْتِ، وَالْخَالَةِ وَبنتِ الأَخْتِ، وَالْخَالَةِ وَبُهُمَا قَبلَ أَن وَالْخَتِن فَهُوَ إِذَا تزَوَّجَ وَاحِدَةً بعْدَ وَاحِدَةٍ وَهُوَ لا يعْلَمُ وَدَخلَ بالآخِرَةِ مِنهُمَا قَبلَ أَن

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب (١١٩) في الرجل يكون تحته امرأة فيطلقها فيتـزوج أختها في عِدتها _ من رخص في ذلك (٣/ ٣٥٨) رقم (١) من حديث معمر عن الزهري .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب من قال: لا بأس أن يتـزوج الخامسـة قبـل انقضـاء عدة التي طلق (٣/ ٣٥٧) رقم (١) .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ بباب من رخص في رجل يكون تحته امرأة فيطلقها فيتزوج أختها في عدتها (٣/ ٣٥٨) رقم (٢) عن سعيد بن المسيب وعبد الرزاق في المصنف فيتزوج أختها في عدتها (١٠٦٠٦) عن الزهري، و (١٠٦٠٦) عن سالم بن عبد الله، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٣/) عن ابن المسيب وعطاء، ورواه سعيد بن منصور (١٧٤٧) عن زيد بن ثابت الله .

⁽٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٦٠٦) عن عثمان بن عفان 🖔 .

⁽٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٦٠٢) عن عطاء بلفظ المدونة .

يدْخُلَ بِالْأُولِي أَوْ دَخلَ بِهِمَا جَمِيعًا ، فَإِنهُ فِي هَذَا كُلِّهِ يفَرَّقُ بِينهُ وَبِينِ الآخِرَةِ وَيثبت مَعَ الأُولَى ؛ لأَن نِكَاحَهَا كَان صَحِيحًا فَلا يفْسِدُ نِكَاحَهَا مَا دَخلَ هَاهُنا مِن نِكَاحٍ عَمَّتِهَا وَلا أُختِهَا وَإِن كَان قَدْ دَخلَ بِالآخِرَةِ فَعَلَيهِ صَدَاقُهَا الَّذِي سَمَّى لَهَا وَإِن لَمْ يكُن سَمَّى لَهَا صَدَاقًا فَعَلَيهِ صَدَاقًا اللَّذِي سَمَّى لَهَا وَإِن لَمْ يكُن سَمَّى لَهَا صَدَاقًا فَعَلَيهِ صَدَاقً مِثْلِهَا وَالْفُرْقَةُ بِينهُمَا بغيرٍ طَلاقٍ ؛ لأنه لا يقرُّ مَعَهَا عَلَى حَالٍ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ كُلُّهُ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: الْعَمَّةُ وَبنات أَخِيهَا وَبنات أُخِيهَا وَبنات بناتِهَا وَبنات بنيهَا وَإِن سَفَلْن بنات الذكور مِنهُن وَبنات الإناثِ فَلا يصْلُحُ لِرَجُلِ أَن يُجْمَعَ بينهُن بينهُن بنتين مِنهُن ؛ لأنهُن ذوَات مَحَارِم ، وَقَدْ نهَى أَن يُجْمَعَ بين ذوَات الْمَحَارِم ، وَكَذلِك هَذا فِي الرَّضَاعِ سَوَاءٌ يُحْمَلُ هَذا الْمَحْمَلُ وَكَذلِك هَذا فِي الْمِلْكِ عِندَ مَالِكٍ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : يُحْرَهُ مِن الرَّضَاعِ فِي الْمِلْكِ مَا يُحْرُهُ مِن النسَب .

قُلْت : أَرَأَيت الْخَالَةَ وَبِنت الأَخْتِ مِن الرَّضَاعَةِ أَيُجْمَعُ بِينَهُمَا الرَّجُلُ فِي نِكَاحٍ أَوْ مِلْكِ يَينَ يَطَاهُن فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْوِلادَةُ وَالرَّضَاعَةُ وَالْمِلْكُ سَوَاءٌ التَحْرِيمُ فِيهَا سَوَاءٌ لاَ يَصْلُحُ لَـهُ أَن يَتزَوَّجَ الْخَالَةَ وَبَنت أُخْتِهَا مِن الرَّضَاعَةِ ، وَلا بأس أَن يُجْمَعَهُمَا فِي الْمِلْكِ وَلا يَجْمَعُهُمَا فِي الْمِلْكِ وَلا يَجْمَعُهُمَا فِي الْوَلْءِ ، وَلا بأس أَن يُجْمَعَهُمَا فِي الْمِلْكِ وَلا يَجْمَعُهُمَا فِي الْوَطْءِ ، إِن وَطِئ وَاحِدَةً لَمْ يَطَأَ الأَخْرَى حَتى يُحْرُمُ عَلَيهِ فَرْجُ الَّتِي وَطِئ .

ابن لَهِيعَةَ عَن الأَعْرَجِ عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَن رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَن جَمْعِ الرَّجُلِ بِين الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبِينِ الْمَرْأَةِ وَخالَتِهَا (١) ، ابن لَهِيعَةَ عَن ابنِ هُبيرَةَ (٢) عَنْ عَبدِ اللَّهِ بن رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مِثلُهُ (١) .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٠) رقم (٢٠) ، والبخاري في النكاح (٥١٠٥، ٥١٠٥) ومسلم في النكاح (١٤٠٨) من حديث أبي هريـرة ﷺ ، ورواه البخـاري في النكـاح (٥١٠٨) مـن حديث جابر ﷺ .

⁽٢) عبد الله بن هبيرة بن أسعد بن كهلان السبائي الحضرمي ، أبو هبيرة المصري ، روى عن مسلمة بن مخلم وعبد الرحمن بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وقبيصة بن ذؤيب وغيرهم ، وروى عنه بكير ابن عمرو وحيوة بن شريح وابن لهيعة وعدة ، وثقه أحمد ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٩).

⁽٣) عبد الله بن زرير الغافقي المصري ، روى عن علي وعمر، وروى عنه أبـو الخـير اليزنـي وعبـد الله بـن هبيرة وبكير بن سوادة الجذامي وغيرهم ، وثقه العجلي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقـات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٣).

⁽٤) رواه أحمد (١/ ٧٨،٧٧) من حديث على بن أبي طالب وسنده صحيح .

يونسُ عَن ابنِ شِهَابِ قَالَ : نرَى خالَةَ أَبيهَا وَعَمَّةَ أُمِّهَا بِتِلْكَ الْمَنزِلَةِ وَإِن كَـان ذلِـكَ مِن الرَّضَاعِ . يونسُ عَن ابنِ شِهَابِ قَالَ: لا يجْمَعُ بين الْمَرْأَةِ وَخالَةِ أَبيهَا وَلا خالَـةِ أُمِّهَـا وَلا عَمَّةِ أَبِيهَا وَلا عَمَّةِ أُمِّهَا .

وَطْءُ الْمَرَاةِ وَابِنِئِهَا مِن مِلْكِ الْبِمِين

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا وَطِئ جَارِيتهُ أَوْ جَارِية ابنِهِ وَعِندَهُ أُمُّهَا امْرَأَة لَهُ ، فَوَلَدت الأَمَةُ ، أَعْرُمُ عَلَيهِ امْرَأَتهُ ؟ وَهَلْ تَكُون الأَمَةُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : أَرَى أَن يَفَارِقَ امْرَأَتهُ وَأَرَى أَن يعْتِى الْجَارِية ؛ لأنه لا ينبغي لَهُ وَطُوُّهَا بوَجْهٍ مِن الْوُجُوهِ وَلَيسَ يَفَارِقَ امْرَأَتِهُ وَإِنّمَا كَان لَهُ فِيهَا الْمَتَاءُ بِالْوَطْءِ ، لأني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِيمَن لَهُ أَن يتعِبها فِي الْخِدْمَةِ وَإِنْمَا كَان لَهُ فِيهَا الْمَتَاءُ بِالْوَطْءِ ، لأني سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِيمَن زَنى بأُمِّ امْرَأَتِهِ: إِنهُ يفَارِقُ امْرَأَتهُ ، فَكَيفَ بَمَن وَطِئ بِملْكِ وَهُو لا حَدَّ عَلَيهِ فِيهَا فَمَن لا حَدَّ عَلَيهِ فِيهَا أَسْدُ فِي التحريم مِمَّن عَلِيهِ فِيهَا الْحَدُّ ، وَالْحُجَّةُ فِي أَنهَا تعْتَقُ ؛ لأن مَالِكًا عَن تعْت عَليهِ إِن عَمَلَت ؛ لأنهُ لا يصِلُ إلى وَطُعْهَا وَلا مَنفَعَة لَهُ فِيهَا مِن خِدْمَةٍ ، وَكُلُّ مَن وَطِئ عَن الَّذِي يَطَأُ أُختهُ مِن الرَّضَاعِ وَهُو يَمْلِكُهَا ، قَالَ : لا حَدَّ عَلَيهِ ، وَأَرَى أَن تعْت قَ عَلَيهِ إِن حَمَلَت ؛ لأنهُ لا يصِلُ إلى وَطُعْهَا وَلا مَنفَعَة لَهُ فِيهَا مِن خِدْمَةٍ ، وَكُلُّ مَن وَطِئ عِن ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ فَحَمَلَت فَإِنهَا تعْتَى عَلَيهِ وَلا يؤَخِّرُ ، فَالَّذِي وَطِئ ابنة امْرَأَتِهِ مِمَّا عَلَيهِ امْرَأَتِهُ وَلا يُوجِولُ مُ وَلَقَدْ سَمِعْت مَالِكًا غيرَ مَرَّ لا فَعْ مُ مَن لا حَدَّ عَلَيهِ فِيهَا ، وَهَذَا مِمَّ لا اختِلافَ فِيهِ ، وَلَقَدْ سَمِعْت مَالِكًا غيرَ مَرَّ يَقُولُ: يفَارِقُ امْرَأَتَهُ إذا زَنِي بأُمِّهَا أَوْ بابنِتِهَا فَكَيفَ بَهَذَا ؟.

اللَّيث عَن يحْيى بن سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ: لا يصْلُحُ لِرَجُلِ أَن ينكِحَ ابنةَ ابنِ امْرَأَتِهِ وَلا ابنةَ ابنتِهَا وَلا شَيءَ مِن أَوْلاَدِهِمَا وَإِن بِعُدْن مِنهُ ، قَالَ : وَبَلَغنِي عَن عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزيزِ أَنهُ كَتِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بنِ حَزِم (١) يَقُولُ : تَسْأَلُنِي عَن الرَّجُلِ يَجْمَعُ بِين الْمَرْأَةِ وَابنتِهَا مِن كَتِ إِلَى أَبِي بكْرِ بنِ حَزِم (١) يقُولُ : تَسْأَلُنِي عَن الرَّجُل يَجْمَعُ بِين الْمَرْأَةِ وَابنتِهَا مِن مِلْكِ الْيمِينِ ، فَلا تَقْرُن ذَلِكَ لَاحَدٍ فَعَلَهُ فَقَدْ نزَلَ فِي الْقُرْآنِ النَّهْ ي ، يعْنِي: عَنهُ (١) ، وَإِنمَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَن ذَلِكَ فَقَالَ: لا يجِل لَك ، وَذَكلَ عَلَيهِ عَلِي بن أَبِي طَالِب وَعَبدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ فِي رِجَالٍ مِن أَصْحَاب رَسُولِ وَدَخلَ عَلَيهِ عَلِي بن أَبِي طَالِب وَعَبدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ فِي رِجَالٍ مِن أَصْحَاب رَسُولِ وَدَخلَ عَلَيهِ عَلِي بن أَبِي طَالِب وَعَبدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ فِي رِجَالٍ مِن أَصْحَاب رَسُولِ وَدَخلَ عَلَيهِ عَلِي بن أَبِي طَالِب وَعَبدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ فِي رِجَالٍ مِن أَصْحَاب رَسُولِ وَدَخلَ عَلَيهِ عَلِي بن أَبِي طَالِب وَعَبدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ فِي رِجَالٍ مِن أَصْحَاب رَسُولِ

⁽۱) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، روى عن أبيه وأرسل عن جده وعبد الله بـن زيـد بـن عبد ربه الأنصاري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ، وروى عنه الزهري ويحيى بن سعيد الأنصـاري وأفلح بن حميد وغيرهم ، ثقة . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٢،٣١١) .

⁽٢) وهي الآية ٢٣ من سورة النساء .

اللَّهِ ﷺ فَنهَ وَهُ عَن ذَلِكَ وَقَالُوا: إنَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَك مَا سَمَّى لَك سِوَى هَـؤُلاءِ مَا مَلَكَت أَيَانكُمْ (١).

إخصان النكاع بغير وَلِيّ

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ امْرَأَةً بغيرِ وَلِيٍّ اسْتخلَفَت عَلَى نَفْسِهَا رَجُلا فَزَوَّجَهَا وَدَخَلَ بِهَا أَيكُونِ هَذَا نِكَاحُ إِحْصَانِ فِي قُوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: لا يكُونِ إحْصَانًا.

اخصان الصّغيرة

قُلْت : أَرَأَيت الصَّبيةَ الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَمْ تَحْصَن ، وَمِثلُهَا يَجَامَعُ إِذَا تَزَوَّجَهَا فَدَخلَ بِهَا وَجَامَعَهَا ، أَيكُون ذلِكَ إِحْصَانًا فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ ، تَحْصِنهُ وَلا يَحْصِنهَا . قُلْت : أَرَأَيت الْمَجْنُونةَ وَالْمَعْلُوبةَ عَلَى عَقْلِهَا إِذَا تَزَوَّجَهَا فَدَخلَ بِهَا وَجَامَعَهَا هَلْ قُلْت : عُصِنهُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ فِي رَأْيِي ، وَلا يَحْصِنهَا هُوَ ، وَقَالَ بعْضُ الرُّواةِ يَحْصِنهَا ؛ لأَنهَا بَالِغٌ وَهِي مِن الْحَرَائرِ الْمُسْلِمَاتِ وَلأَن نِكَاحَهَا حَلالٌ .

إخصان العبي والخصي

قُلْت : أَرَأَيت الصَّبِي إِذَا لَمْ يُحْتَلِمْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَدْخُلُ بِهَا وَيَجَامِعُهَا وَمِثْلُهُ يَجَامِعُ أَيْصُونِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْت : أَرَأَيت هَذَا الصَّبِي أَيْصُونِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْت : أَرَأَيت هَذَا الصَّبِي إِذَا بني بامْرَأَةٍ وَجَامَعَهَا ، هَلْ يجب بجمَاعِهَا الْمَهْرُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَى ذَلِكَ لَهَا وَلا عِدَّةَ عَلَيهَا إِن صَالَحَهَا أَبُوهُ أَوْ وَصِيهُ .

قُلْت: أَرَأَيت الْخصِي الْقَائِمَ الذكرِ هَلْ يُحْصَن؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا، وَلَكِن قَالَ مَالِكٌ: هُوَ نِكَاحٌ وَهُوَ يغتسَلُ مِنهُ وَيقَامُ فِيهِ الْحَدُّ وَإِذَا تزَوَّجَ وَجَامَعَ فَهَذَا إِحْصَانٌ. قُلْت: أَرَأَيت الْمَجْبوب وَالْخصِي هَلْ يُحْصِنان الْمَرْأَةَ ؟ قَالَ: نعَمْ فِي إِحْصَانٌ. قُلْت : أَرَأَيت الْمَجْبوب وَالْخصِي هَلْ يُحْصِنان الْمَرْأَةَ ؟ قَالَ: نعَمْ فِي رَأْيي ؛ لأن الْمَرْأَةَ إذا رَضِيت بأن تتزوَّجَ مَجْبوبا أَوْ خصِيًّا قَائمَ الذكر فَهُوَ وَطْءٌ يجب فِيهِ الصَّدَاقُ وَيجب بوطْء الْمَجْبوب وَالْخصِي الْحَدُّ، فَإِذَا كَان هَكَذَا فَجَمَاعُهُ فِي النكاحِ الصَّدَاقُ وَهُو نِكَاحٌ صَحِيحٌ إلا أَن لَهَا أَن تَختارَ إِن لَمْ تعْلَمْ ، وَإِن عَلِمَت فَرَضِيت فَوَطِئهَا بعْدَ عِلْمِهَا فَهُو نِكَاحٌ.

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٥) رقم (٢٤) بمعناه .

قُلْت: أَرَأَيت الْمَجْبوب هَلْ يُحْصِنها ؟ قَالَ: لا يُحْصِنها إلا الْوَطْءُ عِندَ مَالِكِ وَالْمَجْبوب لا يطأ . قُلْت: أَرَأَيت الْعَبدَ هَلْ يُحْصِن الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت: أَرَأَيت الْعَبدَ هَلْ يُحْصِن الْمَرْأَةَ الْحُرَّة ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت: أَرَأَيت امْرَأَة تزوَجَت خصيًّا وَهِي لا تعْلَمُ أَنهُ خصِيٌّ ، فَكَان يطَوُّها ، ثمَّ عَلِمَت أَنهُ خصِيٌّ فَاختارَت فِرَاقَهُ ، أَيكُون وَطُوُّهُ ذلِكَ إحْصَانًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَاهُ إحْصَانًا لَهُ وَلا لَهَا ، وَلا يكُون الإحْصَان عِندَ مَالِكٍ إلا مَا يقَامُ عَلَيهِ وَلا خِيارَ فِيهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإِن أَصَابِهَا بعْدَ عِلْمِهَا بأَنهُ خصِيٌّ انقَطَعَ خِيارُهَا وَوَجَب عَلَيهَا الإحْصَان بذلِكَ الْوَطْء .

يونسُ بن يزيدَ عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ سَمِعَ عَبدَ الْمَلِكِ بن مَرْوَان يسْأَلُ عُبيدَ اللَّهِ بن عَبدِ اللَّهِ (۱) بنِ عُتبةَ بنِ مَسْعُودٍ هَلْ تَحْصِن الأَمَةُ الْحُرَّ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ لَهُ عَبدُ الْمَلِكِ عَمَّن ترْوِي هَذا ؟ فَقَالَ : أَذْرَكْنا أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى يقُولُون ذلِكَ . يونسُ عَن رَبيعَةَ أَنهُ قَالَ : يحْصَن الْحُرُّ بالْمَمْلُوكَةِ وَتَحْصَن الْحُرَّةُ بالْعَبدِ ؛ لأن اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى جَعَلَ ذلِكَ ترْوِيجًا تَجْرِي فِيهِ الْعِدَّةُ وَالرِّدَّةُ وَالصَّدَاقُ وَعِدَّةُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ مِن النسَاءِ . يونسُ عَن ابنِ شِهَابٍ قَالَ : إن الأَمةَ تَحْصِن الْحُرَّ ؛ لأن اللَّه قَالَ : ﴿ وَأَلْكِحُوا الْأَيسَامِي يونسُ عَن ابنِ شِهَابٍ قَالَ : إن الأَمةَ تَحْصِن الْحُرَّ ؛ لأن اللَّه قَالَ : ﴿ وَأَلْكِحُوا الْأَيسَامِي فِيهِ الْعِدِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فَقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ ﴾ [النور: ٣٢] . فَبذلِكَ مِن السَّمَ عَن ابنِ شِهَابٍ قَالَ : ابنِ لَهِيعَةَ عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ وَبكَيرِ بنِ كَان يرَى أَهْلُ الْعِلْمِ أَنهُ إِحْصَانٌ . ابنِ لَهِيعَةَ عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ وَبكَيرِ بنِ الْمُسَيبِ وَسَالِم بنِ عَبدِ اللَّهِ وَسُلَيمَان بنِ يسَارٍ مِثلُهُ .

ابن لَهِيعَةَ عَن مُحَمَّدِ بن عَبدِ الرَّحْمَنِ عَن الْقَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ وَعَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْهَدِيرِ وَكَان شَيخًا قَدِيمًا مَرضًيا وَأَبي سَلَمَةَ ابنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ وَكَان شَيخًا قَدِيمًا مَرضًيا وَأَبي سَلَمَةَ ابنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِكَاحُ الْأَمَةِ وَالْعَبدُ يُحْصِن بنِكَاحِهِ تُوبان وَابنِ قُسَيطٍ أَنْهُمْ كَانوا يقُولُون: الْحُرُّ يُحْصِنهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ وَالْعَبدُ يُحْصِن بنِكَاحِهِ الْحُرَّةَ . مَخْرَمَةُ عَن أَبيهِ عَن الْقَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ وَسَالِمٍ وَسُلَيمَان بن يسَارِ مِثلُهُ .

ابن وَهْب عَنِ شِمْرِ بنِ نَمَيرٍ عَن حُصَينِ بنِ عَبدِ اللَّهِ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ عَـن عَلِي بـنِ أَبِي طَالِب بذلِكَ .

مَالِكٌ قَالَ : بِلَغنِي عَنِ الْقَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ أَنهُ كَانِ يَقُولُ: إذا نَكَحَ الْحُرُّ الأَمَةَ فَأَصَابِهَا فَقَدْ أَحْصَنتهُ . قَالَ مَالِكٌ : وَقَالَ مَالِكٌ : الأَمْرُ

⁽١) صوابه: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وقد سبق تعريفه .

كتاب النكاح الخامس ______ ٢١٧ ع عِندَنا أَن الْحُرَّةَ يحْصِنهَا الْعَبدُ إذا مَسَّهَا (١) .

إخْصَانَ الْأُمَةُ وَالْيِهُودِيةَ وَالنَصْرَانِيةِ

قَالَ : هَلْ تَحْصِنِ الْأُمَةُ وَالْيهُودِيةُ وَالنصْرَانِيةِ الْحُرَّ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إذا كَانَ نِكَاحُهُن صَحِيحًا. قُلْت : فَإِن كَانَ النكَاحُ فَاسِدًا أَيكُونَانَ بِهِ مُحْصَنِينِ إذا كَانَا حُرَّينِ مُسْلِمَينِ ، أَوْ حُرِّ مُسْلِمٌ عَلَى نصْرَانِيةٍ أَوْ أَمَةٍ وَالنكَاحُ فَاسِدٌ ؟ قَالَ : لا يحْصِن هَذَا النكَاحُ وَإِنِمَا يحْصِن مِن النكَاحِ عِندَ مَالِكِ مَا كَانَ مِنهُ يقَامُ عَلَيهِ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُسْلِمَ النكَاحُ وَإِنمَا يُصِن مِن النكَاحِ عِندَ مَالِكِ مَا كَانَ مِنهُ يقَامُ عَلَيهِ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُسْلِمَ يتزوَّجُ النصْرَانِيةَ فَيطَوُهَا ثمَّ يطَلِّقُهَا أَوْ يُحُوت عَنهَا ثمَّ تَرْنِي قَبلَ أَن تسلِمَ وَهِي تَحْت زَوْجِ يَتَحَامِعُهَا مِن بعْدِ الإسْلامِ أَحْصَنهَا وَإلا لَمْ فَيجَامِعُهَا مِن بعْدِ الإسْلامِ أَحْصَنهَا وَإلا لَمْ يَعْمِنهَا ذَوْجُهَا بِعِمَاعٍ كَانَ مِنهُ وَهِي فِي رقِّهَا وَإِلا لَمْ يَصِنهَا . قَالَ مَالِكُ : وَكَذَلِكَ الْأَمَةِ لا يَحْصِنهَا زَوْجُهَا بِجَمَاعٍ كَانَ مِنهُ وَهِي فِي رقِّهَا وَإِنَا كَعْصِنهَا إذا جَامَعَهَا بعْدَمًا عَتقَت (٢) .

يونسُ عَن رَبِيعَةَ أَنهُ قَالَ: لا تَحْصَن نصْرَانِيةٌ بُمسْلِم إِن جَازَ لَهُ نِكَاحُهَا وَلا يَحْصَن مَن كَان عَلَى غير الإسلام بِنِكَاحِهِ ، وَإِن كَانوا مِن أَهْلِ الدَّمَّةِ بِين ظَهْرَانِي الْمُسْلِمِين حَتى يَحْرُجُوا مِن دِينِهِمْ إِلَى الإسلام ثمَّ يَحْصَنون فِي الإسلام . قَدْ أَقَرُّوا بالذَّمَّةِ عَلَى مَا هُوَ يَحْرُجُوا مِن ذِيكَاحِ الأَمَّهَاتِ وَالْبناتِ عَلَى قَوْل الْبهْتان وَعِبادَةِ غير الرَّحْمَن . يونسُ عَن رَبيعَة أَنهُ قَالَ : لا يَحْصَن الْعَبدُ وَلا الأَمَةُ بِنِكَاحِ كَانَ فِي رِقٍ ، فَإِذَا أَعْتَقَهُمَا فَكَأَنهُمَا لَمْ يَرَوَّ جَا بَعْدَ الْعَتَاقَةِ وَابتنيا فَقَدْ حُصِنا .

يونسُ عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ قَالَ فِي مَمْلُوكٍ تَحْت أَمَةٍ فَعَتقًا ثُمَّ زَنيا بعْدَ ذَلِكَ قَالَ : يُجْلَدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا مِائةُ جَلْدَةٍ فَإِنهُمَا عَتقاً وَهُمَا مُتناكِحَان بِنِكَاحِ الرِّقِّ . يونسُ عَن ابن شِهَابِ أَنهُ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِن عُلَمَائنا يشُكُّ فِي أَنهُ قَدْ أُحْصِن وَأَنهُ قَدْ وَجَبِ عَلَيهِ الرَّجْمُ إذا نكَحَ الْمُسْلِمُ الْحُرُّ النصْرَانِيةَ .

مَحْرَمَةُ عَن أَبِيهِ قَالَ:سَمِعْت عَبدَ اللَّهِ بن أَبِي سَلَمَةَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ تزَوَّجَ نصْرَانِيةً ثمَّ زَنِى ، هَلْ عَلَيهِ مِن رَجْمٍ ؟ قَالَ: نعَمْ يرْجَمُ . يونسُ عَن رَبيعَةَ أَنهُ قَالَ : إن جَازَ لِلْمُسْلِمِ الْحُرِّ أَن ينكِحَ النصْرَانِيةَ أُحْصِن بها .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٧) رقم (٤٠) .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/٤٢٧) رقم (٤٠) .

الدَّعْوَى فِي الإِخْصَان

قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يتزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيدْخُلُ بِهَا ثُمَّ يَطَلِّقُهَا فَيقُولُ: مَا جَامَعَتهَا ، وَتقُولُ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ . قُلْت : فَإِن طَلَّقَهَا وَاحِدَةً ؟ الْمَرْأَةُ : قَدْ جَامَعَنِي ؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ . قُلْت : فَإِن طَلَّقَهَا وَاحِدَةً ؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي الصَّدَاقِ وَعَلَيهَا الْعِدَّةُ وَلا يُلِكُ الرَّجْعَةَ ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ . قَالَ : وَبلَغنِي أَن مَالِكًا قِيلَ لَهُ: أَفَتنكِحُ بِهذَا زَوْجًا كَان طَلَّقَهَا الْبتة إذا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ، فَقَالَ : وَبلَغنِي أَن مَالِكً قِيلَ لَهُ: أَفَتنكِحُ بِهذَا زَوْجًا كَان طَلَّقَهَا الْبتة إذا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ، فَقَالَ الزَّوْجُ : لَمْ أَطَأَهَا ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: قَدْ وَطِئنِي ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لا أَرَى ذَلِكَ إلا أَبَى ذَلِكَ إلا أَرَى ذَلِكَ وَخُلِي بينهَا وَبين نِكَاحِهِ ، وَأَخَافُ أَن يكُون هَذَا مِن الَّذِي طَلَّقَهَا ضَرَرًا مِنهُ فِي نِكَاحِهَا .

قُلْت: فَهَلْ يَكُون الرَّجُلُ مُحْصَنًا أَمْ لا ؟ قَالَ: لا يَكُون مُحْصَنًا وَلا تَصَدَّقُ عَلَيهِ الْمَرْأَةُ فِي الإحْصَانِ. سَحْنولِّ: وَقَالَ بعْضُ الرُّواةِ: وَإِن أُخِذ مِنهُ الصَّدَاقُ ؛ لأنهُ إنما أُخِذ مِنهُ الصَّدَاقُ ؛ لأنهُ إنما أُخِذ مِنهُ الصَّدَاقُ لِمَا مَضَى مِن الْحُكْمِ الظَّاهِرِ وَهُو لَمْ يقِرَّ بأَنهُ أَصَابِها. قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تَكُون مُحْصَنةً فِي قَوْل مَالِكٍ وَقَدْ أَقَرَّت بِالْجِمَاعِ ؟ قَالَ : لا تكُون مُحْصَنةً ، وَكَذلِكَ بلغنِي عَن مَالِكٍ . وَقَالَ بعْضُ الرُّواةِ: لَهَا أَن تَسْقِطَ مَا أَقَرَّت بهِ مِن الإحْصَان قَبلَ أَن تؤخذ فِي زنا وَبعْدَمَا أُحِدَّت لادِّعَانهَا الصَّدَاقَ وَأَنهَا لَوْ لَمْ تَدَعْهُ إِذَا لَمْ يقِرَّ بهِ الرَّوْعَ بَنهَا إِنْمَا أَنْ تَلْعَ الْمَلَا عَلْ اللَّوْطُءِ الَّذِي تزْعُمُ أَنهَا إِنَا أَقَرَّت بهِ لِلصَّدَاقِ كَان النَّوْعُ وَاللَّهُ الْمُولَاءِ اللَّذِي تَوْعُمُ أَنهَا إِنْمَا أَقَرَّت بهِ لِلصَّدَاقِ كَان النَّوْعُ وَاللَّهُ الْمَا الْمَلْوَلُهُ الْمُؤَلِّ عَلَى الإَحْصَان اللَّذِي أَقَرَّت بهِ لِلصَّدَاقِ كَان اللَّهُ الْمَلْعُ اللَّذِي تَوْعُمُ أَنهَا إِنْمَا أَقَرَّت بهِ لِلصَّدَاقِ كَان اللَّوْعُ وَالَهُ الْمَا الْوَلَاءِ اللَّذِي تَوْعُمُ أَنهَا إِنْهَ الْمَا الْمَلْوَلُونَ اللَّذِي أَقَرَّت بهِ لِلصَّدَاقُ كَان اللَّذِي أَوْرَادُهَا بالْوَطُء اللَّذِي تَوْعُمُ أَنهَا إِنْمَا أَنْ اللَّذِي الْمُحْصَان الَّذِي أَقَرَّت بهِ لِلصَّدَاقِ كَان اللَّهُ عَلَى الْإَحْصَان اللَّذِي أَقَوْتَ بهِ .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت الْعِنِين أَو الرَّجُلَ الَّذِي لَيسَ بعِنِين يدْخُلُ بامْرَأَةٍ فَيدَّعِي أَنهُ قَدْ جَامَعَهَا ، وَأَنكَرَت هِي الْجمَاعَ ؟ وَقَالَت: مَا جَامَعَنِي ثُمَّ طَلَّقُهَا الْبَتةَ ؟ قَالَ : قَدْ أَقَرَّ لَهَا بالصَّدَاق ، فَقَالَ لَهَا: خُذِي إِن شِئتِ وَإِن شِئتِ فَدَعِي قُلْت : فَإِن زَنت الْمَرْأَةُ بعْدَ لَهَا بالصَّدَاق ، فَقَالَ لَهَا: خُذِي إِن شِئتِ وَإِن شِئتِ فَدَعِي قُلْت : فَإِن زَنت الْمَرْأَةُ بعْدَ النكاح . فَلْكَ أَتكُون مُحْصَنةً ؟ قَالَ : لا تكون مُحْصَنةً إلا بأمْر يعْرَف بهِ الْمَسِيسُ بعْدَ النكاح . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تقِيمُ مَعَ زَوْجها عِشْرِين سَنةً ، ثمَّ وَجَدُوهَا ترْنِي . فَقَالَ الزَّوْجُ : قَدْ كُنت أُجَامِعُهَا . وَقَالَت الْمَرْأَةُ : مَا جَامَعَنِي ، أَتكُون مُحْصَنةً أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ كُنت أُجَامِعُهَا . وَقَالَت الْمَرْأَةُ : مَا جَامَعَنِي ، أَتكُون مُحْصَنةً أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ: أَرَاهَا مُحْصَنةً . قَالَ سَحْنون : وَكَذلِكَ يَقُولُ غِيرُهُ: إِنهَا مُحْصَنةً وَلَيسَ لَهَا إِنكَارٌ ؛ لأَنهَا إِنْمَا تَذْفَعُ حَدًّا وَجَب عَلَيهَا لَمْ يكُن مِنهَا فِيهِ قَبلَ ذلِكَ دَعْوَى .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن امْرَأَةً طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبِتَةَ قَبلَ الْبِناءِ بِهَا ، فَتزَوَّجَت غيرَهُ ، فَلَـمْ

يدْخُلْ بِهَا حَتَى مَات ، فَادَّعَت الْمَوْأَةُ أَنهُ قَدْ جَامَعَهَا وَلَمْ يَبَنِ بِهَا قَالَت : طَرَقَنِي لَيلا فَجَامَعَنِي أَيجِلُهَا لِزَوْجِهَا الأوَّلِ أَمْ لا ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَى أَن تَصَدَّقَ فِي الْجَمَاعِ إِن أَرَادَت الرُّجُوعَ إِلَى زَوْجِهَا إِلا بدُخُول يَعْرَفُ . قُلْت: فَإِن زَنت تَصَدَّقَ فِي الْجَمَاعِ إِن أَرَادَت الرُّجُوعَ إِلَى زَوْجِهَا إِلا بدُخُول يعْرَفُ . قُلْت: فَإِن زَنت أَتَكُون عِندَهُ مُحْصَنَةً بقَوْلِهَا ذلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا تَكُون مُحْصَنَةً . قَالَ سَحْنُونٌ : وَهَذا مِثْلُ الأُولَى لَهَا طَرْحُ مَا ادَّعَت .

إخصان المرندة

قُلْت : أَرَأَيت الْمُسْلِم يَتزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَيَدْخُلُ بِهَا ثُمَّ ترْتَدُّ عَنِ الإِسْلام ، ثَمَّ ترْجعُ إِلَى الإِسْلام ، فَترْنِي قَبلَ أَن تتزَوَّجَ مِن بعْدِ الرِّدَّةِ أَترْجَمُ أَمْ لا ترْجَمُ ؟ قَالَ : لا أَرَى أَن ترْجَمَ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكِ ، إِلا أَن مَالِكًا سُئلَ عَنهَا إِذَا ارْتدَّت وَقَدْ حَجَّت شمَّ ترْجَمَ الله الإسْلام أَيْزُقُهَا ذلِكَ الْحَجُّ ؟ قَالَ : لا ، حَتى تحُجَّ حَجَّةً مُسْتَأْنفَةً ، فَإِذَا كَان عَلَيهَا حَجَّةُ الإسلام حَتَى يكُون إسلامُهَا ذلِكَ كَأَنهُ مُبتدًا ، مِثلُ مَن أَسْلَمَ كَان مَا كَان مَا كَان مِن الْفُرْقَةِ مِن رَبًا قَبلَهُ مَوْضُوعًا وَمَا كَان لِلّهِ وَإِنمَا تؤْخذ فِي ذلِك بَمَا كَان لِلناس مِن الْفُرْقَةِ وَالسَّرِقَةِ مِمَّا لَوْ عَمِلتَهُ وَهِي كَافِرَةً كَان ذلِك عَلَيهَا ، وَكُلُّ مَا كَان لِلناس مِن الْفُرْقَةِ وَالسَّرَقَةِ مِمَّا لَوْ عَمِلتَهُ وَهِي كَافِرَةً كَان ذلِك عَلَيهَا ، وَكُلُّ مَا كَان لِلناس مِن الْفُرْقَةِ وَالسَّرَقَةِ مِمَّا لَوْ عَمِلتَهُ وَهِي كَافِرَةً كَان ذلِك عَلَيهَا ، وَكُلُّ مَا كَان لِللّهِ مِمَّا تَرْكَتهُ قَبلَ الْعُرْتهُ فِي رَمَضَان أَوْ زَكَاةٍ ترَكتَهَا أَوْ رَبًا زَنتهُ ؟ وَالسَّرَقَة مِمَّا مَوْضُوعً وَلْتسْتَأْنِفُ بعُدَ أَن رَجَعَت إِلَى الإسلام مَا كَان يسْتَأْنِفُ الْكَافِلُ فَذَلِكَ كُلُهُ عَنهَا مَوْضُوعٌ وَلْتسْتَأْنِفُ بعْدَ أَن رَجَعَت إِلَى الإسلام مَا كَان يسْتَأْنِفُ الْكَافِلُ إِذَا أَسْلَمَ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَهُو أَحْسَن مَا سَمِعْت ، وَهُو رَأْيي .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَالْمُرْتَدُّ إِذَا ارْتَدَّ وَعَلَيهِ أَيَانٌ بِالْعِتِقِ أَوْ عَلَيهِ ظِهَارٌ أَوْ عَلَيهِ أَيَانٌ بِاللَّهِ قَدْ حَلَفَ بِهَا إِن الرِّدَّةَ تَسْقِطُ ذَلِكَ عَنهُ. سَحْنُونٌ: وَقَدْ قَالَ بعْضُ الرُّواةِ: إِن ردَّتهُ لا تَطْرَحُ إِحْسَانهُ فِي الْإِسْلامِ وَلا أَيَانهُ بِالطَّلاقِ ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتهُ ثلاثًا فِي تَطْرَحُ إِحْسَانهُ فِي الْإِسْلامِ وَلا أَيَانهُ بِالطَّلاقِ ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ عَلَي الْمُراتَة ثلاثًا فِي الْإِسْلامِ ثَمَّ ارْتَدَّ ، ثمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلامِ أَكَانَ يكُون لَهُ تزويجُهَا بغير زَوْجٍ ، ولَوْ نكَحَ الْإِسْلامِ ثَمَّ ارْتَدَّ ، ثمَّ ارْتَدَّ ثمَّ ارْتَدَّ ثمَّ ارْجَعَ إِلَى الْإِسْلامِ ، أَمَا كَانَت الزَّوْجَةُ تَحِلُ الرَّوْجِهَا الَّذِي طَلَقَهَا زَوْجُهَا ثلاثًا بِنِكَاحِهِ قَبلَ أَن يرْتَدَّ وَوَطِئهُ إِياهَا .

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبدَينِ إِذَا أُعْتِقَا وَهُمَا زَوْجَانِ فَلَمْ يَجَامِعْهَا بعْدَ الْعِتَّقِ حَتَّى زَنيا ، أَيكُونَانِ مُحْصَنِينِ إِلا بَجَمَاعٍ مِن بعْدِ أَيكُونَانِ مُحْصَنِينِ إِلا بَجَمَاعٍ مِن بعْدِ الْعِتَّقِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابن شِهَابٍ وَرَبيعَةُ .

فِي الإخلال

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ رَجُلُ امْرَأَةً بغير وَلِيٍّ ، اسْتخلَفَت عَلَى نفْسِهَا رَجُلَا فَزَوَّجَهَا وَدَخلَ بِهَا ، أَيكُون هَذا النكاحُ إحْصَانًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يكُون إحْصَانًا . قُلْت : فَهَلْ يَجِلُهَا وَطْءُ هَذا الزَّوْجِ لِزَوْجِ كَان قَبَلَهُ طَلَّقَهَا ثلاثًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، إذا فَرَقَ بِينهُمَا وَلا يكُون الإحْصَانُ إلا فِي نِكَاحٍ لا يفَرِقُ فِيهِ الْوَلِي مَعَ وَطْءٍ يَلُ ، إذا فَرَقَ بِينهُمَا وَلا يكُون الإحْصَانُ إلا فِي نِكَاحٍ لا يفَرقُ فِيهِ الْوَلِي مَعَ وَطْءٍ يَلُ ، إذا فَرَقَ بِينهُمَا وَلا يكُون الإحْصَانُ ، فَيطَوُّهَا بعْدَ إِجَازَتِهِ فَيكُون إحْصَانًا عَنزِلَةِ الْعَبدِ إذا يَطِئ قَبلُ أَلا أَن يجيزُهُ الْوَلِي أَوْ السُّلْطَان ، فَيطَوُّهَا بعْدَ إَجَازَتِهِ فَيكُون إحْصَانًا عَبزِلَةِ الْعَبدِ إذا وَطِئ قَبلَ إَجْازَةِ السَّيدِ فَلَيسَ ذلِكَ بإحْصَان ، وَلا تَحِلُّ لِزَوْجٍ كَان قَبلَهُ إلا أَن يجيزَ السَّيدُ فَيكُون إحْصَانًا وَتَحِلُّ بذلِكَ لِزَوْجٍ كَان قَبلَهُ ، فَكَذلِكَ الَّتِي تنكَحُ بغيرِ فَيطُوهُا بعْدَ ذلِكَ فَيكُون إحْصَانًا وَتَحِلُّ بذلِكَ لِرَوْجٍ كَان قَبلَهُ ، فَكَذلِكَ التِّي تنكَحُ بغيرِ وَلِي وَلَي مَا لَوْ أَرَادَ السُّلْطَان أَن يفْسَخهُ أَو الْوَلِي لَمْ يكُن إحْصَانًا ، وَلَمْ قَوْل مَالِكٍ مِمَّن أَثِقُ بهِ . لزَوْجٍ كَان قَبلَهُ بهَذا النكاح ، وَهذا الَّذِي سَمِعْت مِن قَوْل مَالِكٍ مِمَّن أَثِقُ بهِ .

قُلْت: فَهَلْ يَجِلُهَا وَطْءُ الصَّبِي لِزَوْجِ كَانَ قَبَلَهُ إِذَا جَامَعَهَا ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لا يَجِلُهَا وَطْءُ الصَّبِي لِزَوْجِ كَانَ قَبَلَهُ إِذَا جَامَعَهَا ؛ لأنَ وَطْءَ الصَّبِي لَيسَ بوَطْءٍ ؛ وَلأن مَالِكًا قَالَ لِي أَيضًا: لَوْ أَن كَبِيرَةً زَنت بصَبِيٍّ لَمْ يَكُن عَلَيهَا الْحَدُّ وَلا يَكُونَ وَطْؤُهُ مَالِكًا قَالَ لِي أَيضًا: لَوْ أَن كَبِيرَةً زَنت بصَبِيٍّ لَمْ يَكُن عَلَيهَا الْحَدُّ وَلا يَكُونَ وَطْؤُهُ إِخْصَانًا وَإِنَمَا يُحْوِن مِن الْوَطْءِ مَا يجب فِيهِ الْحَدُّ. قُلْت : أَرَأَيت الْمَجْنُونَ وَالْخَصِي الْقَائِمَ الذَكْرِ هَلْ تَحِلُ الْمَرْأَةُ بَجْمَاعِهِمَا لِزَوْجِ كَانَ طَلَّقَهَا قَبَلَهُمَا ثلاثًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ الْقَائِمَ الذَكْرِ هَلْ تَحِلُ الْمَرْأَةُ بَجْمَاعِهِمَا لِزَوْجٍ كَانَ طَلَّقَهَا قَبَلَهُمَا ثلاثًا فِي قَوْلٍ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، فِي رَأْبِي ؛ لأن هَذَا وَطَّ كَبِيرٌ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمَجْبوب هَلْ يَحِلُهَا لِزَوْجِ كَان طَلَّقَهَا ثلاثًا ؟ قَالَ : لا ؛ لأنهُ لا يَجَامِعُ . قُلْت : أَرَأَيت الصَّبيةَ إذا تزَوَّجَهَا رَجُلُّ فَطَلَّقَهَا ثلاثًا ثمَّ تزَوَّجَت آخرَ مِن بعْدِهِ وَمِثْلُهَا يوطَأُ وَذلِكَ قَبلَ أَن تَحِيضَ ، فَوَطِئهَا الثانِي فَطَلَّقَهَا أَيضًا أَوْ مَات عَنهَا ، أَتَحِلُ لِزَوْجِهَا الأوَّل اللَّذِي طَلَّقَهَا ثلاثًا بوطْء هَذا الثانِي وَإِنَمَا وَطِئهَا قَبلَ أَن تَحِيضَ ؟ قَالَ : نِعَمْ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ .

قُلْت : أَرَأَيت مَا لا تَجْعَلُهَا بهِ مُحْصَنةً هَلْ تَجِلُهَا بذلِكَ الْوَطْءِ وَذلِكَ النكاحِ لِزَوْجِ كَان قَدْ طَلَّقَهَا ثلاثًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، وَكَذلِكَ بلَغنِي عَن مَالِكٍ فِي الإحْصَان . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَالَ لِي مَالِكٌ فِي نِكَاحِ الْعَبدِ وَكُلِّ نِكَاحٍ كَان حَرَامًا : يفْسَخُ وَلا يترَكُ عَلَيهِ أَهْلُهُ ، مِثْلُ الْمَرْأَةِ تزَوِّجُ نفْسَهَا وَالْأَمَةُ تزَوِّجُ نفْسَهَا ، وَالرَّجُلُ يتزَوَّجُ أخته مِن الرَّضَاعَةِ أَوْ مِن ذوَاتِ الْمَحَارِمِ وَهُوَ لا يعْلَمُ ، أَوْ يتزَوَّجُ أَخت امْرَأَتِهِ وَهُو لا يعْلَمُ ، أَوْ يتزَوَّجُ أُخت امْرَأَتِهِ وَهُو لا يعْلَمُ ، فَيدْخُلُ بِهَا ، أَوْ عَمَّتَهَا أَوْ خَالَتُهَا أَوْ مَا أَشْبِهَ ذَلِكَ ، فَإِنِهُ لا يَجِلُّهَا بِذَلِكَ الْوَطْءِ لِزَوْجٍ كَانَ قَدْ طَلَّقَهَا قَبَلَهُ ثَلاثًا ، وَلا يكُون ذَلِكَ الْوَطْءُ وَلا ذَلِكَ النكاحُ إحْصَانًا ، وَهُوَ رَأْيِي .

قُلْت : أَرَأَيت كُلَّ نِكَاحٍ يكُون لِلأَوْلِياءِ إِن شَاؤُوا أَثْبَتُوهُ وَإِن شَاؤُوا رَدُّوهُ ، وَإِلَى الْمَرْأَةِ إِن شَاءَت رَضِيت وَإِن شَاءَت فَسَخت النكاح ، مِثلُ الْمَرْأَةِ تَتَزَوَّجُ الرَّجُل وَهُو عَبدٌ لا تعْلَمُ بهِ ، وَالرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَهِي جَدْمَاءُ أَوْ برْصَاءُ لا يعْلَمُ بذلك حَتى وَطِئْهَا فَاخْتَارَت الْمَرْأَة فِرَاق الْعَبدِ وَاخْتَارَ الرَّجُلُ فِرَاقَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، أَيكُون هَذَا النكَاحُ وَالْوَطْءُ مِمَّا يُحِلُّهَا لِزَوْجٍ كَان قَبلَهُ ؟ قَالَ نِي مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ تَنكِحُ الرَّجُل وَهُو عَبدٌ لا تعْلَمُ بهِ ثُمَّ عَلِمَت به بعْدَمَا وَطِئْهَا فَاخْتَارَت فِرَاقَهُ: إِن ذَلِكَ الْوَطْءَ لا يُحِلُّهَا لِزَوْجٍ كَان قَبلَهُ فَكَذَلِكَ مَسَائلُك كُلُّهَا . قُلْت : وَهَلْ تَكُون بذلِكَ الْوَطْءِ مُحْصَنةً هَذِهِ الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ: لا تكُون مُحْصَنةً بهِ فِي رَأْيي ، وقَدْ أَخْبرْتك أَن مَالِكًا كَان يقُولُ: لا تكُون مُحْصَنةً إلا تكُون مُحْصَنةً إلا تكون مُحْصَنةً بهِ فِي رَأْيي ، وقَدْ أَخْبرْتك أَن مَالِكًا كَان يقُولُ: لا تكون مُحْصَنةً إلا النكاح الذي لَيسَ إلَى آخَدٍ فَسُحُهُ ، فَهذا يُحْرُبُك ؟ لأن مَالِكًا قَالَ: لو تزوَّجَ رَجُل امْرَأَة وَقَدْ كَان طَلَقَهَا زَوْجُهَا ثلاثًا فَوَطِئهَا وَهِي حَائضٌ ثُمَّ فَارَقَهَا لَمْ تَحِلَّ لِزَوْجِهَا الأُولُ . وقَدْ كَان طَلَقَهَا زَوْجُهَا ثلاثًا فَوَطِئهَا وَهِي حَائضٌ ثمَّ فَارَقَهَا لَمْ تَحِلُّ لِزَوْجَهَا الأُولُ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَلا تَكُونَ بَمْثُلِ هَـذَا مُحْصَنَةً ، وَكَـذَلِكَ الَّـذِي تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي رَمَضَانَ ، فَيطَوُّهَا نَهَارًا أَوْ يَتزَوَّجُهَا وَهِي مُحْرِمَةٌ أَوْ هُوَ مُحْرِمٌ فَيطَوُّهَا ، فَهَذَا كُلُهُ لا يجلُ لِزَوْجِ كَانَ طَلَّقَهَا وَلا يكُونَانَ بِهِ مُحْصَنِينَ ، وَكَـذَلِكَ كُـلُّ وَطْءِ نَهِى اللَّهُ مِثْلُ وَطْءِ الْمُعْتَكِفَةِ (١) وَغير ذَلِكَ . قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَدْ قَالَ بعْضُ الرُّوَاةِ وَهُو الْمَخرُومِي : قَالَ اللَّهُ عَنَّ وَجَلَّ : ﴿ فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٣٠] . وقد نهى اللَّهُ عَنْ وَطْءِ الْحَائِضِ فَلا يكُونَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ يَجِلُّ مَا أَمَرَ بِهِ .

يونسُ بن يزيدَ عَن رَبيعَةَ أَنهُ قَالَ: لَيسَ عَلَى الرَّجُلِ إِحْصَانٌ حَتى يَتزَوَّجَ وَيَدْخُلَ بِامْرَأَتِهِ ، وَلا عَلَى الْمُرْأَةِ حَتى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا . قَالَ رَبيعَةُ: الإحْصَان الإسلامُ لِلْحُرَّةِ وَالأَمَةِ ؛ لأن الإسلامَ أَحْصَنهُن إلا بَمَا أَحَلَّهُن بهِ ، وَالإحْصَان مِن الْحُرَّةِ أَن لَهَا مَهْرَهَا وَالأَمَةِ ؛ لأن الإسلامَ أَحْصَنهُن إلا بَمَا أَحَلَّهُن بهِ ، وَالإحْصَان مِن الْحُرَّةِ أَن لَهَا مَهْرَهَا وَالشَعْهَا عَليها زَوْجُهَا وَأَن تأْخُذ مَهْرَهَا ذلِكَ وَبضَعُها اللهِ عَلِلُ اللهِ عَلِي اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَذَلِكَ أَن تَنكَحَ وَتُوطاً .

يونسُ عَن ابن ِشِهَابِ أَنهُ قَالَ: لَيسَ عَلَى الَّذِي يتسَرَّرُ الْأَمَةَ حِين يأْتِي بفَاحِشَةٍ الرَّجْمُ

⁽١) قال تعالى: ﴿ وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَلَكِن عَلَيهِ جَلْدُ مِائةٍ وَتغريب عَام . يونسُ عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ قَالَ : ترَى الإحْصَان إذا تزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ مَسَّهَا أَن عَلَيهِ الرَّجْمَ إِن زَني .

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت لَوْ أَن نصْرَانِيةً تَحْت مُسْلِم طَلَقَهَا الْبِتَةَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا نصْرَانِي الْبَتَةَ ، هَلْ تَحِلُّ لِزَوْجِهَا الأوَّل أَمْ لِا فِي قَوْل مَالِك ؟ ثُمَّ مَات عَنهَا أَوْ طَلَقَهَا النصْرَانِي الْبَتَةَ ، هَلْ تَحِلُّ لِزَوْجِهَا الأوَّل بِهذا النكاحِ. قُلْت: فَإِن كَان هَذا النصْرَانِي قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ ، يثبت النَّذِي تزَوَّجَهَا بعْدَ هَذا الْمُسْلِم أَسْلَمَ يثبت عَلَى نِكَاحِهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ ، يثبت عَلَى نِكَاحِهِ ، وَهُوَ إِن طَلَقَهَا قَبلَ أَن يسْلِمَ لَمْ عَلَى نِكَاحِهِ ، وَهُوَ إِن طَلَقَهَا قَبلَ أَن يسْلِمَ لَمْ يَجْعَلُهُ مَالِك نِكَاحِهِ ، قُلْت : فَهذا إذا أَسْلَمَ يثبت عَلَى نِكَاحِهِ ، وَهُوَ إِن طَلَقَهَا قَبلَ أَن يسْلِمَ لَمْ يُعْعَلُهُ مَالِك نِكَاحِهِ ، وَهُوَ إِن طَلَقَهَا قَبلَ أَن يسْلِمَ لَمْ يُعْعَلُهُ مَالِك نِكَاحِهِ ، وَهُوَ إِن طَلَقَهَا قَبلَ أَن يسْلِمَ لَمْ يُعْمَلُ لَا يُعَمّ ؛ لأَنهُ كَان نِكَاحًا فِي الشِّرْكِ لا يُعْمَلُ الْبَقِيلُ الْفُري كَاحًا فِي الشِّرْكِ لا يُعْلَقُهَا الْأَوَّل ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأَنهُ كَان نِكَاحًا فِي الشِّرْكِ لا يَعْمَ اللهُ وَلَا الْمُولُ الْمُسْلِمِ اللَّذِي طَلَقَهَا الْبَتَةَ ، وَهُوَ إِن أَسْلَمَ وَهِي نصْرَانِيةٌ يثبت عَلَى نِكَاحِهِ النَّذِي كَان فِي الشِّرْكِ ، وَإِن أَسْلَمَا جَمِيعًا ثبتا عَلَى نِكَاحِهِمَا النَّذِي كَان فِي الشِّرْكِ ، وَإِن أَسْلَمَا جَمِيعًا ثبتا عَلَى نِكَاحِهِمَا النَّذِي كَان فِي الشِّرْكِ ، وَإِن أَسْلَمَا جَمِيعًا ثبتا عَلَى نِكَاحِهِمَا النَّذِي كَان فِي الشِّرْكِ ، وَإِن أَسْلَمَا جَمِيعًا ثبتا عَلَى نِكَاحِهِمَا اللَّذِي كَان فِي الشِّرْكِ ،

قُلْت: أَرَأَيت إِن أَسْلَمَ وَهِي نَصْرَانِيةٌ فَوَطِئَهَا بَعْدَمَا أَسْلَمَ وَقَدْ كَان زَوْجُهَا الْمُسْلِمُ طَلَّقَهَا الْبَتةَ ، أَكِلُهَا هَذَا الْوَطْءُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ إِن هُوَ مَات عَنهَا أَوْ طَلَّقَهَا لِزَوْجَهَا الْأَوَّلُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْت: أَرَأَيت إِن تزَوَّجَهَا عَبدٌ بعْدَمَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتّةَ بعير أَمْرَ سَيدِهِ ، فَوَطِئهَا ثَمَّ طَلَّقَهَا أَكِلُهَا وَطْءُ هَذَا الْعَبدِ لِزَوْجَهَا الأَوَّل ؟ قَالَ: قَالَ بَعْير أَمْرَ سَيدِهِ ، فَوَطِئهَا ثَمَّ طَلَّقَهَا أَكِلُهَا وَطْءُ هَذَا الْعَبدِ لِزَوْجِهَا الأَوَّل ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : لَا يَحِلُهَا ذَلِكَ لِزَوْجِهَا الأَوَّل إِلاَ أَن يَجِيزَ السَّيدُ نِكَاحَهُ ثُمَّ يَطُؤُهَا نِكَاحُ الْعَبدِ السَّيدُ نِكَاحَهُ ، أَوْ يَكُون السَّيدُ كَان أَمَرَهُ بَالنَكَاحِ فَنكَحَ ثُمَّ وَطِئ فَهَذِهِ يَحِلُها نِكَاحُ الْعَبدِ وَوَطِئ فَإِن السَّيدُ فَوَطِئ فَإِن وَطْئُ هَا لِزَوْجِ كَان قَبلَهُ طَلَّقَهَا الْبَتَة . قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا إِذَا تَزَوَّجَ بَغيرِ إِذَن سَيدِهِ فَوَطِئ فَإِن وَطْئَهُا الْبَتَة . قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا إذا تزَوَّجَ بغيرِ إذن سَيدِهِ فَوَطِئ فَإِن وَطْأُهُا هَذَا لا يَحِلُهَا لِزَوْجِ كَان قَبلَهُ طَلَّقَهَا الْبَتَة . وَأَمَّا إذا تزَوَّجَ بغيرِ إذن سَيدِهِ فَوَطِئ فَإِن وَطْأُهُا هَذَا لا يَحِلُهَا لِزَوْجِ كَان قَبلَهُ طَلَّقَهَا الْبَتَة .

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبِدَ إِذَا تزَوَّجَ بِغِيرِ إِذِن سَيدِهِ ، فَطَلَّقَهَا الْبِتَةَ قَبِلَ أَن يَجِيزَ سَيدُهُ نِكَاحَهُ وَقَبَلَ أَن يعْلَمَ ذَلِكَ ، أَيقَعُ طَلَاقَهُ عَلَيهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَكَيفَ يقَعُ الطَّلاقُ عَلَيهَا ؟ قَالَ : لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ إِذَا تزَوَّجَ فَكَانِ إِلَى أَحَدٍ مِن الناسِ أَن يُطلَّدُ عَلَيهَا ؟ قَالَ : لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ إِذَا تزَوَّجَ فَكَانِ إِلَى أَحَدٍ مِن الناسِ أَن يَجِيزَ ذَلِكَ النَكَاحَ إِن أَحَبِ وَإِن أَحَب ، أَن يفْسَخهُ فَسَخهُ ، فَلَمْ يبلُغ ذَلِكَ الْولِي الَّذِي كَان ذَلِكَ الْوَلِي اللَّذِي اللَّذِي كَان ذَلِكَ فِي يَدِهِ حَتِي طَلَّقَ الزَّوْجُ : إِن طَلاقَ الزَّوْجِ وَاقِعٌ ؟ لأَن الْولِي لَوْ فَسَخ ذَلِكَ النَّوَا عَلَى اللَّهُ وَلا يَجِلُهَا وَطُوْهُ إِياهَا لِزَوْجٍ كَان طَلاقًا وَكُولُكُ النَّامُ الذِي لا وَصَعْمَ (١) طَلَقَهَا قَلَهُ ثَلاثًا وَكَذَلِكَ الْعَبَدُ ، وَقَالَ غِيرُهُ: لا يَجِلُهَا إلا النكَاحُ التَامُ الَّذِي لا وَصَعْمَ (١) طَلَقَهَا قَلَهُ ثَلاثًا وَكَذَلِكَ الْعَبَدُ ، وَقَالَ غِيرُهُ: لا يَجِلُهَا إلا النكَاحُ التَامُ الَّذِي لا وَصَعْمَ (١)

⁽١) الوصم: العار ، كما في القاموس.

فِيهِ ، وَلا قُوْلَ مَعَ الْوَطْءِ الْحَلالِ.

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ رَجُلُ امْرَأَةً بغير إِذِن الْوَلِي فَدَخلَ بِهَا وَقَدْ كَانت تحْت زَوْج قَبَلَهُ طَلَّقَهَا الْبَتَةَ فَفَرَّقَ الْوَلِي بِينِهَا وَبِين زَوْجهَا هَذَا الآخر بعْدَمَا كَان وَطِئهَا أَوْ مَاتَ عَنهَا أَوْ طَلَقَهَا الْبِتةَ فَقُرَّقَ الْوَلِي بِينهَا وَاحِدَةً ، فَانقَضَت عِدَّتِهَا أَيِلُهَا هَذَا النكاحُ لِلزَّوْجِ الَّذِي عَنهَا أَوْ طَلَقَهَا الْبِتةَ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يُحِلُها هَذَا النكاحُ - وَإِن وَطِئ فِيهِ طَلَقَهَا الْبِتةَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يُحِلُّها هَذَا النكاحُ - وَإِن وَطِئ فِيهِ لِزَوْج كَان قَبَلَهُ طَلَقَهَا الْبِتةَ إِلا أَن يَطَأَ بعْدَ إِجَازَةِ الأُولِياءِ ، فَإِن وَطِئها بعْدَ إَجَازَةِ الأُولِياءِ لَوْلِياءِ مُؤَلِّ النكاح فَاسِدٍ لا يقرُّ عَلَى فَإِن ذَلِكَ يَكُلُ نَعْدَ إَجَازَةِ الأُولِياءِ الْمَالِي عَلَى النكاح فَاسِدٍ لا يقرُّ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اله

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن صَبِيًّا تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِإِذِن أَبِيهِ قَدْ كَان طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبلَ ذَلِكَ الْبَتةَ فَدَخلَ بِهَا هَذَا الصَّبِي فَجَامَعَهَا وَمِثلُهُ يَجَامِعُ إِلاَ أَنهُ لَمْ يُعْلِمْ فَمَات عَنهَا هَذَا الصَّبِي ، فَدَخلَ بِهَا هَذَا الصَّبِي أَلَهُ الْبَتةَ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك " ؛ لا أَيُولُهُ الْبَتةَ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك " ؛ لا يَجِلُهَا ذَلِكَ لِزَوْجِهَا ؛ لأَن وَطْءَ هَذَا الصَّبِي لَيسَ بَوَطْءٍ وَإِنِمَا الْوَطْءُ مَا يجب فِيهِ الْحُدُودُ . يَجِلُهَا ذَلِكَ لِزَوْجِهَا ؛ لأَن وَطْءَ هَذَا الصَّبِي لَيسَ بَوَطْءٍ وَإِنِمَا الْوَطْءُ مَا يَجِب فِيهِ الْحُدُودُ . قُلْت : أَتَقَعُ بِذَلِكَ الْحُرْمَةُ فِي قَوْل مَالِكٍ قَبلَ الْجَمَاعِ ، قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْمُسْلِمِ بِالْعُقْدَةِ تَقَعُ الْحُرْمَةُ فِي قَوْل مَالِكٍ قَبلَ الْجَمَاعِ ، قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْمُسْلِمِ بِالْعُقْدَةِ تَقَعُ الْحُرْمَةُ فِي قَوْل مَالِكٍ قَبلَ الْجَمَاعِ ، قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْمُسْلِمِ بِالْعُقْدَةِ تَقَعُ الْحُرْمَةُ فِي قَوْل مَالِكٍ قَبلَ الْجَمَاعِ ، قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكً يقُولُ فِي الْمُسْلِمِ اللهُ الْمُعَلِمِ اللَّهُ وَاللَّهُ النَّوْرُ وَهُمْ يَبْتُونَ عَلَى هَذَا النَكَاحِ الْمُسْلِمِين . قُلْت : وَلِمَ وَهُمْ يَبْتُون عَلَى هَذَا النكَاحِ إِنْ أَسْلَمُوا . وَلَا نَعْلُ وَهُمْ يَبْتُون عَلَى هَذَا النكَاحِ إِنْ أَسْلَمُوا . وَلَا يَقَالَ وَقُلَ مَالِكٌ : هُو نِكَاحَ إِنْ أَسْلَمُوا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَابن وَهْب وَعَلِيٌّ عَن مَالِكِ عَنِ الْمِسْوَرِ بِن رِفَاعَةَ الْقُرَظِي (۱) عَن الزُّبيرِ بِن عَبدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الزُّبيرِ (۲) عَن أَبيهِ (۱) أَن رِفَاعَةَ بِن سَمَوْأَلَ طَلَّقُ امْرَأَتهُ تِيمَةَ الزُّبيرِ بن عَبدِ الرَّحْمَنِ بِن الزُّبيرِ ، فَاعْترَضَ بنت وَهْب عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثلاثًا ، فَنكَحَهَا عَبدُ الرَّحْمَنِ بِن الزُّبيرِ ، فَاعْترَضَ

⁽۱) المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظي ، روى عن عمه ثعلبة بن أبي مالك والزبير بـن عبـد الـرحمن باطا وابن عباس وغيرهم ، وروى عنه مالك وابن إسحاق وعبد الرحمن بن عروة وغيرهم ، ذكـره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤٤٢).

⁽۲) الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن باطا القرظي ، روى عن أبيه أن رفاعة طلـق امرأتـه وروى عنـه المسور بن رفاعة ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۲/ ۱۸۷) .

⁽٣) عبد الرحمن بن الزبير بن باطا القرظي ، له صحبة روى حديثه ابن وهب عن مالك عن المسور بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن عن رفاعة بن سموأل . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥٩).

• ٤٢ -----المدونة الكبرى

عَنهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَن يَمَسَّهَا فَأَرَادَ رِفَاعَةُ أَن يَنكِحَهَا وَهُوَ زَوْجُهَا الَّذِي كَان طَلَّقَهَا. قَالَ عَبدُ الرَّحْمَن: فَذكَرَ ذلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنهَاهُ عَن تَزْوِيجِهَا ، وَقَالَ : « لا تَحِلُّ لَك حَتى تَذُوقَ الْعُسَيلَةُ » (١) .

يونسُ عَن ابنِ شِهَابِ أَنهُ قَالَ: فَمِن أَجْلِ ذَلِكَ لا يجِلُّ لِمَـن بـت طَـلاقَ امْرَأَتِـهِ أَن يتزَوَّجَهَا حَتى تتزَوَّجَ زَوْجًا غيرَهُ وَيدْخُلَ بهَا وَيَسَّهَا .

يزِيدُ بن عِياضٍ : إنهُ سَمِعَ نافِعًا يقُولُ: إن رَجُلا سَأَلَ ابن عُمَرَ عَن التحْلِيلِ فَقَالَ ابن عُمَرَ عَن التحْلِيلِ فَقَالَ ابن عُمَرَ عَرَفْت عُمَرَ بن الْخطَّابِ لَوْ رَأَى شَيئًا مِن هَذا لَرَجَمَ فِيهِ (٢) .

ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ مِنهُمْ ابن لَهِيعَةَ وَاللَّيثُ عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ الْمُرَادِي (٦) أَنهُ سَمِعَ أَبا مَرْزُوقَ التجيبي (٤) يَقُولُ : إِن رَجُلا طَلَّقَ امْرَأَتهُ ثلاثًا ثمَّ ندِمَا وَكَان لَهُمَا جَارٌ فَأَرَادَ أَن يُحَلِّلَ بِينَهُمَا بغيرِ عِلْمِهِمَا ، قَالَ : فَلَقِيت عُثمَان بن عَفَّان وَهُو رَاكِب عَلَى فَرَسِهِ ، فقُلْت: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِن لِي إِلَيك حَاجَةً فَقِفْ عَلَى فَقَالَ : إِني عَلَى عَجَل فَارْكَب وَرَائِي ، فَفَعَل ثمَّ قَصَّ عَلَيهِ الأَمْر فَقَالَ لَهُ عُثمَان: لا إلا بنكاح رَغبةٍ غيرُ هَذا السَّنةُ . يحيى بن أَيوب عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَن شَيخ مِن الْانصَارِ قَدِيمٍ يقَالُ لَهُ: أَبو عَامِر عَن عُثمَان بهَذا ، قَالَ عُبيدُ اللَّهِ: فَحَسِبت أَنهُ قَالَ: وَلا الْانصَارِ قَدِيمٍ يقَالُ لَهُ: أَبو عَامِرٍ عَن عُثمَان بهَذا ، قَالَ عُبيدُ اللَّهِ : فَحَسِبت أَنهُ قَالَ: وَلا أَسْتَهُرَئُ بكِتَابِ اللَّهِ . وَأَحبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عَلِي بنِ أَبِي طَالِب وَابنِ عَبلِي اللَّهِ بنِ أَبي بَعْ بَي طَالِب وَابنِ عَبلِي اللَّهِ بنِ أَبي بَن عَبدِ اللَّهِ بن أَبي بَعْمَ عَن شَيخ عِن عَبدِ اللَّهِ بن أَبي بَعْ طَن عَبدِ الْمُولِ بَو اللهِ عَالَ أَنهُ قَالَ اللهِ بن إِن إِنْ الْمُسَيب وَطَاوُسٍ وَعَبدِ اللَّهِ بن يزيدَ بنِ هُرْمُزَ وَالْوَلِيدِ بن عَبدِ الْمُلِكِ (٥) عَبدِ اللَّهِ بن يزيدَ بن هُرْمُزَ وَالْوَلِيدِ بن عَبدِ الْمُلِكِ (٥) عَبدِ الْمُلِكُ (٥)

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في النكاح (۲/ ٤١٩، ٤٢٠) رقم (۱۷)، والبخاري في الشهادات (٢٦٣٩) وفي الطلاق (٥٢٦٠) وفي اللباس (٥٧٩٠ ،٥٨٥)، ومسلم، في النكاح (١٤٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها . قلت : ومعنى « حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » : قال ابن الأثير : شبه لذة الجماع بذوق العسل فاستعار لها ذوقًا وإنما أنث لأنه أراد قطعة من العسل . انظر النهاية في غريب الحديث (٣ / ٢٣٧) .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١١٨٢) عن ابن عمر بنحوه .

⁽٣) مح مله بن عبد الرحمن ، غنج المدني ، روى عن نافع مولى ابن عمر ، وروى عنه الليث بن سعد ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٩٣، ١٩٤).

⁽٤) أبو مرزوق التجيبى ثم القتيري اسمه حبيب بن الشهيد ، وقيل: ربيعة بن سليم روى عن فضالة بن عبيد ، وقيل: عن حنش عن فضالة وعن سهل بن علقمة السبائي والمغيرة بـن أبـي بـردة وغيرهـم وروى عنه يزيد بن أبي حبيب وجعفر بن ربيعة وسالم بن غيلان وغيرهـم ، وذكره ابـن حبـان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٦ ٤٥٤).

 ⁽٥) الوليد بن عبد الملك من خلفاء الدولة الأموية ، ولي الخلافة بعهد من أبيه في شوال سنة ٨٦ وشرع
 في بناء جمامع دمشق وكتب بتوسيع المسجد النبوي وبنائه ، قال الذهبي : أقام الجهاد في أيامه =

وَغيرهِمْ مِن التابعِين مِثلُهُ (١). قَالَ ابن الْمُسَيب: لَوْ فَعَلْت كَان عَلَيك إِثْمُهُمَا مَا بقيا. قَالَ الْوَلِيدُ: كُنت أَسْمَعُ يَقَالُ: إِن الزِّنا ثلاثةٌ الرَّجُلُ وَالْمُحَلِّلُ وَالْمَرْأَةُ، وَقَالَ بعْضُهُمْ: اتقِ اللَّهَ وَلا تكُن مِسْمَارَ نار فِي كِتاب اللَّهِ، فَقُلْت لِمَالِكٍ: إِنهُ يُحْسِب فِي ذلِك. اتقِ اللَّهَ وَلا تكُن مِسْمَارَ نار فِي كِتاب اللَّهِ، فَقُلْت لِمَالِكٍ: إِنهُ يُحْسِب فِي ذلِك. فَقَالَ: لا ينكِحُ إلا بنِكاح رَغبه.

تم كتاب النكاح الخامس بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب النكاح السادس .

* * *

وفتحت فيها الفتوحات العظيمة . انظر تاريخ الخلفاء ص (٢٢٢-٢٢٤).

⁽١) رُواه ابن أَبِي شيبة في المصنف في الطلاق _ باب في الرجل يتزوج المرأة ثـم يطلقهـا (١٨/٤-٢٠) رقم (١) عن ابن عباس ، ورقم (٢) عن علي ، ورقم (١٧) عن سعيد بـن المسـيب ، والبيهقـي في السنن الكبرى (٧/ ٥٤٧-٥٤٩) عن علي وابن عباس رضي الله عنهما . كلاهما بنحوه .

كِتَابُ التِّكَاحِ السَّادِسُ فِي نِكَاحُ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِنَابِ وَإِسْلَامِ أَحَدِ الرُّوْجَينَ وَالْسَّبِي وَالْازْنِدَادِ

قُلْت لِعَبدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيت إِن تَزَوَّجَ نَصْرَانِيٍّ نَصْرَانِيةً عَلَى خُر أَو عَلَى خِنرِيرٍ أَو بغيرِ مَهْ مَ أَو اشْتَرَطَ أَن لا مَهْرَ لَهَا وَهمْ يَسْتَجِلُون ذَلِكَ فِي دِينِهِمْ فَأَسْلَمَا ؟ فَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَحَب إِلَي إِن كَان قَدْ دَحلَ بِهَا أَن يكُون لَهَا فِي جَمِيعِ هَذَا صَدَاقُ مِثْلِهَا ، إِذَا لَمْ تَكُن قَبضَت قَبلَ الْبناءِ شَيئًا كَان لَهَا صَدَاقُ مِثلِها ، فَإِن كَان قَدْ دَحلَ بِها وَقَبْضَت قَبلَ الْبناءِ بِها مَا كَان أَصْدَقَهَا ، وَلَمْ يكُن عَلَى الزَّوْجِ شَيءٌ كَان قَدْ دَحلَ بِها وَقَبْضَت مَا أَصْدَقَهَا أُو لَمْ وَهَمْ عَلَى نِكَاحِهِمَا ، فَإِن كَان لَمْ يدْخُلْ بِهَا حَتى أَسْلَمَا وَقَدْ قَبضَت مَا أَصْدَقَهَا أُو لَمْ وَهِمْ عَلَى نِكَاحِهِمَا ، فَإِن كَان لَمْ يدْخُلْ بِهَا حَتى أَسْلَمَا وَقَدْ قَبضَت مَا أَصْدَقَهَا أُو لَمْ وَإِن أَبي وَهُمْ عَلَى نِكَاحِهِمَا ، فَإِن كَان لَمْ يدْخُلْ بِهَا حَتى أَسْلَمَا وَقَدْ قَبضَت مَا أَصْدَقَهَا أُو لَمْ وَإِن أَبي وَهُمْ عَلَى نِكَاحِهِمَا ، فَإِن كَان لَمْ يدْخُلْ بِهَا حَتى أَسْلَمَا وَقَدْ قَبضَت مَا أَصْدَقَهَا أُو لَمْ فَلْ شَيءَ لَهَا وَلِهُ أَبِي فَلْ اللهَ عَلْ اللهَ الْمَوْدَةَ اللهُ عَلْ اللهُ عَلْ اللهُ وَإِن أَبِي فَرَقُ بِينِهُمَا وَلَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ شَيءٌ وَكَانت تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ، وَقَالَ بَعْضُ الرَّواةِ : إِن قَبضَت مَا أَصْدَقَهَا ثُمَّ أَسْلَمَا وَلَمْ يدْخُلْ فَلا شَيءَ لَهَا وَلَانِهَا قَدْ قَبضَته فِي حَالٍ هُ وَالْ لَهُ مَلْكٌ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن ذِمِّيًّا تزَوَّجَ مُسْلِمَةً بإذن الْوَلِي وَدَخلَ الـذمِّي بهَا ، مَاذا يصْنعُ بهَذا الذمِّي وَبالْمَرْأَةِ وَبالْوَلِي عُقُوبةً فِي عَفُوبةً فِي عَفُوبةً فِي عَفُوبةً فِي عَفُوبةً فِي عَفُول مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي ذِمِّي الشْترَى مُسْلِمَةً فَوَطِئها قَالَ : أَرَى أَن يتقَدَّمَ إلَى قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : أَرَى أَن يتقَدَّم إلَى الشَرَى مُسْلِمَةً فَوَطِئها قَالَ : أَرَى أَن يتقَدَّم إلَى اللهَ أَهْل الذمَّة فِي ذلِك أَشَدَ التقَدُّم وَيعَاقبون عَلَى ذلِك وَيضْرَبون بعْدَ التقَدُّم . قَالَ ابن القَاسِم : فَأَرَى إِن كَان مِمَّن يعْذرُ بالْجَهَالَةِ مِن أَهْلِ الذمَّةِ لَه يضْرَب وَلا أَرَى أَن يقَامَ فِي هَذا حَدٌّ ، وَلَكِنِي أَرَى الْعُقُوبةَ إِن لَمْ يَجْهَلُوا .

ابن وَهْب عَن سُفْيان الثوري عَن يزيدَ بن أبي زياد (١) قَالَ: سَمِعْت زَيدَ بن وَهْب

⁽۱) يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي ، روى عن مولاه عبد الله بن الحارث بـن نوفـل وإبـراهيم النخعـي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعكرمة وغيرهم ، وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد وشعبة والسفيانان وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال العجلي : جائز الحديث ، ووثقـه ابن سعد . انظر تهذيب التهذيب (٢٠٧/٦ - ٢٠٩).

الْجُهَنِي (١) يَقُولُ: كَتب عُمَرُ بن الْخطَّابِ يَقُولُ: إِن الْمُسْلِمَ ينكِحُ النصْرَانِيةَ وَلا ينكِحُ النصْرَانِي الْمُسْلِمَةَ (٢) . قَالَ يزيدُ بن عِياضِ: وَبلَغنِي عَن عَلِي بنِ أَبي طَالِب أَنه قال: لا يَجُوزُ لا ينكِحُ الْيهودِي الْمُسْلِمَةَ وَلا النصْرَانِي الْمُسْلِمَةَ . يونسُ عَن رَبيعَةَ أَنه قَالَ: لا يجُوزُ لِا ينصْرَانِي أَن ينكِحُ الْحُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ . مَخرَمَةُ بن بكيرٍ عَن أَبيهِ قَالَ: سَمِعْت عَبدَ اللَّهِ بن ليسلَمَةَ يسْلَمَةَ يسْلُمُ هَلْ يصِحُ لِلْمُسْلِمَةِ أَن تنكِحَ النصْرَانِي ؟قال: لا . قَالَ بكير : وقَالَ أبي سَلَمَةَ يسْلُمُ هَلْ يصِحُ لِلْمُسْلِمَةِ أَن تنكِحَ النصْرَانِي ؟قال: لا . قَالَ بكير : وقَالَ ذلكَ ابن قُسَيطٍ وَالْقَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ قَالًا : وَلا الْيهودِي ، وَسُلَيمَان بن يسَار وَأَبو سَلَمَةَ ذلكَ ابن قُسَيطٍ وَالْقَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ قَالًا : وَلا الْيهودِي ، وَسُلَيمَان بن يسَار وَأَبو سَلَمَةَ السُلْطَان .

يونسُ عَن رَبِيعَةَ أَنه قَالَ فِي نصْرَانِيٍّ أَنكَحَه قَوْمٌ وَهُوَ يَخْبُرُهُمْ أَنه مُسْلِمٌ ، فَلَمَّا خشِي أَن يطَّلَعَ عَلَيهِ أَسْلَمَ وَقَدْ بنى بهَا . قَالَ رَبِيعَةُ : يفَرَّقُ بينهمَا وَإِن رَضِي أَهْلُ الْمَرْأَةِ ؛ لأن نِكَاحَه كَان لا يجِلُّ وَكَان لَهَا الصَّدَاقُ ثُمَّ إِن رَجَعَ إِلَى الْكُفْرِ بِعْدَ الإسْلامِ ضُربِت عُنقُه .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن مَجُوسِينِ أَسْلَمَ الزَّوْجُ ، أَتنقَطِعُ الْعِصْمَةُ فِيمَا بِينه وَبِينِ امْرَأَتِهِ أَمْ لا تنقَطِعُ الْعِصْمَةُ فِي تَوقَفَ الْمَرْأَةُ ، فَإِمَّا أَن تسْلِمَ وَإِمَّا أَن تأبى فَتنقَطِعَ الْعِصْمَةُ بإبائهَا الإسْلامَ فِي قَوْلِ مَالِكِ أَمْ كَيفَ يصْنعُ فِي أَمْرِهَا ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ قَبلَ الْمِسْلامَ فَلَمْ تسْلِمْ . الْمَرْأَةِ وَهمَا مَجُوسِيانِ وَقَعَت الْفُرْقَةُ بينهمَا وَذلِكَ إِذَا عَرَضَ عَلَيهَا الإسلامَ فَلَمْ تسْلِمْ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَرَى إِذَا طَالَ ذلِكَ فَلا تكُونِ امْرَأَته ، وَإِن أَسْلَمَت وَتنقَطِعُ فِيمَا بينهمَا إِذَا تَطَاوَلَ ذلِكَ . قُلْت: أَشَهْرَينِ ؟ قَالَ : لا أَحْدُ إِذَا تَطَاوَلَ ذلِكَ . قُلْت: أَشَهْرَينِ ؟ قَالَ : لا أَحْدُ فِيهِ حَدًّا وَأَرَى الشَّهْرَ وَأَكُثْرَ مِن ذلِكَ قَلِيلا وَلَيسَ بكثِيرٍ .

قُلْت : أَرَأَيت الزَّوْجَينِ الْمَجُوسِيينِ إِذَا أَسْلَمَت الْمَرْأَةُ أَو النصْرَانِيين أَو الْيهودِيينِ إِذَا أَسْلَمَت الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : وَالزَّوْجُ أَمْلَكُ أَ

⁽١) زيد بن وهب الجهني ، رحل إلى النبي ﷺ فقبض وهو في الطريق ، وروى عن عمر وعثمان وعلي وأبي ذر وابن مسعود وغيرهم ، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي وإسماعيل بن أبي خالـد والحكـم ابن عتيبة وغيرهم ، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلـي ، وذكـره ابـن حبـان في الثقـات . انظـر تهذيب التهذيب (٢٤٩/٢).

⁽٢) رواه عبــد الــرزاق في المصــنف (١٠٠٩٢، ١٢٧١٥ ، ١٢٧٢٢) والبيهقــي في الســنن الكــبرى (٧/ ٢٨٠) بلفظ وسند المدونة .

بالْمَرْأَةِ إِذَا أَسْلَمَ وَهِي فِي عِدَّتِهَا ، فَإِذَا انقَضَت عِدَّتَهَا فَلا سَبِيلَ لَه عَلَيهَا وَإِن أَسْلَمَ بعْدَ ذَلِكَ . قُلْت : وَهَلْ يَكُون إِسْلامُ أَحَدِ الزَّوْجَينِ طَلاقًا إذا بانت مِنه فِي قَـوْل ِ مَالِـك ؟ قَالَ :قال مالك: لا يكُون إسْلامُ أَحَدِ الزَّوْجَين طَلاقًا إِنَا هوَ فَسْخ بلا طَلاق .

ابن وَهْب عَن مَالِكِ وَعَبدِ الْجَبارِ وَيونسَ عَن ابنِ شِهَاب قَالَ: بلَغنا أَن نِسَاءً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ كُن يَسْلِمْن بأَرْضَهِن غَيرَ مُهَاجرَاتٍ وَأَزْوَاجُهن حِين يَسْلِمْن كُفَّارٌ: عَمْ مَهْ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْمُغيرَةِ وَكَانت تَحْت صَفْوَان بِن أُمِية فَأَسْلَمَت يَوْمَ الْفَتح بَمَكَة وَهَرَب صَفْوَان مِن الإسلام فَرَكِب الْبحْرَ، فَبَعث إلَيهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى ابن عَمِّهِ وَهْب بن عُمَّدِ بن خلف بردَاء رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيهِ مَلْ وَإِلا سَيرَه شَهْرَين قَالَ: عَبدُ الْجَبارِ فِي الْحَدِيثِ عَلَيهِ ، فَإِن أَحَب أَن يَسْلِمَ أَسْلَمَ ، وَإِلا سَيرَه شَهْرَين قَالَ: عَبدُ الْجَبارِ فِي الْحَدِيثِ عَلَيه ، فَإِن أَحَب أَن يَسْلِمَ أَسْلَمَ ، وَإِلا سَيرَه شَهْرَين قَالَ: عَبدُ الْجَبارِ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ: عَبدُ الْجَبارِ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ: مَا عِندَك وَمَاذا تربِيدُ ؟ فَقَالَ: مَا عَبدُ الْجَبارِ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ: مَا عَبدُ الْجَبارِ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ: مَا عَبدُ وَمَاذا تربِيدُ ؟ فَقَالَ: وَمُو وَقَدْ رَكِب فِي الْبحْرِ ، فَصَاحَ بهِ: أَبا وَهْب ، فَقَالَ: مَا عِندَك وَمَاذا تربِيدُ ؟ فَقَالَ: وَهُو اللَّهِ عَلَى مَامُزَك وَمَاذا تربِيدُ ؟ فَقَالَ: عَبدُ اللَّهِ عَلَى مُرَّا قَبلْتِه وَإِلا سَيرُتَنِي شَهْرَينِ ، فَقَالَ لَه رَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسَالً اللَّهِ عَلَى الْقَدُومِ وَهُ بالأَبطُح اللَّهِ اللَّهِ اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى فَرَعِمَ أَنك تدعُونِي إلَى اللَّه عَلَى وَسُولُ اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى وَسَارَ صَفُوان مَع رَسُولُ اللَّه عَلَى وَسَالَ اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى وَسَالَ صَفُوان مَع رَسُولُ اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى الْمَوْلُ اللَّه عَلَى اللَّه ع

قَالَ مَالِكٌ : قَالَ ابن شِهَاب: وَكَان بين إسْلامِ امْرَأَةِ صَفْوَان وَبين إسْلامِ صَفْوَان نَحْوَّ مِن شَهْرِ (٣) .

⁽١) ا**لأبطح** : مسيل واسع فيه دقاق الحصى . وقريش البطاح : الذين ينزلون بين أخشبي مكة ، كما في القاموس .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٩،٤٢٨) رقم (٤٤) ، وقال ابن عبد البر : لا أعلمـه يتصـل من وجه صحيح وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير وابن شهاب إمام أهلـها وشـهرة هـذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله ا. هـ.

قلت : وروى بعضه مسلم في الفضائل (٢٣١٣/ ٥٩) من حديث الزهرى .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في النكّاح (٢/ ٤٢٩) رقم (٤٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٠٢) وانظر الحديث السابق .

قَالُوا عَن ابنِ شِهَاب: وَأَسْلَمَت أُمُّ حَكِيم بنت الْحَارِثِ بنِ هِشَامٍ يـوْمَ الْفَتحِ بَكَّةَ وَهَرَب زَوْجُهَا عِكْرِمَةُ بن أَبي جَهْلِ مِن الإسلامِ حَتى قَدِمَ الْيمَن ، فَارْتَحَلَت أُمُّ حَكِيمٍ بنت الْحَارِثِ بنِ هِشَامٍ وَهِي مُسْلِمَةً حَتى قَدِمَت عَلَيهِ الْيمَن ، فَدَعَته إلَى الإسْلامِ فَأَسْلَمَ ، فَقَدِمَت بهِ عَلَى رَسُول اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا رَآه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثب إلَيهِ فَرحًا وَمَا عَلَيهِ رِدَاءٌ حَتى بايعَه () ، قَالَ: فَلَمْ يبلُغنا أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَّقَ بينه وَبينها وَاسْتَقَرَّت عِندَه بذلِكَ النكاح .

ابن لَهِيعَةَ عَن يزيدَ بنِ أَبِي حَبيب عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحٍ أَن زَينب بنت رَسُولِ اللَّهِ عَلَى اللهِ عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَباحٍ أَن زَينب بنت رَسُولِ اللَّهِ عَلَى النَّامِ بنِ الرَّبِيعِ ، فَأَسْلَمَت وَهَاجَرَت وَكَرِهَ زَوْجُهَا الإسْلامَ ، ثمَّ إِن أَبا الْعَاصِ خرَجَ إِلَى الشَّامِ تَاجِرًا فَأَسَرَه رِجَالٌ مِن الأنصَارِ فَقَدِمُوا بهِ الْمَدِينةَ ، فَالَ الْعَاصِ خرَجَ إِلَى الشَّامِ تَاجِرًا فَأَسْرَه رِجَالٌ مِن الأنصَارِ فَقَدِمُوا بهِ الْمُدينةَ ، فَالَت زَينب إَنه يجيرُ عَلَى الْمُسْلِمِين أَدْناهمْ . قَالَ : وَمَن ذلِكَ ؟ قَالَت : أَبو الْعَاصِ . قَالَ : قَدْ أَجَرْنا مَن أَجَارَت زَينب فَأَسْلَمَ وَهِي فِي عِدَّتِهَا ثمَّ كَان عَلَى نِكَاحِهِ (٢) .

مَالِكٌ وَيونسُ وَقُرَّةُ (٣) عَنِ ابن شِهَاب أَنه قَالَ: لَمْ يبلُغنا أَن امْرَأَةً هَاجَرَت إلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ مُقِيمٌ بَأَرْضِ الْكُفْرِ إِلا فَرَّقت هِجْرَتهَا بينهَا وَبين زَوْجهَا الْكَافِرِ إِلا أَن يقْدَمُ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبلَ أَن تنقَضِي الْعِدَّةُ وَأَنه لَمْ يبلُغنا أَن أَحَدًا فَرَّقَ بينه الْكَافِرِ إِلا أَن يقْدَمُ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبلَ أَن تنقضِي الْعِدَّةُ وَأَنه لَمْ يبلُغنا أَن أَحَدًا فَرَّقَ بينه وَين زَوْجَتِهِ بعْدَ أَن قَدِمَ عَلَيهَا مُهَاجِرًا وَهِي فِي عِدَّتِهَا (٤) . قَالَ يونسُ : قَالَ إبن شِهَاب: وَلَكِن السُّنةَ قَدْ مَضَت فِي الْمُهَاجِرَاتِ اللاتِي قَالَ اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى : ﴿ يَا أَيّهَا اللّهِ الذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُوْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ اللّهُ أَعْلَمُ بِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ اللّهُ أَعْلَمُ بِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لا هُنَّ حِلِّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُونَ لَهُنَ ﴾ [المتحنة : ١٠] .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٩) رقم (٤٦) ، وعبد الرزاق في المصنف (١٢٦٩٧) من حديث الزهرى .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٧٠٠) من حديث ابـن شــهاب ، ورواه عبــد الــرزاق في المصـنف (٢٠٠٠) والحاكم (٢/ ٢٠٠٠) مختصرًا عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وصحِحه ووافقه الذهبي .

⁽٣) قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل بن ناشرة بن عبد بن عامر بن أيم بن الحارث الكتعي بن مالك بن عمرو بن يعفر المعافري ، روى عنه الزهري وأبو الزبير وربيعة ويجيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، وروى عنه الأوزاعي والليث وابن لهيعة وحيوة بن شريح وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، وقال أحمد: منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥٥٢/٤).

⁽٤) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٩) رقم (٤٥) ، وعبد الـرزاق في المصـنف (١٢٦٩٧) عـن الزهري .

قَالَ: فَكَانت السُّنةُ إذا هَاجَرَت الْمَرْأَةُ أَن يبرَأَ مِن عِصْمَتِهَا الْكَافِرُ وَتعْتلًا ، فَاإِذا انقَضَت عِدَّتهَا نكَحَت مَن بدَا لَهَا مِن الْمُسْلِمِين .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهوَ مِن أَهْلِ الْحَرْبِ ، شمَّ خَرَجَ إِلَينا بِأَمَانِ فَأَسْلَمَ ، أَتنقَطِعُ الْعِصْمَةُ فِيمَا بينه وَبين امْرَأَتِهِ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَرَى أَنهمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا وَلا يكُون افْتِرَاقُهمَا فِي الدَّارَينِ قَطْعًا لِلنكَاحِ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن نصْرَانِينِ فِي دَارِ الْحَرْبِ زَوْجَينِ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَلَمْ تَسْلِمُ الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : همَا عَلَى نِكَاحِهِمَا فِي دَارِ الْحَرْبِ زَوْجَينِ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَلَمْ تَسْلِمُ الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : همَا عَلَى نِكَاحِهِمَا فِي رَأْيي إلا أَني قَدْ أَخبَرْتك أَن مَالِكًا كَرِهَ نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ لِلْولَدِ ، وَهَذَا أَكْرَه لَهُ أَن يَطَأَهُمَا بِعْدَ الإِسْلامِ فِي دَارِ الْحَرْبِ خَوْفًا مِن أَن تلِدَ وَلَدًا فَيكُون عَلَى وَهَذَا أَكْرَه لَهُ أَن يَطُلُمُ أَوْدُ وَلَدًا فَيكُون عَلَى دِينِ الأُمِّ . قُلْت : أَرَأَيت إِن خَرَجَا إِلَينا بِأَمَانِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فَأَسْلَمَ أَحَدُهمَا عِندَنا ؟ وَيلاً مَن اللهَمْ الْحِيلُ اللهُمْ أَوْدُ الْفَرْقَةِ وَالاجْتِمَاعِ كَسَبيلِ الدَّمِينِ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الذَمِينِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْحَرْبِي يَحْرُجُ إِلَينا بَأَمَان فَيسْلِمُ وَقَدْ خَلَفَ زَوْجَةً لَه نَصْرَانِيةً فِي دَارِ الْحَرْبِ فَطَلَّقَهَا أَيقَعُ الطَّلاقُ عَلَيهَا فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى أَن الطَّلاقَ وَاقِعٌ عَلَيهَا ، لأَن افْتِرَاقَ الدَّارَين لَيسَ بشَيءٍ وَهِي زَوْجَته ، فَلَمَّا كَانت زَوْجَته وَقَعَ الطَّلاقُ عَلَيهَا . قُلْت : أَرَأَيت النصْرَانِي يكُون عَلَى النصْرَانِيةِ فَيسْلِمُ الزَّوْجُ رَوْجَته وَقَعَ الطَّلاقُ عَلَيهَا . قُلْت : أَرَأَيت النصْرَانِي يكُون عَلَى النصْرَانِيةِ فَيسْلِمُ الزَّوْجُ أَيكُون امْرَأَته عَلَى حَالِهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هُوَ بَمَنزِلَةِ مُسْلِم تزَوَّجَ نصْرَانِيةً أَتْكُون امْرَأَته عَلَى حَالِهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، قَالَ : قالَ مَالِكٌ : هُو بَمَنزِلَةِ مُسْلِم تزَوَّجَ نصْرَانِيةً أَوْ يهودِيةً . قُلْت : أَرَأَيت إذا كَان نصْرَانِي تَعْه مَجُوسِيةٌ أَسْلَمَ النَوَّوْجُ أَيعْرَضُ عَلَى الْمَرْأَةِ الإسْلامُ إذا الْمَدْرَةِ الإسْلامُ إذا الْمَدْرَاقِ الْمَالَةُ وَلَا مَالِكُ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَرَى أَنه يعْرَضُ عَلَى الْمَرْأَةِ الإسْلامُ إذا أَسْلَمَ زَوْجُهَا فَأَرَى قَبلَ أَن يَتَطَاوَلَ .

قُلْت: وَلِمَ تَعْرِضُ عَلَيهَا الإسْلامَ وَأَنت لا تجيزُ نِكَاحَ الْمَجُوسِيةِ عَلَى حَالَ ؟ قَالَ : أَلا ترَى أَن الْمُسْلِمَةَ لا يَجُوزُ أَن ينكِحَهَا النصْرَانِي وَلا الْيهودِي عَلَى حَالَ ، وَهِي إِذَا كَانت نصْرَانِيةً تحْت نصْرَانِي فَأَسْلَمَت ، أَن الزَّوْجَ أَمْلَكُ بِهَا مَا ذَامَت فِي عِدَّتِهَا ، وَلَوْ كَانت نصْرَانِيا ابتداً نِكَاحَ مُسْلِمَةٍ كَان النكَاحُ باطِلا ، فَهذا يدُلُك عَلَى أَن الْمَجُوسِيةَ يعْرَضُ عَلَيهَا الإسْلامُ أَيضًا إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ مَا لَمْ يَتَطَاوَلُ ذَلِكَ . قُلْت : وَهَذَا أَيضًا لِمَ قُلْتَمُوه : إِن النصْرَانِي إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ مَا لَمْ يَتَطَاوَلُ ذَلِكَ . قُلْت : وَهَذَا أَيضًا لِمَ قُلْتَمُوه : إِن النصْرَانِي إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ مَا لَمْ يَتَطَاوَلُ ذَلِكَ . قُلْت : وَهَذَا أَيضًا لِمَ قُلْتَمُوه : إِن النصْرَانِي إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ مَا لَمْ يَتَطَاوَلُ ذَلِكَ . قُلْت : وَهَذَا أَيضًا لِمَ قُلْتَمُوه : إِن النصْرَانِي إِذَا أَسْلَمَ الْمَرَأَتِه أَنه أَمْلَكُ بِهَا مَا ذَامَت فِي عِدَّتِهَا وَهُو لا يجِلُ لَه نِكَاحُ مُسْلِمَةٍ ابْتِدَاءً ، وَقَدْ قَالَ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوافِرِ ﴾ [المتحنة: ١٠]

قَالَ : جَاءَت الآثارُ أَنه أَمْلَكُ بِهَا مَا دَامَت فِي عِدَّتِهَا إِن هُوَ أَسْلَمَ وَقَامَت بِهِ السُّنن عَن النبي عليه السلام ، فَلَيسَ لِمَا قَامَت بِهِ السُّنةُ عَن النبي عليه السلام ، فَلَيسَ لِمَا قَامَت بِهِ السُّنةُ عَن النبي عليه السلام ،

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن نَصْرَانِيًّا تَزَوَّجَ صَبِيةً نَصْرَانِيةً زَوَّجَهَا أَبُوهَا فَأَسْلَمَ الزَّوْجُ ؟ قَالَ : هَمَا عَلَى النكاحِ فِي رَأْبِي . قُلْت : فَإِن بِلَغت الصَّبِيةُ أَيكُون لَهَا الْخِيارُ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ لأن الأب هو زَوَّجَهَا . قُلْت : أَرَأَيت الصَّي مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا خِيارَ لَهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ لأن الأب هو زَوَّجَهَا . قُلْت : أَرَأَيت الصَّي الله مِي يَزَوِّجُه أَبُوه ذِمِّيةً أَو مَجُوسِيةً فَيسْلِمُ الصَّي أَيكُون إسْلامُ الصَّي إسْلامًا تقَعُ فِيهِ الله وَي يَرَوِّجُه أَبُوه ذِمِّيةً أَو مَجُوسِيةً فَيسْلِمُ الصَّي أَيكُون إسْلامُ الصَّي إسْلامًا تقَعُ فِيهِ الله أَن يَبْتَ عَلَى إسْلامِ وَقَوْلِ مَالِكٍ عَلِمَ مَن قَوْلِ مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلا أَرَى الْفُرْقَةَ بينهمَا إلا أَن يثبت عَلَى إسْلامِهِ حَتى يحْتلِمَ ، وَهوَ مُسْلِمٌ فَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بينهمَا إلا أَن يثبت عَلَى إسْلامِهِ حَتى يحْتلِمَ ، وَهوَ مُسْلِمٌ فَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بينهمَا إلا أَن يثبت عَلَى إسْلامِهِ حَتى يعْتلِمَ ، وَهوَ مُسْلِمٌ فَتَقَعُ الْفُرْقَة بينهمَا إلا أَن يثبت عَلَى إسْلامٍ قَبلَ أَن يَعْتلِمَ مَوْتُهُ مَا أَنْ الله بارْتِدَادِهِ ذَلِكَ . إلا أَن تَسْلِمَ عِندَ ذَلِكَ ؛ لأَنه لَو ارْتَدَّ عَن الإسلامِ قَبلَ أَن يُعْتِلِمَ لَمْ أَقْتلُه بارْتِدَادِهِ ذَلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمَجُوسِينِ إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ قَبَلَ الْبناءِ فَفَرَّقْت بينهمَا ، أَيكُون نِصْفُ الصَّدَاقِ عَلَى الزَّوْجِ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يكُون عَلَيهِ شَيءٌ أَلا ترَى أَن هَذَا فَسْخ وَلَيسَ بطَلاق . قُلْت : أَرَأَيت إِذَا وَقَعَت الْفُرْقَةُ بِينِ الزَّوْجَينِ بإسْلام أَحَدِهِمَا وَذَلِكَ قَبلَ الْبناءِ بامْرَأَتِهِ أَنه لا شَيءَ لَهَا مِن الصَّدَاقِ وَإِن كَان قَدْ سَمَّى لَهَا صَدَاقَهَا وَلا مُتعَة لَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ لا صَدَاقَ لَهَا وَلا مُتعَة لَهَا ، وَهَذَا قُولُ مَالِكِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان قَدْ دَخلَ بِهَا وَهمَا ذِمِّيان فَأَسْلَمَت الْمَرْأَةُ وَوَقَعَت الْفُرْقَةُ وَقَدْ دُخِلَ بِهِمَا ، أَو كَانا مَجُوسِين فَأَسْلَمَ الزَّوْجُ وَوَقَعَت الْفُرْقَةُ فَرَفَعَتهَا حَيضَتهَا ، أَيكُون لَهَا السُّكُنى فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأن الْمَرْأَةَ حِين أَسْلَمَت كَان لِزَوْجِهَا عَلَيهَا السَّكُنى فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأن الْمَرْأَةَ حِين أَسْلَمَت كَان لِزَوْجِهَا عَلَيهَا الرَّجْعَةُ إِن أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا ، وَلأن الْمَجُوسِي إِذَا أَسْلَمَ اتبعَه وَلَدُه مِنهَا ، فَأَرَى السُّكْنى الرَّجْعَةُ إِن أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا ، وَلأن الْمَجُوسِي إِذَا أَسْلَمَ اتبعَه وَلَدُه مِنهَا ، فَأَرَى السُّكْنى عَلَيهِ لَهَا ؛ لأنها إِن كَانت حَامِلا اتبعَه مَا فِي بطْنِهَا وَإِنمَا حُبسَت مِن أَجْلِهِ فَأَرَى السُّكْنى عَلَيهِ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يَتزَوَّجُ أُخته مِن الرَّضَاعَةِ وَهوَ لا يعْلَمُ فَفُرِّقَ بينهمَا : إِن عَلَم السَّكْنى إِن كَان قَدْ دَخلَ بِهَا ؛ لأَنهَا تعْتَدُّ مِنه ، وَإِن كَان فَسْخًا فَكَذَلِكَ أَيضًا الَّذِي سَأَلْت عَنه لَهَا السُّكْنى ؛ لأَنهَا تعْتَدُّ مِن زَوْجِهَا ، وَالَّذِي سَأَلْت عَنه أَقُوى مِن هَذا .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن امْرَأَةً مِن أَهْلِ الْحَرْبِ خرَجَت إلَينا فَأَسْلَمَت وَزَوْجُهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَتنكُحُ مَكَانِهَا أَمْ حَتى تنقَضِي عِدَّتَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إن عِكْرِمَـةَ بـن أَبـي

جَهْلِ وَصَفْوَان بِن أُمَيةً أَسْلَمَ نِسَاؤُهمَا قَبلَهمَا وَهَاجَرْن وَهَرَب عِكْرِمَةُ إِلَى أَرْضِ الشِّرْكِ، ثُمَّ أَسْلَمَ فَرَدَّهَا إِلَيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نِكَاحِهِ الأُوَّلِ (١) . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : قَالَ ابن شِهَاب : وَلَمْ يبلُغنِي أَن امْرَأَةً هَاجَرَت إلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ وَزَوْجُهَا مُقِيمٌ فِي قَالَ ابن شِهَاب : فَفَرَّقَت الْهِجْرَةُ بينهمَا ، إذا أَسْلَمَ وَهِي فِي عِدَّتِهَا وَلَكِنهَا امْرَأَته إذا

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَأَنا أَرَى لَوْ أَن امْرَأَةُ أَسْلَمَت فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهَاجَرَت إِلَى دَارِ الْإَسْلامِ أَو خَرَجَت بَأَمَان فَأَسْلَمَت بعْدَمَا خَرَجَت وَزَوْجُهَا فِي دَارِ الْحَرْب: إِنَ الْإَسْلامَهَا لَا يَقْطَعُ مَا كَان لِزَوْجَهَا مِن عِصْمَتِهَا إِن أَسْلَمَ وَهِي فِي عِدَّتِهَا إِن أَبْبِت أَنه إسلامَهَا لَا يَقْطَعُ مَا كَان لِزَوْجَهَا مِن عِصْمَتِهَا إِن أَسْلَمَ وَهِي فِي عِدَّتِهَا إِن أَبْبِت أَنه زَوْجُهَا ؛ لأَن عِكْرِمَة وَصَفُوان قَدْ عَلِمَ أَصْحَابِ النبي عليه السلام أَن أُولَئكَ النسَاءِ كُن أَزُواجَهمَا . قُلْت : أَرَأَيت الَّتِي أَسْلَمَت وَزَوْجُهَا مُقِيمٌ فِي دَارِ الْحَرْب ، لِمَ جَعَلْت عَلَيها ثلاث حِيض فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لأن اسْتِبرَاءَ الْحَرَائِرِ ثَلاث حِيضٍ ؛ وَلأن عَلَيها ثلاث حِيض فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لأن اسْتِبرَاءَ الْحَرَائِرِ ثَلاث حِيضٍ ؛ وَلأن هَذِهِ لَهَا زَوْجٌ وَهوَ أَمْلَكُ بِهَا إِن أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا ، وَلَيسَت بَمَنزِلَةِ الْأَمَةِ الَّتِي سُبيت ؛ لأن الأَوْجُ فِي عِدَّةِ الْمَرَاتِ مَالِكٌ : إِذَا أَسْلَمَ اللّهُ مُ اللّهُ عَلَى عَلَيْهَا الْمَرَاتِهِ لَمْ يَفَرَقُ بينهمَا إِذَا أَبْبَ أَنها الْمَرَأَتِه .

⁽١) رواه مالـك في الموطـأ في النكـاح (٢/ ٤٢٨، ٤٢٩) رقــم (٤٤ – ٤٦) وعبــد الــرزاق في المصــنف (١٢٦٩٧) ، وقد سبق قبل ذلك .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤٢٩) رقم (٤٥) ، وعبـد الـرزاق في المصـنف (١٢٦٩٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٠٣) وقد سبق قبل ذلك .

عِدَّتِهَا وَإِن فَرَّقَتِهِمَا الدَّارَانِ دَارُ الإسلام وَدَارُ الْحَرْبِ.

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَسْلَمَت الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ وَذَلِكَ قَبلَ الْبناءِ بِهَا ، أَيكُون عَلَيهِ مِن الْمَهْرِ شَيءٌ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ لَهَا عَلَيهِ مِن الْمَهْرِ أَقُلْت : فَإِن كَان قَدْ بنى بِهَا ؟ قَالَ : فَلَهَا الْمَهْرُ كَامِلا . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَسْلَمَت الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ يعْرَضُ عَلَى زَوْجِهَا الإسلامُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يعْرَضُ عَلَيهِ الإسلامُ فِي عَدَّتِهَا فَهو أَحَقُ بِهَا وَإِن انقَضَت عِدَّتِهَا فَلا الإسلامُ فِي رَأْبِي ، وَلَكِنه إِن أَسْلَمَ وَهِي فِي عِدَّتِهَا فَهو أَحَقُ بِهَا وَإِن انقَضَت عِدَّتِهَا فَلا الإسلامُ فِي النصروانِية تكون تحْت النصروانِي فَتسلّمُ فَيطَلّقُهَا فِي عِدَّتِهَا الْبنة وَهو نصروانِي فَتسلّمُ وَهي فِي عِلَّتِهَا فَلا أَن يطلقَهَا بعْدَمَا طَلَقُهَا وَهو نصروانِي كَانت زَوْجَته وَكَان طَلاقُه ذلِكَ عَان نِكَاحُه بَاطِلا إِلا أَن يطلقَهَا بعْدَ أَن يسلّمَ ، وَإِن انقَضَت عِدَّتِهَا فَتزَوَّجَهَا بعْدَ ذلِك كَان نِكَاحُه جَائِزًا ، وَكَان الطَّلاقُ الدِّي طَلَقَهَا وَهو نصروانِي باطِلا إِلا أَن يطلقه اللَّهُ الَّذِي طَلَقَهَا وَهو نصروانِي باطِلا إِلا أَن يطلقه اللَّهُ الَّذِي طَلَقَهَا وَهو نصروانِي باطِلا إِلا أَن يطلقه اللَّهُ الَّذِي طَلَقَهَا وَهو نصروانِي باطِلا .

قُلْت: أَرَأَيت الزَّوْجَين إِذَا سُبِيا مَعًا أَيكُونان عَلَى نِكَاحِهِمَا أَمْ لا ؟ فَقَالَ عَبدُ الرَّحْمَن وَأَشْهَب: السِّباءُ يفْسَخُ النَكَاحَ ، وَقَالَ أَشْهَب: سُبِيا جَمِيعًا أَو مُفْترَقَين. مَخرَمَةُ عَن أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْت ابن قُسيطٍ وَاسْتَفْتِي فِي رَجُلِ ابتاعَ عَبدًا مِن السَّبي وَامْرَأَته جَمِيعًا قَبلَ أَن يفرِّقَ بِينهِمَا السَّهِمَان أَيصْلُحُ لَه أَن يفرِّقَ بِينهِمَا فَيطأُ الْوَلِيدَةَ أَو يصْلُحُ لَه إِن فَرَق بِينهِمَا السَّهْمَان أَن يطأَهَا حَتى يفارِقَهَا فَيطأَلقَهَا الْعَبدُ ؟ فَقَالَ: يفَرِّقُ بِينهِمَا إِن شَاءَ ويطؤُها. قَالَ بكير: وَقَالَ ابن شِهَاب: إذا كَانا سَبين كَافِرَين فَإِن الناسَ يفرِّقُ ون بينهمَا ثَمَّ يتركُهَا حَتى تعْتَدَّ عِدَّةَ الأُمَةِ.

وَأَخبرَنِي إِسْمَاعِيلُ بِن عَياشِ (١) أَن مُحَمَّدَ بِن عَلِيٍّ قَالَ : السِّباءُ يهْدِمُ نِكَاحَ الزَّوْجَينِ . وَقَالَ اللَّيث مِثلَ ذلِكَ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : فِي الَّذِينِ يَقْدَمُونِ عَلَينا مِن أَهْلِ الْحَرْبِ بَالرَّقِيقِ فَيبِيعُونِ الْعِلْجَ (٢) وَالْعِلْجَةَ فَيزْعُمُ الْعِلْجُ أَنهَا زَوْجَته الْحَرْبِ بَالرَّقِيقِ فَيبِيعُونِ الرَّقِيقَ مِنا فَيبِيعُونِ الْعِلْجَ (٢) وَالْعِلْجَةَ فَيزْعُمُ الْعِلْجُ أَنهَا زَوْجَته

⁽۱) إسماعيل بن عياش بن مسلم العنسي ، روى عن محمد بن زياد الألهاني وصفوان بن عمرو والأوزاعي وغيرهم ، وروى عنه محمد بن إسحاق والثوري والأعمش والليث بن سعد وابن المبارك وغيرهم ، وثقه الدوري ، وقال النسائي : صالح في حديث أهل الشام ، وقال ابن المديني: كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام ، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف . انظر تهذيب التهذيب (۱/ ٤٠٢-٢٠٧).

⁽٢) العلج: الرجل من كفار العجم ، جمعها علوج وأعلاج ويقال: رجل عليج: شديد صريع معالج للأمور ، كما في القاموس .

وَتزْعُمُ الْمَرْأَةُ أَنه زَوْجُهَا . قَالَ : إِن زَعَمَ ذلِكَ الَّذِينِ باعُوهِمَا أَو عَلِمَ بصِدْق قَوْلِهِمَا بينةٍ رَأَيت أَن يقرَّا عَلَى نِكَاحِهِمَا وَلا يفَرَّقَ بينهمَا ، وَإِن لَمْ يكُن إِلا قَوْلُ الْعِلْجِ وَالْعِلْجَةِ لَمْ يصَدَّقَا وَفُرِّقَ بينهمَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن سُبِي الزَّوْجُ قَبلُ ثمَّ سُبِيت الْمَرْأَةُ بِعْدُ وَذَلِكَ قَبلَ أَن يَقْسَمَ الزَّوْجُ أَو بِعْدَمَا قُبلَ الْعَصْمَةُ بِينِهِمَا حِينِ سُبِي أَحَدُهمَا قَبلَ صَاحِبِهِ مَدْمًا لِلنكَاحِ أَمْ لا فِي قَوْلِ صَاحِبِهِ هَدْمًا لِلنكَاحِ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إِلا أَن الَّذِي أَرَى أَن السَّبِي يَفْسَخُ النكَاحَ .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : فِي الرَّجُلِ يتزَوَّجُ الأَمَةَ ثُمَّ يَطَلِّقُهَا وَاحِدَةً فَيسَافِرُ عَنهَا أَو يرْتَجَعُهَا فِي سَفَرِهِ وَتنقَضِي عِدَّتَهَا وَلا تبلُغهَا رَجْعَته وَلا يبلُغ سَيدَهَا فَيطَوُّهَا بعْدَ انقِضَاءِ عِدَّتِهَا ثُمَّ يَقْدَمُ زَوْجُهَا فَيقِيمُ الْبينةَ أَنه كَانِ ارْتَجَعَهَا فِي عِدَّتِهَا ؟ قَالَ : لا سَبيلَ لِلزَّوْجِ إلَيهَا إذا وَطِئهَا سَيدُهَا بالْمِلْكِ وَإِنمَا وَطُؤُهَا بالْمِلْكِ كَوَطْئهَا بالنكاحِ.

قُلْت: لَوْ أَن نصْرَانِينِ فِي دَارِ الْحَرْبِ زَوْجَينِ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَلَمْ تَسْلِم الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ: همَا عَلَى نِكَاحِهِمَا فِي رَأْبِي إِلا أَنِي قَدْ أَخبرْتك أَن مَالِكًا كَرهَ نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ فَوْ اللَّهُ الْمُولَدِ ، وَهَذَا أَكْرَه لَه أَن يَطَأَهَا بعْدَ الإسْلام فِي دَارِ الْحَرْبِ خَوْفًا مِن أَن تلِدَ لَه وَلَدًا فَيكُونَ عَلَى دِينِ أُمِّهِ. قُلْت: أَرَأَيت إِن غَزَا أَهْلُ الإسلام تِلْكَ الدَّارَ فَسَبوا امْرَأَته هَذِه ، وَيكُونَ عَلَى دِينِ أُمِّه . قُلْت: أَرَأَيت إِن غَزَا أَهْلُ الإسلام تِلْكَ الدَّارَ فَسَبوا امْرَأَته هَذِه ، وَجُلا مِن أَهْلِ الْحَرْبِ أَتَى مُسْلِمًا أَو بَأَمَانِ فَأَسْلَمَ وَحَلَفَ أَهْلَه عَلَى النصْرَانِيةِ فِي دَارِ رَجُلا مِن أَهْلُ الْإِسْلام تِلْكَ الدَّارَ فَعْنِمُوهَا وَعْنِمُوا أَهْلَه وَوَلَدَه ؟ قَالَ مَالِكٌ : هِي دَارِ الْحَرْبِ فَعْزَا أَهْلُ الإِسْلام تِلْكَ الدَّارَ فَعْنِمُوهَا وَعْنِمُوا أَهْلَه وَوَلَدَه ؟ قَالَ مَالِكٌ : هِي دَارِ الْحَرْبِ فَعْزَا أَهْلُ الإِسْلام تِلْكَ الدَّارَ فَعْنِمُوهَا وَغِنِمُوا أَهْلَه وَوَلَدَه ؟ قَالَ مَالِكٌ : هِي الأَهْلِ وَلَكُهُ فِيء لَاهُلُ الإِسْلام ، قَالَ : وَبَلَغْنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ : وَمَالُه أَيضًا فِي الأَهْلِ الإِسْلام فَكَذَلِك مَسْأَلَتك .

سَحْنُونٌ : وَقَالَ بَعْضُ الرُّوَاةِ : إِن وَلَدَه تَبِعٌ لَابِيهِمْ إِذَا كَانُوا صِغَارًا وَكَذَلِكَ مَالُه هُو لَهُ لَمْ يَزُلُ مِلْكُهُ عَلَيهِ ، فَإِن أَدْرَكَه قَبلَ الْقَسْمِ أَخَذَه وَإِن قُسِمَ فَهُو أَحَقُّ بِهِ بِالثَمَنِ . قُلْت : فَهَلْ تَنقَطِعُ الْعِصْمَةُ فِيمَا بِينهمَا إِذَا وَقَعَ السَّبِي عَلَيهِمَا أَمْ لَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قُلْت : فَهَلْ تَقُطِعُ الْعِصْمَةُ فِيمَا إِنَّا السَّاعَة وَلَكِن فِي رَأْيِي أَن النكاح لا ينقطع فيمَا فَيهَا ذَا وَقَعَ السَّاعَة وَلَكِن فِي رَأْيِي أَن النكاح لا ينقطع فيمَا بينهمَا وَهِي زَوْجَته إِن أَسْلَمَت وَإِن أَبت الإسْلامَ فَرَقت بينهمَا ؟ لأنهَا لا تكُون زَوْجَة بينهمَا وَهِي زَوْجَته إِن أَسْلَمَت وَإِن أَبت الإسْلامَ فَرَقت بينهمَا ؟ لأنهَا لا تكُون زَوْجَة

لِمُسْلِمٍ وهِي أَمَةٌ نصْرَانِيةٌ عَلَى حَالِهَا لِمَا جَرَى فِيهَا مِن الرَّقِ بَالسَّي وَلا تنقَطِعُ عِصْمَتهَا بِالسَّي ، فَإِن كَان فِي بطْنِهَا وَلَدُ لِلْلِكَ الْمُسْلِمِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : رَأَيته رَقِيقًا ؛ لأنه لَوْ كَان مَع أُمَّهِ فَسُبِي هُو وَأُمَّهُ لَكَان فَينًا وَكَذلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فَكَيفَ إِذَا كَان فِي بطْنِهَا . كَان مَع أُمَّهِ فَلُت : وَيكُون لَهَا الصَّدَاقُ عَلَى زَوْجِهَا الَّذِي سُمِّي لَهَا وَهِي مَمْلُوكَةٌ لِهَذَا الَّذِي صَارَت إلَيهِ فِي السَّي ؟ قَالَ : أَرَى مَهْرَهَا فَينًا ، لأهْلِ الإسلام وَلا يكُون الْمَهْرُ لَهَا وَلا مَهْرَ لَهَا وَإِنَى مَهْرُهَا فَيءٌ ؛ لأنه حِين السَّي إستيدِهَا وَلا مَهْرَ لَهَا وَإِنَى مَهْرُهَا فَيءٌ ؛ لأنه حِين سُبيت صَارَ مَهْرُهَا فَيءٌ ؛ لأنه حِين السَّي لِسَيدِهَا وَلا مَهْرَ لَهَا وَإِنَى مَهْرُهَا فَيءٌ ؛ لأنه حِين سُبيت صَارَ مَهْرُهُا ذَلِكَ فَيئًا وَلَمْ أَسْمَعْ ذلِكَ مِن مَالِكٍ ، وَهُو رَأْيي . قُلْت : وَتَجْعَلُ سُبيت صَارَ مَهْرُهُا ذلِكَ أَنْجَمِيع الْمُسْلِمِين ؟ قَالَ : بل هو فَي وَ لِذلكَ الْجَيش . قُلْت : وَتَجْعَلُ الْمُهْرَ فَيئًا لِذلِكَ الْجَيش أَمْ الْمَعْ ذلِكَ مَن مَالِكِ فِي السَّي وَلَهَا زَوْجٌ مَا عَلَيهَا الاسْتِبرَاءُ أَمَ الْعِيّةَ عَلَيهَا الاسْتِبرَاءُ أَمَ الْعِيَّةُ وَالْنَ الْمُسْلِمِين ؟ قَالَ : بل هو فَي عُلِقَا مَا مُلكَتُ أَحْفَظُ عَن مَالِكُ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى عَلَيهَا الاسْتِبرَاءَ وَلا عِدَّةَ عَلَيهَا . ابن وَهُب عَن حَيوةَ بن شَريح عَن أَبي صَخر (') عَن مُحَمَّدِ بن كَعْب (') الْقُرَظِي أَنه قَالَ : هُولِي مَلكَ أَنه قَالَ : ﴿ إِلا مَا مَلكَت أَلَعُمُ مُن ابن مَسْعُودٍ وَيَحْيى بن سَعِيدٍ مِثْلُهُ (") السَّبية الَّتِي لَهَا زَوْجٌ بأَرْضِهَا يسْبيها الْعُلْمِ عَن ابن مَسْعُودٍ وَيَحْيى بن سَعِيدٍ مِثْلُهُ (").

قَالَ ابن وَهْب : وَبلَغنِي عَن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِي أَنه قَالَ : أَصَبنا سَبيًا يوْمَ أَوْطَاس (٤) وَلَهن أَزْوَاجٌ فَكَرِهْنا أَن نَقَعَ عَلَيهِن فَسَأَلْنا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَن ذلِكَ فَأَنزَلَ اللَّه تبارَّكَ وَلَهن أَزْوَاجٌ فَكَرِهْنا أَن نَقَعَ عَلَيهِن فَسَأَلْنا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَن ذلِكَ فَأَنزَلَ اللَّه تبارَّكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَالْمُحْصَنات مِن النسَاءِ إلا مَا مَلَكَت أَيَمَانكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] فَاسْتَحْلَلْناهن (٥).

⁽۱) حميد بن زياد ، أبو صخر الخراط ، روى عن أبي صالح السمان وأبي حازم سلمة بن دينار ومكحول ويزيد بن قسيط وسعيد المقبري وغيرهم ، وروى عنه سعيد بن أبي أيوب وحيوة بـن شـريح وابـن وهب ويحيى القطان وغيرهم ، ضعفه ابن معين والنسائي ، ووثقه الدارقطني ، وذكره ابن حبـان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۲۷/۲).

⁽۲) محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي ، روى عن العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وعمرو بن العاص وأبي ذر وأبي الدرداء وغيرهم وروى ، عنه أخوه عثمان والحكم بن عتيبة وموسى بن عبيدة ومحمد بن المنكدر وغيرهم ، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة وابن المديني . انظر تهذيب الهذيب (٥/ ٢٦٩، ٢٧٠) .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب في قول : ﴿ وَالْمُحْصَنات مِن النسَاءِ ﴾ [النساء:٢٤] (٣/ ٣٧٢، ٣٧٣) رقم (١٥،١٤) والبيهقي في السنن الكبرى(٧/ ٢٧٢) عن ابن مسعود ﷺ .

⁽٤) أوطاس : واد وقعت فيه غزوة حنين .

⁽٥) رواه مسلم في الرضاع (١٤٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ .

نِكَاحُ نساء أهنه الكِناب وَإِمَائهن

قُلْت: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي نِكَاحِ نِسَاءِ أَهْلِ الْحَرْب؟ قَالَ: بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه كَرِهَه، وَقَالَ: يضَعُ وَلَدَه فِي أَرْضِ الشِّرْكِ ثُمَّ يتنصَّرُ أَو ينصَّرُ فَلا يعْجبنِي. قُلْت: فَيفْسَخُ نِكَاحُهمَا ؟ قَالَ: إنْمَا بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه كَرِهَه وَلا أَدْرِي هَلْ يفْسَخُ أَمْ لا، وَأَنا أَرَى أَن يطَلِّقَهَا وَلا يقِيمَ عَلَيهَا مِن غير قَضَاءٍ.

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَابِ قَالَ: قَدْ أَحَلَّ اللَّه نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتابِ وَطَعَامَهِمْ (١) غيرَ أَنه لا يجِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَن يقْدَمَ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ مِن الْمُشْرِكِين لِكَي يتزوَّجَ فِيهِمْ أَو يلْبث بين أَظْهرهِمْ.

قُلْت : أَفَكَان مَالِكٌ يكْرَه نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الذَّهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَكْرَه نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ الْيهودِية وَالنصْرَانِية (٢) . قَالَ : وَمَا أُحَرِّمُه ، وَذلِكَ أَنهَا تأْكُلُ الْجِنزير وَتشْرِب الْحَمْر وَيضَاجعُهَا وَيقَبلُهَا وَذلِكَ فِي فِيهَا ، وَتلِدُ مِنه أَوْلادًا فَتغذي وَلَدَهَا عَلَى وَتشْرِب الْحَمْر وَيضَاجعُهَا وَيقَبلُهَا وَذلِكَ فِي فِيهَا ، وَتلِدُ مِنه أَوْلادًا فَتغذي وَلَدَهَا عَلَى دِينهَا وَتطْعِمُه الْحَرَام وَتسْقِيه الْحَمْر . قُلْت : وَكَان مَالِكٌ يحَرِّمُ نِكَاحَ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَاب نِصْرَانِية أَو يهودِية وَإِن كَان مِلْكُهَا لِلْمُسْلِمِ أَن يتزَوَّجَهَا حُرًّا وَعَبدٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَان مَالِكٌ يقُولُ : إذا كَانت أَمَة يهودِية أَو نصْرَانِية وَمَلَكَهَا الْمُسْلِمُ أَو نصْرَانِية فَالا يجِلُ مَسْلِم أَن يتزَوَّجَهَا الْمُسْلِم أَن يتزَوَّجَهَا حُرًّا كَان هَذَا الْمُسْلِم أَو عَبدًا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَلا يزَوِّجُهَا لِمُسْلِم أَن يتزَوَّجَهَا حُرًّا كَان هَذَا الْمُسْلِم أَو عَبدًا . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَلا يزَوِّجُهَا الْمُسْلِم أَن يتزَوَّجَهَا عُرًا كَان هَذَا الْمُسْلِم أَن يَقولُ : إذا كَانت أَمَةً الْهُودِية وَالنصْرَانِية لا يجِلُ لِمُسْلِم أَن يطَأَهَا إلا بالْمِلْكِ حُرًّا كَان أَو عَبدًا .

ابن وَهْب عَن اللَّيثِ عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ أَنه قَالَ: لا ينبغِي لأَحَدٍ مِن الْمُسْلِمِين أَن

⁽١) قال تعالى : ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلِّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلِّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ﴾ الآيــة [سورة المائدة:٥]

⁽٢) قال الخطاب: قال في التوضيح عن عبد الحميد: إنما كره ذلك ؛ لأنه سكون إلى الكوافر ومودة لهن ؛ لقوله تعالى في الزوجين: ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [الروم: ٢١] وذلك بمنوع ؛ لقوله تعالى: ﴿لا تَحِدُ قُومًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادًا اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الجادلة: ٢٢] وقال ابن عرفة: عن عياض: أشد ما علل به فيهما سكناه معها بدار الحرب حيث يجري حكمهم عليه انظر مواهب الجليل (٣/ ٥٤٧) ، ٥٤٨).

يتزوّج أَمَة مَمْلُوكَة مِن أَهْلِ الْكِتاب؛ لأن اللّه قال: ﴿ مِن فَتياتِكُمْ الْمُؤْمِناتِ ﴾ [النساء: ٢٥]. قال: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٥]. وَلَيسَت الْأَمَةُ بُحْصَنَةٍ. ابن وَهْب: وَقَالَ مَالِكٌ: لا يجِلُّ نِكَاحُ أَمَةٍ يهودِيةٍ أَو نصْرَانِيةٍ ؛ لأن اللّه تبارَكَ وَتعَالَى يقُولُ: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ وَهِي الْحُرَّةُ مِن أَهْلِ الْكِتَاب. وَقَالَ: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِن الّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ وَهِي الْحُرَّةُ مِن أَهْلِ الْكِتَاب. وَقَالَ: ﴿ وَمَن لَمْ يسْتطِعْ مِنكُمْ طَوْلا أَن ينكِحَ الْمُحْصَناتِ الْمُؤْمِناتِ فَمِن مَا مَلَكَت أَيمَانكُمْ مِن فَتياتِكُمْ الْمُؤْمِناتِ ﴾ [النساء: ٢٥]. فَهن الإمَاءُ الْمُؤْمِناتِ وَلَمْ يجِلُّ نِكَاحَ الإمَاءِ مِن أَهْلِ الْكِتَاب. وَالْمُورِيةُ وَالنصْرَانِية تَحِلُّ لِسَيدِهَا عِلْكِ عِينِهِ (١).

قُلْت : أَرَأَيت الإَمَاءَ مِن غَيْر أَهْلِ الْكِتَابِ هَلْ يَحِلُّ وَطُوْهُن فِي قَـوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يجِلُّ وَطُوُهُن فِي قَوْل مَالِكُ بَنِكَاحٍ وَلا بَمْكِ الْيمِينِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكُ : لَـيسَ قَالَ : لا يجِلُّ وَطُوُهُن فِي قَوْل مَالِكُ بَنِكَاحٍ وَلا بَمْكُ الْيمِينِ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكُ : لَـيسَ لِلرَّجُلِ أَن يمْنعَ امْرَأَتِه النصْرَانِيةَ مِن أَكْلِ الْخَنزيرِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَالذَهَابِ إِلَى الْكَنائسِ إِذَا كَانت نصْرَانِيةً . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَكَان مَالِكُ يكْرَه نِكَاحَ النصْرَانِياتِ وَالْيهودِياتِ ؟ إِذَا كَانت نصْرَانِية . قُلْد لكن .

ابن وَهْب عَن ابن لَهيِعة عَن يزيدَ بن أبي حَبيب أن عُمَرَ بن عَبدِ الْعَزيزِ كَتب أن لا يطأ الرَّجُلُ مُشْرِكة وَلا مَجُوسِية وَإِن كَانت أَمَة وَلَكِن لِيطَ الْيهودِية وَالنصْرانِية . ابن وَهْب عَن رجَال مِن أَهْلِ الْعِلْم عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ وَابنِ الْمُسَيب وَسُلَيمَان بن يسار وَابن شِهَاب وَعطَاءِ الْخُرَاسَانِي وَغيرِ وَاحِدٍ مِن أَشْياخ أَهْل مِصْرَ أَنهم كَانوا يقُولُون: لا يصلُحُ لِرَجُل مُسْلِم أَن يطأ الْمَجُوسِية حَتى تسْلِم (٢) . ابن وَهْب عَن ابنِ أَبي فِئب عَن ابنِ أَبي فِئب عَن ابنِ شِهَاب مِثلة . وَقَالَ ابن شِهَاب : وَلا يباشِرُهَا وَلا يقبَلُهَا .

قَالَ ابن وَهْب : وَقَالَ مَالِكٌ : لا يطأُ الرَّجُلُ الأَمَةَ الْمَجُوسِيةَ ؛ لأنه لا ينكِح الْحُرَّةَ الْمَجُوسِيةَ ، قَالَ اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى : ﴿ وَلا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتى يـؤْمِن وَلامَةٌ مُؤْمِنةٌ خيرٌ مِن مُشْرِكَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١] . فَمَا حَرَّمَ اللَّه بالنكاح حَرَّمَ بالْمَلْكِ .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في النكاح ـ باب النهى عن نكاح إماء أهل الكتاب (٢/ ٤٢٦).

⁽٢) رواه ابن أبيّ شيبة في المصنف في النكاح _ باب في الرجل يطأ الجارية المجوسية من كرهة (٣/ ٣١٢) رقم (٣) عن الزهري ، ورواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق _ باب في الجارية النصرانية واليهودية تكون لرجل يطأها أم لا (٣/ ٣١٣ ، ٣١٣) رقم (٦) عن ابن مسعود .

قَالَ ابن وَهْب : وَبلَغنِي مِمَّن أَثِقُ بهِ أَن عَمَّارَ بن ياسِرٍ صَـاحِب الـنبي ﷺ قَـالَ : مَـا حَرَّمَ اللَّه مِن الْأَمَاءِ (١) .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن مَجُوسِيًا تَزَوَّجَ نَصْرَانِيةً ، أَكَان مَالِكٌ يَكْرَه هَذَا لِمَكَانِ الْأُولادِ ؛ لأَن اللَّهَ أَحَلَّ لَنَا نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : لا أَرَى بهِ بأُسًا وَلا أَرَى أَن يُنعُوا مِن ذَلِكَ . قُلْت : فَإِن تِزَوَّجَ هَذَا الْمَجُوسِي نَصْرَانِيةٌ لِمَن يكُون الْوَلَدُ اللَّابِ أَمْ يَعْوَل مِن ذَلِك مَ عُلَيهِ جَزْيةُ النَصَارَى أَمْ جَزْيةُ الْمَجُوسِي نَصْرَانِيةٌ لِمَن يكُون الْوَلَدُ لِلأَب فِي لِلأَمِّ وَيكُون عَلَيهِ جَزْيةُ النَصَارَى أَمْ جَزْيةُ الْمَجُوسِي نَصْرَانِيةً قَالَ : يكُون الْوَلَدُ لِلأَب فِي اللَّمِّ وَيكُون عَلَيهِ جَزْيةُ النَصَارَى أَمْ جَزْيةُ الْمَجُوسِي اللَّبَاءِ . قُلْت : أَرَأَيت نَصْرَانِيا تَحْته نَصْرَانِيا تَحْته نَصْرَانِية فَأَسْلَمَت الأَمْ وَلَهَا أَوْلادٌ صِغَارٌ ، لِمَن يكُون الأَوْلادُ وَعَلَى دِينِ مَن هَمْ ؟ نَصْرَانِية فَأَسْلَمَت الأَمْ مَا دَامُوا صِغَارًا تَحْضُنهمْ . وَقَالَ فَلْلَ : قَالَ مَالِكٌ : هِمْ عَلَى دِينِ أَبِيهِمْ وَيترَكُون مَعَ الأُمِّ مَا دَامُوا صِغَارًا تَحْضُنهمْ . وَقَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِن كَانت حَامِلا فَأَسْلَمَت ثُمَّ وَلَدت بعْدَمَا أَسْلَمَت أَن الْوَلَد وَعَلَى وَين الأَب وَيترَكُ فِي حَضَانةِ الأَمِّ . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَة تَسْلِمُ وَلَهَا أَوْلُكَ وَلَا لِللَّ وَهِمْ عَلَى دِينِ الأَب وَيترَكُ فِي حَضَانةِ الأَمِّ . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَة تَسْلِمُ وَلَهُ وَلَكَ الْوَلَدُ كَافِرًا أَو مُسْلِمًا فِي قُولُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْوَلَدُ عَلَى دِينِ الأَب .

ابن لَهِيعَةَ عَن ابنِ الزُّبِرِ أَنه سَأَلَ جَابِرَ بن عَبدِ اللَّهِ عَن نِكَاحِ الْيهودِيةِ وَالنصْرَانِية ؟ فَقَالَ جَابِرٌ: تَزَوَّجْناهَن زَمَن فَتحِ الْكُوفَةِ مَعَ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَنَحْن لا نكَادُ نجدُ الْمُسْلِمَاتِ كَثِيرًا فَلَمَّا رَجَعْنا طَلَّقْناهن ، وَقَالَ جَابِرٌ: نِسَاؤُهمْ لَنا حَلالٌ وَنِسَاؤُنا عَلَيهِمْ حَرَامٌ (٢).

ابن لَهِيعَةَ عَن رَجُلِ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ أَن طَلْحَةَ بن عُبيدِ اللَّهِ تـزَوَّجَ يهودِيـةً بالشَّامِ (٣) وَأَن عُثمَان بن عَفَّان تزَوَّجَ فِي خِلافَتِهِ نائلَةَ بنت الْفُرَافِصَةِ الْكَلْبيةَ وَهِي نصْرَانِيةٌ ، قَـالَ: وَأَقَامَ عَلَيهَا حَتى قُتِلَ عَنهَا (١).

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٨٠٢) عن عمار بن ياسر .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٧٠، ١٢٧٠) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٧٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (٤٢٧٢٤)، والبيهقى في السنن الكبرى (٧/ ٢٨٠).

⁽٤) رواه البيهقي في السنن الكبري (٧/ ٢٧٩) .

٤٣٦ _____ المدونة الكبرى

يونسُ عَن ابنِ شِهَابِ قَالَ: بلَغنا أَن حُذيفَةَ بن الْيمَانِ تـزَوَّجَ فِي خِلافَةِ عُمَرَ بـنِ الْخطَّابِ امْرَأَةً مِن أَهْلِ الْكِتابِ فَوَلَدَت لَه ، وَتَزَوَّجَ ابن قَارِظٍ امْرَأَةً مِن أَهْلِ الْكِتابِ فَوَلَدَت لَه ، وَتَزَوَّجَ ابن قَارِظٍ امْرَأَةً مِن أَهْلِ الْكِتابِ فَوَلَدَت لَه (١) خالِدَ بن عَبدِ اللَّهِ بنِ قَارِظٍ (٢) .

قَالَ ابن شِهَابِ: فَنِكَاحُ كُلُّ مُشْرِكَةٍ سِوَى نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتابِ حَرَامٌ وَنِكَاحُ الْمُسْلِمَاتِ لِلْمُشْرِكَينِ حَرَامٌ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن صَبِيةً بِين أَبوَيهَا نصْرَانِيين ، وَزَوَّجَهَا نصْرَانِيًا ثمَّ أَسْلَمَ الأبوان وَالصَّبيةُ صَغِيرَةٌ ، أَيكُون هَذا فَسْخ لِنِكَاحِ الصَّبيةِ وَيجْعَلُ إِسْلامُ أَبوَيهَا إِسْلامًا لَهَا فِي قَـوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ فِي رَأْبِي . قُلْت : كَذلِكَ لَوْ أَن صَبِيًا صَغِيرًا بِين أَبوَيهِ مَجُوسِيينِ زَوَّجَاه مَجُوسِيةً فَأَسْلَمَ الأبوَان وَالصَّبِي صَغِيرٌ ؟ قَالَ : نعَمْ ، هَذا يعْرَضُ عَلَى امْرَأَتِهِ الإسْلامُ ، فَإِن أَسْلَمَت وَإِلا فُرِّقَ بينهما مَا لَمْ يتطَاوَلْ فِي ذلِكَ . قُلْت : فَإِن كَان الْغلامُ مُرَاهِقًا وَالْجَارِيةُ مُرَاهِقَةً ثمَّ أَسْلَمَ أَبوَاهمَا وَالزَّوْجُ نصْرَانِيٌّ ؟ قَالَ : إذا كَانت مُرَاهِقَةً كَمَا وَصَفْت لَمْ يعْرَضْ لَهَا وَتركَت حَتى تحِيضَ ، فَإِن اختارَت دِينهَا كَانت عَلَيهِ وَكَانِ النكَـاحُ جَـائزًا ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا أَسْلَمَ أَبُواهَا وَقَدْ رَاهَقَت لَمْ تَجْبِرْ عَلَى الإسْلام إذا حَاضَت إن اختارَت دِينهَا الَّتِي كَانت عَلَيهِ . قُلْت : وَكَذلِكَ الْغلامُ ؟ قَالَ : نعَـمْ ، إذا كَـان مُرَاهِقًـا أَو عَقَلَ دِينه ابن ثلاث عَشْرَةً سَنةً إذا أَسْلَمَ أَبوه فَلا يعْرَضُ لَه ، فَإذا احْتَلَمَ كَان عَلَى دِينهِ الَّذِي كَانَ عَلَيهِ إِلا أَنْ يَسْلِمَ . قَالَ : وَلَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَسْلِمُ وَلَه وُلْدٌ قَدْ نَاهَزُوا الْحُلُمَ وَلَمْ يُحْتِلِمُوا بنو ثلاث عَشْرَةَ سَنةً وَمَا أَشْبِهَهمْ ، ثمَّ هَلَكَ ، كَيفَ تـرَى فِي وَلَـدِهِ ، كَتب إلَى مَالِكِ بِهَذا عَامِلٌ مِن الأجْنادِ ، فَكَتب إلَيهِ مَالِكٌ أَن أَرْجع مَالَه فَإِن احْتلَمَ الأوْلادُ فَأَسْلَمُوا فَأَعْطِهِم الْمِيرَاث وَإِن أَبَوْا أَن يسْلِمُوا إِذَا احْتَلَمُوا وَثْبَتُوا عَلَى دِينِهِمْ فَلا تَعْرِضْ لَهُمْ ، وَدَعْهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَاجْعَلْ مِيرَاثُ أَبِيهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ .

⁽۱) رواه عبد الرزاق في المصنف (۱۲۷۱-۱۲۷۱)، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح ـ بــاب من كان يكره النكاح في أهل الكتاب (۳/ ۲۹٦) رقم (۱)، وباب من رخص في نكــاح نســاء أهــل الكتاب (۳/ ۲۹۷) رقم (٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ۲۷۹).

⁽٢) إبراهيم بن عبد الله بن قــارظ ، حليف بني زهرة ، روى عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة ومعاويــة بــن أبي سفيان وغيرهم ، وروى عنه عمر بن عبد العزيز ويحيــى بــن أبــي كــثير وأبــو صــالح الســمان وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٨٨ ، ٨٩).

وَكَتَب إِلَى مَالِكِ أَيضًا: وَأَنَا عِندَه قَاعِدٌ مِن بِلَدِ آخِرَ فِي رَجُلِ أَسْلَمَ وَلَه وُلْـدٌ صِغارٌ فَأَوَّهُمْ أَبوهمْ حَتَى بِلَغوا اثنتي عَشْرَةَ سَنةً أَو شِبهَ ذَلِكَ .فَأَبوا أَن يَسْلِمُوا أَترَى أَن يَجْبرُوا عَلَى الْإِسْلامِ ؟ فَكَتَب إِلَيهِ مَالِـكٌ لا تَجْبرُهمْ ، وَقَـدْ قَـالَ بعْضُ الرُّوَاةِ: يَجْبرُوا وَهمْ مُسْلِمُون وَهُو أَكُثرُ مَذَاهِبِ الْمَرنِين (١) .

قُلْت : أَرَأَيت هَوُّلاءِ الَّذِين هَلَكَ وَالِدُهمْ وَقَدْ أَسْلَمَ وَقَدْ عَقَلُوا دِينهمْ أَو رَاهَقُوا فَقُلُوا حِين مَات أَبُوهمْ مُسْلِمًا : لا توقِفُوا عَلَينا هَذَا الْمَالَ إِلَى احْتِلامِنا وَلَكِن نسْلِمُ السَّاعَةَ وَادْفَعُوا إِلَينا أَمُوالَنا وَوَرِّتُونا . قَالَ : إذا أَسْلَمُوا وَكَان ذلِكَ قَبلَ أَن يُعْلِمُوا فَلا السَّاعَة وَادْفَعُوا إِلَينا أَمُوالَنا وَوَرِّتُونا . قَالَ : إذا أَسْلَمُوا وَكَان ذلِكَ قَبلَ أَن يُعْلِمُوا وَإِن أَسْلَمُوا أَو أَجَابوا كَان لَهمْ الْمِيرَاث ، وَإِن أَبوا تركُوا ، أَلا يقبلُ قَوْلُهمْ حَتى يعْتِلِمُوا وَإِن أَسْلَمُوا أَو أَجَابوا كَان لَهمْ الْمِيرَاث ، وَإِن أَبوا وَلَا أَوْلَ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَمْ يَوْخُر الْمَالَ وَيوقِفْهُ عَلَيهِمْ وَلَكِنه لَمْ يرَ ذلِكَ إسلامًا ، أَوَ لا ترك أَنه قَالَ لِي : لَوْ أَنهمْ أَسْلَمُوا ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النصْرَانِيةِ فَرَأَى أَنهمْ يسْتكُرَهوا عَلَى الْإِسْلام ، وَلَمْ يرَ أَن يَقْبُلُوا فَإِن كَان ذلِكَ إِسْلامًا قَبلَهمْ .

قُلْت : فَإِن قَالُوا: وَقَدْ عَقَلُوا دِينهمْ وَرَاهَقُوا وَقَالُوا حِين مَات أَبُوهمْ مُسْلِمًا: لا نسْلِمُ وَخُن عَلَى النصْرَانِيةِ ، أَيكُونون نصَارَى أَو يكون الْمَالُ فَيتًا لأهْلِ الإسْلامِ ؟ قَالَ : لا ينظُرُ فِي قَوْلِهمْ : إِن قَالُوا هَذا قَبلَ أَن يُعْلِمُوا فَإِنه لا يقْطَعُ مِيرَاثهمْ إِذَا اعْتَلَمُوا أَو أَسْلَمُوا وَلا بَدَّ أَن يوقَفَ الْمَالُ حَتى يعْتَلِمُوا ، وَإِن قَالُوا هَذَا الْقَوْلَ ؛ لأن مالِكًا لَوْ رَأَى إِلَى قَوْلِهمْ قَبلَ أَن يعْتَلِمُوا: غُن نصَارَى مِمَّا يقُطعُ مِيرَاثهمْ ، لَمْ يوقِف مالِكًا لَوْ رَأَى إِلَى قَوْلِهمْ قَبلَ أَن يعْتَلِمُوا: غُن نصَارَى مِمَّا يقُطعُ مِيرَاثهمْ ، لَمْ يوقِف الْمَالُ عَلَيهمُ الإسلامُ فَكَأَنهمْ قَبلَ أَن يعْتَلِمُوا . قَالَ المَالُ عَلَيهمْ مَتى يعْتَلِمُوا وَلَقَالَ: يعْرَضُ عَلَيهمُ الإسلامُ فَكَأَنهمْ قَبلَ أَن يعْتَلِمُوا . قَالَ المَالُ عَلَيهمْ النَصْرَانِي إِذَا أَسْلَمَ وَوَلَدُه صِغار بنو خُس سِنِين أَو نحو ذلِكَ ابن الْقَاسِمِ : وَكُلُّ وَلَدِ لِهَذَا النصْرَانِي إِذَا أَسْلَمَ وَوَلَدُه صِغار بنو خُس سِنِين أَو نحو ذلِكَ لَمْ يعْقِلُوا دِينهمُ النصْرَانِيةَ فَهمْ مُسْلِمُون وَلَهمْ الْمِيرَاث ، وَكَذلِكَ يقُولُ أَكْثرُ الرَّواةِ: إِنهمْ مُسْلِمُون بإِسْلامِ أَبيهمْ .

⁽١) لعل صوابه: المدنيين.

⁽٢) الحزوارة: بالكسر جمعها: حزاور وحزاورة وحزاوير: الغلام القوي والرجل القوي ، كما في القاموس .

الْمَجُوسِي يسْلِمُ وَخْنُهُ امْرَأَهُ وَابْنَهَا أُو خَنْهُ عَشَرَةُ نِسْوَةِ

قُلْت : أَرَأَيت الْحَرْبِي يَتزَوَّجُ عَشْرَةَ نِسْوَةٍ فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ أَو فِي عُقَدٍ مُتفَرِّقَةٍ فَيسْلِمُ وَهن عِندَه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يُجْسِ أَرْبِعًا أَي : ذلِكَ شَاءَ مِنهن ، وَيفَارِقُ سَائرَهن وَلا يأتِي جنسَ الأوَاخِرِ مِنهن أَو الأوَائلِ ، فَنِكَاحُهن هَاهُنا فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ أَو فِي عُقَدٍ يأتِي جنسَ الأوَاخِرِ مِنهن أَو الأوَائلِ ، فَنِكَاحُهن هَاهُنا فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ أَو فِي عُقَدٍ مُتفَرِّقَةٍ سَوَاءٌ . قُلْت : أَرَأَيت الْحَرْبِي أَو الذمِّي يسْلِمُ وَقَدْ تزَوَّجَ الأَمَّ وَالْبنت فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ أَو فِي عُقَدٍ مُتفَرِّقَةٍ وَلَمْ يَبنِ بِهِمَا ، أَلَه أَن يحبسَ أَيتهمَا شَاءَ وَيفَارِقَ الأَخْرَى ؟ وَالاَ : هَذَا رَأْبِي .

قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : إِلا أَن يكُون مَسَّهِمَا فَإِن مَسَّهِمَا جَمِيعًا فَارَقَهِمَا جَمِيعًا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإِن مَسَّ الْوَاحِدَةَ وَلَمْ يَمسَّ الْاحْرَى لَمْ يكُن لَه أَن يختارَ الَّتِي لَمْ يَمسَّ وَامْرَأَته هَاهُنا الَّتِي مَسَّ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَخبرَنِي مَن أَثِقُ بهِ أَن ابن شِهَاب قَالَ فِي الْمَجُوسِي يسْلِمُ وَتَحْته الأُمُّ وَابنتها: إنه إن لَمْ يكُن أَصَاب وَاحِدَةً مِنهمَا اختارَ أَيتهمَا الْمَجُوسِي يسْلِمُ وَتَحْته الأُمُّ وَابنتها: إنه إن لَمْ يكُن أَصَاب وَاحِدةً مِنهمَا اختارَ أَيتهمَا شَاءَ ، وَإِن وَطِئ إِحْدَاهما أَقَامَ عَلَى الَّتِي وَطِئ وَفَارَقَ الأَخرَى ، وَإِن مَسَّهما جَمِيعًا فَارَقَهما جَمِيعًا وَلا يجِلانِ لَه أَبدًا ، وَهوَ رَأْيي .

قُلْت : أَرَأَيت النصْرَانِي إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فَمَاتت قَبِلَ أَن يبنِي بِهَا فَتَزَوَّجَ أُمَّهَا شَمَّ أَسْلَمَا جَمِيعًا ، أَيفَرِّقُهِمَا عَلَى هَذَا النكَاحِ أَمْ لا ، وَكَيفَ إِن كَان هَذَا رَجُل مِن أَهْلِ النَّكَاحِ أَمْ لا ، وَكَيفَ إِن كَان هَذَا رَجُل مِن أَهْلِ الْحَرْبِ ثُمَّ أَسْلَمَ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا سُئلَ عَن الْمَجُوسِي يسْلِمُ وَعِندَه امْرَأَتان أُمُّ وَابِنتهَا ، وَقَدْ أَسْلَمَتا جَمِيعًا ، قَالَ : إِن كَان قَدْ دَخلَ بِهِمَا جَمِيعًا فَارَقَهِمَا وَلَمْ تَجِلَّ لَه وَاجِدَةٌ مِنهِمَا أَبِدًا . قَالَ : وَإِن كَان دَخلَ بِإِحْدَاهِمَا فَإِنه يَقِيمُ عَلَى الَّتِي دَخلَ بِهَا وَيفَارِقُ وَاجِدَةٌ مِنهُمَا ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : يُحْبَسُ أَتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَيفَارِقُ أَيْتِي لَمْ عَن ابن شِهَاب أَنه قَالَ : إِن كَان لَمْ يَدْخُلْ بِوَاجِدَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْ بِالْأَخْرَى ، فَارَقَ الَّتِي لَمْ دَخلَ بِهَا وَيفَارِقُ اللّهِ عَمِيعًا فَارَقَهُمَا جَمِيعًا وَإِن دَخلَ بُواجِدَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْ بِالْأَخْرَى ، فَارَقَ الَّتِي لَمْ دَخلُ بِهِمَا جَمِيعًا فَارَقَهِمَا جَمِيعًا وَإِن دَخلَ بَوَاجِدَةٍ وَلَمْ يَذْخُلْ بِالْأَخْرَى ، فَارَقَ الّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِن لَمْ يُذْخُلْ بُواجِدَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْ بِالْأَخْرَى ، فَارَقَ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِن لَمْ يُذْخُلْ بُواجِدَةٍ مِنهُمَا شَاءً ، وَذِلْ وَإِن لَمْ يُلْ وَاجِدَةٍ مِنْهُمَا شَاءً ، وَذِلْكَ رَأْبِي .

قُلْت : فَإِن حَبِسَ الْأُمَّ وَأَرْسَلَ الابنةَ ، فَأَرَادَ ابن الزَّوْجِ أَن يتزَوَّجَ الابنةَ الَّتِي أَرْسَلَهَا أَبُوهِ أَيْنَ وَقَـدْ قَـالَ بَعْـضُ الـرُّوَاةِ: إذا أَسُوهُ أَيتزَوَّجُهَا أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يعْجبنِي ذلِـكَ . سَـحْنُونُ : وَقَـدْ قَـالَ بَعْـضُ الـرُّوَاةِ: إذا أَسْلَمَ وَعِندَهُ أُمُّ وَابنتهَا وَلَمْ يدْخُلُ بِهِمَا لَمْ يجُزْ لَه أَن يحْبسَ وَاحِدَةً مِنهمَا .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَاب عَن عُثمَان بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُويدٍ (۱) أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَيلان (۲) بن سَلَمَةَ الثقفي حِين أَسْلَمَ وَتَحْته عَشْرُ نِسْوَةٍ: « حُد مِنهن أَرْبعًا وَفَارِقْ سَائرَهن » (۲). مَالِكٌ إِن ابن شِهَاب أَخبرَه أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذلِكَ لِرَجُلٍ مِن ثقيفٍ .

أَشْهَب عَنِ ابنِ لَهِيعَةَ أَن أَبا وَهْبِ الْجَيشَانِي (١٤ حَدَّثه أَنه سَمِعَ الضَّحَّاكَ بِن فَيرُوزَ الدَّيلَمِي (٥٠ يَحَدِّث عَن أَبِيهِ أَنه أَتى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْت وَعُتِي أُختان ، فَقَالَ لَه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طَلَقْ أَيتهمَا شِئت » (١٠) .

نِكَاحُ أَهْلُ الشَّرْكِ وَأَهْلُ النَّمَّةِ وَطَلَاقُهُمْ

قُلْت : أَرَأَيت نِكَاحَ أَهْلِ الشِّرْكِ وَطَلاقَهمْ إذا أَسْلَمُوا أَتَجِيزُه فِيمَا بينهمْ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : كُلُّ نِكَاحٍ يكُون فِي الشِّرْكِ جَائزًا فِيمَا بينهمْ فَهوَ جَائزٌ إذا أَسْلَمُوا عَلَيهِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : كُلُّ نِكَاحٍ يَكُون فِي الشِّرْكِ جَائزًا فِيمَا بينهمْ فَهوَ جَائزٌ إذا أَسْلَمُوا عَلَيهِ وَكَان قَدْ دَحٰلَ بِهَا وَلا يُفَرَّقُ بينهمَا ؛ لأن نِكَاحَ أَهْلِ الشِّرْكِ لَيسَ كَنِكَاحٍ أَهْلِ الإسْلامِ. قُلْت : فَإِن كَانا أَسْلَمَا قَبلَ أَن يدْخُلَ بِهَا ، أَتَحْمِلُهمَا عَلَى سُنةِ الْمُسْلِمِين فِي الصَّدَاق ، فَإِن كَان ذَلِكَ مِمَّا لا يجِلُّ لَه أَخذه مِثلَ الْخِنزيرِ وَالْخَمْرِ رَأَيت النكَاحَ ثابتًا وَكَان ذَلِكَ فَإِن كَان ذَلِكَ مِمَّا لا يجِلُّ لَه أَخذه مِثلَ الْخِنزيرِ وَالْخَمْرِ رَأَيت النكَاحَ ثابتًا وَكَان ذَلِكَ

⁽۱) صوابه : عثمان بن محمد بن أبي سويد ، روى عـن طلحـة بـن عبيـد الله ، وروى عـن الزهـري وابـن المنكدر ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. انظر تعجيل المنفعة ص (۲۸۳).

⁽٢) صوابه : غيلان بن سلمة ، وقد أسلم بعد فتح مكة ، كما في الإصابة (٥/ ٢٥٣).

⁽٣) رواه أحمد (٢/ ٤٤) والترمذي في النكاح (١١٢٨) ، وابـن ماجـه في النكـاح (١٩٥٣) ، والحـاكم (١٩٥٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وسنده صحيح ، وقد صححه الألبـاني في سنن الترمذي وابن ماجه – ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٤) أبو وهب الجيشاني المصري ، قال الترمذي: اسمه الديلم بن الهوشع ، وقال غيره: الهوشع بن الديلم. وقال ابن يونس: اسمه عبيد بن شرحبيل: روى عن الضحاك بن فيروز وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي خراش ، وروى عنه يزيد بن أبي حبيب ويحيى بن أيوب وابن لهيعة والليث بن سعد وغيرهم قال البخاري : في إسناده نظر ، وقال ابن القطان : مجهول الحال ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٤٨٨).

⁽٥) الضحاك بن فيروز الديلمي الفلسطيني ، روى عن أبيه ، وروى عن عروة بن غزية وكثير الصنعاني وأبو وهب الجيشاني ، قال ابن القطان : مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٥٦٩) .

⁽٦) رواه أبو داود في الطلاق (٢٢٤٣) ، والترمذي في النكاح (١١٢٩، ١١٣٠) ، وابن ماجه في النكاح (١٩٥١) من حديث الضحاك بن فيروز ،وسند الحديث حسن وقد حسنه الألباني في هذه السنن – ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

كَالْمُسْلِمَةِ تزَوَّجَت بالتَفْويضِ وَكَأَنهما فِي نصْرَانِيتهما لَمْ يسَمِّ لَهَا مِن الصَّدَاقِ فِي أَصْلِ النكاحِ شَيئًا؟ فَقَالَ : يقَالُ لِلزَّوْجِ : أَعْطِهَا صَدَاقَ مِثْلِهَا إِن أَحْببت وَإِلا فَرَّقَ بينهما ، وَلَمْ يكُن عَلَيهِ أَن يلْزَمَ ذلِكَ .

وَمَا كَان فِي شُرُوطِهِمْ مِن أَمْرٍ مَكْرُوهٍ فَإِنه يَشِت مِن ذَلِكَ مَا كَان يَشِت فِي الإسلامِ فَيفُسَخُ مِن ذَلِكَ مَا كَان يَفْسَخُ فِي الإسلام ، وَمَا كَان مِن شُرُوطٍ لَهَا مِن طَلاق إِن قَفْسَخُ مِن ذَلِكَ مَا كَان فَلِكَ فِي طَلاق فِيهَا أَو فِي غيرهَا تَزَوَّجَ عَلَيهَا أَو شَرُطٍ فِيهَا أَيضًا مِثُلُ إِن ذَلِكَ لا يلْزَمُه كَان ذَلِكَ فِي طَلاق فِيهَا أَو فِي غيرهَا وَمَا كَان مِن شَرُطٍ فِيهَا أَيضًا مِثُلُ إِن خرَجَ بِهَا أَو مَنعَهَا مِن أَهْلِهَا أَو أَخرَجَهَا إِلَى بلَدٍ فَهِي طَالِق ، فَهَذَا كُلُه يَسْقُطُ عَنه وَلا يَشِت عَلَيهِ ، وَمِثْلُ مَا لَوْ اشْترَطَ أَن لا نفَقَة عَليهِ أَو عَلَيهِ مِن قُوتِهَا كَذَا وَكَذَا أَو فَسَادٌ فِي صَدَاق فَإِن هَذَا وَمَا أَشْبهَه يرَدَّان فِيهِ إِلَى مَا يَسِت عَليهِ مِن قُوتِهَا كَذَا وَكَذَا أَو فَسَادٌ فِي صَدَاق فَإِن هَذَا وَمَا أَشْبهَه يرَدَّان فِيهِ إِلَى مَا يَسِت عَليهِ مِن قُوتِهَا كَذَا وَكَذَا أَو فَسَادٌ فِي صَدَاق فَإِن هَذَا وَمَا أَشْبهَه يرَدَّان فِيهِ إِلَى مَا يَسِت عَلْهِ مِن قُوتِهَا كَذَا وَكَذَا أَو فَسَادٌ فِي صَدَاق فَإِن هَذَا وَمَا أَشْبهَه يرَدَّان فِيهِ إِلَى مَا يَسِت في الإسلام ، وَلَيسَت تشبه الْمُسْلِمَة إذا لَمْ يَبن بِهَا ؛ لأن الْمُسْلِمَة إذا لَمْ يبن بها فُرِق فِي الإسلام ، وَلَيسَت تشبه الْمُسْلِمَة إذا لَمْ يبن بها ؛ لأن الْمُسْلِمَة إذا لَمْ يبن بها فُرِق وَقَعَت بَا لا يجِلُ ، فَنِكَاحُ أَهْ لِ الشَرُوطِ مُ التَّي لا يجِلُ ، فَنِكَاحُ أَهْ لِ الشَرُوطِ مُن الشَّرُوطِ ثُمَّ أَسْلَمَا لَمْ يكُن ذَلِكَ فَسَادًا لِينكَاحِهمْ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن ذِمِّيا تَزَوَّجَ امْرَأَةَ ذِمِّيٍّ وَلَمْ يَفَارِقْهَا الرَّوْجُ الْأُوَّلُ عِندَهمْ ، فَرَفَعَهَا وَرَفَعَه زَوْجُهَا الأُوَّلُ إِلَى حَكَم الْمُسْلِمِين ، أَترَى أَن ينظَر فِيمَا بينهمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ مَالِكٌ : إذا تظالَم أَهْلُ الذَّهِ فِيمَا بينهمْ مَنعَهمْ مِن ذلِك حَكَمُ الْمُسْلِمِين ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا تظالَم أَهْلُ الذَّهِ فِيمَا بينهمْ وَيدْفَعَ الظُّلْم عَمَّن ظُلِم مِنهمْ ذِمِّيُ وَهَذَا مِن التظالُم فِيمَا بينهمَا ، فَأَرَى أَن يُحْكُم بينهمْ وَيدْفَعَ الظُّلْم عَمَّن ظُلِم مِنهمْ ذِمِّي قَلْمَ عَلَى نِكَاحِهما ؛ قَلْت : أَرَأَيت النَّمِينِ الصَّغِيرينِ إذا تزوَّجَا بغير إذن الآباءِ أَو ظَلَمَه أَو غيرُ وَمِّي لَابَاءِ فَأَسْلَمَا بعْدَمَا كَبرَا أَيفَرِّقُ بينهما أَو يقِرُهمَا عَلَى نِكَاحِهمَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى نِكَاحَهمَا جَائزًا وَلا ينبغِي أَن يعْرَضَ لاهْ لِ الذَّهِ إذا أَسْلَمُوا فِي نِكَاحِهمْ كَسَ كَنِكَاح أَهْلِ الشَّرُكِ أَشَرُّ مِن هَذا نِكَاحَهمْ لَيسَ كَنِكَاح أَهْلِ الشَّرُكِ أَشَرُّ مِن هَذا نِكَاحَهمْ لَيسَ كَنِكَاح أَهْلِ الإَسْلام ، فَإذا أَسْلَمُوا لَمْ يعَرَّضْ لَهمْ فِي نِكَاحِهمْ إلا أَن يكُون تزوَّجَ مَن لا تَحِلُّ لَهُ فَيُفَرَّقُ بينهما .

قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَّقَ الذمِّي امْرَأَةً ثلاثًا وَأَبِى أَن يفَارِقَهَا وَأَمْسَكَهَا فَرَفَعَت أَمَرَهَا إِلَى السُّلْطَانِ ،أَترَى أَن ينظُرَ فِيما بينهمَا أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يعْرِضُ لَهَا فِي شَيءٍ مِن ذَلِكَ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَلا يُحْكُمُ بينهمَا إِلا أَن يرْضَيا جَمِيعًا ، قَالَ مَالِكٌ : فَإِذَا

رَضِيا فَالْقَاضِي مُحْيرٌ إِن شَاءَ حَكَمَ وَإِن شَاءَ تركَ ، فَإِن حَكَمَ حَكَمَ بَحُكْمِ أَهْلِ الشِّرْكِ الإسْلامِ . قَالَ مَالِكٌ : وَأَحَب إِلَي أَن لا يَحْكُمَ بينهمْ . قَالَ مَالِكٌ : وَطَلاقُ أَهْلِ الشِّرْكِ لَا سُكُكُم بينهمْ . قَالَ مَالِكٌ : وَطَلاقُ أَهْلِ الشِّرْكِ لَيسَ بطَلَاق ، وقَالَ مَالِكٌ فِي النصْرَانِي يطَلِّقُ امْرَأَته ثلاثًا ثمَّ يتزَوَّجُهَا ثمَّ يسْلِمَان: إنه يقِيمُ عَلَيهَا عُلَى نِكَاحِهِمَا . قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ طَلاقُه بطَلاق .

قُلْت : أَرَأَيت أَهْلَ الذَمَّةِ إِذَا كَانُوا يَسْتَحِلُون فِي دِينِهِمْ نِكَاحَ الْأُمَّهَاتِ وَالأَخُواتِ وَبِنَاتِ الْآخِ أَتَخْلِيهِمْ وَذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرَى أَنه لا يعْرَضُ لَهَمْ فِي دِينِهِمْ وَهِمْ عَلَى مَا عُوهِدُوا عَلَيهِ فَلا يُمْنعُوا مِن ذَلِكَ إِذَا كَان ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَحِلُون فِي دِينِهِمْ . قُلْت : وَيمْنعُوا مِن الزِّنَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يؤَدَّبُوا عَلَيهِ إِن أَعْلَنُوا بهِ .

يونسُ عَن رَبِيعَةَ أَنه قَالَ: لا تَحْصَن نصْرَانِيةٌ بُمسْلِم وَإِن جَازَ لَه نِكَاحُهمْ ، وَلا يحْصَن مَن كَان عَلَى غير الإسلام بنِكَاحِهِ وَإِن كَانوا مِن أَهْلِ الذَّمَّةِ بِين ظَهْرَاني الْمُسْلِمِين حَتى يَخرُجُوا مِن دِينِهِمْ إِلَى الإسلام ، ثمَّ يَحْصَنون فِي الإسلام ، قَدْ أَقَرُّوا بالذَّمَّةِ عَلَى مَا هوَ عَخرُجُوا مِن ذِيكَاحِ الأَمَّهَاتِ وَالْبناتِ عَلَى قَوْلِ الْبهْتانِ وَعِبادَةِ غيرِ الرَّحْمَن .

قُلْت : أَرَأَيت السِّباء ، هَلْ يهْدِمُ نِكَاحَ الزَّوْجَينِ فِي قَوْلِ مَالِك ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي هَذِهِ الآيةِ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَائُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] : هِي النساء وَالسَّبايا اللاتِي لَهِن أَزْوَاجٌ بأَرْضِ الشِّرْكِ فَقَدْ أَحَلَّهِنِ اللَّه لَنا . قَالَ ابنِ الْقَاسِمِ: فَالسَّبِي قَدْ هَدَمَ النكاحَ أَلا ترَى أَن السَّبِي لَوْ لَمْ يهْدِم النكاحَ لَمْ يجِلَّ لِسَيدِهَا أَن يطأَهَا بعْدَ الاسْتِبرَاءِ إذا لَمْ تسْلِمْ وكَانت مِن أَهْلِ الْكِتاب ، وكَذلِك قَالَ أَشْهَب أَيضًا: إن السَّبي يهْدِمُ النكاحَ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ قَدِمَ زَوْجُهَا بَأَمَان أَو سَبِي وَهِي فِي اسْتِبرَائهَا ، أَتَكُون زَوْجَةَ الأُوَّل أَمْ قَد انقَطَعَت الْعُقْدَةُ بِالسَّبِي وَلَيسَ الاسْتِبرَاءُ هَاهُنا أَمْ قَد انقَطَعَت الْعُقْدَةُ بِالسَّبِي وَلَيسَ الاسْتِبرَاءُ هَاهُنا بَعِدَّةٍ إِنمَا الاسْتِبرَاءُ هَاهُنا مِن الْمَاءِ الْفَاسِدِ الَّذِي فِي رَحِمِهَا بَمَنزِلَةِ رَجُلِ ابتاعَ جَارِيةً فَهـ وَ بعد إلى السَّبرِثُهَا بحَيضةٍ ، وَلَوْ كَانت عِدَّةً لَكَانت ثلاث حِيضٍ فَلَيسَ لِزَوْجِهَا عَلَيها سَبيلٌ . قُلْت لَه : سَمِعْت هَذا مِن مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، وَهوَ رَأْبِي .

قُلْت : فَلَوْ كَانت خرَجَت إلَينا مُسْلِمَةً ثمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا بعْدَهَا وَهِي فِي عِدَّتِهَا أَكُنت

تُردَّهَا إلَيهِ عَلَى النكَاحِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، هَذَا الَّذِي بلَغنا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللائي رَدَّهن عَلَى أَزْوَاجهنِ (١١) ، وَهوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَذَلِكَ لأن هَذِهِ فِي عِدَّةٍ وَلَمْ تَبَن مِن زَوْجهَا وَإِنَّا تَبِن مِنه بانقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَلَمْ تَصِرْ فَيئًا فَيكُون فَرْجُهَا حَلالا لِسَيدِهَا ، وَهَـذِهِ حُرَّةٌ وَفَرْجُهَا لَمْ يَحِلَّ لأَحَدٍ ، وَإِنَمَا تَنقَطِعُ عِدَّةُ زَوْجِهَا بانقِضَاءِ الْعِدَّةِ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن حَرْبيةً خرَجَت إلَينا مُسْلِمَةً أَتنكَحُ مَكَانهَا ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : فَيصْنعُ مَاذا ؟ قَالَ : تنتظِرُ ثلاث حِيض ، فَإِن أَسْلَمَ زَوْجُهَا فِي الْحَيضِ الثالِثِ كَان أَمْلَكَ ، وَإِلا فَقَدْ بانت مِنه ، وَكَذلِكَ جُاءَت الآثارُ وَالسُّنن فِي أَصْحَابِ النبي عليه الصلاة والسلام ، وكذلِك ذكر مَالِكٌ: أَن مَن أَسْلَمَ مِنهمْ قَبلَ أَن تنقضي عِدَّةُ امْرَأَتِهِ وَقَدْ أَسْلَمَ نَهُ جَرَت فَأَسْلَمَ زَوْجُهَا فِي عِدَّتِها كَان أَحَقَّ بِهَا (٢) .

فِي وَطْءِ الْمَسْبِيةِ فِي دَارِ الْحَرْب

قُلْت: أَرَأَيت إذا قُسِمَ الْمَعْنَمُ فِي بلادِ الْحَرْبِ فَصَارَ لِرَجُلِ فِي سِهَامِهِ جَارِيةٌ ، فَاسْتبرَأَهَا فِي بلادِ الْحَرْب بحَيضَةٍ ، أَيطَوُهَا أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى خَفْظِ قَوْلِهِ ، وَلا أَرَى بهِ بأُسًا وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذرِي مَا يدُلُكَ حِين اسْتأذنوا النبي عليه السلام فِي سَبِي الْعَرَب (٣) . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يكُون عِندَه ثلاث نِسْوَةٍ فِي النبي عليه السلام فَي سَبِي الْعَرَب (٣) . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يكُون عِندَه ثلاث نِسْوَةٍ فِي دَارِ الإسلام فَخرَجَ إلَى دَارِ الْحَرْب تاجرًا فَتزَوَّجَ امْرَأَةً مِن أَهْلِ الْحَرْب ، فَخرَجَ وَترَكَهَا في دَارِ الْإِسْلامِ الْخامِسَة . قَالَ : لا يتزَوَّجُ الْخامِسَة ؛ لأنه وَإِن حَرَجَ وَتركَهَا لَمْ تنقَطِع الْعِصْمَةُ فِيمَا بينهمَا .

فِي وَطْءِ السَّبِيةِ وَالاسْنِبَاءِ

قُلْت: أَرَأَيت السَّبِي إذا كَان مِن غير أَهْلِ الْكِتابِ أَيكُون لِرَجُلِ أَن يَطَأَ الْجَارِيةَ مِنهِن إذا اسْتبرَأَهَا قَبلَ أَن تَجيبِ إلَى الإسْلامِ إذا صَارَت فِي سُهْمَانِهِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : لا يَطُوُهَا إلا بعْدَ الاسْتبرَاءِ وَبعْدَ أَن تَجيبِ إلَى الإسْلامِ . قُلْت : أَرَأَيت إن حَاضَت ثمَّ يَطُوهُمَا إلا بعْدَ الاسْتبرَاءِ وَبعْدَ أَن تَجيبِ إلَى الإسْلامِ . قُلْت : أَرَأَيت إن حَاضَت ثمَّ أَجَابت إلَى الإسْلامِ بعْدَ الْحَيضَةِ ، أَيجَزِّئُ السَّيدَ تِلْكَ الْحَيضَةُ مِن الاسْتبرَاءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَوْ أَن رَجُلا ابتاعَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَوْ أَن رَجُلا ابتاعَ

⁽١) سبق تخريجه .

⁽٢) سبق تخريجه عن مالك ، ورواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٧٠٢) عن عمر بن عبد العزيز .

⁽٣) رواه مسلم في الرضاع (١٤٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري 🐞 .

جَارِيةً وَهوَ فِيهَا بِالْخِيارِ وَاسْتبرئِت فَوَضَعَت عَلَى يدَيهِ فَحَاضَت عِندَه الْحَيضَةَ قَبلَ أَن يختارَ أَو حَاضَت عِندَ هَذَا الَّذِي وَضَعَت عَلَى يدَيهِ فَيتوَلاهَا مِمَّن اشْترَاهَا أَو اسْتبرَأَهَا مِنه بغير تو لِيةٍ وَهِي فِي يدَيهِ ، وَقَدْ حَاضَت قَبلَ ذلك : إِن تِلْك الْحَيضَة تَجْزُئِه مِن الاسْتِبرَاءِ ، فَهَذَا يدُلُك عَلَى مَا أَحبرْتك وَتِلْك الابنة فِي الاسْتِبرَاءِ ، لأنها قَدْ حَاضَت فِي مِلْكِهِ إِلا أَنه عُنعُهَا مِن الْوَطْء دِينِهَا الَّذِي هِي عَلَيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن اشْترَى صَبِيةً مِثْلُهَا يَجَامَعُ أَو لا يَجَامَعُ مِثْلُهَا وَهِي فِي هَذَا كُلِّهِ لَم تحِضْ وَهِي مِن غير أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَو صَارَت فِي سُهْمَانِهِ ، أَيطَوُهَا قَبلَ أَن تجيب إلَى الإسلام ؟ قَالَ : أَمَّا مَن عَرَفَت الإسلامَ مِنهن فَإنِي أَرَى أَن لا يطَأَهَا حَتى يجبرَهَا عَلَى الإسلام وتدخُل فِيهِ إذا كَانت قَدْ عَقلَت مَا يقَالُ لَهَا . قُلْت : وَكَيفَ إسْلامُهَا الَّذِي إذا أَجَابِت إلَيهِ حَلَّ وَطُؤُهَا وَالصَّلاةُ عَلَيهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا شَهدَت أَن لا إِلَهَ إلا الله وَأَن مُحَمَّدًا عَبدُه وَرَسُولُه أَو صَلَّت فَقَدْ أَجَابِت أَو أَجَابِت بَأَمْرٍ يعْرَفُ أَنهَا قَدْ دَخلَت فِي الإسلام .

فِي عَبدِ الْمُسْلِمِ وَأَمَنِهِ النصرَانِينِ يرَوِّجُ أَكَدَهمَا صَاحِبه

قُلْت : أَرَأَيت الْعَبد وَالْأَمَة يكُونان لِلرَّجُلِ الْمُسْلِم وَهمَا نصْرَانِيان أَو يهودِيان فَزَوَّجَ السَّيدُ الأَمَة مِن الْعَبدِ ،أَيجُوزُ هَذا النكاحُ فِي قُول مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : يَجُوزُ . قُلْت : فَإِن أَسْلَمَ الْعَبدُ وَامْرَأَته نصْرَانِية أَو يهودِية أَو هِي أَمَة لِلسَّيدِ أَو لِغيرِ السَّيدِ ؟ قَالَ : يُحرُمُ عَلَى الْعَبدِ فِي رَأْيي كَانت يهودِية أَو نصْرَانِية إلا أَن تسْلِمَ مَكَانها ، مِثلُ الْمَجُوسِيةِ يسْلِمُ زَوْجُهَا أَنهَا إذا أَسْلَمَت مَكَانها كَانت عَلَى النكاح ؛ لأنه لا ينبغي لِلْعَبدِ المُسْلِم أَن ينكِحَ أَمَة يهودِية وَلا نصْرَانِية ، وَكَذلِكَ الْحُرُ الْمُسْلِمُ إِنه لا ينبغي لَه أَن المُسْلِم أَن ينكِح أَمَة يهودِية وَلا نصْرَانِية ، وَكَذلِكَ الْحُرُ الْمُسْلِمُ إِنه لا ينبغي له أَن المَسْلِم أَن ينكِح أَمَة يهودِية أَو نصْرَانِية . قُلْت : فَإِن أَسْلَمَت الأَمَةُ وَزَوْجُهَا عَبدٌ كَافِرٌ ؟ قَالَ : هو يَخَدَ بَهَا إِن أَسْلَمَ وهِي فِي عِدَّتِها .

الازنِدَادُ

قُلْت : أَرَأَيت الْمُرْتدَّ إِذَا ارْتدَّ ، أَتنقَطِعُ الْعِصْمَةُ فِيمَا بِينهمَا إِذَا ارْتدَّ مَكَانه أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تنقَطِعُ الْعِصْمَةُ فِيمَا بِينهمَا سَاعَةَ ارْتدَّ . قُلْت : فَإِن ارْتدَّت الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إِلا أَنِي أَرَى إِذَا ارْتدَّت الْمَرْأَةُ أَيضًا أَن تنقَطِعَ الْعِصْمَةُ

فِيمَا بِينهِمَا سَاعَةَ ارْتدَّت . قُلْت : أَرَأَيت إذا ارْتدَّ أَيْجُعَلُه مَالِكٌ طَلاقًا أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا ارْتدَّ الزَّوْجُ كَانت طَلْقَةً بائنةً ، لا يكُون لِلزَّوْج رَجْعَةٌ إن أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا

قُلْت : لِمَ قَالَ مَالِكٌ فِي هَذا: إنها بائنةٌ وَهوَ لا يعْرِفُ الْبائنة ؟ قَالَ : لأنه قَدْ تركها حِين ارْتدَّ وَلَمْ يكُن يقْدِرُ حِين ارْتِدَادِهِ عَلَى رَجْعَتِها . ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهَاب أَنه قَالَ فِي الأسِيرِ: إِن بلَغهمْ أَنه تنصَّرَ وَلَمْ تقُمْ بينةٌ عَلَى أَنه أُكْرِهَ ، فَيرَى أَن تعْتدًّ امْرَأَته وَلا نرَى لَه عَلَيها رَجْعَةً ، وَنرَى أَن يرْجَأَ مَالُه وَسَرِيته مَا لَمْ يتبين ، فَإِن تعْتدًّ امْرَأَته وَلا نرَى لَه عَلَيها رَجْعَةً ، وَإِن مَات قَبلَ أَن يسْلِمَ كَانَ فِي مَالِهِ حُكْمُ الإمَام أَسْلَمَ قَبلَ أَن يعْوَت كَان الْمَالُ مَالَه ، وَإِن مَات قَبلَ أَن يعْرَق بينه وَبين امْرَأَتِهِ ، وَلا نرَى إِن الْمُجْتهِدِ ، وَإِن أَقَامَت بينةً عَلَى أَنه أَكْرِهَ فَلا نرَى أَن يفرَق بينه وَبين امْرَأَتِهِ ، وَلا نرَى إِن اللّهُ قَالَ: ﴿ إِلا مَن عَرَث بِهِ حَدَثٌ وَهوَ بِتِلْكَ الْمَنزِلَةِ إِلا أَن يورَّث وَارِثِه الإسلامُ ، فَإِن اللّهَ قَالَ: ﴿ إِلا مَن عَرَالُهُ مَنْ اللّهُ مَالَ الْمَالُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُن اللّهُ مُن اللّهُ عُلْ الْمَالُ : ﴿ إِلا أَن تَتَقُوا مِنْهُمْ ثُقَاقً ﴾ أَكُوهِ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالْأَيْمَانِ ﴾ [النحل: ١٠٦] ، وقَالَ : ﴿ إِلا أَن تَتَقُوا مِنْهُمْ ثُقَاقً ﴾ أَكُوهُ وقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالْأَيْمَانِ ﴾ [النحل: ١٠٦] ، وقال : ﴿ إِلا أَن تَتَقُوا مِنْهُمْ ثُقَاقً ﴾ ومران :٢٨] .

ابن وَهْب : قَالَ يونسُ وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي رَجُلٍ أُسِرَ فَتنصَّرَ قَالَ : مَالُه مَوْقُوفٌ عَلَى أَهْلِهِ إذا بلَغهمْ أَنه تنصَّرَ ، وَيَفَارِقُ امْرَأَته .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُرْتِدَّ إِذَا تَزَوَّجَ يهودِيةً أَو نصْرَانِيةً وَهوَ مُرْتِد ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الإسْلامِ ، أَيقِيمُ عَلَى هَذَا النكَاحِ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : إِذَا ارْتِدَّ وَقَعَت الْفُرْقَةُ بِينِه وَبِين أَزْوَاجِهِ إِذَا كُن مِن غير أَهْلِ إِذَا كُن مُسْلِمَاتٍ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بِينِه وَبِين أَزْوَاجِهِ إِذَا كُن مِن غير أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَهَذَا يدُلُك عَلَى أَن نِكَاحَه إِياهِن فِي حَال ارْتِدَادِهِ لا يجُوزُ ، رَجَعَ إلَى الْإِسْلامِ أَو لَمْ يرْجعْ . أَلا ترَى أَنه لا يقرُّ عَلَى امْرَأَتِهِ الْيهودِيةِ أَو النصْرَانِيةِ حِين ارْتدَّ وَكَذَلِك لا يجُوزُ نِكَاحُه إِياهِن فِي حَال ارْتِدَادِهِ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُسْلِمُ يَكُون تَحْته وَكَذَلِك لا يجُوزُ نِكَاحُه إِياهِن فِي حَال ارْتِدَادِهِ . قُلْت : أَرَأَيت الْمُسْلِمُ مِن مَالِكٍ فِي الْمُرْتَدُ الْمُسْلِمُ إِلَى الْيهودِيةِ أَيفْسُدُ نِكَاحُه أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الْمُرْتَد أَن فَي الْمُرْتَدِ : تَحْرُمُ عَلَيهِ امْرَأَتِه ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَتِه ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَتِه ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَته ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَته ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَته ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَته ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَته ، وَأَنا أَرَى فِي هَذَا أَن تَحْرُم عَلَيهِ امْرَأَته ،

خُدُودُ الْمُزْلَدُ وَالْمُزْلَدَةِ وَفَرَائضُهُمَا

قُلْت : أَرَأَيت مَن ارْتدَّ عَن الإسْلامِ أَيسْقُطُ عَنه مَا كَان قَدْ وَجَب عَلَيهِ مِن النذور

وَمَا كَان ضَيعَ مِن الْفَرَائِضِ الْوَاجِةِ الَّتِي وَجَبِت عَلَيهِ قَضَاؤُهَا ، وَالْحُدُودُ الَّتِي هِي لِلَّهِ أَو لِلنَاسِ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، أَو مَرَضَ فِي رَمَضَان فَوجَب عَلَيهِ قَضَاؤُه أَيسْقُط عَنه أَو لِلنَاسِ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، أَو مَرَضَ فِي رَمَضَان فَوجَب لِلَّهِ عَلَيهِ إِلاَ الْحُدُودَ شَيءٌ مِن هَذِهِ الْأَشْياءِ ؟ فَقَالَ : نعَمْ ، يَسْقُطُ عَنه كُلُّ مَا وَجَب لِلَّهِ عَلَيهِ إلاَ الْحُدُودَ وَالْفِرْيةَ وَالسَّرقَةَ وَحُقُوقَ النَاسِ ، وَمَا كَان عَمِلَه كَافِرٌ فِي حَال كُفْرِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ ، لَمْ يوضَعْ عَنه ، وَمِمَّا يبين لَك ذلِكَ أَنه يوضَعُ عَنه مَا ضَيعَ مِن الْفَرَائِضِ الَّتِي هِي لِلَّهِ أَنه لَوْ حَجَّ مَعْ عَنه ، وَمِمَّا يبين لَك ذلِكَ أَنه يوضَعُ عَنه مَا ضَيعَ مِن الْفَرَائِضِ الَّتِي هِي لِلَّهِ أَنه لَوْ حَجَّ حَجَّةَ الإسلامِ قَبلَ ارْتِدَادِهِ ثُمَّ ارْتِدَادِهِ ثُمَّ ارْتِدَادِهِ ثُمَّ ارْتِكَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الإسلامِ أَن عَلَيهِ أَن يُحجَّ بعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى الإسلام حَجَّةً أَخرَى حَجَّةَ الإسلام . قَالَ مَالِكٌ : لأَن اللَّه يقُولُ فِي كِتابِهِ : ﴿ وَمَا كُن عَمَلُكُ وَلَتكُون مِن الْخَاسِرِين ﴾ [الزمر: ١٥] ، فَحَجَّه مِن عَمَلِهِ وَعَلَ مِن الْخَاسِرِين ﴾ [الزمر: ١٥] ، فَحَجَّه مِن عَمَلِهِ وَعَلَى مَن الْغَالِين فَالْ اللَّهُ يَقُولُ فِي كِتابِهِ وَعَلَى مِن الْفَرَائِضِ قَبلَ ارْتِدَادِهِ لَمْ يَنْعُه ، فَكَذلِكَ مَا ضَيعَ قَبلَ ارْتِدَادِهِ لَا يكُون عَلَيهِ وَهُوَ سَاقِطٌ عَنه .

قُلْت : فَإِن ثَبْت عَلَى ارْتِدَادِهِ أَيَانِي الْقَبَلُ عَلَى جَمِيعِ الْحُدُودِ الَّتِي عَلَيهِ إِلاَ الْفِرْية فَإِنه يَجْلَدُ ثُمَّ يَقْتُلُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : وَيَأْتِي الْقَتَلُ عَلَى الْقِصَاصِ الَّذِي هُو لِلناسِ ؟ فَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ قَلَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ وَلَن : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ يَتَوَيَّجُ الْمُرْأَةَ وَيَدْخُلُ بِهَا ثُمَّ يُرْتَدُ عَن الْإِسْلامِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْلامِ فَيَزْنِي قَبلَ أَن يَتْوَجَّ مِن بَعْدِ الرَّدَةِ أَيرْجَمُ أَمْ لا يرْجَمُ ؟ قَالَ : لا أَرَى أَن يرْجَمَ وَلَمْ أَسْمَعْه مِن يَتَوَجَّ مِن بَعْدِ الرَّدَةِ أَيرْجَمُ أَمْ لا يرْجَمُ ؟ قَالَ : لا أَرَى أَن يرْجَمَ وَلَمْ أَسْمَعْه مِن مَالِكُ ، وَلَكِن مَالِكُ اسُئلَ عَنه إذا ارْتَدَّ وَقَدْ حَجَّ شَمَّ رَجَعَ إِلَى الإسْلامِ أَيْرُقُه ذِلِكَ مَالِكُ اسُئلَ عَنه إذا ارْتَدَّ وَقَدْ حَجَّ شَمَّ رَجَعَ إِلَى الإسْلامِ مَعْهُ وَمِن كُون السَّرَقَةِ وَالسَّرِقَةِ مِمَّا لَوْ عَلِهُ وَهُو عَلَى يَكُون اللهُ وَهُو كَانِ لِللهِ وَإِنْمَا يَوْنُ فَي اللهُ وَهُو كَافِرٌ ، كَان إللهِ وَإِنْمَا يَوْخُذُ فِي ذَلِكَ بَمَا كَان لِلناسِ مِن الْفِرْيَةِ وَالسَّرِقَةِ مِمَّا لَوْ عَمِلَه وَهُو كَافِرٌ ، كَان لِللهِ وَإِنْمَا يَوْخُذُ فِي ذَلِكَ بَعْدَا أَن يرْجِعَ إِلَى الْقَاسِمِ : وَهَلَكَ بَعْدَ أَن يرْجِعَ إِلَى الْاللهُ وَدُولُكَ كُلُه عَنه مَوْضُوعٌ ، ويسْتُأْنِفُ بعْدَ أَن يرْجعَ إِلَى رَفِي الْمُولِي وَلَكُ مَا كَان يَسْتَوْفُهُ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَهَذَا مَا سَعِعْت ، وَهُ لَك أَن بنا إِللهُ عَلْ وَلَك بَان اللهُ عَلَى اللهُ الرَّدُ وَعَلَيهِ نَذَرٌ بالْعِتَقِ أَو عَلَيهِ ظِهَارٌ أَو عَلَيهِ أَيَالُ عَلَى اللهُ الْرَدُّ وَلَك بَان الرَّدُّ وَعَلَيهِ نَذَرٌ بالْعِتَقِ أَو عَلَيهِ ظَهَارٌ أَو عَلَيهِ أَيْ أَن اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الرَّذُةُ الْمَا عَلَى اللهُ اللهُ

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ الْمُرْتدَّ يوصِي بوَصَايا فَيقْتلُ عَلَى الْكُفْرِ أَيكُون عَلَى الأهْلِ الْوَصَايا وَلا الْوَصَايا أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : لا يرثِه وَرَثته فَأَرَى أَنه لا شَيءَ لأهْلِ الْوَصَايا وَلا

تجُوزُ وَصِيةُ رَجُلٍ إلا فِي مَالِهِ ، وَهَذا الْمَالُ لَيسَ هو لِلْمُرْتدٌ ، قَدْ صَارَ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِين ، وَوَصَاياه قَبلَ الرِّدَّةِ بَمَنزِلَةِ وَصِيتِهِ بعْدَ الرِّدَّةِ ، أَلا ترَى أَنه لَوْ أَوْصَى بعْدَ الرِّدَّةِ الْمُسْلِمِين ، وَوَصَاياه قَبلَ الرِّدَّةِ بَمَنزِلَةِ وَصِيتِهِ بعْدَ الرِّدَّةِ ، أَلا ترَى أَنه لَوْ أَوْصَى بعْدَ الرِّدَّةِ بوَصِيةٍ لَمْ تَجُزُ وَصِيتِه وَمَالُه مَحْجُوب عَنه إذا ارْتدَّ . قُلْت : أَرَأَيت إن مَرضَ فَارْتدَّ فَقُتِلَ عَلَى ردَّتِهِ فَقَامَت امْرَأَته فَقَالَت : فَرَّ بمِيرَاثِهِ مِني ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ : لا يتهَمُ هَاهُنا أَن يرْتدُّ عَن الإسلامِ فِي مَرضِهِ ؛ لِئلا يرثِه وَرثته . قَالَ : مِيرَاثه لِلْمُسْلِمِين .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُرْتِدَّ إِذَا مَات ابن لَه عَلَى الإسْلام وَهوَ عَلَى حَالِ ارْتِدَادِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ ، أَيكُون لَه فِي مِيرَاثِ ابنِهِ شَيِّ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ : وَالنصْرَانِي وَالْعَبدُ إِذَا مَات ابنهمَا حُرًّا مُسْلِمًا إِنهمَا لا يرثانِهِ وَلا يحْجُبان ، فَإِن أَسْلَمَ النصْرَانِي بعْدَ مَوْتِ ابنِهِ أَو ابنه ، فَإِن أَسْلَمَ النصْرَانِي بعْدَ مَوْتِ ابنِهِ أَو عَتَى الْعَبدُ بعْدَمَا مَات ابنه ، فَإِن كَان ذلِكَ قَبلَ أَن يَقْسَمَ مِيرَاث الابنِ فَلا شَيءَ لَهمَا مِن الْمِيرَاثِ ، وَإِنَّا الْمُرْتَدُ عِندِي .

تم كتاب النكاح السادس بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب إرخاء الستور

* * *

كتاب إرخاء الستور _____ كتاب إرخاء الستور

کِتاب إرخاءِ السُّتور في ارْحَاءِ السُّنْوُرِ ''

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: قَدْ جَامَعْتَهَا بِين فَخِذِيهَا وَلَـمْ أُجَامِعْهَا فِي الْفَرْجِ وَصَدَّقَتَهُ الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : لا يكُون عَلَيهِ إلا نصْفُ الصَّدَاقِ إلا أَن يكُون مُكْثُهُ مَعَهَا ('' كَمَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْوَطْءِ . أَلا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ : إِلا أَنَ تطُولَ إِقَامَتُهُ مَعَهَا فَالَّذِي لَمْ تطُلْ إِقَامَتُهُ مَعَهَا فَالَّذِي لَمْ تطُلْ إِقَامَتُهُ مَعَهَا فَالَّذِي لَمْ تطُلْ إِقَامَتُهُ مَعَهَا وَطَلَبِ ذَلِكَ مِنهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ الزَّوْجُ بِعْدَمَا دَخلَ بِهَا وَأَرْخَى السُّتُورَ : لَـمْ أُجَامِعْهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ: قَدْ جَامَعَني أَيكُون عَلَيهِ الْمَهْرُ كَامِلا أَو نصْفُ الْمَهْرِ فِي قَـوْل مَالِكُ ؟قَالَ مَالِكٌ: عَلَيهِ الْمَهْرُ كَامِلا أَو نصْفُ الْمَهْرِ فِي قَـوْل مَالِكُ ؟قَالَ مَالِكٌ: عَلَيهِ الْمَهْرُ كَامِلا وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا . قُلْت: فَإِن كَان أَخلاهَا فِي بِيتِ أَهْلِهَا وَخلا بِهَا فَطَلَّقَهَا قَبَلَ الْبَناءِ فَقَالَ الزَّوْجُ : لَمْ أَمَسَّهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ : قَدْ مَسَّني ؟ قَالَ مَالِكٌ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ أَنْهُ لَمْ يَسَهَا إِلا أَن يكُون دَخلَ بِهَا فِي بِيتِ أَهْلِهَا دُخولَ اهْتِدَاءٍ (٣) ، وَالاهْتِدَاءُ هُـوَ الْبناءُ أَنهُ لَمْ يَسَهَا إلا أَن يكُون دَخلَ بِهَا فِي بِيتِ أَهْلِهَا دُخولَ اهْتِدَاءٍ (٣) ، وَالاهْتِدَاءُ هُـوَ الْبناءُ

⁽١) الستر بالكسر : واحد الستور والأستار ، والستارة: ما يستر به ، كما في القاموس.

⁽٢) قال أبو البركات : وتقرر الصداق كاملا بسبب إقامة سنة بعد الدخول بـلا وطء بشـرط بلوغـه وإطاقتها مع اتفاقهما على عدم الوطء ؛ لأن الإقامة المـذكورة تقـوم مقـام الـوطء . انظـر حاشـية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ١٤٢).

⁽٣) قال الدسوقي في حاشيته: خلوة الاهتداء من الهدوء والسكون ؛ لأن كل واحد من الزوجين سكن الآخر واطمأن إليه ، وخلوة الاهتداء هي المعروفة عندهم بإرخاء الستور كان هناك إرخاء ستور أو غلق باب أو غيره ، وحاصله أن الزوج إذا اختلى بزوجته خلوة اهتداء ثم طلقها وتنازعا في المسيس فقام الزوج: ما أصبتها ، وقالت هي: بل أصابني فإنها تصدق في ذلك بيمين كانت بكرًا أو ثيبًا كان الزوج صالحًا أم لا . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ١٤٢) .

بِهَا . قُلْت : فَإِن كَان دَخلَ عَلَيْهَا فِي بِيتِ أَهْلِهَا غِيرَ دُخولِ الْبِناءِ فَطَلَّقَهَا وَقَالَ: لَـمْ أَمَسَّـهَا وَقَالَ: لَـمْ أَمَسَّـهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ: قَدْ مَسَّنِي ، فَجَعَلْت الْقَوْلَ قَوْلَهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَيكُون عَلَى الْمَرْأَةِ الْعِدَّةُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَيكُون عَلَى الْمَرْأَةِ الْعِدَّةُ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : عَلَيْهَا الْعِدَّةُ إِن كَان قَدْ دَخلَ بَهَا وَلَيْسَ مَعَهَا أَحَدٌ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن دَخلَ بِهَا فِي بِيتِ أَهْلِهَا غِيرَ دُخولِ الْبناءِ. فَقَالَ الزَّوْجُ: قَدْ جَامَعْتُهَا ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: مَا جَامَعْنِي ؟ قَالَ : إِن كَان خلا بِهَا وَأَمْكُن مِنهَا وَإِن لَمْ تَكُن الْخُلُوةُ خُلُوةً بِناءٍ ، رَأَيت الْعِدَّةَ عَلَيهَا وَعَلَيهِ الصَّدَاقُ كَامِلا ، فَإِن شَاءَت الْمَرْأَةُ أَخذتهُ كُلَّهُ وَإِن شَاءَت أَخذت نصْف الصَّدَاق ، وَأَمَّا إذا دَخل عَلَيهَا وَمَعَهَا النسَاءُ فَيقْعُدُ فَيقَبِلُ ثُمَّ ينصَرفُ ، فَإِنهُ لا عِدَّةَ عَلَيهَا وَلَهَا نصَف الصَّدَاق .

قُلْت: أَرَأَيت إِن وَجَبت عَلَيهَا الْعِدَّةُ بِهَذِهِ الْخُلُوةِ وَهِي تُكَذَب الزَّوْجَ فِي الْجمَاعِ وَهُو يَدَّعِي الْجمَاعَ أَتَجْعَلُ لَهُ عَلَيهَا الْعِدَّةَ الرَّجْعِيةَ أَمْ لا ؟ قَالَ: لا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيهَا عِندَ مَالِكٍ وَإِن جَعَلْت عَلَيهِ الْعِدَّةَ ؛ لأنهُ لَمْ يبن بِهَا إِنمَا خلا بِهَا فِي بيتِ أَهْلِهَا ، وَهِي أَيضًا إِن خلا بِهَا فِي بيتِ أَهْلِهَا بِهَذِهِ الْخُلُوةِ الَّتِي وَصَفْت لَك إِذَا لَمْ يكُن مَعَهَا أَحَدٌ مِن النسَاءِ فَتناكَرَا الْجمَاعَ - الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ - جَعَلْت عَلَيهِ الْعِدَّةَ وَلَمْ أُصَدِّقُهَا عَلَى إِبطَالِ الْعِدَّةِ ، وَكَان لَهَا نصْفُ الصَّدَاق إِذَا أَمْكَن مِنهَا وَخلا بِهَا .

قُلْت: أَرَأَيت إِن عَقَدَ نَكَاحَهَا فَلَمْ يَحْلُ بِهَا وَلَمْ يَجْتُلَّهَا (١) حَتَى طَلَّقَهَا ، فَقَالَ الزَّوْجُ : قَدْ وَطِئْتِهَا مِن بعْدِ عُقْدَةِ النكَاحِ ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: مَا وَطِئْتِي أَتْكُون عَلَيهِا الْعِدَّةُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا عِدَّةَ عَلَيهَا . قُلْت : وَيكُون عَلَيهِ الصَّدَاقُ كَامِلا ؟ قَالَ : قَدْ أَقَرَّ لَهَا بالصَّدَاق فَإِن قَالَ : لا عِدَّةَ عَلَيهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن خلا بِهَا وَمَعَهَا نَسْوَةٌ فَطَلَّقَهَا وَقَالَ : شَاءَت أَخذت وَإِن شَاءَت تَركَت . قُلْت : أَرَأَيت إِن خلا بِهَا وَمَعَهَا نَسْوَةٌ فَطَلَّقَهَا وَقَالَ : قَدْ جَامَعْتِهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ: كَذب مَا جَامَعَنِي ؟ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلا عِدَّةَ عَلَيهَا قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يتزَوَّجُ الْمَوْأَةَ وَهِي صَائِمَةٌ فِي رَمَضَان أَو صِيامَ تَطُوَّعٍ أَو صِيامَ تَطُوَّعٍ أَو صِيامَ نَذر أَوْجُهَا نهَارًا ثمَّ طَلَّقَهَا تَطُوُّعٍ أَو صِيامَ نَذر أَوْجُهَا نهَارًا ثمَّ طَلَّقَهَا مِن يَوْمِهِ أَو خلا بهًا وَهِي مُحْرِمَةٌ وْهِي حَائضٌ فَطَلَّقَهَا قَبلَ أَن تَجِلَّ مِن إِحْرَامِهَا وَقَبلَ أَن تَعْسِلَ مِن حَيضِهَا ، فَادَّعَت الْمَوْأَةُ فِي هَذا كُلِّهِ أَنهُ قَدْ مَسَّهَا وَأَنكَرَ الزَّوْجُ ذلِكَ وَطَلَبت

⁽١) **جلا القوم عن الموضع** : تفرقوا ، **وجلا فلان الأمر** : كشفه عنه ، وتجلى بثوبه : رمى به ، واجــتلاه : نظر إليه ، كما فى القاموس .

الْمَرْأَةُ الصَّدَاقَ كُلَّهُ ؟ وَقَالَ الزَّوْجُ : إِنهَا عَلَى نصْفِ الصَّدَاقِ ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ عَن المَرْأَةُ المَّوْرَةُ الصَّدَاقِ ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكَ : إِن المَّوْرُ أَهُ أَنهُ قَدْ مَسَّهَا وَأَنكَرَ الزَّوْجُ ذَلِكَ: إِن الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَيغرَمُ الزَّوْجُ الصَّدَاقَ إِذَا أُرْخِيتَ عَلَيهَا السُّتُورُ فَكُلُّ مَن خلا بِامْرَأَتِهِ لا الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَيغرَمُ الزَّوْجُ الصَّدَاقَ إِذَا أُرْخِيتَ عَلَيهَا السُّتُورُ فَكُلُّ مَن خلا بِامْرَأَتِهِ لا ينبغي لَهُ أَن يَجَامِعَهَا فِي تِلْكَ الْحَالَ فَادَّعَتَ أَنهُ قَدْ مَسَّهَا فِيهِ كَانِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا إِذَا كَانت خلُوةَ بَناءٍ . قُلْت : وَلَمْ قَالَ مَالِكٌ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةَ ؟ قَالَ : لأنهُ قَدْ خلا بِهَا وَأَمْكَن مِنهَا وَخلِي بِينهُ وَبِينِهَا فَالْقُولُ فِي الْجَمَاعِ قَوْلُهَا . قُلْت : وَكَذلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ مِنهَا وَالشَّهُودُ ينظُرُونِ إلَيهِ ، ثمَّ خرَجَتِ الْمَرْأَةُ يَعْشِي وَأَنكَرَ الزَّوْجُ ذلِكَ: إِن الصَّدَاقَ لازِمٌ لِلرَّجُلِ . فَقُلْت : وَيكُون عَلَيهِ الْحَد ؟ قَالَ : لا يكُون عَلَيهِ الْحَد . قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَترَوَّجُ الْمَوْأَةَ فَيدْخلُ بِهَا ثُمَّ يَطُلِقُهَا فَيقُولُ: مَا جَامَعْتَهَا وَتَقُولُ الْمَوْأَةِ فِي ذلِك . قُلْت : فَإِن طَلَّقَهَا وَاحِدَةً ؟ الْمَوْأَةِ فِي الصَّدَاقِ وَعَلَيهَا الْعِدَّةُ وَلا تَمْلِكُ الرَّجْعَةَ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ : الْقَوْلُ الْمَوْأَةِ فِي الصَّدَاقِ وَعَلَيهَا الْعِدَّةُ وَلا تَمْلِكُ الرَّجْعَةَ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ : الْقَوْلُ الْمَوْأَةِ فِي الصَّدَاقِ وَعَلَيهَا الْعِدَّةُ وَلا تَمْلِكُ الرَّجْعَةَ ، وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ : وَقَدْ بِلَغِنِي أَن مَالِكًا قِيلَ لَهُ : أَفَتَنكِحُ بِهَذَا زَوْجًا كَان قَدْ طَلَّقَهَا الْبَتَةَ إِذَا طَلَّقَهَا رُوْجُهَا ، فَقَالَ الزَّوْجُ : لَمْ أَطَأَهَا وَقَالَت الْمَوْأَةُ: قَدْ وَطِئِني؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى زُوجُهَا ، فَقَالَ الزَّوْجُ : لَمْ أَطَأَهَا وَقَالَت الْمَوْأَةُ: قَدْ وَطِئِني؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى ذَلِكَ وَيَخلَى ذَلِكَ وَيَخلَى ذَلِكَ وَيَخلَى الْوَطْءِ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَأَرَى أَن يدِين فِي ذلِكَ وَيَخلَى بِينَا وَين نَكَاحِهُ ، وَأَخافُ أَن يكُون هَذَا مِن الَّذِي طَلَّقَهَا ضَرَرًا مِنهُ فِي نَكَاحِهَا . بينها وَبِين نَكَاحِهُ ، وَأَخافُ أَن يكُون هَذَا مِن الَّذِي طَلَّقَهَا ضَرَرًا مِنهُ فِي نَكَاحِهَا .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَتزَوَّجُ الْمَوْأَةَ الْمُطَلَّقَةَ ثلاثًا فَيدْخلُ بِهَا فَيبِت مَعَهَا شَمَّ يُمُوت مِن الْغدِ فَتَقُولُ الْمَوْأَةُ: قَدْ جَامَعَنِي أَيجِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ أَن يَتزَوَّجَهَا وَيصْدِقَهَا فِي قَوْل مِن الْغدِ فَتقُولُ الْمَوْأَةُ: قَدْ جَامَعَنِي أَيجِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ أَن يَتزَوَّجَهَا فَهُو أَعْلَمُ وَلا مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَرَى أَن الْمَوْأَة تدين فِي ذلِكَ فَإِن أَحَب أَن يتزَوَّجَهَا فَهُو أَعْلَمُ وَلا يَعَلَمُ مِنهُ إِنكَارٌ لِوَطْئَهَا ، وَلَقَد اسْتحْسَن مَالِكٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْأَةِ إِذَا مَاتِ الزَّوْجُ وَلا يعْلَمُ مِنهُ إِنكَارٌ لِوَطْئَهَا ، وَلَقَد اسْتحْسَن مَالِكٌ اللّهِ عَلْمُ مِنهُ إِنكَارٌ لِوَطْئَهَا ، وَلَقَد اسْتحْسَن مَالِكٌ اللّهِ عَلَى الْوَطْء ، وَهَذَا لا يَشْبهُ مَسْأَلَتك ؟ لأَن الزَّوْجَ هَاهُنا قَدْ أَنكَرَ الْوَطْء ، وَهَذَا لا يَشْبهُ مَسْأَلَتك ؟ لأَن الزَّوْجَ هَاهُنا قَدْ أَنكَرَ الْوَطْء ، وَهَذَا لا يَشْبهُ مَسْأَلَتك ؟ لأَن الزَّوْجَ هَاهُنا قَدْ أَنكَرَ الْوَطْء وَفِي مَسْأَلَتِك لَمْ ينكِرْ الْوَطْء حَتَى مَات ، وَالَّذِي اسْتحْسَن مِن ذلِك مَالِكٌ لَيسَ جَمْل وَفِي مَسْأَلَتِك لَمْ ينكِرْ الْوَطْء حَتَى مَات ، وَالَّذِي اسْتحْسَن مِن ذلِك مَالِكٌ لَيسَ جَمْل الْقِياس ، وَلَوْلا أَن مَالِكًا قَالَهُ لَكَان غَيرُهُ أَعْجَب إلَي ، وَرَأْيي عَلَى مَا أَخبرْتك قَبلَ هَذَا. الله لَهِيعَة عَن يزيد بن أَبي حَبيب أَن شُرَعًا الْكِندِي قَضَى فِي امْرَأَةٍ بنى بهَا زَوْجُهَا ثمَّ اللّه لَك الله مَالِك الله عَلَى الْمُعْتَى فِي الْمُولِكُ عَلَى مَا أَوْر هُمَا ثمَّ

أَصْبِحَ فَطَلَّقَهَا فَقَالَت: مَا مَسَّنِي وَقَالَ: مَا مَسِسْتَهَا ، فَقَضَى عَلَيهِ شُرَيحٌ بنصْف الصَّدَاق وَقَالَ: هُوَ حَقُّكِ وَأَمَرَهَا أَن تَعْتَدَّ مِنهُ (١) يونسُ بن يزيد وَغيرُهُ عَن رَبيعَة مِثلُهُ ، قَالَ رَبيعَةُ وَالسَّتُرُ بينهُمَا شَاهِدٌ عَلَى مَا يدَّعِيان وَلَهُ عَلَيهَا الرَّجْعَةُ إِن قَالَ: قَدْ وَطِئهَا ، وَذَكَرَ يونسُ عَن رَبيعَة أَنهُ كَان يقُولُ: إِن دَخلَ عَلَيهَا عِندَ أَهْلِهَا فَقَالَ: لَمْ أَمَسَّهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ مِثلَ ذَلِكَ لَمْ يكُن لَهُ عَلَيهَا رَجْعَةٌ ، وَإِن قَالَ: لَمْ أَمَسَّهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ مِثْلَ ذَلِكَ لَمْ يكُن لَهُ عَلَيهَا رَجْعَةٌ ، وَإِن قَالَ: لَمْ أَمُسَّهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ مِثْلَ ذَلِكَ لَمْ يكُن لَهُ عَلَيهَا وَقَالَت الْمَرْأَةُ وَلَا بَالْ عَلْمُ وَكَان لَهَا الصَّدَاقُ كَامِلا وَاعْتَدَّت عِدَّةً الْمُطَلَّقَةِ (٢) .

مُحَمَّدُ بن عَمْرُو عَن ابن جُرَيجِ عَن عَمْرُو بن دِينار عَن سُلَيمَان بن يسَار أَن امْرَأَةً فِي إِمَارَةِ مَرْوَان بن الْحَكَمِ أَو أَمِير قَبلُهُ أَعْتَقَ عَلَيهَا زَوْجُهًا ، قَالَ : وَلا أَرَاهُ إِلا قَالَ فِي بيتِ أَهْلِهَا ، ثمَّ طَلَّقَهَا وَقَالَ : لَمْ أَمَسَّهَا وَقَالَت: بلَى قَدْ وَطِئني ثلاث مَرَّاتٍ فَلَمْ يصَدَّقْ عَلَيهَا ""

ابن أبي الزِّنافِ عَن أبيهِ قَالَ: أَخبرَني سُليَمان بن يسَار بن أَنَّ الْحَارِثِ بن الْحَكَمِ تزَوَّجَ امْرَأَةً أَعْرَابِيةً فَدَخلَ عَلَيهَا فَإِذا هِي حَضريةٌ سَوْدَاءُ ، فَكَرِهَهَا فَلَمْ يَكْشِفْهَا وَاسْتحْياً تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَعْرَابِيةً فَقَالَ: عِندَهَا مُجَلِّياتِهَا أَنْ ثُمَّ خَرَجَ فَطَلَّقَهَا، فَقَالَ: لَهَا نصْفُ الصَّدَاقِ وَلَمْ أَكْشِفْهَا ، وَهِي ترُد ذلِكَ عَلَيهِ فَرَفَعَ ذلِكَ إلَى مَرْوَان فَأَرْسَلَ إلَى زَيدِ بن ثابتٍ فَقَالَ: يا أَبا سَعِيدٍ رَجُلٌ كَان مِن شَأْنهِ كَذا وَكَذا وَهُوَ عَدْلٌ هَلْ عَلَيهِ إلا نصْفُ الصَّدَاق ، فَقَالَ يَا أَبا سَعِيدٍ رَجُلٌ كَان مِن شَأْنهِ كَذا وَكَذا وَهُوَ عَدْلٌ هَلْ عَلَيهِ إلا نصْفُ الصَّدَاق ، فَقَالَ لَهُ زَيدُ بن ثابتٍ : أَرَأَيت لُو أَن الْمَرْأَةَ الآن حَمَلَت فَقَالَت: هُوَ مِنهُ ، أَكُنت مُقِيمًا عَلَيهَا الْحَدَّ فَقَالَ مَرْوَان : لا ، فَقَالَ زَيدٌ: لَهَا صَدَاقُهَا كَامِلا (٥) . رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن

⁽۱) رواه عبد الرزاق في المصنف (۱۰۹۲۷ – ۱۰۹۲۹) ، وابن أبي شيبة في المصنف في النكـاح ـ بــاب من قال : لها نصف الصداق(۳/ ۳۵۲)رقم (٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١٦) عن شريح. (٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١٨) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن .

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٩٠٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧/٧) من حديث سليمان بن يسار .

⁽٤) في مصنف عبد الرزاق: فقال عندها مخليا بها . قلت: قال ، من القيلولة ، ومعنى مجلياتها : الوصيفة التي تقوم بتزيين العروس . قلت: في البيهقي فقال: عندها فرآها خضراء .

⁽٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٩٠٨) ، وابن أبي شيبة في المصنف في النكاح _ باب من قـال: إذا أغلق الباب وأرخي الستر فقد وجب الصداق (٣/ ٣٥١) رقم (٦) ، والبيهقـي في السـنن الكـبرى (٧/ ٤١٧) .

عَلِي بن أبي طَالِب^(۱) وَزَيدِ بن ثابت^(۱) وَأنس بن مَالِكٍ وَسَعِيدِ بن الْمُسَيب^(۱) وَرَبِيعَةَ اللهِ عَلَيها (۵) .

قَالَ مَالِكٌ : كَان ابن الْمُسَيب يقُولُ: إذا دَخلَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي بيتِهَا صُـدُقَ عَلَيهِ ا عَلَيهَا وَإِذا دَخلَت عَلَيهِ فِي بيتِهِ صُدِّقَت عَلَيهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَذلِكَ فِي الْمَسِيسِ (٦) .

فِي الرَّجْعَةِ

قُلْت: أَرَأَيت إِن طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ تطْلِيقَةً يُمْلِكُ الرَّجْعَةَ ثُمَّ قَبَلَهَا فِي عِـدَّتِهَا لِشَهْوَةٍ ، أَو لاَمسَهَا لِشَهْوَةٍ أَو جَامَعَهَا فِي الْفَرْج أَو فِيمَا دُون الْفَرْج ، أَو جَرَّدَهَا فَجَعَلَ ينظُرُ إِلَيهَا وَإِلَى فَرْجِهَا ، هَلْ يَكُون ذلِكَ رَجْعَةً أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا وَطِئهَا فِي الْعِدَّةِ وَهُوَ يَرِيدُ بذلِكَ الرَّجْعَةَ وَجَهِلَ أَن يشْهِدَ فَهِي رَجْعَةٌ وَإِلا فَلَيسَت برَجْعَةٍ ، وقاله عَبدُ الْعَزيز بن أَبِي سَلَمَةً .

قُلْت : أَرَأَيت مَن قَالَ لامْرَأَتِهِ: قَدْ رَاجَعْتَكَ وَلَمْ يشْهِدْ إِلا أَنهُ قَدْ تَكَلَّمَ بِالرَّجْعَةِ؟ قَالَ : فَهِي رَجْعَةٌ وَلْيشْهِدْ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا شَمَّ وَاجَعَهَا وَلَمْ يشْهِدْ فَأَرَادَ أَن يدْخلَ بِهَا فَقَالَت الْمَرْأَةُ : لا تدْخلْ بِي حَتى تشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِي . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : قَدْ أَحْسَنت وَأَصَابت حِين مَنعَتهُ نفْسَهَا حَتى يشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِها . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : قَدْ رَاجَعْتكِ ثُمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ : لَمْ أُرِدْ رَجْعَتكِ بِنَلِكَ رَجْعَتِها . أَلْقُولُ إِنِمَا بَقُولِي قَدْ رَاجَعْتكِ ، وَعَلَيهِ بذلِكَ بينةٌ بقَوْلِهِ: قَدْ رَاجَعْتكِ أَو لا بينةً عَلَيهِ وَالْمَرْأَةُ وَالزَّوْجُ يَتَصَادَقَان عَلَى قَوْلِهِ: قَدْ رَاجَعْتكِ ، فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنهُ لَمْ يرِدْ

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٩٠٥)، وابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٣٥٠) رقم (٣، ١٠٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٧/٧) عن على بن أبي طالب ...

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/ ٤١٨) رقم (١٣) وعبد الـرزاق في المُصنف (١٠٩٠٨) وابـن أبي شيبة في المصدر السابق (٣/ ٣٥٦) رقم (٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١٦) عن زيد بـن ثابت .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٤١٨/٢) رقم (١٣،١٢) وعبد الرزاق في المصنف (٣) ، والبيهقي في المصدر السابق (٣/ ٣٥١) رقم (٩) ، والبيهقي في المصدر السابق (٣/ ٣٥١) رقم (٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١٨) عن سعيد بن المسيب.

⁽٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٨٤) عن ربيعة .

⁽٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٩٠٨ ، ١٠٩٠٨) عن ابن شهاب .

⁽٦) رواه مالك في الموطأ في النكاح (٢/٤١٨) رقم (١٣) عن سعيد بن المسيب .

مُرَاجَعَتهَا بذلِكَ الْقَوْلِ ؟ قَالَ : الرَّجْعَةُ عَلَيهِ ثابتةٌ إذا كَان قَبلَ انقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَإِن انقَضَت الْعِدَّةُ فَلا يكُون قَوْلُهُ رَجْعَةً إلا أَن تقُومَ عَلَى ذلِكَ بينةٌ .

قُلْت : أَرَأَيت إِذَا قَالَ : قَدْ كُنت رَاجَعْتكِ أَمْس وَهِي فِي الْعِدَّةِ بِعْدُ أَيصَدَّقُ الزَّوْجُ أَمْ لا ؟ قَالَ : نَعَمْ هُوَ مُصَدَّقٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِذَا قَالَ : قَدْ كُنت رَاجَعْتكِ أَمْس وَقَدْ لا ؟ قَالَ : لا يصَدَّقُ . قُلْت : أَرَأَيت إِذَا قَالَ : قَدْ كُنت رَاجَعْتني ، انقَضَت عِدَّتهَا أَيصَدَّقُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يصَدَّقُ . قُلْت : أَرَأَيت إِذَا قَالَ : قَدْ كُنت رَاجَعْتني ، وَالْمَعْتِكِ فِي عِدَّتِكِ وَهَذَا بِعْدَمَا انقَضَت الْعِدَّةُ وَأَكْذبتهُ الْمَرْأَةُ فَقَالَت : مَا رَاجَعْتني ، وَكُونَ لَهُ عَلَيهَا الْيمِين فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنّهُ لا يصَدَّقُ عَلَيهَا إلا ببينةٍ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَلَوْ أَبت الْيمِين أَو أَقَرَّت لَمْ تَصَدَّقُ وَلَمْ يكُن لِلرَّجُل عَلَيهَا الرَّجْعَةُ إلا قَلَ ابن الْقَاسِم : وَلَوْ أَبت الْيمِين أَو أَقَرَّت لَمْ تَصَدَّقُ وَلَمْ يكُن لِلرَّجُل عَلَيهَا الرَّجْعَةُ إلا أَن يكون كَان يبيت عِندَهَا وَيدْحَلُ عَلَيهَا فِي الْعِدَّةِ فَيصَدَّقُ عَلَى قُولِهِ : إِنهُ رَاجَعَهَا ، وَإِن كَذبتهُ فَالْقُولُ قَوْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِذَا كَان هُو أَن كَان ذلِكَ بعْدَ انقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، وَإِن كَذبتهُ فَالْقُولُ قَوْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِذَا كَان هُو مَعَهَا فِي الْعِدَّةِ فَي الْبِيتِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِذَا كَان هُو مَعَ الْعِدَّةِ فَي الْعِدَّةِ فَي الْعِدَّةِ . .

وَقَالَ غيرُهُ: إذا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ وَهِي فِي عِدَّةٍ مِنهُ: إذا كَان غدًا قَدْ رَاجَعْتكِ ، لَمْ تَكُن هَذِهِ رَجْعَةً . وَقَالَ مَالِكٌ : وَلَكِن لَوْ قَالَ : قَدْ كُنت رَاجَعْتكِ أَمْسُ كَان مُصَدَّقًا إن كَانت فِي عِدَّةٍ مِنهُ ، وَإِن أَكْذبتهُ الْمَرْأَةُ ؛ لأن ذلِكَ يعَد مِنهُ مُرَاجَعَةً السَّاعَةَ . وَإِذا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ بعْدَ انقِضَاءِ الْعِدَّةِ: قَدْ كُنت رَاجَعْتكِ فِي الْعِدَّةِ فَلَيسَ ذلِكَ لَهُ وَإِن صَدَّقَتهُ الْمَرْأَةُ ؛ لأنهَا قَدْ بانت مِنهُ فِي الظَّاهِرِ ، وَادَّعَى عَلَيهَا مَا لا يثبت لَهُ إلا ببينةٍ ، وَتَهَمُ فِي الْمَرْأَةُ ؛ لأنهَا قَدْ بانت مِنهُ فِي الظَّاهِرِ ، وَادَّعَى عَلَيهَا مَا لا يثبت لَهُ إلا ببينةٍ ، وَتَهَمُ فِي الْمَرْأَةُ ؛ لأنهَا وَلا عَلَى تَزْوِيجِهِ بلا صَدَاقٍ وَلا وَلِي ، وَذلِكَ مَا لا يَجُوزُ لَهَا وَلا لَهُ أَن يَزُوجُهَا بلا وَلِي وَلا صَدَاق .

قُلْت : فَإِن أَقَامَ بِينَةً عَلَى إِقْرَارِهِ قَبَلَ انقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَن قَدْ جَامَعَهَا قَبَلَ انقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَكَان مَجِيئُهُ بِالشُّهُودِ بِعْدَ انقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؟ قَالَ : كَانت هَذِهِ رَجْعَةً ، وَكَان مِثْلَ قَوْلِهِ: قَـدْ رَاجَعْتُهَا إِذَا ادَّعَى أَن وَطْأَهُ إِياهَا أَرَادَ بِهِ الرَّجْعَةَ .

قُلْس : أَرَأَيت رَجُلا طَلَّقَ امْرَأَتهُ وَهِي أَمَةٌ لِقَوْمٍ ، فَقَالَ الزَّوْجُ: قَدْ رَاجَعْتكِ فِي الْعِدَّةِ وَصَدَّقَهُ السَّيدُ وَأَكْذبتهُ الْأَمَةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِي هَـذا شَـيئًا وَلا يقْبلُ قَـوْلُ السَّيدِ فِي هَـذا شَـيئًا وَلا يقْبلُ قَـوْلُ السَّيدِ فِي هَذا وَلا قَوْلُهُ: قَدْ رَاجَعْتكِ ، إلا بشَاهِدَين سِوَى السَّيدِ ؛ لأن مَالِكًا قَـالَ : لا تَجُوزُ شَهَادَةُ السَّيدِ عَلَى إنكاح أَمَتِهِ ، فَكَذلِكَ رَجْعَتِهَا عِندِي . قُلْت : أَرَأَيت إن ارْتَجَعَ وَلَمْ يشْهِدْ أَتكُون رَجْعَةُ وَيشْهِدُ فِيمَا يَسْتَقْبلُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَـالَ : نعَـمْ ، قَـالَ وَلَمْ يَشْهِدْ أَتكُون رَجْعَةً وَيشْهِدُ فِيمَا يَسْتَقْبلُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَـالَ : نعَـمْ ، قَـالَ

مَالِكٌ : إذا كَان إنمَا ارْتَجَعَ فِي الْعِدَّةِ وَأَشْهَدَ فِي الْعِدَّةِ . قُلْت : أَرَأَيت إن ارْتَجَعَ فِي الْعِدَّةِ وَأَشْهَدَ فِي الْعِدَّةِ . قُلْت : أَرَأَيت إن ارْتَجَعَ فِي الْعِدَّةِ وَصَدَّقَتُهُ الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ : لا يَقْبُلُ قَوْلُهُ إِلا أَن يَكُون يَخُلُو بِهَا وَيَبِيت عِندَهَا .

الْقَاسِمُ بن عَبدِ اللَّهِ عَن عَبدِ اللَّهِ بن دِينار حَدَّثُهُ أَن ابن عُمَرَ لَمَّا طَلَّقَ صَفِيةَ ابنةَ أبي عُبيدٍ أَشْهَدَ رَجُلَين قَبلَ أَن يدْخلَ عَلَيهَا (''). وقال عُبيدٍ أَشْهَدَ رَجُلَين قَبلَ أَن يدْخلَ عَلَيهَا (''). وقال عُبيدٍ أَشْهَب عَن يحْيى بن سُليمٍ '''أَن رَبيعَةُ : مَن طَلَّقَ فَلْيشْهِدْ عَلَى الطَّلاقِ وَعَلَى الرَّجْعَةِ . أَشْهَب عَن يحْيى بن سُليمٍ '' أَن هِشَامَ بن حَسَّان ''' حَدَّثُهُ أَن ابن سِيرين أَخبرَهُ عَن عِمْرَان بن الْحُصَين أَنهُ سُئلَ عَن رَجُلِ طَلَّقَ وَلَمْ يشْهِدْ ، فَقَالَ : طَلَّقَ فِي غيرِ عِدَّةٍ وَارْتَجَعَ فِي غير عِدَّةٍ بسَمَا صَنعَ لِيشْهِدْ عَلَى مَا فَعَلَ (''). الْقَاسِمُ بن عَبدِ اللَّهِ عَن يحْيى بن سَعِيدٍ عَن ابن شِهَاب عَن ابن الْمُسَيَب أَنهُ قَالَ : مَن طَلَّقَ فَلْيشْهِدْ عَلَى الطَّلاقِ وَعَلَى الرَّجْعَةِ .

قُلْت : أَرَأَيت الْحَامِلَ إِذَا وَضَعَت وَلَدًا وَبَقِي فِي بِطْنَهَا آخِرُ أَيكُونِ الزَّوْجُ أَحَقَّ برَجْعَتِهَا حَتى تَضَعَ آخِرَ وَلَدٍ فِي بطْنَهَا وَقَالَهُ ابن برَجْعَتِهَا ؟ قَالَ : الزَّوْجُ أَحَقُ برَجْعَتِهَا حَتى تَضَعَ آخِرَ وَلَدٍ فِي بطْنَهَا وَقَالَهُ ابن شِهَاب وَرَبِيعَةُ وَعَبدُ اللَّهِ بن عَباس وَسَعِيدُ بن الْمُسَيب وَأَبو الزِّنادِ وَابن قُسَيطٍ . وَقَالَ شِهَاب وَرَبِيعَةُ وَعَبدُ اللَّهِ بن عَباس وَسَعِيدُ بن الْمُسَيب وَأَبو الزِّنادِ وَابن قُسَيطٍ . وَقَالَ غيرُهُ: وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً أَو اثنتين فَالرَّجْعَةُ لَهُ عَلَيهَا مَا لَمْ تَحِضْ الْحَيضَةَ عَيرُهُ: وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً أَو اثنتين فَالرَّجْعَةُ لَهُ عَلَيهَا مَا لَمْ تَحِضْ الْحَيضَةَ الثَالِثَةَ ، فَقَدْ مَضَت الثلاَّثَةُ الأَقْرَاءُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ ؛ لأن الأَقْرَاءَ هِي الأَطْهَارُ وَلَيسَت المُيضَةِ فَرُوءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨] وَلَمْ يَقُلُ:

⁽١)رواه ابن أبي شيبة في المصنف فّي الطلاق _ باب ما قالوا في الإشهاد على الرجعة: إذا طلق ثم راجع (٩/٤) رقم (١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٦١١) من حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما .

⁽٢) لعل الصواب : يحيى بن سيرين الأنصاري، روى عن أنس بـن مالـك وعبيـدة بـن عمـرو السـلماني ، وروى عنه أخوه محمد ويحيى بن عتيق ، ذكره ابـن حبـان في الثقـات وقـال: روى عـن هشـام بـن حسان، ووثقه العجلي وابن سعد . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٥).

⁽٣) هشام بن حسان الأزدي القردوسي، روى عن حميد بن هلال والحسن البصري ومحمد وأنس وحفصة بني سيرين وعكرمة وهشام بن عروة وغيرهم ، وروى عنه سعيد بن أبي عروبة وشعبة وزائدة والسفيانان وابن جريج وغيرهم ، قال أحمد وابن معين : لا بأس به ، ووثقه العجلي وعثمان بن أبي شيبة وابن سعد .وذكره ابن حبان في الثقات .انظر تهذيب التهذيب (٢٦ / ٢ ، ٢٧).

⁽٤)رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٤/ ١٠) رقم (١١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٦١١) من حديث عمران بن حصين .

ثلاث حِيض ، فَإِذَا طَلَّقَهَا وَهِي طَاهِرٌ فَقَدْ طَلَّقَهَا فِي قُرْءِ وَتَعْتَدَ فِيهِ ، فَإِذَا حَاضَت حَيضَةً فَقَدْ تَمَّ قُرْؤُهَا الثانية فَقَدْ تَمَّ قُرْؤُهَا الثاني فَهُو قُرْءٌ ثَان ، فَإِذَا حَاضَت الْحَيضَة الثانية فَقَدْ تَمَّ قُرْؤُهَا الثاني فَإِذَا طَهُرَت فَهُو قُرْءٌ ثَالِثٌ وَلِزَوْجِهَا عَلَيهَا الرَّجْعَةُ حَتى ترَى أَوَّلَ قَطْرَةٍ مِن الْحَيضَةِ الثالِثةِ فَقَدْ تَمَّ قُرْؤُهَا الثالِث وَانقَضَى آخِرُهُ فَانقَضَت الرَّجْعَةُ عَنهَا وَحَلَّت لِلأَزْوَاج .

قَالَ أَشْهَب : غيرَ أَني أَسْتَحِب أَن لا يعَجَّلَ بالتزْويج حَتى يتبين أَن الدَّمَ الَّـذِي رَأَت فِي آخِرِ الْحَيضةِ دَمَ حَيضةٍ بتمَادِيهَا فِيهَا ؛ لأنهُ رُبَمَا رَأَت الْمَرْأَةُ الدَّمَ السَّاعَةَ وَالسَّاعَتِين وَالْيوْمَ ثُمَّ ينقَطِعُ ذلِكَ عَنهَا فَيعْلَمُ أَن ذلِكَ لَيسَ بحيضٍ ، فَإِن رَأَت هَذَا امْرَأَةٌ فِي الْحَيضةِ وَالْيوْمَ ثُمَّ ينقَطِعُ ذلِكَ عَنهَا الرَّجُوعُ إلَى بيتِهَا الَّذِي طَلُقَت فِيهِ حَتى تعُودَ الثَالِثةِ فَإِن لِزَوْجَهَا عَلَيهَا الرَّجْعةَ وَعَليها الرَّجُوعُ إلَى بيتِها الَّذِي طَلُقت فِيهِ حَتى تعُودَ الثَالِثةِ اللَّذِي طَلُقت فِيهِ حَتى تعُودَ الثَالِيةِ اللَّهِ الْحَيضةُ صَحِيحةً مُسْتَقِيمةً ، وَقَدْ ذكرَ ابن أبي ذِئب عَن ابن شِهاب قالَ: قَضَى زَيدُ ابن ثابتٍ أَن تنكَحَ فِي دَمِهَا . قَالَ ابن شِهاب : وَأَخبرَني بـذلِك عُـرْوَةُ بـن الزُبيرِ عَـن ابن ثابتٍ أَن تنكَحَ فِي دَمِهَا . قَالَ ابن شِهَاب : وَأَخبرَني بـذلِك عُـرْوَةُ بـن الزُبيرِ عَـن عَائشَةَ. قَالَ رَبيعَةُ: وَعِدَّتهُن مِن الأَقْرَاءِ الأَطْهَارُ ، فَإِذا مَرَّت بِهَا ثلاثَةُ أَقْـرَاءٍ فَقَـدْ حَلَّت وَإِنْ الْحُيْضُ عَلَمُ الأَطْهَارِ فَإِذا اسْتَكْمَلَت الأَطْهَارَ فَقَدْ حَلَّت .

وَسُلَيمَان بن بلال أَن زَيدَ بن أَسْلَمَ حَدَّتُهُمَا عَن سُلَيمَان بن يسَار عَن اللَّيثِ ابن سَعْدٍ وَمَالِكٍ عَن نافِعٍ عَن سُلَيمَان بن يسَار أَن ابن الأَحْوَص هَلَكَ بَالشَّام حَتى دَخلَت امْرَأَتهُ فِي الدَّم مِن الْحَيضَةِ الثالِثةِ ، فَقَالًا: قَدْ بانت مِنهُ وَحَلَّت وَقَدْ كَان طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً أَو تطْلِيقَتين ، فَكتب مُعَاوِية إلى زَيدٍ يسْأَلُهُ عَن ذلِكَ فَكتب إليهِ: إذا دَخلَت فِي الدَّم مِن الْحَيضَةِ الثالِثةِ فَقَدْ برئِت مِنهُ وَبرئ مِنها وَلا تربه ولا يرثها (۱) .

عَن ابن شِهَابِ عَن عُرْوَةَ بِن الزَّبِيرِ أَن عَائشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِين قَالَت: انتقَلَت حَفْصَة أُمَّ الْمُؤْمِنِين قَالَت: انتقَلَت حَفْصَة أَنَّ بنت عَبدِ الرَّحْمَن بن أَبِي بكر حِين دَخلَت فِي الـدَّم مِن الْحَيضَةِ الثالِثةِ (٣). فَقَالَ ابن شِهَاب: فَذكَرْت ذلِكَ لِعَمْرَةَ (٤) فَقَالَت: صَدَقَ عُرُوَةً وَقَدْ جَادَلَهَا فِيهِ ناسٌ

رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥٢) رقم (٥٦) من حديث سليمان بن يسار .

وأم سلمة ، وروى عنها عراك بن مالك وعبد الرحمن بن الزبير ، روت عن أبيها وعمتها عائشة وأم سلمة ، وروى عنها عراك بن مالك وعبد الرحمن بن سابط ويوسف بن ماهك وعون بن عباس . قال العجلي : تابعية ثقة ، وذكرها ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٨٨).

رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥١) رقم (٥٤) .

[🗀] عُمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية ، روت عن عائشة وأختها لأمهـــا أم هشـــــام بنت =

فَقَالُوا : إِن اللَّهَ يَقُولُ: ﴿ ثَلاثُهَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة :٢٢٨] ، فَقَالَت: صَدَقْتُمْ وَلا يَدْرُون مَا الأَقْرَاءُ إِنَا اللَّهْ رَاءُ الأَطْهَارُ (١) . قَالَ ابن شِهَاب: وَسَمِعْت أَبا بكر بن عَبدِ الرَّحْمَن بن الْحَارِثِ (٢) يَقُولُ : مَا أَدْرَكْت أَحَدًا مِن فُقَهَائنا إلا وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا يرِيدُ قَوْلَ عَائشَةَ (١) .

قَالَ مَالِكٌ : وَحَدَّثنِي الْفَضْلُ بِن أَبِي عَبدِ اللَّهِ مَوْلَى الْمَهْ بِين ('' أَنهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ وَسَالِمَ عَن الْمَرْأَةِ إِذَا طَلُقَت فَدَخلَت فِي الدَّم مِن الْحَيضةِ الثَالِثةِ ، فَقَالا : قَدْ بانت مِنهُ وَحَلَّت (''). أَشْهَب : قَالَ مَالِكٌ : وَقَالَهُ سُلَيمَان بن يسار وَأَبو بكْر بن عَبدِ الرَّحْمَن وَقَالُوا كُلُّهُمْ : وَلا مِيرَاث بينهُمَا وَلا رَجْعَة لَهُ عَلَيها (⁽⁷⁾ . قَالُ مَالِكٌ : وَقَالَهُ ابن شِيهَاب (''). لَكُلُّهُمْ : وَلا مِيرَاث بينهُمَا وَلا رَجْعَة لَهُ عَلَيها (⁽¹⁾ . قَالُ مَالِكٌ : وَقَالَهُ ابن شِيهَاب ('') . ابن وَهْب : عَن ابن لَهيعَة أَن ابن أَبي جَعْفَرٍ (^(۸) حَدَّثهُ عَن نافِعٍ عَن ابن عَمْرٍ و (^(۹) وَزَيلِه ابن ثابتٍ مِثلَهُ ('') .

⁼ حارثة بن النعمان وحبيبة بنت سهل وأم حبيبة حمنة بنت جحش ، وروى عنها أبـو الرجـال ابنهـا وأخوها محمد بن عبد الرحمن الأنصاري وعروة بن الزبير والزهـري ، وثقهـا ابـن معـين والعجلـي وابن سعد . انظر تهذيب التهذيب (٦/٧٦) .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥١) رقم (٥٤) عن ابن شهاب .

⁽٢) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي ، روى عن أبيه وأبي هريرة وعمار بن ياسر وعائشة وأم سلمة وغيرهم، وروى عنه أولاده : عبد الملك وعمر وعبد الله وسلمة ، والزهري والحكم بن عتيبة وغيرهم ، ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٦ ، ٣٠٧).

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥١) رقم (٥٥) .

⁽٤) صوابه: الفضيل بن أبي عبد الله المدني ، مولى المهدي روى عن عبد الله بن نيار الأسلمي والقاسم بـن محمد بن أبي بكر وروى عنه مالك وبكير بن الأشج وأبو بكر بن أبي سـبرة ، قـال أبـو حـاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/٤).

⁽٥) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥٢) رقم (٥٩) بسند المدونة.

⁽٦) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥٢) رقم (٥٧) .

⁽٧) الحديث السابق عند مالك .

⁽٨) عبيد الله بن أبي جعفر المصري ، أبو بكر الفقيه روى عن حمزة بن عبد الله بن عمر ومحمد بن جعفر بن الزبير وأبي الأسود ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ، وروى عنه ابن إسـحاق والليث وحيوة بـن شريح ويجبى بن أيوب وغيرهم وثقه أبو حاتم والنسائي وابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبـان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٧/٤) ، ٨).

⁽٩) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥٢) رقم (٥٨) وعبد الرزاق في المصنف (١١٠٤٧) وابـن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في المرأة يطلقها زوجها فتحيض الثالثة (٤/ ١٣٤) رقم (٤) عن ابن عمر رضى الله عنهما .

⁽١٠) رواه مالك في الموطأ في الـطلاق (٢/ ٤٥٢) رقم (٥٦) ، وعبد الرزاق في المصنف (١١٠٤٦) =

أَشْهَب عَن ابن الدَّرَاوَرْدِي أَن ثُوْرَ بن زَيدِ الديلي (١) حَدَّثُهُ عَن ابن عَباس أَنهُ كَان يقُولُ: إذا حَاضَت الْمُطَلَّقَةُ الْحَيضَةَ الثالِثةَ فَقَدْ بانت مِن زَوْجها . أَشْهَب عَن الْقَاسِم بن عَبْدِ اللَّهِ (٢) أَن عَبدَ اللَّهِ بن دِينار حَدَّثُهُ عَن عَائشَةَ وَابن عَمْرو وَزَيدِ بن ثابتٍ أَنهُمْ كَانوا يقُولُون : إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ وَقَدْ حَاضَت الْحَيضَةَ الثالِثةَ لَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ رَجْعَةٌ وَلا يتوارَثان وَلَمْ يكُن لَهَا عَلَيهِ رَجْعَةٌ وَلا يتوارَثان وَلَمْ يكُن بينهُمَا شَيءٌ (٣).

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ وَقَدْ كَان طَلَّقَهَا: قَدْ رَاجَعْتكِ ، فَقَالَت مُجيبةً لَهُ: قَدْ انقَضَت عِدَّتِي ، وَأَكْذبها الزَّوْجُ ؟ قَالَ: ينظَرُ فِي ذلِكَ فَإِن كَان قَدْ مَضَى مِن الزَّمَان : فَا انقَضِي فِي مِثلِهِ الْعِدَّةُ صُدِّقَت ، وَكَان الْقَوْلُ قَوْلَهَا . قُلْت : فَإِن سَكَتت حَتى أَشْهَدَ مَل رَجْعَتِها ثَمَّ قَالَت بعْدَ ذلِكَ بيوْم أَو أَقَلَّ مِن ذلِكَ: إنكَ أَشْهَدَت عَلَى رَجْعَتِي وَإِن عَدِي قَدْ كَانت انقَضَت قَبل أَن تشْهِدً عَلَى رَجْعَتِي ؟ قَالَ : لا تصدَّقُ .

قُلْت : وَلِمَ صَدَّقْتُهَا فِي الْقَوْل الْأُوَّل ؟ قَالَ : لَأَنهَا فِي الْقَوْل الْأُوَّل مُجيبةٌ لَهُ فَرَدَّت عَلَيهِ الرَّجْعَةَ وَأَخبرَتهُ أَن مُرَاجَعَتهُ إِياهَا لَيسَ بشيء ، وَفِي مَسْأَلَتِكَ الآخِرةِ قَدْ سَكَتت عَلَيهِ الرَّجْعَة وَأَخبرَتهُ أَن مُرَاجَعَتهُ إِياهَا لَيسَ بشيء ، وَفِي مَسْأَلَتِكَ الآخِعة قَدْ شَتت وَأَمْكُنتهُ مِن رَجْعَتِهَا ثَمَّ أَنكرَت بعْدُ ، فَلا تصدَّقُ عَلَى الزَّوْج ؛ لأن الرَّجْعَة قَدْ ثبتت للأَقْ بسكويتها ؛ لأن مَالِكًا قَالَ لِي فِي الْمَرْأَةِ تَطْلُقُ وَتنوْعُمُ أَنهَا قَدْ حَاضَت ثلاث عِيض فِي شَهْر أَو توْعُمُ : إِنهَا قَدْ أَسْقَطَت قَالَ : أَمَّا الْحَيضُ فَتسْ أَلُ النسَاءَ فَإِن كُن حِيض فِي شَهْر أَو توْعُمُ : إِنهَا قَدْ أَسْقَطَت قَالَ : أَمَّا الْحَيضُ فَتسْ أَلُ النسَاءَ فَإِن كُن حِيض فِي شَهْر أَو توْعُمُ : إِنهَا قَدْ أَسْقَطُت قَالَ : أَمَّا الْحَيضُ فَتسْ أَلُ النسَاءَ فَإِن كُن حِيض فِي شَهْر أَو توْعُمُ : إِنهَا قَدْ أَسْقَطُت قَالَ : أَمَّا الْحَيضُ فَتسْ أَلُ النسَاءَ فَإِن كُن عَلَى ذلِك عَيض لِذلِك وَيُطْهُرُن صُدِّقَت ، وَأَمَّا السَّقْطُ فَإِن الشَّأْن فِيهِ أَنهُن فِيهِ مَأْمُوناتٌ عَلَى ذلِك وَيكُون الشَّانُ فِي وَلَكِن الشَّانُ فِي ذلِك أَن يصَدَّقُن ، وَلَكِن الشَّانُ فِي ذلِك أَن يصَدَّقْن ، وَيكُون الْقَوْلُ قَوْلَهَا ، وَكَذلِك قَالَ مَالِكٌ .

النالثة من قبل أن يراجعها (٤/ ١٣٤) رقم (١ ،٤ ، ٦) عن زيد بن ثابت الله الله المواقعة المستقلم المستقلم النالثة من قبل أن يراجعها (٤/ ١٣٤) رقم (١ ،٤ ، ٦) عن زيد بن ثابت الله الله المستقلم ا

⁽۱) ثور بن زيد الديلي ، روى عن سالم أبي الغيث وأبي الزناد وسعيد المقبري وعكرمة والحسن البصري وغيرهم ، وأرسل عن ابن عباس ، وروى عنه مالك وسليمان بن بلال وابن عجلان والـدراوردي وجماعة ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

⁽٢) القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري ، روى عن عمه عبيد الله بن عمر العمري ومحمد بن المنكدر وجعفر بن محمد الصادق وعبد الله بن دينار وعلي بن زيد بن جدعان وغيرهم ، وروى عنه عبد الله بن وهب وسعيد بن أبي مريم وقتيبة بن سعيد وغيرهم ، قال أبو طالب عن أحمد : كذاب يضع الحديث ، وقال العجلي والنسائي والأزدي : متروك الحديث . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٥٢١، ٥٢٠).

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٤/ ١٣٥) رقم (٣) عن عائشة ، وقد سبق قريبًا عن زيد وابن

فِي دَعْوَى الْمَزَاةِ انْقِضَاءَ عِنَّنِهَا

قُلْت لأشْهَب: أَرَأَيت رَجُلا طَلَّقَ امْرَأَتهُ طَلْقَةً أَو تطْلِيقَتِين ، ثمَّ قَالَ لَهَا وَهِي فِي الْعِدَّةِ: قَدْ رَاجَعْتكِ ، فَقَالَت مُجِيبةً لَهُ: قَدْ انقَضَت عِدَّتِي ؟ قَالَ : هِي مُصَدَّقَةٌ فِيمَا قَالَت قَدْ انقَضَت إذا كَان ذلك مِن كَلامِهَا نسَقًا لِكَلامِهِ ، وَكَان قَدْ مَضَى مِن عِدَّةِ الأيام مِن يَوْم طَلَّقَهَا إِلَى الْيوْم الَّذِي قَالَت فِيهِ: قَدْ انقَضَت عِدَّتِي مَا تنقضي فِي مِثلِهِ عِدَّة بعض يوم طَلَّقَهَا إِلَى الْيوْم الَّذِي قَالَت فِيهِ: قَدْ انقضَت عِدَّتِي مَا تنقضي فِي مِثلِهِ عِدَّة بعض النسَاء إذا كَان ادِّعَاقُهَا خَلْكَ مِن حَيض ، وَأَمَّا إِن كَان مِن سَقْطٍ فَقَوْلُهَا جَائِزٌ ، وَإِن كَان مِن بعْدَ طَلاقِهِ بيوْم أَو أَقَلَّ أَو أَكْثَرَ . قَالَ أَشْهَب : وَدَلَّكَ عَلَى ذَلِكَ أَن ذَلِكَ إليهن لِقَوْل مِن بعْدَ طَلاقِهِ بيوْم أَو أَقَلَّ أَو أَكْثَرَ . قَالَ أَشْهَب : وَدَلَّكَ عَلَى ذَلِكَ أَن ذَلِكَ إليهن لِقَوْل مِن بعْدَ طَلاقِهِ بيوْم أَو أَقَلَّ أَو أَكْثَرَ . قَالَ أَشْهَب : وَدَلَّكَ عَلَى ذَلِكَ أَن ذَلِكَ إليهن لِقَوْل اللَّه فِي اللَّه فِي أَنْ مُلَا لَلْهُ فِي اللَّهُ عِنْ مَن كِتَمَانَهَا لَلْهُ فِي أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْ يَكْتُمْنَ مَا كَالَ لَكُ لُكُون مِن كِتَمَانَهَا . وَلَا يُحَلِّ لَهُ مَن كَتَمَانَهَا . وَيَعْمَلُ الْعِدَّةَ إِلَيْهِن بَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيهن مِن كِتَمَانَهَا .

يونسُ بن يزيدَ عَن ابن شِهَابِ أَنهُ قَالَ: فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ وَلا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] . قَالَ: بلَغنا أَنهُ الْحَبلُ وَبلَغنا أَنهَا الْحَيضَةُ، وَلا يَجلُّ لَهُن أَن يكْتمْن ذلِكَ لِتنقضِي الْعِلَّةُ وَلا يُملِكُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ إذا كَانت لَـهُ ، وَقَالَـهُ مُحَمَّدُ بن كَعْبِ الْقُرَظِي وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ .

ابن وَهْب عَن قَباس بن رَزِين اللَّخمِي (۱) عَن عَلِي بن رَباح (۲) قَالَ: كَان تَحْت عُمَرَ ابن الْخطَّاب امْرَأَةٌ مِن قُرَيشٍ فَطَلَقَهَا تطْلِيقَةً أَو طَلْقَتين وَكَانت حَامِلا فَلَمَّا أَحَسَّت بالْولَدِ أَعْلَقَت الأبواب حَتى وضَعَت ، فَأُخبرَ بذلِك عُمَرُ فَأَقْبلَ مُعْضَبًا حَتى دَحلَ الْمَسْجدَ فَإِذَا هُو بشَيخ كَبيرٍ فَجَلَسَ إلَيهِ فَقَالَ: اقْرَأْ عَلَي مَا بعْدَ الْمِائتين مِن الْبقرة فَذَهَب يَقْرَأُ فَإِذَا فِي قِرَاءَتِهِ ضَعْفٌ ، فَقَالَ: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنين هَاهُنا غُلامٌ حَسَن الْقِرَاءَةِ فَإِن شِئت دَعْوتهُ لَكَ ، قَالَ: نعَمْ ، فَدَعَاهُ فَقَرأً: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ تَلاَئَةَ قُرُوءٍ شِئِت دَعْوتهُ لَكَ ، قَالَ: نعَمْ ، فَدَعَاهُ فَقَرَأً: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ تَلاَئَةَ قُرُوءٍ

⁽۱) صوابه : قباث بن رزین بن حمید بن صالح بن أصرم اللخمي ، روی عن عم أبیه سلمة بن صالح وعلمي ابن رباح وعکرمة مولی ابن عباس ، وروی عنه ابن المبارك وابن لهیعة وابن وهب وغیرهم ، قال أحمد وأبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (۶/ ٥٣٥).

⁽٢) علي بن رباح بن قصير بن القشيب بن ينبع بن أردة بن حجر بن جذيلة بن لخم اللخمي ، روى عن عمرو ابن العاص وسراقة بن مالك ومعاوية بن أبي سفيان وأبي هريرة وغيرهم ، وروى عنه ابنه موسى وحميد بن هانئ ويزيد بن أبي حبيب وقباث بن رزين اللخمي وغيرهم وثقه ابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢٠١/٤).

وَلا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، فَقَالَ عُمَـرُ: إن فُلانـةَ مِن اللائي يكْتَمْن مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِن وَإِن الأَزْوَاجَ عَلَيهَا حَرَامٌ مَا بقِيت .

أشْهَب عَن فُضَيل بِن عِياض (١) أَن لَيث بِن أَبِي سُلَيم حَدَّثُهُ وَأَن الأَعْمَشَ عَن مُسْلِمِ ابِن صُبيح (٢) عَن مَسْرُوق عَن أَبِي بِن كَعْب أَنهُ قَالَ : إِنْ مِن الأَمَانَةِ أَن التَمِنتِ الْمَرْأَةُ عَلَى فَرْجَهَا (٣). سُفْيان بِن عُمينة أَن عَمْرَو بِن دِينار حَدَّثُهُ أَنهُ سَمِعَ عُبيدَ بِن عُمير يقُولُ : إِن الْمَرْأَةَ التَمِنت عَلَى فَرْجَهَا (٤) ، قَالَ لِي سُفْيان فِي الْحَيضَةِ وَالْحَبل: إِن قَالَت: حِضْت أَو قَالَت: لَمْ أَحِضْ أَنا حَامِلٌ صُدُّقت مَا لَمْ تَأْتِ بَمَا يعْرَفُ فِيهِ أَنهَا كَاذِبةً .

قُلْت: أَرَأَيت إِن طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتهُ فَادَّعَت أَن عِدَّتهَا قَد انقَضَت وَذلِكَ فِي أَيامٍ يَسِيرَةٍ لا تَحِيضُ النسَاءُ فِيهَا ثلاث حِيضٍ فِي مِقْدَارِ تِلْكَ الأيام ؟ قَالَ: لا تصدَّقُ ، قُلْت: وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ لِي مَالِكَ : إِذَا ادَّعَت أَن عِدَّتهَا قَدْ انقَضَت فِي مِقْدَارِ مَا تنقَضِي فِيهِ الْعِدَّةُ مُدِّقَت ، فَهَذَا يَدُلُنِي عَلَى أَنهُ لا يصَدِّقُهَا إِذَا ادَّعَت ذلِكَ فِي أَيامُ مَا تنقَضِي الْعِدَّةُ فِي عَدَدِ تِلْكَ الأيام . قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتهُ ثُمَّ قَالَت فِي مِقْدَارِ مَا تحيضُ فِيهِ ثلاث حِيضٍ: قَدْ دَخلْت فِي الدَّم مِن الْحَيْضَةِ الثَالِثةِ قَالَت فِي الدَّم مِن الْحَيْضَةِ الثَالِثةِ وَالزَّوْجُ يَسْمَعُهَا ، ثمَّ قَالَت بعْدَ ذلِكَ مَكَانِهَا: أَنا كَاذِبةٌ وَمَا دَخلْت فِي الدَّم مِن الْحَيْضَ ؟ وَالزَّوْجُ أَن يرَاجِعَهَا وَقَدْ نظَرَ النسَاءُ إِلَيهَا فَوَجَدْنهَا غيرَ حَائضٍ ؟ الثَالِثةِ الثَالِثةِ أَيكُون لِلزَّوْج أَن يرَاجِعَهَا وَقَدْ نظَرَ النسَاءُ إلَيهَا فَوَجَدْنهَا غيرَ حَائضٍ ؟ الشَوْدُ إِلَى نظر النسَاءِ إلَيهَا وَقَد بانت مِنهُ حِين قَالَت: قَد دَخلْت فِي الْحَيْضَ ؟ الثَالِثةِ إذا كَان فِي مِقْدَارِ مَا تَحِيضُ لَهُ النسَاءُ ، وَلا أَرَى أَن يرَاجِعَهَا إلا بنكَاحٍ جَدِيدٍ .

⁽۱) فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي الزاهد الخراساني ، روى عن الأعمش ومنصور وهشام بن حسان وليث بن أبي سليم وحميد الطويل وغيرهم ، وروى عنه الثوري وابن عيينة وابن المبارك وابن وهب وغيرهم ، وثقه النسائي والدارقطني والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . النار تهذيب التهذيب (٤/ ٥٠٥ - ٥٠٥).

⁽٢) مسلم بن صبيح الهمداني ، روى عن النعمان بن بشير وابن عباس ومسروق بن الأجدع وعبد الرحمن ابن هلال وعلقمة بن قيس وغيرهم ، وروى عنه الأعمش وعطاء بن السائب وعمرو بن مرة وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤٣٠).

 ⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق - باب من قال: أؤتمنت المرأة على فرجها (١٨٧/٤) رقم
 (١، ٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٠٩) عن أبي بن كعب الله المناه الكبرى (١٨٧/٤)

⁽٤) رواه بن أبي شيبة في المصدر السابق (١٨٨/٤) رقم (٤) عن عبيد بن عمير .

أَشْهَب عَن ابن لَهِيعَة أَن أَبا الأَسْوَدِ حَدَّنَهُ أَن حُميدَ بن نافِع (١) أَخبرَهُ أَن عَلِي بن حُسين طَلَق امْرَأَتهُ مِن أَهْلِ الْعِرَاق فَترَكَهَا خُسةً وَأَرْبِعِين لَيلةً ، ثُمَّ أَرَادَ ارْتِجَاعَهَا فَقَالَت حُسين طَلَق امْرَأَتهُ مِن الثالِثةِ ، فَاختصَمَا إلَى أَبان لَهُ: قَدُّ حِضْت ثلاث حِيضٍ وَأَنا النَّوْمَ حَائضٌ لَمْ أَطْهُرْ مِن الثالِثةِ ، فَاختصَمَا إلَى أَبان الله عَمْلُ عَلَى أَن تستخلف إذا كَان مَا ادَّعَت تجيضُ أَن تستخلف إذا كَان مَا ادَّعَت تجيضُ في مِثلِهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَقَ رَجُلِّ امْرَأَتهُ فَلَمَّا كَان بعْدَ يوْمٍ أَو يـوْمَين أَو شَـهْر أَو شَـهْرَين قَالَت الْمَوْأَةُ: قَدْ أُسْقِطْت وَقَد انقَضَت عِـدَّتِي مَا قَـوْلُ مَالِكٍ فِي ذلِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فِي وَجْهِ ذلِك أَن يصدَّقْن النسَاءُ فِي ذلِك َ. قَالَ مَالِكٌ : وَقَلَّ مِن امْرَأَةٍ تسقيطُ إلا مَالِكٌ : فِي وَجْهِ ذلِك أَن يصدَّقْن النسَاءُ فِي ذلِك َ إِلَى قَوْلِ الْجيرَان وَهِي مُصدَّقَةٌ فِيمَا وَجيرَانهَا يعْلَمُون ذلِك ، وَلَكِن لا ينظَرُ فِي ذلِك إلَى قَوْلِ الْجيرَان وَهِي مُصدَّقةٌ فِيمَا قَالَت مِن ذلِك . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَكْذبها الزَّوْجُ ، أَيكُون عَلَيها الْيمِين فِي أَنها قَدْ أَسْقَطَت أَمْ لا ؟ قَالَ : لَيسَ فِي مِثْلِ ذلِكَ لِلزَّوْج عَلَيها يمِن وَهِي مُصدَّقةٌ فِيمَا قَالَت مِن ذلِك لَانهُنَّ مَأْمُونات عَلَى فُرُوجهِن ، وَلَوْ رَجَعَت وَصدَّقَت الزَّوْجَ بَمَا قَالَ لَـمْ تصدَق وَلَمْ يَكُن لَهُ عَلَيها رَجْعَةٌ ؛ لأنهُ قَدْ ظَهَرَ أَنهَا قَدْ بانت مِنهُ فَهُمَا يدَّعِيان مَا يرُدهَا إلَيهِ بلا مَدَاق وَلا عَقْدٍ جَدِيدٍ مِن وَلِي فَيكُون ذلِك دَاعِيةً إلَى أَن ترَوِّجَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا بغيرِ صَدَاق وَلا عَقْدٍ جَدِيدٍ مِن وَلِي فَيكُون ذلِك دَاعِيةً إلَى أَن ترَوِّجَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا بغيرِ صَدَاق وَلا وَلِي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَسْقَطَت سَقْطًا لَمْ يَتِين بِشَيءٍ مِن خُلْقِهِ ، أَسْقَطَتُهُ عَلَقَةً أَو مُضْغَةً أَو عَظْمًا أَو دَمًا ، أَتَنقَضِي بِهِ الْعِدَّةُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَا أَت بِهِ النَسَاءُ مِن مُضْغَةٍ أَو عَلَقَةٍ أَو شَيءٍ يَسْتَقَن أَنهُ وَلَدٌ فَإِنهُ تَنقَضِي بِهِ الْعِدَّةُ وَتَكُون بِهِ الْأَمَةُ أُم وَلَدٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَّقَهَا فَقَالَت: قَدْ أُسْقِطْت وَقَالَ الزَّوْجُ: لَمْ تَسْقِطِي وَلِي عَلَيكِ الرَّجْعَةُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ وَهَذَا السَّقْطُ لا يكادُ يَخْفَى عَلَى النسَاءِ وَلا جَيرَانِهَا ، وَلَكِن قَدْ جَعَلَ مَالِكٌ فِي هَذَا الْقَوْلُ قَوْلَهَا . قَالَ : وَسَأَلْت مَالِكًا عَن وَلا جَيرَانِهَا ، وَلَكِن قَدْ جَعَلَ مَالِكٌ فِي هَذَا الْقَوْلُ وَلْهَا . قَالَ : وَسَأَلْت مَالِكًا عَن النسَاء عَن ذَلِكَ فَإِن كُن يَحِضْن لِذَلِكَ وَيطْهُرْن لَهُ كَانت فِيهِ مُصَدَّقَةً .

⁽۱) حميد بن نافع الأنصاري أبو أفلح المدني، روى عن أبي أيوب وعبد الله بـن عمـرو وزينـب بنـت أبـي سلمة وغيرهم، وروى عنه ابنه أفلح ويحيى بن سعيد الأنصاري وبكير بن الأشج وشعبة وغيرهم، وثقه النسائي وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر تهذيب التهذيب (۲/ ۳۳، ۳۳).

قُلْت لِغيرِهِ: أَرَأَيت إِن طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَقَالَت: قَدْ انقَضَت عِدَّتِي وَحِضْت ثلاث حِيض فِي شَهْرَين ، وَقَالَ الزَّوْجُ: قَدْ أَخبرْتِنِي أَمْسُ بأنكِ لَمْ تجيضِي شَيئًا ، فَصَدَّقَتهُ الْمَوْأَةُ ، هَلْ يقِرُّهَا مَعَهُ وَيصَدِّقُهَا بالْقَوْلِ الثاني ؟ قَالَ : لا ، وَهُو مِمَّا وَصَفْت لَكَ أَنهُ الْمَوْأَةُ ، هَلْ يقِرُّهَا مَعَهُ وَيصَدِّقُهَا بالْقَوْلِ الثاني ؟ قَالَ : لا ، وَهُو مِمَّا وَصَفْت لَكَ أَنهُ دَاعِيةٌ إِلَى أَن تزوِّجَ نَفْسَهَا بغيرِ وَلِي وَلا صَدَاق لِلَّذِي ظَهَرَ أَنهَا قَدْ بانت مِنهُ ، وَلَكِن لَوْ أَقَامَ الزَّوْجُ بينةً عَلَى مَا ادَّعَى مِن أَنهَا قَالَت بالأَمْسِ أَو قَبلَ ذلِكَ مِن الأَيام بمثل مَا لا تَعِيضُ فِيهِ ثلاث حِيضٍ إلَى هَذَا الْيُوْم ؛ لَمْ تصَدَّقُ الْمَرْأَةُ بَمَا ادَّعَت مِن أَن حَيضَهَا قَدْ تَعِيضُ فِيهِ ثلاث حِيضٍ إلَى هَذَا الْيُوْم ؛ لَمْ تصَدَّقُ الْمَرْأَةُ بَمَا ادَّعَت مِن أَن حَيضَهَا قَدْ انقَضَين عَنهَا ، وَكَان لِزَوْجَهَا عَلَيهَا الرَّجْعَةُ مَا بينهَا وَبين أَن يُمْضِي بِهَا مِن الأَيام مِن الأَيوْم اللَّهِ مُ اللَّهُ مَا الْيُوم عَدَدُ أَيَام يَا قَامَت لِزَوْجَهَا عَلَيهَا بذلِك الْبينة ، فَإِن لَمْ يَرْتَعِعْ لَهُ الْيُوم اللَّذِي قَالَت: إني لَمْ أَحِضْ شَيئًا وَقَامَت لِزَوْجَهَا عَلَيهَا بذلِك الْبينة ، فَإِن لَمْ يَرْتَعِعْ لَهُ اللَّهُ مِ عَدَدُ أَيَام يَاضُ فِي مِثْلِهَا ثَلاث حِيضٍ فَلا رَجْعَت عَن قَرْلِهَا: إني قَدْ حِضْت ثلاث حِيض .

قُلْت لأشْهَب: أَرَأَيت إذا لَمْ يعْلَمْ أَنهُ أَعْلَقَ عَلَيهَا بابًا وَلاَ أَرْخَى عَلَيهَا سِترًا حَتَى فَارَقَهَا ، ثُمَّ أَرَادَ ارْتِجَاعَهَا فَأَنكَرَت ذلِكَ وَكَذَبتهُ بَمَا ادَّعَى مِن إصَابِتِهِ إِياهَا ، فَأَقَامَ الْبينةَ عَلَى أَنهُ قَدْ كَان يذكُرُ قِبلَ فِرَاقِهِ إِياهَا أَنهُ قَدْ أَصَابِهَا ؟ فَقَالَ : لا يَتَفِعُ بِذلِكَ وَلا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيهَا ؛ لأَنهُ يتهَمُ عَلَى التقدم بمثل هذا الْقُوْل إعْدَادًا لِمَا يَخافُ مِن أَن يفُوته بطلاقِهَا وَلا وَجْعَة لَهُ عَلَيهَا ، وَإِن قَبْلُ أَيْ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَلا رَجْعَة لَهُ عَلَيهَا ، وَإِن قَبْلُ الْبناءِ بِهَا لِيمْلِكَ بذلِكَ رَجْعَتُهَا ، فَلا يقبلُ فِي ذلِكَ قَوْلُهُ وَلا رَجْعَة لَهُ عَلَيهَا ، وَإِن صَدَّقَتُهُ لأنهَا تَتَهَمُ فِي ذلِكَ عَلَى مِثل مَا اتهمَ عَلَيهِ ، وَلَهَا عَلَيهِ النفَقَةُ وَالْكُسُوةُ وَلَهَا الْعِدَّةُ إذا صَدَّقَتُهُ ، وَلَوْ لَمْ تَصَدِّقُهُ لَمْ يَكُن لَهَا عَلَيهِ كُسُوةٌ وَلا نَفَقَةٌ وَلا عَلَيهَا عِلَّةً .

فَلَوْ أَقَامَ الْبِينَةَ بِعْدَ طَلَاقِهِ إِياهَا عَلَى أَنَهُ قَدْ كَان يَقُولُ وَتَقُولُ هِي: إِنَهُ قَدْ خلا بِهَا وَأَصَابِهَا ؟ فَقَالَ لِي : لا يَصَدَّقَان بِذلِكَ وَلا يَقْبِلُ قَوْلُهَا فِي الْعِدَّةِ وَلا فِي الرَّجْعَةِ وَعَلَيهَا الْعِدَّةُ وَلا رَجْعَةَ عَلَيهَا وَلا يَتُوارَثان .

أَلَا تَرَى أَن رَبِيعَةَ قَالَ: إِرْخَاءُ السُّتُورِ شَاهِدٌ عَلَيهِمَا فِيمَا يَدَّعِيانَ ، فَلَـيسَ مَـن أَرْخَـى السِّتَرَ ثُمَّ ادَّعَى كَمَن لا يرْخِيه وَلا يعْلَمُ ذَلِكَ .

المُنعَةُ

قُلْت : أَرَأَيت الْمُطَلَّقَةَ إذا كَان زَوْجُهَا قَدْ دَخلَ بِهَا ، وَكَان قَدْ سَـمَّى لَهَـا مَهْ رَا فِي أَصْلِ النكاح ، أَيكُون لَهَا عَلَيهِ الْمُتعَةُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . عَلَيهِ الْمُتعَةُ . قُلْت : فَهَلْ يَجْبِرُ عَلَى الْمُتعَةِ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يَجْبَرُ عَلَى الْمُتعَةِ فِي قَوْل مَالِكٍ . قَالَ : وَقَالَ لِي مَالِكٌ : لَيسَ لِلَّتِي طَلُقَت وَلَمْ يدْخلْ بِهَا إذا كَان قَدْ سَمَّى لَهَا صَدَاقَهَا مُتَعَةٌ ، وَلا لِلْمُبارِئِةِ وَلا لِلْمُفْتدِيةِ وَلا لِلْمُصَالَحَةِ وَلا لِلْمُلاعَنةِ مُتَعَةٌ قَدْ دَخلَ بِهَا أَمْ لا . قَالَ مَالِكٌ : وَأَرَى عَلَى الْعَبدِ إذا طَلَّقَ امْرَأَتُهُ الْمَتاعَ وَلا نفَقَةَ عَلَيهِ لَهَا ، وَلا يَجْبرُ عَلَى الْمَتاعِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَحَدٌ .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُطَلَّقَةَ الْمَدْخولَ بِهَا وَقَدْ سَمَّى لَهَا صَدَاقَهَا لَمْ يَجْعَلْ لَهَا مَالِكٌ الْمَتاعَ ؟ قَالَ : لأن اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى قَالَ: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقَّا عَلَى الْمُتقِين ﴾ قَالَ : لأن اللَّه تبارَكَ وَتعَالَى قَالَ: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ كُلُهِنِ الْمَدْخول بِهِنِ وَغيرِ الْمَدْخول بِهِن فِي هَـٰذِهِ

الآيةِ ، ثمَّ اسْتَثنى فِي مَوْضِعِ آخرَ فَقَالَ تبارَكَ وَتعَالَى :﴿ وَإِن طُلَقْتمُوهُن مِن قَبَلِ أَن تَمَسُّوهُن وَقَدْ فَرَضْتمْ لَهُن فَرِيضَةً فَنصْفُ مَا فَرَضْتمْ ﴾ . وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُن الْمَتاعَ .

وَزَعَمَ زَيدُ بن أَسْلَمَ أَنهَا مَنسُوخة ، وَرَأَى أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمُفْتدِيةِ وَالْمُصَالَحَةِ وَالْمُصَالَحَةِ وَالْمُصَالَحَةِ وَالْمُصَالَحَةِ وَالْمُسَارِيةِ حِين لَمْ يَطلِّقُهَا إلا عَلَى أَن أَعْطَتَهُ شَيئًا أَو أَبرَأَتَهُ فَكَأَنهَا اشْترَت مِنهُ الطَّلاقَ وَخرَجَت مِنهُ بَالَّذِي أَعْطَتَهُ فَلا يكُون لَهَا عَلَيهِ الْمَتاعُ بِأَنهَا هُنا تعْطِيه وَتغرَمُ لَهُ فَكَيفَ ترْجعُ وَتأْخذ مِنهُ .

وَلَقَدْ سُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُل تزَوَّجَ امْرَأَةً وَأَصْدَقَهَا صَدَاقًا فَوَقَعَ بينهُمَا احتِلافٌ قَبلَ الْبناءِ بِهَا فَتدَاعَيا إِلَى الصُّلْحِ فَافْتدَت مِنهُ بَال دَفَعَتهُ إِلَيهِ عَلَى أَن لا سَبيلَ لَهُ عَلَيهَا الْبناءِ بِهَا فَتدَاعَيا إِلَى الصُّلْحِ فَافْتدَت مِنهُ بَاللهُ بنصْفُ الصَّدَاق ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : لا شَيءَ لَهَا ، فَفَعلَت ، ثمَّ قَامَت عَليهِ بعْدَ ذلِكَ تطلُبهُ بنصْف الصَّدَاق ، وكَأَنهُ رَأَى هِي لَمْ تَحْرُجْ مِن حِبالِهِ إلا بأمْ غرمَتهُ لَهُ فَكيفَ تطلُبهُ بنصْفِ الصَّدَاق ، وكَأَنهُ رَأَى وَجُهَ مَا ادَّعَتهُ إِلَيهِ أَن يَتُركَهَا مِن النكاحِ عَلَى أَن تعظيه شَيئًا تفْتدِي بهِ مِنهُ ، ثمَّ إني وَجُهَ مَا ادَّعَتهُ إلَيهِ أَن يَتُركَهَا مِن النكاحِ عَلَى أَن تعظيه شَيئًا تفْتدِي بهِ مِنهُ ، ثمَّ إني قَدِمْت الْمَدِينةَ فَسَأَلت عَنهَا اللَّيث بن سَعْدٍ ، فَقَالَ لِي مِثلَ قَوْل مَالِكٍ فِيهَا ، كَأَن أَحَدُهُمَا يَسْمَعُ صَاحِبهُ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَأَنا أَرَاهُ حَسَنًا .

قُلْت : أَرَأَيت الْمُتَعَةَ فِي قَوْل مَالِكٍ أَهِي لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِلا الَّتِي سَمَّى لَهَا صَدَاقًا فَطَلَّقَهَا فَبلَ أَن يَدْخلَ بِهَا فَلا مُتَعَةَ لَهَا . وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِك ، وَهَـذِهِ الَّتِي اسْتثنيت فِي الْقُرْآن كَمَا ذكَرْت لَكَ . قُلْت : أَرَأَيتِ هَـذِهِ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبـلَ أَن يَدْخلَ بِهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا لِمَ لا يَجْبرُهُ مَالِكٌ عَلَى الْمُتعَةِ ؟ وَقَدْ قَـالَ اللَّهُ تبارَكَ يَدْخلَ بِهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا لِمَ لا يَجْبرُهُ مَالِكٌ عَلَى الْمُتعَةِ ؟ وَقَدْ قَـالَ اللَّهُ تبارَكَ وَتَعَالَى فِي هَذِهِ بِعَينَهَا وَجَعَلَ لَهَا الْمُتعَةَ فَقَـالَ : ﴿ وَمَتَعُوهُن عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى

الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٦] قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِنمَا خفّف عِندِي فِي الْمُتعَةِ وَلَمْ يُجْبُرْ عَلَيهَا الْمُطَلِّقُ فِي الْقَضَاءِ فِي رَأْيي ؛ لأني أَسْمَعُ اللَّهَ يقُولُ: ﴿ حَقَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ الْمُطَلِّقُ فِي الْقُضَاءِ فِي رَأْيي ؛ لأني أَسْمَعُ اللَّهَ يقُولُ: ﴿ حَقَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤١] ؛ فَلِذلِكَ خفّفت وَلَمْ يقْضَ بها ، وقَالَ غيرُهُ: لأن الزَّوْجَ إذا كَان غيرَ مُتِق فَلَيسَ عَلَيهِ شَيءٌ ، وَلا مُحْسِن ، فَلَمَّا قِيلَ: عَلَى غيرُهُ الْمُحْسِن مَتاعًا بالْمَعُرُوفِ حَقًّا بِالْمَعُرُوفِ وَلَمْ يكن عَامًا عَلَى غيرِ الْمُحْسِن وَلا غيرِ الْمُتقِي عُلِمَ أَنهُ مُخفَّفٌ .

وَقَالَ ابن أَبِي سَلَمَةَ: الْمَتَاعُ أَمْرٌ رَغبِ اللَّهُ فِيهِ وَأَمَرَ بِهِ وَلَمْ يِنزَّلْ بَمَنزِكَةِ الْفَرْضِ مِن النفَقَةِ وَالْكُسْوَةِ ؛ وَلَيسَ تَعَدَّى عَلَيهِ الأَئمَّةُ كَمَا تَعَدَّى عَلَى الْحُقُوقِ وَهِي عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ .

قَالَ ابن الْقَاسِم: وَاَلَّتِي سَأَلْت عَنهَا فِي كِتابِ اللَّهِ فَلَمْ يَقْضِ بِهَا هِي بَمَنزَلَةِ هَذِهِ الأَخرَى الْمَدْخول بِهَا الَّتِي قَدْ سَمَّى لَهَا ، أَلا ترَى أَنهُمَا جَمِيعًا فِي كِتابِ اللَّهِ فَكَمَا لا يَقْضَى عَلَيهِ فِي الْتِي لَمْ يدْخلْ بِهَا ، يَقْضَى عَلَيهِ فِي الْتِي لَمْ يدْخلْ بِهَا ، وَكَيفَ يكُون إِخْدَاهُمَا أَوْجَب مِن الأَخرَى وَإِنمَا اللَّفْظُ فِيهِمَا وَاحِدٌ . قَالَ اللَّهُ : ﴿ حَقَّا عَلَى الْمُحْسِنِين ﴾ [البقرة: ٢٤٦]

قُلْت : أَرَأَيت الَّتِي لَمْ يِسَمِّ لَهَا زَوْجُهَا صَدَاقَهَا فِي أَصْلِ النكَاحِ فَدَخلَ بِهَا ثُمَّ فَارَقَهَا بِعْدَ الْبِناءِ بِهَا ؟ قَالَ مَالِكُ : لَهَا صَدَاقُ مِثْلِهَا وَلَهَا الْمُتَعَةُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَغلَقَ بابهُ عَلَيهَا وَأَرْخِي سِترَهُ عَلَيهَا وَخلا بِهَا ، وَقَدْ سَمَّى لَهَا صَدَاقَهَا قَبِلَ النكاحِ ، فَطَلَّقَهَا وَقَالَ : لَمْ أَرْخِي سِترَهُ عَلَيهَا وَخلا بِهَا ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: قَدْ مَسَّنِي ؟ قَالَ : أَمَّا الصَّدَاقُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ أَمَّا الصَّدَاقُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ لأنه يقُولُ: لَمْ أَدْخلُ بِهَا وَلأَن الْمَتَاعَ لاَ يقْضَى لانهُ عَدْ دَخلَ ، وَأَمَّا الْمَتَاعُ فَالْقُولُ : أَنَا مِمَّن طَلَّقَ قَبلَ أَن يَمَنَّ وَقَدْ فَرَضْت فَلَيسَ عَلِي إِلا عَلْمَا الصَّدَاقِ ، وَتَصَدَّقُ فِي الْمَتَاعِ .

قُلْت: أَرَأَيتَ الأَمَةَ إِذ أُعْتِقَت فَاحْتَارَت نَفْسَهَا وَقَدْ دَحَلَ بَهَا أَو لَمْ يَدْخَلْ بِهَا ، وَقَدْ سَمَّى لَهَا الصَّدَاقَ أَو لَمْ يَسَمِّ لَهَا صَدَاقًا، فَلَمْ يَدْخَلْ بِهَا حَتَى أُعْتِقَت وَاحْتَارَت نَفْسَهَا، وَقَدْ وَكُون لَهَا الْمُتَاعُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : أَرَأَيت الصَّغِيرَةَ إِذَا طَلُقَت أَيكُون لَهَا الْمُتَاعُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : لا ، قُلْت : أَرَأَيت الصَّغِيرَة إِذَا طَلُقَن أَيكُون لَهُ وَالْمُكَاتِبَة وَأُمَّهَاتِ الأَوْلادِ إِذَا طُلُقْن أَيكُون لَهُ نَ وَالْمُتَاعِ مِثْلُ مَا لِلْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ الْبَالِغةِ؟ قَالَ مَالِكٌ : سَبِيلُهُنِ فِي الطَّلاق وَالْمُتَاعِ إِن طَلُقَت وَاحِدَةٌ مِنْهُن قَبِلَ أَن يَدْخِلَ بِهَا ، وَقَدْ فُرِضَ لَهَا فَرْضٌ كَسَبِيلِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ الْمُسْلِمَةِ إِن طَلُقَت وَاحِدَةٌ مِنْهُن قَبِلَ أَن يَدْخِلَ بِهَا ، وَقَدْ فُرِضَ لَهَا فَرْضٌ كَسَبِيلِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ

وَإِن لَمْ يَفْرَضْ لَهَا فَكَذلِكَ إِن دُخِلَ بِهَا ، وَكَذلِكَ فِي أَمْرِهِن كُلِّهِن سَبِيلُهُن كَسَبيلِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ الْبالِغةِ فِي الْمَتاعِ وَالطَّلاقِ.

قُلْت : أَرَأَيت الْمُختلِعَةَ أَيكُونَ لَهَا الْمُتَعَةُ إِذَا اختلَعَت قَبلَ الْبناءِ بِهَا ، وَقَدْ فُرِضَ لَهَا أَو لَمْ يَفْرَضْ لَهَا إِذَا اختلَعَت قَبلَ الْبناءِ بِهَا ، أَيكُون لَهَا الْمُتَعَةُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : أَو لَمْ يَفْرَضْ لَهَا إِذَا اختلَعَت قَبلَ الْبناءِ بِهَا ، أَيكُون لَهَا الْمُتَعَةُ فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك نَل مُتعَةَ لِلْمُختلِعَةِ وَلا لِلْمُبارِئَةِ . قَالَ ابنِ الْقَاسِم : وَلَـمْ يُختلِف هَـذا عِندَنا دَخلَ بِهَا أَو لَمْ يَسَمّ لَهَا صَدَاقًا .

ابن وَهْب عَن عَبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ وَمَالِكِ بن أَنس وَاللَّيثِ بن سَعْدٍ وَغيرهِمْ أَن نافِعًا حَدَّثُهُمْ أَن عَبدَ اللَّهِ بن عُمرَ كَان يقُولُ: لِكُلِّ مُطلَّقَةٍ مُتعَةُ الَّتِي تطْلُقُ وَاحِدَةً أَو اثنتين أَو ثلاثًا إلا أَن تكُون امْرَأَةً طلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبلَ أَن يَسَّهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا فَحَسْبها نصْفُ مَا فَرْضَ لَهَا هُ وَإِن لَمْ يكُن فَرَضَ فَلَيسَ لَهَا إلا مُتعَة ، وَقَالَهُ ابن شِهاب وَالْقَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ وَعَبدُ اللَّهِ بن أَبِي سَلَمَةَ مِثلَهُ .

ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيدَ عَن رَبيعَة أَنهُ قَالَ: إِنَمَا يؤْمَرُ بِالْمَتَاعِ لِمَن لا رِدَّةَ لَهُ عَلَيهَا ، قَالَ : وَلا تَحَاصَّ الْغُرَمَاءَ ، لَيسَت عَلَى مَن لَيسَ لَهُ شَيءٌ . ابن وَهْب عَن ابن لَهِ يعَة عَن بكير بن الأشَج أَن عَبدَ اللَّهِ بن عُمَرَ قَالَ : لَيسَ مِن النسَاءِ شَيءٌ إلا وَلَهَا مُتعَة إلا الْمُلاعَنة وَالْمُبارِئة وَالنَّبِي تَطْلُقُ وَلَمْ يبن بها ، وَقَدْ فُرضَ لَهَا فَحَسْبها فَريضَتها (۱) . قَالَ عَمْرُو بن الْحَارِثِ: قَالَ بكير : أَذْرَكْت الناسَ وَهُمْ لا يرَوْن لِلْمُختلِعَةِ مُتعَة ، وَقَالَ عُيى بن سَعِيدٍ : مَا نعْلَمُ لِلْمُختلِعَةِ مُتعَة .

يونسُ بن يزيدَ : إِنهُ سَأَلَ ابن شِهَابِ عَن الْأُمَةِ تَحْت الْحُرِّ وَالْعَبِدِ يَطَلِّقُهَا أَلَهَا الْمَتاعُ ؟ فَقَالَ : لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ فِي الْأَرْضِ لَهَا مَتاعٌ ، قَالَ اللَّهُ تبارَكَ وَتعَالَى : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتاعٌ الْمُعْرُوفِ حَقَّا عَلَى الْمُعَوِينَ ﴾ [البقرة : ٢٤١] . وقَدْ قَالَ ابن عَباس فِي الْمُتعَةِ : أَعْلاهَا خادِمٌ أَو نفَقَةٌ وَأَدْناهَا كُسُوةٌ (٢) . وقَالَ ابن الْمُسَيب (٣) مِثلَهُ . وقَالَ ابن يسار وعُمَرُ بن عَبد الْعَزيزِ وَيحْيى بن سَعِيدٍ وَابن شِهَاب ، وقَدْ مَتعَ ابن عُمَرَ امْرَأَتهُ خادِمًا حِين طَلَقَهَا عَبد الْعَزيزِ وَيحْيى بن سَعِيدٍ وَابن شِهَاب ، وقَدْ مَتعَ ابن عُمَرَ امْرَأَتهُ خادِمًا حِين طَلَقَهَا

⁽١) رواه عبدالرازق في المصنف (١٢٢٧١ ، ١٢٢٧٢) عن ابن عمر وابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق – باب من قال : لكل مطلق متعة (١/١١) رقم (١) ، وباب ما قالوا: إذا فرض لها فلا متعة لها (١١٣/٤) رقم (١) عن ابن عمر مختصرًا .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المُصنف في الطّلاق ـ باب ما قالوا: في أرفع المتعة وأدناها (٤/ ١١٤) رقم (١) عن ابن عباس .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٤/ ١١٤) رقم (٢) عن سعيد بن المسيب .

وَعَبدُ الرَّحْمَن بن عُمَرَ قَدْ مَتعَ امْرَأَتهُ حِين طَلَّقَهَا خادِمًا سَوْدَاءَ ، وَفَعَلَ ذلِكَ عُـرْوَةُ بـن الزَّبيرِ ، وَكَان حُجَيرَةُ يقُولُ : عَلَى صَاحِب الدِّيوَان مُتعَةٌ ثلاثةُ دَنانيرَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَيسَ لَهَا حَدٌّ لا فِي قَلِيلِ وَلا فِي كَثِيرِ وَلا أَرَى أَن يقْضَى بهَا وَهِي مِن الْحَقِّ عَلَيهِ وَلا يعَـدَّى فِيهَا السُّلْطَان وَإِنَمَا هُوَ شَيءٌ إِن طَاعَ بهِ أَدَّاهُ فَإِن أَبى لَمْ يُجْبرْ عَلَى ذلِكَ .

مًا جَاءَ فِي الْخَلْعَ

قُلْت : أَرَأَيت النشُوزَ إِذَا كَانَ مِن قِبلِ الْمَرْأَةِ أَيُحِلُّ لِلزَّوْجِ أَن يَأْخَذَ مِنهَا مَا أَعْطَتُهُ عَلَى الْخَلْعِ ؟ قَالَ : نعَمْ ، إِذَا رَضِيت بذلِكَ وَلَمْ يكُن مِنهُ فِي ذلِكَ ضَرَرٌ لَهَا . قُلْت : وَيكُون الْخَلْعُ هَاهُنَا تَطْلِيقَةُ بائنةً فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إِذَا كَانَ الْخَلْعُ عَلَى الْخَلْعُ عَلَى مَا تَخَافُ الْمَرْأَةُ مِن نشُوزِ الزَّوْجِ ؟ قَالَ : لا يجُوزُ لِلزَّوْجِ أَن يأْخَذَ مِنهَا شَيئًا عَلَى طَلاقِهَا مَا تَخَافُ الْمَرْأَةُ مِن نشُوزِ الزَّوْجِ ؟ قَالَ : لا يجُوزُ لِلزَّوْجِ أَن يأْخَذَ مِنهَا شَيئًا عَلَى طَلاقِهَا وَإِنْمَا يَجُوزُ لَهُ الأَخَذَ عَلَى حَبسِهَا أَو يُعْطِيهَا هُوَ صُلْحًا مِن عِندِهِ مِن مَالِهِ مَا تَرْضَى بِهِ وَتَقِيمُ مَعَهُ عَلَى تِلْكَ الأَثرَةِ (١) فِي الْقَسْمِ مِن نَفْسِهِ وَمَالِهِ ، وَذلِكَ الصُلْحُ النَّذِي قَالَ اللَّهُ وَتَقِيمُ مَعَهُ عَلَى تِلْكَ الأَثرَةِ (١) فِي الْقَسْمِ مِن نَفْسِهِ وَمَالِهِ ، وَذلِكَ الصُلْحُ النَّذِي قَالَ اللَّهُ وَتَقِيمُ مَعَهُ عَلَى تِلْكَ الأَثرَةِ (١) فِي الْقَسْمِ مِن نَفْسِهِ وَمَالِهِ ، وَذلِكَ الصُلْحُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلا جُناحَ عَلَيهِمَا أَن يصْلِحَا بِينَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خِيرٌ وَأَحْضِرَت الأَنفُسُ الشَّحَ ﴾ [النساء:١٢٨] .

سَحْنُونٌ: أَلا ترَى أَن يُونُسَ بِن يزيدَ ذَكَرَ عَنِ ابن شِهَابِ عَن سَعِيدِ بِن الْمُسَيَبِ وَسُلَيمَان بِن يَسَارِ أَن السُّنةَ فِي الآيةِ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا نَشُوزَ الْمَرْأَةِ وَإِعْرَاضَهُ عَن الْمَرْأَةِ وَاعْرَاضَهُ عَن الْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَرْعَ الْمَرْأَةِ وَاللَّهُ وَمَالِهِ ، فَإِن السَّتَقَرَّت لَن الْمُرْةِ فِي الْقَسْمِ مِن نَفْسِهِ وَمَالِهِ ، فَإِن السَّتَقرَّت يَطَلِّقَهَا أَو تَسْتَقِرَّ عِندَهُ عَلَى مَا رَأَت مِن الأَثرَةِ فِي الْقَسْمِ مِن نَفْسِهِ وَمَالِهِ ، فَإِن السَّتَقرَّت عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا رَأَت مِن الأَثرَةِ فِي الْقَسْمِ مِن ذَلِكَ وَكَرِهِت أَن يَعْطِيهَا مِن مَالِهِ مَا ترْضَى بِهِ وَتَقَرَّ عِندَهُ عَلَى السَّتُ عَلَى اللهِ مَا يَرْضَى بِهِ وَتَقَرَّ عِندَهُ عَلَى اللهِ مَا يَرْضَى عِلْمَا الطَّلاقَ فَصَالَحَهَا عَلَى أَن يعْطِيهَا مِن مَالِهِ مَا ترْضَى بِهِ وَتَقَرَّ عِندَهُ عَلَى اللهُ اللهُ الطَّلاق فَصَالَحَهَا عَلَى أَن يعْطِيهَا مِن مَالِهِ مَا ترْضَى بِهِ وَتَقَرَّ عِندَهُ عَلَى السَّلْعُ الأَثرَةِ فِي الْقَسْمِ مِن مَالِهِ وَنَفْسِهِ صَلْحَ ذَلِكَ وَجَازَ صُلْحُهُمَا عَلَيهِ وَذَلِكَ الصَّلْحُ الشَّالُ اللَّهُ : ﴿ فَلا جُناحَ عَلَيهِمَا أَن يَصْلِحَا بِينَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلْحُ حِيرٌ وَأُحْضِرَت اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْ فَلَا عَلَى الللّهُ عَلْمَ الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ عَلَى الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

قَالَ ابن شِهَابِ : وَذَكَرَ لِي أَن رَافِعَ بن خدِيجِ تزَوَّجَ بنت مُحَمَّدِ بـن سَـلَمَةَ فَكَانـت عِندَهُ حَتى إذا كَبرَت تزَوَّجَ عَلَيهَا فَتاةً شَابةً فَآثَرَ ٱلشَّابةَ عَلَيهَـا فَناشَـدَتهُ الطَّـلاقَ فَطَلَّقَهَـا

 ⁽١) الأثرة بالضم: المكرمة المتوارثة ، كما في القاموس.

وَاحِدَةً ، ثُمَّ أَمْهَلَهَا حَتى إذا كَادَت تَحِلُّ رَاجَعَهَا ثُمَّ عَادَ ، فَآثَرَ الشَّابةَ عَلَيهَا فَناشَدَتهُ الطَّلاقَ فَطَلَّقَهَا أُخرَى ثُمَّ رَاجَعَهَا ، ثمَّ عَادَ فَآثرَ الشَّابةَ أَيضًا عَلَيهَا ثمَّ سَأَلتهُ الطَّلاقَ ، وَالطَّلاقَ فَقَالَ: مَا شِئتِ إِنَمَا بَقِيت لَكَ تطليقة واجِدَة فَإِن شِئتِ اسْتَقْرَرْتِ عَلَى مَا ترَين مِن الأَثرَةِ فَقَالَ: مَا شِئتِ إِنَمَا بَقِيت لَكَ تطليقة واجِدة فَإِن شِئتِ اسْتَقْرَرْتِ عَلَى مَا ترَين مِن الأَثرَةِ وَإِن شِئتِ فَارَقْتِكِ ؟ قَالَت : لا بِلْ أَسْتَقِرُ عَلَى الأَثرَةِ ، فَأَمْسَكَهَا عَلَى ذلِكَ فَكَان صُلُحُهُمَا ذلِكَ وَلَمْ يرَ رَافِعٌ عَلَيهِ إِثْمًا حِين رَضِيت بأَن تسْتَقِرَّ عِندَهُ عَلَى الأَثرَةِ فِيمَا آثرَ بِهِ عَلَيهَا (١) .

ابن وَهْب عَن عَبدِ الْجَبارِ بِن عُمَرَ^(۲) عَن ابن شِهَابِ أَن رَافِعَ بِن خدِيجِ تَزَوَّجَ جَارِيةً شَابةً وَعِندَهُ بِنت مُحَمَّدِ بِن سَلَمَةً وَكَانت جَلَّت^(۳) فَآثرَ الشَّابة ، فَأَشَارَت عُلَيهِ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ ، فَقَالَ : « يَا رَافِعُ اعْدِلْ بِينهُمَا وَإِلا فَفَارِقْهَا » فَقَالَ لَهَا رَافِعٌ فِي آخِرِ ذلِك : إِن اللَّهِ عَلَى مَا أَنت عَلَيهِ مِن الأَثرَةِ قَرَرْتِ وَإِن أَحْببتِ أَن أَفَارِقَكِ فَارَقْتكِ. قَالَ: فَنزَلَ الْقُرْآن : ﴿ وَإِن امْرَأَةٌ خَافَت مِن بِعْلِهَا نَشُوزًا أَو إعْرَاضًا ﴾ [النساء : ١٢٨] . قَالَ فَرَضِيت بذلِكَ الصُلْح وَقَرَّت مَعَهُ (٤) .

ابن وَهْب عَن يونسَ عَن أَبِي الزِّنَادِ قَالَ :بلَغنا أَن أُمَّ الْمُؤْمِنين سَوْدَاءَ بنت زَمْعَةَ كَانت امْرَأَةً قَدْ أَسَنت وَكَان رَسُولُ اللَّهِ ﴿ لا يسْتَكْثِرُ مِنهَا ، فَعَرَفَت ذَلِكَ مِن رَسُولُ اللَّهِ ﴾ لا يسْتَكْثِرُ مِنهَا ، فَعَرَفَت ذَلِكَ مِن رَسُولُ اللَّهِ ﴾ وَعَلِمَت مِن حُبهِ عَائشَةَ فَتخوَّفَت أَن يَفَارِقَهَا وَرَضِيت بَكَانهَا عِندَ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ وَعَلِمَت مِن حُبهِ عَائشَةَ فَتخوَّفَت أَن يَفَارِقَهَا وَرَضِيتِ بَكَانهَا عِندَ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ فَقَالَت : يا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيت يومِي الَّذِي يصيبني مِنكَ فَهُو لِعَائشَةَ وَأَنت مِني فِي حِلَّ ، فَقَالَت : يا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيت يومِي الَّذِي يصيبني مِنكَ فَهُو لِعَائشَةَ وَأَنت مِني فَي حِلَّ ، فَقَالَت نَا رَسُولُ اللَّهِ أَن أَن عَبْدِ اللَّهِ بن سَالِم بن هِشَام بن عُرْوَةً عَن عُرُوةً عَن عُرُوةً عَن عُرُوةً عَن عَرُوةً عَن عَرُوةً عَن عَرُوةً عَن عَائشَةَ بذلِكَ (١٠) .

⁽١) رواه مالك في الموطئاً في النكاح (٢/ ٤٣٢) رقم (٥٧) ، وعبـد الـرزاق في المصـنف (١٠٦٩٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٨٣) من حديث ابن شهاب.

⁽٢) عبد الجبار بن عمر الأيلي ، روى عن الزهري وابن المنكدر ونافع مولى ابن عمر وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، وروى عنه رشدين بن سعد وابن المبارك وابن وهب وسعيد بن أبي مريم وغيرهم ، وثقه ابن سعد ، وضعفه ابن معين وأبو زرعة والجوزجاني وأبو داود والترمذي وغيرهم . انظر تهذيب التهذيب (٣١٦ ، ٣١٥) .

⁽٣) جلت : أسنت واحتنكت ، كما في القاموس .

⁽٤) انظر الحديث السابق .

⁽٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٨٤ ، ٤٨٥) بنحوه من حديث ابن أبي الزناد.

⁽٦) رواه البخاري في النكاح (٢١٢٥) ، ومسلم في الرضاع (٤٧/١٤٦٣) من حديث عائشة رضـي الله عنها بنحوه .

يونسُ : إِنهُ سَأَلَ رَبِيعَةَ عَنِ الَّتِي تَخَافُ مِن بِعْلِهَا نَشُوزًا مَا يَحِلُّ لَهَا مِنِ صُلْحِهَا إِن رَضِيت بغيرِ نَفْقَةٍ وَلا كُسُوةٍ وَلا قَسْمٍ ، قَالَ رَبِيعَةُ : مَا رَضِيت بهِ مِن ذَلِكَ جَازَ عَلَيهَا . قَالَ ابنِ الْقَاسِمِ : وَأَخبرَنِي اللَّيث بن سَعْدٍ عَن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أَبِي جَعْفَرِ عَن عُثمَان بن عَفَّان أَنهُ قَالَ : الْخَلْعُ مَعَ الطَّلاقِ تَطْلِيقَتَان إلا أَن يكُون لَمْ يطلِّقٌ قَبَلَهُ شَيئًا فَالْخلْعُ تَطْلِيقَةٌ (١) .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان لَهَا عَبدٌ فَسَمَّتُهُ وَلَمْ تَصِفُهُ لِلزَّوْجِ وَلَمْ يَرَهُ الزَّوْجُ قَلَى؟ فَخَالَعَتهُ عَلَى دَلِكَ الْعَبدِ، أَو تزَوَّجَ رَجُلِّ امْرَأَةً عَلَى مِثلِ هَذَا أَيجُورُ هَذَا ؟ قَالَ : سَمِعْت فَخَالَعَتهُ عَلَى ذَلِكَ الْعَبِوِ، أَو تزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً عَلَى مِثلِ هَذَا أَيجُورُ هَذَا ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي النكاحِ: إِن النكَاحَ مَفْسُوخٌ إِن لَمْ يكُن دَخلَ بِهَا وَإِن كَان دَخلَ بِهَا فَلَهَا صَدَاقُ مِثْلِهَا وَيقرَّان عَلَى نكاحِهِمَا . قُلْت : فَالْخَلْعُ كَيفَ يكُون فِي هَذَا ؟ قَالَ : الْخَلْعُ جَائزٌ وَيأْخَذ مَا خَالَعَهَا عَلَيهِ مِن الْعَبدِ ، مِثلُ الشَمرِ الَّذِي لَمْ يبدُ صَلاحُهُ ، وَالْعَبدُ الآبِقُ وَالْبعِيرُ الشَّارِدُ إِذَا صَالَحَهَا عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ ، إِن ذَلِكَ لَهُ وَيثبت الْخَلْعُ بِينَهُمَا . قَالَ ابن فافِع : وَقَدْ قَالَهُ لِي مَالِكٌ فِيمَن خَالَعَ بشَمْ لَمْ يبدُ صَلاحُهُ أَو بعَبدٍ آبقِ أَو بعِير شَاردٍ .

قَالَ سَحْنُونٌ : وَقَدْ قَالَ غيرُهُ : لأنهُ فَسَنْخ طَلاق يخرُجُ بهِ مِن يدِهِ لَيسَ يأْخِذ بـهِ شَـيئًا وَلا يسْتَحِلُّ بهِ فَرْجَهَا فَهُوَ يرْسَلُ مِن يدِهِ بالْغرَرِ وَلا يؤْخــذ بــالْغرَرِ ، وَذلِـكَ النكَـاحُ لا ينكَحُ بَمَا خالَعَ بهِ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَت: اخلَعْنِي عَلَى مَا تَشْيِرُ نَخِلِي الْعَامَ أَو عَلَى مَا تَلِدُ غنيِي الْعَامَ فَفَعَلَ ؟ فَقَالَ: أَرَى ذلِكَ جَائزًا ؛ لأن مَالِكًا أَجَازَ لِلرَّجُلِ أَن يَخالِعَ زَوْجَتهُ عَلَى ثَمَرٍ لَمْ فَفَعَلَ ؟ فَقَالَ: أَرَى ذلِكَ جَائزٌ وَيكُون لَهُ الشَمَرَةُ. قُلْت: أَرَأَيت إِن اختلَعَت مِنهُ بشوب يبدُ صَلاحُهُ ، إِن ذلِكَ جَائزٌ وَيكُون لَهُ ثوْب وَسَطَّ مِثلُ مَا قُلْت لَكَ فِي هَروي وَلَمْ تَصِفُهُ أَيجُوزُ ؟ قَالَ: ذلِكَ جَائزٌ وَيكُون لَهُ ثوْب وَسَطَّ مِثلُ مَا قُلْت لَكَ فِي الْعَبِدِ. قُلْت: أَرَأَيت إِن اختلَعَت امْرَأَةٌ مِن زَوْجِهَا بِدَنانيرَ أَو بِدَرَاهِمَ أَو عُرُوضٍ مُوصُوفَةٍ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ مَجْهُول أَيجُوزُ ذلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ ، قُلْت: مُوصُوفَةٍ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ مَجْهُول أَيكُون ذلِكَ خَلالاً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: فَالْقِيمَةُ فِيهِ أَرَايَت إِن خَلَاكُ فِي أَن ذلِكَ حَلالاً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: وَقَالَ : فَالْتِيمَةُ فِيهِ أَرَايَت إِن خَلالاً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: وَاللَّهِ عَلَى مَال إِلَى أَجَلٍ مَ أَيكُون ذلِكَ حَلالاً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: أَرَايت إِن خَلْكُ حَلالاً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : فَالْقِيمَةُ فِيهِ أَرَالِكُ عَلَالًا فِي أَنْ ذَلِكَ حَلالاً فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : فَاللَّهِ مَالًا إِلَى أَجَلٍ مَحْهُ ولَ فَالْقِيمَةُ فِيهِ أَلَى أَن ذَلِكَ حَلالاً فِي قَالَ : فَاللَّهُ إِنْ كَاللَّ فَالَتِهُ اللَّهُ فِي الْبِيوعِ: مَن باعَ إِلَى أَجَلٍ مَحْهُ ولَ فَالْقِيمَة فِيهِ خَالًا إِلَى كَانِت فَاتت .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في الرجل: إذا خلع امرأته كـم يكـون مـن الطلاق (٨٤/٤) . هـ الطلاق (٨٤/٤) .

قُلْت : أَرَأَيت إن خالَعَهَا عَلَى أَن أَعْطَتُهُ عَبِدًا عَلَى أَن رَادَهَا هَذَا الزَّوْجُ أَلْفَ دِرْهَمٍ ؟ فَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الْخلْعِ شَيئًا وَلَكِنِي أَرَى ذلِكَ جَائزًا وَلا يشْبهُ الْخلْعُ فِي هَذَا النكاحَ ؛ لأنهُ إن كَان فِي الْعَبِدِ فَضُلِّ عَلَى قِيمَةِ أَلْفِ دِرْهَم فَقَدْ أَعْطَتُهُ شَيئًا مِن مَالِهَا عَلَى أَن أَخذت مِنهُ بضعُها ، وَإِن كَان كَفَافًا فَهِي مُباراةٌ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : لا بأس أَن يَبارا عَلَى أَن لا يعْطِيهَا شَيئًا وَلا تعْطِيهُ هِي شَيئًا . وَقَالَ مَالِكٌ : هِي تطليقة بّائنة وَإِن كَانت أَلْفًا أَكْثرَ مِن قِيمَةِ الْعَبِدِ فَإِن مَالِكًا سُئلً عَن الرَّجُلِ يصَالِحُ امْرَأَتُهُ عَلَى أَن يعْطِيهَا كَانت أَلْفًا أَكْثرَ مِن قِيمَةِ الْعَبِدِ فَإِن مَالِكًا سُئلً عَن الرَّجُلِ يصَالِحُ امْرَأَتُهُ عَلَى أَن يعْطِيهَا كَانت أَلْفًا أَكْثرَ مِن قِيمَةِ الْعَبِدِ فَإِن مَالِكًا سُئلً عَن الرَّجُلِ يصَالِحُ امْرَأَتُهُ عَلَى أَن يعْطِيهَا كَانت أَلْفًا أَكْثرَ مِن قِيمَةِ الْعَبِدِ فَإِن مَالِكًا سُئلً عَن الرَّجُلِ يصَالِحُ امْرَأَتُهُ عَلَى أَن يعْطِيهَا وَهِي لِلْمَرْأَةِ وَالصَّلُحُ ثَابِتٌ . فَقَالَ مَالِكٌ : لا يرْجعُ بِهَا وَهِي لِلْمَرْأَةِ وَالصَّلُحُ ثَابِتٌ . فَقَالَ لَهُ بعُضُ أَوْتِهِ إلْمَا أَيرْجِعُ بهَا عَلَى امْرَأَتِهِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا يرْجعُ بها وَهِي لِلْمَرْأَةِ وَالصَّلُحُ ثَابِتٌ . فَقَالَ الْبَعْدُ وَهِي لِلْمَرْأَةِ وَالصَّلُحُ ثَابِتٌ . يُحَمِّلُ الْمَالُحُ وَهَا مَلُكُ وَلَا مَالِكُ وَهَا مَالِكُ وَالصَلُحُ وَالْمَلُكُ وَاللَا الْمَرْأَةَ عَلَى عَبِدٍ فَاسْتَحِقً الْعَبِدُ إِن لِلْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ قِيمَةَ الْعَبِد ، وَكَذَلِكَ مَنْ الْمَدْ وَالْ مَلْكُ فَي الْحَلْعُ مِثْلُ هَذَا . وَكَذَلِكُ مَنْ الْمُ مُنْ الْمُ مِثْلُ هَذَا . .

فِي نَفَقَةِ الْمُخْلِعَةِ الْكَامِلِ وَغَيْرِ الْكَامِلِ وَالْمَبِنُونَةِ الْكَامِلِ وَغَيْرِ الْكَامِلِ

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تَخْتَلِعُ مِن زَوْجَهَا وَهِي حَامِلٌ أَو غيرُ حَامِلٍ ، عَلِمَ بِحَمْلِهَا أَو لَمْ يَعْلَمْ هَلْ عَلَيهِ نَفْقَةٌ ؟ قَالَ : إِن كَانت غيرَ حَامِلِ فَلا نَفْقَةٌ لَهَا ، وَإِن كَانت حَامِلا فَلَهُ يَعْلَمُ هَلْ عَلَيهِ نَفْقَةٌ وَمْلِهَا فَعَلَيهِ نَفْقَةُ الْحَمْلِ . قُلْت : فَإِن كَانت مَبتوتةٌ وَهِي حَامِلٌ فَعَلَيهِ يَهُ وَلَا اللّهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَسْكِنُوهُن مِن حَيث نَفَقَتَهَا ؟ قَالَ ابن نافِع : قَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ اللّهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَسْكِنُوهُن مِن حَيث سَكَنتُمْ مِن وُجُدِكُمْ وَلا تَضَارُوهُن لِتَضَيقُوا عَلَيهِن ﴾ [الطلاق:٦] قَالَ : يعْنِي الْمُطَلَّقَاتِ اللائي قَد بنَّ مِن أَزْوَاجِهِن فَلا رَجْعَةَ لَهُمْ عَلَيهِن ﴾ [الطلاق:٦] قَالَ : يعْنِي الْمُطَلَّقَات حَامِلا فَلَهَ السَّكْنَى وَلا نَفْقَةَ لَهَا وَلا كُسُوةَ ؛ لأَنهَا بائنَّ مِنهُ ، وَلا يتوًارَثان وَلا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيها . فَلَكُ الشَّكْنَى وَلا نَفْقَةَ لَهَا النَفَقَةُ وَالْكُسُوةُ وَالْمَسْكَن حَتى تنقضِي عِدَّتِهَا . قَالَ مَالِكٌ : قَالَ كَانت حَامِلا فَلَهَ النَّهُ مُ عَلَيها السُكْنَى وَلا نَفْقَة لَهَا النَفْقَةُ وَالْكُسُوةُ وَالْمَسْكَن حَتى تنقضِي عِدَّتِها . قَالَ مَالِكٌ : قَالَ كَانت حَامِلا فَلَهَ النَّهُ مُ عَلَيها وَلا يَخْرُجُن مَا كُن فِي عِدَّتِهِن وَلَمْ وَلَمْ وَلا يَوْمَرُوا فَلَكَ الزَمِّ لأَزْوَاجِهِن مَع نَفَقَتِهِن وَكُسْوتِهِن كُن حَوَامِلَ أَو غيرَ بالسَّكْنَى لَهُن ؛ لأَن ذلِكَ لازمٌ لأَنْ وَاجِهِن مَع نَفَقَتِهِن وَكُسْوتِهِن كُن حَوَامِلَ أَو غيرَ بالسَّكُنَى لَهُن ؛ لأَن ذلِكَ لازمٌ لأَنْ وَاجِهِن مَع نَفَقَتِهِن وَكُسْوتِهِن كُن حَوامِلَ أَو غيرَ بالسَّكُنَى لَهُن ؛ لأَن ذلِكَ لازمٌ لأَنْ وَاجِهِن مَع نَفَقَتِهِن وَكُسْوتِهِن وَكُسْوتِهِن كُن حَوامِلَ أَو غيرَ بالسَّهُ عَلَيها والسَّوالِي اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهَا السَّوْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ الللْهُ عَلَى الْهُ عَلَوْ الْوَلْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْكُونُ وَالْمُهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْفَالِقُ الْمُعْوَالِ الْقَالِقُولُ اللَّهُ الْكُولُولُ اللَّهُ الْعَلَى الْمُؤَالِقُه

حَوَامِلَ ، وَإِنِمَا أَمَرَ اللَّهُ لِلْحَوَامِلِ اللائي قَدْ بنَّ مِن أَزْوَاجِهِنِ بالسُّكْنِي وَالنفَقَةِ ، أَلا تَـرَى أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمَبتوتةِ الَّتِي لا حَمْلَ بِهَا لِفَاطِمَةَ بنتِ قَيس : « لا نفَقَةَ لَكِ » (١).

قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ عِندَنا فِي نَفَقَةِ الْحَامِلِ الْمُطلَّقَةِ شَيَّ مَعْلُومٌ عَلَى غَنِي وَلا مِسْكِين فِي الآفَاقِ وَلا فِي الْقُرَى ، وَلا فِي الْمَدَائِن لِغلاءِ سِعْر ، وَلا لِرُخصِهِ ، إنمَا ذلِكَ عَلَى قَدْر يسْرهِ وَعُسْرهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَان زَوْجُهَا يَسِعُ بَخِدْمَةٍ أَخدَمَهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : النفَقَةُ عَلَى كُلِّ مَن طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَو اختلَعَت مِنهُ وَهِي حَامِلٌ وَلَمْ تَتبرَّأُ مِنهُ حَتى تضعَ حَمْلَهَا ، فَإِن مَات زَوْجُهَا قَبلَ أَن تضعَ حَمْلَهَا انقَضَت النفَقَةُ عَنهَا .

وَقَدْ قَالَ سُلَيمَان بن يسَارٍ فِي الْمُفْتدِيةِ: لا نفَقَةَ لَهَا إلا أَن تكُون حَامِلا ، وَقَدْ قَالَ جَابرُ بن عَبدِ اللَّهِ وَأَبو أَمَامَةً بن سَهْلِ بن حُنيف (٢) وَسُلَيمَان بن يسَار وَابن الْمُسَيب وَعَمْرَةُ بنت عَبدِ الرَّحْمَن وَعَبدُ اللَّهِ بن أَبِي سَلَمَةَ وَرَبيعَةُ وَغيرُهُمْ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يَتَوَفَّى عَنهَا زَوْجُهَا: لا نفَقَةَ لَهَا ، حَسْبهَا مِيرَاثهَا (٣) .

وَقَالَ عَبدُ الرَّحْمَن بن الْقَاسِمِ: سَمِعْت مَالِكًا وَسُئلَ عَن رَجُلِ تـزَوَّجَ بَكَّةَ ثـمَّ خـرَجَ مِنهَا فَوَكَل وَكِيل ثَمَّ قَـدِمَ الـزَّوْجُ ، قَالَ: قَالَ مِنهَا فَوَكَل وَكِيل ثَمَّ قَـدِمَ الـزَّوْجُ ، قَالَ: قَالَ مَالِكٌ : الصُّلْحُ جَائزٌ عَلَيهِ ، قُلْت : أَرَأَيت إِن وَكَّلَ رَجُلَين عَلَى أَن يَخلَعَا امْرَأَتهُ فَخلَعَهَا مَاكُ : الصُّلْحُ جَائزٌ عَلَيهِ ، قُلْت : أَرَأَيت إِن وَكَّلَ رَجُلَين عَلَى أَن يَخلَعَا امْرَأَتهُ فَخلَعَهَا أَحَدُهُمَا ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ ذلِكَ ؟ لأَنهُ لَوْ وَكَّلَهُمَا جَمِيعًا يَشْتَرِيان لَهُ سِلْعَةً مِن السِّلَعِ أَو يَعْمَل ذلِكَ أَحَدُهُمَا دُون صَاحِبِهِ – إِن ذلِك عَيرُ جَائزِ .

مًا جَاءَ فِي خَلْطُ غِيرِ اللَّهُ خُولُ بِهَا

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مَهْرِ مِائةِ دِينارِ فَدَفَعَ إِلَيهَا الْمِائةَ فَخالَعَتهُ قَبلَ الْبناءِ بِهَا عَلَى أَن دَفَعَت إِلَيهِ غُلامَهَا ، هَلْ يرْجعُ إِلَيهَا بنصَّف ِ الْمِائةِ أَمْ لا ؟ قَالَ ابن الْقَاسِم : أَرَى أَن ترُدَّ الْمِائةَ كُلُّهَا ، وَذلِكَ أَني سَمِعْت مَالِكًا وَسُئِلَ عَن رَجُلٍ تزَوَّجَ امْرَأَةً

⁽١) رواه مسلم في الطلاق (١٤٨٠) من حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها .

⁽٢) أسعد أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري ، ولد في حياة النبي ﷺ ، وروى عنه مرسلا وعن عمر وعثمان وأبيه سهل وعمه عثمان وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم ، وروى عنه ابناه سهل ومحمد والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، ثقة . انظر تهذيب التهذيب (١/ ١٦٩).

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢١٣١، ١٢١٣٦، ١٢١٣٣) عن جَـابر بــن عبــد الله ، وابــن أبــي شيبة في المصنف في الطلاق- باب في المتوفي عنها زوجها وهــي حامــل (٤/ ١٤٥، ١٤٥) رقــم (١) عن جابر وسعيد بن المسيب .

بَهُو مُسَمَّى ، فَافْتدَت مِنهُ بِعَشَرَةِ دَنانيرَ تَدْفَعُهَا إلَيهِ قَبِلَ أَن يَـدْخلَ بِهَـا عَلَـى أَن يخلِّي سَبِيلَهَا ، فَفَعَلَ ثُمَّ أَرَادَت أَن تَبَعَهُ بِنصْفِ الْمَهْرِ ، قَالَ : ذلِكَ لَيسَ لَهَـا . وَقَالَ مَالِكٌ : هُو لَمْ يَرْضَ أَن يخلِّي سَبِيلَهَا حَتى يأخذ مِنهَا فَكَيفَ تَبَعُهُ ؟ قَالَ : وَسَمِعْت اللَّيث يقُولُ ذَلِكَ لَ.

قَالَ ابن الْقَاسِم : وَلَمْ نَسْأَلْ إِن كَانَ يَنْقِدُهَا أَو لَمْ يَنْقِدُهَا . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَسَوَاءٌ عِندِي نَقَدَهَا أَو لَمْ يَنْقِدُهَا ، وَمِمَّا يَبِينِ أَن لَوْ كَان نَقَدَهَا ثُمَّ دَعَتُهُ إِلَى مُتَارَكَتِهَا وَمُبارَأَتِهَا فَفَعَلَ لَوَجَب عَلَيهَا إِن كَانت أَخذت الصَّدَاقَ أَن ترُدَّهُ كُلَّهُ فَهِي حِين زَادَتهُ آخرَان لا يُسْكُ مِن الْمَهْرِ شَيئًا إِن كَانت قَبضَتهُ ، ولَوْ كَان يكُون لَهَا أَن تَبْعَهُ إِذَا لَمْ تَعْطِهِ وَهُمَا إِذَا اصْطَلَحَا قَبلَ أَن يَدْخلَ بِهَا أَو يَتَفَرَّقَا عَلَى وَجُهِ يكُون لَهَا أَن تَبْعَهُ إِذَا لَمْ تَعْطِهِ وَهُمَا إِذَا اصْطَلَحَا قَبلَ أَن يَدْخلَ بِهَا أَو يَتَفَرَّقَا عَلَى وَجُهِ يكُون لَهَا أَن تَبْعَهُ إِذَا لَمْ يَعْطِهِ وَهُمَا إِذَا اصْطَلَحَا قَبلَ أَن يَدْخلَ بِهَا أَو يَتَفَرَّقَا عَلَى وَجُهِ الْمُبارَأَةِ مِن أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنْهَا لا تَحْبسُ شَيئًا مِمَّا كَان نَقَدَهَا وَلَمْ تَبعُهُ بِشَيءٍ إِن كَان لَمْ ينقِدْهَا ، فَهُوَ حِين أَنَهُ لَمْ يرْضَ أَن يتارِكِهَا أَو يَبارِئِهَا حَتَى أَخِذ لَى الْوَجْهَين جَمِيعًا .

وَلَكِن لَوْ أَن رَجُلا قَدْ تَزَوَّجَ اَمْرَأَةً وَسَمَّى لَهَا صَدَاقَهَا فَسَأَلَتُهُ قَبِلَ أَن يدخلَ أَن يطلّقَهَا عَلَى أَن تعطيهُ شَيئًا مِن صَدَاقِهَا كَان لَهُ مَا أَعْطَتُهُ مِن صَدَاقِهَا وَرَجَعَت عَلَيهِ فِيمَا بَعِي بنصْف مَا بقي فِي يدَيهَا بعْدَ الَّذِي أَعْطَتُهُ مِن صَدَاقِهَا . وَإِن كَانتَ إِنَمَا قَالَت: طَلّقْني تطليقة وَلَكَ عَشَرَةُ دَنانيرَ فَإِنهُ إِن كَان لَمْ يسْتُن ذلِكَ مِن صَدَاقِهَا فَإِنهَا تَبعُهُ بنصْ فَ تطليقة وَلَك عَشَرة دُنانيرَ فَإِنهُ إِن كَان لَمْ يسْتُن ذلِك مِن صَدَاقِهَا فَإِنهَا تَبعُهُ بنصْ فَ الْمَهْرِ إِن كَان قَدْ نقدَهَا إِياهُ ، سَوَاءٌ الَّذِي أَخذَهُ مِنهُ الْمُهْرِ إِن كَان قَدْ نقدَهَا إِياهُ ، سَوَاءٌ الَّذِي أَخذ مِنها أَو أَخذتهُ مِنهُ ، وَإِنهَا اشْتَرَت مِنهُ طَلاقَهَا ، وَمِمًّا يبين ذلِكَ لَكَ أَن لَوْ قَالَت لَهُ: وَلِنكَ اللهُ ا

قُلْت : هَلْ يجِلُ لِلزَّوْجِ أَن يأْخذ مِن امْرَأَتِهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا فِي الْخلْعِ ؟ قَالَ : قَالَ

مَالِكٌ : نَعَمْ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لَمْ أَزَلْ أَسْمَعْ مِن أَهْلِ الْعِلْم وَهُوَ الأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيهِ عِندَنا أَن الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَصِلْ لِلْمَرْأَةِ وَلَمْ يَأْتِ إِلَيهَا وَلَمْ تَؤْتِ الْمَرْأَةُ مِن قِبلِهِ وَأَحَبت فِرَاقَهُ فَإِنهُ يَجِلُ لَهُ أَن يَقْبلَ مِنهَا مَا افْتَدَت بهِ . وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ النبي بامْرَأَةِ ثابتِ بن قَيسِ فِرَاقَهُ فَإِنهُ يَجِلُّ لَهُ أَن يَقْبلَ مِنهَا مَا افْتَدَت بهِ . وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ النبي بامْرَأَةِ ثابتِ بن قَيسِ ابن شِمَاسِ حِين جَاءَت فَقَالَت : لا أَنا وَلا ثابتٌ لِزَوْجِهَا ، وَقَالَت: يا رَسُولَ اللّهِ كُلُّ مَا أَعْطَاني عِندِي وَافِرٌ ، فَقَالَ النبي ﷺ : « خذ مِنهَا » فَأَخذ مِنهَا وَتَرَكَ (١).

وَفِي حَدِيثٍ آخرَ ذكرَهُ ابن نبهان (٢) عَنِ الحَسَنِ بْنِ عِمَارَةَ (٣) عَنْ عَطَّية العوفي (٤) ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخدّرِيُّ أَنَّ أُخْتَهُ كَانَتْ تَحْتَ رَجُلِ ، فَكَانَ بَينْهِمُ ا دَرَّ (٥) وجَفَاءُ حِين عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخدّرِيُّ أَنَّ أُخْتَهُ كَانَتْ تَحْتَ رَجُلِ ، فَكَانَ بَينْهِمُ ا دَرَّ (٥) وجَفَاءُ حِين تَعَالَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَتُرُدِّينَ إلَيهِ حَدِيقَتهُ ؟» قَالَت : نعَمْ ، وَأَزيِدُهُ فَأَعَادَ ذلِكَ ثلاث مَرَّاتٍ ، فَقَالَ عِندَ الرَّابِعَةِ : « رُدِّي عَليهِ حَدِيقَتهُ وَزِيدِيهِ » (٢) .

وَذَكَرَ أَشْهَلُ بِن حَاتِم (٧) عَن عَبدِ اللَّهِ بِن عَوْنِ (١) عَن مُحَمَّدِ بِن سِيرِين قَالَ:

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٤٣،٤٤٢) رقم (٣١) ، وأبـو داود في الطلاق (٢٢٢٧) ، والنسائي في الطلاق (٦/ ١٦٩) رقم (٣٤٦٢) من حـديث حبيبـة بنـت سـهل الأنصـاري وسـنده صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن أبي داود والنسائي - ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽۲) سبق تعریفه .

⁽٣) الحسن بن عمارة المضرب البجلي ، روى عن يزيد أبي مريم والحكم بـن عتيبة وابـن أبـي مليكة والزهري والأعمش وغيرهم ، وروى عنه السفيانان وعيسى بـن يـونس وعبـد الـرزاق وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، وقال أحمد: متروك الحديث وقال النسائي: ليس بثقة ، وضعفه العجلـي وغـيره . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٠٥- ٥٠٦) .

⁽٤) عطية بن سعد بن جنادة العوفي ، روى عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وزيد بن أرقم وغيرهم ، وروى عنه ابناه الحسن وعمر والأعمش وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم ضعفه أحمد والنسائي وأبو حاتم وابن حبان ، وقال أبو زرعة : لين .انظر تهذيب التهذيب (١٤٤٠١٤٣/٤).

⁽٥) درء الشيء : دفعه ورده ، كما في القاموس .

⁽٦) رواه الدارقطني (٣٥٨٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥١٥، ٥١٥) من حـديث أبـي سـعيد الخدري ﷺ وسنده ضعيف لضعف الحسن بن عمارة .

⁽٧) أشهل بن حاتم الجمحي ، روى عن ابن عـون وقـرة بـن خالـد وكهمـس بـن الحسـن وابـن لهيعـة وغيرهـم، وروى عنه ابن وهب والصنعاني والدقيقي والحارث بن أبي أسـامة وغيرهـم ، قـال ابـن معين: لا شيء،وضعفه العجلي، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي . انظر تهذيب التهذيب (٢٨٨/١).

⁽٨) عبد الله بن عون بن أرطبان المزني ، روى عن أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والحسن البصري وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ، وروى عنه الأعمش والثوري وشعبة ووكيع وابن المبارك وغيرهم وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد ، وذكره ابن حبان =

جَاءَت امْرَأَةٌ إِلَى عُمَرَ بن الْخطَّاب تشْتكِي زَوْجَهَا فَحُبسَت فِي بيت فِيهِ زبلٌ (١) فَباتت فَلَمَّا أَصْبحَت بِعَث إِلَيهَا فَقَالَ: كَيفَ بِتّ اللَّيلَة ؟ فَقَالَت: مَا بِتّ لَيلَةً أَكُونَ فِيهَا أَقَرَّ عَينًا مِن اللَّيلَة ، فَسَأَلَهَا عَن زَوْجهَا فَأَثنت عَلَيهِ خيرًا وَقَالَت: إِنهُ وَإِنهُ وَلَكِن لا أَمْلِكُ غيرَ مِن اللَّيلَة ، فَسَأَلَهَا عَن زَوْجهَا فَأَثنت عَليهِ خيرًا وَقَالَت: إِنهُ وَإِنهُ وَلَكِن لا أَمْلِكُ غيرَ هَذا ، فَأَذِن لَهَا عُمَرُ فِي الْفِدَاءِ . سُفْيانِ الثورِي وَالْحَارِث عَن أَيوب بن أَبي تجيمة عَن كثير (٢) مَوْلَى ابْنِ سَمُرَة نحُو هَذا الْحَدِيثِ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ لِزَوْجهَا: اخلَعْهَا وَلَوْ مِن قُرْطِهَا (٣) .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِمَّن يَقْتَدَى بِهِ يَكْرَهُ أَن تَفْتَدِي الْمَرْأَةُ بِأَكْثَرَ مِن صَدَاقِهَا ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة:٢٢٩] . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن مَوْلاةً لِصَفِيةَ احتلَعَت مِن زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيءٍ لَهَا فَلَمْ يَنكِرْ ذَلِكَ عَبدُ اللَّهِ بِن عُمَرَ (٤) . وقَالَ رَبِيعَةُ وَأَبو الزِّنادِ: لا جُناحَ عَلَيهِ أَن يأْخذ مِنهَا أَكْثرَ مِمَّا أَعْطَاهَا .

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الَّتِي تَفْتَدِي مِن زَوْجَهَا: إنه أَإِذَا عُلِمَ أَن زَوْجَهَا أَضَرَّ بِهَا أَو ضَيقَ عَلَيهَا وَأَنهُ لَهَا ظَالِمٌ مَضَى عَلَيهِ الطَّلاقُ وَرَدَّ عَلَيهَا مَالَهَا ، وَهَذَا الَّذِي كُنت أَسْمَعُ وَالَّذِي عَلَيهِ الأَمْرُ عِندَنا (٥). يونسُ عَن ابن شِهَابِ أَنهُ قَالَ: إِن كَانت الإِسَاءَةُ مِن قِبلِهَا فَلَهُ شَرْطُهُ وَإِن كَانت مِن قِبلِهِ فَقَدْ فَارَقَهَا وَلا شَرْطَ لَهُ .

مَالِكٌ عَن هِشَامِ بِن عُرْوَةَ عَن أَبِيهِ أَنهُ كَان يقُولُ : إذا لَمْ تؤْت الْمَرْأَةُ مِن قِبلِ زَوْجهَا حَلَّ لَهُ أَن يقْبلَ مِنهَا الْفِدَاءَ (٦) . عَمْرُو بِن الْحَارِثِ عَن ابِن شِهَابِ أَنهُ قَالَ : نرَى أَن مِن

⁼ في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٤ - ٢٢٦).

⁽١) الزبل : روث البهائم والطيور وما تسمد به الأرض .

⁽٢) كثير بن أبي كثير البصوي ، مولى عبد الرحمن بن سمرة ، روى عن مولاه وابن عباس وأبي هريسرة وابن المسيب وغيرهم ، وروى عنه محمد بن سيرين وأيـوب السـختياني وقتـادة ، قـال العجلـي : تابعى ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٥٨٧).

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١٨٩٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق باب من رخص أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها (٤/ ٩٣) رقم (١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥١٥) من حديث كثير مولى ابن سمرة عن عمر بن الخطاب ...

⁽٤) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٤٣) رقم (٣٢) ، وابن أبي شيبة في المصدر السابق (٩٤،٩٣/٤) رقم (٣) من حديث نافع .

⁽٥) رواه مالك في المصدر السابق (٤/ ٤٤٪) رقم (8) .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في الرجل: متى يطيب له أن يخلع امرأتـ ه =

الْحُدُودِ الَّتِي ذكر اللَّهُ فيما يكُون فِي الْعِشْرَةِ بين الْمَرْأَةِ وَزَوْجَهَا: إذا اسْتخفَّت بحَقً زَوْجَهَا فَنشَزَت عَلَيهِ وَأَسَاءَت عِشْرَتهُ وَأَحْشت قَسَمَهُ ، أَو خرَجَت بغير إذنهِ أَو أَذِنت فِي بيتِهِ لِمَن يكْرَهُ أَو أَظْهَرَت لَهُ الْبغض ، فَنرَى أَن ذلك مِمَّا يحِلُّ بهِ الْخَلْعُ وَلا يصْلُحُ لِزَوْجَهَا خَلْعُهَا حَتى يؤْتى مِن قِبلِهَا ، فَإِذا كَانت هِي تؤتى مِن قِبلِهِ فَلا نرَى خلْعَهَا يَعُوزُ (۱) .

ابن لَهِيعَةَ عَن ابن الأَشَج أَنهُ قَالَ: لا بأُسَ بَمَا صَالَحْت عَلَيهِ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانت ناشِزًا ، قَالَ بكَير : وَلا أَرَى امْرَأَةً أَبت أَن تخرُجَ مَعَ زَوْجِهَا إِلَى بلَدٍ إِلا ناشِزَةً .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ عَلَى عَبدِكِ هَذَا ، فَقَامَت مِن مَجْلِسِهَا ذَلِكَ قَبلَ أَن تَقْبلَ ، ثُمَّ قَالَت بعْدَ ذَلِكَ: خذ الْعَبدَ وَأَنا طَالِقٌ ؟ قَالَ : هَذَا فِي قَوْل مَالِكٍ لا شَيءَ لَهَا إِلا أَن تَقُولَ : قَدْ قَبلْت قَبلَ أَن يَتفَرَّقًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: إِذَا أَعْطَيتنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ فَهِي طَالِقٌ ثلاثًا ؟ دِرْهَمٍ فَأَنتِ طَالِقٌ ثلاثًا ؟ فَأَنتِ طَالِقٌ ثلاثًا أَيكُون ذَلِكَ لَهَا مَتى مَا أَعْطَتهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَهِي طَالِقٌ ثلاثًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : مَن قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكَ بيدِكِ مَتى مَا شِئتِ أَو إِلَى شَهْرٍ فَأَمْرُهَا بيدِهَا إِلَى قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكَ بيدِكِ مَتى مَا شِئتِ أَو إِلَى شَهْرٍ فَأَمْرُهَا بيدِهَا إِلَى قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكَ بيدِكِ مَتى مَا شِئتِ أَو إِلَى شَهْرٍ فَأَمْرُهَا بيدِهَا إِلَى قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكَ بيدِكِ مَتى مَا شِئتِ أَو إِلَى شَهْرٍ فَأَمْرُهَا بيدِهَا إِلَى قَالَ لا أَن توقَفَ قَبلَ ذَلِكَ فَتَقْضِي أَو ترَدَّ أَو يَطَأَهَا قَبلَ ذَلِكَ فَيبطُلُ اللّذِي كَان فِي يدِهَا مِن ذَلِكَ بَالُوطْءِ إِذَا أَمْكَنتَهُ ، وَلا يكُونَ لَهَا أَن تَقْضِي بعْدَ ذَلِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَنهَا أَعْطَتهُ شَيئًا عَلَى أَن يطَلِّقَ وَيشْترِطَ رَجْعَتهُ ؟ قَالَ : إذا يُمْضِي عَلَيهِ الْحُلْعُ وَيكُون شَرطُهُ الرَّجْعَةُ باطِلا ؛ لأن شُرُوطَهُ لاَ تَحِلُّ ؛ لأن سُنةَ الْحُلْعِ أَن كُلَّ مَن طَلَّقَ بشَيءٍ وَلَمْ يشْترِطْ شَيئًا وَلَمْ يسَمِّهِ مِن الطَّلاق كَان خلْعًا ، وَالْخلْعُ وَاحِدَةٌ بائنةٌ لا رَجْعَةَ لَهُ فِيهَا ، وَهِي تَعْتد عِدَّةَ الْمُطلَّقَةِ ، فَإِن أَرَادَ وَأَرَادَت نكَاحَهُ إِن لَمْ تكُن مَضَت مِنهُ قَبلَ ذلِكَ إِن كَان عَبدًا تطلِيقَةٌ أَو حُرًّا تطلِيقَتان وَهِي فِي عِدَّةٍ مِنهُ فِعْ لا ؛ لأن الْمَاءَ مَاؤُهُ بوَجْهِ الْمَاءِ الْمُسْتَقِيمِ بالْوَطْءِ الْحَلال لَيسَ بوَطْءِ الشَّبْهَةِ .

قُلْت : فَإِن لَمْ يَسَمِّيا طَلَاقًا وَقَدْ أَخِذَ مِنْهَا الْفِدَاءَ وَانْقَلَبِت إِلَى أَهْلِهَا ، وَقَالا: ذَاكَ بِذَاكَ ؟ فَقَالَ : هُوَ طَلَاقُ الْخُلْع . قُلْت : فَإِذَا سَمَّيا طَلَاقًا ؟ قَالَ : إِذَا يُمْضِي مَا سَمَّيا مِن الطَّلاق . قُلْت : فَإِن اشْتَرَطَ أَنْهَا إِن طَلَبِت شَيئًا رَجَعَت زَوْجًا لَـهُ ؟ قَالَ : لا مَرْدُودَةَ الطَّلاق . قُلْت : فَإِن اشْتَرَطَ أَنْهَا إِن طَلَبِت شَيئًا رَجَعَت زَوْجًا لَـهُ ؟ قَالَ : لا مَرْدُودَة

 ⁽۱۲) من هشام بن عروة .

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (٩ ١١٨٥) ، وابن أبي شـيبة في المصـدر السـابق (٤/ ٨٤) رقـم (١٦) عن الزهري بنحوه .

لِطَلاقِهِ إِياهَا وَلا يرْجعُ إِلا بَنَكَاحِ جَدِيدٍ ، كَمَا ينبغِي النكَاحُ مِن الْوَلِي وَالصَّدَاقِ وَالأَمْرِ الْمُبتدَأِ ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ : شُرُوطُهُ باطِلَةٌ وَالطَّلاقُ لازمٌ ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ أَيضًا فِيمَا يشْترطُ عَلَيهَا فِي الْخلْعِ: إِن خالَعَهَا وَاشْترَطَ رَجْعَتهَا أَيكُون لَهُ ؟ إِن الْخلْعِ مَاضٍ وَلا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيهَا .

قَالَ اللَّيث: قَالَ يَحْيى بن سَعِيدٍ: كَان عُثمَان بن عَفَّان يقُولُ: كُلُّ فُرْقَةٍ كَانت بين زَوْجِ وَامْرَأَةٍ بَخَلْعِ فَارَقَهَا وَلَمْ يَسَمِّ لَهَا صَدَاقًا فَإِن فُرْقَتَهُمَا وَاحِدَةٌ بائنةٌ يَخطُبهَا إِن شَاءَ ، فَإِن أَخذ مِنهَا شَيئًا عَلَى أَن يسَمِّي فَسَمَّى فَهُوَ عَلَى مَا سَمَّى ، إِن سَمَّى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً وَإِن اللهِ عَلَى أَن يسَمِّي فَهُوَ عَلَى مَا سَمَّى ، إِن سَمَّى وَاحِدَةً وَإِن سَمَّى أَكْثرَ مِن ذَلِكَ فَهُو عَلَى مَا سَمَّى (١). قَالَ ابن شِهاب: وَلا مِيرَاث بينهُمَا ، وَقَدْ قَالَ ذَلِكَ عُثمَان بن عَفَّان وَسُلَيمَان بن يسَار وَرَبيعَةُ وَابين شِهاب وَابن شَيهاب وَابن قُسيطٍ (٢). قَالَ ابن الْمُسَيب : وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ ال

قُلْت : أَرَأَيت إِن خَالَعَهَا الزَّوْجُ وَهُوَ يَنوِي بِالْخَلْعِ ثَلاثًا ؟ قَالَ : يَلْزَمُهُ الثلاث فِي قَوْلِ مَالِكِ ، قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَت : أُخَالِعُكَ عَلَى أَن أَكُون طَالِقًا تَطْلِيقَتِين ، وَفَعَلَ أَتْلُزَمُهُ التَطْلِيقَتَان فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ لَمْ يِكُن لِلْمَرْأَةِ عَلَى أَتْلُزَمُهُ التَطْلِيقَتَان فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ لَمْ يَكُون لِلْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ دَينٌ وَلا مَهْرٌ فَقَالَ الزَّوْجُ: أُخَالِعُك عَلَى أَن أُعْطِيك مِائة دِرْهَم فَقَبلَت ، أَيكُون الزَّوْج دَينٌ وَلا مَهْرٌ فَقَالَ الزَّوْجُ : أُخالِعُك عَلَى أَن أُعْطِيك مِائة دِرْهَم فَقَبلَت ، أَيكُون هَذا خلْعًا وَتَكُون تَطْلِيقَةً بائنة لا يُمْلِكُ رَجْعَتها ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نَوْ لَمْ يَعْطِهَا الزَّوْجُ شَيئًا فَخَالَعَهَا فَهِي بِذَلِك النَّيْ .

وَقَالَ غيرُهُ: فَقِيلَ لَهُ: فَالْمُطَلِّقُ طَلاقَ الْخلْعِ أَوَاحِدَةٌ بائنةٌ هِي أَمْ وَاحِدَةٌ وَلَـهُ عَلَيهَا الرَّجْعَةُ أَو الْبتةَ؟ قَالَ: بلْ الْبتةَ؛ لأنهُ لا تكُونُ وَاحِدَةً بائنةً أَبدًا إلا بخلْع وَإِلا فَقَـدْ طَلَّقَهَا طَلاقَ الْبتةِ؛ لأنهُ لَيسَ لَهُ دُونِ الْبتةِ طَلاقُ يَحِينٍ إلا بخلْعٍ، وَصَـارَ كَمَـن قَـالَ طَلَّقَهَا طَلاقَ الْبتةِ؛ لأنهُ لَيسَ لَهُ دُونِ الْبتةِ طَـلاقُ يحِينٍ إلا بخلْعٍ، وَصَـارَ كَمَـن قَـالَ

⁽١)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق _ باب ما قالوا في الرجل إذا خلع امرأتـه كـم يكـون مـن الطلاق (٤/ ٨٤) رقم (١، ٢) عن عثمان ،

⁽٢)رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٦٠٦) عن عثمان بن عفان بنحوه .

⁽٣)رواه البخاري في الطلاق (٥٢٧٣) بنحوه .

لِزَوْجَتِهِ الَّتِي دَحَلَ: بِهَا أَنتِ طَالِقٌ طَلاقَ الْحَلْعِ ، وَمَن قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ أَدْحَلَ نَفْسَهُ فِي الطَّلاق الْبائن إلا بخلْعِ أَو يبلُغُ بِهِ الْقَرْضُ الإقْضَاءَ وَهِي الطَّلاق الْبائن إلا بخلْعِ أَو يبلُغُ بِهِ الْقَرْضُ الإقْضَاءَ وَهِي الْبَتَةَ ، وَقَدْ رَوَى ابن وَهْبِ عَن مَالِكٍ وَابن الْقَاسِمُ : فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتُهُ وَأَعْطَاهَا وَهُوَ أَبُو ضَمْرَةً (١) أَنهُ قَالَ : إنهَا طَلْقَةٌ تُمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَلَيْسَ بخلْع .

وَرَوَى غيرُهُ أَنهُ قَالَ : تبين بوَاحِدَةٍ وَأَكْثُرُ الرُّوَاةِ عَلَى أَنْهَا غيرُ بائن ؛ لأنهُ إنحَا يختلِعُ بَمَا يَأْخَذَ مِنهَا فَيَلْزَمُهُ بذلِكَ سُنتُ الْخَلْعِ فَأَمَّا مَن لَمْ يَأْخَذَ مِنهَا فَلَيسَ بِخَلْعٍ ، وَإِنِمَا هُوَ رَجُلٌ طَلَّقَ وَأَعْطَى فَلَيسَ بخلْع .

قُلْت : أَرَأَيت الْخلْعَ وَالْمُبارَأَةَ عِندَ السُّلْطَان أَو غير السُّلْطَان فِي قَوْلِ مَالِكٍ جَائزٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا يعْرِفُ مَالِكٌ السُّلْطَان . قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِكِ: أَيجُوزُ الْخلْعُ عِندَ غيرِ السُّلْطَان ؟ قَالَ : نعَمْ جَائزٌ . قُلْت : أَرَأَيت إن اختلَعَت الْمَوْأَةُ مِن زَوْجِهَا عَلَى أَن يكُون السُّلْطَان ؟ قَالَ : نعَمْ جَائزٌ . قُلْت : أَرَأَيت إن اختلَعَت الْمَوْأَةُ مِن زَوْجِهَا عَلَى أَن يكُون الْوَلَدُ عِندَ أَبِيهِمْ أَيكُون ذلِكَ لِلأَب أَمْ لا يجُوزُ هَذا الشَّرْطُ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ اللَّوْلَدُ عِندَ أَبِيهِمْ أَيكُون ذلِكَ لِلأَب أَمْ لا يكُون ذلِكَ يضُرُّ بالصَّي ، مِثلُ أَن يكُون يرْضِعُ مَالِكٌ : ذلِكَ لِلأَب وَالشَّرْطُ جَائزٌ إلا أَن يكُون ذلِكَ مُضِرًّا بِهِ فَلَيسَ ذلِكَ لَهُ . قَالَ ابن وَقَدْ عَلِقَ أُمَّهُ فَيخافُ عَلَيهِ إن نزعَ مِنهَا أَن يكُون ذلِكَ مُضِرًّا بِهِ فَلَيسَ ذلِكَ لَهُ . قَالَ ابن الْقَاسِم : وَأَرَى لَهُ أَخذهُ إِياهُ مِنهَا بشَرْطِهِ إذا خرَجَ مِن حَدِّ الإضْرَارِ بِهِ وَالْخوْفِ عَلَيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن اختلَعت مِن زَوْجهَا عَلَى أَنهُ لا سُكْنى لَهَا عَلَى الزَّوْج ؟ قَالَ : إِن كَان إِنَمَا شَرَطَ عَلَيهَا أَن عَلَيهَا كِرَاءَ الْمَسْكَن الَّذِي تعْتد فِيهِ وَهِي فِي مَسْكَن بكِرَاءٍ فَذلِكَ جَائزٌ ، وَإِن كَان شَرَطَ عَلَيهَا إِن كَانت فِي مَسْكَن الزَّوْج أَن عَلَيهَا كِرَاءَ الْمَسْكَن وَهُو كَذَا وَكَذَا وَرُهَمًا كُلَّ شَهْر فَذلِكَ جَائزٌ ، وَإِن كَان إِنمَا شَرَطَ عَلَيهَا حِين قَالَ ذلِكَ عَلَى أَنهُ لا سُكنى لَكِ عَلَى أَن تخرُج مِن مَنزلِهِ الَّذِي تعْتد فِيهِ وَهُو مَسْكَنهُ فَهَذَا لا يجُوزُ وَلا يَصْلُحُ فِي قَوْل مَالِكٍ وَتَسْكُن بغير شَيءٍ وَالْخلعُ مَاض . قُلْت : أَرَأَيت إِن وَقَعَ الشَّرُطُ فَخَالَعَهَا أَن لا سَكنى لَهَا عَلَيهِ عَلَى أَن تخرُج مِن مَنزلِه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ خلْع فَخَالَعَهَا أَن لا سَكنى لَهَا عَلَيهِ عَلَى أَن تخرُج مِن مَنزلِه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ خلْع فَخَالَعَهَا أَن لا سَكنى لَهَا عَلَيهِ عَلَى أَن تخرُج مِن مَنزلِه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ خلْع فَخَالَعَهَا أَن لا سَكنى لَهَا عَلَيهِ عَلَى أَن تَخرُج مِن مَنزلِه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ خلْع وَقَعْ بصَفْقَةِ حَلال وَحَرَام كَان الْخلْعُ جَائزًا وَرُدً مِنهُ الْحَرَامُ .

قُلْت : فَهَلْ يَكُون لِلزُّوْج عَلَى الْمَرْأَةِ شَيءٌ فِيمَا رَدَّت مِن ذلِكَ فِي قَوْل مَالِك ؟

⁽۱) أبو ضمرة هو أنس بن عياض ، روى عن شريك بن أبي نمر وأبي حازم وربيعة وهشام بن عروة وموسى بن عقبة وصالح بن كيسان وغيرهم ، وروى عنه ابن وهب وبقية بن الوليد والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٧، ٢٣٨) .

قَالَ: لا ، قَالَ ابن الْقَاسِم: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يكُونَ لَهُ عَلَى امْرَأَتِهِ دَينٌ إِلَى أَجَلِ اللَّينِ لِلَّذِي يكُونَ لِلْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ دَينٌ إِلَى أَجَلِ ، فَخَالَعَهَا عَلَى أَن يعَجِلَ الَّذِي عَلَيهِ الدَّين لِلَّذِي لَهُ الدَّين دَينهُ قَبَلَ مَحِلٍ أَجَلِ الدَّين . قَالَ مَالِكٌ : الْخَلْعُ جَاتِزٌ وَالدَّينِ إِلَى أَجَلِ فَلَيسَ بَعْلْعُ وَإِنِمَا هُو رَجُلٌ أَعْطَى يعَجَّلُ ، وَقَدْ قِيلَ: إِن الدَّينِ إِذَا كَانَ عَلَيهِ إِلَى أَجَلِ فَلَيسَ بَعْلْعِ وَإِنِمَا هُو رَجُلٌ أَعْطَى وَطَلَّقَ ، فَالطَّلاقُ فِيهِ وَاحِدَةٌ وَهُو يُملِكُ الرَّجْعَةَ وَهَذَا إِذَا كَانَ الدَّينَ عَينًا وَهُو مِمَّا يجُوزُ لِلزَّوْجِ أَن يعَجِلُهُ قَبلَ مَحِلّهِ ، وَأَمَّا إِن كَانَ الدَّينِ عَرَضَا أَو طَعَامًا أَو مِمَّا لا يجُوزُ لِلزَّوْجِ أَن يعَجِلُهُ إِلا برِضَا الْمُرْأَةِ وَلا تسْتَطِيعُ الْمَرْأَةُ قَبضَهُ إِلا برِضَا الزَّوْجِ ، فَهَذَا الَّذِي يكُونَ لِلزَّوْجِ مَنْ عَجَلَهُ إِلا برِضَا الْمُرْأَةِ وَلا تسْتَطِيعُ الْمَرْأَةُ قَبضَهُ إِلا برِضَا الزَّوْجِ ، فَهَذَا الَّذِي يكُونَ خَلُوكُ لَكُ بَعْجِلَ ذَلِكَ لَهَا فَهُ وَلَوْ خَلُعُهُ بِتَعْجِيلِهِ خَلْعًا وَيرَد إِلَى أَجَلِهِ ، وَإِنَمَا طَلاقُهُ إِياهًا عَلَى أَن يعَجِلَ ذَلِكَ لَهَا لَمْ يُحِلَ ذَلِكَ لَهَا لَمْ يَعِجلَ ذَلِكَ لَهَا لَمْ يَعِجلَ ذَلِكَ لَهَا وَيرُد الدَّين إِلَى أَجَلِهِ ، وَإِنَمَ طَلَقَ عَلَى أَن يعَجلَ مَلَى أَن يعَجلَ وَلِهُ وَيرُد وَيرُد الدَّين إِلَى أَجَلِهِ ؛ لأَنهُ إِنَّا طَلَقَ عَلَى أَن يَعَجلَ فَلَكَ مَا لَكَ عَلَى أَن يَعْجلَ فَلَالًا لَكُ وَلَهُ عَلَى أَن يَعْجلَ وَلُوكَ لَهُ أَنْ يَعْجلُ فَلَا لَمْ عَلَى أَن يَعْجلُ وَلَكُ مَا لَكَ عَلَى أَن يَعْجلُ وَلَكُ عَلَى أَن عَلَى أَن يَعْجلُونَ لَهُ إِلَى الطَّلَقَ عَلَى أَن يَعْجلُ وَلَا لَا عَلَى أَن عَلَى أَن يَعْطَاهَا الطَّلَاقَ عَلَى أَن يَعْجلُ وَلُوكَ لَهُ أَحْدُهُ فَأَلُونَ مَا الطَّلَقَ عَلَى أَن يَعْجلُ وَلُوكَ أَلُهُ أَنْ الطَّلَقَ عَلَى أَن يَعْجلُ وَلُولُ لَهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمَالِقُ عَلَى أَن وَالطَّالَقَ يَلْوَا مُنْ أَنْ مَلْقَ عَلَى أَن الطَّلَقَ عَلَى أَن الطَّلَقَ عَلَى اللَّذِي الطَّلَقَ عَلَى أَن مَا اللَّهُ عَلَى أَن مَالَعُ عَلَى

قُلْت: أَرَأَيت إِن خَالَعَ رَجُلِّ امْرَأَتهُ عَلَى أَن أَعْطَتهُ خُرًا ؟ قَالَ: الْخَلْعُ جَائِزٌ ، وَلا شَيءَ لَهُ مِن الْخَمْرِ عَلَيهَا ، فَإِن كَان قَدْ أَخَذ الْخَمْرِ مِنهَا كُسِرَت فِي يبهِ وَلا شَيءَ لَهُ عَلَيهَا . قَالَ: وَسَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي رَجُلٍ خَالَعَ امْرَأَتهُ عَلَى أَن أَسْلَفَتهُ مِائة دِينارِ سَنةً ، فقالَ مَالِكٌ : يرد السَّلفَ إليها وقَدْ ثبت الْخلْعُ وَلا شَيءَ لَهُ عَلَيهَا . قُلْت : أَرَأَيت ان اختلَعَت امْرَأَةٌ مِن زَوْجِهَا عَلَى أَن نفقة الزَّوْجِ عَلَيهَا أَو نفقة الْوَلَهِ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : إِذَا اختلَعَت امْرَأَةٌ مِن زَوْجِهَا عَلَى أَن ترْضِعَ ولَدَهَا مِنهُ سِنين وَتنفِقَ عَلَيهِ الْمَوْلَةِ فِي مَالِهَا وَالنفَقَةُ عَلَيهَا فِي مَالِهَا ، وإِن مَاتت كَان الرَّضَاعُ فِي مَالِهَا وَالنفَقَةُ عَلَيهَا فِي مَالِهَا ، وإِن مَاتت كَان الرَّضَاعُ فِي مَالِهَا وَالنفَقَةُ عَلَيهَا فِي مَالِهَا ، وإِن مَاتت كَان الرَّضَاعُ فِي مَالِهَا وَالنفَقَةُ عَلَيهَا فِي مَالِهَا ، وإِن مَاتت كَان الرَّضَاعُ فِي الْحَوْلُ وَفِي الْحَوْلَين أَو ثلاث سِنين ، فَالمُ مَلْ النفَقَةُ عَلَى الأَمْ وَالرَّضَاعُ فِي الْحَوْلُ وَفِي الْحَوْلِين ، فَأَمَّا مَا بعْد الْحَوْلِين فَذلِك مَوْضُوعٌ عَن الْمَرْأَةِ وَإِن اشْتَرَطَهُ عَلَيهَا النوَّقِ . قَالَ : وَأَفْتى الْحَوْلُ وَلِي وَالْحَوْلِينَ فَذلِك مَوْضُوعٌ عَن الْمَرْأَةِ وَإِن اشْتَرَطَهُ عَلَيهَا النَّوْجُ . قَالَ : وَأَفْتى الْحَوْلُ وَالْحَوْلُ وَوْلِي الْمَوْلَة وَإِن الْمَامُ وَلَا النَعْقَةُ عَلَى الْحَوْلُ وَالْحَوْلُ وَالْحَوْلُ وَالْحَوْلُ وَلَيْكَ مَوْلُوكُ مَنْ الْمَوْلُولُ وَالْمَامُ وَلَا مَا النَّهُ وَلَا النَّوْلُكَ مَوْلُولُ وَلَالُولُ وَلِي الْمَالِقُولُ وَلَالًا اللْعُولُ وَلَالًا النَّهُ الْمُولُولُ وَلَا الْعَلَا الْمَالُولُ وَلَا الْمَالِكُ اللْعَلَقُ الْمَالِقُولُ الْمَالِعُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمُولُولُ وَلِي الْمِي الْحَلْدُ وَلَوْلُولُ وَلِي الْمَالِكُ الْمُؤْلُولُ الْمَالَعُلُولُ الْمَالُولُ

⁽۱) رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في المطالب العالية (١٣٧٣) ، والعجلوني في كشف الحفاء (٢/ ١٦٤) رقم (١٩٩١) ، وقال في التمييز : وإسناده ساقط.قلت: في سنده سوار بن مصعب متروك الحديث .

مَالِكٌ بذلِكَ وَقَضَى بهِ ، وَقَدْ قَالَ الْمَخزُومِي وَغيرُهُ : إن الرَّجُلَ يخالِعُ بالْغرَرِ وَيجُوزُ لَـهُ أخذهُ ، وَأَمَّا بعْدَ الْحَوْلَين غرَرٌ وَنفَقَةُ الزَّوْجِ غرَرٌ ، فَالطَّلاقُ يلْزَمُ وَالْغرَرُ لَهُ يأْخذهَا بهِ ، ألا ترَى أَنهُ يخالِعُ عَلَى الآبق وَالْجَنين وَالثمَر الَّذِي لَمْ يبدُ صَلاحُهُ .

قُلْت : فَهَلْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ عَلَيهَا فِيمَا شَرَطَ عَلَيهَا مِن نَفَقَةٍ وَلَـدِهِ سِينِن بعْدَ الرَّضَاعِ شَيَّ إذا أَبطَلَت شَرْطَهُ ؟ قَالَ : مَا رَأَيت مَالِكًا يَجْعَلُ لَهُ عَلَيهَا لِذَلِكَ شَيئًا ؟ قَالَ : وَقُلْت لِمَالِكِ : فَإِن مَاتِ الْوَلَدُ قَبلَ الْحَوْلِين ، أَيكُونَ لِلزَّوْجِ عَلَى الْمَوْأَةِ شَيَّ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَا رَأَيت أَحَدًا طَلَب ذلِك . فَرَدَدْناهَا عَلَيهِ ، فَقَالَ : مَا رَأَيت أَحَدًا طَلَب ذلِك . فَرَدَدْناهَا عَلَيهِ ، فَقَالَ : مَا رَأَيت أَحَدًا طَلَب ذلِك . قَالَ عَلَى اللَّ عَنها حِين خَلْك . قَلْت : مَا الْحُلْمَةُ ، فَإِذَا هَلَكَ قَبلَ ذَلِكَ فَلا شَيءَ لِلزَّوْجِ عَلَيهَا ، قَالَ : فَمَسْأَلَتك الَّتِي سَأَلْت عَنها حِين خالَعَهَا عَلَى شَرْطِ أَن تنفِقَ عَلَى زَوْجِهَا سَنةً أَو سَتين أَرَى أَن لا شَيءَ لَهُ . قُلْت : مَا الْحُلْعُ وَمَا الْمُبارَأَةُ وَمَا الْفِلْية ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْمُبارَأَةُ الَّتِي تَبارِئُ زَوْجَهَا قَبلَ أَن يدْحلَ بها ، فَتَلُ رَبعَهُ أَلُوك : خَذَ الَّذِي لَكَ فَتَارِكْنِي ، فَفَعَلَ فَهِي طَلْقَة ، وَقَدْ قَالَ مَالِك : وَالْمُخْتِلِعَةُ الرِّي يَعْفَى الْمُبارَأَةُ وَلَا مَالِك تَا اللَّهُ مِن كُلُ الَّذِي لَكَ فَتَارِكْنِي ، فَفَعَلَ فَهِي طَلْقَة ، وَقَدْ قَالَ رَبيعَة : ينكِحُهَا إِن لَـمْ يكُن فَتُولُ : خَذَ النَّذِي لَكَ فَتَارِكْنِي ، فَفَعَلَ فَهِي طَلْقَة ، وَقَدْ قَالَ مَالِك : وَالْمُخْتِلِعَ لَا اللَّهُ اللَّهِ الْمُبارَأَة وَلَمْ اللَّهُ اللَ

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَت الْمَرْأَةُ لِلزَّوْج : اخلَعْني عَلَى ٱلْفِ دِرْهَمٍ أَو بارئِني عَلَى ٱلْفِ دِرْهَمٍ أَو طَلِّقْنِي عَلَى ٱلْفِ دِرْهَمٍ أَو بِٱلْفِ دِرْهَمٍ ؟ فَقَالَ: أَمَّا قَوْلُ: عَلَى ٱلْفِ أَو بِٱلْفِ فَهُوَ عِندَنا سَوَاءٌ وَلَمْ يَسْأَلُ عَن ذَٰلِكَ مَالِكٌ ، وَلَكِنا سَمِعْنا مَالِكًا يَقُولُ فِي رَجُلِ خالَعَ امْرَأَتهُ عَلَى أَن تعْطِيهُ ٱلْفَ دِرْهَمٍ فَأَصَابِهَا غِرِيمُهُ مُفْلِسَةً . قَالَ مَالِكٌ : الْخلْعُ جَائِزٌ وَالدَّرَاهِمُ دَينٌ عَلَى الْمَرْأَةِ يَبْعُهَا بِهَا الزَّوْجُ ، وَإِنَّا ذَلِكَ إِذَا صَالَحَهَا بِكَذَا وَكَذَا وَيثبت الصَّلْحُ .

قَالَ ابن الْقَاسِم : وَاَلَّذِي سَمِعْت مِن قَوْلِ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يَخالِعُ امْرَأَتهُ أَنهُ إذا ثبت الْخلْعُ وَرَضِي بِالَّذِي بَعْطِيهِ لَهُ يَتبعُهَا بهِ فَذلِكَ الَّذِي يَلْزَمُهُ الْخَلْعُ ، فَيكُون ذلِكَ دَينًا عَلَيهَا ، فَأَمَّا مَن قَالَ لامْرَأَتِهِ: إنمَا أُصَالِحُكِ عَلَي أَن أَعْطَيتِني كَذا وَكَذا تَمَّ الصُّلْحُ بيني وَينكِ فَلَمْ تعْطِهِ فَلا يلْزَمُهُ الصُّلْحُ . قُلْت لابن الْقاسِمِ : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لِرَجُلِ وَيَينكِ فَلَمْ تعْطِهِ فَلا يلْزَمُهُ الصُّلْحُ . قُلْت لابن الْقاسِمِ : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لِرَجُلِ فِي طَلِّقُ امْرَأَتك وَلَك عَلَى الرَّجُلِ فِي

قَوْلِ مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الأَلْفُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجِ عَلَى الرَّجُلِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَت: بعْنِي طَلاقِي بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَفَعَلَ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي قَوْل مَالِك؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن امْرَأَةً قَالَت لِزَوْجِهَا: اَحَلَعْنِي وَلَك أَلْفُ دِرْهَمٍ ، فَقَالَ : قَدْ خَالَعْتكِ ، أَيكُون لَهُ الأَلْفُ عَلَيهَا وَإِن لَمْ تقُلْ الْمَرْأَةُ بعْدَ قَوْلِهَا الأوَّل شَيئًا ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : إِذَا أَتبِعَ الْخَلْعَ طَلاقًا ؟ فَقَالَ لَهَا بعْدَ فَرَاغِهَا قُلْت : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا أَتبِعَ الْخَلْعَ بَالطَّلاق وَلَمْ يكُون بين ذلِك مِن الصُّلْحِ : إِذَا أَتبِعَ الْخَلْعَ بِالطَّلاق وَلَمْ يكُون بين ذلِك مَن بين ذلِك مَن بين الصَّلْح وَبين الطَّلاق الذي تكلَّمَ به ، فَالطَّلاق لازمٌ سُكُوت أَو كَلامٌ يكُون قَطْعًا لِذلِكَ فَطَلَقَهَا فَلا يقَعُ طَلاقُهُ عَلَيهَا ، وَقَدْ قَالَ ابن أبي سَلَمَةً: إِذَا لَمْ يكُون بينهُمَا مُكُوت أَو كَلامٌ يكُون قَطْعًا لِذلِكَ فَطَلَقَهَا فَلا يقَعُ طَلاقُهُ عَلَيهَا ، وَقَدْ قَالَ ابن أبي سَلَمَةً: إِذَا لَمْ يكُون بينهُمَا صُحُوت أَو كَلامٌ يكُون قَطْعًا لِذلِك فَطَلَقَهَا فَلا يقعُ طَلاقًه عَلَيهَا ، وَقَدْ قَالَ ابن أبي سَلَمَةً: إِذَا لَمْ يكُون بينهُمَا صُحُوت أَو كَلامٌ السُّنة وَإِنَا الْخَلْعُ وَاحِدَةً إِذَا لَمْ يسَمَّ طَلاقًا (١٠).

وَقَالَ عَبدُ الرَّحْمَن بن الْقَاسِمِ وَابن قُسَيطٍ وَأَبو الزِّنادِ فِي رَجُلٍ خالَعَ امْرَأَتهُ ثمَّ طَلَّقَهَا فِي مَجْلِسِهِ ذلِكَ تطْلِيقَتِين فَقَالُوا: تطْلِيقَتاهُ باطِلٌ . قَالَ ابن قُسَيطٍ: طَلَّقَ مَا لا يُمْلِكُ . قَالَ ابن عَباسٍ وَابن عَبدِ اللَّهِ بن النَّبيرِ ابن بكير: وَقَالَهُ ابن عَبدِ اللَّهِ بن أَبي سَلَمَةَ ، وَقَالَ ابن عَباسٍ وَابن عَبدِ اللَّهِ بن النَّبيرِ وَالْقَاسِمُ وَسَالِمٌ وَرَبيعَةُ وَيحْيى بن سَعِيدٍ: طَلَّقَ مَا لا يمْلِكُ (٢) . قَالَ رَبيعَةُ : طَلاقَه كَطَلاقِ امْرَأَةٍ أُخرَى فَليسَ لَهُ طَلاقٌ بعْدَ الْخلْعِ وَلا يعَد عَلَيهِ . وَقَالَ يحْيى: وَلَيسَ يرَى الناسُ ذَلِكَ شَيئًا .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن امْرَأَةُ اختلَعَت مِن زَوْجِهَا بِأَلْفِ دِرْهَم دَفَعَتهَا إِلَيهِ ، ثمَّ إِن الْمَوْأَةَ الْمَسَ الْبِينةَ أَن زَوْجَهَا قَدْ كَان طَلَّقَهَا قَبلَ ذلِكَ ثلاثًا الْبِتةَ ، أَتَرْجِعُ عَلَيهِ فَتأْخِذ الأَلْفَ وَذلِكَ أَن مَالِكًا سُئلَ فِيمَا مِنهُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : ترْجعُ عَلَيهِ فَتأْخِذ مِنهُ الأَلْفَ وَذلِكَ أَن مَالِكًا سُئلَ فِيمَا بِلَغني عَن امْرَأَةٍ دَعَت زَوْجَهَا إلَى أَن يصَالِحَهَا ، فَحَلَفَ بطَلاقِهَا الْبِتةَ إِن صَالَحَهَا بَلغني عَن امْرَأَةٍ دَعَت زَوْجَهَا إلَى أَن يصَالِحَهَا ، فَحَلَفَ بطَلاقِهَا الْبِتةَ إِن صَالَحَهَا فَصَالَحَهَا بعْدَ ذلِكَ ، قَالَ : قَدْ بانت مِنهُ وَيرُد إلَيهَا مَا أَخِذ مِنهَا وَكَذلِكَ لَوْ خالَعَهَا كَا لَوْ عَلَى مَمَّا لاً أَخذهُ مِنهَا ثَمَ الرَّضَاعَةِ أَو مِثلَ ذلِكَ مِمَّا لاً أَخذهُ مِنهَا ثَمَّ انكَشَفَ أَنهُ تزَوَّجَهَا وَهُوَ مَحْرَمٌ أَو أُخِتهُ مِن الرَّضَاعَةِ أَو مِثلَ ذلِكَ مِمَّا لاً

⁽١)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في الرجل إذا خلع امرأتـه كـم يكــون مــن الطلاق (٨٦/٤) رقم (٢١) عن أبي سلمة بنحوه .

⁽٢)رواه عبد الرزاق في المصنف (١١٨١٦) عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما.

يشبت ، فَإِن هَذا كُلَّهُ لا شَيءَ فِيهِ ؛ لأنهُ لَمْ يرْسِلْ مِن يدِهِ شَيئًا بَمَا أَخذ . أَلا تَرَى أَنهُ لَـمْ يكُن يقْدِرُ عَلَى أَن يثبت عَلَى حَال .

قُلْت: فَلَوْ انكَشَفَ أَن بِهَا جُنونًا أَو جُذامًا أَو برَصًا ؟ قَالَ: هَذا إِن شَاءَ أَن يقِيمَ عَلَى النكاحِ أَقَامَ كَان خلْعُهُ عَلَى النكاحِ أَقَامَ عَلَيهِ ، أَلا ترَى أَنهُ إِذَا كَان إِن شَاءَ أَن يقِيمَ عَلَى النكاحِ أَقَامَ عَلَيهِ ؟ أَلا ترَى مَاضِيا ؟ أَلا ترَى أَنهُ ترَكَ بِهِ مِن الْمَقَامِ عَلَى أَنهَا زَوْجُهُ مَا لَوْ شَاءَ أَقَامَ عَلَيهِ ؟ أَلا ترَى مَاضِيا ؟ أَلا ترَى أَنهُ إِذَا ترَكَهَا بغيرِ الْخلْع لِمَا أَغْرَتهُ كَان فَسْخًا بِالطَّلاق ؟ قُلْت : فَإِن انكَشَف أَن بِالزَّوْجِ جُنُونًا أَو جُذَامًا أَو برَصًا ؟ قَالَ : لا يكُون لَهُ مِن الْخلُع شَيءٌ . قُلْت : وَمِن أَين وَهُو فَسُخٌ بِطَلاق ؟ قَالَ : أَلا ترَى أَنهَا أَعْطَتهُ شَيئًا عَلَى خرُوجِهَا مِن يدِهِ ، وَلَهَا أَن تخرُجَ مِن فَسُخٌ بِطَلاق ؟ قَالَ : أَلا ترَى أَنهَا أَعْطَتهُ شَيئًا عَلَى خرُوجِهَا مِن يدِهِ ، وَلَهَا أَن تخرُجَ مِن يدِهِ بغيرِ شَيَّءٍ ؟ أَوَ لا ترَى أَنهُ لَمْ يرْسِلْ مِن يدِهِ شَيئًا عَلَى أَخذ إلا وَهِي أَمْلَكُ كَمَا فِي يدِهِ مِنهُ ؟

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَت لَهُ إَمْرَأَتَهُ: قَدْ كُنت طَلَقْتِني أَمْس عَلَى أَلْفِ دِرْهَم وَلَمُ وَقَدْ كُنت قَبْلِي ؟ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُل مَلَّكَ امْرَأَتَهُ مُخلِّبًا فِي بِيتِهِ تَقْبِلِي ؟ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُل مَلَّكَ امْرَأَتَهُ مُخلِّبًا فِي بِيتِهِ وَذلِكَ فِي الْمَدِينةِ فَحْرَجَ الرَّجُلُ عَنهَا شَمَّ أَتَى لِيدْخلَ عَلَيهَا، فَأَعَلَقَت الْباب دُونهُ وَقَالَت: قَدْ مَلَّكُتْكِ وَلَمْ تَختارِي، فَاختلِفَ فِيها بالْمَدِينةِ فَسَأَلَ الرَّجُلُ مَالِكًا عَن ذلِك ؟ فَقَالَ: أَرَى أَن الْقَوْلَ قَوْلُهَا ، لأَنكَ قَدْ أَقْرَرْت بالتَمْلِيكِ وَأَنت تَزْعُمُ أَنهَا لَمْ تَقْضِي وَأَن يفَرَقًا فِي مَجْلِسِهِمَا . قَالَ: لا ، لَيسَ لَهَا ذا . بالتَمْلِيكِ وَأَنت تَزْعُمُ أَنهَا لَمْ تَقْضِي وَأَن يفَرَقًا فِي مَجْلِسِهِمَا . قَالَ: لا ، لَيسَ لَهَا ذا . قَلْ : وَقَدْ أَفْتِي وَأَن يفَولُ قِولُهِ الْأُولِ إِذْ كَان يقُولُ : إِن لَهَا أَن تَقْضِي مَا الرَّجُلَ بَمَا أَخْرُتكَ مِن فُتياهُ قَبْلَ الْ عَلْ الْعَوْلُ : إِن لَهَا أَن تقْضِي مَا اللّهُ فِي التَمْلِيكِ بقَوْلِهِ الْأُولُ اذِ كَان يقُولُ : إِن لَهَا أَن تقْضِي مَا الرَّجُلَ بَمَا أَن تَقْضِي مَا اللّهُ فِي التَمْلِيكِ بقَوْلِهِ الْأُولُ إِذَا تَفَرَقُلُ : إِن لَهَا أَن تقْضِي وَإِن قَامَت مِن اللّهُ فَلَ : إِن لَهَا أَن تقْضِي وَإِن قَامَت مِن اللّهُ فِي مَجْلِسِها فِي آخِرِ عَامٍ فَارَقْنَاهُ ، وَكَان قَوْلُهُ قَبَلَ ذلكَ: إِذَا تَفَرَقًا فَلا قَضَاءَ لَهَا إذا كَان قَدْ مَا أَنْ تَقْرِي وَلِكَ قَبْلَ وَيَامَ أَنْ قَيْلُ وَلَا قَضَاءَ لَهَا إذا كَان قَدْ مَا الْقَضَاءُ فِي ذَلِكَ قَبْلَ قِيامٍ رَوْجَهَا.

قُلْت : أَرَأَيت إِن تَصَادَقَا فِي الْخلْعِ وَاختَلَفَا فِي الْجُعْلِ الَّذِي كَانَ بِهِ الْخلْعُ ، فَقَالَت الْمَرْأَةُ : خلَعَني بهَذِهِ الْجَارِيةِ ، وَقَالَ الزَّوْجُ: بِلْ خلَعْتِكِ بِهَذِهِ الدَّارِ وَهَذِهِ الْجَارِيةِ وَهَـذا الْعَبدِ؟ قَالَ : أَمَّا فِي قَوْلِ مَالِكٍ الْخَلْعُ جَائزٌ ، وَلا يكُون لِلزَّوْجِ إِلا مَا أَقَرَّت بِهِ الْمَرْأَةُ مِن ذَلِكَ ، وَتَحْلِفُ إِلا أَن يكُون لَهُ بِينةٌ عَلَى مَا ادَّعَيا مِن ذَلِكَ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلٍ صَالَحَتهُ امْرَأَتهُ فِيمَا بِينهَا وَبِينهُ وَوَجَب ذَلِكَ بِينهُمَا عَلَى شَيءٍ أَعْطَتهُ ثُمَّ : إِنهُ خَرَجَ لِيأْتِي صَالَحَتهُ امْرَأَتهُ فِيمَا بِينهَا وَبِينهُ وَوَجَب ذَلِكَ بِينهُمَا عَلَى شَيءٍ أَعْطَتهُ ثُمَّ : إِنهُ خَرَجَ لِيأْتِي بِالشَّهُودِ فَيشْهَدُوا فِيمَا بِينهُمَا ، فَجَحَدَت الْمَرْأَةُ الصُّلْحَ وَأَن تَكُون أَعْطَتهُ عَلَى ذَلِكَ بِالشَّهُودِ فَيشْهِدُوا فِيمَا بِينهُمَا ، فَجَحَدَت الْمَرْأَةُ الصَّلْحَ وَأَن تَكُون اللهُ مِن الْمَالِ الَّذِي ادَّعَى شَيءٌ شَيءً شَيئًا . قَالَ مَالِكٌ : تَحْلِفُ الْمَرْأَةُ وَيشبت الْخَلْعُ وَلا يكُون لَهُ مِن الْمَالِ الَّذِي ادَّعَى شَيءٌ وَيشَتِ الْخَلْعُ وَلا يكُون لَهُ مِن الْمَالِ الَّذِي ادَّعَى شَيءٌ وَيشَرَّقُ بِينهُمَا ؛ لأنهُ قَدْ أَقَرَّ بِفِرَاقِهَا . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا ادَّعَى عَلَى اللهُ خَلَعَها عَلَى الْمُراقةُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَم وَالْمَرْأَةُ تَنكِرُ الْخَلْعَ ، فَأَقَامَ الرَّجُلُ شَاهِدًا وَاحِدًا أَنهُ خَلَعَهَا عَلَى الْفِ دِرْهَم ، أَيُدْلِفُ مَعْ شَاهِدِهِ وَيسْتَحِقُ هَذِهِ الأَلْفَ؟ قال: قَوْلُ مَالِكٍ : إِن ذَلِكَ لَهُ .

خلاع الأب عن ابنيه وابننيه

قُلْت : أَرَأَيت مَا حُجَّةُ مَالِكٍ حِين قَالَ : يجُوزُ خلْعُ الأب وَالْوَصِي عَلَى الصَّبي وَيكُون ذلِكَ تطْلِيقَه ؟ قَالَ : جَوَّزَ ذلِكَ مَالِكٌ مِن وَجْهِ النظَرِ لِلصَّبي ، أَلا ترَى أَن إِنكَاحَهِمَا إِياه عَلَيهِ جَائزٌ فَكَذلِكَ خلْعُهِمَا ؟

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَإِنه مِمَّن لَوْ طَلَّقَهَا لَمْ يَجُزْ طَلاقُه فَلَمَّا، لَمْ يَجُزْ طَلاقُه كَان النظَرُ فِي ذَلِكَ بِيدِ غيرِهِ، وَإِنَّمَا أُدْخِلَ جَوَازُ طَلاقِ الأب وَالْوَصِي بالْخلْعِ عَلَى الصَّبِي حِين صَارَا عَلَيهِ مُطَلِّقَينِ، وَهُوَ لا يقعُ عَلَى الصَّبِي أَن يكُون مِمَّن نكْرَه لِشَيءٍ وَلا يجب لَه مَا رَأَى الأب لَه أَوْ الْوَصِي مِن الْحَظِّ فِي أَخذِ الْمَال لَه، كَمَا يعْقِدَانِ عَلَيهِ وَهُ وَ مِمَّن لَمْ يرْغب وَلَمْ يكُره لِمَا يرَيان لَه فِيهِ مِن الْحَظِّ مِن النَكَاحِ فِي الْمَال مِن الْمَرْأَةِ الْمُوسِرةِ، وَاللَّهِ عَلَى الْمَال مِن الْمَرْأَةِ الْمُوسِرةِ، وَاللَّهِ عَلَى المَّالِ مَن الْمَالُ مَن الْمَرْأَةِ الْمُوسِرةِ، وَاللَّهِ عَلَى لَه فِيهِ مِن الرَّغبةِ فَينكِحَانِهِ وَهُو كَارِهٌ لِمَا دَخل ذلِك مِن سَبب وَاللَّهِ يَهَا مِن نِكَاحِهَا مِن الرَّغبةِ فَينكِحَانِهِ وَهُو كَارِهٌ لِمَا دَخل ذلِك مِن سَبب الْمَال ، فَكَذلِك يَطلّقَانِ عَلَيهِ بالْمَال وَسَببهِ .

قُلْتُ : فَإِن كَبرَ الْبِتِيمُ وَاحْتَلَمَ وَهُوَ سَفِيهٌ أَوْ كَانَ عَبدًا بَالغًا زَوَّجَهُ سَيدُهُ بغيرِ أَمْرِهِ وَذلِكَ جَائزٌ عَلَيهِ أَوْ بلَغ الابن الْمُزَوَّجُ وَهُوَ صَغِيرٌ، بلَغ الْحُلُم وَهُوَ سَفِيهٌ أَوْ زَوَّجَ السُّوصِي الْبِتِيمَ وَهُوَ بالِغٌ سَفِيهٌ بَأَمْرِهِ ؟ قَالَ : إِن كَانَ بالِغًا عَبدًا أَو يَتِيمًا أَو آتِيًا بالطَّلاقِ وَيكْرَهُهُ وَيكُونَ مِمَّن لَوْ طَلَّقَ وَوَلِيهُ أَو سَيدُهُ أَو أَبُوهُ كَارِهًا يُمْضِي طَلاقُهُ وَيلْزَمُهُ فِعْلُهُ مِنْهُ لَمْ يكُن لِلسَّيدِ فِي الْعَبدِ وَلا لِلأَب فِي الابن وَلا لِلْوَصِي فِي الْبِتِيمِ أَن يَخالِعَ عَنه ؛ لأن الْخَلْعَ إِنمَا يكُون بطَلاق ، وَهُو لَيسَ إلَيهِ طَلاقٌ .

ابن وَهْب : وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُل يزَوِّجُ يتِيمَه وَهوَ فِي حِجْرِهِ : إنه يجُوزُ لَه أَن يبارِئَ عَلَيهِ مَا لَمْ يبلُغ الْحُلُمَ إِن رَأَى ذلِكَ خيرًا ؛ لأن الْوَصِي ينظُرُ لِيتِيمِهِ وَيجُورُ أَمْرُه عَلَيهِ وَإِنَا ذلِكَ ضَيعَةٌ لِلْيتِيمِ وَنظَرٌ لَه . ألا ترَى أَن مَالِكًا قَالَ: لَمَّا صَارَ الطَّلاقُ بيدِ الْيتِيمِ لَمْ يَجُرُ لَه صُلْحُه عَلَيهِ كَمَا أَن الطَّلاقَ بيدِ الْعَبدِ لَيسَ بيدِ السَّيدِ ، وَإِن كَان قَدْ كَان جَائزًا لِلسَّيدِ أَن يزَوِّجَه بلا مُبارَأَةٍ فَكُلُّ مَن لَيسَ بيدِهِ طَلاقٌ فَنظَرُ وَلِيهِ لَه نظرٌ ، وَيجُورُ فِعْلُه عَلَيهِ لِمَا يرَى لَه مِن الْغِبطَةِ فِي الْمَال .

قُلْت: فَعَبدُه الصَّغِيرُ هَلْ يزَوِّجُه ؟ قَالَ: لَيسَ مِمَّن لَه إِذَ وَلَه أَن يزَوِّجَه وَإِذَا وَوَّجَه لَمْ يكُن لَه أَن يطَلِّقَ عَلَيهِ إِلا بشَيءٍ خلْع يأْخذه ، أَلا ترَى أَن مَالِكًا يقُولُ: لا يجُوزُ لِلاَب أَن يطَلِّقَ عَلَى ابنِهِ الصَّغِيرِ وَإِنَمَا يجُوزُ لَه أَن يصَالِحَ عَنه ، وَيكُون تطْلِيقَةً بائنةً ، وَإِنَمَا لَمْ يجُزْ طَلاقُه ؛ لأنه لَيسَ بَمُوْضِع نظر لَه فِي أَخذِ شَيءٍ ، وَقَدْ تزَوَّجَ الابن بالتَهْويضِ فَلا يكُون شَيءٌ ، فَإِنمَا يدْخلُ الطَّلاقُ بالْمَعْنى الَّذِي مِنه دَخلَ النكاحُ لِلْغِبطَةِ بِيمَا يصِيرُ إلَيهِ وَيصِيرُ لَه ، وَإِن كَان قَدْ رُوي عَن مَالِكِ فِي الرَّجُل يزَوِّجُ وَصَيفه وَصِيفَتِه وَلَمْ يبلُغا جَمِيعًا أَن ذلِكَ جَائزٌ ، وَإِن فَرَّقَ السَّيدُ بينهما عَلَى وَجْهِ النظرِ وَالاجْتِهَادِ مَا لَمْ يبلُغا فَذلِكَ جَائزٌ ؛ لأن الْفُرْقَة وَالاجْتِمَاعَ إلَيهِ مَا كَانا صَغِيرَينِ ، وَقَالَ ابن نافِع : وَلا يجُوزُ مِن ذلِكَ إِلا مَا كَان عَلَى وَجْهِ الْخلْع .

قُلْت : أَيُورُ لِلأَب أَن يَخَالِعَ عَن ابِنَهِ الصَّغِيرَةِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : فَلِكَ جَائِزٌ وَلا يَجُورُ لِلأَب أَن يَزَوِّج صَبِيةً صَغِيرَةً أَو يَخلَعَهَا مِن زَوْجها ، وَلا يَجُورُ لَه أَن يَكِحَهَا إِذَا يَخْت فَأَنكَحَهَا الْوَصِي مِن الرَّجُل برِضَاهَا فَذلِكَ جَائزٌ . يَنكِحَهَا إِذَا مَن مِن الرَّجُل برِضَاهَا فَذلِكَ جَائزٌ . قَالَ مَالِكٌ : وَالْوصِي أَوْلَى بإنكاحِهَا إِذَا هِي بلَغت مِن الأوْلِياءِ ، إِذَا رَضِيت ، ولَيسَ لَه قَالَ مَالِكٌ : وَالْوصِي أَوْلَى بإنكاحِهَا الأب ، ولَيسَ لأَحَد مِن الأوْلِياءِ أَن يُجْبرَهَا عَلَى النكاحِ إلا الأب وَحْدَه إذا كانت بكُرًا . قَالَ مَالِكٌ : وَقَدْ فَرَّقَ مَا بين مُبارَأَةِ الْوصِي عَن النكاحِ إلا الأب وَحْدَه إذا كانت بكُرًا . قَالَ مَالِكٌ : وقَدْ فَرَّقَ مَا بين مُبارَأَةِ الْوصِي عَن يَتِيمِهِ وَيَتِيمَتِهِ أَن الْوصِي لا يزَوِّجُ يَتِيمَته إلا بإذِنهَا بعْدَ بلُوغِهَا فَلِذلِكَ يبارئُ عَن يتيمِهِ وَلا يبارئُ عَن يتيمَتِه إلا برضَاهَا . وقَالَ ابن نافِع : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى بأُسًا أَن يبارئُ يتيمُه ولا يزوجها إذا كان أبوها هو اللّذِي أَنكَحَها إذا كان ذلِكَ مِنه عَلَى وَجْهِ الْمُبارَأَةِ فَيمُضِي ذلِكَ ، وَلَيسَ لِلصَّغِيرَةِ إذا كَبرَت أَن الإجْتِهَادِ وَالنظر لَهَا عَلَى وَجْهِ الْمُبارَأَةِ فَيمُضِي ذلِكَ ، وَلَيسَ لِلصَّغِيرَةِ إذا كَبرَت أَن يبرَعَ عَن ذلِكَ ، وَكَذلِك ، وَكَذلِك يتيمُه مَا لَمْ يبيمُه الْحُلُم .

قُلْت: أَرَأَيت إِن خالَعَهَا الأب وَهِي صَبيةٌ صَغِيرَةٌ عَلَى أَن يترُكَ لِزَوْجَهَا مَهْرَهَا كُلَّهُ أَيكُون ذلِكَ جَائزًا عَلَى الصَّبيةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَقَالَ ابن الْقَاسِمِ : قَالَ أَيكُون ذلِكَ جَائزًا عَلَى الصَّبيةِ فِي قَوْل مِالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَقَالَ ابن الْقَاسِمِ : قَالَ

مَالِكٌ : إذا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابنته وَهِي ثيب مِن رَجُلِ فَخلَعَهَا الأب مِن زَوْجهَا عَلَى أَن ضَمِن الصَّدَاقَ لِلزَّوْج وَذلِكَ بعْدَ الْبناءِ فَلَمْ ترْضَ الثيب أَن تتبعَ الأب، قَالَ مَالِكٌ : لَهَا أَن تتبعَ الزَّوْج وَتأخذ صَدَاقَهَا مِن الزَّوْج ، وَيكُون ذلِكَ لِلزَّوْج عَلَى الأب دَينًا يأخذه مِن الأب ، قَالَ مَالِكٌ : وَكذلِكَ الأخ فِي هَذا هو بَمَنزِلَةِ الأب . قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : وَكذلِكَ الأَجْنِي ؟ قَالَ : نعَمْ .

ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيدَ أَنه سَأَلَ رَبِيعَةَ عَن بنتِ الرَّجُلِ تَكُون عَـذَرَاءَ أَو ثيبًا أَيبارِئُ أَبوهَا عَنهَا وَهِي كَارِهَةٌ ؟ قَالَ : أَمَّا هِي تَكُون فِي حِجْرِ أَبِيهَا فَنعَمْ ، وَأَمَّا هِي تَكُون ثِيبًا فَلا . وَقَالَ أَبو الزِّنَادِ : إِن كَانت بكْرًا فِي حِجْرِ أَبِيهَا فَيكُون أَمْرُه فِيهَا جَـائزًا يَخُون ثيبًا فَلا . وَقَالَ أَبو الزِّنَادِ : إِن كَانت بكْرًا فِي حِجْرِ أَبِيهَا فَيكُون أَمْرُه فِيهَا جَـائزًا يَاخذ لَهَا وَيعْطِي عَلَيهَا (١) ، وقَالَه يحْيى بن سَعِيدٍ وعَطَاءُ بن أَبي رَباحٍ ، قَـالَ يحْيى بن سَعِيدٍ: وَلا يجُوزُ أَمْرُ الأخ عَلَى أُختِهِ الْبكر إلا برضاها ، قَـالَ يحْيى : وَتِلْـكَ السَّنةُ . ابن وَهْب عَن مَحْرَمَةَ بن بكيرٍ عَن أَبيهِ عَن ابن قُسَيطٍ وَعَبدِ اللَّهِ بن أَبي سَـلَمَةَ وَعَمْروِ ابن شُعَيب بنحْو ذلِك .

فِي خَلْطُ الْأُمَةِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَانِيةِ

قُلْت : أَرَأَيت إِن اختلَعَت الأَمَةُ مِن زَوْجِهَا عَلَى مَال ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الْخلْعُ جَائزٌ ، وَالْمَالُ مَرْدُودٌ إِذَا لَمْ يَرْضَ السَّيدُ . قُلْت : أَرَأَيتً إِن أُعْتِقَت الأَمَةُ بعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَلْزَمُهَا شَيءٌ مِن ذَلِكَ .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ بـاب مـا قـالوا في الرجـل يـزوج ابنتـه وهـي صـغيرة (٤/ ١٨٥) رقم (١) عن الحسن.

جَائزٌ إذا أَذِن لَهَا . وَقَالَ رَبِيعَةُ: تختلِعُ الْحُرَّةُ مِن الْعَبِدِ وَلا تختلِعُ الْأَمَةُ مِن الْعَبدِ إلا بـ إِذْن ِ أَهْلِهَا .

ابن وَهْب عَن مُعَاوِيةً بن صَالِحٍ أَنه سَمِعَ يَحْيى بن سَعِيدٍ يقُولُ: إذا افْتدَت الأَمَـةُ مِـن زَوْجهَا بغيرِ إذن سَيدِهَا رَدَّ الْفِدَاءَ وَمَضَى الصَّلْحُ .

خلاع المريض

قُلْت : أَرَأَيت إِن اختلَعَت مِنه فِي مَرَضِهِ فَمَات مِن مَرَضِهِ ذَلِكَ أَتَرِثه فِي قَوْل مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ ، تَرِثه . قُلْت : وَكَذَلِكَ إِن جَعَلَ أَمْرَهَا بَيدِهَا أَو خَيرَهَا فَطَلَّقَت نَفْسَهَا وَهُوَ مَريضٌ أَتَرِثُه فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ تَرِثُه . قُلْت: وَلِمَ وَهُوَ لَمْ يَفِرٌ مِنهَا إِنَمَا جَعَلَ ذَلِكَ إِلَيهَا فَفَرَّت بِنَفْسِهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ طَلاقٍ وَقَعَ فِي مَرَضٍ فَالْمُبارَأَةُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا مَات مِن ذَلِكَ الْمَرَضِ وَبسَبِهِ كَان ذَلِكَ لَهَا .

قُلْت: أَرَأَيت إِن اختلَعَت الْمَريضَةُ مِن زَوْجهَا فِي مَرَضِهَا مِن جَمِيعِ مَالِهَا ، أَيجُوزُ وَلَك ، قُلْت : أَيرِثهَا ؟ قَالَ : قَالَ هَذَا فِي قَوْل مَالِك أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ : لا يَجُوزُ ذَلِك . قُلْت : أَيرِثهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : لا يَجُوزُ ذَلِك . قُلْت : أَيرِثهَا ، قَالَ ابن الْقَاسِم وَابن نافِع: وَأَنا أَرَى إِن كَان صَالَحَهَا عَلَى أَكْثر مِن مِيرَاثِهَا أَو مِثْلِهِ أَو أَقَل مِن مِيرَاثِهِ مِنهَا إِن ذَلِك غِيرُ جَائزٌ وَإِن كَان صَالَحَهَا عَلَى أَكْثر مِن مِيرَاثِهَا أَو مِثْلِهِ أَو أَقَل مِن مِيرَاثِهِ فَإِن ذَلِك جَائزٌ . قُلْت : وَلا يتوارثان ؟ قَالَ : لا .

قُلْت : أَرَأَيت إن اختلَعَت الْمَوْأَةُ بَمَالِهَا مِن زَوْجَهَا وَالزَّوْجُ مَرِيضٌ أَيجُوزُ ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، ذلِكَ جَائِزٌ وَلَهَا الْمِيرَاثِ إِن مَات وَلا مِيرَاث لَه مِنهَا إِن مَات هِي . قُلْت : لِمَ ؟ قَالَ : لأن مَن طَلَّقَ امْرَأَته فِي مَرَضِهِ فَهوَ فَارٌ وَإِن مَات الْمَوْأَةُ لَمْ يَوْهَا الزَّوْجُ ، وَإِن مَات الزَّوْجُ وَرِثته الْمَوْأَةُ ، فَلِذلِكَ كَان ذلِكَ فِي الصُّلْحِ أَيضًا ، وَمَا اخْتَلَعَت بِهِ مِنه فَهوَ لَه وَهوَ مَالٌ مِن مَالِهِ لا تَوْجِعُ بشَيءٍ مِنه .

ا أَن وَهْب عَن يونسَ أَنه سَأَلَ رَبِيعَةَ عَن الْمَرْأَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهَا أَن تَخْتَلِعَ مِن زَوْجهَا وَهِي مَرِيضَةٌ ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ خَلْعُهَا وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمْ تَزَل امْرَأَةٌ توصِي لِزَوْجهَا حِين تَسْتِيقِن بِالْمَوْتِ إِلا فَعَلَت .

قَالَ ابن نافِع: إن الطَّلاقَ يُمْضِي عَلَيهِ ، وَلا يَجُوزُ لَه مِن ذَلِكَ إِلا قَدْرُ مِيرَاثِهِ ، مِثلَ مَا فَسَّرَ ابن الْقَاسِمِ .قَالَ : وَقَالَ ابن نافِعٍ : قَالَ مَالِكٌ : وَيكُونَ الْمَالُ مَوْقُوفًا حَتَى يَصِحَّ أَو يُحُونَ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن جَعَلَ أَمْرَهَا بِيدِهَا فِي مَرَضِهِ فَاختارَت نَفْسَهَا فَمَاتَت أَيرِثْهَا فِي قَوْل مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكِ : لا يرِثْهَا. قُلْت: فَإِن مَات هوَ أَتَرِثُه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تَرِثْه مَا كَانَ فَإِن الزَّوْجَ لا يرث فِيهِ تَرِثْه . قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ طَلاق كَانَ فِي الْمَرض بِأَي وَجْهٍ مَا كَانَ فَإِن الزَّوْجَ لا يرث فِيهِ امْرَأَته إِن مَات ، وَهِي ترِثِه إِنْ مَات . قَالَ مَالِكٌ : لأن الطَّلاق جَاءَ مِن قِبلِه . قُلْت : فَإِذَا جَعَلَ فَإِذَا جَعَلَ فَإِذَا جَعَلَ مَالِكٌ لَهَا الْمِيرَاث ؟ قَالَ : لأن مَالِكٌ لَهَا الْمِيرَاث ؟ قَالَ : لِمَ جَعَلَ مَالِكٌ لَهَا الْمِيرَاث ؟ قَالَ : لِمَ جَعَلَ مَالِكٌ لَهَا الْمِيرَاث ؟ قَالَ : لأن مَالِكً لَهَا الْمِيرَاث ؟ قَالَ : لأن مَالِكً قَالَ : إذا كَان السَّب مِن قِبلِ الزَّوْج فَلَهَا الْمِيرَاث .

مَا جَاءَ فِي الصُّلُةُ

قُلْت: أَرَأَيت إِن صَالَحَهَا عَلَى أَن أَخرَت الزَّوْجَ بدَين لَهَا عَلَيهِ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ ؟ قَالَ عَالِكٌ: الصُلْحُ جَائزٌ وَلَهَا أَن تَأْخذه بِالْمَالِ حَالاً ، وَلا توَخرُهُ إِلَى الآجَلِ الَّذِي أَخرَته إِلَيهِ عِندَ الصُّلْحِ . قُلْت: أَرَأَيت إِن صَالَحَهَا عَلَى ثمَر لَمْ يبدُ الاجَلِ الذِي أَخرَته إِلَيهِ عِندَ الصُّلْحِ . قُلْت: أَرَأَيت إِن صَالَحَهَا عَلَى ثمَر لَمْ يبدُ صَلاحُه؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إلا مَا أُخبرْتك مِن السَّلْفِ ، وَالَّذِي ذكرْته لكَ أَن مَالِكًا قَالَ: كُلُّ صَفْقَةٍ وَقَعَت بصُلْح حَرَامٍ ، فَالصُّلْحُ جَائزٌ وَيرَدُّ الْحَرَامُ ، فَأَرَى إِذَا أَعْطَته ثمَرًا قَبلَ أَن يبدُو صَلاحُه عَلَى أَنْ خالَعَهَا فَالْخلْعُ جَائزٌ وَالثمَرُ لِلزَّوْج .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَقَدْ بِلَغنِي أَن مَالِكًا أَجَازَه وَإِن صَالَحَهَا بِثُمَرٍ لَـمْ يبدُ صَلاحُه أَو بَعَبدِ آبِق أَو بَجَنِين فِي بطْنِ أُمِّهِ فَأَجَازَه مَالِكٌ ، وَجَعَلَ لَه الْجَنِين يَأْخِذه بعْدَ الْوَضْعِ ، وَالآبِقُ يَّبعُه وَالثَّمْرَةُ يَأْخِذَهَا ، وَأَنا أَرَاه جَائِزًا . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلا يكُون لِلزَّوْج عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا رَدَّ إِلَيهَا مَالَهَا الَّذِي أَخِرَته عَلَى الزَّوْج حِين صَالَحَته أَو أَسْلَفَته إِلَى أَجَلٍ ، الْمَرْأَةِ إِذَا رَدَّ إِلَيهَا مَالَهَا الَّذِي أَخِرَته عَلَى الزَّوْج حِين صَالَحَته أَو أَسْلَفَته إِلَى أَجَلٍ ، عَلَى أَن صَالَحَها فَرَدَّ ذَلِكَ عَلَيهَا مَكَانه وَلَمْ يترَكُ إلَى أَجَلِهِ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلا يكُون لِلزَّوْج عَلَيها صَدَاقُ مِثْلِهَا وَلا غيرُ ذَلِكَ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : فَكَذَلِكَ عِندِي أَنه لا يكُون لِلزَّوْج عَلَى الْمَرْأَةِ صَدَاقُ مِثْلِهَا فِي شَيءٍ مِن ذَلِكَ مِمَّا لا يجُوزُ فِي الصُّلْح مِمَّا يرَدُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَيمْضِي عَلَيهِ الْحَلْعُ .

فِي مُصَالَحَةِ الأب عَلَى ابنِهِ الصَّغِير

قُلْت : أَرَأَيت الصَّبِي أَيجُوزُ عَلَيهِ طَلاقُ الأب ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يجُوزُ عَلَيهِ طَلاقُ الأب وَيجُوزُ صُلْحُ الأب عَنه وَيكُون تطْلِيقَةً ، قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الْوَصِي إِذَا وَجَهُوزُ صُلْحُ الْمَالِحَ امْرَأَته عَنه ، وَيكُون هَذَا الصَّلْحُ زَوَّجَ يَتِيمَه عِندَه صَغِيرًا جَازَ نِكَاحُه وَيجُوزُ أَن يصَالِحَ امْرَأَته عَنه ، وَيكُون هَذَا الصَّلْحُ

مِن الأب ، وَالصُّلْحُ تطْلِيقَةٌ عَلَى الصَّبِي ، وَإِن طَلَّقَ الْوَصِي امْرَأَةَ يتيمِهِ لَمْ يَجُزْ . قُلْت : أَيجُوزُ أَن ينكِحَ الصَّبِي أَو يطلِّقَ عَلَيهِ أَحَدٌ مِن الأوْلِياءِ سِوَى الأب ؟ قَالَ : لَـمْ يقُـلْ لِـي مَالِكٌ: إنه يَجُوزُ عَلَى الصَّبي فِي النكاحِ وَالصُّلْحِ عَنه إلا الأب أَو الْوصِي ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَنا أَرَى إِن كَان هَذَا الْبِيهُ لا وَصِي لَه يَعْلُ الْقَاضِي لَه خليفَةً يقُومُ بِأَمْرِهِ فَزَوَجَه أَو صَالَحَ عَلَيهِ أَرَى أَن يَجُوزُ كَمَا يَجُوزُ لِوَصِي الأب .

قُلْت : فَإِن كَان الأب هوَ الَّذِي زَوَّجَ الابن فَمَات وَابنه صَغِيرٌ ، ثمَّ صَالَحَ عَنه الْوَصِي امْرَأَةَ الصَّبِي ، أَيجُوزُ هَذا الصُّلْحُ عَلَى الصَّبِي وَيكُون تطْلِيقَةً ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكِ أَن الأب إذا صَالَحَ عَلَى الصَّبِي امْرَأَةَ الصَّبِي أَو الْوَصِي فَذلِكَ تَطْلِيقَةٌ ثابتةٌ عَلَى الصَّبِي إن كَبرَ بعْدَ الْيوْم فَتزَوَّجَهَا وَهو صَغِيرٌ ثمَّ كَبرَ فَطَلَّقَهَا تطْلِيقَتين لَمْ تَحِلُ لَه حَتى تنكِحَ زَوْجًا غيرَه ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت: أَرَأَيت الْجَارِيةَ إِن زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَلَمْ تَحِضْ وَمِثْلُهَا يَجَامَعُ فَجَامَعَهَا زَوْجُهَا ، ثَمَّ صَالَحَ الأَب الزَّوْجَ عَلَى أَن ترُدَّ صَدَاقَهَا لِلزَّوْجِ ، أَيكُون ذلِكَ جَائزًا عَلَى الْجَارِيةِ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْبنتِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ وَقَدْ دَحَلَ بِهَا زَوْجُهَا: إِن لأبيهَا أَن يزَوِّجَهَا كَمَا يزَوِّجُ ابنته الْبكْرَ ، فَمَسْ أَلْتكَ فِي الأَب إِن دَحَلَ بِهَا زَوْجُهَا وَلَمْ تَحِضْ وَهِي بنت صَغِيرَةً بعْدُ ، إِن ذَلِكَ جَائزٌ عَلَيهَا وَإِن كَانت صَالَحَ عَنهَا زَوْجَهَا وَلَمْ تَحِضْ وَهِي بنت صَغِيرَةً بعْدُ ، إِن ذَلِكَ جَائزٌ عَلَيهَا وَإِن كَانت مَالَحُه عَلَيهَا ، فَكَذَلِكَ مَسْأَلَتك أَرَى أَن يَجُوزُ وَذَنه عَلَيهَا ، فَكَذَلِكَ مَسْأَلَتك أَرَى أَن يَجُوزُ مَلْكُه عَلَيهَا ، وَهُو رَأْيي .

فِي إنباع الصُّلْحُ بالطَّلاق

قُلْت : أَرَأَيت إذا صَالَحَهَا ثمَّ طَلَّقَهَا فِي مَجْلِسِهِ مِن بَعْدِ الصُّلْحِ ، أَيقَعُ الطَّلاقُ عَلَيها فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان الطَّلاقُ مَعَ إِيقَاعَ الصُّلْحِ فَذلِكَ جَائِزٌ لازمٌ لِلزَّوْج ، وَإِن كَان انقَطَعَ الْكَلامُ الَّذِي كَان بِهِ الصُّلْحُ ثمَّ طَلَّقَ بعْدَ ذلِكَ لَمْ يلزَمْه .

قُلْت : وَكَذَلِكَ إِن صَالَحَهَا ثُمَّ ظَاهَرَ مِنهَا فِي عِدَّتِهَا أَو آلَى مِنهَا ؟ قَالَ : يلْزَمُه ذلِكَ فِي الْإِيلاءِ وَلا يلْزَمُه فِي الظِّهَارِ إِلا أَن يقُولَ: إِن تزَوَّجْتُكِ فَأَنتِ عَلَي كَظَهْر أُمِّي ، فَهَذَا يلْزَمُه عِندَ مَالِكٍ إِن تزَوَّجَهَا الظِّهَارُ ، وَإِن كَان الْكَلامُ قَبلَ ذَلِكَ يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنه أَرَادَ يلْزَمُه عِندَ مَالِكٍ إِن تزَوَّجَهَا الظَّهَارُ ، وَإِن كَان الْكَلامُ قَبلَ ذَلِكَ يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنه أَرَادَ إِن تزَوَّجَهَا مُظَاهِرًا ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُل لَه امْرَأَتَان صَالَحَ إِحْدَاهِمَا ، فَقَالَت لَه الثانِيةُ: إنك سَترَاجِعُ فُلانةَ ، قَالَ : هِي طَالِقٌ أَبدًا امْرَأَتَان صَالَحَ إِحْدَاهِمَا ، فَقَالَت لَه الثانِيةُ: إنك سَترَاجِعُ فُلانةَ ، قَالَ : هِي طَالِقٌ أَبدًا

فَرَدَّدَه مَالِكٌ مِرَارًا فَقَالَ لَه: مَا نُوَيت؟ قَالَ لَه الرَّجُلُ: لَمْ يَكُن لِي نِيةٌ وَإِنِمَا خَرَجَت مِني مُسْجَلَةً ، قَالَ : أَرَى إِن تَزَوَّجْتهَا فَهِي طَالِقٌ مِنك مَرَّةً وَاحِدَةً وَتَكُون خاطِبا مِن الْخطَّابِ ؛ لأَن مَالِكًا جَعَلَهَا حِين كَان جَوَابًا لْكَلامِ امْرَأَته عَلَى أَنه إِن تَزَوَّجَهَا فَهِي طَالِقٌ فَكَذَلِكَ مَا أَخَبُرْتك بِهِ مِن الظِّهَارِ إِذَا كَان قَبلَه كَلامٌ يدُلُ عَلَى أَنه أَرَادَ ذَلِكَ بَمَرُلَةِ مَا ذَكَرْت لَكَ فِي مَسْأَلَةِ الرَّجُل .

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لامْرَأَتِهِ : إِذَا دَخَلْت الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَصَالَحَهَا شَمَّ وَخَلَت الدَّارَ بعْدَ الصُّلْحِ مَكَانَهَا ، أَيقَعُ الطَّلاقُ عَلَيهَا أَمْ لا ؟ قَالَ :إِذَا وَقَعَ الصُّلْحُ شَمَّ وَخَلَت بِعْدَ ذَلِكَ فَلا يَقَعُ الطَّلاقُ بدُخولِهَا ذَلِكَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ :إِن لَمْ أَقْضِ وَخَلَت بِعْدَ ذَلِكَ فَلا يَعْمُ الطَّلاقُ ، فَصَالَحَته بذلِك وَهو يريدُ فَلانًا حَقَّه إلَى يَوْم كَذَا وَكَذَا فَامْرَأَته طَالِقٌ ، فَلَمَّا دَخلَ ذَلِكَ الْوَقْت وَخَافَ أَن يَقَعَ عَلَيهِ الطَّلاقُ وَعَاهَا إلَى أَن يَصَالِحَهَا فِرَارًا مِن أَن يقعَ الطَّلاقُ ، فَصَالَحَته بذلِك وَهو يريدُ رَجْعَتهَا بعْدَ مُضِي الْوَقْتِ ، أَيجُوزُ لَه هَذَا الصُّلْحُ وَلا يكُون حَانِثًا إِن لَمْ يَضُ فَلانًا إِن لَمْ يَصُون فَلانًا إِن لَمْ يَعْض فَلائًا وَبَسُ مَا صَنعَ ، وَقَالَ مَالِكٌ . قُلْت : لِمَ يكُون بَسَمَا صَنعَ مَن فَرَّ مِن الْحِنثِ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : بَسَ مَا صَنعَ ، وَقَالَ مَالِكٌ . قُلْت : لِمَ يكون بَسَمَا صَنعَ مَن فَرَّ مِن الْحِنثِ ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : بَسَ مَا صَنعَ ، وَقَالَ مَالِكٌ . وَلا يعْجَبنِي أَن يَفْعَلَ ذَلِكَ ، قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : بَسَ مَا صَنعَ ، وَقَالَ مَالِكٌ . وَلا يعْجَبنِي أَن يَفْعَلَ ذَلِكَ ، قَالَ : لا يكُون عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلا يقعُ عَلَيهَا الطَّلاقُ .

جَامِعُ الصِّلْحُ

قُلْت أَرَأَيت إِن صَالَحَهَا عَلَى طَعَامٍ أَو دَرَاهِمَ أَو عَرَضٍ مِن الْعُرُوضِ مَوْصُوفٍ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ أَيجُورُ ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ :نعَمْ ، قُلْت وَيجُورُ أَن يبْع ذلِكَ الطَّعَامَ قَبلَ أَن يقْبضَه ؟ بذلِكَ رَهْنَا أَو كَفِيلا ؟ ، قَالَ:نعَمْ . قُلْت وَيجُورُ أَن يبيعَ ذلِكَ الطَّعَامَ قَبلَ أَن يقْبضَه ؟ قَالَ :اكْرَهُ ذلِك ؛ لأنه عِندِي مَحْمَلُ الْبيوع . قُلْت :أَرَأَيت إِن اصْطَلَحَ عَلَى دَينِ فَباعَه مِنهَا بعَرَضٍ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ أَيجُورُ ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ :لا يجُورُ ذلِكَ ؛ لأن هذا دَينٌ بدَينٍ فَلا يجُورُ وَهَذا وَالْبَيعُ سَوَاءٌ وَيرْجعُ فَيكُون لَه الدَّين . قُلْت : أَرَأَيت إِن صَالَحَهَا عَلَى أَن أَعْطَته عَبدًا بعَينِهِ ، فَأَعْطَته ذلِكَ الْعَبدَ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَال ، أَيجُورُ وَلَكَ إِذا صَالَحَهَا عَلَى دَينِ لَه عَلَيهَا إِلَى أَجَل مِن الآجَال ، أَيجُورُ وَلَكَ الْعَبدَ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَال ، أَيجُورُ وَلَكَ الْعَبدَ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَال ، أَيجُورُ وَلَكَ الْعَبدَ إِلَى أَجَل مِن الآجَال عَلَى أَن أَعْجَلَت لَه ذلِكَ الدَّين قَبلَ الْاجَل ، قَالَ مَالِك عَلَى أَن أَعْجَلَت لَه ذلِكَ الدَّين قَبلَ الْإَجَل مِن الآجَال عَلَى أَن أَعْجَلَت لَه ذلِكَ الدَّين قَبلَ الْجَل مِن الآجَال عَلَى أَن أَعْجَلَت لَه ذلِكَ الدَّين قَبلَ الْجَل مِن الآجَال عَلَى أَن أَعْجَلَت لَه ذلِكَ الدَّين قَبلَ المَالِك عَلَى أَن الْعَبدُ الْذِي صَالَحَهَا عَلَيهِ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ عَلَى أَن لا تَدْفَعَ وَالْحَلُولُ الْعَبدُ الَّذِي صَالَحَهَا عَلَيهِ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ عَلَى أَن لا تدْفَعَ وَالْحَلُو عَلَى أَن الْعَبدُ اللّذِي صَالَحَها عَلَيهِ إِلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ عَلَى أَن لا تدْفَعَ

إلَيهِ الْعَبَدَ إلا إلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ ، فَهوَ حَالٌ وَالْخَلْعُ جَائِزٌ وَالْأَجَلُ فِيهِ باطِلٌ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ لِي فِي كُلِّ صَفْقَةٍ وَقَعَتِ بالصُّلْحِ فِيهَا حَلالٌ وَحَرَامٌ: إن الْخلْعَ جَائزٌ ، وَالشَّرْطُ فِي مَسْأَلَتِكَ فِي تَأْخِيرِ الْعَبِدِ لا يصْلُحُ وَالْحَلالُ مِنهَا يَشِت وَالْحَرَامُ باطِلٌ ، وَالشَّرْطُ فِي مَسْأَلَتِكَ فِي تَأْخِيرِ الْعَبِدِ لا يصْلُحُ وَالْحَدُلُ مِنهَا يَصْدُحُ الْعَبِدِ جَائِزٌ فَطَرَحْنا مِن هَذا مَا لا يصْلُحُ وَجَوَّزْنا مِنه مَا يصْدُحُ . قُلْت : وَالصَّلْحُ عَرَضٍ مَوْصُوفٍ إلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ ، أيصْدُحُ لَه أَن يَتبعَهَا أَرَأَيت إن صَالَحَهَا عَلَى عَرَضٍ مَوْصُوفٍ إلَى أَجَلٍ مِن الآجَالِ ، أيصْدُحُ لَه أَن يَتبعَهَا مِنهَا بِذِينِ إلَى أَجَلٍ ؟ لأَن هَذا مِثْلُ الْبيوعِ وَهَذا عَيْلُ بَدِينٍ .

مَا جَاءَ فِي حَضَانةِ الأُمِّ

قَلْت: كَمْ يترَكُ الْغلامُ فِي حَضَانةِ الأمِّ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: حَتى يَحْ تلِمَ ، ثِمَّ يذهَبِ الْغلامُ حَيثُ شَاءً . قُلْت : فَإِن احْتاجَ الأب إِلَى الأدَبِ أَن يؤدِّب ابنه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: يؤدِّبه بالنهَار وَيبعَثه إلَى الْكُتَابِ وَينقَلِبِ إلَى أُمِّهِ باللَّيلِ فِي جَضَانتِهَا ، وَيؤدِّبه عِندَ أُمِّهِ وَيتعَاهَدُه عِندَ أُمِّهِ وَلا يفَرَّقُ بينهَا وَبينه إلا أَن تتزَوَّجَ ، قَالَ: فَقُلْت لِمَالِكِ: إذا تزَوَّجَت وَهُوَ صَغِيرٌ يرْضَعُ أَو فَوْقَ ذلِكَ فَأَخذه أَبُوهِ أَو أَوْلِياؤُه ، ثُمَّ مَات عَنهَا زَوْجُهَا أَو طَلَّقَهَا أَيرَدُ إِلَى أُمِّهِ ؟ ، قَالَ : لا ، ثمَّ قَالَ لِي مَالِكٌ: أَرَأَيت إِن تزَوُّجَت ثانِيةً أيؤخذ مِنهَا ثمَّ إِن طَلَّقَهَا زَوْجُهَا أَيرَدُ إِلَيهَا أَيضًا الثالِثةَ لَيسَ هَذا بشَيءٍ إِذا سَلَّمَته مَرَّةً فَلا حَـقَّ لِهَا فِيهِ ؟ فَقِيلَ لِمَالِكِ: مَتى يؤخذ مِن أُمِّهِ أَحِين عَقْدِ نِكَاحِهَا أُو حِين يدْخلُ بهَا زَوْجُهَا ؟ قَالَ: بَلْ حِين يدْخلُ بِهَا زَوْجُهَا وَلا يَؤْخذ مِنهَا الْوَلَدُ قَبِلَ ذَلِكَ . قُلْت : وَالْجَارِيةُ حَتى مَتِي تَكُونِ الأُمُّ أَوْلَى بِهَا إِذَا فَارَقَهَا زَوْجُهَا أَو مَاتِ عَنِهَا ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: حَتَّى تبلُغ النكَاحَ وَيَخافَ عَلَيهَا ۚ ، فَإِذا بلَغت النكَاحَ وَخِيفَ عَلَيهَا نظَرَ فَـ إِن كَانــت أُمُّهَـا فِـى حِـرْز وَمَنعَةٍ وَتَحْصِينَ كَانتِ أَحَقُّ بِهَا أَبدًا حَتَى تَنكِحَ ، وَإِن بِلَغْتِ ابِنَتِهَا ثلاثِين سَنةً أَو أَرْبعِـينً سَنةً مَا كَانت بِكُرًا فَأُمُّهَا أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ تنكَحُ الأمُّ أَوَ يَخِفْ عَلَيهَا فِي مَوْضِعِهَا ، فَإِن خِيفَ عَلَى الْبنتِ فِي مَوْضِعِ الْأُمِّ وَلَمْ تَكُنِ الْأُمُّ فِي تَحْصِينِ وَلا مَنْعَةٍ أَو تَكُونِ الأَمُّ لَعَلَّهَا لَيسَتِ بُمُرْضِيةٍ فِي حَالِهَا ضَمَّ الْجَارِيةَ أَبُوهَا أَو أَوْلِياؤُهَا إَذَا كَان فِي الْمَوْضِعَ الَّتِي تَصِيْرُ إِلَيهِ كَفَالَةٌ وَحُوْزٌ ، قَالَ مَالِكُ : رُب رَجُلِ شِرِيْرِ سِكِيْرِ يَتُرُكُ ابنته وَيـذَهَب يَشُرَب أَو يَدْخِلُ عَلَيهَا الرِّجَالَ بِهَذَا لا تَضَمُّ إِلَيهِ أَيضًا بَشَيءٍ ، قَالَ أَبن الْقَاسِمِ : فَأَرَى أَن ينظُرَ السُّلْطَان لِهَذا .

قُلْت : حَتى مَتى تترَكُ الْجَارِيةُ وَالْغلامُ عِنـدَ الْجَـدَّةِ وَالْخالَةِ ؟ قَـالَ : يـترَكُ الْغـلامُ

وَالْجَارِيةُ عِندَ الْجَدَّةِ وَالْخَالَةِ إِلَى حَدِّ مَا يَترَكَانَ عِندَ الْأُمِّ ، وَقَدْ وَصَفْت لَكَ ذَلِكَ إِذَا كَانُوا فِي كِفَايَةٍ وَحِرْزِ (١) وَلَمْ يَحْفَ عَلَيهِمْ . قُلْتَ : فَهَلْ ذَكَرَ مَالِكٌ الْكِفَايةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ قَالَ : إِذَا كَانُوا فِي ثِقَةٍ وَلَا كِفَايةَ فَلا تَعْظَى الْجَدَّةُ الْوَلَدَ وَلا الْوَالِدُ إِذَا كَانُوا لَيسُوا قَالَ : إِذَا كَانُوا لَيسُوا يَشُوا عَلَى الْوَلَدِ وَرُب عَدَّةٍ لا تؤمن عَلَى الْوَلَدِ وَرُب عَلَى الْوَلَدِ وَرُب وَالِدِ يَكُونَ سَفِيهًا سِكِيرًا يَدْعُ وَلَدَه . قُلْت : وَإِنَمَ الْكِفَايةُ الَّتِي قَالَ مَالِكٌ إِنَا هُوَ مِثْلُ مَا وَصَفْت لِي ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : قَالَ مَالِكٌ : وَلا ينبغِي أَن يضَرَّ بالْوَلَدِ وَينبغِي أَن ينظَر لِلْوَلَدِ فِي ذَلِكَ بَالَّذِي هُو أَكْفَأُ وَأَحْرَزُ .

قُلْتَ: أَرَأَيتِ إِن طَلَقَهَا زَوْجُهَا فَتزَوَّجَت الْمَرْأَةُ وَلَه مِنهَا أَوْلادٌ صِغارٌ وَجَدَّتِهمْ لأمهِمْ فِي بعْضِ الْبلَدَانِ وَجَدَّتِهمْ لأبيهِمْ مَعَ الصَّبيانِ فِي مِصْرِ وَاحِدٍ أَو عَمَّتِهمْ أَو خَلَتَهِمْ مَعَهمْ فِي بعْضِ الْبلَدَانِ وَجَدَّتِهمْ لأبيهِمْ مَعَ الصَّبيانِ فِي مِصْرِ وَاحِدٍ ، أَيكُون لِهَ وُلاءِ الْحُضُورِ حَقِّ فِي الصِّبيانِ وَجَدَّتِهمْ لأَمِّهِمْ الَّتِي هِي أَحَقُ بالصِّبيانِ مِن هَوُلاءِ مُسَاكَنَةٌ فِي غَير بلَدِ الأَب ؟ قَالَ: الَّذِي مِن الْجَدَّةِ لِلأَب وَالْجَلَّةَ لَلأَب أَوْلَى مِن الْخَلَّةِ فِي عَير بلادِ الأَب الْعَمَّةِ وَالْعَمَّةَ اَوْلَى مِن الْجَدَّةِ لِلأَب وَالْجَدَّةَ لِلأَب أَوْلَى مِن الأَختِ وَالأَخت أَوْلَى مِن الْعَمَّةِ وَالْعَمَّةَ وَالْعَمَّةَ اَوْلَى مِن الْجَدَّةِ لِلأَب وَالْجَدَّةُ لِلأَب أَوْلَى مِن الأَختِ وَالْخَت أَوْلَى مِن الْعَمَّةِ وَالْعَمَّةَ وَالْعَمَّةَ وَالْجَدَّةُ وَالْجَدَّةُ وَالْجَدَّةُ وَالْجَدَّةُ أَوْلَى مِن الْعَمَّةُ وَالْجَدَّةُ أَوْلَى مِن الْعَمَّةَ وَالْجَدَّةُ وَالْجَدَّةُ وَالْجَدَّةُ وَالْجَلَّةُ وَالْجَدَةُ لِلأَب اللّهِ عَلَى مِن الْعَمَّةُ وَالْجَدَّةُ وَالْجَدَةُ وَالْجَدَةُ وَالْجَدَةُ وَالْعَمَّةُ وَالْجَدَةُ وَلَى مَن الأَب فِي مِصْرٍ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةِ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَةِ فِي مِصْرٍ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةِ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَة فِي مِصْرٍ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةِ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَة فِي مِصْرٍ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةِ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَة فِي مِصْرٍ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةِ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَة فِي مِصْرٍ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةِ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَة فِي مِصْرُ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةِ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَة فِي مِصْرُ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةٍ الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْخَالَة فِي مِصْرُ وَاحِدَةٍ فَهِي بَنزِلَةً الْمَيتةِ ، فَالْحَقُ لِلْعَالَة فِي مِعْمَا الْمَا الْمَالِقُولُ الْمَالِقُ الْمُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ

قُلْت: أَرَأَيت إِن طَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَت وَلَه مِنهَا أَوْلادٌ صِغارٌ وَقَدْ مَات الأَب وَلَهِمْ جَدَّةً لأبهِمْ أَو عَمَّةٌ أَو خَالَةٌ أَو أُختٌ ، مَن أَوْلَى بالصِّبيان أَهَـوُلاءِ اللاتِي ذكرْت لَـك ، أَمْ الأولِيهِمْ أَو عَمَّةٌ أَو خَالَةٌ أَو أُختٌ ، مَن أَوْلَى بالصِّبيان أَهْـوُلاءِ اللاتِي ذكرْت لَـك ؟ قَـال : الَّذِي الأولِياءُ الْجَدُّ وَالْعَمَّ وَالْعَصَبةُ وَمَا أَشْبهَهمْ فِي قَول مَالِك ؟ قَـال : الَّذِي المُعتَّ مِن قَوْل مَالِك ؟ قَـال : النَّذِي سَمِعْت مِن قَوْل مَالِك : الْجَدَّةُ وَالْعَمَّةُ وَالْاحِت إِذَا كَانُوا فِي كِفَايةٍ كَانُوا أَحَقَّ مِن الأَوْلِياءِ ، وَالْجَدَّةُ لِلأَب أَوْلَى مِن الأَحْتِ ، وَالأَحْت أَوْلَى مِن الْعَمَّةُ أَوْلَى مِن الأَوْلِياءِ إذا كَانُوا يَأْخَذُونَهمْ إِلَى كِفَايةٍ وَإِلَى حَضَانةٍ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَّقَهَا وَالْوَلَدُ صِغارٌ فَكَانُوا فِي حِجْرِ الأمِّ ، فَأَرَادَ الأب أَن يرْتحِ لَ

⁽١) الحوز: الموضع الحصين ، كما في القاموس .

إِلَى بعْضِ الْبلْدَانِ فَأَرَادَ أَن يَأْخِذَ أَوْلادَه وَيَخرِجَهمْ مَعَه ، وَإِنِمَا كَان ترَوَّجَ الْمَرْأَةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ جَمِيعًا مِن أَهْلِ تِلْكَ الْبلْدَةِ الَّتِي تزَوَّجَهَا فِيها وَطَلَّقَهَا فِيها ؟ الْمَوْضِعِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ جَمِيعًا مِن أَهْلِ تِلْكَ الْبلْدَةِ الَّتِي تزَوَّجَهَا فِيها وَطَلَّقَهَا فِيها ؟ قَالَ عَالِكٌ : وَكَذلِكَ الأولياءُ همْ فِي أَوْلياءُهمْ بَمَزلَةِ الأب ، لَهمْ أَن يرْتجِلُوا بالصِّبيانِ حَيْثِمَا ارْتَحَلُوا تزَوَّجَت الأَمُّ أَو لَمْ تتزَوَّجْ إذا كَانت رَحْلَةُ الأب وَالأولياء ورحْلَة نقلَة ، وَكَان الْوَلَدُ مَعَ الْوَالِدِ فِي كِفَايةٍ ، وَيقالُ لِلأَمِّ: إن شِئت فَاتبعِي وَلَدَكِ وَإِن أَبيت الْوَلَدُ مَعَ الْوَالِدِ فِي كِفَايةٍ ، وَيقالُ لِلأَمِّ: إن شِئت فَاتبعِي وَلَدَكِ وَإِن أَبيت الْوَلَدُ مَعَ الْوَلِدِ فِي كِفَايةٍ ، وَيقالُ لِلأَمِّ: إن شِئت فَاتبعِي وَلَدَكِ وَإِن أَبيت الْوَلَدُ مَعَ الْوَلِدِ فِي كِفَايةٍ ، وَيقالُ لِلأَمِّ: إن شِئت فَاتبعِي وَلَدَكِ وَإِن أَبيت الْوَلَدُ مَعَ الْوَالِدِ فِي كِفَايةٍ ، وَيقالُ لِلأَمِّ : إن شِئت فَاتبعِي وَلَدَكِ وَإِن أَبيت عَلَى مَالِكٌ : وَإِن كَان إِنَا يَسَافِرُ وَيذَهَب وَيجِيءُ فَلَيسَ بِهَذَا أَن يَخْوجَهمْ مَعَه وَأَولِياؤُهمْ إلا أَن يكُون ذَلِكَ إِلَى مَوْضِعٍ قَرِيب الْبرِيدَ وَنحُوه حَيث يبلُغ الأَب وَالأَولِياء خَرُهمْ ، عَلَى اللهُ إللَّهُ هُمْ إلا أَن يكُون ذَلِكَ إِلَى مَوْضِعٍ قَرِيب الْبرِيدَ وَخُوه حَيث يبلُغ الأَب وَالأَولِياء خَبرُهمْ .

قُلْت: وَتقِيمُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي خَرَجَت إِلَيهِ إِذَا كَانَ بِينهِمْ وَبِينِ الأَبِ الْبِيدُ وَخُوهُ ؟ قَالَ: وَتقِيمُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي خَرَجَت إِلَيهِ إِذَا كَانَ بِينَهِمْ وَبِنْ الْأَبُ الْبِيدُ وَخُهُا ؟ قَالَ : فَالَ عَبْ وَأَمَّا الْجُوَارِي فِي قَوْلَ مَالِكٍ فَحَتى يَنكِحَهِنَ وَيَدْخِلَ بِهِنِ أَزْوَاجُهِنَ ، وَإِن حِضْنَ فَالأَمُّ أَمَّا الْجُوَارِي فِي قَوْلَ مَالِكٍ فَحَتى يَنكِحَهِنَ وَيَدْخِلَ بِهِنِ أَزْوَاجُهِنَ ، وَإِنَّ حِضْنَ فَالأَمُّ أَحَقُ بِهِمْ حَتى يُعْلِمُوا ، قَالَ مَالِكٌ : فَإِذَا بِلَغُوا الأَدَب أَحَقُ بِهِمْ عَندَ أُمِّهِمْ . قُلْت : أَرَأَيت الأَمَّ إِذَا طَلَقَهَا زَوْجُهَا وَمَعَهَا صِبِيانٌ صِغَارٌ فَتَرَوَّجَت ، وَاللهُ عَندَ أُمُّهُمْ . قُلْت : أَرَأَيت الأَمَّ إِذَا طَلَقَهَا زَوْجُهَا وَمَعَهَا صِبِيانٌ صِغَارٌ فَترَوَّجَت ، مَن أَحَقُ بُولَدِهَا ، الْجَدَّةُ أَو الأَب ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ الْجَدَّةُ أُمُّ الأَمِّ أَوْلَى مِن الأَب إِن لَمْ تَكُن أُمُّ الأَمِّ وَكَانت أُمُّ الأَب ؟ قَالَ : هِي أَوْلَى مِن الأَب إِن لَمْ تَكُن أَمُّ الأَمِّ وَكَانت أُمُّ الأَب ؟ قَالَ : هِي أَوْلَى مِن الأَب إِن لَمْ تَكُن أَمُّ الأَمِّ وَكَانت أَمُّ الأَب ؟ قَالَ : هِي أَوْلَى مِن الأَب إِن لَمْ تَكُن أَمُّ اللهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَالَ : فَالَ : وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قُلْت : وَأُمُّ الأمِّ جَدَّةُ الأمِّ أَوْلَى بالصِّبيةِ مِن الأب إذا لَمْ يكُن فِيمَا بينهَا وَبين الصِّبيةِ مَنهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : فَمَن أَوْلَى بهَوُلاءِ الصِّبيانِ إذا تزوَّجَت الأمُّ أو مَالِك ؟ مَاتت ، أَبوهمْ أَوْلَى او أَخَتهمْ لأبيهمْ وَأُمّهمْ ؟ قَالَ : أبوهمْ . قُلْت : هَذا قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ وَقَلْ مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ : قَالَ : قَالَ : قَالَ : فَمَن أَوْلَى بهَوُلاءِ الصِّبيانِ الأب أَمْ الْخالَة ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك ؛ الْخالَة أُوْلَى بهِم مِن الأب إذا كَانوا عِندَهَا فِي كِفَايةٍ . قُلْت : فَمَا مَعْنى الْكِفَايةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ الْكِفَيةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَلِهُ الْكِفَيةِ ؛ قَالَ : نَعَمْ وَلَا اللّهِ الْمُ الْعَمَّةُ فِي قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : نَعَمْ وَالنَفْقَةُ عَلَى الأب أَمْ الْعَمَّةُ فِي قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : الْله مَا الْعَبْ أَوْلَى الأب أَمْ الْعَمَّةُ فِي قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : الله الله عَلَى الأب أَمْ الْعَمَّةُ فِي قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : الله الله عَلَى الأب أَمْ الْعَمَّةُ فِي قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : الله الله أَمْ الْعَمَّةُ فِي قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : الله الله أَمْ الْعَمَّةُ فِي قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : الله فَمَن أَوْلَى الْج ، قَالَ : فَمَن أَوْلَى الْج بَالْم بَعْدَ الْخَالَةِ وَالْجَدَّةِ لِلأَب ؟ قَالَ : الله هُمَّ أَوْلَى الْج بَالْم أَمْ الْجَدَّةُ لِللْب أَمْ الْجَدَّةُ لِللْب أَمْ الْجَدَّةُ أَمَّ الْاب أَوْلَى الْم فَمَن أَوْلَى الْجَدَّة أَمُ الْجَدَّة لِللْب ؟ قَالَ : الله مَن أَوْلَى الْجَدَّة أَمْ الْجَدَّة لِلاب ؟ قَالَ : الله عَمْ أَن الْجَدَّة أَمُّ الْاب أَوْلَى الْمُ الْعَمَّةُ أَمْ الْجَدَّة لِللْب ؟ قَالَ : الله عَمْ أَن الْجَدَّة أَمْ الْجَدَّة أَلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الْم الْحَلَيْ الْمُ الْجَدَّة لِللهُ الْحَلْق أَلْ : اللهُ الْحَلَيْ الْمُ الْمُ الْحَلَق اللهُ اللهُ

مِن الْعَصَبةِ وَأَرَى الْأَخْتُ وَالْعَمَّةَ وَبَنْتُ الْأَخِ أَوْلَى مِنَ الْعَصَبةِ .

قُلْت: وَيُعْعَلُ الْجَدُّ وَالْعَمُّ وَالْأَحْ وَابِن الْأَخْ مَعَ هَوُّلَاءِ النسَاءِ مَعَ الْأَحْتِ وَالْعَمَّةِ وَبَنتِ الْآخِ بَمَزلَةِ الْعَصَبةِ أَمْ لا ؟ قَالَ: نعَمْ ، ينزَّلُون مَعَ مَن ذكَرْت مِن النسَاءِ بَمَنزِلَةِ الْعَصَبةِ . قُلْت : أَخْفَظُه عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى حِفْظِهِ . قُلْت : أَرَأيت إِن الْعَصَبةِ . قُلْت : أَخْفَظُه عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : لا أَقُومُ عَلَى حِفْظِهِ . قُلْت : أَرَأيت إِن طَلَقَهَا زَوْجُهَا وَهو مُسْلِمٌ وَهِي نصْرانِيةٌ أَو يهودِيةٌ وَمَعَهَا أَوْلادٌ صِغارٌ ، مَن أَحَقُ بولَدِها وَهِي كَالْمُسْلِمَةِ فِي وَلَدِها إِلا أَن يَخافَ عَلَيها إِن بلَغت بولَدِها ؟ قَالَ : هِي أَحَقُ بولَدِها وَهِي كَالْمُسْلِمَةِ فِي وَلَدِها إِلا أَن يَخافَ عَلَيها إِن بلَغت مِنهِمْ جَارِيةٌ أَن لا يكُونوا فِي حِرْز . قُلْت : هَذِهِ تسْقِيهِمْ الْخَمْر وَتغنديهِمْ بلُحُومِ الْخَناذِيرِ وَبالْخَمْر ، وَلَكِن إِن أَرَادَت أَن تَفْعَلَ شَيئًا مِن الْمُسْلِمَةِ ؟ قَالَ : قَدْ كَانت عِندَه قَبلَ أَن يفارِقَهَا وَهِي تَعْذَيهِمْ إِن أَرَادَت أَن تَفْعَلَ شَيئًا مِن وَهِي تَعْذَيهِمْ إِن أَرَادَت أَن تَفْعَلَ شَيئًا مِن وَلِكَ مَن فِي اللّهُ عَلْ صَدْمَ وَلا ينزَعُ الْولَدُ مِنهَا ، وَإِن خَافُوا أَن تَفْعَلَ ضُمَّت إِلَى ناسٍ مِن ذَلِكَ مَن لِكَلا تَفْعَلَ شَيئًا مِن اللّهُ مِن لِتَلا تَفْعَلَ شَعْدَ وَلا ينزَعُ الْولَدُ مِنهَا ، وَإِن خَافُوا أَن تَفْعَلَ ضُمَّت إِلَى ناسٍ مِن لِللّهُ مُنْعَلَ مُن لِكُلا تَفْعَلُ مَنْ عَلَى اللّهُ عَلْهُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت مَجُوسِيةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَمَعَهَا وَلَدٌ صِغارٌ وَأَبِت أَن تسْلِمَ ، فَفَرَّقْت بينهما مَن أَحَقُ بالْوَلَ فِي الْمُسْلِمَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت أُمُّهم أَمَةً وَالنصْرانِية وَالْمَجُوسِيةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ مِثلُ الْمُسْلِمَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت أُمُّهم أَمَةً وَقَدْ عَتقَ وَالْمَجُوسِيةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ مِثلُ الْمُسْلِمَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت أُمُّهم أَمَةً وَقَدْ عَتقَ الْوَلَدُ وَزُوجُهَا مَن أَحَقُ بِالْوَلَدِ ؟ ، قَالَ : الأَمُّ أَحَقُ بِهِ إِلا أَن تباعَ فَتظُعَن (١) إِلَى بلَدٍ غير بلَدِ الأب فَيكُون الأب أَحَقُ بهِ ، أو يريدَ أَبوه الانتِقَالَ لِبلَدٍ سِواه فَيكُون أَحَقُ بهِ ، أو يريدَ أَبوه الانتِقَالَ لِبلَدٍ سِواه فَيكُون أَحَقُ بهِ ، وَهَذَا قُولُ مَالِكٍ ، وَالْعَبدُ فِي وَلَدِهِ لَيسَ بَمَنزلَةِ الْحُرِّ لا يفَرَّقُ بين الْوَلَدِ وَيبنُ أُمِّهِ كَانت أَمَّةً أَو حُرَّةً ؛ لأن الْعَبدَ لَيسَ لَه مَسْكَنٌ وَلا قَرَارٌ ، وَرُبَعَا يسَافِرُ بهِ وَيظْعَن وَيباعُ ، فَهَذَا الَّذِي سَمِعْت مِمَّن أَثِقُ بهِ عَن مَالِكٍ أَنه قَالَ .

قُلْت : أَرَأَيت الْعَصَبةَ إِذَا تَزَوَّجَت أُمُّهم ، أَيكُون لَهم أَن يأْخذوا مِنهَا الأوْلادَ ؟ قَالَ مَالِك : وَقَالَ مَالِك : الأوْلِياءُ هم الْعَصَبةُ ، قَالَ مَالِك : وَهَذَا كُلُه الَّذِي وَكَذَلِكَ الْوَصِي . قَالَ : وَقَالَ مَالِك : الأوْلِياءُ هم الْعَصَبةُ ، قَالَ مَالِك : وَهَذَا كُلُه الَّذِي يَكُون فِيهِ بعْضُهم أَحَق بذلِك مِن بعْضِ إذا كَان ذلِك إلى غير كِفَايةٍ أَو لَمْ يكُن ذلِك يَكُون فِيهِ بعْضُهم أَحَق بذلِك مِن بعْضِ إذا كَان ذلِك إلى غير كِفَايةٍ أَو لَمْ يكُن ذلِك

⁽١) ظعن : سار ، كما في القاموس .

⁽٢) قال أبو البركات : شرط الحضانة للذكر من أب أو غيره أن يكون عنده من الإناث من يصلح لها من زوجة أو سرية أو أمة لخدمة أو مستأجرة لذلك أو متبرعة ؛ لأن الـذكر لا صبر لـه على أحـوال الأطفال ، فإن لم يكن عنده ذلك فلا حق لـه في الحضانة ، ويشـترط في الحاضـن الـذكر لمطيقـة أن يكون محرمًا لها ولو في زمن الحضانة . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ١٣٥).

مَأْمُونًا فِي حَالِهِ ، أَو كَان فِي مَوْضِع يَخَافُ عَلَى الأوْلادِ وَلا لِلْعَوْدَةِ الَّتِي هُ وَ فِيهَا مِثْلَ الْبنتِ قَدْ بلَغت تكُون عِندَ الأمِّ أَو الْجَدَّةِ وَتكُون غِيرَ ثِقَةٍ فِي نفْسِهَا ، أَو تكُون الْبنت مَعَهَا فِي غير حِرْز وَلا تحْصِين فَالأوْلِياءُ أَوْلَى بذلِكَ إِذَا كَانُوا يكُونُون إلَى كِفَايةٍ وَحِرْز وَلا تحْصِين فَالأوْلِياءُ أَوْلَى بذلِكَ إِذَا كَانُوا يكُونُون إلَى كِفَايةٍ وَحِرْز وَتُعْصِين ، وَالْوَالِدِ كَذلِكَ إِن كَان غيرَ مَأْمُون ، فَرُب وَالِدٍ سَفِيهٍ يَحْرُجُ النهَارَ فَيَكُون فِي سَفَهِهِ يضَيعُهَا وَيَخَافُ عَلَيهَا عِندَه وَيدْخلُ عَلَيهَا رِجَالٌ يشْرَبُون فَهَذَا لا يَكُن مِنهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إذا اجْتَمَعَ النسَاءُ فِي هَوُلاءِ الصِّبيان وَقَدْ تزَوَّجَت الأُمُّ وَلا جَدَّةً لَهِمْ مِن قِبلِ الأُمِّ لَهَا زَوْجٌ أَجْنِيُّ ، مَن أَحَقُّ بِهَ وُلاءِ الصِّبيان وَقَدْ مِن قِبلِ الأُمِّ لَهَا زَوْجٌ أَجْنِيُّ ، مَن أَحَقُّ بِهَ وُلاءِ الصِّبيان وَقَدْ اجْتَمَعْنَ الأَخْوَات مُختلِفَاتٌ وَالْجَدَّات مُختلِفَاتٌ وَالْعَمَّات مُختلِفَاتٌ وَالْجَدَّات مُختلِفَاتٌ وَالْجَدَّات مُختلِفَاتٌ وَالْجَدَّات مُختلِفَاتٌ وَالْجَدَّة لِلأَب وَالْجَدَّات مُختلِفَاتٌ وَالْعَمَّات مُختلِفَاتٌ وَالْجَدَّة لِلأَمْ إذا وَبِنات الْقَاسِمِ : أَقْعَدُهن بِالأُمِّ وَالِدَةٌ كَانت مَحْرَمًا مِن الصِّبيان فَهِي أَوْلَى بِالصَّبِيان بِعْدَ الْجَدَّةِ لِلأُمِّ ؛ لأَن الْجَدَّة لِلأَمِّ وَالِدَةٌ وَإِنْ يَظُولُ فِي هَذَا إِلَى الْأُمِّ مِنهِن، إذا كَانت مَحْرَمًا جَعَلْتِهَا أَوْلَى بِالصَّبِيانِ .

قُلْت : أَرَأَيت مَوْلَى النعْمَةِ ، أَيكُون مِن الأوْلِياءِ إِذَا تزَوَّجَت الأُمُّ ؟ قَالَ : هوَ مِن الأوْلِياءِ ؛ لأنه وَارِثٌ وَمَوْلَى الْعَتاقَةِ وَابِن الْعَمِّ عِندَ مَالِكِ مِن الأوْلِياءِ . قُلْت : أَرَأَيت مَن اللَّوْلِياءِ ؛ لأنه وَارِثٌ وَمُوْلَى الْعَتاقَةِ وَابِن الْعَمِّ عِندَ مَالِكِ مِن الأوْلِياءِ . قُلْت : وَإِن وَالاه ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ هوَ مَوْلاه وَلا ينبغي أَن يتسبب إلَيهِ . قُلْت : وَإِن وَالاه ؟ قَالَ : قَالَ نَعَمْ وَإِن وَالاه فَلا يَجُوزُ ذَلِكَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان وَلَدُه مِن هَنِهِ الْمُطَلَّقَةِ لا بدَّ لَهمْ مِن الْخِدْمَةِ لَيْجِبُ عَلَى الْخِدْمَةِ أَيْجِبُرُ عَلَى أَن يَحْمُ مِن الْخِدْمَةِ أَيْج برُ عَلَى أَن يَحْدُمُ مِن الْخِدْمَةِ أَيْج برُ عَلَى أَن يَحْدُمُ مِن الْخِدْمَةِ أَيْج برُ عَلَى أَن يَحْدُمُ مَ ؟ فَالَ : فَالَ عَلْم مَلِكُ وَالْخِدْمَةُ بَعْزَلَةِ النَّفَقَةِ إِذَا قَوِي عَلَى ذَلِكَ الأَب أُخِدَ بهِ . قُلْت : وَمَا الْخِدْمَةِ أَيْج برُ عَلَى أَن يَحْدُمُ وَالْخِدُمَةِ أَيْج برُ عَلَى أَن يَحْدُمُ عَلَى الْعَلْم عَلَى الْعَلْم عَلَى أَن يَعْمُ لَاكَ وَلَك اللهُ عَلَى مَا لِكُ وَالْعُولُودُ وَالْوق لا مَالِك فِي الْعَبيدِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يفَرَق بين الأَمْهمَا اللهُ عَبْل المُعْلَق وَلُودُ إِلْا أَن يعَجلَ ذَلِك بالصَّي ، قَالَ : وَذَلِك عَنْم عَنْ أُمّهِ بَأَكْلِهِ وَحْدَه وَشُرْبِهِ وَلُسِهِ وَقِيامِهِ وَقُعُودِهِ وَمَنامِهِ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا لَكَ عَنْ أُمّه بِأَكْلِهِ وَحْدَه وَشُرْبِهِ وَلُسِهِ وَقِيامِه وَقُعُودِهِ وَمَنامِه ، قَالَ : قَالَ مَالِك ؟ إِذَا لَكُمْ وَالْمُ وَلُكُ وَلُك به وَلْك ، وَجُه الاسْتِعني عَنْ أُمّه بِأَكْلِه وَحْدَه وَشُرْبِه وَلُسِه عَنْ أُمّه إِذَا أَتْعَرَ مَا لَمْ يعَجلُ ذَلِكَ بهِ .

قُلْت : أَرَأَيت الأب وَالْوَلَدَ هَلْ ينهَى مَالِكٌ عَنِ التَهْرِقَةِ فِيمَا بينهَمْ كَمَا ينهَى عَنِ التَهْرِقَةِ بِينَ الأَمِّ وَوَلَدِهِ إِن كَانُوا صِغَارًا بِينَ الأَمِّ وَوَلَدِهِ إِن كَانُوا صِغَارًا بِينِ الأَمِّ وَوَلَدِهَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا بأْسَ أَن يفَرَّقَ بِينِ الأَب وَوَلَدِهِ إِن كَانُوا صِغارًا وَإِنِمَا ذَلِكَ فِي الأُمَّهَاتِ . قُلْت : فَالْجَدَّةُ أُمُّ الأَب وَالْجَدَّةُ أُمُّ الأَمِّ أَيفَرَّقُ بِينَهَا وَبِينَهُمْ وَهِمْ صِغَارٌ ، وَلَمْ يَتْغِرُوا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ ذَلِكَ غيرَ مَرَّةٍ وَغيرَ عَام إِنِه يفَرَّقُ بِينِ أُمِّ الأَمِّ صِغارٌ ، وَلَمْ يَتْغِرُوا ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ ذَلِكَ غيرَ مَرَّةٍ وَغيرَ عَام إِنِه يفَرَقُ بِينِ أُمِّ الأَمِّ

⁽١) الثغر : الأسنان ، وأثغر الغلام : نبت ثغره وسقطت رواضعه ، كما في القاموس .

وَبِينِهِمْ وَإِن كَانُوا صِغَارًا فِي التَمَلُّكِ، قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْمَا ذَلِكَ فِي الْأُمِّ وَحْدَهَا.

ابن وَهْب عَن يحْيى بنِ أَيوب عَن ابن الصَّباحِ عَن عَمْرو بن شُعَيب عَن أَبيهِ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَمْرو بن شُعَيب عَن أَبيهِ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَمْرو بنِ الْعَاصِ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَته أَمْرَأَةٌ فَقَالَت لَه : إن ابنِي هَذا قَدْ كَان بطْنِي لَه وَعَاءً وَحَجْرِي لَه حِوَاءً (١) وَثَدْيي لَه سِقَاءً ، فَزَعَمَ أَبوه أَنه ينتزعُه مِني ، فَقَالَ بَطْنِي لَه وَعَاءً وَحَجْرِي لَه حِوَاءً (١) وَثَدْيي لَه سِقَاءً ، فَزَعَمَ أَبوه أَنه ينتزعُه مِني ، فَقَالَ لَهُ اللَّهِ ﷺ: « أَنتِ أَحَقُ بهِ مَا لَمْ تنكِحِي » (١)، قَالَ عَمْرُو بن شُعَيب: وَقَضَى أَبو بكُرِ الصِّدِيقُ فِي عَاصِمٍ (٢) عَلَى عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ أَن أُمَّه أَحَقُ بهِ مَا لَمْ تنكِحْ (١٠).

ابن وَهْب: وَأَخبرَنِي ابن لَهِيعَةَ عَن غير وَاحِدٍ مِن الأنصَارِ وَغيرِهِمْ مِن أَهْلِ الْمَدِينةِ أَن عُمَرَ بن الْخطَّاب طَلَق امْرَأَته الأنصَارِية وَلَه مِنهَا ابن يقال لَه: عَاصِمٌ ، فَتزَوَّجَت مِن بغدِ عُمَر يزيدَ بن مُجَمِّع الأنصَارِي فَولَدَت لَه عَبدَ الرَّحْمَن بن يزيدَ (٥) ، وَكَان لَهَا أُمُّ فَقَبَت عَاصِمًا إلَيها وَهِي جَدَّته أَمُّ أُمِّهِ وَكَان صَغِيرًا ، فَخاصَ مَها عُمَرُ إلَى أبي بكر الصِّدِيق ، فَقَضَى لِجَدَّتِهِ أُمِّ أُمِّهِ بَضَانتِهِ ؛ لأنه كَان صَغيرًا (١). ابن لَهيعَة عَن مُحَمَّد بن عَبدِ الرَّحْمَن عَن الْقَاسِم بن مُحَمَّد بنحو ذلك ، وقالت الْجَدَّةُ: إني حَضَنته وَعِندِي خير لَه وَأَرْفَقُ بهِ مِن امْرَأَةٍ غيرِي ، قَالَ : صَدَقْتِ ، حِضْنك خيرٌ لَه فقضَى لَهَا بهِ . قَالَ خيرٌ لَه وَأَرْفَقُ بهِ مِن امْرَأَةٍ غيرِي ، قَالَ : صَدَقْتِ ، حِضْنك خيرٌ لَه فقضَى لَهَا بهِ . قَالَ عُمَرُ : سَمعْت وَأَطَعْت (٧) .

⁽١) الحويّ : الحوض الصغير ، وحواه يحويه : جمعه ، كما في القاموس .

⁽٢) رواه أبو داود في الطلاق (٢٢٧٦) وأحمد (٢/ ١٨٢، ٣٠٣) وعبد الـرزاق في المصـنف (١٢٦٤٨) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧١٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وسـنده حسـن ، وقد حسنه الألباني في سنن أبي داود – ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٣) عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي ، روى عن أبيه ، وروى عنه ابناه حفص وعبيد الله وعـروة بـن الزبير ، ثقة . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨، ٣٩).

⁽٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٦٤٩) من حديث الزهري ، ورواه ابن أبيي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في الرجل يطلق امرأته ولها ولـد صغير (١٦١/١٦١، ١٦٢) رقم (١) عـن عكرمة ، ورقم (١٠) عن سعيد بن المسيب .

⁽٥) عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري ، أخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه ، وروى عنه قصة خنساء بنت خذام ، وروى عن عمه مجمع بن جارية وعمر بن الخطاب وأبي أيوب ، وروى عنه ابن أخيه يعقوب بن مجمع والقاسم بن محمد بن أبي بكر والزهري وغيرهم ، وثقه ابن سعد ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٧).

⁽٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٧، ٨) بنحوه.

⁽٧) رواه مالك في الموطأ في الوصية (٢/ ٥٨٨) رقم (٦) ، وعبد الرزاق في المصنف (١٢٦٥٣) ، وابـن أبي شيبة في المصدر السابق (٤/ ١٦٣،١٦٢) رقم (١١) والبيهقي في السـنن الكـبرى (٨/ ٧) مـن حديث القاسم بن محمد .

مَالِكٌ وَعَمْرُو بن الْحَارِثِ عَن يحْيي بن سَعِيدٍ عَن الْقَاسِمِ بن مُحَمَّدٍ بنحْو ذلِكَ الا أَن مَالِكًا قَالَ: كَان الْغلامُ عِندَ جَدَّتِهِ بقُباءَ (١) وَأَخبرَنِي مَنِ سَمِعَ عَطَاءً الْحُرَاسَانِي يـذكُرُ مِثلَ ذلِكَ(٢) ، وَقَالَ أَبو بكْر: رجِهُا وَفِرَاشُهَا خيرٌ لَه مِنك حَتى يكْبرَ. قَالَ عُمَرُو بن الْحَارِثِ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ وَصِيفًا .

ابن وَهْبِ عَن اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ أَن يَحْيى بن سَعِيدٍ حَدَّثه قَالَ : الْمَرْأَةُ إِذَا طَلُقَتَ أَوْلَى الْ بالْوَلَدِ الذَكْرِ وَالْأَنثِي مَا لَمْ تَتزَوَّجْ ، فَإِن خَرَجَ الْوَالِدُ إِلَى أَرْضِ سِوَى أَرْضِهِ يَسْكُنَهَا كَان أَوْلَى بالْوَلَدِ ، وَإِن كَان صَغِيرًا ، وَإِن هُوَ خَرَجَ غَازِيًا أَو تاجِرًا كَانت الْمَرْأَةُ أَوْلَى بولَدِهَا إِلا أَن يَكُون غَزَا غَزَاةَ انقِطَاع ، قَالَ يَحْيى: وَالْوَلِي بَمَنزِلَةِ الْوَالِدِ .

قُلْت: أَرَأَيت أُمَّ الْوَلَدِ إِذَا أُعْتِقَت وَلَهَا أَوْلادٌ صِغَارٌ وَهِي فِي وَلَدِهَا بَمَوْلَةِ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْتِي تَطْلُقُ وَلَهَا أَوْلادٌ صِغَارٌ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: نَعَمْ . قُلْت: أَرَأَيت إِن النُّعَةُ وَالْكِسُوةُ وَالسُّكُنى عَلَى الأَب تَزَوَّجَت الأَمُّ فَأَخذتهمْ الْجَدَّةُ أَو الْخَالَةُ ، أَتَكُون النُفَقةُ وَالْكِسُوةُ وَالسُّكُنى عَلَى الأَب فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْت: أَرَأَيت إِن لَمْ يَكُن عِندَ الأَب مَا يَنْفِقُ عَلَيهمْ ؟ قَالَ: فَهمْ فِي قَوْل مَالِكٍ مِن فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِين وَلا يُجْبرُ أَحَدٌ عَلَى نفقَتِهمْ إِلا الأَب وَحْدَه إِذَا كَان يُعْدِرُ عَلَى فَلَةٍ وَلَدِهَا وَهمْ صِغارٌ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا تَجْبرُ الأَمُّ عَلَى نفقَةٍ وَلَدِهَا . قُلْت: أَرَأَيت الأَب أَجْرُ الأَمُّ عَلَى نفقة وَلَدِهَا . قُلْت: أَرَأَيت الأَب أَجْرُ الرَّضَاعِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . إِن طَلَقَهَا وَوَلَدُهَا صِغارٌ ، أَيكُون عَلَى الأَب أَجْرُ الرَّضَاعِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

فِي نَفَقَةِ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ الْمَالِكِ أَمْرَه

قُلْت: أَرَأَيت الْمَرْأَةَ الثيب إن طَلَّقَهَا زَوْجُهَا أَو مَات عَنهَا وَهِي لا تَقْدِرُ عَلَى شَيءٍ وَهِي عَدِيمَةٌ ، أَيُجْرُ الْوَالِدُ عَلَى نفقَتِهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: لا . قُلْت: أَرَأَيت الزَّمْنى (٣) وَالْمَجَّانِين مِن وَلَدِهِ الذكُورِ الْمُحْتلِمِين الَّذِين قَدْ بلَغوا الْحُلُم وَصَارُوا رِجَالا هَلْ تلْزَمُ الْأَبِ نفقَتِهمْ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى أَن يلْزَمَ الأب ذلِكَ ؛ لأن الْوَلَدَ إِنَّمَا الْاب فِيهِ النفقَة حِين احْتلَم وَبلَغ الْكَسْب وَقَوِي عَلَى ذلِكَ ، أَلا ترَى أَنه قَبلَ الاحْتِلام إِنمَا أَلْزَمَ الأب نفقَته لِضَعْفِهِ وَضَعْف عَقْلِهِ وَضَعْف عَملِهِ ، فَهَ وُلاءِ الَّذِين فَكَرْت عِندِي أَضْعَفُ مِن الصِّبيان مَن هو قَبلَ الاحْتِلام قَوي يَ كَن مِن الصَّبيان مَن هو قَبلَ الاحْتِلام قَوي يَ لَا ترَى أَن مِن الصَّبيان مَن هو قَبلَ الاحْتِلام قَوي يَ الْمَالِم قَوي يَ الْمَالِم قَوي يَ الْمَالِم المَّيانِ مَن هو قَبلَ الاحْتِلام قَوي يَ الْمَالِم قَوي يَ الْمَالِم اللهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى فَلْتَ الْمَالِم الْمُؤْمِ الْمُنْ الْمُقْتِه لِمُ الْمُ الْمَالِم الْمَالِم الْمُ الْمُؤْمِ الْمَالِم الْمِي الْمَالِم الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالِم الْمَالِم الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ وَلَهُ اللهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالِم الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالِم الْمُؤْمِ الْم

⁽١) الحديث السابق عند مالك .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٦٥٢) عن عطاء الخراساني .

⁽٣) الزمني : المرضى .

عَلَى الْكَسْبِ إلا أَنه عَلَى كُلِّ حَال عَلَى الأب نفقته مَا لَـمْ يحْتلِمْ إلا أَن يكُون لِلصَّبي كَسْبِ يسْتغنِي بهِ عَنِ الآباءِ ، أَو يكُون لَه مَالٌ ينفَقُ عَلَيهِ مِن مَالِهِ ، فَكَذلِكَ الزَّمْنى وَالْمَجَانِين بَمَنزلَةِ الصِّبيان فِي ذلِكَ كُلِّهِ ، أَوَ لا ترَى النسَاءَ قَدْ تحِضْن الْمَرْأَةُ وَتكْبرُ وَهِي فِي بيتِ أَبِيهَا فَنفَقَتها عَلَى الأب وَهِي فِي هَذِهِ الْحَالِ أَقْوَى مِن هَذا الزَّمِن أَو الْمَجْنون ، وَإِنّا أُلْزِمَ الأب نفقتها لِحَال ضَعْفِها فِي ذلِكَ ، فَمَن كَان أَشَدَّ مِنهَا ضَعْفًا فَذلِكَ أَحْرَى وَإِنّا الْأَب ؟ نفقته إذا كَانت زَمَانِيةً تِلْكَ قَدْ مَنعَته مِن أَنْ يعُودُ عَلَى نفسِهِ مِثلَ الْمَعْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ وَالأَعْمَى وَالزَّمِنِ الضَّعِيفِ الَّذِي لا حَرَاكَ لَه .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانُوا قَدْ بِلَغُوا أَصِحًاءَ ثُمَّ أَزْمَنُوا أَو جُنُوا بِعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ كَانُوا خرَجُوا مِن ولايةِ الأب؟ قَالَ : فَلا شَيءَ لَهِمْ عَلَى الأب، وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَإِنَمَا قُلْتُه عَلَى الْبنتِ الثيب .

فِي نَفَقَةِ الْوَلْدِ عَلَى وَالِدَيهِ وَعِيالِهُمَا

قُلْت : أَرَأَيت الصَّبِي الصَّغِيرَ إذا كَان لَه مَالٌ وَأَبْوَاه مُعْسِرَان ، أَينفَقُ عَلَيهمَا مِن مَال هَذا الابن فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ ، ينفَقُ عَلَيهِمَا مِن مَالِ الْوَلَدِ صَغِيرًا كَانَ أَو كَبيرًا إِذَا كَان لَهَ مَالٌ وَأَبوَاه مُعْسِرَان ذكرًا كَـانْ أَو أُنشى مُتزَوِّجَةً كَانـتَ الْبكْـرُ أَو غـيرَ مُتزَوِّجَةٍ ، قُلْت : وَكَذٰلِكَ إِن لَمْ تَكُن أُمُّهَا تَحْت أَبِيهَا وَلَكِنه تزَوَّجَ غيرَ أُمِّهَا أَينفَقُ عَلَى أَبِيهَا وَعَلَى امْرَأَةِ أَبِيهَا مِن مَالِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت إن كَـان تَحْـتُ أَبِيهَـا حَرَائـرُ أَرْبعَـةٌ لَيسَ فِيهِنِ أُمُّهَا ، أَينفَقُ عَلَى أُمُّهَا وَعَلَى نِسَائِهِ مِن مَالِهَا ؟ قَالَ : إنَّمَا سَمِعْت مَالِكًا : يقُـولُ ينفَقُ عَلَى الأب مِن مَالِ الْوَلَدِ ذَكَرًا كَان أَو أُنثى مُتزَوِّجَةً أَو غيرَ مُتزَوِّجَةٍ وَينفَقُ عَلَى أَهْـل الأب أيضًا وَلَمْ أَسْأَلُه عَنَ أَرْبِع حَرَائرَ . قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَلَسْت أَرَى أَن ينفَقَ عَلَى أَرْبُـعَ حَرَائرَ وَلاَ عَلَى ثلاثِ حَرَائرَ وَلَا عَلَى أَكْثرَ مِن وَاحِدَةٍ . قُلْت : أَرَأَيت إن كَـان لِـى وَالِــدُّ مُعْسِرٌ وَأَنَا مُوسِرٌ وَلِوَالِدِي أَوْلادٌ صِغَارٌ أُنفِقُ عَلَيهِ وَعَلَى إِخوَتِي الصِّغارِ الَّذِين فِي حِجْرِهِ مِن مَالِي وَعَلَى كُلِّ جَارِيةٍ - مِن وَلَدِ أَبِي فِي حِجْرِهِ - بكْرِ ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ: ينفَـقُ عَلَى الْأَبِ مِن مَالِ الْوَلَدِ وَعَلَى امْرَأَتِهِ وَلا أَرَى أَن تَلْزَمَه النَّفَقَةُ عَلَى إخوتِهِ إلا أن يشَاءَ ، قَالَ : فَقُلْت لِمَالِكٍ : فَالْمَرْأَةُ يكُون لَهَا الزَّوْجُ وَهوَ مُعْسِرٌ وَلَهَا ابنٌ مُوسِرٌ أَيلْزَمُ الابن النَّفَقَةُ عَلَى أُمِّهِ وَهُوَ يَقُولُ : لا أُنفِقُ عَلَيْهَا ؛ لأَن لَهَا زَوْجًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا ينفِقُ عَلَيْهَا ، وَلا حُجَّةً لَه فِي أَن يقُولَ : إنها تحت زَوْج ، وَلا حُجَّةً لَه فِي أَن قَالَ : فَلْيفَارِقْهَا هَذا الزُّوْجُ حَتَى أُنفِقَ عَلَيهَا ، فَلَهَا أَن تقِيمَ مَعَ زُوْجِهَا وَيلْزَمُ وَلَدَهَا نَفَقَتَهَا .

قُلْت : هَلْ يُلْزَمُ الْوَلَدَ مَعَ النفَقَةِ عَلَى أَبِهِ وَالنفَقَةِ عَلَى زَوْجَةِ أَبِهِ وَالنفَقَةُ عَلَى حادِم امْرَأَةِ أَبِهِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : يلْزَمُ الْوَلَدَ النفَقَةُ عَلَى خادِم يكُون لأبيهِ إذا كان الأب مُعْسِرًا وَالْوَلَدُ مُوسِرًا ؛ لِذلِكَ فَأَرَى خادِمَ امْرَأَتِهِ أَيضًا يلْزَمُ الْوَلَدَ نفقَته ؛ لأن خادِمَ امْرَأَةِ مَعْسِرًا وَالْوَلَدُ نفقَته ؛ لأن خادِمَ امْرَأَةِ أَبِهِ يَحْدُمُ الأب ، وَلأنه لَوْ لَمْ يكُن لَهَا خادِمٌ كَانت الْخِدْمَةُ مِن النفقَةِ الَّتِي تلْزَمُه . قُلْت : وَكُلُّ مَا أَنفِقَ عَلَى الْوَالِدَينِ مِن مَالِ الْوَلَدِ إذا أَيسَرَ الْوَلَدَانِ مِن بعْدِ ذلِكَ لَمْ يكُن مَا أَنفِقَ مِن مَالِ الْوَلَدِ إذا أَيسَرَ الْوَلَدَانِ مِن بعْدِ ذلِكَ لَمْ يكُن مَا أَنفِقَ مِن مَال الْوَلَدِ إذا أَيسَرَ الْوَلَدَانِ مِن بعْدِ ذلِكَ لَمْ يكُن مَا أُنفِقَ مِن مَال الْوَلَدِ إذا أَيسَرَ الْوَلَدَانِ مِن بعْدِ ذلِكَ لَمْ يكُن مَا أُنفِقَ مِن مَال الْوَلَدِ إذا أَيسَرَ الْوَلَدَانِ مِن بعْدِ ذلِكَ لَمْ يكُن مَا أُنفِقَ مِن مَال الْوَلَدِ وَينًا عَلَيهِمَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ لا يكُون دَينًا عَلَيهِمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ لا يكُون دَينًا عَلَيهِمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ لا يكُون دَينًا عَلَيهِمَا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَعْسِرًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يجْبُرُ وَالِدٌ عَلَى نفقَةِ وَلَدِهِ وَلا وَلَدٌ عَلَى نفقَة وَالِدَينَ إذا كَان مُعْسِرًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يجْبُرُ وَالِدٌ عَلَى نفقَة وَلَدِهِ وَلا وَلَدٌ عَلَى نفقة وَالدَينَ إذا كَان مُعْسِرَينَ إذا كَان مُعْسِرَينَ إذا كَان مُعْسِرَينَ إذا كَانا مُعْسِرَينَ إذا كَانا مُعْسِرَينَ إذا كَانا مُعْسِرَينَ إذا كَانا مُعْسِرَينَ إذا كَانَا مُعْسِرَينَ إِذَا كَانَا مُعْسِرَينَ إِنْ الْمَالِقُولُ عَلَى إِلَيْ الْهِ قَلْ إِلَا لَا كَانَا مُعْسِرَينَ إِنْ الْمُعْسِرَينَ إِنْ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالَعُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالُولُ الْمَالِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُولُ الْمَالَةُ الْمُعْسِرَالِ الْمَلْمُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ الْمَلْوَالِيْ الْمَالَ

قُلْت: أَرَأَيت مَن كَان لَه مِن الآباءِ خادِمٌ وَمَسْكَنٌ ، أَيفْرَضُ نفَقَته عَلَى الْوَلَدِ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِك؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ: يفْرِضُ عَلَيهِ نفَقَةُ أَبيهِ وَزَوْجَتِهِ ، قَالَ ابن الْقَاسِم : وَخادِمُه تَدْخلُ فِي نفقَةِ أَبيهِ فَيكُون ذلِك عَلَى الْوَلَدِ ، فَأَمَّا الدَّالُ فَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيًّا إلا أَني أَرَى إِن كَانت دَارًا لَيسَ فِيهَا فَضْلٌ فِي قِيمَتِهَا عَلَى مَسْكَن بعَينِهِ يكُون فِي شَيًّا إلا أَني أَرَى إِن كَانت دَارًا لَيسَ فِيهَا فَضْلٌ فِي قِيمَتِهَا عَلَى مَسْكَن بعَينِهِ يكُون فِي ثَمَنِ هَذِهِ الدَّار مَا يبتاعُ فِيهِ مَسْكَن يسْكُنه وَفَضْلَةٌ يعِيشُ فِيهَا رَأَيت أَن يعْطِي نفقته وَلا يباع ؟ لأن مَالِكًا قَالَ لَنا: لَوْ أَن رَجُلا كَانت لَه دَارٌ لَيسَ فِي ثَمَنِهَا فَصْلٌ غِي الزَّكَاةِ أَبعَلُ مَا الزَّكَاةِ فَصَاحِب الدَّارِ فِي الزَّكَاةِ أَبعَلُ مِن الزَّكَاةِ فَصَاحِب الدَّارِ فِي الزَّكَاةِ أَبعَلُ مِن الزَّكَاةِ مِن الْوَالِدِ مِن مَال الْوَلَدِ.

قُلْت : أَرَأَيت الْوَالِدَينِ إِذَا كَانَا مُعْسِرَينِ وَالْوَلَدُ غَائبِ وَلَه مَالٌ حَاضِرٌ عَرَضٌ أَو قَرْضٌ ، أَيعَدِّيهَا عَلَى مَالِهِ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى أَن يَفْرَضَ لَهمَا نَفَقَتهمَا فِي ذَلِكَ . قُلْت : فَإِن كَانت الأَمُّ عَدِيمَةً لا شَيءَ لَهَا وَلِلْوَلَدِ أَمْوَالٌ قَدْ تَصَدَّقَ بَهَا عَلَيهِمْ أَو وُهِبِت لَهمْ ، أَيفُرضُ لِلأَمِّ نَفَقَتها فِي مَالِ الْوَلَدِ ؟ قَالَ : نعَمْ .

ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيدَ أنه سَأَلَ رَبيعَةَ عَن الْوَلَدِ هَلْ يَمَوِّن أَباه فِي عُسْرِهِ وَيسْرِهِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَيسَ عَلَيهِ ضَمَانٌ وَهوَ رَأْيٌ رَآه الْمُسْلِمُون أَن ينفِقَ عَلَيهِ مُ

⁽۱) قال أبو البركات: وإنما تجب النفقة على الولد الحر الموسر صغيرًا أو كبيرًا ذكرًا أو أنشى مسلما أو كافرا صحيحا أو مريضًا نفقة الوالدين الحرين ، ولو كافرين والولد مسلم أو بالعكس المعسرين بنفقتهما كلا أو بعضًا فيجب عليه تمام الكفاية حيث عجز عن الكسب ، وإلا لم تجب على الولد وأجبرا على الكسب على المعتمد ، كما أن الولد إنما تجب نفقته على أبيه عند عجزه عن التكسب ولا يجب على الولد المعسرأن يتكسب بصنعة أوغيرها لينفق على أبويه ولو كان له صنعة وكذا عكسه . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ١٠١).

ابن وَهْب عَن ابن لَهِيعَة أَن أَبا بشْر الْمَدَنِي قَالَ: كَان يَحْيى بن سَعِيدٍ إِذَا كَان قَاضِيًا فَرَضَ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَة أَبِيهِ إِن شَاءَ وَإِن أَبِي. ابن وَهْب عَن يونسَ عَن ابنِ شِهاب أَنه قَالَ فِي عَلامٍ وَرِثُ مِن أُمِّهِ أَو مِن أَبِيهِ مَالاً ، قَالَ ابن شِهاب : لا يصْلُحُ لاَمَّهِ وَلا لأبيهِ أَن يالْكُلا مِن مَّالِهِ مَا اسْتغنيا عَنه إلا أَن يُحْتاجَ الأب أَو الأمُّ فَتضَعُ يدَهَا مَعَ يدِهِ ، وَقَالَه عَطَاءُ بن أَبِي رَباحٍ . ابن وَهْب عَن ابن لَهيعَة عَن ابن الزُّبيرِ عَن جَابرِ بنِ عَبدِ اللَّهِ أَنه قَالَ: لا يأخذ الابن وَلا النَّهُ مِن مَال أَبويهِمَا إلا بإذِنهِمَا ، وَقَالَ عَطَاءُ بن أَبِي رَباحٍ مِثْلَه.

فِي نَفَقَةِ الْمُسْلِمِ عَلَى وَلَدِهِ الْكَافِرِ

قُلْت: أَرَأَيت إِن أَسْلَمَ الأَبُوان وَفِي حِجْرِهِمَا جَوَارِي أَوْلادٍ لَهِمَا قَدْ حِضْن ، فَاحترْن الْكُفْرَ عَلَى الإسْلامِ أَيْجِبُرُ الأَب عَلَى نفَقَتِهِنِ أَمْ لا ؟ قَالَ: نعَمْ . قُلْت: وَيَجْبُرُ الْكَافِرُ عَلَى الْكُفْرَ عَلَى الإسْلامِ أَيْجِبُرُ الأَب عَلَى نفَقَةِ الْكَافِرِ ؟ قَالَ : إِذَا كَانُوا آباءً وَأَوْلادًا فَإِنا نجْبرُهمْ . قُلْت : أَتَحفظُه عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ وَلَمْ أَسْمَعْه مِنه أَنه سُئلَ عَن الأَب قُلْت : أَتَحفظُه عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : بلَغنِي عَن مَالِكٍ وَلَمْ أَسْمَعْه مِنه أَنه سُئلَ عَن الأَب الْكَافِر إِذَا كَان مُحْتَاجًا أُوالأُمِّ وَلَهَا بنون مُسْلِمُون هَلْ يلْزَمُ الْوَلَدَ نفَقَةُ الأَبوينِ وَهمَا كَافِرَانَ ؟ قَالَ : نعَمْ .

فِي نَفَقَةِ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ الْأَصَاغِرِ وَلَيسَتَ الْأُمُّ عِنْدَه

قُلْت : أَرَأَيت نفَقَةَ الأب عَلَى وَلَـدِهِ الأصَـاغِرِ ، أَيجْبرُ الأب أَن يـدْفَعَ ذلِكَ إلَى أُمِّهِمْ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِك يجِدُّ فِي هَذا حَدًّا إِلا أَن الْمَـرْأَةَ إِذا كَـان مَعَهَـا وَلَـدُهَا أُعْطِيت نفَقَةَ وَلَدِهَا إِذا كَانت مُطَلَّقَةً مُصْلَحَةً بوَلَدِهَا عِندَهَا وَتأْخذ نفَقَتهمْ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن دَعَاهَا إِلَى أَن تَتَحَوَّلَ مَعَه مِن بِلَدٍ إِلَى بِلَدٍ وَهِي عِندَه غيرَ مُطَلَّقَةٍ ، وَمِن مَوْضِع إِلَى مَوْضِع إِلَى مَوْضِع إلَى مَوْضِع إلَى مَوْضِع أَيكُون لَهَا عَلَيهِ النَّفَقَةُ فِي قَـوْل مَالِـك ؟ قَـالَ : نعَـمْ وَتَخرُجُ مَعَه . قُلْت : فَإِنْ كَان لَهَا عَلَيهِ مَهْرٌ فَقَالَـت : لا أَتبعُـكَ حَتَى تَعْطِينِي مَهْرِي ؟ قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان قَدْ دَخلَ بِهَا عَلَيهِ مَهْرٌ فَقَالَـت : لا أَتبعُـك وَتَتبعُـه بَهْرِهَـا دَينًا قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان قَدْ دَخلَ بِهَا حَرَجَ بِهَا عَلَى مَا أَحَبت أَوْ كَرِهِت وَتَتبعُـه بَهْرِهَـا دَينًا وَلَيسَ لَهَا أَن تَمْتنِعَ مِنه مِن الْخرُوج مِن أَجْلِ دَينِهَا .

مَاجَاءَ فِيمَن نَلْرَمُ النَّفَقَةُ

قُلْت : أَرَأَيت فِيمَن تلْزَمُنِي نفَقَته فِي قَوْل مَالِك ؟ فَقَالَ : الْوَلَـدُ وَلَـدُ الصُّـلْب دُنيـةً تلْزَمُه نفَقَته فِي الذكور حَتى يحْتلِمُوا ، فإذا احْتلَمُوا لَـمْ تلْزَمْه نفَقَتهمْ ، وَالنسَاءِ حَتى يَتْزَوَّجْن وَيدْخلَ بهِن أَزْوَاجُهن ، فَإِذا دَخلَ بهَا زَوْجُهَا فَلا نفَقَةَ لَهَا عَلَيهِ ، فَإِن طَلَّقَهَا يَتزَوَّجْن وَيدْخلَ بهِنِ أَزْوَاجُهن ، فَإِذا دَخلَ بهَا زَوْجُهَا فَلا نفَقَةَ لَهَا عَلَيهِ ، فَإِن طَلَّقَهَا

بعْدَ الْبناءِ أَو مَات عَنهَا فَلا نفَقَةَ لَهَا عَلَى أَبِيهَا . قُلْت : فَإِن طَلَّقَهَا قَبلَ الْبناءِ ؟ قَالَ : فَهِي عَلَى نفَقَتِهَا ، أَلا ترَى أَن النفَقَةَ وَاجبةٌ عَلَى الأب حَتَى يدْخلَ بهَا ؛ لأن نِكَاحَهَا فِي يدِ الأب مَا لَمْ يدْخلْ بهَا زَوْجُهَا .

ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيِدَ أَنه سَأَلَ رَبِيعَةَ عَن الْوَالِدِ هَلْ يضْمَن مُؤْنةَ وَلَـدِهِ وَإِلَـى مَتى يضْمَنهمْ ؟ قَالَ : يضْمَن نَفَقَةَ ابنِهِ حَتى يحْتلِمَ وَابنتِهِ حَتى تنكَحَ .

قُلْت : فَوَلَدُ الْوَلَدِ ؟ قَالَ : لا نفَقَةَ لَهِمْ عَلَى جَدِّهِمْ ، وَكَذَلِكَ لا تَلْزَمُ نفَقَتهمْ عَلَى جَدِّهِمْ وَلا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ النفَقَةُ عَلَى وَلَدِهَا ، وَتَلْزِمُ النفَقَةُ عَلَى أَبويها وَإِن كَانت ذات زَوْج ، وَإِن كَرِهَ ذَلِكَ زَوْجُهَا ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، قَالَ: وَالزَّوْجُ تَلْزَمُه نفَقَةُ أَمْرَأَتِهِ وَحادِم وَاحِدِ ، وَلا يَلْزَمُه مِن نفَقَةِ حَدَمِهَا أَكْثُرُ مِن نفَقَةِ حَادِمٍ وَاحِدٍ ، وَلا يَلْزَمُه مِن نفَقَةِ حَدَمِهَا أَكْثُرُ مِن نفَقَةِ حَادِمٍ وَاحِدٍ ، وَلا يَلْزَمُه مِن نفَقَة خَدَمِهَا أَكْثُرُ مِن نفقَة خادِمٍ وَاحِدٍ ، وَلا يَلْزَمُ نفقَة أَخُ وَلا أَحْتِ وَلا يَلْزَمُه مِن نفقة خَدَمِهَا أَكْثُرُ مِن نفقة خادِم وَاحِدٍ ، وَلا يَلْزَمُ نفقة أَخْ وَلا أَحْتُ وَلا يَلْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكً أَن لا يَضَارً .

قُلْت : أَرَأَيت الْجَارِيةَ الَّتِي لا بدَّ لَهَا مِن خادِم لِلْخِدْمَةِ ، وَعِندَهَا خادِمٌ قَدْ وَرِثِتهَا مِن أُمِّهَا أَيلُزَمُ الأب نفَقَةُ خادِمِهَا وَهِي بكْرٌ فِي حِجْرٍ أَبِيهَا ؟ فَقَالَ : لا أَرَى أَن يلْزَمَ الأب نفَقَةُ خادِمِهَا وَيلْزَمُه نفَقَتَهَا فِي نفْسِهَا . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَهوَ رَأْيي وَيقَالُ لِلأب: إمَّا أَنفَقْت عَلَى الْخادِم وَإِمَّا بعْتَهَا ، وَلا يترَكُ بغير نفَقَةٍ .

وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي امْرَأَةٍ تُوفِّي عَنهَا زَوْجُهَا وَلَهَا وَلَدٌ صَغِيرٌ فَأَرَادَت أَن تَتزَوَّجَ وَترْمِي بِهِ عَلَى عَمِّهِ أَو وَصِي أَبِيهِ وَلَيسَ لِلْغلامِ مَالٌ، قَالَ : فَقَالَ رَبِيعَةُ: يَكُونَ ذَلِكَ لَهَا وَوَلَـدُهَا مِن عَلَى عَمِّهِ أَو وَصِي أَبِيهِ وَلَيسَ لِلْغلامِ مَالٌ، قَالَ : فَقَالَ رَبِيعَةُ: يَكُونَ ذَلِكَ لَهَا وَوَلَـدُهَا مِن عَجْرَهَا الْمُسْلِمِينَ يَحْمِلُهُ مَا يَحْمِلُهُمْ وَيسَعُهُ مَا يَسْعُهُمْ وَأُولِي الْأَرْحَامِ أَوْلَى مِن الأَمِّ بِالْوَلَدِ إِلا أَن يَعْمُ وَيُسِعِ لَهَا بَعْضَانة وَلَدِهَا ؛ لأن حِجْرَهَا خيرٌ له مِن حِجْرِ غيرِهَا، وَلا يَضْمَن أَحَدٌ نفقَةَ الْبِيمِ إِلا أَن يَتطَوَّلُ مُتطولًا فَيصِلَ مَا بِذَا لَه إلا مَا قَسَّمَ اللَّه لأيتَام الْمُسْلِمِينَ مِن الْحَقِّ فِي الصَّدَقَةِ وَالْفَيءِ قَالَ : وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تبارَكَ وَتعَالَى : الْمُسْلِمِينَ مِن الْحَقِّ فِي الصَّدَقَةِ وَالْفَيءِ قَالَ : وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تبارَكَ وَتعَالَى : الْمُسْلِمِينَ مِن الْحَقِّ فِي الصَّدَقَةِ وَالْفَيءِ قَالَ : وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تبارَكَ وَتعَالَى : ﴿ وَعَلَى الْوَلِي لِلْيَتِيمِ وَلِمَالِهِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٣٣٣]]. قَالَ : الْوَارِثِ الْوَلِي لِلْيَتِيم وَلِمَالِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَتعَالَى : فَوَالَ لَوْلِي الْمَعْرُوفِ ، يقُولُ فِي صُحْبَةِ الْوَالِدَةِ : ﴿ لا تَضَارُ وَالِمَةٌ بُولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَه بُولِدِهِ ﴾ وَالله فيما وَلِي مِن الْبِيم وَمَالِهِ ، وَإِن تعَاسَرَا وَتراضَيا عَلَى أَن يترُكَ ذَلِكَ يسْترْضِعُه. عَلْ الْمَعْرُوفِ فِيمَا وَلِي مِن الْبِيمِ وَمَالِهِ مَا وَلِي مَا الله لَيسَ عَلَى الْولِي فِي مَالِهِ مَى مَالِهِ شَيَّ مَفْرُوضٌ إِلاَ مَنْ الْحَسَبُ .

ابن وَهْبِ عَن اللَّيث عَن خالِدِ بن ِيزيِدَ عَن زَيدِ بنِ أَسْلَمَ أَنه قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تبارَكَ

وَتعَالَى: ﴿ وَالْوَالِدَات يَرْضِعْنَ أَوْلادَهِنَ حَوْلَيْ كَامِلَيْنِ لِمَنَ أَرَادَ أَن يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. إنهَا تطْلُقُ أَو يُحُوت عَنهَا زَوْجُهَا فَقَالَ: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَه رِزْقُهِنَ وَكِيمُوتُهِنَ بِالْمَعْرُوفِ لا تَكُلَّفُ نَفْسٌ إلا وُسْعَهَا لا تضَارُ وَالِدَةٌ بُولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَه بُولَدِهِ وَكِيمُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. يقُولُ: لَيسَ لَهَا أَن تلْقِي وَلَدَهَا عَلَيهِ وَلا يجدُ مَن يرْضِعُه ، وَلَيسَ لَهَ أَن يضَارَّهَا فَينزعُ مِنهَا وَلَدَهَا وَهِي تَجِب أَن ترْضِعَه ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثلُ ذَلِكَ فَهُو وَلِي الْبَيمِ .

مًا جَاءَ فِي الْحَكَمَين

قُلْت : أَرَأَيت الْحَكَمَينِ إِذَا حُكِّمَا مَن هما ، وَهَلْ يَجُوزُ أَن يَكُون فِي الْحَكَمَينِ الْمَرْأَةُ وَالْعَبِدُ وَالصَّبِي وَالرَّجُلُ الْمَحْدُودُ وَمَن هوَ عَلَى غيرِ الإسْلام ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ: لَيسَت الْمَرْأَةُ مِن الْحُكَّامِ ، فَالصَّبِي وَالْعَبدُ وَمَن هوَ عَلَى غيرِ الإسْلامِ أَبعَدُ أَن لا يَجُوزَ لَيسَت الْمَرْأَةُ مِن السُّلُطَانِ . تَكَكُّمُهمْ إلا بالرِّضَا مِن الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَإِلا بالْبعْثَةِ مِن السُّلُطَانِ .

قُلْت: فَالْحَكَمَان هَلْ يَكُونَان مِن غير أَهْلِ الْمَرْأَةِ وَأَهْلِ الرَّجُلِ ؟ وَكَيفَ إِن لَمْ يكُن لَهِمَا أَهْلٌ وَكَانُوا لا مَوْضِع فِيهِمْ ؛ لأَنْهُمْ لَيسُوا مِن أَهْلِ لَهِمَا أَهْلٌ وَالْعَدُل ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الأَمْرُ الَّذِي يكُون فِيهِ الْحَكَمَان إَنْمَا ذلِكَ إِذَا فُتِحَ مَا النظر وَالْعَدُل ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : الأَمْرُ الَّذِي يكُون فِيهِ الْحَكَمَان إَنْمَا ذلِكَ إِذَا فُتِحَ مَا بِين الرَّجُل وَامْرَأَتِهِ حَتى لا يشته بينهما بينة ولا يستطاع أن يتخلص إلى أمْرهِما ، فإذا بلغا ذلِك بعث الْوالِي رَجُلا مِن أَهْلِهَا وَرَجُلا مِن أَهْلِهِ عَدْلَين فَنظرا فِي أَمْرهِما ، فإذا وَاجْتهدا، فإن استطاعا الصُّلْحَ أَصْلَحَا بينهما وإلا فَرَقا بينهما ، شمَّ يجُوزُ فِرَاقهما دُون وَاجْتهدا، فإن استطاعا الصُّلْحَ أَصْلَحَا بينهما وإلا فَرَقا بينهما ، شمَّ يجُوزُ فِرَاقهما دُون الإمام ، وإن رَأَيا أَن يأخذ مِن مَالِهَا حَتى يكُون خلْعا فَعَلا ، قَالَ : فإذا كَان فِي الأَهْلِ مَوْضَعُ كَانُوا همْ أَوْلَى لِعِلْمِهمْ بالأَمْر وَتَعَنِيهمْ بهِ ، وَأَنهمْ لَمْ يزِدْهمْ قَرَابتهمْ مِنهمْ إِذا مُوضَعُ كَانُوا همْ أَوْلَى لِعِلْمِهمْ بالأَمْر وَتَعَنِيهمْ به ، وأَنهمْ لَمْ يزِدْهمْ قَرَابتهمْ مِنهمْ إِذا كَان فِي الأَهْل وَعَلَى اللهما به إلا قُوتًا عَلَى ذلِكَ وَعِلْمًا به وَالْمُولُ وَالْعَدَالَةِ إلا قُوتًا عَلَى ذلِكَ وَعِلْمًا به وَالمَا مَعْنى ذلِك النَّذِي هو عَدْلٌ مِن الْمُسْلِمِين .

قُلْت : فَالأَهْلُون إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلِ وَاحِدٍ هَلْ يُحْكُمُ وَهَلْ يَكُون الأَهْلُون فِي وَلاَةِ الْعَصَبَةِ أَو وَلاَةِ الْمَال ، أَو وَالِي الْبِيمَ إِذَا كَانَ مِن غيرِ عَصَبَةٍ ، أَو وَالِي الْبِيمَةِ إِذَا كَانَ مِن غيرِ عَصَبَةٍ ، أَو وَالِي الْبِيمَةِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَهَلْ يَكُون إِلَى غيرِ مَن يلِي نَفْسَه مِن الأَزْوَاجَ وَالزَّوْجَاتِ ، أَو هَلْ يَكُون لاَحَدٍ مَعَ الَّذِي يلِي نَفْسَه مِن الأَزْوَاجِ شِيرُكُ ؟ فَقَالَ : لا شِرْكَ لِلَّذِينِ أَمْرُهمَا إلَيهمَا مِن أَحَدٍ فِي أَمْرِهِمَا إِلا شِرْكَ الْمَشُورَةِ الَّتِي الْمَرْءُ فِيهَا مُخيرٌ فِي قَبُولِهَا وَرَدِّهَا ، فَأَمَّا شِرْكُ

يْمْعُ بِهِ صَاحِبِهِ شَيئًا أَو يعْطِيه شَيئًا ، قَالَ : فَلا ، وَكَذَلِكَ الأَمْوَالُ مَن يلِي الْيتامَى مِن الرِّجَال وَالْمَرْأَةِ وَهُوَ لا يكُون إلَيهِمْ مِن ذَلِكَ إلا مَا إلَيهِمْ مِن الطَّلاق وَالْمُخالَعَةِ .

قُلْتُ : فَإِن كَانَ مِمَّن يلِي نَفْسَهُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أَوْ مِنَ الْوُلَاةِ الَّذِينَ يَجُوزُ أَمُورُهِمْ عَلَى مَن يلُوا جَعَلُوا ذَلِكَ إلَى مَن لا يَجُوزُ أَن يَكُونَ حَكَمًا ؟ قَالَ : لا يَجُوزُ . قُلْت : وَلِمَ وَإِنَّا جَعَلَ ذَلِكَ إلَيهِمْ وُلاةً الأَمْرِ أَو الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةِ الْمَالِكِينَ لأَمْرِهِمَا ؟ قَالَ : لأَن يَكُونَ يَجْوَدُ اللَّهِ الْمَالِكِينَ لأَمْرِهِمَا ؟ قَالَ : لأَن ذَلِكَ يَجْرِي إِذَا حَكَمَ غَيْرُ أَهْلِ الْحَكُومَةِ وَالرَّأْيِ ، مَن وَصَفْت لَكَ وَغَيرُهمْ مِمَّن يَخَالِفُ لَا يُحْرِي إِذَا حَكَمَ غَيرُ وَجُهِ الْإَصْلاح ، وَإِنِمَا أَرَادَ اللّه بِالْحَكَمَينِ ، وَإِرَادَةُ وُلاةِ الْعِلْمِ الْإِصْلاح ، وَإِنْمَا أَرَادَ اللّه بِالْحَكَمَينِ ، وَإِرَادَةُ وُلاةِ الْعِلْمِ الْإِصْلاح بَالْحَكَمَينِ ، وَإِرَادَةُ وُلاةِ الْعِلْمِ الْإِصْلاح بَينِ الزَّوْجِ وَرَوْجِهَا ، وَأَن ذَلِكَ يَأْتِي بِخَاطِرِ أَمْنِهَا بَمَا لا يَعْرَبُ وَيَعْ الْعِرْرُ .

قُلْت : فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنهِمْ إِلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ اجْتَمَعُوا عَلَيهِ ، هَلْ يَكُون بَمَوْلَةِ الْحَكَمَينِ لَهُمَا جَمِيعًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِنَمَا هِي مِن أُمُورِهِمَا الَّتِي لَوْ أَخِذَهَا دُون مَن يحْكُمُ الْحَكَمَينِ لَهُمَا جَمِيعًا ، فَكَذَلِكَ هِي إِلَى مَن جَعَلَاهَا إِلَيهِ إِذَا كَانَ يَسْتُأْهِلُ أَن يَكُونَ فِيهَا كَانَ ذَلِكَ إَلَيهِ لَيسَ بَنَصْرَانِي وَلا بَعَبْدٍ وَلا صَبِي وَلا امْرَأَةٍ وَلا سَفِيهٍ ، فَهَ وُلا عِن يَجُونُ مِنْهِمُ اثنانَ فَكَيفَ وَاحِدٌ ؟ قُلْت : فَلَوْ أَن بعضَ مَن لا يكُونَ ذَلِكَ إلَيهِ جُعِلَ عَن عَلَى مَن عَمْ مَن لا يكُونَ ذَلِكَ إلَيهِ جُعِلَ عَن مَلا مِنهُمَا وَرَضًا فَفَرَّقَ بِينَهِمَا ، هَلْ يُضِي ذَلِكَ أَو يكُونَ تُمَالؤًا (١) مَرْدُودًا ؟ قَالَ : إذَا لا غُضِي وَلا يكُونَ ذَلِكَ طَلاقًا ؛ لأنهمْ ليسُوا مِن أَهْلِ الْحُكْمِ وَاجْتِهَادِ الرَّأْي ، وَلأَن لا غُضِي وَلا يكُونَ ذَلِكَ طَلَاقًا ؛ لأنهمْ ليسُوا مِن أَهْلِ الْحُكْمِ وَاجْتِهَادِ الرَّأْي ، وَلأَن ذَلِكَ لَمْ يكُونَ ذَلِكَ طَلَاقًا ؛ لأنهمْ ليسُوا مِن أَهْلِ الْحُكْمِ وَاجْتِهَادِ الرَّأْي ، وَلأَن ذَلِكَ لَمْ يكُونَ خَلِكَ مَلَى وَجُهِ التَمْلِيكِ عَلْيكَ الطَّلاق ، وَيدُلُكَ عَلَى ذَلِكَ دُحُولُ الزَّوْجَةِ فِيهِ بَعْكِيمِهَا وَلا مَدْخَلَ لِلزَّوْجِ فِي عُلْيكِ الطَّلاق ، وَيدُلُكَ عَلَى ذَلِكَ دُحُولُ الزَّوْجَةِ فِيهِ بَعْكِيمِهَا وَلا مَدْخَلَ لِلزَوْجِ فِي عُلْيكِ الطَّلاق .

قُلْت : فَلَوْ قَضَى الْحَكَمَان بِغِرْم عَلَى الزَّوْجَ مَعَ الْفُرْقَةِ أَو عَلَى الْمَرْأَةِ كَيفَ يكُون ذلِك ؟ وَهَلْ يكُون ذلِك بِغير التَّخلِيصِ مِن الْمَرْأَةِ وَالزَّوْج فِي تَحْكِيمِهِمَا حِين فَي الْفُرْقَةِ وَالإِمْسَاكِ فَقَدْ حَكَمَان ؟ قَالَ : إذا حَكَّمَ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ الْحَكَمَين فِي الْفُرْقَةِ وَالإِمْسَاكِ فَقَدْ حَكَّمَاهمَا فِي عُكُمَان ؟ قَالَ : إذا حَكَّم الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ الْحَكَمَين فِي الْفُرْقَةِ وَالإِمْسَاكِ فَقَدْ حَكَّمَاهمَا فِي عَلَيْ اللَّهُ وَالْمَرْأَةُ وَيَعْرَمُاها وَالْمَرْأَةُ وَيَعْرَمُاها وَالاَجْتِهادِ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إن رَأَيا أن يأخذا مِن الْمَرْأَةِ وَيعْرِمُاها مِمَّا هوَ مُصْلِحٌ لَهَا وَمُحْرِجُهَا مِن مِلْكِ مَن أَضَرَّ بِهَا وَلا ينبغِي أن يأخذا مِن الزَّوْج شَيئًا وَيطَلِقاها عَلَيهِ .

قُلْت : فَهَلْ يكُون لَهِمَا أَن يحْكُمَا مِن الْفِرَاقِ بِأَكْثَرَ مِمَّا يخرِجَانِهَا مِن يلهِ ؟ وَهَلْ يكُون إذا أَخرَجَاهَا بوَاحِدَةٍ تكُون لَه فِيهَا رَجْعَةٌ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لَا يكُون لَهمَا أَن يخرجَاهَا

⁽١) تمالأ القوم على أمر: اجتمعوا وتعاونوا عليه .

مِن يدِهِ بغير طَلاق السُّنةِ ، وَهِي وَاحِدَةٌ لا رَجْعَةَ لَه فِيهَا حَكَمَا عَلَيهِمَا فِيهِ بَمَال أَو لَمْ يُحُكُمَا فِيهِ ؛ لأن مَا فَوْق وَاحِدَةٍ خطَاً وَلَيسَ بالصَّوَاب وَلَيسَ بَمُصْلِحٍ لَهمًا أَمْرًا وَالْحَكَمَانِ إِنَمَا يدْخلانِ مِن أَمْرِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِيمَا يصْلُحُ لَهمَا وَلَه جُعِلاً . قُلْت:فَلَوْ أَنهمَا اختلَفًا فَطَلَّقَ أَحَدُهمَا وَلَمْ يَطَلِّقِ الآخرُ ؟ قَالَ : إِذًا لا يكُون ذلِكَ هناكَ فِرَاقٌ ؛ لأن إلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا مَا إلَى صَاحِبِهِ باجْتِمَاعِهَا عَلَيهِ .

قُلْت: فَلَوْ أَخرَجَهَا أَحَدُهمَا بِغرْم تِغرَمُه الْمَرْأَةُ وَأَخرُجهَا الآخرُ بِغيرِ غرْم ؟ قَالَ: إِذًا لا يكُون ذلِكَ مِنهمَا اجْتِمَاعًا ؛ لأنه لَيسَ عَلَيهَا أن تخرج شَيئًا بغير اجْتِمَاعِهمَا ، وَلأنه لَيسَ عَلَيهِ مِن الْمَال ، فَإِن شَاءَت أَن وَلأنه لَيسَ عَلَيهِ مِن الْمَال ، فَإِن شَاءَت أَن عَضِي لَه مِن الْمَال وَفُوعًا مِنهَا لا مُحكَمْهِمَا مَا سَمَّى عَلَيهَا أَحَدُ الْحَكَمَين فَقَد اجْتَمَعَا إِذَا مَضَت الْمَال لِلزَّوْج عَلَى الطَّلاق لاجْتِمَاعِهمَا عَلَى الْفُرْقَةِ إِذَا أَبِت إِعْطَاءَ الْمَال ، إِنَى الْمُوثَة إِذَا أَبت إعْطَاءَ الْمَال ، إِنَى الْمُوثَة فِي رَدِّ ذَلِك عَلَى الزَّوْج بِأَن يقُولَ: لَمْ يَعْتِمِعَا لِي عَلَى الْمَال فَيلْزَمُهَا لِي ، وَلَمْ يُصِلْ إِلَى مَا حَكَمَ بِهِ مِنه أَحَدُكُمَا فَتَنقَطِعُ مَقَالَتِي ، فَإِذَا أَمْضَت هِي ذَلِكَ فَلَيسَ مِمَّا يَشْكُ أَحَدٌ أَن مِمًا اجْتَمَعَا عَلَيهِ الْفِرَاقُ ، فَقَدْ سَقطَ مَقَالُ الزَّوْج إِذَا قبضَ الَّذِي حَكَمَ بِهِ مِنه أَحَدُكُمَا عَلَيهِ الْفِرَاقُ ، فَقَدْ سَقطَ مَقَالُ الزَّوْج إِذَا قبضَ الَّذِي حَكَمَ بِهِ أَحَدُكُمَا وَتَنقَطِعُ مَقَالُتِي ، فَإِذَا أَنْ وَجُ إِذَا قبضَ الَّذِي حَكَمَ بِهِ أَحَدُ الْحَكَمَينِ بِطَوْعِها .

قُلْت : فَلَوْ حَكَمَ وَاحِدٌ بِوَاحِدَةٍ وَحَكَمَ الآخرُ باثنتين ؟ قَالَ : إذا يكُونان مُجْتمعين مِن ذلِكَ عَلَى الْوَاحِدَةِ . قُلْت : فَلَوْ طَلَّقَ وَاحِدٌ اثنتين وَالآخرُ ثلاثًا ؟ قَالَ : قَدْ اجْتمعَا عَلَى الْوَاحِدَةِ فَمَا زَادَ فَهوَ خَطَلًا ؟ لأنهمَا لَمْ يدْخِلا بَمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ أَمْرًا يدْخِلان بِهِ عَلَى الْوَاحِدَةِ وَرَوْجِهَا إلا وَالْوَاحِدَةُ تَجَزِّئُ مِن ذلِكَ ، وَكَذا لَوْ حَكَمَ وَاحِدٌ بوَاحِدَةٍ وَالآخرُ بالبَّتةِ ؛ لأنهمَا مُجْتمعَان عَلَى الْوَاحِدَةِ ، وَانظُرْ كُلَّمَا حَكَمَ بِهِ أَحَدُهمَا هوَ الأكثرُ وَالآخرُ بالبَّةِ ؛ لأنهمَا مُجْتمعَان عَلَى الْوَاحِدَةِ ، وَانظُرْ كُلَّمَا حَكَمَ بِهِ أَحَدُهمَا هوَ الأكثرُ مِمَّا حَكَمَ بِهِ صَاحِبه عَلَى أَنهمَا قَد اجْتمَعَا مِنه عَلَى مَا اصْطَلَحَا مِمَّا هوَ صَلاحٌ لِلْمَرْأَةِ وَزُوْجِهَا ، فَمَا فَوْقَ ذلِكَ مِن الطَّلاقِ باطِلٌ .

قُلْت : وَكَذَلِكَ لَوْ حَكَمَا جَمِيعًا وَاجْتَمَعَا عَلَى اثنتين أَو ثلاثٍ ؟ قَالَ : هـ وَكَمَا وَصَفْت مِن أَنهمَا لا يدْخِلان بَمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ لَهمَا صَلاحًا ؛ بلْ قَدْ أَدْخِلا مَضَرَّةً وَقَدْ اجْتَمَعَا عَلَى الْوَاحِدَةِ فَلا يلْزَمُ الزَّوْجَ إلا وَاحِدَةٌ . قُلْت : فَلَوْ كَانت الْمَرْأَةُ مِمَّن لَمْ يدْخِلْ بِهَا هَلْ يَجْرِي أَمْرُهَا مَعَ الْحَكَمَينِ مَجْرَى الْمَدْخُولِ بِهَا ؟ وَكَيفَ يكُون أَمْرُهمَا يدْخُونُ أَمْرُهمَا فَي الصَّدَاقِ إِن كَان قَدْ وَصَلَ إليها أَو لَمْ يصِلْ إن رَأَى الْحَكَمَان أَن يبطِلا مَا لَهمَا مِن نِصْف الصَّدَاق إليها ، أو حَكَمَا عَلَيهَا برَدِّ الصَّدَاق كُلُهِ إلَيهِ أو بزيادَةٍ ؟ قَالَ : يجْرِي مَجْرَى الْمَدْخُولِ بِهَا ، قَالَ : وَلَيسَ لَهمَا أَن يبطِلا مَا أَن يبطِلا مَا كُلّهِ إلَيهِ أَو بزيادَةٍ ؟ قَالَ : يجْرِي مَجْرَى الْمَدْخُولِ بِهَا ، قَالَ : وَلَيسَ لَهمَا أَن يبطِلا مَا

يرْجِعُ إِلَيهِ مِن نِصْفِ الصَّدَاقِ ، أَلا ترَى أَن مَالِكًا لا يرَى أَن يؤْخذ مِنه لِلْمَـدْخول بهَـا وَيطَلُقَانِهَا عَلَيهِ ؟ وَإِن حَكَمَا عَلَيهِ برَدِّ الصَّدَاقِ كُلّهِ فَهوَ جَائزٌ ، أَلا ترَى أَن مَالِكًا يقُـولُ فِي الْمَدْخول بهَا وَإِن رَأَيا أَن يأْخذا مِنهَا وَيكُونَ خلْعًا فِعْلا .

قُلْت: فَإِنَّ فَالَ أَحَدُهمَا حِينَ حَكَمَا: برئت مِنكَ ، وَقَالَ الآخرُ: هِي خلِيةٌ ؟ فَقَالَ: أَمَّا الْمَدْخُولُ بِهَا فَكَأَنَهُمَا قَالا: الْبَتَهُ أَو ثلاثًا ؛ لأن هَذِينِ الاسْمَينِ وَإِن احْتَلَفَا ثلاثٌ وَهمَا إِذَا حَكَمَا بِثلاثٍ كَانت وَاحِدَةً لِمَا أَعْلَمْتُكَ مِن أَنَه لَيسَ لِلَزَّوْج وَلا لِلزَّوْجَةِ وَهمَا إِذَا حَكَمَا بِثلاثٍ كَانت وَاحِدَةً لِمَا أَعْلَمْتُكَ مِن يَدِهِ ؛ لِقَوْلِ مَالِكٍ : فَمَا زَادَ فَهوَ خَطَأٌ، صَلاحٌ فِي أَن يكُونِ الطَّلاقُ أَكْثرَ مِمَّا يُخرِجَانِهِ مِن يَدِه ؛ لِقَوْلِ مَالِكٍ : فَمَا زَادَ فَهوَ خَطَأٌ، وَإِنهمَا أَدْخُلا مَضَرَّةً بِمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَة ، وَالْوَاحِدَة بِينهمَا ، قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا الَّتِي لَمْ يَذْخُلُ بِهَا وَاحِدَةٌ ، لأَن الْوَاحِدَة تخلِيها وَتبين بِهَا وَإِن همَا نويا بِذَلِكَ الْبَتّةَ فَهِي يَدْخُلُ بِهَا فَهِي وَاحِدَةٌ ؛ لأَن الْوَاحِدَة تخلِيها وَتبين بِهَا وَإِن همَا نويا بِذَلِكَ الْبَتّةَ فَهِي يَدْخُلُ بِهَا وَاحِدَةٌ ، أَوَ لا ترَى أَن مَالِكًا يقُولُ فِي الأَمَةِ تعْتَى تَعْت الْعَبِدِ وَهِي مَدْخُولٌ بِهَا أَن مَالِكًا يقُولُ فِي الْأَمَةِ تعْتَى تَعْت الْعَبِدِ وَهِي مَدْخُولٌ بِهَا أَنْ مَالِكًا يَقُولُ فِي الْأَمَةِ تعْتَى ثَعْت الْعَبِدِ وَهِي مَدْخُولٌ بِهَا أَن مَالِكًا يقُولُ فِي الْأَمَة تعْتَى تَعْت الْعَبِدِ وَهِي مَدْخُولٌ بَهَا أَن مَالِكًا يعُولُ فِي الْأَن الْوَاحِدَة تبين بِهَا فَلَيسَ لَهَا أَن يعْتمِدُ وَلَهُ مَا أَنْ مَالِكً فِي كُتِهِ . وَهُو مُوطًا فِي كُتِهِ . وَهُو مُوطًا فِي كُتِهِ .

قَالَ رَبِيعَةُ بِن عَبِدِ الرَّحْمَنِ فِي الْمَوْأَةِ وَالرَّجُلِ يَتِبارَآنَ وَكُلُّ وَاحِدِ مِنِهِمَا مُوَدٌ لِحَقً صَاحِبِهِ ، قَالَ : هوَ جَائِزٌ مَا لَمْ تَكُنِ الْمُبارَأَةُ بِينِهِمَا عَلَى إضْرَارِ مِنِ الزَّوْجِ بِهَا ، وَقَدْ كَانَ لَوْ أَعْطَته مَالَهَا طَيبةً بِهِ نَفْسُهَا كَانَ لَه سَاتُعًا ، فَإِذَا أَخَذَت بِذَلِكَ نَفْسَهَا فَذَلِكَ أَجُوزُ مَا كَان ، وَإِنِمَا كَان مَا قِيلَ لِيقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فِي حُكْمِ الْحَكَمَينِ إِذَا بِعِثَا إِلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْعَدَاءَ فِي صُحْبِتِهَا الْمَلُلَمِ وَعَلَى صُحْبِتِهَا بِالْمُنكرِ ، وَإِن رَأَيا مَظْلُمَةً جَاءَت مِن قِبِلِهِ فَرَّقَا بِينِهِمَا وَلَمْ تَقِرَّ عِندَهُ عَلَى الظُّلْمِ وَعَلَى صُحْبِتِهَا بِالْمُنكرِ ، وَإِن رَأَيا الْمَيلَ مِن قِبِلِهِ فَرَّقَا بِينِهِمَا وَلَمْ تَقِرَّ عِندَهَ عَلَى الظُّلْمِ وَعَلَى عَلَى عَلِيهِ الْمَرْأَةِ وَالْعَدَاءَ فِي صُحْبِتِهَا أَمَرَا زَوْجَهَا فَشَدً يَدَه بِهَا وَأَجَازَ قَوْلَهُ عَلَيهَا وَاتَتَمَناهُ عَلَى غَيهَا ، وَإِن وَجَدَاهِمَا كِلاهِمَا مُنكِرًا لِحَقً كَنه بِهَا وَأَجَازَ قَوْلَهُ عَلَيهَا وَاتَتَمَناهُ عَلَى غَيهَا ، وَإِن وَجَدَاهِمَا كِلاهِمَا مُنكِرًا لِحَقً كَانَ أَصْدُوبُهِ اللَّهُ عَلَيهِ إِيهُ وَاتَتَمَناهُ عَلَى غَيهَا أَوْرَهُ اللَّهُ مِن صُحْبِيهِ ، فَرَقا بِينِهِمَا عَلَى ناحِيةٍ مِن بعض مَا عَلَى عَلِيهِ وَعَلَا لِي الْمَرَاةُ أَن يَفْرَقُ بِينكِ وَبِينَا فُولَا عُلَى ناحِيةٌ مِن الظُّلْمِ ، وقَد اسْتَمْتَعَت بِهَا ، وَلَيسَ وَلَي فَلَا وَمُ اللَّهُ مِن صُدَّةً مِن الظُّلْمِ ، وقَد اسْتَمْتَعَت بِهَا ، وَلَيسَ وَلَكِ يَا مُرَاةً أَن يَفَرَقَ بِينَكِ وَبِينَهُ فَتَدَهَبِينَ بِنَفْسُولِ وَعِندَكِ مِن الظُّلْمِ وَلِي الْمَرَاقُ وَيَعَلَى عَلَى الْمَرَاقُ وَلَهُ وَلَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَالَ اللَّه تِبَارَكَ وَتَعَلَى : ﴿ فَإِلَى عِنْمَلُ الْمُودَةُ اللَّهُ فَلَا عُلُوهُ اللَّهُ فَلَا عُلَى الْمُؤَاءِ وَعَندَكِ مِن الظُلْمِ وَعَندَكِ مِن الظُلْمَ وَلَا اللَّهُ الْمُؤَاءُ وَلَا اللَّهُ مَا الْمُؤَاءُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤَاءِ وَعَلَى الْمَاعِ وَعِندَا الْمَواءُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤَاءُ وَلَا اللَّهُ مَا اللَّهُ الْمَاعِلَ وَقُلَا الْمَلَا فَا اللَّهُ وَالْمَا الْمَاعِ

⁽١) الدعة : الهدوء ، كما في القاموس .

كتاب إرخاء الستور

اجْتَمَعَا فِي الْمَظْلَمَة وَحَكَمَ بِذَلِكَ الْحَكَمَانِ .

قَالَ رَبِيعَةُ: فَأَمَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ غِيرَ ظَالِمٍ ، فَكُلُّ مَا أَخِذَ مِنَ امْرَأَتِهِ فَهُوَ حَلالٌ إِن كَانَتَ مُحْسِنَةً أَو مُسِيئَةً ، قَالَ رَبِيعَةُ: وَلَيسَ لِلْحَكَمَينِ أَن يبعثا إلا بسُلْطَان ، وَمَا قَضَى بهِ الْحَكَمَان فَهُوَ جَائِزٌ فِي فِرَاقٍ أَو بضْعٍ أَو مَالٍ ، وَقَالَ رَبِيعَةُ : وَلا يَحْرُمُ نِكَاحُهَا وَإِن فَرَّقَا بِينِهُمَا الْحَكَمَان .

فَقَالَ رَبِيعَةُ: لا يَبَعَث الْحَكَمَينِ إلا السُّلْطَان ، فَكَيفَ يَجَازُ بِحُكْمِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبدِ وَالصَّبي وَالنصْرَانِي وَالْمَسْخُوطِ ؟(١).

قَالَ ابن شِهَاب : إِن أَرَادَا بعْدَ أَن يبعَث الْحَكَمَينِ الْخلْعَ فَتَقَاضَيا عَلَيهِ دُون الْحَكَمَينِ فَإِنه يَجُوزُ ذلِكَ إِذا أَتَى ذلِكَ مِن قِبلِ الْمَرْأَةِ .

قَالَ ابن وَهْب : قَالَ رَبِيعَةُ: وَقَدْ بَعَث عُثمَان بن عَفَّان عَبدَ اللَّهِ بن عَباس وَمُعَاوِيةَ بن أَبِي سُفْيان يُحْكُمَان بين عَقِيل بن أَبِي طَالِب وَبِين امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بنتِ عُتبةَ بن رَبِيعَةَ بن عَبدِ شَمْس ، وَكَانَ قَدْ تَفَاقَمَ (٢) الَّذِي بينهما ، فَلَمَّا اقْتَرَبا مِن مَسْكَن عَقِيل بن أَبي طَالِب إِذَا رَائحَةُ طِيب وَهدُوءٌ مِن الصَّوْتِ ، فَقَالَ مُعَاوِيةُ : ارْجعْ بنا فَإِني أَرْجُو أَن يكُونا قَد اصْطَلَحَا . قَالَ ابن عَباس : أَفَلا تَمْضِي فَتنظُرَ فِي أَمْرهِمَا ، فَقَالَ مُعَاوِيةُ : فَتَفْعَلُ مَاذا ؟ اصْطَلَحَا . قَالَ ابن عَباس : أَقْسِمُ بِأَللَّهِ لَئن دَخلت عَلَيهمَا فَرَأَيت الَّذِي أَخافُ عَلَيهمَا مِنهمَا لأَحْكُمَن عَلَيهمًا بالْخلْع ، ثمَّ لأَفَرِقن بينهمَا (٣) .

قَالَ مَالِكٌ : بِلَغنِي أَن عَلِي بِن أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ فِي الْحَكَمَينِ اللَّذينِ قَالَ اللَّه : ﴿ حَكَمًا مِن أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِن أَهْلِهَا ﴾ [النساء: ٣٥] أنه قَالَ: لَهمَا أَن يفَرِّقَا بينهمَا وَأَن يُجْمَعَا ، قَالَ مَالِكٌ : وَأَحْسَن مَا سَمِعْت مِن أَهْلِ الْعِلْمِ أَنه يَجُوزُ أَمْرُ الْحَكَمَينِ عَلَيهِمَا (٤) . وَاللَّه أَعْلَمُ .

> تم كتاب إرخاء الستور بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب التخيير والتمليك

> > * * *

⁽١) المسخوط : المكروه ، وأسخطه : أغضبه ، كما في القاموس .

⁽٢) تفاقم الأمر: استفحل شره.

⁽٣) رواه ابن سعد في الطبقات (٨/ ١٨٩).

⁽٤) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٥٦ ، ٤٥٧) رقم (٧٢).

كتاب التخيير والتمليك ما جاء في النخيير

قُلْت لِعَبدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لاَمْرَأَتِهِ وَهِي مَدْحُولٌ بِهَا : اختارِي نَفْسَكِ فَقَالَت : قَد اخترْت نَفْسِي فَنَاكَرَهَا الزَّوْجُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا تنفَعُهُ الْمُناكَرَةُ وَهِي ثلاث تطليقاتٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: اختارِي نَفْسَك فَقَالَت : قَد الْمُناكَرَةُ وَهِي ثلاث تطليقاتٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: اختارِي نَفْسَك فَقَالَت : قَد قَبلْت أَمْرِي ؟ قَالَ : تسْأَلُ عَمَّا أَرَادَت بِقَوْلِهَا: قَد قَبلْت أَمْرِي ، فَإِن قَالَ تَعْد قَبلْت أَمْرِي أَرَادُت بَعْدُ قِيلَ لَهَا: فَطُلَّتِي إِن أَرَدُت بِنَاكِرَهَا وَإِن طَلَّقَت ثلاثًا لَمْ يكن لِلزَّوْجِ أَن يناكِرَهَا وَإِن طَلَّقَت ثلاثًا لَمْ يكن لِلزَّوْج أِن يناكِرَهَا وَإِن طَلَّقت نَفْسَهَا وَاحِدَةً أَو اثنتين لَمْ يكن ذلِكَ لَهَا وَلَمْ يلْزَمْ الزَّوْجَ مِن ذلِكَ شَيءٌ ؛ وَإِنمَا يلْزَمُ الزَّوْجَ إِنا طَلَقت نَفْسَهَا وَاحِدَةً أَو اثنتين لَمْ يكن ذلِك لَهَا وَلَمْ يلْزَمْ الزَّوْجَ مِن ذلِكَ شَيءٌ ؛ وَإِنمَا يلْزَمُ الزَّوْجَ إِنا طَلَقت نَفْسَهَا أَن تطَلَّق نَفْسَهَا اللَّوْجَ إِنا مَالِكٍ .

قُلْت : فَإِن قَالَ لَهَا : اختاري فَقَالَت : قَد قَبلْت : أَمْرِي وَقَالَت : أَرَدْت بِذَلِكَ الطَّلاق ؟ قَالَ : تَسْأَلُ عَمَّا أَرَادَت مِن الطَّلاق فَإِن قَالَت: إِنَمَا أَرَدْت تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فَلَيسَ ذَلِكَ الطَّلاق بلازم لِلزَّوْج ، وَإِن كَانت أَرَادَت اثنتين فَلَيسَ ذَلِك أَيضًا بلازم لِلزَّوْج ، وَإِن كَانت أَرَادَت اثنتين فَلَيسَ ذَلِك أَيضًا بلازم لِلزَّوْج ، وَإِن كَانت أَرَادَت بذلِك ثَلاثًا لَزمَ الزَّوْج وَلَمْ يكُن لِلزَّوْج أَن يناكِرَهَا ، وَإِنمَا ينظرُ فِي الْخِيار وَفِي التَمْلِيكِ إِلَى مَا قَالَ الزَّوْج ، فَإِن قَالَ: اختاري فَهذا خِيارٌ ، وَإِن قَالَ: أَمْرُك بيدِك فَهذا تَمْلِيك إِلَى مَا قَالَ الْمَرْأَةُ عَمَّا وَصَفْت لَكَ فِي التَمْلِيكِ وَفِي الْخِيارِ كَمَا وَصَفْت لَك فَي التَمْلِيكِ وَفِي الْخِيارِ كَمَا وَصَفْت لَك أَيضًا وَلا يكُون فِي الْخِيارِ لِلزَّوْج أَن يناكِرَهَا وَيكُون لَهُ فِي التَمْلِيكِ أَن يناكِرَهَا .

قُلْت: فَمَا فَرْقُ مَا بِينِ التمليكِ وَالْخِيارِ فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ: لأن الْخِيارَ قَد جَعَلَ لَهَا أَن تقِيمَ عِندَهُ أَو تبينِ مِنهُ وَهِي لا تبينِ مِنهُ بالْوَاحِدَةِ ، فَلَمَّا كَانت الْوَاحِدَةُ لا تبينها عَلِمْنا أَنهُ إِذَا خيرَهَا وَأَرَادَ أَن تبينِ مِنهُ فَإِنمَا جَعَلَ ذلِكَ إِلَيهَا فِي الثلاثِ ، وَأَمَّا التمليكُ فَهَذَا لَمْ يُعْعَلْ لَهَا الْخِيارَ فِي أَن تبينِ مِنهُ أَو تقِيمَ عِندَهُ إِنمَا جَعَلَ لَهَا أَن تطلّق نفسَهَا وَاحِدَةً أَو اثتينِ أَو ثلاثًا إلا أَن يناكِرَهَا ، فَيعْلَمُ أَنهُ لَمْ يُعْعَلْ لَهَا الْخِيارَ كَمَا قَالَ مَعَ يبِيهِ، وَاحِدَةً أَو اثتينِ أَو ثلاثًا إلا أَن يناكِرَهَا ، فَيعْلَمُ أَنهُ لَمْ يُعْعَلْ لَهَا الْخِيارَ كَمَا قَالَ مَعَ يبِيهِ، وَاحِدَةً وَقَالَ الزَّوْجُ : كَذلِكَ وَيكُونِ أَمْلَكُ بِهَا ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ مَلَّكَهَا فَطَلَّقَت نفْسَهَا وَاحِدَةً وَقَالَ الزَّوْجُ فِي التمْلِيكِ قَد جَعَلَ لَهَا أَن تطلِقَ نفْسَهَا طَلاقًا يمْلِكُ أَل أَمْ لِكُ فِي التَمْلِيكِ قَد جَعَلَ لَهَا أَن تطلِقَ الْمُلْكُ الزَّوْجُ فِيهِ الرَّجْعَةَ ، وَفِي الْخِيارِ لَمْ يُعْلَلُ لَهَا أَن تطلّقَ نفْسَهَا طَلاقًا يمْلِكُ أَن أَن تطلّقَ نفْسَهَا طَلاقًا يمْلِكُ أَل أَن تطلّقَ نفْسَهَا طَلاقًا يمْلِكُ أَل أَن تطلّقَ نفْسَهَا طَلاقًا يمْلِكُ أَلْ أَن تطلّقَ نفْسَهَا طَلاقًا يمْلِكُ أَل أَن تطلّقَ نفْسَها طَلاقًا يمْلِكُ أَل أَن المَّالِقُ فَيهِ الرَّعْجُعَةَ ، وَفِي الْخِيارِ لَمْ يُعَلْ لَهَا أَن تطلّقَ نفْسَها طَلاقًا يمْلِكُ أَلُهُ أَن عَلَى الْمَالِلُ عَلَى الْمَالِقُ الْمُ الْمُ الْتَعْلِقُ الْمُ الْمُلْكُ أَلْهَا أَن تطلّقَ الْمُلْكُ عُلُهُ أَلُو الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمُعْلِيقِ الْمَالِكُ الْمَالِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُعْلِكُ الْمَالُولُ الْمَالِقُ الْمُؤْمِلُكُ أَلْمُ الْقَالَ الْمَالُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمُ الْمُ

الرَّجْعَةَ ، ألا ترَى أنهُ إذا ناكرَهَا فِي الْخِيارِ لَمْ يكُن ذلِكَ لَهُ ؟

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: اختارِي فِي أَن تطَلِّقِي نفْسَك تطْلِيقَةً وَاحِدَةً وَفِي أَن تقِيمِي ، فَقَالَت: قَد اخترْت نفْسِي أَيكُون ذلِكَ ثلاثًا أَمْ لا ؟ قَالَ : نزلَت بالْمَدِينةِ وَسُئلَ مَالِكٌ عَنهَا فَقَالَ لِزَوْجَهَا: أَتَّكِلِفُ بِاللَّهِ مَا أَرَدْت بقوْلِكَ ذلِكَ حِين قُلْت : اختارِي فِي وَاحِدَةٍ إلا وَاحِدَةً ، قَالَ الزَّوْجُ : نعَمْ ، وَاللَّهِ مَا أَرَدْت إلا وَاحِدَةً ، قَالَ اختارِي فِي وَاحِدَةٍ إلا وَاحِدَةً وَأَنت أَمْلَكُ بِهَا . قُلْت : وَكَيفَ كَانت الْمَسْأَلَةُ الَّتِي مَا أَرُدُ وَ الْحَدَةِ ، قَالَ مَا أَلُوا مَالِكً عَنهَا ؟ قَالَ : سَأَلُوا مَالِكًا عَن رَجُلٍ قَالَ لامْرَأَتِهِ: اختارِي فِي وَاحِدَةٍ ، فَالَ سَأَلُوا مَالِكًا عَن رَجُلٍ قَالَ لامْرَأَتِهِ: اختارِي فِي وَاحِدَةٍ ، فَأَكَ الْمُاكُ بَهَا أَخْبَرْتِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا : اختارِي تطلِيقَةً فَقَالَت : قَد اخترْتهَا ، أَيكُون ثلاثًا أَمْ وَاحِدَةً فِي قَوْلُ مَالِكِ ، أَو قَالَت قَد اخترْت نفْسِي ؟ قَالَ : سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ : إِذَا قَالَ لَهَا: اختارِي فِي تطلِيقَةٍ : إِنهُ لَيسَ لَهَا أَكْثُرُ مِن تطلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ . قُلْت : وَيمْلِكُ رَجْعَتهَا أَمْ تَكُون بائنًا ؟ قَالَ : بلْ يمْلِكُ رَجْعَتها . قُلْت : وَكَذلِكُ لَوْ مَلَّكَهَا أَمْرَهَا فَطلَّقَت نفْسَهَا وَاحِدَةً أَنهُ يمْلِكُ رَجْعَتها ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ يمْلِكُ رَجْعَتها . قُلْت : أَرَأَيت الَّذِي وَاحِدَةً أَنهُ يمْلِكُ رَجْعَتها ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ يمْلِكُ رَجْعَتها . قُلْت : أَرَأَيت اللّذِي يقُولُ لامْرَأَتِهِ: اختارِي ، فَقَالَت: قَد اخترْت تطلِيقَتين ؟ قَالَ:قَالَ مَالِكٌ: لا شَيءَ لَهَا إلا يَقُولُ لامْرَأَتِهِ: اختارِي ، فَقَالَت: قَد اخترْت تطلِيقَتين ؟ قَالَ:قالَ مَالِكٌ الشَيءَ لَهَا إلا أَن تطلّقَ نفْسَهَا ثلاثًا ؛ لأن الْخِيارَ عِندَ مَالِكِ ثلاثٌ ، فَإِذَا اختارِي تطليقَتين ، فَاختارَت غيرَ مَا جَعَلَ لَهَا الزَّوْجُ فَلا يقَعُ ذَلِكَ عَلَيهَا شَيءٌ فِي رَأْبِي . وَكَذلِكَ إِذَا قَالَ لَهَا: اختارِي تطليقَتين ، فَاختارَت غيرَ مَا جَعَلَ لَهَا وَاحِدَةً ؟ قَالَ: لا يقَعُ عَلَيهَا شَيءٌ فِي رَأْبِي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلاثًا ، فَقَالَت: قَد طَلَّقْت نَفْسِي وَاحِدَةً ؟ قَالَ : لا يقعُ عَلَيهَا شَيءٌ . قُلْت : أَرَأيت إِن قَالَ لَهَا: اختارِي ، فَقَالَت: قَد خلَّيت سَبيلَكَ وَهِي مَدْخُولٌ بِهَا وَأَرَادَت بِقَوْلِهَا: قَد خلَّيت سَبيلَكَ وَاحِدَةً ؟ قَالَ : لا يقعُ عَلَيهَا مِن الطَّلاق شَيءٌ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يخيرُ امْرَأَتهُ وَهِي مَدْخُولٌ بِهَا فَتَقْضِي عَلَيهَا مِن الطَّلاق شَيءٌ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي النَّذِي يخيرُ امْرَأَتهُ وَهِي مَدْخُولٌ بِهَا فَتَقْضِي وَاحِدَةً : إِنهُ لا يقعُ عَلَيهَا شَيءٌ ؛ لأنهُ إِنمَا خيرَهَا فِي الثلاثِ وَلَمْ يخيرُهَا فِي الْوَاحِدَةِ وَلا فِي الاثنتين . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: اختارِي الْيوْمُ كُلَّهُ فَمَضَى ذلِكَ الْيوْمُ وَلَمْ يَخْرُ ؟ فِي الْوَاحِدَةِ وَلا قَالَ فِي قَوْلِهِ قَالَ : أَرَى أَنهُ لَيسَ لَهَا أَن تَختارَ إِذَا مَضَى ذلِكَ الْيوْمُ كُلَّهُ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي قَوْلِهِ الْأَوْلُ إِن خيرَهَا فَلَ مُختر حَتى تَفَرَّقَا مِن مَجْلِسِهِمَا فَلا خِيارَ لَهَا ، فَكَذَلِكَ مَسْأَلَتكَ إِذَا مَضَى الْوَقْت الَّذِي جَعَلَ لَهَا الْخِيارَ إِلَيهِ فَلا خِيارَ لَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الآخَرُ: فَإِن لَهَا الْخِيارَ إِلَيهِ فَلا خِيارَ لَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الآخَرُ: فَإِن لَهَا الْخِيارَ إِلَيهِ فَلا خِيارَ لَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الآخَرُ: فَإِن لَهَا الْخِيارَ لَهَا أَيْ وَلَا لَهُا الْخِيارَ لَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الآخَرُ: فَإِن لَهَا الْخِيارَ لَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الآخَرُ: فَإِن لَهَا الْخِيارَ لَهَا مُ وَالَمُ الْتَعْرُ فَا إِن لَهَا الْخِيارَ لَهَا مُ وَالَهُ الْهُ إِلَا لَا عَلَيْهَا مَا لَا لَهُ إِنْ لَهَا الْخِيارَ لَهَا مَا أَيْ الْهَالْمُ الْعَرِيْقِ فَا إِنْ لَهَا الْخِيارَ لَهَا وَالْتَ الْعَلَالَةُ الْعَرْقُ الْمُ الْمُ الْهُ عَلَى الْمُلْكِلُونَ الْمَا الْعَرْدُ الْمَا الْمُعْرَالِكَ الْمَالِكُ الْمَا الْمُعْلِلُكَ الْعُلُولُ الْهَا الْمُعْرَالِ الْمَالِكُمُ الْمُ الْمُعْرَالِلُهُ الْمُ الْمُعْرَالِكَ الْمِلْكُولِ الْمَلْمُ الْمُعْرَالِكُ الْمُولِ الْمَلْقُولُ الْمَا الْمُعْمَالُولُ الْمَالِلُهُ الْمُعْرَافِهُ الْمُعْلِلَ الْمُعْرِلِ الْمُعْرَالِي الْمَعْلَالُهُ الْمُعْر

وَإِن مَضَى ذَلِكَ الْوَقْت ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ لِي فِي الرَّجُل يخيرُ امْرَأَتهُ فَيفْترقَان قَبلَ أَن تَقْضِي أَن لَهَا أَن تقْضِي حَتى يوقَفَ أَو حَتى يجامِعَهَا ، وَقَوْلُهُ الأُوَّلُ أَعْجَبَ إِلَى وَأَنا آخذ بهِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيهِ جَمَاعَةُ الناس .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: إِذَا جَاءَ غَدٌ فَقَدْ جَعَلْت لَكِ الْخِيارَ ؟ قَالَ : توقَفُ السَّاعَة كَذَلِكَ ، قَالَ مَالِكٌ : فَتَقْضِي أُو ترُدُّ ، فَإِن وَطِئَهَا قَبَلَ غَدٍ فَلا شَيءَ بيدِهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا:يوْمَ أَتزَوَّجُهَا أَيكُون لَهَا أَن تختارَ ؟ قَالَ : نعَمْ يكُون لَهَا الْخِيارُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: كُلَّمَا تزَوَّجْتَكِ فَلَكِ الْخِيارُ ، أَيكُون لَهَا أَن تختارَ كُلَّمَا تزَوَّجْتَكِ فَلَكِ الْخِيارُ ، أَيكُون لَهَا أَن تختارَ كُلَّمَا تزَوَّجْتَكِ فَلَكِ الْخِيارُ ، أَيكُون لَهَا أَن تختارَ كُلَّمَا تزَوَّجْتَكِ ، قَالَ لامْرَأَتِهِ : أَنتِ طَالِقٌ كُلَّمَا تزَوَّجْتَكِ ، قَالَ لامْرَأَتِهِ : أَنتِ طَالِقٌ كُلَّمَا تزَوَّجْتَكِ ، قَالَ مَالِكُ عَلَى هَذِهِ الطَّلاقُ بعْدَ ثلاثِ قَالَ مَالِكٌ : كُلَّمَا تزَوَّجُهَا وَقَعَ الطَّلاقُ . قُلْت : وَيقَعُ عَلَى هَذِهِ الطَّلاقُ بعْدَ ثلاثِ تَطْلِيقَاتٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأَنهُ قَالَ: كُلَّمَا تزَوَّجْتِكَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأَتِهِ: إِذَا قَدِمَ فُلانٌ فَاحْتَارِي ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ وَبلَغنِي عَنهُ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنهُ أَنهُ قَالَ فِي رَجُلِ قَالَ لامْرَأَتِهِ: إِذَا قَدِمَ فُلانٌ فَأَنتِ طَالِقٌ : إِنهَا لا تطلُقُ حَتَى يَقْدَمَ فُلانٌ لَمْ يَقْعُ الطَّلاقُ عَلَيهِ ، حَتَى يَقْدَمَ فُلانٌ لَمْ يَقَعُ الطَّلاقُ عَلَيهِ ، فَمَسْأَلَتكَ فِي الْخِيارِ مِثلُ هَذَا . قُلْت وَلا يَحَالُ بينهُ وَبين وَطْئَهَا فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : فَمَسْ أَلَتكَ فِي الْخِيارِ مِثلُ هَذَا . قُلْت وَلَمْ تعْلَم الْمَرْأَةُ بِقُدُومِهِ إِلا بعْدَ زَمَان وَقَدْ كَان زَوْجُهَا يَعَمُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَدِمَ فُلانٌ وَلَمْ تعْلَم الْمَرْأَةُ بِقُدُومِهِ إِلا بعْدَ زَمَان وَقَدْ كَان زَوْجُهَا يطَوُهَا بعْدَ قُدُومِ فُلان ؟ قَالَ : لَهَا الْخِيارُ إِذَا لَمْ تعْلَمْ بقُدُومٍ فُلان حِينَ قَدِمَ فُلانْ ، وَلا يكُون جَاعُ زَوْجَهَا إِياهًا قَطْعًا لِمَا كَان لَهَا مِن الْخِيارِ إِذَا لَمْ تعْلَمْ بُقُدُومٍ فُلان .

قُلْت ؛ أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: اختارِي فَقَالَت: اخترْت نفْسِي إِن دَخلَت عَلَي ضَرَّتِي ، أَيكُون هَذا قَطْعًا لِخِيارِهَا أَمْ لا ؟ ، قَالَ ؛لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَلَكِنهَا توقَفُ

فَتَحْتَارُ أَو تَتُرُكُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا وَهِي مَدْخُولٌ بِهَا: اخْتَارِي ، فَقَالَت: قَد خلَيت سَبِيلَك وَلا نِيةَ لَهَا ؟ قَالَ : هِي ثلاثٌ الْبَتَةَ وَذَلِكَ أَنِي جَعَلْتَهَا هَاهُنا بَمَنزِلَةِ الـزَّوْجِ خَلَيت سَبِيلَكِ وَلا نِيةَ لَهُ أَنْهَا ثلاثٌ الْبَتَةَ ، وَهَـذَا قَـوْلُ مَالِكِ .

قُلْت : وَالْمَدْخُولُ بِهَا وَغِيرُ الْمَدْخُولِ بِهَا إِذَا مَلَّكَهَا أَمْرَهَا وَلَا نِيةَ لَهُ فَطَلَّقَت نَفْسَهَا ثَلاَتًا لَمْ يَكُن لَهُ أَن يِنَاكِرَهَا ؟ قَالَ : سَمِعْتَ مَالِكًا يَقُولُ ذَلِكَ : إِذَا مَلَّكَهَا أَمْرَهَا وَلا نِيةَ لَهُ فَالْقَضَاءُ مَا قَضَت وَلَيسَ لَهُ أَن يِنَاكِرَهَا وَلَمْ أَسْأَلُهُ عَنِ الَّتِي دَخُلَ بِهَا وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَهُمَا عِنْدِي سَوَاءٌ ، وَلَيسَ لَهُ أَن يِنَاكِرَهَا دَخُلَ بِهِمَا أَو لَمْ يَدْخُلْ .

قُلْت: أَرَأَيت إذا خيرَهَا قَبلَ الْبناءِ بِهَا وَلا نِيةً لَهُ فِي وَاحِدَةٍ وَلا فِي اثنتين وَلا فِي ثلاثٍ فَاختارَت نفْسَهَا أُو طَلَّقَت نفْسَهَا ثلاثًا ، لَمْ يكُن لَهُ أَن يناكِرَهَا ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إذا خيرَ الرَّجُلُ امْرَأَتهُ وَلا نِيةَ لَهُ حِين خيرَهَا وَذلِكَ قَبلَ الْبناءِ بِهَا: إنهَا إن طَلَّقَت ثلاثًا أو اختارَت نفْسَهَا فَلَيسَ لِلزَّوْج أَن يناكِرَهَا ، فَكَذلِكَ التمليكُ عِندِي فِي الَّتِي لَمْ يدْخلْ بِهَا ، قَالَ : الْقَضَاءُ مَا قَضَت إلا أَن ينوي فَيحْلِفَ عَلَى مَا نوى ، أَلا ترَى إلَى حَدِيثِ ابنِ عُمَر ؟ قَالَ : الْقَضَاءُ مَا قَضَت إلا أَن ينوي فَيحْلِف عَلَى مَا نوى ، أَلا ترَى أَنهُ إذا كَانت لَهُ نِيةٌ كَان ذلِكَ لَهُ وَيحْلِف عَلَى ذلِكَ ينوي فَيحْلِف عَلَى مَا نوى ، أَلا ترَى أَنهُ إذا كَانت لَهُ نِيةٌ كَان ذلِك لَهُ وَيُعْلِف عَلَى ذلِك فِي التَمْلِيكِ ، وَإذا لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ كَان التمْلِيكُ وَالْخِيارُ سَوَاءً ، وَلَيسَ لَهُ أَن يناكِرَهَا فِي الْخِيارِ إذا خيرَهَا إذا كَانت نِيتهُ حِين خيرَهَا فِي وَاحِدَةٍ أَوَاثنتينِ (١) .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٣٥) رقم (١١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا : اختاري وَهِي غيرُ مَدْخول بِهَا فَقَالَت: قَد خلَّيت سَبيلَكَ ؟ قَالَ : تَسْأَلُ عَن نِيتِهَا مَا أَرَادَت بِقَوْلِهَا: قَد خلَّيت سَبيلَكَ ، فَإِن أَرَادَت الثلاث فَهِي الثلاث إلا أَن يناكِرَهَا ؛ لأنهَا غيرُ مَدْخول بِهَا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يخيرُ امْرَأَتهُ فَهِي الثلاث إلا أَن يناكِرَهَا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يخيرُ امْرَأَتهُ قَبلَ الدُّخول بِهَا فَتَقْضِي بِالْبتاتِ : إِن لَهُ أَن يناكِرَهَا ، وَإِن خيرَهَا وَلا نِيةَ لَهُ فَقَالَت: قَد خلَّيت سَبيلَكَ وَهِي غيرُ مَدْخول بِهَا قَالَ : هِي ثلاثٌ ؛ لأن الزَّوْجَ قَد جَعَلَ إليها مَا كَان غي يديهِ مِن ذلِكَ خِين خيرَهَا وَلا نِيةَ لَهُ، فَلَمَّا قَالَت: قَد خلَّيت سَبيلَكَ كَانت بَمَنزلَةِ أَن لَوْ ابتذاً ذلِكَ زَوْجُهَا مِن غير أَن يَلْكَهَا فَقَالَ لَهَا وَهِي غيرُ مَدْخول بِهَا: قَد خلَّيت سَبيلَك كَانت بَمَنزلَةِ أَن سَبيلَك وَلا نِيةَ لَهُ أَنهَا ثلاثٌ فَهَذا يدُلُكَ عَلَى مَسْأَلَتِك .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ إِن شِئت أَو اختارِي أَو أَمْرُك بيدِكِ ، أَيكُون ذلِكَ لَهَا إِن قَامَت مِن مَجْلِسِها فِي قَوْل مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ : كَان مَالِكٌ مَرَّة يقُول : ذلِكَ لَهَا مَا دَامَت فِي مَجْلِسِهما ، فَإِن تَفَرَّقَا فَلا شَيءَ لَهَا ، قَالَ : فَقِيلَ لِمَالِكٍ : فَلَوْ أَن ذلِكَ لَهَا مَا خَعَلَ لَهَا مِن ذلِكَ مَنها مَا جَعَلَ لَهَا مِن رَجُلا قَالَ لامْرَأَتِهِ أَمُرُك بيدِكِ ثِمَّ وَثَب فَارًا يرِيدُ أَن يقْطَعَ بذلِك عَنها مَا جَعَلَ لَهَا مِن التمْلِيكِ ؟ قَالَ : لا يقْطَعُ ذلِك عَنها الَّذِي جَعَلَ لَهَا مِن التمْلِيكِ ، فَقِيلَ لِمَالِكِ : مَا حَدُه التمْلِيكِ ؟ قَالَ : إِذا قَعَدَ مَعَها قَدْرَ مَا يرَى الناسُ أَنها تختارُ فِي مِثْلِهِ ، وَأَن فِرَارَهُ مِنهَا لَهُ عَنكَ وَجْهِ مَا يقَامُ لَهُ فَلا خِيارَ لِلْمَرْأَةِ بعْدَ ذلِك ، فَكَان هَذا يردْ بذلِك وَرَارًا إِلا أَنهُ قَامَ عَلَى وَجْهِ مَا يقَامُ لَهُ فَلا خِيارَ لِلْمَرْأَةِ بعْدَ ذلِك ، فَكَان هَذا وَيُلُك فِرَارًا إِلا أَنهُ قَامَ عَلَى وَجْهِ مَا يقَامُ لَهُ فَلا خِيارَ لِلْمَرْأَةِ بعْدَ ذلِك ، فَكَان هَذا وَقُلُهُ قَدِيمًا: ثمَّ رَجَعَ فَقَالَ:أَرَى ذلِك بيدِها حَتى توقَف ، قَالَ : فَقِيلَ لِمَالِكِ : كَأَنك رَأَيته مِثُل اللّهِ عَدْ فَلك : فَعَل لِمَالِكِ : كَأَنك رَأَيته مِثْل اللّهِ تَقُولُ: قَد قَبْل وَلَوْ لَهُ لَهَا فِي قَوْل مَالِكٍ مِثلُ فِي مَجْلِسِها ذلِك : فَل قَول مَالِك مِثل أَن تقْضِي ، فَلا شَيءَ لَهَا بعْدَ ذلِك بَقُولِهِ: اختارِي ؛ إن ذلِك لَهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ مِثلُ مَا يكُون لَهُ فِي قَوْلِهِ لَهَا بَعْدَ ذلِك بَيدِكِ .

وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِي الْخِيارِ: وَأَمْرُكِ بِيدِكِ أَنهُ سَوَاءٌ فِي الَّذِي يَجْعَلُ مِنهُ إِلَى الْمَرْأَةِ ، وَقَوْلُهُ الأُولُ أَحَب إِلَي إِذَا تَفَرَّقَا فَلا شَيءَ لَهَا وَهُوَ الَّذِي عَلَيهِ جَمَاعَةُ الناسِ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ طَالِقٌ إِن شِئتِ: إِن ذَلِكَ فِي يدَيهَا وَإِن قَامَت مِن الْقَاسِمِ : وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ طَالِقٌ إِن شِئتِ: إِن ذَلِكَ فِي يدَيهَا وَإِن قَامَت مِن مَجْلِسِهَا وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، إلا أَن تَمَكِّنهُ مِن نَفْسِهَا قَبلَ أَن تَقْضِي ، وَأَرَى أَن توقَفَ فَإِمَّا أَن تَقْضِي وَإِمَّا أَن تَبطِلَ مَا كَان فِي يدَيهَا مِن ذَلِكَ ؟ وَإِنِمَا قُلْت ذَلِكَ لأَنهُ عَنْ عَلَى اللهَ أَن تَقْضِي وَإِمَّا أَن تَبطِلَ مَا كَان فِي يدَيهَا مِن ذَلِكَ ؟ وَإِنِمَا قُلْت ذَلِكَ لأَنهُ حِين قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ إِن شَئِتٍ ؟ كَأَنهُ تَفْويضٌ فَوَّضَهُ إِلَيهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إذا خيرَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ حَتى مَتى يكُون لَهَا أَن تقْضِي فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : يكُون لَهَا أَن تقْضِي فِي مِثلِ مَا أَخبرْتكَ فِي التمْلِيكِ إِلَى أَن يَفْترَقَا ، فَإِن تَفَرَّقَا فَلا شَيءَ لَهَا بعْدَ ذلِكَ . فَضِي فِي مِثلِ مَا أَخبرْتكَ فِي التمْلِيكِ إِلَى أَن يَفْترَقَا ، فَإِن تَفْسِي ، شَيءَ لَهَا بعْدَ ذلِكَ . فَضَي أَرَأَيت إِن قَالَ: لَهَا اختارِي فَقَالَت: قَد اخترْت نفْسِي ، فَقَالَ : إِنِي لَمْ أُرِد الطَّلاقَ وَإِنَمَا أَرَدْت أَن تختارِي أَي ثُوب أَشْتريه لَكِ مِن السُّوق ؟ قَالَ : هَلْ كَان كَلامٌ قَبلَ ذلِكَ يدُلُّ عَلَى قَوْل الزَّوْج ؟ قُلْت : لا ، قَالَ : فَهِي طَالِقٌ ثلاثًا ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلِ يقُولُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ مِنى برِيئةٌ ، وَلا يكُون قَبلَ ذَلِكَ كَلامٌ كَان هَذَا الْقَوْلُ مِن الزَّوْج جَوَابًا لِذلِكَ الْكَلام إِنْهَا طَالِقٌ ثَلاثًا ، وَلا يدَين الزَّوْج فِي ذلِكَ مَالَاكَ مَالَاتَك .

قُلْت : أَرَأَيت إِن خِيرَ رَجُلِ امْرَأَتَهُ فَقَالَت: قَد طَلَّقْت نَفْسِي ، أَتَكُون وَاحِدَةً أَمْ ثلاثًا وفي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ عَمَّا طَلَّقَت نَفْسَهَا أَوَاحِدَةً أَمْ ثلاثًا ، فَإِن قَالَت: إِنمَا طَلَّقْت نَفْسِي وَاحِدَةً أَتكُون وَاحِدَةً أَمْ لا تكون شَيئًا ؟ قَالَ : لَمْ يكُن ذلِكَ شَيئًا فِي قَوْل طَلَقْت نَفْسِي اثنتين لا يكُون ذلِكَ شَيئًا فِي قَوْل مَالِكٍ . قُلْت : وَكَذلِكَ إِن قَالَت: طَلَّقْت نَفْسِي اثنتين لا يكُون ذلِكَ طَلاقًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لا يكون ذلِكَ طَلاقًا فِي قَوْل مَالِكٍ . قُلْت : فَإِن قَالَت: أَرَدْت بقَوْلِي طَلَّقْت نَفْسِي ثلاثًا ، أَيكُون الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَلا تَجُوزُ مُناكَرَةُ الزَّوْج إِياهَا فِي قَوْل مِمَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: اختارِي وَلَمْ يَقُلْ: نَفْسَكِ ، أَو قَالَ لَهَا: اختارِي نَفْسَكِ ، فَقَضَت بِالْوَجْهَينِ جَمِيعًا أَهُمَا سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ : أَمَّا فِي قَوْلِهِ لَهَا: اختارِي نَفْسَك ، فَقَدْ أَخبرْتك بقَوْل مَالِكِ: إِن كَان قَبلَ ذَلِكَ كَلامٌ يكُون قَوْلُ الزَّوْج : اختارِي خَوَابًا لِذَلِكَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْج وَ لِلا فَالْقَضَاءُ مَا قَضَت الْمَرْأَةُ .

قُلْت : فَإِن قَالَ لَهَا : اختارِي نفْسَكِ ، وَقَدْ كَان قَبلَ ذلِكَ كَلامٌ يعْلِمُ أَن قَوْلَ الزَّوْج: اختارِي نفْسَكِ جَوَاب لِذلِكَ الْكَلام ، أَيدِينِ الزَّوْجُ فِي ذلِكَ أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ يدِين. قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: اختارِي نفْسَكِ فَقَالَت: قَد قَبلْت أَو قَالَت: قَد قَبلْت أَمْرِي أَو قَالَت: قَد رَضِيت أَو قَالَت: قَد شِئت ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يقُولُ لامْرَأَتِهِ: اختارِي فَقَالَت: قَد رَضِيت أَو قَالَت: قَد شِئت ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يقُولُ لامْرَأَتِهِ: اختارِي فَقَالَت: قَد قَبلْت أَمْرِي : إِنها تسْأَلُ عَن ذلِك ، فَقَالَت: قَد قَبلْت وَاحِدَةً أَو اثنتين ، فَإِن كَانت وَاحِدَةً أَو اثنتين ، فَإِن كَانت وَاحِدَةً أَو اثنتين فَلا يقَعُ عَلَيها شَيءٌ ، وَإِن أَرَادَت بذلِكَ ثلاثًا فَهِي ثلاثٌ ، وَسَأَلْت مَالِكًا عَن هَذَا غَيرَ مَرَّةٍ فَقَالَ مِثلَ مَا أَخبرْتكَ فِي قَوْلِهَا: قَد قَبلْت ، وَلَمْ تقُلْ: أَمْرِي أَو قَالَت: قَد قَبلْت ، وَلَمْ تقُلْ: أَمْرِي أَو قَالَت: قَد قَبلْت غَن هَذَا

أَمْرِي ، قَالَ : وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكَ فِي الَّذِي يقُولُ لاَمْرَأَتِهِ اختارِي فَتقُولُ: قَد اخترْت ، وَلاَ تَقُولُ: أَمْرِي أَو : قَد اخترْت أَمْرِي: إنها تسْأَلُ عَمَّا أَرَادَت ، فَإِن قَالَـت: لَـمْ أُرِدْ الطَّلاق كَان الْقَوْلُ قَوْلَهَا ، وَإِن قَالَت: أَرَدْت وَاحِدَةً أَو اثنتين لَمْ يكُن ذَلِكَ شَيئًا ، وَإِن قَالَت : أَرَدْت ثلاثًا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَيسَ لِلزَّوْجِ أَن يناكِرَهَا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَكُلُّ شَيءٍ يكُون مِن قِبلِ الْمَرْأَةِ لا يسْتذَلُّ بِهِ عَلَى الْبتاتِ إلا بقولِهَا ؛ لأن لَهُ وُجُوهًا فِي تصارِيفِ الْكلام ، فَتِلْكَ الَّتِي تسْأَلُ عَمَّا أَرَادَت بِذَلِكَ الْقُول ، قَالَ لِي مَالِك : فَالتمْلِيك بهَذِهِ الْمَنزِلَةِ إلا أَن يناكِرَهَا فِيهِ إذا قَضَت بالْبتاتِ ، وَعُلِف عَلَى نِيتِهِ إِن كَانت لَهُ نِية ، فَإِن لَمْ تكُن لَهُ نِية حِين مَلَّكَهَا ثَمَّ ندِمَ وَأَرَادَ أَن يناكِرَهَا حِين قَضَت بالثلاثِ ، فَليسَ لَهُ أَن يناكِرَهَا ؛ لأني سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُل يقُولُ يناكِرَهَا حِين قَضَت بالثلاثِ ، فَليسَ لَهُ أَن يناكِرَهَا ؛ لأني سَأَلْت مَالِكًا عَن الرَّجُل يقُولُ لامْرَأَتِهِ : أَمْرُكِ بيدِكِ ، فَتَقُولُ : قَد طَلَّقْت نَفْسِي الْبَةَ وَيناكِرُهَا ، فَيقَالُ لَهُ : أَنوَيت شَيئًا فَيقُولُ : لا وَلَكِن أُريدُ أَن أَناكِرَهَا الآن ، قَالَ: لَيسَ ذلِكَ لَهُ إلا أَن يكُون نوى حِين مَلَّكَهَا فَي كَلامِهِ الَّذِي مَلَّكَهَا ، أَلا ترى أَن ابن عُمَرَ قَالَ: الْقَضَاءُ مَا قَضَت إلا أَن يناكِرَهَا فِي قَوْلِ ابن عُمَرَ قَالَ: الْقَضَاءُ مَا قَضَت إلا أَن يناكِرَهَا فَي عَلْ ابن عُمَرَ لَهُ نِيتُهُ (١).

قُلْت : فِيمَ تَكُون بهِ الْمَرْأَةُ بائنةً مِن زَوْجِهَا إذا خيرَهَا فَقَضَت بأي كَلام تكُون بائنةً وَلا تسْأَلُ عَمَّا أَرَادَت ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إذا قَالَت : قَد اخترْت نفْسِي أَو: قَد مَرِّمْت عَلَيكَ أَو: قَد برئت نفْسِي أَو: قَد طَلَّقْت نفْسِي ثلاثًا أَو: قَد ببنت مِنكَ أَو: قَد حُرِّمْت عَلَيكَ أَو: قَد برئت مِنكَ أَو: قَد بنت مِنكَ أَو: قَد برئت مِنكَ أَو: قَد برئت مِنكَ أَو: قَد بنت مِنكَ أَو: قَد بنت مِنكَ ، فَهَذا كُلُّهُ فِي الْخِيارِ وَالتَمْلِيكِ سَوَاءٌ ، قَالَ مَالِكٌ: لا تسْأَلُ الْمَرْأَةُ عَن نِيتِهَا وَهُو الْبتات إلا أَن لِلزَّوْج أَن يناكِرَهَا فِي التمْلِيكِ بَحَال مَا وَصَفْت لَكَ. الْمَرْأَةُ عَن نِيتِهَا وَهُو الْبتات إلا أَن لِلزَّوْج أَن يناكِرَهَا فِي التمْلِيكِ بَال مَا وَصَفْت لَكَ. قُلْت : أَرَأَيت فِي هَذا كُلِّهِ إذا خيرَهَا فَقَالَت لِزَوْجهَا: قَد طَلَّقْتكَ ثلاثًا أَو: قَد بنت مِني أَو غُو هَذا ؟ قَالَ : هَذا كُلُّهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ثلاثًا . قَد برئت مِني أَو غُو هَذا ؟ قَالَ : هَذا كُلُّهُ فِي قَوْلِ مَالِكِ ثلاثٌ ثلاثٌ .

قُلْت :أَرَأَيت إِن قَالَ: اختارِي نَفْسَكِ ، فَقَالَت: قَد فَعَلْت ، أَتَسْأَلُهَا عَن نِيتِهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ مَا أَرَادَت بِقَوْلِهَا: قَد فَعَلْت وَالزَّوْجُ قَد قَالَ لَهَا: اختارِي نَفْسَكِ ؟ قَالَ :نعَـمْ فِي قَوْلِ مَالِكٍ إِنهَا تَسْأَلُ عَن نِيتِهَا وَسَوَاءٌ إِن قَالَ لَهَا هَاهُنا : اختارِي أُو: اختارِي نَفْسَكِ ، فَقَالَت : قَد فَعَلْت فَإِنهَا تَسْأَلُ عَمَّا أَرَادَت بِقَوْلِهَا قَد فَعَلْت .

⁽١) الحديث السابق عند مالك .

قُلْت : أَرَأَيت إذا قَالَ الزَّوْجُ لامْرَأَتِهِ: اختارِي أَباك أَو أُمَّكِ ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُل كَانت لَهُ امْرَأَةٌ تكثيرُ عَلَيهِ مِمَّا تسْتَأْذِنهُ إلَى الْحَمَّامِ أَو الْخرُوجِ إلَى الْحَمَّامِ ، وَقَالَ وَأُخرَّى كَانت فِي سُفْل لِزَوْجِهَا فَكَانت تخرُجُ مِنهُ إلَى غرْفَةٍ فِي الدَّار لِجيرَان لَهَا تغزلُ فِيهَا ، فَقَالَ أَحَدُ الزَّوْجَين لامْرَأَتِهِ: إمَّا أَن تختاريني وَإمَّا أَن تختاري الْحَمَّامَ . وَقَالَ الآخرُ: إمَّا أَن تختاريني وَإمَّا أَن تختاريني وَإمَّا أَن تختاريني وَإمَّا أَن تختاريني وَإمَّا أَن تختاري الْعَرْفَة ، فَإنك قَد أَكثرْت عَلَي عَلَي . قَالَ : قَالَ الآخرُ: إنّ لَمْ يكن أَرَادَ بذلِكَ طَلاقًا فَلا أَرَى عَلَيهِ طَلاقًا ، فَالَّذِي سَأَلْت عَنهُ فِي الَّذِي مَالِكٌ : إن لَمْ يكن أَرَادَ بذلِكَ طَلاقًا وَأَلْ مَالِكٌ : إن أَرَادَ بهِ الطَّلاق فَهُوَ الطَّلاق وَإِن لَمْ يرِدْ بهِ الطَّلاق فَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: إِن أَرَادَ بِهِ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ: إِنَمَا يَكُون طَلَاقًا إِنَ اخْتَارَتِ الشَّيَّءَ الَّذِي خيرَهَا فِيهِ بَمَنزِلَةِ مَا لَوْ خيرَهَا نفْسَهَا فَإِن لَمْ تَخْتَرْ فَلَا شَيءَ لَهَا ، فَاختارِي قَالَ : وَسُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُلِ قَالَ لامْرَأَتِهِ: قَد أَكْثُرْتِ اللهَابِ إِلَى الْحَمَّامِ ، فَاختارِي قَالَ : وَسُئلَ مَالِكٌ عَن رَجُلِ قَالَ لامْرَأَتِهِ: قَد أَكْثُرْتِ اللهَابَ إلَى الْحَمَّامِ ، فَاختارِي الْحَمَّامَ أَو اختارِينِي ، فَقَالَتُ: قَد اختَرْتِ الْحَمَّامَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : يَسْأَلُ الرَّجُلُ عَن نِيتِهِ ، فَإِن أَرَادَ طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ ، وَإِن لَمْ يَرِدِ الطَّلَاقَ فَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلِ: خير امْرَأَتِي ، وَامْرَأَتهُ تَسْمَعُ ، فَقَالَت الْمَرْأَةُ: قَد اخترْت نفْسِي قَبلَ أَن يقُولَ لَهَا الرَّجُلُ: اختارِي ؟ قَالَ : الْقَضَاءُ مَا قَضَت إِلا أَن يكُون الزَّوْجُ إِنَمَا أَرَادَ أَن يَجْعَلَ ذلِكَ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ ، يقُولُ: خيرْهَا إِن شِبئت أَو يكُون قَبلَ ذلِك كَلامٌ يسْتَدَلُ بِهِ عَلَى أَنَّ الزَّوْج إِنمَا أَرَادَ بَهَذَا أَن يَجْعَلَ ذلِكَ إِلَى ذلِكَ الرَّجُلِ إِن ذلِكَ الرَّجُلِ إِن ذلِكَ الرَّجُلِ إِن ذَلِكَ كَلامٌ يسْتَدَلُ بِهِ عَلَى هَذَا فَلا خيارَ لِلْمَرْأَةِ ، فَإِن كَان كَلامٌ يسْتَدَلُ بِهِ عَلَى هَذَا فَلا خيارَ لِلْمَرْأَةِ ، فَإِن كَان كَلامٌ يسْتَدَلُ بِهِ عَلَى هَذَا فَلا خيارَ لِلْمَرْأَةِ ، فَإِن كَان كَلامٌ يسْتَدَلُ بِهِ عَلَى هَذَا فَلا خيارَ لِلْمَرْأَةِ إِلا أَن يخيرَهَا الرَّجُلُ ، وَإِن كَان إِنمَا أَرْسَلَهُ رَسُولًا فَإِنمَا هُو بَمَنزِلَةِ رَجُلٍ قَالَ خيارَ لِلْمَرْأَةِ إِلا أَن يَخيرَهَا الرَّجُلُ ، وَإِن كَان إِنمَا أَرْسَلَهُ رَسُولًا فَإِنمَا هُو بَمَنزِلَةٍ رَجُلٍ قَالَ لِي لِهُ عَلَى هَذَا أَن يَعْلَمْت بِذلِكَ فَاحْتَارَت فَالْقَضَاءُ مَا قَضَت . لَوْ مُولًا أَنْ عَنْ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، وَهُو رَأْيِي .

قَالَ سَحْنُونُ : أَخبرَنِي ابن وَهْب عَن مُوسَى بن عَلِيٍّ وَيونسَ بن يزيدَ عَن ابن شِهَابِ قَالَ : أَخبرَنِي أَبو سَلَمَةَ بن عَبدِ الرَّحْمَن بن عَوْف أَن عَائشَةَ زَوْجَ النبي اللهِ الْحبرَت اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

وَزِينتهَا فَتَعَالَين أُمَتَعْكُن وَأُسَرِّحْكُن سَرَاحًا جَمِيلا ، وَإِن كُنتن ترِدْن اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآَخِرَةَ ﴾ [الاحزاب:٢٨] . قَالَت : فَقُلْت فَفِي أَي هَـذا أَسْتأُمِرُ أَبوي فَإِني أُريدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ ، قَالَت عَائشَةُ : ثمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ النبي عَلَى مِثلَ مَا فَعَلْت ، فَلَمْ يكُن ذلك حِين قَالَهُ لَهُن رَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَاحترْنهُ طَلاقًا مِن أَجْلِ أَنهُن احترْنهُ (١) ، قَالَ : قَالَ ذلك حين قَالَ ابن شِهَاب : قَد خير رَسُولُ اللَّهِ عَلَى نِسَاءَهُ حِينَ أَمَرَهُ اللَّهُ بِذلِكَ ، فَاحترْنهُ فَلَمْ يكُن تخييرُهُ طَلاقًا (١) .

قَالَ : وَذَكَرَ ابن وَهْب عَن زَيدِ بنِ ثابتٍ وَعُمَرَ بنِ الْخطَّابِ وَعَبدِ اللَّهِ بنِ عَباسٍ وَابنِ مَسْعُودٍ وَعَائشَةَ وَابنِ شِهَابِ وَرَبيعَةَ وَعُمَرَ بن عَبدِ الْعَزيِزِ وَسُلَيمَان بنِ يسَارٍ وَعَطَّاءِ بنِ أَبي رَباح كُلُّهُمْ يَقُولُ: إذا اختارَت نفْسَهَا فَلَيسَ بشَيءٍ (٣) .

قَالَ : وَأَخبرَنِي ابن وَهْب عَن عَبدِ الْجَبارِ بنِ عُمَرَ عَن رَبيعَةَ بنِ أَبِي عَبدِ الرَّحْمَنِ أَنهُ قَالَ : خيرَ رَسُولُ اللَّه ﷺ نِسَاءَهُ فَقَرَرْن تَحْتَهُ وَاخْتَرْن اللَّهَ وَرَسُولُهُ ، فَلَـمْ يكُـن ذلِـكَ طَلاقًا ، وَاختارَت وَاحِدَةٌ مِنهُن نَفْسَهَا فَذَهَبت ، قَالَ رَبيعَةُ : فَكَانت الْبتةَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ لِرِجَال: اشْهَدُوا أَنِي قَد خيرْت امْرَأَتِي ، شمَّ مَضَى إِلَى الْبيتِ فَوَطِئَهَا قَبلَ أَن تعْلَمَ أَيكُون لَهَا أَن تقْضِي إِذَا عَلِمَت وَقَدْ وَطِئَهَا ؟ مَضَى إِلَى الْبيتِ فَوَطِئَهَا قَبلَ أَن تعْلَمَ أَيكُون لَهَا أَن تقْضِي إِذَا عَلِمَت وَيعَاقَب فِيمَا فَعَلَ مِن وَطْئِهِ إِياهَا قَبلَ أَن يعْلِمَهَا ؟ قَالَ : نعَمْ ، لَهَا أَن تقْضِي إِذَا عَلِمَت وَيعَاقَب فِيمَا فَعَلَ مِن وَطْئِهِ إِياهَا قَبلَ أَن يعْلِمَهَا ؟ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ يتزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَيشْتُرِطُ لَهَا إِن تـزَوَّجَ عَلَيهَا أَو تسَرَّرَ وَهِي لا تعْلَمُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا ينبغِي لَـهُ أَن يطأَهَا حَتى بيدِهَا فَتزَوَّجَ أَو تسَرَّرَ وَهِي لا تعْلَمُ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا ينبغِي لَـهُ أَن يطأَهَا حَتى

⁽١) رواه البخاري في تفسير القرآن (٤٧٨٥، ٤٧٨٦) ، ومسلم في الطلاق (٢٢/١٤٧٥) من حديث عائشة رضى الله عنها .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٠٢٩) عن ابن شهاب ، ورواه مسلم في الطلاق (١٤٧٧) من حديث عائشة رضي الله عنها .

⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٢٠١٦) عن عطاء وعمر بن عبد العزيز ، ورقم (١٢٠١٧) عن ابن مسعود ، ورواه مسعود ، ورقم (١٢٠٢١،١٢٠) عن عمر وابن مسعود ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق _ باب ما قالوا في الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها (٤/ ٤٥ – ٤٧) رقم (١) عن عبد الله بن مسعود ، ورقم (٢) عن عائشة ، ورقم (٣) عن ابن عباس ورقم (٥) عن عمر ، ورقم (٦) عن عطاء ، ورقم (٨) عن زيد بن ثابت ، ورواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق _ باب من قال: اختاري وأمرك بيدك سواء (٤/ ٤٧) رقم (٥) عن عمر بن عبد العزيز بنحوه ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥٦٥) عن عمر وابن مسعود وابن عباس .

يعْلِمَهَا فَتَقْضِي أَو تترُكَ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَأَرَى إِن وَطِئَ قَبلَ أَن تعْلَمَ كَان ذلِكَ بيدِهَا إِذَا عَلِمَت تقْضِي أَو تترُكُ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَكَذلِكَ الأَمَةُ تَحْت الْعَبدِ إِذَا أُعْتِقَت فَتوطأُ قَبلَ أَن تعْلَمَ فَإِن لَهَا الْخِيارَ إِذَا عَلِمَت ، وَلا يقْطَعُ وَطُؤُهُ خِيارَهَا إِلا أَن يطأَهَا بعْدَ عِلْمِهَا .

قُلْت : وَيَحُولُ مَالِكٌ بين وَطْءِ الْعَبدِ وَالْأَمَةِ إِذَا أُعْتِقَت وَهِي تَحْتَهُ حَتَى تختَارَ أَو تَتُرُكَ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ مَالِكٌ : لَهَا أَن تُمْنَعَهُ حَتَى تَختَارَ وَتَسْتَشِيرَ ، فَإِنِ أَمْكَنتُهُ بعْدَ الْعِلْمِ فَلا خِيارَ لَهَا .

قَالَ سَحْنُونٌ : حَدَّثِنِي ابن وَهْب عَن عَبدِ الْجَبارِ عَن ابنِ شِهَاب أَن امْرَأَةً مِنهُن اختارَت نفْسَهَا فَذَهَبت وَكَانت بدَويةً . قَالَ : وَقَالَ ابن وَهْب: سَمِعْت يحْيى بن عَبدِ اللَّهِ ابنِ سَالِم يحَدِّث عَن رَبيعَة وَغيرِهِ أَن رَسُولَ اللَّهِ عَن خيرَ أَزْوَاجَهُ اختارَت امْرَأَة مِنهُن نفْسَهَا فَكَانت الْبتة ، قَالَ : وَحَدَّثِنِي ابن وَهْب عَن ابن لَهيِعَة عَن خالِد بن يزيد وَيزيد بن أبي حَبيب وَسَعِيدِ بن أبي هِلال عَن عَمْرِو بن شُعيب بنحُو ذلِك ، قَالَ : وَاختارَت الرَّجْعَة إلَى أَهْلِهَا وَهِي ابنة الضَّحَّاكِ الْعَامِرِي (١).

قَالَ : وَقَالَ ابن وَهْب: أَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن زَيدِ بـنِ ثابـتٍ وَرَبيعَـةَ بـنِ أَبي عَبدِ الرَّحْمَنِ أَنهُمَا قَالا: إن اختارَت نفْسَهَا فَهِي الْبتَةُ (٢) ، قَالَ : قَالَ رَبيعَةُ: لَمْ يبلُغنا أَثبت مِن أَنهَا لا تَقْضِي إلا فِي الْبتَةِ أَو الإقَامَةِ عَلَى غيرِ تطليقَةٍ لَـيسَ بـين أَن تفَـارِقَ أَو تَقِيمَ بغيرِ طَلاق شَيءٌ .

قَالَ : وَأَخبرَنِي ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيدَ عَن ابنِ شِهَابِ إِن قَالَ: اختاري ، شمَّ قَالَ: قَد رَجَعْت فِي أَمْرِي ، وَقَالَ ذلِكَ قَبلَ أَن تثبت طَلاَقَهَا وَقَبلَ أَن يَهْترقَا وَقَبلَ أَن يَثْترقَا وَقَبلَ أَن يَثْترقَا وَقَبلَ أَن يَثْترقَا وَقَبلَ أَن يَثْترقَا وَقَبلَ أَن يَثْترَقُا وَقَبلَ أَن يَثْترقُا وَقَبلَ أَن يَثْترَقُا وَقَالَ : فَإِن مَلَّكَ ذلِكَ يَتكلَّمَ بشَيءٍ ، فَقَالَ: فَإِن مَلَّكَ ذلِكَ عَيْرَهَا بَيْلُكَ الْمُنزِلَةِ ، وَقَالَ اللَّيث مِثلَ قَوْلِ رَبيعَةَ وَمَالِكٍ فِي الْخِيارِ .

⁽١)رواه ابن سعد في الطبقات (٨/ ١٥٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في المصدر السابق (٤٦/٤) رقم (٧) ، وعبد الرزاق في المصنف (٢) رواه ابن أبي أبي المسنن الكبرى (٧/ ٥٦٦) من حديث زيد بن ثابت الله المسنن الكبرى (٧/ ٥٦٦) من حديث زيد بن ثابت الله المسنن الكبرى (٧/ ٥٦٦)

 ⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق _ باب ما قالوا في الرجل يخير امرأته فيرجع في الأمر قبـل
 أن تختار (٤/ ٤٩) رقم (٤) عن ابن مسعود بنحوه .

١٤ المالك

قُلْت: أَرَأَيت إذا قَالَ: أَمْرُك بيدِكِ ، فَطَلَّقَت نفْسَهَا وَاحِدَةً ، أَيْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، إلا أَن يكُون مَعَهُ فِدَاءٌ ، فَإِن كَان مَعَهُ فِدَاءٌ فَالطَّلاقُ بائنٌ . قُلْت: أَرَأَيت إذا قَالَ رَجُلٌ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكِ بيدِكِ ، فَقَالَت: قَد اخترْت نفْسِي ؟ قَالَ : فَهِي قُلْت: أَرَأَيت إذا قَالَ رَجُلٌ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكِ بيدِكِ ، فَقَالَت: قَد اخترْت نفْسِي ؟ قَالَ : فَهِي ثُلْت تَطْلِيقَاتٍ إلا أَن يرُدَّ عَلَيهَا مَكَانهُ فَيحْلِفَ أَنهُ لَمْ يرِدْ إلا مَا قَالَ وَاحِدَةً أَو اثنتين . ثلاث تطْلِيقَاتٍ إلا أَن يرُدًّ عَلَيهَا مَكَانهُ فَيحْلِفَ أَنهُ لَمْ يرِدْ إلا مَا قَالَ وَاحِدَةً أَو اثنتين . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : هَذَا عَلْكَ . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت: وَكَيفَ تَجْعَلُهُ عَلِيكًا وَأَنت تَجْعَلُهَا حِين قَالَت: قَد اخترْت نَفْسِي طَالِقًا ثلاثًا. وَهِي إذا مَلَّكَهَا الزَّوْجُ فَطَلَّقَت نَفْسَهَا وَاحِدَةً كَانت وَاحِدَةً ؟ قَالَ : أَلا ترى إذا مَلَّكَهَا الزَّوْجُ أَمْرَهَا فَطَلَّقَت نَفْسَهَا أَو قَالَت: قَد قَبلْت أَمْرِي أَو قَالَت: قَد قَبلْت ، وَلَمْ تقُلْ: أَمْرِي، قِيلَ لَهَا: مَا أَرَدْتِ بِقَوْلِكِ : قَد قَبلْت أَو : قَد طَلَّقْت نَفْسِي ، أَوَاحِدَةً أَمْ ثلاثًا أَمْ الْتَين؟ فَإِن قَالَت: أَرَدْت وَاحِدَةً أَو اثنتين أَو ثلاثًا كَان الْقَوْلُ قَوْلَهَا إلا أَن يناكِرَهَا الزَّوْجُ . اثْتَين؟ فَإِن قَالَت: أَرَدْت وَاحِدَةً أَو اثنتين أَو ثلاثًا كَان الْقَوْلُ قَوْلَهَا إلا أَن يناكِرَهَا الزَّوْجُ . قُلْت : فَإِن جَهلُوا أَن يسْأَلُوهَا فِي مَجْلِسِهِمْ ذلِكَ عَن نِيتِهَا ، ثمَّ سَأْلُوهَا بعْدَ ذلِكَ بيوم أُو أَكْثرَ مِن ذلِكَ عَن نِيتِهَا ، ثمَّ سَأَلُوهَا بعْدَ ذلِكَ بيوم أَو لِهَا وَيقُولُ: مَا مَلَّكُت إلا وَاحِدَةً ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن مَلَّكَهَا أَمْرَهَا فَقَالَت: قَد قَبلْت نَفْسِي ؟ قَالَ:قَالَ لِي مَالِكٌ: هِي الثلاث الْبَتةَ إِلا أَن يناكِرَهَا الزَّوْجُ ، قَالَ مَالِكٌ : فَتَقَعُ تَطْلِيقَةٌ وَاحِدَةٌ وَيكُون الزَّوْجُ أَمْلَكَ بِهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَمْرُكِ بِيدِكِ فِي أَن تَطَلِّقِي نَفْسَكِ ثَلاثًا ، فَطَلَّقَت نَفْسَهَا تَطْلِيقَةً ؟ قَالَ : لا يجُوزُ لَهَا ذلِكَ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ: إذا قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَكِ ثَلاثًا ، فَطَلَقت نَفْسَكِ ثَلاثًا ، فَطَلَقت نَفْسَكِ ثَلاثًا ،

قُلْت : وَمَا فَرْقٌ بِين هَذَا وَبِين قَوْلِهِ أَمْرُكِ بِيدِكِ ، وَنوَى الزَّوْجُ ثلاثًا فَطَلَّقَت نفْسَهَا وَاحِدَةً إِن ذَلِكَ لازِمٌ لِلزَّوْجِ ؟ قَالَ : لأَن الَّـذِي مَلَّـكَ امْرَأَتهُ إِنَّا مَلَّكَهَا فِي الْوَاحِدَةِ وَالاثنتين وَالثلاثِ ، فَلَهَا أَن تقْضِي فِي وَاحِدَةٍ وَفِي اثنتين وَفِي ثلاثٍ إلا أَن يناكِرَهَا إذَا كَانت لَهُ نِيةٌ حِين مَلَّكَهَا فَيحْلِفُ ، وَلَـيسَ الَّـذِي قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نفْسَـكِ ثلاثًا بهَـذِهِ الْمَنزِلَةِ ؛ لأَن النَّذِي قَالَ لاَمْرَأَتِهِ: طَلِّقِي نفْسَـكِ ثلاثًا فَطَلَّقَت وَاحِدَةً لَـمْ يَمَلَّكُهَا فِي الْمَنزِلَةِ ؛ لأَن الَّذِي قَالَ لامْرَأَتِهِ: طَلِّقِي نفْسَـكِ ثلاثًا فَطَلَّقَت وَاحِدَةً لَـمْ يَمَلَّكُهَا فِي

الْوَاحِدَةِ وَإِنِمَا مَلَّكَهَا فِي الثلاثِ فَقَطْ ، فَلا يكُون لَهَا أَن تقْضِي فِي الْوَاحِدَةِ ؛ لأنهَا لَمْ تَلَكُ فِي الْوَاحِدَةِ وَإِنِمَا مُلِّكَت الثلاث .

قُلْت : أَرَأَيت إِن مَلَّكُهَا أَمْرَهَا فِي التطْلِيقَتِين فَقَضَت بتطْلِيقَةٍ ، قَالَ : تلْزَمُهُ تطْلِيقَةٌ إلا أَن يكُون قَالَ لَهَا: قَد مَلَّكْتكِ فِي تطْلِيقَتِين يريدُ بذلِكَ أَن طَلِّقِي تطْلِيقَتِين أَو كُفِّي وَلَمْ يَلَكُهَا فِي الْوَاحِدَةِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَمْرُكِ بيدِكِ يريدُ تطْلِيقَةً ، ثمَّ قَالَ لَهَا: أَمْرُكِ بيدِكِ يريدُ تطْلِيقَةً أُخرَى ، ثمَّ قَالَ لَهَا : أَمْرُكِ بيدِكِ يريدُ تطْلِيقَةً أُخرَى ، ثمَّ قَالَ لَهَا : أَمْرُكِ بيدِكِ يريدُ تطْلِيقَة أُخرَى ، فَقَالَت الْمَرْأَةُ: قَد طَلَّقْت نَفْسِي وَاحِدَةً ؟ قَالَ : هِي وَاحِدَةً ؟ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ عَلْكُ الْمَرْأَةُ وَينوِي ثلاث تطْلِيقَةٍ : إِنهَا تطْلِيقَة الْمَرْأَةُ وَينوِي ثلاث تطْلِيقَةٍ : إِنهَا تطْلِيقَة وَلا تكون لَهُ نِيةٌ حِين مَلَّكَهَا فَقَضَت بتطْلِيقَةٍ : إِنهَا تطْلِيقَة وَلا تكون ثلاثًا ، وَيكُون الزَّوْجُ أَمْلَكَ بِهَا وَكَذلِكَ مَسْأَلَتكَ . قُلْت: أَرَأَيت إِن مَلَّكَهَا الزَّوْجُ وَلا نِيةً لَهُ فِقَالَت: قَد حَرَّمْت نفْسِي أَو بتت نفْسِي ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: هِي ثلاث.

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكِ بِيدِكِ ثُمَّ قَالَ لَهَا أَيضًا: أَمْرُكِ بِيدِكِ - قَبلَ أَن تَقْضِي شَيئًا - عَلَى أَلْفِ دِرْهَم ، فَقَالَت الْمَرْأَةُ: قَد مَلَّكْتِنِي أَمْرِي بغير شَيءٍ فَأَنا أَقْضِي فَيمَا مَلَّكْتِنِي أَوَّلا ، وَلا يكُون لِّكَ عَلِي إِن قَضيت مِن الأَلْفِ شَيءٌ ؟ قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَقَوْلُ الزَّوْج: قَد مَلَّكْتك ، باطِل ؛ لأن هَذا وَقَوْلُ الزَّوْج: قَد مَلَّكْتك عَلَى أَلْفِ دِرْهَم ، بعْدَ قَوْلِهِ : قَد مَلَّكْتك ، باطِل ؛ لأن هَذا ندَمٌ مِنه ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلِ قَالَ لامْرَأَتِهِ: إِن أَذِنت لَكِ أَن تذهبي إلَى أُمِّك فَأنت طَالِق الْبَق الْمَن أَني أَحْنث إِن أَذِنت لَكِ أَن تذهبي إلى أُمِّك إلا أَن طَالِق الله الله عَد الله وَلَى ، وقَوْلُهُ: يقضي به عَلَي سُلْطَانٌ ، أَنتِ طَالِق ثلاثًا ، قَالَ مَالِكٌ : قَد لَزَمَتهُ الْيمِين الأولَى ، وقَوْلُهُ: إلا أَن يقضي به عَلَي سُلْطَانٌ ، أَنتِ طَالِق ثلاثًا ، قَالَ مَالِكٌ : قَد لَزَمَتهُ الْيمِين الأولَى ، وقولُهُ: إلا أَن يقضي به عَلَي سُلْطَانٌ ، أَنتِ طَالِق ثلاثًا ، قالَ مَالِكٌ : قَد لَزِمَتهُ الْيمِين الأولَى ، وقولُهُ: فَكَن يَعْضِي به عَلَي سُلْطَانٌ ، أَنتِ طَالِق ثلاثًا ، قالَ مَالِك : قَد لَزِمَتهُ الْيمِين الأولَى ، وقولُهُ: فَكَن يَعْضِي به عَلَي سُلْطَانٌ ، أَنت طَالِق ثلاثًا ، قالَ مَالِك : قَد لَزِمَتهُ الْيمِين الأولَى لَهُ لازِمَة فَكَالِكَ مَسْأَلَتك فِي التمْلِيكِ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ مَلَّكَهَا فَطَلَّقَت نَفْسَهَا ثَلاثًا ، فَناكَرَهَا ، أَتَكُون طَالِقًا تَطْلِيقَةً ؟ قَالَ نَعَمْ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ قَالَ لامْرَأَتِهِ: قَد مَلَّكُتْكِ أَمْرَكِ فَقَالَت : قَد اخترْت نَفْسِي ، وَاحِدَةً فِي قَوْلِ فَقَالَت : قَد اخترْت نَفْسِي ، وَاحِدَةً فِي قَوْلِ فَقَالَت : قَد اخترْت نَفْسِي ، وَاحِدَةً فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قُلْت : أَرَأَيت إذا مَلَّكَ الرَّجُلُ امْرَأَتهُ قَبلَ أَنَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . قُلْت : أَرَأَيت إذا مَلَّكَ الرَّجُلُ امْرَأَتهُ قَبلَ أَن يَعْمُ عَدْكُ بَهَا ، وَلا نِيةً لَهُ ، فَطَلَّقَت نَفْسَهَا وَاحِدَةً ثُمَّ طَلَّقَت نَفْسَهَا أَخرَى ثُمَّ طَلَّقَت نَفْسَهَا أَو تبين بالأولَى وَلا يَقَعُ عَلَيهَا مِن الاثنتين شَيءٌ فِي قَوْلَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : إذا كَان ذلِكَ نَسَقًا مُتتابِعًا فَإِن ذلِكَ يَلْزَمُ الزَّوْجَ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : إذا طَلَّقَ

الرَّجُلُ امْرَأَتهُ قَبلَ الْبناءِ بِهَا فَقَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ أَنتِ طَالِقٌ أَنتِ طَالِقٌ ، وَكُلُّ ذلِكَ نسَقًا مُتتابعًا ؛ فَإِن كُلَّ ذلِكَ يلْزَمُهُ ثلاث تطليقاتٍ إلا أَن يقُولَ: إنمَا نويت وَاحِدَةً ، فَكَذلِكَ هِي إلا أَن تَقُولَ: إنمَا أَرَدْت وَاحِدَةً .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ لاَمْرَأَتِهِ: قَد مَلَّكْتكِ أَمْرَكِ ، وَهِي غيرُ مَدْخول بها ، فَقَالَت : قَد حَلَّيت سَبيلَك ؟ قَالَ : أَرَى أَن تَسْأَلَ عَن نِيتِهَا ، فَإِن نُوت وَاحِدَةً بِقُولِها : قَد حَلَّيت سَبيلَكَ اثنتين أَو ثلاثًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، إِلا أَن يَناكِرَهَا إِذَا كَانِت لَهُ نِيةٌ فَيحْلِفُ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يَقُولُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، إِلا أَن يَناكِرَهَا إِذَا كَانِت لَهُ نِيةٌ فَيحْلِفُ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يَقُولُ لأَمْرَأَتِهِ : قَد حَلَّيت سَبيلَكِ فَإِن لَمْ تَكُن لَهُ لِيةٌ فَهِي ثَلاثٌ ، فَهِي حِين قَالَت إِذَا مَلَّكَهَا: قَد خلَّيت سَبيلَكِ فَإِن لَمْ تَكُن لَهُ نِيةٌ فَهِي ثلاثٌ ، فَهِي حِين قَالَت إذا مَلَّكَهَا: قَد خلَّيت سَبيلَك يَصِيرُ قَوْلُهَا فِي ذلِكَ بَعْزِلَةِ قَوْلِ الزَّوْجِ إِذَا قَالَ : قَد خلَّيت سَبيلَكِ ابتِدَاءً مِنهُ .

قُلْت : أَرَأَيت امْرَأَةً مَدْخولا بها ، قَالَ لَهَا رَوْجُهَا: قَد مَلَّكْتكِ أَمْرَكِ ، فَقَالَت : قَد خلَّيت سَبيلَكِ : إِنهُ ينوي خلَّيت سَبيلَكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يقُولُ لامْرَأَتِهِ: قَد خلَّيت سَبيلَكِ : إِنهُ ينوي مَا أَرَادَ ، فَيكُون الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، قَالَ: فَقُلْت لِمَالِكِ : فَإِن لَمْ تكُن لَهُ نِيةٌ ؟ قَالَ : فَهِي الْبَتَهُ ؟ لَان الْمَدْخولَ بها لا تبين بوَاحِدَةٍ ، وكَذلِكَ إِذَا مَلَّكَهَا أَمْرَهَا فَقَالَت : قَد خلَّيت سَبيلَكَ إِنهَا توقَفُ ، فَإِن قَالَت : أَرَدْت وَاحِدَةً فَذلِكَ لَهَا وَإِن قَالَت : أَرَدْت الْبَتَةَ فَنَاكَرَهَا عَلَى إِنهَا توقفُ ، فَإِن قَالَت : أَرَدْت وَاحِدَةً فَذلِكَ لَهَا وَإِن قَالَت : أَرَدْت الْبَتَةَ فَنَاكَرَهَا عَلَى نِيةٍ ادَّعَاهَا كَان ذلِكَ لَهُ وَكَان أَحَقَّ بها ، وَإِن قَالَت: لَمْ أَنو بقَوْلِي: قَد خلَّيت سَبيلَكَ شَيًّا كَان الْبَات إذا لَمْ تكُن لِلزَّوْج نِيةٌ حِين مَلَّكَهَا ، فَإِن كَان لَهُ نِيةٍ كَان قَوْلُهَا: قَد خلَّيت سَبيلَك عَلَى مَا نوى الزَّوْج نِيةٌ حِين مَلَّكَهَا ، فَإِن كَان لَهُ نِيةٍ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن مَلَّكَ رَجُلِّ رَجُلِين أَمْرَ امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يطَلِّق الآخرُ ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ هَذَا مِن مَالِكٍ ، وَلَكِنِي أَرَى إِن كَان إِنَمَا مَلَّكَهَا فَقَضَى أَحَدُهُمَا فَلا يَجُوزُ عَلَى الزَّوْج قَضَاء أَحَدِهِمَا ، وَإِن كَانا رَسُولَينِ فَطَلَّقَ أَحَدُهُمَا فَذلِكَ جَائزٌ عَلَى الزَّوْج ، قَالَ: وَإِنَمَا مثلُ ذلِكَ إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيدِ رَجُلَينِ مَثْلُ مَا لَوْ أَن رَجُلا أَمَرَ رَجُلَينِ يشْتريان لَهُ سِلْعَة أُو يبيعَانِهَا لَهُ فَباعَ أَحَدُهُمَا أَوْ اشْترَى لَهُ أَحَدُهُمَا : إِن ذلِكَ غيرُ لازِم لِلْمُوكِلُ لَهُ سِلْعَة أُو يبيعَانِها لَهُ فَباعَ أَحَدُهُمَا أَوْ اشْترَى لَهُ أَحَدُهُمَا : إِن ذلِكَ غيرُ لازِم لِلْمُوكِلُ لَهُ سِلْعَة أُو يبيعَانِها لَهُ فَباعَ أَحَدُهُمَا أَمْر امْرَأَتِهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ لِورَجُلَين: فِي قَوْل مَالِكٍ ، فَكَذلِكَ إِن مَلَّكَهُمَا أَمْر امْرَأَتِهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ لِورَجُلَين: أَمْرُ امْرَأَتِهِ فِي قَوْل مَالِكٍ ، فَكَذلِكَ إِن مَلَّكَهُمَا أَمْر امْرَأَتِهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ لِورَجُلَين الطَّلَق لا يَقَعُ إِلا أَن يَطَلِّقَاهَا جَمِيعًا ؟

قَالَ اللهِ وَهُب : قَالَ مَا لِمُكَ فِي الرَّجُلِ يَجْعَلُ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيدِ رَجُلَينِ فَيطَلِّقُ أَحَدُهُمَا إِنَـهُ لا طَلاقَ عَلَيهِ حَتى يطَلِّقَاهَا جَمِيعًا . قَالَ سَحْنُونٌ : قَالَ ابن وَهْب : قَالَ مِثلَ قَوْل ِ مَالِـكٍ عَطَاءُ بن أَبِي رَباح .

قُلْتَ أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا حُرًّا عَلَى أَمَةٍ مَلَّكَهَا أَمْرَهَا وَلا نِيةَ لَـهُ أَو ينوي الـثلاث فَقَضَت بالثلاثِ ؟ قَالَ: تطْلُقُ ثلاثًا؛ لأن طَلاقَ الْحُرِّ الأَمَةَ ثلاثٌ وَلَوْ كَان عَبِـدًا أَلَزِمَتهُ تَطْلِيقَتان؛ لأن ذلِكَ جَمِيعُ طَلاقِهِ . قُلْت: وَهَذا قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ .

قُلْت ﴿ أَرَأَيت لَوْ قَالَ لَهَا : حَياكِ اللَّهُ وَهُوَ يريدُ بذلِكَ التمْليكَ ، أَيكُون ذلِكَ تمْليكًا أَو قَالَ لَهَا : لا مُرحُبا بكِ يريدُ بذلِكَ الإيلاءَ أَيكُون بذلِكَ مُولِيًا أَمْ لا أَو أَرَادَ بهِ الظّهَارَ، أَيكُون بذلِكَ مُظَاهِرًا أَمْ لا وَهَلْ تَحْفَظُهُ عَن مَالِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ كَلامٍ نوى بهِ الطَّلاقَ إنهَا بذلِكَ طَالِقٌ . قُلْت : وَيكُون هَذا وَالطَّلاقُ سَوَاءً ؟ قَالَ : نعَمْ .

قَالَ أَبِن وَهْب : وَأَخبرَنِي الْحَارِثِ بن نبهَان عَن مَنصُورِ بـنِ الْمُعْتَمِرِ عَـن إبـرَاهِيمَ النخعِي أَنهُ قَالَ: مَا عَنى بهِ الطَّلاقَ مِن الْكَلامِ أَو سَمَّاهُ فَهُوَ طَلاقٌ . قَالَ : وَأَخبرَنِي ابن وَهْب عَن سُفْيان بنِ عُيينة عَن طَاوُسٍ عَن أَبيهِ أَنهُ قَالَ : كُلُّ شَيءٍ أُريِدَ بهِ الطَّـلاقُ فَهُـوَ طَلاقٌ .

قُلْت لابن الْقَانِ الْمَوْجُ: إِنَمَا أَرَدْت وَاحِدَةً ؟ قَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْمَرْأَةِ يقُولُ لَهَا ثَلاثًا، فَقَالَ الزَّوْجُ: إِنَمَا أَرَدْت وَاحِدَةً ؟ قَالَ: سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الْمَرْأَةِ يقُولُ لَهَا رَوْجُهَا: طَلاقُكِ فِي يَدِكِ ، فَتَطلِّقُ نَفْسَهَا ثلاثًا فَيقُولُ الزَّوْجُ إِذَا رَدَّ عَلَيها ، وَعَلَيهِ الْيمِين . قُلْت : مَالِكٌ : ذَلِكَ مَنزِلَةِ التَمْلِيكِ ، الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ إِذَا رَدَّ عَلَيها ، وَعَلَيهِ الْيمِين . قُلْت : مَالِكٌ : ذَلِكَ مَنزِلَةِ التَمْلِيكِ ، الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ إِذَا رَدَّ عَلَيها ، وَعَلَيهِ الْيمِين . قُلْت : وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهَا : طَلِقِي نَفْسَكِ فَقَالَت: قَد احْتَرْت نَفْسِي ، أَيكُون هَذَا الْبتات أَمْ لا ؟ فَلَل : إذا لَمْ يناكِرُهَا فَهُو الْبتات . قُلْت : وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهَا : طَلِقي نَفْسَكِ فَقَالَت: قَد حَرَّمْت نَفْسِي أَو أَبنت نَفْسِي أَو برَّأْت نَفْسِي مِنك أَو أَنا بائنةٌ مِنك إِنهَا ثَلاثٌ إِن لَمْ حَرَّمْت نَفْسِي أَو أَبنت نَفْسِي أَو برَّأْت نَفْسِي مِنك أَو أَنا بائنةٌ مِنك إِنهَا ثَلاثٌ إِن لَمْ عَلَى فَيتِهِ مِنْك الرَّهُ فِي الرَّجُلِ يقُولُ لامْرَأَتِهِ: طَلاقُكِ يناكِرُهَا الزَّوْجُ فِي مَجْلِسِهَا ، وَذَلِكَ أَن مَالِكًا قَالَ لِي فِي الرَّجُلِ يقُولُ لامْرَأَتِهِ: طَلاقُك ينيتِهِ مِثلَ التَمْلِيكِ ، مَثْلُ التَمْلِيكِ ، لَهُ أَن مَالِكُومَا ، وَإِلا فَالْقَضَاءُ مَا قَضَت وَيَدْلِفُ عَلَى نِيتِهِ مِثلَ التَمْلِيكِ .

ابن وَهْب عَن مَالِكٍ عَن نافِع عَن ابنِ عُمَرَ أَنهُ كَـان يقُـولُ: إذا مَلَّـكَ الرَّجُـلُ امْرَأَتـهُ أَمْرَهَا فَالْقَضَاءُ مَا قَضَت إلا أَن يُنكِرَ عَلَيهَا ، فَيقُولَ: لَمْ أُردْ إلا تطْلِيقَةً وَاحِدَةً ، وَيحْلِـفُ

عَلَى ذَلِكَ فَيكُونَ أَمْلَكَ بِهَا فِي عِدَّتِهَا (١).

ابن وَهْب عَن مَالِكِ وَاللَّيثِ عَن عَبدِ الرَّحْمَن بن الْقَاسِم عَن أَبيهِ أَن رَجُلا مِن ثقيفٍ مَلَّكَ امْرَأَتهُ نَفْسَهَا فَقَالَت : قَد فَارَقْتك ، فَسَكَت ثُمَّ قَالَت : قَد فَارَقْتك فَقَالَ: بفِيكِ الْحَجَرُ فَاختصَمَا إِلَى مَرْوَان فَاسْتحْلَفَهُ مَا الْحَجَرُ ، ثمَّ قَالَت: قَد فَارَقْتك ، فَقَالَ: بفِيكِ الْحَجَرُ فَاختصَمَا إِلَى مَرْوَان فَاسْتحْلَفَهُ مَا الْحَجَرُ ، ثمَّ قَالَت: قَد فَارَقْتك ، فَقَالَ: بفِيكِ الْحَجَرُ فَاختصَمَا إِلَى مَرْوَان فَاسْتحْلَفَهُ مَا مَلَّكَهَا إلا وَاحِدَةً وَرَدَّهَا إِلَيهِ ، قَالَ مَالِكٌ : قَالَ عَبدُ الرَّحْمَن : فَكَان الْقَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ بن عَمْرو بن يعْجبهُ هَذَا الْقَضَاءُ وَيرَاهُ أَحْسَن مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ (١) وَقَالَ مِثلَهُ عَبدُ اللَّهِ بن عَمْرو بن الْعَاص وَاللَّيث بن سَعْدٍ .

فِي النَّمْلِيكِ إذا شَاءَتَ الْمَرْأَةُ أَو كُلَّمَا شَاءَت

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلِ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ طَالِقٌ ثلاثًا إِن شِبَّت ، فَقَالَ تَ قَد شِبْت وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ : لا يَقَعُ عَلَيهَا شَيَّ مِن الطَّلاق عِندَ مَالِكِ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي امْرَأَةٍ خيرَهَا زَوْجُهَا فَقَالَت: قَد اخترْت تطْلِيقَةً : إِن ذَلِكَ لَيسَ بشَيِء وَلا يقَعُ عَلَيهَا تطلِيقَةً . وَن خَيرَهَا زَوْجُهَا فَقَالَت: قَد شِبْت ثلاثًا ؟ قُلْت : أَرَأَيت أَن لَوْ قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِن شِبْت ، فَقَالَت: قَد شِبْت ثلاثًا ؟ قَالَ : أَرَاهَا وَاحِدَةً ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلِ مَلَّكَ امْرَأَتُهُ أَمْرَهَا فَقَضَت بالثلاثِ فَقَالَ : إِنَّا أَرَاهَا وَاحِدَةً ؛ وَحَدَةً ، فَكَذلِكَ مَسْأَلَّتك هَذِهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا : أَنتِ طَالِقٌ كُلَّمَا شِئت ؟ قَالَ : قَوْلُ مَالِكِ : إِن لَهَا أَن تَقْضِي مَرَّةً بِعْدَ مَرَّةٍ مَا لَمْ يَجَامِعْهَا أَو توقَفْ ، فَإِن جَامَعَهَا أَو وُقِفَت فَلا قَضَاءَ لَهَا بعْدَ نَقْضِي مَرَّةً بعْدَ مَرَّةٍ مَا لَمْ يَجَامِعُهَا أَو توقفْ ، فَإِن جَامَعَهَا أَو وُقِفَت فَلا قَضَاءَ لَهَا الزَّوْجُ : أَنتِ ذَلِكَ وَإِنَمَا يَكُون لَهَا أَن تقْضِي بعْدَمَا رَدَّت ؟ قَالَ لَهَا الزَّوْجُ : أَنتِ طَالِقٌ كُلَّمَا شِئتِ ، فَرَدَّت ذَلِكَ ، أَيكُون لَهَا أَن تقْضِي بعْدَ ذَلِكَ فِي قَوْل مَالِكِ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي امْرَأَةٍ قَالَ لَهَا ذَلِكَ . قُلْت : وَترْكُت ذَلِكَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٣٥) رقم (١١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥٧٠) مـن حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٣٦) رقم (١٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥٧٢).

قُلْت: فَإِن قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ السَّاعَةَ إِن شِئتِ ، فَقَالَت: أَنا طَالِقٌ غدًا ؟ قَالَ: هِي طَالِقٌ السَّاعَةَ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ: مَن مَلَّكَ امْرَأَتُهُ فَقَضَت بِالطَّلاقِ إِلَى أَجَلِ فَهِي طَالِقٌ مَكَانهَا. قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: إِن دَخلْت الدَّارَ فَأَنتِ طَالِقٌ ، فَرَدَّت ذَلِكَ أَيكُون مَكَانهَا. قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: إِن دَخلْت الدَّارَ فَأَنتِ طَالِقٌ ، فَرَدَّت وَقَعَ الطَّلاقُ . قُلْت: رَدُّهَا رَدًّا ؟ قَالَ: لا ، وَهَذِهِ يمِينٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ، فَمَتى مَا دَخلَت وَقَعَ الطَّلاقُ . قُلْت: وَقَوْلُهُ: أَنتِ كُلَّمَا شِئتِ طَالِقٌ ، لَيسَت هَذِهِ يمِينٌ فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ ، لَيسَ هَذا بيمِين فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نعَمْ ، لَيسَ هَذا بيمِين إِنَّ عَوْلُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، لَيسَ هَذا بيمِين فِي قَوْلُ مَالِكٍ ؟

جَامِعُ النَّمْلِيكِ

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: قُلْت لِمَالِكِ: أَرَأَيت امْرَأَةً يَقُولُ لَهَا زَوْجُهَا: أَمْرُكِ بِيدِكِ، فَتَقُولُ: فَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَمَا أَرَدْت وَاحِدَةً أَو اثنتين ؟ قَالَ: لا يَقْبلُ قَوْلُهَا إِذَا قَدْ قَبلْت نَفْسِي ، فَهِي الْبتات إِذَا لَمْ يناكِرْهَا الزَّوْجُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَتكُون بِهِ قَالَت: قَدْ قَبلْت نَفْسِي ، فَهِي الْبتات إِذَا لَمْ يناكِرْهَا الزَّوْجُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَتكُون بِهِ بائنةً . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَمْرُكِ بِيدِكِ ، ثَمَّ قَالَ: أَنتِ طَالِقٌ ، فَقَضَت هِي بتطليقة إَخْرَى أَتلزَمُهُ التطليقتان وَإِن قَضَت بالْبتاتِ فَلَهُ أَن أَخْرَى أَتلزَمُهُ التطليقتان أَمْ وَاحِدة ؟ قَالَ : تلزَمُهُ التطليقتان وَإِن قَضَت بالْبتاتِ فَلَهُ أَن يناكِرَهَا إِن كَانت لَهُ نِيةً أَنهُ مَا مَلَّكَهَا إِلا وَاحِدة وَتكُون اثنتين ؟ . قُلْت : أَرَأَيت إِن مَلَّكَهَا يناكِرَهَا إِن كَانت لَهُ نِيةً أَنهُ مَا مَلَّكَهَا إِلا وَاحِدة وَتكُون اثنتين ؟ . قُلْت : أَرَأَيت إِن مَلَّكَهَا أَو خيرَهَا ثَمَّ طَلَقْهَا ثلاثًا ، ثمَّ تزوَّجَهَا بعْدَ زَوْج ، أَيكُون لَهَا أَن تقْضِي فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ وَلَا مَالِكٍ ؟ وَل مَلكَهَا فِيهِ قَدْ ذَهَب كُلُهُ .

قُلْت: أَرَأَيت إِن مَلَّكَهَا أَو خيرَهَا ، فَلَمْ تَقْضِ شَيئًا حَتى طَلَّقَهَا الزَّوْجُ تطْلِيقَةً ، فَانقَضَت عِدَّتَهَا ثُمَّ تزَوَّجَهَا بعْدَ ذلِكَ ؟ قَالَ : لا يكُون لَهَا أَن تقْضِي ؛ لأن الْمِلْكَ الَّذِي مَلَّكَهَا فِيهِ قَد انقَضَى ، وَهَذا مِلْكٌ مُسْتَأْنَفٌ .

قُلْت: وَلِمَ وَقَدْ بَقِي مِن طَلاق ذلِكَ الْمِلْكِ الَّذِي مَلَّكَهَا فِيهِ أَو خيرَهَا تطْلِيقَتان ؟ قَالَ: لا يكُون لَهَا أَن تقْضِي ؛ لأَن هَذَا مِلْكُ مُسْتَأْنَفٌ . قُلْت: أَرَأَيت إِن خيرَهَا فَتطَاوَلَ الْمَجْلِسُ بِهِمَا يَوْمًا أَو أَكْثرَ مِن ذلِكَ أَيكُون لَهَا أَن تقْضِي فِي قَوْل مَالِكِ الأُوَّل أَمْ لا ؟ الْمَجْلِسُ بِهَمَا يَوْمًا أَو أَكْثرَ مِن ذلِكَ عَن طُول الْمَجْلِسِ إِذَا مَلَّكَ امْرَأَتَهُ وَخيرَهَا مَا حَدُّ ذلِكَ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ وَسُئلَ عَن ذلِكَ عَن طُول الْمَجْلِسِ إِذَا مَلَّكَ امْرَأَتَهُ وَخيرَهَا مَا حَدُّ ذلِكَ إِذَا قُلْت: مَا ذَامًا فِي مَجْلِسِهِمَا فَرُبَمًا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ مِثْلَ هَذَا ثُمَّ ينقَطِعُ ذلِكَ عَنهُمَا إِذَا قُلْت: مَا ذَامًا فِي مَجْلِسِهِمَا فَرُبَمًا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ مِثْلَ هَذَا ثُمَّ ينقَطِعُ ذلِكَ عَنهُمَا أَو يَسْكُتُان وَيَحْرُجَان فِي الْحَدِيثِ إِلَى غير ذلِكَ ، وَيطُولُ ذلِكَ حَتى يكُون ذلِكَ جُلَّ النَهَارِ وَهُمَا فِي مَجْلِسِهِمَا مَا لَمْ يفْرَقًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : أَمَّا مَا كَان هَكَذا مِن طُولِ النَهَارِ وَهُمَا فِي مَجْلِسِهِمَا مَا لَمْ يفْرَقًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَمَّا مَا كَان هَكَذا مِن طُولِ النَهَارِ وَهُمَا فِي مَجْلِسِهِمَا مَا لَمْ يفْرَقًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : أَمَّا مَا كَان هَكَذا مِن طُولِ

الْمَجْلِسِ وَذَهَابِ عَامَّةِ النَهَارِ فِيهِ وَيَعْلَمُ أَنَهُمَا قَدْ تَرَكَا ذَلِكَ وَقَدْ خَرَجَا مِمَّا كَانَا فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ ثُمَّ تَرِيدُ أَن تَقْضِي فَلا أَرَى لَهَا قَضَاءً ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : هَذَا الَّذِي آخذ بهِ ، وَهُـوَ قَوْلُ مَالِكِ الأَوَّلُ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَمْرُكِ بِيدِكِ ، ثمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ: قَدْ بدَا لِي ، وَاللهِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَيكُون لَهُ ذلِكَ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : لَيسَ لَهُ ذلِكَ عِندَ مَالِكِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لِرَجُلٍ أَجْنِيِّ: أَمْرُ امْرَأَتِي بِيدِكَ ، ثمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ: قَدْ بدَا لِي ، أَيكُون لَهُ ذلِكَ فِي قَوْلُ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لَيسَ ذلِكَ لَهُ عِندَ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَامَا مِن مَجْلِسِهِمَا فَوْلُ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : لَيسَ ذلِكَ لَهُ عِندَ مَالِكٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَامَا مِن مَجْلِسِهِمَا فَي فَلُ الْجُني جَعَلَ الزَّوْجُ ذلِكَ إِل اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَن اللهِ عَلَى اللهُ عَن اللهِ عَلَى اللهُ عَن اللهِ عَلَى الرَّوْجُ ذلِكَ فِي يدِهِ مِن مَجْلِسِهِ، فَلَا شَيءَ لَهُ بعْدَ ذلِكَ ، ثمَّ رَجَعَ مَالِكٌ عَن ذلِكَ فَقَالَ : أَرَى ذلِكَ لَهُ مَا لَمْ يوقِفْهُ السَّلْطَان أَو توطأ ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَقَوْلُهُ الأُولُ أَعْجَب إِلَي وَبهِ آخذ وَعَلَيهِ جُلُّ أَهْلِ الْعَلْم .

قُلْت : أَرَأَيت إِن جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيدِ أَجْنِي فَلَمْ يَقْضِ شَيئًا حَتَى قَامَ مِن مَجْلِسِهِ ، أَكَالُ بِينِ الزَّوْج وَبِينِ الْوَطْء فِي قَوْل مَالِكِ الآخر حَتَى يَوقَفَ هَذَا الرَّجُلُ فَيقْضِي ؟ قَالَ : إِن كَانَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي جَعَلَ الزَّوْجُ أَمْرَهَا فِي يِدِهِ قَدْ حَلَّى بِينهُ وَبِينهَا وَحَلا بِهَا ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ النَّيْ جَعَلُ أَمْر امْرَأَتِهِ بِيدِ رَجُلٍ إِذَا شَاءَ أَن يَطَلِّقُهَا طَلَّقَهَا ؟ قَالَ : مِنهَا . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يَعْعَلُ أَمْر امْرَأَتِهِ بِيدِ رَجُلٍ إِذَا شَاءَ أَن يَطَلِّقُهَا طَلَّقَهَا ؟ قَالَ : يَطَلُّهُا الزَّوْجُ فَلَيسَ لَهُ أَن يَطَلِّقَ بِعْدَ ذَلِكَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن لَمْ يَطَلُقُهَا حَتَى مَرضَ ، فَطَلَّقَهَا الرَّجُلُ مِن بعْدِ مَا مَرَضِ الزَّوْج ، أَيلُزَمُ الزَّوْجَ وَلَى الطَّلَقُ أَمْ لا ؟ قَالَ : يَعَمْ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ يَطُلُقُلُ الرَّوْجُ وَتَى مَرضَ ، فَطَلَّقَهَا الرَّجُلُ مِن بعْدِ مَا مَرَضِ الزَّوْج ، أَيلُزَمُ الزَّوْجَ لَ الطَّلَاقُ أَمْ لا ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : فَهَلْ تربُهُ ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُلِ مَريضٌ ، قَالَ : إِن دَخلْتِ ذَالِكَ إِنَا هَالِكً وَهُو مَريضٌ وَرثِنهُ ، قَالَ : إِنْ الْمَرَاثِ فَعَلَت ذَلِكَ ؟ قَالَ : إِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ فَعَلَت ذَلِكَ ؟ قَالَ : إِذَا وَقَعَ مَريضٌ وَرثِنهُ ، قَالَ : إِنْ مَالِكِ ! إِنَا هُو يَوْلُ مَالِك يَ مِن زَوْجَهَا فِي مَرَضِهِ أَن لَهَا الطَّلَاقُ وَهُو مَريضٌ وَرثِنهُ ، أَلا ترَى أَن الَّتِي تَفْتَذِي مِن زَوْجَهَا فِي مَرَضِهِ أَن لَهَا الطَّلَاقُ وَهُو مَريضٌ وَرثِنهُ ، أَلا ترَى أَن الَّتِي عَنْ رَوْجَهَا فِي مَرَضِهِ أَن لَهَا الطَّلَاقُ وَهُو مَريضٌ وَرثِنهُ ، أَلا ترَى أَن الَّتِي تَفْتَذِي مِن زَوْجَهَا فِي مَرَضِهِ أَن لَهَا الْمِيرَاثُ ، فَكُولُكَ هَذَا ، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ .

قُلْت : أَرَأَيت إذا قَالَ لَهَا : أَمْرُكِ بِيدِكِ إِن تزَوَّجْت عَلَيكِ ، وَلَمْ يشْترِطُوا ذلِكَ عَلَيهِ

إِنَمَا تَبرَّعَ بِهِ مِن عِندِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَكُن ذَلِكَ فِي أَصْلِ النَكَاحِ ، فَتزَوَّجَ عَلَيهَا فَطَلَّقَت نَفْسَهَا الْبَتةَ ، فَقَالَ الزَّوْجُ: إِنَمَا أَرَدْت مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ أُرِدْ ثَلاثًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ لَهُ وَيحْلِف ، النَّبَةَ ، فَقَالَ الزَّوْجُ: إِنَمَا أَرَدْت مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ أُرِدْ ثَلاثًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ لَهُ وَيحْلِف مَا قَلْ النَّكَاحِ . قُلْت : وَمَا فَرْقُ مَا قَالَ : وَلَا يَشْهُ هَذَا الَّذِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَن تَطَلِّقَ نَفْسَهَا إلا وَاحِدَةً كَان لَهُ أَن يرَاجِعَهَا ، وَالَّذِي تَبرَّعَ بِذَلِكَ وَ مِن غِيرٍ شَرْطٍ - الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَمْرُك بِيدِكِ إِلَى سَنةٍ ، هَلْ توقَفُ حِين قَالَ لَهَا: أَمْرُك بِيدِكِ إِلَى سَنةٍ مَكَانهَا أَمْ لا يعْرِضُ لَهَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ توقَفُ مَتى عُلِمَ بِذلِكَ ، وَلا تَرَكُ امْرَأَةٌ وَأَمْرُهَا بِيدِهَا حَتى توقَفَ ، فَإِمَّا أَن تقْضِي وَإِمَّا أَن تررد ، فَكَذلِك مَسْأَلَتك اللّهِي ذكرت حِين قَالَ لَهَا: إِذَا أَعْطَيتنِي أَلْفَ دِرْهَم فَأَنت طَالِقٌ ، أَنهَا توقَفُ فَإِمَّا أَن تقْضِي وَإِمَّا أَن تررد لِهَا إِذَا أَعْطَيتنِي أَلْفَ دِرْهَم فَأَنت طَالِقٌ ، أَنهَا توقَفُ فَإِمَّا أَن تقْضِي وَإِمَّا أَن تررد إلا أَن يكون وَطِئها فَلا توقف ، وَوَطْؤُهُ إِياهَا رَدٌ لِمَا كَان فِي يَدَيها مِن ذلِك ، وَأَصْلُ هَذَا إِنَا بَي عَلَى أَن مَن طَلَّق إِلَى أَجَلِ فَهِي السَّاعَة طَالِقٌ ، فَكَذلِك اللهَ عَلَى أَن مَن طَلَّق إِلَى أَجَلِ فَهِي السَّاعَة طَالِقٌ ، فَكَذلِك اللهَ عَكَنهُ مِن إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيدِهَا إِلَى أَجَلِ أَنهَا توقَفُ السَّاعَة فَتَقْضِي أَو تررد إلا أَن يكون تحته الْوَطْء ، فَيكُون ذلِك رَدًا لِمَا جَعَلَ إِلَيهَا مِن ذلِك ؟ لأنه لا ينبغِي لِلرَّجُلِ أَن يكون تَعْتهُ المَّا تَوَارَثًا .

قَالَ سَحْنُونٌ: قَالَ ابن وَهْب: أَخبرَنِي اللَّيث وَابن لَهيِعَةَ عَن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أَبي جَعْفَر عَن رَجُلٍ مِن أَهْل حِمْص أَن رَسُولَ اللَّهِ فَالَ : « مَن مَلَّكَ امْرَأَتهُ أَمْرَهَا فَلَمْ تَقْبلُ نَفْسَهَا فَلَيْسَ هُوَ بشَيءٍ » (أُ وَقَالَهُ عَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ وَعَلِي بن أَبي طَالِب وَأَبو هُرَيرَةَ وَعُمَرُ بن عَبدِ الْعَزِيزِ وَابن الْمُسَيب وَعَطَاءُ بن رَباح (٢) .

قَالَ : وَقَالَ ابن وَهْب : أَخبرَنِي يحْيى بن أَيوب عَن الْمُثنى بن الصَّباحِ عَن عَمْرِو بـنِ شُعَيب عَن عُرْوَةَ بنِ الزُّبيرِ وَسَعِيدِ بنِ الْمُسَيبِ أَن عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ قَـالَ : أَيَــا رَجُـلِ مَلَّكَ امْرَأَتَهُ أَو خيرَهَا فَتَفَرَّقَـا مِـن قَبـلِ أَن تحْـدِث إلَيـهِ شَـيئًا فَأَمْرُهَــا إلَـى زَوْجهَـا (٣٠).

⁽١) لم أقف عليه مرفوعًا وسبق قريبًا موقوفا على أكثر من صحابي .

⁽٢) سبق تخريجه عن علي وعطاء ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق _ باب ما قالوا في الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها (٤٧/٤) رقم (١١) عن سعيد بن المسيب ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٥٠ / ٥٧٥) عن أبي هريرة ...

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنفُ في الطلاق ـ باب ما قالوا في الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم=

ابن وَهْب عَن الْمُثنى عَن عَمْرِو بن شُعَيب أَن عُثمَان بن عَفَّان قَالَ ذَلِكَ فِي أُمِّ عَبدِ اللَّهِ اللَّه ابن مُطيع (۱) ، وَقَالَ مِثلَ ذَلِكَ عُمَرُ بن عَبدِ الْعَزيزِ وَيحْيى بن سَعِيدٍ وَعَبدُ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ وَرَبيعَةُ وَعَطَاءُ بن أَبي رَباح (۱) ، قَالَ يحْيى بن سَعِيدٍ : إن مِن أَمْرِ الناسِ الْقَدِيمِ عِندَنا الَّذِي لَمْ أَرَ أَحَدًا يَختلِفُ فِيهُ عَلَى هَذا . .

باب الْحَرَام

قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنتِ عَلِي ّحَرَامٌ ، هَلْ تَسْأَلُهُ عَن نِيتِهِ أَو عَن شَيءٍ عِندَ مَالِكٍ وَهِي ثلاث الْبَتةَ إِن كَان قَدْ شَيءٍ عِندَ مَالِكٍ وَهِي ثلاث الْبَتةَ إِن كَان قَدْ دَخلَ بِهَا . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنتِ عَلِي حَرَامٌ ، وَقَالَ: لَمْ أُرِدْ بِهِ الطَّلاق ، وَخلَ بِهَا الْقَوْلُ فِي الَّذِي يَقُولُ فِي الَّذِي يَقُولُ لامْرَأَتِهِ أَنتِ طَالِقٌ الْبَتةَ ، ثمَّ زَعَمَ أَنهُ إِنمَا أَرَادَ بِذَلِكَ وَاحِدَةً : إِن ذَلِكَ لا يَقْبلُ مِنهُ ، قَالَ مَالِكٌ : وَإِنمَا يؤخذ الناسُ بَمَا لَفَظَت بِهِ أَلْسِنتَهُمْ مِن أَمْرِ الطَّلاق .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَالْحَرَامُ عِندَ مَالِكِ طَلاقٌ فَلا يدِين فِي الْحَرَامِ كَمَا لا يدِين فِي الطَّلاقِ، قَالَ: وَسَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ فِي الَّذِي يَقُولُ لامْرَأَتِهِ: برِئِتِ مِنِي، ثمَّ يقُولُ: لَمْ أُردْ بذلِكَ طَلاقًا، فَقَالَ : إن لَمْ يكُن كَان بسَبب أَمْر كَلَّمَتُهُ فِيهِ فَقَالَ لَهَا ذلِكَ، فَأَرَاهَا قَدْ بانت مِنهُ إذا ابتدَأَهَا بهذا الْكَلامِ مِن غير سَبب كَلامٌ كَان قبلَهُ يدُلُ عَلَى أَنهُ لَمْ يرِدْ بذلِكَ الطَّلاق، وَإِلا فَهِي طَالِقٌ، فَهَذا يدُلُكَ عَلَى مَسْأَلَتِكَ فِي الْحَرَامِ أَنهُ لا نِيةَ لَهُ.

قُلْت : وَلَوْ قَالَ لامْرَأَتِهِ: برِئتِ مِنِي ، ثمَّ قَالَ: أَرَدْت بذلِكَ الظِّهَارَ ، لَمْ ينفَعْـهُ قَوْلُـهُ ، أَو: بنتِ مِنِي أُو: أنتِ خلِيةٌ ، ثمَّ قَالَ: أَرَدْت بهَذا الظِّهَارَ لَـمْ ينفَعْـهُ ذلِـكَ وَكَـان طَلاقًـا هَاهُنا إلا أَن يكُون كَان كَلامٌ قَبَلَهُ بِحَالِ مَا وَصَفْت لَكَ فِي الْبرِيةِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنتِ عَلِيّ حَرَامٌ ، ينوِي بذلِكَ تطْلِيقَةً أَو تطْلِيقَتين ، أَيكُون ذلِكَ لَهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن كَان قَدْ دَخلَ بِهَا فَهِي الْبتةُ وَلَـيسَ نِيتـهُ

⁻ من مجلسها (٤٨/٤) رقم (٢) عن عمر ﷺ.

⁽١) هو الحديث السابق عند أبن أبي شيبة عن عثمان ، وأم عبد الله بن مطيع هي آمنة بنت أبي الخيار صحابية . انظر الإصابة (٨/٤).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٤٨/٤) رقم (٣) عن ابن مسعود ، ورقــم (٩) عــن عطــاء ، ورواه عبد الرزاق في المصنف (٢٠٤٣) عن عطاء .

بشَيءٍ ، فَإِن لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَذَلِكَ لَهُ ؛ لأَن الْوَاحِدَةَ وَالاثنتينِ تَحَرِّم الَّتِي لَـمْ يَـدْخُلْ بِهَـا وَالْمُدْخُولُ بِهَا لا يَحَرِّمُهَا إلا الثلاث .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: كُلُّ حَلِّ عَلَي حَرَامٌ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : تَدْخُلُ امْرَأَتَهُ فِي ذَلِك إِلا أَن يَحَاشِيهَا بِقَلْبِهِ فَيكُون لَهُ ذَلِك ، وَينوِي ، وَإِن قَالَ: لَمْ أَنوِهَا وَلَمْ أُرِدْهَا فِي التحْرِيمِ إِلا أَني تَكَلَّمْت بِالتحْرِيمِ غيرَ ذَاكِرِ لامْرَأَتِي وَلا لِشَيءٍ ، قَالَ مَالِكٌ : أَرَاهَا قَدْ بانت مِنهُ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: كُلُّ حِلِّ عَلِي حَرَامٌ ، ينوي بندلِك أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَأُمَّهَاتِ أَوْلادِهِ وَجَوَارِيه وَلا فِي وَجَوَارِيه وَلا فِي مَالَ قَالَ مَالِكٌ : لا يكون عَلَيهِ شَيءٌ فِي أُمَّهَاتِ أَوْلادِهِ وَجَوَارِيه وَلا فِي مَالَ قَلِيلُ وَلا كَثِير وَلا كَثِير وَلا كَفَّارَةِ يمِين أَيضًا ، وَلا تَحْرِيمَ فِي أُمَّهَاتِ أَوْلادِهِ وَلا جَوَارِيه وَلا فِي مَالَ قَلِيلُ وَلا كَثِير وَلا كَثِير قَلا غير أَيضًا ، وَلا تَحْرِيمَ فِي أُمَّهَاتِ أَوْلادِهِ وَلا جَوَارِيه وَلا فِي مَالَ قَلِيلُ وَلا كَثِير وَلا خَوَرديه مِن الأَشْيَاءِ إلا فِي امْرَأَتِهِ وَحُدَهَا ، وَهِي حَرَامٌ عَلَيهِ إلا أَن يَحَاشِيهَا بِقَلْبُهِ أَو بِلِسَانِهِ .

قُلْت: أَرَأَيت إذا قَالَ لامْرَأَتِهِ: قَدْ حَرَّمْتكِ عَلَي أَو: قَدْ حَرَّمْت نَفْسِي عَلَيكِ ، أَهُ وَ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ : إذا قَالَ: قَدْ طَلَّقْتكِ أَو: أَنا طَالِقٌ مِنكِ إِن هَذا سَوَاءٌ وَهِي طَالِقٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ قَبلَ الدُّحولِ عَلَيها: أَنتِ عَلَي مِنكِ إِن هَذا سَوَاءٌ وَهِي طَالِقٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ قَبلَ الدُّحولِ عَلَيها: أَنتِ عَلَي حَرَامٌ ؟ قَالَ : هِي ثلاثٌ فِي قَوْل مَالِكٍ إِلا أَن يكُون نوى وَاحِدَةً أَو اثنتين فَيكُون ذلِكَ كَمَا نوى ؟ قَالَ مَالِكٌ : وَكَذلِكَ الْخلِيةُ وَالْبريةُ وَالْبَائِنَةُ فِي الَّتِي لَمْ يدْخلْ بِهَا هِي كُمَا نوى ؟ قَالَ مَالِكٌ : وَكَذلِكَ الْخلِيةُ وَالْبَائِنَةُ ، فَإِن الْبتةَ لِلَّتِي دُخِلَ بِهَا وَالَّتِي لَمْ يدْخلْ بِهَا وَالْتِي لَمْ يدْخلْ بِهَا وَالْتِي لَمْ يدْخلْ بِهَا ثَلَاثٌ ، فَإِن الْبتةَ لِلَّتِي دُخِلَ بِهَا وَالْبِي لَهُ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا ، قَالَ مَالِكٌ : مَن قَالَ: الْبتةَ فَقَدْ رَمَى بالثلاثِ وَإِن لَمْ يدْخلْ بِهَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ عَلَى حَرَامٌ ، ثمَّ قَالَ: لَمْ أُرِدْ بِـذَلِكَ الطَّـلاقَ إِنَمَا أَرَدْت بِنَلِكَ الْكَنْبِ ، أَرَدْت أَن أُخبرَهَا أَنهَا حَرَامٌ وَلَيسَت بَحَرَامٍ ؟ قَالَ : قَدْ سُئلَ مَالِكٌ عَمَّا يَشْبهُ هَذَا فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ نِيةً وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكٍ ، إِلا أَنهُ أَخْبرَنِي بعْضُ مَن أَثِقُ بِهِ عَمَّا يَشْبهُ هَذَا فَلَمْ عَن رَجُلِ لاعَب امْرَأَتهُ ، وَأَنهَا أُخذَت بفَرْجِهِ عَلَى وَجْهِ التَلَذذِ ، فَقَالَ أَن مَالِكًا سُئلَ عَن رَجُلِ لاعَب امْرَأَتهُ ، وَأَنهَا أُخذَت بفَرْجِهِ عَلَى وَجْهِ التَلَذذِ ، فَقَالَ لَهَا: خلِّ ، فَقَالَ : هُو عَلَيكِ حَرَامٌ ، وقَالَ الرَّجُلُ: إِنمَا أَرَدْت بذلِكَ مِثلَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ: إِنمَا أَرَدْت بذلِك عَرْيمَ امْرَأَتِي ، فَوَقَفَ مَالِكٌ يَقُولُ الرَّجُلُ : أُحَرِّمُ عَلَيكِ أَن تَمَسِّهِ ، وقَالَ : لَمْ أُرِدْ بذلِك تحريمَ امْرَأَتِي ، فَوَقَفَ مَالِكٌ يَقُولُ الرَّجُلُ : أُحَرِّمُ عَلَيكِ أَن تَمَسِّهِ ، وقَالَ : لَمْ أُرِدْ بذلِك تحريمَ امْرَأَتِي ، فَوَقَفَ مَالِكٌ يَقُولُ الرَّجُلُ : أُحَرِّمُ عَلَيكِ أَن تَمَسِّهِ ، وقَالَ : لَمْ أُردْ بذلِك تحريمَ امْرَأَتِي ، فَوَقَفَ مَالِكٌ فِيهَا وَتَحَوَّفَ أَن يكُون قَدْ حَنِث فِيمَا قَالَ لِي مَن أَخبرَنِي بهذا عَنهُ ، وقَالَ : هَذَا عِندِي أَضَدُ وَأَين أَن لا ينوي ؛ لأنهُ ابتذاً أَخفُ مِن الَّذِي سَأَلْت عَنهُ ، فَأَلَّذِي سَأَلْت عَنهُ عِندِي أَشِدُ وَأَين أَن لا ينوي ؛ لأنهُ ابتذاً

التحريم مِن قِبلِ نفْسِهِ ، وَهَذا الَّذِي سُئلَ مَالِكٌ عَنهُ ، وَقَدْ كَان لَهُ سَبب ينوي بهِ فَقَدْ وَقَفَ فِيهِ ، وَقَدْ رَأَى غيرُ مَالِكٍ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ بالْمَدِينةِ أَن التحريم يلْزَمُهُ بهَ ذَا الْقَوْلِ ، وَقَفْ فِي مَالِكِ فِي مَالِكِ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ بالْمَدِينةِ أَن التحريم يلْزَمُهُ بهَ ذَا الْقَوْلِ ، وَلَكِن فِي مَسْأَلَتِكَ فِي وَلَمْ أَقُلْ لَكَ فِي مَاحِب الْفَرْجُ: إن ذلِكَ يلْزَمُهُ فِي رَأْيِي ، وَلَكِن فِي مَسْأَلَتِكَ فِي التحريم أَرَى أَن يلْزَمَهُ التحريم وَلا ينوي كَمَا قَالَ مَالِكٌ فِي: برئِت مِني ، إن لَمْ يكُن لِذلِكَ سَبب كَان هَذا التحريم جَوَابًا لِذلِكَ الْكَلامِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ: كُلُّ حِلِّ عَلَي حَرَامٌ نوَى بذلِكَ الْيمِين ؟ قَالَ ابن الْقَاسِمِ : فِيـهِ عَيِنٌ وَإِن أَكَلَ وَلَبسَ وَشَرِب لَمْ يكُن عَلَيهِ كَفَّارَةُ يمِينِ .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ : أَخبرَنِي مَالِكٌ عَن زَيدِ بنِ أَسْلَمَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيةِ: ﴿ يَا أَيهَا النبي لِمَ تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تبتغِي مَرْضَات أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ لِمَ تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةً أَعَانِكُمْ ﴾ [التحريم:١٠٢]. أن النبي ﷺ قَالَ فِي أُمِّ إِبرَاهِيمَ جَارِيتِهِ : ﴿ وَاللَّهِ لا أَطَوُلُو ﴾ ، شمَّ قَالَ بعْدَ ذَلِكَ : ﴿ هِي عَلَي حَرَامٌ ﴾ فَأَنزَلَ اللَّهُ : ﴿ يَا أَيهَا النبي لِم تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّة تَعْلَى مَرْضَات أَزْوَاجِكَ ﴾ إن الَّذِي حَرَّمْت لَيسَ بَحَرَامٍ ، قَالَ: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّة أَيَانِكُمْ ﴾ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَاللَّهِ لا أَطَوُهُمَا ﴾ ؛ أن كفّرْ عَن يمينِكَ وَطَأْ جَارِيتِك وَلَيسَ فِي التحْرِيم كَانت الْكَفَّارَةُ ، قَالَ : وَهَذَا تَفْسِيرُ هَذِهِ الآيةِ (١).

قَالَ ابن وَهْب : عَن أَنس بن عِياض عَن جَعْفَر بن مُحَمَّدٍ عَن أَبيهِ عَن عَلِي بن أَبي طَالِب أَنهُ كَان يقُولُ : فِي الْحَرَامِ ثلاث تطْلِيقَاتٍ (٢٠). قَالَ عَبدُ الْجَبارِ: عَن رَبيعَة عَن عَلِي بن أَبي طَالِب مِثلَهُ ، وَقَالَ أَبُو هُرَيرَة مِثلَهُ ، وَقَالَ رَبيعَة مِثلَهُ . قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ بن عَلِي بن أَبي طَالِب مِثلَهُ ، وَقَالَ أَبُو هُريرَة مِثلَهُ ، وَقَالَ رَبيعَة مِثلَهُ . قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ بن الْخطَّاب : إنه أُتِي بامْرَأَةٍ قَدْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا اثنتين ِثمَّ قَالَ لَهَا: أَنتِ عَلَي حَرَامٌ ، فَقَالَ عُمَرُ: لا أَرُدُهَا إِلَيك (٣).

⁽۱)رواه ابن جرير (۲۸/ ۱۰۰)، وابن سعد في الطبقات (۸/ ۱۵۰)، والقرطبي (۹/ ۲۰۰)، بمثل سند المدونة مرسلا، ورواه الحاكم (۲/ ۴۹۳) من حديث أنس بن مالك بنحوه، وصححه ووافقه الذهبي .

⁽٢)رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٣٤) رقم (٦) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق _ بـاب ما قالوا في الحرام من قال لها: أنت علي حرام مـن رآه طلاقًـا (٤/ ٥٥) رقـم (١، ٢) والبيهقـي في السنن الكبرى (٧/ ٥٧٦) عن على الله .

⁽٣)رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥٧٦) عن عمر 🐗 بلفظ المدونة .

وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي رَجُلِ قَالَ: الْحَلالُ عَلَي حَرَامٌ ، قَالَ: هِي يمينٌ إذا حَلَفَ أَنهُ لَـمْ يـرِدْ امْرَأَتهُ وَلَوْ أَفْرَدَهَا كَانت طَالِقًا الْبتةَ ، وَقَالَ ابن شِهَابِ مِثْلَ قَوْلَ رَبيعَةَ إلا أَنـهُ لَـمْ يَجْعَـلُ فِيهَا يميِنًا ، وَقَالَ: ينكُلُ عَلَى أَيمَانِ اللَّبسِ (١) .

فِي الْبَائِنَةِ وَالْبَنَةِ وَالْحَلِيةِ وَالْبَرِيةِ وَالْمَيْنَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمَ الْخِنزيرِ وَالْمَوْهُوبِةِ وَالْمَرْدُودَةِ

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ عَلَى كَالْمَيتةِ أَو كَالدَّم أَو كَلَحْم الْخِنزيرِ وَلَمْ ينو بهِ الطَّلاقَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هِي الْبتةُ وَإِن لَمْ ينو بهِ الطَّلاقَ . قُلْت : أَرَأَيت إِذَا قَالَ عَبلُكِ عَلَى غاربِكِ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : قَدْ قَالَ عُمَرُ مَا قَدْ بلَغكَ أَنهُ قَدْ نواهُ (٢) ، قَالَ مَالِكٌ : وَلا أَرَى أَن ينوي أَحَدٌ فِي حَبلِكِ عَلَى غاربِكِ ؛ لأن هذا لا يقُولُهُ أَحَدٌ وَقَدْ أَبقَى مِن الطَّلاقِ شَيئًا . قُلْت : فَإِن كَانت لَهُ نِيةٌ أَو لَمْ تَكُن لَهُ نِيةٌ هُوَ عِندَ مَالِكِ سَوَاءٌ ثلاث البَّتةَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكُ : هِي البَّتةَ إِن كَان قَدْ دَخلَ بها . قُلْت : قَبلَهَا أَهْلُهَا أَو لَمْ يَقْبلُوهَا فَهِي ثلاثٌ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ فِي اللّهِ يَعْبلُوهَا فَهِي ثلاثٌ ؟ قَالَ اللّهِ يَعْبلُوهَا فَهِي ثلاثٌ ؟ قَالَ اللّهِ يَعْبلُوهَا فَهِي ثلاثٌ ؟ قَالَ مَالِكٌ فِي اللّهُ يَقُولُ لامْرَأَتِهِ: قَدْ رَدَدْتِكَ إِلَى أَهْلِكِ: هِي ثلاثٌ إِن كَان دَخلَ بها . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ فِي اللّهِ يَقُولُ لامْرَأَتِهِ: قَدْ رَدَدْتِكَ إِلَى أَهْلِكِ: هِي ثلاثٌ إِن كَان دَخلَ بها .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان أَرَادَ بِقَوْلِهِ: أَدْخَلِي وَاخرُجِي وَالْحَقِي وَاسْتَتِرِي ، وَاحِدَةً بائنةً وَقَدْ دَخلَ بِهَا أَتكُون بائنةً ؟ قَالَ : هِي ثلاثٌ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الَّذِي يقُولُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً بائنةً : إِنهَا ثلاث الْبتة . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنا مِنك خلِيٍّ أَو بريٍّ أَو بائنٌ أَو باتٌ ، أَيكُون هَذا طَلاقًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ، وكَمْ يكُون ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ، وكَمْ يكُون ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ أَوْ بائنٌ أَو باتٌ ، أَيكُون هَذا طَلاقًا فِي قَوْل مَالِكٍ أَمْ لا ، وكَمْ يكون ذلِكَ فِي قَوْل مَالِكٍ أَوْ بائنٌ أَو بائنٌ أَو بائنٌ ؟ قَالَ : هِي ثلاثٌ فِي الَّتِي قَدْ دُخِلَ بِهَا ، وَينوي فِي الَّتِي لَمْ مَالِكٍ أَوَاحِدَةٌ أَمْ ثلاثٌ ؟ قَالَ : هِي ثلاثٌ فِي الَّتِي قَالْ نَهْ اللهُ ا

قُلْتُ : أَرَأَيت إِن قَالَت لِزَوْجِهَا: قَدْ وَاللَّهِ ضِقْت مِن صُحْبَتِكَ فَلَوَدِدْت أَن اللَّهَ فَرَّجَ

⁽١) رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٣٤ ، ٤٣٥) رقم (٩) بمعناه عن ابن شهاب.

⁽٢/ رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٣٥) رقم (٥) عن عمر .

لِي مِنكَ ، فَقَالَ لَهَا: أَنتِ بِائنٌ أَو خلِيةٌ أَو بِرِيةٌ أَو بَاتةٌ ، أَو قَالَ: أَنا مِنكِ خلِيٍّ أَو بِرِيّ أَو بِائنٌ أَو بَاتٌ ، ثمَّ قَالَ : لَمْ أُرِدْ بِهِ الطَّلاقَ وَأَرَدْت أَنهَا بِائنٌ بِينِي وَبِينهَا فُرْجَةٌ وَلَيسَ أَنا بِلاصِق بِهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا أَقُومُ عَلَى حِفْظِهِ وَأَرَاهَا طَالِقَةً فِي هَذَا كُلّهِ وَلا ينوِي ؛ لأَنهَا لَمَّا تَكَلَّمَت كَانت فِي كَلامِهَا كَمَن طَلَبت الطَّلاقَ ، فَقَالَ لَهَا لَنَّوْجُ: أَنتِ بِائنٌ فَلا ينوِي ، قَالَ ابن وَهْب : أَلا ترَى لَوْ أَنهَا قَالَت لَهُ: طَلِّقْنِي فَقَالَ لَهَا الزَّوْجُ: أَنتِ بِائنٌ ، ثمَّ قَالَ الزَّوْجُ بِعْدَ ذلِكَ: لَمْ أُرِدْ الطَّلاقَ بَقُولِي: أَنتِ بِائنٌ ، لَمْ قَالَ مِنكِ بِرِيّ فَعَالَ: فَكَذلِكَ مَسْأَلَتكَ . وَهَذِهِ الْحُرُوفُ عِندَ مَالِكٍ أَنتِ بِائنٌ وَبِرِيةٌ وَبَاتَةٌ وَبَائنٌ كُلُهَا عِندَ مَالِكٍ سَوَاءٌ ، وَسَوَاءٌ إِن قَالَ: أَنتِ بِرِيةٌ أَو قَالَ: أَنا مِنكِ بِرِيّ كُلُ هَذَا عِندَ مَالِكٍ لِلْمَدْخُولِ بِهَا ثلاثٌ ثَلاثٌ وَفِي الَّتِي لَمْ يَذْخَلُ بِهَا ينوي فِيهَا دَخلَ أَو لَمْ يدْخلْ بِهَا ينوي فِيهَا دَخلَ أَو لَمْ يدْخلْ بِهَا ينوي فِيهَا دَخلَ أَو لَمْ يدْخلْ بِكَالِ مَا وَصَفْت .

قُلْت : أَرَأَيت رَجُلا قَالَ لامْرَأَتِهِ : أَنتِ طَالِقٌ تطْلِيقَةً بائنةً ، أَتكُون بائنةً ، أَمْ عُلِكُ الرَّجْعَةَ ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : هِي ثلاث الْبتة بقَوْلِهِ: بائنة . قُلْت أَرَأَيت إذا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ خلِية ، وَلَمْ يقُلْ : مِني ، أَو قَالَ: بائن ، وَلَمْ يقُلْ: مِني ، أو قَالَ: بائن ، وَلَمْ يقُلْ: مِني ، أو قَالَ: برية ، وَلَمْ يقُلْ : مِني ، وَلَيسَ هَذا جَوَابا لِكَلامِ كَان قَبلَهُ ، إلا أَنهُ مُبتدَأً مِن الزَّوْج ، أيكُون طَلاقًا وَإِن لَمْ يقُلْ: مِني ، فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت إذا قَالَ : أَنا حلِيٌّ أَو أَنا برِيٌّ أَو أَنا بائنٌ أَو أَنا بائنٌ أَو أَنا باتٌ ، وَلَمْ يقُلْ : مِنكِ أَتَطْلُقُ عَلَيهِ امْرَأَتَهُ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ نِيةٌ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا شَيئًا إلا أَني أَرَى أَن يكُون بَمَزَلَةٍ قَوْلِهِ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ خلِيةٌ أَو برِيةٌ أَو بائنٌ ، وَلَمْ يقُلُ : مِني ، وَلَوْ دَينته فِي قَوْل مَالِكٍ: أَنَا برِيٌّ أَو أَنا خلِيٌّ لَدَينته فِيمَا إذا قَالَ: أَنتِ خلِيةٌ أَو برِيةٌ إلا أَن يكُون قَبلَ فَلا شَيءَ عَلَيهِ وَيدِين .

قُلْت: أَرَأَيت إِن لَمْ يَدْخَلْ بِهَا فَقَالَ: قَدْ وَهَبَكِ لَاهْلِكِ أَو: قَدْ رَدَدْتِكِ إِلَى أَهْلِكِ ؟ قَالَ: سَأَلْنَا مَالِكًا عَن قَوْلِهِ: قَدْ رَدَدْتِكِ إِلَى أَهْلِك وَذَلِكَ قَبِلَ الْبناءِ، أَشَالَ: ينوي فَيكُون مَا أَرَادَ مِن الطَّلاق. قَالَ ابن الْقَاسِمِ: فَإِن لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ فَهِي ثلاثٌ الْبتة ؛ لأن مَا كَان عِندَ مَالِكٍ فِي هَذَا إِنمَا يدِينهُ قَبلَ أَن يدْخَلَ بِهَا مِثلَ الْخَلِيةِ وَالْبريةِ وَالْحَرَامِ وَاخْتَارِي فَهَذَا كُلُهُ ثلاثٌ إِذَا لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ قَالَ: وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: قَدْ رَدَدْتِكِ إِلَى أَهْلِكُ وَلَوْ كَانت تكُون وَاحِدَةً إِلا أَن ينوي شَيئًا، قَالَ مَالِكٌ : يسُألُ عَمَّا نوى وَيقَالُ: هِي وَلَوْ كَانت تكُون وَاحِدَةً إِلا أَن ينوي شَيئًا، قَالَ مَالِكٌ : يسُألُ عَمَّا نوى وَيقَالُ: هِي

وَاحِدَةٌ إِلا أَن ينوِي أَكْثَرَ مِن ذلِكَ مِثلَ الَّذِي يقُولُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ طَالِقٌ فَلا ينوِي شَيئًا.

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: قَدْ حَلَّيت سَبِيلَك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَان قَدْ دَخلَ بِهَا نَوَى ، فَإِن نُوَى وَاحِدَةً أَو اثنتين فَالْقُولُ قَوْلُهُ وَيُحْلِفُ ، وَإِلا فَهِي ثلاثٌ وَلَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الَّتِي لَمْ يَدْخلْ بِهَا شَيئًا أَنها ثلاثٌ دَخلَ أَو لَمْ مَالِكُ فِي الَّتِي لَمْ يَدْخلْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأَتِهِ: اعْتَدِّي اعْتَدِّي اعْتَدِّي وَلَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ إِلا أَنهُ قَالَ يَدْخلْ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأَتِهِ: اعْتَدِّي اعْتَدِّي اعْتَدِّي وَلَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ ؟ قَالَ : هِي ثلاثٌ عِندَ مَالِكٍ ، قَالَ مَالِك : وَهَذا مِثلُ قَوْلِهِ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ طَالِقٌ أَنتِ طَالِقٌ أَنتِ طَالِقٌ ، أَنهُ ينوي فِي هَذا ، فَإِن قَالَ: وَهَالَ مَالِك تَعْدُ وَهُ إِن لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ فَهِي ثلاثٌ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، فَإِن لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ فَهِي ثلاثٌ الشَّالِ الْعَرْلُ قَوْلُهُ ، فَإِن لَمْ يكُن لَهُ نِيةٌ فَهِي ثلاثٌ آيَتُ طَالِقٌ أَنتِ طَالِقٌ أَنتِ طَالِقٌ نَاتُ طَالِقٌ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ رَجُلٌ لامْرَأَتِهِ: اعْتدِّي ، أَتسْأَلُهُ أَنوَى بِهِ الطَّلاقَ أَمْ تطلِّقُ عَلَيهِ وَلا تسْأَلُهُ عَن نِيتِهِ فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ : الطَّلاقُ لازمٌ لَهُ إِلا أَنهُ يسْأَلُ عَن نِيتِهِ كَمْ نوَى أَوَاحِدَةً أَمْ اثْتَينِ أَمْ ثلاثًا ، فَإِن لَمْ تَكُن نِيةٌ فَهِي وَاحِدَةٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : اعْتدِّي اعْتدِّي ، ثمَّ قَالَ : لَمْ أُرِدْ إِلا وَاحِدَةً وَإِنمَا أَرَدْت أَن أُسْمِعَهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَرِدْ إِلا وَاحِدَةً وَإِنمَا أَرَدْت أَن أُسْمِعَهَا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي اعْتدِّي ، ثمَّ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي إِنهَا وَاحِدَةٌ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ اعْتدِّي؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي الْهَا وَاحِدَةً . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهُا الْعِدَّةَ أَمْرَهَا بِالْعِدَّةِ ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلا يقَعُ بِهِ الطَّلاقُ . اعْتدِي ثَمَّ الْعَدِّي أَرَادَ أَن يعْلِمَهَا أَن عَلَيهَا الْعِدَّةَ أَمْرَهَا بِالْعِدَّةِ ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلا يقَعُ بِهِ الطَّلاقُ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : ينوي ، فَإِن لَمْ يكُن اللهُ يكُن لَهُ يلِهُ إِلَا أَرَادَ الطَّلاقَ فَهُو مَا نوى مِن الطَّلاقَ وَاحِدَةً أو اللهُ اللهُ وَالَا الطَّلاقَ فَهُو مَا نوى مِن الطَّلاقَ وَاحِدَةً أو الْمُ اللهُ الْتَقُولُ وَاللَّهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ وَاحِدَةً أو اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ الل

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لامْرَأَتِهِ : يا فُلانةُ ، يريدُ بقَوْلِهِ : يـا فُلانـةُ الطَّلاق-أَتكُون بقَوْلِهِ هَذا: يا فُلانةُ طَالِقًا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنـهُ إِذَا أَرَادَ بقَوْلِهِ: يــا فُلانةُ الطَّلاقَ فَهِي طَالِقٌ ، وَإِن كَان إِنَمَا أَرَادَ أَن يقُولَ: أَنتِ طَالِقٌ فَأَخطاً ، فَقَالَ : يا فُلانةُ وَنِيتهُ الطَّلاقُ إِلا أَنهُ لَمْ يرِدْ بقَوْلِهِ: يا فُلانةُ بلَفْظِ يا فُلانةُ الطَّلاقَ ، فَلَيسَت بطَالِق وَإِنَمَا تكُون طَالِقًا إِذَا أَرَادَ بِلَفُظِهِ: أَنتِ ، بَمَا أَقُولُ لَكِ مِن لَفُظِ فُلانةَ طَالِقٌ فَهُو طَلاقٌ ، وَإِن كَان أَرَادَ الطَّلاقَ فَأَخطاً فَلَفَظَ بَحَرْفٍ لَيسَ مِن حُرُوفِ الطَّلاقِ ، فَلا تكُون بهِ طَالِقًا وَإِنَمَا تكُون بهِ طَالِقًا إِذَا نوَى بَمَا يَخِرُجُ مِن فِيهِ مِن الْكَلامِ طَالِقًا فَهِي طَالِقٌ ، وَإِن كَان ذَلِكَ الْحَرْفُ لَيسَ مِن حُرُوفِ الطَّلاق ، وَإِن كَان أَرَادَ الطَّلاقَ فَقَالَ : يـا فُلانـةُ مَـا أَحْسَنكِ وتَعَالَي فَأَخزَاكِ اللَّهُ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا وَلَمْ يرِدْ بِهَذَا اللَّفْظِ أَنكِ بهِ طَالِقٌ ، فَلا طَلاقَ عَلَيهِ ،

قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ لاَمْرَأَتِهِ: أُخرُجي أَو تقنعي أَو اسْتتِرِي يريدُ بِدَلِكَ الطَّلاقَ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَرَادَ بِهِ الطَّلاقَ فَهُو طَلاقٌ، وَإِن لَمْ يرِدْ بِهِ الطَّلاقَ لَمْ يكُن طَلاقً. وَأَن لَمْ يرِدْ بِهِ الطَّلاقَ لَمْ يكُن طَلاقًا. قُلْت: أَرَأَيت إِن قَالَ: أَنتِ حُرَّةٌ ، فَقَالَ: أَرَدْت الطَّلاقَ فَأَخطَأَت فَقُلْت: أَنتِ حُرَّةٌ ، فَقَالَ: هَذَا مِثلُ الْكَلامِ الأول الَّذِي أَخبرْتك بِهِ أَنهُ إِن أَرَادَ الطَّلاقَ فَأَخطاً فَقَالَ: أَنتِ حُرَّةٌ ، لَمْ أَرَادَ بَلَفْظَةٍ: أَنتِ حُرَّةٌ طَالِقٌ ؛ فَهِي طَالِقٌ ، وَإِن أَرَادَ الطَّلاقَ فَأَخطاً فَقَالَ: أَنتِ حُرَّةٌ ، لَمْ أَرَادَ بِلْفُظَةٍ: أَنتِ حُرَّةٌ طَالِقٌ ؛ فَهِي طَالِقٌ ، وَإِن أَرَادَ الطَّلاقَ فَأَخطاً فَقَالَ: أَنتِ حُرَّةٌ ، لَمْ يكُن طَلاقًا. قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لاَمْرَأَتِهِ: اخْرُجِي ينوِي ثلاثًا أَو قَالَ: أَتْعُدِي يرِيدُ بِنُوكِ بَلْكُ ثلاث تَطْلِيقَاتٍ؟ قَالَ: فِي قَوْل مَالِكِ: إِنهَا ثلاث تَطْلِيقَاتٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لاَمْرَأَتِهِ: إِنهَا ثلاث تَطْلِيقَاتٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لاَمْرَأَتِهِ : انْجَرُجي ينوي ثلاثًا أَو وَاحِدَةً أَيقَعُ فِي قَوْل مَالِكِ ! إِنهَا ثلاث تَطْلِيقَاتٍ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ كَالْ كَالْمُ الْفَلْقِي نُوى بِلَفْظِهِ الطَّلاقَ فَهُو كَمَا نوى . مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ: كُلُو كَلام لَفْظِي نوى بلَفْظِهِ الطَّلاقَ فَهُو كَمَا نوى . مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ؛ لأَن مَالِكًا قَالَ: كُلُو كَلام لَفْظِي نوى بلَفْظِهِ الطَّلاقَ فَهُو كَمَا نوى .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَذلِكَ إِذَا أَرَدْت أَنت بَمَا قُلْت: طَالِقٌ، وَالَّذِي سَمِعْت وَاسْتحْسَنت أَنهُ لَوْ أَرَادَ أَن يَقُولَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ الْبَتةَ ، فَقَالَ : أَخْزَاكِ اللَّهُ أَو لَعَنكِ اللَّهُ لَمْ يَكُن عَلَيهِ شَيّ ؛ لأن الطَّلاقَ قَدْ زَلَّ مِن لِسَانِهِ وَخْفِي مِنهُ بَمَا خَرَجَ إِلَيهِ ، حَتى تكُون لِمَ يُكُن عَلَيهِ شَيّ ؛ لأن الطَّلاقَ قَدْ زَلَّ مِن لِسَانِهِ وَخْفِي مِنهُ بَمَا خَرَجَ إِلَيهِ ، حَتى تكُون نِيتهُ أَنتِ بِمَا أَقُولُ لَكِ فَأَنتِ بِهِ طَالِقٌ ، فَهَذا لِيتهُ أَنتِ بَمَا أَقُولُ لَكِ فَأَنتِ بِهِ طَالِقٌ ، فَهَذا الّذِي سَمِعْت أَنهَا تَطْلُقُ بِهِ ، فَأَمَّا مَن أَرَادَ أَن يَقُولَ لامْرَأَتِهِ : أَنتِ طَالِقٌ فَزَلَّ لِسَانَهُ إِلَى غَيرِ الطَّلاقِ وَلَمْ يرِدْ بِهِ أَنتِ بَمَا أَقُولُ: طَالِقٌ ، فَلا شَيءَ عَلَيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لامْرَأَتِهِ: يا أُمَّهُ أَو يا أُخت أَو يبا عَمَّةُ أَو يبا خالَةُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : هَذا مِن كَلامِ السَّفَهِ وَلَمْ نرَهُ يَحَرِّمُ عَلَيهِ شَيئًا ، قَالَ ابن الْقَاسِمِ : وَسَمِعْت مَالِكًا وَسُئلَ عَن رَجُلُ خطَب إلَيهِ رَجُلٌ فَقَالَ الْمَخطُوب إلَيهِ لِلْخاطِب: هِي أُختك مِن الرَّضَاعَةِ ، ثمَّ قَالَ بعُّدَ ذلِكَ: وَاللَّهِ مَا كُنت إلا كَاذِبًا ، قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى أَن يَرَوَّجَهَا .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ : حِكْمَةُ طَالِقٌ وَامْرَأَتهُ تَسَمَّى حِكْمَةَ وَلَهُ جَارِيةٌ يَقَالُ لَهَا : شَمِعْتَ مَالِكًا وَسَأَلْناهُ عَن الرَّجُلِ عِلْفُ لِلسُّلْطَان بِطَلاق امْرَأَتِهِ طَائعًا فَيقُولُ: امْرَأَتِي طَالِقٌ إِن كَان كَذا وَسَأَلْناهُ عَن الرَّجُلِ عِلْفُ لِلسُّلْطَان بِطَلاق امْرَأَتِهِ طَائعًا فَيقُولُ: امْرَأَتِي طَالِقٌ إِن كَان كَذا وَكَذا لأَمْرِ يكْذِب فِيهِ ، ثمَّ يَأْتِي مُسْتَفْتِيًا وَيَزْعُمُ أَنهُ إِنَمَا أَرَادَ بِذلِكَ امْرَأَةً كَانت لَهُ قَبلَ وَكَذا لأَمْر يكْذِب فِيهِ ، ثمَّ يَأْتِي مُسْتَفْتِيًا وَيَزْعُمُ أَنهُ إِنَمَا أَرَادَ بِذلِكَ امْرَأَةً كَانت لَهُ قَبلَ وَأَنهُ إِنَا اللهُ اللهُ عَلَى السُّلُطَان فِي ذلِكَ ، قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى أَن ذلِكَ ينفَعُهُ وَأَرَى امْرَأَتهُ طَالِقًا وَإِن جَاءَ مُسْتَفْتِيًا ، فَأَمَّا مَسْأَلَتكَ إِن كَان عَلَى قَوْلِهِ بِينةٌ لَمْ ينفَعُهُ قَوْلُهُ: إِنَمَا مَرْأَتِهُ طَالِقًا وَإِن جَاءَ مُسْتَفْتِيًا لَمْ أَرَهَا مِثلَ مَسْأَلَةِ مَالِكٍ وَلَمْ أَرَادَ جَارِيتهُ ، وَإِن لَمْ تَكُن عَلَيهِ بِينةٌ ، وَإِنمَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا لَمْ أَرَهَا مِثلَ مَسْأَلَةِ مَالِكٍ وَلَمْ أَرَادَ جَارِيتهُ ، وَإِن لَمْ تَكُن عَلَيهِ بِينةٌ ، وَإِنمَا أَرَادَ جَارِيتهُ ، وَلِيسَت عَلَيهِ بِينةٌ وَلَمْ اللهُ إِنْ الْمُ اللهُ إِن هَذَا سَمَّى حِكْمَةً ، وَإِنْمَا أَرَادَ جَارِيتهُ ، وَلَيسَت عَلَيهِ بِينةٌ وَلَمْ يَقُلْ: امْرَأَتِهِ طَلَاقًا ؛ لأن هذا سَمَّى حِكْمَة ، وَإِنْمَا أَرَادَ جَارِيتهُ ، وَلَيسَت عَلَيهِ بِينةٌ وَلَمْ يَقُلُ : امْرَأَتِهِ فَي امْرَأَتِهِ طَلَاقًا ؛ لأن هذا سَمَّى حِكْمَة ، وَإِنْمَا أَرَادَ جَارِيتهُ ، وَلَيسَت عَلَيهِ بِينةٌ وَلَمْ

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ : أَنَا مِنكِ بِائِنٌ وَأَنَا مِنكِ حَلِيٌّ وَأَنَا مِنك بِرِيٌّ وَأَنَا مِنك بِرِيٌّ وَأَنَا مِنك بِرِيٌّ وَأَنَا مِنكِ بِاتٌ ، وَقَالَ الرَّجُلُ : لَمْ أُرِدْ وَقَدْ كَان قَبلَ هَذَا كَان هَذَا الرَّجُلُ جَوَابًا لِللَّكَلامِ اللَّهُ الْكَلامِ اللَّهُ الْكَلامِ اللَّهِ كَان الطَّلاق ، وَقَالَ: إِذَا كَان قَبلَ ذَلِكَ كَلامٌ يعْلِمُ أَن هَذَا الْقَوْلُ جَوَابِ لِلْكَلامِ اللَّهِ عَندَ مَالِكِ أَرَادَ كَان ذَلِكَ الْكَلامُ مِن غيرِ الطَّلاق فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْج وَلا يكُون ذَلِكَ عِندَ مَالِكٍ طَلاقًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان قَبلَ قَوْلِهِ: اعْتدِي كَلامٌ مِن غيرِ طَلَبهَا لِلطَّلاق ، يعْلَمُ أَنهُ الْكَالمُ أَن فَالَ لَهَا لِلطَّلاق ، يعْلَمُ أَنهُ إِنَا كَان قَبلَ قَوْلُهُ: اعْتدِي كَلامٌ مِن غيرِ طَلَبهَا لِلطَّلاق ، يعْلَمُ أَنهُ إِنَا لَكَا قَالَ لَهَا الرَّوْجُ : اعْتدِي وَمَا أَشْبِهَ هَذَا مِن الْكَلامِ أَتنوية فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : عَمْ ، وَلا يكُون هَذَا طَلاقًا إِذَا لَمْ يرِدْ بِهِ الزَّوْجُ الطَّلاق ؛ لأَن اعْتدِي هَاهُنا جَوَاب لِكَلامِهَا هَذَا اللَّ يَوْجُ الطَّلاق ؛ لأَن اعْتدِي هَاهُنا جَوَاب لِكَلامِهَا هَذَا اللَّذِي ذَكَرْت .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ وَلَيسَ عَلَيهِ بِينةٌ ، وَلَمْ يرِدْ الطَّلاقَ بِقَوْلِهِ : أَنتِ طَالِقٌ وَإِنَى اللَّهِ وَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا بِعَينِهِ طَالِقٌ وَإِنَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ: طَالِقٌ مِن وَثَاق ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِي هَذَا بِعَينِهِ شَيئًا ، وَلَكِن سَمِعْت مَالِكًا يقُولُ فِي الَّذِي يقُولُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ بريةٌ ، كَلامٌ مُبتداً وَلَمْ ينو بِهِ الطَّلاقَ : إِنهَا طَالِقٌ وَلا ينفَعُهُ مَا أَرَادَ مِن ذَلِكَ ، وَقَالَ فِي رَجُل قَالَ لامْرَأَتِهِ أَنتِ طَالِقٌ الْبَتَة ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْت بِقَوْلِي: الْبَتَة طَلاقَهَا وَإِنمَا أَرَدْت الْوَاحِدَة إلا أَن لِسَانِي طَالِقٌ الْبَتَة ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْت بِقَوْلِي: الْبَتَة ، قَالَ مَالِكٌ : وَاجْتَمَعَ رَأْيِي فِيهَا وَرَأْي عَرِي مِن فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ أَنهَا ثلاثُ الْبَتَة .

قُلْتُ مِن اللَّهِ وَلَيسَ هَذا مِمَّا يشْبهُ مَسْأَلَتِي ؟ لأن هَذا لَمْ تكُن لَهُ نِيةٌ فِي الْبتةِ ،

وَالَّذِي سَأَلْتُكَ عَنهُ فِي الَّذِي قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ لَهُ نِيةٌ أَنهَا طَالِقٌ مِن وَثاق ؟ قَالَ: الْبَتةَ نَعُمْ ، وَلَكِن مَسْأَلَتكَ تَشْبهُ الْبرِيةَ الَّتِي أَخبرْتكَ بَها . قُلْت : وَهَذا أَيضًا الَّذِي قَالَ: الْبَتةَ فِي فُتيا مَالِكٍ قَدْ كَان عَلَيهِ الشَّهُودُ فَلِهَذا لَمْ ينوهِ مَالِكٌ ، وَالَّذِي سَأَلْت عَنهُ مِن أَمْرِ الطَّلاق لَيسَ عَلَى الرَّجُلِ شَهَادَةٌ وَإِنَا جَاءَ مُسْتَفَيًّا وَلَمْ تكُن عَلَيهِ بينةٌ. قُلْت : وَسَمِعْتَ مَالِكًا قَالَ : يؤخذ الناسُ فِي الطَّلاق بَلْفُظِهمْ ، وَلا تنفَعُهُمْ نِياتهُمْ فِي ذلِكَ إلا أَن يكون مَالِكًا قَالَ : يؤخذ الناسُ فِي الطَّلاق وَمَهُ مَا يَكُون كَمَا وَصَفْتَ لَكَ ، وَمَسْأَلَتكَ فِي الطَّلاق وَهُو هَذا بَعَينِهِ ، وَاللّذِي أَخبرْتك عَنهُ أَن مَالِكًا قَالَ : يؤخذ الناسُ فِي الطَّلاق بَأَلْفَاظِهمْ وَلا بَعْينِهِ ، وَاللّذِي أَخبرْتك عَنهُ أَن مَالِكًا قَالَ : يؤخذ الناسُ فِي الطَّلاق بَأَلْفَاظِهمْ وَلا بَعْينِهِ ، وَاللّذِي أَخبرْتك عَنهُ أَن مَالِكًا قَالَ : يؤخذ الناسُ فِي الطَّلاق بَأَلْفَاظِهمْ وَلا تَنفَعُهُمْ نِياتهُمْ وَأَرَاهَا طَالِقًا ، قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يسْأَلُ عَن رَجُلِ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنتِ تَنفَعُهُمْ نِياتهُمْ وَأَرَاهَا طَالِقًا ، قَالَ : وَسَمِعْت مَالِكًا يسْأَلُ عَن رَجُلِ قَالَ لامْرَأتِهِ: لا تَنفَعُهُمْ نِياتهُمْ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّه وَيَعْتَهَا ، وَقَوْلُهُ: لا وَلَيْ عَلَيكِ وَنِيتهُ بِاطِلٌ .

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ لامْرَأَتِهِ : أَنتِ طَالِقٌ ينوِي ثلاثًا أَتكُون وَاحِدَةً أَو ثلاثًا فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، ثلاثٌ ، قَالَ : كَذلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ : هِي ثلاثٌ إذا نوى بقوْلِهِ: أَنتِ طَالِقٌ ثلاثًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرَادَ أَن يطلِّقَهَا ثلاثًا ، فَلَمَّا قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ بقوْلِهِ: أَنتِ طَالِقٌ ثلاثًا . قُلْت : أَرَأَيت إِن أَرَادَ أَن يطلِّقَهَا ثلاثًا ، فَلَمَّا قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ مَكَت عَن الثلاثِ وَبَدَّلَةُ وَترَكَ الثلاث أَعْعَلُهُا ثلاثًا أَمْ وَاحِدَةً ؟ قَالَ : هِي وَاحِدَةٌ ؛ لأن مَالِكًا قَالَ فِي الرَّجُل عُلِف بالطَّلاق عَلَى أَمْرٍ أَن لا يفْعَلَهُ أَرَادَ عُلِف بالطَّلاق الْبتة ، وَترَكَ الْيمِين لَمْ عُلِف بها ؛ لأنه بدَا لَهُ أَن لا عِلْفَ ، قَالَ مَالِكٌ : لا تكون طَالِقًا وَلا يكون عَلَيهِ مِن يمِينِهِ شَي ۗ ؛ لأنه لَمْ يرِدْ بقَوْلِهِ الطَّلاق ثلاثًا وَإِنَا أَرَادَ الْيمِين فَقَطَعَ الْيمِين عَن نفْسِهِ ، فَلا تكون طَالِقًا ، وَلا يكُون عَلَيهِ عِينٌ ، وَلَيكُ لَوْ قَالَ أَنتِ طَالِقً وَكَان أَرَادَ أَن عُلِهِ عَالِقً ا وَلا يكُون عَلَيهِ عِينٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَنتِ طَالِقٌ وَكَان أَرَادَ أَن عُلِهُ لَا تكُون اللا يَلْ عَلْقَةٍ وَلا تكُون ثلاثًا ، وَلا يكُون عَلَيهِ عِينٌ ، وَكَذَلِكَ مَن ثَلْاتًا فَتكُون ثلاثًا ، وَلا يكُون عَلِكُ وَلا تَلُقَ وَلا تَلُون ثلاثًا فَتكُون اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَكَالُ أَرَادَ بقُولُهِ : أَنتِ طَالِقٌ بَلَفُظَةٍ طَالِقٍ أَرَادَ بِهِ ثلاثًا فَتكُون ثلاثًا ، وَكُذَلِكَ مَسْأَلَتكَ فِي الأَوَّل هِي مِثلُ هَذَا .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا : أَنتِ طَالِقٌ ، ينوي اثنتين ، أَيكُون اثنتين فِي قَوْل مَالِك؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتَ : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ الطَّلاقَ كُلَّهُ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِكِ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى أَنهَا قَدْ بانت بالثلاثِ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهَا: أَنا مِنكِ طَالِقٌ ، أَتَكُونَ امْرَأَتَهُ طَالِقًا فِي قَوْلِ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الرَّجُلَ يقُولُ لامْرَأَتِهِ : لَسْتِ لِي بامْرَأَةٍ أَو : مَا أَنتِ لِي بامْرَأَةٍ ، أَيكُونَ هَذَا طَلاقًا فِي قَوْلَ مَالِكِ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا يكُونَ هَذَا طَلاقًا إلا أَن يكُونَ نوَى بهِ الطَّلاقَ . قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لَهُ رَجُلٌ : لَكَ امْرَأَةٌ ؟ فَقَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن لَكَ امْرَأَةٌ ؟ فَقَالَ : لَيسَ لِي امْرَأَةٌ ينوِي بذلِكَ الطَّلاقَ أَو لا ينوي ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِن نوَى بذلِكَ الطَّلاقَ فَهِي طَالِقٌ ، وَإِن لَمْ ينو بذلِكَ الطَّلاقَ فَلَيسَت بطَالِق . قُلْت : وَكَذلِكَ لَوْ قَالَ لامْرَأَتِهِ : لَمْ أَتزَوَّجُكِ ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ إِن لَمْ يردْ بذلِكَ الطَّلاقَ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن قَالَ لامْرَأَتِهِ: لا نِكَاحَ بينِي وَبينكِ أَو : لا مِلْكَ لِي عَلَيكِ أَو : لا سَبيلَ لِي عَلَيكِ أَو : لا سَبيلَ لِي عَلَيكِ ؟ قَالَ : لا شَيءَ عَلَيهِ إِذَا كَانَ الْكَلامُ عِتَابًا إِلا أَن يَكُونَ نَوَى بِقَوْلِهِ هَـذَا الطَّلَاقَ .

قَالَ: وَأَخبرَنِي ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيدَ أَنهُ سَأَلَ ابن شِهَابِ عَن رَجُلِ قَالَ الْمُرَأَتِهِ: أَنتِ سَائبةٌ أَو: مِنِي عَتِيقَةٌ ، أَو قَالَ: لَيسَ بينِي وَبينكِ حَلالٌ وَلا حَرَامٌ ؟ قَالَ: لَمْ اللهُ وَلَا عَرامٌ ؟ قَالَ: أَمَّا قَوْلُهُ: أَنتِ سَائبةٌ أَو عَتِيقَةٌ ، فَإِنِي أَرَى أَن يُحْلِفَ عَلَى ذلِكَ مَا أَرَادَ طَلاقًا ، فَإِن أَبَى أَن يُحْلِفَ وَزَعَمَ أَنهُ أَرَادَ بذلِكَ الطَّلاقَ وَقَفَ حَلَفَ وُكِلَ إِلَى اللَّهِ وَدِين ذلِكَ ، وَإِن أَبِى أَن يُحْلِفَ وَزَعَمَ أَنهُ أَرَادَ بذلِكَ الطَّلاقَ وَقَفَ الطَّلاقُ عِندَمَا أَرَادَ وَاسْتَحْلِفَ عَلَى مَا أَرَادَ مِن ذلِكَ وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَيسَ بينِي وَبينك حَلالٌ وَلا حَرَامٌ ، فَنوَى فِيهِ نَحُو ذلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنرَى أَن ينكَل مَن قَالَ مِثلَ هَذا بعُقُوبةٍ مُوحِعَةٍ فَإِنِهُ لَبُسَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِين .

مَالِكٌ عَن نافِع عَن ابن عُمَرَ أَنهُ كَان يقُولُ فِي الْخلِيةِ وَالْبريةِ: هِي الْبتةُ (١) . وَقَـالَ عَلِي بن أَبِي طَالِبُ وَرَبِيعَةُ وَيحْبِي بن سَعِيدٍ وَأَبو الزِّنادِ وَعُمَرُ بن عَبدِ الْعَزيزِ بذلِكَ ، وَإِن عُمَرَ بن عَبدِ الْعَزيزِ قَضَى بذلِكَ فِي الْخلِية (٢) . وَقَالَ ابن شِهَابِ مِثلَ ذلِـكَ فِي الْبريةِ وَأَنهَا بَنزلَةِ الْبَتَةُ إِن كَـان دَحـلَ بهَـا وَأَنهَا بَنزلَةِ الْبَتَةُ إِن كَـان دَحـلَ بهَـا

⁽۱) رواه مالك في المصدر السابق (۲/ ٤٣٤) رقم (۷) ، وابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في البرية (٤/ ٥٤) رقم (١١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥٦٤) من حـديث ابـن عمـر رضى الله عنهما .

⁽٢) رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٣٤) رقم (٦) ، وابن أبي شيبة في المصنف ـ بــاب مــا قــالوا في الخلية (٤/ ٥٣) رقم (٣) ، وفي باب مــا قــالوا في البريــة (٥٣/٤) رقــم (٢) ، والبيهقــي في الســنن الكبرى (٧/ ٥٦٤) من حديث على بن أبي طالب ...

⁽٣) رواه مالك في المصدر السابق (٢/ ٤٣٥) رقم (٩) من حديث ابن شهاب .

وَإِن كَان لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَهِي وَاحِدَةٌ ، قَالَ: وَالْخَلِيةُ وَالْبَائِنَةُ بَمَنزِلَةِ الْبريةِ .

قَالَ : وَحَدَّثِنِي عَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ عَمَّن حَدَّتهُ عَن الْحَسَنِ الْبصْرِي أَنهُ قَالَ : قَضَى عَلِي بن أَبِي طَالِب فِي الْبائنةِ أَنهَا ثلاث الْبتةُ ((). قَالَ ابن وَهْب : حَدَّثْنِي عِياضُ بن عَبدِ اللَّهِ الْفِهْرِي (() عَن أَبِي الزِّنادِ أَنهُ قَالَ فِي الْمَوْهُوبةِ: هِي الْبتات . اللَّيث عَن يحْيى ابن سَعِيدٍ مِثلُهُ . ابن وَهْب عَن عَبدِ الْجَبارِ بن عُمَرَ عَن رَبيعَةَ أَنهُ قَالَ: إذا وُهِبت الْمَرْأَةُ لَاهُ اللهِ الْهُوبَةِ الْهُوبَةُ اللهِ رَوْجَها .

وَقَالَ مَالِكٌ : قَدْ وَهَبتكِ إِلَى أَهْلِكِ وَقَدْ رَدَدْتكِ إِلَى أَهْلِكِ سَوَاءٌ ثـلاثٌ الْبتـةَ للَّتِي دَخلَ بهَا ، وَقَالَهُ عَبدُ الْعَزيزِ بِن أَبي سَلَمَةَ: إذا قَالَ: قَدْ وَهَبتك لأبيكِ فَقَدْ بتها وَوَهَب مَا كَان يمْلِكُ مِنهَا ، وَوَهَبتكِ لأهْلِكِ وَرَدَدْتكِ إِلَى أَهْلِكِ وَأُمِّكَ ؛ فَهذا كُلُّهُ شَيءٌ وَاحِدٌ فَيصِيرُ إِلَى الْبتةِ .

مَالِكٌ عَن يحْيى بن سَعِيدٍ عَن الْقَاسِمِ بن مُحَمَّدٍ أَن عَبدًا كَانت تَحْتُهُ أَمَةٌ فَكَلَّمَهُ أَهْلُهَا فِيهَا فَقَالَ : شَأَنْكُمْ بِهَا ، فَقَالَ الْقَاسِمُ : فَرَأَى الناسُ ذلِكَ طَلاقًا (٣٠). وَقَالَ مَالِكٌ فِي النَّذِي يقُولُ: قَدْ فَارَقْتكِ . النَّذِي يقُولُ: قَدْ فَارَقْتكِ .

قَـالَ : وَأَخبرَنِي ابن وَهْب عَن يونسَ أَنهُ سَأَلَ رَبيعَـةَ عَـن قَـوْل الرَّجُـلِ لامْرَأَتِـهِ: لا تَحِلِّين لِي ، قَالَ رَبيعَةُ: يدِين ؛ لأنهُ إن شَاءَ قَالَ : أَرَدْت التظاهُرَ أَو الَّيمِين .

ابن وَهْب عَن يَحْبَى بنِ أَيوب عَن جُرَيج عَن عَطَاءٍ قَالَ : إذا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ اعْتدِّي فَهِي وَاحِدَةٌ (٤) قَالَ : وَأَخبرَنِي ابنُ وَهْب عَن رِجَال مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن طَاوُسٍ وَاجدَّةٌ أَوْ مَا نوَى .

⁽١)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في البائن (٤/ ٥٤) رقم (٢) عن علمي بـن أبي طالب .

⁽٢) عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الفهري المدني، روى عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة والزهري وأبي الزبير وغيرهم ، وروى عنه صدقة السمين وابن لهيعة والليث وغيرهم ، ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٤٤٤٤) ٥٤٥).

⁽٣)رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٣٤) رقم (٨) عن القاسم بن محمد .

⁽٤)رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب في الرجل يقول لامرأته: اعتدي (٤/ ٢٣) رقم (٣) عن عطاء .

ابن وَهْب عَن اللَّيثِ عَن يزيدَ بنِ أَبِي حَبِيبِ أَن رَجُلا سَأَلَ سَعِيدَ بنِ الْمُسَيبِ فَقَالَ: إني قُلْت لامْرَأَتِي: أَنتِ طَالِقٌ، وَلَمْ أَدْرِ مَا أَرَدْت، قَالَ سَعِيدُ بنِ الْمُسَيب: لَكِني أَدْرِي مَا أَرَدْت هِي وَاحِدَةٌ، وَقَالَهُ يُحْبِي بن سَعِيدِ، ابن وَهْب: وَأَخبرَنِي اللَّيث عَن ابنِ أَبِي جَعْفَر عَن بكير بنِ الأشَج عَن سَعِيدِ بنِ الْمُسَيبِ أَنهُ قَالَ: إذا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنتِ طَالِقٌ وَلَمْ يسَمَّ كَم الطَّلاقُ فَهِي وَاحِدَةٌ، إلا أَن يكُون نوى أَكثرَ مِن ذلِك فَهِي عَلَى مَا نوى .

قَالَ ابن وَهْب : قَالَ يونسُ وَرَبِيعَةُ عَن قَوْلِ الرَّجُلِ لامْرَأَتِهِ: لا سَبيلَ لِي عَلَيكِ ، قَالَ: يدين بذلِكَ .

وَقَالَ عَطَاءُ بِن أَبِي رَباحٍ فِي رَجُلِ قِيلَ لَهُ: هَلْ لَكَ مِن امْرَأَةٍ ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لِي مِن امْرَأَةٍ ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لِي مِن امْرَأَةٍ ، فَقَالَ : هِي كَذَبةٌ ، وُقَالَهُ عُمَرُ بَن الْخطَّابِ وَعَبدُ اللَّهِ بن عُمَرَ وَابن شِهاب وَغيرُهُمْ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ .

ابن وَهْب عَن الْحَارِثِ بنِ شِهَاب عَن مَنصُورِ عَن إِبرَاهِيمَ أَنهُ قَـالَ: مَـا عَنـى بـهِ الطَّلاقَ مِن الْكَلامِ أَو سَمَّاهُ فَهُوَ طَلاقٌ . سُفْيان بن عُيينةَ عَن ابنِ طَاوُسٍ عَن أَبيهِ قَـالَ : كُلُّ شَيءٍ أُرِيدَ بهِ الطَّلاقُ فَهُوَ طَلاقٌ .

ابن وَهْب : إِنهُ سَأَلَ ابن شِهَاب عَن قَوْل الرَّجُلِ لامْرَأَتِهِ أَنتِ السَّرَاحُ فَهِي تطْلِيقَةٌ إلا أَن يكُون أَرَادَ بذلِكَ بت الطَّلاق .

ابن وَهْب عَن مَسْلَمَةَ بنِ عَلِيٍّ عَن مُحَمَّدِ بنِ الْوَلِيدِ الزُّبيدِي (') عَن ابن شِهَابِ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَن بتَ امْرَأَتهُ فَإِنهَا لا تَحِلُّ لَهُ حَتى تنكِحَ زَوْجًا غيرَهُ »('' قَالَ الزُّبيدِي : قَالَ ابن عُمَرَ وَالْخَلَفَاءُ مِثْلَ ذَلِكَ .

ابن وَهْب عَن ابن لَهيعَة وَاللَّيثِ بن سَعْدٍ عَن يزيدَ بن أَبي حَبيب عَن عِرَاكِ بنِ مَالِكٍ أَن وَهْب عَن الْخطَّاب فَرَّقَ بين رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ ، قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ الْبتة ، مَالِكٍ (٣) أَن عُمَرَ بن الْخطَّاب فَرَّقَ بين رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ ، قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ الْبتة ،

⁽۱) محمد بن الوليد بن عامرالزبيدي ، روى عن الزهري وسعيد المقبري ونافع مولى ابن وعمرو بن شعيب وغيرهم ، وثقـه ابـن وغيرهم ، وثقـه ابـن معين وأبو زرعة والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات .انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٢،٣٢١) .

⁽٢) لم أقف عليه بلفظه ، ولكّن رواه البخاري في الطّلاق (٥٢٦٠، ٥٢٦١) عن عائشة بمعناه .

⁽٣) عراك بن مالك الغفاري الكناني ، روى عن ابن عمر وأبي هريرة وعائشة وعروة بن الـزبير والزهـري وغيرهم ، وروى عنه ابناه خثيم وعبد الله ، وسليمان بن يسار والحكم بن عتيبة ويحيـى بـن سـعيد الأنصاري وغيرهم ، وثقه العجلي . انظر تهذيب التهذيب (١١٢،١١/٤).

وَأَخبرَنِي ابن يحْيى الْخزَاعِي عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ زَيدِ بنِ أَسْلَمَ عَن عُمَرَ بـنِ الْخطَّـابِ قَالَ لِشُرَيحٍ : يا شُرَيحُ إذا قَالَ لَهَا: الْبتةَ فَقَدْ رَمَى الْغرَضَ الْأَقْصَى .

مَالِكٌ وَغَيرُهُ عَن يحْيى بن سَعِيدٍ عَن أَبِي بكْرِ بِنِ حَزْم أَن عُمَرَ بن عَبدِ الْعَزِيـزِ قَـالَ لَـهُ: لَوْ كَان الطَّلاقُ أَلْفًا مَا أَبِقَت الْبَتَهُ مِنهُ شَيئًا ، مَن قَالَ: الْبَتَةُ ، فَقَدْ رَمَى الْغاية الْقُصْوَى (١) .

رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ وَعَبدِ اللَّهِ بنِ عَباسِ وَالْقَاسِمِ بـنِ مُحَمَّدٍ وَابنِ شِهَابِ وَرَبِيعَةَ وَمَكْحُول أَنهُمْ كَانوا يَقُولُون: مَن قَالَ لَامْرَأَتِـهِ: أَنـتِ طَـالِقُّ الْبتـةَ ، وَقَدْ جَالَفَ السُّنةَ وَذَهَبت مِنهُ امْرَأَتهُ.

ابن وَهْب عَن حَرْمَلَةَ بن عِمْرَان (٣) أَن كَعْب بن عَلْقَمَةَ (١) حَدَّثُهُ أَن عَلَي بن أَبي طَالِب كَان يعَاقِب الَّذِي يطَلِّقُ امْرَأَتُهُ الْبتةَ .

تم كتاب التخيير والتمليك بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب الرضاع

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في الطلاق (٢/ ٤٣٣) رقم (٣) وعبد الرزاق في المصنف (١١٢٢٩) وابن أبىي شيبة في المصنف في الطلاق ـ باب ما قالوا في الرجل يطلق امرأته البتة (٤/ ٥٢) رقم (١٧) عـن عمر بن عبد العزيز ﷺ.

⁽۲) رواه عبد الرزاق في المصنف (۱۱۲۲۲–۱۱۲۲۸) عن ابن عمر، ورقم (۱۱۲۳۱) عـن الزهـري ، ورواه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٤/ ٥٠– ٥٢) رقم (٣) عن ابـن عمـر ، ورقـم (١٤) عـن مكحول ، ورقم (١٥) عن مكحول والزهري .

⁽٣) حرملة بن عمران بن قراد التحبيى ، روى عن عبد الرحمن بن شماسة ويزيد بن أبي حبيب وكعب بـن علقمة والتنوخي وغيرهم ، وروى عنه جرير بن حازم وابن المبارك وابن وهب والليث وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١ / ٤٦١ ، ٤٦١) .

⁽٤) كعب بن علقمة بن كعب بن عدي التنوخي ، روى عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزنـي وبـلال بـن عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن شماسة وغيرهم ، وروى عنه حيوة بـن شـريح وسـعيد بـن أبـي أيوب وابن لهيعة وحرملة بن عمران التجيبي وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقـات . انظـر تهـذيب التهذيب (٤/ ٩٣/٥).

كتاب الرَّضَاعِ مَا جَاءَ فِي خُرْمَةِ الرَّضَاعَ

قَالَ سَحْنُونَ بِن سَعِيدٍ: قُلْت لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الْقَاسِمِ: أَتَحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتانَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: نَعَمْ . قُلْت: أَرَأَيت الْوَجُورَ (') وَالسَّعُوطُ فَأَرَى إِن كَانَ قَد وَصَلَ إِلَى جَوْفِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: أَمَّا الْوَجُورُ فَأَرَاهُ يَحَرِّمُ ، وَأَمَّا السَّعُوطُ فَأَرَى إِن كَانَ قَد وَصَلَ إِلَى جَوْفِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: أَمَّا الْوَجُورُ فَأَرَاهُ يَحَرِّمُ ، وَأَمَّا السَّعُوطُ فَأَرَى إِن كَانَ قَد وَصَلَ إِلَى جَوْفِ مَالِكٍ الصَّبِي فَهُو يَحَرِّمُ . قُلْت: أَرَأَيت الرَّضَاعَ فِي الشِّرْكِ وَالإسلام أَهُو سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ تَقَعُ بِهِ الْحُرْمَةُ ؟ قَالَ: نَعَمْ . قُلْت: وَلَبَن الْمُشْرِكَاتِ وَالْمُسْلِمَاتِ يَقَعُ بِهِ التحْرِيمُ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٍ فِي الصَّائِمِ عَنْ الْحُرْمَةُ عَلْ الْحُرْمَةُ عَلْ الْحَرْمَةُ عَلْ الْحَرْمَةُ عَلْ الْحُرْمَةُ عَلْ الْحَرْمَةُ عَلْ الْحَرْمَةُ عَلْ الْحُرْمَةُ عَلْ الْحُرْمَةُ عَلْ الْحَرْمَةُ عَلْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَمْ اللّهُ عَلْ اللّهِ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلَى السَّي اللّهِ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللللللللهُ الللّهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ ا

ابن وَهْب عَن مَسْلَمَةَ بنِ عَلِيٍّ عَن رِجَال مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْحَارِثِ بنِ نوْفَل (٣) عَن أُمِّ الْفَضْلِ بنتِ الْحَارِثِ قَالَت : سُئلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا يَحَرِّمُ مِن الرَّضَاع ؟ قَالَ : « الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتان »(١) .

⁽١) الوجور : الدواء يوجر في الفم ، كما في القاموس .

⁽٢) السعوط : الدواء يصب منه في الأنف . وأسعطه : أدخله في أنفه ، كما في القاموس .

⁽٣) عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ، ولد في عهد النبي الله وروى عنه مرسلا ، وروى عن عمر وعثمان وعلي وعن أبيه وابن مسعود وأم الفضل بنت الحارث وغيرهم ، وروى عنه أبناؤه : عبيد الله وإسحاق وعبدان ، وعن عبد الملك بن عمير والزهري وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٠،١١٩) .

⁽٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وإنما رواه مسلم في الرضاع (١٤٥١) والنسائي في النكاح(٦/ ١٠٠، ١٠١) رقم (٣٣٠٨) وابن ماجه في النكاح (١٩٤٠) ، بلفظ: « لا تحرم الرضعة والرضعتان أو المصة والمصتان » من حديث أم الفضل رضى الله عنها ، واللفظ لمسلم.

قلت: لم أجد حديث يحرم المصة والمصتان ولعله خطأ في المطبوعة وقد قال ابن رشد في مقدار الحرم من اللبن: فإن قومًا قالوا فيه بعدم التحديد، وهو مذهب مالك وأصحابه، وروي عن علي وابن مسعود، وهو قول ابن عمر وابن عباس وهؤلاء يحرم عندهم أي قدر كان، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي، وقالت طائفة بتحديد القدر المحرم وهؤلاء انقسموا إلى ثلاث فرق: فقالت طائفة: لا تحرم المصة ولا المصتان وتحرم الثلاث رضعات فما فوقها، وبه =

ابن وَهْب : وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عُمَرَ بِنِ الْخطَّابِ وَعَلِي بِنِ أَبِي طَالِبِ وَابن عَباسٍ وَالْقَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ وَسَالِم بِنِ عَبدِ اللَّهِ ، وَطَاوُسٍ وَقَبيصةَ بِنِ ذَوَيب، وَسَعِيدِ بِنِ الْمُسَيب وَعُرْوَةَ بِنِ الزُّبيرِ ، وَرَبيعَةَ وَابِنِ شِهَابِ وَعَطَاءِ بِنِ أَبِي رَباحٍ ، وَمَحْحُول وَابنِ مَسْعُودٍ وَجَابرِ بِنِ عَبدِ اللَّهِ صَاحِبِ النبي ﷺ أَن قَلِيلَ الرَّضَاعِ وَكَثِيرَهُ عَرَّمُ فِي الْمَهْدِ (۱) ، قَالَ ابن شِهَاب : انتهى أَمْرُ الْمُسْلِمِين إلَى ذلِك .

ابن وَهْب عَن مَالِكِ بنِ أَنس عَن ثوْر بن زَيدِ الدِّيلِي (٢) عَن ابنِ عَباس أَنهُ سُئلَ ، كَمْ يَحَرِّمُ مِن الرَّضَاعَةِ ؟ فَقَالَ : إذا كَان فِي الْحَوْلَينِ فَمَصَّةٌ وَاحِدَةٌ تَحَرِّمُ وَمَا كَان بعْدَ الْحَوْلَينِ مِن الرَّضَاعَةِ لا يَحَرِّمُ (٣) .

مَالِكٌ عَن إبرَاهِيمَ ('' بن عُقْبةَ ('' عَن ابنِ الْمُسَيبِ أَنهُ قَالَ :مَا كَان فِي الْحَوْلَينِ وَإِن كَانتِ مَصَّةٌ وَاحِدَةٌ فَهِي تَحَرِّمُ ، وَمَا كَان بعْدَ الْحَوْلَينِ فَإِنِمَا هُو طَعَامٌ يأْكُلهُ ('') ، قَالَ إبرَاهِيمُ: وَسَأَلْت عُرْوَةً بنِ الزُّبيرِ فَقَالَ كَمَا قَالَ ابنِ الْمُسَيبِ ('').

ابن وَهْب عَن إسْمَاعِيلَ بن ِعَياشٍ عَن عَطَاءٍ الْخرَاسَانِي أَنَّهُ سُئلَ عَـن سَـعُوطِ اللَّـبنِ

⁼ قال أبو عبيد وأبو ثور . وقالت طائفة : المحرم خمس رضعات ، وبـه قـال الشـافعي . وقالت طائفة : عشر رضعات . انظر بداية المجتهد (٤٣/٢ – ٤٥) – ط مكتبة الإيمان – المنصورة .

⁽١)رواه عبد الرزاق في المصنف (١٣٩٨٦) عن عطاء و (١٣٩٨٩، ١٣٩٩، ١٣٩٩، ١٣٩٩٠) عن طاوس ، ورقم (١٣٩٩٧) عن ابن المسيب و(١٤٠٠٠) عن علي وابن مسعود ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٥٥) عن ابن عمر وابن عباس ، ورقم (٧/ ٧٦١) عن ابن عباس .

⁽٢) ثور بن زيد الديلي، روى عن سالم أبي الغيث وأبي الزناد وسعيد المقبري وعكرمة والحسن البصري وغيرهم ، وأرسل عن ابن عباس ، وروى عنه مالك وسليمان بن بالال وابن عجالان وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤) .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٧٠) رقم (٤) .

⁽٤) إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش الأسدي أخو موسى ، روى عن كريب وأبي الزناد وعروة بن الـزبير وغيرهم ، وروى عنه السفيانان وابـن المبـارك ومالـك وغيرهم ، وثقه أحمـد ويحيى والنسائي والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (١/ ٩٥).

⁽٥) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، روى عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر والأعرج ونافع مولى ابن عمر وعروة بن الزبير وغيرهم ، وروى عنه ابن أخيه إسماعيل بن إبراهيم ومالك ويحيى ابن سعيد الأنصاري وغيرهم ، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٥٧٥، ٥٧٥).

⁽٦) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٧١) رقم (١٠) .

⁽٧) هو تكملة الحديث السابق عند مالك .

لِلصَّغِيرِ وَكُحْلِهِ أَيَحَرِّمُ ؟ قَالَ : لا يَحَرِّمُ شَيئًا (١) . قَالَ ابن وَهْب: وَكَان رَبيعَةُ يَقُولُ فِي وَقْتِ الرَّضَاعِ فِي السِّن وَخرُوجِ الْمُرْضَعِ مِن الرَّضَاعَةِ : كُلُّ صَبِيٍّ كَان فِي الْمَهْدِ حَتَى يَخْرُجَ مِنهُ أَوْ فِي رَضَاعَةٍ حَتَى يَسْتغنِي عَنهَا بغيرِهَا ، فَمَا أُدْخِلَ بَطْنهُ مِن اللَّبن فَهُ وَ يَحَرِّمُ يَخْرُجَ مِنهُ أَوْ فِي رَضَاعَةٍ حَتَى يَسْتغنِي عَنهَا بغيرِهَا ، فَمَا أُدْخِلَ بَطْنهُ مِن اللَّبن فَهُ وَ يَحَرِّمُ حَتَى يَلْفِظُهُ الْحِجْرُ وَتَقْبضَهُ الْوُلاةُ ، وَأَمَّا إذا كَان كَبيرًا قَد أغناهُ وَرَبي مِعَاهُ (٢) غيرُ اللَّبن مِن الطَّعَام وَالشَّرَاب ، فَلا نرَى إلا أَن حُرْمَةَ الرَّضَاعَةِ قَد انقَطَعَت وَأَن حَياةَ اللَّبن عَنهُ قَد وَقَعَت فَلا نرَى لِلْكَبيرِ رَضَاعًا ، قَالَ ابن وَهْب: وَقَالَ لِي مَالِكٌ: عَلَى هَذا جَمَاعَة الناس مِن قَبلِنا لابن وَهْب هَذِهِ الآثار .

مَا جَاءَ فِي رَضَاعَ الْفَخْل^(٣)

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن امْرَأَةَ رَجُلِ وَلَدَت مِنهُ فَأَرْضَعَت ابنهُ عَامَين، ثَمَّ فَطَمَتهُ، ثَمَّ ارْضَعَت بلَينِهَا بعْدَ الْفِصَالِ صَبيًّا، أَيكُون هَذا الصَّبِي ابن الزَّوْج وَحَتَى مَتَى يكُون اللَّبن لِلْفَحْلِ بعْدَ الْفِصَالِ ؟ قَالَ : أَرَى لَبنهَا لِلْفَحْلِ الَّذِي دَرَّت لِوَلَدِهِ. قُلْت : أَخْفَظُهُ عَن اللّهُ ؟ قَالَ : قَد بلّغنِي ذلِكَ عَنهُ. قُلْت : أَرَأَيت إن كَانت ترْضِعُ وَلَدَهَا مِن زَوْجهَا فَطَلَّقَهَا، فَانقَضَت عِدَّتهَا فَتزَوَّجَت غيرَهُ ثمَّ حَمَلَت مِن الثانِي فَأَرْضَعَت صَبيًّا، لِمَن فَطَلَّقَهَا، فَانقَضَت عِدَّتهَا فَتزَوَّجَت غيرَهُ ثمَّ حَمَلَت مِن الثانِي فَأَرْضَعَت مِن مَالِك فِيهِ شَيئًا وَأَرَى اللّهِن لَهُمَا جَمِيعًا إن كَان لَمْ ينقَطِعْ مِن الأُول ، قَالَ سَحْنون : وَقَالَهُ ابن نافِع عَن اللّهِن لَهُمَا جَمِيعًا إن كَان لَمْ ينقَطِعْ مِن الأُول ، قَالَ سَحْنون : وَقَالَهُ ابن نافِع عَن اللّهِن لِللّهُ لَهُمَا جَمِيعًا إن كَان لَمْ ينقَطِعْ مِن الأُول ، قَالَ سَحْنون : وَقَالَهُ ابن نافِع عَن مَالِك فِيهِ شَيئًا وَأَرَى اللّهِن لِلْفَحْلِ وَقَالَهُ ابن نافِع عَن أَلَكِ وَ اللّهِ فَلْ : أَرَأَيْت لَوْ أَن امْرَأَة تُزَوَّجَهَا رَجُلٌ فَحَمَلت مِنْهُ فَلْ يَقْوَى اللّهُ اللّهُ وَالَهُ اللّهُ وَعَمَل مَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَهُ عَلَى اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ عَن رَوْج ، أَيكُون اللّهِ لِلرُوْج مَلَى اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَهُ عَن أَن اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَلْ وَلَا اللّهُ وَلَهُ عَن أَلَى اللّهُ وَلَهُ عَنْ أَن مَالِك وَالْمَاءُ يَغِيلُ أَنَا اللّهِ وَلَهُ عَنامً وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللّهِ وَلَا اللّهُ وَلَهُ عَذاءً وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللّهِ وَالْمَاءُ يَغِيلُ أَنَا اللّهُ وَيَهُ عَذاءً وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ وَلَهُ عَذَاءً وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ عَلْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٣٩٦٨) عن عطاء .

⁽۲) معاه : أمعاؤه .

⁽٣) الفحل: الذكر من كل حيوان ، كما في القاموس.

⁽٤) الغيل : اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل ، واسم ذلك اللبن : الغيل أيضًا ، كما في القاموس .

« لَقَدْ هَمَمْت أَن أَنهَى عَن الْغِيلَةِ » (١) وَالْغِيلَةُ أَن يطأَ الرَّجُـلُ امْرَأَتهُ وَهِـي ترْضِعُ ؛ لأن الْمَاءَ يغِيلُ اللَّبن ، وَيكُون فِيهِ غِذاءً وَكَذلِكَ بَلَغنِي عَن مَالِكٍ ، وَهُوَ رَأْيي ، وَقَـدْ بَلَغنِي عَن مَالِكٍ أَن الْوَطْءَ يدِرُّ اللَّبن وَيكُون مِنهُ اسْتِنزَالُ اللَّبن فَهُوَ يَحَرِّمُ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِي عَن مَالِكٍ أَن الْوَطْءَ يدِرُّ اللَّبن وَيكُون مِنهُ اسْتِنزَالُ اللَّبن فَهُو يَحَرِّمُ . قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْغِيلَةِ وَذلِكَ أَن يطأَ الرَّجُلُ امْرَأَتهُ وَهِـي ترْضِعُ (٢) وَلَيسَت بَحَامِلِ ؛ لأن الناسَ قَالُوا: إنّمَا الْغِيلَةُ أَن يغتالَ الصَّبِي بلَبن قَد حَمَلَت بهِ أُمَّهُ عَلَيهِ

قَالَ مَالِكٌ : لَيسَ هَذَا هُوَ ، إنمَا تَفْسِيرُ حَدِيثِ النبي عليه السلام أَن ترْضِعَهُ وَزَوْجُهَا يَطُؤُهَا ، وَلا حَبلَ بهَا ؛ لأن الْوَطْءَ يغِيلُ اللَّبن . قُلْت : أَفَيكُرَهُهُ مَالِكٌ ؟ قَالَ : لا ، أَلا ترَى أَن النبي عليه السلام قَالَ : « لَقَدْ هَمَمْت أَن أَنهَى عَنهُ » ثمَّ ذكَرْت الرُّومَ وَفَارِسَ تَفْعَلُهُ فَلَمْ ينهَ عَنهُ النبي عليه السلام (٣) .

مًا جَاءَ فِي رَضَاعُ الْكَبير

قُلْت: هَلْ يرَى مَالِكٌ رَضَاعَ الْكَبِيرِ يَحَرِّمُ شَيئًا أَمْ لا ؟ قَالَ: لا . قُلْت: أَرَأَيت الصَّبِي إِذَا فُصِلَ ، فَأَرْضَعَتهُ امْرَأَةٌ بلَبِنِهَا بعْدَمَا فُصِلَ ، أَيكُون هَذا رَضَاعًا أَمْ لا فِي قُول مَالِك ؟ قَالَ : قَالَ مَالِك : الرَّضَاعُ حَوْلانِ وَشَهْرٌ أَوْ شَهْرَان بعْدَ ذلِك . قُلْت : فَإِن لَمْ مَالِك ؟ قَالَ مَالِك : الرَّضَاعُ حَوْلانِ وَشَهْرٌ أَوْ شَهْرَان بعْدَ ذلِك . قُلْت : فَإِن لَمْ تَوْصِلُهُ أُمَّهُ وَأَرْضَعَتهُ الْمَرَأَةُ بعْدَ ثلاث سِنِين وَالأَمُّ ترْضِعُهُ لَمْ تَفْصِلُهُ بعْدُ ؟ قَالَ مَالِك : لا يكُون ذلِك رَضَاعًا وَلا يلْتفت فِي هَذا إلَى رَضَاعٍ أُمِّهِ ، إنما ينظَرُ فِي هَذا إلَى الْحَوْلَينِ وَشَهْرِ أَوْ شَهْرَينِ بعْدَهُمَا .

قَالَ ابن الْقَاسِمِ: وَلَوْ أَن أُمَّهُ أَرْضَعَتهُ ثلاث سِنِين أَوْ أَرْبعَ سِنِين أَكَان يكُون مَا كَان مِن رَضَاع غيرِهَا هَذَا الصَّبي بعْدَ ثلاثِ سِنِين أَوْ أَرْبع سِنِين رَضَاعًا لَيسَ هَذَا بشَيءٍ ؟ قَالَ: وَلَكِن لَوْ أَرْضَعَتهُ امْرَأَةٌ فِي الْحَوْلَينِ وَالشَّهْرِ وَالشَّهْرِ وَالشَّهْرَينِ لَحَرَّمَ بذلك كَمَا لَوْ أَرْضَعَتهُ أُمُّهُ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن فَصَلَتهُ قَبلَ الْحَوْلَينِ أَرْضَعَتهُ سَنةً ثمَّ فَصَلَتهُ ، فَأَرْضَعَتهُ امْرَأَةٌ أَجْنبيةٌ

فَيكُون إذا أَرْضَعَتهُ بذلِكَ اللَّبن قَد اغتالَهُ .

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٧٤) رقم (١٦) ، ومسلم في النكاح (١٤٤٢) من حديث عائشة رضى الله عنها .

⁽٢) هو تكملة الحديث السابق عند مالك .

⁽٣) هو الحديث السابق .

قَبلَ مَمَامِ الْحَوْلَينِ وَهُو فَطِيمٌ ، أَيكُون ذلِكَ رَضَاعًا أَمْ لا ؟ قَالَ: لا يكُون ذلِكَ رَضَاعًا إذا فَصَلَتَهُ قَبلَ الْحَوْلَينِ وَانقطَعَ رَضَاعُهُ وَاسْتغنى عَن الرَّضَاعِ ، فَلا يكُون مَا أُرْضِعَ بعْدَ فَلِكَ رَضَاعًا . قُلْت : أَرَأَيت إذا فَصَلَتَهُ أُمّهُ بعْدَ مَمَامِ الْحَوْلَينِ فَأَرْضَعَتهُ امْرَأَةٌ بعْدَ الْفِصَالِ بيوم أَوْ يوْمَين ، أَيكُون ذلِكَ رَضَاعًا أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ ابن الْقَاسِم : مَا كَان مِن رَضَاع بعْدَ الْحَوْلَينِ بالْيوْم وَالْيوْمَينِ وَمَا أَشْبهَهُ مِمَّا لَمْ يسْتغن فِيهِ بالطَّعَام عَن الرَّضَاع جَى جَاءَت امْرَأَةٌ فَأَرْضَعَتَهُ ، فَأَرَاهُ رَضَاعًا ؛ لأن مَالِكًا قَد رَأَى الشَّهْرَ وَالشَّهْرَينِ بعْدَ الْحَوْلِين رَضَاعًا إلا أَن يكُون قَد أَقَامَ بعْدَ الْحَوْلِين أَيامًا كَثِيرَةً مَفْطُومًا وَاسْتغنى عَن اللَّبن وَعَاشَ بالطَّعَام وَالشَّرَاب ، فَأَخذتهُ امْرَأَةٌ فَأَرْضَعَتهُ فَلا يكُون هَذا رَضَاعًا ؛ لأن عَيشَهُ قَد تَحَوَّلَ عَن اللَّبنِ وَصَارَ عَيشُهُ فِي الطَّعَام .

قُلْت : أَلَيسَ قَد قَالَ مَالِكٌ: مَا كَان بعْدَ الْحَوْلَينِ بشَهْرِ أَوْ شَهْرَينِ فَهُو رَضَاعٌ ؟ قَالَ : إِنَمَا قَالَ ذَلِكَ فِي الصَّبِي إِذَا وُصِلَ رَضَاعُهُ بعْدَ الْحَوْلَينِ بِالشَّهْرِ وَالشَّهْرَينِ وَلَمْ يَفْصَلْ ، قَالَ ابنِ الْقَاسِمِ : وَأَرَى إِذَا فُصِلَ الْيوْمَ وَالْيوْمَينِ ثَمَّ أُعِيدَ إِلَى اللَّبنِ فَهُو رَضَاعٌ . قُلْت : فَإِن لَـمْ يعُدْ إِلَى اللَّبنِ ، وَلَكِنِ امْرَأَةُ أَتِت فَأَرْضَعَتُهُ مَصَّةً أَوْ مَصَّتِينِ وَهُو عِندَ أُمِّهِ عَلَى فِصَالِهِ لَـمْ يعُدْ إِلَى اللَّبنِ ، وَلَكِنِ امْرَأَةُ أَتِت فَأَرْضَعَتُهُ مَصَّةً أَوْ مَصَّتِينِ وَهُو عِندَ أُمِّهِ عَلَى فِصَالِهِ لَـمْ يعُدُهُ إِلَى اللَّبنِ ، وَلَكِن امْرَأَةُ أَتِت فَأَرْضَعَتُهُ مَصَّةً أَوْ مَصَّتِينِ وَهُو عِندَ أُمِّهِ عَلَى فِصَالِهِ لَـمْ تعِدْهُ إِلَى اللَّبنِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ تَحَرِّمُ ؛ لأَن الصَّبِي لَمْ يشغلْ عَن عَيشِ اللَّبنِ بعْدُ وَأَنت تعْلَمُ أَنَهُ لَوْ أُعِيدَ إِلَى اللَّبنِ كَانَ لَهُ قُوَّةً فِي غِذَائِهِ وَعَيشٌ لَهُ ، فَكُلُّ صَبِي كَانَ بهَذِهِ الْمَنزِلَةِ إِذَا شَرِبِ اللَّبنِ كَان ذَلِكَ عَيشًا لَهُ فِي الْحَوْلِينِ وَقُرْبِ الْحَوْلَينِ فَهُ وَ رَضَاعٌ ، وَإِنَى اللَّبَيْ وَالسَّهُ مَ وَالشَّهُرَ وَالشَّهُ وَاللَّهُ عَنْ الْمَوْلَاقِ وَاللَّ عَنْ الْمَوْلِينِ فَلُو مَا اللَّهُ فَى الْحَوْلِينِ وَقُرْبِ الْحَوْلِينِ فَهُ وَ رَضَاعٌ ، وَإِنَى اللَّهُ فَلْ مَالِكٌ : الشَّهْرَ وَالشَّهْرَينِ ، ذَلِكَ إِذَا لَمْ ينقَطِع الرَّضَاعُ عَنهُ .

ابن وَهْب: عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بِنِ زَيدِ بِنِ أَسْلَمَ عَن أَبيهِ أَن رَسُولَ اللَّهِ ﴿ قَالَ : « لا رَضَاعَ بعْدَ الْفِطَامِ »(١) .

وَأَخبرَنِي رِجَالٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ عَن عُمَرَ بِنِ الْخطَّابِ وَعَلِي بِـنِ أَبِـي طَالِـبِ وَابِـنِ مَسْعُودٍ وَابِنِ عَباسٍ وَابِنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيـرَةَ وَأُمَّ سَـلَمَةَ وَابِـنِ الْمُسَـيبِ وَعُـرُوةَ وَرَبِيعَـةً مِثْلُهُ(۲) .

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٣٩٧٢) عن علي ، ورقم (١٣٩٧٤, ١٣٩٧) عن جابر بـن عبـد الله ﷺ والدارقطني (٤٣٢٢) عن حديث أبي هريرة كلاهما مرفوعا ، وقـال الـدارقطني : القطـامي ضعيف . قلت: وإسناد المدونة فيه زيد بن أسلم ضعيف .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٣٩٧٣) عن علي ورقم(١٣٩٧٥) عن ابن عمر وابن عباس، ورقم (١٣٩٧٦) عن ابن عباس، ورقم (١٣٩٧٦) عن ابن المسيب ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٥٩) عن على .

ابن وَهْب: وَأَخبرَنِي مَالِكٌ وَغيرُهُ أَن رَجُلا أَتى أَبا مُوسَى الأَشْعَرِي ، فَقَالَ : إنى مَصَصْت مِن امْرَأَتِي مِن ثَدْيهَا فَذَهَب فِي بطْنِي، فَقَالَ أَبو مُوسَى لا أَرَاهَا إلا وَقَدْ حُرِّمَت عَلَيكَ ، فَقَالَ لَهُ ابن مَسْعُودٍ : أُنظُرْ مَا تَفْتِي بهِ الرَّجُلَ ، فَقَالَ أَبو مُوسَى : مَا تَقُولُ أَنت ؟ فَقَالَ ابن مَسْعُودٍ : لا رَضَاعَ إلا مَا كَان فِي الْحَوْلَينِ ، فَقَالَ أَبو مُوسَى : لا تسْأَلُونِي مَا فَقَالَ ابن مَسْعُودٍ : لا رَضَاعَ إلا مَا كَان فِي الْحَوْلَينِ ، فَقَالَ أَبو مُوسَى : لا تسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبرُ بين أَظْهُرِكُمْ (١) .

قَالَ ابن وَهْب : وَقَالَ غيرُ مَالِكِ : إِن ابن مَسْعُودٍ قَالَ لَهُ : إِنَمَا أَنت رَجُلٌ مُـدَاوًى لا يَحَرِّمُ مِن الرَّضَاعَةِ إِلا مَا كَان فِي الْحَوْلَين ، مَا أَنبت اللَّحْمَ وَالْعَظْمَ (٢) .

وَأَخبرَنِي مَالِكٌ عَن ابن دِينارِ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابنِ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ عِندَ دَارِ الْقَضَاءِ يَسْأَلُهُ عَن رَضَاعَةِ الْكَبيرِ ، فَقَالَ أَبنِ عُمَرَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بنِ الْخطَّابِ فَقَالَ : كَانت لِي جَارِيةٌ وَكُنت أَطَؤُهَا فَعَمَدَت امْرَأَتِي فَأَرْضَعَتهَا ، فَدَخلْت عَلَيهَا فَقَالَت لِي : كَانت لِي جَارِيةٌ وَكُنت أَطَؤُهَا فَعَمَدَت امْرَأَتِي فَأَرْضَعَتها ، فَدَخلْت عَلَيها فَقَالَت لِي : دُونكَ ، فَقَدْ وَاللَّهِ أَرْضَعَتها ، قَالَ : فَقَالَ عُمَرُ : أَرْجِعْهَا وَأَثتِ جَارِيتكَ فَإِنِمَا الرَّضَاعُ رَضَاعُ الصَّغِيرِ (٣) .

فِي تَحْرِيمِ الرَّضَاعَةِ

قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ وَخالَتهَا مِن الرَّضَاعَةِ أَيجْمَعُ بينهُمَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَـالَ : لا . قُلْت : وَهَلْ الْمِلْكُ وَالرَّضَاعُ وَالتَرْويِجُ سَوَاءٌ ، الْحُرْمَةُ فِيهَا وَاحِدَةٌ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : وَالأَحْرَارُ وَالْعَبِيدُ فِي حُرْمَةِ الرَّضَاعِ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ .

قُلْت : أَرَأَيت امْرَأَةَ أَبِيهِ مِن الرَّضَاعَةِ أَوْ امْرَأَةَ وَلَدِهِ مِن الرَّضَاعَةِ أَهُمَا فِي التحريم بَمَنزِلَةِ امْرَأَةِ الأب مِن النسَب وَامْرَأَةِ الابنِ مِن النسَب فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ابن وَهْب عَن مَالِكِ بنِ أَنسٍ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ دِينارِ (٤) عَن سُلَيمَان بن يسَارِ عَن عُرْوةَ

⁽١) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٧٣) رقم (١٤)، وقال أبو عمر : منقطع ويتصل مـن وجـوه ورواه عبد الرزاق (١٣٩٧٠)، والبيهقي في السنن الكـبرى (٧/ ٧٦١)، وقـال البيهقي : هـذا وإن كان مرسلا فله شواهد عن ابن مسعود لله .

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٦١) عن ابن مسعود ﷺ .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٧٣) رقم (١٣)، والشافعي في الأم (٥/ ٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٦٠) بلفظ المدونة .

⁽٤) عبد الله بن دينار العدوي مولى ابن عمر، روى عن ابن عمر وأنس وسليمان بن يسار ونافع مـولى =

ابنِ الزُّبيرِ عَن عَائشَةَ زَوْج النبي عليه السلام أَخبرَتهُ أَن النبي ﷺ قَالَ : « يَحْرُهُ مِن الرَّضَاعَةِ مَا يُحُرُهُ مِن الْولادَةِ » (١) .

ابن وَهْب عَن مَالِكِ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ أَبي بكْر عَن عَمْرَةَ عَن عَائشَةَ أَخبرَتهَا أَن رَسُولَ اللَّهِ كَان عِندَهَا وَأَنهَا سَمِعْت صَوْت رَجُل يسْتأذِن فِي بيتِ حَفْصَة زَوْج النبي عليه السلام ، فَقَالَت عَائشَةُ: فَقُلْت: يا رَسُولَ اللَّهِ هَذًا رَجُلٌ يسْتأذِن فِي بيتِ حَفْصَة ، قَالَ: « أَرَاهُ فُلانًا لِعَمِّ لِحَفْصَة مِن الرَّضَاعَةِ » ، فَقَالَت عَائشَةُ: يا رَسُولَ اللَّهِ لَـوْ كَان فُلانٌ لِعَمِّ لِحَفْصَة مِن الرَّضَاعَةِ » ، فَقَالَت عَائشَةُ: يا رَسُولَ اللَّهِ لَـوْ كَان فُلانٌ لِعَمِّ لِهَ الرَّضَاعَة تَحَرِّمُ مَا لِعَمِّ لَهُ الرَّضَاعَة ، حَيًّا دَحل عَلَي ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نعَمْ إن الرَّضَاعَة تَحَرِّمُ مَا تَحَرِّمُ الْولادَةُ » (٢) .

ابن وَهْب عَن اللَّيثِ وَابنِ لَهِيعَةَ عَن يزيدَ بن أَبِي حَبيب عَن عِرَاكِ بنِ مَالِكٍ عَن عُرْوَةَ بنِ الزُّبيرِ عَن عَائشَةَ زَوْج النبي ﷺ أَخبرَت لَهُ أَن عَمَّهَا مِن الرَّضَاعَةِ يسَمَّى أَفْلَحَ اسْتأذن عَلَيهَا فَحَجَبتهُ ، فَأَخبرَت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: « لا تَحْتجبي مِنهُ فَإِنهُ يحُرُمُ مِن الرَّضَاعَةِ مَا يَحُرُمُ مِن النسب »("). ابن وَهْب عَن رِجَال مِن أَهْلِ الْعِلْم عَن عَلِي بن أَبي طَالِب وَعَبدِ اللَّهِ بنِ عَمْرو بنِ الْعَاصِ عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثلَهُ فِي حُرْمَةِ الرَّضَاعَةِ (١٠).

فِي خُرْمَةِ لَبِن الْبِئُرُ وَالْمَرَاةِ الْمَينةِ

قُلْت : أَرَأَيت لَبن الْجَارِيةِ الْبكْرِ الَّتِي لَمْ تنكَحْ قَطُّ إِن أَرْضَعَت بهِ صَبيًّا أَتقَعُ الْحُرْمَةُ أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي قَد أَمْ لا فِي قَوْل مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي قَد كَبرَت وَأَسَنتَ : إِنهَا إِن دَرَّت فَأَرْضَعَت فَهِي أُمُّ ، فَكَذلِكَ الْبكْرُ ، قَالَ : وَبلَغنِي أَن مَالِكًا

⁼ ابن عمر وغيرهم ،وروى عنه ابنه عبد الرحمن ومالك وسليمان بن بلال وشعبة وغيرهم ،وثقه ابن سعد والنسائي والعجلي، وذكره ابس حبان في الثقات . انظر تهـذيب التهـذيب (٣/ ١٣٣، ١٣٣).

⁽۱) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٧٣) رقم (١٥) ، والترمـذي في الرضـاع (١١٤٧) وسـنده صحيح ، وقد صححه الألباني في سنن الترمذي - ط مكتبة المعارف ـ الرياض .

⁽٢) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٦٩) رقم (١) ، والبخاري في الشهادات (٢٦٤٦) ، ومسلم في الرضاع (١٤٤٤) .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ في الرضاع (٢/ ٤٦٩، ٤٧٠) رقم (٢، ٣) والبخاري في النكاح (٥١٠٣)، ومسلم في الرضاع (١٤٤٥) وسند المدونة عند مسلم .

⁽٤) رواه مسلم في الرضاع (١٤٤٦) ، والترمذي في الرضاع (١١٤٦) من حديث علي بن أبي طالب .

سُئلَ عَن رَجُلِ أَرْضَعَ صَبيةً وَدَرَّ عَلَيهَا ، قَالَ مَالِكٌ : وَيكُون ذَلِكَ ؟ قَالُوا : نعَمْ قَد كَان ، قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَاهُ يَحَرِّمُ وَإِنِمَا أَسْمَعُ اللَّهَ تبارَكَ وَتعَالَى يقُولُ : ﴿ وَأُمَّهَاتَكُمْ اللاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] . فَلا أَرَى هَذا أُمَّا .

قُلْت: أَرَأَيت لَبن الْجَارِيةِ الْبكْرِ الَّتِي لا زَوْجَ لَهَا ، أَيكُون رَضَاعُهَا رَضَاعًا إذا أَرْضَعَت صَبيًّا فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إن ذلِكَ رَضَاعٌ وَتقَعُ بهِ الْحُرْمَةُ ؛ لأن لَبن النسَاءِ يَحَرِّمُ عَلَى كُلِّ حَال . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تَحْلُب مِن ثلْيهَا لَبنًا الْحُرْمَةُ ؛ لأن لَبن النسَاءِ يَحرِّمُ عَلَى كُلِّ حَال . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تَحْلُب مِن ثلْيهَا لَبنًا فَتُمُوت فَيوْجَرُ بذلِكَ اللَّبن صَبيٌّ أَتقَعُ بهِ الْحُرْمَةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ تقَعُ بهِ الْحُرْمَةُ وَلَهُ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ تقَعُ بهِ الْحُرْمَةُ وَلَهُ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكٍ ؟ لأنه لَبنٌ ، ولَبنها فِي حَياتِهَا وَمَوْتِهَا سَوَاءٌ تقَعُ بهِ الْحُرْمَةُ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكٍ وَاللَّبن لا يُوت .

قُلْت : وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتت امْرَأَةٌ فَحُلِب مِن ثَدْيهَا لَبَنَّ وَهِي مَيتَهٌ فَأُوجِرَ بِهِ صَبِيٌّ ، أَتقَعُ بِهِ الْحُرْمَةُ ؟ قَالَ : نعَمْ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِن مَالِكٍ وَلَبنهَا فِي حَياتِهَا وَمَوْتِهَا سَـوَاءٌ تقَعُ بِهِ الْحُرْمَةُ وَاللَّبن لا يُحُوت . قُلْت : وَكَذَلِكَ إِن دَب صَبِيٌّ إِلَـى امْـرَأَةٍ وَهِـي مَيتَةٌ فَرَضَعَهَا الْحُرْمَةُ وَاللَّبن لا يُحُول : نعَمْ إذا عُلِمَ أَن فِي ثَدْيهَا اللَّبن وَأَنهُ قَد رَضَعَهَا .

قُلْت: أَرَأَيت اللَّبن فِي ضُرُوع الْمَيتةِ أَيِل فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لا ؟ قَالَ: لا يجِل . قُلْت: فَكَيفَ أَوْقَعْت الْحُرْمَةَ بلَبَنِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ الْمَيتةِ وَلَبنَهَا لا يجِل ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ عُلِب مِن ثَدْيهَا وَهِي مَيتةٌ لَمْ يصْلُحُ لِكَبير أَن يشْرَبهُ وَلا يَبْعَلُهُ فِي دَوَاءٍ ، فَكَيفَ تَقَعُ الْحُرْمَةُ بالْحَرَام ؟ قَالَ: اللَّبن يحَرِّمُ عَلَى كُلِّ حَال أَلا ترَى لَوْ أَن رَجُلا حَلَف أَن لا الْحُرْمَةُ بالْحَرَام ؟ قَالَ: اللَّبن يحَرِّمُ عَلَى كُلِّ حَال أَلا ترَى لَوْ أَن رَجُلا حَلَف أَن لا يأكُل لَبنًا فَأَكَل لَبنًا قَد وقَعَت فِيهِ فَأْرَةٌ ، فَمَاتت أَنه حَانِث أَوْ شَرِب لَبن شَاةٍ مَيتةٍ أَنهُ عَانِت عِندِي إلا أَن يكُون نوى اللَّبن الْحَلالَ. أَرَأَيت رَجُلا وَطِئَ امْرَأَةً مَيتةً أَيحَد أُمْ كَانِث وَيَكُون نوى اللَّبن الْحَلالَ. أَرَأَيت رَجُلا وَطِئَ امْرَأَةً مَيتةً أَيحَد أُمْ لا ؟ وَنِكَاحُ الأَمْوَاتِ لا يجِلُ ، وَالْحَدُ عَلَى مَن فَعَلَ ذلِكَ ، فَكَذلِك اللَّبن .

فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الرَّضَاعَةِ

قُلْت: أَرَأَيت امْرَأَةً شَهِدَت أَنهَا أَرْضَعَت رَجُلا وَامْرَأَتَهُ ، أَيفَرَّقُ بِينهُمَا بِقَوْلِهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا ، قَالَ مَالِكٌ : وَيقَالُ لِلزَّوْج: تنزَّهْ عَنهَا إِن كُنت تشِقُ بناحِيَتِهَا ، وَلا أَرَى أَن يقِيمَ عَلَيهَا وَلا يفَرِّقُ الْقَاضِي بِينهُمَا بِشَهَادَتِهَا وَإِن كَانت عَدْلَةً . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن امْرَأَتِينِ شَهِدَتا عَلَى رَضَاعٍ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ ، أَيفَرَّقُ بِينهُمَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : نعَمْ يفَرَّقُ بينهُمَا إذا كَان ذلِكَ قَد فَشَا وَعُرِفَ مِن قَوْلِهِمَا قَبلَ هَذا . قُلْت : أَرَأَيت إن كَان لَمْ يفْشَ ذلِكَ مِن قَوْلِهِمَا ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى أَن يَقْبلَ قَوْلُهُمَا إذا لَمْ يفْشَ ذلِكَ مِن قَوْلِهِمَا قَبلَ النكاح عِندَ الأهْلِين وَالْجِيرَان .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَانت الْمَرْأَتان اللَّتان شَهِدَتا عَلَى الرَّضَاعِ أُمَّ الزَّوْج وَأُمَّ الْمَرْأَةِ ؟ قَالَ : لا يَقْبلُ قَوْلُهُمَا إِلا أَن يكُون قَد عُرِفَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمَا وَفَشَا قَبلَ النكاح . قُلْت : فَهُولاءِ وَالأَجْنبيات سَوَاءٌ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، فِي رَأْيي . قُلْت : أَرَأَيت إِن شَهِدَت امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ أَنهَا أَرْضَعَتَهُمَا جَمِيعًا - الزَّوْجَ وَالْمَرْأَةَ - وَقَدْ عُرِفَ ذَلِكَ مِن قَوْلِهَا قَبلَ نِكَاحِهِمَا ؟ قَالَ : لا يفَرِّقُ الْقَاضِي بينهُمَا بقَوْلِهَا فِي رَأْيي وَإِنمَا يفَرِّقُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فَلا يفَرِّقُ الْمَرْأَتِين عَلَى الشَّهَادَةُ ، فَأَمْرُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فَلا يفَرَق بشَهَا وَيَن خالِقِكَ .

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا خطب امْرَأَةً ، فَقَالَت امْرَأَةٌ : قَد أَرْضَعْتَكُمَا ، أَينهَى عَنهَا فِي قَوْلُ مَالِكٍ وَإِن تَزَوَّجَهَا فُرِّق بِينهُمَا ؟ قَالَ ءَ قَلَ مَالِكٌ : ينهى عَنهَا عَلَى وَجْهِ الاتقَاءِ لا عَلَى وَجْهِ التحْرِيمِ ، فَإِن تزَوَّجَهَا لَمْ يفرِق الْقَاضِي بِينهُمَا . قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا قَالَ فِي امْرَأَةٍ : هَذِهِ أُختِي مِن الرَّضَاعَةِ أَوْ غيرُ ذلِكَ مِن النسَاءِ اللاتِي يحَرَّمْن عَلَيهِ ، ثمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ : أَوْهَمْت أَوْ كُنت كَاذِبًا أَو لاعِبا فَأَرَادَ أَن يتزَوَّجَهَا ؟ قَالَ : سُئلَ مَالِكٌ عَمَّا يشْبهُهُ مِن الرَّضَاعِ إِذَا أَقَرَّ بِهِ الرَّجُلُ أَوْ الأب فِي ابنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ فِي ابنِهِ ثَمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ : إِنمَا أَرَدْت الرَّضَاعِ إِذَا أَقَرَّ بِهِ الرَّجُلُ أَوْ الأب فِي ابنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ فِي ابنِهِ ثَمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ : إِنمَا أَرَدْت الرَّضَاعِ إِذَا أَقَرَّ بِهِ الرَّجُلُ أَوْ الأب فِي ابنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ فِي ابنِهِ ثَمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ : إِنمَا أَرَدْت الرَّضَاعِ إِذَا أَقَرَّ بِهِ الرَّجُلُ أَوْ الأب فِي ابنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ فِي ابنِهِ ثَمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ : إِنمَا أَرَدْت الرَّضَاعِ إِذَا أَقَرَّ بِهِ الرَّجُلُ أَوْ الأب فِي ابنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ فِي ابنِهِ ثُمَّ قَالَ بعْدَ ذلِكَ : إِنهَ المَّالِكُ اللهُ الذَا اللهُ ا

قُلْت : أَرَأَيت إِن أَقَرَّت امْرَأَةٌ أَن هَذَا الرَّجُلَ أَخِي مِن الرَّضَاعَةِ وَشَهِدَ عَلَيهَا بذلِكَ شُهُودٌ ثُمَّ أَنكَرَت بعْدُ فَتزَوَّجَتهُ وَالزَّوْجُ لَا يعْلَمُ أَنهَا كَانت أَقَرَّت بهِ ؟ قَالَ : لا أَرَى أَن يقرَّ هَذَا النكَاحُ بينهُمَا ، وَمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إِلا أَن مَالِكًا سَأَلَهُ رَجُلٌ مِن يقرَّ هَذَا النكَاحُ بينهُمَا ، وَمَا سَمِعْت مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا إِلا أَن مَالِكًا سَأَلَهُ رَجُلٌ مِن أَصْحَابنا عَن امْرَأَةٍ كَانت لَهَا بنتٌ وَكَان لَهَا ابن عَمِّ ، فَطَلَب بنْت عَمِّهِ أَن يتزَوَّجَهَا ، فَقَالَت أَمُّهَا: قَد أَرْضَعْتهُ ثُمَّ إِنهَا بعْدَ ذلِكَ قَالَت : وَاللَّهِ مَا كُنت إِلا كَاذِبةً وَمَا أَرْضَعْته ، وَلَكِني أَرَدْت بابنِي الْفِرَارَ مِنهُ ؟ قَالَ مَالِكٌ : لا أَرَى أَن يقْبلَ قَوْلُهَا هَذَا الآخرُ وَلا أُحِب لَهُ أَن يتزَوَّجَهَا ، وَلَيسَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ: هَذَا أَخِي ، وَقَوْلُ الزَّوْجِ : هَذِهِ أُختِي كَقَوْلِ الأَجْنِي لَهُ أَن يتزَوَّجَهَا ، وَلَيسَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ: هَذَا أَخِي ، وَقَوْلُ الزَّوْجِ : هَذِهِ أُختِي كَقَوْلِ الأَجْنِي

فِيهِمَا ؛ لأن إقْرَارَهُمَا عَلَى أَنفُسِهِمَا بَمَنزِلَةِ الْبينةِ الْقَاطِعَةِ ، وَالْمَرْأَةُ الْوَاحِـدَةُ لَـيسَ يَقْطَعُ بِشَهَا وَتِهَا شَيءٌ .

ابن وَهْب عَن عَبدِ الرَّحْمَن بن زَيدِ بن أَسْلَمَ عَن أَيهِ أَن رَجُلا جَاءَ إِلَى عُمَر بن الْخطَّابِ بامْرَأَةٍ ، فَقَالَ: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِين إِنَ هَذِهِ تَزْعُمُ أَنهَا أَرْضَعَتنِي وَأَرْضَعَت امْرَأَتِي ، فَقَالَ عُمرُ : كَيفَ فَأَمًا إِرْضَاعُهَا إِياي فَلا يعْرَفُ ذَلِكَ ، فَقَالَ عُمرُ : كَيفَ أَرْضَعْتِهِ ؟ فَقَالَت : مَرَرْت وَهُو مُلْقًى يبكِي وَأُمَّهُ تعالِجُ خبزًا لَهَا فَأَخذته إِلَي فَأَرْضَعْته وَسَكَّتهُ ، فَأَمَر بِهَا عُمَرُ فَضُرِبِت أَسْوَاطًا وَأَمَرهُ أَن يرْجعَ إِلَى امْرَأَتِهِ (١١) . ابن وَهْب: عَن مَسْلَمَة بن عَلِي عَمَّن حَدَّنهُ عَن عِكْرِمَة بن خالِدٍ أَن عُمرَ بن الْخطَّابِ كَان إذا ادَّعَت امْرَأَةٌ مِثلَ هَذَا سَأَلَهَا الْبينة .

ابن وَهْب عَن يونسَ بن يزيدَ عَن رَبيعَةَ أَنهُ سَأَلَهُ عَن شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ فِي الرَّضَاعَةِ أَترَاهَا جَائزَةً فَقَالَ: لا ؛ لأن الرَّضَاعَةَ لا تكُون فِيمَا يعْلَمُ إلا باجْتِمَاعٍ رَأْي أَهْلِ الصَّي وَالْمُرْضِعَةِ ، إِنَمَا هِي حُرْمَةٌ مِن الْحُرَمِ ينبغِي أَن يكُون لَهَا أَصْلٌ كَأَصْلِ الْمَحَارِمِ .

فِي الرَّجُكِ يِنْرَوَّجُ الصَّبِيةَ فَنْرَضِعُهَا امْرَاهُ لَهُ اُخرَى اَوْ اَجْنِيهُ اَوْ اُمُّهُ اَوْ اَحْنهُ

قُلْت: أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تَزَوَّجَ صَبِيتِن فَأَرْضَعَتهُمَا امْرَأَةٌ أَجْنبِيةٌ وَاحِدَةً بِعْدَ وَاحِدَةٍ أَتَقَعُ الْفُرْقَةُ فِيمَا بِينهُ وَبِينهُمَا جَمِيعًا أَمْ لا ؟ قَالَ: يقَال لِلزَّوْج: اخترْ أَيتهمَا شِئت فَاحْبسْهَا وَخلِّ الأَخرَى، وَهَذَا رَأْيي. قُلْت: وَلِمَ جَعَلْت لَهُ أَن يُختارَ أَيتهمَا شَاءَ، وَقَدْ وَاعْبَسْهُمَا وَخلِّ الأَخرَى، وَهَذَا رَأْيي. قُلْت: وَلِمَ جَعَلْت لَهُ أَن يُختارَ أَيتهمَا شَاءَ، وَقَدْ وَقَعْت الْحُرْمَةُ فِيمَا بِينهُمَا، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ تزَوَّجَ أَختين فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ فَرَّقْت بينهُ وَينهُمَا، فَهَاتان حِين أَرْضَعَتهُا الْمَرْأَةُ وَاحِدَةً بِعْدَ وَاحِدَةٍ كَانتا حِين أَرْضَعَت الأُولَى مِن الصَّبيتِين عَلَى النَّوْجُ مِن نِكَاحِهمَا شَيءٌ، فَلَمَّا أَرْضَعَت الثانِيةَ صَارَت أُختهَا فَصَارَتا كَأَنهُمَا نكِحَتا فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَلا ترَى أَنهُ لَوْ فَارَقَ الأُولَى مَارَت أُختها الْمَرْأَةُ قَبلَ أَن ترْضِعَ الثانِيةَ ، ثمَّ أَرْضَعَت الثانِية كَان نِكَاحُ الثانِية مَعْدَمَا أَرْضَعَتهَا الْمَرْأَةُ قَبلَ أَن ترْضِعَ الثانِية ، ثمَّ أَرْضَعَت الثانِية كَان نِكَاحُ الثانِية صَعْدَمًا أَرْضَعَتهَا الْمَرْأَةُ قَبلَ أَن ترْضِعَ الثانِية ، ثمَّ أَرْضَعَت الثانِية كَان نِكَاحُ الثانِية مَعْدَمًا أَرْضَعَتهَا الْمَرْأَةُ قَبلَ أَن ترْضِعَ الثانِية ، ثمَّ أَرْضَعَت الثانِية كَان نِكَاحُ الثانِية صَعْدَا إِنَا الْحُرْمَةُ كَأَنهُ تَزَوَّجَهُمَا فِي عُقْدَةً الْخُرَى بعْدَ الأُولَى فَتَصِيرَان فِي الرَّضَاعِ إِذَا وَقَعَت الْحُرْمَةُ كَأَنهُ تَزَوَّجَهُمَا فِي عُقْدَةً

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٤٠٠٦) عن عمر 🐗 .

وَاحِدَةٍ فَلا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟ قَالَ: لَيسَ ذَلِكَ كَمَا قُلْت ، وَلَكِنا نظَرْنا إِلَى عُقْدَتِهِمَا فَوَجَدْنا الْعُقْدَتِين وَقَعَتا صَحِيحَتِين فِي الصَّبِيتِين جَمِيعًا ، ثمَّ دَخلَ الْفَسَادُ فِي عُقَّدَةٍ كَانت صَحِيحَةٌ لا يستطيعُ أَن يثبت عَلَى الْعُقْدَتِين جَمِيعًا ، فَنظَرْنا إِلَى الَّذِي لا يصْلُحُ لَهُ أَن يثبت عَلَيهِ فَحِلْنا بِينهُ وَبِين ذَلِكَ ، وَنظَرْنا إِلَى الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَن يثبت عَلَيهِ فَحِلْنا بينهُ وَبِين ذَلِكَ ، وَنظَرْنا إلَى الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَن يثبت عَلَيهِ فَحِلْنا بينهُ وَبين وَاحِدَةٍ وَلا يَجُوزُ لَهُ أَن يثبت عَلَيهِ مَا جَمِيعًا فَحِلْنا بينهُ وَبين وَاحِدَةً وَلا يَجُوزُ لَهُ أَن يثبت عَلَيهِ مَا جَمِيعًا فَحِلْنا بينهُ وَبين وَاحِدَةً وَالا يَجُوزُ لَهُ أَن يثبت عَليهِ مَا جَمِيعًا فَحِلْنا بينهُ وَبين

قُلْت: أَرَأَيت إِن كُن صِيبات ثلاث أَوْ أَرْبع تزوَّجَهُن وَهُن مَرَاضِعُ وَاحِدةً بعْدَ وَاحِدةٍ فَأَرضَعَتهُن امْرَأَةٌ وَاحِدةً بعْدَ وَاحِدةٍ ؟ ، قَالَ: إِذَا أَرْضَعَت وَاحِدةً فَهُن عَلَى نِكَاحِهِن ، فَإِن فَأَرضَعَت أُخرَى بعْدَ ذلك قيلَ: اختر أَيتهما شِئت وَفَارِقِ الأَخرَى ، فَإِن فَارَقَ الثَّالِثَةَ وَلَا اللَّهِ اللَّوَلَى شَمَّ أَرْضَعَت الثَّالِثَة وَلْنا لَهُ أَيضًا: اختر أَيتهما شِئت وَفَارِقِ الأَخرَى فَإِن فَارَقَ الثَّالِثَة أَو الرَّابعَة وَهَذَا إِذَا وَضَعَت الثَّالِثَة أَو الرَّابعَة وَهَذَا إِذَا وَشَعَت الثَّالِثَة أَو الرَّابعَة وَهَذَا إِذَا وَلَا الْخِيارُ وَالْفُرْقَة قَد وَقَعَت فِيمَا مَضَى قَبلَهُمَا ، فَإِن أَرْضَعَت الْمَرْأَةُ وَاحِدةً بعْدَ وَاحِدةٍ حَتى كَان الْخِيارُ وَالْفُرْقَة قَد وَقَعَت فِيمَا مَضَى قَبلَهُمَا ، فَإِن أَرْضَعَت الْمَرْأَةُ وَاحِدةً بعْدَ وَاحِدةٍ حَتى كَان الْخِيارُ وَالْفُرْقَة قَد وَقَعَت فِيمَا مَضَى قَبلَهُمَا ، فَإِن أَرْضَعَت الْمَرْأَةُ وَاحِدةً بعْدَ وَاحِدةٍ حَتى كَان الْخِيارُ وَالْفُرْقَة قَد وَقَعَت فِيمَا مَضَى قَبلَهُمَا ، فَإِن أَرْضَعَت الْمَرْأَةُ وَاحِدةً مِنهُن وَاحِدةً مِنهُن عَلَى جَمِيعِهِن وَلَمْ عُتر فِرَاقَ وَاحِدةٍ مِنهُن ؟ فَإِن هَذا لَهُ أَن يُختر فَوا عَنْ مَا عَلَى عَلَى عَلَى عَلِي اللهُ أَن يُختر فَرَاقَ وَاحِدةٍ مِنهُن وَإِن شَاءَ أَوْسَطَهُن عُبسُ وَاحِدةً مِنهُن ، أَي ذلِكَ أَحْبَ . وَهَذا قَوْلُ مَالِك ؟ قَالَ : هَذا رَأْبي .

قُلْت : أَرَأَيت إِن تزَوَّجَ امْرَأَةً وَصَبِيتِن وَاحِدَةً بعْدَ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَسَمَّى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ صَدَاقَهَا ، فَأَرْضَعَت الْمَرْأَةُ صَبِيةً مِنْهُمَا قَبلَ أَن يدْخلَ بالْكَبيرَةِ مِنهُن ؟ قَالَ : تحْرُمُ الْكَبيرَةُ وَاحِدَةٍ صَدَاقَهَا ، فَأَرْضَعَتُهُ إِذَا لَمْ يكُن دَخلَ بأُمِّهَا الَّتِي أَرْضَعَتَهَا ؛ لأنها مِن رَبائِبِهِ اللاتِي لَمْ وَلا تَحْرُمُ الصَّغِيرَةُ الْمُرْضَعَةُ إِذَا لَمْ يكُن دَخلَ بأُمِّهَا الَّتِي أَرْضَعَتَهَا ؛ لأنها مِن رَبائِبِهِ اللاتِي لَمْ يدْخلُ بأُمَّهَا تَهِن ، وَمِمَّا يين ذلِكَ لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ امْرَأَةٌ كَبيرَةً فَطَلَقَهَا قَبلَ البناءِ بها ثمَّ تزوَّجَ مَن الرَّبائِب صَيْدَةً مُرْضَعَةً فَأَرْضَعَتَهَا امْرَأَتُهُ تِلْكَ الْمُطَلَّقَةُ لَمْ تكُن تَحْرُمُ عَلَيهِ هَذِهِ الصَّبِيةُ ؛ لأَنهَا مِن الرَّبائِب اللاتِي لَمْ يدْخلْ بأُمَّهَاتِهِن .

قُلْت ؛ أَرَأَيت لَوْ أَنِي تَزَوَّجْت امْرَأَةً كَبِيرَةً وَدَخلْت بِهَا ، ثُمَّ تزَوَّجْت صَبِيةً صَغِيرَةً ترْضَعُ ، فَأَرْضَعَتهَا امْرَأَتِي الَّتِي دَخلْت بِهَا بَلَبِنِي أَوْ بَلَبِنِهَا ، فَحَرَّمَت عَلَي نفْسَهَا وَحَرَّمَت عَلَي الصَّبِيةَ أَيْ وَخَلْت بِهَا بَلَبِنِي أَوْ بَلَبِنِهَا ، فَحَرَّمَت عَلَي نفْسَهَا وَحَرَّمَت عَلَي الصَّبِيةَ أَيْكُون لَهَا مَهْرَهَا ؟ لأنهُ دَخلَ أَيكُون لَهَا مِن مَهْرِهَا شَيءٌ أَمْ لا ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا وَأَرَى لَهَا مَهْرَهَا ؟ لأنهُ دَخلَ بَهَا ، وَلا أَرَى لِلصَّبِيةِ مَهْرًا تَعَمَّدَت امْرَأَتُهُ الْفَسَادَ أَوْ لَمْ تَتَعَمَّدُهُ .

قُلْتَ : أَرَأَيت لَوْ أَن رَجُلا تزَوَّجَ صَبِيةً فَأَرْضَعَتهَا أُمُّهُ أَوْ أُختهُ أَوْ جَدَّتُهُ أَو ابسَهُ أَوْ بنت أُخيهِ أَوْ بنت أُخيهِ ، أَتقَعُ الْفُرْقَةُ بينهُ وَبين الصَّبيةِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، لَيسَ عَلَى الزَّوْجِ فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا ، لَيسَ عَلَى الزَّوْجِ

مِن الصَّدَاقِ شَيِءٌ . قُلْت : لِمَ لا يكُون عَلَى الزَّوْج نِصْفُ الصَّدَاقِ ؟ قَالَ : لأَنهُ لَمْ يطَلِّقْ ، أَلا ترَى أَن الْحُرَّمَةَ قَد وَقَعَت بينهُمَا مِن قَبلِ أَن بينِي بهَا فَقَدْ صَارَت أُخَتهُ أَوْ بنة ابتِهِ أَوْ ذات مَحْرَمٍ مِنهُ .

قُلْت: فَلا يَكُون لِلصَّبِيةِ عَلَى الَّتِي أَرْضَعَتَهَا نِصْفُ الصَّدَاق تَعَمَّدَت الْفَسَادَ أَوْ لَـمْ تَتَعَمَّدُهُ ؟ فَالَ: نَعَمْ ، لا شَيءَ عَلَيهَا مِن الصَّدَاق، فِي رَأْبِي. قُلْت: أَيوَّدِبَهَا السُّلْطَانَ إِن عَلِمَ أَنهَا تَعَمَّدَت فَسَادَهَا عَلَى زَوْجَهَا فِي قَوْل مَالِكِ ؟ قَالَ: نَعَمْ فِي رَأْبِي. قُلْت: أَرَأَيت الرَّجُلَ يَتزَوَّجُ أُختَهُ مِن الرَّضَاعَةِ أَوْ أُمَّهُ مِن الرَّضَاعَةِ وَسَمَّى لَهَا صَدَاقًا وَينى بَهَا، أَيكُون لَهَا الصَّدَاقُ الَّذِي سَمَّى أَوْ صَدَاق مِثلِهَا فِي قَوْل مِالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَهَا الصَّدَاقُ الَّذِي سُمِّي وَلا يلْتَفَت إِلَى صَدَاق مِثْلِهَا فِي قَوْل مِالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَهَا الصَّدَاقُ الَّذِي سُمِّي وَلا يلْتَفَت إِلَى صَدَاق مِثْلِهَا فِي قَوْل مِالِكٍ ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَهَا الصَّدَاقُ الَّذِي سُمِّي وَلا يلْتَفَت إِلَى صَدَاق

مَا لا يَحْرُمُ مِن الرَّضَاعَة

قُلْت : أَرَأَيت لَوْ أَن صَبِيتِين غُذيتا بلَبن بهيمة مِن الْبهائم ، أَتكُونان أُختِين فِي قَوْل مَالِك ؟ قَالَ : مَا سَمِعْت مِن مَالِك فِي هَذا شَيئًا وَلَكِن أَرَى أَنهُ لا تكُون الْحُرْمَةُ فِي الرَّضَاع إلا فِي لَبن بناتِ آدَم ، أَلا ترَى أَنهُ بلَغنِي عَن مَالِك أَنهُ قَالَ فِي رَجُل أَرْضَعَ صَبيًّا وَدَرَّ عَلَيهِ : إَن الْحُرْمَةَ لا تقَعُ بهِ وَإِن لَبن الرِّجَال لِيسَ مِمَّا يحَرِّمُ . قَالَ مَالِك : وَإِنَا قَالَ: اللَّهُ فِي كِتابِه فِ وَأُمَّهَ اتكُمْ اللاتِي أَرْضَعْنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]. فَإِنِمَا يحَرِّمُ ٱلْبان بناتِ آدَمَ لا مَا سِواها .

قُلْت : لَوْ أَن لَبُنَا صُنِعَ فِيهِ طَعَامٌ حَتى غابِ اللَّبن فِي الطَّعَامِ فَكَان الطَّعَامُ الْغالِب وَاللَّبن لَبن امْرَأَةٍ ثُمَّ طُبخ عَلَى النارِ حَتى عُصِدَ وَغابِ اللَّبن ، أَوْ صُب فِي اللَّبن مَاءٌ حَتى غاب اللَّبن وَصَارَ الْمَاءُ الْغالِب ، أَو جُعِلَ فِي دَوَاءِ فَغابِ اللَّبن فِي ذلِكَ الدَّوَاءِ فَأُطْعِمَ الصَّبِي ذلِكَ كُلَّهُ أَوْ أُسْقِيهُ الْمَاءُ الْعُلْبِ ، أَو جُعِلَ فِي دَوَاء فَغابِ اللَّبن فِي ذلِكَ الدَّوَاءِ فَأُطْعِمَ الصَّبِي ذلِكَ كُلَّهُ أَوْ أُسْقِيهُ أَتَّقَعُ بِهِ الْحُرْمَةُ أَمْ لا ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيتًا وَأَرَى أَن لا يَحَرِّمُ هَذا ؛ لأن اللَّبن قَد ذَهَب وَلَيسَ فِي الَّذِي أَكِلَ أَوْ شُرِبِ لَبنَ يكُون بهِ عَيشُ الصَّبِي وَلا أَرَاهُ يَحرِّمُ شَيتًا .

فِي رَضَاعَ النَصْرَانِيةِ وَالْيَهُودِيةِ وَالْمَجُوسِيةِ وَالرَّانِيةِ

قَالَ: وَسَأَلْت مَالِكًا عَن الْمَرَاضِع النصْرَانِياتِ. قَالَ: لا يعْجبنِي اتخاذهُن وَذَلِكَ لأنهُن يشْرَبن الْخَمْرَ وَيَأْكُلُن مِن ذَلِكَ، قَالَ: وَهَذَا مِن عَيب الْخَمْرَ وَيَأْكُلُن مِن ذَلِكَ، قَالَ: وَهَذَا مِن عَيب الْخَمْرَ وَيَأْكُلُن مِن ذَلِكَ، قَالَ: وَهَذَا مِن عَيب نِكَاحِهِن وَمَا يدْخِلْن عَلَى أَوْلادِهِن . قَالَ: وَلا أَرَى نِكَاحَهُن حَرَامًا وَلَكِنِي أَكْرُهُهُ . قُلْت: هَلْ كَان مَالِكٌ يكْرَهُ الظّنَرَة (١) مِن الْيهُودِياتِ وَالنصْرَانِيات وَالْمَجُوسِياتِ ؟ قَالَ: نعَمْ ، كَان يكْرَهُهُن مِن غيرِ أَن يرَى ذَلِكَ حَرَامًا وَيقُولُ: إِنمَا غِذَاءُ اللَّبنِ مِمَّا يَأْكُلُن وَيشْرَبن وَهُن يأْكُلُن الْخِنزِير

⁽١) الظئر: المراضعة لغير ولدها.

وَيشْرَبِنِ الْخَمْرَ، وَلا آمَنهَا أَن تَذْهَب بِهِ إِلَى بِيتِهَا فَتَطْعِمَهُ ذَلِكَ . قُلْت : هَـلْ كَـان مَالِـكٌ يكْـرَهُ أَن يَسْرُضَعَ بِلَبِنِ الْفَاجِرَةِ ؟ قَالَ : بِلَغْنِي أَن مَالِكًا كَان يتقِيهِ مِن غير أَن يرَاهُ حَرَامًا .

في رَضَاعَ الْمَرَاةِ ذَاتِ الرَّوْجِ وَلَدَهَا

قَالَ: وَسَأَلْت مَالِكًا عَنِ الْمَوْأَةِ ذَاتِ الزَّوْجِ أَيلْزَمُهَا رَضَاعُ وَلَـدِهَا؟ فَقَالَ: نعَمْ، عَلَى مَا أَحَبت أَوْ كَرِهَت إلا أَن تكُون مِمَّن لا تكَلَّفُ ذَلِكَ. قَالَ: فَقُلْت لِمَالِكِ: وَمَن الَّتِي لا تكَلَّفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: الْمَوْأَةُ ذَات الشَّرَفِ وَالْسَارِ الْكثِيرِ الَّتِي لَيسَ مِثْلُهَا ترْضِعُ وَتعَالِجُ الصِّبيان، فَأَرَى ذَلِكَ عَلَى أَبِيهِ وَإِن كَان لَهَا لَبنٌ. قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: فَإِنْ كَانت الأَمُ لا تَقْدِرُ عَلَى لَبن وَهِي مِمَّن ذَلِكَ عَلَى أَبِيهِ وَإِن كَان لَهَا لَيسَ فِي الْمَوْضِعِ اللَّذِي ذَكَرْت فِي الشَّرَفِ عَلَى مَن ترَى رَضَاعَ ترْضِعُ لَوْ كَان لَهَا لَبنٌ ؛ لأنهَا لَيسَت فِي الْمَوْضِعِ اللَّذِي ذَكَرْت فِي الشَّرَفِ عَلَى مَن ترَى رَضَاعَ الصَّيي؟ فَقَالَ: عَلَى الأب، وكُلُّ مَا أَصَابِهَا مِن مَرَضِ يشْعُلُهَا عَن صَبيها أَوْ ينقطِعُ بِهِ دَرُّهَا السَّي ؟ فَقَالَ: عَلَى الأب يغرَمُ أَجْرَ الرَّضَاعِ وَلا تغرَمُ هِي قَلِيلا وَلا كَثِيرًا، وَإِن كَان لَهَا لَبنَ وَهِي مِن غير ذَوَاتِ الشَّرَفِ، فَإِن عَلَيهَا رَضَاعَ ابنِهَا.

قُلْت: أَرَأَيت هَذِهِ الَّتِي لَيسَت مِن أَهْلِ الشَّرَفِ إِذا أَرْضَعَت وَلَدَهَا أَتَأْخِذ أَجْرَ رَضَاعِهَا مِن زَوْجِهَا ؟ قَالَ: لا ، وَعَلَيْهَا أَن تَرْضِعَهُ عَلَى مَا أَحَبت أَوْ كَرِهَت. قُلْت: فَإِن مَات الأب وَهِي رَوْجِهَا ؟ قَالَ: إِن كَان لَهُ مَالٌ وَإِلا أَرْضَعَتُه. تَرْضِعُهُ ، أَيسْقُطُ عَنهَا مَا كَان يلْزُمُهَا لِلصَّبِي مِن الرَّضَاعِ ؟ قَالَ: إِن كَان لَهُ مَالٌ وَإِلا أَرْضَعَتُه. قُلْت : وَلَهَا أَن تَطْرَحَهُ إِن لَمْ يكُن لَهُ مَالٌ ؟ قَالَ : لا ، وَذلِكَ فِي الرَّضَاعِ وَحْدَهُ وَالنَّفَقَةُ مُخالِفَةٌ لِلرَّضَاعِ فِي هَذا.

قُلْتُ : فَإِن كَان ابنهَا رَضِيعًا وَلا مَالَ لِلابن ، أَيلْزَمُهَا رَضَاعُ ابنِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ يلْزَمُهَا رَضَاعُ وَلَيهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ يلْزَمُهَا رَضَاعُ وَلَيهَا عَلَى مَا أَحَبت أَوْ كَرِهَت ، وَلا تلْزَمُهَا النَفْقَةُ وَإِنِمَا الَّذِي يلْزَمُهَا الرَّضَاعُ . كَذَلِكَ قَالَ مَالِكُ . وَقَالَ مَالِكُ ! لَهُ مَالٌ وَلَمْ يَجُعَلُ النَفَقَةَ عَلَى وَلَدِهَا ، إذا لَمْ يكُن لَهُ مَالٌ وَلَمْ يَجْعَلُ النَفَقَةَ عَلَى وَلَدِهَا ، إذا لَمْ يكُن لَهُ مَالٌ وَلَمْ يَجْعَلُ النَفَقَةَ مِثْلَ الرَّضَاعِ رَضَاع ابنِهَا ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ إنهُ يلْزَمُهَا رَضَاعُهُ إذا لَمْ يكُن لَهُ مَالٌ .

قُلْتُ : فَإِنْ كَان لِلصَّبِي مَالٌ فَلَمَّا مَات الأب قَالَت: لا أُرْضِعُهُ ؟ فَقَالَ : ذلِكَ لَهَا وَيسْتأْجَرُ لِلصَّبِي مَن تَرْضِعُهُ مِن مَالِهِ إِلا أَن يُخافَ عَلَى الصَّبِي أَن لا يَقْبِلَ غِيرَهَا فَتَجْبُرُ عَلَى رَضَاعِهِ وَتَعْطَى آجْرَ رَضَاعِهِ . قُلْت : وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ مَالِكِ ؟ قَالَ : نعَمْ . قُلْت : أَرَأَيت الْمَرْأَةَ تَأْبِي عَلَى زَوْجَهَا رَضَاعُ وَلَدِهَا عَلَى مَا أَحَبِت أَوْ كَرِهَت إِلا أَن تَكُون امْرَأَةً ذَات شَرَف وَغِنِى مِثْلُهَا لا تَكَلَّفُ مُؤْنَة الصِّبيان وَلا رَضَاعُ وَلَـدِهَا وَلا الْقِيامَ عَلَى تَكُون امْرَأَةً ذَات شَرَف وَغِنِى مِثْلُهَا لا تَكَلَّفُ مُؤْنَة الصِّبيان وَلا رَضَاعَ وَلَـدِهَا وَلا الْقِيامَ عَلَى الصِّبيان فِي غِناهَا وَقَدْرِهَا ، فَلا أَرَى أَن تَكَلَّفُ ذَلِكَ وَأَرَى رَضَاعَهُ عَلَى أَبِيهِ . فَقُلْنا لِمَالِكِ : عَلَى الصِّبيان فِي غِناهَا وَقَدْرِهَا ، فَلا أَرَى أَن تَكَلَّفَ ذَلِكَ وَأَرَى رَضَاعَهُ عَلَى أَبِيهِ . فَقُلْنا لِمَالِك : عَلَى الصَّبيان فِي غِناهَا وَقَدْرِهَا ، فَلا أَرَى أَن تَكَلَّفَ ذَلِكَ وَأَرَى رَضَاعَهُ عَلَى أَبِيهِ . فَقُلْنا لِمَالِك : عَلَى أَبِيهِ أَن يَعْمُ أَجْرَ الرَّضَاعِ ؟ قَالَ : نَعَمْ إذا كَانت كَمَا وَصَفْت لَك ، وَإِن مَرِضَت أَو انقَطَعَ دَرُّهَا أَبِيهِ أَن يَعْرَمَ أَجْرَ الرَّضَاعِ ؟ قَالَ : نَعَمْ إذا كَانت كَمَا وَصَفْت لَك ، وَإِن مَرضَت أَو انقَطَعَ دَرُّهَا

فَلَمْ تَقُو عَلَى الرَّضَاعِ وَهِي مِمَّن تَرْضِعُ ، كَلْلِكَ أَيضًا عَلَى أَبِيهِ يغرَمُ أَجْرَ رَضَاعِهِ . قَالَ مَالِكٌ : وَإِن كَانت مِمَّن يرْضِعُ مِثْلُهَا فَأَصَابِتِهَا الْعِلَّةُ وُضِعَ ذلِكَ عَنهَا وَكَان رَضَاعُهُ عَلَى أَبِيهِ .

قُلْت : أَرَأَيت إِن كَان طَلَّقَهَا تطليقةً يُملِكُ الرَّجْعَةَ بِهَا عَلَى مَن رَضَاعُ الصَّبي فِي قَوْل مالِك ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِن مَالِكٍ فِيهِ شَيًّا إلا أني أرَى مَا دَامَت نفَقَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْج فَإِن الرَّضَاعَ عَلَيهَا إذا كَانتَ مِمَّنَ تَرْضِعُ ، فَإِذا انقَطَعَت نفَقَةُ الزَّوْج عَنهَا كَان رَضَاعُهُ عَلَى أَبِيهِ . قُلْت : أَرَأَيت إن طَلَّقَهَا الْبِتَةَ ،أَيكُونَ أَجْرُ الرَّضَاعَ عَلَى الأب فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : نعَمْ ، هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . فُلْت : أَرَأَيت إِن طَلَّقَهَا تطْلِيقَةً ، فَإِذِا الْقَضَت عِدَّتهَا كَان رَضَاعُ الصَّبي عَلَى الأب فِي قَوْل مَالِكٍ ؟ قَالَ: ارايت إن طلع للمستعد و رايد المستعدد ا وَالزَّوْجُ يَصِيب مَن تَرْضِعُ بِخَمْسِين دِرْهَمًا ؟ قَالَ إِي مَالِكٌ : الأَمُّ أَحَقُّ بِهِ بَمَا تَرْضُعُ غَيرُهَا بِهُ فَإِن أَبِت أَن تَرْضِعَ بِذَلِكُ فَلا حَقَّ لَهَا ، وَإِن أَرَادَتَأَن تَرْضِعَهُ بَمَا تَرْضِعُ الأجنبية فَذلِكَ لَـلامٌ ، وَلِّيسَ لِلأَبِ أَن يَفُرِّقَ بينهُمَا إذا رَضِيت أَنَ ترْضِعَهُ بَمَا ترْضِعُ بهِ غيرُهَا مِن النسَاءِ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِن كَانَ ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى الصَّبِي يَكُون قَد عَلِقَ أُمَّهُ لَا صَبرَ لَهُ عَنهَا أَوْ كَان لَا يقبلُ الْمَرَاضِعَ أَوْ خِيفَ عَلَيهِ فَأُمُّهُ أَحَقُّ بهِ بِأَجْرِ رَضَّاع مِثلِهَا ، وَتَجْبِرُ الأمُّ إذا خِيفَ عَلَى الصَّبِي إذا لَـمْ يقبل الْمَرَاضِعَ أَوْ عَلِقَ أُمَّهُ حَتى يَخافَ عَلَيهِ الْمَوْت إذا فُرِّق بينهُمَا جُبرَت الأمُّ عَلَى رَّضَاعٍ صَبيهَا بأَجْرِ رَضَاعٍ مِثْلِهَا. قَالَ : فَقُلْنا لِمَالِـكِ : فَلَوْ كَان رَجُلا مُعْدِمًا لا شَيءَ لَهُ وَقَدْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبتَةَ فَوَجَدَ مِـن ذوي قَرَابِتِهِ أُختَهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ ابِنتَهُ أَوْ عَمَّتُهُ أَوْ خالَتَهُ مَن تَرْضِعُ بَغيرِ أَجْر ، فَقَالَ : لأمِّهِ إمَّا أَن تَرْضِعِيهِ باطِلَّا فَإِنَّهُ لا شَيءَ عِندِي وَإِمَّا أَن تَسْلِمِيهِ إِلَى هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَرْضِعُونَهُ لِي بِاطِلا قِالَ : قَالَ مَالِك : إذا عُرَفَ أَنهُ لا شَيءَ عِندَهُ وَلا يَقْوَى عَلَى أَجْرِ الرَّضَاعِ كَان لَهُ ذلِكَ عَلَيهَا إِمَّا أَن ترْضِعِيهِ باطِلا وَإِمَّا أَنَ تَسْلِمِيهِ إِلَى مَّن ذكَرْت ، وَلَوْ كَان قَلِيلَ ذاَتِ يدِهِ لَا يقْوَى مِنِ الرَّضَاعِ إِلا عَلَى الشَّيءِ الْيسِـيرِ الَّذِي لا يشْبهُ أَن يكُون رَضَاعَ مِثلِهَا ، فَوَجَدَ امْرَأَةً ترْضِعُ لَهُ بدُون ذَلِكَ كَان كَذلِكَ إمَّا أَن أَرْضَعَتُهُ بَمَا وَجَدَ وَإِمَّا أَن أَسْلَمَتُهُ إِلَى مَن وَجَدَ ، وَإِن كَان مُوسِرًا فَوَجَدَ مَن ترْضِعُ لَهُ باطِلا لَمْ يكُن لَهُ أَن يأْخذهُ مِنهَا لَمَّا وَجَدَ مَن ترْضِعُهُ لَهُ باطِلا ، وَعَلَيهِ إِذا أَرْضَعَتُهُ الأُمُّ بَمَا ترْضِعُ بهِ غيرُهَا أَن يجْبرَ الأب عَلَى ذلِكَ . قَالَ سَحْون : وَقَدْ بينا آثارَ هَذا فِي كِتابِ الطَّلاقِ الْمُدَوَّنَ وَقَدْ رُوي أَن الأب إذا وَجَدَ مَن يرْضِعُهُ باطِلا وَكَان الأب مُوسِرًا أَن ذلِّكَ لَهُ ، وَيقَالُ لِلأَمِّ : إِن شَيِئتِ فَأَرْضَعِيهِ باطِلا وَإِلا فَلا حَقَّ لَكَ فِيهِ .

> تم كتاب الرضاع بحمد الله وعونه من المدونة الكبرى ويليه كتاب العدة وطلاق السنة

فهرس موضوعات المجلد الثاني

الصفحة	الموضوع
	كتاب الحج الثاني
٥	فيمن عبث بذكره فأنزل الماء
٥	رسم فيمن أحصر بعدو في بعض المناهل
٦	ما جاء في الأ قرع
٧	رسم في تقليم أظفار المحرم
٧	في المحرم الحجام يحلق حراما أو حجام محرم حجم حلالا
٨	رسم فيمن أخر الحلاق
٨	فيمن أحصر بعدو وليس معه هدي
	في الطيب قبل الإفاضة وما ينبغي للمحرم إذا حل أن يأخذ من شعر جسده
٩	أظفارهفي محرم أخذ من شاربه
٩	في محرم أخذ من شاربه
١.	رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء الصيد
11	فيمن رمى جمرة العقبة
11	رسم فيمن مرض فتعالج
١٢	فيمن قتل صيدا أو دل عليه محرما أو حلالا
14	رسم فيمن أصاب الصيد كيف يقوم ومن طرد صيدا
١٤	رسم فیمن رمی صیدا
10	في محرم ذبح صيدا أو أرسل كلبه أو بازه على صيد
١٦	فيما أصاب المحرم من بيض الطير الوحشي والصيد
17	في محرم ضرب بطن عنز من الظباء
١٨	في محرم نصب شركا للذئب أو للسبع
۱۸.	فيمن أحرم وفي يده صيد أو في بيته
۲.	رسم في الحكمين في جزاء الصيد
71	في المحرم يقتل سباع الوحش من غير أن تؤذيه وما يجوز له أن يقتل منها
۲۳	رسم فيمن أصاب حمام الحرم
7 &	فيمن حلف بهدي ثوب أو شيء بعينه
70	رسم في صيد المحرم ما في البحر

	رسم في الرجل يطأ ببعيره على ذباب أو ذر أو نمل يطرح عن بعيره القراد
27	اُو غير ذلك
79	في تقويم الطعام في جزاء الصيد
٣١	فيمن أحصر بمرض ومعه هدي
٣١	فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج
٣٢	رسم في قطع شجر الحرم والرعي فيه
٣٤	رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي
٣.٤	رسم فيمن بعث معه الهدي هل يجوز له أن يأكل منه؟
40	رسم فيمن أحصر بعدما طاف وسعى
30	رسم فيمن أخر الحلاق أو أحصر بعدما وقف بعرفة
41	رسم فيمن جامع أهله في الحج
٣٧	رسم في المحرم يدهن أو يشم
٤٠	رسم في المحرم يكتحل أو يتداوى أو يختضب
٤٣	رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره
٤٦	الكفارة في فدية الأذى
	في لبس المحرم الجوربين والنعلين والخفين وحمله على رأسه وتغطيـة رأســه
٢3	وهو نائم
٤٨	في الذي يحلف بالمشي إلى بيت الله فيحنث
07	في الشركة في الهدي والضحايا
٥٣	في الاستثناء في الحلف بالمشي إلى بيت الله وغير ذلك
00	في حمل المحرم نفقته في المنطقة أو نفقة غيره
07	فيما قال : إن كلمت فلانا فأنا محرم بحجة أو بعمرة فحنث متى يحرم
	كتاب الحج الثالث
٦٧	كيف ينحر الهدي ؟
79	إذا ذبح الضحية أو الهدي غير صاحبه أو يهودي أو نصراني
٧١	من لا تجب عليهم الجمعة
٧٢	ما نحر قبل الفجرما نحر قبل الفجر
٧٣	عيوب الهدي
٧٣	من لا يجد نعلين ويجد دراهم
٧٤	فيمن نسي ركعتي الطواف

نة الكبرى	٥٥ المدو
14.	نى السهمان
١٣٢	ي
١٣٤	ي
١٣٤	ي الجيش يحتاجون إلى الطعام والعلف بعد أن يجمع في المغنم
149	ي العلف والطعام يفضل مع الرجل منه فضلة بعدما يقدم بلده
187	ي ني عرقبة البهائم والدواب وتحريق السلاح والطعام في أرض العدو
127	ي الاستعانة بالمشركين على قتال العدو
184	ي في أمان المرأة والعبد والصبي
180	ي في تكبير المرابطين على البحر
127	ي في الديوان
١٤٧	ما جاء في الجعائل وذكر أخذ الجزية من المحبوس وغيرهم
101	باب الجزية
100	في الخوارج
	۔ کتاب الصید
109	في صيد الطير المعلم
177	في الدواب تخرج من البحر فتحيا الثلاثة الأيام ونحوها أتؤكل بغير ذكاة
771	في صيد المرتد وذبح النصاري لأعيادهم
175	ما جاء في أكل الجرادما جاء في أكل الجراد
178	في الرجل يدرك الصيد وقد أخذته الكلاب فيذكيه وهي تنهشه حتى يمو <i>ت</i>
	في الرجل يرمي الصيد بمعراض أو حجر أو عصا أو غير ذلك فأنفذ مقاتله ولم
177	ينفذه
177	في الإنسية من الإبل وغير ذلك لم يقدر على أخذها فرماها فذكاها
177	في رجل رم <i>ى</i> صيدا بسكين أو غير ذلك فبضع منه وقتله
. ۱۷۱	كتاب الذبائح
1	كتاب الضحايا
١٨٥	كتاب العقيقة
	كتاب النذور الأول
, is	في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ثم يحنث
١٨٧	ي . ما جاء في الرجل يحلف بالمشي فيحنث من أين يحرم أو من أين يمشي أو يقول:

۰٥٣ =	فهرس المجلد الثاني ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٩٠	إن كلمته فأنا محرم بججة أو عمرة
197	في الرجل يحلف بالمشي فيعجز عن المشي
198	ما جاء في الرجل يحلف بالمشي حافيا فيحنث
197	ما جاء في الرجل يحلف بالمشي فيحنث فيمشي في حج فيفوته الحج
	في الرجل يحلف بالمشي فيحنث فيمشي في حج ثم يريد أن يمشي
197	في حجة الإسلام من مكة أو يجمعهما جميعا عند الإحرام
197	في الرجل يقول: أنا أحج بفلان إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا فحنث
197	الاستثناء في المشي إلى بيت الله
197	في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ونوى مسجدا
191	في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت المقدس أو المدينة أو عسقلان
	في الرجل يحلف بالمشي إلى الصفا والمروة أو منى أو عرفة أو الحـرم أو شــيء
199	من الحرم ثم يحنث
	ما جاء في الرجل يقول : إن فعلت كذا وكذا فعلي أن أسير أو أذهب أو أنطلـق
۲.,	إلى مكة
۲.,	في الرجل يحلف يقول للرجل: أنا أهديك إلى بيت الله
7.1	في الرجل يحلف بهدي مال غيره
7.7	في الرجل يحلف بالهدي أو يقول: علي بدنة
Y• £	ما جاء في الرجل يحلف بالهدي أو ينحر بدنة أو جزورا
7.0	ما جاء في الرجل يحلف بهدي لشيء من ماله بعينه مما يهدى أو لا يهدى
۲•۸	في الرجل يحلف بهدي جميع ماله أو بشيء بعينه وهو جميع ماله
	في الرجل يحلف بصدقة ماله أو شيء بعينه هـ و جميع مالـ ه في سبيل اللـ ه
7.9	والمساكين
	في الرجل يقول: مالي في رتاج الكعبة أو حطيم الكعبة أو كسوتها أو طيبهــا أو
717	أنا أضرب به الكعبة
717	في الرجل يحلف أن ينحر ابنه عند مقام إبراهيم أو عند الصفا والمروة
110	ما جاء في الرجل تجب عليه اليمين فيفتدي منها
110	في الرجل يحلف بالله كاذبا
717	ما جاء في لغو اليمين واليمين التي تكون فيها الكفارة
77.	في الحالف بالله أو اسم من أسماء الله
۲۲.	الرجل يحلف بعهد الله وميثاقه

ونة الكبرى	٥٥٤ المدو
771	الرَجْل يحلف فيقول: أقسم أو أحلف وأشهد أو أعزم
777	الرجل يحلف يقول : على نذر أو يمين
377	ما جاء في الرجل يحلف ُبما لا يكون يمينا
777	الاستثناء في اليمين
74.	في الذمي يحلف بالله ثم يحنث بعد إسلامه
	كتاب النذور الثاني
7771	في النذر في معصية أو طاعة
740	في الرجل يحلف على أمر أن لا يفعله أو ليفعلنه
777	الرجل يحلف في الشيء الواحد يردد فيه الأيمان
740	ما جاء في الكفارات قبل الحنث
۲۳۸	الرجل يحلف أن لا يفعل شيئا حينا أو زمانا أو دهرا
749	ما جاء في كفارة العبد عن يمينه
739	ما جاء في تنقية كفارة اليمين
739	في إطعام كفارة اليمين
757	ما جاء في إطعام الذمي والعبد وذوي القرابة من الطعام
754	تخيير التكفير في كفارة اليمين
7 5 5	في الصيام في كفارة اليمين
780	في كفارة الموسر بالصيام
780	ما جاء في كفارة اليمين بالكسوة
787	في كفارة اليمين بالعتق
7 8 9	ما جاء في تفرقة كفارة اليمين
7 2 9	ما جاء في الرجل يعطي المساكين قيمة كفارة يمينه
7 2 9	ما جاء في بنيان المساجد وتكفين الميت من كفارة اليمين
70.	في الرجل يشتري كفارة يمينه أو توهب له
	الرجل يحلف أن لا يأكل طعاما فيأكل بعضه أو يشربه أو يحوله عن حالمه تلك
70.	إلى حال أخرى فيأكله
	ما جاء في الرجل يحلف أن لا يهدم البئر فيهدم منها حجرا أو يحلف أن لا يأكل
701	طعامين فيأكل أحدهما
707	الذي يحلف أن لا يأكل طعاما فذاقه أو أكل ما يخرج منه
	ما جاء في الرجل يحلف أن لا يكلم فلانا فسلم عليه في صلاة أو غير صلاة

707	وهو يعلم أو لا يعلم
707	في الرجل يحلف أن لا يكلم فلانا فيرسل إليه رسولا أو يكتب إليه كتابا
408	في الرجل يحلف أن لا يساكن رجلا
700	في الرجل يحلف أن لا يسكن دار رجل
707	الرجل يحلف أن لا يدخل بيتا أو لا يسكن بيتا
707	الرجل يحلف أن لا يدخل على رجل بيتا
Y0V	في الرجل حلف أن لا يدخل دارا بعينها أو بغير عينها
701	في الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل
401	الرجل يحلف أن لا تخرج امرأته إلا بإذنه أو لا يأذن لامرأته أن تخرج
409	الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه غدا أو ليأكلن طعاما غدًا فيقضيه ويأكله قبل غد
404	الرجل يحلف أن لا يشتري ثوبا فاشترى ثوب وشي
۲٦.	في الرجل يحلف أن لا يلبس ثوبا
۲٦.	في الرجل يحلف أن لا يركب دابة رجل فيركب دابة عبده
177	ما جاء في الرجل يحلف ما له مال وله دين وعروض
	الرجل يحلف أن لا يكلم رجلا أياما فيكلمه فيحنث ثـم يكلمـه أيضـا قبـل أن
177	ينقضي الأجل
777	في الرجل يحلف للرجل إن علم أمرا ليخبرنه فعلماه جميعا
777	الرجل يحلف أن لا يتكفل بمال أو برجل
777	في الرجل يحلف ليضربن عبده مائة
774	الرجل يحلف أن لا يشتري عبدا أو لا يضربه أو لا يبيع سلعة فأمر غيره بذلك
	في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة رجل فأعطاه إياها غير الرجل فباعها له وهـو
777	لا يعلم
377	في الرجل يحلف لغريمه ليقضينه حقه فيقضيه نقصا
377	الرجل يحلف أن لا يفارق غريمه حتى يقضيه فيفر منه
770	الرجل يحلف لغريمه ليقضينه حقه رأس الهلال
770	في الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه فيهبه له أو يتصدق به
777	في الرجل يحلف أن لا يهب لرجل شيئا فيعيره أو يتصدق عليه
777	في الرجل يحلف أن لا يكسو امرأته أو رجلا فوهب لهِما
777	في الرجل يحلف أن لا يفعل أمرا حتى يأذن له فلان فيموت المحلوف عليه
۸۶۲	الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمرا إلا رفعه إليه فيعزل السلطان أو يموت

نكاح السرنكاح السر يستنسب

001	فهرس المجلد الثاني 🚤 🚤 فهرس المجلد الثاني
710	في النكاح بالخيار
۲۱۲	في النكاح إلى أجل
٣١٧	في شروطَ النكاح
٣١٨	في جد النكاح وهزله
419	شروط النكاح أيضا
419	في نكاح الخصي والعبد
441	في حدود العبد وكفاراته
٣٢٣	في نكاح الحر الأمة
377	في الرجل يتزوج مكاتبته
475	في إنكاح الرجل عبده أمته
377	في نكاح الأمة على الحرة ونكاح الحرة على الأمة
441	في استسرار العبد والمكاتب في أموالهما ونكاحهما بغير إذن سيدهما
227	في الأمة والحرة تغران من أنفسهما والعبد يغر من نفسه
441	عيوب النساء
441	في عيوب النساء والرجال
	كتاب النكاح الثالث
441	النكاح بصداق لا يحل
۲۳۸	النكاح بصداق مجهول
449	في الصداق يوجد به عيب أو يؤخذ به رهن فيهلك
٣٣٩	في صداق السر
449	في صداق الغرر
45.	الصداق بالعبد يوجد به عيب
481	الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها
454	الرجل يزوج ابنه صغيرا في مرضه ويضمن عنه الصداق
434	النكاح بصداق أقل من ربع دينار
455	نصف الصداق
404	صداق اليهودية و النصرانية والمجوسية يسلمن وتأبى أزواجهن الإسلام
307	صداق الأمة والمرتدة والغارة
807	في التفويض
409	الدعوى في الصداق

۰۹ =	فهرس المجلد الثاني 🚤 🚤 🚤 🕳
٤١١	إحصان الصغيرة
٤١١	إحصان الصبي والخصي
٤١٣	إحصان الأمة واليهودية والنصرانية
٤١٤	الدعوى في الإحصان
٤١٥	احصان الم تدة
217	في الإحلال
	كتاب النكاح السادس
274	في نكاح المشركين وأهل الكتاب وإسلام أحد الزوجين والسبي والارتداد
٤٣٣	نكاح نساء أهل الكتاب وإمائهن
٤٣٨	المجوسي يسلم وتحته امرأة وابنتها أو تحته عشرة نسوة
٤٣٩	نكاح أهلُّ الشركُ وأهل الذمة وطلاقهم
733	في وطء المسبية في دار الحرب
733	في وطء السبية والاستبراء
233	في عبد المسلم وأمته النصرانيين يزوج أحدهما صاحبه
2 2 2	الارتداد
٤٤٤	حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما
	كتاب إرخاء الستور
٤٤٧	في إرخاء الستور
٤٥١	في الرجعة
٤٥٧	في دعوى المرأة انقضاء عدتها
٤٦٠	المتعة
173	ما جاء في الخلع
٧٦٤	في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل والمبتوتة الحامل وغير الحامل
٤٦٨	ما جاء في خلع غير مدخول بها
2 4 9	خلع الأب عن ابنه وابنته
٤٨١	في خلع الأمة وأم الولد والمكاتبة
213	خلع المريض
٤٨٣	ما جاء في الصلح
٤٨٣	
5 1 5	في إتباع الصلح بالطلاق

ونة الكبرى	٠٢٥ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٨٥	جامع الصلح
٤٨٦	ما جاء في حضانة الأم
297	في نفقة الوالد على ولده المالك أمره
894	في نفقة الولد على والديه وعيالهما
890	في نفقة المسلم على ولده الكافر
१९०	في نفقة الوالد على ولده الأصاغر وليست الأم عنده
१९०	ماجاء فيمن تلزم النفقة
£9V	ما جاء في الحكمين
	كتاب التخيير التمليك
٥٠٣	ما جاء في التخيير
٥١٣	في التمليك
017	في التمليك إذا شاءت المرأة أو كلما شاءت
٥١٨	جامع التمليك
071	باب الحرام
	في البائنة والبتة والخلية والبرية والميتة والدم ولحم الخنزير والموهوبة
370	والمردودة
	كتاب الرضاع
040	ما جاء في حرمة الرضاع
٥٣٧	ما جاء في رضاع الفحل
٥٣٨	ما جاء في رضاع الكبيرما جاء في رضاع الكبير
٥٤٠	في تحريم الرضاعة
0 & 1	في حرمة لبن البكر والمرأة الميتة
0 2 7	في الشهادة على الرضاعة
٥٤٤	في الرجل يتزوج الصبية فترضعها امرأة له أخرى أو أجنبية أو أمه أو أخته
0 8 0	ما لا يحرم من الرضاعة
0 2 7	في رضاع النصرانية واليهودية والمجوسية والزانية
०१२	في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها
०१९	الفهرسالفهرس الفهرس المستمالين المستما